



٢

ELS No 1544
دبر الخطام شرح في الاحكام لشيخ
خبر خط الحافظ عارف
1238 CAL

Yan. Ms. Ar. 82

ELS No 1544

دبر المطام يتبع في الاحكام لسل
خبر خط الحافظ عارف

1238

CAL

ELS No 1544

1
פזמון וז' תכלי' העבר
פזמון תכלי' אמ' חר

א' פזמון וז' תכלי' העבר
פזמון תכלי' אמ' חר

פזמון תכלי' אמ' חר
פזמון תכלי' אמ' חר
פזמון תכלי' אמ' חר
פזמון תכלי' אמ' חר



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي احكم احكام الشريعة القويم بحكم كتابه واعلى اعلام الدين المستقيم
 بعظم خطابه والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله واصحابه المتطهرين عن
 النقايس يتم مسح وجوههم بصعيد بابهم اما بعد فان من المقدمات المقررة عند اول
 البصائر والمسيرات المحترقة لدى ذوي الاستبصار ان في شرف الانسان في الدارين
 وبنيله درجات الكمال في الكونين انما هو تحلية الظاهر بالاعمال الصالحة الدينية
 بعد تركية الباطن بالعقائد الاسلامية البقية فاعلم المكلف بتعريف الاولى وبيانها
 والمختص من بين العلوم بالاقتناء بشانها يكون من اولي العلوم بالاستشغال وادراجها
 بالعلم عليه وعقد البالي وهو علم الفقه الذي اعتنى بشانه علماء الامة النقية وبذلك
 الوسع في تشييد ركنها عظماء الملة الخفيفة فان الله تعالى لما جعل نبينا خاتما للنبيا
 والرسول والوضح لا قوام المناهج والسبل وكانت حوادث الايام خاتمة عن التعداد و
 معرفة احكامها لا راحة اليوم التتاد ولم يفرطوا في التوضيح بيانها بل الذين طربوا لها وفي
 شانها اقتصت الحكمة العظيمة فجعل من هذه الامة مع علمهم كثر في سرائر معانيهم
 فجعل في قدام هذه الامة اتمركا اعلام مذهبهم قواعدهم وشيعة بنيان الاسلام ووضح
 بارائهم معضلات الاحكام لينال القانع من اشبعهم اليوم القيام انقام حجة قاطعة
 واختلافهم رجة واسعة يعني القلوب بالولاء فكارهم وتعد القلوب باتباع آثارهم
 وخص من بينهم نفرا باعداد اقدارهم ومناصبهم وابقا اذكارهم ومناصبهم اذ علموا لهم
 مدار الاحكام ومناصبهم يعني فقهاء الاسلام وخص منهم الامام الاعظم والمام الاقدم
 سراج الملة والدين الثابت الامام باحيفته نعمان بن ثابت بواه الله تعالى على عرو الجنان
 وافاض عليهم قدر الشرف بحال الغفران بكثرة المجتهدين المتكئين بمذهبه وخرارة
 مستنبطاته وعذوبة مشربته فان ما افاده من الاحكام بحج متلاطم الامواج بل لا
 ما طأ طمة الضلال سراج وهاج ولقد كنت من ائمة الامر وعنفوان العمر مغترقا من ذلك
 البحر واصلوا متخصا عن سائر ابواب وفصوله بالاستفادة عن النسوبين اليه والافادة
 على الاما بين المبنيين عليه وتبليت في اثنائها ببلد القضاء بلارغبة فيه ولا رضاء واعلى
 ما يفتي من عري عيشه ونخل طعة العوام ومناطبة خير من الاسلام خبيثا حتى كان

محضر في خلد

يخطر في خلد دائما انه غير لائق بحالي وكنت اسأل الله تعالى ان يبدل بالخير مالي ومع
 ذلك لم يكن ذلك الابتلاء مخالفا عن حكمه ولا عاريا عن فائده ومصلحة حيث كان سببا
 لتبجح احكام جهيزات الوقائع والنوازل والعوارض على تعقيد املاقات الحق في تفرز
 المسائل فصار باعنا على كتب من جواهر الفوائد وخواص الروايات وموسوف
 بصفات مذكرة في خطبة داعية لكل النجاة الى خطبته مرسية برب كبري الفتن
 على القبط الاسرى والوجه الحسن فان خطبته في صام من بين الاستغفار وانتهت بها
 مع تونج البالي وحين قرب انمامه وان يعرض بالاختتام ختامة حكصي الله
 تعالى من بابه القضاء اذ بعد حصول الرد بالابتداء فخرجت عن البالي فخرجت عن شكر
 نعم انمامه واحسان الفاضل عن البالي والعامية فشرعت في شرحه شكر المتعدين
 الموصليين لخاصة ما الى الدولين راجيا من الله تعالى ان يوفقني لانمامه ويسهل
 لي بالسلك منه طريقة اختتامه وعازيما ان اتممه بعد تمام ذكر الاحكام في شرح غرض
 الاحكام انما هي بحسب عبيد توكلت واليه اليب **بسم الله الرحمن الرحيم** الباء للابد
 والظرف مستقر جاز من ضمير ابتداء الكتاب كما في دخلت عليه ثياب السفر والابتداء و
 الظرف لغو كما في كبت بالعلم من اختيار الاول نظر الى انه دخل في التعظيم ومن اخذ الثاني
 نظر الى انه مشعر بان الفعل لا يتم ما لم يصدر بكاهه تعالى واصافه اسم الله تعالى ان كانت
 للاختصاص وشعرا لانه تعالى المتصف بالصفات الجيدة اختص بلفظ الله والوقاي على ان
 ماسواه معا وصفات وفي التبرك بالاسم والاستعانة به في كل التعظيم المستحقا ليد على الخوا
 ها بل ربما استدلل بالاضافة على تعاليها والرحمن والرحيم اسمان بنيا للبا لغز من رحيم
 كالغضبان من غضب والعليم من علم والاول بلغ لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى وتبين
 به تعالى لان من الصفات الغالبة لا تفتني جوار استعماله في غيرهما بحسب الوضع و
 ليس كذلك بل ان معناه النعم الحقيقي البالي في الرحمة غايته واقعية بالرحيم من قبل التتميم
 فانه لما دل على جلال النعم واصحابها ذكر الرحيم ليتا اول ما خرج منها الحمد لله جمع بين التسمية
 والتعظيم في الابتداء اجريا على قضية الامر في كل امر ذي بال فان الانبياء يعتبر في الوفاء مستدلا
 من جبين الخلف في التصنيف الشروع في البحث فيقارن التسمية والتعظيم ونحوهما
 ولهذا بقدر الفعل المحذوف في اواخر التصانيف ابتداء سفا على لفظ مستقر اول لفظ لان
 فيه امتشاقا للجدد لفظا ومعنى وفي تقدير غير معنى فقط وقدم التسمية
 به الكتاب والتعنى عليه اول الالباب والحمد لله الشان بالاشارة على الجبل لاختيار ادى انعام

مستدرك

او غيره والمذبح هو الشا بالاشارة على الجبل مطلقا والشكر مقابلة النعمة بالقول او الفعل او الاعتقاد
فهر اعم منه من اجل المورد واخصر من حيث يتعلق بغيره وبينهما عدم وخصوص من وجه وبما
يقع في اول الكتاب في مقابلته النعمة غالبا واللام للاستحقاق للمحضر ذكره ابن هشام
في معنى التبيين والتخصيص يستفاد من حل الهم المحرر على الاستحقاق بغيره المقام **الذي في**
جعل فيه من فقه الزعم بالضم ففاه اى صار فيه ما وبقا فقه بالكسر ففاه ففاه اى
فهم **المجتبى والمصنف** المجتبى من اقر السباق والسابق والمصنف هو الذي يتلوه لا ان رآه عند
صلوة والمراعاة الممارسة والمراولة في حلية متعلق بالمجتبى والمصنفين وهو في الحارة
سلك الازم من جمع السباقين كل جانب استيعابا لخصم ارحلية العالمين المتفقين وهو في مذنب
الخط بالاعمال الفسلفة والباطن بالاحكام العملية والحكم التفسيرية يعنى ان من مارس وسعى في
تحصيل بدين الامرين الى ان تحصل له ملكة استنباط الاحكام الشرعية والعلم من غيرها فافقه
العلم بدين الفقه الذي هو عبارة عن العلم بالاحكام المذكورة مع العلم بها انما هو
الاسلام وحققناه في شرح اصوله بما لا مزيد عليه وظهر من تيممه اى قصده بسم الله اى اصابته
متعلق بتيممه انما هو التمسك بالشرع واصافة الفقه بالدين لا بد من الاستدلال فان امكنه ان لا يثبت
حال التمسك بالشرع هو التمسك بالدين والدين عطف على الفقه على ان الفقه متعلق بدينه لا بغيره
ايضا لا ذكر عن الجاس متعلق بغيره الخ لا بد من التمسك بالدين لا بغيره لا بد من التمسك بالدين لا بغيره
الافق اليقين والاعتقادات الدينية والعقائد الباطنية والاعتقادات الظاهرية والاعتقادات الباطنية والاعتقادات الظاهرية
افقت الخ لا بد من التمسك بالدين لا بغيره الخ لا بد من التمسك بالدين لا بغيره الخ لا بد من التمسك بالدين لا بغيره
جميعها انما هو التمسك بالدين لا بغيره الخ لا بد من التمسك بالدين لا بغيره الخ لا بد من التمسك بالدين لا بغيره
لما تم اى مسك قلبه من متعلق بصالح انما هو التمسك بالدين لا بغيره الخ لا بد من التمسك بالدين لا بغيره
وعلى الهم واصحابها المجاهدون في رفع رايات ايات الله في حق حقائق الحق المبين الحق المبين
هو الشريعة الصغرى وحقايقها الاحكام المنسوبة اليها من العبادات والاعتقادات و
الوجدانيات وحقايقها الادلة التفصيلية المفيدة لها ايات تلك الدقائق طرق
الاستدلال بها من العبادات والاشارة بالادلة والاقتضاء ورفع راياتها اظهر ذلك الطرق المستدلين
واقسامها بين المستنبطين حتى قد وعلا على استنساخ اسماء زيلهم وهم ولا يخفى ما في قوله فقه
والمصنفين وتيمم ونحو ذلك من رعاية برعة الاستدلال والاشارة الى ارفع العبادات الخمسة
اما بعد فان من اهم المطالبات الدينية اى العلية واعم المادى جمع
السمية الى الوفاء التي يجب ان يتوجه تلقاها اى جهتها عيان العينية ويصرف اليها اعمار

اهل الهداية

اهل الهداية في البداية والنهاية علم الفقه اسم ان في قوله فان الذي هو سبب النظام
المعاش ونجاة المعاد وفلاح العباد ينيل المراد يوم التنازل اى يوم القيمة تفاعل من الدنيا
اسمى به الله يومئذ اى اصحاب الجنة اصحاب النار والعكس ولقد كنت صرفت شروعي
في بيان سبب اهتمام على التصنيف شطرا اى بعضا من عنفوان الشباب الى تدبر اى تفكر
لطائف وتدبر اى اعتبارا وتصنيف يقول تصيقت الشئ اى انظر الى صفاته ما فيه من
الكتب والادب حتى المجد الى ان اكتب فيه شئ كما في الاصول وهو فوات الوصول الى
علم الاصول تبيانا اى ان عواريق الدهر عاقده اى كتب المثلث عن الحصول حتى ساقنى
زما في حين زمانى بما رماى اشار الى ما عرض له من من لاطاعنى عام الوبا الاكبر وهو
سنة اثنين وسبعين وثمنا مائة وهو من قبل الاسناد المجازى الى ان عرفت متعلق
بقوله ساقنى على انما شانه وعظم سلطانه ان خلت من ربه اى فقه حيث اقر على
قطع المسافة في مهام المعارف والعلوم ومفاوز الادراكات والفهم المهمات جمع
مهمة بمعنى الفهم والمفارقة جمع مفارقة بمعنى موضع الفوق سمي به الفهم تفادى الامر
بحر الفقه ان خلفني خلاصة من بقية عرى الموهوبين الى ابرار ما في حكاى اى طوبى لطريق
مندوبين بغيره بقوله بان اصف فيه اى الفقه مثنا مثني اى قويا فبقا اى محجبا نظامه
اى ترتيبه وان صرف اى ارتب وهو في الاصل عقدا المجازة بعضها بالبعض الاحكام ببيان
وهو ما اكتب وسقى كالحاظر صينا اى حكما ايقا هو ايضا بمعنى معجبا انتظامه
خاليا اى سالما عن الروايات الضعيفة تحالبا اى مزينا بالقبول المذكورة في الشرح
والفتاوى الاطلاقات المتنونة والاشارات الى ما وقع في المتن من المسامحات و
المساهلة الشريفة اللطيفة من قبل الله والشرع محتويا على مسائل مهمات حلت عنها
المتون المشهورة ومنطوية على احكام فضا بامليات اى وقايح لم تكن تلك الاحكام
فيها اى في المتن المشهورة مسطوية معجبا نظمه الفصيح الاديب اى ما هو في علم العربية
وموفقا نحو الفقيه الاريب اى العاقل ولا يخفى على من تفحص الفصيح بالاديب والفقيه
بالاربيب فاما احسن الله تعالى بما طاعة اى رآته ما لم من السقامة والبسنى من
خزان رافقه حلة الامة شرعت في اروت وبلدت بما قصديت وراعت ما
ذكرت من تصافى المتن بالصفات المذكورة بقدر الامكان مستعينا في ذلك بالملك
للتنازل وعرفت ان اسميه بغير الاحكام بعد ان يتيسر الله الى بالاختتام متهلا اليه
لما انما جعله من الصلوة الوجه الكريم وان يوفقني الانتظامه انه هو البر الرحيم المحمدي

الذي وقفي لا اختتامه وصرف على العوائق عن اتمامه مع ابتداء بكثره المشاورة
 المشاغل وتقام العوائق على الشواغل والمسئول من لطفه تعالى في وقفي لا اختتام
 هذا الشرح ايضا فانه ان يتسرى لم يكن الامن اثار خليفه اياي من تلك الموانع فحفظنا
 واليه انصرت ان يقبل بفضل دعوتي ويضيق بسبب حاله لطفه لوقتي انه على كل شيء
 قدير وباجابة رجاء المؤمنين جدي

كتاب الطهارة

الكتاب طهارة امام صدره يعني الجمع بين الفعلين الطهارة او فعل في المفعول كاللباس وعلى
 التقديرين يكون معنى الجمع واصطلاحا مسائل اعتبرتها مستقلة شملت افلاحا اولها و
 الطهارة مصدر طهر الشئ بفتح الهاء وضمها والاول افعي وهي لغة النظافة وخلافها
 الدنس ونزها النظافة للخصوصية المستمرة الى وضوء وغسل وتيمم وغسل المذ والماء والشرب
 ونحوه وانما وجدنا لانها في الاصل مصدر متناول الغسل والكثير ومن جمعها قصد التيمم بها
 فرض الوضوء الوضوء النظافة وشرع غسل الوجه واليدين والرجلين ومسح الرأس
 والفرجة القطع والتقدير وشرع حكم لم يزل قطعي وحكمه ان يستحق العقاب فاذا كان بلا
 عنه ويكتفي بحدسه وهو حال لما يفوت الخوف بغيره كالوقت يفوت بغيره كحوان صلاة الفجر
 للمذكرة والاول يستحق عقابا والثاني فرضا عليا والامد ههنا المعنى الاول مشهوره
 بالتقارن فلا يخلو في الوضوء مديته بالاتفاق والصلوة فرضت بكونه في الصلوة بوضوء
 المحجبين نزلها قلت لا يلزم لما ثبت في صحيح مسلم وغيره عن جابر بن عبد الله عن النبي
 ومعه علي بن ابي طالب فيقول ما فعل هذا قال فما فعلني ان امسح وقد رآني رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يمسح قالوا بما كان ذلك قبل نزول المائدة قال ما سمكت الا بوزنك المائدة فويل
 قال في صحيح البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اغتسل من الماء غسل يديه
 انما لا يجواب السؤال حتى يظهره الصلوة الى ان نزلت هذه الآية فيجوز ان ثبت الوضوء للرجل
 الغير الملتوا والاخر من الشرايع السابقة كما يدل عليه ما روي انه صلى الله عليه وسلم لم حين
 توفيتا ثلثا ثلثا قال هذا وضوءي وضوء الانبياء من قبلي فان قيل اذا ثبت الوضوء بهذه
 الطريقة فماذا نزل في الآية قلت لعنه الله تعالى في الوضوء وشبهه فان لم يكن عبادة مستقلة
 بل تابع للصلوة احتمل ان لا يتم الا بوضوءه وبتساها في مراعاة شأ نظره وان كان بطول
 العهد عن نفي الوحي وانما نزلت في يوم ما فوجوهنا بخلافه اذا ثبت بالاتفاق المتواتر
 الباقي في كل من ان على الشا واليه اذا اورد فيه الوحي المتلوي يتا في اختلاف العلماء الذي

هو حجة وتحقيق هذا المقام على هذا السبب مما تفرقت به غسل لوجه مرة ثلثا مرة فاعلموا
 لا يكمل على التكرار وهي الى الوجه ما بين منبت الشعر خالي هذا القيد يخرج التيمماتين وهما
 جانبية الجهة تجس الشعر عنها فان لا يجزئ غسلها في الوضوء لاق المراد بمنبت الشعر محل نباته
 غالب اسوا منبت اولها وبين اسفل الذقن والاذنين وبه يتم تحريم الوجه بحسب الطول و
 التفرع ولما اقصى هذا التحريم بقوله فرض الوضوء غسل الوجه ان يجزئ على الملتحي الموضي
 غسل ما تحت الاذن والشارب والحاجب والحية الى الغل الذقن ومع ان كتب الغل منسوخة
 بان غسل ما تحتها لا يجزئ اذ دفعه بقوله والوا الى اخره عند الحجة جانبيا استعمل من
 عذرا في الآية وهما ما تحتها من الحمام لا يسقط حكم ما وراءه وهو ما بين العذرا
 والاذن يستعمل العارض وحكمه وجوب غسله فان العذرا لا يسقط خلافه لا في يوسف
 بن يقطين حكم ما تحتها وهو وجوب الغسل اليها الى العذرا حتى يجزئ غسلها الشارب
 الحاجب حيث يقع حكم ما تحتها اليها حتى يجزئ غسلها ولا يجب اتصال الماء اليها تحتها
 والحية تنقل اي حكم ما تحتها الى ملا في البشرة منها اي من الحية وهو ظاهر الرواية عن ابي
 حنيفة رحمه الله تعالى واختار في المحيط والبدائع قال في معراج الدين وهو الاصح وفي
 الفتاوى الظهيرية وبه يفتي اولنا من قبله بتدبيره بتدبيره اي مسحه في البشرة قال
 القاضي خلو في شهر الرواية عن ابي حنيفة مسحه ما كثر البشرة فخره ولا يخرج الخمار
 او مسحه ريعا اي ريع الملاق وهو رايه الحسن في حنيفة قال في المحيط بعد تحريم اليد
 فان كان امر وغسل جميعه وان كان ملتحي لا يجزئ غسل ما تحتها وقال في صحيح جابر بن
 الحية خفيفة وكذا لا يجب اتصال الماء اليها تحت الشارب والحاجب خلافا له والصحيح قولنا
 لان محل الفرغ اشتد بالحائل وصار يحال لا يواجه الا بالفرغ فقط الفرغ عنه وتحول الى
 الحائل كبشره الرأس ثم قل والباخر الذي بين العذرا والاذن لا يجزئ غسله عندهما وعند
 الجاوي سيف لا يجب بخلاف محل العذرا لان استتار بشره ثبت عليه فقام مقامه واليدين
 عطف على الوجه فردي وكيفية علمه في الكافة وغيره ان اذا خذا لا يشتمل عليه ويصيب عليه
 عينه ثلثا ثم ياخذ بيمنه ويعقب على اليسر كذلك وكذا اذا كان كبير او موهنا صغير ولا
 يدخل اصابع يده اليسرى مضمة في الناء ويعقب على اليمنى ويدلك الاصابع بعضها
 ببعض حتى تظهر ثم يدخل اليمنى في الناء ويغسل اليسرى وجهه ما ذكر في شرح تاج التريفة
 ان نقل البلية في الوضوء من احد اليدين او الرجلين الى الاخرى يجوز وانما في الغسل ان
 اعطى الوضوء مختلفا حقيقة وعرفا اما حقيقة فظاهر وانما عرفا فلا بد ان يغسل برة

في اعتدال الهواء واستحباب النيام من اجل الشروع من طيب اليدين ومسح الرقبة الى الخلف
 فان مسحه يدعه كذا في الظاهرية ومن ادبها بما قال هذا الا ان له اربا اخرى ذكرت في
 المطقات استقبال القبلة عند الوضوء وذلك اعضائه وان حال خضوعه صاخي
 اذ يديه وتقدمه على الوقت لغير المعذور فان وضوء المعذور قبل الوقت ينقض عند
 زحفه لا يحوط له ان يحترق عنده وتحريك خاتمه الواسع وعدم الاستعانة بالغير و
 عدم التكلم بكلام الناس والجلوس في مكان مرتفع اختزان عن الماء المستعمل والجمع
 بين نية القلب وفعل الشا والتسليم عند غسل كل عضو كما مر والدعاء بالثا ثلث
 من الادعية عنه اي عند غسل كل عضو بان يقول عند الوضوء اللهم اغني عني وارزق
 الفراق وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم اني اغني عن الدنيا والآخرة
 وارزقني من نعمها وعند غسل وجهه اللهم بفض وجهي يوم تبيض وجوه ويوق
 وجوه وعند غسل يديه اليمنى اللهم اعطني كفاي يميني وكفاي يسارتي وسابا يساري وعند
 غسل يده اليسرى اللهم لا تعطيني كفاي يسارتي ولا من وراء ظهري وعند مسح راسه
 وارزقه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه وعند مسح عنقه
 اللهم عني عني من النار وعند غسل رجليه اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل
 الاقدام والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد احوال الوضوء وان يقول بعد السلام جلت
 من الشايبين واجعلني من المتطهرين وان يشرب بوء من فضل وضوءه بفتح الواو
 ما يشربها مستقبلا للقبلة قائما قالوا لم يشرب الماء قائما الا الههنا وعند من و
 مكروهه يعلم الوجه بالماء والاسراف فيه وتثليث السجود بما جدد ذكره النبي و
 نقله في معراج الراية عن عيسى بن مكران التثليث بما وجدنا في بعض رواياتنا
 فافضل من غيره في غير موضع الجيم وهو عين النجاسة وبالكسر بالايكون ما مر من ادب
 المتوفى الى ما يظهر اي بفتح حكم التطهير في الوضوء او الغسل في الخروج من نجاسته و
 خروجه من السيلين وغيرهما كما قال في المحيط عند الخروج الانتقال من الباطن الى الظاهر
 وذلك يعرف بالسيلان عن موضع في غير موضع الخروج بالسيلان بخلاف ما ظهر في النجاسة
 على راس السيلين فانه ينقض الوضوء وان لم يسلك راس السيلين ليس مكان النجاسة
 فلانما يجد بالانتقال من مكانه الى غيره في الانتقال بالظهور فاقوم الظهور مقام الخروج من
 السيلان ان يتناول في يده راس السيلين هكذا افترق ابو يوسف لانه لا يخرج عن راس السيلين
 لم ينتقل عن مكانه فان ما يورى الدم من على الجرح مكانه ومنه يعلم ان الخروج في غير

الدعاء الثا ثلث من الادعية والوضوء

فغيره وعنه

ساوي

السيلين

السيلين عين السيل ويظهر ضعف ما قال صدق الشريعة في قوله ان ما يظهر يجب ان يكون
 متعلقا بقوله ما خرج لا بقوله سال فانه ان اقصى خروج دم كثير وسال بحيث لم يتلخ
 راس الجرح فانه لا شك في ان تقاض عندنا مع انه ليس الى موضع بل يحق حكم التطهير بل
 خرج الى موضع بل يحق حكم التطهير ثم سال فان السيل الى موضع بل يحق حكم التطهير قد
 في هذه القصص وان لم يوجد السيل عليه غليظة من ضعف ما قال فالعبارة المختارة
 يقول ما خرج من السيلين وغيره الى ما يظهر ان كان نجسا سال ان مبناها الى الخروج
 مغاير السيل وقد تبين فساد فذلك قوله سال حشوا بوجوه ما خرج بالعبارة المختارة
 ما اختاره بعض الفقهاء في الخروج نجس احتمل انما اذا غرقت ابرة فادخل في ابره على
 راس الجرح لكن ليس فانه غير ناقض لانه ليس نجس كونه نجس وسفوح وقوله الى ما يظهر
 احتمل انما اذا وصل الى موضع في قصبة الذكر ولم يظهر وعما اذا كان في عينه فخرج من
 دمها الى جانب اخر من عينه وعما اذا سال الدم الى ما فوق ما رن الانف بخلاف ما
 اذا سال الى الما رن لان الاستنشاق في الجناية فرض وخروج رنج او دودة او حشرة
 من الذكر ذكر الريح انما خارج منه وليس نجس مع انه ناقض لمجاورة النجس وذكر الانخيرين
 لان ما بهما من النجس وان قل حشوا السيلين لا يخرج من رنج من القبل والذرا لانه لا ينفذ
 عن محل النجاسة ولا يخرج دودة من الجرح لان ما بهما من النجس قبل وهو ليس بجرح
 في غير السيلين بل لا ينقض كح سقوط منه اي الجرح وما به النجس عطف على خروج و
 هو ان يضبط بتكلف حتى لا يولد بتكلف الجرح وقيل ان يمنع من الكلام في مرة او علق
 وهو لغز به منعك لكنه ههنا سؤالا لانه اعتبر فيه ما به النجس او في طعام او ماء وانما اعتبر
 فيه ذلك لما قال في الهذيان ان الخروج او خروج النجس من غير السيلين يتحقق بالسيل الى موضع
 يلحق حكم التطهير وبما في الفم في القي ثم قال وما به النجس لا يمكن ضبطه الا بتكلف
 لانه يخرج ظاهره فاعبر خارجا واعبر على قوله لا يخرج ظاهره فاعبر خارجا بل ان يخرج
 الظاهر الغالب كالتحقق انما يكون لا يضبط فيه الاصل كالتسرف في مقام الشقة او لا
 يطالع عليها كالايلاج القائم مقام الانزال واما في لضبط الظاهر فذكر في موضعنا
 فان خروج النجس من الفم لا يتعسر الاطلاع عليه فكيف اقيم مقامه النجس بمعاملة كيف وفي الصورة
 التي يكون التي ما في الفم ثم منع من الخروج بالتكلف مع الخروج متيقن من ان حكم بالاشفا
 وفي الصورة التي يكون التي اقل من ملاء الفم ولكن خرج من الفم الخروج متيقن بالقول
 بعدم الانتفاض من فض العلة اقول مبني على ضيقه لانه راجعا الى القي وليس كذلك بل يرس

بعد تسعة
 والمزاد بالخروج الوصول الى موضع بل يحق حكم التطهير
 لانه لا يستحي خارجا لانه من الوصول الى موضع حكم التطهير
 فان كان كذلك فخرج من السيلين

بل هو يرجع الى النفس وقولها ان الى اخره دليل لقوله وملاء الغم في القى فالغنى ان خروج
 النفس تحقيق ما لا غم في القى لان النفس حينئذ يخرج ظاهره لان القى ليس الا غم في القى
 فالظاهر ان مستحب النفس بخلاف الغنى لان من اعطى المودة فلا يستحب به هكذا يجب
 ان يعلم هذا الحق فاذا شرب احد لم يتضرر الجوع انما واجب العمل كذا انما ينقض ملاء
 الغم في قى ما ذكره ينقض دم في قيته بل شرط ملاء الغم لظهوره كونه نجسا كونه ما يبعث
 وقبح ولو كانا مخلولين بترك لكن غلبه او ساءوا في الدم والقيح ساءوا بالزرق حتى لو
 كانا مغلوبين لم ينقضوا البغيم لا ينقض مطلقا اي ساءوا في الرأس او ساءوا في الجوف وساءوا
 كان ملاء الغم والا انما لا يثبت عندنا النجاسة الا عند جويوسف في صائم ملاء اي
 الغم لتنجسه بالمجاور والاختلاص البغيم بالطعام اعتبر الغالب فان غلبه الطعام وماذا
 القى الغم ينقض وان غلب البغيم لا ينقض الا عند جويوسف اذ املاء الغم والمجلس يجمع
 متفرقا اي القى عند اي جويوسف والسبب يجمع متفرقا عند محمد يعني لو قام متفرقا
 بحيث لو جمع صار ملاء الغم فابويوسف يعتبر اتحاد المجلس فان حصل ملاء الغم في المجلس
 واحد نقص عندنا وان تعدد الغنيان في محمد يعتبر اتحاد السبب وهو الغنيان فان
 حصل ملاء الغم بغنيان واحد نقص عندنا وان اختلف المجلس وما ليس بجرت من قى وغنوه
 ليس بجس ما القى هذا عرف ان قيل لم يخرج من اعطى المودة وليس بجس من جرت المودة واما
 الدم فانه قليل غير مسفوح وان لم يخرج من الارض فليس بجس وانما حرمه غير المسفوح
 في الاذى بنا على حرمته لحمه فلا يجب نجاسته اذ زهر الحرمه للكرامة لا النجاسة في غير
 المسفوح في الاذى يكون على طهارته الاصلية مع كونه محرما وناقضه ايضا كونه نجسا في مسكته
 اي قوته الماسكة وهو النوم بحيث يزول معقود عن الارض وهو النوم مضطجعا اي واضعا
 احد جنبه على الارض او متكما على احد وركبه او مستلقيا على فاه او متكما على وجهه
 فان الماسكة اذ ان التالى من خروج شئ عادة والثابت عادة كالتيقن به والا اي
 وان لم يزل النوم مسكته بان كان حال القيام او القعود او الركوع او السجود اذ ارفع بطنه
 عن فخذيه او بعد عضليه عن جنبيه فلا اي لا ينقض الوضوء مطلقا خلافا للشافعي وان
 تعدد اعيان في الصلاة خلافا لما في يوسف واختلف في نوم مستند الى الارض لا يسقط
 كان في الهداية عندنا انما ينقض نوم مستند الى شئ لو ازيل سقط وقال شراح هذا ما اختاره
 الطحاوي وليس من اصله وانما الموقوف في المحيط ان لم يكن مستقرا على الارض كان حدثا او
 ان كان مستقرا لا هو الا مستقرا ولو نام قائما او قاعا سقط ان انشبه قبل السقوط او حاله

او سقط

او سقط قائما انشبه من ساعته لم ينتقض وان استقر قائما ثم انشبه انتقض ولو نام
 على اي شيء كان حاله الصعود والامتناع لم يكن حدثا وفي حال السقوط حدثا وناقضه
 ايضا الاغما والتكرار الذي حصل به في الشبهة تباين والمجوز اما الاولان فكل واحد للمسكته بهما
 واما الثالث فلو لم يميز من الحدث عن غيره وناقضه ايضا فلهذه بالغ وهي ما يكون مستقرا
 له والمجوز انما واما التخييل للمسمع له فقط فلا تبطل الوضوء بل الصلاة والتبسم لا يبطل
 شيئا منها بقطر ان فصلا به على الترتيب اي بمباشرة العطف فيكون احسن لكن ومنه في
 ضم الغنى صلاة كاملة اعدت لربك وسبحه وذلك لان الترتيب الوارك فيه وهو قوله عليه
 الصلاة والسلام لا من تحتكم منكم فتمت فليعد الوضوء والصلاة ورد في صلاة طاعة
 فيقصر عليها فلا ينقض غير الحقيقة وقهره القبي والنائم والغفل والنائم في الحقيقة خارج
 الصلاة ولا في صلاة الجنازة ويجوز التلاوة وان افسدت ما فلو كانت الحقيقة عند
 السلام اي قبله وبعد الشبهة لانها حينئذ تكفي الصلاة الا ان يقع المعنى في الحقيقة
 لانها حينئذ تكون خروجا لوضوئها في ان الصلاة تكم بها كيف كان فاذا خرج الامام عن
 الصلاة به اي بعين الحقيقة فلهذه المصاحف لم ينقض ومنه ان خروج الامام خرج
 له الا ان يكون مسبوقا فانها حينئذ يكون في انشاء صلاته وناقضه ايضا المباشرة الفاعلة
 وهي ان يباشر امراته متجديا وان شرب الماء وامسك فوجهه في الجاني اي ينقض
 وضوء الرجل والمرأة الا ان الذكر والمرأة فانه غير ناقض عندنا خلافا للشافعي فثبت نقطة
 فسال ماء او نحو كالتصديف والدم نقص وان علا على الرأس المرح فاذا لم يكن لو كان بحيث اذا
 ترك سال نقص ولا خلافا ينقض خي من اذنا فيقع لو خرج بوجه نقص لا ان يكون من
 المرح او لا فلا ينقض في عينه زكاه وعش بفتح الهم ضعفا لمرح سيلان الدم في كل
 الاوقات ان خرج منها الدم نقص وان استمر صاحب عذب وسيلان بياضه كما اذا كان
 لها اي بالعين غرت بفتح العين المعجزة وسكون الراعي في العين يسقي ولا ينقطع المحن
 البائع لا يمس مصحفا ولو سببنا من الخلق لا يغالظ ولو متصلا وهو المشرى و
 قبل منقلا كما في خطبة ونحوها الاول بولا متصلا به في المحيط والكافي واختاره في المصنفين
 الثاني ولم يذكر منه بالكم وقيل كره قال في المحيط كره بعض مشايخنا من المصنفين بالكم
 للحافض والجنب وقال عامتهم لا يكره لان المسحرم وهو اسم المباشرة باليد بلا حائل واختاره
 في الكافي ايضا واختاره في الهداية الثاني ويصير المتن باليد في الكتب الشرعية الا التفسير
 ذكره في مجمع الفتاوى وغيره ولا يمس بذهاب في مسوفا قالوا المراه بالان الا بصرة وان كان

هذا ان خرج من عين الدم نقص
 وان استمر صاحب عذر

قرأته في الفرق بين المحدثين والفقهاء في المسائل التي لا بد من العلم بها في غسل اليد
 والقدم واستوى في الجنب والمحدثين في الحائض وحال الغم والمحدثين في غسلها فيهما
 ولا يرد العين لأن الجنب من نظر المحدثين في الكفاية وكذا في الكفاية وكذا في الكفاية
 مسجداً من المساجد وطهارة بالكعبة كذا في النجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة
 من أحكام الحج كذا في الحج والحج والحج والحج والحج والحج والحج والحج والحج والحج
 والعنى وهو ما يقع في الحج والحج والحج والحج والحج والحج والحج والحج والحج والحج
 الأتم وغسل السرة والشارب والحاجب جميع الحجية أي يجب على الماء إلى أنشأ الحجية
 كما يجب على أصولها إذا خرج فيه كذا في الحج والحج والحج والحج والحج والحج والحج
 قوله تعالى طهروا أنفسكم من نجس وجوه وغسلوا رؤسكم من ظواهرها ولينظروا
 كالآية المذكورة لا يغسل ما في وجه كالعين وثقب أنتم لأنهم خرج بقوله تعالى وما جعل
 عليكم في الدين من حرج في الحج والحج والحج والحج والحج والحج والحج والحج والحج
 ولذا إن أنتم بعد من الحج والحج والحج والحج والحج والحج والحج والحج والحج والحج
 كذا أي كالعين في الحج والحج والحج والحج والحج والحج والحج والحج والحج والحج
 يجب غسلها وكذا في أصلها فالحج والحج والحج والحج والحج والحج والحج والحج
 وسنته أي غسل البدن بما ذكر في الوضوء من التيمم والتسمية وغسل اليدين وغسل
 وجهه وغسل يديه إن كان فيه خبث والتيمم أي استعمال الماء في جميع أعضاء الوضوء
 إلا رجليه ومنه التيمم أي حسن تمامه لأن يغسل جميع أعضاء الوضوء إلا رجليه لأن جميع
 أعضائه ليست بمسوية بل بعضها مستقر وفي لفظ التيمم إشارة إلى أنه يسبح رأسه في وضوء
 الصلوة ويوطأ رأسه إلى الأرض ولو كان رجلاه مستقرين أي تحت قدميه حتى لو كان على سطح
 يغسل ما شئت من ثقلته حتى لو لم يغسل يديه لكانت الغسل مستقرين وإن زال الحث مستقرين
 جميع البدن حال كونه بأبواب في الغسل بماء من غير أن يغسل رأسه في الأصح احتراز
 عما قال في معراج الدراية وقيل يبدأ بالأيمن ثم الأيسر ثم الأيسر وقيل يبدأ بالرأس
 ثم بقية بدنه ويجوز أي بعد الصلابة المستوية يغسل رجليه وكذا في الوضوء وتنظيفاً
 لهما عن الماء المستعمل في غسل رجليه بالجر لا نه حينئذ يلقى في سياق قوله بارداً
 وليس له معنى وسنته أيضاً ذلك لأن السنة أحوال الغرض في حمله وهو كذلك وصح
 نقل بلية غصون الخريفية أي الغسل إذا تعاقبت البلية دون الوضوء لما ثبت سابقاً
 وفرض الغسل عند خروج منى ولو في يوم منفصل عن موضع يشهده قبله بالإناء إذا

وضوء الغسل وسنته

خرج من منى

خرج من منى ثقل وثقل من غير خلاف الشافعي وإن لم يخرج إلى ظاهر الدنيا أي يشهده
 ولم يذكر الذي لا يلبس ثوباً عند أبي حنيفة ومحمد وفرض عند أبي حنيفة أي دخل أي
 احتراز عن الجنب في المحيط لوقالت امرأة معي حتى يلبس ثوباً فأجده في نفسه ما أجدها ما
 روي لا يغسل عليها إلا يومئذ منية ويراد بالإباح أو الاحتياط حشفة وقد رويها من
 مقولها عما متفق بقدرها في أحد متعلق بالإباح سبيلاً حتى احتراز عن سائر الجنبات
 فإن ادخلها في أحد سبيلها أي في أي موضع لا يوجب غسلها لثقلته الرغبة حتى احتراز عن غيرها
 في أحد سبيلها ميت فإنها لا يوجب غسلها على مكلفها متعلق بغير ثقلته في الإباح
 وإن لم يترك ميتاً لأن الغالب في ثقلته لا يزال فيجب احتياطاً وعند روي مستيقظ
 ميتاً أو ميتاً بأسكوذاً لا يوجب ما يوجب أي يخرج عند ما اعتبر الرجل أهله وإن
 لم يستأجر خداماً لأن الظاهر متى رويها أصلاً لا يفرض تذكرها علمه وتذكر الكفاية
 ولا تزال ولا يتركها لأن ثقلته في التوضوء لا يفتقر إلى الإزالة في الأخيرة لا استيقظ
 من النوم فوجد على خده أو فراشه بذلك أن تذكر احتياطاً وتيقن أنه متى أومأ في أو
 شك أنه منى أو روي فعله الغسل وإن تيقن أنه غسل ودي فإن غسل عليه وإن لم
 يتذكر احتياطاً وتيقن أنه روي فلا يغسل عليه وإن تيقن أنه منى فعله الغسل وإن
 شك أنه منى أو روي عما فذلك عند ما وقال أبو يوسف لا يوجب عليه حتى يتذكر احتياطاً لأن
 الأصل لزوم التيمم فلا يجب التيقن وهو القياس وهو أخذ بالاحتياط لأن التيمم ظاهر
 والمنع قد روي بالموافاة في مثل المذي فيجب عليه احتياطاً كذا المرأة في الأصح احترازاً عما
 قيل لو احتلت المرأة ولم يخرج منى إن أنزل فغسلها الغسل لأن ماءها ينزل
 من صدرها إلى رحمها بخلاف الرجل حيث يشترط الظهور في حق الغسل كذا قال الزيلعي
 أو الجها أي الحشفة ملفوفة بحرق وجب الغسل إن وجدته ليجتمع وفرض عند تقطع
 حبلها ونفاس عند خروج مذي وروي بسكون الدال المهملة ماء غليظ يعقب البول
 وحفنة عصف على خرير مذي ولا عند ادخال أصبع وخوف في الذكر وطهي بهيمة بلا أنزال
 لثقلته الرغبة كما مر في عدل ولا يترك عند رويها يعني رجل المرأة عند فاتها ولا يترك
 عند رويها لا يغسل عليها ما لم يترك لأن العدة تمنع من التقاء الختانين كذا في المنتقى وقب
 الغسل الميت أي وجب على الحي أن يغسل الميت وجوباً بطريق الكفاية حتى لو فعل الميت سقط
 عن الكل ولا يلزم الكف والكل وعليه من سلم جنباً أو ناقصاً وقيل هما من وبيان وبلغ الاستق
 بل بالأنزال في الأصح قيد الجميع وقيل لا يجب في البلوغ لأن الوجوب يثبت بالبلوغ والبلوغ

بعد ذلك فلو وجب بغيره لم تقدم الحكم على سبب قلنا انزال دليل تكامل القوى فيكون
 مظهر الموصوب لا يثبت كذا في اوله واوله في قوله ما فانه لو كان في ذلك اولها
 كذا في الظاهر في وقت صلوة الجمعة والجمعة لا ما قبل يوم الجمعة ولعيد وحرم وعرفنا
 اعاد الامام ثلثين فيهم كمن سنة لصلوة العيد ونزيب لمن اسلم طاهرا او بلغ بسنن سيجي
 في كتاب الحجرات الفقه على ان سنن البلوغ في الصغير والصغيرة خمس عشرة سنة او
 افاق من جهة ومكة ومن لغة وكسوف واستبعا استلف في وقت ثمن ماء غسلها
 على وجهها غيرة كانت او غيرت وحرم على الحبيب دخول المسجد ولو لم يصب خلاف
 للشافعي لقول علي بن ابي طالب فاني لا احل المسجدين للحائض والحائض لا تلي المسجد الا في كراهة
 بينه الى المسجد وحرم عليه المصافحة بالعبادة لا في المسجد والحائض لا تلي المسجد الا في كراهة
 وحرم على الحبيب دخول المسجد لانه يترجم انه لما حان له الوقوف مع ان اقوى اركان الحج
 فانه يجوز ان يكون في كراهة الكافي ولان المسجد الحرام امر عارض الا ترى انه لم يكن في
 من ابراهيم عليه السلام ولو قدر انه لم يكن المسجد الحرام لا يجوز له ان يطوفه فكذلك
 المستصفي ويؤيد ما ذكر في غايته الامام السرخسي وروي عن جده عليه السلام ان من طاف
 في الصلوة لا يدخلها المسجد وقراءة القرآن استلف في قوله فقل لا اله الا الله وقيل ما ذكرنا
 ايضا بقصد واما قوله بقصد الذكر والشايق بسم الله الرحمن الرحيم المحمدي لله
 الصالحين وتعليم القرآن خرفا فادنا من سبب اتفاقا كذا في المحيط ومن ما رواه في القرآن
 فيه كذا في قوله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الا بكتاب الله ولا يجمع بينه وبين غيره ولا يقرأ
 اسم الله تعالى والتسبيح والاكل والشرب بعد المصنعة والتشاق وغسل يده وفي قوله
 ومعاودة اهل قبل الاغتسال الا اذا احلهم لم يأت اهل قبل الاغتسال كذا في المنقوي وكبر
 له اهل الجنب كذا في القرآن في الاصلح لا بأس للجنب ان يكتف بالقرآن اذا كانت القصبة
 او اللوح والوصاة على الاطلاق لا يوجب له ان يكتف بالقرآن اذا كانت القصبة
 وان لم يقرأ في الصلاة حبلى لان لا يكتب الا بكتاب الله في الجنب في الجنب وكبر له
 قراءة التوراة والزبور والابجيل لا قراءة الفتوح لا بكتاب الله في الجنب ولا يقرأ من القرآن
 بالكم على ما روي في المصنف للصبي لان في تكليفهم بالوضوء كراهة وفيما خبرهم في
 البلوغ قبل حفظ القرآن في خمس القصص في غير ما في من الوضوء والغسل في بيان
 ما يحصلان به فقال ويجوز ان يكون في الوضوء والغسل بما في البحر والعين والبشر والمطر والثلج
 الدائب وما في ذلك من شبيهه اي تعينه بالشمس وقيل بغيره قاله في افعى والبلح

هذا اسم على الصغير خمسة عشر سنة يجام
 بلوغه

التميمي

التميمي وفي قوله قصدا اشار الى انه لم يقصد له بغيره انما كان ويجوز ان يما يصدق بالتميم
 كذا في عيون المذهب لاجزاء المصالح اصل بذوق الملح كذا في الخلاصة لعل الفرق بينهما
 ان الاول باق على طبيعته الاصلية والثاني انقلب الى طبيعته اخرى وان مات اي يجوز
 بالمياه المذكورة على تقدير ان يموت فيها في واحد من تلك المياه غيره سوى اي الامام
 له سائل كالميتور والعرب والبق والذباب ونحوها او ما في الولد كالثعلب والارطال
 والصفير الجري والبري سواء وقيل البري يقصد او خارج عطف على اي وان مات
 خارجة فالق في يده يعني فوق في الصحيحين ان يموت في الماء او خارجة فالق في يده
 لاما في المعاش ويرى المولى عطف على ما في الولد كالميتور والارطال فان موت في الماء يقصد
 كذا في الامام سائر المايعات في الحكم المذكور او غير عطف على مات او صا اى
 او صا واجهين تلك المياه وهي اللبن والطعم والرايحة مكثا وطاهرا ما احتزن
 عن المايعة ويأتي بيانها وقد وقعت عبارة كثير من المشايخ هكذا او غير هذا وصا
 طاهر فوقع بعض شراح الحديث ان لفظ الاحياء احتل عما افردنا حتى قال اذا غتر الوضوء
 لم يجز الوضوء وليس كذلك قال في ائتنا لوقوع المحض والباقي لا في تغير لونه
 وطعمه وريحه ويجوز الوضوء وقال في النهاية المنقولة من الامام انما يجوز ان يمتنع
 ان او لا اشجار وقت الحزف تقع في الحياض فتغير ماءها من حيث اللون والطعم
 والرائحة ثم انهم يتوضؤون منها من غير ريح ولا طعم ولا رائحة في الطهور واليد ولكن
 شرطه ان يكون باقيا على رفته امانا ان اقل عليه وصار به تخيلا فلا يجوز كما سأل في كذا
 وزعفران وفكاهة وورق في الاصح اشارة الى ما نقل من النبايع والنهاية ان بقى اقل
 قيد الاصل المذكور وقوله بخلافه فقل هو بغيره او غير وصا ما عدا اى احد
 او صا في جسد فان الماء بالموصول في قوله عليه الصلوة والامام الماء طهرا لا ينجس
 الا ما غتر لونه او طعمه او ريحه به الجسد لان الطاهر لا ينجس طاهرا او نجسا عطف على
 بما ينعقد واختلف في تفسير الماء الجاري فاخبرنا عن هذا في الحديث والكل في وهو ما
 يذهب ببسته وقع فيه جسد لم يجر الى مبيدات اثمه وبره الدن والطعم والرائحة حتى
 ان زاي لم يجز استعماله او ما في جسد اى الجارى وهو عشرين في عشرين اى عشرين اذ رج
 في عشرين من ارج الكلب من حيث الطول والعرض واختلف في قدر الحق والصحيح ان يكون
 بحيث لا ينجس اى لا يكتفى ارضه بالغرف المتوضي رقب لا اغتسال وان لم ينجس كذا
 هل ينجس موضع الوقوع ان كانت رتبة ينجس والا فلا وعند مشايخ العراقي ينجس

والا الى ان وقع في الماء نجسه من نجس بالقتل
 وان وقع في الماء نجسه من نجس بالقتل
 لا ينجس الماء كذا في كذا ان كان كافرا وان كان مسلما
 بل ينجس الماء كذا في كذا ان كان كافرا وان كان مسلما

تحبوسه بحيث لا يصح منقارها الى تحت قدمها الا كره واما يساع الطير فلا تهاك الى الحيات
 فاشبهت الحيات حتى لو جئت وعلم صاحبها خلو منقارها عن الخدرك لكره واما سوا
 البيون فلا يصح حملها او جيب نجاسة سواها لانهما سقطت لعلته الطولان فيقتل الكره
 وسور الحمار والبغل مشكوك هذه عبارة اكثر للشايع وبعضهم انكر كونه من احكام الله تعالى
 مشكوكا فيه وقال سور الحمار ما هو لغرس فيه الثوب جازة الصلوة فيه ولا يتوضأ بها
 حال الاختيار واذا لم تجد غير جمع بينه وبين التيمم والشايع قال لما لم يربا الشك
 التوقف لتعارض الأدلة او التردد في التصرف في حق الشك في طهارته وفي فطوره
 وعمل المحرم وعليه الفتوى كذا في الكافي والفتاوى والهاية والغير من كتب الحما فاجد
 حكمه وقال ان يلحق هذا ان كانت امه انا انا لان الاتم هي المعتدلة في الحكم وان كانت
 فوسا فغير اشكال لما ذكرنا ان العبرة لا في الاتم ان الذنب لو نزل على شاة فولدت
 ذنبا حق كره ويجزى في الامنية فكان ينبغي ان يكون ما كره لا عندنا وطاهر عند
 الجاهلية اعتبار الام وفي غاية السروجي اذا نزل الحمار على الدابة لا كره لحم البغل
 المتولد منها عن تيمم فعل هذا البصر سور مشكوكا فيه وان كان مشكوكا يتوضأ بها
 ويقيم ان عدم غيره من الماء الطاهر المراد ان لا يخلط بالصلوة الواحدة عندها وفي
 الجمع في حالة واحدة متخلو قوما بسور حمار فصل في تيمم احدي وتيمم واعاد الصلوة
 خرج عن العهدة يقيم كذا في الكافي في شرح الزايد بخلافه في غير ذلك من حيث يتوضأ
 به عندنا في حقيقته وان قال ابو يوسف بالتيمم فقط وجمعت بينهما والمراد بجمع
 رفيق ليس كالماء واما اذا اشتد وصار مسكرا لا يتوضأ به اتفاقا في حق من
 يبرئ بالوعة جعلوها بئر ماء ان جعلت او سفع واعرق مقدارها الا يصح اليه النجاسة
 كان طاهرا فمواضعها نجس وقهرها طاهر بئر تيمم فغالب الماء ثم عاد الصحيح ان طاهر ويكفي
 ذلك بئر ماء الترح وكذا يبرئ وجب ترع عشر في دلو فترع عشرة فلم يبق فيه الماء ثم عاد
 لا يترع منه شيء وينبغي ان يبرئ بئر الماء بالوعة وبين بئر الماء مقدارها الا يصح اليه النجاسة
 الى بئر الماء وقد روي الكتاب نجاسة اربع او سبعة وذلك غير الام انما العبر عنه وهو
 النجاسة وذلك يختلف بمسألة الارض وتخلو قوما تيمم لما يثبت احكام السور وكان احكام
 العرف ايضا محتاجا الى البيان قال والبرق كالسور في الاحكام المذكورة لانها ياتيها ان
 من التيمم فاخذها حكم صاحبها لانه حليان سور الحمار والبغل مشكوكا مع ان عرف الحمار
 طاهر لان حكم العرف ثبت بالحديث الخالف للقياس وهو ان النبي عليه الصلوة والسلام ركب

بيان ما بين بئر الماء عند بئر الماء

الحمار موقوف بها والحمار من الحمار والنقل نقل النبوة واما قلنا ان الخالف للقياس لان
 القياس يقتضي ان يكون عرقه نجسا لتولد من اللحم النجس في الحكم في غيره على اصل القياس
 على ان نقول ان سور حمارا ايضا على ما هو الصحيح الرواية ان في غاية البيان فان قيل قد
 سبق ان يملك هذه الحيوانات طاهر فكيف يمتنع قوله لتولد من اللحم النجس قلنا معنى ما سبق
 لو طاهر لكان طاهرا كما بمعنى انما يلاقي من المياحات لا يكون نجسا لظهور الاستعمال و
 هو لا ينافي لكونها نجسا لا استقاء الضرورة بالنظر اليه والله تعالى اعلم

باب التيمم

هذه لغة الصدوق في استعمال الصعيد بقصد التطهير جاز ولو قبل الوقت خلافا للشافعي
 ولا يشترط فرض واحد وغيره يعني متى ما شاء من الفرائض والنوافل وعندنا في تيمم
 لكل فرض ويصلي من التيمم لثلاثة مائة مرة متعلق بجواز وجوب وجائز ونفسا يجوز عن الماء
 اعم ما يكفي لطهارته حتى ان رجلا انبت من الدم نجسا او كان له ما يكفي للوضوء لا لنفس تيمم
 ولم يجب عليه الوضوء عند خلافا للشافعي لما اذا كان مع الجنابة حدثت بوجوب الوضوء بان
 احسنت بعد التيمم فيجب عليه الوضوء والتيمم للجنابة بالاتفاق واذا كان للنجاسة ما يكفي لنفس
 بعض اعضائه فهو ايضا على الخلاف لعدم اي الماء متعلق بجواز وميلاد ويرد ذلك الفرض اربعة
 آلاف خطوة او مائة لا يقدره الله على استعمال الماء وان استعمله اشتد منه ولا يشترط خوف
 الكفر خلافا للشافعي اويوب يروي المالك والشافعي والشافعي للفرق خلافا لهما او عندنا وسبع
 بينه وبين الماء والفقهاء النفس الملهكة حرام فيحقق العجز او عظمى يحمل الماء لانه
 او عدمه كالدابة والحبل او خوف فوت صلاة جندة ان اشتغل بالوضوء لغيره لا وفي
 بعض اذا خاف غير لاوي بالامانة ومن لا يرضى سلطانا او قاضيا او وليا او اماما حتى فوت
 صلاة الجازة ان اشتغل بالوضوء جاز له التيمم وعبارة لاوي اولى من القوي كما لا يخفى
 او خوف فوت صلاة عيرون لوني اى ولو كان التيمم للنجاسة لكان التيمم في صلاة العيد
 متوضعا ثم سبقه الخشوع وخاف ان توضع الله الصلاة بازاله ان تيمم للنجاسة اى لم
 يبرئ التيمم لفق الوضوء والجمعة لان فوتهما الى الخلف وهو الظاهر والفتاوى بنية الصلوة او بنية
 التلوة متعلقة بقوله جازة للغير ان يبرئ عابا بنية الصلوة لا بنية التلوة حتى لو تيمم
 عند دخول المسجد او اذا كان ولا فائدة لا يوتي بها الصلاة قلنا اى اذا شرط فيه
 التيمم لغيره كافر لا وضوء لان الكافر ليس باهل السنة والجمعة فيشرطها ولو تضرعا بها

وَجَدْتُ عَلَى مَا كُفِّ الظَّهَائِرُ وَكَسَّرْتُ الْوَلَدُ
بَعْدَهَا مَلِكِي الْأَمِيرُ

۵

باب الاستماع الى الحديث

فإن يقض فيه بالنعم هذا بناء على أن الناحية
لعدم سقوطه بالبراءة كن يملك الجسم وفيها ما
والإيمان بما لا يقضى به بالنعم أيضا ليس على خلاف قولنا
لكن التقاض المستقيم أشد التقض وهذا إذا
بل بالنعم كان كالمجتهز أو كما نلاحظ
سكان تيمم الحنابلة أتاد إلى
فإن يقض بالنعم أيضا وإلى

فإن يقض بينهم بالنعم هذا بناء على أن التامع
والإيهم ما كان يقض بينهم بالبرء
لكن النقاش بينهم بالنعم أيضا ليس على خلاف
بل بالنعم المستجمع أثناء التقض وهذا إذا
كان بينهم أثناء التقض أيضا وحاشي
فإن يقض بينهم بالنعم

لان يرتب عليه حكم من الاحكام الشرعية يدل عليه نظيره بقصر الصلاة فاقطع العاقل
 بالعرف ثم ثمة بان صلى الربيعا وقعد على الركعتين يا شمع مع ان فرضه يتم وتحقق جوبه بان
 المترخص ما دام مترخصا لا يجوز له العمل بالعرف فاذا ازال الترخيص كان له ذلك فان
 المسافر ما دام مسافرا لا يجوز له الايام حتى اذا اقتضت بنية الاربع يجب قطعها والافتتاح
 بالركعتين كما ياتي في صلاة المسافر واذا اقتضت بنية التنتين ونوى الاقامة ثلث الصلاة
 تحوالت الى الاربع فالمترخص ما دام مترخصا لا يجوز له الفصل حتى اذا تكلف وعسل
 رجليه من غير نزاع ثم وان اجزاء عن النفس واذا نزع الخف وزال الترخيص صار
 النفس مشروعا عليه والتجرب ان هذا مع وضوحه من تدبر في كتب الأصول كيف
 يخفى على من من العلماء الفقه مرة ان لا يسكن في المسح التكرار لما في الفصل من اللغة في التلخيص
 والمسح ليس له ولو كان المسح امرأة لان دليل جواز له في عرف بينهما وبين الرجل مع وضوحه
 في عمومات الخطاب لا سيما ان المسح ثبت على ذلك القياس في الوضوء فلا يقاس عليه
 الختابة ولا يصح فيه المبالغة اعني فاصلة الواجب كمال التطهير كالمسح وفي المسح يفتى
 ذلك ثم قال في الوضوء موضع النفي فلا يحتاج الى التصدير فان من وجب بعد المسح الخف
 على طهارة كاملة لا يجوز له المسح لو لم يدل لكن قيل صحتها ان يلبس خفيه على وضوء
 ثم يجنب فتمت المسح فانه يترسخ خفيه ويغسل رجليه وكذا المسافر اذا جنب في المسنة
 وليس عند ماء فيتم ثم اغتسل وجعل الماء ما يكفي وضوءه لا يجوز له المسح ملبوسين على
 طهارة عند الحديث هذا حسن مما قيل ان البسها على طهارة عند الحديث لان الموقها
 الاشارة الى خلاف الشافعي فانه يقول لا بد من لبسها على وضوء تام استحقاق غسل
 رجليه فلبس خفيه ثم اتم الوضوء لم يجز المسح ونحن نقول يكفي في الوضوء اللبس من
 وقت الحديث ما لم يبق كان فظاهر ذلك ذلك الوقت زمان بقا اللبس لانه ان حدثت والمزيد
 للبقاء والاستمرار هو الاسم لان الفعل يفيد التجدد وانما قلنا الحسن يجوز توحيد عبارة القول
 بان يجعل على طهارة ما لا من ضمير ليس وعند الحديث متعلقا تام والمعقود البسها كانتا
 على طهارة وتمام عند الحديث فيكون مال الملبسين واجبا للمقيم متعلق بقوله جاز يوم
 وتيلة والمسافر ثلاثة ايام وثلاثة ايام ولياها يقول عليه الصلاة والسلام يسح المقيم
 يوما وتيلة والمسافر ثلاثة ايام ولياها من حين الحديث لا حين اللبس والمسح لان
 الزمان الذي يحتاج فيه الى المسح هو وقت الحديث على ظاهره فحقيقه متعلق ايضا بقوله
 جاز الخف ما يشتر الكعب ويكفي الظاهر منه اقل من ثلاثة اصابع الرجل اصغرها ما لا يظهر

قد مر

قد مر ما لا يجوز له بمزلة الخرق والباس بان يكون له ما يجتري لعله من على
 الخف قيد بالظاهر لا يجوز له على باطنه وعقبه وساقه لان المسح موزون بين سنن
 القياس في اعني فيه جميع ما ورد به الشرع او خبره ووقيه مما خففان يلبسان فوق الخف
 وقاية لهما الملبسين على الخف قبل الخريف حتى لو لبسهما عليه بعد الخريف لم يجز
 المسح عليهما واما في شافعي لا يجوز له المسح عليهما لان البديل لا يكون له بدل بالركن ولنا
 ما روي عن عمر بن الخطاب عنه انه قال لا يركب حتى يصلي عليه وسلم مسح على الرجلين
 ثم انه ليس بدل عن الخف وان كان تحفه بل عن الرجل كانت عليه الا الجرموق لان
 الوظيفة كانت بالرجل ولم يكن بالخف وظيفة ليعبر من اعضاء الوضوء فيه الجرموق
 بلام التماسا لانه الحديث اليد من منع التماسا الى الرجل ولنا قلنا ان الحدث ومسح
 بالخف اولى لم يمنع فلبس الجرموق لا يمنع عليه لان حكم المسح استقر بالخف فصارت
 اعضاء الوضوء حكما فلا مسح على الجرموق يكون بدله في الايجوز كما قال شافعي اقول
 يعلم منه جواز المسح على خف ليس فوقه محيط من كرايس او جوبي او نحوهما مما لا يجوز
 المسح عليه لان الجرموق اذا كان بدلا من الرجل وجعل الخف مع جواز المسح عليه في حكم
 العدم فلان يكون الخف بدلا من الرجل ويجعل المسح عليه في حكم العدم اولى
 كما في اللقافة ويؤيده ان الامام الغزالي في الوضوء والرافعي في شرحه يجمع الزاوية
 بذكر خلاف الامام ابو حنيفة في ان اذن او ذك هذه المسئلة في وضوء لا اتفاق وكان
 مشايخنا اتما لم يفرحوا به فيما اشهر من كتبهم ككتابنا في الوضوء في مسئلة الجرموق من كونه
 خلفا عن الرجل او جرموبه التخييل اي بحيث يستفاد على الساق بلا شك كالامام
 لا يجوز المسح عليه الا بالوضوء صاحبا ثم يرجع الى قوله ما ينفق او المنعطين المتعل
 ما وضع الجمل على السفلة كالنصف فانه حينئذ يمكن مواظبة الشيء عليه فيمسح بالخف او
 المحل بن وهو ما وضع الجمل على اعلاه واسفله فيمسح بالخف لا يجوز المسح على عمامة
 وقدسوة وفي رفع يمينه القاف وفتحها الخمر وقفاين ما يعلى اليدين لرفع البرد او
 يغلب الظاهر فيه وانما لا يجوز عليه لان رفع الخمر والخرج في رفعها ان لم يمسح على
 يمارها ونقد البلية على راسها حتى اقبل قدر الربع جان كذا في معراج الدارانية وفرضه
 اي فرض المسح على الخفين قد زلت اصابع اليد من كل ريش على حدة حتى لو مسح على
 احد رجليه مقدار اصبعين وعلى الاخرى مقدار اصبعين لم يجز ولو مسح باصبع
 واحدة ذارت مرأت بماء جديدة جاز لخصو التي ولا يجزى لاولوا اصابع موضع المسح

مسح على الخف فوقه

جعل المسح على خف ليس فوقه محيط
كرايس او جوبي او نحوهما مما لا يجوز المسح عليه

مسح لو مسحت على خمارها جاز

ما مطر قد ثلاث اصابع جان وكذا التمشي في حشيش من بين المطر والطلل واصاب
 الخوف من قدر الواجب وذكر اليد احتراز عن اصابع الرجل جان وكذا كبحي وسكنة
 مدها الى اصابع حال كونها مفرجة من اصابع القدم الى الساق هذه العارة منقولة
 عن المشايخ يشبه بها التثبيح فلا وجه لما في تصد الشريعة ما ان على مقدار ثلاث اصابع
 انما هو بما يستعمل ولا اعتبار له وذلك لان مالا اصابع الى الساق اذا كان سنة لم
 يحسن الا بالماء المطهر وقد اتفقوا ان الماء المستعمل غير مطهر وايضا اتفقوا ان الماء
 ما دام في العصور لم يكن مستعملا فكيف يعجز ان يخرق قدر ثلاث اصابع ثلاث اصابع
 القدم لا صاغر يمنع اى السبع وهو خبر قوله خرق اعتبر اصابع القدم لاها الاصل في
 القدم حتى تجب اليها بقطعها بالاكف ولا كسح كحل ولا انها التكتشف واعتبر
 الا صاغر الاحتمال وهذا اذا كان خرق الخرق غير مقابل للاصابع وفي غير موضع العقب
 اما اذا كان مقابلها لم يقدر ثلاث اصابع متاوقت في مقابلة الخرق بالتحقق
 اصبع اص في موضعها وان كان في موضع العقب لا يمنع ما لم يظهر كثره والخرق فوق
 الكعب لا يمنع ان لا يعبر بالبسيه وظهور الانامل لا يمنع في السبع بل المانع ظهور قدر
 ثلاث اصابع بكاملها وانما يمنع الخرق الكبير اذا كان منفردا في الخلقه فان لم يراعته
 الخرق كذا اذا دخل فيه الاصابع دخلت لا يمنع ولو بل حال المشي الحال وضع القدم
 يمنع المشي بلبس وجمع الخروق في خرق لا يفيها بعد اذا كان في خرق واحد خرق
 كثيرة تحت الساق بحيث لا تتكشف ببدونها القدم المذكور منع المسح لا يمنع السفر بها
 ولو كان هذا القدم في خفيه لم يمنعها من المانع عن السفر والخرق المعترض ما يدخل فيه
 مسكة وما دونها كالعقد بخلافها بخلافه المنفرقة حيث تجمع وان كانت في خفيه
 او ثوبا او مكانه او في المجموع وبخلافه لا تكشف اى انكشف العورة بالخرق
 كما تكشف شي من فرج المرأة وشئ من ظهرها وشئ من بطنها وشئ من فخرها وشئ من
 ساقها حيث تجمع لمنع جوار الصلوة المعذور وسيأتي تفسيره بمسح في الوقت لا بعده
 خلافا لفر لا ان القطع عنده وقت الوضوء واللبس حتى اذا اوجد حال الوضوء واللبس
 او في حالين لم يمسح بعد وناقضه اى المسح ناقض الوضوء لا لبعضه ونزع الخلف
 ليس ايتها الحديث الى القدم حيث زال المانع فيجب نزع الاخر لا يجمع الفصل والمسح في
 وظن في حية ولو كان النزع مجزوعا القدم الى الساق لان مضموع المسح فان في
 مكانه فكانا ظهر رجله هو الصحيح لان لا كسح حكم الكل كذا في الكافي والستار عن

ناقض المسح

سفر في القبل

سفر في القبل متعذر لا شرعيا بل قصد في السفر وقيل كثر العقب وهو
 قول ابو يوسف رحمه الله وعن محمد بن بقى من ظهر القدم في موضع المسح قدر ثلاث اصابع
 لم يسل مسحه وعليه اكثر المشايخ وان كان القدم في موضعه والعقب يخرج فيدل
 لم يسل مسحه كذا في الكافي وناقضه ايضا مضموع القدم لا يري ان لم يخف ذهاب
 رجله متى اذا انقضت مدة المسح وهو مسافر ويخاف ذهاب رجله من البر ولو نزع
 خفيه جاز المسح كذا في الكافي وعيون لا ذهاب وبعده اى بعد النزع والمضي غسل عليه
 فقط كسرية الخلق السابق اليها دون باقي الاعضاء قيل ويبلغ الماء الكعب وقيل
 اصابعه اكثر القدم قال في النذر خاتمة اذا مسح على الخفين ثم صل الى الخلق و
 ابتل من رجليه قدر ثلاث اصابع وافق لا يسل مسحه ولو ابتل جميع القدم ويبلغ الماء الكعب
 بطل المسح وروى ذلك عن ابي حنيفة ويخرج غسل الرجل الاخرى ذكره في زينة الفقهاء
 وعن الشيخ الامام الجعفر اذا اصاب الماء اكن احد رجليه ينقض مسحه ويكون بمنزلة
 النفس وبه قد مضى المشايخ وفي الزينة وهو لا يصح وبعض مشايخنا ان لا ينقض
 المسح على حاله وبقا قسروا في الكتب المشهورة على النواقض الثلاثة المذكورة فكانهم
 استعاروا الرواية الاخيرة نزع جوارقه عيسر على خفيه لان المسح عليها ليس مسحا على
 الخفين لانها لهما عن الخفين بخلاف المسح على خفي ذي ماقين لو نزع احدهما فقيه
 او قسروا على ظاهر الخفين حيث لا يجد المسح على ما تحتها لان الجوارق شي واحد لا تقبل
 فضاء حلق بوج المسح وتكون نزع احدهما بطل مسحهما فيسند بعد مسح الجوارق الاخر
 ومسح الخف لان السفاضة في الوظيفة الواحدة الجزئية فاذا انقضت في احدهما انقضت
 في الاخر وقيل ينزع الجوارق الاخران نزع احدهما كذا في عدم الجزئية والاولى لا يصح
 مقيم مسحه ثم سافر قبل تمام يوم وليلا اتمه مدة السفر اى تحو لا اوله الى الثانية بحيث
 يكون المجموع ثلاثة ايام وليا ليها ولو سافر بعدها اى بعد يوم وليلا نزع لان الحديث
 سار الى القعة والسفر لا يرفعوه ومسافر اقام بعد نزع وقبلهما يوم اى اليوم
 والليله لان خصص السفر بالتي بدونها فالحاصل انما ان يسافر ليقم او يقيم المسافر وكل
 منها اما قبل تمام يوم وليلا او بعد المسح على الجيرة وهي عوي يجبر بها العظم لكسور
 وخرقها العرق وهو ما يوضع على العرق وموضع القصد والعصابة ما يشد به الخرقه
 لئلا تسقط كالغسل لما تحتها فلا يوقف بتدعيه الغسل ويجمع بين اى الغسل ولو كان
 مسحا حكما لما جع بكسور احد قد عيه ومسح احد خفيه وجاز اى المسح على الجيرة

هذا هو المسح للمسافر وهو في المدة
 مع حذف ذهاب رجله من البر

ولو شئت الجيرة بلا وضوء فان في اعتبارك في تلك الحالة تجزأ وترك المسح على
الجيرة ان ضرت ولا فلا يترك وانما يجوز المسح على الجيرة اذا عجز عن مسح الوضوء
اي موضع الجيرة بان كان بضرة الماء او كانت مشدودة فيضرحله اما اذا كان قابلا
على مسح فلا يجوز مسح الجيرة وفي المحيط ينبغي ان يحفظ هذا فان النار عند غفلون
فلا يبطل اي المسح سقوطها الى الجيرة الا عن برء فان سقطت في الصلاة عند اي
عن برء يبطل اي المسح واستوفيت الصلوة والاى وان يسقط عن برء اثنان ان يسقط
اولا فيسقط لكن لا على برء فلاى فلا يبطل المسح ولا يستأنف الصلوة ولا يشترط في
مسحها اى مسح الجيرة في الحرقه والعصابة الثلاث والثنية قبل الزاها لا يشترط
فيها الثنية في جميع الروايات وسنن التثليث عند البعض اذ لم يكن على الارض وكيف
المسح على اكثر العصابة ولا يشترط فيما لا يستباح به التيميم كذا في الكافي فمسح
وموضع حرقه وشدة العصابة قبل يجوز المسح عليها بل على الحرقه وقيل ان امكنت شدة
العصابة بلا عاتل لم يجز ولا جاز وقيل ان كان محل العصابة وغسل تحتها يضر
الجراحة جاز ولا فلا ولذا الحكم في كل حرقه تجاوزت موضع القرحه وان لم يضر تحتها
بل نزاعا عن موضع الجراحة يضر بجملتها وبغسل ما تحتها الى موضع الجرح فيبطلها
ويسمح موضع الجراحة وعاتلها الخارج على جرح من مسح عصابة الغنصه فما الموضع فما
من اليد ما يلي بين العقين من العصابة فالاصح ان يكون المسح الى غسل ثل العصابة فربما يصل
الماء موضع الغنصه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عليك في تقديره الأقل يوم والآخر خمسة عشر يوماً وتكون رتبه وقته أي الحيض
سوى البياض وظاهره في هذا الحديث المنة حيث يعني إذا ساءلته متى في مدة الحيض
كان كالمثل في رواية محمد بن أبي حنيفة ووجهه أن استيعاب المنة مدة الحيض
ليس بشرط الإجماع فيعتبر قوله وأخره كالنصاب في باب الزكوة وأقل الطهر الذي
يكون بين الحيضتين خمسة عشر يوماً لإجماع الصحابة والامة الزموا فكان مدة
الاقامة فإن قيل قد تقرر أن أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام فإذا كان أقل الطهر
خمسة عشر يوماً كمران يكون في الشهر يوماً ما ليس فيه ما حيض ولا طهر فلهذا اعتما
بهم إذا وجب أن يكون الطهر الواحد والحيض الواحد في شهر واحد وليس كذلك ولذا
قال في البلوغ أن المرأة لا تحيض في الشهر عشرة المحال ولو كانت ولا تطهر عشرين
المحالة بل تحيض ثلاثة وتطهر عشرين وقيل تحيض عشرة وتطهر خمسة عشر وسبب
زيادة تحقيقه أن شاء الله تعالى واحداً أكثر لأنه قد يمتد إلى ستة وستين و
قد لا ترى الحيض أبداً فلا يمكن تقديره إلا عند نصب العادة إذا استمر الدم فح يكون أكثر
عادة وانحصر في تقدير مئة والأصح أنه مئة بستمائة أشهر أو ساعة لأن العادة
نقصا طهر غير الحامل عن طهر الحامل وأقل مدة الحمل ستة أشهر فانتقصت عن هذا
بشيء وهو الساعة صورته مبدلة رات عشرة دماً وستة أشهر طهر ثم استمر الدم تنقص
عنه ما يشعده عشر شهراً إلا ثلاث ساعات لأننا نحتاج إلى ثلاث تحقيق كل حيض
عشرة أيام وإلى ثلثه أطوار كل طهر ستة أشهر أو ساعة أعلم أن اساطة الدم
للمطرفين شرط بالاتفاق لكن عند محمد طرفي هذه الحيض وعند أبي يوسف وطرفي
مدة الطهر المتخلل وإن الطهر الذي يكون أقل من خمسة عشر إذا تخلل بين الدمين فإن
كان أقل من ثلاثة أيام لا يفصل بينهما بل هو كالمثل المتوالي إجماعاً وإن كان ثلاثة
أيام وأكثر ففصل أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة إجماعاً لا يفصل ولو أكثر من عشرة
أيام بل هو أيضاً كالمثل المتوالي عندنا لأنه طهر فاصل لا يصلح للفصل بين الحيضتين
لما مر أن أقل الطهر خمسة عشر يوماً فكذلك لا يصلح للفصل بين الدمين لأن الفاسد
لا يتعلق به أحكام الصحيح شرعاً فيجوز بداية الحيض وختمه بالطهر على قول لا
الأقل الحسن الآية وفي رواية محمد بن أبي حنيفة أنه لا يفصل إن ساءل الدم بطرف
في عشر أو أقل وفي رواية ابن المبارك عن ثعلبة طمع ذلك كمن الدمين مضاباً وعن
محمد يشترط مع هذا أن الطهر مساوياً للدمين أو أقل ثم إذا صار الطهر كونه كالمثل

مطل الفاس لام الشف ميب

لانعقاد الاجتماع على دم الرحم يمنع الصوم والصلاة والوطى ويحرم العرق لا يمنع شيئا
منها فاما ما يمنع هذا الدم الصلاة علم ان دم عرق الدم من دم قنيت الحيطان الاخران
طالعة والنفس لامة القوامين هما اولان من بطن يكونين ولانها اقل من ستة اشهر
من الولد الا قبل خلافا للشافعي وقيل وزفر والنفس العاقبة من الاخر وقيل انها
حلت به فلا يكره بها من الرحم ولما لا تنقض الحرة الا بوضع الثاني ولما ان النفس
هو الدم المحتاج عقيب الولادة وهو كذلك فصار كالدماغ عقيب الولد الواحد
والنفس العاقبة متعلق بوضع حمل مضاف اليها قنيتا والجميع وسقط يري بعض خلقه
كيدا ويحفل واضمح أو ظفر أو شعر ولا يكون به نفسا وتنقض الحرة وتصلح الأمة
أمر وليد ويحسب لو كان علق يمينه بالولادة واما الاياس فيقول لا يحد بمدة وهو
ان تبلغ من اللبن ما لا يحض مثلها واذ بلغت هذا مبلغ وانقطع به ما يحكم بايا
فما رأت بعد الانقطاع حوض اى اذا لم يجد وان رأت بقرن ذلك ما كان حوضا
في بطن الاعتدال بالاشهر ونفسه الانكحة وقيل يحد واختلف فيه فقول مجتهدين
سنة وهو مذهب عائشة رضى الله عنها وفي الحجة اليه يفتى به تيسر على من
أبى لا ارتفاع الحوض بطل العدة وقيل خمس وخمسين وبها افتى مشايخ بخاري
وخوارزم ومروفي وقيل بمحدثين سنة وهو مروي عن حماد بن عمار ومعه عند
أكثر المشايخ واختلف فيما رويها احدى عشرة الاياس فظاهر الكتاب ان لا يحد
حيضا والمختار انهما ان رأت دمًا قويا كالاسود والاحمر القاني كان حيضا وبطل
به الاعتدال بالاشهر قبل التمام وتعد له وان رأت أصفر أو خضر أو تربت
فاستحاضة صاحب العذر لا تبدأ من استوعب عنده تمام وقت صلاة وتلك حكمها
بان لا يحد في وقت صلاة زمانا يوضا ويصلى فيه حالها عن الحديث وفي الباقى
وجودة في جز من الوقت وفي الزوال شرط استيعاب الانقطاع حقيقة قال القائل
السروج في الغاية ذكر في الخيرة والفتاوى المغنيانية والعهدة والحوى وغيره مطلق
وجامع الخلاطى والنافع والمحل شى انه لا يثبت حكم الاستحاضة فيها حتى يستمرها الدم
وقت صلاة كاملا ولو استوعب الوقت كله ويكون الشوب مثل الانقطاع في اشتراط
الاستيعاف والزمان بعد ما اطلع على كلام الغاية ونقله وفي الكافي لما قلنا ان
انما يصير صاحب العذر اذا لم يجد صاحب في وقت صلاة زمانا يوضا ويصلى فيه حالها
عن الحديث ثم قال في هذه عامة كتب الحنفية كما تراه فكان هذا الظاهر والى ما علم على

الكافي بان كلامه

كافي بان كلامه مخالف لذلك الكتب أقول لا تخالفه بينهما لان المراد بما ذكر في تلك
الكتب من استيعاب شوب العذر تمام وقت الصلاة عين ما ذكر في الكافي بديل ان شراح
الجامع الخلاطى في لو افشج قوله لان ذلك العذر باستيعاب الوقت كالشوب ان الشافعي
كباب معتبر في ابطال الخصمة للعذر والقاص غير معتبر اجماعا فاحتج الى حد فاصل
فقد رنا بوقت الصلاة كما قد رنا بوقت العلم ابتدا فانه يشترط لشوبه في ابتداء ولم
التيلان من اول الوقت الى اخره لانه انما يصير صاحب عذر ابتداء المرحي وفي صلاة
زمانا يوضا فيه ويصلى خاتما عن الحث الذي ابى به والاشارة الى دفع هذا الاعتراض
قلت ولا ولو حكما واخر حقيقة وهو اى صاحب العذر يوضا الوقت كل وض ويصلى
اى بذلك الوقت فيه اى في ذلك الوقت ما شاء من فرض ونفرض عند الشافعي يوضا
كل فرض ويصلى التواضع بتبعية الفرض ويتبعض اى وضو العذر يخرج من الوقت لا
دخوله وعند زفر دخوله وعند ابو يوسف كلاهما فيصل التواضع قبل الزوال الى اخر وقت
الظهر خلافا لهما لوجود دخول الوقت لاخر وجهه ولا يصلح جوده طلوع الشمس من تضا
قبل طلوعها وبعد طلوع الفجر لوجود الخروج لا الدخول خلافا لفر

باب تطهر لا نجاس

يطهر المنيحس ثوبا كان او غير عن نجاسة مريبة يزول عنها وزوال أثرها كالقون
والرايحة ان لم يشق زواله بان لا يحتاج الى الصابون ونحوه فان الالة المنة تعدل
النجاسة في الماء فاذا احتج الى شى اخر يشق عليه ذلك باماء متعلق بقوله يزول
بما يقع بزبل اعين شانه الالة بان يكون اذا غمر العصر كالحل ونحوه كما ورد بخلاف
نحو السبن والذهرفات فيمدسومة لا ينعم عن الثوب فيبقى بنفسه في الثوب ولا
يزيل غيره ويطهر المنيحس عن غيرها اى غير الرتبة بالنسل الى غلبة طين الطهارة فان
غلبة الطهر من اكدلة الشربة وقدره بالنسل والعصر ثلثا في المنعصر اى ما شانه
ان يشعركا الثوب ونحوه ما نفا في المرة الثالثة بحيث لو غمر بعد طهارة لا يسيل منه
الماء ولو لم يسل في غير ذلك لا يطهر وتثلث الحواف عطف على المصراى و
قد روى بالنسل وتثلث الحواف في غير اى غير المنعصر والمرد بالحقاف انقطاع
التقاسم لا التيسر فقد اقاموا انقطاع النفاط مقام العمر كما اقاموا الجلاء مقام الغسل

وقيل بالفضة لانه لا يجزى استيعاب الوقت كل صلاة
اذا لم يجز حثا اخر امارا ان حثا اخر فاربى
وقيل بالفضة لانه لا يجزى استيعاب الوقت كل صلاة
اذا لم يجز حثا اخر امارا ان حثا اخر فاربى
وقيل بالفضة لانه لا يجزى استيعاب الوقت كل صلاة
اذا لم يجز حثا اخر امارا ان حثا اخر فاربى

الاولى التي انقلبت الى الماء باق في الغسلات فيما اذا اصاب ذلك الماء ثوبا او عضوا
بالثلاث اي بالغسل ثلاث مرات والوسطى بالثنتين المتخمس بالجماسة التي اشغلت الى
الماء بالغسل الثانية يظهر بالغسل مرتين ولا يجرى اي يطهر للتخمس بالجماسة
التي اشغلت الى الماء بالغسل الثانية الاخيرة بالغسل مرة واحدة كما هو حكم الحق عن ملاقات
الماء وهكذا لا يطهر الاجمانة الاولى الا بالغسل ثانيا والثانية بمرتين والثالثة بمرة
وعلى غير ذلك يظهر بطهر ما يتخمس بالماء الاول بالغسل مرتين وبالماء الثاني بالغسل مرة
وبالماء الثالث بمرتين العصر على ما هو حكم الغسل عند الانفصال وكذا يظهر الاجانة الاولى
بمرتين والثانية بمرة

فصل في الاستنجاء

فما جعل الغسل للنجس ما يخرج من البطن والاستنجاء طلب الفراغ عنه وعن غيره بما او
او تراب من نجس يخرج من البطن كالبول والغائط والمذي والمني والدم الخارج
من احد السبلين كذا في التنازع خاتمة فانه يستنجى من البول والمني والدم والنجس وان
خرج من البطن ولا يستنجى بغيره ما يخرج من غير السبلين استنجاء بغيره كذا
وخشب وتراب لا اي ليس العدد بل نيت قال في الوقاية بوجه قوله بل عند بل في النجس
الاولى الى اخره فيرد عليه انه غير مرتب بما قبله لان العدة اذا نيت وان كان المراد نيت
سنته ثم يناسب بعد ذلك العدد بقوله بالنجس الاول ولهذا اذا اهلها العدة ثم اضرب
بقوله بل يجب ثم قال بغير الاول ويقبل بالثاني الادبار والادهاج الى جانب البدر والاقبال
ضده ويبر بالثالث صيفا ويقبل بالاول والثاني ويبر بالثاني شيئا فان في المسح
اقبالا ولا يبر بالعدة في النقية وفي الصيف يبر بالاول لان النجاسة فيه مدلات
فلا يقبل احتراسا عن تلوثها ثم يقبل ثم يبر بالعدة في التطهير ولا كذلك في الشتاء
فيقبل بالاول لانه المبلغ في النقية ثم يبر ثم يقبل بالعدة والمرارة في الوقتين
اي الصيف والشتا مثله صيفا يعني يبر بالاول ابل لا يلقوت في نجس والغسل
بعده اي المحل وفيه ان يمكن بلا كشف العورة فيغسل بيده ثم يبر في الخرج بمبالغة
ان لم يكن صائما كذا في الظهيرة ويغسل سبعا اصبع واحد ان حصل به النقا
اصبعين ان احتج الى زيادة او ثلاث ان احتج الى اربعة ويصعد الرجل صبعة الوسطى
على سائر الاصابع صعودا قليلا في ابتداء الاستنجاء ويغسل موضعه ثم يصعد يمينه
اذا غسل ثلاث مرات ثم يصعد عنقه ثم سبعا يمينه ويغسل موضعه حتى يطهر قلبه

اما نية مسح السبيلين فانها تامة لشماله وجميعه
جاء في صحيح او معناه وان تعد ذلك مسح
النجس بيمينه ولا يحل لها ولا يبر بالعدة
ابن مالك على النقص

والمرأة يصعد

والمرأة يصعد بيمينها واصبعها جميعا معا ثم تفعل كما يفعل الرجل لانه لو بدلت
باصبع واحدة كالرجل عسى تقع اصبعها فتلذذ فيجعلها الغسل وهي لا تشعر كذا
في الظهيرة ويغسل بيده ثانيا ويحب اي غسل الخرج بمبالغة ما هو حكم الحق من الغسل
الخرج مفعول المجاورة الى ان يبقى متعلق بيمينه ولو ما اي ولو كان الغسل بمقتضى
وقت الثلاث فان المعين هو الاتقاء العدة حتى لو حصل بول حذو ولو لم يحصل بول
زاد عليها يغسل السبيلين اليدين ولا عند يمينه وعند يمينه ويكره بوضعه لانه
لذا الجرح كما ورد في الحديث او طعام الانسان لما فيه من تحقيق المال المحترم شرعا و
للهائم كالمشيش لما فيه من تحييس الطاهر بغيره وروى لانه نجس في النقية
واسم وعرف وقم وتسمى محترمة بين الناس كحرة الديار ونحوها لانه ينافي
الاحتلام مع زوجه التي عن الاشياء المنكورة ويمين للمني عنده الا من روى بان
يكن يساره مقطوعة او اجزأه ولو استنجى بالاشياء المنكورة جاز لان النية ملغى
في غيره فلا ينافي المشروعية في الجملة ويكره استقبال القبلة في البول والغائط كذا
استدبارها كذا لا مطلقا بل بكشف العورة لقوله عليه الصلوة والسلام اذا تم الغائط
فغطوا قبلة الله لا تستقبلوه ولا تستدبروهها ولكن شرفها او عزها وفيه اشار
الى ما ذكر في الاجناس انما اذا لم يكن الحيض بل لانه لا يكرهها ولو في البين ان الذين
لم يفرق ويكره فعلها اي البول والغائط في الماء ولعل اي ظل قوم يستنجون في
الطريق ويحتششون ثم يجذون غير المني عن الجميع في الحديث والترطاهم والتكلم
عليها الذي عندهم يصار البول قائما لا بعد كذا في التنازع خاتمة ويجب الاستنجاء بالثني
او التمسح او التيمم اي الاضطجاع على شقه لا يشر حتى يستقر قلبه على المقام الموعود
كذا في الظهيرة وفيه يكتفى بمسح الذكر واجتذام ثلاث مرات والتيمم في طبع الناس
مختلفة فمن قبله انه صار ما هو جاز له ان يستنجى فان كل احد اعلم
بحاله كذا في التنازع خاتمة ومع طهارة الغسل تظهر اليد كذا في المثلث

كتاب الصلوة

شرط لفرضتها الاسلام والعقل والبلوغ لما تقر في الامور ان مدار التكليف
بالفروع هذه الثلاثة وان وجب ضرب ابن عشرين اي مائة سنة عشرين عليها اي على
تركها المادوي عنده صلى الله عليه وسلم ان قال في ركوعكم بالصلوة وهم ابنا سبعين

واما ابتداء بيان الوقت لانها سبب العجوب ومنه الازداء
فكان له وجهان في التقويم وقدم منه بينها وقتا الفيل التي تنفق عليه
الى الارض واخره وان صلح الفيل اقل من صلح آدم عليه السلام جهيا اهلها
فما نفعها من الجنة فلا تنفق الفيل على كاهنين لله تعالى الكعبة الاولى والى الثانية من طائر الابل
فما نفعها من الزمان وضوء فكان ذلك سببا في
ما الثانية فتم صلاها انتهى فدمها في ذلك سببا في
اول صلاها بعد انزال ابراهيم عليه السلام ولدت الله عليه عين امره بين الولد
نظمه الولد والثانية تنكح لانسول الفيل والثالثة
وقت الزوال والربع لصبر الولد على الحج
الاول ينقض في
الثلثي الازداء

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

وقيل يؤمنها
لأن الصادق
فان يترك
الاجلة يمين

طابق أهل السنة عليه حتى قيل إن الإمام جمع بينهما ثابت عنه من جملة عامة العتقا
الشفق على الحرم وفي البسوط قوله ما أوسع وقوله أحوط ووقت العشاء والوتر منه
أي غير وبالشفق إلى الفجر أما أوله فقد اجتمعوا أنه قبل غروب الشمس فقلنا خلافه فهدو
أما الآخر فلا جماع السلف التمسى في طلوع الفجر لا يرى أن الحائض إذا ظهرت بالليل قبل
طلوع الفجر يجب عليها قضاء العشاء بالاجماع فلو أن الوقت باق لما وجب عليها عند أبي
حنيفة وعندها وقت الوتر بعد العشاء يلاف في الآخر وهذا الخلاف بقي على القول بفس
عنده وستة عندها كما يستحب وإذا نذر في خلاف ظهر في موضعين أحدهما أن الوتر حتى
قبل العشاء ناسيا أو صادها فظهر فساد العشاء لا الوتر فإن الوتر يصح ويعد العشاء وحدها
عنده فإن الترتيب يسقط بمثل هذا العذر وعندها بعيد الوتر أيضا لأنهما تابعان لها فلا يصح
قبلها والثاني أن الترتيب واجب بينه وبين غيره من الفرائض ولا يجوز صلاة الفجر ما لم
يصل عنه الوتر وعندها يجب إذا الترتيب بين الفرائض والتسليم ولا يجزئ أن العشاء
والوتر لفاد وقتها أي من لم يجد وقت العشاء والوتر بان كان في بلد يتعلم الفجر فيه كما
يغرب الشمس وقبل أن يغيب الشفق لم يجب عليه لعدم السبب وهو الوقت ووقت التراويح
بعد العشاء إلى الفجر قبل الوتر وتعد لأنها نافلة سنت بعد العشاء وهو الأصح وقيل بين
العشاء والوتر حتى لو صلها قبل العشاء أو بعد الوتر لم يؤدها فوقعها وقيل قبل صلاة
العشاء وبعد الوتر وقبل العشاء وبعد الوتر وبعد الصلاة من بيان أصل أوقات الصلاة شيء
في بيان أوقات المستحب فقال ويستحب تأخير الفجر إلى ما يمكن فيه من أربعين آية
ثم أعاد أن لم يمت بأن ظهر فساد وضوءه قال عليه الصلاة والسلام استمعوا وأطيعوا
فإنها أعظم للتجر ويستحب تأخير صلاة الصلوة للبرد لقوله صلى عليه وسلم أنه إذا
بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم وتأخير العشاء إلى آخر الثلث لا أول بان يكون ابتداء
قبل آخر الثلث وانهاؤها في آخر الثلث ولو بالتخمين وبه يوفق بين قول القنوري
الما قبل ذلك الليل وقيل صاحب الكفاية إلى الثلث الليل وتأخير الوتر إلى الفجر للوقت بالآية
وإن لم يشقها أو تر قبل النوم لقوله صلى عليه وسلم من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليؤد أوله
ومن طمع أن يقوم آخره فليؤد آخره ويستحب تعجيل صلاة الشبها لما روي عن النبي
عنده أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الظهر في أتمام الشبها ما ندرى مذهب من الزهاد
أكثر أو بقي منه رواه أحمد وتعجيل المغرب لما روي أنه صلى عليه وسلم كان يصلي المغرب
إذا غربت الشمس وتوالت بها بحاجب رواه البخاري ومسلم ويعمل عجم تعجيل العصر والعشاء

قلوب
 صلوات الله وسلامه عليه حين خرج من بين
 قسطنطين الطرقي وكان في غم المزمع وختم اخيه هارون
 وختم فرعون عدوه وختم الزاهد الامين في القبر المبارك الانية صلى الله عليه وآله
 ونفعه من ناملئ العاد التي ذكرها عقب كل صلاة وحديثها
 وامرنا بذلك وهذه الاقوال التي ذكرها القديس السكالي منقولة عن ابي
 في نسخة ختم شيخنا في العذبة فلو لم تدرم القديس السكالي
 الفضل مع زيادات فقلتها بحسب ما انتهى

فقط
والخط الخارج من فمها من تحت
العين وأما الخارج من بين العينين فيخرج من بين الأنف والاذن
الزوايان عن جبهة الخط من راحة فمها من الخط على الاستقامة
الخط إلى نقطة مقعده من راحة فمها من الخط على الاستقامة
الرساة الخط من بينها إلى شفاها كات أحد الزوايان أضيق من الآخر
عن فمها إلى راحة فمها من الخط على راحة فمها من الخط على راحة فمها
الجبهة فمها من راحة فمها من الخط على راحة فمها من الخط على راحة فمها
العينين من راحة فمها من الخط على راحة فمها من الخط على راحة فمها
من راحة فمها من الخط على راحة فمها من الخط على راحة فمها من الخط على راحة فمها

١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

هذا العام بالكلية ليس كافياً ونريد تصرفاً
لأننا نحتاج العام وفيه نحن فائزاً لا النقص العام بالحقائق هـ طائفاً
تعباً لها حقاً بل نعلم ما به ويرجع التشكيك بدينام الكفر وطعم الأمانة
هل نعلم أنه اعظم المعركة في أرواها شدة وعز في الصلابة وإننا نرى
يعلو من هنا تارة ولا ينبغي أن التمرج والتعجب بها إلا بالخيال
من أرادته معكم لازم له ضرورة الجدية تارة وإني



بقوله لا يشرع في ركعتين أو ركعة واحدة في الصلاة الواحدة اي صلاة يصلي امرأ
 الذكر يقبض بالثبات ولا معتبر به ويجوز ذلك الاصح عن عيمه واعتبر عليه بان هذا ينسج
 الى تفسير النية بالعلم وهو غير صحيح واجيب بان مراده ان يجوز تخصيص الصلاة التي يدخل
 فيها وما عتبر بها عن فعل العادة ان كانت تفكر وتعاين كمالها في اخق واصاف وهو الغرضية
 ان كانت فرضا لان التخصيص والتميز بين ركعتي الصلاة لا يتصور الا في هذا الجواب بقوله لا
 ولا يدرك ان الجزئية علم خاص بل الصواب في الجواب ان مراده بيان ان المقدر في النية التي
 على الادة عمل القلب اللازم للادة وهو ان يعلم براءة اي صلاة يصلي وان لم يقدر
 على الجواب لا يتأمل لم يجز صلاته ولا عبرة بالذكر كالمسا في شئ من الاعراض والحرب
 المغفلة عن قلبه اما الذكر بالثبات فانه معتبر به والتلفظ مستحب لما في من استحضار
 القلب لا يحتاج العزم ولا يفصل بينها النية وبين التميز بغير لائق الصلاة كالكل
 والشرب ونحوهما وانما غرضه الوضوء والمشي الى المسجد فلا يفرق وقتها الا في الصلاة
 الشروع بان تشمل بالتحريم من اظهر الرأية وقيل يصح النية مادام المصلي في الشاؤ قبل
 يصعد قبل الركوع وقيل يصح قبل رفع رأسه من الركوع وقالة هذه الروايات ان
 المصلي اذا غفل عن النية امين له التذكر فانه احسن من ابطال الصلاة ولا بد
 لمصلحة المصلي كالركعة والحسن والجمعة والواجب كالوتر وصلاة العبد والجمعة ونحوها من
 تعيينه كمن اراد ان يشارك في اخق واصاف وهو الغرضية او الوجوب ودون تعيين
 عدد ركعاته لانها لا تشرى الظاهر شك في قدره في عدد الركعات والخطا في عدد ركعاته حتى
 لو نوى الفجر ركعتين او الظهر ركعتين او ثلاثا جان وتلفظ في نية التعيين كذا في الحاندية
 بخلافه انما نقل متعلق بقوله لم يصلي الفرض فان مطلق النية كاف فيه لانه انما نوع الصلاة
 فيصرف مطلق النية اليه ولو كان ذلك الفعل تراخي والسنن المعكدة فان مطلق النية
 اليه كاف فيها ايضا عند الجمهور لانها انما في الاصل في الفرض تفصيل لقوله لا بد لمصلحة
 الفرض الخ يعني في الفرض ظهر اليوم مثلا ولو نوى ظهر الوقت والوقت باقي جاز للوقت
 التعيين ولو كان الوقت قد خرج وهو لا يعلم لم يجز لان فرض الوقت حينئذ غير الظهر ولو
 نوع في فرض الوقت جاز لان في الجمعة الاختلاف في فرض الوقت فيها ففيها صلاتها اي سنة
 في الجمعة صلاة الجمعة والاحتياط ان يصلي بعدها الظهر اي بعد صلاة الجمعة قبل شئها
 فانما نويت اخر ظهر اذ كانت وقتها ولم اصله بعد لان الجمعة التي صلاتها ان لم تجز
 فعليه الظهر وان جازت اجزائه الاربع عن ظهر فانت عليه ثم يصلي (بجاءتية الستة

انما الاختلاف في الترابيح ان نوى الترابيح او قيام الليل حكمة
 ومن كل يحتاج في كل شئ من الترابيح ان نوى ويعين قال بعضهم يحتاج
 ان كل شئ صلاة والاصح انه لا يحتاج لان لكل جنس من كل شئ

لأنها

لأنها احسن من مطلق النية وينوي في الوتر صلاتها اي الوتر لا الواجب للاختلاف
 في وجوبه وينوي في الجماعة الصلاة للتمتع والادعاء لها الميت وان استنبه انه ذكر
 او انشأ قال نويت ان اصلي مع الإمام الصلاة على من يصلي عليه وينوي في قضاء النفس
 الذي شرع فيه فاقصد قضاءه اي قضاء من افسده وينوي في العبد صلاته مع صلاة العبد
 المتقدم بالامام ينوي صلاتها اي صلاة نفسه وينوي اقراءه بالامام ان يقرأه من اذنه
 من جهة امامه فلا بد من التزمه ولو نواه حين وقفا الامام موقف الامامة جاز عند
 عند عامة المشايخ ولو نوى الاقتداء به في بعض الظاهر او في الشروع في صلاة الامام الاصح
 انه يجزيه وينوي في الصلاة الامام والافضل للمفتي ان يقول اقتدي بمن هو امامي و
 بهذا الامام وقال ان يلحقه افضل ان ينوي الاقتداء به في تكبير الامام ليكون مقتدا بالمصلي
 اقول فيه بحث لان افضل اذا كان ان ينوي الاقتداء به بعد تكبير الامام ثم ان تكفي افضل
 تكبير المفتي بعد تكبير الامام لان التكبير اماما مقلان بالنية او متاخر عنه وسياتي ان لا
 ان تكبير القوم مع الامام وينوي الامام صلاته فقط لا امامة المفتي اذا اتم الرجل
 واختلف في النساء اذا لم تعدن محاذية واما اذا افلحت محاذية لرجل فلا يصح اقتداها
 الا ان ينوي الامام امامتها وسياتي لهذا زيادة تحقيق في مسألة الحاذية ان شاء الله تع

باب في صلاة

لها فرائض منها التحريمية التحريمية جعلت في محرماتها لتحقيق الاستيم وختم التكبير
 الاوطى بها لانها تحرم الاشياء المباحة قبل الشروع بخلاف سائر التكبيرات وهي التكبير
 اي الوصف بالكبر يقول الله اكبر بالتحذف وهو ان لا ياتي في بلكة في هذه الله والى بناء
 اكبر بعد رفع يديه هو الاصح لان في فعله نفي الكبريا عن غير الله تعالى والنفي مقدم خذ
 اذ نية اي رفع حتى يحاذي باهما مية شتم حتى اذ نية كذا في الهداية وقال قاض خات
 ويمس طرفي ايماميه شتم حتى اذ نية وقعد رفع المنة يديه احدا من كبرها هو الصحيح لان
 استمرها وعلى هذا اكبر القنوت والاعباد والجمعة والاصابع مجازها اي غير مصرجة
 ولا مضمومة بل منسورة وجازت التحريم بما يدل على التقطع نحو الله اجل اعظم
 او الرحمن اكبر والتسبيح نحو سبحان الله ولله العرش والعرش والعرش والعرش
 نحو خذاي برك است كما الوقت وما اودج وسميها لا بما يدل على الدعاء نحو رب

اغفر في حاله انما يجوز ان يترك على حجره العظيم ولا يشوب بالدعاء وحده
 اي بالتكبير الامام وحده وقوله المكي ستر والا فضل عندنا خيفة ان يكون المكي مع
 الامام لا يسمع الامام وفي التسليم عنه روايتان كذا في الكافي ولو قد التزم الامام
 ذلك الامم لا يكون شارعا في الصلاة عندهم واما عمدا على ان لو فرض من قبله الله اكبر قبل
 فراغ الامام لا يكون شارعا كذا في الحاشية وهي اعلم بمرتب شرط عندنا وركن عندنا
 وفائدة الخلاف في جواز بنا الفعل على التبريد حتى لو سلم الظاهر بان يقوم الفعل
 بلا احرام جديد وعنده لا يقع الا باحرام جديد وجعلها انما اذا كانت شرطا كان مؤثرا
 الفعل بشرط ان ياتي به الفرض وهو جاز كما لو فرض في رواية ان الفعل اذا كانت ركعا
 كان مؤثرا للفرض بركن الفرض ولا يجوز والمذكورات سنن بعضها دفع اليدين للركعة
 ونشر اصابعها وجه الامام بالتكبير ومنها اي من الفرائض القيام والركوع يعني ان فرضية
 القيام مخصوصة بالصلاة المفروضة ولا يكون في غيرها الفعل حتى جاز اذا ودد منه كما سألنا
 في بابها وفيه يضع يمينه على قيسارته وسرته وعندنا لا يضع على صدره وصفة
 الوضع باصل كف اليد على ظهر ظهر اليد ويخلق بالحضر واليمنى على السبع ويرسل يده
 في قومة الركوع وبين تكبيرات العيد حاله ان كل قيام فيه ركعتان ففرضه الركوع وكل
 قيام ليس كذلك فغيره لا سكر وشي اعلمه سبحانه الله لا يقول وجعلناك
 عاديا في بين الفرائض لانها لم يات في الشاهير ستر ان اتموا الفرض او قد تكبيرا وخارجا
 قبل الجهر حتى لو اقتدى حين الجهر لا يثنى ولا يوجر اي لا يضم الى الشاقر له اني وجهت
 وجهي نحو خلفه لا يوسف فاقا عنه اذا فرغ من التكبير يقول اني وجهت وجهي الذي اخرج
 وعندهما ان قال قبل التكبير لاحضال القلب فهو حسن ويتعدى بقوله لا لثاء فيتعذر
 المسبوق في قضاء مطلق الموتر ان المسبوق بقوله لا يثنى في اني حال الفداء فيتعذر
 الموتر يثنى ولا يفرق فلا يتعدى ويؤخره اي التكون عن تكبيرات العيد لانها بعد الشاقي
 ان يكون التكون متصلا بالقراءة بالثاء وهي اي المذكورات ايضا سنن يعني وضع يمين
 على اليسار والارسال في قومة الركوع وبين تكبيرات العيد والثاء والتكون ومنها اي من
 الفرائض القراءة فرضها انما لفعل فاعرف انما يتيسر منه وما دونها خارج بالاجماع وعندها
 ثلاث ايات قصار او آية طويلة والمكتفي بما سألنا في ان قراءة الفاتحة وضمت
 سورة او مقاديرها اليها واجوب وفيه تركب وفيه الفاتحة وسألني يقول بسم الله
 الرحمن الرحيم ستر فيها فقط اي لا يثنى في سورة بعدها ويؤمن ان يقول آمين بعد دعاء

ملاحظة من ان الفعل على تقدير الفصح

ملاحظة من ان القيام مخصوص بالصلاة

ملاحظة من ان المسبوق في قضاء مطلق الموتر ان المسبوق بقوله لا يثنى في اني حال الفداء فيتعذر

القراءة في الصلاة

الفاتحة

الفاتحة ستر كان اماما او ماموما او منفردا ويضم اي الفاتحة سورة او ثلاث
 ايات من اي سورة شاء وما سوى الفاتحة والشمسة فتكون التسمية ستر وتكون
 ما قال في مخرج التبريد روى الحسن عن ابي حنيفة ان المصلي يسمي او يصلي ثم يسمي اي يسمي
 انما شارعت لا فتاح الصلاة كالنقود والشاء وهو اي الفاتحة والشمس ايجان قراءة
 الفاتحة ليست بركن عندنا وكذا اضم التوبة اليها خلافا للشافعي في الفاتحة ولما لا فيها
 ثم قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بها تارة الكتاب وسورة معها والشافعي قوله عليه
 السلام لا صلاة الا بها تارة الكتاب كذا في الحاشية واعتز الامام التبريد على قوله ولما لا
 فيها باتخاذ لم يقل ان فتم السورة وكذا صاحب الجليل فيه ولما قوله تعالى فاقرا
 ما يتيسر من القرآن والزيادة عليه بخبر الواحد لم يوجب العمل فقلنا بوجوبها
 لكن الفاتحة او جبر حتى يؤمر بالاعادة بركها دون السورة وثلاث ايات يقوم مقام
 السورة في الامكان فكذلك اهلنا وكذا الآيات الطويلة وستنها اي القراءة في السفر بحالة
 الفاتحة واي سورة شاء وامنة نحو البروج وانشقت وفي الحضر استحسن في العجبي
 والظاهر ان المفسر والعمر والعش او سألني والمغرب قصار وفي الفروقة يقتصر
 الحال من المخرج طول الليل والبروج ومنها او سألني الى كبريائها ومنها قصار الى آخر ومنها
 اي الفرائض الركوع بغير تسليمة اي مخطا لا عليها الصلاة والسلام كان تكبيرا عند كل
 خفض ورفع ويعلمه سيدنا على كبريائه فمفهومها اصابعه لا يندب التبريد الا في حاله ان
 باسقاط ظهره حتى لو صب الماء على ظهره استقر لا رافعا له ولا منكسا او يطمان في اي
 في الركوع سبعا اي قائلا سبحان في العظيم مرات ثلاثا وادناه لقوله عليه الصلاة و
 السلام من قال في ركوعه سبحان في العظيم ثلاثا فقد تم ركوعه وذلك ادناه و
 من قال في سجوده سبحان في العظيم ثلاثا فقد تم سجوده وذلك ادناه ويكره
 ان يتقص منها ولو رفع الامام سدا قيل ان يتم المندى ثلاثا المتها في رواية الصحيح
 انما يتبعه وكل اذا فهو افضل للنفذ بعد ان يكون الختم على قبة واما الامام فلا يزيد
 على وجهه على القوم به ثم يسمع اي يقول سمع الله من حمدا فاعلم ان السجود والركوع والامام
 يكتفي به اي بالتسليم والتفدي يكتفي بالتوحيد يعني رتبة الحمد والركوع والامام
 غيره لم قال اذا قال الامام سمع الله من حمدا فهو لوليتك الحمد واد الجماري وسلم
 قسم بينهم والقسم ثلثي الشكر والثلثي الحمد اللهم ربنا لك الحمد افضل لزيادة الشكر والمقد
 قيل كما قلنا يعني يكتفي بالتوحيد في السجود عليه اكثر الشاخر وفي المسبوق هو الا شغل

ملاحظة من المخرج طول الليل والبروج واساطير المكي

التسميع تحت ليل من بعد على التيمر وليس معه غيره ليحضر عليه وقيل المنفذ فيهما أي
 التسميع والتيمر وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة قال صاحب الجهادية هو الأصح ويقوم
 مسبقا بعد رفع رأسه وما سوى الاطمينان وهو تسكين الجوارح في الركوع حتى
 تلتزم مفصله مما سوى تكبير الركوع وتغيير الأصابع والتسبيح والتيمر والتسميع و
 القيام مستويا سنا وهو أي الاطمينان في الركوع الذي هو من تعديلات المكان واجب لا
 شرع لتكبير الركوع مقصود بخلاف القعدة بين رفع الرأس من الركوع وبين التكبيرة
 فإن الاطمينان في هاتين لأنها شريعتان للركنين فالصالحان مكر الفرض واجب
 وممكن الواجب سنة ومنها أي التكبيرة التي لا تسمى تكبيرة إلا لأنها صلى الله عليه وسلم كما يكبر
 عند كل خفض ورفع إلا عند رفع رأسه من الركوع ويضع ركبته على الأرض لم يقل
 أو ضعا كما هو في الركوع خافضا لأن التكبير يقال المنخفض هناك ولا يقال في الوضع هنا
 ثم يدين معتدلا على راحته لأن والركن رضى الله عنه سجودا والتكبير على راحته ورفع
 ما بين ركبتيه ثم قال هكذا سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يضع ركبته
 بين رجليه ويديه جنبا أو شبه لما قاله والركن رضى الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم إذا سجد وضع يديه جنبا أو شبه وما روى أنه صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع
 يديه سجدة ومبنيته محمول على حاله العذر الكبر أو الممنوع من الصلاة لا يذبح الضم
 الألف هنا من يد يا أي مظهر عضدته مبعدا بطنه عن فخذه لما ثبت أنه صلى الله عليه
 وسلم كان يفعل هكذا أو قيل لا يفعل لأن كان في الصف حذرا من أن يركب الجوارض
 رجليه على الأرض ويصاحها أصابعها حتى لا يعلل لقوله صلى الله عليه وسلم إذا سجد العبد
 سجد كل عضو منه فليقع من أعضائه القبلة ما استطاع والمرة تخفض وتلزم
 بطنه بفخذيه لأن ذلك أسهل لها فيسجد على بطنه بانه وجبهته على ظهره
 عليه السلام عليه قدم الألف على الجبهة وإن كانت تفرق منه في السجود لقربها من الأرض
 إذا سجد على ما يجب سجدة وليست قربة وحدا لاستقرار الساجد أن يبلغ إلى
 رأسه أسفل من ذلك فلا يجوز على القطن المخلج والذنب والفرجة وغيرها إلا أن يسجد
 حجم الأرض في السجود على كونه عامته أي ذريها وفاسن ثوبها كبره ونزله إذا وجد
 حجم الأرض وجان على ظهره من يصلي صلاته بأن يصلي الظلمة مثلا حتى إذا لم يصلي أن
 صلى السجود عليه غير صلاة الساجد لم يجز في الدعاء للفرجة فلا يجوز في سجدة
 وإن ذكره أو ذكره أي السجود على الكبر وفصل الثوب كالاعتناء بالان في السجود فأنه جاز

هذا الاطمينان في الركوع واجب
 مطالب السجود فرض

عند أبي حنيفة

عند أبي حنيفة مع الكراهة بخلاف الجبهة فإن السجدة عليها وحدها من غير غيره
 عند أبي حنيفة بلا كراهة في البداية والنهاية فتقول صاحب الكبر وكبرها منطلق
 فيه ويعلم في السجود مستحاي فأنه سجد في الأرض فأنه لما روي
 في الركوع وزد بان يزيد على الثلاث في السجود والركوع ويحكم بالركوع المحض والتسبيح
 لا على السلام كان يحتم بالقول وإن لم يطول على وجهه من القوم وقالوا ينبغي أن لا
 يقول خمسة التمكن القوم من الثلاث ورفع رأسه مكررا لما مر أن عليه السلام كان يكبر
 عند كل خفض ورفع قبل في مقدار الرفع أنها إذا كانت إلى السجدة أقرب لم يجز أن يرفع
 ساجدا إذا ما قرب الشئ أخذ حكمه وإن كان إلى القعود أقرب جاز لأنه بعد جالساً فتحقق
 السجدة الثانية وقيل إذا رايت سجدة الأرض بحيث تجرى الرجح بين جهته وبين الأرض
 جاز عن السجدين ويجلس طمعت أقدامه في سجدة ويكبر ويسجد طمعا فإن قيل
 فرضية الركوع في السجود ثبتت بقوله تعالى اركعوا أو سجداً والامر بالركوع التكرار
 وهذا لم يجب تكرار الركوع فيما ثبت فرضية تكرار السجود ولما ذكرنا قلنا قد
 لقننا آية الصلاة سجدة وبيان المحل قد بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد بينه بقوله
 وفرضية تكرار السجود ثبتت بفعل الرسول المنفرد عنه لو أن كل من نقل صلاة الرسول
 عليه السلام نقل تكرار السجدة أما وجه تكراره ففعل أنه تعبد لا يطالب فيه للمع كعاد
 الركعات وقيل إن الشيطان أمر بسجدة فلم يفعل ففعل من غير علمه وقيل لا والى
 إشارة إلى أن خلقنا من الأرض والثانية إلى إبعاد اليها قال الله تعالى خلقناكم
 وفيها نعيدكم ثم يكرم بالقيام ويرفع رأسه ثم يدين ثم ركبته على عكس السجود ويقوم
 مستويا إذا عطف على الأرض كما ذهب إليه الشافعي ولا يجوز قبل القيام يسمى جلوساً
 الاستراحة كما ذهب إليه الشافعي والركعة الثانية الأولى لكن لا نشأ ولا نقود ولا رفع يد
 فيها أي يفعل في الركعة الثانية كما يفعل في الركعة الأولى تكن لا يستقم ولا يتقون لأنها
 لم يشرعاً لأمرة ولا يرفع يديه كما يفعل في الأولى وفيه إشارة إلى أنه يأتى بالنسبة ترك
 السجدة الثانية فتذكر قبل السلام أو بعده وقبل التكلم وقضاها في الصلاة يعني أن لا
 سجدة فتذكرها قبل أن يسلم أو بعده أسلم وقبل أن يتكلم سجدتها سهواً علم أنها الركعة
 الأولى أو غيرها لأنها فانت عن محلها الأصلي ولم يفد الصلاة بقضاها على وجود المحل في
 الجملة لقيام السجدة فلا بد من قضاها لأنها ذكر ولعلم نقص حتى خرج من الصلاة فسدت
 من يشهد عقب السجدة أن القوم إلى السجود الأصلية رفع الشهادتين في غير محل

فما أثبت فرضية تكرار السجدة

هذا السجدة الثانية فتذكر قبل أن يسلم أو بعده
 فتذكر أن تكلم سجدتها على الأرض فتذكر أن تشهد

فلو بد من الشهد ولقد كرمتم بجزائركم لان القعدة الاخيرة فرض فيشهد ويسلم و
يسجد السجدة ثم يمشي ثم يسلم كما في البدائع هو سجدة واحدة يسجد على السجدة اليسرى
ويجلس عليها ناصبا يمينه واضعا يده على ركبتيه على فخذيته موجه اصابع
يده ورجله نحو القبلة كما روت عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان يقعد
فقدتين على هذا ويتشهد فكان مسعود رضي الله عنه وهو التحيات لله والصلوات
والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام غيا وعلى عبد الله
الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله التحيات جميع تحية
وهي التلوة وقيل البقاء الدائم وقيل العظمة وقيل السلامة اي السلامة من الافات
وجميع وجوه النقص قال ابن قتيبة انما سمعت التحيات لله كل واحد من هؤلاء
كان له تحية يحج بها محمل التحيات لله اي الالفاظ الدالة على الملائكة
لله تعالى قال ابن منذر وبعض النافعية هي الصلوات الخمس وقيل كل الصلاة وقيل
الرحمة وقيل الادعية في كل الزمان والعبادات والطيبات قال الكوفي والكلمات
الطيبات وهي ذكر الله تعالى وما والاياه وقيل الاعمال الصالحة وتيمم عليه هذا في
القعدة الاولى يعطى ثانيا بصلوات ويكبر بالافاتحة بصلواته وليين عبرتنا اول
صلاة المغرب وان سجد فيه او سكت جان كن ان سكت عمدا ما وان كان سهوا فب
عليه سجود السجدة في ركعة الحسن عن ابن خزيمة فالاحسن ان لا يتركها وان كان التيمم انه
ليس بواجب وما يسن وضع الرجلين وتعيين الايديين للقرآن والاطمينان في السجدة
والقعدة الاولى والشهد فيهما اي التعديين والاقصا عليه في الاولى اي ترك الصلاة
على النبي عليه السلام سنن انه يما سوي المذكورات تكبير السجدة وتسبيحه ثلاثا ووضع
يديه على ركبتيه واقتران رجليه اليسرى ونصب اليمنى والقومة والجلوس فانها سنن
فالاول اي وضع الرجلين فرض في ركعة اي رواية القعدة حتى لا يسجد ونصب اصابع
رجليه عن الانضام لم يجز ان ذكره الكوفي والخصان ولو وضع احداهما جاز قاله في
ويكن وذكر التيمم ان يدين والقعدة من سجد في عديم القضية وهو الذي يدل عليه
كلام شيخ الاسلام في مسنده وهو الحق في الغلبة والموازية واجبة وهي تعيين
الاوليين الخ لآخر القيام الى الثالثة بزيادة على الشهد قد روت في حديثه وفي حرف
عمر الشاه وسجد ومنها اي من الغرض القعدة الاخيرة قد روت في حديثه وفي الشهد العبد
ورسوله لقول عليه السلام لان مسعود رضي الله عنه حين علم الشهد اذا قلت هذا وضعت

فيما بعد

هذا حديث

هذا فقد تمت صلواتك على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقرأ لان معنى قوله اذا قلت هذا
اي قرأت الشهد وانت قاعدا لان قراءة الشهد من شريع الا في القعود وقوله او قلت
هذا اي قويت ولم تقرأ شيئا فصرنا الخبير في القول لا الفعل لانه ثبت في الحالين
كأبينا والمعلق بالشرط عدم قيل وجوب الشرط ولان الصلاة مناهية والتساهل
يحيى الا بالانمام والتمام اليك الا بالانمام واما انما عليهم بيان الشارع وقديين فيه
فيلزمهما فان قيل لا يثبت الفريضة بخبر الرواية قلنا نعم لا يثبت ابتداء انما اذا اتى الجهر
برفضت كما ترون في قول القعدة من القعدة ما ياتي فيه بالشهادتين والاصح ما
اختير في الكافي وذكره هنا لان الشهد عند الطهارة ينصرف في اليه وهي القعدة الاخيرة
كالاولى في افتراض رجله اليسرى ونصب اليمنى كمنه يزبره هنا الصلاة على النبي عليه
وهي سنة عندنا وفرض عندنا في كيفية الصلاة ان يقول اللهم صل على محمد وعلى
ال محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على
ابراهيم وعلى آل ابراهيم وان حم محمد وآل محمد كما حمت وترحمت على ابراهيم وآل
ابراهيم ذلك حميد حميد وكه بعضهم ان يقول اللهم صل على محمد وآل محمد تسبيحا
عليهم السلام اذا التزمه تلك باتيان ما ياتي عليه والتسبيح المذكور كذا قال الزبلي
ويجوز لنفسه وغيره من المؤمنين وهذا اولى مما قيل ودعا نفسه لان من التمس
لا ينج نفسه بالدعاء بما يشبه القرآن اي بما يشبه لفظا ومعنى كان يقول اللهم
اغفر لي ولوالدي او يقول اغفر لاي او لانا نقرأ عطف على ما يشبه القرآن او بالروي
عن رسول الله عليه السلام من ان يقول اللهم اغفر لي نفسي ظم كثيرا فانه لا يغفر
الزغيب الا انك فاغفر اغفر من عندك وارحمي انك انت الغفور الرحيم لا يجزى الناس
اعمالا يدعون اليه كادهم ان لا يقرنوا بالصلاة الاصل في ذلك ان كل ما لا يستحق سؤال له الجواب
فهو كلامهم وما يستحق فليس بكلامهم ثم المفسد انما يفسد اذا لم يقعد قد روت الشهد في
آخر الصلاة ولما اذا قعد فصلاة تامة لم تجز الخرج بصفه كالميتات ولكن المرأة تنورك
اي تخرج رجلها من الجانب الايمن وتكون ذكرها من الارض لا من اسفلها ومبني حلقها على اثر
فيها اي في القعدة والصلاة والدعاء سندان الاول فرض عند الشافعي ومنها اي من الغرض
ترتيب القيام اي تقديمه بقصد الترتيب على الركوع والركوع على السجدة حتى لو ركع
قبل القيام او سجد قبل الركوع لم يجز لان القعدة لا توجد الا بعد ذلك كذا في الكافي وتحقيقه ان
الصلاة من الاعمال الشرعية فلهما ما هيته شرعا من اجزاء ما يتبعه القيام والركوع

ان الصلاة من الاعمال الشرعية ما هيته شرعا
من اجزاء ما يتبعه القيام والركوع

والسجدة وحده صوري هي الهيئة الحاصلة من تقويم القيام على الركوع والركوع على السجود
وليس يذكر القرائن مع أنها من الأجزاء المادية أيضا إذ لا بد من لها في حصول الجزئية للصورة
لأن الشرع لم يعين له تحركا مخصوصا بل هو في الغرضة كما عين لها في الركوع أن يكون
فوقها في الصلاة مطلقا حتى لو كانت في الأولى وفي وجه في الأخيرة بين صحت الصلاة
وإنما لا تنفع لو كانت بالهيئة فهذا السر الذي جعلوا مراعات الترتيب بين القراءة
والركوع من الواجبات لا الفرق في وقتها وفي التمثيل لوجوب رعاية الترتيب في الركوع
على غير المثال يؤيد ما قلنا من صحة الركوع في الصلاة أن ما اتحدت عليه
يراعى وجوده صورة ومعنى في محله لأنه قد لا يشرع فلا يخفى فقد قلب البعض وغيره
وقد لا يشرع باطل ومنه تعلم تحقيق ما قلنا من صحة الركوع عند عدة العاجات ومراعات
الترتيب فيما شرع مكررا من الأفعال فانه إذا تكرر ما شرع مكررا في الركعة
الواحدة كالسجدة فإن من ترك الثانية ساهيا وقام وأتم صلاته فذكر فليكن سجدة
السجدة المتركبة ويسجد السجدة كما شرع غير مكررا فيها كالركوع فإنه إذا تكرر
إذا وقع بعد السجدة اتفق ذلك الركعة معتدلا بالاجماع ذكره شيخنا رحمه الله تعالى في
المجلدات الترتيب فرض في الترتيب شرعية في كل ركعة كالقيام والركوع وليس فرض فيما
تعددت شرعية في كل ركعة كالسجدة حتى لو تكرر في ركعة الثانية ان ترك سجدة
من الركعة الأولى فأنحط عن ركوعه فسيبها لا يلزم عليه إعادة الركوع فإن قيل السجدة
الثانية فرض كالركعة الأولى ومن أجله المادية فأتى في جوفها مراعات الترتيب بينها واجبا
لا فرضا قلنا السر فيه أن أصل السجدة ثابت بقوله تعالى وسجدوا لله سجدة وهو لا يفصل بين
عليه سلام كما سبق فاذا وجد الأولى في محلها فقد وجد الترتيب المفروض لوجوده منفرد
النفور ولو فرض الترتيب بين السجدة لزم مساواة ما ثبت بالفعل بما ثبت بالشعر مع أن
الأول أعلى مرتبة من الثاني ويعلم أيضا تحقيق ما قلنا في الأخيرة أما تقديم الركوع لأن
يركع قبل القراءة فلا مراعاة الترتيب واجبة عند أصحابنا الثلاثة خلافا لغيرهم فإن معناه
أن مراعات الترتيب في هذه الصورة خاصة واجبة عندهم وفرض عنه فإنه يقيسه على
الركن المرتبة كالقيام والركوع والسجود وهم يقررون بيننا وبين تارك الركعة أن يكون
ويعلم من جميع ما ذكرنا في هذا المحل أن كلام صدر الشريعة ههنا مختل إما أولا فلا بد
قوله فيما ذكرنا ليس قيدا للحال بل هو في شرح الهداية لما حذر من عتاشيخ غير
مكرر في الركعة الواحدة كالركوع فانه إذا وقع بعد السجود لا يقع معتدلا ما قلنا

لأن السجدة الثانية ساهيا وقام وأتم صلاته فذكر
عليه ان يسجد السجدة المتركبة ويسجد السجدة

فلان الإمام

فلان إمامهم لتعليم تقديم الركن الأول قبل القراءة لا لتعلق له بما نحن فيه لما عرفت أن
القراءة ليست من الأركان التي لها متعلق في الترتيب وأما ما قلنا فلا بد من قوله فاعلم أن رعاية
الترتيب واجبة مطلقا غير مطابقة للواقع إذ لا يلزم من وجوب رعاية الترتيب في صورة
مخصوصة وجوب رعاية في صورة مخالفة عن ذلك المنصوص وأما ما قلنا فلا بد من
من قوله ويخطئ بالمال أنه لا ينبغي أن يخطئ بالمال لأن الكلام ههنا كما اعترف
نفسه في مراعات الترتيب في الأركان وتغيير الافتتاح قد قرأه ليس بركن بل شرط
والحقبة الأخيرة سبقت أنها ليست بركن ولو سلم مراعاة الترتيب بين الشيين
أما الذي قلنا فانه إذا أمكن ذلك الترتيب بينهما ليكن مقدورا فيكون فخرنا والقول الأخير
من حيث هي خير وكبيرة الافتتاح من حيث هي كبيرة الافتتاح لا يقبل ذلك الترتيب
بينهما فكيف يمكن أن يكون ما ذكرنا توجيه الكلام الهداية المحمدية على توفيقه كشرقي
أسر هذا المقام وتحقيقه وقد وقع ههنا من بعض أهل السلف ومن آخر من على
كلام المجتهدين وشعف ما يتجرب فيه الباطن من حاله ويقين عليه سائر ما صدر عنه
من مقاله ومنها أن من الفرائض المخرج من الصلاة بغيره أي فعل الاختيار
بأنه كان فانه فرض عنه لا عندهم أنه ما مارا فينا من حديث ابن مسعود
رضي الله عنه ولأن المخرج من الصلاة أيضا للصلاة فلا يكون من جعلها ولما كان
للمصلاة تحريكها وتحليلها فلا يخرج منها إلا بصنع كالحج والية لا يمكن أن يصلة أخرى
إلا بالمخرج من هذه وكل ما لا يتوصل إلى الفرض لا يكون فرضا مثله كذا قال
الشيخ في قوله ولأن المخرج من الصلاة المخرج بحثنا عما يفيد عدم
الركنية وهو لا ينافي الغرضية لمجوز أن يكون كالتحرية كما يشهد استلال الإمام
بقوله أن الصلاة تحريرا وتحليلا وبين كيفية المخرج بقوله سلم المصلي مع الإمام
أي مقارنا سلامه بسلام الإمام كما في التحريم وفي رواية عنه بعد الإمام كما قرأه
يسلم بعده كما يكبر للتحريم بعده عن يمينه ويساره فيقول السلام عليكم ورحمة الله
الحاشية لأنه عليه سلام كان يسلم عن يمينه حتى يرى بيضا خلفه الأيمن وعن يساره
حتى يرى بيضا خلفه الأيسر ناويا بخطاب السلام عليكم القوم والمحافظة من
الملك والنيوي بالتسليم الأولى من عن يمينه من الرجال والنساء والمحافظة وقيل
لانيوي النساء في زماننا لأنهم لا يحضرون المسجد غالبا وبالغاية من عن يسارهم
لأنهم يتقبلهم بوجهه ويخطبهم بلسانه فينبغيهم بحسنه أن السلام قرأه والاعمال التي

مصدر المخرج من الصلاة بغيره

وناويا الامام في جانبهم وفيها ان حاداً يعنى نوى امامه لا من الحاضرين وهو الحق
منهم لا من احسن اليهم بالترام ملائمتهم متعة وفساداً فان كان الامام في الجانب الايمن نواه
فيهم ولو في اليسر نواه فيهم ولو يجزأ في نواحي اولي عند الجوسف ان تقاض الجانيان
في حال ايمن وعند محو وهو ولاية عن ابي حنيفة بنويع في التسليمين لان الجمع عند التقاض
ممكن ولا يصار الى الترتيب ويسمى الامام ناويا بها اي بالتسليمين والمراعاة لخطابها
القوم والحفظه ويسمى المنفرد ناويا بها الحفظه فقط اذ ليس معه سواهم ولا يصح
خطاب الغائب وهو حفظ السلام واجب ولها في سائر وهي ظاهرة ولها اي الصلوة
واجبت آخر كراية الترتيب فيما تكرر في الركعة كالسجدة وقد مر بيان ترك التكرار
فيما فرض غير مكرر كالركوع حتى لو كرر عمداً ثم وسهواً وجب التيمم وفقدت الركعة
وتكبرات العبد الجهر والاسرار فيما يجهر ويسر بقدر ما يجوز من الصلاة وقبلهما
سنتان حتى لا يجزئ سجدتين متتاليتين ولها اذ ادب حتى ينظر الى موضع سجوده ما
القيام والظاهر فيه حال الركوع والارتياد حال السجود والى حجة في قعوده
والى تكبيرة الايمن حال التسليم الاولى والى اليسر عند الثانية ان المقصود
الخشوع وترك التكلف فلا تتركه وقع بغيره في غير المواضع فسد ولم يقصد كذا
قال الزبلي وكظم قد عند التثاوب اي سره لقوله عليه السلام التثاوب في الصلاة
من الشيطان فان اثاوب احكم فليكظم ما استطاع واخر اخرج كثير من كيد عند
التكبير لانه اقرب الى التواضع والعبادة والتسليم بالحجاءة ورفع السعال استطاع
لانهم كرهوا ليس من افعال الصلاة لو كان خفي عن غير يقصد ما في سجدة المكن والقيام
عند التحنيط الاولى يعنى حين يقال حي على الصلاة لانه امر بان معناه هلم واقبل
فيستحب المسارعة اليه والشروع عند قد قامت الصلاة لان المؤمن امين و
قد اخبر بقيام الصلاة فيخرج عنده صوتاً كالمدح عن الكذب والله اعلم

مسألة ادب الصلاة

فصل الامام يجهر في الفجر والاعشاء

انا وقعنا في الجهر والعبد والتواضع وترتبه لانه لما نزل في التواضع من زين
البيتي عليه السلام الى يومنا هذا الا في قوته لانه ايضا كذلك والمنفرد يجهر في الصلاة
الجهرية ان ادى اذ اراد بالمنفرد الاداء ختم ان شابه كمن امام نفسه وهو

الافضل

الافضل الجهر الاداء على هيئة الجماعة ويرى من ذلك على تلك الهيئة صلت بصلاته
صفوف من الملكة وان شاء خافت اذ ليس خلفه من يستمع قيدا بالجمهورية لا بالخبر
في غير ما بين خافت فيه اهو التجميع مستقر بالليل خافه خبير بين الجهر والجماعة
والجهر افضل وقيل يخاف النفس ان يفنى الجمهرية مستقر بالنهار في الصلاة من فائت العشاء
فقتضاه بعد طلوع الشمس ان اقر فيها جهر وان كان وحده خافت حتما ولا يخير هو
الصحيح لان الجهر يختص اما بالجماعة حتماً او بالوقت في حق المنفرد على وجه التخيير وليرجع
احدهما وقيل يخير وفي الكافي من حق العشاء ان اقام جهر وان كان وحده خبير
والجهر افضل يكون القضاء على حسب الاراء صاحب النهاية يقول المعنى مخالفاً لما
قاله شمس الامة السرخسي وخبر الاسد وقاض خان والامام الترمذ والامام المعتمد
في شرحهم للجوامع الصغير واجيب عن بيان ما ذكره المعنى من سبب الجهر في الجماعة
وقد انشأ في كل ما يقتضي الحكم والاموافقة القضاء اذ اقليل على سببها اجماع ولا
نقل فجعلها سبباً يكون اثبات سبب الرأى ابتداء وهو باطل وتعلل هذا صاحب
الهداية على جملة من قد فسد في هذه بالفتوة دراية لا راية اقول في بحث لان
الحكم انما ينفى اذا كان الاجماع على حكم التبيين في المذكورين وليس كذلك كيف ولف
كان على الجهر اجماع لما حصل التوصل على هذه الفكرة بل الاجماع على كل منهما سبباً
للجهر وقد مر في الاصل ان ما ثبت بالاجماع على كل منهما سبباً للجهر يجوز تعليله
والحاق به بل هو موجود العلته فيه وجواز الجهر في الوقت في حق المنفرد بل فصلية
معتل بما يفهم من الحديث المذكور فان الجماعة كما هي مشروعة في الاداء مشروعة ايضا
في القضاء فيسويان يكون الجهر في قضاء المنفرد الجهرية ايضا افضل بل لا المحدث فظهر انما
ليس صحيح دراية ايضا ولذا اخذنا صاحب الكافي الجهر اجماع غيره والمخافة اجماع
نفسه هذا مختار الحديث في وقال الكافي الجهر اجماع نفسه والمخافة اجماع تتخير
الحروف لا القرينة فعل الاشارة الى اجماع الاولين من جرح حكمه الا ان التيمم قارة بل
صق وعلم بالخطا كل ما يتعلق بالطق كالتسمية بالذبيحة ووجوب السجدة في الصلاة
والطلاق والعنق والاستنشاق ترك سورة اولي العشاء وقر الفاتحة قرأها الى السجدة
بالفاتحة جهر في الاخيرين ولعل الفاتحة في الاولين لا اي لا يقضيها في الاخيرين
لانهم لم يسمعوا الاخيرين فلو قضى فيها فاتحة الاولين يلزم تكرار الفاتحة في ركعة واحدة
وهو غير مشروع وقيل الاولى الجهر على الثانية فقط لا على سائر الصلوات لانها كانت في الجهر

مما على بحث المنفرد في قضاء الجماعة
هل الافضل في حق الجماعة الاخفاء

صلى الاى في الطول والقصر

لجماعة يدركه الناس الجماعة وسنة الفجر لا وقت غفلة بخلاف سائر الطلوع وقيل
من حيث لا شيء ان كانت متفانية في الطول والقصر وان كانت متفانية في اعتبار الكلمات
والحروف وينبغي ان يكون التفاوت بقدر الثلث والثلثين الثلثان في الاولى والثالث
في الثانية وهذا بيان الاستحباب اما بيان الحكم والتفاوت وان كان فاحشا لا بأس به
لو ورد الاثر وطال الثانية على الاولى تكرم اجماعا وانما يكره التفاوت بثلاث ايات
وان كان اية او اثنتين لا يكره لان عليهما السلام قرأ في المغرب بالمعوذتين واخرهما الحمد
من الاولى بآية كذا في الكافي ولستعين سورة الجواز القصيدة يعني لم ينجس بالجزء
الصلوة بحيث لو لم يقرأ قصيدة الصلوة لاطلاق قوله تعافا قرأ ما تيسر من القرآن
وقد كان في سورة الفاتحة متعينة للجواز لقوله عليه السلام لا صلاة الا بكرا
بغاية الكتاب قلنا النص مطلق وخبر الواحد لا يعتد به لانه شمس وكبر تعينها في
سورة كما في الصلوة مثل ان يقرأ السورة قبل التسمية وهو الذي في صلاة الفجر يوم الجمعة
وسورة الجمعة والنافقين في صلاة الجمعة وانما ذكره لما فيه من هيبة الباقي لولاه
اذ لم يسم بغيره لا يجوز غيره ولا يرى غيرهما مكرها وانما ذكره لانه لو كان مكرها لكان عليه
او يترك بغيره عليه السلام فلا كراهة فيه لكن يشترط ان يقرأ غيرهما الحياء لا ان يقرأ
الجاهل ان غيرهما لا يجوز سوى الفاتحة فانها متعينة للقرأة في كل صلاة بذكرها
وان لم يستعين لجوازها الموثق لا يقرأ به بل يسمع ويصوت وان قرأ الامام ترغيب
او ترهيب لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا فان اكثر اهل التمسيس
عطاءه خطاب للمؤمنين ومنهم من جعل على حال الخطبة والتساق في بينهما فاما امرها بما فيها
لما فيها من قوة القرآن كذا الخطبة اي الموثق يسمع الخطبة ويصوت وان صلى الخطيب
على النبي عليه السلام الا اذا قرأ صلواتا عليه فيصلي المستمع سرياً ووقت العبادة في الكثر
والوقاية تكون الايقرة الموثق يسمع ويصوت وان قرأ الامام آية ترغيب او ترهيب او
خطبة صلى على النبي عليه السلام فاعرض عليه ان يلقى بان طاهر قوله او خطب معطوف
على قرأ فلا يستقيم في المعنى لانه يفرض ان يكون الاصل والجملة قبل الخطبة و
الصلوة عليه السلام وهذا الاعراض مكره الرفع بان يلقى الموثق بمعنى من شأنه ان
يأتى ويحضر قوله او خطب معطوف على قرأ الحمد وبعد لا يقرأ الموثق فالمعنى لا يقرأ الموثق
اذا قرأ الامام بل يسمع ويصوت وان قرأ الامام آية ترغيب او ترهيب او الايقرة الموثق
اذا خطب امامه او صلى على النبي عليه السلام بل يسمع ويصوت لكن غيرت العبادة فقلت كذا

اذا قرأ الخطبة يسمع ويصوت

الخطبة

الخطبة المخرجة من اول الامر والجديد عن الخطيب كالقريب في وجوب الشهادتين
الجماعة مستعملة وكذا قيل في الرجال وسناني ان جماعة النساء مكرهة والكبر للجماعة
في مسجد محلة باذان واقامة يعني اذا كان لمسيح امام وجماعة معلوما فليس بعضهم
باذان واقامة لا يباح لباقيهم تكرارها لهما لكن لو كان مسجدا لطريق يباح تكرارها
ولو كرر هذه بدونهما جاز الا اذا صلى بها اي باذان واقامة فيه او لا غير هذه لانه
حقهم لا يستقطب بفعل غيرهم او صلى بها فيه او لا امله لكن بمخافة الاذان لا
مخافتهم تكون عند الباقيهم والحق بالامامة بين الحاضر من الاعيان اي علمهم
باسكاط الصلاة تحتها وفي ادبها يحسن من القراءة قدر ما يجوز به الصلاة لان الجهر
في العلم اكثر بالنظر الى غيره فالأقراء اي ان تساؤرا في العلم فالأحق بها اكثر منهم قرأنا
وتجويد القرأة لا يكره في الصلاة فالأقراء اي ان تساؤرا فيه فالأحق اشتد جودا
من الله تعالى واجتباها من الشبهات في كـ عليه السلام خلف امام عالي القدر
فكانت ما خلفت في الاسن اي ان تساؤرا فيه فالأحق بها اكثر منهم سئل لما روي
انه عليه السلام قال اني ملكة لي فيكم اكرامكم استأنا فالأحسن خلفا اي ان تساؤرا
فيه فالأحق احسنهم معايشا بالناس فالأحسن وجها اي اكثرهم صلاة بالليل لما
روي انه عليه السلام قال من كان صلاته بالليل حسن وجهه بالتهار فالأشرف نسباً
فالا نطق ثوباً لان في هذه الصفات تكثر الجماعة وان استوفوا يفرحوا والخيال
القوي كذا في معراج الدرر اي ذكره امامة عبد الله لا يفرح للتعلم فيفعل عليه الجهد
واعرابي وهو الذي يستكن البادية عربياً كان او عجمياً لان الغالب عليه الجهل وفاسق
لانه لا يهتم لا بدينه ولا بحسب ولا يتوقى الجحاسة ولا يهتدى الى القيلة بنفسه ولا
يقدر على استيعاب الوصف غالباً ومبتدع اي صاحب هوى لا يكره به صاحبه حتى
اذا كفر به لم يجر اصلاً وولد النذل الذي ليس له اب يوثق به فيغلب عليه الجهل والنفوذ
جاز مع الكراهة لقوله عليه السلام صلوا خلف من اراد فاجبره كره تطويله اي الامام
الصلوة لقوله عليه السلام من لم يقرأ فليصل بهم صلاة اضعفهم فان فيهم المزيين
والكبر وفي الحاشية ذكر جماعة النساء وحدثن اذ يلزم من احد المحذوفين قيام
الامام وسط الصف وهو مكره او تقدم الامام وهو ايضا مكره وفي حقهم
لو فعلان لم يتقدم الامام بل تقف وعلقت اذ بعض الشرايين من بعض كالقرأة
جمع عار فانهم اذا صلوا لم يتقدم امامهم وكره حفص الشاذلي كل جملة في الصلاة

صلى الاى في الطول والقصر

وضوح الخبرين في قوله اذا رجا
فانما رسلها في قوله

وشبههم في الشق بالفتن
وغيره في قوله

الحسن والحكمة ما فيه من خوف الغلبة وحسن العجز الظاهر في الظاهر والحسن
والحكمة لان الفسقة يجتمعون في وقتها وفرط فتوتهم قد يحلهم على غير الجاهل
وفي العجز والعشوائية وفي الغرب بالطعام مستعملين والجاهل متسعة فيمكنها
الاعتزال عن الرجال في العبدان فلا يكون في الكافي الفتنة على الكراهة في كل صلاة
لظهور الفساد ويقف لولا حد من يمينه اي يمين الامام لان عليهما السلام صلى بن عباس
فاقامه عن يمينه ولا يتأخر عن الامام في طهر الربا وعن محمد بن ابي بصير
عقب الامام وان كان المندعي ملوكا ووقع سجوده امام الامام لم يقبل لان العبرة بموضع
الوقوف لا بامكان السجود فان صلى في سائر او خلف جاز واسا فيهما في الواقع لم يفسد
السنة ويقف الاثنان خلفه لانه عليه السلام صلى كذلك ويقعدى متوقفي بميتهم لان
التيمم طهارة مطلقة عندنا كالوضوء وهذا لا يفسد بقدر الحاجة ويقعدى غاسل بما سجد
لان الخلف مانع من رتبة الحديث القديم وما حل في الحنفين من هذا المسح وقائم بقاعدة لانه
عليه السلام صلى اخر صلاته قاعدا والقدم خلفه قيام وموم يوم استأنف في الحال الا
ان يوم الموم قاعدا والامام مضطجعا ومنفصل بمفترض لان الحاجة في حقه الى اصل
الصلاة وهو موجود في حق الامام فيحقق البناء وتنقل استأنف في الحال ومما لا
يحالف بمعنى حلف رجلان كل منهما ان يصلي ركعتين واخر خلف بالله اصلين ركعتين
فاقعدى الحائض احدهما الاخر مع كافتاء المنقل بالنتق وحالف باذر يعني نذر رجل
ان يصلي ركعتين واخر خلف بالله اصلين ركعتين واخذى الحالف بالناذر جازا لانه
كافتاء المنقل بالمفترض بالركعتين احدا لا يفدي الناذر بحالف لانه كافتاء المفترض
بالمنقل الناذر لانه يعني نذر رجل ان يصلي ركعتين واخر كذلك فاخذى احدهما
بالآخر لا يجوز لان كل منهما كفترض في صلاته الا ان يقول تلك المنذرة بان نذر
رجل ان يصلي ركعتين واخر الله على ان اصلي تلك المنذرة ثم اذرى احدهما بالآخر
جاز لوجود الاشتراك والرجس بالمرأة او صحت اما المرأة فلفظها صلى الله عليه وسلم
اخرهن من حيث اخرهن الله فلا يجوز تفديهما واما العتيق فاذن منقل فلا يجوز
اخذ المفترض به ولا طاهر بمذوق ولا قاضي باق ولا لا يس جاز وغير موم يوم
ومفترض بتنقل لان وكل منهما باق القوي على الضعيف وذو الاعوج ومنع من وضو اخر
لاننا الاشتراك ولا مساق في مقيم بعد الوقت فيما يتغير بالسفر كالظهور والمصر والعشاء
سواء كانت تحريم المقيم ايضا بعد الوقت او كانت في الوقت فخرج الوقت فاقعدى المسافر بخلاف

وقد تقدم على امامه عند قوله لم يصح اقداره لان رطله
وامام التيمم ووطئه المندعي الشاخص عند فاقعدى المسافر
فانما يجوز قوله في قوله اقداره اقداره اي لم يصح
ثم هل يصح شروعه في صلاة قبل اقامته او لا في وجوب
ان قضاها على صلاة سجد قبل اقامته في صلاة في صلاة
بطل شروعه مع الامام وهو يصلي ساجدا في صلاة في صلاة
ام لا فيم رويان فاقعدى المندعي نقل
لا في موقوع في ركعتين نقل
في ركعتين نقل
الركعتين

ما اذا كانت

ما اذا كانت تحريمها في الوقت فخرج وهما الصلاة او كانت الصلاة مما لا تمتنع في
والغرض فانه يصح وانما لم يصح فيما ذكر لان فيه بناء الفرض على غير الغرض حكما اما في
القعدة فرض عليها على الامام او في حق القرينة لواقعدى في الشفع الثاني فان القرينة في رجل
على الامام فرض على المندعي بل في الوقت اي يقعدى المسافر في المقيم فما يتغير في الوقت لا
تجدد حالها في الافتراض والتنقل لا يجب على المسافر تكبير صلاته الرباعية حال الاخذ
بالمقيم لانه بمنزلة نيته الاقامة الله يصليهما في حق هذه الصلاة تبعا للامام فان لم
اخذ المفترض بغير المفترض في حق القعدة الاولى وحق القرينة في الاخيرين اذ القرينة
فرض في ركعات النفل وسياق هذا زيادة تحقيق في باب صلاة المسافر ان شاء الله تعالى
ظهر ان امامه محدث اعاد اي اعدى امام ثم ظهر ان امامه محدث اعاد اي اعاد المندعي
صلاته لقوله عليه السلام ايما رجل صلى بقوم ثم ذكر جنبته اعاد واعاد اي اعدى
اخر وقارى باق او استخلف امينا في الاخيرين فسدت صلاتهم اقصاوة القاري
فلا تترك القراءة مع القدر عليها او قاصدا للآتين فان ثمة لما رغبنا في الجماعة
ان تقعدا بالقاري تكون قرائته قرأته لهما في قراءة القعدة بين مع القدر عليها ولو
استخلف القاري امينا في الاخيرين فسدت لكل لان القراءة وجبت في كل الصلاة تحقيا
او تقدير او لم تصح خصل الاخيرين بالذكر لضعف قوتهم ان يصلح الاق في الاخيرين لا يتخذ
لعدم وجوب القراءة فيها ويصح للرجال خلف الامام لقوله عليه السلام لا يلبسني منكم
او لولا الاحكام والتهنى اي لم يربى على الهالكون والصبيان والمجان في يفتح الخا جميع
خشي كالحبالى مع خشي قدام الصبيان فيمضون في الذكور فالنساء لم حاذت قدرهن
اعلم ان كل محاذاة المرأة مفسدة للصلاة بشرطها مود الاول ملك في المحاذات
قد راد ان كل حتى يفسد هاد وبه الثاني كون المحاذية مشبهة بان كانت صبيحة
قابلة للجماع هو التيمم والمراة كونها من اهل الشهوة في الجملة حتى لو كانت مجنونة او
صغيرة لا تشتهى لنفسها ولو كانت حرة او عجوذا لم يفسد عنها الطباخ نفسا الثالث
كون صلاتها ذات ركوع وسجود وان كانا يصليان بالاماء حتى ان المحاذات في صلاة
المنارة لا تفسد الرابع كون الصلاة مشتركة بينهما نادية بان يكون احدهما اماما والاخر
فيما يؤقبا او يكونهما امام فيما يؤقبا بان يشتمل الشكر بين الامام والمأموم وبين
المأمومين ثم اشتركا في الصلاة قد يكون حقيقة كما في المندعي وقد يكون حكما كما في الذكر
فانما فيما يقضى كان خلف الامام كالحال في وايضا انه اعتمد على اداء القضاء والقضاء

بطلان المحاذاة في النساء قد روي

في سهو اي جهل امامه وثاني المسبوق بتكبير الشريك بخلاف المنفرد واللاحق ليل
الجهل ان يكون خلف الامام حتى لا يتغير فيه بنية الاقامة وثاني بقراءة ولا
سهو اي سحره سهو اي لا يات بها متركة امامه من السهو ويسد ما يقضي بالحد
وعلمه بخطا القبلة من امامه وكل ذلك من احكام المفدى المسبوق بقضى اول
صلاته في حق القراءة واخرها في حق الشهادتين لو ادرك ركعة من الركعتين مع الامام فبقي
بعده ركعتين وفصل بقراءة لانه اذا قضى ركعة فكانت ركعتين بالنظر الى الشهادتين
وقرئ في كل من الركعتين الفاتحة وسورة لان ما يقضي كان اول صلاته ولو ترك
القراءة في احداهما بفساد صلاته ولو ادركها اي ركعة من ذلك الأربع ركعة اخرى
وقرأها اي الفاتحة وسورة وشهد لانه كان صلى ركعتين بالنظر الى الشهادتين ثم صلى ركعة
اخرى وقرأها اي الفاتحة وسورة لان ما يقضي اول صلاته بالنظر الى الفاتحة ولا يشهد
لان ما يقضي اخر صلاته بالنظر الى الشهادتين وغيره الثالث بين القراءة والركعة والافضل القراءة

باب الحركات في الصلاة

امام سبقه حدث غير مانع للبناء لا بد من هذا القيد لان المطلق كما في اكثر النسخ غير صحيح
كما سيظهر وتلويح ولو كان سبق الركعة بعد الشهادتين قبل السلام ان لم يتم صلاته لما
عرفت ان الخروج بمصنوعه من عند في ضيقه ولو وجد يستلحق خبر لقوله امام اي
يجب استخلافه ان خلو مكان الامام عن الامام بفساد صلاة المفدى حتى لو اخطأ الامام
فلم يقدم احد حتى خرج من المسجد بفساد صلاة المفدى كما في الكافي صورة الاستخلاف
ان يتأخر محد وديا واضعا يديه على انفه يوم انه رغب في قطع عنه الظن ويقضي
من الصف الاول الذي يليه بالاشارة ولو تكلم بطلت صلاته ولم يكن يستلحق ما لم
يتجاوز الصفوف في التحمل وما لم يخرج من المسجد فيه فلو لم يستلحق حتى جاوز عند
التحذ بطلت صلاة القوم وفي صلاة الالم ولو اخطأ الامام عن القراءة او قراءة
فقد ما يجوز بها الصلاة فانه يستلحق صلاته خلفه خلافا لها ولو قرئ ذلك القدر لم
يجز الاستخلاف بل لا خلاف لعدم الحاجة اليه فيقول الامام ويبقى باقيها على ما مضى
بتم صلاته اي مكان التوضي او يعود الى مكانه ان فرغ امامه الذي استلحقه وتبين
بقوله يتم ثمة او يعود كما المنفرد فانه ايضا يخير بين الامام ثمة وبين العود وتبين

التخيير

هذا صورة الاستخلاف

التخيير ان في الاول قلة المشي وفي الثاني اداء الصلاة في مكان واحد في غير ما شاء
ولا اي وان لم يفرغ امامه عاد الى المكان قطعاً كان اي كالامام المفدى اذا سبقه
حدثوا الا فضل المنفرد ومغذ في فرغ امامه الاستيناف ليكون ابعد عن شبهة الخلاف
فيحقق اذا كان على وجهين الامام والفقهاء احراز الفضيلة الجامعة ولو استخلف الامام
مسوقا كان لزوم المشاركة في التخيير والاول امان يقدم مدركا لانه قد عدل تمام صلاته
وينبغي هذا المسبوق ان لا يقدم تعجز عن التسليم ولو تقدم اتم صلاة الامام اولاً بان
اشاء بحيث انتهى اليه الامام لقيامه مقامه وان انتهى الى التسليم قدم من يكسبهم و
حين اتمها الى المسبوق صلاته لانه لم يزل قد عدل الشهادتين اي المسبوق والمركبة
المنافى للصلاة كالتفقه والكلام ونحوهما وبقي الامام الاول وتجد ان صلاته ما الا
عند فخره اي الامام الاول بان توضع اذنه خلفه بحيث لا يسمع شيئا من صلاته
خلفه خلفه حدث وقد عدل الشهادتين ففقهه او احذت عند فساد صلاة المسبوق
لعمري الثاني في خلافها وان تكلم او خرج من المسجد لا اي لا يفسد صلاة المسبوق لان
الفقهية مفسدة للدين الذي يلاقيه من صلاة الامام فيفسد صلاة من صلى للمفدى
الا ان الامام لا يضرح الى الامام والمسبوق يحتاج اليه والنتيجه على الفاسد فساد بخلاف
الكلام لانه في معنى التسليم فانه منه مناف وهذا لا يفتى به شرط الصلاة وهو القائل
واذا صادف خبر لم يفسد فم يفتى بذلك في حق المسبوق ويكتفي بقطع في اوانه لا في غير
اوانه والكلام في مقامه من حيث انه لا يبطل شرط الصلاة وهو العلوية بخلاف الفقهية
والحدود العمدة وكذا الخروج من المسجد فانه قاطع لا مفسد وما نفعه اي مانع البناء الحد
العمدة والجوف والاعزاء والامناء باختلافه بل ان نام في صلاته نوما لا ينفذ وضوءه
فاضلام او غير كذلك كراهة مشهورة كذا في الظهيرية والفقهية واصابة بول كني
جاء قد لا يراه من سبلان الشجرة وظهور العورة في الاستنجاء الا ان يضطر كذا
الملة اي عورة في الاستنجاء يمنع البناء الا ان تضطر ايضا والقراءة اذا كانا معا يغير
لوقرأ ادها بفساد وانيا لا وقيل بالعكس والتخيير الفاسد فيها لا تنافي الاول ادي ركعة
مع الحدث وفي الثاني مع المشي بخلاف التسليم والتهليل والصحيح ان ليس فيها اداء ركعتين
وطالبها بالاشارة عطف على الحدث العدم والقرآن وشبهه بالنعالي قيد بظهوره
فساد الصلاة بغيره لا يجاب والقبول والمكث قد ادا وكن بعد سبق الحدث الا اذا
كانا اي الحدث والمكث تاما اي في محل واحد والحدث فان ذلك لا يمنع البناء والخروج من

هذا صورة التخيير

المسبح وتجاوز الصفوف في غير كالتصلي بعد ما ظن أنه احتشتم ظهره وأعمال
 عملا بعد الشبهة في الصلاة تمت الصلاة لوجود الخروج بصنعه وتوجد
 متا في الصلاة بعد بلا صنعه بطلت الصلاة لوجود الماء قبل تمامها خلافا لما
 قبيل الصلاة بقدر المتين في الصلاة على استعمال الماء وفيه اي وبطل ايضا في
 المشقة المفدي بالمتين الماء قبل فالكفر وبطلت ان رأى متين ماء قال النبي صلى الله
 بالروية الغلبة على استعمال حتى لو لم يقد على استعماله النجس ولو قد ياروية
 بطلت فذل الامر على القدرة لا غير وتقيده بالمتين لجل الصلاة عند روية الماء
 غير مفيد لانه لو كان متوقفا على خلف متين فرائى المفدي الماء بطلت الصلاة لعله
 ان الامام قادر على الماء باخبار وضارة الامم تامة لعدم قدرته ولذا غير العبارة
 الى ما ترى ونزع الماء بغيره يعمل بسبب ان كان حاسما لا يحتاج الى المعالجة في النزح
 وان كان النزح بفعل جفيف تمت صلاته لوجود الخروج بصنعه ومضى منه مسحة
 ان وجد الماء وقبل مطلقا وتعلم الاية اي تذكره او حفظه بالسماح من غير
 بلا استعمال بالمعلم والامت صلاته لوجود الخروج بصنعه ومضى منه مسحة
 المشبهة لفظ سورة مكان آية لا يستقيم الا على قولها وينال المارعي لو لم يجز
 في الصلاة وقد الموحى عن الاركان فان اخر صلاته قوتى فلا يجوز بناؤه على
 الضعيف وذكر فائده عليه وهو صاحب الترتيب وكذا ان كانت فائتة على
 الامام فذكرها الموحى بطل صلاة الموفى وحده كذا قال النلقى وتقدم القاري
 امتيا وطالع الشمس في الغجر ودخول وقت المصطفى الجمعة ونزال عند المفدي
 وسقوط الجبيرة عن برء ووجدان المصلي بالجنس ما يزيله ودخوله الوقت المكون
 على مصل الفضة وعدم مسر الحاجة عورته اذا كانت تصير في قبايع فاعتقت فان
 هذه الخبايا مفسدة الصلاة بلا صنعه عند خلافها وهي متي على ان الخروج بصنعه
 فرض عند لا عند الحكم كراع وسجد فاحدث او ذكر سجدة فسيبها فان لم ياعا
 ما احتشتم كوعر او سجود وتوضي وبى فلا بد ان يبيد الركوع او السجود الذي احتشتم
 فيه لانه اتمام الركوع اتماما بالاشغال وهو مع الخشوع لا يتحقق فلا بد من الاعادة ولو كان
 اهلهما قدوم غيره دام المعدم على الركوع او السجود لا مكان الا تمام بالاستدامة وان
 تذكر في ركوع او سجود انه ترك سجدة في الركعة او ركعة فصلاها الى سجدة اخرى
 او السجود لكن ان اعاد ركعتين متجاك يقع الصلاة مرة ثانية بقدر الامكان واجل فاحدث

فيه قطعا وما ذكر غيره به باي معنى
 ان من احدث صحيح

الامام فلو كان المفدي رجلا فامام اي ذلك المفدي امام بلا نية اي متعين بنى وقت
 الاول وان لم ينو لما فيه من صيانة الصلاة كما مر في اول الباب وتعيين الامام لمقطع الصلاة
 عند الكثرة والامر له ان ياتي بالاول صلاته مفديا به كما استخلفه حقيقة ولا يحل ان
 لم يكن ذلك الواحد رجلا بصيغا عاملة او خشي فسد صلاته في رواية لا يستلزمه من
 لا يفسد للامانة وقيل لا يفسد ان لم يوجد منه الاستخلاف قصد وكذا الحكم فيما اذا كان
 ذلك الواحد متيا او مفديا خلفا المعتز او متيا خلف السافر في القضاء اخذ
 رعايا مكث الى انقطاعه ثم تولى وبى ولا يجب عليه الاستيناف والله اعلم

باب ما يفسد الصلاة وما يكبر فيها بنفسه

لصلاة السلام عند قيد بالعمد لان السلام الغير العمد يفسد لان من لا يركع في غير
 العمد يجعل ركعا وفي العمد كلاما ورده لم يفتقر بالعمد لانه ليس من الاركان بل هو كلام
 وتواظب ويفسدها الكلام مطلقا اي سواء كان عمدا او سهوا او نسيانا او قلة او كثرة
 والله اعلم بما يشبه كلامنا من الهمم البسيطة في كذا الهمم وقبيلها وعند
 لثاقولا يفسد والابن وهو ان يقول آة في الكافي عن ابي يوسف انه لا يفسد بسبب
 كان من وجع او ذكيرة او نذر والتأق وهو ان يقول آة يفسد فيها في التثنية
 سئل محمد بن مسلمة عن ذلك فقال لا يقطع وفي العتبية قولوا الاخذ بهذا الحسن المفدي
 لا يفتقر الى التثنية ان اشتبهه به والثاقف وهو ان يقول آة وكما يصح لو جمع او صيغ
 الاذكار الخمسة والثلاثة الا ان كان من ذكرها ما كان يقول الهمم اني استلكت
 الجملة واعوذ بك من النار ولومع به لا يفسد صلاته وان كان من وجع او مصيبة صاد
 كانت يقول انا مصاب فعزوني ولو صرح به يفسد كذا في الكافي ويختص بدو عند بان
 لم يكن مدغما اليه اي مضطرا بل كان له تسكين الصوت ان ظهر به خرف خولج بالفح
 والتميم يفسد عند الجحيفه وشجر جمها الله وان كان مضطرا لاجتماع البنات في حلقه
 لا يفسد كالمطاسر فانه لا يقطع وان حصل حكم لانه متفرج اليه بطنعا ولما الخشاة فان حل
 به حروف ولم يكن مدغما اليه يقطع عندها وان كان مدغما اليه لا يقطع كذا في الكافي و
 تسميت العاطس بالتين والثمين والثاني اضعف وهو ان يقول بسم الله وقم افاده
 انهم كلامه الياس ان يقع بها الخاطب بينهم ولوقاه العاطس والسامع الحمد لله لا يفسد

قدم المحقق الميرزا محمد باقر

لأنه ليس جوازا عرفا ولو قيل العاطس لنفسه لم يفسد الصلاة لأنه بمنزلة غيره من المصلين
 ولا يفسد كذا في الطهارة وجواب خبر سق بالاستسقاء بان يقول الله تعالى وإذا لم يكن
 وساد بالحرارة بأن يقول المصل لله وعجب بالتيكاد بان يقول سبحان الله والهيكل
 بان يقول لا اله الا الله كرم الجواب انه لم يرد بالتحديد ونحوه الجواب بان الله تعالى
 في الصلاة جاز اتفاقا وقيد بالتحديد ونحوه الجواب بان الله تعالى بان
 يفسد ما قبله من صحيفته لا يتلقن من صحيفه فاشبه التلقن من غيره وفتح على
 غير ما منه لانه تعليم وتعليم فكان من كلام الناس قوله على غير امامه يشق فحق المقتدي
 على المقتدي وعلى غير المقتدي وعلى المصلي وتعد وفتح الامام والمنفرد على اني شخص كان بكل
 ذلك مفسدا اذا قصد الصلاة ودون الفتح فظهر ما لو قيل ما مالك فقل المصلي و
 البغاك والمجهر فانه يفسد الصلاة ان ارد به جوبا ولا خلاف وان فتح على امامه لا يفسد
 استحسانا وقيل ان قرأه ويجوز به الصلاة يفسد لانه لا ضرورة اليه وقيل ان اشغل
 اليه اخرى ففتح عليه يفسد صلاة الفاتح وكذا صلاة الامام ان اخذ بقلبه لعدم الحاجة
 وينبغي للمقتدي ان لا يتكلم بالفتح اذ ربما يتكلم الامام فيكون التلقين بالاجابة والامام
 ان لا يتكلم اليه بل يرفع اذا قرأه الفرض والا انشغل اليه اخرى فلكل واحد منهما لانهما
 يشافان الصلاة فلا فرق بين العمد والتسلي لان حاله الصلاة مذكور هذا لم يكن يفت
 اسنانه ما كولا اما ان كان فابطله لا تفسد صلاته كذا في صحيفه ومجوده ومجوده
 وعن ابن يوسف الصلاة في السجدة حتى لا يعادها على موضع طاهر حتى لا ادخالها في النجاسة
 كالعدم ثم ان الصلاة تجزى فان افسد بعضا فافسدها بخلاف موضع يديه وركبتيه
 عليها فان الصلاة تجزى لان وضع يديه كثر في الركعة أصلا وفرك وضعها لا يمنع الجواز
 بخلاف العرج فان ترك وضع يديه واداء ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين
 عوزت في الصلاة فسترها بلباسها لا يفسد الصلاة لان انكشاف الكثير في الزمان اليسير
 كانكشاف اليسير في الزمان الكثير ولا يمنع فكذا هذا قال انه في ركعتين او ركعتين او ركعتين
 بقدر ما يتمكن فيمن اذا ركن فستره وكذا الوضوء على موضع نجس أو أصاب ثوبه نجاسة كثر
 من قدر الدرهم او وقع في صف النجاسة فزادى او ركعتين فسدت عند ابن يوسف وعند غيره
 لا يفسد كشف عورة وملازمة النجاسة بالكلية ما لم يزد ما في الركعتين يعني انه لم يعتبر قدر الركعتين
 بل حقيقة الدوام واستحالة فقد من خارج المسجد يعني ان كان المسجد ملوثا من القدم والنفوس
 فتصل بهم خارج المسجد فسبق الامام حدث فخرج من المسجد استخلف رجل من خارج المسجد

يفسد

يفسد صلاة الكل لما قرأت خلق كان الامام عنه يفسد الصلاة ككثرة ما دام في المسجد جعل
 كانه لم يخل مكانه وعند محمد لا يفسد لان موضع الصفوف حكم المسجد كالحجر والستار
 انتهى ولعله يشاء ان يتخلف الامام مرة وقد سبقه وحضره حال ونشاء تفسد صلاته
 وصلاة القوم لاستغفاله باستخلافه من لا يضره خليفته ففسد صلاته ونشاء تفسد صلاته
 صلاة القوم وكل من يتردد في غيرهم وعامة المشايخ على انه ما يعلم ناهية ان حاله
 غير مصل وقيل ما يستكثره المصلي قال الامام المتري حسي هذا اقرب الى المذهب في حقيقته فان
 دأبه التفتيش المزمري لم يفتي وقيل ما يحتاج الى اليدين لا نظره عطفه فزاد الى مكثه
 وفيه قرأنا كان او غير او كان ما بين اسنانه فانه لا يفسد لانه يتبع على يديه وهذا لا يفسد
 المصوم وقيل اذا كان ما بين اسنانه فليذكر كادون المحصة لثوبه صلاته واذا كان اكثر
 منه تفسد كذا في النهاية او روي ما في العجوة موضع سجوده في كل موضع الذي ذكره
 المروفي وفيه ما في موضع صلاته في العجوة وهذه من قديمه الى موضع سجوده فانه لا يفسد
 الصلاة وان اغم المار ونحوه المصلي فافسده في التحليل ستره ان ظن بالركعة
 بدفعه الى المروية بالاشارة والتسليم لانهما تحذرا عن العمل الكثير ان عدلها الى الشرة
 متضمن بقوله ويدفعه او لم يبينها اي المصلي والستره ان في حديث وكفى للمراعاة
 ستره الامام واغم المات في المسجد الصغير المروية بين يديه مطلقا اي سوا كان
 ما بينهما في القصرين او كلش بلا حائل بينهما والمسجد الكبير في كل الصغير وقيل كالصغير
 لما في من بيان ما يفسد ما ولا يفسد ما شرع في بيان ما يكره فيها وما لا يكره
 فقال ذكره تشاويه لانه من النكاسل والامثلة فان غلبه فليكنظم ما استطاع
 وان زاد يديه او كثر على نفسه ومطيط لانه ايضا من الكس والتغيب عينيته للذي
 عنه وكف يديه اي رفع ثوبه من بين يديه اذا اراد السجود لانه نوع تحريم وسدله
 وهو ان يتجمل ثوبه على راسه ويغيبه ثم يرسل طرفه من حول يديه فانه يشبه يديه الكفا
 ومحقق شعره وعينه اي احبده بها اي شوبه وبطلانها لانه خارج الصلاة من غير عمد
 ضحك فيها وعقد شعره الذي عنه وهو ان يجمع شعره على هامته ويشده بخيط او صمغ
 ليتكلمه وفرقة اصابعه للذي عنه ايضا والنفاته بان يلوي عنقه بالحاجز الذي عنه
 ايضا فلو نظر بغير عينيته يمينه ويمنه من غير ان يلوي عنقه او يلوي بالحاجز لا يكون
 ولو حرك صدره عن القبلة ففسد صلاته ورفع يديه الى السماء الذي عنه ايضا واقفا
 الذي عنه ايضا وهو ان يقعد على آتيته وينصب كنيته ويضع يديه على الارض فانه يشبه

لم ينق علة له ووجب ارجح

مطلوبه من الكرويات

كل صلاة ذنبا مع ترك واجب
او فعل مكروه بخلافها فانه انما
وجوبها في الوقت فان لم يجر
الانذار بجاهل فلهذا

لفظ انما

الذي يكرر في كل صلاة

اقراء الكتاب واقرأ اش ذراعية الذي عن ايضا وتريه لان فيه ترك سنة القعود للثبوت
بلا عنه ولو كان بعد لم يكن ونخصه الذي عن ايضا وهو وضع اليد على الخامة
وقلب الحصى الآخرة اي وكن قلب الحصى لم يكن من السجود الا ان يقلب مرة للذي عن
ايضا والخصه في المرة قال عليه السلام يا ابا ذر اقل مرة اذرك وعذرك جمع الآيات
والتي عن اليد الذي عن ايضا وفيه خلاف لما قلنا ان يكون عذبا بالقلب ولا باليد خارج
الصلاة وقيام الامام في الحرب او عذبا كما اول الامر من وجه هذا قد تصور للذات يكون يعني
يكره قيام الحرب ووجه التثنية باهل الكتاب لقيامه في الخارج ويحويه فيه التثنية
سببا اكراهه وكذا كرهه فيلزمه عذبا كان وجهه والقوم على الارض الذي عن وتثنية
وكذا عكس في الامتياز ليشبه اختلاف الكافرين فكان تثنية ولان فيه اذ دل بالامام ثم
قد ارتفع عامه والاباس وما دونها ذكره الطحاوي ورواه عن الهادي عن قيس بن عمار
ذراع وعذبا للعتاد وان كان مع الامام بعض القوم لا يكون في الصحيح زوال المعنى
الموجب للكرهية والقيام خلفه فيه اي في ذلك الصف فرجعة للذي عن وتثنية
ثعب فيه تصاوير التثنية بجمال الصنم وان يكون بين يديه ثعب او كان فيه
نار ليشبهه بعبادة الجوس لانهم يحدون كذا البحر او يكون فوق راسه افعالا ودين
يذبح ويحذون صور في حديق جبريل عليه السلام انا لا ندخل بيتا فيه كلب او صورة واشتهر
كرهه ان يقيم امام المصلي ثم فوق راسه ثم على يمينه ثم على يساره ثم خلفه وفي
الغاية وان كان التمثال في موضع ظهر لا يكون لانه لا يشبه عبادته وفي الجمع الصغير
اقلل الكراهية لان تكون صغيرة او مقطوعة الرأس او لغير ذى رشح فانها اذا كانت
كذلك لا تعبد فلا ذكره وصلا تر حارب راسه للتكاسل وعدم المبالاة لا للتدليل
حتى لو كان له لم يكن كونه اوصلا له وهو يرفع الاخشاب اي البول والغائط وهو جملته
حالية اي صلاته حاله فقيهه لهما او الرشح الذي عن الصلاة في ثياب البذلة وهو ما
يلبس في البيت والذهب بها الى الكاين ومسح بجنبه من التراب الذي عن ايضا لاي
الكبر فله حمية وعقرب في الصلاة لحديث المهرقة رضي الله عنه انه عليه السلام امر
بقتل الاسودين في الصلاة الحمية والعقرب ثم قيل لما يقتل اذا تمكن من قتلها بفعل
يسير كالعقرب ولما اذا احتاج الى المعالجة والشيء فيفسد وذكر في المبسوط انه لا تفصيل
فيه لانه غصن كالمشي في الحش والامتناع من البثر ولا الصلاة الى ظهرها عا يتجدد
وقيل كرهه والتصحیح ما ذكرنا لما روي انه عليه السلام ان اراد ان يصلي في الصلوة امره بكمه

كل صلاة ذنبا مع ترك واجب
او فعل مكروه بخلافها فانه انما
وجوبها في الوقت فان لم يجر
الانذار بجاهل فلهذا

ان يجلس

ان يجلس بين يديه ويصلي والي مصحف وسيف معلقين لانهما لا يعبدان والكره
باعتبارهما وان قال البعض بكرهها في كل سجدة لان الجوس لا يعبد ولا الذهب بل الجوس او
على سبيل فيه تصاوير لانهما العانة وتحقق الصورة وليس بتعظيم ان لم يمسح عليها
اي الصورة بان كانت في موضع جلوسه وقيامه فان السجدة عليها تشبه بعبادة الاولين
كذا لفظ كذا ايها كالفصل في عبادة الكثر ووجه الفصل بين كل اثنين ان الثاني في شغل
بالصلاة كرهه الوالي والبول والتخلى اي التقوط فوجه سجدة الثانية في اختياره لان تخط
المسح حقه حتى لو قام عليه مفذيا بالامام صح ولو معذبا لم يفسد اعذبه
ولم يحل للنس والحب الوقوف عليه لافرق بين بيت فيه مسجد والمدا مع الصلاة في البيت
بان كان له محراب لا ليس مسجد حتى وان شفعه فلم يكن له حرمة المساجد كذا في الكافي
ويكره خلق يابه لانه صلى المسلمين فلا يفزع منعه عنهم قالوا هذا في زمانهم وفي زماننا
الاباس من غير ان الصلاة اذ لا يؤمن على متاع المسكين الا كرهه في بيده بالبحر والساج
وهو خشب مقيم بحلب من الهند وماء الذهب بماله اي بماله الباني ولما المتواضع فيمن
قيمة ما تينه به اذا فعل ذلك من مال الوقف فربما لفا تحذره من وسع السورة بالكره
وقيل كرهه قراءة سورة في الركعتين يكره وكذا خاتمة سورة في ركعتين وسورتين في الركعتين
وقيل لا يكره وقيل يكره فيها جمع بين سورتي ركعة لا يكره وقيل كرهه ولو كانت سورتي ركعتين
يكره التثنية والتثنية في ركعتين يسوق وسورتين وانما يفصل بسور
كذا في الغنية قرأ في الركعة الاولى المعوذتين قال بعضهم يقرأ في الثانية العاتمة وثم يقرأ
البقرة وفي بعضهم يعيد قرأ سورة الناس في الثانية كذا في الحاشية قرأ في الاولى
قرأ سورة الناس في الثانية ايضا قرأ بعض السورة في كل ركعة قبل كبره وقيل لا وهو
التصحیح قرأ سورة في الثانية سورة في قتها كبره والآية كالسورة كذا في مجمع الفتاوى
سقطت قلن سورة او عاتمة في الصلاة فرفع القلن سورة بيد واحدة افضل من الصلاة بكشف
الراس واما العاتمة فان امكن رفعها ووضعها على الرأس بيد واحدة معقودة كما كانت
فسر الرأس اوله وان انحلت واحتاج الى كونها الصلاة بكشف الرأس اقل من عقدتها
وقطع الصلاة كذا في النسخة الثانية لم يصل رافعا بكبره الى الركعتين يكره ولو صلى مع
السرامل والقيص عنده يكره المصلي ان كان لا يفسد او فرجة ولم يدخل يديه
اختلف المتأخرون في الصلوة اهية والختار انه لا يكره كذا في

الخلاصة

لفظ كذا ايها كالفصل

كل صلاة ذنبا مع ترك واجب
او فعل مكروه بخلافها فانه انما
وجوبها في الوقت فان لم يجر
الانذار بجاهل فلهذا

ثم اعلم ان الشايع المتخلف في حقيقة الفتن الذي هو
القيام دون الدعار وعن الجته في شرح المودن القنن على
القنن في الوتر فترفع امن هو قات انار ايل وعن الفدا على القنن
القنن في المقدمه القنن ان عند ايل الحد ولم يكن في الحار والقدح القان
اسقط المودن خالع وناظر شوب ترا وناظر انه اكبر بحجج ممدوح الحو
وقوله ولا يعاد الوتر لاعاد العشا
سنة سنة راحيد تبعا
عنه

[illegible]

فیه ستارة الحرف
قول الامام
الشافعي

برای اطلاع از قیمت و شرایط خرید، با ما تماس بگیرید.

فیه ستارة الحرف
قول الامام
الشافعي

برای اطلاع از قیمت و شرایط خرید، با ما تماس بگیرید.

فیه ستارة الحرف
قول الامام
الشافعي

برای اطلاع از قیمت و شرایط خرید، با ما تماس بگیرید.

فیه ستارة الحرف
قول الامام
الشافعي

برای اطلاع از قیمت و شرایط خرید، با ما تماس بگیرید.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

تروي عن جماعة من الأئمة في آخرها من التروية وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن قد صح عنه عليه السلام أنه قال في بعض النسخ وبين العبد في ترك الصلاة عليه وهو خشية
أن يكتب عليه ما لم يكتب عليه الخلفاء الراشدون وروى عنه عليه السلام في ترك الصلاة عليه
الراشدون من بعده وهو سنة الرجال والنساء وقالوا من ترك الصلاة عليه سنة الرجال فقط
الجماعة فيها اختلفوا في سنة على الرجال الكفاية حتى لو ترك أهل مسجد أساقفة ولو تركها
البعض في المختلف تارك الفضيلة ولكن ميسرا إذ قد تختلف بعض الأصحاب وعن أبي جعفر
من قد علم أن يصلي في بيته كما يصلي مع الإمام فصالته في بيته أفضل والصلوة مع
الجماعة في البيت فضيلة والجماعة في المسجد فضيلة أخرى فهو جاز أحد الفضيلتين
وترك الفضيلة الثانية كذا في الكافي وإن كانت لا تقضي أصلا في الجماعات ولا
منفردا لأن القضاة من كل من الفرض وما يتبعه من المؤكدات ويسمى بآخرها إلى
أنه ثلاث الليل لا قبله وهي خمس ركعات لكل ركعة تسليمة تسليمة في كل ركعة تسليمة
عشر والإمام والقوم يأتونه بالشاء في كل كبيرة الافتتاح ويجلس بين الترويحية
قد تروية وكذا بين الخامسة والوتر لأنه الثواب من زمن الصلوات الأربعة هذا
وبين يد على الشاهد أي الإمام يردد على الشاهد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لأن على القوم
في تركها والسنة المحتمة مرة ويجتمع في الليلة السابعة والعشرين لكثرة الأخبار أنها
ليلة القدر ولا يترك المحتم لكسبهم أي القوم وقيل القائل صاحب الاحتياط الأفضل
في زماننا قدما لا يتقن عليهم ولو صلى العشاء وحده فلا يصلي التراويح بالإمام ولو
ترك الجماعة في الفرض لم يصلوا التراويح جماعة ولو صلى بها أي التراويح بالإمام
صلى الوتر ولا يؤثر أي لا يصح الوتر جماعة خارج رمضان بالاجماع ولا يصح التطوع
بجماعة لا قيام رمضان وعن شمس لاعة الكرد أن التطوع بالجماعة إنما يكون إذا
كان على سبيل النداء أي ما لو قد صلى واحد أو اثنين بواحد لا يكون فإذا قلنا
ثلاث بواحد اختلف فيه فإن أقدم أي أريد بواحد كره اتفاقا كذا في الكافي

باب في العمل بالجمعة

الشارع فيها أعلم أن الأصل أن تقضى الصلاة قصداً بركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين
أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة

والصلاة

وإن كانت التراويح غير مقضية بالجمعة من قبل تقضي الجماعة
فإنها لا تقضى ماله من شهر رمضان وقالوا لا تقضى
وإن كانت التراويح غير مقضية بالجمعة من قبل تقضي الجماعة
فإنها لا تقضى ماله من شهر رمضان وقالوا لا تقضى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

والصلاة بالجماعة من يمتنع الصلاة منفردا في أن تقضى الصلاة منفردا لا حراما
الجماعة إذا تفرقت هذا فاعلم أن من شرع في فريضة منفردا إذا اجتمع أي شرع الإمام في
ذلك الفريضة فمعهما بقوله الشارع فيها وأقضى بالإمام أي أن لم يسجد للركعة الأولى
أتمها بحمل القطع بالإكمال أو سجدة وهو في غير بائع لأنه إنما يقطع وحده ركعة أخرى
ثم صلاته في الثانية ويوجد الأكثر في الثاني ولا يكون حكم الكل فحينئذ شبهه الفراع و
حقيقته لا تحتل الفضل كذا استنبهه أوفى في الباقي لكن ضمن إليها أخرى لم يصيب
ركعتين نافلة وتجر فضل الجماعة بقطعه وإن صلى ثلاثا منه أي الرباعي أتمها أي ضم
إليها أخرى لأنه قد ذكر في الأكثر ولا يكون حكم الكل فالحمل الفضل ما تكرر ثم انتهى أي أقضى
منفردا في العمر لأن الفضل بعد ركعة والشارع للفضل لا يكون بقطع لأنه ليس بالإكمال
واختلف في سنن الظهر إذا اقيمت والجمعة إذا اضطرب فضل يقطع على رأس الركعتين لأنها
نوافل سنة يروى ذلك عن أبي يوسف وقيل بثلاث ركعات لأنها بمنزلة صلاة واحدة والقطع
هنا ليس بالإكمال بخلاف الظهر لا يخرج أحد من مسجداً إذا كان غير أن يصلي فيه أو يقيم
جماعة أخرى أي من ينظم بمرها بأن يكون في ذلك المسجد أو أمامه أو من يقيم بمره جملة
ينفردون أو يفتنون بغيره وفي النهاية أن من لم يصلي في مسجده مع الجماعة فلا يأت به
مطلقا من غير قيد بالإمام أهل الذن والاضطرار والعهدة مرة يعني أن كان صلى فرض
الوقت لا يكون المخرج بعد الصلاة ثم قد جابها على المدة فلا بأس في تركها ثانياً ولا يخرج من
مسجداً إذا قام فيه لأن من خرج أتم بمخالفته الجماعة عليه كذا إذا لم يطق التلاوي
جواز الصلاة خلفه بل سنة إلا المقيم أي مقيم جماعة أخرى فلا بأس في خروج من وصلى في
والعمر والمفردة فإن كره المخرج أيضا كره هذه الفضل بعد ركعتين كما سبق للإمام صلى الله عليه وسلم
والعشاء فانه لا يخرج بعد إقامة الجواز للفضل بعد ركعتين أو ركعة واحدة في الجماعة في الفجر ركعة
سنة ويقضى أن ثلثا الجماعة أعظم والركعة في ركعتيها أعظم والركعة في ركعتيها أعظم
أو في ركعة من ركعتيها أعظم أي شدة يعني أن من يتوقع ركعة من ركعتيها في ركعة من ركعتيها
والأفان عند الركعة الأولى لا يقضيها أي سنة الفجر لأنها لا تقضى إلا فاشتهر معه وقضاها
مع الجماعة أو وحده والقياس في السنة أن لا يقضى النقصان الفضل ولو كان غير
بقضاها قبل الزوال شيئا للفرض ويروى أنه عليه السلام قضاها مع الفريضة ليلة القدر
بعد ارتفاع الشمس في وقت ما رواه عن الأصل أو فيما بعد الزوال اعتدوا في المشايخ وأما إذا كانت
بالفريضة فلا تقضى عند حلول وقتها حب إلى أن يقضيها في الزوال لا يقضى قبل طلوع الشمس بالاجماع

إذا كان من لم يقض الصلاة بالجمعة تقطعه

ملاك السنة أن الصلاة إذا اقيمت والجمعة إذا اضطرب
هذا يقطع

معه إذا خاف فوت الجماعة في الفريضة ترك السنة

ملحوظة في هذا الباب ان كل سنة مطلقة اي سنة اولى ركعتيه او لا
ان كل سنة الظاهر في سنة الفجر حتى قال المولى ان العالم مرجحاً للفرض في كل سنة اولى ركعتيه
الاستسكان في الكافي وقضا حلق شفعه اى الركعتين اللتين بعد الفرض وهذا عندنا
يوسف وجمهورنا بعد ما وافقنا في سنة الشهاد الاخذ على العكس فلا يقضى غيرهما في
فانها لا تقضى بعد الوقت وحدها اجماعاً ولا خلاف في قضاء ما يتبعها من الفرض لا صحتها لا تقضى في
الخلاصة لو صلى سنة الفجر والركعة قبل الظهر ثم اشتغل بالبيع او الشراء او الاكل فانه بعد
السنة اما بكل ركعة او بركعة واحدة لا يخلو السنة وقيل لا يخلو ان لا يعيد ما ترك السنة الصلوات
الخمس ان لم يركعها الا اتمها في الكافي مدركه ركعة من كل ركعة في كل سنة الظاهر والمعنى
مدركه فضل الجماعة المصل بها واختلف في مدركه الثلاث والآخرون في ان مدركه
ركعة منها اذ ركعة فضل الجماعة لو لم يركعها مع ركعة من ركعاتها اجماعاً اذ كانت اكثر
وقد اختلف في ان لا يصح التمسك بالامام ولو ترك الثلاث لا يثبت لان شرطه ان يصلي الظاهر
مع الامام وقيل بغيره بثلاث ركعات وان اذ ركعة ثلاث ركعات فانه ركعة فعلية
ظاهر الجواب لا يثبت لانها لا يثبت ببعض الموقوف عليه بخلافه لا يثبت لان خلف الامام كما
فيها لا يثبت فيما سبق به وركعة من السنة ان يثبت لان اكثر حكم الكل وروى عن ابي
يوسف انه لا يثبت الا ان يقول ان صلوات الصلاة الامام وهو القياس كما
قالوا ولم يقرضوا المدرك ركعتين اقرب وجه عدم التمسك به ان حكمه يفرق من حكمه لظهور
فان مدركه ركعة اذ اذرك فضل الجماعة فاولى ان يدركه مدركه ركعتين واذا اختلف في كون
مدركه الثلاث مصلية بالجماعة فاولى ان لا يصح بها مدركه الركعتين فثبت من ثبوت
الوقت يتطرق قبل الفرض يعني ان من فائت الجماعة فاولى ان لا يصح الفرض فغيره فهد
ياق بالسنن قال بعض مشايخنا الايات بها لانها انما يوق بها اذ الذي الفرض بالجماعة لكن
الاصح ان ياتي بها وان فائت الجماعة اذ اذا مضى الوقت في ترك التمسك به ركعة فوقف حتى
رفع راسه فاتت الركعة يعني في يدى امام ركعة فوقف حتى رفع راسه فاستلم يده
ركعتي لعلنا المشاركة منه المستلزم لفوت الركعة بخلاف ركعة امامه فيه يعني في
بامام فركعة قبل الامام فوقف حتى يحضر امامه جاز خلافاً لوجه المشاركة في جبره والله اعلم

ما قضاها لفوت

الترتيب بين

ملحوظة في سنة الفجر ان كل سنة مطلقة اي سنة اولى ركعتيه او لا

ملحوظة في هذا الباب ان كل سنة مطلقة اي سنة اولى ركعتيه او لا

الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر اذ وقضا فرض على معنى ما يفوت المحل الموقوف
وقد مره وركعتيه ان كل اذ كان فائتاً بالبدن ركعتي الترتيب بين الفروض الخمسة وكذا
بينها وبين الوتر وكذا اذا كان البعض فائتاً والبعض وقتاً بالبدن ركعتي الترتيب في بعض
الفائتة قبل الوقتية وعندنا الترتيب بين الفروض والوتر لانه سنة عندها ولا ترتيب
بين الفروض والسنة والاصل في كل واحد الترتيب قبله عليه السلام من تأمّن صلاة اوليتها
فلم يذكرها الا وهو يصلي مع الامام فليصل التي هو فيها ثم يقضى التي تذكر ثم يعود الى
مع الامام وقد مر في شرح الهادي بانها من شهوره ثلثه العلماء بالقبول فيثبت به
الفرض المعنى كما في الحديث الوارد في المحاذات فان صلى فربما يفرغ على قضا الترتيب بين الفروض
فمن خمسة من الفروض اذ اركعها فائتاً فثبت الخمسة فساداً موقوفاً عندنا في حقيقتها
وقيل عندنا بالوقوف لكن عندنا يوسف فسد وصف الركعة وعندنا من صل الصلاة
ان ادى فرضاً سادساً مع الكل اى السنة عنده مع وصف الركعة فائتاً فثبت ذلك
الفائت قبل السادس على فرضية خمس وتعينه عندنا في حقيقتها من الله كما كانت كذلك
عندنا في يوسف فثبت انما اتمها ان الخمسة اذ يتبعها بركعة بالترتيب فثبت ولا تغلب
صحة الكثرة لصلوات السباسب بما وثق في رواية حيث يستحان اتفاقاً في الخمسة
الماضية كما ان الكتب المعتمدة ان كل ركعة ثلث ركعات ثبتت الحرف بما بعد الثلث لا فيها وله
قالوا بغير الخمسة ما رخصه وجوب الترتيب في ما دون السنة وفي الفرضين في وقت
وجوب الترتيب انما هو في الفرضين في اكثر من احتمال في السباسب في صلح الى الكثرة
فلا يراعى الترتيب في صلاة الخمسة وان يقضى الفائت قبل السادس ويسبق في راي الترتيب
في فسد قطعاً لم يمنع الحزم بالفساد مع ان الكثرة الموجبة لسقوط الترتيب قائمة بمجموع
السنة مستندة الى اقلها كما ساءل السنن ان كان على المنحصر الى سقوط الترتيب فوقيت
صحة واما ما يظن ان عندنا في حقيقتها في يوسف ان يطل الوصف بما يخصه لا يوجب
بطلان الاصل كما في موسم كراهة مسلاة السجود لا يقع كراهة بل يمينه ولا ولم يوجب في كل
ان لم يترفع عن قضا الفروض والوتر وفيه خلاف ما بينا على ان الوتر واجب عندنا
وسنة عندها وسقط الترتيب بفوت سنة من الفروض فان الفائتة يبلغ حد الكثرة
بحر وجوب وقت سادس حتى يكون الفروض ركعة في صلح ان يكون سبباً للتخفيف بسقوط
الترتيب لوجب بينها نفسها وبينها وبين اعينها والاصل في القضاء بالاعمال حيث ثبت
بان علياً انهم عليه من يوم وليلة ففقد الصلاة وتجان من يأسر حتى لا يضره اعلى عليه

ملحوظة في سنة الفجر ان كل سنة مطلقة اي سنة اولى ركعتيه او لا
قوله عليه السلام انما يصلي مع الامام فليصل التي هو فيها ثم يقضى التي تذكر ثم يعود الى

حتى لو نسي الصلاة وصلى الوقت في وقتها
والنسي في وقتها في وقتها في وقتها
وان نسي في وقتها في وقتها في وقتها
المجلس الثاني

يعمدا وليد فقضاة ابن عبد الله بن عيسى رضي الله عنه اكثر من يوم وليد فلم يفتضه
فدل على ان التكرار معتبر في التخفيف ويسقط ايضا صديق الوقت فان بقي منه الوقت
ما يسع بعض الفرائض مع الوقتية فيبقى ما يسعه من الفرائض معها اي مع الوقتية كما
اذا غابت الشمس والوتر ولم يبق من وقت الفجر الا ما يسع خمس ركعات فيبقى التي
ويؤدى الفجر عند حريقه وكذا اذا غابت الشمس والوتر لم يبق من وقت المغرب
الا ما يسع خمس ركعات يصلى الظهر والمغرب ويسقط ايضا بالنيابة فيعيد الغشاء
ولست بالوتر من علم ان يصلى الغشاء بلا وضوء والاخيرين يدعى ان من ذكر في الوقت
انه صلى الغشاء بلا وضوء والوتر بغير الغشاء والسنة ان يصلى اياه تسعة
قبل الفرض مع انها ادب بالوضوء لانها تتبع للفرض اما الوتر فصلاة مستقلة عنده
فتصح اياه وان كان الترتيب بينه وبين الغشاء فرضا لكنه ادى الوتر بغير الغشاء
الغشاء بالوضوء كما ناسيا ان الغشاء في وقتها فسقط الترتيب وعندها يفتض الوتر ايضا
تبع الفرض لانه سنة عندها ويسقط ايضا بالظن المعتبر فاذا صلى الظهر ذكر ان ذلك
الفجر فسد فاذا قضى الفجر وصلى العصر اكد للظهر جاز العصر بغيره والظن
للمعتبر فانه اذا صلى الظهر وهو اكره ان يصلى الفجر فسد ظهره فاذا قضى الفجر وصلى العصر
وهو اكره للظهر يجوز العصر اذا فاته عليه في ظنه حال اداء العصر وهو ظن معتبر لان جهته
في ذكره الربيع اجتمعت الحجة والقديمة بجازية الوقتية بتذكر الحديث ولا يعود للترتيب
بعد الكثرة لانه في وقت من ترك صلاة شهر من الاحتياط يسقط الترتيب فاخذ
بؤدى الوقتين فترى في وقتها وقوله في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
الحج فانه اذا اختلف في الوقتين ما روي في شهر قديم وهي مسقطه للترتيب
فاذا ترك فترى ما يجزى من ذكر اداء وقت او قضي صلاة شهر واحدة او اثنين عطف على
قوله ترك صلاة شهر ونفرد على قوله ولا يعود للترتيب اي ويصح وقتي من قضي صلاة شهر
الا واحدة او اثنين فانه اذا قضاها ذلك قلت الفرائض ولا يعود الترتيب فيجمع اياه الوقتية
وعن بعض المشايخ ان قلت بعد اكثر من عاشر الترتيب زجر الله عن التهاون بالصلاة والاول
اختياره من الاثر وفخر الاسلام وقال ابو حفص الكبير وعليه الفتوى ان اكثر الفرائض فاشتمل
بالقضاء يحتاج الى تعيين الظهر والعصر ونحوهما ونوى ايضا ظهر يومه كذا وعمر يومه كذا
ان عند اجتماع الظهر في التهمة لا يتعين احدهما فاخذوا الوقت كاختلاف السبب و
اختلاف الصلاة فان امره تسهيل الامر عليه نوى اقل ظهر عليه او اخره اي اخر ظهر عليه فان

ولا يترك الا اذا كان باخوة المصطفى
فلا وقت نماز في
نوى اول

محتاج الى التعيين في الصوم لكان ما عليه
من رمضان والاول

نوى الاول وصلى فيما يليه يصير اولا وكذا النوى اخر ظهر عليه وصلى فما قبلها يصير
فيحصل التعيين كذا القوم اي يحتاج الى التعيين في الصلاة يحتاج ايضا اليه في الصوم
لو كانا عليه من القضاء من رمضان فيسوي اقل صوم عليه من رمضان الاول والثاني
او اخر صوم عليه من رمضان الاول والثاني والاى وان لم يكن من رمضان فلا
يحتاج الى التعيين حتى لو كان عليه قضا يومين من رمضان واحد فيصلى يوما وليلتين
جانبا لان السبب في الصوم واحد وهو الشهر وكان الواجب عليه اكمال العدة والسبب في
الصلاة مختلف وهو الوقت وبما خلا في السبب يختلف الواجب فان تيسر التعيين كذا في
المحاصرة في النصاب وفي جميع الفرائض اذا قضى الغائبة ينبغي ان يقضيها في بيت
لا في المسجد لا يقف الناس على ذلك لان تأخير الصلاة عن الوقت معصية فلا ينبغي ان يطاع
غيره وفي المحاصرة حل فائده صلوات كثيرة في حال القحط ثم من غير تأخير في وقتها
وكان يصلى بالتيمم ولا يقدر على الركوع والتسجود ويصلى بالايما فاذى الغائبات في الزمن
بهذه التسعة جاز ولو شح وقدر على القضاء يسقط القضاء والله اعلم

باب صلاة المريض

اذ تعذر القيام لمريض جصا قباها اي الصلاة او غيرها وخاف زياد ترى المريض او خاف طول البر
اي سبب القيام وخاف ذلك ان الراس ويجوز للقيام الماء شديدا قد جوب اذا تعذر
كيف شاء من الترتيب وغيره وصلى قاعدا ركعتين وسجود وان قد عجز عن القيام قام بركن
كان قادر على التكبير قائما او على التكبير وبعض القرائن فانه يؤمر بالقيام قل شمس الائمة
هو المذهب الصحيح ولوقت هذا خيف ان يجوز صلاته وان تعذر اي الركوع والتسجود لا
القيام او في قاعدا وهو افضل من الايما قائما ولكن سجودا مخفض من ركوعه لان الايما
قائم مقامهما فاخذ حكمها ولا يرفع اليه شيء يسجد عليه لقوله عليه السلام لم يرض عن من عليه
عائدا ان قدرت ان تسجد على الارض فاسجدوا لا فائمة ولو وضع اليد شيئا وسقط راسه اف
يسجد على ما لم يجد سجدا ولا تسجد عليه جهته جاز لمجد الايما والافاد وان تعذر القن
او في شتا فمجد سجدا ولا تسجد عليه لقوله عليه السلام يسجد المريض قائما فان لم يستطع فعاك
فان لم يستطع فعاك فمجد سجدا لو لم يستطع فعاك فمجد سجدا لو لم يستطع فعاك فمجد سجدا لو لم يستطع فعاك
بوضع راسه وسادة له شبه القاعده ويمكن من الايما الاستلقاء يمنع الايما للصحيح

محتاج الى التعيين في الصلاة
شهر رمضان وصلى بالتيمم والايما

فكيف المصنوع في الكافي وإن تعدد الأيمان آخره الصلاة في الإشارة إلى أنها لا تقطع ولو لم يكن
 بعضهم وحاجبه وقيل لما روي في خلافه في موضعين في صلاة يتم بما قد روي في صحيح
 بعض صلاة قائما مرض يتعافى فاعلم كبره ويسجد أو يركع لم يقدر أو مستقيما لم
 يقدر لا بناء على أن الصلاة لا تقبل إلا على الكفاية المروية بالصحيح صح في أي الصلاة ركع وساجد
 قاعدا يعني أن مرضا يخرج عن القيام فمضى قاعدا يركع ويسجد إذا صح فيها يبيح قائما لأن
 البناء كالأقراء والقائم يقدر على القاعدا فكن المنع من بني آخر صلاة على أقوالهم ومعم
 كذلك أي صح في الصلاة لا يبيح ويستأنف لأن أقواله الركع والساجد بالمروية لم يجز
 فكذلك البناء للقطع القائم يجوز أن يتكلى على شيء كعصا أو حائط أو يقعد إن أعي
 لا ينعقد هذا مسئلة ان الكفاية مسئلة القعد وكل على نوعين بعدد غيره عند
 أما الاتكاء بعدد غيره فمكروه لجملة ويعد كذا عندنا في حنفية وعندنا كبره وقيل القوي
 بعدد غيره مكروه ويعد جازا وكذا عندنا ولم يجز عندنا جازا أو غير يوم أو ليلة
 ففي الحس وإن زاد وقت صلاة لا ما ذكرنا في باب قضاء الغلوات أن علينا حتى أتته عند
 انهي عليه أقمن يوم وليلة فتصاهن وعما روي بالمرأى على يوم أو ليلة فتصاهن وعما
 ابن عمر رضي الله عنهما يوم وليلة فلم يقصصه فدل أن التكرار معتبر في التخييف والخبون كالأفي
 فيمار ولا يؤيد ما هو الصحيح لا ما نقل عن أبي يوسف أن المعبر الزيادة من حيث التمسك
 أي لا يفتقر إلى ما نقله أهل النجوم وما إذا زال عقده بالبيع أو الحرق لم يفسد القضاء وإن طال
 أي زال العقل لأن سقوط القضاء سرف بالاشراذ حصل بأقرب سماء وبرقها ليس مقبلا
 بفعله قطعت يده وزجله من المرقق والكعب تلف ونشرا لا صلاة عليه كذا في الكافي
 وإشارة إلى أن الصلاة على غير موضع أو غير وجه أو غير موضع القطع ويسمى رأسه والأوجه
 وجهه أو رأسه في الماء أو يسبح وجهه وموضع القطع على جدار فيصلي كذا في السنن
 والسنن

باب الصلاة على الدابة

كل موضع يجوز للسافر الصلاة فيه أي في ذلك الموضع وهو خارج عن مقامه سواء
 كان مقرا أو قريبا كما يأتي في صلاة المسافر جاز في أي ذلك الموضع التطلع لمدى
 المسافر وتغير عليها أي الدابة بما حيث تعهت الدابة قبله كان أولا ولو لم يدره أي
 جاز التطلع في غير ذلك الموضع عدم الغنم وجاز في غير المكعبين أي جاز في أي موضع كان إذا حضر

على الدابة

مسئلة الاتكاء ومسئلة القعد

مسئلة من أوجع عليه يوم أو ليلة قضى الحس

مسئلة إذا زال عقله بالبيع أو الحرق لم يفسد القضاء

على الدابة يعني أن لم يقدر على إيقافها جاز لا يمان عليها وإن كانت تسير وإن قدر لم يجز
 لا خلاف المكان يسيرها في الغنية إذا سيرة هار كبرها لا يجز بها الفرض ولا التطوع وهو الذي
 أن يحاق في التزول على نفسه أو يثبت من سبع أو ثلث أو كان في طين لا يجز مكانا جافا
 أو كان عابرا كبره وضعف من لجه أو نحو ذلك أو يثبت كجوز لوزل لا يركب إلا بيمين
 كن في الظهيرة أو كان في البادية على الرحلة والقاهرة تسير فانه يجز على نفسه وشيابه
 لم تذكر كذا أسفا في ويترك للوتر وعند هلالا كالتسار

باب الصلاة في السفينة

الصل فيها ما روي أنه عليه السلام لما بعث جعفر بن أبي طالب إلى الحبشة أمر أن يصلي في
 السفينة قائما إلا أن يحاق العرق وعن سويد بن عقبة قال سألت أبا بكر وعمر عن الصلاة
 فيها فقال إن كانت جارية فمضى قاعدا وإن كانت للريشة فمضى قائما يؤخذ لمصلي في القبلة
 بأن يدور إليها كيف ما دارت السفينة عند الانحاج وفي الصلاة لا يمكنه الاستقبال من غير
 مشقة بخلاف الدابة لا يمكنه الاستقبال إلى القبلة كلها مع سيرة الدابة القلاء على القيام في
 السفينة والقاد على الخروج عنها صلي قاعدا فيها تلق وفسر أي القادر على القيام فيها
 صلي قاعدا والقادر على الخروج عنها صلي فيها جازت تلك الصلاة بمعنى أن القضاء لا يلزم
 لأن الغالب العجز وسواد العين والغالب كالكافي ككتبة ترك الأفضل والأفضل القيام في
 الأول والخروج في الثاني لا يجوز الصلاة قاعدا على المروطة في الشغل بالاجماع إلا أن تدر
 رأسه في يجوز لا يفترى أهل سفينة بامام في سفينة أخرى لا خلاف لما كان أن يقفنا
 في يجوز للاتحاد المكان كما يجوز في إذا كانا على الدابتين المفتردين على الشغل ولا إمام
 فيها أي السفينة لو بالعتس لو كان بينهما مانع من الأقد كالطريق أو طائفة من الزمان لا يجرى للأقد ولا يجرى

باب صلاة المسافر

هو من جاوز بيوت مقامه أي موضع إقامته أعم من البلد والقرية فإن الحاج
 من قرية إلى قرية مسافرا فبعضها في العبارة أحسن من قطع بيوت بل هو جمع البيوت إذ لو بقي
 إمامه بيت لا يجوز مسافرا قاصدا قطع مسافرا من جاوز ولم يقصد أو قصد ولم يجاوز

أما إذا كانت دابة في البحر فإلا يصح أن كان البحر يجرى بها
 شديدا فهي كالأرض لا تكون في البحر
 المسافر بالقطع وضع القيام دفع مقام إمامه وهو البحر الذي فيه أو غيره فليس هو مقامه
 وأما المقام بالقطع فوضع الإقامة مسقط وهو خيار الصحاح وأما المقام والمقام قد
 يكون كل واحد منهما بمعنى الإقامة وقد يكون بمعنى قطع الطريق فليس هو مقامه
 من قام بغيره فليس هو مقامه فقام بغيره فليس هو مقامه انتهى

أشار إلى أن الدابة قد تكون في مكان أو في مكان آخر من المكان الذي فيه

في السفر من غير ان يقطع مسافة
 او يقطع مسافة من غير ان يقطع مسافة
 او يقطع مسافة من غير ان يقطع مسافة
 او يقطع مسافة من غير ان يقطع مسافة
 او يقطع مسافة من غير ان يقطع مسافة
 او يقطع مسافة من غير ان يقطع مسافة
 او يقطع مسافة من غير ان يقطع مسافة
 او يقطع مسافة من غير ان يقطع مسافة

لم يكن مساقا لقطع اى اق من شأن تلك المسافة ان تقطع مسافة وسطا اعتبر في الوسط
 للذين سيرا لابل والراجل وللذين سيرا بالفرس والراجل والراجل والراجل والراجل والراجل
 معنى قولهم ان المسافة السبعة مائة سنة ايام وليا لها السبعة مائة سنة ايام
 ايام وليا لها السبعة مائة سنة ايام وليا لها السبعة مائة سنة ايام وليا لها السبعة مائة سنة ايام
 الاوقات وسبب تسمية السبعة مائة سنة ايام وليا لها السبعة مائة سنة ايام وليا لها السبعة مائة سنة ايام
 تركت في بعض الكتب وقد كرت في بعضها غير صحيحة الساق والراجل والراجل والراجل والراجل والراجل
 كقطع الطريق وعقوبة المالكين وسفر المارة للراجل والراجل والراجل والراجل والراجل والراجل
 انما هو جرح الله هذا السفر لا يفيده خمسة عشر الفرض الرباعي فاعل فرض قيد بالفرض لا قصر
 في السن وبالرباعي يخرج الفرض والمركب لما روى عن عائشة رضي الله عنها ان القعدة فرضت
 في الاصل كعشرين فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة قسم الكل صلاة فمنا غير الفرض
 فانها وراثة لها ثم زينت في الحضر واقرت في السفر حتى يبين مقامه متعلق بقوله ومن فرض
 او يقطع مسافة نصف شهر او اكثر يترك في وقتها تقريبا بها انما كان ثمة الاقامة لانهم
 في المفارقة كمن في الهداية لكن قال في الكافي قالوا هذا ان اسان ثلاثا ايام ثم نوى الاقامة
 وغير موضعها فان لم يسر ثلاثا ايام ففرض اى ان كان هذه الاقامة مقدرة بنصف شهر
 اى ان لم تضع من قبل الاقامة ففرض ان نوى الاقامة اقل من اى من نصف شهر او فيه
 لكن بموضعين مستقلين كمن نوى فانه يفرض ان لا يصير مقيما فاما ان اتبع احداهما الآخر
 بان كانت القرية قريبا من السفر بحيث تجلب جمعها على ساكنها فانه يصير مقيما بنية الاقامة
 فيها فيتم بدخولها احداهما لانها في الحكم كمن وضع واحدك في الحقة او دخل بلدك ولم يبقها
 اى الاقامة ثمة بل هو على علم ان يخرج عنها او يقيم فيها ويقيم سبعا فانه ايضا يفرض
 وعسكر عطف على غير يقيم يقيم عسكر من الحرب وبقائها اى الاقامة بداد
 الحرب نصف شهر او اكثر بان حاصر مقيما فيها اى في دار الحرب لانها كانت موضع
 الاقامة لانهم بين القرى والفرار لكن من دخل فيها امان ونوى الاقامة في موضع الاقامة
 صحته كذا في الحاشية او لو اهابدا وواجبا في الغاية في غير موضعها اى موضع الاقامة
 فانهم ايضا يفرضون ولا يجوز اقامتهم الا اهل الاخبية عطف على غير يقيم يقيم
 الصلاة اهل الاخبية كالاعراب والملايك وهو جمع خيال وهو بيت من قبرا وصفي
 نوى اى الاقامة في موضع خمسة عشر يوما في الامم احراز عمال لا يجوز اقامتهم
 بل يفرضون لانها لا تقع اى في الامم اوفى القرى والاصح المقيما ما روى عن ابي يوسف

من
 يفرض السفر في السفر
 ان يقطع مسافة
 الاربع كسرين
 وهو من باب
 مقرر

ان الزكاة

ان الزكاة او كان في تركها في المفارقة كانوا مسافرين الا اذا انزلوا مري وعزموا
 على الاقامة فيه خمسة عشر يوما فانما استحسن ان يجعلهم مقيمين وان لم يقيم عطف
 على قوله ويقصر والعلم بالساق ان لم يقطع الساق اقل من الاربع فان قعدة لا يفرض
 لان فرضه ثلثان فالقعدة لا يفرض عليه فان اوجبت ثم فرضه ولكن اساءه لثاخير السلام
 وتركه الواجب بغير الاضطرار في الفرض وشبهه عدم قبول صدقة الله تعالى وان الفرض غرضه
 اسقاط حكمه انما يتم العامل بالقرينة وما زاد على القرين نفل ولا اى وان لم يقعد لا يفرض
 بغير فرضه ولا نفل الكلى فاعلم انما عرفنا ترك الفرض عن الحسن بن يحيى اقتضاها المسافر بنية
 الاربع اعادة حتى يفتيحها بنية الركعتين قال الرزى وهو قولنا لانه اذا نوى اربعة اوقات
 خالف فرضه بنية الجهر انما يكونها ركعتين ثم نواها اربعة اوقات لا فاضلا في مغلقات
 كمن اقتنع الظهر ثم نوى العصر كذا في شرح الزهري واختلف في السنن في الاضطرار
 هو ترك تركه وقيل العطف بقرينة قال الهندي في الفروع حلال الزكوة والترك حلال الزكوة
 وقيل بصلية سنة الفجر قبل سنة المغرب كذا في المحيط اقضى مسافر عقيم في الوقت صح
 اقتداؤه واتم ما نوى فيه لان قصد الاقتداء بالسافر بالمقيم بكونه بنية الاقامة
 ايضا في حق وجوب التكليف لا بعد فيما يتغير اى لا يفتى بالسافر بالمقيم بعد الوقت في
 فرض يتغير بالسفر وهو الذي اعتمد به من الفجر والمغرب فان اقتداؤه به فيها يقع في الوقت
 وتبعه وانما لم يقع بعد الوقت فيما يتغير لا سيما ما مد به الفرض على غير المسافر كما اما في
 القعدة بان اؤدى في الشفع الاول اذ القعدة فرض عليه لا على الامام او في حق القرينة
 ان اؤدى به في الشفع الثاني فان القراءة فينزل على الامام فرض على المقتدى وتمام تحقيره
 في شرح تلخيص جامع الكبير وعكسه اى اقتداها بالمقيم بالسافر فتح فيها اى الوقت وبعد ذلك
 حال المقتدى لا يتغير عما كان في الوقت فانه لا يفتى بالسافر في الوقت كان في حق القعدة
 اقتداء المقتدى بالمقتضى وكان لو كان اذ كان في الوقت ثم ان المقيم المقتدى بالسافر
 اذا اقام الى الامام لا يفرض في الاضطرار كالا حق حيث ادرك اول صلاة مع الامام و
 وفرض القراءة صان مؤد بقرائته امامه من قبل السبوق بالشفع الاول فانه يقرأ فيه
 وان قرأ الامام في الشفع الثاني لا ادرك قرائته فافلح وانما المقيم المقتدى بالسافر
 لانه عليه الصلاة في سفره بالناس وقال حين سلمتم اتوا صلواتكم يا اهل مكة قالوا قعد
 سفره وذهب ان يقول الامام المسافر اتوا صلواتكم فاني مسافر كذا قال عليه السلام السفر
 والحضر لا يختار ان الفاتحة اى اذا قعد في صلاة السفر في الحضر يقيم وان اقتضى فانه الحضر

وكانت الاخرى ان لا تافله حجة
 وهذا اذا احرم ركعتين اما اذا انوى ركعتين فانه يفتى على الخلف
 فيما اذا احرم بالظهر ركعتين كما كانت يفتى بالظهر ركعتين
 تعلقا فقال ابو يوسف يجزيه من الفرض صلاة واحدة وتعلق
 الطلوع وقال محمد لا تجزيه الصلاة ولا ركعتان اخذ فيها
 لا شتر ولا نفل كذا هذا وقاله فيهم ثلثان كذا
 ولو لمنا لانه هذا وقام الى الثالثة فمضى الى اقامته
 وانما الربا فانه يجوز صلواته ويحتمل فرضه
 اربعة حجة

ولا يفتى ترك السن في السفر

والوطن هو المكان الذي فيه ينشأ الإنسان ويولد فيه ويكبر فيه ويموت فيه...
والوطن هو المكان الذي فيه ينشأ الإنسان ويولد فيه ويكبر فيه ويموت فيه...
والوطن هو المكان الذي فيه ينشأ الإنسان ويولد فيه ويكبر فيه ويموت فيه...

في السفر ثم والعين في غير الوطن ما قبله من الوقت فلما دخل وقت الصلاة...
وان كان مقيما وجعلها اربع لانه المستحب في السببية عند عدم الداء قبله...
في الاصل يبطل الوطن الاصل بغيره ويبطل وطن الاقامة بغيره...
لاصل هو السكن ووطن الاقامة هو موضع نزل ان يتمكن فيه خمسة عشر يوما...
او اكثر من غير ان يتخذ مسكنا فاذا كان لشخص وطن اصيل فان اتخذ وطنا اصيليا اخر...
سواء بينهما مدة سفر ولا يبطل الوطن الاصل الا في حق من لا يصير مقيما بالابنية ولا...
يبطل الوطن الاصل بالسفر حتى لو قعد المسافر اليه يصير مقيما بمجرد التحول ولما وطن الاقامة...
في بطن مثله حمله ودخل وطن اقامة اتخذ وطنا بعد الاول ليس بينهما مدة سفر لا يصير...
مقيما بالابنية وكذا اذا سافر عنه وانتقل الى وطن الاصل العبر بنية الاصل لا التبع...
يعني ان ياتي الى السفر والاقامة يكون التبع كذلك ولا يحتاج الى النية استفاد كالمسافر...
مع زوجها لانهما كنتم تها اذا كانت مستقيمة لغيرها ولا يقرب بينهما كذا في المحيط والعبد...
مع مولاه والمجدي مع الامير الذي ياتي عليه ورزقه منه ومثله الامير مع الخليفة...
والاجير مع من اشتجر ورزقه منه السلطان اذا سافر قصر الا ان اطاق في ولايته...
من غير ان يقصد ما يصل اليه في مدة السفر فانه لا يكون مسافرا او طلب الصدق وهم يعلم ان...
يتركه فانه ايضا لا يكون مسافرا ذكره قاضي خلك وفي الرجوع يقصر ان كان بينه وبين...
منزله مسير سفر مسافر كافر وصبي مع امه اي اخرها قاصدين مسير ثلاث ايام فصاعدا...
فاسلم الكافر وبلغ القبي وبينهما وبين منزلهما اي مقصدهما بالتفرق من المدة...
قلنا اي عاصمة الشايع المسلم يفرق بما يقرب من سفر القبي يتم لان نية الكافر معتبره...
كان مسافرا من الاول بخلاف القبي فانهم من هذا الوقت يكون مسافرا ان الفرض ان الباقي ليس...
بذرة السفر فيلزم ان يكون بناء على عدم العبرة بنية الكافر ايضا وقيل يقرب بناء على طبيعة الابن الا في المسافر...

باب الجمعة

وهو فرض لقوله تعالى يا اسعوا الى ذكر الله ولا تم بالسعي الى شيء خاليا عن التذكار...
الا لا يجزى شرط صحتها السفر فلا يجزى في القرى خلد في الشافي وهو ما لا يسع اكثر من ساجدة...
اهله يعني من يجزى عليه الجماعة ساجدة مطلقا او ما له مقت ذكره في بيان وامير...
قاص ينقد الاحكام ويقوم الحدود كالالمعينين متعلق عن ابي يوسف والاول اختار...

الحج والعمرة والصدقة...
الحج والعمرة والصدقة...
الحج والعمرة والصدقة...

الكرخي

لكن في الثاني اختيار البني او في اوقافه عطف على المصروفين وهو ما اتصل به...
اي المصروفين كالمسافر والمقيم وجميع العسك والخرج انتهى ودفع الموقوف...
صلاة الجمعة ويحوز ذلك بشرط صحتها ايضا السلطان او من امره السلطان باقامة...
الجمعة ما تولى المصطفى اي قام الجماعة من خليفة اي وليت او صاحب الشرطة بفتح...
الشين والراء بمعنى العلامه وهو الذي يقال له شيخه سمي به لانهم جعلوا لانفسهم...
علامته يعرفون بها او القاضي جان لان امره العامة موقوف ليه يذكروا قاضي خان ولا غيره...
لنفس العامة الا اذا لم يوجد من ذكر من خليفة البيت وصاحب الشرطة او القاضي و...
جاءت الجمعة بمجي في الموسم لخليفة او امير الحجاز وهو السلطان بمكة فقط قد يخرج...
اي لا يجوز بعرفات ولا بمجي في غير يومهم ولا بمجي في الموسم امير المؤمنين وهو المستي...
بامير الحجاز وشروط صحتها ايضا وقت الظهر فتعطل الجمعة بخروج جري وقت الظهر فيقف القصر...
وان اقام الجماعة وشروط صحتها ايضا الخطبة ثم تليها وعندها لا بد من ذكر طيبت اليتي...
خفية وعند ذلك في الايام من خطبتين مشتملتين على التحية والصلوة والوصية...
بالنقوى والكرخي القرابة والثانية على الدعاء للمؤمنين قبلها الى الجمعة في وقتها...
فلو صلوا بلا خطبة او بها بعد الصلاة او قبل الوقت بطلت الجمعة فيعادي في وقتها وشروط...
صحتها ايضا الجماعة واقامتها ثلاثا رجال سوي الا امام قائل فزوا اي تفرق الجماعة...
قبل يصحوه اي امام بطلت الجماعة انما شرطها وتلزم البداء بالظهر والذيق ثلاثا...
او فزوا بعد سجود اتمها لان الجماعة شرط الاعتقاد وقد انعقدت فلا يشترط ودوامها...
لانها ليست شرط كالبشرط صحتها ايضا الاذن العام اي ان ياذن الامير للمؤمن اذا...
عامة حتى لو غلق باب قصره وصلى باصحابه لم يجز لانهم من شعائر الاسلام وخصايص...
الدين فوجب اقامتها بحسب الاشهر وان فتح باب قصره واذن للناس بالدخول جاز وكذا...
لانها لا يفتن حق السبي الجماع وشروط وجوبها عطف على قول شرط صحتها الاقامة بمصر...
والصحة والخير والذكورة والبلوغ والعقل وسلامة العين والبرهان غايتها اي فغلق...
هذه الشروط او منحها كالحضرة من لسان الظالم والمسيح لان صلاتها تقع فزوا لان...
السقوط لا يلحق تخفيفا فاذا تحمل حوائج من فزوا الوقت كالمسافر اذا صام جازت الجمعة وهو مريض...
من السر وهو قول ابي حنيفة وهو لا يوجب وجوبه وهو لا يوجب في الاجتماع وهو مريض واحد...
في مدينة كبرى في حرمها كبيتك وهو مريض في الصالح للاقامة في غير حاله في فيها فجازت...
المسافر والعبد والراعي وقيل لا يجوز لانها غير واجبة عليهم كالقبي والمرأة وطنا...

مطلوب شرط صحتها الجماعة

مطلوب شرط صحتها الاذن العام

مطلوب شرط وجوبها

فعله لا يجب وعندنا لا يجب ولا يجب على القصد وان...
وحد حائضا او غائبا...
وفي المجتبى فانظر الى الساجدة...
احتياج العامة اليه فلا امر النساء ان يجتمعن في الحج مع و...
في مسجد اخر جاز لاجل الجماعة دون اصل المسجد الا اذا...
علم الناس ذلك انتهى وهو لم يذكر صاحب الحديث...
هذا الشرط لانها غير مذكورة في ظاهر الرواية وقاها...
رواية الساجدة كما في البدع...
الحج

هذا كونه المندرجة عن الجمعة صفة الظهور بالجمعة

انهم اهل الامامة واما سعة عنهم الوجب تحقيقا الى خمسة فاذا حضر واتيهم فوضر
 كالمسافر اذا صام بخلاف القبي لا تغيره والمرة لانها لا تقع اماما للرجال وتنفذ الجمعة
 بهم اي يحصلون حتى لو لم يحضر غيرهم جازت لانهم صلوا امامة فاولا ان يصلحوا
 للاداء وكون يومها اجماعا بجمعة بمصر احتراز عن السواد ظهر معذور وسبيل ومساير
 واهل مصر فانه انهم اجماعا بجمعة متعلق بقوله ظهر معذور وانما في ذلك من
 الاختلاف بالجمعة لانها اجماعا للجمعة بخلاف اهل السواد اذ لا جمعة عليهم ولو صلوا
 اسبغوا السجدة على شل انطه ومنه يعلم كراهة ظهور غير العذر بل في الاولى وكون ظهر
 غيرهم اي غير المعذور والمسيكين والمسافر قبلها اجماعا لما من الاختلاف فان ذم واد
 ان يتحصروا وسعى اليها والامام فيها اي القناعة بطل ظهوره بحج سعيه اليها سواء
 ادركها او لا وقالوا لا بطل حتى يدخل مع الامام لانه السواد والظهور فلا ينفذ بعد
 تمامه والجمعة فرقته فنفذ في نفسه فصا ركعتين بعد فراغ الامام وله ان يسعى الى
 الجمعة من خصائص الجمعة في ترك منزلها في حق الشقاق الظاهر احتياطا بخلاف ما بقى
 الفرج منها لانها ليس بسعي اليها ولا عباءة ومردكها في التشهد وسجود التوسعة يتيمها
 لان من ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادركه وبني عليه الجمعة عند قوله عليه
 السلام ما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاقتضوا وقال محمد ان ادركه معه اكثر الركعة
 الثانية تسبى عليها الجمعة وبادرك اولها بني عليه الظاهر لا يستخلف الامام للخطبة أصلا
 والصلوة بل ان يعنى ان الاستخلاف للخطبة لا يجوز أصلا ولا للقراءة ابتداء بل يجوز
 بعدهما حدث الامام وهذا معنى ما قال في الهداية في كتاب ادب القاضي بخلاف الامام
 باقامة الجمعة حيث يستخلف لانه على شرف القنات لوقته فكان الامر به اذا ناب الاستخلاف
 وقد قال شرحة يجوز له ان يستخلف لان اداء الجمعة على شرف القنات لوقته بوقت
 يفوت الاداء بانقضائه فكان الامر به من الخطبة اذا ناب الاستخلاف لانه لكان انما
 يجوز ذلك اذا كان ذلك الغير سمع الخطبة لانها من شرائط اداء الجمعة ووجهه
 ان الخطبة والامامة بعد فراغ من افعال السلايك كالقضاء فلم يجز لغيره الا بانها اذا
 لم يجز لم يجز وتحقيقه ما هنا شيخ ابو العين في شرح الجامع الكبير لا يجوز الاستخلاف
 القاضي الا اذا فوض السلطان ذلك اليه لانه يستفاد القضاء بالاذن في حق ماله في وقت
 بقر على ما كان قبل الاذن ويجوز استخلافه بعد ما فوض اليه لانه ملك ذلك باذن
 السلطان كما ملك القضاء بنفسه بين الناس واعتبر هذا بالوكيل بالبيع اذا وكل غيره

بخلاف

هذا المستعجل لانه ان لم يجز حيث
 وانظر ان هذا الامام قبل الشروع في الصلاة يؤذنه فله
 الا ان كان انما يجز ذلك المني واما اذا احدث بعد الشروع
 في الصلاة فانه يجوز من غير قيد سبيل والصلوة وقسم
 قال في الجمع ولو سبغ الخطبة او سجد بها جاز ولو لم يخطب
 رجلا من شهد الخطبة او سجد بها جاز ولو لم يخطب
 سبغ الخطبة قبل الشروع في الصلاة فانه جاز ولو لم يخطب
 ان كان المأموم شهد الخطبة جاز ولا خلاف

بخلاف المستعجل حيث كان له ان يعير لانه المانع تحذير على ملكه في ملك ذلك
 من غير قيد مشرقا بحكم الملك بخلاف ما نحن فيه فانه متصرف بحكم الاذن فيملا ان يقد
 ما اذن لم يتم فله وعبر مشايخنا عن هذا مقولان من قامة مقام غيره لانه لا يكون له ان
 يقيم غيره مقام نفسه ومن قام مقام غيره لنفسه كان له ان يقيم غيره مقام
 نفسه والعقود ملتبسة فان قيل هل يجوز خطابة النائب بحضور الامام عند عدم
 الاذن كما جاز حكم النائب وتعرف الوكيل عند حضور القاضي والوكيل عند عدم الاذن
 قلنا لا لان مداهما حضور الراي فاذا وجد جاز بخلاف الجمعة اذ لا مداهما الراي فواضا
 الا اذا اذن اعملا يجوز استخلافه في خطبة الا اذا كان ما ذور كما من السلطان الاستخلاف فرج
 يجوز ذلك وهذا مما يجب حفظه فان الناس عن غفلت بالاذن الاول وجب الشئ
 وكه البيع لقوله تعالى اذا فدى للصلوة من يوم الجمعة فاستوف الى ذكر الله وذو الباع
 وقيل بالاذن الثاني لان الاول لم يكن في زمن النبي عيدا لادم والاول اصح لانه
 لو توجه عند الثاني لم يتمكن من التمسك قبلها ومن استماع الخطبة بل يتحسنى عليه
 فوات الجمعة لم يقل وحرم البيع وان قال في الهداية وجوب السعي وحرمه البيع
 لان البيع وقت الاذن سائر ولكنه مكروه كما ذكر في كتب الاسوك والفروع
 ولهذا اورد بعض الشراح لفظ اكراهة بدل الحمة ويجزى ج الامام اي يصح له في
 المنبر حرمة الصلاة والكلام الى تمام الصلاة لم يقل الى تمام الخطبة كالحق في الهداية
 لما صرح به في التمهيد وغاية النبي انما يكون ذلك من حين خروج الامام الى ان يفرغ من الصلاة
 ومن كان في صلاة وان كانت شتات الجمعة يقطع على راس الركعتين فان صلى ركعة
 ضمن اليها ركعة اخرى وان كان في الثالثة اتم الرابع فاذا جلس على المنبر اذن
 بين يديه وسق ان يخطب يخطيبين بينهما جلسة قائما طاهرا لانه لما اذن للنوارث
 واقم بعد تمامها لا ينبغي ان يصلي غير الخطيب لان الجمعة مع الخطبة كشي واحد فلا
 ينبغي ان يقيمها اثنان وان فعل جاز خطب صحت باذن السلطان وصلى بالغ جاز اذا
 في اشرك لانياس في سفر يومها اذا خرج من عمران البلد قبل خروج الوقت اي وقت
 الظهور لان الجمعة تامة في اخر الوقت وهو مسافر فيه القروي اذا دخل المصروف الجمعة
 ان نوحل ان يكث في يوم الجمعة بذكر الجمعة وان ذم ان يخرج في ذلك اليوم قبل
 الوقت او بعد الجمعة عليه لان في الاول سار كواحد من اهل المصروف في ذلك اليوم وفي الثاني
 لم يصر وان اقيم للسافر المصروف الجمعة لانهم الجمعة ما لم ينوي اقامة خمسة عشر يوما

لفظ الكلام بعد ذلك الجملة

من حرمه القول والكلام عند الخطبة
 وقيل لا لانياس بالكلام قبل ان يخطب وان اذن
 قبل ان يكتم لاجل من حرمه وانقلبا في حالته
 جلوسه فقال ابو يوسف يباح فيه الكلام وخالف
 محمد شامي
 في لغة الامم في اختلاف الامم ان اتفق يوم عيد
 يوم جمعة قال ابو حنيفة يوجب الجمعة على اهل البلد
 والقري ايضا وقال عطاء الشافعي الجمعة والظهور
 معا في ذلك اليوم والاصل في الشافعي الجمعة والظهور
 انه في كل مكان

قاله فاضل خان كل بلدة فتحت بالسيف غنوة يخطب الخطيب على منبر بالسيف يوم
انها فتحت بالسيف فلا انجعتهم عن الاسلام في الخياق في ايدى المسلمين يقتلونهم حتى
ترجعوا الى الاسلام وكل بلدة اسلم اهلهما طرعا يخطب الخطيب فيه بالسيف ومدينة
الرسول عليه السلام فتحت بالسيف في خطب الخطيب بالسيف ومكة فتحت بالسيف في خطب الخطيب بالسيف كما
في التلخيصات

باب العجدة

يجب لانها على من يجب عليه الجمعة بشرائطها وهي اربعة عن ابي حنيفة وهو لا يمنع وما
نقل عن محمد بن ابي النضر انه قال عند اجتماع يوم واحد فالاول سنة والثاني فرضية
ما قول بان وجوبها ثابت بالسنة سواء الخطبة كانتا ليست من شرائط العيد من سنة وهي
يخطب الخطبة الجمعة وان الخطبة لا يقع بدونها بخلاف العيد ويانها في الجمعة مفقودة على
الصلاة بخلاف العيد ولوقوعها في العيد لا يلزم ولا تعاد الخطبة بعد الصلاة كذا في العناية
وتقدم على صلاة الجنازة ان اجتمعت وان كان القياس بخلافه وتقدم صلاة الجنازة
على الخطبة كذا في الفتية وندب يوم الفطر لكل قبل الصلاة والاعتساف والاستيكان
والخطيب وليس احسن الثياب في خطبة يوم الفطر لان يوم الفطر لا ياكل
حتى يرجع فياكل من اضيقه ولا اب الفطرة ثم يخرج الى الجبالة لقوله عليه السلام
اغفوه عن السيئة في يوم من هذا اليوم وفي التعيين تفرغ قلب الفقير للصلاة والخروج
اليها سنة وان وسعهم مسجد ولا يأس بالخارج المنبر اليها في زمانا كذا في التلخيصات
ولا يكتفي جهر في خطبتها خلافا لما نقل الزيلعي عن ابي جعفر انه قال لا ينبغي ان يصح العامة
من ذلك لقلة رغبته في الخيرات ولا يشغل قبل صلاته بالاعتساف لان يوم الفطر لم يفعل مع حرم
على الصلاة ولو كان يفعل فعليه الجهر وقتها ارتفاع الشمس الى الزوال لانه عليه السلام
كان يصلي العيد والشمس على قدر النجاة او يحترق وروى ان قوما شهدوا قبة الملاك
بعد الزوال فامر عليه السلام بالخروج الى المصلى من القدر ولو كان لا يفعل الزوال لما اخرجه
بمسلكهم الامام كعتين مكبرين وثنيين قبل تكبيرات وانما هي ثلث في كل ركعة ويؤد بها
القرائنين يعني ان الامام يركع ثلاثا ثم يستفتح ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ الفاتحة
ويسورة ثم يكبر للركوع فاما قام الى الثانية يقرأ الفاتحة وسورة او لا ثم يكبر ثلاثا ثم

مسجدان قد شهدوا
بكره من المصلين بعد الزوال
وهو لا فرق في
الركعة الاولى
يفسحها كما في
الحديث

يكبر للركوع

تقدم صلاة العيد على الجنازة اذا اجتمعا
في وقتها الجنازة على الخطبة كذا في التلخيصات
قال المقدس في الخلاصة ان الخطبة كذا في التلخيصات
الاولى من غيرهم من التكبير في الصلاة كذا في التلخيصات
الى ما بعد التلخيصات فما رايته له احسن
عاما المشايخ على كراهة التلخيصات في المسئلة والبيت ربيها
في المسئلة خاصة لما في الكتب من فصل في صلاة العيد في المسئلة
سلي الله عليه وسلم خرج فخطب بهم فخطبهم فخطبهم فخطبهم
بعد ما ذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم في المسئلة لما روي عن ابي
وبه الذي بعد الصلاة محمد بن عبد الله بن جابر عن عبد الله بن عباس عن
ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة العيد
وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا فان ارجع الى القبة
صلى ركعتين انتهى في القبة

ثم يكبر للركوع ويرفع يديه في الزوال لقوله عليه السلام لا يرفع الايدي الا في سبع مواضع
وذكر منها تكبيرات العباد ويسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسبيحات لانها تقام
بجمع عظيم وبالمولات يشبه على من كان بعيدا ويخطب بعدها خطيبين امة عليه
السلام فعل ذلك بخلاف الجمعة فان الخطبة فيها قبل الصلاة لانها شرطها والشم لا يقيم
يعلم فيها احكام الفطرة لانها شرعت لا تجلدها فيل قد سبق ان المندوب اداء الفطرة
قبل الخروج الى الجبالة واداءها قبل العلم محال في الخطبة ليست الا بعد الخروج الى الجبالة
الكل من تناف لان من منى تقديم الفطرة على الخروج لانها في جوار تأخيرها
عن الخروج فبان ان الامام مع الخارجين كيفية ادائها فيفيد التعليم بالنظر اليه فانه مع
الامام لا يعنى بعضا كوامام صلواته مع جماعة وفات بعض الناس لا يقيمها في الوقت
وبعد يصعد كراهتها صلاة العيد لم تعرف بها الا بشرايط لا يتم بالمنفرد وتؤخر عن
الاعتدال في أخر صلاة عيد الفطر الى العدا اذ منع من اقامتها عند بان غم عليهم لهدال
وشهد عند كوامام بالهدال بعد الزوال او قبله حين لا يمكن جمع الناس قبل الزوال او
صلواتها في يوم غم وظهورها وقت بعد الزوال فقط اي لا تؤخر الى ما بعد الزوال لان
فيها ان التفتيح كالحمة اذا انا تركها بما رويها من تأخير عن عليه السلام الى العدا ولم يرف
تأخيرها الى ما بعد الخطبة فيقول على لاس والاحكام المذكورة في الفطر في الاحكام في الاضحية
لكن فيه الاضحية جاز تأخيرها الى صلاة الفطر الى صلاة الفطر في يوم واحد في كل امة وجاز تأخيرها
الى الثالث بها اي جاز تأخيرها الى الكراهة فانها موقوفة بوقت الاضحية فيجوز ما دام وقتها
باقيا والاشجوب بعد منعه لانها لا تقضى والعذر هنا في الكراهة وفي الفطر الجواز حتى
تواخرها الى العيد بل عذر لم يجز ولكن فيه نوب تأخيرها لاكل عنها اي عن الصلاة بخلاف
الفطر وفيه يكبر بصيغة الجهر في الطريق بخلاف الفطر وفيه يعلم الامام في الخطبة
تكبير التلخيصات ولا يخفى بخلاف الفطر والتعريف وهو ان يجتمع الناس يوم عرفة في موضع
تسبها بالواقفين في العرفات ليس يثنى وعن ابي يوسف ومحمد بن عيسى في غير المواضع
لانها لا تكبر والتعريف هو الاول ويجب تكبير التلخيصات لقوله تعالى واذكروا لله في ايام
معدوبات والتلخيصات في الفطرة تؤدى بالجموع وعن الحليل التكبير في الاضحية ففعل
التسمية بتكبير التلخيصات وقت عرفة كما ان شيئا من التكبير لا يقع في ايام التلخيصات
عنده كليا في ويجوز ان يقال باعتبار القرب اخذ اسم ايام التلخيصات وهي الثلاثا بعد
يوم النحر ايام النحر يوم العيد ويومان بعد فالاول من الاربعه نحو يوم التلخيصات والاربع

هذا التلخيص ليس بمرسوم وقد اكره في تسع اماكن
وفي فتاوى فاضل خان ومن خرج الى الجبالة فخطب فخطب
ان شاء الله تعالى وان شاء الله تعالى وان شاء الله تعالى
الخطبة الاولى في سبع اسماء ربك الاعلى والافضل ان يصلي ركعتين
بقية في الاولى في سبع اسماء ربك الاعلى والافضل ان يصلي ركعتين
ان افضله في الرابعة في سبع اسماء ربك الاعلى والافضل ان يصلي ركعتين
وعده جدي وثلاثا في جدي ثلثا اختيارات

تقدم صلاة العيد على الجنازة اذا اجتمعا
في وقتها الجنازة على الخطبة كذا في التلخيصات
قال المقدس في الخلاصة ان الخطبة كذا في التلخيصات
الاولى من غيرهم من التكبير في الصلاة كذا في التلخيصات
الى ما بعد التلخيصات فما رايته له احسن
عاما المشايخ على كراهة التلخيصات في المسئلة والبيت ربيها
في المسئلة خاصة لما في الكتب من فصل في صلاة العيد في المسئلة
سلي الله عليه وسلم خرج فخطب بهم فخطبهم فخطبهم فخطبهم
بعد ما ذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم في المسئلة لما روي عن ابي
وبه الذي بعد الصلاة محمد بن عبد الله بن جابر عن عبد الله بن عباس عن
ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة العيد
وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا فان ارجع الى القبة
صلى ركعتين انتهى في القبة

فانما الجهر في التكبير في حنيفة والاعلى في شافعية
وتلخيص التكبير ان انتهى الى المصلى في صلاة العيد
ولم يسمع التكبير في الكعبة في الصلاة كذا في التلخيصات
فانما الجهر في التكبير في حنيفة والاعلى في شافعية
وتلخيص التكبير ان انتهى الى المصلى في صلاة العيد
ولم يسمع التكبير في الكعبة في الصلاة كذا في التلخيصات

وہی ابا جہاں صاحب زادہ الہی بخش نیرا اشراف ہے

باب الاستسقاء

امام المجتهد ومامور السلطان اي من امر السلطان ان يصلي هذه الصلاة يصلي بالناس
عند السجدة وكره في كل ركعة ركعتين كالنفل اي على هيئة نفل بلا اذان ولا اقامة و
لا جهر ولا خطبة وكره في كل ركعة وعند الشافعي ركعتين فيه ويطول القراءة فيها اي
الركعتين وبعد ما يدعوا الامام حتى ينجي الشمس وان لم يحضر اي الامام وقلوب السلطان
صلوا فرادى كالخسوف والربيع الشديد والظلمة الهائلة والفرج كالخوف الغالب من
العقوب والله اعلم

لم يجوزها أبو يوسف بعد عليه السلام لما انما شرع بغيرها الشك للحرز فضيلة الملة
خلق النبي عليه السلام وبني لغيره بعد وجوزها لأن القضاة رضي الله عنهم
اقاموا بعده وسبها الخوف وهو تحقق بعد فاذا خيف من علقك أو سبع حاضر في
انشاء في ما قاله الحنف الذي يجوز الصلاة على الوجه الذي قبلنا اذا كان العدو قريب
منهم بطريق التحقيق ويعلمونهم فاما اذا كانوا بعد منهم او ضلوا بعد في بان سراق
سواد أو غبار فصلوا صلاة الخوف فظهر ذلك في مجز صلاتهم جعل العام ما نفعه
باناء الخوف صلى باخرى ركعة لو كان من اخر او في الفجر او الجمعة والعيد وصلى
ركعتين لو كان قريبا وفي غير الشك هكذا في ليشا و صلاة المغرب فان حكم الحكم
الرباعي ومنعوا الى الخوف وسبها الاخرى وصلى بهم باقى من الركعتين في الرباعي
وركعتي الملة وسلم كما هم وحده وهو الى هذه المنة اليه الخوف وسبها
الى المنة الاولى واما صلاتهم بلا قرائن وسلم الى اتم لاحق فكانهم خلف الامام ثم جاء
الغري واما صلاتهم بقرأة لا ثم مسبوقة وان شئت فقلهم صلى كما قرأ في الصلاة

وإن كان قبلاً فيجعل الطائفة خارجاً عن الطائفة لاختلاف قوائمه
 وأراد أن يبين لهم قبل أن ينفصلوا عن الصفوف أن لهم أن ينفصلوا
 والقول مسأله فربما كان الإمام سابقاً لهم في تعيين حكم الطائفة الأولى
 وينبغي أن يقال في الثانية كذلك الأخرى فيصير أن كانت كرات فيكون
 لا عين فيجعل الطائفة الأولى فيصير أن كانت كرات فيكون
 في الأصل الطائفة الأولى كرات فيصير أن كانت كرات فيكون
 بالطائفة الأولى كرات فيصير أن كانت كرات فيكون
 رتباً للتبعية بوجه باعتبار
 القوة والفرق في السبع من المذهب كرات فيصير أن كانت كرات فيكون
 رتباً في الطائفة الأولى من المذهب كرات فيصير أن كانت كرات فيكون
 مستحق نصف الصلوة وتصفية المكتبة فيصير أن كانت كرات فيكون
 أولاً بحكم السبب بوجه
 لعدم اتحاد الكائنات إذا كان الإمام والمؤمن على الله واحدة ومنه يجوز
 صلواتهم جميعاً شتموا

بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ

باب الفوف ورو
المسألة الأولى

مصدق علیہ دم کانسیہ الثانیۃ اخضر فی الاول
اینچی سولی اولکده، صدیخا اشد و در

169

ان في العمى

الا انه يسجد لخامسة قال راي والرابعة في الثلاثي فتم فيها توجبه القعدة الاخيرة
 ومنهم سادسة في الرابع ولم يقل هذا ان شاء كما قال في الاول مع ان لو قطع لا قضاء في
 الصورين لان حكم السادسة هنا كحكم السابعة لان فرضها قد تم هناك بناخرة
 السلام يجب سجدة السهو ولو قطع هاتين الركعتين بان لا يسجد للسهو لم ترك الواجب
 ولو جلس من القيام وسجد للسهو لم يؤد سجدة السهو على الرعدة المستند والبدان يضم
 سادسة ويجلس على الركعتين ويسجد للسهو بخلاف السابعة الا ان في الفهنية ثمة
 لم يبق ليجتمع الى تدارك نقصانها ولو عجز اشارة الى ضعف ما قيل لا يضم في المعركة لهم
 التفضل بعد ها وقيل يضم لان هذا ليس بمقصود والهي عن التفضل بعد المعركة والى المعركة
 فلا يكره بدونها وهو عن سنة لا صح كذا قال الرازي ويضم خامسة في الثلاثي لسجد الركعتين
 في الصورين تفكر وان لم ينعى الظهر والعشاء والمغرب لان موافقة النبي عليه السلام عليها
 كانت بغيره مبتدأة ويسجد عطف على قوله ويضم للسهو بناخرة السلام ومقتضى ما
 اي الركعتين الزائدتين في الصورين صلاة بغيره الامام وقطاعها ان افسد لا تشيخ
 قصدا وفي الخبر الصاير زادنا لا يضم رابعة كركعة الفجر بعد ركعة قبله مطلقا وفي العصر
 يكره بعد اذا شرب بالقصد لا قبل مطلقا لما في غير من بيان حال الفجر والنظر الى السهو في
 الفجر اذا بيان حال النفس فيه تيمنا للاقسام فقال ترك القعدة الاولى والنظر في سجدة
 ولم يفسد وكان القياس ان يفسد وهو قول زفر ورواية عن محمد وفي الاستحسان
 لا يفسد ويجوز سجدة السهو بركعتيها لان القطوع كاشع ركعتين شمس اربعا ايضا
 فاذا ترك القعدة وقام الى الشفع الثاني امكننا ان نجعل لكل صلاة واحدة وفي الرعدة
 من ذوات الأربع لا يفسد في القعدة الاخير وهي قعدة الختم والتحل كما في الظهر بخلاف
 صلاة الفجر لانها شرعت ركعتين لا غير ويضم الشفع الثاني لا يصح لكل صلاة واحدة
 وهو الفقير وهو ان القعدة الاخرى ليست من الاركان ولكنها فرضت للختم لان ختم
 المفروض فرض ولا يمكن القعدة الاولى فرضا فاذا اقام الى الثالثة منها صارت القعدة
 من ذوات الأربع فلم يكن القعدة الاولى ختم فلم يبق فرضا كما في الفرض كذا في موضع
 الدراية تنقل ركعتين وسهي فسجد للسهو لا يبني اي لا يصلي بهذه التسمية صلاة
 بلا تجديد بخبره لان سجدة السهو وقع في خلال الصلاة ولو بني صح لبقاء التسمية
 ولكن اعاده اي سجدة السهو لان ما في من السجدة وقع في خلال الصلاة فلا يعتد بها
 سلام من عليه السهو بخبره موقوفا لا قطعيا حتى يصح الاقتداء به ويطلب وضوءه

من ترك القعدة الاولى في الفجر سجد ركعة
 ومنه يفسد

بالقعدة

في حقيقة ما

بالقعدة وبصرفه اربعا بنية الاقامة ان يسجد شرط لقوله يصح ولا اي وان لم
 يسجد فلا يثبت عليه الاحكام المذكورة وسلامه اي سلام من عليه السهو للقطع اي بنية
 قطع القعدة لا يقطع لان نيته لتخير الم شروع فيلزم ان يكون في القعدة سجدتين عليه ان
 يسجد للسهو لماء التسمية بخلاف ما اذا سلم وهو ان السجدة الصليبية حيث يفسد
 صلاته والفرق ان سجدة السهو في بر في حصة الصلاة وهي باقية والصليبية يوثق
 بها في حشيتها وقد بطلت بالسلام ما لم يتحرك عن القبلة او يتكلم فانهما يتطلبان الترخيع
 وقيل لا يقطع بالتحول ما لم يتكلم او يخرج من المسجد والاصل ان يسجد قبل ان
 يتكلم او يخرج من موضع الخوف عن القبلة فبه قال بعض المشايخ كذا في النهاية معني
 الظهر سلم على الركعتين يتقدم الامام اي توهم انما قلها ايتم الظهر بركعة وسجد للسهو
 لما روي عليه السلام فكل ذلك بخلاف ما لو سلم على من امر مسافرا وانها الجمعة او كان
 المصلي قريبا العهد بالسلام وظن ان الظهر ركعتان او كان في الغشاء فظن انها
 الترابيح حيث تبطل صلاة في جميع هذه الصور لان سلم عمدا لا يسجد للسهو في الجمعة
 والعيدين شك من ليس بالشك عادة وقع في عبارة الفقهاء شك اقل مرة في الكفا
 مضاهات الشك ليس بعادة له لا انه لم يشك في عمره قبل انه كتم على متعلق بالشك
 استأنف وان كثر الشك عن البطلان وان لم يغلب ظنه اخذ بالاقول وقد في كل ما
 ظنه اخرها الى الصلاة شك فيها اي صلاته تفك في ذلك حتى استيقن ان طالع تفكره
 قد ما يمكنه اذ ركعت من اركان الصلاة وسجد السجدة عليه ولو لم يكن طلع تفكره ذلك
 القعدة لكان دونه لا يجب التسمية لان الفسك الطويل متاخر لا كان عن مواضعها
 والتكليفين كما لا يمكن الاشارة غير فعل كان تركه كذا في تحفة الفقهاء والله اعلم

باب السجدة الاولى

تجب سجدة عند الجوسف وفي رواية عن الامام وقررا عند سجدة وفي رواية عنه كذا في
 العناية بسجدة فاعل يجب فيها اي في تلك السجدة تسبيح السجود يعني سبحان في الاعلى
 بشروط الصلاة وقد تقدمت بيان تكبيرتين متعلق بسجدة بالرفع يعني ان من
 الاد سجدة ها كبر ورفع يديه وسجد ثم كبر ورفع لاسدا اعتبارا بسجدة الصلاة وهو
 للروي عن ابن مسعود رضي الله عنه ولا تشهد ولا سلام لان ذلك للتحليل وهو ليس بشي

سجدة السجدة في الجمعة والعيد

التخيير وعدها من هنا على من تداوى متعلق بغيره ولو بالغان سبعة ذكرهم قاضيان من الابع
 عشرة المرفوعة وهي في آخرها على وفي الرعد والنخل وبنو اسرائيل ومريم واولي الخ
 والفرقان والنخل والتمسيرة ومن وحسب التبعة والتجمل والشفت وافر من بيان لمن
 في كل على من تبي اذ ان لا اية التسمية من ثلثه الصلاة اذ اوقفتها وجعل عليها التبع
 فيجب على الاصم ان لا يلا اهل الاداء والقضاء والمجيب والمجيبون ان لا يلا انهم
 اهل للقضاء لا على الكافر والمجنون والفقير والفقير والفقير والفقير والفقير والفقير
 سمعها عطف على قوله تعالى انما وان لم يقصدوا السماع فهم او لم يقصدوا انما وان لم يقصدوا
 اية التبعة ذكره قاضي خان من ذكر متعلق بسماعها ومن ذكره هو الاصل في اخره وسمي
 من التام قول قاضي خان وان سمعها من نائم اخذها فيه والتبع للمجيب لا على من
 سمعها من الغير والمجيب المطبق والصدى والموتى لعدم اهليتهم للقرآن فالقرآن منهم
 كذا قوله والمسمع كذا سمع اما الثلثة الاولى فظاهره واما الرابع فلا الموتى مجبور
 عن القراءة لغيره في الامام عليه وقم في المجزى الحكم لم يختلف الجنب والحائض
 ونحوهما لانهم منتهون ولا ينفون عن المجزى في تحصيل الجامع الكبير المسموع بين الموتى
 كغير من الجنون والغير والقصد لا يوجب شيئا منى فاقى خايب على من تجب عليه الصلاة اذا
 في آية التبعة وسمعها من تجب عليه الصلاة او المجتبى بغيره او نفاس او جنون او كبر
 او صغر او بغيرها فالحكمة ظاهرة في حق الجنون اقول **وجب التخيير ان مراد قاضي خان**
بالمجنون المجنون غير المطبق وماله صاحب التخيير المجنون المطبق يؤيده ما نقله الزاهد
عن النوادر ان المجنون اذا قصر كان يوما وليلة او اقل تكرر تلاها او سمعها فالتخيير
ان الجنون على ثلثة مراتب قاصر كانه وكامل غير مطبق وهو الذي يكون اكثر من ذلك لكنه قاصر
وكامل مطبق وهو الذي لا يزول والاشخاص ايضا بالنظر الى التبعة على ثلاث مراتب
احدها من يلزم تلاوته عليها وسماعها منه على غيره سيرة ومنه المجنون القاصر وهو المذكور
في النادر وثانيها من لا يلزم تلاوته عليها سيرة لكن يلزم سماعها منه على غيره ومنه
المجنون الكامل غير المطبق وهو الذي ذكره قاضي خان وثالثها من لا يلزم تلاوته ولا غيره
ولا غيره بالسماع منه وهو الذي ذكره صاحب التخيير هذا ما ليس في في هذا المقام يقول
الله تعالى للذين آمنوا منكم العلم بالصواب واليكم الرجوع والكتاب ويؤدى اي سجدة التلاوة
بركوع وسجدة غير ركوع الصلاة وسجدة لها كائنا في الصلاة كما في التلاوة ويؤدى
بركوع الصلاة اذا كان الركوع على القوم اي عقيب قرأته الآية ان نواها الى الركوع وسجدة

من الجنون قاصر وكامل غير مطبق وكامل مطبق

التلاوة ويؤدى اي ايضا يسجد بها اي الصلاة كذلك اي على القوم وان لم يسمعوا لولاها في
 صلاتهم ان شاء رجع لما وان شاء يسجد ثم قام فقرأ الان المقصود من التبعة اظهار الخشوع
 للمعبود وذلك يحصل بالركوع ايضا ويؤدى بالتبعة الصلابة لانها تعلقها من كل وجه
 كذا في المحيط وقال في الخلاصة جعل على ان سجدة التلاوة تبادى بسجدة الصلاة وان لم
 ينو التلاوة واختلفوا في الركوع قال شيخ الامام المعروف بغيره انه لا بد للركوع من التبعة
 حتى ينوي عن التلاوة فمن عليه سجدة يسجد بالتلاوة والامام وان لم يسمع لالتزامه
 متابعتها ولو لا ذلك لم يسجد اي الامام ولو لم يسمع لما عرفت ان لم يسمع لم يسجد ولو لم يسمع
 اصداى لا في الصلاة ولا بغيرها بخلاف الخارج من الصلاة اذا سمع من القوم حيث يجب
 عليها من الجبهة في حق المسلمين فلا يعود لهم سماع سائر الاية من غير ان يسجد فيها لانها
 ليست بصلواتية لان سماعهم هذه السجدة ليست من افعال الصلاة بل يسجد بعدها اي
 لتباعد تحقق سببها ولو تجب فيها لم يجز ان يفتى عن ادخالها ليس من الصلاة فيها وقد
 وجبت السجدة كاملة لسبب خارج الصلاة فلو دى فيها يقع ناقصة لا يخرج من الصلاة
 بانعاد اي يسجد دونها اي الصلاة لان سجدة التبعة الاية في احرام الصلاة سمع ركن
 من امام ليس هو معة في الصلاة ولا يركعها اصل او ايتهم في ركعة اخرى يسجد خارجها
 اي خارج الصلاة لوجود سبب وعدم الاداء وان ايتهم فيها اي في الركعة التي سمعها فيها قبل
 يسجد امامه يسجد معه لا يركعها ليس سمعها سجدة واحدة كما مر فيها اولى وان ايتهم فيها بعد
 اي بعد سجدة امامه لا يسجد مطلقا في الصلاة ولا خارجها لانها من الصلاة كما لا بد
 ذلك ركعة ويسجد معها الصلاة لا يقضى خارجها لانها من الصلاة ولها منية الصلاة وان شأى
 بانها قصر لم يقبل وسجدة وجبت في صلاة احتراز عما وجبت فيها ويحتمل اذا اشخاص بها كما اذا
 سمع المصلي من ليس معه او سمع من امله واقضى في ركعة اخرى تلاها خارجها اي الصلاة
 فيسجد واعاد فيها سجدة اخرى لانه اذا سجدا قبل الصلاة لا يقع عما وجبت الصلاة وان لم
 يسجد او لا كقصة واحدة لان الصلاة لا تسبقت غيرهما وان لم يسجد المجلس كان ركعها في
 المجلس حيث كفت واحدة سواء قل مرتين ثم يسجد او قل او يسجد ثم قلها في ذلك المجلس
 لا يجلسين فان تكررها فيها يوجب سجدة بين ولو بدلهما اي قرأ الآية الاولى لم ياتر اخرى
 في المجلس لم يكف واحدة بل وجبت سجدة لكل الاصل ان منى السجدة على التلاوة دفع للركع
 وهو داخل في السبب الحكم وهو آتى بالعبادات لا احتياط والثاني بانعقوبات لاطهار
 كرم صاحب الشرح وان كان التلاوة عند الشرائع كونه جامعاً للمنفقات فاذا اختلف

سجدة محلها الصلاة لا يقضى خارجها

كسر السجدة في المجلس كفت سجدة واحدة

كفاية ان ادى البعض سقط عن الكحل والا اشم الكحل يصح على كل مسحات الا النجاسات
 وقطاع الطريق اذا اقلع في الحرب هذا القيد اشارة الى ما ذكره قاضي خان ان اهل البغداد اذا
 قتلوا بعد ما وضع الحربة او زادوا يصلي عليهم وكذا اقطاع الطريق ان اخذهم الامام
 ثم قتلهم يصلي عليهم وكذا المكابر في المصير كذا بالسلاح لا يصلي عليه ان اضر في تلك الحالة
 وان غسلا قال نفسه يغسل ويصلي عليه لا على قاتل احد البويهي زجل له وهي اى صلاته
 اربع تكبيرات رفع يديه في الاولى فقط وعند الثانية في كلها وثالثا بعدها اولا في
 كما في سائر الصلوات وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية كما يصلي في سائر
 الصلوات بعد التشهد ودعاء بعد الثالثة الدعاء للمسلمين هذا اللهم اغفر لنا وجميعنا
 وشاهدينا وغائبينا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا ونسئنا اللهم من اخيبتك متافخيه
 على الاسلام ومن ثوبتته متافوخه على الايمان وخضع هذا البيت بالترجم والغفران
 اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان منسيا فتنمنا وزعده وكفرا لا آمن
 ولا بشرى ولا كرامة ولا ثلثي برحمتك يا ارحم الراحمين وسليمين بعد الابعة وعند
 الشافعي سلم واحدة تليها من يمينها ويختمها في يسانه مدقها وجهه لاقراء فيها
 وعند الشافعي بقية الفاتحة ولا تشهد ولو كان الامام تكبير خامسا لم يتبعه لانه مسوخ
 لا يستغفر للصلي في التكبير الثالث لصبي ومجنون اذا ذنب لم يعل بقوله بعد الدعاء بما يعل
 للمسلمين كما في الدعاء ابعده لنا فرقا اى اجرا يفتقنا اللهم اجعله لنا خيرا اى خيرا اوقيا
 اللهم اجعله لنا شافعا مشيعا اى مقبولا الشفاعة ويقوم الامام بجملته صدر البيت
 مطلقا اى ذكره ان اثنى لانه موضع القلب وفيه نور الايمان فيكون القيام عنده اشارة الى
 الشفاعة لانيما الجنازة اذا اجتمعت فالافراد بالصلوة اولى ثم الاولى ان يقدم الافضل
 منهم وان اريد الجمع بها اى بالصلوة يعنى الصلاة على الجميع ثم جعلها اى الجنازة من
 صفا طويلا مما يلي القبلة بحيث يكتفى صدق كل قدام الامام وراعى الترتيب بان يضع الرجل
 مقابل الامام فالصبي فالخنثى فالنساء فالقبليات والصبي الحر يقدم على العبد والعبد
 على المملوك ثم تكمل في كيفية الوقوف من حيث المكان قال ابن ابي ليلى يوضع رجل خلف
 رجل يساره الاخر اسفل من يمين الاول يوضع هكذا رجلا ورجلا عن ابي حنيفة
 انه حسن ان النبي عليه السلام وصاحبه دفن كذلك وان وضعوا من كل يمين وراس
 صاحبه فحسن ان المقصود حاصل وهو الصلاة عليهم سبق المصلي بتكبيره صدرت
 من الامام او تكبيره يمينه ينظمه ليكن الامام في تكبيره فاذ اسمع الامام فمضى المقتدى عليه

وكيفية صلاة الجنازة

وطا اذا اجتمعت الجنازة فالافراد بالصلوة اولى

من التكبير

من التكبير قبل رفع الجنازة لان صلاة الجنازة بدو ولا يتصور ولا ينظر الحاضر في التكبير
 يعنى لو كان حاضر فلم يكبر مع الامام لا ينظر الثانية لانه كالمندك وان جاء بعد ما اكبر الامام
 الرابعة فانه الصلاة عند ابي حنيفة وتجدد عند ابي يوسف يكبر واحدة واذ اسمع الامام
 قضى ثلاث تكبيرات كما لو كان حاضر خلف الامام ولا يكبر حتى يكبر الامام الرابعة والصحاح
 قروها اذ لا وجه لان يكبر واحدة لان كل تكبير منها كركعة من سائر الصلوات والامام لا يكبر
 بعد ثلثا بعده والاصل في البايع عنهما التثنية يدعى في تكبيرة الامام فاذا فرغ الامام من البايع
 تعذر عليه الدخول وعند ابي يوسف ومن اذ بقيت التحريم كان في البايع والاولى بالامانة السلطان
 او نائبه من اهل البيت وفي ابي يوسف وفي البيت اولى ووجه الاول ان الحسين بن علي رضي الله
 عنهما لما مات الحسين رضي الله عنه قدم سعيد بن العاص في الموضع لولا السنة لما قدامك وكان سعيد
 في البيت يرفع يده فالتقى فاما لم يخطى فاولى ولا يأس الاولى وثانيا كل من غيره لان التقديم
 حقه فملك لوطا بتقديم غيره لم يبق المولى ليتناوله السلطان وغيره فلهذا في اي
 الصلاة فان صلى غيره على غيره لا يولى يعيدها اى الاولى ان شاء الله في غير حقته وان صلى
 الاولى لا يصلي غيره بعده لان الفهم يبادى بالاولى والتشغيل بها غير مشروع وان دخل بال
 صلاة على غيره مالم يظن نفسه والمعتبر فيه اكثر الراى على الصحيح لانه يختلف باختلاف
 الزمان والمكان والاشخاص وقيل قد يثبوت ايام ولم يجز صلاتها ذكرا استحسانا يعرض مع
 القدرة على الزوال وايضا لم يعلوا قاعدين مع القدرة على القيام والقياس الجواز لانه دعاء وكثرة
 في مسجد وفيه كراهة تحريم في رواية قيس بن ابي ابراهيم وفيما الذي ياتي لصلاة الجنازة فذكره فيه
 واختلف في الخارج بناء على اختلاف فهم الكوفة اهل الثوري والاشعري لكنهما اتفقا على ان الجنازة
 ولما فات ان يستعمل الاستهلال ان يكون منه ما يدعى على الجرة من بكاء او تحريك عضو يميني
 وغسل وصلى عليه والا اى وان لم يستعمل غسل في ظاهر الرعية وادرج في خرقته ودفع ولم
 يصلي عليه كصلى على باحد البويه وكوسى بدونه اوبى فاسلم هو والصبي على ظهره
 لانه مسلم حكاه مات عبد كان رجلا يغسله عليه السلام من مولاة او اقارب لا
 كالمسلم اى لا غسله غسل المسلم ويلقى في خرقته ويدفنه في خندق تحت الجنازة يوضع
 مقدمها غتم مؤخرها على الكتف اليمين كذا اليسار يعنى تحت يوضع مقدمها غتم مؤخرها
 على الكتف اليسار ويسرع للجنبا اى يستوفى بها مسرعين بلا عقد وكثرة الجوارح قبل وضعها
 عن الاكاف من قوله عليه السلام من تبع الجنازة فلا يجلس حتى يوضع ونزول الشئ خلفها
 لما رواه ولقوله عليه السلام الجنازة متبرعة ولان البع في النعائز بها والتعاون في حملها

والسبب هو الرأى
 اعنه الرجل
 من بدو الكفار

من كراهة صلاة الجنازة والمسلم

من ان يستعمل الصغير غسل وسائر غيره

الجنين المولود

مقدم على غيره

فمنه على غيره

فمنه على غيره

ان اجتمع اليه ويحضر القبر ولا يشق لقوله عليه السلام الحد لنا والشق لغيرنا الا في ارض خوخ
 فلا بأس بالشق واتخاذ تابوت من حجر واحد يد ويد ويقرش في الراب ويحضر من قبل القبلة
 يقول واضعه بسم الله اي وضعا له ملتبسين باسم الله وعلى ملة رسول الله اي واسم الله
 عليه وعلى السلام ويوجه اليها اي القبلة اذ بها النبي عليه السلام ويحضر المقعدة التي في الكفن تحرق
 الانتساب لانه عليه السلام امر به والارض من الانتشار ويسوي اللبن والقصب لا الخشب
 الاجر الا في ارض خوخ ويسمي قبرها القبر الذي حالته على اشدنا بجلاهم ويهاك التراب
 عليه التراب ويسمي القبر ولا يرفع ولا يجمع ^{لله فيهما ولا يخرج الميت منها} على القبر
 الا ان يكون الارض مضمومة او اخذت بالشفعة وطلب لذلك فيخرج مائة الف سيفه فيقتل
 ويكن ويصلي عليه ويرعى بها في البحر كذا في الظهور من مات حامل ولدها حتى يشق بطنها
 من جنبها لا يسر ويخرج ولدها كذا في الحائض وفيها ايضا ويستحب في الغيل واليتيم
 في المكان الذي مات فيه في مقابر اولاد المسلمين وان نزل قبل الدفن الى قبره يمل او يملأ
 فلا بأس به وكذا الدوات في غير ذلك يستحب كما فان نزل الى قبره لم يملأ بها الا كبره عظام
 الهوى ونحوهم اذا وجد في قورهم ويكره العقق على القبر وقيل الشجر والحشيش في القبر ولا الماء

باب الشهادة

يحيى لانه المشهود له بالحجة بالنص وان المنة يشهدون مؤتمرا اكرام الله اولادته حتى عند الله
 تعالى حاصر علم ان الاصل في هذا الباب شهادة واحد فانهم كفوا وصلى عليهم وفرضوا لانه
 عليه السلام قال في حقه يقولون بكونهم وما هم ولا يقتلهم الحجة وكل من بمعانهم يلحق
 بهم في عدم القتل ومن كذبهم ما هم وكذبهم قتلهم او مات حريقا او غرقا او مبطونا فاهم
 قتلهم الشهادة مع انهم يغسلون وهم شهداء على الشارح الذي صلى الله عليه وسلم الا ان كان عمر
 وعيانه في الله عنها اجمالا الى بيده ما بعد العن وغسله وكانا شهداء بقوله عليه الصلاة و
 السلام كذا في الكافي والوجه هنا تعريف شهيد هو بمعنى شهيد احدى رضوان الله تعالى عليهم في ذلك
 القتل وهو الذي هو مسلم ظاهر اقراره عن وجوب القتل كالحبس والحائض والقسماء
 بالغ اقراره عن العتق قتل ظلم اقراره عن قتل حننا او قصاصا ولا يحجب عن القتل ما
 اقراره عن قتل وجب به ما لا يمتنع في نفس القتل ان الذي اقل ابنه بجديده ظلم لا يكون
 الا ان شهيد الله المالك وان وجب لم يجب بنفس القتل بل بسوء القصاص بشبهة الابوة
 ولم يرتفع على البناء القتل يقال ارتقت الحجة اي من المعركة وبه معنى ولا تثنى في الشجر

لا يفتق

قوله عليه السلام
 الحد لنا والشق لغيرنا
 الا في ارض خوخ
 قوله عليه السلام
 الحد لنا والشق لغيرنا
 الا في ارض خوخ

ان يرفع بشيء من ارفاق الحياة او ثبت له حكم من احكام البهائم كما في بيان سواه
 قتل باغ او سرق او قطع الطريق ولو بغير الذي جازحه لان الاصل فيه شهيد واحد كما
 عرفت ولم يكن كهم قتل السيف والاسلح فقيهم من دفع رأسه بالحجر وفيهم من قتل
 بقتلهم وقيل منهم رسول الله عليه السلام في الامر بترك القتل او قتلهم به اي بجارحة
 فان سبوا فقتلهم بغير باغ او غير قاطع الطريق او مسل فقتله حتى بجارحة ظلم لا يكون شهيدا
 او وجد عطف على قتل ظلم اجمالا في معركتهم او معركة الباغ ونحوه واشتراط الحجة
 ليعلم ان قتل الميت حنفا فقتله في غير ذلك لا يفتق كالفن كالقبر والفسق والفسق
 والاسلح والحجف فانما ترفع وتزدان نقص وينقص ان زاد ليمت الكفن ولا يقتل الذي
 عنده كافر ويقتل عبيد اكرام الله وقيل لا ويدفن بعده لانه في معنى شهيد احد وقد مر ان
 عليه السلام يرضى عن غسلهم وان افقوا في القفا في الصلاة فيغسل من وجد قتيلا في مصر فما
 في موضع يجب اذا وجد في القيل القسامة اقراره عن الجاهل والشارع ولم يعلم قاله
 قال في الهداية ومن وجد قتيلا في الممر غسلا الواجب فيه القسامة والدية فقتل الظلم
 الا اذا علم ان قتل محبدين فقتلوا الواجب فيه القتل وقيل صد الشريعة اقول
 هذه الرواية مخالفة لما ذكر في الزخيرة لانه رواية الهداية فيما لا يعلم قائله انما يدل بوجوب
 القسامة والقسامة الا اذا لم يعلم القائل في صورة عدم العلم بالقائل اذا علم ان القتل
 بالمحبة ففي رواية الهداية لا يغسل لان نفس هذا القتل وجب القصاص وما وجب الدية
 والقسامة فلما رخص العجز عن اقامة القصاص فلا يخرج منه هذا العارض عن ان يكون شهيدا
 واما على رواية الزخيرة فانه يغسل وعادة الزخيرة هذا وان حصل القتل بجديده فان لم
 يعلم قائله يجب الدية والقسامة على من المحلة فيغسل وان علم قائله يغسل عندنا في
 الزخيرة لم يغسل نفس القتل في موضع الدية وان كان لعارض اخرجه عن الشهادة في المتن
 اخذ بهذه الرواية اقول كأنه لا يتناول في عبارة الهداية ولم ينظر في شره وحرفانهم حوا
 بان قوله لا اذا علم ان قتل محبدين ظلم محلي على ما ان اعلم قائله قتيلا وان لفظ الكتاب
 يشير اليه في الواجب فيه القصاص والقصاص يجب الا على القائل المعلوم وقيل
 تاج الشريعة صدر الشريعة في شرح قوله ظلم اي وعلم قائله وفي الكتاب اشارة الى ان
 انما كان ظلم اذا كان القائل مظلوما حتى يعلم يعلم جاز ان يكون متعديا فلا يكون القتل ظلم
 واما قول صاحب الهداية اقول لا من وجد قتيلا في الممر فقتله على ما اعترف به صدر الشريعة ومن
 وجد قتيلا في الممر ولم يعلم قائله دليل قوله لان الواجب فيه القسامة والدية والحجف ان يغسل

واما اذا علم ان قتل محبدين
 فانما لا يغسل
 فانما لا يغسل
 فانما لا يغسل
 فانما لا يغسل

في الاول قيد لانها من الدليل ولا يعتبر في الثاني قيد لانهم من الدليل ايضا فعملهم ان
 كلام الهداية والتميز في المثال واحد ولا اختلاف في رتبة ثبوتها ومنشأ توهم الخلق
 والاختلاف عدم التفرقة بين ما ذكر في الهداية قبل الا و بين ما ذكر بعده فاما الهداية
 الى سواد السيل وهو حجب ونحوه لئلا يضل او يضل حجة او قصاص فانه قيل ان هذا
 الغنى ليس بظلم او حرج وان شئت بان اكل او شرب او نكاح او تدريس او تسمية او
 وقت صلاة وهو يعمل ويقدر على الاداء حتى يجب عليه القضاء بتركها فيكون بذلك من احكام الدنيا
 او نقل من المعركة الى الخوف وطلى الخيل في ايكون الغنى منافيا للشهادة هذا الاستثناء ذكره
 الزيلعي واوصى بامور الدنيا والاخرة وهو قول ابي يوسف خلافا لغيره وقيل الاختلاف
 يقع في الوصية بامور الدنيا وفي الوصية بامور الاخرة لا يكتفى بمرتبك بالاجماع او باجماع
 او فكلهم بكلام كثير وقيل بكلمة وكل ذلك ينقص معنى الشهادة فيفسد لانه يفسد
 حقيقة حكم الشهادة وينال شيئا من مرافق الحياة فلا يترك في معنى شهادة احد لانهم
 ما نفعوا شاكرا والكاس يداد عليهم خوفهم من نقصان الشهادة هذا الذي ذكره
 في بيان الارشادات موجبا للفصل واذا وجد ما ذكر بعد انقضاء الحرب ولو قبله الا
 اي ولو وجد ما ذكر في الحرب لا يكتفى من ذلك كذا في الرابطة ويصلح عليهم
 عطف على قوله ونفس من قبله الى اخره والله اعلم

باب الزكاة

عقب الصلاة بالزكاة اذ الله تعالى وايق الصلاة والزكاة وقوله ويقرب الصلوة
 وتمازقناهم ينفعون هي عليه بعض ما يلزم من قوله اي ذلك البعض الذي قال في
 الكسب هي عليه المال من فقيه مسلم غير هاشمي الخ اقول - من الذي ينفق يتناول المطابق
 الصدقة ولا يخص به بالزكاة بخلاف ما اختار ههنا فان قوله عتقته الشارع عتقته
 اذ لا يبين في القصة وايضا قال الزيلعي رحمه الله انك اذا ملكت لانك تملك بالزكاة
 موجبا في رتبة عليك انك على وجه الله لا تفعل عندك الزكاة يجب بانك تملك
 المال فقلت خبرنا لادري عليه ذلك فان معناه لا اخل في نفسه بغير التملك كما لا باحة
 فالتكليف في نفسه لا يقتضي التملك بخلاف الزكاة لان شئها بقوله تعالى و اتوا الزكاة و
 الارساء كما قالوا لا يقتضي التملك ولا يتبادر بالآخر حتى لو كان شيئا ما فنفق عليه بالزكاة
 لا يجزى بخلاف الكفاية ولو كان ما يجزى به لوجب التملك لغيره معناه بالتملك مسلم غير

هاشمي

فمن كسب ويظهر وجوبه من زكاة ما لا يملكه من زكاة ما لا يملكه من زكاة ما لا يملكه
 وهو التملك والاعمال الطعام ان دفع الطعام اليه وياخذ اليه ثم يخرج لا يملكه الزكاة
 العتق وان كان لم يدفع اليه وياخذ اليه ثم يخرج لا يملكه الزكاة
 وهو التملك ولم يشترط ان يكون الفقير لان التملك في اليد هو
 لا يحسن به ولم يشترط ان يكون الفقير لان التملك في اليد هو
 ولا يشارة الزكاة ليس بشرط وفيه اختلاف ولا يملكه كافي البتة
 والقيمة ان من اعطى سكران راح وسكران راح
 وتوفا الزكاة فانه يجزى به من الجوز فانه

هذا هو الحق لا يملكه من زكاة ما لا يملكه من زكاة ما لا يملكه
 من زكاة ما لا يملكه من زكاة ما لا يملكه من زكاة ما لا يملكه
 من زكاة ما لا يملكه من زكاة ما لا يملكه من زكاة ما لا يملكه

هاشمي ولا مولا له من الغنى والكافر والهاشمي ومولاه فان دفع الزكاة اليهم مع العلم
 لا يجزى كاسياقي مع قطع النفع عن المالك من كل وجه اخر من دفع الزكاة الى غيره
 سفلوا واصولهم ولا علم ومكانته ودفع احد الزكاة الى اخر كاسياقي الله تعالى لان الزكاة
 عبادة فلا بد فيها من الاخلاص والتقوى لا سيما في ما لا يجزى به الله تعالى من المؤمنين الذين
 وشروط وجوبها العقل والبلوغ اذ التكليف يندرج فيها والاسلام لا يشترط لصحة العبادات
 كمالها والمحرمة لتحقيق التملك لان الرقيق لا يملك فيملك وسببه اي سبب وجوبها الملك
 التام بان لا يكون يدك فقط كافي مال الملك فانه يملك المولى حقيقة وقيل في كتب
 الاصول سبب وجوبها الملك المذكور وان عدمه في الكسب شرط لوجوبه النصاب اعتبار
 النصاب لا يغيره بل لم يقدّر السبب به فان خرج عن الدين المراد بدين له مطالب من جهة
 العبادات حتى لا يمنع دين الذر والحقارة ومنع دين الزكاة حال بقائه النصاب وكذا بعد
 الاستهلاك لان الامام مطالبته في الاموال الظاهرة وقوله في الاموال الباطنة وهم
 الهالك فان العلم كان ياخذها الى من عثمان وهو فقهها الى رايها في الاموال الباطنة
 قطعاً لطبع الظلم فيها فكان ذلك لا يملك منه لارايها ولا فرق بين ان يملك الدين بطريق
 الصالة او الكفاية ذكر الزيلعي وغيره وقد رخص صدقة الشريعة الزكاة الى المذنب والكافر
 وهو مخالف للهداية وغيره فكانت من النسخ الاول وعن الحاجة الاصلية كدور
 التكني وغيرها وسياقي تام ولو تقيدها بالثبوت بالثبوت والتناس والتجارات
 او تقديره بالثبوت من الاستثناء بان يكون في يده او يدنا فيه فاذا افقد لم تجز الزكاة
 فلا يجب تفريع على قوله الملك التام على ما كتبنا لانه ليس بمالك من كل وجه بل يدك فقط
 ومن يملكه بعد تفريع على قوله فان خرج عن الدين بقدر دينه متعلق بقوله ولا يجب فانه
 اذا كان له اربعمائة درهم وعليه دين كذلك لا يجب عليه الزكاة ولو كان دينه مائة دينار
 زكاة مائة دينار ولا في ذر التكني تفريع على قوله والحاجة لا صفة ونحوها كتاب المبدن و
 انما الممنون وندوب الركوب وعبد الخدمة وكتب العلم اهله والآلات المحترقين والواصل
 من ممل الصغار تفريع على قوله تام ولو تقيدها بالثبوت والصلوات تعدد الوضوء اليه مع قيام الملك
 كابق ومفقود ومفوض اذا لم يكن عليه دينه ومال ساقط في البحر ومرفق في مفارقة
 نسي مكانه واخذ السلطان مصادرة ورواية نسي الموضع وهو ليس من معارفه
 فدين محجور لم يكن عليه دينه ثم صار له بعد سنين بان اقر عند الناس فانه اذا اقر
 ليد بعد سنين لا تجزى كونه للتسكين لما صفة التمسك التمسك ولو تقيدها بالثبوت

ساعة قول معلوم به ان صدقة كذا دينه حقيق
 الكفاية غنائ الماويل يد اسكالا ورقبه ما لا حتى
 بالثبوت هو سبيل على اكتسابه تعريضات

انشاء وما بين النصابين عطف وفي الزكاة لا يعين لا يوجب عفو بل يوجب التمسك
 في الواحدة الزائدة ربع عشر سنة وفي الثلثين نصف عشر سنة وهذا اصل
 لان العفو ثبت نصا بخلاف القياس ولا نص ههنا وفيها ضعف ما في الثلثين اي في اثنين
 ثبوتان ثم في كل ثلثين سبع وفي كل ربعين مئة وفي سبعين مئة وفي مئة
 مئة وفي تسعين ثلث اربعة ثم في مائة ثبوتان ومئة وفي مائة وعشرين
 مئة وفي مائة وعشرين اربع اربعة او ثلاث مئة في غير النهاية وفي
 نصاب الفهم ضار او مفرار اربعون وفي مائة مئة وعشرين ثلثان وفي مائة
 وواحدة ثلاث ثلثان كذا في البيارة في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل في كل
 رضى الله عنه وعليه تعقد الامام وفي اربع مائة اربع ثم في كل مائة ثلثة وفي مائة
 وهو ما تم له سنة لا المجدع وهو ما في عليه ان لا الواجب هو الوسط وهذا
 من التفسير ونصاب المجلد خمسة وقيل ثلثة قال صاحب مجمع الفتاوى في خزانة
 الفتاوى وفي باب جعفر الطحاوي نصابها خمس فاذا كان اقل من خمسة لا تجب وقال ابو
 اسحق العياشي نصابها ثلثة فاذا كان اقل منها لا تجب وفي كل فرس من الحرب اخلاط بـ
 النكور دينار او ربع عشر قيمته نصابا قل صاحب المجمع في شرح هذه النسخة في كتاب
 العرب حيث كان قيمته كل فرس اربعة درهم وقيمة الدنار عشرة دراهم فيكون كل مائة
 درهم خمسة دراهم فاما الاقل من التي يشق او قيمتها فانهما لغيره لا يكون المجلد منفردة
 لانها لثلاث ناس كذا في رواية انما بانقرها هاهنا لا ثلثة اسل ويجوز فيها في رواية اخرى
 انها ثلثة اسل بالحق لثلاث ناس بخلافه المذكور لاشي في حوايل هي التي اعتدت لثلاث
 وعامل هي التي اعتدت للعمل كادارة الارض فانهما من الحوايج الاصلية وعطف في بعض
 العين وهي التي توطى العلف فلا تكون سائمة ولا بعل وسمارت لثلاث ناس لكونها على يد
 لم ينس على غيرها شي والمقادير ثبتت سماعا بخلاف ما اذا كانت للتجارة لان الزكاة في ثلثي
 بالمائة كسائر اموال التجارة ولا محل وفصل ونحو الانبياء في صورة المسئلة نوع اشكال
 لان الزكاة في ثلثي مائة من الحيوان وبعدها في ثلثي مائة من الفصيل والعجل في ثلثي مائة من
 اشترى خمسة وعشرين من الفصال وثلثين من الجاجيل او اربعين من الجاجيل او وارب
 لذلك بل ينعقد على الحيوان او لا فيقول اني حنيفة ويحمد لا ينعقد وعند غيره ما ينعقد حتى لو
 حال الحيوان عليه من حين ملكها وجبت الزكاة وقيل اذا كان له نصاب سائمة في ثلثي مائة
 اشهر فلو لم يولد على عدها ثم هلكت الاصل وبقيت الاولاد هل يبقى هو الاصل على الاولاد عند

الحديث ليس في المعنى بل هو من الصدقة

لا يبقى

لا يبقى وعند الباقي يبقى ولا في مال العتيق العقبى وعطى المرأة ما على الرجل منهم لان العطف
 قد جرح على ضعف ما يوق من المسلمين ويؤخذ من نساء المسلمين لا يصيبا منهم جاز دفع
 القيمة في الزكاة وكفارة غير الاعناق والعشر والذبح يعفى ان اداه القيمة مكان المنصوص
 عليه في الصفة المذكورة جاز لان القيمة يدل عن الواجب لان المطهر اولى انما يكون عند
 عدم لاصل واداه القيمة مع وجوب المنصوص عليه في ملكه جاز فكان الواجب عند احدهما
 اما العين والقيمة وتحقيق هذا المقام في الاصل ولا يؤخذ الا الوسط رعاية للجانبين بلا
 جبراي اذا امتنع عن اداه الزكاة لثلاثها كرها لا لها عبادة فلا قوة على الا بالاختيار وعند
 الشافعي باخذها كرها لثلاثها كرها لا لها عبادة فلا قوة على الا بالاختيار وعند
 مات من عليه زكاة لا يؤخذ من تركتها الا ان يوصى في يعتبر من الثلث وعند غيره يؤخذ من
 تركتها لم يوصى في واجب السن معروفة لا يسمي بها صاحبها وذلك انما يكون في الدواب
 ذلك الشاة لانها تفرق بالسن دفع المالك الا في مع الفضل او الاخر وفي الفضل او دفع
 القيمة قال في الهدية اخذ المصدق اعلمتها ورد الفضل او اخذ منها وخذ الفضل وقال
 صاحب النهاية ظاهر هذا في الكتاب يدل على ان اختيار المصدق وهو الذي يأخذ الصدقة
 ويكون المصدق انما يختار شيئا من ثلثها على الواجب والرفق انما يحقق تخيير فانه
 اراد ان سمحت به نفس من عليه اذ الظاهر من حال المصالح ان يختار ما هو اقل في حال
 الفقير ويوافقه حكم الكافي ولذا قلت دفع مكان اخذ المستفاد انشاء الحق من خبير
 النصاب يتم اليه يعني من كان له نصاب فاستفاد في انشاء الحق من خبيره فله
 زكاة به من كان له ما يتادهم في اول الحق وقد حصل في وسط مائة درهم فيقيم المائة
 الحاملتين ويعطى زكاة الكل والزكاة في النصاب لا ينعقد عند الحنيفة والي يوسف
 فاذا ملك ما يشاء فالواجب عليه وهو ثلثة انما هو في الاربعين المجمع حتى لو هلك شاة
 بعد الحق فالواجب على حاله وعند محمد ورفيع سقط وهذا كذا في النصاب بعد الحق لا يسقط
 الواجب وهذا بعض حصته ويعرف الملاك الى الحق او لا فان لم يتجاوز الملاك
 العفو فالواجب على حاله كذا اذ اهلك بعد الحق عشرون من اثنين ثلثة او واحد من اثنين
 من البتل حيث يبقى وجوب ثلثة ثم النصاب يليه يعني اذا اصابوا الملاك العفو مرفق
 الى نصاب يليه كذا اذ اهلك خمسة عشر من اثنين يعبرك فالاربعة تعرف الى العفو ثم احد
 عشر الى نصاب الذي يليه وهو مائة خمسة وعشرين الى ست وثلثان حتى يجب بنت
 مخاض ولا تقول الملاك يعرف الى النصاب والعفو حتى تقول الواجب في اربعين بنت ثلث

وقوله خمسة عشر من اربعين وبقية خمسة وعشرون فيجب نصفه وثلث من بنت لبون
ولا نقول ايضا ان الهلاك الذي جاوز العفو يفرغ الى جميع النصب حتى نقول يعرف
الربعة الى العفو ثم يعرف احد عشر الى جميع ستة وثلاثين اى كان الواجب في ستة وثلاثين
بنت لبون وقد علمك احد عشر وبقية خمسة وعشرون فالواجب ثلثا بنت لبون وربع
تسع بنت لبون ثم وثم الى بنتى كمالوه من اربعين بعين بعشرون فان بعين بعشرون
الى العفو واحد عشر الى نصاب الى العفو خمسة الى نصاب الى هذا النصاب حتى يبقى اربع
شياء وثبتت عليه اهللك خمسة وعشرون او ثلاثا او خمسة وثلاثون اخذ الباقى ذكوة
السواجم والعشر والمخرج بعد المخرج ان لم يعرفه فخذ فان لا يتاخر المخرج اجم الامام
وكذا اخذ الزكوة في الاموال الظاهرة وهي عشر الخارج وزكوة السواجم وزكوة املاك
التجارة مادامت تحت حماية العاشر فان اخذ الباقى او سلبا من زمانا المخرج فلا
اعادة على المالك لان مقتضى المخرج المقابلة وهي منهم لانهم يحاربون الكفار وان
اخذ الزكوة المذكورة فانصرفوا الى مصادرها الا ان ذكرها فاداءة عليهم ولا عليهم
الاعادة الى مستحقها فيما بينهم وبين الله تعالى عصب سابطا ولا يخلط بالصادق مكاله
حتى وجب عليه الزكوة وورث عنه كذا في الكافي عجلت ذنبا لسيئ اولئك جلد
قد عرفت ان سبب وجوب الزكوة المال النامي والحولان ثمة لموجب الاداء وقد عرفت
في السواجم ان السبب اذا وجد مع الاداء وان لم يجب فاذا وجد النصاب مع الاداء قبل
الحولان فاذا كان النصاب واحد كذا في درهم مثلا فادى لسيئ بارس حتى لو كان في كل
منها نصيبا اجزاء مادية من قبل وكذا اذا كان النصاب واحد فادى لثمنه جاز حتى
اذا اهدى النصب ثلثا لثمنه فبعد ما تم المخرج مادية لا يضمن مفرط غير ملتزم اى
ان يقر من عليه الزكوة في الاداء حتى هلك النصاب سقط عنه الزكوة ولا يضمن قدرها
وقد علمت ان لا تسقط ويضمن ولو استهلك بعض لان النصاب صار في حق الواجب حقا
لصاحب الحق فصار المستهلك مستعدا فيضمن والله اعلم بالتسليم

باب زكوة المال

لمراد بالمال غير السواجم والدم فيه اشارة الى المذكور في قوله بعد سلام هاتوا ربع عشر لولكم
فان المراد غير السواجم اذ زكوة السواجم غير مقدرة ربع العشر بنصاب الذهب عشرون مثقالا
والفضة مائة درهم وثلث سبعة اى بثلث كل عشرة منها وزنا سبعة مثاقيل والمثقال ثلثون

قواما

قواما والدرهم اربعة عشر قواما والقيراط خمس شعيرات اعلم ان الدرهم قد كانت على
عهد عمر رضي الله عنه مختلفا ففيها عشرة دراهم على وزن عشرة مثاقيل وعشرة على ستة
مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فاخذ عمر رضي الله عنه من كل نوع ثلثا كذا تظهر الحذوة
في الاخذ والاعطاء فثلث عشرة ثلثا وثلث ثلث ستة اثنان وثلث خمسة واحد و
ثلثان فالجميع سبعة وان ثلثت فالجميع الجرح فيك واحد وعشرون ثلث الجميع سبعة
ولذا سميت الدرهم وزن سبعة وفي مقرب كل خبر مبتدأ هو قوله لاني ربع عشر
معهمل ولو خليا وهو ما يحتل به من الذهب والفضة مطلقا اى سواء كان مباحا او حراما
اولا وعندها فحق الجرح في كل النساء وخاتم الفضة لرجال الله مباح الاستعمال في شبه
ثياب البذلقة ولما روى انه عليه السلام قال انما يركب في ابدنهما سوارا من ذهب
انفديان زكوة قال لا فقال عليه السلام اذ يركب وتبره وعرض تجارة قيمته هو
مع ما بعده صفة عرض وهو يسكن الى متاع لا يملك ولا لون ولا يكون حيا ولا
عقارا كذا في الصحاح واما الدرهم فبعضها فاعاد الدنيا من اهل جميع الاموال ولا وجه له فيها
يحتل به مكاله الذهب والفضة نصيب من اهلها اى الذهب والفضة قاله ابن ابي عمير في
عروض التجارة ليس يحق على اطلاقه فانه لا يشتري اى يخرج ويخرج التجارة لم يكن للتجارة
لان المخرج واجب فيها وكذا اذا اشتري اى بعث عشر وزرها بثلثا التجارة وزرها فان يجب
فيها العشر ولا تجب فيها الزكوة لانها لا يجتمعان اقول في الكلام منه في غاية الاستبعاد
اما ولا يفرق عرفت ان ارض غير العرض لانها من العقار والعرض يقابل العقار ولا ثانيا
فلا عدم وجوب الزكوة في البذر انما حدث بعد ان ارضه وذلك لا يفرق لان مجرد ثمة التجارة
اذ سقط وجوب الزكوة في العبدان ترى للتجارة كماله وان سقط الثمن لا يرضى
من القيمة الاولى مقفرا بالانفع للعقد ربع عشر اى ان كان الثمن قيمته بالدرهم انفع
للعقد ثمن عرض التجارة به وان كان بالدينار ثمنه بالانفع قيمته بها ثمن في كل خمس زاد على
النصاب ربع عشر بحسابه فان الزكوة في الكسب لا تجب عندنا الا اذا بلغ خمس النصاب فان
زاد على ذلك درهم اربعين زاده في الزكوة درهم وفي ثمانين درهما ولا شيء في الاقل ما
غلبت خالصة خالص اى في حكم الخالصة بها او فصدته وما غلب غشيه يجوز لانه في حكم
العروض ولا يختلف في السواجم يعنى ان كان الغش والفضة سواء ذكر بالانفصال فيجب فيه
الزكوة احتياطا وقبل لا تجب وقبل يجب درهمان ونصف نقصان النصاب اثناء الحول
لان الحكم لا ينفذ الا على النصاب فلا يضمن في المداينة والنهاية ولا يفرق فيما بينهما اذ قد اتي

في الخصال ان الدينار وسيل المثال ستة دانق والدينار اربع
سطوحات والسطوح خبثان والخبثان ثمان دانق والفسس ستة مثاقيل
ست مثاقيل وست مثاقيل والخبثان ثمان دانق والفسس ستة مثاقيل
والفيلان المثقال ستة اوقية شعيرات ان المثال مائة شعيرة وهو
وعليه ان يوزن اهل حرته في هذا الزمان وعلى هذا الاصطلاح وهو
المثاقيل في وزن اهل حرته في هذا الزمان وعلى هذا الاصطلاح وهو
من قال المثقال عشرون مثقالا كل مثقال درهم سبعة مثاقيل
نصاب الفضة ما يتاخر من كل درهم نصف مثقال وخمس مثاقيل كانت
وسمى وزن سبعة مثاقيل الدرهم قبل عهد عمر رضي الله عنه
اربعة عشر مثقالا كان عشرون مثقالا فاصبحت ثمانية ادرام
مختلفة فكلها اربعة عشر مثقالا وهو وزن مسكة وعشرة دانق وثلثا
فكان كل درهم اربعة عشر مثقالا وثلثا من مسكة وعشرة دانق وثلثا
وفي الفقيه العبرة في الزكاة وزن مسكة او ثمانية ادرام او ثمانية
ثمانية عشر مثقالا وثلثا من مسكة وعشرة دانق وثلثا
ان كل عشرة مثاقيل من مسكة او ثمانية ادرام او ثمانية
المسكة بثلثيها وان كان وزنها في البلاد متفادا وانما يجب
كل بلدة بوزنها وان كان وزنها في البلاد متفادا وانما يجب
سبع العشر من كل من النصاب اى انتهى بثلثيها وانما يجب
وفي الفقيه عن فتاوى الفقيه ايضا تعتبر دراهم كل بلدة وثلثا
هم بوزنهم فيعتبر في خوارزم ووزنهم فيجوز عنهم في ثمانية ادرام
وزن سبعة مثاقيل فليعلم هذا ان من هلك مائة درهم في ثمانية
دينار نصا وان يبلغ وزنها مائة مثقال وان قيمتها اثنى
عشر دينارا انتهى
من نقصان النصاب اثناء الحول والمعتبر بالانفصال
وانما لا يفرق في السواجم يعنى ان كان الغش والفضة سواء ذكر بالانفصال فيجب فيه

المال حول على حاله لكن لا بد من بقاء شيء من النصاب لمصلحة المستفاد اليه لان هذا
 الكثر من اعتقاد الحق اذ لا يمكن اعتبار ما لا يملك قيمة المروءة التي هي في ذاتها
 ما بين درهم وعشرة دينار ومائة درهم وعشرة دينار ومائة درهم وعشرة دينار ومائة درهم
 لان الكثر للتجارة وان اختلف جهة الاغلاذ الثمنان للتجارة وضعا والمروءة بغير قيمتها
 الذهبية لقيمة قيمته الاجرة وعندها اجرة الحق لو لم يكن مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها
 مائة درهم يجب عندها عندهما ولو لم يكن مائة درهم وعشرة دنانير ومائة درهم وعشرة دنانير
 وخمسة دنانير وخمسة عشر دينار وخمسين درهما قيمتها جماعا ولا يظهر الاختلاف عن
 تكامل الاجرة لان قيمة احداهما تنقصت تزداد قيمة الاخر فممكن تكميلها انقصته
 قيمته بزيادة او نقصته بالانكسار ولا يظهر الاختلاف في نقصان الاجرة

باب العاقبة

هو من نوب اي نصبه اكله على طريق اخذ صدقة التجارة ليا من الاموال الطاهرة و
 كما اخذها من الاموال الظاهرة فاخذها من الاموال الباطنة التي مع التجار كما في قوله
 باليمين من قال لم يتم الحول اي صدق العاشر من اكل تمام الحول وحلف او قال على يميني
 او قولي عاشر اخرا كان اي عاشر اخر في تلك السنة فانه اذ وضع الامانة في يدها
 وان لم يكن لم يصدق كذا يمينه كذا اي يصدق باليمين قوله اديت الى فقير اخر الا
 السوايم لان حق الاخذ فيها السلطان عليه الجزية او الخراج اذا فرغها الى المقابلة بنفسه
 ولكن اوصى بثلاث مائة للفقراء او وصى الى رجل ان يعرف اليهم ففرغ الوارث بنفسه اليهم
 حيثما يحبون كذا في شرح الهداية لتاج الشريعة الاموال الباطنة بقول الخراج كالظاهرة حتى
 لو قال انا اديت زكوة بعد اخراجها من المدينة لم يصدق لانها بالخراج التحقت بالملك
 الظاهر فكان الاخذ منها الامام فيما صدق المسلم صدق الذي لان ما يوقه منه متعفا
 يؤخذ من الحق متى وجب تضعيفه لا يشك في شيء منه فيما وراء التضمين كافي التضمين
 عليه في قلب الا في قوله اديت الى فقير لان ما يؤخذ من الذي جزيه وفيه لا يصدق اذا
 قال اديتها انا لان فقرها من الذمة ليسوا بمصارف صدقة الحق وليس لهم والية العرفا
 مستحقة وهو مصالح المسلمين كذا في قوله ان يلقى ولا يبين هذا الاستثناء والمقتضى العاليه
 غير لا الحرجي اي لا يصدق الحرجي في شيء من ذلك الا في امره وولده اي جازية بقوله هرة وكذا
 فيصدق ان كونه حرجيا لا ينافي الاستيلاء واقراره نسب من في يده صحيح كذا باقية الولد

يؤخذ

يؤخذ من تاريخ العشر ومن الذي ينفقه والحرجي العشر هذا امر عمر رضي الله عنه سمعته
 ان يبلغ ما ينفقها ولم يعلم قدر ما اخذوا اي اهل الحرب متاوان علم اخذ مثله ولو
 كان ما اخذوا لم ينفقوا وان لم ينفقوا اي ما ينفقوا لا يؤخذ منه شيء وان اقر بياقي
 النصاب في بيده لان الواجب فيها فيه ولا يؤخذ منه شيء الى الحرجي ان لم ينفقوا
 شيئا من البيعة وعليه ولانا احق منهم بالكارم عشر اي اخذ من الحرب العشر في نأج
 المضارون العشر عشر سنين ثمرة قبل الحول ان لم يدخل داره لم يعشر لان الاخذ
 في كل مرة استيعمال للمالك وحق الاخذ بمقتضى وعشر ثانيا ان جاء من داره انما يرجع
 بامان جديد وايضا الاخذ بعد الاقفى الى استيعمال بعشر الحرجي يؤخذ العشر من قيمتها
 لا الحرجي لان امرها لان القيمة في ذوات القيم لها حكم العين والحرجي منها ذوات الامثال
 والخمر منها ولا بضاعة وفي مال مع تاليس يكون ربحه ربحه وانما العشر التاليس ثانيا
 عن المال في اداء الزكاة ومثلا يراى اذا امر المضارب بما لها لم يعشر التاليس بمالك ولا
 ناسبه وكسب ما دون يد يمينه او ليس موهولا اي تعبد ما دون ظهوره في الاخذ
 منه شيء ولا كسبه لولا ظهوره في يده لا فلا وثني ان عشر الحراج يعني اذا
 ترحل عشر البعثة ففقره ثم مر على عشر البعثة يؤخذ منه ثانيا لان انقص منه حيث
 مره بخلافه اذا غلبوا على بلاد فاخذوا الزكاة وغيرها لئلا يؤخذ منهم ثانيا اذا ظهر عليهم الامام
 لان التفصيل من الامام

باب الكاز

هو ما تحت الارض من علف اي سوا كان بمخزف او يدق من العباد والمعدن خلق ولكن
 مدقون خمس معدن نقي هو الذهب والفضة وحديد ونحوه كالصفر والنيحاس
 ونحوها في من خراج او عشر وسياقي بيانها وبقية لما لكها الارض ان ملكك ولا
 اي وان لم تملك فللعامة ولا شيء فيه اي المعدن وجد في داره وفي رصده وايضا في
 لافي ياقوت وزمرد وغيره في ربح وجهته في جبل لقوله عليه الصلاة والسلام لا خمس في
 الحرج ولذا لا يجب في جميع المعادن والفصوص من الحراج الا ان يكون دفين الماهية وفيه المحس
 اذ لا يشترط في الكثر الامانية لكن غنمة كذا في قوله الزيلعي والعلوي وغيره وكذا جميع حليته
 تستخرج من الحرج حتى الذهب والفضة بان كانا كثر في فقر الحرج كثر فيه سبعة الاسام كالكثرة
 عليه كالكثرة كالكثرة وسياقي حكمها في موضعها وما في يمينه كالكثرة كالكثرة
 خمس وبقية هاهنا اول النسخ فان كان حيا خفه والافواه له حيا والافواه له حيا

وذكر عندها فقال ابو يوسف حيا في جميع ما يخرج من الارض
 لانها خفية يد الملك الجليل

الحج بالنعم والعقود من قبل
الحج بالنعم والعقود من قبل
الحج بالنعم والعقود من قبل

والتسويق ما يتبع من البراءة في حق الشعير كالتسويق او ذبيبة نصف صاع فاعل
يجب ومن ثم او شعير صاع مما ادى من صاع سبع الفا واربعمائة درهم فان الصاع العشري
في حج وهو الماش او عدس او تما قد رزها لعلته النفلت بوسمها عظماء وصغار
تحتل كذا وكذا انما يحدو في غيرهما من الحبوب فانها متفاوتة في غلته الكثرة بطلوع الفطر
متعلق ايضا يجب من مائة قبل اى قبل طلوع الفطر او ولديعه او لم لا يجب عليه
الانقضاء السبب بالنظر لكل منها ومنح اداء الفطرة لوقوعه الا بعد وقت الوجوب لا يندى
بعد تقرب السبب وهو ان يوتى ويطلب عليه فاشبه التجسس في الزكاة ولا فرق بين مدة ومدة
او اشر عن وفرة فيسقط فكله اشرها لان وجه القرية فيها مقنونة وهذا
خلة المحتل فلا يشترط وقت اداء فيها انما هو في الضحية فان القرية لا في الدم وهي
اتصل قرية فيتمتع على نوب النقص وذهب تعبها والمرا اذا قبل الفرج الى العسل
بقوله عليه صلواته وسلم لغنهم عن السنة في مثل هذا اليوم فانه يدل باشارة على ان
الاول اذا قبل الفرج الى السنة ليستغنى عن السؤال ويجوز المصلحة فانه لا بد
من نفقة العيال والاهل ويجب دفع كل شخص فطرته الى فقير واجيد حتى لو قرى في فقر
لم تجز لان المنصون عليه لا غناء لما لم لا يستغنى بماه ذلك وقيل للفقير الكرخى
سواء دفعها الى فقيرين لكن لا بد من اوله ويجوز دفع ما وجب عليه جماعة الى فقير واحد ذكره النبي

كتاب الصوم

عقب الزكاة بالصوم اقتداء بالحديث حيث قال عليه الصلاة والسلام في الاسلام على خمس شهادة
ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلوة وايتاء الزكاة وصقة رمضان وهي
نعمه الاساك وشرب عاتر الاكل والشرب والجماع من الصبح الى الغروب لم يقربها كما قال
بعضهم فاشق يطبق ايضا على ما بعد طلوع الشمس الى غروبها كما في عليه الصلاة والسلام صلا
انها تحجها بنية فانه لا عاك بالنيات من اهلها الحرام من الماش والشاء والكاف
وهو ما فرض وهو نزل على معين كصوم رمضان اداء وقضاء وفريته ثابتة بالكتاب
والسنن والاجماع وغير معين محو كالحالات اى كفارة اليمين والظلمة والغسل وجب الصبي
فريته الا في الاحرام كما سيأتي ان شاء الله تعالى وما واجب كالنذر المعين والطلاق وقيل
كغيرها ذكر في طحاوية انصهر رمضان فممنوعه كتب عليكم الصيام وعلمه فريته ما فقد
الاجماع وهذا كغير واحد والنذور واجب في قوله تعالى فليؤدوا نذرهم وقوله تعالى واول ما عهد الله

ثم يفتي نصف صاع من ثمر او صاع من غيره بالبراءة في حق الشعير كالتسويق او ذبيبة نصف صاع فاعل
يجب ومن ثم او شعير صاع مما ادى من صاع سبع الفا واربعمائة درهم فان الصاع العشري
في حج وهو الماش او عدس او تما قد رزها لعلته النفلت بوسمها عظماء وصغار
تحتل كذا وكذا انما يحدو في غيرهما من الحبوب فانها متفاوتة في غلته الكثرة بطلوع الفطر
متعلق ايضا يجب من مائة قبل اى قبل طلوع الفطر او ولديعه او لم لا يجب عليه
الانقضاء السبب بالنظر لكل منها ومنح اداء الفطرة لوقوعه الا بعد وقت الوجوب لا يندى
بعد تقرب السبب وهو ان يوتى ويطلب عليه فاشبه التجسس في الزكاة ولا فرق بين مدة ومدة
او اشر عن وفرة فيسقط فكله اشرها لان وجه القرية فيها مقنونة وهذا
خلة المحتل فلا يشترط وقت اداء فيها انما هو في الضحية فان القرية لا في الدم وهي
اتصل قرية فيتمتع على نوب النقص وذهب تعبها والمرا اذا قبل الفرج الى العسل
بقوله عليه صلواته وسلم لغنهم عن السنة في مثل هذا اليوم فانه يدل باشارة على ان
الاول اذا قبل الفرج الى السنة ليستغنى عن السؤال ويجوز المصلحة فانه لا بد
من نفقة العيال والاهل ويجب دفع كل شخص فطرته الى فقير واجيد حتى لو قرى في فقر
لم تجز لان المنصون عليه لا غناء لما لم لا يستغنى بماه ذلك وقيل للفقير الكرخى
سواء دفعها الى فقيرين لكن لا بد من اوله ويجوز دفع ما وجب عليه جماعة الى فقير واحد ذكره النبي

والمقدار والطلوع الصبح عند المشرق استشارته وهو منى عن عثمان ونفقة
وبن عباس وطلوعه بن علي وعطاء بن رباح والاعشى قال مسروق
سبحك لا بعدد الجوز فمما عا كانا بعدد النفل الذي على البيت
قال بنسب لامة الخوا في الاول احط بالثاني في الزكاة والتمسك
المشايخ في ان العبرة بالاول احط والشافعي اوسع كذا في شهر المتفق
قال المحقق في الاول احط والشافعي اوسع كذا في شهر المتفق
للدائمة المحققين شيخنا من الشافعي

اذا عاهدتم

اذا عاهدتم فان من فوجيان يكره المنذور ايضا فمما بالكتاب اوجب بان الكتاب
عام ختم منه ما ليس من جنسه واجب كعادة الرهن والتجديد والوضوء عند كل صلاة وفي
ذلك واعتصم عليه صدق الله بان المنذور اذا كان من العبادات المعصية كالصاوق
الصوم والحج ونحو ذلك فان ومثبات بالاجماع في كل قطعي الثبوت وان كان سندا لاجماع
فلقبا من العلم المحققين في كل فرع اقوال الجواز عند ان المراد بالقرية هذا الفرض
الاعتقادي الذي يكفر بواحدة كالكذب عليه عبارة الهداية والفريضة بهذا المعنى لا يثبت بطلاق
الاجماع بل الاجماع الاجماع على الفريضة المتفق بالتأخر كما في صوم رمضان ولما لم يثبت في
النذور بطل الاجماع على فريضة بالنظر في فريضة الصوم فان الاجماع المتفق بطريق الشهرة
او الاتحاد بعيد العجب دون الفريضة بهذا المعنى كما في الحديث علمنا نقرأ في كتب الله مع صفة
رمضان وللهذا المعين والنفل بنية من الليل الى الصبح كبرى ما عدها فان الهما الشرعي
من الصبح الى الغروب والنفقة الكبرى مستقيمة فوجيان توجب النية قبلها المتفق بوجوده
في اكثر النذور فوجيان كذا وكذا وهذا هو الصحيح لا ما قيل في الزوال لانه مستصفاها واعتبر
من مخرج الشهر الى غيرها في فتح الصوم بمطلقها الى النية وبنية النفل والخطا الوصف في اداء
رمضان لما نقرأ في الاموال الوقت معين لصوم رمضان والطلاق في المتعين تعيين و
الخطا في الوصف لما بطل بقى اصل النية فكان في حكم المطلق نظير المنوحد في الارض فانها اذا
ندى بيان بل او باسم غير اسمه لم يبر ذلك بخلاف قضاء رمضان حيث التعين في وقته
الا اذا وقع النية من مرض او مساقا حيث يحتاج الى التعين ولا يقع في رمضان بل يقع عما
نوع لعدم التعين في الوقع بالنظر اليها والنذر المعين يقع عن واجبه فواء مطلقا او
اذا نذر وصوم يوم معين فوجيان في ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك الواجب سواء كان
مساقا او مقبلا او مضيا وشرط للباق وهو قضاء رمضان والنذر المطلق والكفارة الثابتة
من البيوت والمراذ النية من قبل والتعين ان ليس لها وقت معين فلا بد من التعين في
الابتداء ولا يصام يوم الشك الا بطلوعها وهو المخرج من شهر شعبان الاحتمال ان يكون اول
يوم من رمضان وانما كره غير المطلق لما روى صاحب السنن عن ابن عباس رضي الله عنهما انه
صلى الله عليه وسلم قال لا تدا على الشهر بصوم يوم ولا يومين الا ان يكون شي يصوم احدكم
الحديث قال الزبلي وبيان ما عليه الهداية من صام يوم الشك فقد عصى بالانقسام ومن
قوله لا يصام الذي شك فيه الا بطلوعها اصل لم يكره فيه الواجب لما روىنا ويقع عنه
في الاصح وقيل يقع تطوعا لان غير منتهى عنه فاني تادى بنية الواجب فان صام تطوعا

وافتتحت الملة في المحققين في كل فرع اقوال الجواز عند ان المراد بالقرية هذا الفرض
الاعتقادي الذي يكفر بواحدة كالكذب عليه عبارة الهداية والفريضة بهذا المعنى لا يثبت بطلاق
الاجماع بل الاجماع الاجماع على الفريضة المتفق بالتأخر كما في صوم رمضان ولما لم يثبت في
النذور بطل الاجماع على فريضة بالنظر في فريضة الصوم فان الاجماع المتفق بطريق الشهرة
او الاتحاد بعيد العجب دون الفريضة بهذا المعنى كما في الحديث علمنا نقرأ في كتب الله مع صفة
رمضان وللهذا المعين والنفل بنية من الليل الى الصبح كبرى ما عدها فان الهما الشرعي
من الصبح الى الغروب والنفقة الكبرى مستقيمة فوجيان توجب النية قبلها المتفق بوجوده
في اكثر النذور فوجيان كذا وكذا وهذا هو الصحيح لا ما قيل في الزوال لانه مستصفاها واعتبر
من مخرج الشهر الى غيرها في فتح الصوم بمطلقها الى النية وبنية النفل والخطا الوصف في اداء
رمضان لما نقرأ في الاموال الوقت معين لصوم رمضان والطلاق في المتعين تعيين و
الخطا في الوصف لما بطل بقى اصل النية فكان في حكم المطلق نظير المنوحد في الارض فانها اذا
ندى بيان بل او باسم غير اسمه لم يبر ذلك بخلاف قضاء رمضان حيث التعين في وقته
الا اذا وقع النية من مرض او مساقا حيث يحتاج الى التعين ولا يقع في رمضان بل يقع عما
نوع لعدم التعين في الوقع بالنظر اليها والنذر المعين يقع عن واجبه فواء مطلقا او
اذا نذر وصوم يوم معين فوجيان في ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك الواجب سواء كان
مساقا او مقبلا او مضيا وشرط للباق وهو قضاء رمضان والنذر المطلق والكفارة الثابتة
من البيوت والمراذ النية من قبل والتعين ان ليس لها وقت معين فلا بد من التعين في
الابتداء ولا يصام يوم الشك الا بطلوعها وهو المخرج من شهر شعبان الاحتمال ان يكون اول
يوم من رمضان وانما كره غير المطلق لما روى صاحب السنن عن ابن عباس رضي الله عنهما انه
صلى الله عليه وسلم قال لا تدا على الشهر بصوم يوم ولا يومين الا ان يكون شي يصوم احدكم
الحديث قال الزبلي وبيان ما عليه الهداية من صام يوم الشك فقد عصى بالانقسام ومن
قوله لا يصام الذي شك فيه الا بطلوعها اصل لم يكره فيه الواجب لما روىنا ويقع عنه
في الاصح وقيل يقع تطوعا لان غير منتهى عنه فاني تادى بنية الواجب فان صام تطوعا

يوم الشك

فلا يجوز ان يصوم في رمضان ولو لم يصوم في غيره من ايام السنة او في غيره من ايام الشهر
فلا يجوز ان يصوم في رمضان ولو لم يصوم في غيره من ايام السنة او في غيره من ايام الشهر
فلا يجوز ان يصوم في رمضان ولو لم يصوم في غيره من ايام السنة او في غيره من ايام الشهر

التي هي ما يتفق على وجوب الصيام في رمضان ولو لم يصوم في غيره من ايام السنة او في غيره من ايام الشهر
فلا يجوز ان يصوم في رمضان ولو لم يصوم في غيره من ايام السنة او في غيره من ايام الشهر

وطي الخ حتى لو لم ينزل في هذه الصورة لم يلزم من انقضائه او افساده غير صوم رمضان يعني
ادق حتى لو افسد قضاءه او اداءه غير رمضان لم تجز الكفارة لانها وردت في هذه الصورة
اذ لا يجوز اخلاؤه عن الصوم بخلاف غيره من ايام او وطئت المحرمات فلا بد ان يرضى للصوم
ليلا ثم جئت في النهار وهي صائمة في موعدها والاكليف كغيره صائمه وهي صائمة
او نائمة او سحرى كل الصوم او افطر في خلتها يظن اليوم ليل اي فعل هذين
المفعولين فظن الوقت ليل والقبول في الاقوال والشك في تعريب في الثاني يقتضي فقط جزا
لقوله وان افطر خطاه الاخر والاخير ان اي من سحر ومن افطر يظن اليوم ليل يمكن
بقية يومهما كسافر اقام وماتين او نساء طهرت ومجنون افاق ومرضى صح وبقي بلغ وكافر
اسلم وكلهم يقصرون الا الاخيرين يعني صائما بلغ وكافرا اسلم الاصل من ذلك على حاله في
اشهر النهار لو كان عليها في قولنا لا يلزم منه الصوم لزم ما لا مسانقها الحق الوقت وتيسر الكفارة
كما لو شهد الشهادة برؤية ليل في بعض اليوم كذا في غاية البيان وانما لم يقض الاخيرين وان افطر
لان التسبب في الصوم هو الحرج للقول من اليوم والاهلية معروضة عنه بخلاف الصلاة فان
السبب فيها هو الحرج للقول بالاداء وجز يسع ما بعد اتمامه والحرز يرد ذكر الثالث
بقوله وان جامع في اداء رمضان احتراز عن قضاءه وجوبه في حالتيه بليلين وان كل وشرب
غدا او اداء احتراز عن نحو التراب والحجر غير ما ذكر من قوله جامع المصداق او احجم وظن انه
فطر فاكل غير قضاء ففطر ففطر وان جامع في الحرج وانما وجبت الكفارة في صورة الاحتياط لان
فساد الصوم بوضوئك في ايا طئه لثقل عليه الصلاة والسلام الفطر مما دخل ولا يوجب الا
اذ اثناء ثقت بفساد صومه في الكفارة عليه ان الواجب على العاقل الاحتياط في التيقن في غير
الغوى شبهة في حق ولا كانت خطأ في نفسها وان كان سمع الحديث وهو قوله عليه الصلاة و
السلام افطر الحاجم والمحجم واعتمد على ظاهره قاله محمد والجمهور الكفارة لان رسول الله
ادعى من قبله التيقن وهذا ابلغ عندك فقد ارسوا ولي واما الحديث فقد اوردوا بان
عليه الصلاة والسلام قررها وهي ايقان ان امره فقل عليه السلام ذلك اي ذهب ثوابها
بالتيقن يدك عليه الصلاة والسلام سقى بين الحاجم والمحجم ولا خلاف في انه لا يقص
صوم الحاجم والمحجم وكفارتها اعتاق في غيره وان عجز عنه فصوم شهرين متتابعين وان
عجز فاطعام ستين مسكنا زرع اي غلبه وسبقه في طعام او ماء او ثوب او غيره ويخرج من فطر
ملاء الفم ولا لقوله عليه الصلاة والسلام من ذرعه النقي فليس عليه قضاء ومن استقاء غدا
فليقض وليستوى فيه ملاء الفم وماء وينا فان ملاء اي الفم وعاد هو وهو ذكر انهما تم

معد كفاة الظهار

لم ينعزل

لم ينعزل في الصحيح وهو قول محمد بن كنفرة في النهاية اذ لم يوجب صورة الفطر وهو لا يتلوه ولا مضاء
اذ لا ينعزل به او اعاد افطر بالاجماع لما روينا لوجه الدخول بعد الحرج في تحقيق صوم الاطفا
وان لم ينعزل لم ينعزل لما روينا وان اعاد في الصحيح فانما اعاد القيل فسد صومه عند محمد
لو جدد الصنع ولا يفسد عند ابي حنيفة ولا يوجب فطره المخرج وهو الصحيح ذكره الربيع استفتاء
ملاء با فطر بالاجماع فلا ينادى بغيره في العود والاعادة لانه افطر بالحق او قل من ملاء فيه
افطر عند محمد لاطلاق ما روينا فلا ينادى بغيره في العود والاعادة لانه افطر بالحق او قل من ملاء فيه
الربيع لعدم المخرج ويتأتى التفرع على قوله ولذا اقال فان عاد النقي بنفسه لم ينعزل لما ذكرنا
او اعادة فغيره ياتيان وفي رواية لا ينعزل بعد المخرج وفي اخرى ينعزل كثره للصنع واما البلغم
فلا ينعزل عند ابي حنيفة ومحمد وعبد بن يوسف فطر اذا ملاء الفم بناء على اختلاف في الثنا
الطهارة اكل الحبوب اسنانا مثل حنظل فني ولا كفارة وفي اقل لا الا اذا اخبره فاكل اكل
مثل حنظل لم ينعزل الا اذا مضغه بحيث تداشت وكثر ذوق شي ومضغه بلا عذق لم ينعزل
الذوق قد تفرعن الضاد صومه وذكر بعضهم ان ذوق المرة اذا كان سبي لحق الناس
لذوقها بل سانهة لولاها في الغرض واما في السلق فذكره واما كراهه المضغ لما فيه لصلاحة التبرص
للافساد وان كان ينعزل بان لم يجد المرة من مضغ لصحتها الطعام ممن الصوم ولا يجد
طبيخا ولا كسبا حليبا فلا بأس بالصقروة وتلك المصنع عليك فان فيه تقيضا له ولا بأس
بهم بالافطار فان من رآه من بعيد فظنه اكل قل هذا اذا كانت مضغ اذا لا ينعزل من شيء
وان كان غير مضغ ففسد لانه يتيقن ويصير من شيء الى خوفه وكثر القيل ان لم يمان
لادهن السداب والسواك ولو كان السواك عسقا وعندك في كبره عسقا لانه ينعزل من غير
الفم فضل حامل او مضغ خاف على نفسه او ولدها او مريض خاف من الزيادة والمسافر اظفر ما
هذا خبر لقوله لا يحمل الخ وانما جاز الافطار لوجه العذر وقضاء ما قبله واي لم ينعزلهم قضاء
صوم ايام مضت بقدر ما ادركوا من ايام زوال العذر وفائدة لزوم القضاء وجوب الوضوء
بالاطعام عند فقد القضاء لا كفارة لانه فطر لا ينعزل ولا فدية لانها وردت في الشيخ الغافي
بحدوث القيل وغيره لا ينعزل في غير الغدبة بضع صاع من تروصاع من ثمر او شعير وندب صوم
مسافر لا ينعزل لقوله وان تصوموا لخبركم واما قوله عليه السلام ليس من البر الصيام
في السفر فيكون على حاله للثقة فان ما قبله اي في ذلك العذر فلا فدية اي لا تجب الوضوء
بالغدبة ولو لم يوافق ذلك في الموضع فذلك عنما عن الميت ولا ينعزل ما قبله عليه الميت
وقلت عنده فان الغاية اذا كان عشر ايام فاقام بعد رمضان خمسة ايام ثم مات فان كان

والمصوم من بين اسنانه من فطره وان كان الفطر وان كان الفطر وان كان الفطر
على الربيع او كانا سوا او افطر وان كان الفطر وان كان الفطر وان كان الفطر
الربيع لا ينعزل به وان كان الفطر وان كان الفطر وان كان الفطر وان كان الفطر

المتعلق بضم الحاء وسبب في فطره انما الخطا في ربه وخلافه كما في الناس
الرجوع في حلقه وحلقه ففدت رايته خلوها بالعلم لا في غير
صوم في الحائض من ايامها او في غيرها من ايامها او في غيرها من ايامها
في الحائض من ايامها او في غيرها من ايامها او في غيرها من ايامها

هذا لا يتيسر غالباً كالعلم فان يستطير شي من العبادات لعدم العلم بها
عليه راحة لا يتيسر بها زمانه وقت الصلاة لا وقت الصلوة غالباً لا
فان امتناع الصلاة بان زاد على علم الصلوة ان امتداده في غير وقتها
عالمية ولم يجعل عذر في العلم بان امتداده في غير وقتها غالباً
صحيح والدليل على لا يتيسر على ما ذكرنا في كل واحد من العلم والصلاة
وبقاء حياتها بدونها فان زاد زمانه في الصلاة والصلاة في غير وقتها

صحيحاً في أيام الأقامة فعليه فريضة تلك الأيام ودون ما سطره أن أوحي إليك معتقاً بقوله
فريضة عندي أي ما فراه الرعي من الثلث وأن تبرع وليته ببر أي ما فراه جاز وإن سطره
صام عنه لا تقوم على الله عليه وسلم لا يصوم أحد عن أحد ولا يطعم أحد عن أحد ولكن يطعم
عنه رواه النسائي وكذا كان العيين والثلث بغير الاعتقاد يعني أن تبرع بالإطعام والكسوة
وكفارة العيين والثلث جاز ولم يجز التبرع بالاعتقاد لما فيه من الزام الواليت بغير رضاه
يعني في رمضان ولو بغير بعض مجوز فيه الفصل والوصل والستح يصلح سار على إسقاط
المعاجب وإن جاز رمضان آخر صامه لانه وقته ثم قضى الأولى لانه وقت القضاء بلا فدية ثم لانه
وجوب القضاء على الرعي حتى كان له أن يتطوع وعندك أن في محجب الفدية وفدية كل
صلاة حتى لو تركه يوم وهو الصحيح وقيل فدية صلاة يوم واحد كفدية يوم
والشيخ الغافق الذي لا يقد على الصور أقر وقد أي أطعم لكل يوم مسكيناً كما يطعم في
الكفارة وقضاه قد على الصور لا يبطل حكم الفدية لأن شرط التكليف استمرار العجز بالزمن
فعل تبرع فيه قد سبق تحقيقه في صلاة النفل داء وقضاء أي يجباً تماماً عليه فإن
أقسد عليه القضاء إلا في الأيام المنتهية فإن الشروع فيها غير ملزم وفي خمسة أيام عيد النفل
والاضحية مع ثلاثة بعد الاضحية وعندني يوسف وتجدد معها عليه القضاء لأن الشروع ملزم كالنفل
كما في سائر الأيام والنفل لا يمنع صحة الشروع في حق القضاء كالشروع في الصلاة في الأوائل
المكروهة لا يفسد الشارع في النفل بلا عدل في رواية لانه إبطال العمل وقد قال الله تعالى ولا
تقبلوا العاكم وفي رواية أخرى يجوز لأن القضاء خلفه فلا إبطال والضيافة عندنا بمعنى
على ظاهره وروى الحسن عن ابنه ليس بعد ذلك حكم نيل المضيف والمضيف نوع المسافر
الاضطراب وإقام فوقه المصروف وفيها أي في وقت النية وهو من النيل إلى الضيق الكبير
لا قبل الزوال والمردب بالقوم اعظم من الفرض والنفل ولها فاك متخ لانهما لا يختلفان في القدر
وأنما يختلفان في الوجوب وعنده قلنا كان ذلك في رمضان يجب الصوم لأن السفر لا ينافي
وجوب الصوم كما يجب على مقيم إتمام صوم يومه من رمضان سافر فيه أي في ذلاليه اليوم
ولا كفارة فيها أي أقامته المسافر سفر القوم بالافعال لوجوب الشبهة وهو السفر في قوله
وآخر كما يسقط الحد بالنكاح الفاسد الشبهة يعني أيام الانحلال ولو كانت كل الشهر لانه
نوع من صنف القوم ولا ينزل العقل في لسان في الوجوب ولا إلا إذا لا يؤمر أحدث الانحاء فيه
أو فليد فانه لا يقضيه لوجوب الصوم فيه إذ الظاهر أنه ينوي من النيل حمل الحمال المومنين على
الصالح حتى لو كانت متها كما يعاد الأكل في رمضان فني رمضان كله لعدم النية ووجوبه ليس

و یقینی

ويفضي أيام جوفنا فاق بعد هائي الوقت لانه السبب وهو الشهر قد وجد واهلية نفس الوقت
بالذمة وهي محققة بلا منع واذ تحقق الوجوب بلا منع فحين القضاء لا يبقى كل الشهر
المستوعب به اي بالجوف لانه يفضي الى الخارج بخلاف الاعضاء لانه لا يستوعب الشهر عادة والجوف
يستوعبه كثير مطلقا اي سواء بالغ بمكان او عاقلان ثم من اعلم ان الحداد اربعة اشياء نذر
صوم الايام المنهية او السنة مراح لانه نذر لصوم مشروع والنفق غيره وهو ترك الحماة دعوة
الله ويقبح نذره ولكنه افطرها استلزاما للمعصية المحذورة وقضاهها اسقاطا للوجوب وان صامها
اجزاء وخرج عن المعصية لانه اذا كان التزمه فان له ينقض شيئا اي يقول الله على صوم هذه الايام
او السنة وهذه السنة على وجهه سنة اما ان لا ينقض شيئا اي نقى النذر فقط دون اليمين
او النذر ونوى ان لا يكون مينا كان نذرا فقط لانه نذر بصيغته وقد تقر بعينه فان
نوى اليمين وان لا يكون نذرا كان يمينا لان اليمين محقق كلامه وقد عينه ونوى غيره وظاهر الكفاة
ان افطر كما هو حكم اليمين وان نذرهما واليمين بالانفي النذر كان نذرا ويمينا حتى لو افطر بحسب
القضاء للنذر والكفاة لليمين لانه نذر بصيغته ويمين بوجبه وههنا اشكال لعشرون هذا كونه
كتبا اشكالها حجة الخيرة منها نذر بصيغته في قول يعني ان صوم الايام التزمه بعد
الافطر مشايعة منهم من كره وهو الذي روي عنهم لم يكن وان فرق في قول فهو بعد
من الكراهية والتشديد المتأخر كذا في الحاشية نذر صوم شهر غير معين مثنا بافا فافطر يوما
يستقبل لانه اقل بالوصف لافي معين اي لو نذر صوم شهر بعينه وافطر يوما لا يستقبل ويفضي
حتى لا يقع كله وغير الوقت كذا في الكافي لا يختص نذره بزمان ومكان ودرهم وقصير
اما الزمان فان يقول لله على ان اصوم نجسا او اعتكف نجسا فصام او اعتكف شهرا قبله او ذكر
المادة على هذا الوجه جائز عن النذر وقيل محذور في لا يجوز ولو قال لله على ان اتصدق بكذا
غدا فصدق به اليوم جائز عندنا خلافا لغيره وانما المكان فلا نذر ان يصلي او يعتكف او
يصوم او يتصدق بكذا ففعل في غيرهما جائز عندنا خلافا لغيره وانما الدرهم والفقير ان يقول لله
على ان اتصدق بهذا الدرهم او على هذا الفقير فصدق بغيرهما او على غيره جائز عندنا خلافا لغيره
بخلاف النذر للمعاق يعني لو قال ان جاء فلان ففعلت على ان اتصدق او اصوم او اصلي او اعتكف
ففعل قبله لم يجز والفرق ان النذر سبب في الحال والداخ تحت النذر ما هو قرينة وهو اصل العقد
دون التعيين فبطل التعيين وانزعت القرينة بخلاف المعاق لانه التعليق يمنع كونه سببا فلم يجز
التعيين قبله نذر صوم يجب ففعل وجب وهو بمن لا يستطيعه اي الصوم الا بغيره فافطر
وقضى كصوم رمضان اي بغيره وبغض والله اعلم بمحققته والحوال والتعالي

باب الاعتكاف
 في الاعتكاف
 في الاعتكاف
 في الاعتكاف

باب الاعتكاف

هو لغة اللبث والادوم على شئ وشراجه الشرح في سبب جماعه او مرة في بيته بنية اي
 الاعتكاف وهو واجب في المنذور وستة مائة في العشرة الاخيرين من رمضان ومستحب فيما
 سواه اى العشر الاخير والصوم شرط لصحة الاول يعنى الواجب لا الثالث يعنى المستحب
 واقوله اى قل الاعتكاف المستحب على من استمر طرقت الصوم وهو ظاهر لا يرد عن الامام وختم
 ما ساءه وليس لها حكم معين حتى لو غلب على المسجد ونحو الاعتكاف الى ان يخرج منه صريح من
 الفصل على المساهلة وقيل الصوم شرط فيه ايضا وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة فاقوله يوم من
 قطع فيه اى في اليوم يعنى لانه شاع فيه قصره واطلعه لا يخرج من المسجد الا الحاجة
 الانسان كالبلد والعاقل ان الثابت بالضرورة يقدر بقدرها او جمعة لانها اتم حاجاته
 فيسارع للخروج اجلا ضرورة وقت الزوال ان كان معتكفا فربما عن الجامع بحيث لو نظر
 زوال الشمس لا تقف المخطئة ومن يؤخر من يؤخر فليدركها على الجملة يعنى لا ينظر زوال
 الشمس بل يخرج في وقت يكتمان يصل للجامع ويصلي ركعتين تحية المسجد واربعة ركعات
 وبعد الجمعة يكتم بقدر ما يصل الى التمتع على الخلاف اربع ركعات عند ابي حنيفة وستة عند
 ولا يكتم اكثر من ذلك لان الخروج للحاجة هو بالجملة في حق السنة لانها تابعة للضرورة ولا
 حاجتها للخروج منها ولا يفسد بكنة اكثر منه ولو لم يكن كذلك لان المعتكف يخرج من
 المسجد لا الكثرة فيه لكنه لا يستحب ان التزم الاعتكاف في مسجد واحد ولا ينبغي ان يتبها
 في مسجدين كذا في الكافي وان خرج من المسجد ساعة بلا عند فسد اعتكافه لان الخروج
 بنا في اللبث وما ينافي الشيء يستوي فيه قليل وكثير كالكمل في الصوم والحديث للعلماء
 وفيه لا يفسد ما يخرج اكثر من نصف يوم ويخص باكل وشرب وسبع وشرا فيه يفعل
 المعتكف هذه الاعمال في المسجد دون غيره ولكن كرم احضار المسبوع فيه اذا ضرره فيه
 والضممت له الصلاة والسلام اى عرضة صوم القنوت وسئل ابو حنيفة عن صوم القنوت
 فقال ان تصوموا انكم احق بالسلام الامام محمد الذين هذا اذا اعتكف القنوت فيه ولا
 فلا يكره ان تصوموا الصلاة والسلام قال من صمت كجاره عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
 وانكلموا لا يخرج فان لم يلقا قائل لما قالوا اني حسن يفتي بعمده ان لا يكتم غير
 المعتكف خارج المسجد لا يخرج في اماكن المعتكف في المسجد ويطلبه اى الاعتكاف الوطى
 فخرج في المسجد واخرجه ولو لم يكن لان اللبث محل الاعتكاف بخلاف الصوم او ناسيا

الحديث لا اعتكاف الا بنية

باب الاعتكاف
 في الاعتكاف
 في الاعتكاف
 في الاعتكاف

لان حال المعتكفين مذكرة فلا يعتكف بالثنيان ويطلبه الوطى في غيره اى غير الفرج
 ان انزل لانه في معنى الجماع حتى يفسد به الصوم والتميز في الاعتكاف لا يفسد الصوم لانه
 القبلة واللبس يعنى انما انزل لانه ما يطل اعتكافها لانه ايضا معنى الجماع والافراد وان حرم
 الكمل للمعتكف يعنى الوطى والقبلة واللبس بلا انزال لانها من روائع الوطى نذر اعتكافه ايام
 لم يفسد بها لان ذلك الايام على سبيل الجمع ينشأ اوله الثاني يقال ما اينك منذ ايام و
 المراد بلباسها اوله اى منسوجة وان لم يفسد من الشائع وفي نذر اعتكافه يومين لانها
 بلباسها لان في الثاني معنى الجمع فليحجب اعتكافا في العادة وصح في الصورتين بنية التمسك
 خاصة لا تنوى خفيفة نذر اعتكافه رمضان فصاوه اى رمضان بدونه اى الاعتكاف
 وسبب قتله اى الاعتكاف بصوم قصدي حتى لو تركه ما خرج عن العادة بالا اعتكاف
 وقضا هذا الصوم لبقاء الاتصال بصوم الشهر حكاه صريح بل الجمع الكبير والاصل من الاثمة
 وانما وجب قضاءه بصوم مقصود لكون شرط الاعتكاف وهو الصوم لقدره عليه الصلاة والسلام
 الاعتكاف اى بالصوم المالك مال الاصل وهو ان يجب تقابل مقصود بالذات للوجوب
 للاعتكاف والله اعلم

كتاب الحج

اشهر الله رابع العبادات الجامع بين العبادات المادية والبدينية وهو لغة القصد وشرا
 زيارة مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل محصور وسما في تفصيلها ان شاء الله تع
 وهو ثمرة ان قوله تع والله على التام حج البيت من استطاع اليه سبيلا انزل قال النبي عليه
 السلام ايها الناس حجوا فقلوا الحج في كل عام امة مرة واحدة فقال لا بل مرة ولان
 سبب وجوب البيت كما تقرر في الاصل ولا تعدد ذلك بالفتن عند ابي يوسف وفي العمدة
 محمد وقت الحج في اصطلاح الاصولييين يسمى مشكلا لان فيه جهة المعيارية والطرفية
 فمن قال بالعدم لا يقول بان من اخره يكون قضاؤه ومن قال بالترخي لا يقول بان
 من اخره عن العام الاول لا ياتى ثم اذ كانا اذا اخر الصلاة عن الوقت الاول بل جهة المعيارية
 راجحة عند القائل بالعدم حتى ان من اخره يفسق ونزلة شهادته لكن اذا حج بالآخر كما
 اداه القضاء وبجهة الطرفية راجحة عند القائل بخلافه حتى اذا اداه بعد العام الاول لا ياتى ثم
 بالتأخير لكن لو مات ولم يحج اتم عند ايضا على حزم متعلق بقوله فرض مسلم مكلف يحج
 بصير كذا في اصوله فضلا عن ان ذلك لا ياتى من كالتسكي والحادم وانما البيت والبيت
 ونحو ذلك وعن نفقة عيال الى حين عودته مع امر الطريق لان الاطعمة لا تثبت دون

صفا فرزند الاحرار

شارف رضا

وثمنه ولم يفرقه اللهم ليبيك لست بربك ان الحمد والثناء لك
 والملك لست بربك والنيق منها وان زجارت وعن عمر بن الخطاب انك انك يقول ليبيك
 ذ النعماء والفضل الحسن فبيك مني كما هو هو اليك ولذا اني ناويك المحج والعمرة وقد
 بدت تفلي التقليل ان يطف قلاوة على عرق البسة فيصير به محكما كما بالثلبية او بدنة
 تدبر او خضيد او نحو كالداء الواجبة بسبب الحناية في السنة الماضية وتوجه معها
 على البنية يري ذلك حال من ضمير توجهه او بعثها ثم توجهه وتحققا او بعثها بالثنية وتوجه بنية
 الا سلام وان لم يحققها فقد احرم جزء لقله واذ التي ناويك الحاصل ذلك في الشروع في الحج
 يحسن محرم الثنية انما تقع اذا صادف ففان اذا صادف الثنية تحت وطأ محرمها واذ
 صادف التقليل مع التوجه صان غير ما لا تصادف الثنية بفعل من خصائص الاحرام لان التقليل
 مع السوف من افعال الحج وقد اورد صاحب الوقاية قوله او قد بدت تفلي في آخر الباب
 وابتدئ ذلك موضع المناسب كالا يحفر ولو اشرع اى شق سماءه العام انما قد عا او جعلها اى
 التي الحل على ظهرها او بعثها لغيره وعللها او قد شاة لا يكون تحمها وبعث اى الا سلام
 تبقى الرث وهو الحام قد شاعل كمليلة القيام الرث الى انسانك وقيل لكلام الفاضل
 لا تمنع فاحير فحرم كالحاج والفوف بعض الناهي وهو الحرام مطلقا لكن الحرمة في الاحرام
 اشد ليس الحريم في الصلاة والطهارة بقراءة القرآن والحداد وهو المراء مع الرق او الحدم
 والكتايب وقيل سيد البر لا البحر لغو ايضا وتريم عيكم منيد البر ما دمتم حرما والاشارة
 اليه والى عليه الاشارة تقضي الحضور الى الالة الغيبية والطيب وقيل الطهارة
 الوجه والى اس وعسل راسه وحيد بالخطي قد بدت ان راحة طيبة عندا بن حنيفة
 فصار طيبا عندا يقتل الموم في تحميه وثمره الخراف تظهر في وجب الدم فعند يجب
 الدم لا نطيب وعندها القصة ويتيق قه لاى الحية ومعلق لسه وشم بدت وليس في
 ومن ويلو قبا وعمامة وخفين الا ان لا يجمل الخمين فيقطع اسفل من الكعب وثوب
 صمغ عالم طيب الاعدد والى الاصل اني الاستحمام والاستغسال بيت ومحل بفتح الميم
 وكسر الذائبة وبالعكس الموضع الكبير وشدهيان في وسطه يعني مع كونه خفيلا لا باس لثنه
 على حقوب واكثر الثلبية برفع الصوت حتى يسمع او على شفا او هبط وايدى كعب او اسحر
 واذا دخل مكة بدلا بالمسجد حين راي البيت كبر وحل ثم استقبل الحجر الاسود ومكث به ثلاثا
 يذبح كالصلوة واستلمه اى تناول بيديه او بالقبلة واستحبه بالكف ان قد راد ان لا اى
 بل لا يزال اسلم براحه ولا يسلم ما في يده قبله ولا يحجر عنها اى لا يستلام والاسنان استلم

مما اذا استقبل المصلح العظيم وحده لم يجز

كثيرا من هذا ما كان له من تعظيمه صلى الله عليه وسلم وطاف بالقدس ومضطربا
 ايضا على رءوسه تحت ابطه اليمنى ملقيا على كفها اليسرى والخطيم وهو قطعة جدا في
 طرف اليمن اب من الخطيم بمعنى الكسر سمي بذلك لان خطيم من البيت فان كان في الارض البيت
 واذا كان كذلك يطاف ورءه حتى لو دخل الفرجة لم يجز احتياكا لكان اذا استقبل للمصلي
 الخطيم وحده لم يجز لان فرضية التوجه ثبتت بنقل الكتاب فلا يتأذى بما ثبت بجوارحه
 احتياكا اخذ عن يمينه الى الباب اي يمين الطائف والطائف المستقب للمحجركين يمينه الى
 جانبه الباب هو المشرق فبذلك من الحجر فلهذا الى هذا الجانب وباب الحجر الى الباب هو المشرق
 سبعة اشواط اي سبع مرات متعاقبة بقوله طاف رسل في الثلاثة الاولى خططين الحجر الحجر
 الركن الثاني في شيتة الكفتين كالباقين يتجوز بين الصفتين مع الاصطباح وكان
 سببه اظهار الجلالة للشاركين حين قالوا ائمتهم حتى تترتب ثم تلي الحكم بعد ذلك والسبب
 في ركن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد ويمشي في الباب على فئنته وكلما امر به
 اي الحجر فصل ما ذكر من الايمان وندب اسلام الركن اليماني وعن محمد ائمة سنة ولا يتم
 غيرها وختم الطواف باسناد الحجر ثم صلى شعاعا يجب بعد كل اسبوع عند القيام او غير
 من السجدة وهو اعطاف القدم ويسمى طواف التحية ايضا سنة الا اذا في ثم عاد في اسبوع
 المحجور خرج قصصا لصفاء واستقبال البيت وكبر وهن صلى الله عليه وسلم ورفع
 يديه ودعا ما شاء ثم مشى نحو المروة ساعيا بين اليدين الاخيرة وسعد فيها اي المروة
 وفعل فعله على الصفا بفعل كذا استعابا ليد بالصفاء ويختم بالمروة يعني ان السعي في الصفا
 الى المروة وشوط ثم من المروة الى الصفا شوط اخر فلهذا يدعى السعي من الصفا وختم وهو السعي
 على المروة وهذا هو الصحيح في رواية السعي من الصفا الى المروة ثم منها اليه الى الصفا شوط
 واحد فلهذا الختم على الصفا ثم سكن مكة محمدا وطاف بالبيت فغلا ما شاء وخطب للامام
 سابع ذي الحجة بعد الزوال وصلاة الظهر اعلم ان في الحج ثلاث خطب احدها قبل يوم
 التروية ويوم هو هذه الخطبة فيها الناسك اي الخروج الى منى والصلاة بعرفات والافاضة
 فاذا صلى بمكة الحج تمام من الشهر وهو صلاة التروية سمي بذلك لانهم يروون الايام في
 هذا اليوم خرج الى منى ومكث بها الى فجر يوم شهاب الى عرفات وكما هو قولنا لا يطعن
 عمره لما ورد في الحديث فيقولون ان قبل الظهر خطب الامام خطبتين هذه هي الخطبة
 الثانية كالحجعة يعني يحسن بينهما يعلم فيها الوقوف بعرفات والمزدلفة وريح الجمار
 الحجر والحلق وطواف الزيارة فلي باذان واقام بين الظهر والعصر وقت الظهر بشرط

وراء الزوال على الصحيح

الامام والاحرام للحج اي الامام المختص بالحج ذكر ما يلي في فصول الخطبة فبشرط منسك او
 جماعة هذه التفرع احسن من تفرع الوقاية كما لا يخفى على اهل الدارين ثم احرم لا يجمع الى
 يجوز ان يجمع بين الظهر والعصر في وقت بل لا يجوز العصر الا في وقت ثم ذهب الى ان وقت
 سن ووقف الامام على ناقته بغير حيل الرحمة مستقبلا ودعا لجمعه وعلم الناسك ووقف
 الناس خلفه بغير مستقبلين سامعين قوله فبعد الغروب الى مزدلفة وكلها موقوف
 الا وادي خمير وزل عند جبل منى وصلى العشاءين باذان واقامة ههنا جمع الغروب
 والعشاء وقت العشاء وعاد من عرفات الى الطريق او عرفت ما لم يطالع الفجر فانما ان صلى
 المغرب قبل وقت العشاء لا يجوز عند اي ضيقه ويحذف فوجب الاعادة ما لم يطالع الفجر فان الحكم
 بعد الجواز لا بد انك فضيلة الجمع والى طلع الفجر فاذا كانت اماكن الجمع سقط القضاء
 لانها وجب فاما ان يجب قضاء فضيلة الجمع في حال لا مشيئة له واما ان يجب قضاؤه
 السنة فقد اختلف في الوقت فلا وجه للقضاء وصلى الفجر بركن هو الظلمة في آخر الليل
 ثم وقف وكبر وهن وتلى وصلى وعاد الى الوقوف بمزدلفة واجب حتى يركب مكة بلا
 عذر ثم وادى اسفرا في منى وركب حجرة العبيدة من بطن الوادي سبعة اي سبع خطبات
 خذها بالحق المعجز في الخطبة السابعة وفي المغرب هناك تجمع طرف الهمام طرفا للكتابة
 في الرمي وكبر خطبة ففعل باسم الله والله اكبر ثم الشيطان ومعه به الله ام اجعل
 حجي مبرورا وعقبى مشكورا وكبر وتلى ففعل وقطع بلبسته باقرها ثم دعى ان شاء وانما
 قاله لان الدم الذي ياقه بالمزفة تطوع والكلام في المغرب ثم قرأ وسقط افضل وحل له
 غير النساء وخطب للامام كافر التبع هذه هي الخطبة الثالثة يعلم فيها النحر وهو خروج
 الحاج من منى وطواف الصدر ثم طواف للزيارة وقد مر ان الفرض يومها من ايام الترسبعة
 اي سبعة اشواط بركن وسوى ان فعلا اي الركن والسعي قبل ولا يهاذان اشهر اي
 طواف الزيارة عنها اي ايام النحر وجب عدم وسنتين في باب الجمانيات ان شاء الله تعالى
 واقل وقت اي وقت طواف الزيارة بعد طلوع فجر يوم النحر وهذا اي الطواف فيه اي يوم
 النحر فليس فيه اي بالطواف محل النساء ثم اتى منى وركب الجمار الثلاث بعد ذلك تاتي النحر
 يبدأ بما يلي سحابة الخيف ثم بما يليه ثم بالعقبة سبعة سبعا وكبر لكل حصاة رماها ووقف
 اي وقت عهد الله تعالى واشى عليه وهن وكبر وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد روى
 بعد روى فقط اي بعد الرمي الاول والثاني والثالث والابعد يوم النحر وعاد الى مكة رافعا
 يدين ثم عند ذلك وبعد ذلك ان مكث وهو على كذا حب والاربع قبل الزوال فيمضي الى

وكانت من قبل ان يزلزل في اليوم الرابع

جان وله النفر الى الخروج من متى قبل فجر اليوم الرابع فقامان وقت حتى قطع الفجر
 وجعل عليهما الجمار وجازا لهما في كفاي الاقايين اي اياهما سجد الخفيف ثم ما يليه شيئا افضل
 لا العقبة بالجمع عطف على الاثنين وكره ان لا يبيت بمشي ليل الى ليل التي عليه صلى الله عليه وسلم
 بات بها وعمر حتى ظهر عنه كانه يوقد على ذلك القام بها وكره ايضا تقديم ثقلها على متاعها والجمع
 اليكته واقامته على الترمي لانه يوجب شغل قلبه وذا رجع الى مكة تركها بالحقب اسم موضع
 يقال له الاطير تركه ليدرس الله صلى الله عليه وسلم ثم طاف للصدقة وهو واجب على كل احد
 مكة سبعة ايام سبعة اشواط بالارض وسعى ثم شرب من زمزم وقيل العقبة اي عتبة الكعبة
 ووضع صدره ووضع يده على المشرم وهو ما بين الحجر والباب وتثبث اي تسك بالاسنان
 اي استال الكعبة ساعة ودعا جنتها وكفى على فراق الكعبة ورجع فمعه حتى يخرج من
 المسجد جازا لهما طواف القدوم للوقوف بعرفات قبل دخول مكة ولا شيء عليه تركه لانه سنة
 من وقته ما اعبر فالت ساعة من ذلك العدة التي فيها يوم النحر والجمعة باليوم والالقاء
 او جهل انها اي تلك الارض عرفت صخر وقوفها تلك ملة الركن قد وجد وهو الوقوف فكانا
 اعيانهم لعلهم يبقون عنده بالجمع لانه لما عاقد يوم عرفة فخره فاستعان لكل منهم فيما
 يعجز عن مياشته بنصف والاحرام مقصود بهما السفر فكان الاذان به ثابتا دلالة فانه اذا اذن
 انسانا بان يحرم عند اذاعته عليه ايام فاحرم عنه صخر بالرفاق فذكر لها حتى اذا افاق
 واستيقظ والت بافعال الحج جان فيمضي الرق حرمها عن نفسه بالاسالة وعنه بالسيادة
 ومن لم يقف فيها اي عرفت فالت حرمه فطاف وسعى وتخل وقضى من قابل اي عام قابل
 بعد والمرة في جميع ما ذكر كالرمل لكنه تكشف وجهها لاسرها ولا تلبس جمل ولا ترمي
 ولا تسبي بين الميادين ولا تقهر وتخلق وتلبس الخط ولا تقرب الحجر في الارض ولم وجعها
 لا يمنع لشكا غير الطواف لانه في المسجد ولا يجوز دخول المأوى وهو على حين بعد كسبه او
 الوقوف بعرفات وطواف التذرية يسقط التمتع وهو طواف الوداع البدن جمع بدنة من
 الابل والبقر فلهذا منها

باب القل والتمتع

القران يهل والاهل رفع الصوت بالكبير في الحج وعرفة مقاد في الكثر وهو ان يهل بالحجرة
 والتمتع من الميقات وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الميقات وقع ايها فاحتمل فاحرم
 بها من دون اهلها او بعد ما خرج من بلد قبل ان يقبل الى الميقات جان فصار قان فلهذا قلنا
 من الميقات او قبله في سفر الحج او قبله كذا في الكافي وفي رواية بعد الصلاة يعني التسعة الذي يصليها

فقد قلنا ان الميقات على القاري في سفر الحج للموطأ انهم حجوا وهو قول ابن
 حنيفة والعام من قضاها في سفر الحج لغيره فلهذا قلنا ان الميقات على القاري في سفر الحج
 طواف الاقامة ثم سفر حتى ظهر وقطعت الايام اذا احاطت بالمرحلة قبل
 لها ان يسفر مع الناس ويكره غيرها فلهذا قلنا ان الميقات على القاري في سفر الحج
 مالك يرفقه جسد الجمل اكثر من مئة ايام في السفر فلهذا قلنا ان الميقات على القاري في سفر الحج
 حنيفة ان الطواف لا يشترط فيه الطهارة فتطوف وتزحل مع
 الناس ولا يخفى ان النبي صلى الله عليه وسلم يقول لها حجرك عليك وحول
 المسجد والاطراف لكن ان طفت حج حجك وحجبت من الحرم

مكة الحرم

مكة الحرم الحرم اني اريد الحج والعمرة فيسكنها الى وقيلها متى ولف العرة سبعة ايام
 الثلاثة الاولى ويسعى بالحق بخلاف التمتع ثم الحج اي يبدأ بافعال الحج فيطوف طواف
 القدوم ويسعى كما في المفرد وكذا طوافان وسعيان لهما بان طاف اربعة عشر شرا سبعة
 للعمرة وسبعة لعمرة التمتع الحج ثم سعى لهما وانما كره لانه اخر سعي العرة وقدم طواف القدوم
 وفيه للقران بعد يوم النحر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان طوافا سبعة بعد
 ايام الشريق ابن شاذي او اصحاب في مكة او غيرها فان فات الثلثة تعين الدم وبالوقوف
 قبل العرة بطلت وقضيت اي العرة وجب دم الرقص وموطأ دم القران قوله والتتمتع عطف
 على قوله القران الجمع بين الحج والعمرة في سنة واحدة بل الامام باهله المام حكيما
 بينهما في فدية التمتع الترتيب باده التمكن في سفر واحد من غير ان يلم باهلينهما
 المام حكيما وقد في غاية البيان الذي قال صاحب الهداية لا يتم بهم مفعة التمتع لان الترتيب
 باده التمكن اذا حصل من غير المام باهله المام حكيما لا يستلزم ان كان احدهما
 في غير شهر الحج والاخر في شهر الحج اذا كان التمكن في شهر الحج كان احدهما
 حصل في شهر الحج في هذه السنة والاخر من سنة لاخرى ولو يومها للمام باهله المام حكيما
 حكيما وايده بكلام الامام اليكبر الرازي ثم قال فان لا بد من التمتع بان يقال التمتع
 هو الجمع بين الحج والعمرة في شهر الحج في سنة واحدة من غير المام باهله المام حكيما
 حكيما واجاب عنه صاحب الهداية بان ما ذكره المصنف هو تفسيره وما كان الترتيب في شهر
 الحج من عام واحد ثم سلكه وسنذكره اقل في التمتع فيه بحث لا غير التمتع بحسب
 مناهج الصلوات لا يجوز الا تم تيمنا سعيه كونه جامعا وماذا كان لغيره في موضع فان
 دخل فيها ليس من افراد الميقات لم يكن مانعا فلا يصح سعيها فلهذا قلنا ان الميقات
 في شهر من الميقات في شهر الحج في سنة واحدة فلهذا قلنا ان الميقات في شهر من الميقات
 او يقيم فبعد ما حل منها احدهم من الحرم وتكون من الميقات ليس بشيئ فلهذا قلنا ان الميقات في شهر من الميقات
 وقيل افضل وجع كل يوم كذا من طواف التذرية ويسعى بعد الله اول طواف الحج بخلاف
 للمفرد التذرية مرة وفي الحج وهو الممتع وتثبت الاضحية عنه وان عجز عن الذبح
 صلتها القران اي ثلاثة ايام في الحج وسبعة ايام الجمع وجاز صوم الثلاثة بعد حرمها اي
 العمرة قبلها اي لا حرمه ولا يثبت تأخيرها الى عرفة قال شهر الحج وصوم الثلاثة لكن بعد
 تحقق التيمم للاحرام وكذا الحال في القران بين التأخير افضل وهو ان يصوم ثلاثة ايام
 آخرها عرفة لان الصوم يدل على الهدى فيسقط تأخيرها الى آخر وقتها بان يقدر على الاصل وان

وكانت من قبل ان يزلزل في اليوم الرابع
 سبعة ايام سبعة اشواط بالارض وسعى ثم شرب من زمزم وقيل العقبة اي عتبة الكعبة

منه اعلم ان لفظ حجة يعني
مجان الاول والاولى والاعلى
والثالث التمام والاكمل

شاة لا تمنع سوق هديا اخر وساقه وهو افضل من قرونه الا اذا كانت لا تنساق في يومها
وقد بدت في يومها ومن التجليل على الغاء الجمل على طهره الا ان لم يكن في القرآن حيث قد تهاكى
ولم تدى والقلاد وكه اشعارها وهو في سماء من الاليس هو لا غلبا الصواب فان التي
سلي الله عليه وسلم قد منع في جانب اليسار فصدل وفي جانب اليمين للفاقا والوجنة انما
كره هذا الصنيع لانه يثقله وانما فعل النبي صلى الله عليه وسلم لان المشركين لا يسيغوه عن
تقرضه الا بهذا وقيل انما كره اشعار اهل زمانه لما الغتهم فيه حتى يخاف من الشره وقيل انما كره
ايشاله على التقليد واعلم اي فعل افضل العزة ولا يحل منها اي العزة اذا ساقه اما اذا لم
يسقه فيختل منها كما تشره اسم التمتع بالجمع يوم الترويض وقبله كما تشره فيختل يوم الترويض
حل من احرامه ان الحاق حل في الحج كالتسليم في الصلاة والمكي يفر فقط الى التمتع
لا ولا في ان لا تشره بالتره باسقاط احكامه السري وهذا في حق الافاق من اعتمر بلا
سوق في عماد الى بلد فقلد اى احل من غير ذكر للمزوم وارادة الا ان لم اذ قد
عرفت معنى التمتع فالذي اعتمر بلا سوق فقلد اى عاد الى بلد صح المامه في بلد غنمه
ومع سوق تمتع فانه اذا ساق الهدي فلا يبي المامه صحيحا ان لا يجزى له التحسين فيكون
عوده واجبا فاذا عاده واسره يا حج كان تمتعا فان طاف لها اقل من اربعة قبل اشهر
وقمها فيها وحج فقد تمتع لان الاعرام عندنا شرط فيتمتع بقية على اشهر الحج وانما يعتبر
اداء الاضاح فيها وقد وجد اكثر من ذلك حكم الكل ولو كان اربعة قبلها اى اشهر لا يكون
تمتعا لان اقل من اكثر قبل اشهر الحج كوفي مبتدا خبره قول الا في تمتع من من عمرها فيها
وسكن بمكة او بغيره وصح في عامه ذلك تمتع لان السفر الاول لم يمتد برجع الى المدينة
كانت له يخرج من الليقات ولو الى بكرة واحدة هاء وجمع من بكرة وقضى وحج بالكون تمتعا
لان حكم السفر الاول لما بقي بالرجوع الى بكرة كانت له يخرج من مكة ولا تمتع للسكن فيها الا
اذا سها هاء ثم اتى بها فانه اذا الت بها هاء ثم رجع واتى بالعمرة والحج كان هذا التماسا
لأنه هاء السفر الاول بالممام فاجتمع نسكان في سفر واحد فيتمتع بها وادى فسد التمسك
اي ان اعتمر فاشهر الحج من عامه فاتها الفداء فيفدا لا يمكن الخروج عن هذه الاعلام الا بافا
ويستلزم التمتع لانه لم يبق بل لا الشك في الصحيحين في سفر واحد لقران افضل منه اي
التمتع وهو اي التمتع افضل من الافراد فيكون القرآن افضل منها اما لا في ذلك فيجمع بين المادتين
فاشبه الصوم والاعتكاف والحج في سبيل الله وصلاة الليل ولما الثاني فلا في
في التمتع بجمع بين العبادتين في الجملة فاشبه القرآن والله اعلم بالصواب

وتستدل من بعض المحققين عن شيخنا في قوله ان المصنفين في سنة
والجهد اجبة أم لا فقال في الجواب (امر الله بهم والناس في سنة
والامر بها سنة) وسئل عن مع آتم فثبت فثبت في شرح الوقت

باب الجنائيات

لما خرج من بيان احكام المحرمين شرع فيما يعينهم من العوارض من الجنائيات والاحكام
والفوات وهي جمع جنائية ولم يرد بها فعل ما ليس للمحرم ان يفعله ثم ان الواجب بها قد يكون
دما وقد يكون دينا وقد يكون تصدقا وقد يكون تصدقا وما وقد يكون غير ذلك فادارة تفصيله
فقال وجب دم على محرم بالغ ان طيب عصفى كاملا فصار كالكس والساق والخنزير
مخويا او عصفى راسه بجماع لا يطيب اوله من اي استعمال الدهن في عصفى راسه ولو
كانا خالصين فان الدهن المطيب كدهن البنفسج ويحس بوجوب الدم اتفاقا واما
الخالص فيوجد عندنا في حنفية وعندهما يوجب العدة او ليس يحسبها او سائر راسه
يومه كما لا يكون كانه اقل منه فعليه العدة وعن ابي يوسف انه اذا لبس كس من نصفه
فعله دم او حلق بجماع راسه او حلق بمحجمه او حلق بطيه او عانته او رقبته او عين
اطفاله بغيره ورجليه في مجلس او يد او رجله فان الكلى اذا كان في مجلس واحد لا يرد
على يمينه او يمينه من نوع واحد وان كان في مجلسين يوجب اربعة دماء اقل قلم في كل
مجلس يدا او يدا لان الغالب فيه معنى العبادة فيستفيد التماسا باجماع المجلس كما في آية
التسجدة وان قس يدا او يدا فعليه دم اقامته ثم رجع مقام الكل كما في الحاق وان
قفل اقل من خمسة اظافر فعليه صفة كما ياتي اوطاف ليقدره او ليقدر جنبا او
للمرء من ثوبا ولو جنبا فبذنه اي لو طاف للمرء جنبا فلو اوجب بذنه لان الجنابة غلظ
من الحلق فيجب بغير نقصانها باليد نية اهلها كالتفاوت بينهما وكذا اذا طاف اكثر جنبا لان
لكل حكم الكل او افاض من عرفت قبل الامام او ترك اقل سبع الفرض اي ترك ثلاثة
اشواهد او اقل من طواف الزيادة وترك اكثر اي اربعة اشواهد او اكثر حتى
يطوفه او ترك طرف الصدر واربعه منه او السعي والوقوف في جميع معنى من لغة او الرمي
الاول او اكثر اي رمي جمرة العقبة يوم النحر او رمي بشجرة عظيمة ترك او قبل او لم يلق
او طواف الفرض عن ايام النحر او قدم نسكا على اخر كالحلق قبل الرمي وبخري لقار قبل
الرمي والحلق قبل الذبح لو حلق في حل حائجا او عتق او حلق في ايام النحر ولم اذا خرج
ايام النحر فحلق في غير النحر فعليه دمان عندنا في حنفية وذكر الزيلعي او خرج حائجا من الحرم
قبل التحلل شععا بخلافه ومعه خرج ثم عاد فقطر حيث لا يلزمه دم قال في الوقاية او حلق

في سبيل الحج او غيره فاني مقترح من كل ثم قصر او قبل او لمس اقل فيه كلف من
 وجوه الاول ان لا يتعدى الحج او غيره لاجل الخروج من الحرم او غيره ولا يخفى في ذلك
 اللطف عليه من التكليف وقد اقل بعضهم انه متعلق بحرم في قوله ان يطيب محرم في اول الباب
 وان لم يطبق الواقع الثاني ان المعطوف عليه متعلق بالافعال غير ظاهر وان كان المراد
 ظاهرا ان معناه ان المعتمر يخرج من الحرم ثم عاد اليه وقصر لم يلزمه دم بل حتى المباداة
 ان يقال او خرج حاج من الحرم قبل التحلل ثم عاد اليه لم يقترح حج الى الحرم الثالث ان ظاهر
 قوله او قبل يومه عطفه على قصر مع انه معطوف على ما قبله ولا يعين العباد ههنا
 ما ترى وقد ان عطف على قوله دم في قوله وجب دم في اول الباب على ان حاق قبل يوم
 دم الحلق قبل اوانه ودم ثانيا لا يخرج عن الحلق وعلى من طاف لم يكن جنبا ولم يصد في
 آخر ايام التشريق ما هو ولو محدث في الاول قدم على ما ترى لو طاف الزيادة جنبا و
 للصد في آخر ايام التشريق طاف لم يجب دمان عندنا في حقيقته وجب دمان لو طاف
 الزيادة محدثا وطاف للصد في آخر ايام التشريق طاف لم يجب دم واحد اتفاقا و
 الفرق ان طواف الصد في الوجه الثاني لم يتقبل للطواف الزيادة لان طواف الصد
 واجب واعادة طواف الزيادة بالحيث مستحبة فلم يتقبل اليه وطواف الاول وجب قبل
 طواف القصر لانه طواف الزيادة لا اعادة واجبة فحاشا فائدة هذا الطواف مقام طواف
 الزيادة فائدة اسقاط البدنية عنه وقد وجبت العزيمة في ابتداء الاحرام لان طواف التشريق
 المشروع فطنت نيته على خلافه وجب حصره في الما عليه من عليه التحريم الصلابة اذا
 سجد المشهور في الصلابة دون السهو فيصير كانه طواف طواف الزيادة في آخر ايام
 التشريق ولم يطف للصد فيجب دم لترك طواف الصد من ايام الحج عندنا في حقيقته
 ولا يجب دم لترك طواف الصد ولا شيء يتأخر طواف الزيادة وقد صدق عطف
 على فاعل وجب في قول الباب او على قوله او دمان بنصف صاع من بران طيب اقل
 من عضو او ستر لانه اقل من يوم او حلق اقل من ربع لاسه او قصر اقل من
 خمسة اطمان او خمسة اظفار او خمسة من رقة او طواف الصد وهو الصد محدثا او غير
 ثلاثة من سبع الصد او احد جوار ثلاثة او حلق رأس عمن او محرر آخر ودم او تصدق
 عطف على قوله تصدق بثلاثة اصوع طعام على ستة مساكين او سلك ثلاثة ايام يعني ان
 يخير بين هذه الثلاثة ان يطيب او حلق بعد ووطئه ولو ناسيا قبل وقوفه في سبيل الله
 قوله بنفسه حجته ويعني ويذبح ويقضي من قابل ولم يفرقا اي ليس عليه ان يفارقه في قضا

ما انفقه

ما انفقه ووطئه بعد وقفا اي وقوفه لغيره لم يفسده ويجب بدنه وان وطئ بعد الحلق
 لم يفسد ايضا ويجب شاة ووطئه في عمرته قبل طواف اربعة يفسدها الى العرة فيعني ويذبح
 ويقضي واذا وطئ في عمرته بعد اربعة ايجب طواف اربعة ذبح ولا يفسد الوطئ عمرته وان
 قتل محررا صيدا ودل عليه فائده مطلقا اي سواء كان في سرة او لا او كان سهوا او كان عمدا
 فعليه جزاء ولو كان القيد سباعا غير صائغ ولا شئ في الصائد او كان القيد مستأنسا
 او حماما مسرورا وهو الذي في رجله ريش كالسروال وقال مالك انه لو وقع مستأنسا في صيد
 كالبلط فلا هو صيد باصل الخلقة وانما لا يصير شاة او هو مضمحل الى كله بالجمع او غير
 وهو اي جزاءه ما قدره عدل في مغللة او في اربعة كان منه في الجزاء في السبع لا يزيد على شاة وان
 كان اكبر منها ثم له اي المحرم ان يشترى به هديا او يبيعه بكنة او طامنا ويصدق على كل مسكين
 نصف صاع من اوصاع تمر او شعير لا اقل منه او يعوم عن طعام كل مسكين يوما وان فضل
 عن طعام مسكين وطعام المسكين نصف صاع وما فضل يوزن اقل منه تصدق به اي بما فضل
 اوصاف يوما بدله ويجوز ما نقص من حرجه ونصف شعره وقطع عضوه او اخرج صيدا او تف
 شعرا وقطع عضوا منه ضمن ما نقص اعتدال البعض بالكل كما في حقوق العباد ويجب
 القيمة اعقيمة القيد كاملة ينتف ريشه وقطع قوائم حتى يخرج عن حيز الانتفاع لانه
 قوت عليه الاثم بقويت البتة الامتناع فيه من جزاءه وكسر يضي اي يوجب عليه قسمة
 البعير بكسر لا تامل القيد وله عزيمة ان يصير صيدا فتترك منزله احتياطا ما لم يفسد فان
 قصد بان صان مذبة لم يجب عليه شيء وكسر وخروج قرح ميتة يعني اذا خرج بعد كسر
 فخرج ميتة بغير قيمة الفرج حيا هذه المسئلة لا تختلف من ان علم انه كان حيا ومات بالكسر
 او علم انه كان ميتا ولم يعلم ان موته بالكسر والافان كان الاول من قيمته وان كان الثاني
 فلا شيء وان كان الثالث فالقياس ان لا يفرق بين سقى البعير لان حياة الفرج غير معلومة وفي
 الاستحسان يوجب عليه قيمة الفرج حيا لان البعير بعد الفرج حيا والكسر قبل او ان سببت
 لونه فيحلب به عليه احتياكا كذا في القباية وفي الحال لا يصد الحرام اي يجب عليه قيمته بالتصدق
 بها او سجي فائدة التقييد بالحلا وحلبه اعجز على من حلب صيدا الحرم قيمة له لانه من
 اجزاء القيد فاشبهه كله وقصص حشيشه وشجرة الزايت بنفسه وليس ما ينبت اي ليس من
 جنس ما ينبت الناس ولو كان ذلك الشجر ملوكا اشارة الى ان ما وقع في الزايت وغيره من قوتهم
 غير ملوك غير عبيد لان شراحيهم وغيرهم لولا ان حشيش الحرم وشجره على نوعين شجر
 انبت انسان وشجر ينبت بنفسه وكل من باع نوعين لانهما ان يكون من جنس ما ينبت

من الوطئ بعد الوقوف لا يفسد الحج بل يجب بدنه
 مع الاشئ في القيد المستأنس والحكم مسرورا

فوقه فان الواجب عليه ان يترك ما عند دخول مكة تعفوا هذه البعرة لان تركه احرامه داخل
 مكة على التقيين بخلاف ما اذا تحولت السنة لانه صار دينا قد تم فلا يتاذى بالاحرام
 مقصودا كما في الاعتكاف المنذور فانه يتاذى بصوم رمضان من هذه السنة والعام
 الثانية كافر وجاوزه ميقا تملأ احرام فاحرم بعمرة واقبلها معنى رخصه ولا دم لترك
 ميقا تملأ لانه يصير قاضيا حتى الميقات بالاحرام منه في القضا حتى طاف لعمرة وشوطا
 فان احرم بالحج رخصه اي غير ان يرضى الحج عندك حنيفة بناء على ان المكي منى عن الجمع
 بين الاحرامين وعند غيرهم رخص العمره وعليه دم لاجل الرضوخ وحج وعمره لانه كفاية الحج من
 حيث انما يحج عن المنى في الحج بعد شروعه وعمره فانه حج وعمره ولو اتهاها صح لانه اذا
 كما التزمها كمنه منى عنه والى عن الفعل الشرعية تحقيق المشروعية ولكن ذلك
 للنقصان وهذا دم جبر وفي الاقاضي دم شكر من احرم بالحج وحج ثم احرم يوم النحر
 باخرى الحج اخر فان حلق لا قول لزمه الاخر حتى يقضى في العام القابل بالدم والا
 اي وان لم يحلق لا قول فيده اي لزمه الاخر بالدم فمر بعد الاحرام الثاني والا اصل
 هذا الحج بين احرام الحج والعمره بدعي فادى احرام الاول انتهى الاحرام الاول
 فلم يصير جامعا بين احرام الحج والعمرة فادى احرام الاول انتهى الاحرام الاول
 بين احرام الحج والعمره فبعد هذا ان حلقه تحلل عن الاول وحج على الثاني لانه في غير
 اوانه فله دم اجماعا وان لم يحلق حتى حج في العام الثاني فليس دم عندنا في حنيفة
 لتأخير الحلق عن الاحرام الاول ويزيد معنى قوله ولا فدية قمر او التي بعمره اي بافعالها
 الا الحلق فاحرم باخرى ذبح لانه جمع بين احرام الحج والعمره وهو مكرره فله دم افاق احرم
 بها بالحج ثم اى بالعمره لزمه ان الحج بينهما مشروعا لا فاقا كالقران وبطلت العمره
 بالوقوف قبل افعالها لا بالتوجه الى عرفات وان طاف لى اى الحج معنى طواف القدوم
 ثم احرم بها اى بالعمره فمضى عليها ذبح لانه بى افعال العمره على افعال الحج ونذبه رخصه
 لان احرام الحج تأكد بشئ من اعماله بخلاف ما اذا لم يطف للحج فان رخصه قضى لصحة
 الشروع فيها وذبح لوفضها حج فاهل بعمرة يوم النحر او في ثلاثا تليد لزمته لان الجمع
 بين احرام الحج والعمره صحيح ورفضت اى يلزمه الرضوخ لانه قد ادى كذا الحج وهو
 الوقوف فيصير بانها افعال العمره على افعال الحج فمضى وجوه وقد كفت العمره في هذه
 الايام ايضا وقضيت مع دم للرخص وان مضى صحيح ويجب دم لا تركا فعل مكرره فان
 الحج اهل بها وبها رخصه وقضى ذبح اى فانت الحج اذا احرم بالحج وعمره يجب ان يرضى للاحرام

ومر الحج داخل بعمرة من النحر او نذر ذبحه

وتحليل

وتحليل بافع ال عمره لان فانت الحج يجب عليه هذا ثم يقضى ما احرم به لصحة الشروع وينبغي
 وانما رخص احرام الحج لانه يصير جامعا بين احرام الحج في رخص الثاني وانما رخص احرام
 العمره لانه يصير عمره لغوا بالحج فيصير بالاحرام جامعا بين العمرتين في رخص الثاني
 وانما يجب عليه دم التحلل قبل اوانه بالرخص

باب احرام

احرام احرام لغة المنع مطلقا يقال حرمه العدو وحسنه الموضع وفي الشرع منع الخوف
 او اللبس من وصول الحرم الى تمام حجته او عجزها فاذا احرم بعد ذلك من جاز له التحلل فينبذ
 بعث الحرم دما والقارن دمين لاحتياجه الى التحلل عن احرامين وعين يوم الذبح الذي
 واعده من بعثه يوما بعينه يذبح فيه في الحرم والحرم لو كان يوم الذبح قبل يوم النحر
 وعندنا ان كان محصرا بالعمره فذلك وان كان محصرا بالحج لم يجز له الذبح الا في يوم
 النحر ويذبحه بحل ولا حلق وتقضي وهذا قول من قول الوقاية قبل حلق وتقضي
 وعليه ان حل من حج وعمره لم يذبح بالحج بالشرع والعمره للتحلل لانه في معنى فانت الحج
 ومن عمره ثمرة فضاؤها ومن قران تجده وعمرتان اما الحج واحدهما فلا تدفع
 فانت الحج كما في المفرد واما الثانية فلم يوجبها بعد صحة الشروع واذا احتار بالاحصان
 الى الثالث ومكدر الدية والهدى والحج توجعا لانه ما توجب له الذبح وليس له ان يتحلل لانه
 كان الحج عن ادراك الهدى فكان حكمه بالهدى وقد قدح على الاصل قبل حصول المقصود بالهدى
 فسقط اعتبار كالمكفر بالقصم الحج عن العتق اذا قدر على الرقبة قبل ان يخرج من الصوم
 فانه يجب عليه العتق كذا هذا ويصنع بالهدى ما شاء ان يملكه وقد كان حينه بجهة فاستغنى
 عنها ومع احديهما فقط وبدونهما لم يحل فان ادرك الهدى لا الحج فيتحلل لانه حج عن المال
 وكذا الرادك الحج لا الهدى استحسانا لانه لو لم يتحلل يصح ما لم يجانوا حرقة المال كحرقة النحر
 فيقتل كما اذا اخطأ على نفسه وكذا الولد يدرك وحد منه الفوات المقصود ومنعه اى منع
 الحرم بمكة عن رضى الحج يعنى الطواف والوقوف بمكة فاحصرا لهما اذا تعدى الى مكة
 الى افعالهما فكان محصرا كما اذا كان في الحل لاعتن احدهما بعنى اذا قدر على احدهما لا يكون
 محصرا اما على الطواف فلا فانت الحج يتحلل به والدم بدل عنه في التحلل واما على الوقوف فلو وقع
 الامن على الفوات فحج عن الحج يتنفس فالحج اى لم يغربو بان يحج عن غير ان مات
 ستم الحج ونواى المأمور بالحج عن العاجز فاذا وجد الشرطان صح الجمع ولا فلا

مكة المكبر بالصوم اذا قدر على العتق قبل ان يخرج من الصوم فانه يجب عليه العتق

مما ينشأ من الحج بمكة مما احل كذا الحج احصا

مكة الحاج عن الفبي صح عند رجب طمان والا فلا

قال قاضي خلك هذا اذا كان الامر عاجلا لم يجز ذوالالكاملين والخمس
 ويخلفه فان كان لا يجزى ذوالالكاملين والعجى جاز ان يامر غيره بالتحجج عزالت
 بالامر يقع عنه في التحجج قبل الوقوع عنه ويكون له ثواب النفقة والتعجيل هو الاول
 لانه لا تارة تلك عليه ولهذا ثبت من النبوة عن المحجج عنه ونكره الحاج في التلبية
 فيقول اللهم اني اريد بالتحج فاستر لي وتقبله متى ومن قال ان فاذ امر من الامر بالتحج
 في الطريق ليس له فيه مال الى غير ذلك لا تجزى ذلك الغير عن الميت الا اذا قيل له اى
 الامور وقت الدفع اضع ما شئت في جازده فصر من اول الامر وكذا مطلقا خرج
 الى الحج ومات في الطريق واوصى بالتحج عن ان فصر شيئا لا امره ما فصره ولا فصره
 الى خيفة تحج عنه من ماله ان وفيه الثلثة وعندها تحج من حيث مات هذه المسائل
 في فتاوى قاضي خان اوصى بالتحج ففطوع عن رجل لم يجزه كذا الف تحجيد ومن حج
 عن امره يعني رجل امره رجلان بان يحج عنها لم يقع عنها بل وقع عنها المأمور
 ومن ماله ان انفق منه لانه نفقة صرف الامر الى حج نفسه ولا يجعله اى لا يقدر
 اى يجعل الحج عن احداهما ولكن جاز عن احد ابويهما ان حج عنها جاز لان يحج عن ابويها
 شاء لانه متبع بجعل ثوابه على احداهما او لهما وفي الاول يفعل بحكم الامر وقد خالفه
 فيقع عنه وهم الاحصاء على الامر وفي ماله ميتا لانه الذي ادخله في هذه الوطء في عليه
 تحصيله وهم الجانية والقران على الحاج امام القرآن فلا يوجب شكرنا وقدر الله
 تكا من الجمع بين النسكين والامور تختص بهذه النعمة لانه حقيقة الفعل منه هذا
 اذا اذن له الامر بالقران ولا فيصير مخالفا فيفسد النفقة وامام الجانية فلا تارة
 الجاني فيجب عليه كفارتها وضمن الحاج عن الغير النفقة ان جامع قبل وقوفه وعيل الحج من
 قابل بماله نفسه وان مات الحاج عن الغير او سبق نفقة منه في الطريق يحج من ماله
 بثلاث ما يقع من ماله وعند محمد يلقى من المال المدفوع اليه المقر في الحج ان يقر شيئا ولا
 بطلت الوصية اعتبارا بقسم الوصي بقسم الوصي فانه لو اقر في حياته مالا ودفعه
 الى رجل ليحج عنه ومات فذلك المالك في يد النائب لا يؤخذ غير ذلك اقره الوصي لانه قائم
 مقلده وعندنا في يوفى حج عنه ما بقى من الثلث الاول لان محل نفقة الوصية الثلث
 فحق بوضعه في يوفى ولا يوجب خيفتان قسم الوصي وعنه المالك لا يصير الا بالتسليم الى الوصي
 الذي عينه الوصي ولم يترك له ذلك المالك لان ذلك المالك قد ضاع فتنفذ وصيته بثلاث
 ما بقى من يوفى مات كاهن قوله ما هو عطف على قوله لم يترك امره ووجهه في الاستحسان

من خرج الى الحج ومات في الطريق واوصى بالتحج

مما دام الاحصاء على الامر ومات الجانية والقران على الحاج من الغير

مما ان مات الحاج عن الغير او سبق نفقة منه في الطريق يحج من ماله

او من قوله الاما يوفى

ان سفره

ان سفره لم يعل القول تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله وسوقا الى الله
 عليه الصلاة والسلام من مات في طريق الحج كتب له حجة مبرورة في كل سنة واذا لم
 يتحل اعتبرت الوصية من ذلك المكان ووجه قوله اى حنيفة وهو القياس ان القدر
 الموجود من السفر في محل في حق احكام الدنيا قال عليه الصلاة والسلام ان مات
 ابن آدم انقطع عمله الا في حق الوصية من احكام الدنيا فثبت الوصية من وطنه
 كان الحج لم يوفى له ما يهدى الى الحرم ليتقرب به فيمن ابل وقبر وعظم ولا يحج
 لغيره الا اذا هب للمعرفة وقيل المراد الاحكام كالنكاح والطلاق فيقال لا يجزى الا لغيره
 ويسعى بانه من قريب وجاز الغم في كل شيء الا في طواف فرضه بجا ووطنه بعد الوقوف
 حيث لا يجزى فيها الا الهبة اكل اى جاز الاكل بل يستحب من هدى تطوع ومنفعة
 وقيل ان فقط لانه لم يسكن فيحوز الاكل منها بمنزلة الاضحية بخلاف سائر الهبات لانها اذا
 كفارت شرعت تجزى للجناية فيمحق بها حرمان عن الانتفاع بها الزيادة الزهر وقد
 خرج عن النبي صلى الله عليه وسلم النبي عن اكلها ويذبح الاخير يوم النحر اي يبعين يوم
 النحر لغيره او يذبح غيرهما متى شاء وتعين الحرم لكل من الهدى بالافقير لعند قته
 اى لا يتعين فقير الحرم لصنفه في الوفاين وتعين يوم النحر لغيره الاخير
 وغيرهما متى شاء كالتعاقب الحرم لكل لا يقدر الصدقة اقول زبط وغيرهما متى
 شاء الى ما قبله يحتاج الى الكلف واعتساف كالا يحج على اهل معرفته والضاف والعبارة
 المختارة ههنا اخبر وادل على المقصود منها وتصدق في بجلة وخطامه ولا يعطى اجر
 جاز منه لانه لا يرضى ولا يجلب لغيره ولا يقطع بغيره بغيره بماء
 بارد ماء عصب او تعيب بقا حتى في وجبها بدنه والمعيب له ولا تغفل الشئ عليه
 وتحريمه النفل ان عطيت اى قوت الماله لا على الطريق وصبيغ نعلها اى قالادتها
 بدنها وضرب برصحة سنامها لياكل الفقير فقط شهدها بوقوفهم بعد وقوفه لا تقبل
 ولو شهدوا بوقوفهم قبل اى قبل وقوفه قبلت ان امن الدارك يعني انهم وقفوا في يوم
 وشهدوا في يومهم وقفوا بعد يوم الوقوف اى وقفوا يوم النحر لا تقبل ولا يجزى يوم حجهم
 استحسانا والقياس ان لا يجزى يوم النحر في عبادته مخصوصا بان مان ومكان فلا يكون
 عبادة ووقفا فان كانا وقفا يوم التروية او في غير غير فانه وجب الاستحسان هذه
 شهادة على النفل لان غرضهم نفي حجهم فلا تقبل لان الاحتراز عن الخطا غير ممكن والنداء
 متعذر وفي الامر بالاعادة خرج من ظاهره بان يكتب من عند الاستحسان بخلافه ما اذا

مما اهدى

مما عطف الله او تعيب

مما اشتباه يوم غيره

وتفعلوا يومئذ ما كنتم تعلمون في اليوم الثاني من أيام النحر المحرق الوسطى
والثالثة وتركوا الأول فان قصدا لتكمل ويرى الأول فقط جان لحصول الكل ولو كان
ترتيب لانه ليس يشترط اورد على الكل بالترتيب حسن لرعاية الترتيب المنون نذر حقا
مقنيا مشى حتى يطلع في الغرض يعني اوجب على نفسه ان يحج كما يشاء فان لا يركب حتى يطلع
طواف الزيارة اشترى جارية احبته بالاذن اي اذن مؤلفها حتى لو اخذت بدونه
لا تكن محرمة له اي المشتري ان يحلها بقسط شرا وقلم ظفر فيها ممها وهو لا
من التحليل بالجماع

كتاب الاضحية

وجه مناسبة هذا الكتاب بكتاب الحج وقيل للاضحية في ايامه وعي اسم لما يقضي بها
يجمع على اضاحي على افعين من اضحى يعني اذا ذبح في الضحى وتسمى ما ذبح ايام النحر بذلك لانه
يذبح وقت الاضحية تسميته له باسم وقته وفي الشرح اسم لميلان مخصوص ليس بخصيص
يلج بنية القرية في وقت مخصوص عند وجود مثل ظهرها وشبهها وشراطها الاسلام والاقامة
واليسار الذي يتحقق به ويوجب صدقة الفطر وسبها الوقت وهو ايام النحر وركنها
ذبح ما يجوز ذبحها هشة من فريضة وقدينية هي غير البقرة كما مر منه اعمى واحد الى
سبعة والقياس ان لا يجوز البدن كلها الا من واحد لان الاراقة قريبة واحدة وهي لا تجزئ
الا ان تركناه بالاشرو وهو مروي عن جابر رضي الله عنه انه قال اخبرنا مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم البقرة عن سبعة والبدن عن سبعة وانقض في الشاة فيقتل على ايل
القياس ويجوز عن ستة او خمسة او ثلاثة ذكره محمد في الاصل انما يجوز عن سبعة ان
لم يكن لاحدهم اقل من سبع حتى اذا مات رجل وترك ابنا وامراة وضحاها لم يجزئ في
نفسه لانه اذا لم يوفى وصفا القرية في البعض وعدم تجزئ في الفعل فيكون كونه كذا في
انكاف في وقت واحد اشرك ستة اي جعلهم شركا فلم يثبت بنية من اشركه ذلك
الواحد لا ضحية استحسننا في القياس لا يجوز وهو قول زفر لانه اعدها للقرية فلا
يجوز بيعها وجه الاحسان ان قد يجزئ بقره سبعة ولا يجزئ الشراك في وقت الشراء
فتست الحاجة له ان يذبح كونه اي الاشراك قبل الشراء ليكون ابعد عن الخلاف
وعن صورة الرجوع في القرية ونقسم اللحم وزنا لا حلالا الا اذا ضم من اكا دعه

وجله

مسند نوري ج 1 ص 114 حتى يطلع في الغرض
اشترى جارية احبته بالاذن اي اذن مؤلفها حتى لو اخذت بدونه
لا تكن محرمة له اي المشتري ان يحلها بقسط شرا وقلم ظفر فيها ممها وهو لا
من التحليل بالجماع

او جله اي يكون في كل جانب من اللحم من الاكارع او ينحر في كل جانب من اللحم وبعض
الحجل او ينحر في جانب اللحم واكارع وفي اخر اللحم وجلد فحينئذ يجوز ذبحه في الجنب الخلف
الجنب ويحب وفي الجوامع عن ابي يوسف انها سنة وهو قول الشافعي وذكر الطحاوي
انها سنة مؤكدة على قول ابي يوسف ومحمد وجعل المذبح قول الله عليه وسلم من
وجد سبعة فلم يفتح فلا يقرن مصداقنا واه احمد وابن ماجة وشهد الوعيد
لا يلحق الاية الواجبة على حرقاتها قربة مالية فلا ينادى بالملك والمالك بل بالحرم
فان القرية لا تصح الا من المسلم مقيم فان اداها لغيره باسبيل شق على المسلما فوفيق
بعض الرواة فلا يجزئ عليه دفعا للحج عنه كالحج فموجب لبيان الفطرة ذات العبادة التي
الا على الفاد وهو الغنى ومقتله ما يجب به صدقة الفطر لنفسه متعاقب يجب لا الطفل
اي لا يجزئ له ولادة الصغار لانها قربة محضة والاصل في العبادات ان الحج على احد بسبعين
بخلاف صدقة الفطر فان فيها معنى العز والتميز في راس يوين ويؤلف عليه وهذا المعنى يتحقق
في حق الركة وروى الحسن عن ابي حنيفة ان الاضحية تجزئ عليه لولده الصغير لانه في معنى
نفسه بل يعني اليوم عنه من ماله اعمى ما لا الطفل ان كان له مال او يفتي وصيته بعده
اي بعد الاب واصل الفصل وباقه بعد اكل يبدل ما ينفع بعينه من آلات البيت ولها
فانها اية الامتنان يعني من ماله وياكل منها ما يمكن ويتبع ما يبق ما ينفع بعينه وفي
الكا في الاتع الله لا يجب ذلك وليس للاب ان يفعل من ماله اي مال الصغير لا يذبح الاضحية
في المعز قبل الضادة او صلاة العيد وينحر في غير بعد طلوع فجر يوم النحر الى غروب اليوم
الثالث فان اول وقت التضحية بعد الضادة في حق المصري وبعد طلوع فجر يوم النحر في حق
غيره واخره قبيل غروب اليوم الثالث من ايام النحر واعتبر الاخر للفقير ولغني والولادة
والموت فانه اذا كان غنيا في اول الايام فقيرا في اخرها لا يجب عليه في العكس فحرج وان ولد
في اليوم الاخر تجزئ عليه وان مات فقيرا لا تجزئ وكره الذبح ليلد وان جار احتمال الفلطة
عليه قبل ترك التضحية ومضت ايامها اعلم ان ايام النحر اربعة ايام الشروق ايضا ثلاثة
والكل بمعنى اربعة اولها اخرها لا غير واخرها شروق لا غير وللقسطان شهر وشري والتضحية
فيها افضل من التصديق بثن الاضحية لانها تقع واجبة او سنة والتصدق بثلثين
وان تركت حتى مضت فريضة ايام التضحية تصدق بها الاضحية نفسها حبة نازلة لغيرتها او
من كان في مكة شاة وفي مكة طاعت اضحية هذه الشاة وتصدق بها ايضا فقير شرها
اي الاضحية لها اي التضحية فانها تجزئ على الفقير بالشرابية التضحية عنها وتصدق

مسند رواة الحسن الاضحية تجزئ على المملوك
الصغير

واقعة الغزاة منها ظفر يوصل الامام حتى ركب القوس من
الذبح بغير صلاة في الايام كلها

هذا هو الجوز في القبان للتحفة

وتنوع الجوز من النوع من النخيل في بلاد الشام
والجوز في بلاد الشام من النوع من النخيل في بلاد الشام
والجوز في بلاد الشام من النوع من النخيل في بلاد الشام
والجوز في بلاد الشام من النوع من النخيل في بلاد الشام

ونزبت كرا المصدق الذي على نفسه عليهم

بقية ما غنى شراها ولا يعني كان غنيا تصدق بقيمة الاضحية اشترى اولادها
واجبة على النبي فاذا مات الوقت وجعل الصدقة اخل جالها من العهد كما تحتمل تعقني
بعد فواتها ظهرها والصوم بعد الفدية مع للتحفة الجوز من الضان الضان ما يكن
له البية والجوز شاة هاستة شهر وصرح الثاني فصاعدا من الابل والبقر والغنم وهو
الحاشي ابن حسن الاول اي الابل وحولين من الثاني اي البقر وحول من الثالث
اي الغنم فالجوز من الثاني فصاعدا تجزى من ذلك كذا الضان فان الجوز منه
تجزى لقوله صلى الله عليه وسلم خذوا بالاشياء الا ان تجزى على حكم فليز الجوز
من الضان ومن الجوز اي التي لا قرن لها والحقي والولاء الجوزة لا الغنم والعول
اي ذات عين واحدة والجوز الجوز لا تجزى في عظامها وعزها لا تمسك
ومقطوع يدها وزجها او ما ذهب اكثر من ثلث اذنها او ذنبها او لبيها وقيل
الثلث وقيل الربع وعندنا ان بقى اكثر من النصف اجزاء مات احد سبعة اشترى
بقرة للاضحية وقال ورثته للثمن الباقية اذ جوهها عنه وعكم صم استحسانا و
القياس ان لا يصح له تبرع بالاتلاف فلا يجوز عن الغير كما لا عناق عن الميت وجده
الاستحسان ان القرية قد تقع عن الميت كما تصدق بخلاف الاعتقاد ان فيه الزام الولا
على الميت وايضا البقرة يجوز عن سبعة كمن يشترط ان يكون قصدا لكل القرية وان اختلفت
جهاتها كقرية عن اضحية ومنعة وقران فانها تجوز عندنا لاتحاد المقصود وهو
القرية ولو كان احدهم كافرا وقاصدا لم يصح لان الكافر ليس اهلا للقرية وكذا
قصدا للحم فيها وياكل من لحم اضحيته ويؤكل غيره من الاغنياء والفقراء وروى
ابن نيشاء ولا يعطى اجر الجزاء منها لله عنه ونزبت الصدقة بثلثها لان الجهات
ثلاث اكل ولا تخاف ولا اهلها ونزبت تركها اي ترك الصدقة الذي على نفسه
عليهم والذي يصير احسن ان احسن ولا امر غيره وكذا في كتابي لاني قرنته وروى
ليس من اهلها ولو امره فذبح جاز لان من اهل الزكاة والقرية فصلت بانانية وينت
بخلاف المجوز لانه ليس من اهلها ويتصدق بجلدها او بجملها كالجواب وعف
وفر او يبيده بما ينتفع به باقيا لاستهلاكه كالاطعمة وهو في القرية فان بيع
الحم والجمل بهما بما ينتفع به يستهلكا تصدق بثلثه لان القرية انقلب الى بدل غنم
وذبح كل شاة صاحبها مع بارغم استحسانا والقياس ان لا يصح وغيره لان ذبح شاة
غيره غير امره وجعل التحسين انها بقيت الذبح لتعفيها للاضحية حتى ويجعلها

بعينها

بعينها في ايام الخريف والمايك مستعينا بكل من هو اهل الذبح فذا لاله لانه يغوت
بمغنى هذه الايام ويجعل ان يعجز عن اقامتها لما نفع واذ اخلط اياها خذ كل واحد منهما مسلوحة
من صاحبها ولا يضمنه لانه وكيل فيما فعله لانه وان كانا اكلا ثم علم اكل كل
صاحبه وان تشاحا فكل منهما ان يضمن صاحبه قيمة لحم ثم يتصدق بثلث
القيمة لانها بدلت عن اللحم وصحت للضحية بشاة الغنم لا الوديمة وضمتها وجعل الضحية
في الاول لان الملك في الغنم ثبت من وقت النصب وفي الوديمة غير غاصبها الذي يقع
الذبح في غير مروج الملك هكذا في الهدية والكاف وسائر الكتب العترة فان صدر الشهادة
يصير غاصبا بمقدم الذبح كالاصحاح وشذو لرجل فيكون غاصبا قبل الذبح بما قبل
حقيقة ذبح الغنم كما تقر في موضع ان الاله المحقة واثبات اليد المبطلة وغاية
ما يوجد في الاصحاح وشذو لرجل اثبات اليد المبطلة ولا تحمل بمرارة اليد المحقة
واما يحصل ذلك بالذبح كما ذهب اليه الجمهور والله اعلم بحقيقة الحال

كتاب الصيد

ورثه ههنا ذكره في كتاب الحج وهو لغة الصطيد وسمى الصيد صيدا تسمية للصيد
بلصيد كغريب الامير يحل بكل ذي ناب من السباع ويحلب من الطيور والخطاطرة الطائر
وفي المبسوط الراد من ذي ناب الذي يصيد بناه ومن ذي حبل الذي يصيد بحبله
لاكل ذي ناب ويحلب فان الخامة لها حبل والبهر له ناب الاول ككلبي وفهد والثاني
الثاني كضباب ويحلبها من السباع والطيور ويشترط ان يكون كل الحيوان اكل ما يؤكل
من الصيد فهو بخلاف الايوان فان شئ منها لا يشترط في صيده كالبقرة والاربع
عليها اي لحم ذي ناب ويحلب كيفية الصيد لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكليين
تعلون من ما علمكم الله وتعلموا صلى الله عليه وسلم لتعلمية ما صيدت بكلكم المعان
فذكرت اسم الله تعالى عليه فكل وما صيدت بكلكم غير المعان فذكرت ذكاته فكل
رواه البخاري ومسلم ومنها جرحهما اي موضع منه وهو ظاهر الولاية حتى لو خنق
الكلب الصيد ولو جرحه لم يؤكل وعن ابي حنيفة والي يورث انه لا يشترط ومنها ارسال
مسلم او كتابي اياها اي ارسال من لها ملكة التوحيد وعوى واعتقادا كالمسلم او عوى
لا اعتقادا كالكفاي وسياق في الذابح فان انبث الكلب والبان على ان الصيد يغيب

والثلثان في طرف العجز او قطع نصف رأسه او ان شئ او قد نصفين فان كل واحد من ذلك
 يمكن في هذه الصور حياة في حياة المذبح فلم يتناول قربة الصلاة والسلام ما بين
 من الحي فهو ميت بخلاف ما اذا كان الثلثان في طرف الرأس والثلث في طرف العجز لا مكان
 الحية في الثلثين في حياة المذبح ويجوز ان يقطع اقل من نصف الرأس لا مكان المذكور
 ربي حبيد ورماء اخر ففقد الاخر وان الخشن الاول اي اخر عن جفن الاضلاع فهو لها اي
 ملك الاول وحرمة في الثاني وفي الثاني لم يمتد حاله كونه جرحا على الاول والا
 اي وان لم يتخذ الاول فالثاني لا يصاد وحل لان ذكاته اضطرار في كلياته ويصاد
 اي يجوز صيده ما لو كل ويصاد غيره لان صيده سبب الانشغال بجعله او شغل او يشبه
 والاستدفاع شتره وكل ذلك مشروع وبه اي بالصيد يظهر لحم غير نجس العين لانه ذكاة
 حكما حتى يجوز صلاة حاملا ولا يجس طاهرا وان لم يؤكل ويظهر لحمه ايضا حتى يجوز
 الصلاة به وعليه والله تعالى اعلم

كتاب الذبائح

جمع ذبيحة وهو حيوان من ثمانية الذبائح فيخرج السمك والجراد فليس من ثمانية الذبائح
 فيكون بلا ذكاة وتدخل التريكة والطيرة ونحوهما فلا يحل لفقده الذكاة الذكاة محل
 المأكول اي ما من ثمانية الذبائح كل لقوله تعالى ما ذكيت ولا انها الممنوعة للدم نجس من اللحم
 الناهر وتطهر غير نجس العين فانها كما تعبد المأكول فغير طهارة المأكول وغيره لا فادتها
 التمييز ثم انما انواعه من رتبة واختيارية وضروفيته خارج عن طهارة واختيارية
 فيخرج الحلق وهو بين اللبنة واللحيتين واللبنة موضع القلعة من العدد ولكان
 الذبح فوق العقدة التي تفسد اعلا الحلقوم وقيل لا على لسان فوقها لم يكن ذكاة في الجامع
 الصغير لانه بالذبح في الحلق كل وسطه واعلاه واسفله الاصل في قوله صلى الله عليه
 وسلم الذكاة ما بين اللبنة واللحيتين وهو بقية جوار الذبح فوق الحلق قبل العقدة لانه
 وان كان قبلها فهو بين اللبنة واللحيتين وهو ليس ظاهر لقوله بالحق فيما اذا بقي عقدة
 الحلقوم مما يلي الصدر وراية المستطاب كما ساعد ولكن صرح في ذبائح الذبيحة بان
 الذبح اذا وقع اعلى الحلقوم لا يحل وكذلك في فتاوى ابن سمق انه لا يذبح في غير المذبح
 وهو مخالف لظاهر الحديث كما ترى ولان ما بين اللبنة واللحيتين مجمع العروق والجري
 فيحصل بالفعل فيها راس الدم على المذبح العجوة فكان حكم الكلى سقلا ولا عبرة بالعقدة

كذا في الصلاة

الذي يخرج الدم من هذه الموضع
 الجري الجري الطاهر

كذا في الصلاة وعروق الحلقوم والري والوجان في المذبح الحلقوم مجرى النفس والري
 مجرى العلف وفي الصلاة بالعكس وحل يقطع ثلاث منها من العروق الاربعة التي ثلاث كان
 اقامة الاكثر مقام الكل بكل متعلق بقطع ما قطع الا وراج واسأل الله ولو قشر القصب
 وحجر في حدة الاستا وظفر اقامتين لقوله صلى الله عليه وسلم ما خلا الظفر والسن
 فانها من ممدى الحيشة وبالمزوعين يكره وعندنا في جرحه بلاد وينا ونحوه
 على غير المزوعين فانه الصادر من الحيشة وذب احداث شفرته قبل الاضلاع وكره
 بعده لوروده لا في غيرها وارجا الذبوح وكره الجرح بجلها الى المذبح ونحوها مما فيها
 فان بقيت حية يقطع عروقها لوجود الموت مما هو ذكاة فيقول ويكره لان فيه زيادة
 الآلم بلا حاجة فصارت كما ان جرحها يتم قطع الا وراج والا اي وان لم يبق حية قبل قطع
 العروق حوت لوجود الموت باليس ذكاة فيها وكره النزع اي الذبح الشديد حتى يبلغ
 النجاء وهو بالفارسية حرم مغز والسبح قبل ان يتردى اي ليس من الاضطراب وكسر
 تراها التوجه الى القلبة وحلت كذا في الرخيرة وشرط في حل المذبح كون الذابح
 مسلما خلا لا خارج الحرم ان كان مشركا او كائنا لانه يدعي التوجه والاصر فيه قوله
 تعالى الا ما ذكيتم وقوله تعالى ومعام الذين اوتوا الكتاب على حكم والمراد به طهارة يلحقه
 الزكاة من جهتهم لانه يخفى ان الكتاب بالذكر وفيما لا يلحقه الذكاة يستوي الكتاب و
 المجوس والسمك وغير ذبيحة او حريكة والموتلين كتابا وغير كتابا فيحل صيده وذبيحته
 لان الولد يتبع غير لا يوين دينا كذا في الكافي يعقل التسمية اي يعلم ان حل الذبيحة
 يتعلق بذكر الله تعالى عليه والذبح اذ يحل من لفظ الذبح من في في الذابح ونحوه و
 يقدر على الذابح ويحس القيام به ولو كان الذابح مجنونا او صبيا فانها اذا
 تعقد التسمية والذبح وقد نكأ نكاحا بالغ العاقل او امرأة او اقل او اخر من فسخ
 ذبيحة وثني ومجوسى ومردة اذ لا ملأ لانه لا يملك ما عليه وما انقل اليه لا يملكه
 بخلاف الكتاب اذا تحول الى غير دينه لا يملكه عندنا ويقتصر ما هو عليه عند
 الذبح حتى لو تجنس يهودي او نصراني لم يحل صيده ولا ذبيحته بمنزلة ما لو كان مجنونا
 في الاصل وان عكس فكل ما كان عليه في الاصل كذا في الكافي ويجوز ذبيحة تاركة
 التسمية عمدا ولو تركها ناسيا حلت ذبيحته وقيل انما حلت في الوجهين وقال
 مالك حرم من الوجهين وحرم ان ذكر الذابح مع اسم غيره عطفا نحو يسلم الله
 وباسم فلان او فلان لانه اهل به لغير الله فلم يؤجل التجريد ويؤخره وكره وصله لا يحل

ولم يحرم تحويله من الله تعالى رسول الله لأن الشريعة لم توجد بعد لم يعط العطف فلم يكن
 الذبح واقعا له كمن يكره لوجود القرآن صورة في تصور صورة الحرم وهذا إذا قرئ تحت
 بالرفع وإنما إذا قرئ بالجر والنصب فغير مكره في غاية البيان والباس إذا فصل صورة وفي
 كالدعاء قبل التسمية والإذخاج لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بكنيسة
 أم المؤمنين أحدهما عن نفسه والآخر عن أمته فوجهها نحو القبلة عند الذبح وقال
 وجهت وجهي لله في طهر السموات والأرض جنيفا وما أنا من المشركين أنصرت
 ونسختي ومجاني ومماني لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين
 ثم ذبح وقال عند الذبح لا اله الا الله والله أكبر وبعد الذبح نحو اللهم تقبل من عبدك وفيه
 أيضا لا بأس بما روي عنه عليه السلام أنه قال بعد الذبح اللهم تقبل هذه عن أمته محمد
 ممن شهد بك بالوحدانية ولحى بالبلاغ والشرط في التسمية هو الذكر الخالص عن شوب
 الدعا وغيره فيقول اللهم اغفر لي لا يحل أن يحضر دعاء بخلاف الحمد لله وسبحان الله
 بقصد التسمية فإنه ذكر خالص قلن عطف فقال الحمد لله لا يحل لحوم قصد التسمية في
 المشهور المندول في السنة وهو بسم الله والله أكبر منقول عن ابن عباس رضي الله
 عنهما نذير لا يلزم ذكره ذبحها بحسن النية والنية في القبولتين فلم يفهم
 السنة المتواترة والاجتماع الفروق في المنحر وفيها في الذبح وأما الكراهة فلما انفرد
 السنة وهو معنى في غيره فلا يمتنع الجواز والحل يذبح صيدا شائسا ويكفي جرح
 نعم لو حش أو سقط في بئر فلم يكن ذبحه لأن ذكاة الأضطرار إنما يصار إليها عند
 العجز عن ذكاة الاختيار كما مر والعجز موجود في الثالث والأول الشاة إذا انت خارج
 المصر نحو البقر وإذا انت في المصر لا يحل بلاتها لا ترفع عن نفسها فيمكن أخذها في
 المعردة فلم يتحقق العجز عن ذكاة الاختيار بخلاف خارج المصر والمصر كما مر في البقر
 والبعير لأنه ما يبدفان عن نفسها فلا يقدّر على أخذها وأن ذكاة المصر فيحقق العجز
 والقبيل كالذكاة لا يقدّر على أخذ حتى لو قتل المصروع عليه ويسمى عليه بذكر الذكاة
 حل كله لا يترك جنين بذكاة أمه حتى لو خرباقة أو ذبح بقرة أو شاة فخرج من بطنها
 جبين ميت لم يؤكل لا يحل ذناب من السباع أو مخل من الطيور قد مر أن المراد بها
 حيوان يصيد بناه ويحلب يصيد بخيلته والحشرات هي صغار ذوات الارض والحجر
 الأهلية بخلاف الوحشية فإنها تحل والنحل والحيل وعندهما التحل الجنب قبل ذكاته يحل
 عند ذكاته كراهته تنبئ بأن كراهته لمعنى الكلمة كذا يحصل بإباحة تقبل له الجها وهذا

أشهر ما يشترط في ذكاة
 قول المصنف وهو
 قوله في ذكاة الجنب
 حلقه الجنب
 هذه

كان سؤره طاهرا وهو ظاهر الرولية وهو الصحيح كذا ذكره في الإسلام والبول المعين
 في جامعها رحمها الله تعالى وقيل كراهته تحريم وحكي عن عبد الرحيم الكرمي رحمه الله أنه
 قال كنت مرة في هذه المسئلة فابيت بأب حنيفة رحمه الله في المنام يقول كراهته تحريم
 يا عبد الرحيم واليه ما لك صاحب الهداية وروى الحسن عن أبي حنيفة كراهته في سؤره
 كما في كنبه وقيل لا بأس بلبسه إذ ليس فيه شربة تقبل له الجهاد كذا في الكافي والهداية
 ولا الصبيح والتغلب والقتب وفيها خلاف الشافعي والزيدي والسلفاء والابن
 الأكل للجيف والعذاب كل غسما برك والفيل واليربوع وابن عيسى والحيوان الذي
 لا سمك له يطعم السمك الطافي هو الذي يموت في الماء حتف انعد بلا سبب ثم جعلوا
 فيظهر أصحاب كراهية الحيوان المائي طلقا لا سمك له يطعم وأباحها ابن أبي ليلى و
 مالك والشافعي وشيئ من بعض المأكنة كلب الماء وخنزير والسناء والمخلف في البيع
 والأكل واحد لا صل في التبرك عندنا أن ما مات منه بسبب فهو حلال كما لا يخفى منه
 ما مات منه بغير سبب لا يحل كالطافي وإن ضرب سمكة فقطع بعضا يصل كل ما بين
 وما بقى لا يتربسب وما بين من الحيوان كان ميتا فيقتل حلالا للحيث وكذا إن وجد
 في بطنها سمكة أخرى أن ضيق المكان سبب لموته وكذا أن فتلها شيء من طير الماء
 أو ماتت في جيب ماء أو جمعتها في خفية لا تسطيع الخروج منها وهو يترك على أخذها
 بغير صيد فيقتل فيها لأن ضيق المكان سبب لموتها وإذا ماتت في الشبكة وهو لا يقدر
 على التخلص منها أو أكل شيئا الفاء في الماء نيكه فمات منه أو ربطها في الماء فماتت أو
 انجمد الماء فيقتل بين الجهد وماتت أو كل وإن ماتت بحمل الماء أو برده أو تكل في رواية
 لوجود السيلوتها أو في أخرى إلا أن الماء لا يقبل السمك حيا كان أو باردا كذا في
 الكافي وفي النهاية ومنه ما على السمك المأكول الحريث والماء الذي خصها بالذكى
 أشار إلى ضعفه ما نقل في المغرب عن محمد بن جميع السمك حلال غير الحريث والماء الذي
 وأيضا قال في غاية البيان أن بعض الروافض وأهل الكتاب يكرهون أكل الحريث ويقولون
 أنه كان ديوثا يبيع الناس الحليلته فسخه من أجل الجرب وأنواع السمك بل ذكاة
 ولكن بينه ما فرق وهو أن الجرب يؤكل وإن مات حتف انفة بخلاف السمك كما مر على
 رضي الله عنه عن الجرب إذا خذ الرجل من الأرض وفيها الميت وغيره فقال كل كلبه وهذا أعد
 من فضاحته وعن غراب الربع والاربع والعقور بها أي بالذكاة ذبح شاة لم يعلم
 حياتها فتحكت أو خرج الدم حلت ولا فلا وإن علت حياتها حلت الشاة وإن عدما

صلى المائي بذكره مطلقا وأباحها ابن أبي ليلى
 ومالك والشافعي

اي الحركه وخروج الدم لانه القصور منها الاستئصال على الحقيقه فاذا علمت كذا تختار اليها

كتاب الجهاد

لما فرغ من العبادات التي ذكرها في آخرها الحج وتمايها سبيل من الاختيار والقيود والنداء بالحج
شعر لان في خامسة العبادات وهي الجهاد فقال يرفض كفايته بقاء اي ابتداء يعني بحجنا
ان سبيلهم بالفتن ان لم يقلوا فان الرسول صلى الله عليه وسلم كان مأموماً في ابتداء
الامر بالصنيع والاعراض عن المشركين كما قال تعالى فاصنع الصنيع الجليل وقوله تعالى و
اعرض عن المشركين ثم امر بالعدا الى الدين بالانواع من الطرق المستحسنه حيث قال
تعالى ادع اليه ليس بذلك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن ثم امر
بالقتال اذا كانت اليد منهم بقوله تعالى اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا اي اذن لهم
في الدفاع ثم امر بالقتال ابتداء في بعض الاوقات بقوله تعالى فاذا انسلف الشهر الحرام فاقولوا
المشركين حيث وجدتموهم ثم امر بالقتال مطلقاً في الاوقات كلها والامكان بابتدائها
بقوله تعالى وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة وقالوا للمشركين كافة وقاتلو الذين يؤمنون
بالله ولا باليوم الآخر الى غير ذلك من الايات وجه كونه فرض كفاية ان الله لم يفرغ من
الانقضاء والفساد في نفسه بل شرع العدا على الله تعالى واعزانه بدينه ورفع الفساد عن
العباد في شذات قام ببعض في كل زمان سقط الفرض عن الكل لمحصل القصور بذلك
كصلاة الجماعة وقد فيها ورد السلام فان واحدا منها اذا حصل من بعض الجماعة سقط
الفرض عن باقيها ولا اي وان لم يقيم به بعض بل خاد عن الجهاد زمان في ديار الاسلام
امثوا الى السيف لمسلم لتركهم وضاع عليهم كما اذا ترك الجماعة كلهم صلاة الجماعة او
دفعها او رد السلام امثوا لا على بيتي وعبيدي وامرأة واعني وقعدوا وقطع لانهم
عاجزون والتكليف بالقدر وفرض عين ان يحمل اي هم الكفاية على تعين نفوذ
الاسلام في غير فرض عين على من قريب منه وهم يقدرون على الجهاد ونقص صاحب
النهاية عن الزخيرة ان الجهاد وان جاء النفي انما يصير فرض عين على من يقرب من
العقد فاما من وراهم بعد من العقد فهو فرض كفاية عليهم متى يسعهم تركها اذا لم
يحتج اليهم فاذا احتج اليهم بان عجز من كان يقرب من العقد عن المقاتلة مع العقد
اولم يحجزوا عنها لكانهم تكاسلوا ولم يجاهدوا فانه يفتن من علم من يليهم من عين

كالصلاة والصوم لا يسعهم تركها ثم وثم الى ان يفترض على جميع اهل الاسلام شرفاً
وغرباً على هذا التدبير ونظيره الصلاة على الميت فان من مات في ناحية من نواحي
البلد فاجبر ان واهل محله ان يقوموا باسبابه ليس على من كان بعده من الميت ان يقوم بذلك
وان كان الذي بعده من الميت يعلم ان اهل محله يفتنون حقوقه ويعجزون عنه كان عليه ان يقوم
بحقوقه كذا هنا فخرج المرأة والعبد لان من الزوج والمولى لان العتق لا يحصل الا باقامة
الكل في عيالتهم وحق الزوج والمولى لا يظهر في حق فرض الميت كالصلاة والصوم بحذف
ما قبل النفي او بغيرهم كفايته ظاهرة فلا ضرورة في ابطال حقها وكره المتكفل وهو ان
يجعل العامل في عمله والمرد ما يحصل الامام على ارباب الموال شيكاً باطيلهم يتقوى
بالنساء فانه مكره مع في اي مع وجود شيء في بيت المال وبقوته اي اذا لم يوجد شيء لا
يكراه العمل فان حاصرها هم دعواهم الى الاسلام فان ابوا اي امتنعوا عن الاسلام قال اي
فقتلهم المجرمين فان قبلوا الجزية فلهما النوا عليهم ما علينا هذا الحكم ليس على من
لا يشترط في حق العبادات بل المراد ان كنا نعرض لدمائهم واموالهم قبل قبولهم الجزية
فقدما قبلوها اذا تضرعنا اليهم او تعرضوا اليهم ليجب عليهم علينا ويجعلنا عليهم ما يجلب علينا
على تعين عند الترضي يؤيده اسناد الحكم عليه بقوله تعالى في الله غنا انما ابوا الجزية لتكون
بما هم كدماينا واموالهم كمالا ولا نقال من لم تبلغه الدعوة الى الاسلام وهو قاتلهم
قبلها اثم للمني عن ولا يعرفه لا ينبغي مقصودين وندب تجد يداه الى بلغته قال النوا
حازبناهم بمجنيق وتفرق وتفرق وزمي ولومهم مسلم او نزل هو ابي الى المسلم
بنيتهم متعلق بالرمي لا بنيتهم ليزم الائم وان اصابوا منه فلا دين ولا كفارة وقطع
شجره فساد زرع بلا عذر وعلول لا يصح له عذر وسلم نهى عنها وكلاهما خيانة لكن
الغلول في الغنم خاصة والغدر اعظم نقص العهد ومستلزم اسم من مثل به مثل متدا
كقتل يمل قناراي نكل به اي جعله كالا غير تفرقة لغيره كقطع الاعضاء وتسويد الوجه
وفي شرح البخاري المتلك المنة بعد الصفر به والباس بها قبل ان يبلغ في اذالهم
قال الربيع وهذا الحسن ونظيره الاحراق بالنار وبارقن غير مكلف كالصبيان
والجنانين وشيخ فان واعني ومقعد وامرأة للمني عن كنها في الحيث الا ان يكون
احدهم قاتلاً او ماله تحت به او ذاك اي في الحرب او مكرها في شذات يقتل ولا يقتل
اسب كافي بقاء اي لا يجوز لادين ان يقتل اياه الكافر ابتداء لقوله تعالى وما احبها في
الدين امر وقا وليست البداية بالقتل من العرف ولا تأسب في حيوة فلا يكفها من سبها

اي قتلهم
سكان

لا فائز بها فاما قال بذلك لان الامان قصص في الابن ولم يكن دفعه الا بقتل جاز فلهذا
 هذا دفع عن نفسه فان اياه السام اذا قصد قتل جاز لم يقد فالكافر او لم يقتله
 غير ابيه وابنه لا يمنع عنه ولا اخرج مصحف وامرأة في بيتها يخاف عليها لما فيه
 من تعريض المصحف على الاستخفاف والمرأة على الضياع والفضائح وبصالحهم اي
 بصالح الامام اهل البيت ان كان الصلح خيرا للمسلمين ولا يجرى لان ترك الجهاد صورة
 وعقبي ولو لم يال يا اخذه المسلم منهم لانه اذا جاز بالمال فيه او كان احتجنا اليه
 وان لم يحتج لم يجرى لان ترك الجهاد صورة وعقبي والمأخوذ من المال في مصادف
 الجزية لانه مأخوذ بقوة الاسلام كالحزبية الا اذا تركوا بدوهم للجزية فيكون غنية لكونها
 مأخوذة بالقهر وحكمهم معروف ولو ما من الكفار المسلمين وطلبوا الصلح بالمال ياخذونه
 من المسلمين لا يفتعل الامام لان في الحاق المذلة للمسلمين وفي الحاق ليس للمسلم ان يترك
 نفسه الا اذا خاف الهلاك لان دفعه بأي طريق امكن واجب ويثبت ان خيل الى
 صالحهم الامام ثم راي نقص الصلح اصلح منها اليهم احاطت اليهم خبر للنقص فيقاتل
 وقيل ثبت ان خلافا لبدء اي قولوا قبل ارسال خبر للنقص ان بدو بالخيانة وبصالح
 المرتدين والبايعين حتى يظفروا فيهم لان ترك القتال لمصلحة فجاز في حق
 اهل الحرب بلامال لان اخذ المال منهم تقريرهم على ذلك وقد لا يجوز ولا بد ان اخذنا
 لان في الرد عليهم معونة لهم على القتال لا يباح سلاح وغيره وحديثهم ولو بعد
 صلح لما فيه من معونة لهم على الحرب يخرج امان خروجه من المسلمين كافر او كفارا او اهل
 حنيفة او مديونة حتى لا يجرى احد من المسلمين قتلهم فان كان الصلح شرابا لامن
 وادب معطي الامان لا يصح امان ذقني لانه منهم بهم وكذا الاول لا يثبت للمسلمين الا ان
 يامر امير العسكر بان يؤمنهم في جاز ذكره الزبلي ولا امان اسير مسلم معهم ولا جاز
 مسلم معهم لانهم مقهورون تحت ايديهم فلا يجازيها والامان مختص بمحل الخوف
 ولا امان من اسلم ثمة ولما بهاجرها لئلا يماز كرها وصبي وعبد مجبورين ومجبرين
 اما القبي فاذا لم يعقل بطل امانه كالحزن وان عقل وهو مجبور عن القتال فكذلك اعتد
 الى حقيقته خلافا لمحمد وان كان ما ذكره في القتال فالاصح انه يصح بالاتفاق واما
 العهد فانه جاز على القتال لانه امانه عند خلافا لمحمد وان اذن له فيه فتح امانه والله اعلم

باب المغنر وقسمته

بقدر الشئ الذي
 في هذه
 وفيه العهد
 وهو من ذلك
 لا بد

اذا فتح الامام بكرة صلح يجرى الى الامام على وجهه لا يغيره رسول ولا من بعده من الامراء
 وارضها تبقى على ملكهم ولو فتحها اخوة اي قهر فلهذا في حقها محذور ان شاء خمسها ثم
 قسمها بيننا يعني الغانمين فيكون ملكا لنا كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر و
 وضع عليها العشر اذا لم يجز وضع الخراج جازنا على المسلم كما ساقى او اقر اهلها عيها اي
 ن شاء من غير على اهلها فتركهم احل الاصل في مدة المسلمين طارفي ملكوتهم لم يجرى اي وضع
 جزية عليهم ووضع خراج على ارضهم كما فعل عمر رضي الله عنه حين فتح سواد العراق حيث
 من على اهلها وترك دونهم وعقاربهم في ارضهم ووضع الجزية على رؤسهم والخراج على
 ارضهم ولم يقسم ما بين الغانمين قال الاول اولى عند حاجته الغانمين والثاني عند عدا
 لكونه خيرة لهم في الباقي من الزمان او نفعهم منها وانزل بها قوما آخرين ووضع عليهم
 الخراج لو كانوا كفارا كذلك في التخيير وعرض عليهم خراج الارض وعلى انفسهم الجزية
 وقولهم لو كانوا اشرار الى ان القوم الآخرين لو كانوا مسلمين لا يوضع عليهم الا العشر لا التلذذ
 ووضع على المسلمين والامام في حق اهلها فتح خيرة ليعاين شاء قتل الاسرى لانه صلى الله عليه
 وسلم قتلهم لان فيه خسران مادة الشرك واسترقاقهم في غير المنفعة على المسلمين او
 تركهم اخلل اذ من لنا الامن من القرب والمتردين اذا يقبل منهم الا الاسلام والتب
 وجرم متركهم وهوان يترك الكافر لا يسير بلك اخذ شي منه وفداؤهم وهوان يترك
 ويأخذ منهم مالا او اسير مسلما في مقابلته وفداؤه الذي خلاف الشافعي واما القليل
 الفراع من الحرب جاز بالمال لا بالاسير المسلم ويؤخذ لا يجوز بالمال عند علمائنا و
 بالنفس عند ابي حنيفة ويجوز عند محمد وعنه ابو يوسف رافيا وعنده ابي حنيفة
 مطلقا ورواهم المدايرهم لان فيه تقوية لهم على المسلمين وحرمة عقروا التمسك فقلها
 يعني اذا اراد الامام العود الى دار الاسلام ومعه مؤان وقد روي عن علي قلها الى ان لا يلزم
 لا يعقروا خلافا لما لا ولا يتركها خلافا للشافعي فتدبر وتحرق اما الذي يجز فلا يجازي
 لمصلحة والمخاف الغنيظهم من اقر على المطالب واما الحرق فلهذا لا يفتقر بها الكفار ففان
 كثر بها البنيان وقطع الاشجار ولا تحرق قبل الذبح اذ لا يعتد بالدار والادبها و
 تحرق الاستيحة ايضا وما لا يجرى كالحديد يذوق وحرمة قسمة معتم مدة اقامة
 غنمة في دار الحرب قبل اخرجها الى دار الاسلام وقال ان لا يجوز بعد استنزال
 الحزبية وهذا بناء على ان الملك لا يثبت قبل الاحرام بدار الاسلام عندنا وعند يثيت و
 يستبني على هذا الاصل مسائل كثيرة الا بالابداج فيرر هنا ويقسم وذلك اذا لم يكن

وضرب بنسخ

مصدر استأجره آية شهاب أو سفينة ومضت المدة
ووجه الفارة أو البحر ينقذ عليها اجارة أخرى

لشهادهم في بيت المال محمولة بحملها الغنائم فيقسمها بين الغنائمين شتمه ايدى على
العدوان الاسلام ثم يسترد هاهنا فان ابوان يجملها اجبرهم على ذلك باجر المثل في
رواية السير الكبير لانه دفع ضرر نظام تجبر من رخص كما لو استأجره آية شهاب مضت
المدة في الفارة أو استأجره سفينة فمضت المدة في وسط البحر فانه ينقذ عليها اجارة
أخرى باجر المثل ولا يجبرهم على رواية السير الصغير لا يجبر على عقد الاجارة ابتداء
كان انفق دابة في الفارة ومع رفقة دابة لا يجبر على اجارة بخلاف ما للشبهة
فانه بناء وليس ابتداء وهو سهل منه وحرم بيعه الى الغنم قبلها الى القسمة التي عنه
في الحديث ولانه قبل الاضرار بالدار لم تملك كانه يورث نصيبه مجهول بحملها آية شهاب
فلا يمكن ان يبيعه والرد الى العون ومدة يحكمهم مدة مكث في استحقاق الغنمة
لا سوقا ليقاس ولا من مات ثم لم يعدم التملك ويورث قسط من مات هنا حصول
الملء وان كان مشاعا وحمل فيها الى ان الحرب طعام وعلف وعطب ويهن وسلاح
عند الحاجة بلا شتم لاروى عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال كان صديق في غزاة القل
والجانب فأكله ولا نفقة واما الخاري وهو دليل على ان عادتهم الانشاع بما يجادلون
اليه لا يفتن الحرج منها الى والي التبع وهو المروية لان حقهم قد نال حتى يورث نصيبه
فلا يجوز الانشاع بل رضاهم ولا بيعها وتقولها الى الطعام ونحوه لانها تملك بالافاء
وانما يبيع التناول للغير وفيه فان باع اخذهم رد التبع الى الغنم ورد الفضل الى ما
يقوم ما اخذه في دار الحرب فيستفيع به الى الغنم بعد الخروج الى دار الاسلام لولا الحاجة
هذه قبل القسمة ويورثها ان كان غنيا كقدرت بعينه لوقا ما وبقيته لو هلكا والغير
يشفع بالعين ولا شيء عليه انه هلك ومن استلم من اهل الحرب ثممة اى في دار الحرب
عصم نفسه وطفله لانه صار مسلما تبعا ولا يجوز قتلهم واسترقاقهم وعصم ما
لامعه أو أودعه معصوما اى وضعه امانا عند معصوم مسلما كان أو ذميا لانه في ذمة
حكم لا يورثه الكبير وعصمته وحملها لانه جزء الامة وعقارها لمن جملة دار الحرب و
هو في بيت الدار وعصمته مقاديرها لانه مع حرب بعض اورد يورث ويورث في الاستحقاق
بسهم الفارس والراجل وقت المجاورة اى المجاورة مدخل دار الحرب فمن دخل دارهم
فلا ينافق فيه فشهوا الوقعة فان ساقط منهم راجل ولا يسهم لغيره من واحد
اى لا يسهم لغيره من ولا راجلة ويجعل ولا عبيد وصبي وامرأة وذئبة ووضع لهم الرضخ
اعطاء شيء قليل والمدة هنا قدر ما يراه الامام تحريمها لهم على القتال وانما يخرجهم

سهمهم

اذا باشر

اذا باشر

القتال او كانت المدة تناوى الجرحا وتقوم بمصالحهم فيقتلها بما يليق بمحالتها
اول الذئبة على الطريق لان في دلالته منفعة للمسلمين ولا يبلغ الرضخ سهمهم لانهم
لا يبايرون الجيش في عمل الجهاد الا في الدلالة التي فانه ينادى على السهم اذا كانت في الدلالة
منفعة عظيمة لان الدلالة ليست من عمل الجهاد فلا يلزم منه التسوية في الجهاد اذ ما يات
في الدلالة بمنزلة الاجرة فيعطى بالغاما ما يقع الحسن للقيم والمساكين وابن السبل وقدم
فقرا وذوي القربى عليهم ولا شيء لغيرهم وذكره تعالى في قول جل جلاله فانك لله خمسة
للتبشيرك لافتنحاج الكرام بتركا باسمه تعالى ان الكل له وهو غير محتاج الى شيء ويسمى
النبي صلى الله عليه وسلم سقط بقية لانهم على الله عليهم وسلم كان يستحق بالرسالة والرسالة
بوجه كالصبي وهو ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصطفيه لنفسه من الغنمة ويتبين
بهم على المسلمين من دخل دارهم فاعان خمس الامن لا منعة له ولا اذن فان الحسن انما
يؤخذ من الغنمة وهي ما توحش الكفار فلهما وهو ما بالمنفعة واذن الامام فانه في حكم المنفعة
لانه بالاذن انما يورث نصيبه ولا يورث ان ينقل التثنية اعطاء شيء رائد على سهم الغنمة وقت
القتال حيا اى اغر ايقول من قتل قتيلا فليس له وسياق معنى السلب وهو منسوب اليه
بقوله تعالى يا ايها النبي تحريم المؤمنين على القتال او يقول من اخذ شيئا فهو له ويستحق الامام
النقل استحقاقا في قوله من قتل قتيلا فليس له ان اقل الامام قتيلا لانه ليس من باب القضا
واما هو من باب استحقاق الغنمة ولهذا يدخل فيه كل من يستحق الغنمة سهمها او ذمها
فان يتهم به لا اى لا يستحق الامام النقل اذ اقل من قتلته انا في سلبه لانه يخص نفسه
فضارفة ما ولا اى لا يستحق الامام النقل ايضا اذ اقل من قتل منكم لانه ميز نفسه منهم
وذ اى استحقاق السلب بما يكون اذ كان الغنم مباح الفل حتى لا يستحقه بقتل النساء
والصبيان والمجانين لان التثنية تحريم على القتال وانما يتحقق ذلك في القتال حتى يقتل
الصبي فقتله مسلم استحق سلبه كونه بالقتال مباح الدم ويستحق السلب بقتل الرضيع و
الاجير منهم والتاجر في عسكرهم والذي الذي نقض العهد وخرج لان يتهم صالحه للقتال
وهم مقاتلون بربهم او يقول عطف على قوله فيقول اى يقول الامام لغيره وهو من اربعة
الاربعة من المقاتلة لا عسكر جعلت لهم الكل وقد راعى من قتل في النهاية عن السير الكبير ان
الامام اذا قال لاهل العسكر جميعا ما اصبتم فلكم فلكم بالسوية بعد الخمس فهذا لا يجوز
وكذلك اقاله اصبتم فلكم ولا يقل بعد الخمس وان فعله مع السرية جان وذلك لان
المقصود من التثنية التحريم على القتال وانما يحصل ذلك بتخصيص الجهن من الشيء وفي التثنية

ابطال تفصيل الفارس على الراس ابطال المحسن ايضا اذا لم يستثن لاجد الاحرار
هذا الا من المحسن لا يجوز ان يفعل جوارح الغنمة بدار الاسلام اذا دخلها الكفار
للقنار الا من المحسن لان حق الغنمين قد تأكد فيه بالآخر بالدار وهذا يورث منه
لومات فاليجوز ابطال حقهم وسلبه ما معه من ثياب وسلاحه وما له على وسطه
حتى كبر وما عليه من السرج والالة وخفيته مع ما فيها من مال وهو على السلب
لكل اى جميع الجنان لا ينقل الامام والقائل وغيره فيه سوا الله اعلم

باب استيلاء الكفار

اهل الحرب اذا استولوا على اهل الذمة من ديار لا يملكونهم لانهم احرار كذا في وقعات الصلوة
الشهيد وانما سبيهم بعضا واخذوا ما لهم وبميراثهم او غلبوا عليهم في الواقعة
بلد لهم ملكه ولو كان ملكا عند قومنا او امة مؤمنة ذكره في الكافي وغيره في شرح
المسئلة الثانية وهذا اذا ابتاع مستامن عبدا مسلما واخذ له دارهم الخ وما قال واخره
بدارهم لانهم قبل الحرب بها لا يملكون شيئا منها حتى اذا اشترى منهم تاجر شيئا مما اخذوا قبل
الحرب بها او وجدها ما كتم فيه اخذ به بلا شيء لاحرار المحسن ومثلهما وانما ولدنا وكانا
حتى لو كان اهل الحرب اخذوا من ديارنا وحرزوه بدارهم ثم ظهرنا عليهم فمهلهم
قبل القسمة وبعدها بلا شيء وذلك لان الاستيلاء انما يكون سبي الملك اذا قابله محاربا ولا
الملك وهو المال الباع والحرث ليس بحل للدين وكذا امن سواهم من وجده وعبدنا
اي عبدنا من دارنا سواء كان مسلما او قتي ذكره في شرح طهطاية اقبنا دخل اليهم احرازنا عن
أبقه من يد فدار الاسلام فانهم يملكونه اذا استولوا عليهم وانما قال وان اخذوه اشار
الى خلافه لانما مائة فانهم اذا اخذوه وقيدوه ملكوه عندنا خذوا كذا لها ان العصة
بحق المالك لقيام يده وقد لا تستولوا اخذوه من دار الاسلام ملكوه كذا ولما ان يده
ظهرت على نفسه بالخروج من دارنا لان سقوط اعتباره ليحقق بداره عليه تمسك له
من الانتفاع به وقد زالت وظهرت يده على نفسه وصار موصوفا بنفسه فلم يبق محاربا
للكل بخلاف المتدول لان يده المملوك باقية عليه حكما لقيام يده اهل الدار عليه فمع ظهور
يده تمسكهم وهذا الوجه لا يثبت القسمة ملكه ولو وهب يده لدار الحرب لا يملكها
وتملك بالغلبة عليهم حرهم ومثلهم وانما ولدنا وملكناهم وملكهم فان الشرح

استقط

سقط عتقتهم جزاء على جوارحهم فانهم لما انكروا وحل الله تعالى واستكفوا
عن عبادته جازهم الله تعالى بان جعلهم عبيدا عبيده وتبع ما لهم رقابهم ثم ان
الكفار بعد ما غلبوا علينا واخذوا ما لنا اذا غلبنا عليهم واخذوا ما يكون منهم ما اخذوا منا
فمن وجدنا ما له في الغنمين اخذ به بما نأخذ قسمة الغنم بين الغنمين واخذ به بالقيمة
بغير اى بعد القسمة لما روى ابن عباس رضي الله عنهما ان المشركين اخذوا ناقة رجل من المسلمين
بدارهم ثم وقعت في الغنمة فقاموا بها المالك القديم فقال صلى الله عليه وسلم ان وسبها
قبل القسمة اخذها بغير شيء وان وجدنا بعد القسمة اخذها بالقيمة ان شئت وانما فرق
بين الحالكين لان المالك القديم يتقرر بن وال ملكه عن بلا رضاه ومن وقع العين في نصيبه
يتقرر بالآخر فيه فجاءنا لان ما استحقه عوضا عن سهمه في القيمة فقلنا بحق الاخذ في
القيمة جبرا لا بغيره بل بالقدح المحسن وقبل القسمة الملك فيه للعامة فلا يصيب كل فرد
منهم ما ياتي بغيره فلا يتحقق الضرر وانما قلت قبل قسمة الدار ما وقع في الجمع وشرحه
للمستف حيث قبل فيه واذا ظهرنا عليهم قبل القسمة حلت اربابها او بعد ما اخذوا بالقيمة
ان شأوا في الشرح اذا ظهر المسلم على الكفار في دارهم او اموالهم بالهم قبل ان يقسموا فاف
لاربابها بغير شيء وان وجدوها بعد ما انقسموا لها اخذوها بالقيمة ان اختاروا
فان حمل القيمة على قسمة الكفار بخلاف جميع الكتب كما لا يخفى على اولي الابصار واخذوا بالقيمة
ان اشترى منهم من دار الحرب تاجر واخرجه الى دارنا فان المالك القديم ان وجدها له في
ملكه خارجا كان ذوال اليد ملكا معا وصية صحبة اخذ به عوضا ان كان قسمة
ويقتد به ان كان قسمة لا يقر بالآخر اخذ منه حجابا ليحقق الضرر بتبلا دفع العوض بمقابلته
وان كان ملكه بغيره فاسيد او بغير عوض بان وهبه لمسلم اخذ به بغيره من ماله ان كان
قيمتا وان كان قسمة لا يقر بالآخر اخذ منه حجابا ليحقق الضرر بتبلا دفع العوض بمقابلته
يعني اذا اسر وعبدنا فاشترى مسلم واخرجه الى دارنا فقيمت بغيره واخذ المسلم ارشها
فالو القديم اخذ العبد بغير اخذه من العبد لما مر من الفرق ولا ياخذ الا ان حق في
لعين المستولى عليها ولغيره الاستيلاء على الارش ولم يتولى من العين تكرار الاشارة
بان اسر الكفار عبيدا فاشترى رجل بالفسد درهم فاسره ثانيا فادخلوه دار الحرب فاشترى
آخر بالفسد درهم واخرجه الى دارنا فليس للمالك القديم اخذه من المشتري الثاني لان الاشارة
لم يرد على ملكه بل اخذ المشتري الاول من الثاني بخلافه لو رجع الاشارة على ملكه ثم اخذ المالك
القديم من المشتري الاول بالثمنين ان شاء لان العبد قام على المشتري الاول بالثمنين فلم

على المسلم والعشير النقي بذلك في معنى العبادات ولا تأنف ان يتنقلوا بين الخارج والارض
 الحرجية سواء الفرق اي عراق القرب وهو ما بين العذيب العقبه حلوان عرضا
 ومن التعلبية ويقال من العلب الى علبان طولا وما فتح عنقه وقرها اهل عليه والهم
 الامام لان الحاجة الى الماء للتوظيف على الكافر والمخرج اليه او اخلالهم الامام من
 ارضهم ونقل اليها هم ما اخرين يعني كفا لما عرفت ان الخارج يوضع على القوم المتولين
 اذا كانوا كافرا وانما اذا كانوا مسلمين فيضع عليهم العشر وموت عطف على ما فتح عنقه
 احياء الدنيا بالانكاف ان الله الامام فانه ايضا كفا حتى ان ابتداء وضع على الكافر او
 وضع لهم الغنمة اذا قاتل مع المسلمين اقبل الحرب فانه ايضا كفا حتى ان مو احياء
 مسلم يقتل بغيره فان قرب من ارض الخارج فخرج حتى اوان العشر فمضى وكل منها اي
 من الاراضي العشرية والمخرجية ان سقى بماء العشر يؤخذ منه العشر الا ارض كافر تسقى بماء
 العشر حيث يؤخذ منه الخارج وان سقى بماء الخارج يؤخذ منه الخارج فكذلك جامع العشر
 العشر والمخرج متعلقان بالارض النامية وماؤها بما فيها من السقي بماء العشر
 او ماء الخارج وقالوا لا يؤخذ منه في هذا التفصيل في حق المسلم اما الكافر فيجب عليه
 المخرج من ارضه فيسقى لان الكافر لا يتبدل بالعشر ولا يتاخر في التفتيش في حاله الا ان
 اجماعا وانما الخلاف فيه في حاله البقاء فيما اذا املك عشره من ارضه عليه المخرج او العشر
 ثم لما ذكر الماء ارد ان يتبين فقال ماء السماء وما بين عين وارض عشره عشر
 وما انهار وحفرها العجم وما بين عين وارض خراجية خارجي كذا في المحيط
 ولولا المسلم والذبح سقاء مرة بماء العشر ومرة بماء الخارج فالمسلم الحق بالعشر
 الكافر بالمخرج كذا في قول الداية كذا في خروجي يخرجون من خجند وخجند نهر
 تريند وخريند نهر جنداد والفرات نهر الكوفة عند ابي يوسف وعشره عند غيره
 اي الخارج لو كان احدهما خارجا مقاسمة ان كان الواجب بعض الخارج كالحبس والحق
 الثاني خارجا وظيفة ان كان الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتمسك من الانتفاع بالارض
 كما وضع عمر بن الخطاب عن اكل جريب وهو شون ذراعا في ستين بذر عسري وهو سبع قضيا
 وذراع المساحة سبع قضيات اصبع فائمة وعند الحنابلة اربع وعشرون اصبعه والاصبع
 ست شعيرات مضمومة بطول بعضها التقصير وقيل ما ذكر جريب سواد الفرق وفي غيره
 يقدر المعتاد عندهم يبلغه الماء صفة جريب صاعا مفعول وضع من ترها وشعير و
 ذرها عطف على صاعا والجريب الطيرة خمسة دنانير والجريب الكرم او الفحل خمسة صاعا

مسألة لكل جريب ستون ذراعا في ستين بذر عسري
 يعني هو ثم وقاطعه ديك

مخرجون في بطنهم ومخرجون
 ولما

ولما سقاه من عرقين وشتان وهو ارض يحولها حائط وفيها نخيل متفرقة واشجار وغلب
 ويمكن زراعة ما بين الاشجار فان كانت الاشجار متنتفة لا يمكن زراعة ارضها فيكون
 ما يطبق اذ ليس فيه توظيف عمره في الله عنه وقد اعتبر الحاقه في ذلك فقتلها فيما لا
 توظيف فيه قتلوا ونصف الخارج غاية الطاقة لا يراى عليه لان التخصيف غلبة الاضمار
 ونقصان لا تطوق وضيقت بها بالاجماع ولا يراى ان الطاقة عند ابي يوسف وهو
 رواية عن ابي حنيفة ويزاد عند محمد اعتبارا بالنقص ولا يراى يوسف ان خارج التوظيف
 مقدرة على اتباع القضاة فيه ومن ان الله تعالى عليهم اجمعين واجيب لك المقادير لا تعرف
 الا توقيفا والتقدير يمنع الزيادة لان النقصان يجوز لجماعا فتعين منع الزيادة لا يخلو
 التقدير عن الغلبة ولا يخرج لو انقطع الماء عن ارضه او غلب لسقاء الماء التقدير في
 المعبر في الخارج وهو التمكن من الزراعة واصاب النسخ آفة لان الاصل اذ اهلك بطل
 ما يتعلق به وقيل لا يسقط اذا لم يسق من السنة مقدار بما يمكن ان يسق الارض ثانيا
 وانما اذا بقي فلا يسقط ويجوز الخارج ان يعطى ارضها ان كان التمكن كان ثابتا
 وقد هو في سقي الخارج ان اسم الماء لان فيه معنى المونة فيغير مونه في حاله البقاء
 فامكن ابقائه على السليم او شرها من ارض الخارج مسلم لما ذكرنا وقد عرفت ان الصيانة وضو
 الله تعالى عليهم اجمعين اشترى الاصل الخارج وكانوا يرون خراجها ولا عشر في خارج
 ارضه اي ارض الخارج لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجمع عشر وخارج في ارض مسلم ولا
 احد من امة القدر والجور لا يجمع بينهما وكذا يجمعهم حجة ويكره العشر بغير
 الخارج لان العشر لا يتحقق الا بوجوبه وكل الخارج الخارج الموطف فانه لا يكره بغير
 الخارج في سنة لان عمره في الله عنه لم يوظفه مكررا وانما قيد الخارج بالموظف لان خرج
 المقاسمة يكره بغير الخارج ويجوز العشر في الاراضي الموقوفة وارض القديان والمجانين
 والمكاتب والمأذون والمديون لو كانت عشرية والخارج لو خراجية لان سبب العشر الارض
 النامية بحقيقة الخارج وسبب الخارج الارض النامية بالتمسك ولا عيب في الصالح

فصل في الجزية

وهو علك جزية وضعت بالقلم والارض فيقتل بحسب ما يقع عليه الاتفاق و
 جزية يعطى الامام اذا غلب عليهم ما وضع من الجزية يصلح لا يقتلها الا بالكلية لا يقتل
 من الشاع بل كل ما يقع الصلح عليه يتبع ولا يفتى بزيادة ونقص وما وضع بعد ما

ولا يقتل بغير

وكذا نأى الى جميع الخصال

عَلَيْهِمْ أَقْرَبُ وَأَعْلَى مَلَكُهُمْ فِيهِ إِشَارَاتُ الْإِيمَانِ فِيهِمْ مِنْ الْعَقْدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ كَمَا كُنْ
 بَعْدَهُمْ أَقْرَبُ وَأَعْلَى مَلَكُهُمْ فِيهِ إِشَارَاتُ الْإِيمَانِ فِيهِمْ مِنْ الْعَقْدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ كَمَا كُنْ
 دَرَاهِمَ فَصَاعِدًا وَاللَّامِ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يَدْرُوهُ ثَمَانِيَةً وَارْبَعُونَ دَرَاهِمًا فَاعِل
 يَقْدِرُ غَدَمُهُ فِي كُلِّ شَهْرٍ أَرْبَعَةَ دَرَاهِمَ وَزَنْ سَبْعَةً وَيَقْدِرُ عَلَى سِتٍّ مَلَكًا مَاتَ فِي دَرَاهِمِ
 الْخَمْسَةِ الْآفِ يَنْفَعُهَا إِلَى أَرْبَعَةِ عَشْرُونَ يَوْماً فِي كُلِّ شَهْرٍ دَرَاهِمًا وَعَلَى قَبْرِ لَيْلَى
 الْمَاءِ بَيْنَ وَلَكِنْ يَكْسِبُ أَيُّهُمُ أَكْثَرَ لِيَعْلَمَ أَيُّ شَيْءٍ عَشْرُونَ يَوْماً فِي كُلِّ شَهْرٍ دَرَاهِمِ
 أَعْلَى وَتُنَى عَرَفِي فَإِنَّ ظَهْرَ عَلَيْهِمُ فَعَرَسَهُ وَطَفَلُهُ فِي وَلَا عِلْمَ بِهِ وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا إِلَّا الْإِسْلَامَ
 أَوِ السَّيْفَ لَأَنْ تَقْرَأَ أَقْدَمَ عِلْمًا وَأَمَّا تَنْتَ الْعَرَبُ فَإِنَّكَ تَنْتَ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَشْكُرُ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ
 أَوِ الْقُرْآنَ تَنْتَ بِلَفْظِهِمْ فَالْعَجْزُ فِي حَقِّهِمْ أَظْهَرَ وَأَمَّا الْكُفْرُ فَلَا تَكْفُرُ بِهِ بَعْدَ هَذَا الْإِسْلَامِ
 وَوَقَّفَ عَلَى عَمَامِيْنِهِ وَأَعْلَى أَهْلِهِ عَلَى الطَّوْرِ وَوَقَّفَ عَنْهُ فِي خَيْفَةِ أَنْ يَنْصَرِفَ عَلَيْهِ إِذَا
 كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الْعَمَلِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ وَصِفِي وَهَرَاةَ وَمَوْلَاكَ وَأَعْمُ وَفِيهِ لَا يَكْتَسِبُ
 وَيَسْقُطُ الْحَرْبُ بِالْمَوْتِ وَالْإِسْلَامِ لَأَنَّ الشَّرْعَ الْعَقُوبَةُ فِي الدُّنْيَا تَكُونُ لِلدَّفْعِ الشَّرِّ وَقَدْ دَفَعَ
 مَا وَنَدَا حَتَّى لَمْ يَزَلْ بِالْكَفْرِ يَنْتَ إِذَا لَمْ تَقْضِ خَلْفَهُ مِنْهُ الْحَرْبُ حَتَّى تَقْضِيَ عَلَيْهِ قَوْلًا يَسْقُطُ عَنْهُ
 وَعَنْهُمَا وَهُوَ قَوْلُ الْإِسْلَامِ فِي الْخَيْفَةِ وَفِيهِ لَا يَكْتَسِبُ وَبِتَ نَارُهَا كَالنَّارِ فِي الْيَوْمِ وَالْمَقَامِ
 يُنْتَقِذُ بِهِمْ وَكَذَلِكَ السَّيْفُ مُطْلَقًا فِي الْأَصْلِ وَإِنْ غَلِبَ اسْتَعْمَالُ الْكَلِمَةِ لَمْ يَنْتَقِذُ بِهِمْ يَوْمَ الدِّينِ
 لَمْ يَنْتَقِذُ بِهِمْ لَكِنَّهُمَا لَمْ يَنْتَقِذُ بِهِمْ لَكِنَّهُمَا لَمْ يَنْتَقِذُ بِهِمْ لَكِنَّهُمَا لَمْ يَنْتَقِذُ بِهِمْ لَكِنَّهُمَا لَمْ يَنْتَقِذُ بِهِمْ
 فَإِنَّ بَيْنَ لَمْ يَنْتَقِذُ بِهِمْ لَكِنَّهُمَا لَمْ يَنْتَقِذُ بِهِمْ لَكِنَّهُمَا لَمْ يَنْتَقِذُ بِهِمْ لَكِنَّهُمَا لَمْ يَنْتَقِذُ بِهِمْ
 الْمَوْضِعُ عَلَى قَوْلِ الْبَنَاءِ الْأَوَّلِ وَلَا يَنْتَقِذُ بِهِمْ لَكِنَّهُمَا لَمْ يَنْتَقِذُ بِهِمْ لَكِنَّهُمَا لَمْ يَنْتَقِذُ بِهِمْ
 نَارًا أَعْلَى لَمْ يَنْتَقِذُ بِهِمْ لَكِنَّهُمَا لَمْ يَنْتَقِذُ بِهِمْ لَكِنَّهُمَا لَمْ يَنْتَقِذُ بِهِمْ لَكِنَّهُمَا لَمْ يَنْتَقِذُ بِهِمْ
 بِحُجُوبِ الشَّرِّ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ السَّيْفُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي قَاضِيَانِ يَمِينِ الدِّينِ فِي نَارِهِ وَكَرْبِهِ حَرْبٍ
 وَسَانِ حَرْبٍ لَا يَكُنْ حَرْبًا وَلَا يَكُنْ سِلَاحًا وَيُظْهِرُ الْكُتُبُ وَهُوَ حَيْضٌ عَلَيْهِ بِقَوْلِ الْأَصْبَحِ
 مِنَ الْقُصُوفِ أَوْ الشَّرِّ لَيْسَ بِهِ الَّذِي عَلَى وَسْطِهِ وَهُوَ غَيْرُ النَّارِ فَإِنَّهُ مِنَ الْأَبْرِ بِيْنِهِ وَبِهِ
 عَلَيْهِمْ كَأَنَّهُمْ فِي سَائِرِ نَسَائِهِمْ فِي الطَّرِيقِ وَالْمَحَلَّاتِ وَيَعْلَمُ عَلَى دَرَاهِمِ لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُمْ
 وَيَقْبَضُ عَنْهُمْ حَتَّى اسْتَحَقَّ الْقَتْلُ أَنْ غَلِبَ عَلَى مَوْجِ حَرْبٍ أَوْ حَقَّقَ بَدَارَهُمْ لَمْ يَنْتَقِذُ بِهِمْ
 حَرْبًا عَلَيْهِمْ فِي عَقْدٍ لَمْ يَنْتَقِذُ بِهِمْ لَكِنَّهُمَا لَمْ يَنْتَقِذُ بِهِمْ لَكِنَّهُمَا لَمْ يَنْتَقِذُ بِهِمْ لَكِنَّهُمَا لَمْ يَنْتَقِذُ بِهِمْ
 بِمَا قَدْ كَانَ لَوْ أَسْرَسَتْ قِيَامَهُ وَالْمَرْبُ يَقْتُلُ بِمَا مَرَّ وَسَيَا فِي الْأَنْ تَرْجِعُ فَيَسْلَمُ لَا أَيَّ لَيْسَ يَنْقُصُ
 عَهْدُهُ أَنْ مَنَعَ عَنْ الْحَرْبِ أَوْ نَظَرَ بِسَلَامٍ أَوْ قَبِلَ سَلَامًا أَوْ سَبَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ

من سب النبي صلى الله عليه وسلم
 في الدنيا فهو كمن سب الله
 في الآخرة
 واللعنة على من سب النبي
 صلى الله عليه وسلم

الشافعي

في النكاح
 في النكاح
 في النكاح

الشافعي سب النبي صلى الله عليه وسلم ينعقد لعهد لأن عقد الذم من خلف عن الإيمان في فائدة
 الأمان فما ينقض الأصل الاقوى ينقض الذي بطريق الأولى ولما كان ما انتهى به الغنى إلى التزام
 الجزية وقبولها لا إذا وافها والالتزام باقٍ فسقط القتل كذا في الهداية وكذا في الفقه
 فيه اشكال لأن مقتضى الامتناع عن الجزية التمسح بغيره أذا كان كان يقول لا اعطى الجزية بعد
 هذا وظاهره أن ما في بقاء الالتزام اللهم إلا أن يرد بالامتناع تأخيرها والتعلل في
 أدائها ولا يخفى بعد وسب النبي صلى الله عليه وسلم كفر والكفر المقاتل لا يمنع عقوبة الذمة
 فالطاري كيف يرفع مع أن الدفع أسهل من الرفع وأيضا قال يهودى لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم السلام عليكم فقال أصحابه يفسدك فقال صلى الله عليه وسلم لا رواه البخاري
 وأحمد هذا إذا استبه كافي ولما إذا استبه أو وجد من الأنبياء صلوات الله تعالى عليهم وسلم
 فأنه يقتل عند الموت له أما إذا سبوا بعد الفدية عليه والشهادة أو جاء تأشرا من قبل نفسه
 كالزنايق لانه قد وقبض فلا يسقط بالتوبة ولا يستحق خلافه لأحد لا ينجذ تعاقب به
 حتى العبد فلا يسقط بالتوبة كما استحقق الأديتين وكذا القذف لا يزول بالتوبة
 بخلافه إذا استبه الله تعالى ثم تاب لا ينقض له تقاضا وإن سب النبي صلى الله عليه وسلم
 أو من أكرم الله تعالى والبارك من من مع المعائب ويجوز أن لا يولد منه معنى يفر به
 المرتد ولكن حق القتل إذا اشتبه سكران أن لا يغفر ويتصل أيضا حد وهو
 منهج إلى بكر الصديق رضي الله عنه والامام الأعظم رحمه الله والثوري وأهل
 الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال الخطابي لا أعلم أحدا من المسلمين
 اختلف فيه وموقوفه إذا كان سبنا وقل ابن سحنون لما ذكره جمع العلماء أن شائم كافرا
 وحكم القتل ومن شك في عذابه وكفره كفره في العناوى والبرازية وقد استوفى الكلام
 في هذا الباب في كتابي المستبصر بالسيف المشلول على من سب الرسول يؤخذ من بالاع
 نقله وتعليقه صنفين زكنا لأن عمر رضي الله عنه صالحهم على ذلك بمحض
 من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ولا يؤخذ من أطفا لهم لأن الصلح على
 الصدقة المضاعفة والصدق لا يجب على الأطفال فكذا المضاعفة بخلاف المرأة فإنها
 أهل الزوجين ويؤخذ من مولاة الجزية لنفسه والخارج لانه بمنزلة مولاة القرشي حيث يؤخذ
 منه الجزية والخارج وقوله صلى الله عليه وسلم مولى القوم منهم أي من في حق الصدقة فيجعل
 مولاة لها شتى كالهاتفي في هذا الحكم لأن الجوان ثبت بالشهادتين وهما أي الجزية والخارج
 ومال التخليق وهذه هي أهل الحرب وما أخذ منهم بل حرب يفر في ما أخذنا أسد ثغرى وأما فطرة

مذهب الشافعي عليه السلام

ما لا يملكه القتل على من سب النبي صلى الله عليه وسلم
 ما لا يملكه القتل على من سب النبي صلى الله عليه وسلم
 ما لا يملكه القتل على من سب النبي صلى الله عليه وسلم

القنطرة ما يبنى على الماء الجود والجود
 علم وهو ما يبنى به التمر وهو منبسط
 كان إذا غرق بني والقنطرة لغة
 منقوبة

موت القاضي واخذ الرق من امام وعالم في سنة

وهو ما يكون مكرها وجبر وهو خلاف ما في السنة والجماعة والعمالة والعمال
ورزق القاتلة وذاريهم ومن مات في نصف السن من العطاء فانه ملزم لا تملك قبل القبر
ذكر في العدة امام السجدة اذ رفع العدة وذهب قبل سنة لا يستريح منه على بعض السنة
والغيره لوقت الخطا فان كان الامام وقت الحصاد يوم في السجدة يستحق ضمان كالحجزة
موت القاضي في خلال السنة وفي اول صدر الاسلام طاهر من محرم في ربيع الثاني
على امام السجدة في ربيع الثاني وقت الادراك فالحال امام العدة وقت الادراك وذهب عن
تلك القربة لا يستريح منه حصة ما يقرب السنة وهو نظير موت القاضي واخذ الرق ويمن
للإمام اكل ما يقرب السنة ان كان فقيرا وكذا الحكم في طلبة العلم في المدارس وفي
فراغ صاحب المحيط المؤذن والامام ان كان له ما وقف فلم يسقط في حقها ما كان لا يسقط
لانه في معنى الصلة وكذا في القاضي وقيل لا يسقط لانه كالأجر والله اعلم

باب المرتك

من ارتك العباد بالله تعالى عرض عليه الاسلام واكتفى بشبهته وجعل ثلثه ايام ان
استعمل وقيل مطلقا وان لم يستعمل فان تاب بالشرع عن كل دين سوى الاسلام او عتبا
انقل اليه فيها ونعت ولا اى وان لم يتب قبل لقوله عليه وسلم من ترك دينه فا
قتلوه واما احد التجار وغيرهما ويكره ما قبل العزم معنى الكراهة هنا ترك التذنب
بلا ضمان لان الكفر يوجب العزم بعد بلوغ الدعوة غير لازم ولا يترك وان لم يترك
اذ لم يشترع فيه الا ان كان في التوبة كفايا لغيره او لم يترك وكذا الصحابة رضوان الله
عليهم اجمعين اجمعوا عليه في زمن النبي صلى الله عليه وآله لان الاستمارة للقول بالاسلام و
استمارة المرتك لا يقع وسيله لما لم يجد له مرتبة اذ الحق ببلد الحرب فانها تترك اذ لم
يشترع قتلها ولا يجوز ابقاء الكافر الا مع الجزية والرق والجزية على النول فكان
بقاؤه على الكفر مع الرق انفع للمسلمين من ابقائه غير شئ الكفر له واحدة خلافه للشافعي
فلو تفرق روى او عكس ترك على حاله ولم يجز على العود وروى في الجليل وجيز في النكاح
عند حيفته واليه وصف بالطلاق وعند محمد في الزوج طلاق قيا على آباء الزوج و
يزول عنه عن ماله موقفا فان اسلم عدا وان مات او قتل او قبح بداره وحكم به في مائة
والم ولده وحل دين عليه فانه في حكم الميت والدين الموقوف يصير مالا بميت المدين وكسبه
اسلامه لو ارشده فان قيل السلم لا يرث الكافر فكيف يرث المسلم قلنا ان ملكا في كسبه بعد

ولا يملك المرتك بل يقتل في كل ثلثة ايام مبالغة في الجور على الاسلام
ويترك منها وتترك في كل ثلثة ايام مبالغة في الجور على الاسلام
ولو قتلها فاقبل لا يجزى عليه في الشبهة وانما من جبرها
اعلم بعض قائله وكره له هذه الفعلة وكان الشافعي عليه في الدنيا
والكفاية واذا كان لا يكون ان يسلم واما استنفاء
الضمان لان الكفر لا يجزى عليه في الشبهة وانما من جبرها

الردة باقية لما عرفت انه موقوف فينتقل كسبه في الاسلام الى وارثه لا مكان استناده قبل
الردة فلا يمكن الاستناد في كسبه الردة لغيره قبلها ومن شرط الاستناد وجود الكسب قبل الردة
فيكون توريث المسلم من المسلم وكسبه الردة يورثه في كل حال من كسبه اى ديني حالي
الاسلام فيرضى من كسبه حاله ودين حال الردة من كسبه حالها ومن شرط طلاقه فان النكاح
لما انفس بالردة فكانت المرأة معتدة فان طلقها يقع وكذا اذا ارتد معها فطلقها فاسما
معها فان النكاح لم ينفس فيقع الطلاق واستلزامه فان امتلأ اذ اكدت حادى ثبتت
نسبه ورجع مع زوجته ولو كانت الامانة وليه لا ينجح اذ الدين له ويورث بها وقتها ايضا
لانها تقتضى المساواة في الدين والدين له كسبه يحتمل الرجوع ويبيعه وشرائه وهيبته و
اجارته وتبذيره وكاتبته ووصيته لانها تقتضى الملك المقتضى ان اسلم لغد وان هلك اى
قتل او مات او لحق به الحرب وحكم بها اى يجوز قتل كل واحد من تلك الاحكام فان جاء مسلما
قبلا اى قبل الحكم فكان له رتبه حتى لا يتوق منه واما قوله ويضمن الوارث ما انفقه فان
قضا القاضي شرط لطلان هذه الاحكام لان كون المرتك ميبا بالحق بدار الحرب مجتهد فيه
لان الشافعي مخالف فلا يضمن القضا لثباته وان جاء عسكرا بدار الحرب وماله مع وراثته اخذ
لان الوارث ما ينفقه فيه كاستنفاء كسبه بملكه واذا عاد مسلما احل اليه وان ازاله
عن ملكه لا ينفقه اى قيمته اذا اصفان بداره فمالها بواجب ويقتضى عداوتها في الاسلام
قال شمس الامنة الحلالى عليه قضاها ترك في الاسلام لان ترك الصلوة والصوم
معصية والمعصية تنبى بعد الردة ذكره قاضى خان وماذا امنها اى العبادات في دين الاسلام
تقبل ولا يقضى الا المحج فانه بالردة صانكا له زكيا كافر فاسلم وهو غنى فعليه الحج وليس عليه
قضاء سائر العبادات كذا في الخلاصة مسلم صاب ما لا او شيئا يجب بالقصاص والحد
او الدين ثم ارتدا واصابه وهو مرتد في دار الاسلام ثم لحق وحارب المسلمين زمانا
ثم جاء مسلما اخذ بكله ولو اصابه بعد ما لحق مرتدا فاسلم لا اى الايق قد شئ من ذلك
بركته موضع عنه لانه اصابه بذلك وهو حر في دار الحرب والحرب لا يقرب بالاسلام
بما كان اصابه لكونه مسلما في دار الحرب فان اخبرت امرأة بان تداد زوجها
فلما اتزوج باخر بعد العدة كما في الاخبار عتبه ونظيره لا تقبل مرتدة خلافا للشافعي
وان قلنا احد لا يضمن شيئا خرج كانت او امة قبل فلهما ان كان في الميسر وتحبس حتى
لانها امتنعت عن ايفاء حق الله تعالى بعد الاقرار فحبس على ايفائه بالحبس كما في حقوق العباد
خرقة كانت او امة والامتناع بحبسها مولاها ويرك تصرفه كل يوم مبالغة في المحل على الاسلام

مطل ليقضى لمرته عبادات تركها في الاسلام
يعنى ان اسلم بعد الارتداد وكانت عليه عبادات تركها
حال اسلامه قبل الارتداد يجزى عليه القضاء مرجح بان كان وفية
معها ما لا المرتد العبادات في الاسلام
تقبل ولا يقضى الا المحج

وصحة تصرفها وكسبها لورثتها انكسب الاسلام وكسب الردة قوله لم يمتد مسلمة كانت او
 لم تكن نية فاذ عاهه هو بن حشر في المسئلة مطلقا اي سواء كان بين الارتداد والولادة
 اقرب من سنة اشهر او اكثر لان الولد يتبع خيل الابوين فينتسب الى الامام فكان مسلما والمسلم
 يرث المرتدان مات او لحق بدار الحرب كذا المنة النظرانية بمعنى اذا ولدت فاذ عاهه فهو
 ابنه حشرها الا اذا اجابت به سنة اشهر او اكثر من ذل فانه اذا اجابت به فاقرب من سنة
 اشهر كان العلق في حاله الاسلام فيكون مسلما يرث المرتد وانما اجابت لانه من كان العلق
 من ماله المرتد فينتسب المرتد اليها اقرب الى الاسلام من الام لان المرتد لا ينجس من الظاهر من الجاهل
 ليسم فاذ كان مرتدا لا يرث لان المرتد لا يرث المرتد لحق بدار الحرب بماله اي ماله الظاهر
 عليه فماله في اي ماله نفسه لان المرتد لا يرث ولا يرث عليه الا الاسلام والشفيع ويجوز
 ان يكون المالك في ثلثون النفس كسرى العرب ولحق بدونه اي بدونه ماله وحكم القاضي
 بلحاظه فرجع الى الاسلام ولحق بدار الحرب ثانيا اي ماله الظاهر عليه فهو لورثته قبل
 قسمته بين الغائبين لان الاول لم يجز فيه الاث والثاني انتقل الى ورثته بحكم القاضي بلحاظه
 فكان المالك ثلثا الكافي كما قضى بمسألة مرتد عبد الحق صفة مرتد ثلثه ماله متعلق بقدر
 يعني اذا لحق المرتد بدار الحرب ولم يجد قسما ماله بدار الحرب فانه في المرتد مسلما قبلها
 اي ليد الكافي والمال للثلاث اذا وجد لثلاث الكافي لثلاثه ماله لثلاثه لورثته الذي
 هو خلفه كالقيل من جهة وحقوق العقيدة ترجع الى الموكل والوالد من يقع الفتق عنه
 قبل مرتد رجلا خطا او قبل غيره في دينه في كسب الاسلام لان العواقب لا تنقل المرتد لعله
 النقرة فيكون في ماله المكتسب في الاسلام لثلاثه ماله في الردة لثلاثه
 تصرفه قطع يده اي يد مسلم عمدا فارتد والعياذ بالله ومات على رءوسه اي القطع او
 لحق فقتل به بقاء مسلما فان منه ضمن القاطع نصف الدين من ماله لورثته لان القطع
 حل محله معصوما والسرية حلت محله وغير معصوم فاعتبر القطع بالسرية فيجب
 نصف الدين ونحوه في ماله لان العاقلة لا يتحمل العمد كما هو في القصاص لثمة الارتداد
 وان لم يلحق القطع يده المرتد بل اسلمه فان منه اي من القطع ضمن القاطع كلها
 اي كل الدين لكونه معصوما وقت القطع وقت السرية مكاتب ارتد فقتل واكتسب مالا
 فاخذ ماله وان لم يسلم فقتل فبطلت اي بطلت كسبه والباقي لورثته لان المكاتب
 انما يملك كسبه بالكتابة والردة لا تؤثر في الكتابة كذا الكاسبي وزوجان ارتد فحقا
 جعلت لورثة في دار الحرب فليد هي ولدا ثم ولدا الولد فظهر عليهم اهل الزوجين والولد

وولده

وولده الولد جميعا فالولدان اي ولدها وولدها في اي يكونان رقيقين
 لان المرتد تسترق والولد يتبع الام وكذا الولد والولد لا يوجب على الاسلام
 لانه لان الاولاد يتبعون الا باق الدين فيجوز على الاسلام كما يجزى ابو عليه وقيل
 يجزى ان اي ولدها وولدها وهو وانما الحسن عن ابن حنيفة انه يجزى بغير
 تلجذ صرح ابن ابي عمير يعقل واسلامه فلا يرث ابو الكافر ويجزى عليه اهل الاسلام
 بل وقيل ان اي عند ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف انه لا يرثه غير معتبر
 واسلامه معتبر وقيل في قولنا في كلاهما غير معتبر ولنا ان عليا رضي الله عنه اسلم
 في صباه والنبي صلى الله عليه وسلم صح اسلامه وكان رضي الله عنه مفخرا حتى قال
 سبقتم على الاسلام طرنا غلاما ما طغف او ان حليم والله اعلم بالصواب

باب الغنم

هم قوم مسلمون خرجوا عن جماعة الامام فبذروهم الماعود وكشف شتمهم فان تحيروا
 اي اخذوا حذرا اي كانا مجتهدين في ذلك لما قاتلهم به او خلافا للشافعي رضي الله عنه
 فان قتل المسلم ابتداء لا يجوز ولنا ان الحكم يدل على ليله وهو يقتلهم واجتماعهم فان
 الامام الى يمينهم ربما لا يمكن دفع شرهم ويقتل جرحهم وفي خلاف ذلك فلو اصابا وتبع
 مواليهم اي ماله لكان لهم وفيه اي جمعية وفيه ايضا خلاف الشافعي وان لم يكن لنفس
 ما ذكرنا لان جوار النفل كان لا يجر الخوف واذا اسوق لعدم النية فلا يرث لكونه مسلما
 ولا تسبق ذريةهم ونسبهم حتى يتولوا لان الاسلام يرفعهم النفس والمال والحسن
 كان لدفع شرهم واستعمل الى الامام سلاحتهم وخيلهم عند الحاجة لان الامام ان يفعل
 ذلك في مال العادل عند الحاجة في مال الباغي والحق الشئ قبل باغ مثله ان ظهر
 عليهم لا يقطع ولا يلة الامام عنهم غلبوا على مرقق مرقق مثل فظهر على المقتل
 القاتل بيا اي يقتل مثله اذا لم يجزوا اي البغاة فيه اي في المصالح حكمهم ان حينئذ
 لم تكن ولاية الامام منقطعة عن المصالح في احكامهم بخلاف ما اذا اجزوا فيه
 احكامهم فقتل باغيا او قتلوا العادل باغ مدعي ذلك الباغي حقيقة
 ورث القاتل عاذا لكان او باغيا يدعي الحقيقة اما الاول فان العادل اذا نلف الباغي
 او ماله لا ياتهم به ولا يضمن لان الحانبة تبطل العصة وقد امرنا بما نلزمه لكونه متعصلا
 فقاتلوا التي بقي فصار قتلهم بحق فقتل اهل الحرب فلو جرحه ان ارتد كما لو قتل

مورثه بقوله عليه فان حرمان الارض جزءا من حطوطه فلا يباين مقتضى ما
 واخر الثاني فلان الباقي اذا قل العادل ياتى ولا يضمن عندنا واما في الفاسد فيل
 بمنزلة الصحيح في حق بيع الثمن اذا ضمت اليه المنفعة كذا في اهل الحنف والجمهور
 بالضملة لا يجب بها الجحان والارث مستحق بالقرابة واذا قل الباقي مقر اسفل منه لاء
 لا يرث لانه اذا اقر بالبطا لا يجب ان يضمن الحرمان كره بيع الارض من اهل الفتنه
 لانه اعانة على العصبية وان لم يرد كره من ماله اي لا يكره لان الاصل تحريم الكراهية ولا
 صارت عليه قال في مجمع الفناوى في ابو حنيفة رحمه الله اذا اجتمع الناس على امام
 من المسلمين وعام امنهم والسبل امنه فخرج من المسلمين على امام الجماعة فينبغي للمسلمين
 ان يعينوه ان قد وعده على ذلك فالواجب على كل مسلم ان يعين الفتنه ويقود في بيته

هذا الوجه على كل مسلم ان يعين الفتنه ويقود في بيته

في بيان احياء الموات

لما وقع من كتاب الجهاد المذكور في بعض اقسام احياء الموات عقبة من الموات لغة
 حيوات الموات وهما مستعملة والمستعملة ارض لم تكن في الاسلام او ملكة غير وادع
 ملكها وتولد من غيرها بانقطاع المالك عنها او غلبته عليها او نحوها كما اذا نزلت اوق
 صادت سنجة وبعثت عن العامر بحيث لا يسمع صوت من اقصاه ملكها الى تلك الارض
 بحجبه بان الامام عند حنيفة وعند مالك اذا نزلت ولو كان بحجبه اذ لم يملكه
 بحجبه التجميع من الجحير الجحيم او الجحير يكونها سبيها ثم كان في بعض اوضاع الجحار
 حولها او يعلو منه بحجبه غير من احيائها فيبقى غير مملوك كذا كان في الصحيح ثم انما قد يكون
 بغير الجحار ان غير انحصارها باناس ما وثق الارض واسرق ما فيها من الثوب او حصه فيها
 من الحشيش او الثوب وجعل حوله وجعل التراب عليها من غير ان يتم السنة فلو حجبها فخرج
 على ان التجميع لا يقيده الملك يعني اذا لم يملكه الجحير لو حجب وترك ثلاث سنين ففيها الامم الى غيره
 لقول عمر رضي الله عنه ليس للجحير بعد ثلاث سنين حق لو اعيد ديارها فاما اذا احيها
 غيره قبل مضي هذه المدة ملكها لمحقق احياء مشاؤون الاول وما عدل عنه الماء
 اي موضع ما وراى عنه الماء وكشف الموضوع وامتنع عوده اليه فقلت ان لم يكن حريما
 لمعمر فان جاز عود ملكه بجراحيه وان حق المسلمين قائم فيه احياء مواتا ثم لحاظ
 الاحياء بجوابه الاربع بالتعاقب وطريق الاول في الارض الرابع على ما روي عن محمد بن عمر
 لانه اذا سكنت عن الاول والثاني والثالث صار الباقي طريقا له فاذا احياء الرابع فقد احياء

طريقه

طريقه بحسب المقتضى فيكون له في طريق حفره في ارضه موات بالاذن فله حريمها للمعطن وهو
 بئر ياتى من حفرها وتسقى والناسح وهو بئر يستخرج ماءه من بئر الابل ونحوه اربعون
 ذراعا من كل جانب اما قل في الاصح احتراز عما قبل اربعون من جميع الجوانب والعيان
 خمسماية كذا في كل جانب لقوله عليه الصلاة والسلام حرمة العين خمسماية ذراع
 ولان العين تستخرج للمراحة فلا بد من موضع تجري فيه الماء ومن حوض يجمع فيه الماء
 ومن موضع يجري منه الماء فلهما بقدره بالزيادة والتقدير بحسب ما ياتى بالتوقيف
 والاصح ان خمسماية من كل جانب ومنع غيره من الحفر فيه اي خط الحريم لانه صان ملكا
 لصاحبه البئر ضرورة تمكنه من الاستفاد بها فكان متعديا بغيره في ذلك غير فان حفر
 فليدق وان يسده ولا يضمنه النقصان وان ياخذ به بكسر ما احقره لان ان التاجية
 حفره بكماله كخاسته يلقونها في دار غيره يؤخذ برفعها وفي بعض النقصان ثم يكسبه
 بنفسه كما اذا اهدم جدار غيره وهذا هو الصحيح وان حفر الثاني بئر في بئر الامام في غير
 حريمه الا في قرية منه فذهب ماء البئر الاولى وعرف ان ذهابه من حفر الثاني فلا
 شيء عليه لانه غير متعدي فيما استوعق والماء تحت الارض غير مملوك لاحد فليس له ان يحاجر
 في تحريمه ما يشره الى بئر الثاني كالتجارة اكله كالحاوية فالتحذير بحجبه حائلا
 المثل تلك التحايق فكسبت تحايق الاول بذلك لم يكن له ان يحاصم الثاني كذا في الكافي
 ولما اى الذي حفر بئر ما وراء الحريم متعديا لبحريم البئر الاولى الى الحريم من ثلاث
 جوانب يجرى جانب الاول لسبق ملك الحافر الاول فيه وان اراد الثاني للتوسع عليه
 حفر بئر من حريم البئر الاولى وليقينا حريمه قد ما يصلحها القناة يجري الى الماء تحت
 الارض وله يقدر حريمه بشئ يمكن منبسطه وعن محمد بن ابي نعيم انه البئر في استحقاق الحريم
 وقبل هذا عندها وعند ابى حنيفة رحمه الله لا حريم له ما يظفر على وجه الارض ولا
 حريم للبئر الا بحجة يعني ان كان له من ارض غير فليس له حريم عند ابى حنيفة الا ان
 يقيم بئره على ذلك وق لا له مسناة للبئر عيش عليها ويلقى عليها طينه وان لم يكن لها
 حريم الا بحجة مسناة مبتدأ خبر قوله الذي لصاحب الارض وقوله بين نه رجل مسناة
 مسناة وارض الاخر وابست تلك المسناة في يد احد اي ليس لاحدها عليه ارض او طين
 ملقى تكون تلك المسناة لصاحب الارض اما اذا كان لاحدها عليه ذلك فصاحب الفضل
 اولى لانه

فصل اعلم ان الماء نوعان

صاحب

فان امتنع صاحب الجاه عن اكل التخلية والاخراج وما الى ذلك يخاف على نفسه او ظهر
قائله بالسلاح لانه قصد اكله بغير حق وهو كغيره والماء في الزمير ما غير
مملوك وفي ماء مختبر في الازاء ونحوه قائله بل سراج بيل بقضاء او نحوه لانه ان كتب
موصية فقام ذلك مقام النهر بل يعلم عند المختصة فان لم يعلم ان يخاصم بل

كتاب كراهة الاستنشاق والامتناع

لما وقع عن العبادات الخمس ما يتعلق بعقوباتها من الكتاب لان مسائلها تنابها ببعضها
تناسب التضاد وبعضها تناسلها تناسل ما كره كراهة التحريم حرام عند محقق ولم يلفظ به
لعدم القاطع فاذا استعمل الكراهة في كبره اذ به الحرام وعندهما الى الحرام قرب فثبتت
الحكم كنسبة الواجب الى الفرض ولما كره كراهة التحريم فاكى محل اقرب والله اعلم

فصل فرض الاكل بقدر دفع الهلاك

واستحب بقدر ما يقدر على صلواته قائما وصومه وايضا الى الشبع ليس برب
قوته وحرمه فاقرب الى التقصير في صومه لانه اودع استحياء ضيقه وكبره
الانان وكسبهما وهي ان في الحلال والالهي واللبس متولد من اللحم فصار مثله في الحمار
المحشي فانه وكسبه حلال لم يقل حرم ان فيه خلافه لانه كذا المحل ولينه كره
عند حنفية رحمه الله في كراهة تحريم وقيل كراهة نهيها خلافه ما حرم بول المائل
واكل وشرب وادها وتطيق من اداء ذهب وفضة للرجال والنساء في صورة الادب
ان يأخذ آنية الذهب والفضة ويحسب الذهب على الال من انا اذ اول يده فيها واخذ الذهب
ثم صببه على الرأس من اليد فلا يكره كذا في الهامة نقلا عن الزخري واعنه عن غيره بان يعرض
ان لا يكره اذ اخذ الطعام من آنية الذهب والفضة بملقعة ثم اكل منها وكذا لو اخذ
بيده واكلم منها ينبغي ان لا يكره ثم قيل ولكن ينبغي ان لا يفتي بهذه الرواية لانه يفتي بباب
استعماله اقول منشاؤه الغفلة عن معنى عبارة المشايخ وعدم
الوقوف على مرادهم اما الاول فلان من في قوله من انا ذهب آنية واما الثاني فلان
مرادهم ان الادوات المصنوعة من التحريم استعمالها اذا استعملت فيما صنعت
بحسب استعمال الناس فلا الاواني الكبيرة المصنوعة من الذهب والفضة لاجل اكل الطعام
اذا لم يحرم استعمالها اذ اكل الطعام منها باليد او بالملقعة لانه اوصفت لاجل ابتداء الاكل

منها

منها باليد او بالملقعة في الغرف واما اذا اخذ منها او وضع على موضع ما خرج فاكل منه لم يحرم
الاستقاء ابتداء استعمالها وكذا الاواني الصغيرة المصنوعة لاجل الادهان ونحوه اما ما
استعملها اذا اخذت وصبت منها الدهن على الرأس لانه اما صنعت لاجل الادها منها ابتداء
الوجه واما اذا دخل برؤسها واخذ الدهن وصبه على الرأس من اليد فلا يكره الاستقاء ابتداء
الاستعمال منها فظهر ان ما يكره ابتداء استعمال المتعارفين من ذلك التحريم ويؤيد ما ساقى
من سئل الاناء المفضض والسرير المفضض مع ما لا يحفظه في موضع متيقنا موضع الغفلة قد
كذا الاكل بملقعتها والاحتفال بمثلها او غيرها من الاستعمالات وحل الاكل من انا ومن
وفرحا ويكبر ويغيبق واذاء مفضض وحل جلوسه على سرير وسبح مفضض متيقنا
موضع الغفلة فان الاكل والشرب من انا المفضض والمجلوس على الكرسي والسرير والبرج
ونحوه مفضضا اما يحل اذا اتى موضع الغفلة بان لا تكون الغفلة في موضع الفم
عند الاكل والشرب وفي موضع اليد عند الاخذ وفي موضع الجلوس على السرير فانه يكره
لا يكره استعمالها على الوجه المذكور لاجل انها اذا اتى موضعها وكذا انا المصطب
بالذهب والفضة او الكرسي المصطب باحدهما هذا كله عند حنفية وقيل ابو يوسف
يكبره كله وقيل محمد بن عيسى مع الحنفية ويرى مع ابو يوسف وهذا الخلاف في اذ انما
واما الموضع فان بالاجماع ورويات هذه المسئلة وقعت في مجلس ابو جعفر الدوانيقي
وابو حنيفة وائمة حنيفة حاضرون فقالت الائمة بكرو وابو حنيفة ساكت فقيل له
ما تقول فقال ان وضع فاه موضع الغفلة يكره والا فلا فقيل له ان اكل فقال
اريت لو كان في اصبعة خاتم فضة فشر به من كفه اكره ذلك فوقف الكل فحجب
ابو جعفر من جوابه وهذا الجواب ايضا يروي عن ابي بكر بن ابي قحافة ولو كان محسونا
شربت الخمر من مسيلها وكما في قول اوشة بن عيسى من محسونا فخرم قال في الكفر ويقبل
قول الكافر في الحل والحرمه وقال الزبيري هذا سهو لانه المحل والحرمه من الديانات
ولا يقبل قول الكافر في الديانات ولا يقبل في المعاملات خاصة للضرورة اقول ليس
الساهي صاحب الكفر لان مراده بالحل والحرمه ما يحصل في ضمن المعاملات لا مطلق المحل
والحرمه كما لو لم يزل انما قال في الكافر ويقبل قول الكافر في الحل والحرمه حتى لو كان له
اجير محسونا او خادم محسونا فاشترى له كفا فاشترى وقيل اشترى من
يهودى او نصراني او مسلم وسعه اكله وان كان غير ذلك لم يسعه اكله ثم قال راصل
ان غير الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع لصدوره عن عقل ودين مانع من الكذب وتساوي

الموضع جائز فان كان

الحاجة الى قبوله ككثرة المعاملات ولو بمن اهل الشهادة في الجملة فظهر ان مراده ما ذكرنا
 والعجز عن تعدد الاعتراض غير هذا الاعتراض فنقل حصول كلام الكافي فكان عليه ان يقول
 ان الاعتراض ان ارد بالحق والحق ما يحصل فحين المعاملات ويجوز كلام الكافي في قوله عليه
 فليتناقل وقيل قول آخر في قوله كافر او اني اوفاسقا او عيبا في المعاملات لانها تكثر بين
 اجناس الناس فلو شرط شرط زائد على الحق فقبل قوله مطلقا فاعلم الحق وفي النقل
 باننا خبرنا في كل فلاح في بيع هذا حيث يجوز الشرع وقيل قول العبد والقبلي في
 الهدية والاذن كما اذا اجمع هدية وقيل هذا لئلا يفلت هذه الهدية بحل قوله هدية او
 قل انما ذكرنا في التجارة فيقول قوله وشرط العك في الديارات الحفصة كالحجر عن نجاسة
 الماء فان اخبر بها مسلم عك ولو عدا قبل قوله وتيسر التساؤل ولغيرها فاسق
 او مستور تحري ويمنع بالبطنة فالاحوط الا لا يقتصر في غلبة صدقه والقبلي
 في غلبته كذا رجل دعي الحولية فيها منكم وعليه لم يحضر وان لم يعلم او حلف
 بعد حضوره فان كان مقيدا فان قدر على المنع منع والاخرج البتة وغيره
 اخرج للقبلي ان قد وكل جارا كان اجابة الدعوة ستة لفقها على الله عليه وسلم
 من لم يجلب الدعوة فقد عصى بالقسام فلا يترك لاقتران البتة من غيره كضامة الجادة
 فلا تترك

فصل لا يلبس حلي غير

الا فذا ربيعة اصابع عرضا وعندها حل في الحرب ويتوسده ويفترشه وليس
 ما سدا حريز ولا حنجر غيره لان الحجاب بغيره كان لا يلبس الحريز وهو
 مستحب الحريز والاقرب انما يصير ثوبا بالشمع لما عرفت ان العبرة بالآخرين العلة
 والشمع بالشمع فكانت في العبرة بالشمع وليس عكسه في الحرب فقط للضرورة
 ويكره في غير النعمان فلا يحل اي لا يلبس الرجل الا حياجه ومنطقه وحليته سبق
 منها في الفضة لا الذهب وسائر ذهب لتقيد في لا تلبس الا بالشمع وحل المرأة
 كلها لبا راية علة من الثياب بغيره على غير الله عن ان النبي صلى الله عليه
 وسلم خرج ولبس حريز وبالاخرى ذهب وقال هذا حرام ان علي ذكرهم اتي
 حلالا لانا ثم وروى عن ابي الحسن ولا يلبس الحديد والفضة اما الحديد فلان النبي
 صلى الله عليه وسلم راي علي بن ابي طالب حديدا وقال ما لي ارى عليك حلية اهل النار
 فامرهم فري بها واما الفضة فلان النبي صلى الله عليه وسلم راي علي بن ابي طالب حديدا فقال ما لي ارى

ممن يلبس الكافر والفاسق والاشقي
 والعبد في المعاملات والتسليم

ممن يلبس الكافر والفاسق والاشقي
 والعبد في المعاملات والتسليم

ممن يلبس الكافر والفاسق والاشقي
 والعبد في المعاملات والتسليم

ممن يلبس الكافر والفاسق والاشقي
 والعبد في المعاملات والتسليم

هنا

منك دمج الاصنام فامرهم فري بها واختلف في الحجر والذهب في الجامع الصغير لا
 يتختم الا بالفضة وقال في الهدية هذا نص على ان يتختم بالحجر والحديد والفضة حرام
 واقفه صاحب الكافي وزاد عليه قوله ومن الناس من اطلق الذهب والفضة في شئ من الثياب
 فانه قال ولا يتختم الا بالاساس كالعقيق فانه عليه الصلوة والسلام كان يتختم بالعقيق وقال
 تختموا بالعقيق فانه مبارك قال يرد على صاحب الهدية والكافي انما لا نسلم
هنا في العبارة نصا على ما ذكرنا كيف وقد قال في القاضى خان في شرح جامع الصغير ظاهر
لفظ الكتاب يقتضي كراهة التختم بالعقيق وقال في قوامنا هو الفضة يقتضي كراهة التختم بالحجر
 الذي يقول له شيب والاسم انما بالاساس بالذهب والحديد والفضة لا يصح من هو حجر وعن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يتختم بالعقيق ولو سلم انه يقتضي كراهة التختم بالاساس والذهب
 والتختم كما انظر في الاستقضية ان يرد بالعقيق في قولنا لا يتختم الا بالفضة القصر
 بالاضافة الى الذهب فانه المتبادر عند ذكره حتى اذا اطلق الحجر والذهب والفضة القصر
 ولو سلم انه يصح في نفى الحجر كذا ان ثبت ان الرسول صلى الله عليه وسلم يتختم بالعقيق الذي
 هو الحجر وقال يتختم بالعقيق فانه مبارك كان التختم بالحجر جائزا بقوله وفعله كيف عارض
 عبارة الجامع الصغير في اصل ان التختم بالفضة حلال للرجال بالذهب والحديد
 والفضة حرام عليهم بالحديث وبالجملة على اقتضاء الامام شمس الامنة والامام قاضى خان اخذا
 من قوله الرسول وفعله صلى الله عليه وسلم لان من العقيق لما ثبت بها ثبت حل سائر الاحجار لعدم
 الفرق بين حجر وحجر حرام على اختيار صاحب الهدية والحكا في اخذ من ظاهر عبارة الجامع
 الصغير المحتتم لان يكتفى القصر فيها بالاضافة الى الذهب ولا يخفى ما بين المذهبين من
 التفاوت وتركه لغير الحاكم اولى لانها انما يتختم بالحجارة الختم وغيره لا يحتاج اليه
 ولا يشترط منه الا بفضة اي من تحرك سببه يشترطها بالفضة وعند محمد لا بأس بالذهب
 ايضا وكذا في الدائم للقبلي ذهبنا او حري لان حرمة اللبس لما ثبتت في حق الذكور حرم الاكابر
 ايضا كما تحريم سائر ما حرم سيقها وبما حرمه لوضوح ونحوه لان المسلمين
 قد استعملوا في جامعة البلدان ما دبر الوضوء والخفة للمحيط ومع العرق ومباراة
 المسلمين حسن فممن عند الله حسن ولو حملها بالاجابة كره كالترج والاكابر لانها لا يكرهان
 الحاجة ويكرهان بدونها والرقم وهو خيط التذكر لعقيد في الاصبع في الشاعرة
 ان المكنى حاجاتنا في نفوسهم فليس بمن عنك عقد الرقاع

ممن يلبس الكافر والفاسق والاشقي
 والعبد في المعاملات والتسليم

ممن يلبس الكافر والفاسق والاشقي
 والعبد في المعاملات والتسليم

فَصْلٌ فِي نَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى الرَّجُلِ إِلَّا أَحَقَّ وهي من تحت
 من تراكب تحت ركبته فالكعبة عورة السرة ثم حكم العورة في الكعبة أخف منه في الفخذ و
 في الفخذ أخف منه في السرة حتى يركب عليه فكشف الكعبة وفي الفخذ يعنف وفي السرة يُفربان
 امرؤ والمرأة لمرءة والرجل للرجل أي نظر المرأة إلى المرأة والرجل للرجل أي الرجل حتى يجوز للمرأة
 أن تنظر منها إلى ما يجوز للرجل أن ينظر اليه من الرجل إذا أمست الشهوة لأن ما ليس بعورة لا يختلف
 فيه النساء والرجال وينظر الرجل إلى فرج زوجته وأخته لقوله صلى الله عليه وسلم غرض
 بصرك ألا عن أمك وأهلك الخلال قديماً لأنها إذا حرمت عليك كالأمة المحبوسة أو المشترقة
 أو كانت أمة أو اخته من الرضاع أو أم امرأته أو بنتها فلا يجوز له النظر إليها فمطلقاً
 أي شهوة أو بدنها وينظر الرجل إلى الوجه والراس والصدر والساقي والعصاة من حرمة
 لا تألبعض ببعض على البعض بلا استئذان والمرأة في بيتها في ثياب بدلتها عادة فلو حرمت
 النظر إليها لموضع أدى إلى الحجج وأمة غيره فإن حكمها حكم المحرم غير روقية
 في ثياب الباطنة وهي ثياب أول المدبرة وأتم الولد والمكاتب أن آمن شهوة والأفلا ينظر
 لأى لا ينظر إلى الظهر والبطن والفخذ كما أنها غيره إذا لا ضرورة في كشفها بخلاف ما سبق
 وما حل نظره منها أي حرمة وأمة غيره حرمت له الحاجة إليه من المسافرة والحاجة
 وله مشي ذلك أي عفو جاز النظر إليه من الأمانة أن أراد شيئاً وان خاف شهوة لم يفز
 وأمة تستهوى ويجازع مثيلها لا تقرب على البيع في الزنا وأما المأثم ما بين
 السرة والركبة فإن ظهرها وبطنها عورة ومنه يعلم حال المبالغة وينظر الرجل إلى وجه
 الأجنبية وتبينها فقط لأن في ابتداء التوبة والكف ضرورة حاجتها إلى المعاملة مع الرجال
 أخذوا إعطاء ونحوها كذا السيدة أي لم يملكها أن ينظر إلى وجه سيدتها وتبينها لا
 قديماً وإن خاف أي الرجل والمملوك الشهوة لا ينظر إلى وجهها إلا الحاجة لقوله صلى الله
 عليه وسلم من نظر إلى محاسن امرأة أجنبية عن شهوة صب في عينيه إلا نكح يوم
 القيمة فإذا خاف الشهوة لم ينظر من غير حاجة فحرز عن المحرم تعريض محرم وشاهد يشهد
 عليها فإن نظرها إلى وجهها ما نزلت خاف الشهوة للحاجة إلى الحياة حقيقة الناس بالقضاء
 وأداء الشهادة ولكن ينبغي أن يقصد بالحكم عليها وإداء الشهادة لا قضاء الشهوة
 فحرز عن قصده القبح ومن يريد نكاح امرأة حيث جاز أن ينظر إليها وإن خاف الشهوة لما
 روي أنه صلى الله عليه وسلم في الغيبة إذا أريدت أن تترجم امرأة ابصرها فأنه أرى أبت
 يوم يبعثكم ويرجل يداها فينظر إلى موضع فرجها بقدر الضرورة وينبغي أن يعلم امرأة

مداومتها

هذا نكاح المملوك إذا تبيخ فاختاره
 بهن جازة

مداومتها لأن نظر الرجل إلى الرجل أخف الأثرى أن المرأة تنفس المرأة بعد موته دون الرجال
 المحقق والمجرب والنحن في النظر إلى الأجنبية كالحل أما المحقق فليقول عايشة في
 الله عنها المحاصلة فلا يبيع ما كان حرماً قبله وقبل موته إذا ناس جماً لأن الله لا يعسر
 بالنازلة وأما المحبوب فلا ينبغي تحقيقه فينزل وإن كان محبواً بقدره فإنه قد حص
 بعض المشايخ اختلافه بالنساء في حقه ولا يصح أن لا يحسن ويعز عن أمته أن يراها فإذا قرب
 إلى النازلة أخرج ولم ينزل في الفرج بل إذا نهى لقوله صلى الله عليه وسلم لم يأتكم شيء منكم
 عنها إن شئتم ويعز عن عز وجهه أي بأن نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النظر عن
 المحرم

فَصْلٌ فِي نَظَرِ امْرَأَةٍ إِلَى بَشَرٍ أَوْ نَحْوِهِ

كهيبة ووصية وميراث وخلف وصية ونحو ذلك ولو كانت الحائض تترك أو مشيرة
 من امرأة أو غيبه إذا كان غيبه غيره فظاهراً وإذا كان غيبه فذلك إذا كان غيباً
 لم يستغفر بالذي عند أبي صيفته وعندها لا يجب أن من أصل إلى حقيقته أن الغيب إذا
 كان غيباً من مستغفر فالحق لا يملك مكاسبه وعندها يملك وإن اشترى من مكاسبه
 فذلك أن لا يملك مكاسبه أو مشيرة من محرمها ومن ما لا يقبض بان باعه أبوه أو غيره
 وكذا الحكم إذا اشترى من مال ولده الصغير ذكره في غايته البيان حرمة عليه أي على
 المالك ومنها ودواعيه من اللبس والقبلة والنظر إلى غيرها في بعضهم التحريم الداعي
 بأن الوطئ حرماً لا احتمال وقوعه في ملك الغير أيضاً بان كانت حاملاً عند البيع ويتبع
 البائع الولد فيسترد ما في بطنه إن وطئه صادف ذلك الغير وهذا المعنى موجود في الدواعي
 حتى يستبرأ المالك أي يتعرف براءة رجمها بحضرة فمن تحبس ويشتري في ضدها
 أو الضغينة والأيسة والمنفعة المحض فإن الشهر قائم مقام المحض في العدة فكذا
 في الاستبراء وإذا حاضت في أثناءه بطل الاستبراء بالأيام لأن القدرة على الأصل قبل
 حصول المقصود بالملك يبطل حكم الملك كالمعتدة بالشهر إذا حاضت وإن ارتفع عيها
 بان صارت تمتدة الشهر وهي من تحبس رجمها حتى تيسر أنها ليست بحامل ثم وقع
 عليها وليس فيه تقدير فظاهر الزهر وقول تحبس بربها بشهرين وخمسة أيام وقول
 عليها لأن هذه المدة متى حصلت للتعرف عن شغل يتوهم بالنكاح في الأما فلا بد يصلح
 للتعرف عن شغل يتوهم بملك اليمين وهو دونه أو كذا في الكافي وبوضع الحمل في الحمل
 والاصل في هذا الباب قوله عليه الصلاة والسلام في سبائكها أو سباس الألاق أو الحبال

واختلف في نكاح الكاهن بالفتنة
 وهذا الباطل لا يصح في شيء من هذه الأقسام
 المحرم والمجرب والنحن في النظر إلى الأجنبية كالحل
 أما المحقق فليقول عايشة في
 الله عنها المحاصلة فلا يبيع ما كان حرماً قبله وقبل موته إذا ناس جماً لأن الله لا يعسر
 بالنازلة وأما المحبوب فلا ينبغي تحقيقه فينزل وإن كان محبواً بقدره فإنه قد حص
 بعض المشايخ اختلافه بالنساء في حقه ولا يصح أن لا يحسن ويعز عن أمته أن يراها فإذا قرب
 إلى النازلة أخرج ولم ينزل في الفرج بل إذا نهى لقوله صلى الله عليه وسلم لم يأتكم شيء منكم
 عنها إن شئتم ويعز عن عز وجهه أي بأن نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النظر عن
 المحرم

عزل ديون في طهره وكنهه

مطله الاستبراء

لأن الوطئ أفاعم لثلايخ الماء ويشبه النسب
 وهذا معدوم في الدواعي وردة مع مخرج
 هذا إذا دعي البائع الولد يسترد

حتى يضمن حملهن ولا الحي الذي يستبرئ بحقيقة الحديث ورد في التبتية لكن
سبب الاستبراء عند ولد المالك والماء المذوق في الموضع عليه والاستبراء لمعرف
بما في الرحم لئلا يتخاطب ماؤه بماء الغير ولو وطئها قبل ان يتعرف براءة صحتها
بولد فلا يبرأ منه او من غيره فوجب التبرع فحياتنا للمياه عن الاختلاط والانساب
عن الاستبراء والولاد عن الهلاك لا تمنع الاستبراء لا يدعي الولد فيه لعدم من يقو
ببرئته وذلك عند حقيقة الشغل او لو لم تكن مخرقة فادى الحكم على ظاهر وهو
تجدر الملك وان كان عدم وطئ المولى معلوما كما في الامور العندة فان حكم الحكم تراعى
في الجنس لكل فرد فان قيل اذا علم عدم وطئ المولى كيف يتوهم شغل الزم ليلزم اختلاط
الماء واشتباها السبب قلنا الشغل لا يلزم ان يكون من المولى لحيوان ان يكون من غيره وكذا
التوهم في الكبر ثابت لان الشغل يتصور بدون زوال العندة كذا في الكافة وقد
يرد عليه ان الشغل اذا كان من غير المولى كان من الزنا وقد تقررت ان كساح الزنا
ووطئها اجاز ولا استبراء عند ابي حنيفة وابي يوسف فكيف يوجب توهم الشغل
من الزنا الاستبراء ويمكن دفعه بان الشغل اذا كان من غير المولى لا يوجب كونه من
الزنا لحيوان ان يكون المولى زوجهها باخر كما سياتي واعتبر من علم حكم الحكم تراعى
في الجنس لكل فرد فان قيل بان الحكمة لا تراعى في كل فرد لكن تراعى في النوع المصنوعة فاذ
كانت كائنة بكرة او مشربة ممن لا يشك نسب ولدها منه بان يكون الولد ثابتا بالنسب
من غيره بان زوج المولى أمته تزوج فحبلت منه ثم طلقها وبعد انقضاء عدها
باعتها من رجل فكان ينبغي ان يلجج الاستبراء على المشتري لان الحمل ثابت بالنسب
فلا يلزم اختلاط المياه واشتباها الانساب واجيب باننا ثابت بالحيث في سببها
او طاس كما عرفت ولا يخفى انها لم تخل من ان يكون فيها بكر او مسبية من امرأة ومخول
ومع هذا سمى النبي صلى الله عليه وسلم حكما عاما ولا يختص بالحكمة كما ان الحكمين الحكمة
بحكمة المحرم بقوله تعالى انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والآفة فلا يمكن ان يقول
اسداني اشهرها بحجة لا تقع العداوة ولا يصح عن العداوة فاذا كانت المصلحة غالبية
في محرمها فالشرع حررها على المصوم لما ان في التخصيص ما لا يخفى من الخط وتجاوز الناس
بحيث يرتفع الحكم فاذ ثبت الحكم في التسخير العموم ثبت في سائر اسباب الملك كذلك
قياسا فان العلة معلومة ثم تأكد ذلك بالاجماع ولم يكف حصة ملكها فيها لان
الواجب عليها الحصة وهي اسم الكاملة ولا التي بعد الملك قبل القبض لانها وجدت قبل

صالحين الحكم بحجة المحرمين انما يريد

علته

علته وهو الملك والماء جميعا فلا يقبل احدهما او بعد البيع وقبل الاجابة في بيع الفضولي
وان كانت في يد المشتري او بعد القبض في الشراء فاسد قبل ان يشتري بالحيث او لا او لم
يكف ايضا ولادة كذلك اي حصلت بعد سبب الملك وقبل القبض لانفاء العلة كما سبق
وكفت حصة بعد القبض وهي حصة او كانت ثم اسلم او عجزت يعني اشترى امة
مخوصة او مسلمة فكايتها قبل ان يستبرأ بها ثم حاصت المكاتبه حال كتابتها او حاصت المخوصة
حال مخوصتها بحصة ثم عجزت المكاتبه او اسلمت المخوصة اخذت تلك الحصة من
الاستبراء الا انها وجدت بعد سبب وحرمه المولى المانع كما في حالة الحيض شترى من عبده
المذوق من حاصته عده اي عند العبد ان لم يستعرقه دينه كفت تلك الحصة من الاستبراء
لانها دخلت في ملك المولى وقبضه من وقت الشراء والاى وان لم يستعرقه دينه فلا اى
لكون تلك الحصة عند ابي حنيفة عداها وانما ويجوز الاستبراء بشرط حصة شترى من الجارية لشترى
لان السبب قد تم في ذلك الوقت والحكم يضاف الى تمام العلة لا عند عود العلة ورد المصنوعة
والاستبراء وفك الموهوبة لانفاء استبراء الملك ونحوه حيلة اسقاطه عند ابي يوسف
خلاف المحرم ويقف بالاول بان حكم عدم وطئها في ذلك العلم وبالثاني ان وطئها اى
المحرم ان يتزوجها المشتري قبل الشراء ان لم يكن قد حرمه حتى لو كانت لم يتزوجها كالحكم المأمور
كما سياتي في كتاب النكاح ثم يشترىها اذ بالنكاح لا يجزى الاستبراء ثم اذ اشترى زوجة بعد
النكاح ويجزى المولى ويسقط الاستبراء في نفسه الفداوى القدرى فليظهر الدين رأيت
في كتاب الاستبراء لبعض المشايخ انما يجزى المشتري وطئها في هذه الصورة لو تزوجها ووطئها
ثم اشترىها لانه حينئذ يملكها وهي في عدها اما ان اشترىها قبل ان يطأها فحكم اشترائها بطل
النكاح والنكاح حال ثبوت الملك فيجب الاستبراء لتحقيق سببه وهو استبراء حل المولى بملك
اليمن فان وهذا لا يترك في الكتاب وهذا دقيق حسن لهذا اللفظ الفداوى الصفة وان كانت
تحدد حرمه فمضى الحيث ان يزوجها البائع قبل البيع الذي يعلق به مفعول تزوجها
اي يعتمد على ان يطلقها ثم يشترىها المشتري ويقبضها ثم يطلقها الزوج في لا يجزى الاستبراء
الا انه اشترى منكوبة الغير ولا يخل وطئها فلا استبراء فاذا طلقها الزوج قبل ان يخل
خل عداها تترى حينئذ لم يوجد حدوث الملك فلا استبراء او تزوجها المشتري قبل القبض
من يخل به ويقبض فطلق الزوج فان الاستبراء يجب بعد القبض ولا يخل المولى واذا خل
بعد طلاق الزوج لم يوجد حدوث الملك ففعله فطلق الزوج متعلق بما قبله ايضا من فعله يشترى
اعدا واعي المولى بامتناعه لا يجتمعان نكاحا صفة أمسية سواء كانتا الخين او امرأتين

زوج كدسى اي من عدم تديت

مصلحة اسقاط الاستبراء عند ابي يوسف

او لا حرمه او كان عورة نكاح اوله سببه جارية نكاح
اوله سببه جارية نكاح او لا حرمه نكاح او لا حرمه نكاح
او لا حرمه نكاح او لا حرمه نكاح او لا حرمه نكاح

والشافع

مجلس الاولياء على التعيين وتقرر فيه عليه

مطالعان بيع الحسن وراجه بيت ليحفظ كنيته

كما مر وجان من خمر في باجر خلا قالها لا لا لا يجوز اجارة بيت بالامصار وبقية الخمر
بيت نادر المجوسي او كنيته او بنية لليهود والنعاري او باع في الخمر انما قال بقوله ان
قد نقل عن ابي حنيفة رحمه الله انه جاز ما ذكر في السواد كون قلوبهم سواد الكوفة لانت
حالت اهلها من الذمة اما في سواد بلادنا فاعلام السلام فيها ظاهرة فلا يمكن فيها ايضا
وهو الصحيح كذا في الكافي وجاز بيع باي سوت مكن بالامصار لانها ملك من بناها الا ان
ان من بناء على الارض الوقف جاز بيعه فهذا كذا واختلاف في بيع ارضها جوزه ابو يوسف
ومحمد وهو اشد الرايين عن ابي حنيفة وجاز تقييد العبد اخترا عن اباي واما في التمسك
بجواز الفل اي جعل الفل في علق العبد حيث لم يجز لانه عادة الفل في الفل في البان
يوضع الراب في علق العبد في زماننا العلق في اباي فخصه في الهند وجاز
قبول هديته في تاجر او اجابة دعوتيه واستمارة دابته والقياس ان المجوز الكل لانه بيع
والعبد ليس من اهل البيت في الشيء ليس له من ذمة استحقاقا لانه لا يملك منه
كالضيق في بيعه اليه الجاهلون ويجلب قلوب العالمين فكان من مزايا التجارة
ومن مزايا شيئا من مزاياهم من مزاياهم وكما كسوة ثوبا وهذا في القديين لانتها الفرق
وكما استخدم الحصى ان فيه يجرى من الناس على الحصى والاشياء في عن مخالطة النساء
كما اقرض يقال دراهم لياخذ منه ما يشاء لانه فرض جريعا وهو من عني وينبغي
ان يستودعه دراهم وياخذ منه ما يشاء من جريعا فانما يدين بقرض حتى لو ملك الشيء
الاخذ وكما اللعب بالشرط والشرط هو لقوله عليه السلام كل لعبان آدم مكره الا
ثلاثة ملاعبة الرجل أهله وتاديبه لنفسه ومناصلة لقوسه واتباع الشطرنج في
ولا يخلو في حفظ العجايب لان فيه تشييد الخاطر والمحنة علينا ما رويها واباس
بالسابقة في الرمي والعمر والابن ان شرط المال من جانب واحد بان يقول احدهما
لصاحبه ان سبقتني فذلك كذا وان سبقتك فلا شيء الى لقوله صلى الله عليه وسلم
السبق الا في خف اي بعير او فضلي رمي او علفا في رمي وخبركم لو شرطاه من الجانبين
بان يقول ان سبق في ذلك اعطيتك كذا وان سبق في في فاعطيتك كذا الا اذا خلا
ثالث بينهما وقال الثالث ان سبقتا فالمال لذي ذلك وان سبقتا فلا شيء لثالث عليك و
كن ايها سبق اخذ المال المشروط وكذا النكحة اذا شرط احداهما الذي معه العلق
صح وان شرطاه لكل واحد منهما على صاحبه لم يجز كما في السابقة وكما قول في دعائه
اللهم اني اسالك بمحمد العز من عزك يروي بعبارة من الاولى من العقد والثانية

المجاهد عند العامة الفقيه من التماس كذا في الجاهل
وروي في بيع التجار بالجهل وروي في بيع التجار
او سافر به فخر في الجاهل من غير

من العقود

من العقود والاشك في كراهة الثانية لست التمسها على الله تعالى وكذا الاولى لانها تهم
تعلق عزة بالعرش والعرش حدث وما تعلق به هذا الوجه يكون حادثة ضرورة وعز الله
تعالى قيم لا ينفك عنه ان لا وابا وقال ابو يوسف الباس به وبما اخذ الفقيه اباي
لما روي انه صلى الله عليه وسلم كان من دعائه اللهم اني اسئلك بمحمد العز من عزك
وهو مني الرحمة من كذا وجعل الاعلى وكذا ان التامة ولعل السر في تجوزها جواز
جعل العز من العز لان العز موصوف في القرآن بالجد والكرم فكذلك العز ولا يخفى
على احد انه موصوف بالهيبة والظهور كمال الفدية وان كان الله تعالى مستغنيا عنه فيكون
حق في دعائه بحق فلان وكذا بحق ابيائه واوليائه او برك او بحق البيت والشم
الحرام اذا لحق الحق على الله تعالى وانما يختص بجمته من يشاء بلاد وجوب عليه ولو قال
رجل فبخر بحق الله او بالله ان تفعل كذا لا يجز عليه ان ياتي به شرعا وان كان الاول
ان ياتي به شرعا احتكار حق البشر واليهما في يدي يفر باهل لقوله صلى الله عليه وسلم
المجاهدين في الله ولحقه ملعون ولا يتعلق بحق العامة وفي الامتناع عن البيع ابطال
حقهم ويجوز ان يامر القاضي ببيع ما فضل عن قوته وقوت اهله وان لم يبيع غيره والصحيح
ان القاضي يبيع ان امتنع اتفاقا او مدة المحبس قبل ان يبيع وقبل شهر وهذا في حق
المعاقبة فالذي ان يامر وان قلت المدة الغلظة ارضه ومجلبوب من بلدا اخر لانها الص
عقد ولا يتعلق بحق العامة ولا يفسر حاكم الا اذا عدل الى ارباب من القيمة تعديا
فاحتيا فيستعملون في الرأى بكمه امساك الحمايات ان كان يفر الناس ذكره قاضي
شاذ وفي القنية له حمايات مملوكة يطيرها في السطح على عوارض المسلمين وكذا
رحايات الناس برميها تلك الحمايات يفر ويمنعها من البيع فان لم يمنعها لم يمنعها
وليس في قلمها حافير يوم الجمعة فله قاضي خان رجل وقت قلمها اصلها في حق زاسه
يوم الجمعة ان كان يري جولة في يوم غير الجمعة ولا يري في يوم غير الجمعة
مكره وان كان قلمه مملوكة لا يري في يوم غير الجمعة فان لم يجرى في يوم غير الجمعة
فهي مستحبة في وقت عيشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قال في يوم
يوم الجمعة اعاد الله تعالى من البلاد الى يوم الجمعة الاخرى وزيادة ثلثه ثيام وليست
خلق عانته وتطيف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع مرة في القنية الا فضل ان يفسح
اطرافه ويحفظ شارب ويحلق عانته ويظن بدنه بالاغتسال في كل اسبوع مرة فان لم
يفعل في كل خمسة عشر يوما او اعذر في كره ولا يبين قال اسبوع هو الافضل والخمس

مطلوعه كرهه في دعاء بحق ذرية

مطلوعه كرهه الاحتكار
ومدة المحبس اربعون يوما

مطلوعه كرهه امساك الحمايات

مطلوعه كرهه الاطفال وحقوق الرعية

مطلوعه كرهه عانته وتطيف بدنه

الاوسل والاربعون البعد والاعذار وما ولا يعين وليست الوعيد في المحظوظ
 عن خطيب رضى الله عنه كتاب وفرو الاطراف في ارض العند فانه سلاح وهذا مندوب
 اليه للمجاهد في دار الحرب وان كان قتل الاغنياء من الفطرة لانه اذا سقط السلاح من يد وقرب
 العدو ومنه نهما يمكن من فقه باطافير وهو نظير قتل الشارب فانه سنة وفي حق الغازي
 في دار الحرب ان يغير شاربه مندوب اليه ليكون اهير في عين العدو ويصل نعم علم الصلاة
 او نحوه يعلم الناس وانما يعمل به فالاول افضل لان منفعة تعليم الخلق اكثر جوارا لانه
 انك مذكرة العلم ساعة خير من احياء ليلة كذا في ذواته وادى قاض خان وفيها راجع في
 طلب العلم بغير اذن والدري فلا بأس به وليكن عقوقا في هذا اذا كان ملتجيا وان كان
 امره فلا بد ان يمنع من الخروج الى بلد العلم العثماني وما يتبع به فيه دون علم الكلام
 وامثاله لما روي عن الامام الشافعي رضي الله عنه انه قال ان يلقى الله عبدا بكبرا فخير
 من ان يلقاه بعلم الكلام فان كان حاله علم الكلام المشاؤك فزماهم هكذا فاطمأنك بالكلام
 الخليلي به نيات الفلاسفة المعرفين بالاطمأنهم الخ خرفة وفيها ايضا رجل علم ان فلان ياتى
 من المكمل ان يكتب اليه بذلك قال ان كان يعلم انه لو كتب اليه عنده الالباب
 ذلك ويقبل عليه حتى ان يكتب ولا فلا يكتبه العداوة بينه ما وكذلك في بابي الرجلين
 وبين السلطان والرجل والحشمة مما يجلب للمعروف اذا علم انهم يسمعون الرجل اذا كان
 يصوم ويصبر ويقرأ الناس بالشا واليد فذكر ما يفر لا يكون غيبة وان اخبر السلطان بذلك
 ليس من فلا اسم عليه من يذكر مساوي اخيه الماس على وجه الاحكام لم يكن ذلك غيبة
 انما الغيبة على وجه الغيبة يراد ان يكتب حتى ان يكتب اليه ما في كتابه فحتى بتلثه اشياء
 رخصت عن ما كتبت افان لا يسلح للمعلم اخذ الاجرة على تعليم القرآن وكتب افان لا ينبغي للعالم
 ان يدخل على السلطان وكتب افان لا ينبغي لصاحب العلم ان يخرج الى القرى فيذكرهم ليعلم
 مشا فوجت عن ذلك كله صلوات الله وسلامه عليه والرحمة والنجية وهذه وهي ما واه الاطراف
 والاحسان اليهم والتلطف بهم والجمالة اليهم والكاملة معهم ويزودهم والارحام
 غيبا فان ذلك يربط الكفة ويحاسب يزودا فراه كل جمعة او شهر ويكون كل قبلة عشرة
 يوما واجدة في التناصر والتضاهر عن سواهم في اعطاه الحق ولا يرد به من حاجة تفضي
 لاسنن القاطنة في الحديث صلة الرحم تزيد في العروة حيث اخر لا تنزلها اليك على قويم
 فيهم قاطع الرحم وفي بعض الاحاديث ان الله تعالى يصون وصل رحمه ويقطع من قطعها

هذا مذكرة العلم ساعة خير من احياء ليلة
 هذا اذا خرج الرجل في طلب العلم بهيول الله
 فلا بأس به

هذا اذا ذكر الرجل ما فيه لا ينجي غيبة ولا انهم عليه
 هذا اخذ الاجرة على تعليم العلم
 قال عليه السلام زيدا تنزرد حقا

والزخيرة

والزخيرة ان تعلم صفة الايمان وميان صفات اهل السنة والجماعة من اهل الامور
 وتسلط رحمهم الله في ذلك تقاسيف والمختصر ان يقول ما اكبر في الله تعالى به قبلته وما
 نهى عنه انتهيت عنه فاذا اعتقد ذلك بقلبه واقر بلسانه كان ايمانا صحيحا وكان
 مؤمنا بكل وفيه اذا قال الرجل لا ادري اصبح ايماني او لا فهذا اخطا ولا اذا اراد به
 نفي الشك لم يقول لا شيء فليس الا ادري اصبح ايماني او لا وهذا اخطا ولا اذا اراد به
 مؤمن ان شاء الله تعالى فهو كافرا لان يؤقفا فقال لا ادري اصبح من الدنيا مؤمنا
 لا يكون كرا وفي المحيط من ان يلفظ الكفر مع علمه انما كره ان كان عن اعتقاد الشك
 انه يكفر وان لم يعتقدا ولم يعلم انما لفظ الكفر ولكن ايماني او لا هذا اخطا فلهذا
 عامة العلماء ولا يعتد بالجهل وان لم يكن قاصدا في ذلك بان اراد ان يلفظ شي اخر
 فجزى على لسانه لفظ الكفر بخلاف ان اراد ان يقول بحق انكم تؤخذون وما نريد ان تكون
 فجزى على لسانه عسرة فلا يكفر وفي الاجناس عن محمد بن عثمان ان اراد ان يقول اكلت فقال
 كبرت انما لا يكفر قال بنو المحقق على ما بينه وبين الله تعالى فاما القاضي فلا يعتد به من اصر
 الكفر او فهم به فهو كافر ومن كره بلسانه ضايعا وقلبه معسنا بالامان فهو كافر ولا
 ينفعه ما في قلبه لان الكافر يعرف بما ينطق به فانما ينطق بكلمة الكفر كان كافرا عندنا
 وعند الله تعالى كذا في المحيط وفي سير الاجناس عن عزم علي ان ياخبر بالكفر كان كفره
 كافرا ومن تكلم بكلمة الكفر وضحك غيره بكفره ضحك الا ان يكون الضحك ضحك رجا بان
 يكون الكلام مضحكا ولو تكلم به بذكره القوم منه فقد كفروا والرضا بكفر نفسه كفر
 بالاتفاق واما الرضا بكفر غيره فقد اختلفوا فيه وذكر شيخ الاسلام خواهر لاه في شرح
 السير ان الرضا بكفر الغير انما يكون كرا اذا كان يستحي من الكفر او يستحسنه اما اذا لم
 يكن كذلك ولكن احب الموت او الفشل على الكفر لم يكن كافرا بل هو مؤيد بالبطيحة حتى ينتقم
 الله تعالى منه فهذا لا يكون كرا ومن تأمل قولنا نعم ربنا اطعنا على ما علمنا واشدد على
 قلوبهم فلا يؤمنوا بظلمة صفة ما ادعينا وعلينا هذا اذا دعى على الناس وقال اما لك الله
 على الكفر او قال سلب الله عنك الايمان ونوره فلا يقهره ان كان مراده ان ينتقم الله تعالى
 منه على ظلمه فايد ايمانا الحق قال صاحب الزخيرة وقد عثرنا على الراديين عن ابي حنيفة رضي الله
 ان الرضا بكفر الغير كفر من غير تفصيل ومن خطر بباله اشياء توجب الكفر ان تكلم بها وهو كافر
 لذلك لا يقر وهو محض الايمان ومن اعتقد الحول حراما او باللعن ان كان حراما ما عينه
 واذا كان حراما الغير لا يكفر وان اعتقده وانما يكفر ان كان حراما ثابتا بدليل قطعي واما

هذا من كلمات توجب الكفر والرهى

لو كان باخبار الآحاد فلا وقد استوفى الكلام في هذا الباب في الفتاوى فلو طالب بالبراجعها
وينبغي للمسلم ان يتقوى هذا الداء عصبيا كما ومساء فانه ليس بعمره الكفر بعد استيفاء
صلواته عليه وسلم اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وان اعلم واستغفر
لما لا اعلم انك انت عالم الغيوب ثم ان كان في المسئلة وجوب الكفر ووجوب واحد
يمنع عن الحكم الهامع فيه ولا يخرج الوجود على الواحد لان الله جيب لا يقع بكثرة الالهة و
لا احتمال لثلاث الالهة لئلا يوجب الكفار ثم للسلطان في الفتاوى ان تقرر اليقين بقبول
دون ايمان الياس لان الكافر لا يثبت غير عارف تقا ايمانا غير فانا والغاسق
حارفي وحاله حال البقاء والبقاء ما سهل من البتة والدليل على قبوله مطلقا ان لا
قوله تعالى وهو الذي يقبل القسوس **فصل** في التوبة عن عبادة
وفي الفتاوى من يقر بخلق جدي ويجوز ان لا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما كذا قال
ابتداء محمد رسول الله وقال دخلت في دين الاسلام اما اليهودي والنصراني اذا قال لهما اليوم
فلا تحكم باسلامه لانهن يقولون كذلك فاذا استفسرتم يقولون هو رسول الله اليكم فلا
يدل هذا على ما يما بهما من ضم اليه التبرع بجماعه عليه واذا قال النصراني اشهد ان لا اله الا الله
واشترعت النصرانية لا تحكم باسلامه لانهن يقولون كذلك فاذا استفسرتم يقولون هو رسول الله اليكم فلا
وان زاد وقال دخل في دين الاسلام لا لا احتمال وكذا اذا قال انا مسلم لم يكن مسلما لان
معناه المستسلم للحق وكل ذي دين من غير علم بذلك وعن الامام رحمه الله اذا قال النصراني او
يهودي انا مسلم او اسلمت ليس اتي شي تريد ان قال اريدت به ترك دين النصرانية واليهودية
والدخول في دين الاسلام صائرا مسلما وان قال انا مسلم في دين الحق لم يكن مسلما وان لم
يسأل حتى صير مسلما عتقا لمسلم وان مات قبل ان يسأل او يصير لم يكن مسلما وان قال
الوثني اشهد ان لا اله الا الله او قال اشهد ان محمدا رسول الله صار مسلما لانه منكر للاسمين
جميعا فانه ما شهد دخل في دين الاسلام مسلم ونصراني تنازع في شراشي فقبل ان يسأل
من المسلم الا من النصراني فقال النصراني انا مسلم لا يصير مسلما الا اذا قال انا مسلم مثلك
قالوا ينبغي ان يصير مسلما لانه اخبر الكلام بعوايا الكلام غير وعن الامام انه يصير مسلما
بانا مسلم شهد نصراني على نصراني انرا اسم وهو يكره لقب شهادتها وكذا لو شهد رجل
وامرأتان من المسلمين ويترش على دينه وجميع ما كلفه ساء ولو شهد نصرانيان على نصراني
انها اسلمت جازت واجبرت على الاسلام وهذا كله قول الامام وفي النوادر يقبل
رجل وامرأتان على الاسلام وشهادة نصرانيين على نصراني انرا اسم والله اعلم

تدبر الياس مقبولة دون ايمان الياس
الياس انقطاع الرجاء من غير
والدليل على عدم قبول ايمان الياس قوله تعالى
فاسلمهم بينهم ايمانهم لئلا في اياستنا
من يقر بالانقياد ويحسد الرسالة لا يثبت مسلما

كتاب النكاح

لما فرغ عن الكراهة والاستحسان شرع في النكاح لانه تارة يستحسن واخرى يكره
واختلف في معناه لغة واختار صاحب المحيط وتبعه صاحب الكافي وسائر المحققين
انه التزم والجمع قال الشاعر ان القبول تنكح الايامي النوبة الا لامل ليتاني
اي تظم وتجمع الى نفسها سمي النكاح نكاحا لما فيه من ضم احل وجين الى الغير عاونا
وطيئا وعقدنا حق صار فيه كمر اعي باب وروى في معناه نكاحا عقد موضح لملك
المتعة اي على استمتاع الرجل من المرأة وهو احترام عن البيع فانه عقد موضح لملك اليدين
وان تبعه في بعض الصور ملك المتعة فلا حاجة له لزيادة قولنا في جعلها كازيد في النهاية
احتران عن بيع الفدان واليهام فان تملكها ليس سببا لملك المتعة التي هي الوطى والمسار
بالعقد الحاصل بالمصدر وهو ارتباط اجزاء التصرف الشرعي بالاجزاء المرتبطة بخزونة
وتجوزت وكذا البتة واشترت فان الشارع قد جعل بعض المركبات للاختصاص بالمتعة بحيث
اذا وجد وجده مضمنا شرعي يترتب عليه حكم شرعي مثلا اذا قيل زوجت وزوجت
وجده عن شرعي وبولنكح وترتب عليه حكم شرعي وهو ملك للمتعة وكذا اذا قيل بعت
واشترت وجده عن شرعي هو البيع يترتب عليه حكم شرعي هو ملك لليدين وكذا كان بين
اللفظ الانشائي ومعناه من العدة القوية حيث لا يتخلل عنه المعنى لان الانشاء
ايحادي معنى بلفظ يقارن في الوجود سمي اللفظ الانشائي باسمه ما بينا حيث
ذكر البيع والنكاح واريد بهما الايجاب والقبول وان اطلق النكاح فهما على العقد مع
ان العقد موضح للنكاح شرعا كما عرفت فظهر ان اللام في ملك المتعة ليست مصلحة للزوج
بل للمابة فكان قبل عقد موضح لمعنى يترتب عليه ملك للمتعة وان ههنا علة اربعة الفاظية
المتعاقدان والملازمة الايجاب والقبول والصورية الارتباط والغائية الاستمتاع هذا
تحقيق ما ذكره صدر الشريعة وان كان عيانا فاصرة عن افادته ويتفهم ما به عليه ان
فسر النكاح بعقد موضح لملك المتعة وصريح ثانيا بان النكاح هو الايجاب والقبول
مع ذلك الارتباط فلزم منه ان يكون الايجاب والقبول مع الارتباط معنى النكاح ثم فهم
من قوله فان الشارع يحكم بان الايجاب والقبول الموجودين حشا يرتبطان ارتباطا حكميا
فيحصل معنى شرعي يترتب عليه ملك للشرعي اثر لما قد لا المعنى هو البيع ان يكون النكاح معنى
الايجاب والقبول مع الهيئة وبينهما تناف في فهم المفهوم من قوله فان ذلك المعنى هو البيع فاللام

قوله وبينهما تناف اي بين التفسيرين شرعا

محقق النكاح على الوجهين المذكورين
محقق ان النكاح على الوجهين المذكورين
واختلف في معناه لغة واختار صاحب المحيط
وانه التزم والجمع قال الشاعر ان القبول تنكح الايامي
اي تظم وتجمع الى نفسها سمي النكاح نكاحا لما فيه من ضم احل وجين الى الغير عاونا
وطيئا وعقدنا حق صار فيه كمر اعي باب وروى في معناه نكاحا عقد موضح لملك
المتعة اي على استمتاع الرجل من المرأة وهو احترام عن البيع فانه عقد موضح لملك اليدين
وان تبعه في بعض الصور ملك المتعة فلا حاجة له لزيادة قولنا في جعلها كازيد في النهاية
احتران عن بيع الفدان واليهام فان تملكها ليس سببا لملك المتعة التي هي الوطى والمسار
بالعقد الحاصل بالمصدر وهو ارتباط اجزاء التصرف الشرعي بالاجزاء المرتبطة بخزونة
وتجوزت وكذا البتة واشترت فان الشارع قد جعل بعض المركبات للاختصاص بالمتعة بحيث
اذا وجد وجده مضمنا شرعي يترتب عليه حكم شرعي مثلا اذا قيل زوجت وزوجت
وجده عن شرعي وبولنكح وترتب عليه حكم شرعي وهو ملك للمتعة وكذا اذا قيل بعت
واشترت وجده عن شرعي هو البيع يترتب عليه حكم شرعي هو ملك لليدين وكذا كان بين
اللفظ الانشائي ومعناه من العدة القوية حيث لا يتخلل عنه المعنى لان الانشاء
ايحادي معنى بلفظ يقارن في الوجود سمي اللفظ الانشائي باسمه ما بينا حيث
ذكر البيع والنكاح واريد بهما الايجاب والقبول وان اطلق النكاح فهما على العقد مع
ان العقد موضح للنكاح شرعا كما عرفت فظهر ان اللام في ملك المتعة ليست مصلحة للزوج
بل للمابة فكان قبل عقد موضح لمعنى يترتب عليه ملك للمتعة وان ههنا علة اربعة الفاظية
المتعاقدان والملازمة الايجاب والقبول والصورية الارتباط والغائية الاستمتاع هذا
تحقيق ما ذكره صدر الشريعة وان كان عيانا فاصرة عن افادته ويتفهم ما به عليه ان
فسر النكاح بعقد موضح لملك المتعة وصريح ثانيا بان النكاح هو الايجاب والقبول
مع ذلك الارتباط فلزم منه ان يكون الايجاب والقبول مع الارتباط معنى النكاح ثم فهم
من قوله فان الشارع يحكم بان الايجاب والقبول الموجودين حشا يرتبطان ارتباطا حكميا
فيحصل معنى شرعي يترتب عليه ملك للشرعي اثر لما قد لا المعنى هو البيع ان يكون النكاح معنى
الايجاب والقبول مع الهيئة وبينهما تناف في فهم المفهوم من قوله فان ذلك المعنى هو البيع فاللام

مطلوب لا ريب
وان ههنا علة اربعة الفاظية

قوله ووجه الاستدلال ظاهر
فقد راجعنا إلى الأصل في ذلك
المستند ليس من ذلك

من النكاح حال الاعتدال

ينعقد باليجاب والقبول وضما للمعنى ووضعا
غير مستفاد كان كالامراء والامراء
ان زوجك بكذا اذ قالت قد قبلت يتم النكاح وان لم
الزوج قبلت ولو قال تزوجيني لنفسك قبلت
انك ان لم يقصد به الاستقبال
من القائل والقبول

بذلك المعنى المجمع المبرهن باليجاب والقبول مع ذلك الارتهان الشرعي ان يكونا متحدين
لا ان يكون احدهما معنى الآخر وهو مناف للتأويلين ووجه الاستدلال ظاهرهما قررها
فلما قلنا يستلزم النكاح حالة الاعتدال اعتمدنا المراجع بين الشوق القوي الى الجماع
وبين الفوق عنه في لقوة وهو الشوق القوي وبكره في الجماع عدم
رعاية حقوق الزوجية وينعقد النكاح اي يحصل ويتحقق باليجاب وقبول الباء للملازمة
كما في بنيت اليك بالحجر والمذكر الاستسكان كما في كسبت بالقلم لانه ينافي كونه اليجاب
والقبول اجزاء مادية والملازمة باليجاب ما تقدم من كلام المتأخرين سمي به لانه يوجب
العقد لا اتصل به القبول او ثبت به الآخر خيار القبول وضما لافضل اللفظ للمعنى اع
لاخبار عما حدث في الزمان الماضي وانما اشترط ذلك لان البيع انشاء تصرف شرعي والنكاح
كذلك والتصرف الشرعي اليفر ابا بالشرع والشرع قد استعمل اللفظ المنع من الاخبار عن
الماضي لانه في الانشاء لم يدل على التحقق والثبت فيقول ادل على قضاء الحاجة فغير استاذ له
انه لا ينعقد بالكتابة في الحاضر فانه لو كتب على شيء لامرأة تزوجيني نفسك فكسبت المرأة
على ذلك الشيء عقيدة زوجية بنفسك لانك لا ينعقد النكاح كذلك في مخرج الداهية كن زوجة
اي نفسي ان صدر عن المرأة او بنيت او نحوها ان صدر عن الرجل ونزوجة وينعقد ايضا
بما وضعا على فظين وضع احدهما اي المعنى والآخر للاستقبال بمعنى الامر فانه موضوع
للاستقبال كن زوجي ونزوجة وانما عطف قوله بما وضعا على اليجاب والقبول لانه
الحال ان وضع للاستقبال ليس من اليجاب والقبول فان صاحبها لم يات به في النكاح ينعقد
باليجاب والقبول بل فظين يعبر بهما عن الماضي ثم قل وينعقد بل فظين يعبر بهما
عن الماضي وبالأخر عن المستقبل واعاد لفظ ينعقد بل فظين تشبيها لفظين الذين
احدهما من الآخر مستقبل ليسان باليجاب وقبول بل قوله زوجي كقول زوجة نكاحا
وقوله حكما فان الواحد يتوحد في النكاح بخلاف البيع كما سياتي في موضعه ان شاء الله
نعالى وصاحب الوقاية والذكر لانهما انهما انهما ثانيا وينعقد بل فظين غير محتاج اليه
بناء على ان ما وضع للماضي والمستقبل باليجاب وقبول فقصده الاختصار فقال الامر
ينعقد باليجاب وقبول لفظها ما مضى كن زوجة ونزوجة وما مضى مستقبل كن زوجي فقال الزوج
وقال الثاني وينعقد باليجاب وقبول وضما للمعنى واحدهما وقال شارح الرمي ينعقد
النكاح باليجاب والقبول بل فظين وضما للمعنى او وضع احدهما للماضي والآخر للمستقبل فحمل
ما وضع للمستقبل من اليجاب والقبول وهو مخالف الكتب والعجبان ان الرابي قال بعد ذلك

زوج نسو

وهذا المعنى

وهذا المعنى موجود ايضا فيما كان احدهما ماضيا والآخر مستقبلا مثل ان يقول زوجي
فيقول زوجك لان قوله زوجي توكيل وانما تزوجه زوجتك امثال الامر فينعقد به
النكاح فان المصنف يجعل زوجي لفظ العقد ويوافق الشارع فيه ثم يجعل توكيل وانابة
واجب من ذلك ان صاحبها لم يات به في النكاح ينعقد بل فظين يعبر بهما
الحمد لله منهم الصواب واليه المرجع والمآب ويجوز ان يرد بالاستقبال ما ينافي والمستقبل ان
لما نقل في مخرج الداهية عن الشيخ حميد الدين انه قال لفظ الانعقاد بالمعنى والمستقبل ان
يقول الرجل اني تزوجتك فقول المرأة زوجتي بنفسك ينعقد النكاح وان لم يقصد به
قال في الغناوي الظاهرية زوجة رجل امرأة بالمرية او بلفظ الامر في معناه او زوجة
نفسها به ان علم ان هذا لفظ ينعقد به النكاح ينعقد عند الكل وان لم يقصد به
فان لم يعلم ان هذا لفظ ينعقد به النكاح فهذا مجمل مسائل الطلاق والعراق والتدبير
والنكاح والجماع والابراء عن المحقق والبيع والتمليك فالطلاق والعراق ينبغي ان يكون
النكاح كذلك لان العلم بمعنى اللفظ انما يعتبر بالاجل القصد فلا يشترط ان يستوي في الجملة
والنكاح بخلاف البيع وعن وينعقد ايضا بقوله ادا ويزوجت بالميم بعد دادي و
يزوجت يعني اذ قبل المرأة خولت بزوجي بفلان دادي فقالت دادي فقلت دادي فقلت
يزوجت فقلت بزوجي بفلان بلام ينعقد النكاح لم يرد العرف وفي المصنف الاحتياط
ان يقول بالميم وعن نجم الدين السبكي ان يقول ينبغي ان يقول لخطبتي بزوجي
بزوجي دادي وتقول المرأة خولت بزوجي ان بزوجي دادم لان في انعقاد النكاح بدون
ذكر بزوجي اختلاف المشايخ فذكره لتكون المسئلة متفقة عليه كذا في الزينة كبيع
وشراي اذ قبل البائع فزوجني فقال فروخت ثم قبل المشتري خريمت فقال خريمت ينعقد
البيع وان لم يقول فروخت وخريمت كما ذكر لا ينعقد بقوله عند المشهور ما روي في
وكذا قوله لامرأة هذه امرأتك وقالت المرأة هذا زوجي عند الشهود لا ينعقد النكاح قال
الامام القاضي خان ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان اقر بعقد ما مضى ولم يكن بينهما عقد لا
يكون نكاحا وان اقرت المرأة انه تزوجها واقر الرجل انها امرأتك ينعقد ذلك نكاحا ويضمن اقراهما
بذلك انشاء النكاح بينهما بخلافه اذا اقر بعقد ما مضى فانه كذب محض ولا ينعقد ايضا
بالشعاطي وهو ان لا ينعقد الا اذا كان شيئا من اليجاب والقبول بل ماضيا على قدر من المعنى
وينعقد الزوج او وكيله واخذ المرأة او وكيلها وتسلم المرأة نفسها وانما ينعقد به بالغة
في صيانة الايضاح عن النكاح واخبار ما سألنا وينعقد بالبيع ليس فيه هذا المعنى ولذا

ينبغي نكاح النكاح انما اذا اقال احدكم ما مضيا والآخر مستقبلا مثل ان يقول زوجي
فيقول زوجك لان قوله زوجي توكيل وانما تزوجه زوجتك امثال الامر فينعقد به
النكاح فان المصنف يجعل زوجي لفظ العقد ويوافق الشارع فيه ثم يجعل توكيل وانابة
واجب من ذلك ان صاحبها لم يات به في النكاح ينعقد بل فظين يعبر بهما
الحمد لله منهم الصواب واليه المرجع والمآب ويجوز ان يرد بالاستقبال ما ينافي والمستقبل ان
لما نقل في مخرج الداهية عن الشيخ حميد الدين انه قال لفظ الانعقاد بالمعنى والمستقبل ان
يقول الرجل اني تزوجتك فقول المرأة زوجتي بنفسك ينعقد النكاح وان لم يقصد به
قال في الغناوي الظاهرية زوجة رجل امرأة بالمرية او بلفظ الامر في معناه او زوجة
نفسها به ان علم ان هذا لفظ ينعقد به النكاح ينعقد عند الكل وان لم يقصد به
فان لم يعلم ان هذا لفظ ينعقد به النكاح فهذا مجمل مسائل الطلاق والعراق والتدبير
والنكاح والجماع والابراء عن المحقق والبيع والتمليك فالطلاق والعراق ينبغي ان يكون
النكاح كذلك لان العلم بمعنى اللفظ انما يعتبر بالاجل القصد فلا يشترط ان يستوي في الجملة
والنكاح بخلاف البيع وعن وينعقد ايضا بقوله ادا ويزوجت بالميم بعد دادي و
يزوجت يعني اذ قبل المرأة خولت بزوجي بفلان دادي فقالت دادي فقلت دادي فقلت
يزوجت فقلت بزوجي بفلان بلام ينعقد النكاح لم يرد العرف وفي المصنف الاحتياط
ان يقول بالميم وعن نجم الدين السبكي ان يقول ينبغي ان يقول لخطبتي بزوجي
بزوجي دادي وتقول المرأة خولت بزوجي ان بزوجي دادم لان في انعقاد النكاح بدون
ذكر بزوجي اختلاف المشايخ فذكره لتكون المسئلة متفقة عليه كذا في الزينة كبيع
وشراي اذ قبل البائع فزوجني فقال فروخت ثم قبل المشتري خريمت فقال خريمت ينعقد
البيع وان لم يقول فروخت وخريمت كما ذكر لا ينعقد بقوله عند المشهور ما روي في
وكذا قوله لامرأة هذه امرأتك وقالت المرأة هذا زوجي عند الشهود لا ينعقد النكاح قال
الامام القاضي خان ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان اقر بعقد ما مضى ولم يكن بينهما عقد لا
يكون نكاحا وان اقرت المرأة انه تزوجها واقر الرجل انها امرأتك ينعقد ذلك نكاحا ويضمن اقراهما
بذلك انشاء النكاح بينهما بخلافه اذا اقر بعقد ما مضى فانه كذب محض ولا ينعقد ايضا
بالشعاطي وهو ان لا ينعقد الا اذا كان شيئا من اليجاب والقبول بل ماضيا على قدر من المعنى
وينعقد الزوج او وكيله واخذ المرأة او وكيلها وتسلم المرأة نفسها وانما ينعقد به بالغة
في صيانة الايضاح عن النكاح واخبار ما سألنا وينعقد بالبيع ليس فيه هذا المعنى ولذا

والحق

کجاں اکاں الزوج ہو المیٰ فریضہ
الصورۃ دعیٰ تنکو فان شہادۃ تہما
نقبیل

قَالَ فِي الْفَاعِلِ وَالْأَمِّ وَفِي كَسْرِ الرَّاءِ وَالزَّاءِ الْجَمْعُ وَالْمُسْكَنُ وَالْمَدَامُ الْقَعَمُ
فَأَمَّا تَحِيْمٌ طَيِّمٌ هُوَ وَامْرَأَتُهُا وَهَيْدَةٌ اسْتَأْذَنَ عَلَيْنَا وَامْرَأَتُهَا
وَلَدْتُ لَكَ نِسَاءً أَرْبَعَةً وَأَمَّا بِنْتُ الْأَخِي فَهِيَ تَحِيْمٌ
قَالَ فِي الْفَاعِلِ وَالْأَمِّ وَفِي كَسْرِ الرَّاءِ وَالزَّاءِ الْجَمْعُ وَالْمُسْكَنُ وَالْمَدَامُ الْقَعَمُ

مطلوب الجميع نكاحاً وعدة بين الأنصاريين

100

باب الولي والكفو

الولي شرط صحة النكاح في الصغير والمجنون والرتيق لأن علمه الاحتياج الي العجز و
وجود فيه ومما علم من كونه الولي شرط صحة النكاح في الصغير ونحوه عدم اشتراطه
في صحة انعقاد نكاح اميندهم في غير قولنا فينعقد نكاح حرة مكنته اى عاقلة بالغة
كبما كانت او ثيبا بلا ولي فان الحرة المكنته اذا زوجت نفسها فعندنا في حنفية وابي
يوسف ينفذ وفي رواية عن ابي يوسف لا ينفذ الا بولي وعند محمد ينفذ موقفا على اجازة
الولي وعند مالك والشافعي لا ينفذ وله اى اللوحة الاعتراف في غير الكفو ان شاء فسخ و
ان شاء اجازة لم تلد منه واما اذا وكت منه فليس للاولياء حق الفسخ كيلا يضيع
العقد لعدم مرتبه كذا في الحائنية والخلاصة ولكن ذكر في مسند شيخ الاسلام ان المرأة

اذا زويت

اذا روجت نفسها من غير كفوفها لولا يدك فسكنت حتى ولدت اولاداً ثم بدا
 له ان يخاصم في ذلك فلما ان يفريق بينهما لان السكوت انما جعل رضاً في حق النكاح في
 حق البكر نصاً بخلاف القياس كذا في النهاية وروي عدم جواز زواجه الحسن عن ابي
 حنيفة رحمه الله ان كثيراً من النساء لا يمينن بعده بعد الوقوع ويدفعن لفساد الزمان و
 رضا البعض كالكل اي رضا بعض الاولياء كرضا كلهم حتى اذا عقدوا احد منهم لم يقدر الباقي
 على شيء لو استوفوا في الذمة وما اذا كان بعضهم اقرب من العاقد فله شيء وقبضه
 اي الولي المهر ونحوه الخ فغير المهر كغيره من مباحات اسباب الولية رضا الباقي
 ولو حكم العقد وان خاصم الزوج في المهر والنفقة في القياس لا يكتفى برضا الاستسما
 يكون رضا ذكره قاضي خان لا سكونه لان السكوت عن المطالبة محتمل فلا يجعل رضا الآل في
 مواضع مخصوصة وليس هذا منها للتجبر بغير اللغة على النكاح اي لا شك بدارضاها بل
 تجبر الصغيرة عندنا ولو ثبتا وتجبر البكر عندنا شافعي ولو بالغة فالبكر الصغيرة تجبر
 اتفاقاً واليبس بالغة بالتجبر اتفاقاً ثم عندنا كل ولي فبالاجبار وعندنا شافعي ليس الا
 للاب والجد اب الاب فان استأذنها اي بالغة هو اي الولي نفسه او وكيله او رسوله
 او زوجها او وليته فليت بوصول خبر الزوج وبجوابها فسكنت او طمحت غير مستهزئة
 فان طمحتا مستهزئة لا يكون رضاها اذا ائتمت فهو رضا على الصحيح كذا في النهاية او تكذب
 صوتها كل او قالته بان تعلم الزوج يعني ان سكوتها وما عطف عليها مما لا يكون اذا منعتها
 اذا علمت الزوج انه مؤمن ولو لم يظهر رغبته فيه من رغبته عند حتى لو قال لها اريدك ان زوجك
 من رجب فسكنت لا يقدّر رضا عدم العلم به ولو قال ان زوجك من فلان او فلان وذكر جماعة
 فسكنت فهو رضا من رجعها اي اشاء ذكر الزليعي لا المهر اي علمها المهر ليس بشرط لان النكاح
 يصح بغيره وان كان المبلغ فضولاً بشرط فيه العدة او العدة التي عند ابي حنيفة خلافه
 كما بان اي كان سكوتها المذكور اذن كذلك اذا رجعها او وليه عندنا فسكنت يكون

سكونها فانما في السكون ذكر الزيلعي وان اسأله عن اقرب اى الاجنبى او وليه بعيد فانه
لا يجوز بالسكوت بل بالقول لان هذا السكوت لقلة الالتفات الى كلامه فلم يد على الضابط
الرئيس فانه قائم مقام الولد كالشيب لقوا به على الله عليه وسلم الشيب تشاور ولات
الطوق لا يعذب عبيدا منها اذ قل الحيا بالمازسة فلا مانع من العلق وفي الكفايا اورد
فعل يد على الرضا فهو كالقول تكلم بها نفسها ومطالبتها امرها ونفقتها لان المال
تعمل على الصريح وفي المحيط لو قبلت الهدية او خدمت الزوج او اكلت من طعامه لم يكن

مطلوبہ عدم جواز النکاح بغیر ولی
فوق غیر الکفو زنیہ

مسئلہ کل و لے فلم الا حیار

معلم اذا استاذن من المعلم لا بعد ان يكون قد استاذن من الله

وقال ابي يوسف
لانني اراها
تربى

الاخضر

مطلوب الولي في النكاح في التفرقة
تقريب العصبية بنفسه

خدا و فالحمد
مطلق

غيرهم اذ الولاية على الغير فرع الولاية على النفس والولاية لهم على انفسهم فلا ولاية لهم على
غيرهم واشتراط في حق مسلمة ان تزوج ولا يسلم لقول تعالى ولن يجعل الله للكافرين
على المؤمنين سبيلا وكذا الولاية لمسلمة على كافر وبني في ان يقال ان يكون للمسلم سبي
امة كافر او سلطانا ذكره النبي ثم اى الولى بعد العقبه المذكورة الام ثم الاخت لا ب
وام ثم لا ب ثم لا ب ثم ذوىهم الا قرب فالاقرب ثم ذوىهم ثم اللوات وهن لا وارث له
والغيره على ان ان جنى طار شه عليه وان مات فميراثه ثم السلطان لقوله صلى الله
عليه وسلم السلطان والحق لا يجتمع ثم فاعلم ان في مشورة اى مكلف بالمعنى من قبل
السلطان ذلك ان تزوج من لا ولى لها الا بعد ايجوز للولى لا بعد التزوج بغيره
الا قرب غيبته مقطوعة فميراثه من بعدهم بل يكون في هذا النص اليد القاطنة في النسبة الاثر
وهو اختيار القدرى وقد ادى الى مدة السفر بغير مسافة القصر اذ ليس لا قصيدة السفر بنية
فاختار الادب وهو اختيار القاضي اى على الشئ وسعد بن معاذ المروزي وصدور
الادب المزدوى والصدقة الشهيد عليه الفقى كما في الكافي وقيل ان ينظر الكفى
الخاطب الجهر منه اختاره الامام شمس الامنة الشريعى حيث قلنا لا اصح ان اذا كان في
موضع لو انظر حضوره واستطاع ان يلقى الكفى الذى حضره الفينة منقطع
والا فلا ان ولاية نظرية وانظر في ابقاء واليتيم حينئذ ولا يبطل بغيره يعنى بعد
ثبت الولاية لا بعد اذ ارجعها ثم النظر الا قرب ليس له ان يفسخ لان العقد عقد بولاية
تامة وقد حصلت القدرة على الاصل بعد حصول المقصد بالخلف اقر وقد صنفنا في
او وكفى رجلا امرأه او مولى العبد بالنكاح لم يصدق واحد منهم عندنا بغيره كونه
قرار على الغير لان يشهد الشهود على النكاح او يدرك الصغير والصغيرة في صدقه
او يصدق المولى والعبد وعندها يصدق بلا شاهد وتصدق صورته ان يتي عند
القاضي دخل على الصغيرة انه زوجها منه واقبالا بغيره يد القاضي فانه لا يقضى بالنكاح
مالم يات الزوج ببنته يشهدون على ادعاء وينصب انما على الصغيرة حتى ينكر النكاح
فيقيم عليه البينة او تدرك الصغيرة فتصدق الرجل والاب فيثبت يقضى بالنكاح بخلاف
الامة فانهم اجمعوا ان المولى اذا اقرب نكاح امة بعده اذ يحى رجل يكاهها يقضى بنكاحها
بلا تصديق وبينة لانه قد عرف نفسه لانه يملك نفس الحادية وبهذه بخلاف العبد فانه
يملك نفسه فقط لما فرغ عن الولى شرع في الكفو فقال الكفاة هو لغة كون الشئ نظير
آخر وهو يعتبر في النكاح بين الرجال والنساء المزمع النكاح خلاقا لما لك نسباً في العرب

وقال الزبيري
لا ولا يصح
ذكرهم وانما
يترسوا
استعملوا
بعض ثبوت
ولا يثبت
يقال ثم
ليست بغيره

مسألة تزويج المولى لا بعد بغيره على الاقرب

مسألة الكفاة

فان العجم

فان العجم يقيموا انشاءهم فقولوا ان كفاة اى بعضهم كفوا لبعضهم والعرب يعنى ما سوى قريش
الكفاة قبيلة بقبيلة وليسوا بكفوة قريش والمولى اى يعنى العجم يسمون بذلك لانهم من قريش والعرب
على قول اهل الحرب والناصرة يعنى مولى قال الله تعالى وان الكافرين لا مولى لهم اكفاء
لرجل اى يعتبر بينهم وليسوا بكفو لبعضهم ويعتبر ايضا اسلافهم انفسهم ليس كفوا
لذى اب واحد فيه خلاصه والابوان فيه كالاباء يعنى من كان له ابوان في الاسلام
فهو كفولن له اباؤه في ذلك التعريف يقع بالا بون فلا يعتبر الرشد ويعتبر ايضا حرة
فعبدا او معتق ليس كفوا حرة اصلية ولا معتق ابوه كفوا لذات ابوين حرين ويعتبر ايضا
ديانة فليس فاسق كفوا حرة او مبتدع الحرة ويعتبر ايضا ما لا وهو ان يكون مالكا للمهر
والنفقة وهو لمعبر فيه هل الرواية فالعامة عن المهر المحل والنفقة ليس كفوا لفقيرة اما
المهر فلا تدعى بعضه فلا تدعى تسليمه لان المرأة بالمهر قد تهاونوا بغيره لان ما روى
مؤيد عن عرو اما النفقة فلا تدعى قوام الازواج وروى ما روى في الاصح قال شمس
الامة الشريعى وصاحب الخبر الاصح انه لا يعتبر لان كثرة المال مضمومة في الاصل قال
علي الصلاة والسلام هلك المكثرون لان من قال بما له هكذا هكذا اى تصديق به فلفقاده عليها
اى المهر والنفقة كفولة ان اموال عظام له من العربى والعربى ويعتبر ايضا حرة لان
التفاهر يقع بها فكل حرة كحدا وخفاف ونحوها ليس كفوا لمثل عظام كبران فاعطا
والنكاح كفوان العجمى العاى كفوا لمعربى الجاهل لان شرف العلم يقاوم شرف النسب والعالم
الفقير اى غير الغنى لما عرفت انه يجب ان يتقدم على المهر المحل والنفقة كفوا للجاهل الغنى
لما عرفت ان الغنى غير معتبر والعلو على علمه ان شرف العلم يقاوم شرف النسب والقروى
للمدق نقصت اى تزوجت مرة ونقصت عن مهرها العلى ان يتم المهر او يفرق بينهما
لانها لم تكن العاى بالاولياء لانهم يتفاهرون بمهر مثل ويعتبرون بالنقصات فكان لهم حق
الاعتراض من امر رجل شخصاً بترقيح امرأة فزوجها ما زاد لان هذا الكلام صدر مطلقا في
على طلاقه في غير موضع التهمة كما اذا زوج امرأته ولم يكن مانع كما اذا كانت تحت حرة و
امرأتين لا يعنى ان اذ وجب المهر امرأتين بعقد واحد لا يجوز ان لا وجب المهر امرأتين كلتيهما
لان خلافه امر ولا الى الزام احدهما بغيره عدم الاولوية والى الزام احدهما بالغيره لان
النكاح لا يحتمل الاضافة الى جهة واحدة لتعطيل غيرها المقصود منه وهو الوطى لا سيما وطى
غير المعينة زوجت نفسها من غائب بان قالت اشهدوا انى زوجت نفسي من فلان فاجاز
اى اجاز الغائب الذى لم يبلغ الخبر اليه فان كان قبل عنه اى عن طرف الغائب في المجلس

كفى الغنى كبرى او صفة الا ان تكفى
الفقير لا يثبت كذا في المتكفل اشياء مما ذكر

ولو امر ان يزوج امرأة فزوجها امرأته لا يقع
عندها وجوب الاستحسان وعند الامام يعنى
ملحق بالاجر

واحد سواء كان فضوليا او وكلا جان النكاح والا فلا لان ما صدرت عن المرأة شطر
العقد وشطر لا يتوقف على قول نكاح غائب بل يتوقف على القول في المجلس ولو من فضول
ليتحقق صورة العقد ويتوقف تمامه على اجازة الغائب يتولى طرف النكاح يعني الايجاب
والقول واحدا ليس بفضولي من جانب ولا يشترط ان يتكلم بها اي بطريق العقد بل الواحد
اذا كان وكلاهما فعالا زواجهما اياه كان كافيا وله اقسام اما اصله وهو كمال العلم
بزوج بنته لصفيرة من نفسه او اصله وكيل كما اذا وكلت رجلا لزوجها نفسه
او ولين الجانبين او وكلاهما او وليا من جانب وكلا من اخر ولا يجوز ان يكون
فضوليا كما اذا كان اصيلا وفضوليا او وليا من جانب وفضوليا من اخر او وكلا من
جانب وفضوليا من اخر وفضوليا من الجانبين اذ انت امرأة لرجل ان يتزوجها ففقد اي
تزوج ذلك الرجل تلك المرأة لنفسه عند شاهدين جان النكاح لان اذا تولى طرفا العقد
غير فضولي من جانب قوله زوجت يتضمن الشطرين فلا يحتاج الى القول كذا ان عم
زوج بنت عمه من نفسه اي يتزوج هذا الزوج ايضا لكونه وليا ليس بفضولي من جانب
ولو وكلت رجلا لزوجها ففقد اي لا يصح له ان ينصبته مرققا لا مرققا

هذا الوجه يتولى طرفي النكاح

وفي باب الوكالة في النكاح من الجليل الرضوي وكذا في
رجل اذ يتصرف في امرها من زوجها من نفسه فقال
المرأة انا ازوجك البيوع والا شربة لا يجوز النكاح
لانك وكلمت بزوجيها لا يملكها من نفسه لما تبين
وهذا الوجه من احمد

باب في صحة النكاح
صح النكاح بالتمسية وبغيره لقوله تعالى وحل لكم ما وراءكم ان تبغوا باموالكم فاد
الاء لفظا خاصا معناه الاصلاق فيقال قطعنا على متاع انكالك الانبياء وهو العقد الصحيح
عن المال فاذ قيل الانبياء ورة مطلقا عن الاصلاق بالمال في قوله تعالى فكلوا مما اطاعكم
والمطلق لا يحل على العقد عندنا وايضا حصل الاستدلال ان الله تعالى حله على الانبياء الصحيح
مصلحة بالمال فقتضى هذا ان يكون الانبياء المتكلم عن المال صحيحا لان نكاح صحيحا و
مستويا لشروط ما نفى او سكت عنه من المهر قلنا ان الاول ان المطلق يحل على العقد
عندنا ايضا اذ انما الحكم والحاشية ودخل المطلق والمقيد على الحكم المنبثق كما نرى في
الاسنن وهو نكاحك وعن الثاني ان قوله لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم يمسسا
او تفرضا لهن فريضة دل على تحقيق الطلاق بدون سبق فزالم وهو انما يترب على
ما هو النكاح الشرعي فاذا صح النكاح بدون تسمية المهر وجب ان يحمل الآية المذكورة على ما علمنا
عليه واقله قبل عشرة دراهم فضية وثلاثة اى وبن كل عشرة سبعة مثاقيل
سواء كانت مضمونة او غير مضمونة حتى يجوز وبن عشرة دراهم وان كانت قيمته اقل
بمخلاف نصا بالشرقة ذكره الرضوي ووجب اي عشرة ان سمي وبنها ووجب الاكثر

هذا ان المهر قد عشرين دراهم وثلاثة

ان سمي

ان سمي اي الاكثر عند الوطى متعلق بالوجوب او بالخلوة الصحيحة وسبقنا بيانها او من
احدهما فانما يصح كذا للمهر وبنصفه اي وجب نصف المستي بطلاق قبل الوطى او بالخلوة
وجوبه المثل عند ما ذكر من الوطى والخلوة والموت في الشغار وهو ان يزوجه كل
من الرجلين بنته او اخته للاخر بشرط ان يزوجه الاخر بنته او اخته فانه صحيح
عندنا ونكح منهما مالم يمشي وانما سمي به لان الشغار هو الوطى والخلوة فانهما بهذا
الشرط رفع المهر واخذ البضع عنه ووجب مهر المثل ايضا فيما لم يستم المهر او لم ي
اذ لم يراضيا على شيء والا اي وان تراضيا على شيء فذلك الشيء هو الواجب وسمى
عطف على ما لم يستم اي وجب مهر المثل فيما سمي خيرا وخيرا وبن هذا المثل وهو مهر
العبد وهو حر ونوب او ابنة لم يمتين جنبهما او تعليم الغرة او خدمة الزوج الحر
لهما سنة لان المشرع هو البقاء بالمال للقوم والتعليم ليس بمال فضاء عن النجوم
وكذا المنافع على اصليا ولو تزوجها على خدمة خرافة لا تستحق الخزمة والعلم
انها تستحق ويرجع على الزوج بقيمة خدمتها ولو نكحها على العلم او الزراعة لم يرجع
رواية الاصل فالصواب ان يستم لها ما احاطت به لا كخدمة شبيب وموسى عبيدا السلام
فان شرب من قبلنا شربة لنا اذا قصها الله تعالى او سوله بلا اكرا كذا في الكافي
ولو كان الزوج غيبا فالخزمة اي الواجب الخزمة فان خدمة العبد ابتداء بالمال

هذا النكاح الشغار صحيح

بان تزوجها على ان لا مهر لها سكتي

يعني لو تزوج مسلم على خمر او خمر في النكاح جائز وقال مالك فاسد
فيما سمي على البيع لما ان شرط قبول الخمر شرط فاسد غير ان النكاح
لا يبطل بشرط الفاسد فيطلب التسمية لانه غير فان كان
لم يستم لها شيئا فكان لها مهر مثلها فهكذا القول في
البيع ويصير كان لم يستم تمنا والبيع يفسد عند عدم
تسمية الثمن وقا

حيث قال ان تزوج على ان لا مهر لها سكتي
هاتين على ان فاجر في تمنا حج فان اتمت عشرة
من عندك الآية

هذا المتشبه

او بالذكر اصابه
كذلك يعني سكر الباق

لتمتد تسليم رقبته واكثر لك الحر ومقتضى عطف
بكر الواله التي روجت بلا ذكر مهر او على ان لا مهر
وتماز ومصلحة لا يرد على نصفه اي نصف مهر المثل ولو كان الزوج غنيا ولا ينقص عن
خمس اى خمسة واهم ولو كان فقيرا وتعتبر اي النكاح بحاله لا حالها قال صاحب
الحاشية هو الصحيح على النقص وهو قوله تعالى وعلى الموسر قدره وعلى المقتر قدره وقيل
يعتبر بحالها حكمه صاحب البيان وفي الآية اشارة اليه وهو قوله تعالى والمهر فوهن بالمهر فوهن القول المشبه
بالفقد كما قلنا في النفقة لانها لا تعتبر بحاله وحدها سببا بين الوصية والنفقة في النفقة
وذلك غير معروف بين الناس بل هو منكر ذكره الرضوي وسقطت على المتعة بغير سواها اي سواء
مفوضة طلق قبل الوطى الا من سمي لها المهر وطلقت قبل وطى غالبها بعد الاستبراء مطلق
وطيت ولم يستم لها مهر ومطلقة وطيت وسمى لها مهر فظهر ان المطلقات اربع مطلقات
لزوجها ولا يستم لها مهر فيجب لها المتعة ومطلقة لم توطا وقد سمي لها مهر وهو التي لم تستم
لها المتعة ومطلقة وطيت ولم يستم لها مهر ومطلقة وطيت وسمى لها مهر فانه ان تستم لها

مطل المطلقات اربع

المتعة فالحاصل ان اذا وطئها تسخيرها المتعة سواء سمي لها مهر او لا التنا وحشها بالطلاق
 بعد ما سئل اليه الحق عليه وهو البضع فتسخر ان يعطيه شيئا كان ذلك على الواجب
 وهو المسمى في صورة التسمية وهو المثل في صورة عدمها وان لم يطأها في صورة التسمية
 تاخذ نصف المسمى من غير تسليم البضع فلا تسخر طاشي آخر وفي صورة عدم التسمية
 المتعة لانها لا تأخذ شيئا وانما البضع لا يخلو عن المال ما فرض به العقد ولا يتسخر
 يعني اذا اشترى بها ولم يسلم لها مهر او نفاه ثم تراضيها على التسمية وتسمى لها بعد العقد وتز
 على مهر مسمى ثم زادها بعد ذلك ثم طلقها قبل الدخول لا يتسخر المسمى بعد العقد ولا التنا
 على المسمى بعد بل يجب المتعة في الاول ونصف المسمى عند العقد في الثاني وليسقط الزائد
 بالطلاق قبل وطئ متعلق بقوله لا يتسخر وانما لا يتسخر لان تعيينه للواجب بالعقد وهو
 مهر المثل وذلك لا يتسخر فكذلك انما لا يتسخر وانما لا يتسخر لان يكون الطلاق قبل الدخول
 فان كان له يستمر بالعقد على طلاق قبل الدخول حتى لو كان بعد وجب الزيادة مع المسمى
 ومنع حطها الى حط المرأة من مهر مثلها عنه ما عجز زوجها لان المهر بقائه حقا ولو طأ
 بلا فيه حالة البقاء المتخلفة مبتدأ عن قوله لا في كالمطأ والمرد بها اجتمعا بحيث لا يكون
 معها عاقل في مكان لا يطأ عليها احد بعد ذلك انما لا يطأ عليها احد لظلمة ويكون
 الزوج عاقل بانها امرأتها بلا مانع وطئ حشا وطأ وطئها الا في حق من لا حد لها
 يمنع الوطئ والثاني نحو جميعه ونفاس ولا ينافيه كونها ما تسمى بها ايضا والثالث نحو علم
 لغرض ونفاس وصوم وصوم وهو صوم رمضان كالوطئ في كونه مؤكدة للمهر ولو كان الزوج
 يحبها او يحبها او غيبا او صام فرض في الامتناع او صام في رتبة في رتبة الصلاة كالصوم
 فرضا او نفلا او لا تكون المتخلفة صحيحة مع الصلاة الفرض في الصورة الفرضي وتكون صحيحة
 مع الصلاة الفرضي كالصوم النفل ومجبة الفدية في الكل اى كل ما ذكر من اقسام الخلق صحيحة
 كانت او فاسدة لحياتها لو تم التعلق فتمت الفلحة فمهرته له وطلقت قبل وطئ رجع
 بنصفه يعني تزوج امرأة على الف فقبضتها او وهبتها له ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها
 بنصف ما اذا لم يوطئ الزوج عين ما استوجب به بالطلاق قبل الدخول لا يستحق بنصف المهر
 والمقبوض ليس بمهر بل عوض عن الدية والمقبوض عين فصار مهرها المقبوض كغيره
 مال آخر وحق الزوج في سلامة نصف المهر ولو نسيم فلان يرجع وكذا اذا كان المهر مكيلا
 او موزنا في الرزمة لانها لا يصادق غير عين وان لم تقبضه او قبضت نصفه فوهبت
 الكل وما بقي او عجز المهر قبل القبض ونفاه فلا يعني ان وهبت قبل ان تقبض شيئا منها ثم

يجوز دفعه الذكر
 او تحقيرها
 انفس الفقهاء
 الحنفية ومطوع
 ابي حنيفة

المتعة الفسخية كالوطئ

الحنفية وهو ان لا يقدر على الجماع او لا يبرئ او يصل
 الى الشيب دون التبرئة بطلت

الحنفية تمجيد العدة صحيحة كانت فاسدة

طلقها

اذا كان المهر موزنا

مطل شرط البكارة ووجوبها شيئا

والاخلاق لوجود المانع من صحتها وهو الحرمة فلا الخلوة انما اقيمت مقام الوطئ للمنع منه ولا يمكن منع الحرمة ولهذا لا يجب بها الحرة المصاهرة ولا العتق وكل منهما فسخه في غير محضر من صاحبه وقيل ليس كذلك بعد الخلوة لا يفسد في البيع الفاسد بعد القبول ولا يرد على المتبني اي زاد مهر مثلها على المتبني ليعتبر الزيادة عليها ما يمارونها وان كان اقل من المستحق وجب له المثل لعدم صحة التسمية بخلاف البيع لانها متقوم في نفسه فيستد بطلان بيعته وان لم يكن المهر مسمى او كان مجهول وجب بالعلم بالبيع اتفاقا ذكره الرافعي والحنابلة في المحاقق المشبهة بالحقيقة في موضع الاحتياط وتحريدا عن اشتباه النكاح ويقترب ابتداءها من وقت التفريق لامن حال الوطئ هو التفريق لانها يجب باعتبار غيبة النكاح ورفعها بالفرق والنسب يثبت انما يتحقق في ما بين احياء الولد فيترتب على الثابت من وجهه ويستمر مدة النسب من الوطئ فان كان من وقت الوطئ الى وقت الوضع ستة اشهر ثبت وان كان اقل لا هذا عند جمهورهم ينفق وعندها جارية حنفية والجمهور يفترون وقت النكاح كافي في البيع ومهر مثلها في اصطلاح الفقهاء مهر مثلها كاهل امرأة مماثلها من قومها ان الانسان ممن قهره ابيه وقيمة النكاح ما تعرف بالنظر في قيمة جنسه ولا اعتبار بما لها الا ان تكون من قومها كان تكون بنت عمه وبنت ما فيها مماثلها بقوله سنا وجملا لا وما لا وعقد ويدانته ويلد بان يكونا من بلد واحد وعمر وكارة وشبهة وعقدة ذكرها في الهداية وغيرها واذا وكل خفي ذكر هذه الثلاثة التي هي في المتن يشترط ان يكون الخبر بمهر المثل بطلان او رجلا وامرأتين ولفظ الشهادة فان لم يوجد فهو فالفق المزوج بينهما فان لم يوجد فمن اهل الجاهلية ان لا يوجب من قومه ايهما من هو مثلها يعتبر بمهر مثلها من الاجانب من قبلها هو من قبيلة ابيها صحه ضمان الوطئ مهرها لان من اهل الاثر امر وقد اضافوا الى ان قبيل في بيع ولو كانت صغيرة لانهم جعل نفقتهما والتميم غايه وانما قاله دفعه لوقوعها اذا كانت صغيرة فطالب المهر ليس الا ولها فيلزم كون الواحد مطالبا ومطالبة لكن لا عبرة بهذا المهر لان حقوق المقتدرين اربعة الى الاصل والولي صغير وغير مجاز في البيع فان الاب انما باع مال الصغير لا يجوز ان يضمن النكاح لان الحقوق راجعة الى العلق ويطلب المرأة انما شاءت من زوجها ووليها اعتبارا بلسان الكفالات وان ادعى الى الوطئ ففسخ على الزوج ان امر الزوج والولي به كما هو التزم في الكفالة لها منعه اي يجوز للمرأة ان تمنعها من العطي والسفر بها بمهر وطئ وخلوة رضيتها اي وان وطئها وخلوها بها مهرها وهذا الدفع انما اذا نصبت بالوطئ والخلوة لم يسبق لها حق النكاح لانما سلمت اليه العقود عكسه

مهر المثل في اصطلاح الفقهاء
يعتبر من قومه ايهما

قيمة ايهما

فلا يكون لها

المهر المثل في اصطلاح الفقهاء
يعتبر من قومه ايهما
فلا يكون لها

فلا يكون لها حق الاستدانة وجه الدفع ان كل وطئته معتد عليها فسلمت البعض لا يوجب تسليم الباقي لا خد متعلق بالبيع وما بين تفصيل من المهر كذا او تعفوا او اخذ قدر ما يجعل مثلها من مهر مثلها عا غير معتد بها ليعمل او الخس ان لم يوجب كذا وان اجل كذا او جعل فهو علم ما شرطت كان لها ان تحبس نفسها الى استيفاء كذا فيما اذا اقبل كذا وليس لها ان تحبسها فيما اذا اقبل كذا لان التبرع اقرى من الدالة والنفقة عطف على كذا بعد ما لها النفقة بعد المنع والسفر والخروج من بيت زوجها والحاجة وكما ان يارة أهلها بل ان لا يتعلق بقوله والسفر الخارج ما لم يقبضه اعماله لان حق الحبس لاستيفاء المستحق وليس له حق الاستيفاء قبل الايفاء وليس اياهما بل اياها بعد اداء ايماني اذا ما بين تفصيل او قدما تفصيل مثلها لقوله تعالى كما سكره من حيث سكرته وقيل لا اعلى اياها المهر المثل لان المهر المثل هو الذي يبرأ به في حقها بقية البولي التي اختار ابو القاسم الصغار من بعده ويقالها فيما دون مدته اي مدة السفر اتفاقا اذ في القرية المهر المثل لا يتحقق العزبة علم ان المهر المذكور هنا ما تعرف تفصيل حتى لا يكون لها ان تحبس نفسها فيما تعرف تأخير المهر المثل في المهر المثل والطلاق لان المتعارف كالمشروط وذلك يختلف باختلاف البلدان والازمان والاشخاص هذا المهر يصاعه التفصيل او التاميل فلهذا انما انصاعا على تفصيل جميع المهر او ايجله فهو علم ما شرطت كذا انما يجرى اختلافا في المهر حتى اصله يجب المثل يعني قال حنابل وجعل المهر مسمى في قول الآخر قد سمي فان اقام البينة قبلت ولا يستلزم المنكر فان ثبت دعوى التسمية وان حلف بغير مهر المثل قاله صيد الشريعة ولما عند الحنفية ينبغي ان لا يثبت لانه لا يثبت في النكاح فيجب مهر المثل قوله في بحث لان هذه ليست مسئلة النكاح بل هي مسئلة المهر وفيها الخلاف بالاجماع والموجب المقتضى قال في اوائل كتاب الدعوى وكذا في النكاح اذا ادعت مهرها وقال الشارح ثم اذا ادعت المرأة النكاح وطلبت المهر والنفقة فانكر الزوج يحلف فان نكل يلزم المال فاذا صح ذلك لم يقع ما ذكرها هنا وفي ذلك ان كان اختلافا في وقت فادعى ان تزوجها بالنفقة عتاتة بالعين حكم مهر المثل فيستدل ان قام النكاح فالقول بان شهدة مهر المثل يمينه اعلان كان مهر المثل مساويا لما يدعيه الزوج او اقل منه فالقول بان يمينه وان كان مساويا لما يدعيه للمرأة او اكثر منه فالقول بان يمينها وانما يمينها قبل سواها مهر المثل لما لو لم يكن المرأة تدعى الزيادة فان اقامت بينة قبلت وان اقامتها الزوج قبلت ايضا لان البينة تقبل ليدعي المهر كما ان اقام المهر بينة على الودعية الى المال تقبل وان برهانها بينة من الاشهد له اي تقبل ببيتها ان شهد مهر المثل له وبينة ان شهد لها

مهر الزوج المهر المثل في اصطلاح الفقهاء

مهر الزوج السفر بها بغير مهرها

مهر مثلها فيما دون مدة السفر

لأن البيئات شرعت لأشياء خلاف الظاهر واليهين لبقاء الأصل والأصل في النكاح كونه بمنزلة
 المثل فمن ادعى خلافه فيبيته أو في طلق كان من المثل بينهما ما تخالفان خلفا أو بهما فبقي به
 أي بمثل المثل وإن برهن أحدهما قبل رهاقه وإن طلق قبل الوطء عطف على قوله أن قام النكاح
 حكم منعه المثل أي أن كان منعه المثل مساوية لنصف ما ينشئ المثل وأما قوله فالتقوى لكونه
 كانت مساوية لنصف ما تنشئ المرأة أو أكثر منه فالقول لها وإن أقام بينة قبلت فإن أقاما
 فيستأن شهدا وبينة أن شهدا وإن كانت أي منعة المثل بينهما ما تخالفان وبعده أي بعد
 النكاح وجبت أي منعة المثل وموت أحدهما كما تخالفان حكمها أي عطف على حكمها كالجواب في حال
 حياتها حال قيام النكاح والأصل والقد لا ينفك المثل ليعتد اعتبار بموت أحدهما إلا في
 أن للمقوضة من المثل إمامات أحدهما وبعدها أو موتها أو في الاختلاف في القدر القول لو شهد عند
 الجحيفة ولا يحكم من المثل إلا اعتبار بسقط عنه بعد موتها وفي الاختلاف في أصل القول
 لمنك التسمية عنه ولا يقضي شيء إلا أن يقوى بينة على موتها أو الحكم للمثل عنه بعد موتها
 كما مر عندنا في قضى المثل في حال الحياة وبغيره في قاضي مشايخنا هذا كذا المستأن فيها
 فإن سلمت ثم وقع الاختلاف في الحياة أو بعد وفاتها لا يحكم للمثل بل يقال لها أمّا أن تفرق
 بما أخذت ولا يحكم عليها بالمتعارف في المثل ثم يعرض في الباقي كذا ذكرنا لا اله الا الله نفسها إلا
 بعد عن شيء من المهر عاده ذكره الزبيدي بحث اليها شيئا ثم اختلفا قالت هو مهرية وقال
 مهر فالقول له مع يمينه لا يكون لها بينة لأن المهر كان أعرف بجهة التملك كما لو أنك
 التملك أصلا وكما إذا قال أو غداك هذا الشيء فقال له وبهتة لي ولأن الظاهر شاهد له
 التاداد والمهر واجب والاهتمام به في النكاح والظاهر أنها تسمى في استطاع الواجب عن ذمتها الإجماع
 إذا هي للزواج فإن الطعام المهر لا يملك كالمخبر والعم المسمى بالكون من أجل أن الظاهر
 يكذب فالقول فيه قولها فاما ما سائر الأموال فقد يكون مهر أو قد يكون هدية فالإبتيان
 خطب بنت رجل وخطب إليها شيئا ومهر من زوجها البوفا فابحت للمهر لست من أي عينة قائم
 ولا تغيب الاستعمال لأنه مسلط عليه من قبل المالك فلا يلزمه في مقابلته ما نقص باستعماله
 شيء أو قيمته هالك إلا أنه معاوضة وله يتم في الاستعداد كذا أكل ما بعث هدية وهو قائم
 دون المال المستعمل لأن فيه معنى لمبة رجل زوج ابنته ووجه ما فانت من نعم زوجها
 أن ما دفع إليها من الجهار ما تملكه له ما تملكه لها وما أعاد منها فالقول قول الزوج وظل
 لأب البينة لأن الظاهر شاهد للزوج لأن في الظاهر أن الأب إذا تزوج ابنته يدفع إليها
 بطريق التملك والبينة الصحيحة في ذلك أن يشهد عند التسليم إلى البنت إلى أمها أعطيت

بحث الزبيدي في اختلاف القولين مهرية وقال
 مهر فالقول له

خطب بنت رجل وخطب إليها شيئا وله مهر

بعد رجل تزوج بنته وزعم أنها حرة ما دامته

هذه الاشياء

هذه الاشياء التي عارضت أو كبتت بسبب ما عرفت وتشهد لابنته على أقوالها أن جميع ما في هذه
 النسخة ملك والذي عارضه منه في ذلك من هذا يصلح للقضاء لا الاحتياط لجواز ما اشترى
 هذه الاشياء في حالة الصغر فهذا الأقرب لا يميل لأقرب فيما بينه وبين الله تعالى والاحتياط
 أن يشترى ما في هذه النسخة بثمن معلوم ثم إن البنت تبرئ من المثل كذا في النسخة بعد ذلك
 ذميمة أو حرة حرة بينة أي في الحرب بينة أو غير أو نحوها أو بغيره يحتمل في المهر ويجعل
 السكوت عنه وفي حكمها جمع إلى اعتقادهم وهو أي والحال أن النكاح في هذه النسخة جائز
 عندهم فوطئت أو طلقت قبل أي قبل الوطء أو ما تنشئ من غير هذا أي النكاح صحيح ولا
 يجب أن يهر هذا عندنا حرة بينة وهو قولنا في المهرية وأما في البينة فإنها مهر مثلها أن دخل بها
 أو ما تنشئ من المهر أن ملكتها قبل الدخول بها وهو قول الشافعي أيضا وقد ذكرنا مهر المثل
 في المهرية أيضا لأن النكاح عام والنكاح لم ينشئ بغير مال ولما أن أهل المهرية من مذهب
 أحكام الاسلام وولاية الأثران منقطعة لتباين الدارين بخلاف أهل الذمة فإن أحكام
 الاسلام جائز عليهم ولا حصة فإن للمهر حق الله تعالى والكافر غير مخاطب به بخلاف سائر
 الأحكام ففتح النكاح لأننا انما نذكرهم وما يدعون ولا يحل لهم ما ذكرنا وإن نكحها بغيره أو
 ختمه بغيره أو سلمها أو سلم أحدها فبها هو أو المعين وفي غير المعين في مهرية أي في المهر
 يعني إذا كان المستحجر ومهر الشفيع أي في المختار لأن المختار منهم من كان مختارا فلا
 يحل أخذها فإيجاب القيمة بقا اعتراض عن المهرية المختار من ذوات القيم عندهم كالنكاح
 عندنا فإيجاب القيمة لا يكون اعتراضا عنه في مهر المثل اعتراضا عن المختار والله أعلم

باب نكاح الرقوة والكافر

وقيل نكاح الرقوة هو المملوك كالأزواج والعق هو المملوك لملكه والمكاتب و
 المذبر وأما الولد والامته بآذان المولى متعلق بقوله وقيل وهذه العبارة أحسن من عبارة
 الكثر وهي لم يحن نكاح العبد لأنه جائز كمن موقوف أن أجاز أي المولى نقلا لنكاح وإن
 بطل فإن نكحها بغيره أو سلمها أو سلم أحدها فبها هو أو المعين وفي غير المعين في مهرية أي في المهر
 أو المهر والشفقة لقوات محل الاستيفاء والمهر على الرقبة بعد العقد إذا كان المهرية بالاذن وإن
 كان بها أي بالاذن فالحق المهر بغيره أي الرقبة دفع المهر عنها فإن ذمتها ضعيفة فلو سلم
 يتعلق برقبته لم يحن بخلافه إذا تزوجت بلا إذن مولا أو دخل بها حيث لا يباح به بل يطلب
 بعد العقد كالمهر الذي باقر أن فيباح فيها المهر مرة فإن لم يرد فيه لم يبع ثانيا بل يطلب

وهذا يدل على انهما معا من واحد واسما متافقا

فلو طوت كل أمه سواء كانت الرقة منها او من غيرها لكانت الرقة واحدة لانها تأكل بالذوق والذوق سقوط
واخرها ان يكون الموطون نصف النصف اخصف الموطون لان الرقة من جهة قبل
الدخول ترجع نصف الموطون ولا شيء من الموطون لولا ان الرقة من جهة قبل
الدخول بمعية توجب سقوطه والاباء نظيرة اي نظيرة ولد حتى اذا كان بعد الدخول
من ايها كان يجب المهر كله وان كان قبل الدخول فان كان منه نصف وان كان منها الاخر
ارقتا واسما متافقا بين واسما متافقا بان فان اسما اسما اذا تفقدا بقا الاخر على رتبة

باب القسمة

هو تقسيم القاف وسكون الشين قسم القاسم المال بين الشركاء فربهم وعين الضام
ومنه القسم بين الشاهدين على ما حقق في البيوت عند التمسك والملاسة لاف الجعة
لانها شتى على التمسك ولا يقد على التمسك فيها كما في الحبة بغير العدل وفيه للملبوس
والملوك ولا يجوز ترجيح بعض على بعض في شيء منها والبر والجدية والمصلحة كاضادها
يعني التمسك القديمة والكاتبه فيها اي القسم والملبوس والوكيل والحقرة نصف الامية و
لكاتبه والمدة وقر العدل المنكوحات اظهر ان الشرف الحرية ويسافر من شاء الى ابيه
اقسم في السفر حتى بان لا يمسك واحدة منهم فيه والفرقة او في تعلق الملبوس ولها
ان ترجع ان تترك قسمها الاخرى لانها اسقطت حقا للموجب كغيره فيسقط فان اسقطت
يكون القاسم وفيه الرجوع متساويا عن العارية حيث جرح فيها من شاة ما قلنا ولا يصح فيها

كتاب الرضا

هو في اللغة من الذي مطلقا وفي الشرع من القبي الرضا من ثدي امية احتراز
عن ثدي الشاة ونحوها فان الرضا من اذ امضاء لا يترتب عليه حكم الرضا كالمالك في وقت
مخصوص هو عند اي عند في حنفية حلالا وحلالا ونصف وعند حلالا فقط وتفق على
ان اجرة الرضا ان اطلقت المرأة لا تجب على الاب بعد الحولين ثم مدة الرضا اذ امضت لم تعلق
تحريم لقوله عليه الصلوة والسلام لا رضاء بعد العصال والقبض على المدة الا في رواية
ابن حنيفة رضي الله عنه اذا استغنى عنه وذكر الخصا فان اذ افطم فمضى المدة واستغنى
بالطعام لم يكن رضاعا وان لم يستغن ثبت بالحرمة وهو وانما في حنفية وعلى الفتوى
ذكره الرضا ولا يباح الرضا بوجه اي بعد وقت مخصوص على الخلاف لانها باختياره وقية
لانها من الامم فيسقط بعد الفروقة ويثبت بها بالرضا وان قل وعند الشافعية يثبت

الحريم

الحريم لا ينجس رضعات يكتفي القبي بكل واحدة منها المومة الرضعة فاعني ثبت الرضا
وابوة زوج موصية ليهما متساوي من ذلك الزوج انه اي الرضا يعني ثبت بالرضا كونه
الرضعة اما الرضا وكونه زوجا اباه اذا كان لبنها منه حتى ان المالك منه بان تزوجت
ذات لبن رجلا فان صنعت به مبيعا فانه لا يكو وكذا لمن الرضا بان يكون ربيها من الرضا حتى
يجوز له ان يتزوج باولاد الزوج الثاني من غيرها وبها خواتم كما في النسب وكذا الزوج
الاول ما لم يولد من الثاني فاذا اولدت منه فان صنعت مبيعا فهو ولد الثاني بالاتفاق لان اللبن
منه وان منح من الزوج الثاني فهو ولد الاول بالاتفاق لان اللبن منه ثم ان انفادها
التي لا يفتي انفاد الابوة لكن بالبرم منه حيوان كالحمار والرضعة بغير الفارق بينه
ويبين الرضعة المعنوية لان وطئ الامهات يحرم البنات ولو بجرح الرضا كما في قوله
اي بالرضا ما عتق بالنسب لا امرأته ولغيره فان امه الامت والام من النسب الام
موطونة الاب وكل منها حرام ولا كذلك من الرضا وهو شامل لثلاث موطون الاولى الام
رضاعا لاخت والام نسبا كان يكون لرجل اخت من النسب ولها ام من الرضا عتقت يجوز له
ان يتزوج ام اخته من الرضا والثانية الام نسبا لا اخت والام من الرضا عتقت يجوز له
لما اخت من الرضا ولها ام من النسب حيث يجوز له ان يتزوج ام اخته من النسب والثالثة
الام رضاعا لا اخت والام رضاعا كان يجتمع القبي والقبي لا جنبتيان على ثدي امرأة
اجنبية والقبي لغيره من الرضا فانه يجوز له ان يتزوج ام اخته من الرضا
واختا بنات اختا من النسب البنت او الرتبة وقوطت امها ولا كذلك من الرضا
وجدة ابنه فان جده ابيه نسبا ام موطونة او امه ولا كذلك من الرضا وامه عمه و
عمته وام خاله وخالته فان امه الاولى موطونة تجد الصحيح فامه الاخرى موطونة الجدة
المفاسد ولا كذلك من الرضا للرجل متعلق بالنسب في قوله الا امه اخذت يعني ان شيئا من
النسبة المنكوحات لا يحرم الرجل اذا كانت من الرضا ويحل اخت اخيه مطلقا اي يجوز له ان يتزوج
الرجل باخت اخيه من الرضا كما يجوز باخت اخيه من النسب كما لا يخ من الابا كانت له اخت من
امه جاز لا يبعد من اسباب تزوجها ولعل بين رضي امرأة لانها اخذت من الرضا سواء
ارضاها في زمان او جازا وفي زمانه بخلافه متباينة وسواء ارضاها من ثدي واحد او
احدها من ثديين والام من الرضا بخلاف الشاة ونحوها حيث لا يترتب عليها حكم الرضا فان
الحرمه انما تثبت بطريق الكرامة بواسطة شبهة الحريم والاصل فيها الرضعة ثم يفتي
الغيرها والاختية بين الهم والادنى ولا كذلك الرضا فلا يترتب عليها ولا حل

ايضا بين رضيعته وولده رضيعته لانها ايضا اخوان وولد وليها لانه ولد اخيها و
يحرّم اي يوجب التحريم بين البكر لانه سبب النسب والتمسك ثبتت شبهة البعضية كل من
غيرها من النساء والمرأة الميمنة لانه ايضا بين حقيقة كذا اي يحرم بين المرأة المخلوطة
او ولو اولين امرأة اخرى او ابن شاة اذا غلبت على ابن المرأة لان في ابلات اللحم وان شاء
العظم وهو المعبر في الباب لا اي يحرم المخلوط بالاعلام هذا طلاق قول في حنفية
رحم الله لانه لا يشترط الغلبة فيه وعندها اذا كان اللبن غالبا ولم يمتسه الدار فعلق بالتحريم
وشترط القدوى علقوا في حنفية رضي الله عنه كون العلم مستتبيا كالشرب في هذا اذا
لم ينفطر اللبن عند حمل المرأة فان نفط ارضيت بالحرمه وقبل التثبيت بكل حال واليه مال
شمس الميمنة التي هي هي الصحيح ذكره الزيلعي ولم يكن رجل ولا ثوبا هذا الاحتقار بين اي بين
المرأة الصبي اما ابن الرضاع لانه ليس به حقيقته فان اللبن لا يتصور الا عن يتصور منه
الولادة واما الاحتقان بلبسها فان النسب لا يوجد فيه والتحريم باعتبار واما لو لم يولد
وهو من الاعلى الا سفل ارضعت حرمها حرمها بعضا اذا كان تحت رجب صغيرة وكبيرة
فلا صفة الكبيرة الصغيرة حرمها عليها لانه يصيرها مع ابن الامه والبيت رضاعا ولا ثم لليرة
ان لو طلق لان الفرقه جاءت من قبلها قبل الدخول بها حتى لو لم تكن من قبلها بان كانت مكرهه
او ائمة فارضعتها الصغيرة او اخذت من لبنها فاحرم بها الصغيرة او كانت الكبيرة مجنونة
فلها نصف لهما لو ادم اضافة الفرقه اليها وللصغيرة نصفها اضافة لهما لان الفرقه قبل الدخول
لها من قبلها اذا عترة لا رضاعها ورجع بها ولو رجع اي نصف لهما على الرضعية ان تعتد الفداء
ولا خلا ما لقت لبون فاعتدت وتزوجت اخر قبلت وارضعت تحكم من الاول حتى يولد
يعني امرأة لها ابن من الزوج فطلقها وتزوجت باخر وجعلت منه وزلا اللبن فارضعت
فهو من الاول حتى تلد عند اي خيفة رجلا لله فاذا ولدت فاللبن يكون من الثاني لانه كان من
الاول بيقين وشكنا في كونهم من الثاني فلا يزول بالتك ارضعتها اجنبية على التعاقب
حرمها يعني رجلها امران رضيعتان فارضعتها امرأة اجنبية على التعاقب حرمها على لانها
صارتا الخيين والجمع بينهما كالحرام قال رجل شرب الى امراته هذه رضيعتي ثم رجع عن
قوله صدق في رجوعه لانه اقر بما جرى في العلق فكان معذورا فقد يقع عند رجل ان يبينه و
بين فانه رضاعا فبغير ذلك ثم يتعصم عن حقيقة الما فحين لم يعلق وذلك فانه الخوان
غلط يقبل قوله وكذا اذا اقران هذه اخته او امته او بنته رضاعا ثم اراد ان يترجمها
وقال اخطأت او قمت او نسيت وصفتها فيها مسند فان عليه وان يترجمها ولو ثبت

مما ارضعت منه راحها عليه

انما الرضعة وقاله في صحيحه ثم رجع
مصدق

عليه

عليه اي ثبت على قوله وقال هو حق كذا قلت ثم ترجمها فرق بينهما وان اقرت بشتم كذب نفسها
وقال اخطأت وترجمها جاز وكذا ان ترجمها قبل ان تكتب نفسها جاز ولو اقر اجمعا بك
ثم كذب نفسها او لا اخطأنا ثم ترجمها جاز وكذا في النسب ليس يلزمه الا ما ثبت عليه
حتى لو قال اي واغتني وليس لها نسب مع وفاء ثم قال وهمت صدق وان ثبت غير فرق بينهما كما في
الكافه ويثبت على الشاع ثبتت الملك كالتيبة اي شهادة رجلين او رجل وامرأتين والقيادق
وشعته بهذا لا ينافي في ارتفاع حكمه بالكتاب كما عرفت والله اعلم

كتاب الطلاق

هو لغة رفع القيد مطلقا يقال طلق العرس ولا سير ولكن استعمل في النكاح بالتفصيل
كالسليم والسراج بمعنى التسليم والتسريح ومنه قوله تع الطلاق مرتان وفي غيره بالا فاعل
وهذا اذا قال لامرأته انت معلقة بشدة بالدم لا يحتاج الى التنية وتخفيفها يحتاج ذكر اليمين
وشرحا رفع قيد ثبات شرعا خرج به في ثبات حثا كحل الوثاق بالنكاح خرج به في ثبات
رفع قيد ثبات شرعا كذا في ذلك الغلبة ثبت بالنكاح هكذا وقع في ذلك اقول هذا المانع
لدخول الغنص فيه وطهارة ذلك في يدي اي ذلك الرفع من واجبه الى الثلاث فخرج الغنص اي لا
عده فيه اعلم ان الطلاق ثلاثة انواع احسن وحسن وبقي ذكر الاول بقوله طلقته في
طهر لا يخلو فيه احسن مطلقه متبدا واحسن خبره يعني ان احسن الطلاق تطليقها اطلقا
واحدة في طهر لا يخلو فيه وترجمها حتى تنقض عهدها لما روي ان اصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم كانوا يفعلون ذلك ولا تترجمها بعد من التثنية كمن التثنية من التثنية وذكر الثاني بقوله
وطاقي غير مطلقه متبدا خبره قوله الاي حسن ولو كان ذلك الطلاق في حين وطاقي
موطنة بتفريق الثلاث متعلق بالطلاق فاطها لا يخلو فيها متعلق بالثاني في حين تخيض
اي في حين تخيض متعلق بالطلاق بعد التثنية بتفريق الثلاث واشهر عطف على اهلها روي حتى
الايسة والصغيرة والمحال حسن وسنن يعني ان تطليق غير موطنة واحدا في تطليق موطنة
ثلاثا ثم في ثلاثا اطلقا او شهر حسن وسنن وقال مالك الثلاث بدعة لان الطلاق مخطوط
فلو باح لا الحاجة الى الحرام وهي تنفذ بالواحدة ولنا قوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب
تعا عنه مائة فليل جمعها ثم يدعها حتى تخيض وتطهر ثم يطلقها ثم تخيض وتطهر ثم
يطلقها ان حب وقال علي الصلابة والسلام لان عمر اذ اخطأت السنة ما هكذا امره
الله تعالى من السنين لتقبل الطهر استقبالا وطلاق لكل قر واحدة فذلك السنة التي

بان يطلقها واحدة فاذا مضى شهر طلقها اخرى فاذا مضى
شهر اخر طلقها اخرى مسكيا

وارادوا ان يطلقوا النكاح
بين المتطلقين جنة
وان تخلفوا عند ابيهم
بالاجماع
نحو ان اقول ان وقوع الطلاق
صاحبا مستلزما

امره ان تطلقها بالاسماء التي يرد قولها في قوله تعالى فطلقوهن لعلهن يسمنن
سنتها وحل طلاقهن اي ايسرهن والاصح ان يكون الطلاق في ذوات المحيض
لنكاح المحيض وهو مفقود هنا وذكر الثالث بقوله تعالى ولا تملكوا معاشرهن
عزوا او تزوجن في طهر لا رجعة فيها وواحدة في طهر وطئت في حين وطئت
بدعي لانه حال المحسن والاحسن فلا بد ان يكون بدعي فيهما والاصح وجوب الرجعة في
الاخيرة اي المطلقة في حال المحيض ثم لا بد من حقيقة الامر ودفع المصيبة بالقدح المكن برفع
اشهرها وهو العدة وعند بعض مشايخنا يستحب فاذا طهرت طهرت ان شاء الله واسكنها قال
لموطنا ما حكمنا من غير ان طلاق ثلاثا للثمة بلا نية او نوى ان يقع عندها
طهر طهرت يقع عندها طهر طهرت اما طلاق اول اكمل وانما قال من تحيض لانها
ان كانت من ذوات الشهرة يقع للحال طهرت وبعد شهر اخرى وبعد شهر اخرى وكذا الحامل
ان لم يكن لها نية او نوى كذلك وان كانت غير موطنة وقعت للحال طهرت ثم لا يقع
عليها قبل التزوج شي لان نفي هذا الكلام انت طالق ثلاثا الوقت الستة وليس في حقها
وقت الستة لعدم العدة الا ان ينوي الكل اي وقوع الكل الان او ينوي واحدة عند كل
شهر فحينئذ يقع ما نوي لانه محتمل كلامه لا نية في وقوعه في الثلاث جملة عرف بالنية
الا بقاء فلم يبقا وله طلاق كلامه لا نية في وقوعه في الثلاث جملة عرف بالنية
يبيع طلاق كل زوج عاقل بالغ غير معتق له مسلم الله عليه وسلم لا يملك العبد والمكاتب
الا الطلاق ولو مكنتها فان طلاقه صحيح الاقرار بالطلاق او عاقل وهو الذي لا يقصده حقيقة
كلامه وسيفها اي خيف العقل او سكن زائل العقل فذلك طلاق واقع وكذا حلف وعاقبة وان
في الابع هذا انا وليا من امر ابي ودام وان لم يدع لا يقع طلاقه باشارة المعهدة
فانما اذا كان كاشرا تعرف في نكاحه وطلاقه ويتبعه ويشترط في العاقل من الناقض اعتقاده
كذا في الكافة او ساويا بان اراد ان يقول سبحان الله فجزى الله نية ما لم يطق
لا يصح واللائية فلا يقع طلاق لموت اي طليقة امرأة عبده لانه ليس بزوج والمجنون والفقير
لقوله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الا طلاق العقب والمجنون والفقير من الهيام
كسرا الباء علمه معروفه كالمجنون والمعتق من العتق وهو اختلاف في العقل بحيث
يخط كلامه فيشبه مرة كلام العقل وقرة كلام المجاني والناجم وانما يقع طلاقهم
لعدم التمييز والعقل فهم اذا ملكا احدهما اي احد الزوجين الاخر كماله وبعضه بطل النكاح
لان المالكية تشترط ابتداء النكاح فتمنع بقاؤه ولو حررت اى المرأة ذواتها المملوك حين

وان اراد ان يقول سبحان الله تعالى انت طالق
تطلق

لا يقع طلاق سبى ومجنون ومعتق
تقريب معناه لا تغفل

ملكته

لا يقع الطلاق بلفظ العتق اذ انما

ملكته فطلقها في العدة او خرجت الحرة من ذوات المحيض مسلبة ثم خرج زوجها مسلما
فطلقها في عتقها الغاء اي الطلاق ابو يوسف اي طلق لا يقع الطلاق في المسكين والفقير
اي الطلاق تحتها واعتباره اي الطلاق والمراة عدده بالنساء فطلاق الحرة اي جميع طلاقها
ثلاثة حر كان زوجها او عبدا وطلاق الأمة اشان حر كان زوجها او عبدا ويقع الطلاق
بلفظ العتق بالعتق يعني اقال لا يملكه اعتقك تطلق ان نرى اول عليه الحال واذا قال
امنه طلقك لا يقع لان الله الملك اقرع من القيد وليس الاول لانه للثانية فالبيع
استعارة لثانية الاول ويصح العكس والله اعلم بحقيقة الحال

باب انقضاء الطلاق

الطلاق نوعان صريح وكناية الصريح عند الامويين ما ظهر المراد منه وهو كناية
ما لم يكتفوا المراد بحيث يسبق اليهم السامع ويجوز السامع حقيقة كان او مجازا صريح ما
احفظ لم يستعمل الا في كلفك وانت طالق ومطلقة وطلاق قال الشافعي فانه
طلاق والطلاق غير مترادف فانه هذه اللفظة تستعمل في الطلاق ويقع به اي بالمرج
واحد اما قوله انت طالق فيقال في الحديث انه نعت في حق من طلق في طلاقه وثلثه
طلاق فلا يحتمل العبد لانه ضيق وذكر الطالق ذكر لطلاق هو صفة المرأة لا لطلاق هو طلاق
والعبد الذي يقرب به نعت لمصدر مخدوف معناه طلاقا فلا يكون صحيحا ما قال صاحب
التوضيح ان قوله طالق يدل على الطلاق الذي هو صفة المرأة لغة ويدل على الطلاق الذي
هو صفة الرجل فضا فاذ الذي هو صفة المرأة لا يصح فيه نية الثلاث لانه غير متعد في ذاته
وانما التعدد في التطبيق حقيقة وباعتبار تعدده يتعد لانها اي التي هو صفة المرأة
فلا يصح فيه نية الثلاث ولما الذي هو صفة الرجل لا يصح فيه نية الثلاث ايضا لانه ثابت
افضا وبينه صاحب التلويح بما لا من يدعيه ويظهر ان قول الزبيري قول صاحب الجهادية انه
نعت فانه لا يستعمل في الكلام في الطلاق لا المرأة لا ينفق فليتامل واما البوق فلانها لا
نعت والشارع نقلها الى النساء لكنه لم ينفقها عن الاخبار بالكيفية لانه في جميع اوضاع
اعتبر المعاني العرفية حتى اختلفوا في انشاء الفاعل كذا في عرشوت معانيها في حال كلفها لانا
فاذا قال طلقك وهو في العدة لا اخبار ويحكم المرأة موصوفة به في الحال فيثبت انشراح
البيع من جهة الحكم فضا ليعتبر هذا الكلام فيكون هذا الطلاق ثابتا افضا فلا يصح فيه
نية الثلاث اذ لا عمل للمعنى وان نية الثلاث انما تقع بطريق المجاز يكون الثلاث واحدا

الطلاق نوعان صريح وكناية
الطلاق نوعان صريح وكناية
الطلاق نوعان صريح وكناية

اعتباراً بالاعتناء بنية الجان الآلى للفظ كنية التخصيص رجعت لقوله تعالى الطلاق
 مرتين فامسك بهم وفيه من يحسب بالاحسان وقد قالوا الامسك بهم وهو التبعيض مطلقاً
 في سواء نوعاً واحداً بانياً او اكثر منه او ليسوا شيئاً لانه ظاهر الراجح فتعلق الحكم بعين الكلام
 وقام مقام معناه فاستغنى عن النية وبنية الابانة قصد تخيير ما علمه الشارع بالانقضاء
 العدة فيلغوا قصده كما اذا سلم به قطع العدة وعليه هو كذا في التلخيص في تفسيره
 للفظ كجائزتين قيل لغوا ولا يمنع اي الطلاق الرجعي الا ان اشد اى لا في الصحة ولا في الرض
 وصديق في نية الوثاق ولا نية يعنى انا لا كنت طالق ونوع الطلاق عن وثاق لا يقيد
 قضاء لانه خلاف الظاهر والمرمك القاضى لا يحل لها ان تمسك اذا سمعت منه ذلك او شهدت
 شاهد عدل عندها لكن تعبير بنيتها بنية وبين الله تعالى ولو صح بها اى قوله انت طالق
 عن وثاق صدق مطلقاً اى لم يقع في القضاء ايضاً حتى لا يتصور ما يجعل العقد فيصدق
 دياناً وقضاء وفي نية العمل لم يصدق اصلاً لادانته والقضاء لا يرفع القيد المراد غير
 مقيدة بالعمل كذا اى كما ذكر من التصريح في وقوع الطلاق انت الطلاق او طالق الطلاق او
 طالق طلاق او طالق تطليقاً لكن يقع بها اي هذه الصور واحدة رجعت ليدنو ونوع
 واحدة لما مر انه ظاهر المراد او شئين كما مر ان عدد محض فلا يتناول له المزد وادنو مقام
 العدد وهو الثلاثة والحرف الشان في الامة فتح لما تفر في الاصوات لفظ المصدر من
 لا يكتفى بالعدد والتلات والاعتبارى كونه تام المحسوس وكذا التثنية في حق الامة وما
 في حق الحرة بعد محض فلا يصح نيتها ان اضافة الطلاق اليها على المرأة وقول انت طالق
 مقلاً او الله ما يعبر بها كالمقولة لقوله تعالى فحرر رقبة والعرق لفظاً يقع فطالت
 اغناهم لها خاصين والروح يقال هلك روحه والهنك والجسد والفرج لفظاً على
 الصلاة والسلام لعن الله الفروج على السروج والوجه يقال يا وجه العجب ولكن يقال
 فلان ليس المقوم او المحسوس شائع كقصصها وتلثها وقع اي الطلاق جزاً لقوله ان اضاف
 فان الجزاء شائع محسوس لسانه فوات كالبيع وغيره فيكون محالاً للطلاق كنية لا يتجزى
 في حق الطلاق فيثبت في الكثرة وان اضافة اليه اليه والرجل والظهر والبطن والقلب
 اى لا تطلق اذا يعبر بها عن الكل فان قيل اليد والقلب يعبر بها عن الجميع لقوله تعالى
 يداي الجحش وقوله عليه صلوة والسلام على النبي ما اخذت وقوله تعالى فانا اجم عليه وقوله
 تعالى ما اجمع بين قلوبهم اى بينهم ولهذا قال تعالى وكفى بالله آتياً فاما ما يعرف
 استمرار استعمال الامة والاعراف والاماماء على وجه التثنية حتى اذا كان عند قريش يبرون بها

عن الجمل

عن الجمل وقوله الطلاق اى عضو كان ذكره الزيلعي ويقع بصف طلاقه او ثلثها او فاعل
 يقع المقدر له الا في واحدة يعنى اذا اطلقها نصف التطليقة او ثلثها وقعت واحدة وكذا
 كل جزء شائع لان ذكر بعض ما لا يتجزى كذا ذكره ويقع ايضاً بقوله انت طالق من واحدة الى
 ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين واحدة والى ثلاث اي يقع بقوله انت طالق من واحدة
 الى ثلاث او ما بين واحدة الى ثلاث ثلثان هنا عند خفيفة فان الغاية الاولى عند ثلث
 تحت المعنى الثانية عند ثلثان من الخايفان متى يقع في الاول ثلثان وفي الثانية ثلث عند
 زفر لا تدخل الغايتان متى يقع في الاولى ثلث وفي الثانية يقع واحدة ويقع ثلثاً في اضاف
 طلقين ثلاث لان نصف الطلقين طلاقه وان اجمع بين ثلثاً في اضاف يكون ثلاث
 تطليقات ضرورة ويقع ثلثاً في اضاف طلاقه طلقان لان ثلثاً في اضاف طلاقه ثلث
 طلاقه ونصفاً في تمام النصف فيحصل مطلقان وقيل يقع ثلاث لان كل نصف كامل
 فيحصل ثلاث واحدة وبوجهة بالتصريح يقع بقوله انت طالق واحدة في ثنتين واحدة
 ان لم ينفك عن بعضها او نزل على ضرب لان لا ينفك عن بعضها في المصروب وان نوى وثنتين
 ثلاث لان محتمل للفظ هذا الذي ذكرنا كان في المولودة وفي غير المولودة اى اذا قل
 لغير المولودة انت طالق واحدة في ثنتين ونوى وثنتين يقع واحدة كواحدة
 وثنتين اى كما اذا قل لغير المولودة انت طالق واحدة وثنتين حيث يقع واحدة ولا
 يقع لثنتين محتمل وان نوى مع ثنتين ثلاث لان محتمل للفظ ويقع ثنتين اى
 بقوله انت طالق ثنتين في ثنتين بنية الضرب ثلثان لما عرفت ان لا يزيد في المرفوع
 شيئاً اذا لم يكن له نية وان نوى ثنتين مع ثنتين او ثنتين وهي تدخل بها ففى
 ثلاث لما مر انه محتمل للفظ ويقع من اى بقوله انت طالق من هذا الى الشام واحدة
 رجعية وقال زفره بان ثلثاً ونصف الطلاق بالطوك كانه قوله انت طالق طوالة ولو
 قال كذلك كان بانياً كذا هنا قلنا لا بل وصفه بالوقت لانه اذا وقع وقع في الاماكن
 كلها ونفس الطلاق لا يحتمل القصر لانه ليس بمحسوس وقصر محله يكون رجعية وقوله
 انت طالق بمكة وفي مكة وفي الدار تجزى يقع لانه لان الطلاق لا يختص بمكان و
 لو عني به التعليق صدق ديانته لا قضاء لان الامان خلاف الظاهر وكذا قوله انت طالق
 في ثوب كذا تجزى ولو نوى التعليق لا يصدق قضاء وكذا قوله في الظل والشمس وقوله
 انت طالق اذا دخلت مكة وقوله انت طالق في دخولك الدار تعليق اما الاول فلا يصدق
 علته بالدخول واما الثاني فالان في الظرف والفعل لا يصلح لظرفية حقيقة فيجب على

طال انت طالق من هذا الى الشام واحدة رجعية

مطل انت طالق بمكة وفي مكة وفي الدار تجزى وفي الظل وفي الشمس تجزى

الشرط لمناسبة بينهما لكون كل منهما بالجمع فان المظهر وفي جميع الظروف ولا يوجد بدونه
 وكذلك الشرط في جميع الشرط ولا يوجد بدونه والشرط يكون سابقا على الشرط وكذا
 الظاهر يكون سابقا على المظهر في مقدار الجار الاستعداد وبيان ان قوله انت طالق عندك
 او في غير ذلك عند الطلاق عند الصبح لوجود المعلق به ومفعول الثاني اي قوله في غير ذلك
 العقر يعني اخرها بمرور في القضاء وانما ياتى فيصدق فيها هذا عند جدي حنفية واقفا
 عندها فلا يصدق فيها قضاء ويصدق فيها ما ياتى وفي است طالق اليوم عند اوجها
 اليوم يعني الاول ويلغو الثاني يعني تطلق في الصور الاولى في اليوم ويلغو ذكر العبد
 وفي الثانية تطلق في العود ويلغو ذكر اليوم فانه اذا ذكر ثبت حكمه تعليقا او تنجيها فلا
 يحتمل التغير بذكر الثاني لان المعلق لا يقبل التنجيز والمنجيز لا يقبل التعلق بخلافه اذا ادى
 است طالق اليوم اذا جاء عند حيث لا يقع قبل عدا المعلق بمجيء عند فلا يقع قبله وذكر
 اليوم لبيان وقت التعلق انت طالق واجزاء او لا او مع موقت او مع موقت لغو اما
 الاول فانه لا ينفذ حتى يترتب العدة كان الوقوع بذكر العدة كما سياتي فيكون الشك داخل
 في البقاع فلا يقع ولما الثاني فلا تضاف الطلاق الى الماهية فانه لا ينفذ
 ينفذ اهلية الايقاع وموتها ينفذ محلية الوقوع ولا ينفذها كذا است طالق قبل ان تزوج
 او لمس ونكحها اليوم لانه اضاف لطلاق له وقت لم يكن مالا كافيه فانه اذا اقالها
 انت طالق قبل ان اخلق او قبل ان تخلف او طلقك وانما صحت وانما بخلافه اذا اقالها
 انت طالق قبل ان تترك وانت حرام وقد استراه اليوم حيث يقع عليها الا قوله
 بالحرية قبل ملكه لا ترى ان من قال لعبد العبد عتقه مولا ثم استراه يقع عليه
 قلنا ذكره الركني وان نكحها قبل امس وقع لان لا ينفذ لانه ليس له الى الماهية مشاققة ولا
 يمكن نصيحته اظها ان عتق طلاق نفسه ولا عن طلاق غيره لانها مباحة في جميع
 النساء ولا فرق له على الاسرار فغير النساء في الحال قال انت طالق قبل موتك بشهرين
 او اكثر ومات قبل مضي شهرين لم ينفذ لان قضاء لانشاء الشرط وان مات بعده طلق كوجوه
 والامر انما لان العدة قد شققت بشهرين بثلاث حيف كذا في النجاشي شرح الجامع الكبير
 قال انت طالق ما اطلقك او متى اطلقك او متى اطلقك وسكت طلقك لانه اضاف
 الطلاق الى زمان حال عن التعلق وقد وجد بين سكت فانه متى مخرج في الوقت لكونها
 من ظرف الزمان وما ايضا استعمل فيها ولو قال انت طالق انما اطلقك لا اطلاقا
 بالسكوت بل عتق النكاح حتى يموت احدكما قبل ان تطلق فيقع الطلاق قبل الموت

مع ان است طالق قبل موتك بشهرين

مطلقا بالشرط طلاقا

في الشرط

لان الشرط حينئذ يتحقق فانه اذا اصابا سنة كان عنده ومتى عندها وقد حكمها
 وان نوى الوقت او الشرط فذلك استعمال للفظ كل منهما وفي قوله انت طالق ما لم اطلقك
 انت طالق تطلق بالاخيرة معناه اذا قال ذلك موصولا والقياس ان يقع ثنتان ان كانت
 مدخولها وهو قوله فانه اضاف الطلاق الى زمان حال عن التعلق وقد وجد ذلك وان
 كان قليلا وهو زمان استغاله بالطلاق قبل ان يفرغ منه وجه الاستحسان ان زمان التبرع
 داخل في المين وهو المقصود به ولا يمكن حقيقة الا باخراج ذلك القيد عن المين واصل الخلاف
 فمن حلف باللبس هذا القرب وهو لا يفسد ويخوذلك كما سياتي ان شاء الله تعالى وفي قوله انت
 طالق يوم الزمان فكذلك كذا حدث بخلاف الامر باليد اعلان اليوم اذا قرن بفعل ممتد
 يرا به النهار واذا قرن بفعل غير ممتد يرا به مطلق الوقت لان ظرف الزمان اذا تعلق
 بالفعل بلا لفظه فيكون مفعولا كقولهم ضمت السنة بخلاف ضمت في السنة فان كان
 الفعل ممتدا كالامر باليد كان المعيار ممتدا فيراد باليوم النهار واذا كان غير ممتد كوجع
 الطلاق كان المعيار غير ممتد فيراد باليوم مطلق الوقت وتام تحقيقه في التلويح وقد
 اوضحناه في حاشيته وفي قوله انت طالق ثنتين مع عتق سيدا عتق سيدا هاهنا اي
 الزوج الرجعة يعني رجل تزوج امته غيره فقال لها هذه العارية فاعتقها المولى فطلقت ثنتين
 وكان الظاهر ان يملك الزوج الثنتين في حق الامه كالتاريخ كذا يملكها ان عتق
 المولى شرط التطبيق ولا ينافيه لفظ مع لانه يستعمل في معنى يفرق قوله فانه مع العتق
 فقدم عليه فيقع الطلاق وهي حرة فلا يكون تمام طلاقا ثنتين بل ثلثا فيملك الرجعة
 الثنتين ولو عتق على الباء للمعتق عتقها وتطلقها بمجيء العتق في المولى اذا جاء العتق
 فانت حرة وقال الزوج اذا جاء العتق فانت طالق ثنتين فجاء العتق اليك الرجعة
 لان وقوع الطلاق مقارن لوقوع العتق فيقع الطلاق وهي امته بخلاف المسألة الاولى
 فان العتق هناك مقدم رتبة كما عرفت وعند محمد يملك الرجعة لان العتق امرع ووقع كذا
 رجوعا الى الحالة الاممية وهو مستحسن بخلاف الطلاق فانه انقض المباحات بل
 تعقد كالحرة بالاتفاق لا احتياطا تطلق المرأة بانا اي يقول الزوج انما ملك باين او عليك
 حرام ان ترمي بانا ملك طالق وان ترمي لان العتق لان الماهية فيها وهو دون
 الزوج ولو كان لان الماهية المالك فهو عليها لانهما ملكة له والزوج مالك بخلاف الابانة لانها
 لان الماهية وهي مشتركة بينهما وبخلاف التحريم لان الماهية المحل وهو ايضا مشترك ففقدت
 اضافة اليها ولا تقع اضافة الطلاق اليها وانما يذكر ما قال في الوقاية والطلاق

اما نعم لفظك في طوع عتق رتبه يوم اطلاقه الزمان كذا في التلويح

مع ان لفظ في ولفظ اليوم

مطلقا بانا ملك باين او عليك

مما يشترط بطلان الاصح بعد دفع العادة

مما لو قال لها انت طالق اشهدا طلاقا او خبيثة او انفسه او كالجمل او كالبيت او غير ذلك

بطلان طالق غير الموطنة تقع باينة

بعد ما ملك احدهما صاحبه وشقصة كذا في ما ذكر قبل باب ايقاع الطلاق ان احدهما
اذا امكرا الاخر بطل النكاح فانه اذا بطل لم يحتمل الوقوع ويقع بان طالق هكذا يشتر
بطلن الاصح بعد دفع متعلق بيقع المقدم المنشور اي المنصوب من الاصح ويقع بما ذكره شرا
بظهور بعدد المضموم فانه اذا اشترى بالاصح المنشور في العادة ان يكون بطلن الكافي في
جانب الخاطب فيعتبر عند المنشور وانما عقد الاصح يكون بطلن الكف في جانب القاعد
فيعتبر عند المضموم اعتبارا بطريق الحساب وعرفهم ويقع بان طالق او اشهدا طلاق
او انفسه او خبيثة او طلاق الشيطان او طلاق البعثة او طلاق كالجمل او كالبها او
ملى البيت او بطلقة شديدة او طولة او عريضة بلائية ثلاث يشهد ما اذا لم ينو
عددا او نوحا واحدة او اثنين وهذا في الحرة واما في الممة فتنتان بمنزلة الثلاث
ولم يذكر كفاها بما ذكره الا واحدة باينة فاعل يقع المقدم في اول السلسلة يعني اذا وصف
الطلاق بغير من الزيادة او الشبهة كان باينة لا بد منه وصغر بما يحتمل فيكون هذا الوجه
لتعيين احد المتعينين ويقع بها اي بنية الثلاث ثلاثا مما ذكرنا مما لم يحسن قبلها
اللفظ فيعمل عليها بالنية قال غير الموطنة انت طالق ثلاثا وقعن في الثلاث وقال
الحسن النيسابى اذا قال انت طالق ثلاثا وقعت واحدة واذا قال او وقعت عليك
ثلاث تطليقات وقعن لانها تبين بقوله انت طالق لا المنة وقوله ثلاثا لبيانها
وهي اجنبية فصارت كاللعطف بخلاف قوله او وقعت عليك ثلاث تطليقات ولما انتهى
ذكر العدد كان الوقوع بالعدد كليا في بخلاف العطف وهذه العبارة احسن من عبارة
الوقاية ولكن لان فيها اشارة الى الخلاف المذكور بخلافها كما لا يخفى على الناظر فيها فليتأمل
وان فرقا الطلاق لغير الموطنة بان قال انت طالق واحدة واحدة وانت طالق طالق
او انت طالق انت طالق بانه بالاولى الى عدة تكون غير معتبرة بها ولا يقع الثانية
انفسا والمحل ويقع اي الطلاق بعد دفع من بها اي بالطلاق لا بمعنى اذا قال انت طالق
واحدة يقع الطلاق بواحدة لا بان طالق لان صدق الكلام موقوف على ذكر العدد فلا
يغيب الحكم قبله كما نرى في الاصول فلو كانت قبل ذكر العدد لكانت طالق فام يقع
الطلاق قبله بموتها اذ موت الزوج قبل ذكر العدد يقع واحدة لانه وصل لفظ الطلاق
بذكر العدد في موتها وذكر العدد حصل بموتها وموت الزوج ذكر لفظ الطلاق ولم
يتصل به ذكر العدد في قوله انت طالق وهو عامل بنفسه في وقوع الطلاق لا ترى انه
لو قال لها انت طالق يريد ان يقول ثلاثا فاخذ رجل فاه فلم يقل شيئا بعد ذكر الطلاق

يقع

يقع واحدة ان الوقوع بلفظه لا بقصد كذا في معراج الدرر ويقع في غير الموطنة
بواحدة اي انت طالق واحدة واحدة او قبل واحدة او بعد واحدة واحدة طلقة واحدة
اما الاولى فظاهر واما الباقى فلا بد من الواحدة الاولى فيها وصفت بالقبلية قبل الوقت
لم يبق للثانية محل ويقع بها واحدة اعانت طالق واحدة قبلها واحدة او بعد واحدة او مع
واحدة اذ معها واحدة طلقتان ثلثان اما الاول فلا بد من القبلية صفة الثانية لانها
محتملة للقبلية فاقتضى ايقاعها في الماضي وايقاع الاولى في الحال لكن الايقاع في الماضي يقع
في الحال فيعتبر بان يقعان ولما الثاني فلا بد من البعدية صفة الاولى فاقتضى ايقاع
الواحدة في الحال وايقاع الاخرى قبله فيعتبر بان واما الثالث والرابع فلا بد من
القران ويقع بان دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة طلقة واحدة ان دخلت
الدار لان المتعلق بالشروط كالتجيز عند وقوعه وفي التجيز يقع واحدة اذ لا يبق للثاني
والثالث محل فكذا هنا وان اشترط وقال لغير الموطنة انت طالق وطالق ان دخلت
الدار فتنتان لان الجزأين يتعلقان بالشروط دفعة فيقعان كذلك وفي الموطنة ثلثا
فكفا لبقاء اثر النكاح بوجوب العدة هذا هو المحل هذه العبارة وقد وقعت في الموطنة في
غير محلها قال امرؤ طالق وله امرأتان او ثلاث تطلاق واحدة ولما اخرج خياط
التعيين هو الصحيح احتراز عن اقبل يقع على كل واحدة منهن طلاقا والصحيح هو الاول
ذكره الزيلعي في خبره باب لا يلاء من طلق امرأته قبل الدعوى ثلاثا وقعن لان قوله انت
طالق ثلاثا ايقاع لمصلحة وفي تقدير طلاق ثلاثا فليقعن جملة وليس قوله انت
طالق ايقاعا على عدة كذا في الاخبار لا يقال النقص قد ورد في المدخول بها حيث قال
حتى تنكح زوجا غيره لانا نقول قد قرر في الاصول العبرة لعموم اللفظ لا خصوص السبب
والادلة في النقص على دخول الزوج الاول لو قال لثلاث نساء لا يقع بينهن تطليقة طلقت
كل واحدة تطليقة وكذا لو قال بينهن تطليقات او قال ثلاث او اربع الا ان ينوي
قسم كل واحد بينهن فطلاق كل واحدة ثلاثا ولو قال بينهن خمس تطليقات يقع على
كل واحدة طلاقا نهكذ الوهمان تطليقات فان زاد عليها طلقت كل واحدة ثلاثا كذا
في الحاشية وكذا يشترط عند الصولي ما يستلزمه حقيقة كان او مجازا وهي قهنا
ما لم يوصع له اي الطلاق واحتمل وغيره فلا يقع بها الطلاق الا بالنية او لانه الحال
لانها لم يوضع له واحتمل وغيره وجب التعيين بالنية او لانه التعيين في الحال مذكورة
الطلاق وحال الغضب وهو اي ما لم يوضع له ثلاثة اقسام ذكر الاول بقوله اما صالح الخلق

تطليقة ثلاث

مطلوك دخلت الدار فانت طالق وانت طالق ان دخلت الدار شرط في تأخيرها مثال

و دخل قال لثلاث نساء لا يقع بينهن تطليقة

مطلوب الخيارات ثلثة اقسام
القسمة اما صالح الجواب فقط

عن سؤال المرأة الطلاق فقط اي لا يكون ذلك الكلامها ولا شتمها او شتمها كاعتداف فانه
يحتمل ان يراد به اعتدي نعم الله تعالى او نعي عليك او اعتدي من النكاح فاذا نوى الاعتداف
من النكاح زال الابهام ووجب بها الطلاق بعد الاقضاء كما قلنا في طلقك وانت
طالق فاعتدي وقيل الخول جعل مستمرا عن الطلاق لا ينسب في الجملة وان لم يكن سببا
هنا ويجوز استعارة الحكم لسببه اذا اختص السبب به كما نقرر في الله استبري رحمت
فان الاستبراء يستعمل بمعنى الاعتداف لا تصحح بما هو المقصود بالعدة فكان بمنزلة ومحمّل
الاستبراء لم يطلقها في حال فراغ رحمها انما نقرر برأه رحمتك انت واحدة ايتها واحدة
عند قومك ومنفرة عندك ليس بمعاك غيرك ويحتمل ان يكون لغا لمصدره وحده في
انت طالق طلقته واحدة ولا عبرة بالاعراب واحدة عند عامة المشايخ لان علم الاعراب
لا يفرقون بين وجوه الاعراب فغير احتمال الجواب عن سؤال الطلاق لا الرد ولا التبت
أمرك بيديك اي عملك بيدك كما في قوله تعالى وما امره فحين يرشد ويحتمل اداة الامر باليد
في حق الطلاق كما سياتي اختيارا اي اختيار نفسك بالفراق في النكاح او اختيار
نفسك في امر اخر فانها لا يعلمان الرد والشتم فليكن جوابا لسؤال الطلاق وقررها
من اتي لغة كان وفي الخبرين يعني قوله أمرك بيديك اختيارا لا تطلق المرأة ما لم
تطلق نفسها كما سياتي في الباب الذي يليه وذكر الثاني بقوله واما صالح الجواب عن سؤال
الطلاق والرد لسؤالها كاحرجي اعني عندك في طلقك او خرجي ولا تطلي الطلاق
كذا الذي قوي واما تقتضي فاما من القناع وهو الخراج استبري التي طلقك او
القناع اعاقني بمارزقك الله تعالى متى من امر المعيشة ولا تطلي الطلاق وكذا
تخري استبري واما الغري فمن الغربة اي اختاري الغربة التي طلقك او لتزوري
اهلك وقيل غري وهي اما من الغربة وهي التجرد عن الزوج او بمعنى البعد اي اختاري
العزوبة والبعد عن التي طلقك او لزيادة اهلك ولا تطلي الطلاق تزوجي بشي
الان وارجح ان لا تطليك او اطلبي النساء اذا الزوج مشترك بين الرجل والمرأة ولا
تطلي الطلاق المحقق باهله اي التي طلقك ولا اتي اذنتك ولا تطلي الطلاق حبلك
على غاريك الغارب ما بين السنام والعنق اي اذهبي حيث شئت التي طلقك ولنا
تطلي الطلاق وفي معناه من حلتك ولنا لم يرد بالذكر لا سبيل لم عليك لانك جبين
وبينك لا عليك احتمالها للطلاق ظاهر واما احتمال الرد فلا تكل منها محتمل
النكاح فلا يكون طلاقا بل كذا كما سياتي في فصل الجمل على الرد بالمع وجوه ومراد فيها من اتي

مطلوب القسم
الجواب من الرد عليها صالح
الثاني

لذلك

اما الاول فانه لا يكون ذلك الكلامها ولا شتمها او شتمها كاعتداف فانه
يحتمل ان يراد به اعتدي نعم الله تعالى او نعي عليك او اعتدي من النكاح فاذا نوى الاعتداف
من النكاح زال الابهام ووجب بها الطلاق بعد الاقضاء كما قلنا في طلقك وانت
طالق فاعتدي وقيل الخول جعل مستمرا عن الطلاق لا ينسب في الجملة وان لم يكن سببا
هنا ويجوز استعارة الحكم لسببه اذا اختص السبب به كما نقرر في الله استبري رحمت
فان الاستبراء يستعمل بمعنى الاعتداف لا تصحح بما هو المقصود بالعدة فكان بمنزلة ومحمّل
الاستبراء لم يطلقها في حال فراغ رحمها انما نقرر برأه رحمتك انت واحدة ايتها واحدة
عند قومك ومنفرة عندك ليس بمعاك غيرك ويحتمل ان يكون لغا لمصدره وحده في
انت طالق طلقته واحدة ولا عبرة بالاعراب واحدة عند عامة المشايخ لان علم الاعراب
لا يفرقون بين وجوه الاعراب فغير احتمال الجواب عن سؤال الطلاق لا الرد ولا التبت
أمرك بيديك اي عملك بيدك كما في قوله تعالى وما امره فحين يرشد ويحتمل اداة الامر باليد
في حق الطلاق كما سياتي اختيارا اي اختيار نفسك بالفراق في النكاح او اختيار
نفسك في امر اخر فانها لا يعلمان الرد والشتم فليكن جوابا لسؤال الطلاق وقررها
من اتي لغة كان وفي الخبرين يعني قوله أمرك بيديك اختيارا لا تطلق المرأة ما لم
تطلق نفسها كما سياتي في الباب الذي يليه وذكر الثاني بقوله واما صالح الجواب عن سؤال
الطلاق والرد لسؤالها كاحرجي اعني عندك في طلقك او خرجي ولا تطلي الطلاق
كذا الذي قوي واما تقتضي فاما من القناع وهو الخراج استبري التي طلقك او
القناع اعاقني بمارزقك الله تعالى متى من امر المعيشة ولا تطلي الطلاق وكذا
تخري استبري واما الغري فمن الغربة اي اختاري الغربة التي طلقك او لتزوري
اهلك وقيل غري وهي اما من الغربة وهي التجرد عن الزوج او بمعنى البعد اي اختاري
العزوبة والبعد عن التي طلقك او لزيادة اهلك ولا تطلي الطلاق تزوجي بشي
الان وارجح ان لا تطليك او اطلبي النساء اذا الزوج مشترك بين الرجل والمرأة ولا
تطلي الطلاق المحقق باهله اي التي طلقك ولا اتي اذنتك ولا تطلي الطلاق حبلك
على غاريك الغارب ما بين السنام والعنق اي اذهبي حيث شئت التي طلقك ولنا
تطلي الطلاق وفي معناه من حلتك ولنا لم يرد بالذكر لا سبيل لم عليك لانك جبين
وبينك لا عليك احتمالها للطلاق ظاهر واما احتمال الرد فلا تكل منها محتمل
النكاح فلا يكون طلاقا بل كذا كما سياتي في فصل الجمل على الرد بالمع وجوه ومراد فيها من اتي

مطلوب الثالث صالح الجواب والشتم

مطلوب الرجل ثلاثة احوال حال الرضى وحال طاعة
الطلاق والغضب

الاول ان يقع الطلاق بشي منها الا بالنية

مطلوب يقع باعتدي استبري رحمت واحدة
واحدة رجعية وبالبراق باينة

لذلك وذكر الثالث بقوله واما صالح الجواب والشتم كخليفة بنية بتة بنية باينة
فان رد حرم احتمالها للطلاق ظاهر واما احتمال الشتم فليحوز ان يراد انت خليفة عن الخير
لأخيه اي بنية على الطلاق والحامد بنية بتة بنية باينة كالمها بمعنى المنقطة اي تنقطع
عن كل شئ او عن الاطلاق الحسنه فان كان مفارقة صورية حرم القصبة والعشرة
ثم ان الاحوال ايضا ثلاث احوال احوال حال مذكورة الطلاق بان تسأل على طلاقها او
يسألها اجبت وحال الغضب ففي حال الرضى لا يقع الطلاق بشي منها الا بالنية لا احتمال
والقول لم مع يمينه في عدم النية وفي حال مذكورة الطلاق يقع الطلاق بالصالح الجواب
والرد بالنية لانها احتمل الجواب والرد بنية التي بدون النية وهو الرد لانه ابقاء ما
كان على ما كان واد اوجبت تعيين الجواب وتقع الطلاق بالباقي وهو القسم الذي للصالح
للجواب فقط والثالث صالح الجواب والشتم بدونه اي بالنية انما احتمل الجواب غير
احتيج لمصاحح الجواب وهو النية وتطلق المرأة بالثلاث الاول يعني اعتدي استبري
رحمتك انت واحدة واحدة رجعية اما اعتدي فلا تدين حقيقة الامر بالحق ويحتمل ان يراد
اعتدي نعم الله تعالى او نعي عليك او اعتدي من النكاح فاذا نوى الاعتداف فانه
الطلاق بعد الاقضاء كما قلنا في طلقك وانت طالق فاعتدي وقيل الخول جعل مستمرا عن الطلاق
لا ينسب في الجملة وان لم يكن سببا هنا ويجوز استعارة الحكم لسببه اذا اختص السبب به كما نقرر في الله استبري رحمت
فان الاستبراء يستعمل بمعنى الاعتداف لا تصحح بما هو المقصود بالعدة فكان بمنزلة ومحمّل
الاستبراء لم يطلقها في حال فراغ رحمها انما نقرر برأه رحمتك انت واحدة ايتها واحدة
عند قومك ومنفرة عندك ليس بمعاك غيرك ويحتمل ان يكون لغا لمصدره وحده في
انت طالق طلقته واحدة ولا عبرة بالاعراب واحدة عند عامة المشايخ لان علم الاعراب
لا يفرقون بين وجوه الاعراب فغير احتمال الجواب عن سؤال الطلاق لا الرد ولا التبت
أمرك بيديك اي عملك بيدك كما في قوله تعالى وما امره فحين يرشد ويحتمل اداة الامر باليد
في حق الطلاق كما سياتي اختيارا اي اختيار نفسك بالفراق في النكاح او اختيار
نفسك في امر اخر فانها لا يعلمان الرد والشتم فليكن جوابا لسؤال الطلاق وقررها
من اتي لغة كان وفي الخبرين يعني قوله أمرك بيديك اختيارا لا تطلق المرأة ما لم
تطلق نفسها كما سياتي في الباب الذي يليه وذكر الثاني بقوله واما صالح الجواب عن سؤال
الطلاق والرد لسؤالها كاحرجي اعني عندك في طلقك او خرجي ولا تطلي الطلاق
كذا الذي قوي واما تقتضي فاما من القناع وهو الخراج استبري التي طلقك او
القناع اعاقني بمارزقك الله تعالى متى من امر المعيشة ولا تطلي الطلاق وكذا
تخري استبري واما الغري فمن الغربة اي اختاري الغربة التي طلقك او لتزوري
اهلك وقيل غري وهي اما من الغربة وهي التجرد عن الزوج او بمعنى البعد اي اختاري
العزوبة والبعد عن التي طلقك او لزيادة اهلك ولا تطلي الطلاق تزوجي بشي
الان وارجح ان لا تطليك او اطلبي النساء اذا الزوج مشترك بين الرجل والمرأة ولا
تطلي الطلاق المحقق باهله اي التي طلقك ولا اتي اذنتك ولا تطلي الطلاق حبلك
على غاريك الغارب ما بين السنام والعنق اي اذهبي حيث شئت التي طلقك ولنا
تطلي الطلاق وفي معناه من حلتك ولنا لم يرد بالذكر لا سبيل لم عليك لانك جبين
وبينك لا عليك احتمالها للطلاق ظاهر واما احتمال الرد فلا تكل منها محتمل
النكاح فلا يكون طلاقا بل كذا كما سياتي في فصل الجمل على الرد بالمع وجوه ومراد فيها من اتي

طريقا اعتدلى على راسه ثوبا

وتصح نية الثلاث في غير هاتين الكليات الا في اختيارى لما ساقى في الباب الذي يليه
 ان الاختيار لا يتحقق وهذا الاستثناء لا بد منه ولا يقع في الكثر قال اعني ثلاثا قال
 اعني عندى اعني ونحوها قال نوبت بالاولى طلاقا وبالباقي خيضا صدق في القضاء
 لانه نوى حقيقة كلامه وان لم ينو قال لم ينو اي بالباقي شيئا فثلاث لان النوى بالاول
 الطلاق صار الحال حال المذاكرة الطلاق فعين الباقى ان الطلاق قد يصدق في نية النية
 ليست بامرة بمعنى ان قول الرجوع للمرة ليست بامرة وكذا قوله لها ان انت الى زوج
 طلاق باري ان نواه وقال لا يكون ملاقاة النوى في النكاح وهو لا يكون لهذا قال كذا بالكون
 الزوجية معلومة فصار كما لو قال له اشر وجهك او سئل من امره فقال لا ونوى
 الطلاق يقع فكذلك هنا قوله ان هذه الالف لا تصلح لانكار النكاح وتصح لانه الطلاق
 لا يتحقق بمجرد النوى بل بالنكاح لان النكاح لا يتحقق بمجرد النوى بل بالنكاح
 ما تزوجها فان نوى به الطلاق ففوق نوى محتمل لفظه فيصح كما لو قال لا نكاح بيني وبينك
 طلقها واحدة فجعلها ثلاثا صارت ثلاثا وقال لا يكون الا واحدة لان الواحدة لا تصح
 ان يكون ثلاثا ولو كانت الواحدة تكون ثلاثا بانضمام الثلاثين فيجعل على هذا الكلام
 طلقها رجعا فجعلها في فقال قبل الرجعة جعلت ذلك الطلاق باين اصاديا وعند
 محتمل لا يصير باين ان قصد تغيير الشرع وهو لا يطال ولاية التخيير بعد ثبوتها فيلغوا
 لها انما مال الطلاق بوصف البينة ابتداء لوجود الحجة اليه فيحق هذا الوصف به
 تصحيح التفرقة وتخصيلا لم ينهه وانما قال قبل الرجعة لما قال في المحل هذا اذا كان
 قبل الرجعة لانه لو ارجعها ثم قال جعلتها باينة لا يقع اتفاقا لانه بالرجعة اقبل عمل الطلاق
 ففقد جعلها باينة التخيير فيحق التخيير اي اذا قال انت طالق انت طالق او قال انت طالق
 وطالق تطلق ثنتين وعندها المبرح يلحق البايين اي اذا اباها ثم قال انت طالق تطلق
 لغوا لهما فلا جناح عليهما فيما افترقا به بغير الخلع ثم قال فان طلقها فادخلت من بعد حتى
 تنكح زوجا غيره والفاء للتعقيب مع الوصل فيكون هذا نقلا على وقوع الثالثة بعد الخلع
 الذي هو طلاق باري وقد حقق هذا في التلويح واوضحناه في حواشيه من انه قد قيل ليع
 ثمة والباين يلحق التخيير يعني اذا قال للمطونة انت طالق ثم قال انت باين يقع الطلاق
 البايين لا البايين اي يلحق البايين البايين الا اذا كان معتقفا بان قال ان دخلت الدار فانت
 دين ثم دخلت الدار فانت المعتقة فانها تصح اما الحق والباين الصحيح فله ان القيد المحكى
 باق ببقاء العدة واما عدم حرق البايين البايين فلا مكان جعله خبرا عن الاول وهو صادق

ومن الكليات الكتاب فان الكتاب اقر انما في كتاب الوصع
 او على حائط او ارض لا يقع الا بالنية واصحابك الكتاب يعرفون
 منظومة تدل على ما في معنى من الكتاب ومن كتب على حائط او ارض
 قاتمت مقام قوله في الدعاء الى الاسلام حتى ومن كتب على حائط او ارض
 او كتب في البيت من غير ان يكون من الكتاب كالجمعة والكلام الذي
 راد ان كتب على حائط او ارض من غير ان يكون من الكتاب او ارض من غير
 ومن الخطا على حائط او ارض من غير ان يكون من الكتاب او ارض من غير
 على النية لان الكتاب لا يقع الا بالنية والباين لا يقع الا بالنية
 الخطا على حائط او ارض من غير ان يكون من الكتاب او ارض من غير
 طالق فان يقع وقع طالق فان يقع طالق فان يقع طالق فان يقع طالق
 ان كان بغير طلاق فان يقع طالق فان يقع طالق فان يقع طالق فان يقع طالق
 ككتاب اذا جاءك كتاب فان يقع طالق فان يقع طالق فان يقع طالق فان يقع طالق
 بغير طلاق فان يقع طالق فان يقع طالق فان يقع طالق فان يقع طالق
 فخره ولم يرد فيه البايين فان يقع طالق فان يقع طالق فان يقع طالق فان يقع طالق
 كالرسل انما وان لم يكن هذا المتصرف في امرها لا يقع ان اخبرها ما لم
 يرفع اليها لانه لا اجتهاد اختيار

فيه

فيه فلا حجة له جعله اشياء لانه انما قضاء ضروري حتى لو قال عنيت بها البينة الغليظة او
 الحمة الغليظة ينبغي ان تعبر وبثت بها الحمة الغليظة لانها ليست بثابتة في المحل فلا يمكن
 جعله اخبارا عن ثابت فيجعل لثبوت ضروري وهذا يقع المتعلق كما ذكرنا لا يمكن جعله خبرا عن
 التعليق قبله وعند وجود الشرط على محل الطلاق فيقع كذا في الكافر وغيره او كقولهم
 حتى او عنى بالبينة الغليظة الخ بيل قطعها اذا اباها ثم قال في العدة انت طالق لا
 يقع الثلاث لان الحمة الغليظة اذا ثبتت بمجرد النية بلا ذكر الثلاث ليعبر بثبوتها في المحل
 فاذن ثبتت اذا صرح بالثلاث او لم يصرح بها ايضا ان التعبر يلحق البايين لان قوله انت
 طالق ثلاثا صريح باريين ومعنى قوله انت طالق ثلاثا يفيد البينة الغليظة انه يفيد
 الحمة الغليظة والفرقة الكاملة لا البينة المستفاد من الكليات طلق امرأته قبل ان
 ثلاثا وحق لان قوله انت طالق ثلاثا يقع لمصدر محذوف تغيير ملاقاة ثلاثا فيقع
 محله وليس قوله انت طالق ليقاعا على حدة كذا في المختار قولهم يظهر بان ما نقل
 عن المشكك ان طلق امرأته ثلاثا قبل الطلاق لا يقع لان الآية نزلت في حق المطونة
 باطل بحض منشأه العقل عن القاعدة المقررة في الامتنان خصوص سبب النزول غير متبر

باب النفويض

ان قال لا امر بطلاق نفسك او امرت ببيت اختيارى يتقيد بالمجلس
 الطلاق فقيدها لانها من كليات الطلاق فلا يعملان بلا نية لا يقع رجوعا كما لا يعملان في
 عن لهما لانه تملك التوقيف لا امتناعا في حق نفسها وتقيدها بمجلس عليها وان كانت تسمع بغير
 مجلسها ذلك ولا فجلس بلوغ الخبر اليها فان طلق في المجلس صح ولا فلا ان التخيير غير
 المجلس باجماع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وان وصليته طالق على المجلس و
 ساقى بيانه الا اذا ادعى قوله طلق نفسك واخوانه استثناء من قوله تقيدها بمجلس
 عليها متى شئت او متى شئت او اذا شئت او اذا شئت اما متى ومتى ما خلاهما العموم
 الاوقات كانت في اعم وقت شئت فلا يقتصر على المجلس وانما اذا اذاما فانها متى
 سوا عندها وانما عنده فيستعمل في الشرط كما يستعمل في اللطف لكن الامهارة في بعضها فلا
 يخرج بالشك وفي طلق فترك او طلق امرأتك عكسها يعني اذا قال لامرأته طلق فترك او قال
 لا اجبتي طلق امرأتك مع الرجوع لانه توكل بحض لا يشوبه عليك ولا يقيده بالمجلس كما هو
 حكم التوكيل الا اذا اعلقه بالمشية فيستعمل في الرجوع ويقتصر على المجلس وقال زفر

معلقا طلق نفسك او امرت ببيت اختيارى يتقيد بالمجلس
 وليس له الرجوع

النفس قال تاج الشريعة في شرح الهداية اعلم ان كون ذكر النفس شرها اذ لم يصدقها الروح
 انها اختارت نفسها اما ان صدقها وقع الطلاق بمصادقها وان خرج الكلام منها بمجرأ ويقول
 الروح اختارني اختياره فقول الملة اختارت فان ذكر الاختيار كذا النفس لان تاء الواحدة
 تدل على التحداد واختيارها لنفسها هو الذي يتحد تارة ويتعدا اخرى فان قالها
 اختارني نفسي بما شئت او بئلاست تطليقات ولو قلتها اي ذكر لفظه اختارني ثلاث مرات
 فقلت اختارت اختياره او قالت اختارت الاولى والوسطى والاخرى فثلاث واما وقوع الثلاث
 في الواحدة فيجب ان يكون في وقت واحد لان ذكر الواحدة ونحوها ان كانت لا تفيدها حيث
 الترتيب فيفيد من حيث الافراد فيعتبر فيما يفيد وله ان هذا وصف لعنان المجتمع في الملك لا
 ترتيب في ذلك المجتمع في المكان والكلام للترتيب والافراد من ضروراتها فاذا لم يفتقر الى
 لفظ حق البناء فيقول اختارت فيقع الثلاث على ان ما ذكرنا تائيدا به لا لئلا الحال لا
 صارت باكلها فوضيها بالانبياء من الزوج لئلا التكرار عليها اذ الاختيار في حق الطلاق
 هو الذي يكره ولو قال في جواب اختارها ثلاثا طلقت نفسي اختارت نفسي بتطليقة واحدة
 اعلم ان بواحدة لان العامل فيه تحييز الزوج لا يقعها كذا في المبسوط والجامع الكبير والزيادات
 وشرحها جامع الصغير لقاضي خان وجوامع الفتوة ولما اعترض من قول الهداية في واحدة
 بلفظ الرجعة بانها غلبت وقع من الكاتب والمصنف ان لا يملك الرجعة للمرة انما تكرر حكمها
 للشروط والنفقة مطلقا بانيتها لكونها من الكتابات فتملك الابانة لا غير فيلزم فيها رجعة
 احداها ووقع واحدة رجعية لان لفظها صريح ذكرها صدد الاستمرار في الجامع الصغير والفرق
 ووقع لباينته وهذا اصح وبامرك بيديك الباء متعلق بقوله الذي يقع في تطليقة واحدة
 تطليقة فاختارت نفسها تقع رجعية لانه جعل الاختيار بها لكنه بتطليقة وهي مقبلة
 الرجعية فان قيل قوله امرك بيديك واختارني تعيد البيهوت فلا يجوز صرحها عنها الى غيرها
 اجيب بانها لما قرنت بالمعرج علم ان الراجح هو الوقوف المعرج بالباين في قوله انت طالق
 باين حيث يقع البان وبامرك بيديك الباء متعلق بقوله الذي يقع في ثلاث فقلت
 اختارت نفسي بواحدة وبمرة واحدة يقع في الثلاث لان الاختيار يصح لجزء الامر
 باليد لكونها ملكا كالنحو والواحدة صفة الاختيار فصار كانهما الثلاث اختارت نفسي
 بمرة واحدة وبثلاث او قالت في جواب قوله امرك بيديك طلقت نفسي واحدة واخر
 نفسي بتطليقة تقع باينته لما قرنت المعبرين بالزوج لا يقعها فكون الصفة المذكورة
 في النفي من مذكورة في الجواب ضرورة الموافقة ولا يدخل اليل في امرك بيديك اليوم وبعد غد

مطلق قوله اختارني نفسي اختارني

مطلق اليل في امرك بيديك اليوم

يعني

يعني اذ قال امرك بيديك اليوم وبعد غد لا يدخل اليل حتى لا يكون لها الخيار باليل لان كل
 واحد من يومين ذكر مفرقا ويوم مفرق لا يلبس ورتبها اليوم باختيارها الزوج
 اذ امر اليوم لا الامر بعد غد يعني ان ثبت الامر في يومها بطل الامر فيه وكان امرها بعد غد
 غير ثابتة ثابتت اتمها امرات الانفصال وقهرها شئت لها الخيار في كل من الوقتين على حدة فبرق
 احدهما لا يبرق الاخر ويضمن اي اليل في قوله امرك بيديك اليوم وغدا اذ لم يفتقر الى بين الوقتين
 وفيه من جنسهما ميتا واما امرها فكان امرا واحدا وتحت اليل لا يفصلها لان القوة في مجلس
 الشورى في مجلس اليل والاشقة مشورة ومجلسهم ورتبها اليوم باختيارها الزوج اذ
 امر غير حتى يثبت لها الخيار في الغد فامرك امرك وحيث فلا يثبت لها الخيار بعد ذلك كما اذا قال لها
 امرك بيديك اليوم فترت وقولها لا يثبت لها الخيار في الغد اذ اطلق في نفسك فطلعت
 ثلاثا لان قولها اي الزوج الشدت وقعت ولا ايوان ليسوا لئلا سواء ليسوا لئلا في وقت واحد
 فوجبة لئلا في الشدين الذي له طلق معناه فعلق طلاقا والطلاق لفظه في مجلس الواحد
 الاختيار في وهو الثلاث لانه تمام المجلس كما امر العدة المحض وهو ثلثان لئلا اي كما يلغوا بنية
 الشدين يلغوا ايضا في ما اختارت نفسي في جواب طلق نفسك حيث لا يقع به الطلاق لئلا يبر
 من الفاظه ويقع بانيت نفسي رجعية لانهما قال في جواب طلق نفسك وليس لها ايقاع
 البان بل يقع الطلاق فبعض مطلق الابانة في قوله انت نفسي وتطلاق الملاق وهو
 رجعي امرك بثلاث اي قال الزوج طلق نفسك ثلاثا فطلقت واحدة فواحدة لانها
 ملكك ايقاع الثلاث فتملك ايقاع الواحدة ضرورة لان من ملك شيئا ملك كل جزء من اجزائه
 ولما عكسه اي اذا قال لها طلق نفسك واحدة فطلقت ثلاثا لاني يقع شيء عند في ضيقه و
 عندهم تطلق واحدة امرك بالباين او لم يفتقر فقلت اي قال لها الزوج طلق نفسك واحدة
 باين فقلت طلقت نفسي واحدا رجعي او قال لها الزوج طلق نفسك واحدا رجعي فقلت
 طلقت نفسي واحدا باين وقع ما امرها الزوج ويلغوا وصف لان الزوج فرض اليها
 زنة الطلاق مع الوصف وانما انت بذات ما فرض اليها وخالف في الوصف فصار تخالف
 في الوصف معافاة في الاصل ولا يجوز لبطا الاصل بالوصف فيقع الاصل ويستتبع الوصف الذي
 ذكره الزوج ولا يقع الطلاق بطلق نفسك ثلاثا لان شئت لم تطلق واحدة ولا يقع بعكسه
 ايضا وهو ان يقال طلق نفسك واحدة فطلقت ثلاثا اما الاولى فلان معناه ان شئت الثلاث
 فصارت مشيئة الثلاث شيئا واحدا والزوج لا يزوجها الا مشيئة الواحدة والجزء
 الشرعي لا ينقسم على اجزاء المشروط فلا يقع شيء بخلاف المصلحة وهي المصلحة المنقصة لانه

ملكها الثالث هناك ولا يعلق وقوله بمشقة الثالث فلها ان تقع بعض ما ملكه ولو
 قالت فلهذا المشقة شئت واحدة واحدة فان كان بعضها متصلا ببعض طلقنا ثانيا
 دخلها اول لان مشقة الثالث قد وجدت والطلاق لا يقع الا بمشقة الثالث ومشتها
 لا تقع الا بعد الفرج من الكحل فوجدت مشقة الثالث وهي في كحلها في ثلاث جملة
 وان كان بعضها منفصلا عن بعض بان سكنت عند الاولى والثانية ثم شاءت الباقى
 لا يقع شئ اذ لا يوجد مشقة الثالث لكن السكون فاصلا فاما الثاني فالمد كونه
 قول ابي حنيفة وعنده يقع واحدة وهذا بناء على ما تقدم ان ايقاع الثالث ايقاع
 للمادة عندها وعنده لا ولا يقع ايضا باسب طالق ان شئت فقال شئت ان شئت فقال
 شئت روي الطلاق حيث يبطل الامر لا يعلق طلاقها بالمشقة المرسلة وهي كالتعلقة
 فلم يوجد الشرط وياتيها بالمعلقة اشتغال بالاعينها في جرح روي الامم بديها ولا يقع
 المعلق بقول شئت وان نواه اذ ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق ليقول الزوج شيئا لا يملكها
 والنية لا تعمل في غير ذلك حتى لو قال شئت طلاقك يقع اذ النوى لا يقع ايقاع بمشقة
 تنبئ عن الوجود بخلاف قوله ردت طلاقك حيث لا ينبئ عن الوجود كذا كحل يعلق بمشقة
 كما اذا قالت شئت ان شاء ابي او شئت ان كان كذا لا يبرئ من امر ان المأق به مشقة
 تعلقه فلا يقع الطلاق ويبطل الامر بخلاف الموجود فانها لو قالت قد شئت ان كان كذا لا يبرئ
 قد مضى طلق لان التعليق بشرط كان **تجسير والله تعالى اعلم**

باب التعليق

شرط صحة الملك قول الزوج ان وجهه ان ذهب فان طلق او اضافة اليه التعليق
 بالملك كان تزويجه فان طلق فان الزوج ليس ملك كذا كونه سبب الملك اقيم بقوله
 وانما شرط احدها ان الخمر والنكاح كونه متحققا في حق الزوج وهو المتزوج به على منع
 النفس ولو لا الملك في الحال ولا اضافة اليه لما حصل الفائدة المطلوبة من الزوجين ان لا يجرى
 في ملكه في الحال حتى يتجر عن الشرط ولا اضافة اليه الملك حتى يتجر عن تحصيل الملك فاذ لا ينفذ
 الزوجين فانه ما لم يقع صلاوة في الثاني خلاف ذلك في الاول فالتعلق اجنبية قال لها ان
 كملت فان طلق ففكها فكلمها لعدة الملك ولا اضافة اليه وتعلق بعد الشرط ان قاله الزوج
 ثم كملها لوجوب الملك وقت التعليق او قال لاجنبية ان تترك فان طلق ففكها لوجوب
 الاضافة الى الملك ويبطل اي التعليق روي الحل باري الملك فنجي الثالث يبطل تعليقها

لا يخفى

لا يخفى من ماد وبها بعض اذ ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فطلقها ثلاثا ثم تزوجت
 بزوج اخر ودخلها ثم رجعت الى الاول فدخلت الدار لم يقع شئ لان الخمر لطلقات هذا
 الملك لانها هي لما اعتاد الطاهر وما يجرى واليمين تسقط المنع والحمل واذا كان الحمل
 ما ذكرناه وقد فانت بتجيز الثالث المبطل للحلية فلا تنقض اليمين بخلافها اذا اباها لان
 الحمل باق ببقاء محله وبها يعلم ان قول الوفاية والتجيز يبطل التعليق الخ على طلاقه
 لا يخلو عن مساهمة والفاصل الشرط ان واذا واذا اما وكل وهذا ليس بشروط حقيقة
 لان ما يليها اسم والشرط ما يتعلق به الخمر والاحقية تتعلق بالافعال لكنه الخي بالشرط
 لتعلق الفعل بالاسم الذي يليه كقولك كل اقرة انزقها هكذا وكما ومتى ومتى ما وقع
 كلما يخفى اليمين اي يبطل اليمين بطلان التعليق بوجوه الطلقات الثلاث يعني اذا قال
 للموتة كلما دخلت الدار فانت طالق فدخلت في العدة ثلاث مرات طلق ثلاثا فلاق
 الطلاق ان كملها بعد رجوع اخر فدخلت الدار بطلان اليمين الا اذا دخلت اي كلما في
 الزوج بان قال كلما تزويجك فانت طالق فانها اذا طلق ثلاثا وزوجها الزوج
 الاول تصالح فان كلما تفيد عموم الافعال كما ان كل تفيد عموم الاسماء وفيما سألها اي سوى
 كلما من حر وفي الشرط او بعد الشرط في الملك ينحل اي اليمين الحزبية اي يبطل اليمين ويبرئ
 عليه الخمر واذا وجد الشرط في غير اي غير الملك ينحل اي اليمين لا اليد اي لا الخمر اي
 يبطل اليمين ولا يترتب على الخمر فان قال لئن دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فادان تدخل الدار
 ولا يقع الثالث في حيلة ان يبطلها واحدة ونفسى عنها فادخل الدار حتى يبطل اليمين ولا
 يقع الثالث ثم تزوجها فان دخلت الدار لا يقع شئ لطلان اليمين وانما قد انقضت العدة
 لانها ان دخلت في العدة يقع الثالث انقضت وجود الشرط والقول للملان تبرهن المرأة
 بانها يتسك بالاصل وهو عده للشرط ولا ينكح ويقع الطلاق وزوال الملك للمرأة بتغير
 وفي شرط لا يعلم الا منها كان حصة فان طلق وفلان تصدقت في حقها اذا قلت حصة
 فقط اي في حق ضررها والقياس ان التصديق في حق نفسها ايضا لان شرط فلا تصديق فيه
 كما في الدخول وجه الاستحسان انها المنه في حق نفسها اذ لا يعلم ذلك الا من جهتها فيقولها
 كما في حق العدة والوطى كنهنا واحدة في حق ضررها بل هي شتمة فلا يقبل قولها في حقها نقل
 في النهاية عن شيخنا الحلواني ان هذا اليمين محرم على من يبرأ منها فاما اذا كذبها الزوج في قولها
 حصة وامان اصدرا يقع الطلاق عليها جميعا فيحكم بالطلاق بعد ثلثة ايام
 من اولها يعني اذا ردت الدار لم يقع الطلاق حتى يتم ثلثة ايام لان ما ينقطع دونها

الفاصل الشرط

ولما بانها بطلت قبل ان تدخل الدار والسكينة كمالها ثم تزوجها بعد رجوع آخر
 ثم دخلت الدار طلق ثلاثا فدخلت الدار في حصة الزوجين ولا يجوز في طلاق
 ما يقع من الاول ونحوه منية على الزوج الثالث في حصة الزوجين ولا يجوز في طلاق
 ام لا ربياني بيان في بيان في حصة الزوج الثالث في حصة الزوجين ولا يجوز في طلاق
 في حصة الزوجين ان طلقها بعد الرجوع طلق واحدة فعدتها لا تحرم حصة
 وانما تظهر فيها ان طلقها بعد الرجوع طلق واحدة فعدتها لا تحرم حصة
 والسكينة كمالها وطلقات الدار بعد رجوعها بعد رجوعها بعد رجوعها بعد رجوعها
 واحدة ولا تثبت العليقة عندها وتثبت عند محمد وروى في حصة

ملاحظة ان يقع واحدة

لا يكون حصة اذا تمت ثلثه اياها محكما بالطلاق من حين حاصت الامة بالامتناع عن فاته
من الرحم فكان حصة من الامة وان حصة اي اذ قال ان حصة حصة فان طالق
تطلق اذا طهرت لان الحصة بالها هي الكامل منها وكما بانها وذلك بالظهر وبان
صحت يعني اذا قال ان حصة يوفى فان طالق تعلق اذا طهرت البهائم في اليوم الذي تصور
فيه لما امرت اليوم اذا قرن بفعل مستر اذ بها بياضها بخلافه اذا قبل الحصة ولم
يقبل يومها لانه لم يقدر بغيره وقدر وجد الصوة كمن وهو المصاك وشروطه وبهذه
النية عني حصة بولادة ذكر وطلعتين بانثى يعني اذا قال لأمته اذا ولدت غلاما
فان طالق واحدة واذا ولدت جارية فان طالق اثنتان فلهذا ما يعلم الاول طلق
واحدة وقضاه وثنتين تنزل اي حصة ما ونقصت لثمة بالخير من الولدين فانها لو
ولدت لأمته او لولدت واحدة ونقصت عندها بوضع الجارية ثم يقع بها اخرى لانها لو
انقضت العدة ولو ولدت لجارية ثالثة وقت طلقان ونقصت عندها بوضع العدة ثم لا
يقع شيء اخر لانهما انما لثمة العدة فاذا وقع في حال واحدة وفي حال ثالثة فلا يقع
الثانية بالشك والاولى لاننا أخذنا بالثنتين احتياطا حتى لو كان الزوج طلقها واحدة
قبل اليقين وان كان تزوجها قبل زوج اخر لاحقا لانها تزوجها لحيوان يكون ولادة الجارية
اولا عني الثلثين ثلثين يقع الثلاث ان وجد الثاني في المثل يشمل ما اذا وجد في
الملاك او وجد الثاني فيه فقط مثل ان يقول ان كلت زيدا فان طالق ثلاث فان
ما نقصت عنه ثمة فكلت زيدا ثم تزوجها فكلت بكر فهي طالق ثلاثا ولا يشترط
اذا لم يوجد شيء منها في الملك او وجد الاول فيه لا الثاني وذلك لان صحة الكلام باهلية
المكتمل لكن الملك يشترط على التعليق ليس بالجزء غالب الوجود باستصحاب الحال فصح اليمين
ويشترط عند تمام الشرط ايضا لغير الجزء لانه لا ينزل الا في الملك والحال فيما بين ذلك
حال بقاء اليمين فيستغنى عن قيام الملك اذ بقاءه محتمل وهو الذي علقها بهما في الزوج
الشرط او مرجح الامة العقب بالوطئ فقال الزوج ان وطئت فانت طالق ثلاثا وقوله
الموت لأمته ان وطئت فانت حرة فاحج اي دخل الحشفة حتى انثى الحثا ان طلق
المرأة وعقبت لامة لوجوب الشرط ولست بعد الابلا ج ولم يخرج بعد الطلاق فاعتبر
وهو من ثلث وقيل هو قدر جرة الوطئ لو كان الزنا محال لا يبي بالث عليه اي
على كل من الزوجين ولو لم يفرق اي بالث مراجعا في الطلاق الرجعي لان الجماع
ادخل الفرج فالفرج ولو يوجد ذلك بعد الطلاق والعقب بان الادخال لا يدخله حتى

فكبر

وفي الفرج صدق الامة اذا طلق
بشبهة

يكون له ولأمته حكم الامة وهذا لو حلف لا يدخل رتبة الاصطبل وهي فيه لا يثبت
بامساكها فيه بل بحالها عليه في الاول ويصير مراجعا في الثاني بايلاجه ثانيا الرجوع الجماع
فيه حقيقة بوثبوت الحرمة لكن الحد لا يثبت في الجماع والمقصود وهو قضاء
الشبهة فاذا منع الحد للشبهة وجب له ان يجمع الشهادة قال ان طالق ان شاء
الله منع متصلا او مات قبل ذكر الشرط لم يقع الطلاق اما الاول فلان التعليق بشرط لا يعلم
وجوده مغير لصحة الكلام وقد اشترط اتصاله واما الثاني فلان الكلام خرج بالاستثناء
عن كونها عيوبا والموت ينال الموجب لا البطل وان مات الزوج قبل الشرط وقع الطلاق
اذا لم يتصل بكلام الشرط قال ان طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله او انثى حرة وخرجت
الله طلق الملة ثلاثا وعق الجدة فلا لا تطلق ولا يقع العبدان التكرار شاع في
كلامهم فيحصل عليه تصحيح الكلام فلا يسل اتصال الشرط ولما ان اللفظ الثاني لغو فلا
يفيد غير ما يفيد الاول ولا وجه لكونه تأكيد الفصل بالواو فمفعول المعطوف عن اتصال
الشرط به فيقع كذا ان شاء الله ان طالق فانه تطبيق عند ان حصة ومحمود وتعليق
عند ان يوسف انه ان لم يسل متصلا بالاجاب فيجوز حكمه كالمعطوف وان كان المعطوف
لان تباطؤ الجملتين هو الفاعل فاذا انثى انثى لان طالق في قوله ان طالق فيجوز اختلاف
تأخير شرط فانه يكون حينئذ مغيرا ليقف عليه صدر الكلام وبان طالق بمشقة الله
او بان لانه او بحسبه او بهضائه لا اي لا تعلق لانه تعليق بما لا يوقف عليه كقوله ان
الله ان الباء لا لا تعلق وفي التعليق الطاق للجزء بالشرط وضافها اي اضافة المذكرات
من المشية وغيرها الى العبد عليه منه اي العبد كان شاء فلان او اراد او احب او رضي
فيقتصر على المجلس فان علم العبد في المجلس وشاء وقع الطلاق وقوله ان طالق بامر او
حكم او قضاء او ذنبا او علة او قدرة تنجز يقع به الطلاق في الحال سواء اضيف
اليه تعالى او لم يبد اذ اراد بغيره ان يفرغ فاكفوه ان طالق فيحكم القاضي وان قال
باللام اي ان طالق لمشيئة الله او ايمره او حكمه الخ يقع الطلاق في كل اي في الوعد
لغيره كلها سواء اضاف الى الله تعالى او الى العبد لانه تعليق كانا وقع وعمل كقوله ان طالق
لله تعالى والدار وان قال بغير اي ان طالق في مشية الله الخ فان اضاف اليه تعالى
لا يقع الطلاق في الوعد كلها لان في معنى الشرط فبعضه تعليق بما لا يوقف عليه فلا يقع الا
في العلم لانه ينكر ويراد به العلم وهو واقع ولانه لا يصح نفيه عنه تعالى بحال لانه يعلم
ما كان وما لم يكن فيكون تعليقا بامر موجود ولا يلزم القدر لان المراد ههنا التقدير

فان طالق ان شاء الله منع
متصلا

قال في الاصطلاح واليمين عند من الجهر بالفرقة وادخل الجهر
اسماع غيره وادخل الخاف اسماع نفسه هو الصحيح رد لما قيل
ان الجهر اسماع نفسه وادخل الخاف اسماع نفسه هو الصحيح رد لما قيل
وغيره من اسماع نفسه وادخل الخاف اسماع نفسه هو الصحيح رد لما قيل
الخاف في بصره الاستثناء اسماع نفسه وادخل الخاف اسماع نفسه هو الصحيح رد لما قيل
لحروف وكذا الاستثناء اسماع نفسه وادخل الخاف اسماع نفسه هو الصحيح رد لما قيل
ان شاء الله منع نفسه البقرة ولو طلق جهر ووصل
الاستثناء وقال صاحب الجهر في بصره في قوله ان طالق
شاء الله تعالى متصلا وان شاء الله منع نفسه يقع الطلاق واليضح
وعند هذا وان شاء الله منع نفسه في قوله ان طالق
سحق لو استثنى في بصره وان شاء الله منع نفسه في قوله ان طالق
متصلا في بصره وان شاء الله منع نفسه في قوله ان طالق
طالق جهر ان اسمع نفسه من التعليق ولا يقع الطلاق
اجماعا ولا افعلا بخلاف

[illegible]

الحلقة الأولى من سلسلة
الدراسات والبحوث

فمن يقضيها في البيت وهذا ينسحب إلى البيت فأن هذا في علمها ليس
وإنه ينسحب فمن يقضيها في خارج البيت وهذا الصواب لأن
الموجب للمغاربة أن لا يكون في خارج البيت قدرة
إصلاح القدرة مع الأئمة والاشتماء على الخلق
وإنه

وكان الطلاق في القصة أو في الميثاق وكذا لو كانت
الزوجة في الحقة من قبل الزوجان أيا ما كان في القصة ثم تزوجت
وبعد ذلك لم يزلوا حتى سئل الخليفة مات وعوفي القبة وورثته
أيضا وإن أباها لم يكن سأل الخليفة مات وعوفي القبة وورثته
عندنا وإن مات بعد القضاء القبة لم يرث

فأما هذا

والبارزة ونحوها بان يقتل المريض او يموت بمرض آخر وهي في العدة ترث هذا في البايان
ولما في الرجعي فترث منه مطلقا اذا مات وهي في العدة لبقاء الزوجية بينهما فانها السبب
للمرث في مرض موته فلات الرجوع قصدا بطلان العقد عليه قصدا بتأخير عمله الى زمان انقضاء
العدة لرفع الفرع عنها ولهذا امرها بما اذا ماتت بخلاف البايان ان السبب وهو النكاح
قد انكسر لترث طالبة رجعي طلقت ثلاثا لان الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح ولهذا
يجعل له وطرها ولا يصح ميراثا فتم بمن يسقطها اياه راضية به لان حقها وكذا الطلقة
واحدة بايانه وكذا اترث ميانة قبلت ابن زوجها يعني بان المريض امرأته قبلت ابن
زوجها لا يمنع قبيلتها الارث اذ البينونة وقعت بايانه بالتشبه بها بخلاف ما اذا
بانث بالتقبيل فانها لا ترث وكذا اترث من لاعنها اوله منها فيه اى في المرض اذ الاول
فهو اذ افترق امرأته وهو صحيح ثم تمكن في مرض فانها ترث وكذا اذا افترق في المرض فان هذا
معلق بتعلق الطلاق بفعل بائنة المرأة منه كماله اذ انما من المخصوصة لا يقع العار عن نفسها
واما الثاني فهو اذ اختلف في مرض موته ان لا يترثها اربعة اشهر فلم يبق بها حتى مضت المدة
ووقعت البينونة ثم ماتت ترث الملة ولو اختلف في صحته وبانت بها اى بالاذنيان في مرض
لاى لا ترث امرأته وان كان الايالا ايضا في المرض ترث لان الايالا في معنى تعليق الطلاق
بمضي اربعة اشهر خالية عن الوقوع فيكون ملحقا بتعليق بمضي الوقت وسيلان بيانها
بجلاق الرجوع فلو بقدر لم يرض عجز الى اخره من في صف الشان او ضم او حبس لقصاص
او ضم او حصر فان لمطلقا حينئذ لا ترث لان الملاك ليس بعالم فيها كذا الا ترث
المختلعة في مهنه وخيرة اختارت نفسها فيه ومن طلقت ثلاثا بانها ماتت وهي في العدة
لانها نصبت بطلان عقدها وانما كان لشعها او بايها اى وكذا الا ترث من طلقت ثلاثا بانها ماتت وهي
من مهنه ثم مات في العدة فانه لا يكون لها لانها لم تصح شيئا انما ليس بمرض الموت ولهذا يعبر
بترعاتهن جميع المال وكذا اذا اقر بالدين لا يكون يقيم عليه عزها النجدة ثم اقر ثلاث
في الصحة ومعنى العدة اوبانها بانها ماتت او اوصى فاما الاقر منه ومن الارث
اى قال لها في مهنه كنت طلقا فانا وصيحي فانتقت عندك قصدة ثم اقر لها بمال
او اوصى لها او اباها بماله في مهنه فاقرها او اوصى ثم ماتت فاما الاقر منه ومن ميراثها
منه اذا علق المريض ملاقة بفعل اجنبى او بجنى الوقت والتعلق والشرط اى والمحال انهما
اوعلى طلاقها بفعل نفسه وهما اى التعلق والشرط في المرض والشرط فقط فيه او علق طلاقها
بفعلها ولا يثبت له منه كالاكل والشرب وكلام اللوي وقضاء الدين واستيفائهما وهما في المرض

مطلب المنطقة الرجوع والمباينة بواحدة
في المرض يرثا اذا ماتت في العتة

أَيْ تَأْخِيرُ عَنِ الزَّوْجِ الْمَرْغُوبِ التَّقْطِيعُ وَالْحَلَّةُ فِيمَا تَرْتَبُ
كَانَ لَهَا حَيَاةٌ صَحَّةُ الْمَرْءِ عَزْهُ زَارُهُ

الصالح بنوع الماء
سكون الدم وجمع
الولادة والرحم

[illegible]

بوالشرط فقط فيه وجوب اقله وثبت المرأة ككون الزوج فلا وفي غيرها اي غير هذه
 الصورة المذكورة لا اعترض المرأة وهو ما اذا كان التعليق والشرط في الصحة في الوجوه
 كلها او كان التعليق في الصحة فيما اذا علقه بفعل الاجنبى او بمشيئة الزوج كيف ما كان اذا
 علقه بفعلها الذي لها منه بد فانها لا تترتب في هذه الصور اعلم ان هذه المسئلة على اربعة
 اوجه اما اذا علق الطلاق بمشيئة الزمان او بفعل اجنبى او بفعل نفسه او بفعل المرأة وكل وقت
 على وجهين اما ان يكون التعليق في الصحة والشرط في المرض او كان في المرض اما الوجهان
 الاولان اعني ما اذا علقه بمشيئة الزمان او بفعل اجنبى فان كان التعليق والشرط في المرض
 وثبت للفرار وان كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لم تترتب واما الوجه الثالث وهو
 ما اذا علقه بفعل نفسه فترتب كيف ما كان اذا اوجده الشرط في المرض سواء كان التعليق في
 الصحة او في المرض وكان الفعل مما لا يند منه او لا يند صار قاصدا ايصالا حقها بالطلاق
 والشرط او بالشرط وحده لان الشرط شبهها بالعلل لان الوجوه عند فساد متعينين في
 صيانتها لحقها واضطرار البطلان حتى غير كانه في الغيرة حال الانفصال والموت
 اما الوجه الرابع وهو ما اذا علقه بفعلها فان كان فعلا لها منه بد تترتب مطلقا سواء كان
 التعليق والشرط في المرض او كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لانها نصبت بالشرط
 والرضا بكون رضا بالشرط ابانها مرضه وقد خبرنا بفسخ فوات وانها فافترقت
 فاستثنت فوات الزوج لم تترتب اما في الاول فلاون الصحة لما تخل بين الطلاق والموت
 بتبين ان ليس بفوات واما في الثاني فلاون المرأة بان تداها بطلت اهلية الارث لان
 المهر لا تترتب احصا فاما السلب بعدة لانها يمكن غور النسب قال لها ان اموتت فانت مطلق
 ثلثا كان فان احق اذ امضت فماتت قبلت لزومها للمهرين وللغنى وطلقاتها ثلاثا
 وثبت لان مطلقا مطلقا طلب الطلاق الرجعي ولا يلزم من الرضا به الرضا بالثلاث فاذا
 اتى بها الزوج مكان فان وورثت المرأة قال الخ لمرة اترقبها طالق ثلاثا فترجع
 امرة ثم اخرى ثم مات الزوج طلقت المرأة الاخرى عند التزوج فلا يصير الزوج فوات
 ولا تترتب المرأة عند وعند طلق عند الموت فيصير فواتا وتترتب المرأة لان الاجرة
 لا يتحقق الا بعد تزوج غير ما بعد طلق وذلك يتحقق بالموت وكان الشرط متحققا عند
 الموت فيقتصر عليه وله ان الموت معق ولفظا في الاخير من وقت الشرط فثبت مكان
 الشرط مستثني

او كان التعليق والشرط في المرض
 او كان التعليق والشرط في الصحة

لانه يكون عند
 السلب

باب التبع

او هو في صحة النكاح
 او هو في صحة الطلاق
 او هو في صحة الرجعة
 او هو في صحة المهر
 او هو في صحة النفقة
 او هو في صحة الحضانة
 او هو في صحة الزنا
 او هو في صحة القذف
 او هو في صحة العتق
 او هو في صحة اليمين
 او هو في صحة الوديعة
 او هو في صحة الجارية
 او هو في صحة الفدية
 او هو في صحة الكفارة
 او هو في صحة النكاح
 او هو في صحة الطلاق
 او هو في صحة الرجعة
 او هو في صحة المهر
 او هو في صحة النفقة
 او هو في صحة الحضانة
 او هو في صحة الزنا
 او هو في صحة القذف
 او هو في صحة العتق
 او هو في صحة اليمين
 او هو في صحة الوديعة
 او هو في صحة الجارية
 او هو في صحة الفدية
 او هو في صحة الكفارة

هي استدامة النكاح القائم في العدة اي ابقاء النكاح على ما كان مادامت في العدة
 فان النكاح قائم بالقرينة تعالى فامسكوهن يعرف فان المسك عبارة عن استدامة
 النكاح القائم لا عن عادة الزنا فيل على عتبة الرجعة وتطير بقاء العدة لان السد
 لما تحقق مادامت العدة باقية اذا ملك باق في العدة لان بعد انقضاءها يتجوز رجوعها
 وبما يوجب هذه المسألة من الوضوء وغيره على ما ترويه خلاف الشافعي فان الرجعة
 عند التمكن الا بالقول فلا يجوز عند الطلاق قبل الرجعة بالطلاق وتصح اي الرجعة فيها
 دون الثلاث من مطلقين وطلقين وهذا في الحرة والشاذل في الامه كالثلاث في الحرة
 وقد مر وان كانت المرأة عن الرجعة فان الامر بالمسك مطلق فيشمل الشفاد بر و
 تدب اعلم انهما اعلم الزوج ايها الرجعة لانها لو لم يفعلها لربما تقع المرأة في المحضية
 لانها قد تترجع بناء على نعمها ان الزوج لم يرجعها او قد انقضت عدتها ويطاوعها الزوج
 الثاني فكانت حاصية وزوجها الذي وقعها فيه مسكنا بترك الاعلم ولكن مع ذلك
 لو لم يفعلها صححت الرجعة لانها استدامة للنكاح القائم وليست بانشاء فكان الزوج رجعة
 منقرا في حاله صحت وقصر في الانسان في حاله صحت لا يتوقف على علم الغير فان قيل كيف
 تكون حاصية بغير علم اجيب بانها اذا ترقبت بغير سواك فقد تركت التثبت فوقع
 في المعصية لان الشبهة رجاء من قبلها وندب الشهاد ايضا استدل عن التماسد وعن
 الوقوع في موقع التهم لان الناس عرفوا مطلقا فيتم بها العقوبة معها وان لم يشهدت
 وندب ايضا عدم دخولها عليها بالاذن ان لم يقصد الرجعة او يعلمها بدخولها عليها بالذنا
 او تخفى او صوت العمل شاعرا لدخولها لئلا يقع نظره على ما لا يجل نظر فيه لانها مطلقا
 في الجملة ادعى بعد العدة الرجعة فيها ان صدقته رجعة لان النكاح ثبت بتصادق الزوجين
 فالرجعة اولى وان كذبت فلا ادعى لا يترجى رجعة لان مدعى ولا يثبت له ولا يملك انشاء في الحال
 وهي منكرة فالقول في النكاح ولا يمين عليها لما ياتي في كتاب الدعوى لان الرجعة من الاشياء
 التي لا يمين فيها كما في رجعتك احكاما لا يكون رجعة اذا قال رجعتك يمين بها لانشاء فثبت
 بحجية له صحت عدته لان هذه الرجعة صادقة حال انقضاء العدة فلا يصح وهذا لانها
 ايمنة في الاخبار فوجب قول قولها هذا الخبر دل ذلك على سبق الانقضاء واقرب
 احوال حال قول الزوج رجعتك فيمكن مقارنا لانقضاء العدة فلا يصح بخلافها
 اذا سكنت ثم اخبرت بان انقضاء لان اقرب الاحوال فيها حال السكنة فيصير ان له
 وكما في زوج امه اخبر بعد اى بعد العدة بالرجعة وصحة سببها وكذا في الامه

يكنى به اللبس والقبلة على موضع من بدنها النظر في قولها ان
 وان لم يقصد الرجعة ولا فرق بين ان يقصد اللبس والقبلة والنظر منه
 او منها بلبسها بعد ولا ينعى شرا ان يقصدها فان كان اختلاف
 منها او بعد كونه ومقتضى كسبها لا يفسد الا سلامه انما انما انما
 جنينة ومحمد ثبت الرجعة خان فالاجابة لا يفسد او جمعا عليها باخلاصها
 فربما في قولها وهذا ثم او محقق والوطى الذي جمع على المقضى هو

بجنتها نسخ

وغير القبول الحق قبل الذي تقرى اليه وشبهه بالجماع وانما شرط
ذلك ان لا يكون على عدم شرط اللغة في الطهارة وقتها في الجماع
الصغير فقال غلام لم يبلغ وقتها في الجماع وانما شرط
الاحتياط وهو موجب لتزول ما بها ولا غسل على الصبي لعدم الخطأ
ولا يفتننا استناد علمه في حق حرمة الخمر بها لان الخمر في منزهة
لكن فلا يكون بانها يبرون حكمها وهذا ما ذكره شمس الامير ان
غيره ما لا يكون الا اذا خاف ان يبر اجسادهم بغير استهاد وهو مذكور
كما عاين في الخصي الذي لا يقدح في الجماع بينهما والجزء في
الاختصاص خلاف الفرض في الجماع وحملت من حلت للاول ذكره
المجيب لا يفتن في ذلك وفي المصنف في رواية في حقه ان في
الدخول في الجماع وحملت من حلت للاول ذكره
منها اذ هو احد ما حلت للاول ولولم يفتن في حقه
في حقه وهي لا تمنع وصول سرازه فربما وفي ذكره حكمها
فلا يكون زنا

وغير القبول الحق قبل الذي تقرى اليه وشبهه بالجماع وانما شرط
ذلك ان لا يكون على عدم شرط اللغة في الطهارة وقتها في الجماع
الصغير فقال غلام لم يبلغ وقتها في الجماع وانما شرط
الاحتياط وهو موجب لتزول ما بها ولا غسل على الصبي لعدم الخطأ
ولا يفتننا استناد علمه في حق حرمة الخمر بها لان الخمر في منزهة
لكن فلا يكون بانها يبرون حكمها وهذا ما ذكره شمس الامير ان
غيره ما لا يكون الا اذا خاف ان يبر اجسادهم بغير استهاد وهو مذكور
كما عاين في الخصي الذي لا يقدح في الجماع بينهما والجزء في
الاختصاص خلاف الفرض في الجماع وحملت من حلت للاول ذكره
المجيب لا يفتن في ذلك وفي المصنف في رواية في حقه ان في
الدخول في الجماع وحملت من حلت للاول ذكره
منها اذ هو احد ما حلت للاول ولولم يفتن في حقه
في حقه وهي لا تمنع وصول سرازه فربما وفي ذكره حكمها
فلا يكون زنا

لان الشوط لا يلازم دون الازال وهو موجود فيه بنكاح صحيح متعلق بقوله ليعاها
ويمنع عطف على بطلانها في اي عدة الزوج الثاني لاستبعاد عطف غيره يعني
ان وطئ السيد امته لا يكون محلا لتعين ملك النكاح التحليل بالنكاح وكذا الزوج
الثاني بشرط التحليل وان حلت للاول بان قل تزوجك علان اهلك اوقات المرأة
ذلك او وكلها اما لوضوح ذلك في قوله فلا يكون عند علمه العلماء وبيده الزوج الثاني
مادون الثلاث اي حكمه ايضا كما يرد حكم الثلاث يعني انطلق الحرمة تطليقا وتطليقيين
وهو تحت عدة تزوجا وتزويجا آخر ثم عادت الى الزوج الاول عادت بثلاث تطليقات
وهذه الزوج الثاني حكمه مادون الثلاث من الحرمة الحقة كما يرد حكم الثلاث من الحرمة
العلنية عند ان حلت في نفسها وعند محض فروعها في الايام مادون الثلاث وهذا
البحث ايضا ذكره مستوفى في الكتابين المذكورين معلقة الثلاث اخبرت بمقتضى العدين
عدة من الزوج الاول وعدة من الثاني وامدة تحمله في مضيهما وسياتي في آخر باب
العدة ان مضيهما ان كان بحضرة فاقبل ما تصدق فيه عند شهود وعند خمسة وثلاثين
يوما والى جان الزوج الاول تصدقها ان ظل حيا ما لا امة امة المعاملات كدفع
البضع مقبوع اعطى الاخطى او الديانا لتعلق الحل به وقوله الواحد مقبول فيهما

لان الشوط لا يلازم دون الازال وهو موجود فيه بنكاح صحيح متعلق بقوله ليعاها
ويمنع عطف على بطلانها في اي عدة الزوج الثاني لاستبعاد عطف غيره يعني
ان وطئ السيد امته لا يكون محلا لتعين ملك النكاح التحليل بالنكاح وكذا الزوج
الثاني بشرط التحليل وان حلت للاول بان قل تزوجك علان اهلك اوقات المرأة
ذلك او وكلها اما لوضوح ذلك في قوله فلا يكون عند علمه العلماء وبيده الزوج الثاني
مادون الثلاث اي حكمه ايضا كما يرد حكم الثلاث يعني انطلق الحرمة تطليقا وتطليقيين
وهو تحت عدة تزوجا وتزويجا آخر ثم عادت الى الزوج الاول عادت بثلاث تطليقات
وهذه الزوج الثاني حكمه مادون الثلاث من الحرمة الحقة كما يرد حكم الثلاث من الحرمة
العلنية عند ان حلت في نفسها وعند محض فروعها في الايام مادون الثلاث وهذا
البحث ايضا ذكره مستوفى في الكتابين المذكورين معلقة الثلاث اخبرت بمقتضى العدين
عدة من الزوج الاول وعدة من الثاني وامدة تحمله في مضيهما وسياتي في آخر باب
العدة ان مضيهما ان كان بحضرة فاقبل ما تصدق فيه عند شهود وعند خمسة وثلاثين
يوما والى جان الزوج الاول تصدقها ان ظل حيا ما لا امة امة المعاملات كدفع
البضع مقبوع اعطى الاخطى او الديانا لتعلق الحل به وقوله الواحد مقبول فيهما

وهو لغة الحلف مطلقا وشكك في ذلك على ان لا يشر بها مدته ومكة طرفة بانتهان
والكفارة والحج ان حلت واقلها الحرة اربعة اشهر والامة شهرين واحدا لاكثرها
فلا ايلة يوجب على قل من الاقلين بان قال للحرمة والله لا اقربك شهرين او ثلثة
اشهر فلو قال والله لا اقربك او لا اقربك اربعة اشهر الاول فله والثاني موقت
او ان قربك فعلى شح او نحو او فاستطاع او عهده حرفان فيها في المدة حبت
وان احدث في الحلف بالله وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزاء وسقط الايلة والا
اي وان لم يقربها بانتهان بوجبة وسقط الحلف الموقت فان كان موقفا اربعة اشهر
فله يقربها بانتهان بوجبة وسقط الحلف حتى يتركها فلم يقربها بعد ذلك لاشين لاي
يسقط الحلف المؤبد وفرغ عليه بقوله فلو تكلمنا ثانيا وثالثا ومضت المدة ثان بلو في
بلو ثانيا بانتهان بآخرين يعني تكلمنا ولم يقربها اربعة اشهر تبين ثانيا ثم تكلمنا
ولم يقربها اربعة اشهر تبين ثالثا فان تكلمنا بعد زوج اخره طلاق اذ لم يبق الايلة
وان وطئها كفر بقاء البين ان كان الحلف بغير طلاقها وان كان به لا يبق لما عرفت

وهو لغة الحلف مطلقا وشكك في ذلك على ان لا يشر بها مدته ومكة طرفة بانتهان
والكفارة والحج ان حلت واقلها الحرة اربعة اشهر والامة شهرين واحدا لاكثرها
فلا ايلة يوجب على قل من الاقلين بان قال للحرمة والله لا اقربك شهرين او ثلثة
اشهر فلو قال والله لا اقربك او لا اقربك اربعة اشهر الاول فله والثاني موقت
او ان قربك فعلى شح او نحو او فاستطاع او عهده حرفان فيها في المدة حبت
وان احدث في الحلف بالله وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزاء وسقط الايلة والا
اي وان لم يقربها بانتهان بوجبة وسقط الحلف الموقت فان كان موقفا اربعة اشهر
فله يقربها بانتهان بوجبة وسقط الحلف حتى يتركها فلم يقربها بعد ذلك لاشين لاي
يسقط الحلف المؤبد وفرغ عليه بقوله فلو تكلمنا ثانيا وثالثا ومضت المدة ثان بلو في
بلو ثانيا بانتهان بآخرين يعني تكلمنا ولم يقربها اربعة اشهر تبين ثانيا ثم تكلمنا
ولم يقربها اربعة اشهر تبين ثالثا فان تكلمنا بعد زوج اخره طلاق اذ لم يبق الايلة
وان وطئها كفر بقاء البين ان كان الحلف بغير طلاقها وان كان به لا يبق لما عرفت

بكل الامم مصدر
او اسم متعلق

اشارة الى ان
او بقية حقه
مقتضى عدة ما يوجب
الاشارة الى ان
الاشارة الى ان

قال في ان طلاقها
او طلاقها
او طلاقها
او طلاقها

ان تبيخز الثلاث يسطر بقوله والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين
ايلا لا جمع بينهما بحرف الجمع فصاد كجمله باللفظ الجمع فستحق المدة لا قبله بعد يوم
الله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين الاولين لان المدة فصل بين الشهرين الاولين
والشهرين الآخرين يتوقف على كمال مدة الايلة وهي اربعة اشهر وكذا قوله والله لا
اقربك سنة الا يوما لا يكون الايلة لان استثنى يومه فذكر ان يجعله في يومه شاذ فلا
يمر عليه يومين ايلا السنة الا يمكن ان يجعله في استثنى وكذا ان اقل الايلة اقربك
فيه لا يكون شيئا انما استثنى كل يوم يقربها فيه فلا يتصور ان يكون شيئا الا ولو قربها
يوما او اياها في اربعة اشهر او اكثر من يومها سقطت الاستثناء لان اليوم المستثنى لما مضى
لا يمكن قربها الا بكفارة وكذا قوله بالبرقة والله لا اقربك وامرته بها لا يكون الايلة
قربا بل بلو ومضى بان يجزها من الكوفة المعلقة لحيث كان زوجة فيه اي في حق الايلة
لبقاء الزوجية بينهما كما قرأ المباشرة ولا اجنبية تكفها بعد اي طلاق الايلة فانه لا يتصور
في حقها ان تحل من كتمان نسائها بالنكاح في ليست منها فلم ينعقد وجب المطلق حتى
لوتزوجها بعد ذلك لا يكون وليا وتحقيقه ان الايلة بمنزلة تعليق اطلاق بعض الزمان
فلا يقع الا في الملك او مضافا الى الملك كالمسك بل قال ان تزوجك لله لا اقربك ولا يوجد
ولو وطئها كفر عن ميمنه لانها منعقدة في حق وجوب الكفارة عند الحث بحرفين الزمان
باجدما او صفرها او ثلثها او سافرا اربعة اشهر بينهما فقيته قوله نيت اليتم فلا تطلق
بعد ان مضت عدة وهو عاجز وان قدر على الجماع في المدة ففيه الرضى لان الرضى باللسان
خلف عن الرضى بالجماع فاذا قد حله لا يلزم من عدم الرضى باللسان كالمتميم اذ اولى المدة قوله لا امة
انتهى حله لانه ان نوى التحريم اتمه ونويتا فان هذا اللفظ مجمل وكان سائلا للمجمل فان قال
اذنك بالتحريم او اذنك بشيئا كان ميمنا ويصير به ميمنا لان تحريم المحلل يمين وطئها
ان فداء لان في الظاهر حرمه فاذا نواه تحملا لا تحملا وعند حقه لا يملكها الا لعدم ذلك وهو
تشبيه المحلل بالحرمة وهذا الذي نوى كذا في المدة فلهذا بالتحريم فلهذا بالتحريم
فاذا نواه مطلق وتعلقه بانتهان في طلاق وثلاث نواها او قدر في الكتابات والفتوى
على طلاق وان لم يزوج وحمل نواها تحملا وهذا لا يخلف في الرجال وعن هذه النواها
غيره لا يصدق قضاء ولو كانت له اربع نسوة والمسألة فيها لها يقع على واحد منهن
طرفة بانتهان في نطاق واحدة منهن والى البين والظاهر والاشبه ذكره الزيلعي كذا اكل
حل على حره وهو حرام بانتهان است كبر مروي حرام اي الفتوى على طلاقه وان لم يزوج

ان تبيخز الثلاث يسطر بقوله والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين
ايلا لا جمع بينهما بحرف الجمع فصاد كجمله باللفظ الجمع فستحق المدة لا قبله بعد يوم
الله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين الاولين لان المدة فصل بين الشهرين الاولين
والشهرين الآخرين يتوقف على كمال مدة الايلة وهي اربعة اشهر وكذا قوله والله لا
اقربك سنة الا يوما لا يكون الايلة لان استثنى يومه فذكر ان يجعله في يومه شاذ فلا
يمر عليه يومين ايلا السنة الا يمكن ان يجعله في استثنى وكذا ان اقل الايلة اقربك
فيه لا يكون شيئا انما استثنى كل يوم يقربها فيه فلا يتصور ان يكون شيئا الا ولو قربها
يوما او اياها في اربعة اشهر او اكثر من يومها سقطت الاستثناء لان اليوم المستثنى لما مضى
لا يمكن قربها الا بكفارة وكذا قوله بالبرقة والله لا اقربك وامرته بها لا يكون الايلة
قربا بل بلو ومضى بان يجزها من الكوفة المعلقة لحيث كان زوجة فيه اي في حق الايلة
لبقاء الزوجية بينهما كما قرأ المباشرة ولا اجنبية تكفها بعد اي طلاق الايلة فانه لا يتصور
في حقها ان تحل من كتمان نسائها بالنكاح في ليست منها فلم ينعقد وجب المطلق حتى
لوتزوجها بعد ذلك لا يكون وليا وتحقيقه ان الايلة بمنزلة تعليق اطلاق بعض الزمان
فلا يقع الا في الملك او مضافا الى الملك كالمسك بل قال ان تزوجك لله لا اقربك ولا يوجد
ولو وطئها كفر عن ميمنه لانها منعقدة في حق وجوب الكفارة عند الحث بحرفين الزمان
باجدما او صفرها او ثلثها او سافرا اربعة اشهر بينهما فقيته قوله نيت اليتم فلا تطلق
بعد ان مضت عدة وهو عاجز وان قدر على الجماع في المدة ففيه الرضى لان الرضى باللسان
خلف عن الرضى بالجماع فاذا قد حله لا يلزم من عدم الرضى باللسان كالمتميم اذ اولى المدة قوله لا امة
انتهى حله لانه ان نوى التحريم اتمه ونويتا فان هذا اللفظ مجمل وكان سائلا للمجمل فان قال
اذنك بالتحريم او اذنك بشيئا كان ميمنا ويصير به ميمنا لان تحريم المحلل يمين وطئها
ان فداء لان في الظاهر حرمه فاذا نواه تحملا لا تحملا وعند حقه لا يملكها الا لعدم ذلك وهو
تشبيه المحلل بالحرمة وهذا الذي نوى كذا في المدة فلهذا بالتحريم فلهذا بالتحريم
فاذا نواه مطلق وتعلقه بانتهان في طلاق وثلاث نواها او قدر في الكتابات والفتوى
على طلاق وان لم يزوج وحمل نواها تحملا وهذا لا يخلف في الرجال وعن هذه النواها
غيره لا يصدق قضاء ولو كانت له اربع نسوة والمسألة فيها لها يقع على واحد منهن
طرفة بانتهان في نطاق واحدة منهن والى البين والظاهر والاشبه ذكره الزيلعي كذا اكل
حل على حره وهو حرام بانتهان است كبر مروي حرام اي الفتوى على طلاقه وان لم يزوج

والله لا اقربك شهرين ولا شهرين ولو قال والله لا اقربك
شهرين والله لا اقربك شهرين لا يكون الايلة لان المدة فصل بين الشهرين الاولين
حتى لو قربها في قبل مضى شهرين لا يكون الايلة لان المدة فصل بين الشهرين الاولين
لا يجزها شيء لان قضاء مدتها حقا

والله لا اقربك شهرين ولا شهرين ولو قال والله لا اقربك
شهرين والله لا اقربك شهرين لا يكون الايلة لان المدة فصل بين الشهرين الاولين
حتى لو قربها في قبل مضى شهرين لا يكون الايلة لان المدة فصل بين الشهرين الاولين
لا يجزها شيء لان قضاء مدتها حقا

والله لا اقربك شهرين ولا شهرين ولو قال والله لا اقربك
شهرين والله لا اقربك شهرين لا يكون الايلة لان المدة فصل بين الشهرين الاولين
حتى لو قربها في قبل مضى شهرين لا يكون الايلة لان المدة فصل بين الشهرين الاولين
لا يجزها شيء لان قضاء مدتها حقا

والله لا اقربك شهرين ولا شهرين ولو قال والله لا اقربك
شهرين والله لا اقربك شهرين لا يكون الايلة لان المدة فصل بين الشهرين الاولين
حتى لو قربها في قبل مضى شهرين لا يكون الايلة لان المدة فصل بين الشهرين الاولين
لا يجزها شيء لان قضاء مدتها حقا

والله لا اقربك شهرين ولا شهرين ولو قال والله لا اقربك
شهرين والله لا اقربك شهرين لا يكون الايلة لان المدة فصل بين الشهرين الاولين
حتى لو قربها في قبل مضى شهرين لا يكون الايلة لان المدة فصل بين الشهرين الاولين
لا يجزها شيء لان قضاء مدتها حقا

ولو كان كسب كبره لا يكون طلاقا لعدم العرف ولو كان كسب كبره كان طلاقا في الثبوت

والله اعلم بالصواب

باب الخلع
الخلع بضم الخاء وفتح الهمزة الموحدة وضمها شريطة ان لا يكون الخلع مطلقا بل يكون بغير مهر او عوض او غيره من ذلك
من نكاح بمال بلفظ الخلع عابدا عما قاله لان قد يكون بلفظ البيع والشراء ونحوهما
كل ما ياتي ولا بأس به عند الحاجة لقوله تع فلا جناح عليهما فيها اقديت بهما يصلح لهما
لان ما يكون عوضا للمقوم او ان يكون عوضا لغير المقوم ولكن لا يجب ان يكون ما يصلح
لبي الخلع مظهر في النكاح كادوية العشرة ويتقرر في الجواب وقول كسب كبره وهو
في جانب الزوج عيّن لان تعليق الطلاق بشرط قبض المال حتى لا يقع جوعه قبل قبضها
كما لا يصح الرجوع في المهر ولا يسطر بغيره عن المجلس قبل قبضها كما لا يسطر للمهر قبل
يستم ان قبضت بعد المجلس ولم يتوقف على قبضها في المجلس كما لا يتوقف للمهر
عليه بل يتوقف على قبضها فان ابلغها قبل القبض في مجلسها وجاز تعليقها بشرط او وقت
كما جاز في المهر الا ان شرطه المهر لا يفي بالرجوع كما لا يجوز في المهر وهو في جانبها
اي المرأة عطف على قولها في جانبها كسب كبره مع ما مضى لانها تبذل مالا لنفسها
عنى الفسك الاحكام اى جاز جوعه قبل قبضه وبطل بغيره من مجلس عليها ولو لم يخلط
بشرط وقت وجاز شرط المهر كما في احكام المعاوضة وطرفا العبد في العقد كملها
في الطلاق فيكون طرف العبد معاوضة ومن جانب العبد ميسرا وفي تعليق العتق بشرط قبل
العبد في ثبوت احكام المعاوضة في جانب العبد لا العتق والخلع قد يكون بلفظ البيع والشراء
والطلاق والمباذاة بان يقول الزوج خالعتك على الف درهم او بعت نفسك او
طلاقك على الف درهم او تقول المرأة اشترت نفسي او طلاقك مائة الف او يقول الزوج
طلقك على الف او بارأك اى فارقتك فقبلت المرأة وقد يكون بالفارسية كما لو قال
رجل لامرأته خوليشان من خريدي فقالت خريدي فقال الزوج فروختم بانث اى
تقع واحدة باثنته ذكره قاضيهان والواقع به اى بخل الخلع وبالطلاق على مال وهوان
يقول الزوج طلقك وانت على ما امان المال او تقول المرأة طلقك على كذا او يقول
الزوج طلقك عليه والنفق بينهما ان الطلاق على مال بمنزلة الخلع في الاحكام الا ان
بذل الخلع اذا بطل بطل الطلاق باثنا وعوض الطلاق اذا بطل يقع رجوعا كذا في المحيط
وسمى في ثمان طلاق باثنا لانها لا تسلم المال الا تسلم لها نفسها والاثنا بغيره

منه وما يصلح
صلح من الخلع لا
يافى العتق حتى
جاز ما لا يصلح
لها ان يملك
المهر الا قبل
من العتق كما
في يدها

لا غير من يانك
ذكر العتق و
على شفعي
الفرق في
الرجوع

وهو

وشرط من الطلاق وحكمه وقوع الطلاق بالبين وصحة بين من جهة
معاونة من جهةها وبوجوب الرجوع بالتحاب والسنة واجماع الامة
وان كان البيع حاله اهل فنفقه وعند الزوج غير نفقه وهذا جاز في الرجوع
الاب ابن الصنفين على حال الصنفين لا الجوع من الخلع في الصنفين على حالهما
لوزوج الصنفين الرجوع بهما قبلها بغير مهر من جميع المال ولا نفقت المقتدرين
من الثلث وان لم يخرج منه الاصل من الارث ومن الثلث وادامته وهو العتق
وان ماتت بعد القضاء او كانت غير نفقة لم يحل الرجوع فيعتد بالبيع
كان يخرج من اخر من ماله البضع لا نفسه لم يحل الرجوع فيعتد بالبيع
ولها الا يمين اخر من ماله البضع او تملكها اية او تخرجها
قلت نفقا او قبلها اجبتى يجب للزوج شئ في المثلث ولو كان
مستقدا لوجب حقان

وهو الخلع من الكليات لاحتماله الطلاق وغيره فيعتد فيه ما يعتد به في طلاق
ترجع من جانب الطلاق وان قال له انوبها الطلاق فان ذكره بالمرقة في نفقه
في شئ من المصداق لا يرجع بل يخلع على الطلاق ويكون ذلك مذكرا عن النية والاي
وان لم يذكر به لمصدق فخلع والمباذاة اى في واقع الخلع بلفظ الخلع والمباذاة
لانها كلياتان فلا بد من النية او ما يقوم مقامها وهو ذكر البذل وقد استنفذ ولا يصدق
فلفظ البيع والطلاق كونهما معا يجب كذا في الكافي واعتد عليه بان لفظ البيع
غير صحيح في الطلاق وهو ظاهر اقر له المراه بكونه صحيحا فيه لا النية عليه قطعاً بحيث
لا ينفك عنه اسكروه ذلك لان البيع يوجب زوال ملك المهرين فيلزمه قطع زوال ملك
المهر والمهر في الطلاق بلفظ العتق لا العتق بلفظ الطلاق كما مر فليتأمل فانه في
وبالقبول حقيق وكذا اخذ اى اخذ المهر ان نشئ اى الزوج لقوله تع وان اردتم
استبدال زوج مكان زوج والتم احداهن قطاراً فلا فسادا منه شيئا وانما احدها
بالاستبدال فلا يرد في خفتها باختيار المال وكذا اخذ الفضل اى الزائد على ما دفع اليها
من المهر ان نشئ وفي رواية الجامع الصغير لا يكره الاطلاق قبله ولا جناح عليهما
فيما اقتديت به اكرهما اى اكره الزوج المراه عليه اى على الخلع نظراً للمراة لان طلاق
المكره واقع بماله اى بلا زرع ماله ان لم يكن لها عليه مال بل الترتب ان تعطيه
ما لا يملك او لا يسقط ماله ان كان لها عليه ماله كالمهر ونحوه كما ساقى ان الزوج
شرط في زوال ماله وسقط له والاكره بعد الرضى هلك بدله في يدها في خالعت مع
زوجها على الف قبل ان تدفعه اليه هلاك المال او استحق فعلها قيمته ان كان قيمتها
او مثله ان كان مثلياً ولا يسطر الخلع لانه لا يقبل الفسخ بل يجب الضمان عليها حقيقة
المعاوضة خلع او طلاق بخمر او خنزير او قتيبة ونحوها مما ليس بمال وقع طلاق
بائن في الخلع رجعي في غيرهما بخلافه اى بغير شئ لان الايقاع موافق بالقبول وقد وجد
فيقع في الخلع البائن وفي الطلاق لا رجعي كما هو مقتضى اللفظ وقد نقلناه من المحيط
ولا يجب عليها شئ لانها لم تسلم مالا متقوماً لتصبح عارة له وايضا لا وجب الايجاب المستحق
لزوجها ولا يجب غير لعدم التزام الخلع على ما في يد يدها في يدها اى كما يقع
الطلاق بخلافه اى اقلت خالعتي على ما في يد يدي وليس في يدها شئ فانها لم تسلم مالا متقوماً
فان تصر عارة له والرجوع بالغرض والمراد باليد هي اليد الحسية وان ردت على قولها
خالعتي على ما في يدك فله من مال او درهم ولو كان في يدها شئ ردت عليه في الاولى

فلو قضي بكونه فسخا فله فسخه فانه قد ان في المهرين والنفقة
ان قضاءه من المهرين ليس لهم الا القضاء بالبيع من المهرين
وهو كونهما بانيها

مهر المرأة على الخلع تعالى به مال
مهر الخلع ارضاع على ما في الخلع حتى والطلاق

بخلافه اذا كانت خالعتي خطبها الخطم فاذا اتممت حيث يجب عليها
رد المهر عند اى حنفية وهذا يجب بشرط ان لا يفسد المهر وسقط لانه مصاد

مقرها الذي اخذته منه او دفعت اليه في الثانية ثلثه درهم وان كان في يومها رهن
 قيمها بما مر ثلثه درهم وان كان اكثر من ثلثه درهم فله ذلك في النهاية امره بالخذ
 في الاخرى فلا يملكها استماله لكونه راضيا بملكه الا يعرض ولا يبيع ولا يهب
 لغيره وقيمه تكون مجزئة ولا لا يوجب قيمة الضع وهو من المثل لا يغيره منقول
 حال الزوج فحين ايجاب ما قام به المبيع على الزوج دفعا للضرر عنه وما رجع ثلثه
 درهم في الثانية فلا رهنها سميت بلفظ الجمع وقوله ثلثه فيجب عليها التيقن بها فصار
 كالمواقر او وصى بذره لهم خالف على عبد ابق لها على رهنها من ضمانه ثم رجع بل عليها
 تسليمه عنه ان قدره وتسلمه في ماله ان عجزت لا يعلقها معاوضة فيقتضي سلامة العوض
 واشترط البراءة عنه شرط فاسد فيجعل الحق الفاعل لانه لا يملك بالشروط الفاسدة
 طلبت طلاقا ثانيا قال طلقني ثلاثا بالالف وعلى الف فطلقها واحدة يقع في
 الاول بان ثلث الف وفي الثانية رجعية فجاءا فانها اذا قالت طلقني ثلاثا بالالف
 جعل الف عوضا للثلاث فان اطلقتها واحدة وجب ثلث الف لان الجزاء العوضي يقسم
 على الجزاء المعوض اما اذا قالت طلقني ثلاثا على الف تجزى على الشرط عند اى خفيفة
 والطلاق يصح تعليقه بالشرط والجزء الشرطي لا ينقسم على الجزاء الشرطي فيقع رجعية
 بلا شيء وعندها يقع بان ثلث الف لانها حرة على العوض بمعنى الباء كما وثقت عدا
 بالالف او على الف وله ان يبيع المبيع تعليقه بالشرط فيجعل العوض ضرورة
 في الطلاق لجهة تعليقه بالشرط فانه قال طلق نفسك ثلاثا بالالف او على الف فطلقت
 واحدة يقع لانه لا يرضى بالبينونة الا بسلامة الف كلها لا بخلاف قولها بالطلاق ثلاثا
 بالالف لانها لما رضيت بالبينونة بالالف كانت ببعضها اولى ان ترضى وبات احدا قال
 طالق بالالف او على الف فطلقت بآت المرأة ولزم الف لان مبادلة او تعليق فقتضى
 سلامة المدين او وجود الشرط وذلك بما ذكرنا وبات طالق اذا قال للمرأة انت
 طالق وعليك الف او قال عبدة انت حر وعليك الف فطلقت المرأة وعق العبد تجانسا
 قبل او لا عنه وفي الاعلى واحد منهما الا اذا قبل ولا يقع الطلاق والعنف بلا قبول
 لان هذا الكلام يستعمل للمعاوضة فيقال احمل هذا المتاع ولك على درهم ويكون بمنزلة
 قولهم بذره لهم وله ان يبيع ثمانية فلا يربط بما قبله الا بالاحكام الا الاصل فيها الاشهاد
 ولا لانه هنا لان الطلاق والعنف يقعان عن المال بخلاف البيع والامارة فانها لا يكون
 بدونها قال طلقك امرس على الف ثم نفي قال قلت فالفقوله وفي البيع القول

صلحت ثلاثا فطاعتها واحدة بالالف
 هذا ان يتبين ان كل ما قبله بالبينونة فان كان تطلقها
 واحدة كان ثم كل الالف يعني في المجلس حتى لو قام
 فطلقها لا يجب شي بخلاف ما اذا ابدى بعد فقامت فطلقت
 على الف فان تفرقت في القول لا يجلس كذا في الحديث

في غيبته والرافد
 بعد فبينت الحرة او لا
 لثري

لثري يعني من قال لغيره بعت منك هذا العبد بالالف درهم من قبله قد ائتت عقلت
 فالقول لثري وتفرق ان الصديق بمالي يمين من جانب الزوج والقبول شرط الحث
 حتى يتم اليمين بلا قبولها ولا يكون الا قريبا يمين اقر لا بشرط الحث لمحتجها بدونه
 فصار القول قوله لان الزوجين اذا اختلفا في وجود الشرط والقول بالزوج لانه منكم
 فاما البيع فالحجاب وقوله والاصح لاحدهما بذلك الاخر فصار الاقرار بالبيع اقرارا بما لا
 يتم الا به فان النكوة فقد جمع عاقر به فلا يصدق ويسقط المخلع والمباراة بفتح
 الهمزة جمع كل منهما مبرأ من الاخر من الدعوى عليه كل حق كحق كمنها على الاخر مما يتعلق بالنكاح
 كاتمه مقبوضا وغيره من قبيل الدخول بها او بقوله والنفقة الماضية واما نفقة العدة
 فلا تسقط الا بالذبح من الدخول بها قيد بالنكاح لانه لا يستطاع الاتفاق بما لم يرض وثمن
 ما اشترت ونحوها خالف الاب صغيرا عالما او مبرها ما لقت ولم يرض المالك عليها فله
 يستدعي المهر ما وقع الطلاق عليه ما لم يرض فلا يرتفع بغيره لا يفيك كعتية بغيره
 افضاله واما عدم وجوب المال عليها فلا بد من المخلع تبيع ومال الصبي لا يقبل المبيع
 فان خلفها اى الاب صغيرة صامتا له اى لئلا لم يرض بالضرر كذا في التصفيق
 لان المال لا يرضى به المراهب الزم المالك ابتداء في المخلع والمال عليه اى الاب لان الشرط
 بل المخلع على الصبي يصح فعل الاب اولى ولا يسقط المهر لانه لم يرض تحت ولا ياب
 وان شرط الزوج الضمان عليها اى الصغيرة فان قبلت وهو من اهله اى من اهل القبول
 بان كانت تعقل ان المخلع سالب والنكاح حالي طلق لوجود الشرط بالشيء لانها ليست
 من اهل الضمان قال الزوج خالعتني ولم يرضها الا فقلت للمرأة طلقك لوجود الايجاب
 والقبول وبري عن المهر المزوج لو كان عليه اى ولا يرضى عليه من الموجب شي
 ردت على الزوج بما ساق اليها من المهر المعجل فانها اذا قبلت المخلع وقد ثبت انه معاونة
 في حقها فقد التزمت العوض فوجب اعتبار بقدر الامكان خلع المريفتم معتبر
 من الثلث لكونه تبرعا لان المبيع غير منقول من حال المخرجه والله تعالى اعلم

باب الشرط

هو لغة مقابل للظهور بالظهور فان الشئ صيد اذا كان بينه ما عداه ويجعل كل منهما
 ظهور المظهر الاخرى شرعا تشبه ما يضاف اليه الطلاق ويحكمها اوقا يعبر عن
 الكل وجزئ شايع منها من المنكحة فلا يصح الظهور من آتته ولا من نكحها بل انما
 ثم ظهر منها ثم اجات بما يحجره النظر اليه متعلق بالنسبة من عضو محرم بيان

على سقط نفقة العدة بالالف
 والكسوة الماضية
 حبره

المراد المخلع الصادر من الزوجين لانه رخصها مع اجنبى فانه
 لا يسقط به مهرها والسقوط فيما اذا كان المخلع بصيغة
 المفا علم هو
 فالى في المرفقة بالاب لان الامم لوقوف المخلع بيننا وبين
 زوجة الصغيرة فان اضافت المبدل المهر الى نفسها
 او قبلت تم المخلع كاجنبى وان شئت ولم تضمن
 لا يغيث فيه والصحيح ان يقع الطلاق بخلاف الاب
 كذا في الهذلية ص

يعتبر ببيع

ونشر وان نكح صوم على الشايب بخلافه والاشهاد
 بالختار او ختمها او حالها لان حرمته من ليست على الثاني
 وانما حرم عليها ما دامت هي في عصمة الاجل المخلع فاذا
 طلقها او ماتت حلت له لعدم المخلع حقا
 ببيع المخلع على ختمها فلو ان الختم حرم المخلع منها فانها لو شربها
 لا يكون طاهر من قبله في شرب الخمر او في وجع الخمر او في شرب الخمر

في غيبته والرافد
 بعد فبينت الحرة او لا
 لثري

فانما انما ارضنا عما عمن عن محمد وحكمه خرمه وطهرها وادعاه كالمس والقبلة
حتى يكفر لقلته مع الذين يظهر من نسايم ثم يعيدون لما في قلوبهم رغبة
من قبل ان يمتثلوا لآية الظهور والعهد المفسر بالعلم على الوطن فان سبب وجوب
التكفير هو الظهور والعهد فان الكفارة داس بين العقيدة والعبادة وسببها ايضا داس
بين الشطر والاباحة حتى يبقا العقد بالخطوط والعبادة بالمناجاة وانما جاز تقديم
الكفارة على العهد لانها صحت لرفع الحجة الثابتة في الذات فيجوز بعد ثبوت تلك الحجة
لرفع بها كالمناجاة في الظهور انما يجوز قبل ازالة المصادمة مع انما سببها لانها شرعت لرفع
الحجة فيجوز بعد وجوده ووجدان الكفارة بعد ما انما او بعد ما انما الفسخ العقيدة
لان ما دونه وغيره لان هذه الحجة تارة ولا يغير التكفير من سبب الحل كالمس والعبادة التي
الناظر والمراة ان قط البعد بالوطى وعليها ان تمتنع من الاستمرار حتى يكفر وعلى
القاضي ان يجبره على التكفير فمما كفر عنها ذكره الربيع ولو على قبله اي قبل التكفير
استغنى الله عن تكفير الظهور فقط اي لا يجب عليه غيره الكفارة الاولى وقال سعيد بن
جبير يجب عليه كفارة ان وادى الظهور كانت على كظفره او على كظفره او على كظفره
رقيقة وعنفك مما يعبر به عن الكل او نصفك كظفره او على كظفره او على كظفره
او كظفره او كظفره او كظفره او كظفره او كظفره او كظفره او كظفره او كظفره او كظفره
ظهور وان لم ينو لان الشبهة بالانكشاف او بعد من بعد وجوبه شايع منها وهو الشرط في
حق المرأة والشرط في جانب الجوارح ان يكون المشقة به عضو لا يجوز النظر اليه كذكره وقد وجب
الطلاق وان فراه ولا ابدالات الفظ لا يحتملها او في قوله ان على كافي او مشاي
ما نواه او الطلاق والظهار لان الفظ يحتمل كلامها في ترجيح النية تعين وان لم ينو
فما التعارض المعاني وعدم الترجيح وفي قوله ان على كافي ما نواه من الظهور والطلاق
لان الفظ يحتملها وما ترجح بالنية تعين وانت على حمل كظفره او على كظفره او على كظفره
او ابداء لان ذكر الظهور ترجح جانب الظهور واثبت على كظفره او على كظفره او على كظفره
جميعه لان اضافة الظهور اليه من فساد كما اذا اضاف الطلاق فيجب لكل منهن عليه كفارة
وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاعطاهم مائة دينار
للتفكر للولد فيه وقيل ذلك بقوله وهي تجزئ ربة مؤمنة كانت او كافر ذكر كان او
انثى صغيرة كانت او كبيرة لم يكن فانت جسد المنفعة وهو المانع اما ان اختلفت المنفعة
فلا يمنع حتى جاز العول ونحوها وانما القياس ان لا يجزئ الا بالثابت جسد المنفعة

ولا يعود حتى يكفر بلفظ

لكنهم

ان كان الظهور غير وقت اذ انما وقت التكفير من سبب الحل كالمس والعبادة التي
يسقط الظهور بغير وقت اذ انما وقت التكفير من سبب الحل كالمس والعبادة التي

وان لم يكن كنية فوطها بالانكشاف فثبت الا في ولا حجة بها بالظهار
فان الحجة بالطلاق لان الحجة بالظهار لا تزول بالطلاق والحجة بالطلاق
فان الحجة بالظهار لا تزول بالطلاق والحجة بالظهار لا تزول بالطلاق

وقد عجز عنها لانه شبيهها بغيرها فثبت الا في ولا حجة بها بالظهار
فان الحجة بالظهار لا تزول بالطلاق والحجة بالظهار لا تزول بالطلاق

لكنهم استحسنوا الجوازات اصل المنفعة فانه اذا اصبغ عليه لم يصب حتى لو كان بحال لا يصب
بان ولذا اتم مثله وهو لا يجوز ولو كان ذلك الخبز لم يصب فيه بيده اي بيده
الكفارة وبين فرت جسد المنفعة بقوله كالاخي بخلاف الاعور ومجنون لا يعقل لان
لانتفاع بالحاج ليس لا العقل فكان فانت للنافع والذي يحكى ويعتقد بخبره لا يثبت
الاختلاف غير مانع والمقطع يذاه فانه فانت منفعة البطش او انما ما له لان فقة
البطش بها فقولها تفوت منفعة البطش او جازاه فانه فانت منفعة المشي او يديه
ورجله في جانب فانه ايضا فانت منفعة المشي لانه يحد عليه بخلاف ما لو قطعنا من
خلفه فاذ لم يفت جسد المنفعة ولا منبر اعطف على لم يكن فانت جسد المنفعة او اذ لم يفت
الاستحقاقها الحجة بجهة فكان الرق فيهما ناقصا او مكنا اذى بقص يذاه لان الحجة
بمومي وبه لا يذاه الكفارة لانها عبادة فلا بد ان تكون خالصة لله تعالى واذ كان
بجوز لم يكن خالصة لله بغير شارة فان اعتق كائنا لم يذاه شيئا جازا او عقبا شرا كذا
اعتق المكفر عن ممان نصفه وهو من شرا اعتق عنه باقية بقوله ممانه لان الاعتق
يتجزئ عنه كليات والنقصا في النصف الاخر بعد ان استلزمة الرق فيه وهذا
النقصا حصل في ملك شرا ثم انشأ اليه بالفمان ناقصا فلا يجوز عن الكفارة او
عنه اعتق نصفه عن تكفير ثم باقية بعد وطى من ممانه منها لان الاعتق يتجزئ
عنه ولما مور به الحق قبل المس فم يوجب لان النقص وقع بعد وان عجز عن الفتيق
صائم شهرين ولذا وليس فيهما رمضان ولا الايام المنهية الولا للنافع وهو ثابت بالنقص
ومور رمضان لا يقع عن غيره فلا يجوز التكفير به والصورة في الايام المنكدة منق
عنه فيكون ناقصا فلا يذاه به الجالس وان افطر لم يذاه كذا في
والسفر او وطنها الى ممانه في الشهرين متعلق بافطر وما عطف عليه لئلا يعم او
يوم اسهوا استأنفده اذ الصلة في الافطار فان تقطاع المتابع بالافطر وهو عند
يمكن الاحتراز عنه لانه قد يجد شهرين لا عند فيهما او في الوطن فلا ان الواجب عليه
صوم شهرين متتابعين قبل التماس ومن ضرورة كونهما قبل اخذها عنه اما لو وطى
غير التي ظاهر منها لاسيما ان يصره كذا في النهاية لا الاطعام ان وطى بخلافه ان وطى
التي ظاهر منها في خلال الاطعام لم يثبت ان النقص في الاطعام متعلق غير مقيد بما
قبل التماس وهو متصو على الاعتق والقيام ولو قد مكفر بالصوم على الاعتق
في اخر اليوم لاخير احقيل عرو الشمس من اليوم الاخير من الشهر الثاني لرفع الاعتق

مسألة كراهة الظهور في شهرين قبله ان قد شتم صليما شهري
ولا شتم اطعام شتمين مسكنا
لو قال فيه بيده بيده كان او لم يثبت الهبة والمصدق والوصية
وفي قريبه تلك اشارة الى اخراج الارث كما لا يخفى

عجزه بان لم يكن في ملكه او لم يقد رطله عند وقت الاداء ولو كان
في ذلك لكان يحتاج اليها لغيره المتعة بخلاف المسكن وعمل
هنا ما في الخارج لو كان له عبد للخدمة لا يجوز له الصوم
الا ان يكون زمانا انتهى

فالظاهر ان وطنها مطلقا عموما او سهوا لئلا ادنها راجع
الاستيناف ووطى غيرهما لا يوجب الا ان يكون مفسرا
ثم ان من صام شهرين بالاهل اجزؤه وان كانا باخصيين
والا فليجزئ به الا ان كانا من حقايق

والا فليجزئ به الا ان كانا من حقايق

صلى عليه وسلم اثبت باربعة شهود ولا تجد على ظهره قتال اهل اهل لا يثبت يقيني
 يا رسول الله وعادة هذه المقالة قال واذا لا يجوز من الله تعالى ان يجعل له خصما كافرا
 الله تعالى هذه الايات فدل ذلك على ان اللعان قائم مقام حد القذف في جانب الزوج
 حيث لم يجد اهل ذلك بقذفه في الدليل على انه قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة ان
 هذا لا لما رواها بنابر بن السيماء حيث قال وجدت على رجل امرأتي شيئا كزني
 بها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان جاءتك امرأة بامرأة فوجدت كذا فوجدت كذا
 اسود وجهك حتى انك لا تعرف نفسك فاحملها على النكاح فاحملها على النكاح فاحملها على النكاح
 سبقت لك انك في ولها شان وهذا الاشارة الى ان اللعان قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة
 كذا في اللطيف وكما مر من الطي والاستمتاع بعد التلويح لخصوص البيعة الثامنة و
 شرطه قيام الزوجة حتى اذا طلقها بايضا او تلاقا سقط ولم يجب الحد وساقى بيان
 في اخر الباب ان شاء الله تعالى وفي النكاح صحيحا فمن قذف بالزنا وجب العقوبة
 اهل البيت عن الزنا غير مائة من كمن يوفى عنها ولد لا يكون له اب معروف وصلى الى الزنا
 لاه الشهاده على المسلم حتى يجرى اللعان بين الكافر والابن كافر ومسلم ومن
 شاهد على كذا كذا او عطف على قذف ولها احتراز عن قول الجاهل على روق
 طابت بها اي بموجب القذف وهو الحد فانها حقها فلا بد من طلبها كاسائر حقوقها و
 لان من شرط اللعان ان لا تكن عفيفة ليس لها المصاهرة لقول شره وهو العفة
 لا عن خبر لقول من قذف فان اي الزوج عن القذف حتى يلاعن او كذا
 نفسه فكذا ان اللعان خفف عن الحد فاما المرات بالخلف ووجهه ان من قذف
 لا عن الزوج اخذ المرأة بالنكاح كذا بالزوج لانه لا يثبت منه الحجة او لا
 ولا اي وان لا يلاعن حلفت حتى تلاعن او تصدقه قال النبي وفي بعض نسخ
 القدوك او تصدقه فتدبره غلط لان الحد لا يجب بالقرينة فكيف يجب بالتصديق
 مرة وهو لا يجب بالتصديق اربع مرات لان التصديق ليس باقرار فصدقا فلا يعبر
 في حق وجوب الحد ويعبر في دونه فيدفع به اللعان ولا يجب الحد ولو صدقة فتفي
 الولد فالحد ولا لعان وهو ولها لان النكاح انما ينقطع حكميا بالطلاق فلم يوجد
 وهو حق الولد لا يصح فان في بطلان له وبه يظهر عدم صحته قول صدر الشريعة
 فينتفى نكاحا ولها منه فان لم يصح الزوج للشهادة بان كان كافرا او عتقا او محجورا
 في قذف حد لوجه من اهلها لان اللعان نقد بمعنى من جهة فيصالح الموجب الاصل

احمد بن محمد بن السبط
 من اهل البيت
 في قذف الزوجة
 من اهل البيت
 من اهل البيت
 من اهل البيت

مما لا يثبت في حد القذف الا بالحد والحد لا يثبت الا بالحد

وهو ثابت

وهو ثابت بقوله تعالى والذين يهودون نخسنا من الاية واليتقون ان يكونوا كافرين
 وهي مسبة لان اكانا كافرين فاسلمت ثم قد فاعل عرض السلام عليه وان صلح لها
 اي الزوج المشاهدة وهي لا تصلح لها بان كانت امه او كافرة او محجورة في قذف او محجورة
 او وصية او لا يجد قاذفها بان كانت زانية فالحد عليه كما اذا قذفها البنت ولا لعان
 لان خلف عنده وصوته اي صورة اللعان ما ينطبق به النكاح في القرن وحاصل ان يقول
 الزوج او لا يربع مرات اشهد بالله اخذ صا في صيته ما يد من الزنا وفي الخامسة لعنه
 الله عليه ان كان كاذبا في اقرارها ما به من الزنا مشير اليها في كذا ثم تقول وهي اربع مرات
 اشهد بالله انك كاذب في اقرار ما به من الزنا وفي الخامسة عطف عليه ان كان صادقا
 في اقرار ما به من الزنا فانهم يستعملون اللعان في كلامهم كقولهم كذا وكذا وكذا وكذا
 تكذبون اللعان وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
 اللعان بخلاف العصب فان التعان فرق القاصي بينهما ولا يثبت قبله حتى يومات احدهما
 قبله رثا الا من رثا من اهل البيت في هذه الحالة بان كذب نفسه او قذف نفسه
 فحد له او عطف على ذلك لا يدرى بغيره او نفي نسب وكذا ان قذفها به والحقيقة ما به ويات
 بطلان ذلك وشرطه ان يكون العلوق حال جريان اللعان بينهما حتى لو عقلت امه او كافرة
 ثم اعتقت واسلمت لا يثبت ولا يلاعن لان نسبها ثابت على وجه لا يمكن قطعه فلا
 يتغير بغيره وان كذب نفسه على اقراره بموجب الحد عليه فلا بد من اقراره بان له
 ان يترجمه او معنى قوله عليه السلام المتلوعان لا يجتمعان ابله اذا ما تلاعن عينا كما يقال
 المصطلح اليك كما في هذه المصليا كذا ان قذف غيرهما بعد اي بعد التلاعن قد اوزنت
 فانه بعد القذف لم يبق اهل اللعان ولذا المرأة بعد الزنا لم يبق اهل اللعان لانها لا يترقبها
 وانما لم يبق اوزنت فحدت كاقعة في المذابة وغيره لان مجرد زناها لا يسقط احصائها فلا
 حاجة الى ذكر الحد بخلاف القذف اذ لا يسقط به الا سخطا حتى تحدد روى عن الفقيه الكشي
 ان كان يقد زنت بتشديد التولية اي نسبت غيرها الى الزنا وهو القذف فلو هذا يكون
 ذكر الحد فيه شرعا كما ذكره السابق للشك في اللعان بعد ذلك الا ان قائم مقام حد
 القذف وقذفه لا يعبر عن شبهة والحدود تندبها ولا ينفى المحل لان قيامه عند المحل
 غير معلوم لاحتمال كونه انشغالها وان ولدت لاقول المدة وق لا يجب بنفيه اذا جاءته
 لاقها وتلاعنا زنت وهذا المحل منه لوجود القذف منه صريحا لا يقدح زنت ولا
 ينفي القاصي المحل اي نسب المحل من القاذف ان تلاعنهما كان بسبب قول زنت لا ينفي المحل

يحيى بن محمد بن خنيس الجعفي
 او عن ابن القاضى الثاني
 يعني ان كذا المدة حال العلوق عفيفة وان كذا
 اي كذا المدة حال العلوق عفيفة وان كذا
 فكذلك وان اياتها ثم كذب نفسه فلا حد ولا لعان
 اي كذا المدة حال العلوق عفيفة وان كذا

ما نسخ

وَقَفِي

اشار بها الى ولد البعثة
منسك لا يثبت قبحه

لا يقدر أن يغفل عن علمها حتى لو قامت معه زمناً وهو ضاحك
 كانت على خضار حاله تعلم حاله وقت العقد عقلت ولم تفر
 في في شهر وربع كروا فطوى الزكوف و الظاهر أنه يطلع من الزم
 ولا لا يجوبها هو ارجى الزم في الحب والتمتع لعدم العادة وتفرق بينهما
 بضمونة الولد فكأن له ولي والآصبع الثاني من الخاتم عند ويوهي
 للطلاق بينا على أنه على في الآباء بعد العرف على الولد وفي في العادة ان
 جهنم في التقريب ولو كانت المرأة الحبوب بود بعد التقريب الى استيقا
 بينه منبر ولا يطلع التقريب الثاني بخلاف الفقيه حيث بعد من تق
 هو باقى نيك يطلع الا ترى انه اذا اقترنت بعد التقريب ان كان قروا
 اليها لا يطلع التقريب حقايق
 الزيلعي الاجزاء من ثمانية منبر وفضل ما بينهما
 عشرة ايام وثلاث وربع من يوم بالتقريب كذا في المغرب

وفصول التستر ثم تملك عليها فالربع حان رجب والصيف حان ربيع وألحيف بارد
يايس وأشتا بارد رطب فلذا امتن الله وأمرنا أن نرضيها ثم خلقى سوى مدة شهر
ومنها بخلاف رمضان ويام حضيضها فانما داخله في السنة ان لم تكن رتقا فيقول له
اجل فانها اذا كانت رتقا لم تعد شاييس كما اذا كان الزوج محبوبا فان وطئ فيها وبغت
ولا اى فانه يابنات بالفرق القاضى بينهما وكان تغريقه مذكرا بايانه لان الملق
وهو دفع الظلم عنها لا يحصى بالرجعي ان طلبت لما لم ينفقها ولها كل المهران خلاها
لان خلوة العنين صحيحة وتجب العدة لا احتياط وان اختلفا عطف على قوله فان اقر
اى اختلف الزوج فادعت المرأة عدم الوطئ وانكر الزوج وكانت ثيبا او بكر فافتر النساء
فقلن ثيب حلف اى الزوج لانه الثيبا ثبتت بقولن وليس من ضرورة ثبوت الثيبا بالوطئ
اليها لاحتمال زوالها بشئ اخر فيحلف بخلاف البكارة فان ثبوتها ينفى الوطئ اليها ضرورة
فيستبرأ بقولن فان حلف الزوج بطل حقه فانكون امراته كما لو اختلفا وعندنا عقد
اوبعد فانها اذا اختلفت زوجا بطل حقه اى طلب التفرق لان المختارين الثيبان لا يكتن
له الا احدهما وان نكل الزوج او قلن انها بكر اجل الزوج سنة فان اختلفا اى بعد
الشاييس سنة ان ادعت المرأة عدم الوطئ وانكر الزوج فالحكم كالاولى اى ان صدقها
غيرت وان انكر نظر اليها النساء فان قلن بكر غيرت وان قلن ثيب فالقول للبرئيمس
فان حلف فمهر امرته كتمها غيرت بها هنا اجل الزوج ثمة لان الملق بالتاجيل ثمة حصلا
العلم بالعدنة التحيز الى المرأة وقد حصل العلم بها هنا فغيرت ثم اذا قامت عن مجلسها و
اقامها اعوان القاضى قيل ان تختار شيئا بطل خياره لان هذا يعتبر ثمة تحيز الزوج فلا يثق
على امره والى المجلس بطل بالقيام واذ اختلفت امر القاضى الزوج ان يطلقها طلقا
بانية فان ابي فرق القاضى بينهما وقيل تقع الفرقة بينهما باختيارها نفسها ولا يحتاج الى
القضاء بخيار العتق ولو فرق بينهما فتر وجهان الثاني ان يكون لها خيار لرضاها بحاله وان تزوج
امرأة اخرى وهي عالة بحاله ذكر في الاصل انها لا اختيار لها لعلمها بالعتيب ونكل الخصاف
ان لها الخيار لان العجز عن وطئ امرأة الدليل على العجز عن غيرها والقوى على الاول ولا
يتخير احدهما بغير الاخر خلافا للشافعي في العتق الحسة وهو الجمع والجمام والبرء والقرن
وهو ما يقع سلوكه الذكر في الفرج وهذه عادة غليظة او لحمة مرقية او عظم والريق
وهو التلاحم وعند محمد ان كان بالزوج سبب او جلد او برص فالمرأة بالخيار وان كان بالمرأة لا
ان يمكن الزوج دفع الفرع عن نفسها المظاظهر في دفع الامنة عينا فاختار الاول لان الحق له كما في الاول

ولو قد رعى الآيات
في الذي منهم
عبدًا خلافا
لآبائهم عقيم

[illegible]

فقطہ بیل

تبرکات

[illegible]

عظمه
الى السراطينية فقام على الخانية ادا
والعربى بجزاها لها الخا
مسلطه عبد الحميد وعلى الخا
عظمه فاقى محمد دالى سكتة القصة

زكريا عليهم السلام
يمنع الجماع والزنا التام

المراد بالصبي المسمى بالابن الذي ولد له من قبله وان كان له من قبله غيره من الاولاد
 لا يراد بالابن الذي ولد له من قبله وان كان له من قبله غيره من الاولاد
 لا يراد بالابن الذي ولد له من قبله وان كان له من قبله غيره من الاولاد

مولا عدة امارة الفان
 وقيل يكون في موضع الموت لا في الموضع بالاشارة الى ان الموت لا يراد به الموت
 المحض بل هو الموت في الموضع الذي ولد له من قبله وان كان له من قبله غيره من الاولاد
 لا يراد بالابن الذي ولد له من قبله وان كان له من قبله غيره من الاولاد

ايام لما عرفت ان الرق منصف وفي حق الحامل الحرة والامة وان مات عنها صبي اي وان كان
 زوجها الميت متبنا وضع حملها بالطلاق قوله تعالى ولا تحلوا لاهلها ان يعرضن حملهن
 وفيمن جلت بعد موت القتي عدة لموت بانها لما لم تكن سالما وفوت موت القتي تعين
 عدة الموت ولا تنسب فيها اي في جلت قبل موت القتي وبعد ان القتي لاهلها فلا يتصور
 منه العلوق والكلح ببقه مقامه في موضع التصور وفي حق امارة الفان للابن بقا لا يجازين
 من عدة الطلاق وعدة الوفاة فان انقضت عدة الطلاق وهي ثلاث حينئذ لم
 تنقض عدة الوفاة فلا تلبث تنقض بعد انقضائها عدة الموت وان انقضت عدة الموت في عدة
 الطلاق تنقض عدة الطلاق والزوجي والموت لا تنقض عدة الطلاق فانما الحال الوفاة
 لا ارث لها الا في حق عدة الوفاة في حق عدة الوفاة مع الشك في الارث فصار كالمطلقة
 رجعا وفي حق عدة الوفاة في عدة رجعي كعدة حرة في حق عدة الوفاة في عدة رجعي
 فوجب ان لا تعد لها عدة الوفاة في عدة رجعي كعدة حرة في عدة رجعي كعدة حرة في عدة رجعي
 اي عدة امارة لان الطلاق في ذلك النقص لا يوجب عدة الحرة في عدة رجعي كعدة حرة في عدة رجعي
 الذي بعد عدة الاشهر تسانف بالحيف يعني مرة انا كانت ايسة فاعتدت بالشهر ثم رأت
 الدم على عادتها المرفوعة المنقصة ما مضى من عدةها وعليها ان تسانف لعدة بالحيف لاربع
 بطل الاياس هو الصحيح فيعلم انه لم يكن خلفا لان شرط الخليفة تحقق الاياس وذلك
 باستدانة العجز الحلمات كالغدي في حق الشيخ الغافي فعلم من هذا التفرع ان ما وقع في جبا
 صدر الشريعة من قوله قبل انقضائها بها كان سهو من الناس في القبول بعد انقضائها بها
 كما تسانف بالشهور من عاصت حيفتها ثم آتت حتى ان عاصت حيفتها ثم آتت حتى ان عاصت حيفتها
 ثم آتت حتى ان عاصت حيفتها ثم آتت حتى ان عاصت حيفتها ثم آتت حتى ان عاصت حيفتها
 كما في الحديث فان عدة بالشهور بل من عدة بالحيف فلو جعل الحيف التي رأت قبل الاياس
 مشتملة على الوقت الذي تحسب من عدة من حيث انه وقت لزم الجمع المنع والمعجب من صدر
 الشريعة ان عبارة الهداية بعد ما وقعت كما نقلنا كيف قال في الاستنباط في مشكل لا يلو
 ظهر ان عدة بالشهور من وقت الطلاق والحيف التي رأت قبل الاياس مشتملة على الوقت في
 ان يكون محسوبا من عدة من حيث انه وقت معتدة طلاق وطنت بشبهة وقد مر بيانها
 وهو مبتدأ خبره في قوله عليها عدة اخرى لتجد السبب وقد اخذنا في اوردنا فمات اى
 اذا اخذنا بكون ما مر من الحيف بول المني بشبهة منها اى العدة التي رأت في عدة الاولى
 ولم تكل الثانية انقضت بعض الثانية فعليها تمامها اذا اوجبت عدة المرأة عدتان فاما ان يكونا

سواء ان شوط
 الحليفة

لغيره في حق
 الحيف في حق
 الحيف في حق
 الحيف في حق

بار الع
 هي لغة الاحصاء يقال عدت الشيء اي احصيته ومنه عاثر في اي انظار وتوقف
 في لغة المرأة عدة معلومة سياتي بيانها في حق الطلاق متعلق ببيان ما كان نكاحا متاكدا صفة
 ملك بالموت او الخول ولو كان اربابا لم يخلو الصبي في اربابا واش معتبر اخر ان عن
 في امة موطنة غير مسئولة اذ لا عدة لها بخلاف امة وليد مات مولاها واعتقها كما
 سياتي ولا تنسب في هذا القيد والقول في ذكره ووجه عطف على قول بشبهة النكاح
 سياتي بيانها فالعدة بالطلاق قبل الخول لعدم تاكده النكاح ومن حكمها منع جوار
 زوج غير اى غير زوجها ومنع جوار نكاح اختها واربع سواها لما مر من بقاء اصل النكاح
 وصحة الطلاق فيها بالرفع عطف على منع جوار ووجه ما مر ايضا وهو في عدة في حق
 حرة تحيض للطلاق والفسخ كالفسخ بجوار البلوغ وعدم الكفاءة وملك احد الزوجين
 الآخر وتقبلها ان الزوج شهوة وارتداد احداهما ثلاث حينئذ لو لم يكن حتى اذ اطلق
 في الحيف وجب تكثير تلك الحصة ببعض الحيف الرابعة لكنها لما لم تنجز اعتبر تمامها
 كما تفرق في الاصول وانما وجبت بها لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثا
 قرو والفسخ في معنى طلاق لان عدة وجبت للتمتع عن برائة الرحم في الذمة الطالقة
 على النكاح وهذا يتحقق فيها كذا المراد مات مولاها واعتقها فان عدةها ايضا اذا كانت
 من تحيض ثلاث حينئذ لو لم يكن امر طوطا بشبهة كما اذا زفت اليه غير امرتها وهو
 لا يدق فوطنها او نكاحا فاسد كالنكاح الموقت في الموت والفرقة متعلق بالموت بشبهة
 والنكاح الفاسد فان عدة فيها ايضا ثلاث حينئذ سواء مات الزوج او وقع بينهما فرقه
 وفيمن عطف على فخره في عدة في حق حرة لم تحض اصغر او كبر او بلغت يسر ولم تحض
 ثلاثة اشهر لقوله تعالى واللاتي يتسن من الحيف من شأنكم ان اتيتم فعدن ثلثة اشهر
 قبل ما نزل قوله ثلثة قرو اربابا فمن لا تحض فعدن ثلثة قرو واللاتي يتسن الآية ان وطنت
 لما مر ان عدة بالطلاق قبل الخول والموت عطف على قوله بالطلاق والفسخ اربعة اشهر
 وعشر اى عشرة ايام مطلقا اى سواء وطنت او لا لقوله تعالى واللاتي يتسن منكم ومنه
 ان ما جاء الآية وفي حق امة تحض عطف على قوله في حرة تحض فعدن عدة امة تحض
 بالطلاق والفسخ حيفتان لقوله عليها سلام طلاق لامة تطليقتان وعدة بالحيفتان و
 لان الرق منصف والحيفتان لا تجزى فكلت فصارت حيفتان وفي حق امة تحض او لم
 عنها زوجها نصف الحرة اى عدتها بالطلاق والفسخ شهر ونصف شهر ولو شهران في حرة

قوله الشيخ الثلاثة قاسم من حصة نكاح حرة نكاح غيره عليها سنة
 فليست على طلاق بل هو في امة ملكة وقال في اصلاح الاصلح هذا
 ونقيضها ان الزوج رفع وليس بفسخ

ان العطف في معنى الطلاق لثبوت النسب قبلها وعدم بعدهما

منه لا عدل بالاشهر تحض ثلثة اشهر
 يعني من كان منكر حرة مائة منه اما ان كانت عدة
 عليها بموت الحرة ولا يفتى كذا في تبين

ايام

مصدر المطلقة فان زوجت في عقد زواجها الثاني

من يخلو او يجل واحد فان كان الثاني كما انطلقها فلا تاول في ثلثتها انما يخلو او يطلقها
بالفاظ الكتابية فوطها في اربعة فلا تملك ان العتدين تداخلت وان كان الاول فكانت من
جنسين كالمزوجة عنها زوجها او طلت بشبهة كالكاف او من جنس واحد كالمطلقة اذا
تزوجت في عقد فوطها الثاني وقرينة هذا انما يخلو او يطلقها عند تاول يكون المراء من الحيض
مكتسبة لهما جميعا فاذا انقضت العدة الاولى ولم تكن الثانية فعدتها تمام العدة الثانية
وصورة ان لو طلق الثاني ان كان بعد ما انقضت حصة بغيرها بعد الوطى الثاني تارة في
ايضا في الحيض الاولين العدة الاولى وحيضتان بعدهما من العتدين فتتم العدة الاولى في
سيفر رابعة لتمام العدة الثانية وان كان قبل ما انقضت حصة بغيرها الا انما تملك
وهي زوجت من ست حيض ومقدرة فان وطئت بها اي بشبهة تعلقته بالشهر ويحسب
بما تراه من الحيض فيها في الشهر قبل فلولها ولو تزوجت في عدة الوفاة فخل بها الثاني
يفرق بينهما فعدها بقية عدة ما من الاول تمام اربعة اشهر وعشر عليها اذا حيضت الاخر
يحسب بما حاض بعد التزويج من عدة الوفاة اي اربعة اشهر وعشر عليها اذا لم تكن
من العدة غير مذكورة في الوفاة ولكن وعدة الطلاق والموت تنقضي وان جهلت المرأة
بها اي بالطلاق والموت حتى ان الزوج اذا كان غائبا عنها وبلغها خبر طليعتها اياها بعد ما ان
تزوجت حيين او موتا بعد مضي اربعة اشهر وعشر كانت عدتها منقضية وابتدأ بها اي ابتداء
عدتها عقيبها اي عقيب الطلاق والموت لا عقيب علمها بها لان الله تعالى اوجبه على المطلقة
والمزوجة عنها زوجها وهما نصفان اي عقيبها وانما يخلو او يطلقها في نكاح فاسد عقيب تفرقه
اي تفرق القاضى او غيره على ترك الوطى بان يقول تركك او غليت سبيلك ويحذف ذلك
لا يجوز العدة في ذكر الزاوي قالت مضى عنك وكنها الزوج خلعت فان القول طامعيتين
لانها امنية فيما تخبر وقد تفرق في آخر باب الرجعة كمن مضى عنك بان اي بان امرته ما دون
الخلع ثم تزوجها في العدة وعلق قبل الوطى وجب عليه مهر تمام وعدها عدة متباعدة
لانها مقبوضة في ذمها بالوطى الاول وبقي اخره وهو العدة فانما جسد النكاح وهو مقبوضة ثابت ذلك
المقبوض عن القاضى الواجب في هذا النكاح كالمعاصي في مفسوخ في ذمها فيصيرها ايضا بغير العقد
فيكون طلاقا بعد المخلو لعدة على سببية افتقرت بينا بين اللذين ان العدة حيث وجبت
للزوجة في طلاقها بالجماع واليهما يحتمل ما صدق له الطلاق فلا حصة لفرشته الا لامل لان
في بطنها فلذا ثابت النكاح ولا يخلو ذمها طلقها في الاعتد او اعدتها لان وجوب العدة لا يخلو
ان كان الحق الشرع لانها غير مخاطبة بمقتضى الشرع والحق الزوج لان خلاف مقتضى هذا ان تركهم

اما غير المخلو بها
فيكون تفرق الايدي

وهو على ان يزوج
عدها في عدة
تمام العدة الا ان
وذلك من العدة
عدها اصل
هذه

وهو يزوج

لا يخلو طلقها بملك الرجعة تارة في ذمها فانما يخلو بملك المهر
وهو يزوج استبان العدة الا حياضا والا حياضا
في طلاق الرجعة

مخالفه اذا كانت تحت مسلم لا ينفقه

انما رتبنا الى هذا ما يحل بان تحت عليا في الزوج
انما عليها في الزوج نفقة العدة كما في التبيي

وهو يزوج ولا على حرة خرجت الياسمة او مقيمة او شامنة علمت او صارت ذميمة
لقولهم ولا جناح عليكم ان تنكحوهن مطلقا او قيد ولما عرفت ان الحرة مملوكة بالجماع واليهما
فلا حصة لفرشته الا لامل لما عرفت ان في بطنها ولذا ثابت النكاح

فصل في الاحداد وهو

الزينة والطيب والحد المعتمد مع عدة البائن ولتكون اطوارا للثالث على موت عدة
النكاح الذي يوجب له ذمها وكفايته مؤثرها وهذا لا تحت المطلقة الرجعية بل تحت النكاح لم
تنتها البقاء النكاح ولهذا عين وطئها ويجري عليها احكام الزوجات على كونها بكيرة مسلمة فان
لصوفة والكافرة غير مخاطبتين بالشرع ولو كانت بكيرة مسلمة كمتة لانها مخاطبة
بمقتضى الله تعالى فيما ليس فيه اطلاق حق الموتى بخلاف ما في من الزوج فان في اطلاق حق الموتى وحق
اجتماعه حاجته بترك الزينة متعلق بقوله لا تترك ليس لمعنى انما يصوبه بالعرفان
والعصمرا الى الصبيح بالعصمرا فيفصح من هذا انما يحل للطيب والجماع والطيب ولدهن والحل
الا بعد في الفروقات فيحطوا الى ان لا تحصى عدة عنق وهي ام ولدا عتقها مولاها
ومعدة نكاح فاسد لان الحداد اطوارا للثالث على موت عدة النكاح ولما عرفت ان النكاح
مععدة لا تقرب ايضا لقولهم ولا جناح عليكم فيها عرضة بهن خطبة النساء لان قالوا
لكم لا تواعدوهن سررا ولا ان تقولوا لهن ما كنتم تواعدوهن لان السرور ان يقول اني اريد ان تزوجك
لجيد ذلك لما عرفت ونحو ذلك في قوله لا تواعدوهن سررا ولا ان تقولوا لهن ما كنتم تواعدوهن لان السرور ان يقول اني اريد ان تزوجك
انما اريد ان نجتمع ونخوض في ذلك ولا يخرج من عدة الطلاق رجعا كان او باين آمن بينهما كسر
والله اراكم ونحن جميع مععدة مؤتمنة لا نكح بعض البين وتبين فيه اي في بينها فان نفقة مععدة
لنكاح عليها فخرجنا الى الخروج منها الى الكسب وفيه يمد لها ان يجمع البين والمطلقة ليست كذلك
لعدم النفقة عليها من مال زوجها ويعتد ان اي معدة الطلاق ومععدة موت في بيت زوجة
اي العدة فيه اي في بيت ايضا في ايهما السكنى حال وقوع الفراق والموت لتفانها للتحججوهن
من بيتين اي ببيت السكنى الا ان يظهر عندها بان كان نصيبها من دار الميت لا يكونها واخرها
او من بيتين نصيبهم او خافت تلفها لها واللاه نام اوله وتجد كرا البيت للميت من شدة بينهما في
الطلاق البائن حتى لا يقع المخلو بالاجنبية وبعد ما الناس في ان يكون في منزل واحد ان
معتد باحرمه فالظاهر ان الميراث له سائر الحرم ومن صدق المنزل عليها او كان الزوج
فاسقا فالاولى خروجها وانما خرجها ونزاعا تجعل بينهما امرأة ثقة قادرة على حملها
احتياطا بان اوقات عنها زوجها في سفر وبينها وبين غيرها دون تارة ايام رجعت الى

الدور والضم اليك واقى فقول انك
مخبر كجيب

مصرها لانه ليس بالبنداء المخرج بالهوية بل بغيرها فلا تارة خبرت بين المضي الزوج سواء كان معها أو لا وقد ثبت الزوج ليكن الاعتدال في منزل الزوج هذا إذا كان العقد أيضا ثلاثة أيام وإن كان أقصر من ذلك لم يثبت له كونه الزوج على ما عدا على انهما قد ما قبل وهو ان الحكم في صورة التنازل في صورة اقلية احدهما التعيين ولو في مصر عطف على قوله في سفرى لو كانت او ماتت عنها في مصر من الامصار المخرج بل تعدي فيه فخرج عجم ان كان لها عجم من التحضير قط تعدي بالشهر كما من رتب يوما ما فاقطع حتى مضت سنة لانها في حكم الاولى واعتبار الشهر في العدة بالايام لا الهة كذا في الصغرى طلقها فضا الحنة من نفقة العدة او بالشهر زمان الصلح تعين الشهر ولو بالحيض لا تكونها مجهولة اخبرت الملة بمعنى عتده اي عدة الزوج الاول وعدة الحمل وغلطت في اي ظن الزوج الاول بصحتها والعدة تحمل ما اخبرت به نكحها اي جاز ان ينكحها الزوج الاول مضى على العدة لو كان يحض فاقتر ما اي مرة نصت في الملة فيه شهران عندتي خيفة وعندها تسعة وثلاثون يوما الاحتمال ان يقع الطلاق قبل ان تجب فيه فيكون مدها ثلاثة وثلاثين يوما خمسة عشر يوما ثم تحيض ثلاثة وثلاثين يوما ثم تحيض ثلث فكل اربعة وثمانين يوما لا بد من ثلاث ساعات لاغتسال بقاء عنق زمان الاعتدال من الحيض وله ان رقبته اشد اذارة فلا يثبت عليها الحكم الشرعي بل العمل لاغلب فيجب اكثر مدة الحيض وقل مدة لظهوره فيقيد لا فكتف ثلاثة عشرين شهرا والظهور بينهما شهرا

باب

تثبت النسب اكثر من الحمل سنتان لقول عائشة رضي الله عنها الولد لا يبق في البطن اكثر من سنتين ولو نظر في مفرق واقلها ستة اشهر لقول عائشة وقيل وفضا المثلثون شهرا ثم قال قضا في عامين فيقول الحمل ستة اشهر فيثبت ولده معتدة الرجعي وان ولدت اكثر من سنتين ماله نفقة لعدة الاحتمال الموقوف حال العدة الحمل يكونها خمسة اشهر ويثبت في الاقل بعد اذ اجاءت به الاقل من سنتين بانس من زوجها بالنقضاء العدة ويثبت نسبه لوجود العلق في النكاح وفي العدة ولا يصير مرجعا لانها تحمل العلق قبل الطلاق ويحضر بعد فلا يصير مرجعا بالشك وكان مرجعا في الاكثر بعد اذ اجاءت به الاكثر من سنتين كان مرجعا لان العلق بعد الطلاق والظهور انه منه لانساق الزنا منها فيقول مرجعا كذا ما سبقته ولدت الاقل منهن يثبت نسبه وليد مبسوطة اذ اجاءت به الاقل من سنتين بلا دعوى العلق كذا الولد كما وقت الطلاق فلا يثبت نسبه بول الفرش ويثبت النسب احتياطا ولو لم يولد

لا اي اذ اجاءت به تمام سنتين من وقت الفرقه لم يثبت نسبه لان الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه كونه الوفاي بالبدعوة باسم الزممه وايضا يحتمل ان يطأها في العدة وكذا امره في اي صبيته منها تسع فصاعدا لظهورها ما رات البلوغ يثبت نسبه ولدها اذ ولدت لا قبل من تسعة اشهر منذ طلقها بانها كان او حقا لان العلق في يكون في العدة وتسعة اشهر لو ولدت تسعة اشهر لا يثبت نسبه ولدها لان العلق في يكون خارج العدة وذلك لانها صغيرة سيقين واليقين لا يزول بالاحتمال والصغر منافي للحق فاذا اتى فيها صفة الصغر حكم بعض عدتها بثلاثة اشهر وحمل الحمل على ان حدثت فلا يثبت النسب لاريها بالواقعة بمحض العدة ثم ولدت تسعة اشهر لم يثبت النسب لوجود دليل الانقضاء وهو قرارها فكذا هذا بل لو لم يقررها لم يحتمل الكذب وحكم الشرع بالنقضاء لا تزد فيه وكذا معتدة اي معتدة طلاق اقربت بالمضي اي مضى عتدها وولدت الاقل من نصف سنة من وقت الاقرار هو السبق في الهدية ولكن وغيره على وجه الصواب الموافق للتعديل وقد وقع في عبارة صفة الشريعة الطلاق مكان الاقرار و كانت موهوم النسخ الاول يثبت نسبه ولدها لما رات العلق في يكون في العدة لظهور كذا بها يبين حيث اقربت بالنقضاء ورحمها منهنه بالياء ونقصها لما رات العلق في يكونها وظهر عطف على اقربت اي كذا معتدة طلاق لظهور حملها او في الزوج بها اي يثبت نسبه ولدها معتدة اذ عتت والدة ونكرها الزوج وقد كان قبل الولادة حملها هو في الزوج بالحمل والا اي وان لم يضر حملها او لم يضر الزوج به فيثبت اي النسب اذ ثبت ولادتها بحجة تامة اي شهادة رجلين او رجل واحد بان دخلت المرأة ببيتا ولم يكن معها احد ولا في البيت والرجلان على الجاه حتى ولدت فعلا الولادة برؤية الولد او سماع صوته قيد الحجة التامة ان النسب بالنسب بشهادة امرأة واحدة على الولادة خذها فاعلمها حالها حال العدة ان ولدت ولدها يثبت نسبه عند في حينه الا ان يشهد بولادتها رجلان او رجل واحد بان الا ان يكون هناك حبر ظاهر واعتراف من قبل الزوج فيثبت النسب بلا شهادة وعند ما يثبت في الجميع بشهادة امرأة واحدة مسلمة حرة عدلة كذا في الكافي وكذا معتدة وفات ولدت الاقل منهنه مائة ذكرت في الحامية بقولها و يثبت نسبه ولدها المتوفى عنها زوجها الى اخره اي يثبت نسبه ولدها معتدة وفات بغير الموت وولادتها اقل من سنتين وقار اذا اجاءت به بعد انقضاء عدة الوفاة لستة اشهر لا يثبت النسب لانت الشرح حكم بالنقضاء عتدها بالشهر تعين الجهة فصار كما اذا اقربت بالنقضاء كما يثبت في الصغيرة ولان الانقضاء عتدها جهة اخرى وهو وضع الحمل بخلاف الصغيرة لان الاصل فيها عدم الحمل لانها قبل البلوغ ليست بحمل وفي البلوغ شك والصغريات يبين خبره بالشك

المستطوع

مطل ما حققه ارضيته مستها تسع
قال الكمال وطى المانة في العدة لا يثبت به النسب هذا ليس بمتها
في ايامها الطاهر لم يولد بها وهو معتد به اذ لو كانت غير زوجية لم يولد
لذو فاستم اشهر ثبت نسبها والا فلو كذا في الفتح ٥

في اي اذ اجاءت به تمام سنتين من وقت الفرقه لم يثبت نسبه لان الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه كونه الوفاي بالبدعوة باسم الزممه وايضا يحتمل ان يطأها في العدة وكذا امره في اي صبيته منها تسع فصاعدا لظهورها ما رات البلوغ يثبت نسبه ولدها اذ ولدت لا قبل من تسعة اشهر منذ طلقها بانها كان او حقا لان العلق في يكون في العدة وتسعة اشهر لو ولدت تسعة اشهر لا يثبت نسبه ولدها لان العلق في يكون خارج العدة وذلك لانها صغيرة سيقين واليقين لا يزول بالاحتمال والصغر منافي للحق فاذا اتى فيها صفة الصغر حكم بعض عدتها بثلاثة اشهر وحمل الحمل على ان حدثت فلا يثبت النسب لاريها بالواقعة بمحض العدة ثم ولدت تسعة اشهر لم يثبت النسب لوجود دليل الانقضاء وهو قرارها فكذا هذا بل لو لم يقررها لم يحتمل الكذب وحكم الشرع بالنقضاء لا تزد فيه وكذا معتدة اي معتدة طلاق اقربت بالمضي اي مضى عتدها وولدت الاقل من نصف سنة من وقت الاقرار هو السبق في الهدية ولكن وغيره على وجه الصواب الموافق للتعديل وقد وقع في عبارة صفة الشريعة الطلاق مكان الاقرار و كانت موهوم النسخ الاول يثبت نسبه ولدها لما رات العلق في يكون في العدة لظهور كذا بها يبين حيث اقربت بالنقضاء ورحمها منهنه بالياء ونقصها لما رات العلق في يكونها وظهر عطف على اقربت اي كذا معتدة طلاق لظهور حملها او في الزوج بها اي يثبت نسبه ولدها معتدة اذ عتت والدة ونكرها الزوج وقد كان قبل الولادة حملها هو في الزوج بالحمل والا اي وان لم يضر حملها او لم يضر الزوج به فيثبت اي النسب اذ ثبت ولادتها بحجة تامة اي شهادة رجلين او رجل واحد بان دخلت المرأة ببيتا ولم يكن معها احد ولا في البيت والرجلان على الجاه حتى ولدت فعلا الولادة برؤية الولد او سماع صوته قيد الحجة التامة ان النسب بالنسب بشهادة امرأة واحدة على الولادة خذها فاعلمها حالها حال العدة ان ولدت ولدها يثبت نسبه عند في حينه الا ان يشهد بولادتها رجلان او رجل واحد بان الا ان يكون هناك حبر ظاهر واعتراف من قبل الزوج فيثبت النسب بلا شهادة وعند ما يثبت في الجميع بشهادة امرأة واحدة مسلمة حرة عدلة كذا في الكافي وكذا معتدة وفات ولدت الاقل منهنه مائة ذكرت في الحامية بقولها و يثبت نسبه ولدها المتوفى عنها زوجها الى اخره اي يثبت نسبه ولدها معتدة وفات بغير الموت وولادتها اقل من سنتين وقار اذا اجاءت به بعد انقضاء عدة الوفاة لستة اشهر لا يثبت النسب لانت الشرح حكم بالنقضاء عتدها بالشهر تعين الجهة فصار كما اذا اقربت بالنقضاء كما يثبت في الصغيرة ولان الانقضاء عتدها جهة اخرى وهو وضع الحمل بخلاف الصغيرة لان الاصل فيها عدم الحمل لانها قبل البلوغ ليست بحمل وفي البلوغ شك والصغريات يبين خبره بالشك

يعني ان هناك بعد
الانكار والموت يشهد
الحق مسكيا

فتى الكمال لا يحرم عليه
لهذا النفي

اللازم

[illegible]

مفتي ولي المحاكم لا يثبت نسبهم من مولا
بغير دعوة من المولا

محمد علي اذ باع امته وولدت عندنا بنتي
محمد اذ باع البائع شيئا من سائر ما يبيع

مطلب الفرض هل يثبت بغير قري وموسط وضيف

بلاد دعوة انما يكون داخل المولى وطهرها وما اذا لم يثبت فلا يثبت بلاد دعوة كما وثق كتابها موالها
ولم يثبت بغير قري انما يكون داخل المولى وطهرها وما اذا لم يثبت فلا يثبت بلاد دعوة كما وثق كتابها موالها

باب الحضانة

هي من حق الطاهر بصفة يحضنها من ارضها لنفسه تحت جناحه وكذلك المرأة الحاضنة
ولها حق الارزاق ولو بعد الطلاق ما لم تنزع بغير زوج آخر غير محرم للطفن كما ياتي وانما
كانت لها باجراج الامة عليها ولا لها الشف من غيرها الا ان كان مودة فانها تحبس وتقب
فلا تنزع الحضانة او فاجرة كذا في الكافي بلاد جبرها على اخذ الولد البتة ولا تطلب ضمان
ان تعجز عن الحضانة الا اذا تعينت بان لا يأخذ الولد ثدي غيرها او لا يكون له ذرع
محرم سوى الام فحينئذ الحضانة ان الاجنبية لا شقة لها عليه ثم انما هي الام لان
علت لان هذه الولاية تستفاد من قبل الامهات ثم اهلية اي بالولد كذلك وان علقت لانها
من الامهات وهذا يخرج من رتبة الامهات السديس واما او فر شقة لاجل الولد ثم اختار باب ولم
لانها اشفق ثم اختار لام لانها اقرب لما قبلها وهذا الامر ثم اختار باب لان بنات اللديت
او من بنات الاجل ثم خالته لان قرابة الام ان حج وهذا الامر كذلك اي من كانت الام واب
اول ثم الام ثم الاب والخاله او خال بنات الاخ لانها تلي بالام وتلك بالاخ ثم عمته
كذلك في الترتيب والحق بنات العمه والخالته في الحضانة لانها غير محرم بشرط حريقهن
بغير الرقيق عن الحضانة لا شقة له بخلاف المولى وان شق الحضانة من ولاية ولاية ولا ينفق
على نفسه فضلا عن الولاية على غيره فلا حق للمدعي او وليه في عتقها من الحق للمدعي ان كان
الصغير رقيقا ولا ينفق بينه وبين امه ان كانا في ملكه كما في البيع عن شاء الله تعالى
ون كان حرا فالحضانة اقربها لوالدها واذا عتقها كمالها حق الحضانة في اولادها ما لا
لانها اولادها احل بحال بنوت الحق للزمية كالمسئلة يعني انها الحق بولدها المسئلة حتى
يعقل اي الولد دبنا لان الحضانة تنبني على الشفقة وهي شفق عليه فيكون الدفع اليها
انظر ما لم ينعقد دينها فان عجزت عن الحضانة او عجزت ان يالف اكثر فان
تالف قد ينفق قبل ان تعقل الدين فان اخيف هذا ينزع ايضا منها لا ينفق حقها اي حق الحاضنة
انما كانت او غيرها كما تجد بكتاب غير محرم اي محرم الولد لا شقة حتى اذا نكحت
محرمه لا ينفق كما نكحت عمه وحنيفة ويعود اي حقها بالفرقة لان المانع اذا زال
عاد الممنوع طلبت الام اجرا ولم يطلب في النكاح او في عدة الرجوع لا شقة لاجل ان الارضاع
مستحق عليها بابتداء وان لم يكن مستحقا دينيا قال الله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن لكتنهما

حضانة

عذرت

عذرت الاحتمال عجزها فاذا اقدمت عليه بالاجر ظهر قدرتها فكان الفعل واجب عليها فلو
يجوز اخذ الاجر عليه ولم يطلب بعد عدة او فيها تكن لابنه من غيرها المستحق اما الاول
فلان النكاح قد زال بالكلية فصارت كالاجنبية ولما الثاني فلان غير مستحق عليها
اعلم ان الام اولى بارضاع الولد بعد انقضاء عدتها لم تطلب اكثر من اجرة الاجنبية
لانها اشفق وانظر العتبي وفي الاخيرة بالضرر فان التمت اكثر من ذلك لم يجز لغيرها
دفع الضرر عنه قال الله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن لكتنهما اي النصارى هي باخذ
الوليد منها والبيان هو الزامه بان من اجرة الاجنبية وان هبت الاجنبية ان ترضع بغير
اجر او بدون اجر بل وام باخذ بل فان الاجنبية هنا اول ما قلنا ذكره الرابعي في الشقة
وحيث ان في رواية جاز استبصارها ان النكاح قد زال فالحق بالاجابة واخرى لان
العدة من احكام النكاح وهذا يجب فيها النفقة وتسكنه ويجوز دفع الزكاة اليها والشهادة
ثم قال الابا حصة رضة بالاجر حين قالت الام بعد عدة لا رضة بالاجر وبالف
حين قالت لا رضة الا بكين ليس لها منعه ولكن ترضع الظير في بيتها ما لم تنزع
وعجزت لظفر في الامة فوصية الى عصبية غير محرم كولي العتقة وان الام لا احتمال
الفساد مع وجود محرم غير عصبية كالحال عدم احتمال ولا تدفع ايضا الى فسقها من
وهو من ابيائها بما يصنع فانه لا يتجاشى عن الفساد ولا يخير طفل بين امه وامه وان
كان مريضا وقال الشافعي بخير اذا بلغ سن التمييز ويملك الى من يختاره الام والجدة العقوب
اي بالعصبية من بينه حتى يستغنى عن غير ذلك كما في ربه وبليس ويستغنى عنه الله
اذا استغنى فاحتاج الى التاديب والتخويل بالرب والجد والاب اقدر على ذلك
وقدر الاستغناء بسبع سنين قدره الحنفى ويهتفى كذلك في الام والجدة احق
بها اي بالصبي من الاب حتى تحبس الام بعد الاستغناء احتاج الى معرفة ادب النساء والمرأة
على ذلك اقدر وبما يبلغ فاحتاج الى التحسين والحفظ والاب فيه اقدر وروى عن محمد
رحمه الله حتى تستغنى يعني انها تدفع الى الاب اذا بلغت حدا الشهوة لتحقق الحاجة الى
العتيانة وهو المولى فساد لزمان وغيرها اي حاضنة غير الام والجدة احق بها اي بالبت
منها حتى تستغنى لان التزك عنده من تحضنها نفع استعمال وغيرها لا يقد على استعمالها
ولان الحق هو التعليم وهو يحصل بالاستغناء وغيرها لا يملك وهذا لا يرضى بالجدة فلا
يحصل الحق بخلاف الام والجدة لوقتهما عليها شرعا لا شافى مطلقا بل هو اي يرضى
ان ابسه ثانيا فان لم يكن مستحقا دينيا قال الله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن لكتنهما

مطلب طلبت الام الاجر وهي مقنة

مطلب الام اول ما لم تطلب اكثر من الغير

مطلب الاجنبية وان كان رضيت بدون الاجر

الظير سواد

وليس يوطن لها ليس لها ان تنقل اليه ولا الى وطنها لعدم الامر في كل منهما وهو رواية
 كتاب الطلاق من الاصل بل لا يصح هذا اذا كان بين المتزوجين تفاوت وان تفاوتت بحيث يمكن
 من طاعة واحدة في يوم ورجوع الى اهلها في يوم قبل ان تنقل اليه مطلقا في دار
 الاسلام ولا يشترط فيه وقوع الزوج ولا الوطن الا في قرية من ممر لان الانتقال الى
 قرية بمقتضى الانتقال من محلة الى محلة في بلدة واحدة لكن الانتقال من مصر الى قرية يفر
 بالولد لا ينتقل باخلاق اهل القرية فلا تملك ذلك الا ان تكرر وطنا ووقع العقد
 فيها في الاصح لما بينا ونحن هذا السفر لا اقام وليس تغييرها ان ينقل بلا اذن الا بغير حق
 للصغيرة بمقتضى مواسرة واب معسر اريدت العمة امسالك الولد فحاشا ولا تمنعه الى العمة
 المولد عن الام وهي اجماع لا ياتي اى تمتع من المحضنة وتطالبه بالاخر ونفقة الولد
 فانصح ان يقال لها ان تمسك المولد بمقتضى العدة كذا في الخلاصة

باب النفقة

على اسم بمعنى الانفاق قال هشام سالت محمد عن النفقة فقال هي الطعام والكسوة والسكنى
 كذا في المختار هي تجب باسباب الزوجية ومنها النكاح ومنها الملك قديم الزوجية لانها اصل
 لغيره والنسب فحق من الملك فحق الزوج ولو صغير لا يقع على الوطى او فقير ليس عند
 قدر النفقة لزوجته سوا كانت مسلمة او كافرة وصغيرة نكحتا اى من شأنها ان تكون
 حرة ولو تكن كذا لان كان المانع من جهتها فام بوجوب تسليم البضع فان تجب النفقة بخلاف
 ما اذا كان الزوج صغيرا لا يقع على الوطى فان المانع من جهته ولو كان صغيرا لا يقع
 الجماع لان النفقة لها ان المنع معنى جاء من قبلها فغايتها ما في الياسان يجعل المنع من قبلها
 كالعدوم فالمنع من قبلها قائم قيام المنع من قبلها لا يستحق النفقة كذا في النهاية فغيره
 او غيبته فان غناها لا ينطرح حقها في النفقة على زوجها مؤونة ولا كما اذا كان الزوج
 صغيرا لا يقع على الوطى وكيفية بقدر حالها متعلق بقوله في وجوبها من حالها المتعلق
 وعليها الفتوى وبقيته بقوله في المؤنة نفقة اليسار والمعسر نفقة العسائر
 والمختلطين بان يكونا مملوكا او اخر معسر وهو يتناول صورتهن احيانا ان
 تكون مسفرة والزوج مسرور الثانية عكسها بين المختلطين اى نفقة تدون نفقة المسرور
 وفوق نفقة المعسر وقال الكرخي يقتبس حال الزوج وهو قوله الشافعي في حاله
 هو الصحيح وقال صاحب المبطل المعسر حاله في اليسار والاعسار في ظاهر الرواية ولو هو
 في بيت ايسر قال في النهاية اذا سلمت نفسها الى من لم يملك نفقة قال في النهاية ومنه الشرط

وهي النفقة على الزوج العامة كالنفقة الخاصة
 انما هي نفقة المسارعة كافي نفقة الزوج كافي

لا يستطاع ان يزعم
 على الملاء

ليس لازم

تأخير حتى الزنى
 وهو دفعه

روايات
 وروايات

ليس لازم في ظاهر الرواية فانه ذكر في المبسوط وفي ظاهر الرواية بوجوب نفقة عقد النفقة
 واجبة لها وان لم تنقل الى بيت الزوج ثم قال وقال بعض المتأخرين من المتكلمين لا تحقق
 النفقة اذ لم تنقل الى بيت الزوج والفقهاء على جواب الكتاب وهو وجوب النفقة وان لم
 تنقل او مرضت في بيت الزوج فانها النفقة والقياس عندها اذا كان مرضا يجمع الجماع
 لغوات الاحتباس والاستمتاع وجه الاستحقاق الاحتباس قائم فانه يستأنس بها وتسهلها
 وتحفظ البيت والمانع لها من فاشد الحيف وعن ابي يوسف انها اذا سلمت نفسها ثم
 مرضت تجب النفقة لتحقيق التسليم ولو مرضت ثم سلمت لا تجب لان التسليم لا يقع واستحسنه
 في النهاية لا اى تجب النفقة لما شئنا وبيننا بقوله خرجت من بيتها الى بيت الزوج بل
 حق حتى تعود الى بيتها لان فوات الاحتباس منها وان اعادت جاء الاحتباس فوجب النفقة بخلاف
 ما اذا امتنع من التمكن في بيت الزوج لان الاحتباس قائم والزوج قادر على الوطى جبرا
 وقولا بلا حق احراز عن خروجها بحق كما اذا لم يعطها المهر المثل في بيتها وهو محسوس
 بدني اذ لا اشتاع جاء من قبلها بالمعاينة وان لم يكن منها بان كانت عاهرة فليس منه
 ومن يئنه لم تنقل الى منزل زوجها لعدم الاحتباس لاجل الاستمتاع بها ومنع
 يعني اخذها من مكانها فذهب بها فان النفقة جزء الاحتباس في بيتها وقد فلت وطاعة
 بدنه اى بالزوج ولو مع غيره لان فوات الاحتباس منها ولو فارت به اى بالزوج فنفقة
 المحضر اى الواجب لان الاحتباس قائم لقيامه عليها لا غير اى النفقة السفرة ولا الكحل
 ولما دنا الواحد عطف على قول في اول الباب لم وجهه لو كان الزوج مسرورا لان كفايتها
 واجبة عليه وهذا من تمامها المعسر في الاستماع لا يفرق بينهما اى الزوجين يعجز اى الزوج عنها
 اى النفقة والاعسار ايضا اى الزوج حان كونه غائبا عنها فمقتضى ايفاء ولو كان الزوج مسرورا
 اعلم ان يجوز الفسخ عند احدى اركانها العسر الزوج ومقتضى ان يثبت عسر عند
 الحاكم وبمقتضى ثلاثة ايام وبمقتضى منه سبعة ايام كذا في غاية القسوة وثانيها عدم
 ايفاء الزوج الغائب حقها من النفقة ولو مؤبرا فان في شرح غاية القسوة ولما غاب الزوج
 حاله كونه قادرا على اداء النفقة ولكن لا يوفى بحقها فظاهر الوجهين انها افسح فيها ولكن
 يثبت الحاكم الى حاكم بله ليعا اليه ان كان موضعه معلوما والثاني ثبوت الفسخ واليه
 مال جمع من اصحابنا وافرقت ذلك للصحة وقال في شرح الحاوي وهو احتيايا للقاضي العبد
 وابن القيساغ وعن الرواية وان اخيه صام بعد عدة ان المعسر والفقير به وقد اشار الى
 الخلاف الاول بقوله يعجز عنها والى الثاني بقوله والاعسار ايفاء الى اخره اقول قد علمتما

فان كان كمين منها الذي كان سببا لما غاب عنها فليس
 بمقتضى ايفاء الدين ولكن فوات الاحتباس ليس من قبل
 الزوج حتى يجيب عليه النفقة وان

فيه قضاء على الغائب ولا يقضى به اى بالنكاح لانه ايضا قضاء على الغائب وقيل زفر
يقضى به لانه اعيا النفقة بالنكاح لان فيه نظرا اليها ولا يضر على الغائب فانه لو حضر
صحتها فقد اخذت حقها وان جحد بخلافه فان نكل فقد صدقها وان اقامت بينة فقد
ثبت حقها وان عجزت بضمن الكفيل والمائة ولهذا اى بقول زفر رجل بالحاجة اليها دون
واعام انه لا يقضى بنفقة في مال الغائب الا هو المالكون لان القضاء على الغائب لا يجوز
نفقة هو لا طو حجة قبل القضاء فلهذا كان لهم ان ياخذوا قبل القضاء ومن رضاه فليس
القضاء في حقهم اعانه وقوى من القاضي بخلاف غيرهم لان الغائب ان نفقته غير وليه
قبل القضاء ولهذا ليس لهم ان ياخذوا من ماله شيئا قبل القضاء اذا ظهر واهل فكان القضاء في حقهم
ابتداء لا يجب ولا يجوز لا يجب ذلك على الغائب ولا يجب لغيره الطلاق رجعا كان او بياقا
معتدة التفرق لا بمحصة كذا العقب والبلوغ او التفرق لعدم الكفاة النفقة والسكنى
اما الرجوع فلا نكاح بعده قائم لاستماتة الذبح له الوطى واما البائن فلا نفقة
جزر الاحتباس كما ذكر الاحتباس قائم في حكم مقصود بالنكاح وهو الولد اذا العدة ووليمة
لصيانة الولد في النفقة ولهذا كان لها السكنى بالاجماع لا الموت والمحصة اى لا يجب
النفقة لمعتدة الموت والتفرق بمحصة كالردة وتقبل ابن الزوج ما الاول فلا نفقة
يجب في ماله شيئا فتيها والامالة حق فصار كالناتية وتسقط اى النفقة بانها
معتدة الثلث لا بمحبة ابنته لان الفرق ثبت بالطلاق الثلث لا بمحبة ابنته والتمكين
الان المردة تجوز حتى تقرب ولا نفقة للمحبة ابنته للمحبة ابنته النفقة ومنها
اى من اسباب وجوب النفقة التتبع فحجب على الاب خاصة لا يشترط فيها النفقة ابوي
وزوجه اى كمال الشكر كما حد نفقة ولو كان الاب حقيقا لقوله وعبر المولود لرزقهن
وكسوتهن والمولود له هو الاب لولده متعلق بقوله يجب الفقير حال كونه صغيرا حتى لو كان
الصغير غيبا في ماله او كبير عاجزا عن الكسب حتى لو لم يعجز عنه لم يجب نفقة على ابيه
وفي الخلاصة اذا كان من ابناء الكلام والاستباح الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم اذا لم
يتنذروا الى الكسب فلا تسقط نفقتهم عن اباؤهم وعلى الوارث عطف على قوله اى لا يجب على
المومر فانه اذا كان معسرا كان عاجزا والنفقة على العاجز بخلاف نفقة الزوجة والاولاد
الصغار لانه التمس بالنفقة لا تسقط بالفقر واختلفوا في اليسار والقرى على انهما قد
يتنذرا نصا بحرية الصدقة اعني اليسار الفطر وقوله بان لا يملك اى ابويه واجداه وجدته
اما الابوان فلنقله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا وفرها النبي صلى الله عليه وسلم بحسن العشرة

تتبع الموت ولا يمكن ايجابا في مال الميت واما الثاني فنذكر
ما رت صاحب نفقة نفسه ما بعد موت
مصلحة نفقة الوالد على الابن فاشهد

بان يزوجها

ولا نفقة الاباء والاحد والجدات

بان يزوجها اذا اجاز او يزوجها اذا عجز فانزلت في حق الابوين الكافين ببل ما قبلها
فان كانت وجوب النفقة في حق الكافر بعبارة ما وفي حق المسلم بطريق الاول وفي رواية الاجد
والجدات فلا نفقة من الاباء والامهات وهذا تقوم المحققان اى عند عدم الفقر قيد
به لانهم لو كانوا اغنياء فنقتهم في ماله والنفقة على الكسب لانهم يتخيرون بها والولده
ما مودعوه عنهم بالسوية بين الذكور والاناث في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان اختلاف
الابوين انما هو بحق الملك في مال الولد بقوله صلى الله عليه وسلم انت وما لك لا يملك وهذا المعنى
يشمل الذكور والاناث ولهذا ثبت لها هذا الاستحقاق مع اختلاف الملة وان اعادة الثوار
ويعتبر فيه القرب والخيرية لا الارث لما ذكر في من له بنت وابن النفقة على البنت
مع ان الارث بينهما نصفان وفي رواية بنت واخ النفقة على والدها مع ان الارث كله للاخ
والشئ لولها البنت لانه من ذوات كونه وكل ذى رحم محرم عطف على اصوله الفوقين
ذى الرحم وبين المحرمين ونصوص من وجبة لصادقة ما على البنت والاخت وصدة الاول
على بنت العهد والثلث لثقتها كما هو وصدة الثاني على بنت الزمعة لعدم صحة نكاحها
دون الاول صغيرا ونفى بالغة او ذكر عاجزا بان كان زنا او اعشى او مجنونا ففقر حال
من المخرج حتى لو كانوا اغنياء لم تجب نفقتهم على غيرهم وانما وجبت لان الصلة في القرابة
القريبة واجبة ولو البعيدة والغامض ان يكون ذاهم محرم وقوله تعالى والارث ثلث ذلك
وفي رواية بن مسعود وعلى الوارث ذى الرحم المحرم من ذاك وقوله مشهورة فصارت بمنزلة
الخبر المشهور كما عرف في الصلوات فالتقيد بالذوق الكتاب به ثم بالدين بالحاجة والضفر
والانفدية والبرهانة والعمارة الحاجة لتحقيق العجز فان القدر على الكسب حتى كسبه
بحد الابوين كما سبق فقد رارث متعلق بمح المحرم وانما اعتبر قدره اخذ من قوله ثم
وعلى الوارث من ذلك فان ثبت الحكم على الوصف مشعر بعليته وان العمة بالغيم ويجب عليها
اى على الاتفاق ايفاء مستحق فنج نفقة البنت البالغة والابن الرمن البالغ ابويه بالارث
على الاب والثلثان وعلى الام الثلث لان الميراث لها على هذا المقدار وفي ظاهر الرواية الميراث
على الاب لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن وفي غير الوالدين يعتبر قدر الميراث
رواية واحدة وفرع على قوله نفقة من اقره له اخوات مفرقات موصرات عليها
اخماسا كما قرئ ثلاثا اخماسها على الاخت لابل وام وخمسها على الاخت لابل وخمسها على
الاخت لامل على قدر ميراثهن ويعتبر فيها اى في ذى الرحم المحرم اهلية الارث بان لا
يكون محرما ولا حقيقته بان يكون محررا لان لا يعلم الا بعد الموت وفرع عليه بقوله

مطاعته فيما القرب والخيرية لا الارث

مصلحة نفقة على الابوين اقل من اعتبار الارث
على الاب والثلثان وعلى الام الثلث

في المكونة من محرم من ان الميراث بالابن العم ولو استوفيا
كان له من ومال فان نفقة على العم مجمع

وإذا كانت نفقة مع الاختلاف في الدين
فقد يجب على المهر في نفقة احبهم

فقدت من اقل فغير له خال وان تم موثران على الحال اذ يمكن ان يموت ابن العم ويترك الارث
للخال فان ابن العم ليس بحرم ولا نفقة عليه والخال محرم فنكون النفقة عليه لا نفقة مع
الاختلاف ديناً لان الاستحقاق انما ثبت باسم الوارث واختلف الذين يمنع التوارث فلا يجب
على النضر في نفقة اخيه المسلم ولا على المسلم نفقة اخيه النضر في الاثر ووجه انها يجب باعتبار
الحبس المستحق بعد النكاح وذلك بعد صحة العقد لا اتحاد المدة حتى لا تجب بالنكاح
الفاقد للوطى بشبهة والاصول لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا وقسرها
النبي صلى الله عليه وسلم بحسن العشرة وقد روي انه والا جداد والمجرات كالأبوين
كما روي بحسن السلم على النفاق ابو الحريثين ولا الحرف على سيد السلم او الذي ان التفتق
بطريق الصلة والحرف لا يستحقها الله عن ترهم بقوله تعالى انما ينهاكم الله عن الذين
قالوا لكم في الدين وهذا لا يحرم الا الذين من هو في دار اوبينهم وان التحريم ملتهم
والفروع لان الفروع جزء ونفقة الجزء لا تمتنع بالكل نفقة نفسه الذين قيد
به احتراز عن الحرف والمستأمن اما الاول فلا فانه ينشأ عن البرق حق من يقول لسا
كما روي في الثاني فليست بدين بلحق بدار الحرب فيبيع الاب عرض ابنه لا عقار نفقته
اي يجوز له بيعه نفقته لان له ولاية الحفظ في مال ولله الغائب الذي هو في ذلك فلابد
او لم يورث شفيعه وبيع النقول من ياد الحفظ اذ يحس عليه التلف ولا كذلك العقار
لانها محفوفة بنفسها ويجوز بيع الاب من الاقارب اذا لولا انهم اصابوا في التصرف في حال
الصغير يسبق اثارها بعد البلوغ ولا في الحفظ بعد الكبر بخلاف الاب واذا جاز بيعه فلا من
من حبس حقه وهو النفقة فله الاستيفاء منه لا اي يجوز بيع الاب عن ابنه لانه له
اي الاب عليه اي الابن غيرهما اي نفقة هذا عند ابي حنيفة واما عندهما فلا
يجوز ذلك كله وهو القياس اذ لا ولاية له بالنفقة عنها بالبلوغ ولهذا لا يملك حال حضرته ولا
يملك البيع في دين سوا النفقة ووجه الاحتياط ما ذكرنا قال النبي في المسئلة نوع اشكال
وهران يقال اذا كان للاب حال غيبته ابنه والاب الحفظ جماً فما المانع من البيع بالنفقة
عندها او بالدين عند كل قول لا اشكال اصلاً لان ههنا مقدمات احكامها ان للاب
حال غيبته ابنه ولاية الحفظ والثانية ان بيع النقول من ياد الحفظ ولا يورث من كون
الاولى اجماعية والثانية كذلك فالمانع من البيع بالنفقة عندها كونهما في الحفظ
ولما المانع من البيع بالدين فهو ان ثبوت الدين يحتاج الى القضاء بخلاف نفقة
الولاد كما سبق والعجب ان ههنا في الظاهر كيف حتى على من هو بالفضل مشهور وقال

مال الصريح

النفقة
صدر

صدر الشريعة قالوا ان للاب ولاية حفظ مال الابن وبيع النقول من ياد الحفظ
لابيع لعقد الانه يحسن بنفسه فاذا باع النقول والابن من حبس حقه وهو النفقة
فيصرفه اليها ثم قال قلت الكلام فانه يحسن بيع المروضة لاجل النفقة لافي البيع لاجل
الحفاظة ثم الاتفاق من الشئ على ان العدة لو كان هذا لكان البيع ليدن سوا النفقة بعين
هذا الدليل اقول القوم انما يذكرون جواز البيع لاجل الحفاظة لاثبات جواز
البيع بالنفقة فان معنى كل واحد من بيع النقول لا يجوز لاجل النفقة لانه يجوز لاجل الحفاظة
بدلين جواز المروضة فلا يجوز من الاب او لانه يستفيد الولي من الاب فاذا جاز بيعه
الحفاظة جاز بيعه من جنس النفقة فيجوز صرف الاب اياه الى نفقته واما قوله في ان
العدة لو كان هذا الى غيره فباطل محض لما عرفت ان المانع من البيع بالدين هو ان ثبوت
الدين يحتاج الى القضاء والقضاء على الغائب لا يجوز بخلاف نفقة الولاد لا يورث من
جواز الاول جواز الثاني ولا يبيع المأم مال اى مال ابنه فهاى نفقته اذ لا ولاية لها
في التصرف في حال الصغير ولا في الحفظ بعد الكبر فان قيل قد سبق ان الكلام ايضا حق
لتميز في مال الابن بالحديث وهو ينفقون يجوز لها ايضا ان يبيع مال ولها النفقة
فتبان مذهب جواز البيع كغير حق التمكيز ولاية التصرف في مال الولاد من له ولاية التصرف
في جاز له البيع ومن لا يورث من مذهب الابن لو نفقها اى سوا نفقة على يديه بامره فان
لنصرفه في مال غيره بل ان ابته ولاية بخلافه اذ امره القاضي بان يورثه لا يورث
اي لا يضمن ان لو نفقها له مال الغائب على نفسه اذ كان من جنس النفقة لان
نفقة ما واجبه عليه قبل القضاء فاستوفيا حقه ما قضى بنفقة غير الزوجية يعني
الاصول والفروع والغرائب ومضت مثله نقل اليهم فيها سقطت لان نفقة هؤلاء
باعتبار الحاجة فان مضت المدة اندفعت الحاجة وانما قال غير الزوجية لان القاضي اذا
قضى بنفقة لا تسقط بمعنى المدة لانها جزء الاحتياط لا كالحاجة كما مر ولهذا تجب مع
يسارها ولا تسقط بمحصول الاستيفاء فيما مضى الا اذا استدانوا الى الاصول و
الفروع والغرائب باذن القاضي اعاد انهم القاضي بالاستدانة فاستدانوا على
الغائب فخ لا تسقط نفقتهم ايضا كما لا تسقط نفقة الزوجية بمجرد تعذر القاضي
وان مضت مدة ومنها اى من اسباب وجوب النفقة الملك فيجب على المولى
لملوكه فان ابي اى متبع المولى ان ينفق عليه كسب اى المملوك ان قدر على الكسب
وانفق على نفسه ولا اى وان لم يقدر عليه امر اى المولى يعنى امره القاضي ببيعه

منه القضاء على الغائب لا يجوز
لصاحب قال اى مال ابنه

لان ذن القاضي بالاستدانة فاستدانوا لا تسقط
النفقة وان مضت مدة

حل نفقة المصوب على الفاش

نور قيقا وفي المبررة والولد اجبر المولى على الاعاق لاقتناع ابيهم فيها والمكاتب
على انك تسب لانه مالك بيد وان كان مملوكا رتبة واحترافه عن المكاتب على
الخدمة فانما كان الرقيق ذليلا اصله رجب لا ينفق على عبده ان قدر اى العبد على كسب
ليس له اكل ما يولد له بل رضاه والاى وان لم يقدر على الكسب جاز اكله بل رضاه
لانه مضطر لذلك اعجاز اكله كذا بل رضاه ايضا ان منع مولاه عنه اى عن الكسب
غضب اى شخص عبدا فنفتته عليه اى الغاصب الى ان يترد المصوب الى حاله
فان طلب الغاصب من القاضي الامر بالنفقة اى بان ينفق الغاصب على العبد والبيع
اى بان يبيع الغاصب العبد لا يجيبه القاضي ولا يقبل كلامه الا ان يخاف على العبد
ان يضع في بيعه القاضي لا الغاصب ويمسك منه لما كره او دفع شخص عبدا
عند زيد فطالب الشخص المودع فطلب زيد المودع من القاضي الامر بالنفقة فلقاضي
لا يأمر به القدر المولى به الاحتمال استيعاب قيمته بالنفقة بل يوجبه فينفق
عليه منه اى من اجره او يبيعه ويحفظ ثمنه لمولاه دفعا للنفقة عن

كتاب العتاق

العتق والعتاق لغة القوة مطلقا وشرعا قوة حكمة تظهر في حق الله حيادته مع
حق الايمان عند الاعتاق لغة انبات الثقة مطلقا وشرعا انبات القوة الشرعية التي
بها يصير رقيق اهلا للشهادات والولايات قاذرا على التفرقة في الاغيار وعلى دفع
تصرف الاغيار عن نفسه لا مطلقا بل بان الله الملك الذي هو نصف حكمي كالقوة
الحقيقة التي تحصل في البز والضعف حقيق هو الرض او ان الله الملك مطلقا اى غير
مقيّد بكونه ملكا وحاصلا جعله غير مملوك لا حد فيخرج به البيع والهبة اذ فيها جعل
ملكه مملوكا لغيره ويلزمه انبات القوة الشرعية وسبب تحقيقه ان شاء الله تعالى
ويصح اى الاعتاق من حر لان المملوك لا يملكه وان ملكه ولا يملكه الا في الملك مكلف
اى عاقب بالاع اما قول فلان الجنون ينافى اهلية التصرف وهذا لو قال العاقل
البالغ اعتقت وناصى ومجنون وجنونه كان ظاهرا كان القول له لانه لا يملكه التصرف
الى حاله ما فيه له وما انما ينافى غلظه من ظاهره وهذا لا يملكه الوصى والولى عليه وجب
ليس باهل المضار المحض بخلاف النافع المحض والمتردد بينهما حيث يقع اهل الاول
قبل الاذن والثاني بعد في ملكه حاله من ضمير يبيع وانما اشتبه ذلك لقوله عليه
السلام لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم ولو بالاضافة اليه ويصح الاعتاق ولو كان باضافة

الى الملك

الملك ان يقول لغيره ان ملكته فهو حر حيث يعتق اذ ملكه وقد مر في
الطلاق بغير بيعه اى من بيع الاعتاق بان كان مستعرا وضعا وشرعا متعلق ببيع
بلانية لانها انما تشتبه اذ اشتبهت بالملك وانما الاشتباه فلا ينفق وذلك كانت
حر او عتيق او عتيق او حر ذلك او اعتقتك او انت الاخر لان كلامه
اشتمل على النفي والادبات وهو كمن يجرد الانبات بغير كلمة الشهادة ويجوز الوصف
بالحرية يفتق فاذ كان اولى بان يفتق او هذا مولاي او يا مولاي فان لفظ المولى
مشتبه احد ما يفتق وفي العبد لا يفتق الا هذا العتيق يفتق بلانية او يا حر او يا
عتيق فان لفظ الاخبار جعل انشاء في التصرفات الشرعية فكذا في الحاجة كما في النكاح
والطلاق والبيع ونحوها فان تصحيح كلام العاقل بقوله لا مكان واجبة ولا وجه
لما لا يتقدم ثبوت العتق ونحوه في المحل ليحقق منه هذا الاحتجاج فان قال ان الملك
او حر يترد من العتق ديانا للاحتمال لا قضاء والنداء لا يستحقه النادى فاذا
ناداه بوصف ملك انشاءه كان تحقفا لذلك الوصف اذا استماه به اى سمي
عبد بالحر والعتيق لا يفتق لان كلامه الاعلام باسم عبد وهو القيد به ثم اى
بعد استماه به اذ نادى بالعتية وقال يا اراد وقد سماه بالحر وعتس بان سماه
بازاد ونادى بيا حر عتيق لانه ليس ببناء باسم عتيق في خبره ان الوصف
كذا ان اسكرو ونحوه مما يدبر بهن البدن اى وجهك او رقبته او قال لا يمتد في ذلك
فان هذه الاعاظ ما يعتبر بهن البدن وقد مر في الطلاق وان اضاف الى جزء شايع
كالنصف والثلث ونحوهما يقع في ذلك الجز وسبب الخلاف في اوله في الباب الذي
يلعبنا ويقول تعبدت وهبت لك نفسك او بعت منك نفسك عتق وان لم يقبل العبد
البيع والهبة ولم يوافق المولى الاعتاق لان بيع نفس العبد منه اعتاق وكذلك الهبة ولو
زاد بكن الميراث ما لم يقبل كذا في العاديات وبكنايته عتق على بصيرته ان نوى
ان الله الاشتباه والاحتمال كذا ملكك عليك او لارق او لا يسل وخرجت من ملكي وقلت
سبيك لانه يجهل في هذه الاشياء بالبيع او الكفاية كما يحتمل بالعتق والنداء تعين ولو قال
لعبدا ذهبي حيث شئت ونحوه في ثقت من بلاد الله تعالى العتق وان نوى لانه يفتق
زوال اليد فلا يدل على العتق كما في المكاتب كذا في غايته البتة وكيفية الامتثال اذ اطلق
بنيته الاعتاق يفتق لان يقال خلقه من التيج اذا احل سبيك فهو كعتق سبيك
لا بطلانك وانت حلالى لما سبق فاقول كتاب الطلاق ان الطلاق يقع بلفظ العتق

بلا عكس فان لم ملك الرقية يستلزم ان الملك المتعة بلا عكس ولا كذا يات
 الطلاق وان نوى هذا الوجه كذا اي لا يفتق ايضا بقوله يا بني ويا بنت بضم النون
 ويا بني ويا بنتية ويا اخي ويا سيدي ويا ما اكي لان النذر كما عرفت لا يستلزم المادي
 فان ناداه بوصف يملك انشاء كالحرية كان تحقيقا لذلك الوصف وان لم يملك
 انشاء كان الاعطاء المجزأ لتحقيق الوصف لتعذر هذه الاوصاف من هذا القبيل
 ولا بقوله لا سلطان لي عليه وان نوى لان السلطان هو الخجة قال تعالى اولييتي
 بسلاطين بسبب اي حجة ويذكر ويراد باليد والاستيلاء وسلي السلطنة لقيامه
 واستيلائه فصار كالتدبير في الخجة عليك ولو نقص عليه لم يفتق وان نوى فلهذا
 ولا بقوله انت مثل الحر لان المثل تستعمل لشيء في بعض الاوصاف عرفا فوقع التذكير في
 الحرية فلا يثبت بمجرد ما اذا قال هذا بنى لا كبر يستأنس او الاصفاء بالنسب فانما
 يفتق بلائبة لا كالكبرية في الاول وثبت النسب ان في يمنعان الزادة المعنى الحقيقي
 وهو يفتق النسب فيصالح المجاز فيثبت الحرية لان النسب في هذه خلافه ما بين
 والشاخي واما غير ثابتة اي غير ثابت النسب يعني مجهر النسب في مولده اي وولده
 الماصي لانه الى الخلاف في تسمية مجهر النسب قال فانثنية مجهر النسب الذي يذكر
 في الكتب هو الذي لا يعرف نسبه فالولد الذي هو في محض التحقيق من شرع الهداية
 وغيرهم ان الذي لا يعرف نسبه في مولده ومستطراسه بديل الرقاق على ان الحاصل
 المسببة ولد ثابت النسب فاذ ثبت نسب المجزأ من دار الحرب باعتبار كونه
 من النكاح لا من السباع فلان يثبت نسب الشخص الخارج منها اولى بالجليل مما يكون
 مجهر النسب ان يعرف نسبه في مولده ووطنه الاصل فيفتق ويثبت نسبة جليل اي بجلوب
 من دار الحرب او مولدا في الاسلام قال في الكافي ولا فرق بين ان يكون جليبا او مولدا
 لان صحة دعوى المولى باعتبار الملك ومجاورة المملوك الى النسب وقال في الكافي قوله
 جليبا انما يصح اذا كان جليبا غير ثابت النسب مستطراسه اما اذا كان ثابتا بالنسب
 في مولده فلا يثبت نسبه من مولاة فلهذا قلت ههنا غير ثابتة في مولده ولو قال له هذا
 بنى او لأمته هذه بنى قيل هو على هذا الخلاف وقل لا يفتق بالاجماع لان المثل لا يفتق
 من جنس النسب كذا اي كما يفتق بقوله هذا بنى على الخلاف يفتق بقوله هذا بنى واني
 بطريق المجاز كما ذكرنا هذا بنى حيث لا يفتق به في ظاهر الرقبة يعطى اذ وجد لا يفتق
 والامومة في الملك كانتا من جنسيتين العتق بلا واسطة فيكون الحرية لازمة لهما ففتح

المجاز بلا ذكر واسطة بخلاف الاخوة لانهما لا يكونان ابوا واسطة الاب والام هما عبارة
 عن مجاز في صلب ورحم وهذه الواسطة غير مذكورة ولا موجبة هذه الكلمة في الملك
 يدون هذه الواسطة فانه المذكرة الكرامة لعمدة صحة المجاز الا اذا قال من النسب
 او اب ولا يفتق في المبسوط ان اخلاف الروايتين في الاخ انما كان اذا ذكر مطلقا
 بان قال هذا اخي فاما اذا ذكره مقيدا وقال هذا اخي لابي او اخي فيفتق بالضرورة لان
 مطلق الاخوة مشتركة وقد يولد بها الاخوة في الدين قال تعالى انما المؤمنون اخوة والذين
 لا يؤمنون هم اعداء المؤمنين فانه قيل للباقى ايضا مشتركة بين نسب
 ورضاع فكيف ثبت العتق باطلاق قوله هذا بنى قلت امثل هذا المجاز لا يعارض الحقيقة
 فان امتنع بسا الى المجاز يكون بينه وبينها علاقة وهو هذا حر في الحرية لان ممة
 للنسبة فيكون النسب من الملمزة الى اللزوم كذا اي كقوله هذا اخي هذا جدي حيث لا
 يفتق الا اذا قال ابوا فان هذا الكلام لا يفتق الحق الا بواسطة اذ لا موجب له في الملك
 اذ به كما سبق من ملك مشدء خبر قوله لاني عتق عليه ذارحم الرمح في الاصل وعاء
 الولد في يمين امه وسميت القرابة من جهة الولد وما وند ذارحم محرم من المحرمات
 شخصه ان لا يجوز النكاح بينهما لو كان احدهما ذكرا والاخرى انثى وهو صفة ذارحم
 للمولى والاصح في قوله عليه السلام من ملك ذارحم محرم منه فهو حر واللفظ المحرم
 يشترط كل قرابة مؤلفة بالحرية ولا كانت لغيره ولا فرق بين ما اذا كان المالك
 مسكنا او كافرا في ذلك الاسلام لعدم تعلقه بالمكاتب اذا اشترى اخاه لا يكتسب عليه لئلا
 ملك يقره وعق لا عتاق والملمزة عند الكوفة ولو سلمه كان المالك صبيبا او مجنونا
 حتى يفتق القرب عليه ما عند المسلك ان تعلق به حتى يفتق القرب عليه بالنفقة او عتق عطف على الملك
 لوجه الدرغالي والشيخ طائفة اوله منهم فانه ايضا يفتق لو خرج من ملكه في
 محله ووصف القرب في اللفظ الاول زيادة فلا يفتق في الاخير بل يفتق به بل يفتق
 عاجبا لان ذلك من فعل الكوفة وعادة الاحكام واعتق مكرها او مكران فان اعتاقها اصرح
 عن اهله مضافا الى محله ولا يشترط في الاستقامات الرضا وبالاكره ينعدم الرضا ولا تأثير
 له في هذا الحكم لان في الممارعة عند عبد السلام ثلاث جدهن جدهن من جده النكاح
 والطلاق والعتاق والمهازل لا يرضى بالحكم والاصناف عطف على عتقه الى
 شرطه ووجد اي الشرط بان قال ان دخلت الدار فانت حر فدخل عتق عليه اي على من
 ملك والمذكور بعد عبد الحربي خرج الياسمسي فانه يفتق لقوله عليه السلام في عبد طائفة

ملك يثبت العتق بقوله هذا بنى

يعني رخصته بالقرابة لا بالملك حتى لو ملك ابنة عمه
 وهو اخته رضاعا لا يفتق كما في البهي

فيها كل ولد والكتاب رقمه كامل حتى جاز عن اعدائه عن الكفارة ومكة ناقص من وجهين يبد
لنولي ولا يدخل تحت قوله كل مملوك الى حر كذا ذكره الزيلعي والعق وروعه كالتيدين
والاستيلاء والكتابة بالاجماع عليه وان ما ودين مستهكاً بما بها فخرج جانبها ولان
متيقن من جانبها ولان ثبت نسب ولد الرنا وولد لاما عدة منها حتى ترها ويرثها ولان
بل الانفس الكسوة منها احتساو حكمها حتى يتغذى بغذاها وينشغل بانشقها ويدخل
في البيع والعق وغيرهما من التصرفات تبعاً لها فكان جانبها ان يحج ولان يعتبر جانب
الام في لها لم ايضا حتى اذا تولد بين الرشي والاهلي وبين المملوك وغير المملوك
يؤكد اذا كانت امه ما كانه ذكره لزيدي وسبع الولد خير مما في الدين رعاية بجانب الولد
فولدا الامه من زوجها مملوك استيدها فرفع على كون الولد تابعاً للام في الملك ولو
كان الولد من سيدها فخر لانه مخلوق من مائه فيعتق عليه ولا يار منه ما لا يملان
مائه مملوك لسيدها بخلاف ما لا يملان مائه مملوك لسيدها فتعاضدوا فتح
جانبها بان كرنا ورتنا والزوج قد رضى به لعله وولد المهور حر بالقيمة المهور
رجل اشترى امه على انها مملوك الباع او كبح امرأة على باهرة فولدت كل منهما ولد
فمنهم من الا ولولم لا غير الباع ولان نسبة امه في يتيك من الولدين حر بالقيمة
اما حريته فان لم يخلق من ماء المحرور لم ير من الولدين بريقته كما رضى في الاول ولا يسمعها
وما القيمة فلا غير باب عقوبة البغض جانبها النفعية الاصلية
اعتق بعض عبده لم يفتق كلمه خلاها لم والشا حتى حيث يقولون يفتق كلمه وحاصل الخلاف
ان اعتاق البغض هو يوجب ذوال الرق من المحل كذا لم لا يفتق لا يوجب بل يبقى المحل
رقيقاً ولكن ذوال الملك بقدره وعندهم يوجب لهم ان الاعتاق اثبات العتق الذي
هو قوة حكيمه وانباتها بان الرق ضدها الذي هو الرق وهي لا يتيك بان بالانفاق فكذا
الاعتاق ولا لانه تخلفا للمعلق عن العلة او تجرى العتق لانه اذا تجرى فاما ان ثبت
بالعتاق البغض عتاق الكل الا ثبت شئ او ثبت بعضه وعلى كل من الاولين يلزم تخلف
المملوك عن العلة وعلى الاخير يلزم تجرى العتق فكذا الاعتاق كالطلاق والعق على المقتصر
ولا يستلذ في عدم التجري ولما ان الاعتاق اما اثبات العتق بان الرق الملك اذ ان الرق الملك
ابتداء لاثبات العتق بان الرق ضده الذي هو الرق والاراق يلزم عدم التجري وذلك
لان الاعتاق تصرف وكل مهور تصرف لا يتعدى ولاية التصرف ولا يملان التصرف انما
يكن على مهوره وحقه الملك ولا يملان انما يكتسب على الملك في الملك يتجش بالاجماع

كمن يتعلق بأمر غير متجزئ وهو الحق وتعلق بالاسئلة تجزئ بجوانب الصلوة فانه لم
 غير متجزئ تعلق بمجزئ وهو الامر كان هذا ملخص ما ذكره القوم في هذا الحق وان تجزئ
 بانه لا ينفرد الجواب عن دليلهم لا بتحقيق مراد الامام ودفع الشك الذي لا يرد على الامام
 في هذا المقام بان الحق طواعي لا اعتناق فكيف تصور تجزئ الفعل وعدم تجزئ
 مطاوعه فان اردت القول على تحقيق المراد فاستعملنا الحق على الكلام فاقول
 وبالله التوفيق وبالله مقتضى التحقيق ان الحق الحقيقي لا اعتناق انما هو الحق الذي
 هو قوة شرعية كما لو اومن الذين انما هي حيث هو كذا خارج عن قدر البشر وانما هو
 مقدور على القوم والقدر فاما الشيعي المقتضى للحقيقة وجعل يصار الى الجار كما هو
 القاعدة للفرقة واقر الجاهل الجاهل الى الحقيقة فهذه الامور احدها اثبات القوة
 الشرعية بان الله الملك بان يكون الصادر من العبد الى الملك وترتب عليه ثبوت القوة
 ونظيره الكسب والخلق في افعال العبادات الاولى مقدور العبد وترتب عليه مقدور
 الله تعالى والحق الثاني ان الله الملك وهو ظاهر وهذا يخرج الجواب عن دليلهم المذكور
 ويندفع ايضا الاشكال المشهور اما الاول فبان يقال ان الله تعالى لا اعتناق انما هو الحق
 الشرعية فان صدره عن العبد محال فكيف يصح اسناده اليه حقيقة فاذ بطلت هذه
 المقدمة بطل ما ترتب عليها واما الثاني فبان يقال ان الله تعالى لا اعتناق انما هو الحق
 كونه كذلك بحسب معناه الحقيقي بل انما هو المراد بهذا الحق كما عرفت بل معناه
 الجارح ويجوز تخلفه من الفعل عن معناه الجارح كما في كسره فانه يترك ان معناه
 اردت كسره فليترك وان اردت كونه صلاوة الحق المراد فهنا قد سلمنا ذلك فانه انما
 اراد الله الملك او ما هو مسمى بها وظهر ان تجزئ ارادة الملك لا يسلطه تجزئ القول بل تجزئ
 زوال الملك ولا يخفى فيه بل الامر كذلك فانه انما اعتناق البعض ذلك بعضه من القول وهو
 ملك اليد وبقي الرقبة فصار الكتابية وهذا عقبها بالمسئلة التي تلها وهذا
 التحقيق الفاضل عن من انوار التوفيق اضمحى ما قال صاحب البديع ان اكثر القوم على
 ان التجزئ عند الاعتناق لا الحق وهو غير سديد لان الاعتناق بما كان متجزئا كان الحق
 متجزئا ضرورة ان الحق حكم لا اعتناق والحكم مقتضى على وفق العلم بل ان القول بهذا قول
 بتخصيص العلم الذي هو جليل الاعتناق في النصف ويتأخر فيه الى وقت الضمان او السعاية وان
 قول بوجوب العلم لا حكم له وهو تفسير تخصيص العلم ومما قال بعض محشي الهداية انه
 يلزم من تقرير صاحب البديع ان الحق لا ينفصل عن الاعتناق في عدم التجزئ فانه لا يقبل

التجزئ

تجزئ فيظهر قوة قول الصحابين ووجه الاصح اول يظهر من الشامل في ذكرنا
 فليست من ثم ان التجزئ لا اعتناق زوال بعض الملك احسن ما لية بعض العبد عند
 عليه لساوية وسعى لاه في قيمة الباقي من ذلك البعض فصار الكتابية لان السعي
 بمنزلة الكتابية عند حتى لا يجوز له كالحا لا يرجع ولا يملك التبرعات لان الاضافة الى
 الاضافة الى البعض توجب ثبوت الملكية في كله وبقاء الملك في بعضه يمنع فعملنا
 بالذليلين بان الله ملكا لانها ملك يد لا رقة والتسوية كبر الكتابية فلا بد
 يستعيه وله ان ينفقه لان الكتاب قابل للاعتناق بالارد الى الرق لو عجز بعض
 ان الفرق بينهما ان معنى البعض اذا عجز عن الازد الى الرق لانه اسقاط محض فلا
 يقبل الفسخ بخلاف الكتابية المقصورة لانها اعتقد يقبل الفسخ وليس في الطلاق و
 القصاص من المنة متوسطة فانبثاها في الكل ترجيح المحرم والاستيلاء متجزئ عند حتى
 لو استولى نصيبه من ماله يفسد عليه وفي الغنيمة لما ضمن نصيب صاحبه بالافساد لكنه
 بالضم فكل الاستيلاء اعتناق رجل حصته من المملوك المستر له بينه وبين غيره
 فليس بكم الاعتناق والاستيلاء والاولا هما التملك والنفقات او نفقته اي ان يملك
 ان يضمنه لو كان الحق موسرا بان يملك قد قيمة نصيبه الاخر ولو كان مفسرا فليس بكم
 الاعتناق الاستيلاء فقط والاولا هما كافا والاول ويرجع الحق الضامن به اي ما ضمن
 على العبد ان يراقم مقام الساكن وقد كان للساكن الاستيلاء فكذا الحق والاولا لان
 الحق كله من جهته حيث ملكه بالضمان شهد كل من الشريك يفتي نصيب الاخر سعي
 العبد انما هو سعيه كانا او مفسرين او احداهما من سعي الاخر مفسرا هذا عندنا في حقيقة
 روح وعندنا ان كانا مفسرين فلا سعاية عليهم وان كانا مفسرين سعيهما وان كانا
 مفسرا او الاخر مفسرا سعي المفسر والاولا لان كلامهما يقول الحق نصيب
 صاحبه عليه باعتناق ولا يولد له وعق نصيبه بالسعاية وولاؤه الى والاولا من
 في جميع ذلك عندنا ان كلامهما يحيل على صاحب وهو يتبرأ عنه فيبقى موقفا الى ان
 يتفقا على اعتناق احدهما على الشريكين عتقه بفعل عدا فاعلان دخل
 فلا ان هذه الدار فمفسر والاخر بعد موقفا ان لم يدخل فهو مفسر فمفسر في الغد وجهل
 شرطه ان لم يعلم انه دخل ولا عتق نفسه وسعى في نفسه لهما وعند محمد سعي في كلهما ان
 المقتضى عليه بسقوط السعاية وجهل فلا يكتفى القضاء على الجهل ولهما ان نصف السعاية
 شاقطين في كل واحد من الشريكين يقول لصاحبه ان النصف الباقي هو نصيب

شاعري في تفسيره على ما في كتابه من لبيبي
 في تفسيره من قوله في كتابه من لبيبي
 بدل قوله الذي لم يرد بالحق في كتابه من لبيبي
 كما هو في المأثور على الاعتناق على المأثور في كتابه من لبيبي
 انما اعتقد انما على ان يزوجها فاقول في كتابه من لبيبي
 وما في السطرين في نسخة

قال الكافي في لومات المستوفى تفق من جملة
 ولومات المنة عتق من ثلث ماله
 اي منجز او مضافا وسعى ان لا يقبل منه اضافة الى ان طرد لانه كالتبر
 ولورده وجب عليه السعاية في الحال فيستوفى كاستوفى في لومات المستوفى ان يضاف
 الى مدة شتاكل مدة الاستسعاء كما في الفسخ
 وقال البراءة الا الضمان مع البسار والسعاية مع الاعسار والاولا
 للمنة في الوجهين سعي
 كذا الرشد احدى على فيقربا اعتناق نصف فانكر يسويها
 علم ان البسار والاعسار معقوبان يوم الاعتناق حتى لو اعتق
 وهو مفسر فاعسار لا يطل التضمين ولو كان مفسرا
 فليس لا يثبت له حق التضمين في مفسر

وكذا اعتناق في يوسف ان كانا مفسرين
 ان كانا مفسرين

والساقط نصيبك في نصف بينهما ولا عتق في عبيد من اى قال رجل ان دخل فلان الدار غدا
فعبده كذا او قال لا اخراجه من دياره فعبده كذا انفقوا ولم يعلم انه دخل ولا لا يعتق واحده من
العبيد لان العتق على عتق العتق والمعتق له به مجهولان فيجوز ان يجهل ان ملكا اى رجلان
وكذا احدهما يشترى او هبة او وصية او اشترى اى احدهما نصف ابنة من مولا اى من
مولا ابنة او عتق عتقه اى عتق عبد بشره نصفه بل قال زيد لعبد بكن اشترى
نصفك ففصله وخرتم اشترى اى ذلك المدة هو اى زيد ورجل آخر بالاشترى عتق
حصة اى حصة الاب في المورثين الاولين لانهما شق قص قريبه وشراؤه لعتاق
لكما تم وحصة المالك في الثلثة لوجود الشراء ولا يضمن عند اى حصة رحمه الله
بافساد النور علم الشريك حاله ولا اى سواء علم ان ابنه يركب ولا كماله وولاه اى
لا يضمن الاب نصيب الشريك في المورثين كونه كماله ضمن الاب اذا ورث هو و
شريكه ابنة صورته امرأة مائة ولها عبد هو ابن زوجها فركب الزوج والام ففوت
الاب نصف ابنة فعتق عليه لا يضمن حصة اخيه اتفاقا لان الابن ضروري لا
اختيار لالاب في صورته فالأخر اعتقه واستسعى اى نال كين للشريك والابنة الثمانين
بقول احدهما من اى الاعاق او الاستعاق ولا في غير الابن ضمن نصف قيمته
غنيا وسجلا فقبلا لان شري القرب اعاق فان كان موسرا يوجب الضمان وان كان
معسرا سعى العبد والابو حصة بقول انه مضى بافساد نصيبه فلا يضمن كماله اذن باعنا
نصيبه حيث شاركه في عتق العتق وهو الشراء وان جهل فالجهل لا يكون عتقا وان افترق
اى اجتنى نصفه ثم اشترى الابن وسرا بابقية ضمنه اى الاجنبى والاب لانه مضى
بافساد نصيبه واستسعى الابن في نصف قيمته لا اعتبارا من اليتيم عند وهذا عند اى
حصة من حصة الاب لان كمال العتق لا يمنع السعاية عند وقلا لا يضمن الاب نصف
قيمتها لان يمان العتق يمنع السعاية عندها وان اشترى اى نصف الاب موسرا من مالك
كله يضمن اى الابنة اى كماله لان مضى بافساد نصيبه يسعه من الاب دبره احد
الشركاء واعتقه اخرهما موسرا ضمن الساتك مدين فقط لا العتق وضمن المدين
معتقه ثلثه عتقه لانهما ضمنه اذا كان العبيد ثلثة نفر دبره احدهم ثم عتقه الاخر
وهما موسرا والثالث ساكت فارد الساتك والمدين الضمان فلو ساكت ان يضمن المدين
المعتق والمدين ان يضمن المعتق ثلث قيمته مدينه ولا يضمنه الثلث الذى ضمن نصيبه
ان قيمة العبد اذا كانت سبعة وعشرين دينارا مثلا فان الساكت يضمن المدين تسعة والمدين

سئل عن رجل اشترى من الامام وروى الحسن عنه
نصفين لابي له لم يعلم الشراى انه اشترى

يعنى

يعنى العتق ستة وذلك لان قيمة المدين ثلثا قيمة القن كما سألنا فالتدبير ثلث منه
تسعة وكان الاطلاق بالاعتاق واقفا على قيمة المدين وهي ثلثا قيمة القن وهي ثمانية
عشر وثلثا ستة فيضمن المدين ثلثا ثلثا فقط ولا يضمن التسعة التى هي
نصيب الساكت مع ثلث الستة التى يضمنها اياه هذا عند اى حصة روح وقلا العبد
للمدين وضمن ثلثي قيمته ليشير به موسرا كان او معسرا لان ضمان تلك لا يختلف باليسار
وليس بخلاف ضمان الاعتاق فانه ضمان جنسية فله اى اقله شريك وانكر شريكه
تخذه اى تخذه بحرية الشريك المدين يوما وتوقف يوما عند اى حصة روح لان المراق
ن لا حق له عليه اخذ باقراره ولكن من عتقه كما كانت فلا تقبل الا فى نصفها وعند هذا
للمدين يستسعى الجارية في نصف قيمتها ثم يكتسب حصة لان المدين يصدقه صاحبها فليقر
عليه كانه استولى على حصة التسعة لانه لم يملكه ولا وقلا حصة القيمة لانها مملوكة محررة
منتفع بها ومساواة واجارة واستخدمها فكلها متقومة كالمدة وهذا لو قال كل مملوك
كذا انتم لم تولدوا وسبأه لو لم يملك المدين الا بالكل او بملك اليدين والافد
مشتريه فعتق الثالث وبقاء المالك دليل بقاء المالية والقصور والمالية فلا بد من غير
المالية والقيمة وحق الحرية تان في القصور والمالية والقيمة والمالية فلا بد من غير
اية القصور ولا يضمن حصة روح له عليه السلام اعتقه اى اياه اى ما جده والمدين فقط
ويعتق الحرية ولو بالقصور لكنه تغا عن افادة الحرية لمعاض وهو قوله عليه السلام
ايما امرأة ولدت من سيدنا فمعتقه من دينه وفي رواية من بعد روى احمد ولا معاض
له فذوال القصور فثبت فلا يضمن غنى عتقها اى امره وله حال كونها مشتركة بينه وبين
غيره وان ولدت ولدا فاذ عتقها فلا يضمن حصة شريكه عند اى حصة روح لانهما بناء على
عدم تعاقبها وعند هذا يضمن بناء على تعاقبها رجل لما عتق ثلثة قال في محتملة لاني عنده
احد كما خر فخر حصة منها ورجل آخر فاعاد هذا الكلام فان كان حيا امر بالبيان
وان مات مجهول عتق ثلثة اى باع الثالث ونصف كل من الاخرين عند اى حصة روح اى
يوسف رحمه الله وعند محمد ربع من دخل وغيره كما قالوا ذلك لان الايجاب الاول
دار بين الخارج والثابت فينصف بينهما ثم الايجاب الثاني دار بين الثابت والداخل فينصف
بينهما فالنصف الذى صاب الثابت شاع وما اصاب النصف الذى عتق بالايجاب الاول
لما دام اصاب النصف الخارج وهو الربع تبقى قيمته من ثلثا اى باعه وما الداخل فيعتق منه
ربعه عند محتمل لان هذا الايجاب لما اوجب عتق الربع من الثابت اوجب عتق الداخل ايضا

اى ما العبد كماله
ويضمن ثلثي قيمته
ويضمن ثلثي قيمته
ويضمن ثلثي قيمته

ولان قيمته ان الاعتاق وجب عتق تلك
والعتق اذا نشأ له بغير ثلثة العتق هو
لأنه لا يضمن نصف قيمته الا بغيره
ولان قيمته ان الاعتاق وجب عتق تلك
والعتق اذا نشأ له بغير ثلثة العتق هو

وللعبد خاصة

انما استقر في الاجاب من حيث ان يستقر في الحكم

لشخصه بينهما وهما يقولان المانع من عتق النصف يختص بالثابت ولما نفع في الآخر
 فيعتق نصفه ولو كان هذا القول منه في المرض ومات قبل البيان وقيم العبيد متساويين
 فان كان له مال يخرج قدر العتق من الثلث وذلك رتبة وثلاثة ارباع رتبة عندهما
 ورتبة ونصف رتبة عندهما ولا يخرج ولكن اجازت الورثة فالجواب كما ذكرنا
 يكون له مال سوى العبيد ولم تجز الورثة قسم الثلث بينهم على هذا اي ما وضعنا وسيان
 ان عتق الخارج في النصف وحق الثابت في ثلث الارباع وحق الداخل عندهما في النصف ايضا
 فيحتاج الى خروج نصف وربع واقل اربعة فيعقد الى سبعة فحق الخارج في سهمين وحق
 الثابت في ثلثه وحق الداخل في سهمين فبلغت سهام العتق سبعة فيصير ثلث المال سبعة
 ان العتق في المرض وصيته وحق ثلثها الثلث وانما صار ثلث المال سبعة صان لنا
 المال اربعة عشر وهي سهام السعاية ومان جميع المال احد وعشرين ومال ثلثه اربعة عشر
 كل عتق سبعة فيعتق من الخارج سهمان ويسمى في خمسة وبعق من الداخل سهمان ويسمى
 في خمسة وبعق من الثابت ثلثة ويسمى في اربعة فيبلغ سهام الوصايا سبعة وسهام
 السعاية اربعة عشر فاستقام الثلث والثلثان وعند محمد رحمه الله في حق الداخل في سهم و
 كان سهام العتق عند ستة ويجعل كل رتبة ستة وسهام السعاية اثني عشر وجميع المال
 ثلثه عشر فيعتق من الثابت ثلثة ويسمى في ثلثه ومن الخارج سهمان ويسمى في اربعة
 ومن الداخل سهمين ويسمى في خمسة فيستقيم الثلث والثلثان اقول لا يخرج عن ظاهره
 ان ارباب الفقهاء من رجحوا ان الاربعة لا يكون فكيف يصح قولنا اربعة فيعقد الى
 سبعة وقد علمنا ان معناه علمنا ان كل سهم لا ينعقد في مسألة قضا اجتماع نصفين
 وربع وهذا لا ينافي وقوع العتق فيها في مسألة الشركة ولو طبق كذلك قبل وطى
 سقط ربع سهمين خرجت وثلاثة اثمان من ثلثه وثمن من دخلت يعني ان كانت الثلث
 اربع اثمان مخرج على السواء فلهي قبل الوطى على الوجه المذكور في ثلث الارباع قبل اليلد
 فبالاجابة الاول سقط نصف من الواحدة منصفين الخارج والاثابة فقط ربع هر
 كل واحدة ثم بالاجابة الثاني سقط الربع منصفين بين الثابتة والداخلية فاصاب كل
 واحد الثمن فقط ثلثة اثمان من الثابتة بالاجابين وسقط ثمن من الداخل وسقط
 ربع من الخارج وانما وضعت المسئلة في الطلاق قبل الوطى ليكن الاجاب الاول هو جواب البسيط
 فما اصاب الاجاب الاول لا يبق محال للاجابه الثاني فيصير في هذا العتق كالعق الرضى
 والموت بيان في مطلقهم يعني ان اقال امرأته احد بكامله فيوطى احد ما او مات

سهمه العتق
لا زما حكمه

هذه حجة عليه
فالزما لها فقصه

فكل منهما

قال الكمال لا يخرج من الماحصل للورثة لا يخرج من سهمه
يعني سهمه العتق سبعة اربعة

هذا ان كان المطلق قبل الحمل او اربابا له وان كان
رجعيا لا يخرج الوطى بيان الطلاق الاخرى على ما
المطلقة رجعيا ذكره في النعم الثاني في نوع الانكاح

فكل منهما بيان المراد في الاخرى اما الوطى فلان النكاح عقد وضع لمحل الوطى والطلاق
 وضع لان الزم من النكاح اي ان الزم الوطى اما في الحال او بعد القضاء العتق فالوطى دليل
 على ان الموطوء لم تكن مرادة بالعلاق واما الموت فلما عرفت ان البيان انشا من وجه فلا
 يدل من محيل كبيع وموت وتدين واستيلا قهبة وصدة فمستلزم في عتق مبرم
 اي انقال لعبيد احد كخبر فباع احدهما او مات احدهما او ذبحه او استعمله احد امتعه
 بعد ذلك القول او وجاهداه او تصدق به وستم فكل ذلك بيان ان المراد هو الآخر فان من
 حصل له الاشياء لم يبق محال للعتق صدك بالموت والعتق من جهة البيع والعتق من محال
 بالتدبير والاستيلاء فحقين الآخر ولجهة بالتدبير والصدقة به بمنزلة البيع انما تملك
 لان طي فيه اي لا يملك الوطى بيان ان الوطى لا يخرج من الماحصل لان طي عليه دليل
 احدهما لا يمكن بياننا عند وعند بيان ان الوطى لا يخرج من الماحصل لان طي عليه دليل
 الاستيلاء وله ان الملك ثابت فيها وهذا كان ان يستخرجها وكان له الارض ان اخفى
 عليها او لم يزل او طيبا بشبهه ان الحق المبرم معلق بالبيان والمعلق بالسهر لا يزل
 قبله وباول وليد اي بقوله لا تمتد اول ولد تدينه لو كان ابنا انما من زيادة الوطى الجارة
 الى ان عبارة الواقعة لا يستقيم بدونها فانت حرة ان ولدت ابنا وبتا وليد الاول عتق
 نصف الام ونصف البنت والابن عتق لان من الام والبنت ثلث في حال وهرما
 اذا ولدت القاتل او ليرة الام بالشرط والبنت بتبعية الكون حرة حين ولدتا وترق في
 حال وهو ان اولدت البنت ولا لعدم الشرط فيعتق نصف كل واحدة وتسمى في النصف
 واما الابن فيرق في الحالين شهدا اي شهد به بلان علي بن عتيق احد موكليه عبد ثين
 كانا في اثنتين لغت الشهادة في الصورتين عند ابي حنيفة اما في الاولى فلان الشهادة على
 عتق العبد لا تقبل بلان عتق العبد عند ولا دعوى منه ههنا كونه مجهولا وعندنا تقبل بلان
 دعوى فان تلفوا واما في الثانية فلان الدعوى وان لم تكن شرطا في ثلثة اامة لكن الشهادة على
 الشق المبرم مردوة كافي احصا العبدان ان انكح اي شهدا بها في وصيته قال في هذا اذا
 شهدا انما اعنى احدهما في مرض موته او شهدا على تدبيره في مرض موته او في الشهادة
 في مرض موته او بعد الوفاة تقبل استحسانا لان التدبير يمتد وقوع وصية كذا العتق في
 مرض الموت وصية والخصم في الوصية انما هو الوحي وهو مودع عن خلفه وهو الوحي او
 الوارث اقول مراده ان مقتضى القياس ان تلفوا هذه الشهادة ايضا لجهالة المدعي
 لكنها تقبل استحسانا لاجل جود المدعي تدبيره او مدعي عليه تحقيقا لان هذا وصية والخصم في

قال في الكافي ذكر التسليم فالعبد والصدقة في الحاربه
 وضع اتفاقا يعني لا يحتاج اليه لان الاقدام عليه دليل على اتمام
 لان هذا عتق لا يصح الا في الملك فلا يتوقف ماله على القبض
 وبينه التسليم في البيع بين المطلق وبين ماله الخراج لا حد
 كان لا يقيد الحكم الا به وروى عن الجباري ان الفاسد من وان
 كالباع والعقبي ما ذكرنا ثم الفرق في هذا بين ان يكون العتق
 المبرم مطلقا او معلقا حتى يبين هذه التفارقات بياننا فيها
 بياننا حتى ان اقال لعبيد اذ ابا عند فاحد كما عرفت
 في احد صا شيئا من هذه التفارقات ثم جاء الله عتق
 الآخر بما يبيح تبين

هذه لوقال لا يعتد احد بكامله فيوطى احدية لكن بيان
 عنده وعند كما يكون بياننا

هذا شهدا طرقت احد عبيد في مرض موته او شهدا على تدبيره
 في مرض موته او بعد الوفاة تقبل

الوصية هو الوصي ان نفعه يعود اليه فيكون مدياً تقديراً عنه خلفه يتوهم مقامه في
الخاصة وغيره وهو الوصي والوارث فيكون كل منهما مدياً عليه تحقيقاً فكان الموصي ادعى
عنه احد حقه واقام الشاهد بن فيكون الموصي مدياً من وجه ومدياً عليه من آخر فالحق
بهذا الحق لمالك الجسد الشرعيه الدليل الاول مشكل لان الشارح فيه ما اذا انكر المولى تدبير
احد عبديه او الوارث ينكر ذلك ليعود موت المورث والعبدة ان يرثان اثباتاً فكيف
يقال ان المدي هو الموصي وانثبه لانا لانتم ان الشارح فيه ما ذكر بن انكار المولى
تدبير احد عبديه وارادة العبد بن اثباته ليس كما فيما اذا شهد في صحة المولى على ان
احد عبديه كيف لا وقد قال في الهداية وهذا كله ان اشهد في صحة علي انما عتق احد
عبديه وقال ليعود اما ان اشهد انما عتق احد عبديه في صفة ماله الاخره وايضاً لا يقل
صاحب الهداية ان المدي هو الموصي وانثبه بل جعل العبد مدياً وانثبه مدياً عليه كلياً
يؤيده ما ذكرنا ما قل في غايته البين لما كان العتق في مرض الموت والذبح وصية كان
المقصود له معلوماً لان الخصم في تنفيذ الوصية هو الموصي وهو معلوم وعنه خلف
وهو الموصي والوارث فقبلت الشهادة بخلاف حال الحيوة فان الشهادة للعبد المولى
ان المولى لا يدعى والعبد الذي وقعت الشهادة له مجهول ولا يحج من قول صدق الشريعة
ما قال في الكافي وسجد المولى في وجه الاستحسان ان العتق في مرض الموت وصية حتى
اعتبر من الثلث والتدبير وصية سواء كان في الصحة او في مرض الموت والخصم في
تنفيذ الوصية هو الموصي لان وجوب تنفيذ الوصية لحقه ونفعه يعود اليه و
انكاره مردود لانه ينفعه وهو معلوم وعنه خلف وهو الوارث او الوصي فيتحقق
الدعوى من كل واحد من وصية او ارثه فانه غير صحيح اما اولاً لان انكار المولى
ليس في هذه الصورة فيما اذا شهد في صحة المولى كانه وانما ثانياً لان تحقق الدعوى
من الوارث في هذه الصورة غير مقبول اصلاً لانه اذا قال عتق موري في احد عبديه
كان اقراراً لا دعوى فلا يحتاج اليه شاهد فليتأمل في هذا المقام فانه من قولنا
والله المهادي الى سواء السبيل حب الله ونعم الوكيل او طلاق فيمنهم بان
قالوا امرت به احدكم بطايق فان الشهادة فيه تقبل بل رد دعوى لضمته تحملي الفرج
فيكون حقا لله تعالى فلا يشترط فيه الدعوى اجماعاً باب الحلف
بالعتق قال ان دخلت هذه الدار فكل ما لى يوتي من حى اى يورث اذا دخلها عتق
من له وقت الدخول مطلقاً اى سواء ركن له ملك فاشتره ثم دخل او كان في ملكه

ملوك

مملوك يوم حلف فبقى على ملكه حتى دخل الى ان اعتبر قياها ملك وقت الخوف وبما حصل
 فيها وبلا يومئذ من له يوم حلفه فقط اى انه لم يقبل في يمينه يومئذ بل قال ان
 دخلت الى دار فكل مملوك الى آخره لا يفتق من ملكه بعد اليمين لان قوله كل مملوك الى الحال
 والحج لا حرية المملوك في الحال الا انه يدخل الشرط عليه تاخر الى وجود الشرط فيبقى
 ذابقي على ملكه الى وجود الشرط وهو الدخول ولا يتاخر من استاء بكونه لم يضافه
 الى الملك بخلاف مملكت او سببه فحوت اشترت كذا اذا قال كل مملوك الى اوقلى كل ما
 له ملكه خرب بعد موتى وله في الصورة بين مملوك فاشترى آخر ثم جاء بعد عداؤ قال كل مملوك
 الى اوم ملكه خرب بعد موتى وله مملوك فاشترى آخر حيث يتاخر الى انفق والذبي من ملكه
 ما حلف فقط والذبي وان من يشتريه بعد اليمين لان قوله كل مملوك الى الحال وكذا
 مملوك ام ملكه وتما استعمل في بلا فريته وفي الاستقبال بقرينة السين اوسوف فيصرف
 مطلقه الى الحال فكان الجزاء حرية المملوك او يدير في الحال فلا يتاخر الى ما يتريه بعد
 اليمين لكن بموته او موت المولى عتقا الى من ملكه بعد اليمين وقبل من ثلثه وقال الربيع
 لا يفتق من ملكه بعد اليمين لان اللفظ حقيقة الحال كما تفرق بين اول ما اشتدك وهذا
 من كان في ملكه وقت اليمين متبركا في الاخر ولهما ان هذا الجواب علق بطريق الوصية حتى
 اعتبر من الثلث والوصية انما تقع بعد الموت ويكون المقصود منها حال الموت الا انه
 ان من وصي ثلث ماله وليس له مال او كان له مال واستحدث عنه يتيما ولهما اذ انقيا
 في ملكه الى الموت المملوك اى فقط المملوك لا يتاخر الى الحال لان مثله المملوك المطلق
 المحل مملوك تبع لاله ولذا لم يفتق اعتقاد عن كفارة اليمين ولانه عضو من وجوه واسم
 للمملوك يتاخر الى النفس الكاعضاء فلا يفتق حمل جاريته من قال كل مملوك الى ذكر فهو حر
 قيد بالان كذا ان اطلق عتقا للم مملوك فاعتق المحل تبعاً والمملوك لا يتاخر الى الكاتب ايضا لانه
 ليس بمملوك مطلقا لانه مالك يدك باب العتق
 على جعل هو بالضم ما يجعل الانسان من شئ على شئ يفعل ويترك الجمالة بالكرس اعتق
 عبده على مال او بربان قال انت حر على الف او بالف درهم قبل العتد عتق لانه معاوضه للمال
 ولو بيع للمال اذ العتد املك نفسه ومقتضى المعاوضه ثبوت الحكم بقول العوض كما في
 البيع فاذا قبل مائة او مال الذي بشرط دين صحيح عليه لكونه ديناً على حتى تكفل بها
 ولو لم يكن صحيحاً لما صح اليك ان يباع بخلاف بدل الكتابة حيث لم يبيع كما لا بد من ثبوت
 مع المئاني وهو قيام الرق كما ياتي والمال يتاخر الى العتد والعرض والحسين وان لم يمين

[illegible]

ملا لا يعرج الحبل عن عقدة اليمين
 خلافاً لغيره ولا يدخل المهر في الشترية كما يجنب الأباة بعدهم ولا عبيد
 عبده الناجي وروى في الجوف لأن نيتهم على العبد بن أو لا وفي
 قول محمد يفتنون نذرهم أو لا عليه بن أو لا وروى في أبي حنيفة أن نذر
 عليه بن عتق إذا نذر هو أو أنذر وإن كان عليه بن لم يفتق
 وإن نذرهم هو
 يعني في مجلس عليه أو مجلسه ليس له القول بعد فلا بد من تعبد الكل في المجلس
 عند الإمامان في بعض وقالا بجواز رفقة نكاح الألف نكاح على مجلس
 وعده كحاق في العجر

في حق الزوج امره على عبد فاستحق العبد

في حق الزوج امره على عبد فاستحق العبد

في حق الزوج امره على عبد فاستحق العبد

لانه لما كان معاوضة المال بغيره شأبه النكاح والطلاق والصالح من عدم العمد وكذا
 الطعام واللبس والوزن اذا علم جنسه ولا يضره جهالة الوصف لانها سيرة المتعلق
 عقده بالاداء بان قال ولاه ان ايت الى العبد ربح فانه حر ما دون اي عيبا دون
 لا يعلق الا بالاداء المال لا مكاتب لانه صريح في تعليق العتق بالاداء والمحصار ما دون ذلك
 رغبه في الاكتساب بطلبه الاداء منه ومراعاة التجارة لا التكرار فكان اذا لم ياد له
 فجاز بغيره اي اذا كان عبدا ما دون ما عتقه عقده بالاداء لا مكاتبه اذ لم ياد له
 بخلاف المكاتب ولا يكتفى بالعبد حتى يكاتبه حتى جاز للمولى اخذها منه بلا رضاه
 مكاتب ولا يشترى اي حكمه المولى المورث قبل الاداء كما يشترى في المكاتب وعتق العبد
 باده كله لو وجد المتعلق به ولو كان اذوه بالتخلية بينه وبين المولى يعني ان العبد
 اذا حصل المال بحيث يتمكن المولى من قبضه وحق بينه وبين المال اجبره الحاكم وتزله
 قابضا وحكمه بعتق العبد قبضه ولا وسع منه لا اي اداء بعض المال لا يعلق لانها العاقبة
 ولما جاز للمولى على القول اعتبار الجزء بالكل فان كان المال الذي اذاه تمامه قبض
 التعليق يرجع به للمولى عليه لانه ملك المولى ولو كان ما كسبه بغيره اي بغير التعليق
 لا يرجع لانه ما دون من جهته بالاداء منه وعتق في حاله اي حال اذاه من كسبه قبل
 التعليق او بعد لوجود الشرط فان علق المولى بان فقال ان اديت الى اخر يعلق اذوه
 اي اداء العبد واداء المال بالمجلس فان ادى فيه عتق ولا فلا لانه تجزير كما مر في
 الطلاق وياذا لا ينفذ به لانه يستعمل الوقت كمن كان قال المولى انت حر بعد موتي
 بالان قبل العبد بغيره اي بعد موته واعتقه الوارث عتق به اي بالالف ولا اي وان
 لم يقبل العبد العتق بالالف بعد اقبل ولم يعقده الوارث فلا عتق بالالف وان
 جاز ان يعقده الوارث مما ان العتق بقول العتق لان ايجاب العتق اضيف الى ما بعد
 الموت ولا يعتبر وجوب القبول وجوب ايجاب فصار قوله انت حالي عند ان شئت
 حيثما العتق شئت اقبل عند واعتدل عتاق الوارث حتى ان العبدان قبل بعد الموت لا
 يعقون ما لم يعقده الوارث لان الميت ليس باهل للاعتاق لان العتق ليس بمعلق بالموت
 وفي مثل العتق لا باعتاق الوارث كما لو قال انت حر بعد موتي بشهر بخلاف المسدس
 لان عتقه عتق بنفس المقتضى ولا يشترط فيه اعتاق احد اخره على ختمه سنة فقبض
 عتق لان الاعتاق على شيء يقضى وجوب القبول لا وجود القبول صورته ان يقول عتقتك
 على ان تخدمني كذا سنة وماذا قال ان خدمني كذا سنة فانت حر لا يعلق حتى يخرجه

لانه

لانه معلق بشرط ولا ياد معاوضة ولا ياد له اي لو تلى مرة العبد اسم له المبدل
 فلم يرد عليه تسليم البذل فانه مات هو اي العبد وما ولا مقبلا اي قبل النكاح فوجب
 قيمته عليه وتضمن تركه ان كان الميت هو العبد عند بي حنيفة والي يوسف رحمه
 وعند غيره حقه الله عليه قيمة الخدمه في الدنيا كبيع عبده بغيره فملك العين
 بغير قيمته اي قيمة العبد يعني ان هذه الحلافة مبنية على خلافة اخرى وهي الوفاة
 لغيره بعت نفسه منكم بهذا العين فملك العين بغير قيمته العبد عند حقه العبد
 عند غيره لما تم معاوضة مال بغيره لان نفس العبد ليس مال في حقه اذ لا يملك
 نفسه فصار كما لو تزوج امرأة على عبد فاستحق وانما يرجع عليه بغيره العبد لا بغيره البضع
 وهو مملوك ولما اذاه معاوضة مال بمال لان العبد مال في حق المولى وكذا النافع
 صارت ما لا ياد العتق عليه باقصار كما لو اشترى اياه بامه فملك من القبط او
 استحق فان البائع يرجع عليه بغيره الاب لا بغيره الامه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالعتق على ان تزوجها ان فعل اي عتقها المولى ولت اي عتقت الامه عن
 النكاح عتقت الامه ولا شئ عليه اي على العتق ان اشترط المولى على الاجنبي جاز في
 الطلاق في العتاق كما مر في موطع القائل عتق وقال عتقها عتق بالعتق على ان تزوجها
 قسم لان عتقها او مهرها فحصة القيمة عليه وحصة المهر سقط فاصاب
 العتق اذاه الا وهو ما لا ياد له لان العتق حتى يقتضي الشرط الاضطرار كما مر في اخبار باب
 نكاح الرقيق فاذا كان كذلك فقد قابل لالف بالرقبة شرطا والبضع كما حكاه القسم
 عليه ما وجب عليه حصة ما سلم له وهو الرقبة وبطل عنه حصة ما سلم له
 وهو البضع وبطل البضع بشرط ان لا ياد له لان مقتضى صحة العتق عنه فيكون
 مندرجا فيه ولا ياد له في شئ من مقتضى من شرائط المقتضى وهو العتق كما انفرد
 في الاصول فلهذا وجب عليه حصة من لالف المستمي ولو كان فاسدا لوجب عليه القيمة
 فلو تادب الامه بل تزوجت من القائل فلهذا حصة من لالف منه اي من لالف
 وهو لالف في موطع النكاح اي تم عتق وتكره ولو عتق منه على ان تزوجه نفسها
 فزوجته نفسها كان تمام مهرها عند بي حنيفة ومحمد لان العتق ليس بمال فلا يعلق
 المهر عند بي يوسف رحمه الله يجوز لانه عليه سلام اعتق حقيقة ونكحها وجعل عتقها
 مهرها قلنا كان النبي صلى الله عليه وسلم محض صا بالنكاح بغيره فاذنبت فعليه ما قيمتها
 وقوم جميعا وكذا لو عتقت المرأة عبدا على ان تزوجه فان فعل فله مهرها وان لم يفعل

مطلد اعتقها بالف على ان تزوجها

اشارة انه لا يجزى على ما في موطع

مطلد اعتقها بالف على ان تزوجها

مطلد اعتقها بالف على ان تزوجها

مطلد اعتقها بالف على ان تزوجها

تفسيره

لو ان الذي ذكره الفاضل شيخ
 من غير ان يكون له ولد او غير ذلك
 من غير ان يكون له ولد او غير ذلك

ضعف حتى يملك نقله بالتمويه بخلاف المصلحة حيث لا ينتفي الولد من سببه الا باللعان
 لتأكيد الفرائض حتى يملك ابطاله بالتمويه وهذا الذي ذكره الحكم والامامية فان كان
 وطنها وحسنها ولم يعزل عنها يلزمه ان يعترف به ويدينه لان الظاهر ان الولد منه و
 ان عزل عنها لم يحسنها جاز له ان ينفيه لان هذا الظاهر يقابلها ظاهر اخر وان
 زوجها اثبات بولده فهو في حكم امه لان حق الحرية تسري الى الولد كالتيه والنسب
 يثبت من الزوج لان الفرائض لله ولولا دعاه المولى لا يثبت نسبه منه ويعتق الولد
 وتصيله امه ولد له لا قراره وانما مات المولى عنقت من جميع المال كما في اهداية
 ام ولد لا متى اذا سلمت علىه الاسلام فان اسلم في الوفا والاعتق في قيمتها و
 عنقت بغيرها اي بغير السعاية ادعى ولدا امه مشتركة بينه وبين آخر ثبت نسبه منه
 لان النسب اذا ثبت منه في نصفه لمصادقة ملكه ثبت في الباقي من غير ان يتجوزي
 لما ان سببه وهو العلق لا يتجوزي اذ الولد الواحد لا يعاق من مائتين وهي امه ولده
 لان الاستيلاء لا يتجوزي عندها وعندا في حنفية يصير نصيبه امه ولده فتمتلك
 نصيب صاحبه لا نقابل للملك امه لم يحصلها من اسباب الحرية شي كالتيه وغيره
 ومن نصف قيمتها لان ملك نصيب لصاحبه حين استكمل الاستيلاء ويعتبر قيمتها
 يوم العلق لان امومتها الولد يثبت من ذلك الوقت سواء كان مؤمرا او مقبلا
 لان ضمان تملك بخلاف ضمان العلق كما ان في موضعه ونصف عقرها لا يتجوزي
 جارية مشتركة اذ ملكه يثبت بعد الوطى حكما للاستيلاء فيغيبه الملك في نصيب
 صاحبه بخلاف الاب اذا استولى جارية ابنة حيث لا يجز عليه العقر لاجل امه ولدها
 لان علق خرا اصل اذ النسب يثبت بمسئلة الى وقت العلق والضمان يجب في ذلك
 الوقت فيثبت الولد على ملكه ويعلق شي منه على ملك شريكه وان ادعاه معاظنها
 اي الولد ثابت النسب منها وقفاه اذا جعلت في ملكها او كذا اذا اشترىها حيلة
 لا يختلف في حق ثبوت النسب منها وانما يختلف في حق وجوب العقر والولاء و
 ضمان قيمة ام المولى حتى لا يجب على كل واحد منهما العقر لصاحبه لعدم الوطى فيملك
 ويجب عليه نصف قيمة الولد ان كان المدعى واحدا وثبت لكل منهما فيد الولاء
 انما يحصر عا عرف وانما كان منها الاستواء في سبب الاستحقاق فيستويان فيه
 وهو ام ولد لها الصفة دعوى كل منهما في نصيبه في الولد يصير نصيبه منها ام ولد له
 بغير الولد او على كل منهما نصف عقرها فصارا بماله على الاخر وبرت الابن من كل

من ادعى ولدا امه مشتركة ثبت نسبه ملكه

ولدها نسبي
 في الولد نصيبه
 مطلقا

هذا ان الميراث
 احدها مخرج
 كذا يختلف في
 كونهما مقبلا و
 لهما فلو تغيرت
 حيلة ام ولد بها
 بادعائها ولدها

من الشريكين

من الشريكين ارث ابن كامل
 ويرث امه ارث اب واحد
 مطلقا ادعى ولدا امه مشتركة
 ونسب عقره احد الشريكين

وطى جارية امه او ولده امه

من الشريكين ارث ابن كامل لانه اقران جميعا شاكرا وهو حجة في حقه ووثاقه
 ارث اب واحد لا يتوارث في الشريكين اذ اقاما البينة على السبوة ادعى ولدا امه مشتركه
 يعني اذ ادعى المولى جارية مكاتبه فجاءت بولد فادعاه وصدقه اي المكاتب المولى لزمه
 عقرها لانه وطى بغير نكاح ولا ملك عيان وقد سقطت عنه النسبة ولزمه نسب
 لولده لتصادقهما على ذلك فصارت مكاتبه مكاتبه ونسب ولدها نسبه لاجل نصيبه
 قيمته اي قيمة الولد لانه في معنى الميراث حيث اعتمد دليله في مكاتبه فلم يرض بغيره
 ثابت النسب منه رقيقا فثبت خرا بالقيمة كما ان الميراث اعتمد دليله وهو الملك طهرا وان
 لم يكن حقيقة لا الامية اذ لا مملك له فيها حقيقة وماله من الحق كاف لتصفه بالاستيلاء
 فلا حاجة الى التقا وتقديم الميراث بخلاف امه الابن اذ ليس الاب فيه حقيقة الملك
 ولا حقه فماله حق تملك وهو غير كاف لقيمة الاستيلاء فاحتجنا الى نقلها الى
 ملك الاب ليصح الاستيلاء وان لم يصدر قماي المكاتب الموت في دعوتها فثبت نسبه
 نسب لولده منه وقال ابو يوسف يثبت لان الجارية مكاتبه فميراث الجارية الابن بل في
 لان الموت في مكاتبه الرقية بخلاف الابن فميراث الاب لان الاب ان يملك مال ابنة
 اذ الاحتياج ليه وهذا لا يجب عليه عقرها ولا قيمة الولد وتصيله ولدها وليس لولده
 ان يملك ما ان مكاتبه لانه بالعقد ججز على نفسه والحقة بالاجنبي وهذا يجب عليه عقرها
 وقيمة ولدها ولا تصير مولا له فيشترط تصديقه بخلاف ما اذا وطى المكاتبه في
 بولده فادعاه حيث يثبت نسبه ولا يشترط تصديقه لان رقبته مملوكة له الا اذا ملكها
 اي الولد يومها فثبت نسبه منه وتصيله امه ولدها ايضا ان املكها لان الاقرار
 باق وهو الموجب في حق مكاتبه وير المانع وطى جارية امه او ولده امه
 فولدت وادعاه لا يثبت النسب ويدينه عن امه الشبهة وان قال اعلمها المولى لا
 يثبت النسب لان يصدره اي الموت فيه وفان الولد منه ولو صدق في احدها فقط لا
 يثبت النسب وان كذبه المولى لم يملكه يوم ماتت النسب البقاء الاقرار كما في الحاشية

باب كتاب

اورده ههنا لان كتابه من قواعد العلق كالتيه والاستيلاء وهي ثمة القتم
 والجمع ومنه الكتيبة للجيش العظيم والكتب جمع المروف في الخط وشرا جمع حروف
 الرقية ما لا مع حروفها الا فان المكاتب ملك بغيره فميراث رقبته وسياق بيانه
 وركبها الايجاب والقبل كان يقبل لبعده ان ادعى الى الفافات حل وكذا ثبت على

وَدَانِخْ

ما لا يفسر مؤجل ومنتهى

مجلس الشورى

المالية
المالية

نصف

三

مرتبہ مسیحی

هذا الكتاب من فضل الله عليه السلام في الدنيا والآخرة
في الجملة وليس في قيمة

والمعاني على هيئة وخواصها بطريق الكتابات

لوعده العبد اسم المولى فتمت لان الماسم ممنوع عن تلك الحرة وتلك العبد يفتقر الى
 لان العتق معلق بقبضها لكن مع ذلك يجزى عليه قيمة نفسه كما امر وعلى خدته شهر عتق
 على قوله على حيوان له اي المولى او غيره او حفر ثراويا دارا ادين قدر العمل والاخر
 بما رفع النزاع خصوص الركن والشروط والفعل على ان يؤيدها الى غيرة والف وقصيف والف
 وخدمته سنة وخدمته ابدا لا يجوز هذا لان منافع العتق في العقد فان لم يقص
 من الكتابة في المولى كما لا بد ولو في بعض الاوقات ليكن الكمال مطلقا بوجه كافي الكتابة
 على الخدمة سنة وهذا ينافي لاعتقده الكتابة بشرط الا ان يكون الشرط في مصل العقد
 قال في الهداية الكتابة تشترط البيع يعني ان يملك المالك بالمال انماها وتتشبه
 التكاثر يعني ابتداء المالك بغير المال وهو البضائع ابتداء فالحق بالبيع في
 شرط يمكن في مصل العقد كما ان شرط عليه خدمة محبوبة لان في البدل والتكامل في شرط له
 يمكن في صلبه هذا فصلا في تصف فالتكاتب **هـ** هو الاستل
 بوجه وشراؤه ولو بالحيابة فانها من صنيع التجار فان الشاخر قد يحاكي في صفقة
 ليربح في اخرى وسفره ونسبه تركه الاستل في مخالفة لفظ العقد وهو الكنية اليد
 ولا نفسه بكتابة بشرط التبرع التام في مصل العقد وتزويج امته انه يغيد المال
 وهو المهر لا تزويج عبده لان مقتضى العبد وتعيينه وشغل ذمته بالمهر والنفقة
 وضع كتابته بصفحة الاستعانة لكتاب المال فيملكه كزويج منه فالاولا ولا الثاني
 له اي الاول ان ادى الثاني بعد عتقه اي عقد الاول لان العقد من اهل ثبوت الولاء
 وبوالا اصل فيثبت له ولا اي وان ليرتبه بعد عتقه بقله فلولاه مولى لكتاب الاول
 لان له فيه نوع ملك وينبغي اضافة الاعتاق اليه في الجملة فاذا اعتد اضافة الى المباشرة
 لعدم هيئته اضيف اليه كافي العبد المأذون ان اشترى شيئا وان ادب اي لكتابته بهما
 جميعا معا فلهما المولى ترجيح الاصل وان عجز الاول عن اداء البدل ورد الى الرق
 وليرتبه الثاني بدله في ثلثي مكاتبه فان ادى البدل الى المولى عتق ولا عجز رد الى
 لرق كالأول لا التزويج عتق على قوله ببعده اي لا يصح تزويجه بل اذا نهي المولى
 ولا الشرع وهو اتخاذ السرية يعني اشترى جارية ليستمتع بها ولها اي بانه
 للمولى كالمأذون والمذنب وذلك لان السرية على ملك الرقبة دون النفقة فالرقبة
 وان كان مكاتبها ومأذونها ايملا شيئا من احكام ملك المالك لكون رقبته مملوكة
 ولا ينفع اند المولى ولا الهبة ولو بمحض الصدق لا يبسر والتكفل والاقرض

ينقص العبد

واعتاق

واعتاق عبده ولو بمال وبيع نفسه اي اجد منه اي من العبد لان هذه تبرعات فلا
 يملكها المكاتب لاد والوصى في رقيق الصغير كالمكاتب اي كل تصرف يملكه المكاتب في
 عبده يملكه في رقيق الصغير وما الا فلا فانها يملكه فيه تصرفا يحصل به المال
 للصغير كالمكاتب يملك كماله كماله كما حكمها حكمه فيمكن كتابته عبده لا اضافة على مال
 وبيع عبده من نفسه ويملك تزويج امته لا اعتاقها على مال ولا يملك شيئا منها
 مضارب وشريك شركة من ماضية او غن لا يملك الا التجارة والتزويج
 الكتابة ليس انماها ويكاتب عليه بالشراء من بينهما ولا ان المكاتب من اهل ان يكاتب
 وان لم يكن اهلا للفق فيجعل من مكاتبه ماضية تحققة للصلته بقدر الامكان وقوله
 دخول الولد المولود في ثباته ثم الولد المشتري ثم الابوان وعن هذا يفتاوت في الحكم
 فان المولود في ثباته يكون حكمه حكمه بحد حتى ان امانت ابيه ولم يترك وفاء سعى على
 بخبره بيه والولد المشتري يؤدى بدل الكتابة حاله والارق الى الرق والولد المولود يتران
 الى الرق كدمات ولا يورثان حاله ولا موطأ ولا انما كان كذلك لان الولد المولود في الكفا
 تبعيته ثابتة بالملك وبالعصية بغيرها حكمها في حق العبد لا حقيقة في حقه لا بعصية
 بغيرها حقيقة بعد انفضال والولدان تبعيته ما باعتبار الملك لا بعصية فانها ليسا
 بغيره فاختلقت الاحكام لذلك لا عود ولو محمدا كالاخ والعم هذا عندنا خيفة
 وقال لا يكتات على لان وجوب الصلة يشمل القرابة المحمية ولهذا يعق على كل ذي رحم
 محرم منه ويحب نفقتهم عليه ولا يرجع فيما وهبه لهم ولا يقطع يدا اذا سرق منهم
 غيره لك من الاحكام وله ان المكاتب كسب الامانة حقيقة لوجود ما ينافيه وهو الرق
 وهذا اذا اشترط له لا يفسد كاحم ويجوز دفع الزكاة اليه ولو وجد كسرا الا ان
 كتب كيف للصلة في الولاء الا يرى ان القاعد على الكسب بخلاف نفقة الولد والولد لا
 ينفق في غيرهما حتى لا يخالط الا بنفقة اخيه الا ان كان موهبا والولد في الكتابة
 بطريق الصلة فيختص بالوجوب محله حتى جاز له اي للمكاتب بيعهم لانه لا يملك البيع
 بيعهم لكن اي المكاتب اذا ادبى البدل عتقا لان كسب المكاتب بوقوف بين ان يقرى
 فينقر له ويبين ان يقرى فيقرى المولى وهذا انقر له بعتقا عليه ولا سبابة عليهم لان
 ما كسره القرية بتداء اشترى المكاتب له وله او كانت معه اي مع ولدها المخرج
 بيعها لان الولد لما دخل في ثباتها امتنع بعه لما ذكر في بعتقه امته فامتنع بيعها لانها
 تبع له قال عليهم ان عتقها ولها ولا اي وان لم يكن ولدها معها جاز اي بيعها

مطلوب تصرف لاد والوصى في رقيق الصغير
 كصصرف المكاتب

منها المضارب والشريك لا يملك كتابته بخلاف
 المضاربة ولا تزويج امته

لا يكتات بالشراء على المكاتب من بينهما ولا

مطلوب ان المكاتب يبيع ما ربه اذا ملكهم ان المولى
 يدل الكتابة وبه لا اداء عتقا

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٠٥٠
 في شهر ربيع الثاني
 في مدينة القاهرة
 في دار الكتب
 في سنة ١٠٥٠

بسمها صلب

عندنا في حيفه وعندنا لا يجوز لانها ام ولد فلا يجوز بيعه وله ان القياس
 بيعها وان كان معها ولدها ان كسب الكاتب مقوف فلا يبيعها بها لا يحل الفسخ اما
 اذا كان معها ولدها فمتنع بيعها بتسوية الولد الحديث وبدون الدليل ثبت ابتداء
 والقياس نفيه زوج الكاتب من عبده فكاتبها فقلت منه ولدا اخر الى الولد
 في كتابته وكسبه لها ان تبعية الام ان يجوز وهذا يتبعها في الحرية والرق كما تم مكاتب
 او ما دون ذلك بالاذن حرة لا في الواقع بل بزعمها حيث قالت ان اخره فقلت المنكوبة ولده
 فاستحقت فولدها عبد عندنا في حيفه وبني يوسف وقال محمد حرب القيمة لا تشارك
 الخرف سبب شئ هذا الحق وهو الغرور فانه لم يرغب في كتابتها الا لئلا حرى الاولاد
 ولها ان ولد بين رقيقين فيكون رقيقا وقد مر ان كان الولد يتبع الام في الرق والحرية
 لكن ترك هذا الاصل في الغرور باجماع الصحابة رضي الله عنهم وهذا ليس في معناها الحق
 بل لان حق المولى هناك يجوز بقيمة نازلة وهما بقيمة متاخرة الى ابد العتق فبقى على
 الاصل ولم يلحق بها وعلى المكاتب ان تملكها فاسدت فدت على مولاه او اشترها من ابيها
 فاستحقت من عتقها حال الا ان يؤخذ حال كتابتها كالمادون بالخيار فانه اذا فعل هكذا
 يضمن عتقها حال الا انها بلا ذوق فاستحقت من العتق بعد عتقه والفرق ان في الاول
 ظهر الدين في حق المولى لان التجارة وتوابعها دخلت تحت الكتابة وهذا المقرر من توابعها
 ان لولا الشراء لم يستطع المولى ان يملكها ولا يستطاع المولى ان يملكها ولا يملكها في حق
 لان الكاح ليس من اكتساب فلا ينعى في الكتابة قال صدر الشريعة وانه ان يقول ان العتق
 يثبت بالوطى لا بالشراء والاذن بالشراء ليس اذنا بالوطى والوطى ليس من التجارة في شئ فلا
 يكون ثابتا في حق المولى قول جوابي اناس ان العتق بالشراء لا بالوطى لا بالشراء لكنه
 الوطى مستند الى الشراء لولا ان كان الوطى محررا ما كان له ثمة فان ثبت به العتق
 يجب المحل فيكون الاذن بالشراء اذنا بالوطى والوطى نفسه وان لم يكن من التجارة لكن
 الشراء منها فيكون ثابتا في حق المولى المولى يدبره اي يجوز لمولى المكاتب ان يدبره فان عجز
 عن تدبيره لا سعى في ثلثي قيمته او ثلثي البدك بموته معسر يعني ان المكاتب بعد التدبير
 مختير اما ان يعجز نفسه ويؤخر تدبيره او يمضي على الكتابة فانه يمضي عليها فانت المولى ولا
 مال له سواء فهو بالخيار اما ان يسعى في ثلثي قيمته او ثلثي البدك الكتابة وانما معسر
 لانه اذا مات موثر بحيث يخرج المدين من ثلثه فانه يوفى بالتدبير ويقطع عنه بدل
 الكتابة ويستولدها عطف على تدبيره اعلم المولى يجوز ان يستولم مكاتبته بان وطنها

مكاتب او مادون كسح حرة

مكاتب اذا اشترى امه فوطنها كاستحقت
 من عتقها حال

والله اعلم
 بالصواب

فولدت

فولدت فادعى المولى فقصر امر ولد له ووفيت عليها وعجزت وكانت ام ولد اي خبرت بين
 ان تفضي على الكاتب وتؤدي على ذلك فتعق قبل من المولى وتأخذ العتق منه وبين ان تعجز
 نفسها فتعق بعد من المولى ويكتب عطف على يد المولى او يستولدها الى المولى ان يكتب ام
 ولده وعتقت بموته لتعلق عتقه بموته فحاننا اي سقط عنها بدل الكتابة لان الغرض من
 ايجاب العتق عند الاداء فاذا عتقت قبل الا يمكن توفير الغرض عليها ومدة عطف على ولده
 اي يجوز له ان يكتب مديون سعى في ثلثي قيمته او كل البدك بموته اي مولاه معسر هذا
 عندنا في حيفه وعندنا لا يجوز لانها ام ولد فلا يجوز بيعه وله ان القياس
 القيمة او ثلثي البدك والخيار وعدمه فرع الحرية وعدمه كما مر وبصالح المولى مع مكاتبته
 من الفين مؤخر على الف والقياس ان لا يجوز لانه اعتبار عن الاجر بالمال وجهه
 الاستحسان الاجر في حق المكاتب مال من وجهه لانه لا يقدر على الاداء الا بالبدل
 الكتابة ليس مال من وجهه حتى يفتح الكفاية به فاعتدلا من عتقها كانت عتقته في مرضه
 وليس له مال سوى العتق على ضعف قيمته بان كان قيمته الف فكاتبته على الفين باجل و
 زدت منه هذا التعريف اذ المكاتب لئلا يبدل حاله او ياقضه او يتركه او يستره يعني ان
 العتق يخرج بين ان يؤدى على المالك حاله او الباقي مؤجلا وبين ان ياتي فيسرق وهذا
 عندنا في حيفه وبني يوسف رحمه الله وعند محمد بن قيس ثلثي الف حاله او الباقي الى اجله
 لان المدين ليس له التاجير في ثلثي القيمة لاحتماله فيه وفيما وراءه يصح له التملك فيمنع
 التاجير ولها ان جميع المستمير بدل الرقبة وحق الورثة متعلق بالبدك فلا يجوز
 التاجير الا في ثلثه ولو مكاتبه المدين على نصف قيمته بان كاتبه على الف و
 قيمته الفان ادعى ثلثها حاله او سقط الباقي من القيمة او سرق يعني ان مختير بين
 الامر لان الحيازة وقعت في المقدار وفي التاجير فينفذ بالثلث لا الثلثين جرت كانه
 عن عبد بالف وادعى الحر عتق العبد ولا يرجع الحر عليه وان قبل العبد فكاتب صورته
 ان يقول حر لمولى العبد كاتبه عبد على الف درهم على ان ادبت اليك الف درهم حر
 وكاتبه المولى على ذلك يعقق باذنه بحكم الشرط وان قبل العبد صار مكاتب لان الكتابة
 كانت موقوفة على ايجازته وقوله اجازة ولو لم يقل على ان ادبت اليك الف درهم حر
 فاذى لا يصدق قياسا لان الشرط معدوم والمقدور موقوف والموقوف لا يمكن له بيعه واستحسانا
 اذا ضرر للعبد الغائب في تعليق عتقه باذنه القائل فيمنع في حق هذا الحكم ويتوقف
 في لزوم الالف العبد ولولا ان الحار ليدرك لا يرجع على العبد لانه متبيع كوثب خاص

لمبد

عبد

ولو قال العبد لا قبل فادعى على العبد الذي كاتبه عن الجوز
 لانه العتق اذنه بده ووضعت الرجل لم يرد من شئ
 لانه الكفاية تبدل الكتابة بالجوز مسبقا
 وهذه صورة مسئلة الكتاب وقدر ربح على المولى
 ويستدعي اداه اذ اداهه معها اذ كانت ثاء
 ربح على العبد ان ضمن باجره مسبقا

مع الرهن اذا ادى الدين بحجر
الرهن على القبر

وغائب وقبل الحاضر العقد فاي منهما ادى البدل قبل المولى ذلك البدل جبراً وعقداً
صوته رجله عبدان قال له احدهما كاتبني بالف عن نفسي وعن فلان ففعل وقبل
الحاضر فالتقيان ان يصنع في حصة الحاضر ويوقف في حصة الغائب على قوله وجه
الاستحسان الحاضر باضافة العقد لنفسه ابتداء جعل نفسه فيه اصيلاً والغائب تبعاً
كاملاً كونه دخل ولادها تبعاً حتى عتقوا باء انهما وليس عليهما من البدل شيء فان اصبحت
عن الحاضر فالمولى ان يأخذ بكل البدل لاصالة فانه ادى بحجر المولى على القبر لانه الحاضر
فلكم البدل عليه ولما الغائب فلان في مال شرف الحرية وان لم يكن البدل عليه وصار
كغير الرهن اذا ادى الدين بحجر الرهن على القبر لاجل الحاجة الى تخلص رهنه وان لم يكن
الدين عليه واما ادى رجوع على الآخر لانه متبرع في حق الآخر وقبول الغائب لغيره فلا
يقبل بشئ لفناء العقد على الحاضر فان حرمه اى عتق المولى الغائب سقط عن الغائب
مقتضى من البدل لان الغائب دخل في العقد مقصوداً فكان البدل منقسماً عليهما وان لم
يكن مطابقاً بخلاف الولد المولود في الكتابة حيث لا يسقط عن الامة شئ من البدل
بقصد لانه لم يدخل مقصوداً ولم يكن يوم العقد موجوداً وانما دخل في الكتابة تبعاً وكذا
ولدها المشتري وان سر المولى المكاتب الحاضر او مات الحاضر سقط مقتضى الحاضر
واذا غلب الغائب حقه حالاً ولا رد وقتاً لما مر انه داخل في العقد مقصوداً بخلاف
الولد المولود في الكتابة حيث سقط على جوفه والله اذا مات كونهت امة ومطلون
لها وقبلت فاي ادى لم يرجع وعتقوا لما مر في المسئلة الاولى

باب كتاب عبد مشترك احد شريكه عبدان لا يخرج بكاتبه حصة اى
حصة الآخر بالف وقصد اى قبض لالف ففعل وقبض بعضه فهو له اى القابض ان عجز
وقد لا هو مكاتب بينهما وما ادى فهو بينهما فان الكتابة عندهما غير متجزئة فالاذن بكاتبه
نصيبه اذن بكاتبه الكل والقابض اصيل في البعض والقبوض مشترك بينهما فبقى كذلك
بعد العجز وعنده متجزئ فيكون اذن مقصوداً على نصيبه وفان اذن ان كان له اذن فله
حق الفسخ في الاذن لا يبقى ذلك واذنه لشريكه بالقبض اذن للعبد بالاداء اليه
فيكون متبرعاً في نصيبه على القابض فيكون له ولو قبض كله عتق نصيبه اى القابض
مكاتبه لرجلين جاء به بولد فادعاه احدهما ثم وطئ الآخر فادعاه ففجرت قري
ام ولد الاول لان احدهما لما ادعى الولد صحت دعوته لقيام ملكه فصار نصيبه امة
ولم لا لان الكتابة لا تقبل النقل من ملك الى ملك فيقتصر مؤتمنة الولد على نصيبه ككافة

وكيف في البعق

المدة

المدة المشتركة وما ادى الى الآخر ولدها الثاني صحت دعوتها ايضا لقيام ملكه ثم اذا
عجزت جعلت الكتابة كأن لم تكن وتبين ان الامة كلها امة ولد الاول لان المانع من
النقل قد زال ووطئ سابق وضمن الآخر نصف قيمتها لانه يملك نصيبه لما
استكمل الاستيلاء ونصف عقرها لولدها جارية مشتركة وضمن شريكه عقرها لتمام
لانه وطئ امة ولذا الغير حقيقة فلزمه كمال العقر وقيمة الولد يعني الولد الثاني وهو
ابنه لانه بمنزلة المهر ولان حين وطئها كان ملكها قائماً ظاهره وولد المهر وراثته
عنده وجرى القيمة كما عرفت وادى رفع اليها العقر فمضت لان الكتابة ما دامت باقية حتى
القبض لها الاختصاص بها بما فيها واولادها وان عجزت ترد الى المولى لظهور اختصاصه
وان دس لثاني ولربطاه ففجرت بطل التدبير لانه يصادف الملك اما عندهما
فقط لان المستولد ملكها قبل العجز واما عنده فلان بالعجزتين اذ يملك نصيبه
من وقت الوطئ فتبين انه يصادف ملك غيره والتدبير يمتد بملكه بخلاف النسبة
يعتمد المهر كحرام وهو ولد الاول لما مر انه يملك نصيب شريكه وكذا الاستيلاء و
الولد له لما مر ان دعوتيه صحيحة لقيام المتعجب وضمن لشريكه نصف عقرها لوطئ
جارية مشتركة ونصف قيمتها لانه يملك نصفها بالاستيلاء وهو يملك القيمة فان
حرمه يعني ان كانا كاتبها ثم حرمها احدهما غنيا ففجرت ضمن المخر نصف قيمتها
لشريكه ورجع الفضل من به عيها عنده وعندهما لا يرجع وهذا متبني على امرات
التساك اذا ضمن المفق ورجع عنه لاحدهما عبد لرجلين بيرة احدهما فحرمه الآخر
غنياً وعكسا اى حرمه احدهما غنياً ثم حرمه الآخر اعنى المديرا واستسعى فيهما اى في
الصورتين او ضمن شريكه في الاول فقط وهي ما اذا حرمه احدهما او لا فان له اذ حرمه او لا
فلشريكه نصيبه او عتاق حقيقته او الاستسعا من العبد عند اى خيفة راحة الله فاذا
اعتق لم يبق له ولاية التضمين والاستسعا او قد يرد نصيب المدير فلان يعتق او
يستسعى او يضمن قيمته مديراً وهو نصف قيمته قيناً او ثلثها كما مر وبالفهم لا يملكه
لانه لا ينقل من ملك الى ملك وفي الصورة الثانية وهي صورة العكس اذ احرم الاول
فرد خي الخيارات الثلث عنده فاذا ادين لم يبق له ولاية التضمين بل ولاية الاعتاق
او الاستسعا في ولاية الاعتاق والاستسعا ثابتة في الصورتين والتضمين يقتضي الاولى
وعندها اذا حرمه احدهما فاعتاق الآخر باطل لان التدبير لا يمتد عندهما فيملك نصيب
صاحبه بالتدبير ويضمن نصف قيمته قيناً او ثلثها او مقبضاً لانه ضمان ثلث

مجلس شريكين كاتبا امة ثم حرمها احدهما

باب الموت

۱۲

مطلع النور ان يفسد في الكتابة الفاسدة
من غير رضا الكاتب

فان الكتاب ليس

يُخَيَّرُ اخْتِصَلَ فِي شَيْءٍ لَهَا
لَقَدْ لَامَ عَلَيْكَ قَضَاءُ رَجُلٍ بِالْكَافَّةِ
لَوْ كَانَ مِنَ الصَّافِيينَ لَا حَاجَةَ إِلَيْهَا مِنْ أَنْتَ حِينَئِذٍ
أَلَيْسَ لَوِ لَوْ وَجَدَ كُنْزًا لَمْ يَلْبِسْهُ غِلًا
فَقَالَ بَرَاءُ بْنُ مَالٍ
لَوْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا بَعْضَ بَنِي لَانِ
وَالْقَتَرِ كَانَ يُغَالِي بِالْحُجْمِ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
أَلَيْسَ لَوِ لَوْ وَجَدَ كُنْزًا لَمْ يَلْبِسْهُ غِلًا
فَقَالَ بَرَاءُ بْنُ مَالٍ
لَوْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا بَعْضَ بَنِي لَانِ
وَالْقَتَرِ كَانَ يُغَالِي بِالْحُجْمِ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

مصدر ان الولد يتبع الام فالرق والحرية

ان الولد يتبع الام في الرق والحرية

ولا يثبت ملك الاب الى الولد فلا يكون له من الولد الامن قبل مقتى الام وعصبته
 في حكمه فاذا لم يكن في جانب الام رق لا يتصور على الولد ولا وان النكاح اذا كان قطعيًا
 في معنى وجب ان يحمل عليه الظاهر المحتمل وتغير وان المطلق يحمل على المتيقن في الروايات
 اذا عرفت هذه المقدمات فاعلم ان صاحب المدايع ذكر فيه ان من ثبث انكح الولاء
 ان لا يكون الام حرة اصلية فان كانت فلا ولا لا حيد على ولدها وان كان الاب مقتا
 لما ذكرنا ان الولد يتبع الام في الرق والحرية ولا ولا لا حيد على امه فلا ولا لا حيد على
 ولد هافا ان اراد بالحرية الاسمية الحرية اصلية بالمعنى الثاني بغيره قوله ولا
 ولا لا حيد على امه وقد عرفت ان الولد يمتنع على زوال ملكه وزوال ملكه بالواسطة
 لا يكون الامن قبل الام فاذا كانت حرة اصلية لم يثبت على الولد ملك فلا يثبت
 عليه ولا وفاقه كلام الشيخ شيد الدين محمد النيسابوري في شرح النكاح وكلام
 صاحب المحيط في مختصر المحيط وكلام الشيخ ابى محمد مسعود بن الحسين في مختصر
 المشهور بالمشهور وكان من مضافاته في الفرائض وتمامه بالكافي واما ما قال في اللغة
 الولد وان علق حرا الاصل بان كانت امه حرة اصلية او عاصية يجوز ان يثبت عليه
 ولا اما الولد لقوم الاب او لقوم الام ثم قل ان كان الاب حرا اصل لا ولا لقوم الاب
 وكذا اذا كانت الام حرة اصل لا ولا لقوم الام لان حرا الاصل لم يخرج عليه علق فالتباد
 من ظاهر ان الام اذا كانت حرة الاصل مطلقا جاز ان يثبت على ولدها ملك ولا وليس كذلك
 بل لانه بالحرية اصلية هي الحرية اصلية بالمعنى الاول بقرينة انه جعل الولد للام
 من حرة عاصية وهي العفة حرا اصل ثم جعل الحرية اصلية مقابلة للعاصية
 فلا مخالفة بينهما وبين ما سبق من الحق فمقتضى قول الولد لقوم الاب ما اذا لم يكن في
 نسب الاب رقيق والولد ولد من معتقة او ممن ولد من معتقة وموتة كون الولد
 لقوم الام ما اذا كان الاب سبطيا حرا اصل ثم وجع معتقة انسان او ممن ولد من
 معتقة فان ولا الولد في الاول لقوم الاب انفاقا وفي الثاني لقوم الام عندا في حيفه
 ومحمد بن احمد الله فالاصل ان الابوين اذا كانا حريين اصليين بالمعنى الثاني فلا ولا
 على الولد وان كانا معتقين او في اصلهما معتق فالولا لقوم الاب وان كان الاب
 معتقا او في اصله معتق والام حرة الاصل بذلك المعنى سواء كانت عربية او لا فلا ولا على
 الولد لقوم الاب وان كانت الام معتقة ولا لا يحمل الاصل بذلك المعنى فان كان عربيا

مصدر صورة كون الام لقوم الاب ولقوم الام

مصدر الام حرة اذا كانا حريين او معتقين او اب لاب معتق

فلا ولا

في حريته او في الرق

فلا ولا ولا الولد لقوم الام وان كان غير عربي فمقتضى حيفه ومقتضى مقتى الام عليه
 ولا خلاف ان لا يثبت له من الولد الامن قبل مقتى الام وعصبته
 فلا يجمع ثمة المعتق عصبته اي شخص ياخذ ما بقي من صاحبه من وكل المال عند عدمه
 اخبر عن العصبه النسبية وهي على ما تقرر في علم الفرائض اما عصبته بنفسه اي ذكر
 لا فرض له ولا يثبت في نسبه الحلية التي والمغيرة وهي ان يوصيها ذكر واما مع غير
 كالاستلاب وام اولاد تصير عصبته مع البنت وكلهم تقدم على المعتق وقدمت العصبه
 على علمهم وهون لا فرض له ولا يثبت في نسبه الحلية التي فان ماتت السيد ثم العتق
 فان ثار لا يرب عصبته اي ان ماتت السيد ثم العتق ولا وارث له من النسب فارثه
 لا يرب عصبته سيد على الترتيب المعروف ويثبت به اي بالولاء العقل وهون العاقلة
 وسياتي بيانها في كتاب المعاقق وولاية النكاح وقد مر في كتابه ادعاء اي شخصان
 ولا يثبت من كل منهما انما اعتقه يقتضي بالولاء والميراث لهما الجواز اشراكهما فيه
 كما في المالك ذكر في التيمه لا ولا لثنا الاما اعتقن كافي الحديث وهو قوله عليه السلام
 ليس لثنا من الرء الاما اعتق او اعتق من اعتق او كاتب او كاتب من كاتب او
 دهر او دهر من دهر او حر ولا معتق او معتق من معتق اي ليس لثنا من الولد
 الا ولا من اعتقه او ولا من اعتقه من اعتقه واما ولاد المير فقد عرفت بيانه
 بالوجهين وعرفت ايضا جمل الرء الثاني الى الرء الما من الموالاة انا والحرى مكلف
 اي عاقل بالغ قدير لان عقله لا لا تعرف دائرين النفع والضرر ان فيما يجال الاث
 والتم الام العقل فلا يصح ذلك الا بالاذن كما سياتي مجمل النسب قديره لان من
 عرف نسبه لا يجوز ان يولد غير عربي قديره لان تناصر العرب بالقبائل فاعني
 عن الولاء او الواصية عاق قديره لان اذ العقل لم يعتبر بقرينة اصلا باذن السيد او
 وصيه لان العبي من اهل ان يثبت له ولا العتاقه اذا ثبت سببه بان ملك قريبه
 او كاتب ابوه وعصيه عبده وعتق كان ولده للمير فان ان يثبت له ولا للموالاة
 اذا صهر عنه عقد بها بالاذن او والى العبد باذن سيده فانه يكون وكلا من سيد معتق
 الموالاة الحر مفعول والى عطلان يرث مقتق بقوله والى وبيان لعقد الموالاة اي ان
 مات الاسفل ورث الاعلى ويقال عنه اي اذا جنى الاسفل فديته على الاعلى سواء
 اسلم الاسفل في يده اعلى الاعلى او لا فان ما وقع في عبارة بعض الفقهاء من ذكر
 الاسلام في يده قد اخرج مخرج الغالب وهو ليس بشرط صح هذا العقد خلا قال الثا

مصدر ان الولد يتبع الام فالرق والحرية

كنت الابن والاخت
 مصدر تقدم العصبه النسبية بانها ثلثة على المعتق
 المراد العصبه بنفس البغوه ولا مع غيره

مصدر اذا والا العبد باذن سيده يصح

وعقله عليه وارادته في الاولين أي الحر المكلف والفتي العاقل لان كلاهما هما الذين
 توارثا والتميز بالمال والتبديع الأخير أي العبد لانه ليس بهما بل هو وكين
 من اهل كماله وشروط اي ولاء المولات من الجانبين يتوارثا اذا ما منع من تحت
 بخلاف ولاء العاقبة حيث لا يرث الا اهل ولا يرث من المولات عن ذي الرحم
 لان المولات عقدها فان يلزم غيرهما فخر الرحم وارث شرع فلا يمكن ان يكون
 للاسفل النقل عنه الى غيره اي يجوز للاسفل ان ينتقل ولاءه عن الاعلى الى غيره
 ما لم يحفل عنه فانه اذا عقل عن الاسفل ليس له ان يتحول ولاءه لتعلق حق الغير به
 او عن ولاءه فانها في حق الولاء كشخص واحد ولا يعلو الترتيب عنه اي عن ولاء
 الاسفل يحفل عنه اي لا يسفل قال في الهداية للاعلاء ان يتبرأ عن ولاءه لعدم
 التزوم الا انه يشترط في هذا ان يكون بحضور من الآخر كما في عزل الوكيل قصد
 بخلافه ما اذا اعتقد الاسفل مع غيره بغير محض من الاول لانه فسخ حكمي بمنزلة العزل
 الحكمي في الوكالة المتعلق لا يعلو احد لان ولاء العاقبة لازم لا يجتمع التفضيل
 والتميز اي عقدت عقده ولاء المولات مع شخص فولدت مجهول النسب اي
 ولدا لا يعرف له اب صح هذا العقد وتبعها ولدها ويصير ان موته ذلك الشخص كذا الو
 اقربت به اي بعقد المولات او انشائية وهو اي والحال ولدها المجهول النسب
 معها فانه صحيح ايضا ويتبعها ولدها عند الجحيفة وقلا لا يتبعها لان الام
 لا ولا يتبعها في ماله فاولا ان لا يكون لها في نفسه وله ان الولاء كالشبه ويرتفع
 محض في حق صغير لا يتبع له اب فتلك الام كقول الهبة قال في المحيط والى ذم
 مسلما او يفتي بطل وهو ولاء لا يجوز ان يكون للفتي على المسلم ولاء العاقبة كذا
 ولاء المولات وان اسلم على يد محرم ولا هو يصح لانه في الكتاب وفيه خلاف
 قيل يصح لا يجوز ان يكون للفتي ولاء العاقبة على المسلم كذا ولاء المولات
 كما في الفتاوى وقيل لا يصح لان عقد المولات مع الحربي تناه عن الحربي ومولاه
 وقد بينا عنه خلاف الفتاوى اقول ظاهره مشكل لان الارث لازم للمولاه
 وقد تقررت باختلاف الدينين مانع من الارث اللهم الا ان يقال معناه ان سبب
 الارث يثبت في ذلك الوقت لكن لا يظهره ادا ما على حاله فاذا زال المانع يعود
 المنوع كما ان كماله معتبرا واصل بالعرض مانع من الارث فاذا زال قبل الموت يعود المنوع

كتاب الايمان

معد اخر مولات عن ذي الرحم

معد يجوز ان يتبع للمسلم ولاء العاقبة على المسلم
 فكذا ولاء المولات

ذكره

ذكرها عقب الفتاوى لئلا ينسبها له في عدم تأثر الحلف ولا كراهية فيها اليمين لغة القوة
 وشرا نفوذها المبريد كسر اسم الله نحو والله لا أفعلن كذا أو والله لا أفعلن كذا أو التعليق
 يعني تعليق الحلف بالشروط فقلت كذا وان لم أفعلن كذا أو القصد منه تقوية
 عزيم الحالف على الفعل او الترك وهذا ليس يمين وضعها وانما سميت بها عند الفقهاء
 لحصول معنى اليمين به وهو الحلف واليمين والمعتبر من القسم الاول ثلاثة أي الايمان بالله
 اعتبرها الشرع ورث عليها الاحكام ثلاثة انواع والاولى اليمين كثر منها كاليامين
 على الفعل الماضي صادق والمرد يترب الاحكام عليها ترتب المخالفة الاخرى في حق الغير
 وعدمها على الغير والكفارة على المخالفة احدها اليمين الغنوس سميت بها لانه يغيب بها
 في الائم في الدنيا وفي النار في العقبى وهي حلفه على كاذب يعلم كذا حتى لو لم يعلمه
 ومن صدق بيمينه فمات كما ياتي في قوله ما فعلت كذا عا لما يقوله والله ماله على يمين
 حالفه بخلافه والله انه زبير عالم بالانبياء غيره المشهور في عبارة الفقهاء ان الغنوس حلف
 على فعل او ترك ماض كاذبا عمدا وقدمه شرع الهداية وغيره من ذكر الفعل والمضي
 ليس بشرط بل هو بناء على الغالب وايراد المثالين الآخرين اشارة الى هذا فلا حاجة الى
 تكلف ذكره صفة الشريعة حيث قال فان قلت اذ قيل والله ان هذا كذا كيف يصح ان
 يقال هذا الحلف على الفعل قلت قد كانت او يتكلمان اريد في الزمان الماضي او
 المستقبل على ان اعتبار الماضي والاستقبال في هذا الحلف باطلين اريد في الحال
 فتدبر وبين حكم الغنوس بقوله وياتي بها الى الحالف لقوله عليه السلام من حلف كاذبا
 ادخل الله النار وثانيها اليمين الغنوس سميت بها لانها لا يعتبر بها فان الغنوس لما
 لا يفيد يقال لما اذا اتى بشئ لا فائدة فيه وهي حلفه كاذبا بظنه صادقا كما اذا حلف
 ان في هذا لا يكون ما علم انه كاذب ثم ادعى ولم يفقه وبين حكمه بقوله ورجح
 عقده فان معنى تعليق المخالفة بالجهل وقد قال تعالى لا يؤخذ بك التمسك الغنوس في ايمانكم
 قلنا نعم لاشك في نفي المخالفة في الغنوس المذكور في النص وإنما الشك في كون النص المذكور
 ذكرنا الغنوس وان الغنوس عندنا فتوى جرح الله ان يجري على لسانه بلا قصد منها سوا كان
 في الماضي او الاتي بان قصد التسليم فجي على لسانه اليمين مثلا والثالث اليمين
 المنقذة وهي حلفه على شئ آت في المستقبل فعاد كان او تركا فالصديق الشرعية
 فان قلت الحلف كما يكون على الماضي والاتي يكون على الحال ايضا فلهذا يذكره وهو من
 اقسام الحلف قلت انما يذكر المعنى دقيق وهو ان الكلام يحصل اولا في النفس

فيعبر عنه باللسان فالأخبار المعلقين من الحال اذا حصل في النفس وعبر عنه
 باللسان فانما تم التعبير باللسان انعقاد اليمين فزمن الحال صار ماضيا بالنسبة
 الى زمان انعقاد اليمين فاذا قال كتبت لا بد من الكتاب قبل ابتداء التكلم واذا قال
 سوف اكتب لا بد من الكتابة بعد الفراغ من التكلم في الزمان الذي من ابتداء التكلم الى
 آخره فهو زمان الحال الجاهل بعرف وهو ماض بالنسبة الى ان الفراغ وهو ان انعقاد
 اليمين فيكون الحلف عليه الحلف على الماضي اقوله حاصل الجواب ان ما يظن
من كون الحلف على الحال فهو في الحقيقة حلف على الماضي ولا يوجد حلف على الحال حقيقة
 ولذا لم يذكره وفيه بحث لان الحال القابل للماضي والمستقبل على ما ذكره في الدين
 وتوهم من بعده من المحققين خراسا واخر الماضي واول المستقبل يعتبر امتدادها
 بحسب العرف حتى قالان زيد اذا صلى فهو في حال الصلاة ما دام مصليا واذا كتب فهو في
 حال الكتابة ما دام كاتبا فاذا قال زيد حين كتابته والله ان كاتب يكون يمينا على الحال
 بلا مزية ولا يمين اعتبار ماضيا فالسوء با قبل الصواب في الجواب ان يقال لا
 وجه لهذا السؤال بعد ما قال اولان اطلاق اليمين اكثر من الثلث فتدبر وبين حكم
 المسئلة بقوله وكفى في اي هذه القسم فقط اي دون الاثنين لقوله تعالى
 لكن يؤخذ بما عقدتم الايمان فكفارتم الآية والرد به اليمن على المستقبل بدليل
 قوله وحفظوا ايمانكم لا تبصروا الحنظلة عن الحنث والحنك الا في المستقبل ان حنث
 الحالف وقوله فقط اشارة الى خلاف الشافعي في الغرض فان الكفارة تجب فيها ايضا
 عنده ولو كان الحالف مكرها او ناسيا اي مخطئا كما اذا اراد ان يقول استغنى الماء
 فقال والله لا اشرب الماء وقيل ذاهبا عن التلفظ بان قيل له الانا ناسيا فقام
 بذكر الله غير قاصد لليمين وانما جبر فيها الكفارة لقوله صلى الله عليه وسلم
 ثلاث جنتهن وهن جد النكاح والطلاق واليمين في اليمين او الحنث اي
 بغير الكفارة في المسئلة سواء كان الاكراه والنسيان في اليمين او الحنث لان الفعل
 الحقيقي لا يبعد الاكراه والنسيان وكذا الاتعا والجنون فيجوز الكفارة بالحنث كيف
 ما كانت والقسم بالله او باسم اخر من اسماء تعالى كالرحمن والرحيم والحق وجميع
 اسماء الله تعالى ذلك سواء تعارف الناس الحلف بها ولا هو الظاهر من مذهب
 اصحابنا وهذا الصحيح وقيل بعضهم كل اسم لا يسمى به غير الله تعالى كالدلالة والرحمن
 فهو يمين وما يسمى بغيره كالحكيم والعالم والقادر فان اراد به يمينا فهو يمين ولا فلا

من حلف الحالف في اليمين والحنث في صورة الاكراه
 والنسيان وكذا الاتعا والجنون

كذا في الكافي

كذا في الكافي ولحقه من اسماء الله تعالى قال ثعلبان الله هو الحق المبين وبصفته يحلف
 بهما من صفاته كعزة الله تعالى وجلاله وعظمته وقدرته فان ايمان مبنية على العرف
 فما تعارف الناس الحلف بهما من صفاته تعالى كونه يمينا والا فلا لان اليمين انما تعقد للحمل او
 المنع وهذا انما يكون بما يعقد الحالف تعظيما وكراما من يعتقد تعظيم الله تعالى وصفاته و
 بجميع صفاته معظمة فمات حرمة ذاته وصفاته حاملا للتعظيم والاعتقاد وهذا مما يكون
 ذاك الحالف بما تعارفه واما ان لا يكون متعارفا فلا يلا يقسم بغير الله تعالى
 كالنبي والقرآن والكتب لقوله عليه السلام من كان منكم حالفا فليحلف بالله وليبد
 هذا اذا قال والنبي والقرآن واما لو قال انما برئ من القرآن والنبي فانه يمين لا يمين لان
 البراءة منه كفر وتعليق الكفر بالشروط يمين ولو قال انما برئ من المحلف لا يمين ولا يمين
 قال انما برئ من المحلف يمين لان ما في المحلف قال فانه قال انما برئ من القرآن
 كذا في الكافي ولا يصفه لا يحلف به باعتراف ائمة وعنده ورضاه وغضبه وسخطه و
 عذابه لما سبق من ان مبنى اليمين على العرف واما قوله كبر الله جوابا لما قيله الا في قسم
 وجعلت عملا لله قسم ان عمره بقاءه وبقائه منفعة وهو فرع بالابتداء واللام في
 الابتداء والحرف محذوف والتقدير نعم الله قسمي ومعناه احلف ببقاء الله ودامه كذا
 في الصحاح وايم الله معناه عند الكوفيين يمين الله وهو جمع يمين حذفت نون كثرة
 الاستعمال وعند المصريين من ادوات القسم ومعناه والله وعهد الله وميثاقه فان
 العهد يمين لانه تعا قال واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ثم قال ولا تنقضوا لآيمان
 بعد توكيدها والميثاق بمعنى العهد وقسم وحلف وشهد وعرض وان لم يقبل بالله
 فان هذه الالفاظ مستعملين في الحلف فجمع حلفا في الحال سواء قال بالله او لا وعلى نذر
 او يمين او عهد فان كل من هذه يمين وان لم يصف الله تعالى اذ قال ان فعلت كذا فعلى
 نذر قال نوري قربة من القرب التي تصح لمنه بالزمت واسألني فوعليه كفارة يمين لقوله صلى
 الله عليه وسلم من نذر نذر فليس عليه كفارة يمين وكذا قوله على يمين لان معناه على
 موجب يمين والعهد بمعنى اليمين كما مر وان فعل كذا فهو كافر لانه قسم يستوجب الكفارة
 اذا حنث ان كان في المستقبل ولما ان كان في الماضي لشي قد فعله فهو الغفوس ولا يكفر فيما روي
 عن ابي يوسف اعتبار الماضي بالمستقبل لانه قصد به اليمين ولم يقصد به تحقيقه بل ان يصيد
 في مقابلته وقيل يمين مقابلة لانه علق الكفر بما هو موجود والتعليق بما كان يتخير
 فكانه قال هو كافر والاصح ان الحالف يكفر في الماضي والمستقبل ان علم انه يمين وكفر

كذا في الكافي

وقال بعضهم ان حلف بصفات الذات يمين وان حلف
 بصفات الفعل لا يمين لان الفرق بينهما عندهم ان كل وصف
 جاز ان يوصف الله تعالى به فيصدق فيه صفته الفعل كل واحد
 الغضب والسخط والحنث والنوع والاعطاء وكل ما جاز ان يوصف
 به لا يصفه فهو من صفات الذات كقوله الله عز وجل لا يوصف
 بالصفات

انما برئ من القرآن والنبي يمين
 وانما برئ من المحلف لا يمين

قوله لا يمين الله وعهد الله وقسم والحلف
 واشهد واعلم انما برئ من الله

من حلف الحالف في اليمين والحنث في صورة الاكراه
 والنسيان وكذا الاتعا والجنون

ان كان جامعاً اعتقد انه كفر في الماضي والتقبل انما اقدم على ذلك الفعل وعنده
 انه كفر به فقد ضي بالكل وسوكت في عورم بخداي قسمه لانه لا حال لا خفاء لان المنكر
 يراه تحقيق الوعد ومعناه افعل هذا لا يحال فلا يكون ميمناً فلو قال والحق يكون ميمناً
 ولا حق الله فانه لا يكون ميمناً عند الوعد بخلافه وتحميد حمد الله وهو ربيته من اهل يوسف
 رحمه الله لان الحق اذا اضيف الى الله تعالى لا يربطه الله اذ الطاعات حق لله تعالى
 في الحديث فيكون ميمناً لله ولا حرمته ان لا يحلف بها عفا وسوكت في عورم بخداي
 قبل ان يكون ميمناً للوعد ويقول سوكت في عورم بطلاق ذن فانها ايضا لا يكون ميمناً
 لعدم التعارف وقولها اشارة الى ان لفظة يا بالالفارسية الواقعة في عبارة الرقابة
 مكان او غير صحيحة فتدبر ان فعله فعليه غضبه او خطئه او لعنه او فأن ان كان
 او سارق او شارب خمر او كل رول فان كلامه لا يكون ميمناً لانه دعا على نفسه ولا يتعلق
 ذلك بالشرط ولا غير تعارف وحروفه اي حروف القسم التي نحو والله والباء نحو
 بالله والكلام نحو بالله لان كلامه ما معناه في الايمان ومذكور في القرآن وقد تضمن حرف
 فيكون ما لقا الله لا افعله فان من عارة العرب حرف الجر لا يحال ان يسمي قسماً
 بغير الحافض وقيل يخفف ليدل على المحذوف ثم لما فرغ من بيان معنى اليمين شرع في
 بيان موجبها وهو الكفارة لكنها موجبها عند الله تعالى بل اليمين لا شرع للكفارة من
 تنقل اليها عند لا تقاض الحث فقال وكفارة اعتقاد رقت او اطعام عشرة مساكين
 كما هي في الظاهر وقيل بتبنيها ثمة وكسوتهم بحيث يكون لكل من تلك العشرة ثوب
 ليس عامته بدنه فلم يجر السراويل لان لا بد من تيمم بياض في العرف فهو الصحيح الذي
 عن الجحيفة والي يوسف لا ما روي عن محمد ان ادناها ما يجوز فيه الصلاة فان عجن
 عنها اربع الاثنياء الثلثة وقت الاداء اي وقت الاداء صام ثلاثة ايام ولام
 ولا صوم فيه قوله تعالى فكأثر اطعام عشرة مساكين لا ية ولا يكفر قبل حث يعني لا يجزئ
 تقديم الكفارة على الحث وقال الشافعي يجوز ان كانت بالمال لانها اذا باء بسبب وهو اليمين
 لانها مضاف الى اليمين يقال كفارة اليمين والاضافة الى السببية والاداء بعد السبب جائز
 اتفاقاً فاشبه التكفير بغير الحث قبل التوبة وان الكفارة لسبب الجناية والجانبة ههنا لانها
 تحسن بها حجة اسم الله تعالى بالحث فيكون هو سبب ذن اليمين لان اقره من اليمين لا يكون
 مقضياً للحكم واليمين غير مقض لها الكفارة لانها تجب بعد نقصها بالسبب وانما اضيف اليها
 لانها تجب بحث اليمين كما تضمنت الكفارة الى الصوم بخلاف الحث لانها تضمنت الحاق الموت

هذا ان فعله كان فعليه غضب الله

من كفارة اليمين

بأحد شر

حلف

حلف على حقيقة كونه الكلام مع ابيه وترك الصلاة ونحو حث وكفر اي ينبغي ان يحث
 ويكفر لقوله عليه السلام من حلف على يمين ورأى غيره اخيراً منها فليأتها بالتي هو خير ثم ليكفر
 عن يمينه لا كفارة في حلفه كافر وان حث مسلماً لا يمين له لان اليمين لا يثبت على غير مسلم
 تعالى وكفر ينافي التقليم ولا اهل الكفارة لانها عبادة وانتمها في العقوبة من حرم مكره لا
 يحرم راي من حرم على نفسه شيئاً مما يكره له يصرح بما عليه وان استباحه اي عامس به علمنا
 الباح كقولنا لا كفارة عبيد لانه ليس يمين لا في النفس والجوارح لا في الجوارح
 قد يشترع اليمين عقد مشروع فلا ينعقد بلفظ هو قول الشرع ككسبه وهو تحصيل الحرام
 ولي قوله تعالى يا ايها النبي لم تحرم الحنظل فما قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم ثم حرم الحنظل
 صلى الله عليه وسلم الحنظل على نفسه وقيل حرمه ما روي عن نفسه التمسك على الاول ظاهر
 وعلى الثاني ان الحنظل لم يحرر لفظه لا خصوصاً لسبب كل حل اعاد لقال الرجل كل حل حل حرام
 يحل على الطعام والشراب الا ان يوصي غير ذلك والقياس ان يحث عقوبه فانه لما ثبت
 فداء ما كان للفسق او نحو كذا ههنا ليدفع وجب الاحتياط ان يقصود به التمسك باليمين مع
 اعتبار العموم ولا استعصا اعتباراً في حق الطعام والشراب للعرف والقوى على بينة
 امرته بل لا يتعلل بالاستعمال في كذا قوله حلال يروي عن العامة ايضا المنذور ان
 كان له امر في الفروض لزم ان يذكر الصوم والصلاة والصدقة والاعتكاف فها هو الاصر
 له في الفروض قال يلزم النانك كعبادة الموضع وشيعة الجحارة ويدخل المسجد وسباء
 القنصر والبيات والسقاية ونحوها هذا على الاصل الكلي نذر مطلقاً نحو الله على صوم
 هذا الشهر او معلقاً بشئ طير يريه نحو الله على كذا ان قد غايي في جدي الشطوط
 اي عليه الفاء به في الصورتين لقوله عليه السلام من نذر وتنتي فعلية الرفا بما سمي او
 نذر معلق بما اي بشرط لا يريه كان نيت فعلية كن وفي وكفر وبه يفتي يعني ان علو نذر
 بشرط لا يريه شئ ما كان او نحو فحث يتخير بين الكفارة وبين الوفاء بما التزم وهو قول
 الشافعي في الجدي وروي ان ابا حنيفة رحمه الله جمع اليه قبل موته بسبعة ايام وبما كان
 يفتي كما شمس لأمة الخصى وغيره من كمال الفقهاء ومن ذلك ان كل من نذر بظاهر يمين
 بمناه لا يقصد المنع عن الجوارح فيميل الى جهة من شاء من الجوارح اذا علق بشرط
 يريه شئ ما كان معنى اليمين وهو قصد المنع غير موجود فيه لان قصد اظهار الرضا فيما جعله
 شرطاً في صدق الشرع اقول ان كان الشرط حراماً كان نيت من ان ينبغي ان لا يتخير في التحريم
 تخفيف والحرام لا يوجب تخفيف اقول ليس الوجوب للتخفيف هو الحرام بل هو دليل التخفيف

التمسك

ويصح

ليس ملكه شيء من الزرع حكم اليمين فانه جاز في نحو كذا من زرع حرام
 ولما لم يلفظ شيئاً من الزرع من الزرع في نحو كذا من زرع حرام
 نحو هذا الطعام على حرام لا يعلم الا بملكه لانه حرام على نفسه
 مع انه يصير به حراماً حتى لو كان حراماً لا يحرمه
 كفارة والحاصل ان حرمته لا يحرمه
 حلف على حرام على نفسه والقوى على بينة نذر حث

[illegible]

عنده المغازي والوصيفة رحمه الله كان حاضرًا فارد ان يعرف الحليفة عليه فقال ان
هذا الشيخ الفجك في الاستثناء لمنص فقال له ابلغ من قدرك ان تحلف بك ففأ
فقال ان هذا يريد ان يفسد عليك ملكك لانه اذا جاز الاستثناء لنفسه فالناس ياتون
ويحلفون ثم يخرجون ويستثنون ثم يحلفون ولا يحسنون فقال لهم اقلتم وغضب على محملنا الحق
واخرجهم من عنده **باب حلف الفعل**
لاصل ان اللفاظ المستعملة في الايمان مبنية على المرفوع عندنا وعند الشافعي على الحقيقة
لانها حقيقة بان يراد ونحو الجواز وعند مالك على معاني كلام الله تعالى حلف لا يتخلل
بيننا يحث بدخول صفة لان البيت اسم لمنى مسقف من حله من جانب واحد يبنى
للبتوتة سواء كان محيطاً بأربعة اوتان وثلاثة المعنى وجود في الصفة لان ما فيها
اوسع فيتاؤها اسم البيت فيحث بسكانها الا ان يوحى ما سواها هو الصحيح احترازاً
عما قيل انما يحث اذا كانت الصفة ذات حواشي اربعة وهكذا كانت صفات اهل كوفة
لا بدخول الكعبة او مسجد او بيعة وكنيسة وقد مر بان معناها لان البيت كما عرفت
ما بنى للبتوتة وهذا كسب ذلك او قد مر لان الصفة ما بنى للبتوتة فيه وقيل يحث
اذا بنى فيه عادة اقول هذا القدر الكفر في كون بيتك اهل البيت من كون بناء البيت
كما سبق لا يقال اذا بنى عادة كان بناء البيت عادة لان الملائكة ممنوعة من وطء
باب دار والى التي تنحى على باب الدار ولا يكون في قبائها واذا كان على باب الدار ركع على السكبة
فلا يكون بيتاً فلا يحث وفي الحلف بان لا يتخلل دار لم يحث بدخولها خفية وفي هذه الدار يحث
وان صارت محلى او شئت بعد ان هذا دار اخرى لان الدار اسم للبيت عند العرب والحجج
يقال دار عامرة ودار غامرة وقد شهدنا اشعار العرب بذلك والبناء وصف فيها غير ان
الوصف في البناء المعروف في الغاشية هذه عبارة القديس وتحقيقه ان المراد بالوصف
ليس صفة عرشية قائمة بجوهر كاشيب والشيء خفي وهو ما بنى بيتها وتناول جوارها
قائماً بجوارها يريد قيامه به حسنة وكما لا يكون ثم استفاضت في ان نقصنا حتى فرق
بين الوصف والقدر كما في اواخر السبع ان شاء الله تعالى بان الاول ملوثة تشقيصه
صريح لا يصلح والثاني ما لا يثبت ذلك وجعلنا ما سوى الزرع في الزرع والوصف واما
ما سوى اليك في الكليات قد مر فاذا كانت الدار اسماً للعرش وكان البناء وصفاً وكانت
الدار منكرو كانت غالبة فيقدر فيها البناء ولا يوجب حلفاً وهذا كانت معقراً كانت
حاضرة فلا يقرب فيها البناء واذا الموضع يحث اذا عرفت هذا فاعلم ان ما صدر من هذا

[illegible]

والله اعلم
ولا ينبغي
وقيل ان
فيه عادة
ويشأن ان
مشغول
لان الاشياء
وفي الغالب
منه

أردت الاستطاعة الحقيقية المقارنة للفعل كما تقرر في الكتب الكلامية صدق ديانه
 لا قضاء لانها تطلق في العرف على سبب الالات والمعنى الآخر خلاف الظاهر
 حلف لا يدخل في ذلك بل يرد به نسبة السكينة بالالة العادة وهي لا تلتزم ولا
 تفهم لانها لا يلبس ساكنها الا ان السكينة قد يكون حقيقة وهو ظاهر وقد يكون مالا بان
 تكون المالك المقتضى من السكينة فيفتح بالخول في ذلك فيكون ملكا لغيره لا يكون هو
 ساكنها سواء كان غيره ساكنها فيها او لا لقيام دليل السكينة التقدير وهو الملك مع بد في
 الحاشية والظهور بان ذكر شمس الامنة ان غير لو كان ساكنها فيها لكانت النقطة النسبة
 بفعل غيره وحلف لا يفسد قديمه في ذلك لان حثت به مطلقا اي سواء كان اربا
 وما شيا حاكيا او متفادا فان المعنى الحقيقي ههنا هو ان لا اضطلع ووضع قديمه في
 الدار بحيث يكون باقي جسده خارج الدار لان في العرف ان وضع القدم في الدار فانه يخرج
 الحقيقة اربا فالحال هو ان يكون مطلقا بغيره العرف وشرط للمبر في لا يخرج الا
 باذن في كل خروج اذن لا استثناء مفرغ ومغناه لا يخرج خروجا اخر وجا بان في
 والذكر في سياق التي تعمد ان اخرج منها بعض بقا عدا على العموم في قول لا يخرج الا ان
 اذن لك فانه لا يخرج اذ لا يمكن حمل على حقيقة الاستثناء لان كذا ليس من
 جنس الخروج فحمل على الغاية المناسبة منها فان الغاية فمر لا متدا والحقا وبيان لانتهاية
 كمال الاستثناء فمر لا تستثنى منه وبيان لانتهاية حكمه وفي هذا المقام ما بحث في شرحه او في هذا
 في شرح الزوائد في الدار هاهنا فطلب ثمة وشرط الحث في ان خرجت من الدار لم يخرج
 فغيره في قول لا يخرج الا ان اخرج مطلقا في خروج من خرجت فان قلت مطلقا فخرجت
 ساعة ثم خرجت لم يخرج وهذا مستحيل في قول لا يخرج الا ان اخرج فخرجت فخرجت فخرجت
 وجهه ان ما لم يخرج من الدار لم يخرج من الدار فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت
 في ان تعديت بعد ذلك الطالب تعالى تعديت في قوله تعديت معه قائم مقام مفعول
 شرط لا تعديت اذ قال زيد لم يخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
 الميزان في تعديت فخرج لان كلامه خرج من خرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
 العدل عليه وان عم اليوم وقال لا تعديت اليوم في في الحث مطلقا في قوله لا تعديت لان
 زاد على قوله الجواب فيجب متناه كماله في قول لا تعديت لان لا تعديت فخرجت
 وقوله يعني ان حلف لا يرب دابة فلان في كذا دابة عدا في قوله لا تعديت فخرجت فخرجت
 ان كان عليه مستغرقا في كذا فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت

على ان يدخل في ذلك

لا يخرج الا ان اخرج

في حق الفقد

مسئلة الفقد الذي هو بعد سؤالا وحاشية اما ان لا يخرج
 بل يخرج الى ما قبل او ياتي ويخرج من الدار الى ما قبل او ياتي ويخرج
 يخرج الى ما قبل او ياتي ويخرج من الدار الى ما قبل او ياتي ويخرج
 اي الفقد انما ياتي كلامه مع احتمال الجواب كذا في قوله لا يخرج
 بل ان كان في قوله لا يخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
 سمي ويخرج في ما خرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
 معرب فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
 غير زيادة ويخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
 الابداء ويخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
 هذا الظاهر المستقل الذي على ان اشد او مع احتمال الجواب في قوله لا يخرج
 في كل موضع ذكر لفظ فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
 الاول فيجب على الجواب في قوله لا يخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
 للزيادة على الامة فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج

فان تولى

فقال ما حلف

فقال ما حلف

فان تولى بدابة نريد دابته الخاصة له لا يثبت وان تولى دابته هي ملك زيد سواء كانت خاصة
 له او كانت له بعد الماذن في حثت وقال ابو يوسف في حثت مطلقا انه الفاء وقيل حثت وان
 لم يجرى به الاكل من الشجر ثم يعني اذ قال لا اكل من هذا الشجر راد به ثم لان المعنى الحقيقي
 لم يخرج حثا واد هذا البر فحده عند حث حثت حتى لو اكل من غيره لم يثبت عند وعند
 يثبت بها ايضا وهذا الخلاف مبني على خلاف اخر بينه وهو ان اللفظ اذ كان له معنى حثت مستعمل
 ومعنى مجازي متعارف فالبر حثت وجه الله ربح المعنى الحقيقي وهو المعنى المجازي فالبر حثت
 اكل باطنه مجازا في حثت باكله مطلقا عملا بغيره المجاز ويراد بهذا القول ما يتخذ منه لان
 عينه غير مأكول عادة فانصرف الى ما يتخذ منه خبر كان او غيره قال في الوقاية باكله خبره
 اقول هو غير صحيح لان الباء متعلقة بقوله يتخذ وانما يتخذ من غيره لا يتناول غيره وبطلان
 ظاهر ولا يصح في قوله لا اكل من هذا الشجر اي باكل ما يتخذ منه كالحبر ويحذف به يظهر مضاده لان
 اذا قيد بمعين يجب ان لا يصح الاطلاق فكيف يصح التفسير به فتدبر واستقم واد بالشواهد الجمة
 لا اكل من هذا الشجر وبطلان طبع اللم وبطلان راس يكس من التناهي وسباع في مصره
 لانها المتعارفة وبطلان شحم البطن عند حث حثت وعند هاتين اول شحم الظهر ايضا وبطلان
 ما عداه بطلان والمعاد في كمال البدن خبر الحثطة والشعر وان كان في بعضها خبر
 الا ان والذكر معناه ايضا وبطلان الفاكهة التفاح والبطيخ والمشمش لا العنب والتمران والفتاة
 والحمار عند حث حثت رحمه الله وعند العنب والمان والطيب فاكهة ويراد بالزهر من
 نهر الكرم وهو قول اول الماء من مومعه بالغم حتى لو حلف لا يشرب من حلة فشرب منها باطلا
 يثبت حتى يخرج فيها كراخا فاكهة الامم ما ت اكل بالشر من ماله كراخا يثبت بالشر
 منه باطلا ويحذف لانه بعد الاعتراف بقوله لا يشرب من حلة لا يثبت في حلفه لا ياكل من
 هذا ليس باكله وصيا ومن هذا الوجه والذين باكله عما اوشى راد لان هذه صفات داعية الى
 اليمين فثبتت بها باكله في حلف لا اكل من هذا الشجر ولا ياكل من هذا الصبي وهذا الشباب
 فاكل بعد ما صدق بشا او كماله ما شاخ فانه يثبت حثت لان تلك الاوصاف غير داعية الى اليمين
 لان الشرع امر بالحق باختلاف القتيان ومداواة الضياء وقد مر في الكافي وغيره ان الصفة
 في المعين لمن لا اذا كانت داعية الى اليمين كما في مسألة الطيب اذ يامر الطيب لا التمر ولا
 يثبت في لا ياكل لبر باكله طيب لانه ليس بيسير الفرق بين هذه المسئلة وبين ما قبلها ان
 صفة البسوة وصفة الطيبة وجدتا ثمة في المعين وكان مقتضى قوله صفة في المعين
 لغويان يثبت بعد كذا لم تلتصق الصفة داعية الى اليمين وهما وجبت في المنكر والصفة

مسئلة حلف لا اكل من هذا الشجر
 الاكل من هذا الشجر
 حلف لا اكل من هذا الشجر

مسئلة حلف لا اكل من هذا الشجر
 الاكل من هذا الشجر
 حلف لا اكل من هذا الشجر

اي لا يثبت باكله الا في حق سقفا او سوان او موضع على الكفا وشيخ
 في الصحيح في حثت وان على اكل الفقد بعينه لم يثبت باكله الحثت لان يكون
 فان خبر التبريد في حثت باكله مطلقا عملا بغيره المجاز ويراد بهذا القول ما يتخذ منه لان
 وكذا خبر الا ان لا يثبت باكله مطلقا عملا بغيره المجاز ويراد بهذا القول ما يتخذ منه لان

اي لا يثبت باكله الا في حق سقفا او سوان او موضع على الكفا وشيخ
 في الصحيح في حثت وان على اكل الفقد بعينه لم يثبت باكله الحثت لان يكون
 فان خبر التبريد في حثت باكله مطلقا عملا بغيره المجاز ويراد بهذا القول ما يتخذ منه لان
 وكذا خبر الا ان لا يثبت باكله مطلقا عملا بغيره المجاز ويراد بهذا القول ما يتخذ منه لان

اي لا يثبت باكله الا في حق سقفا او سوان او موضع على الكفا وشيخ
 في الصحيح في حثت وان على اكل الفقد بعينه لم يثبت باكله الحثت لان يكون
 فان خبر التبريد في حثت باكله مطلقا عملا بغيره المجاز ويراد بهذا القول ما يتخذ منه لان
 وكذا خبر الا ان لا يثبت باكله مطلقا عملا بغيره المجاز ويراد بهذا القول ما يتخذ منه لان

الرطب والبشر ناسا والاعمال

فيه مقبرة فظهر من هذا ان قول صدر الشريعة واعلم ان الفرق بين قولنا لا ياكل من هذا
البشر فاكل حطبها وبين قولنا لا ياكل بشر فاكل حطبها ان الالبس من اسم الاجناس
فان اصل حطبها صار مادة اخرى كالبشر في لا ياكل بشر مع كونها مبنية على كلامه المزني
وقلبا بخلاف كلامه المذاهب والكاف وغيرهما من صفات البسوة والطبقة ذبحة الى اليمين
فان اعتبار البسوة ونحوها في اعتبار البسوة ونحوها من اسماء الجنس وان كان البسوة ونحو
اسم جنس في الواقع قد راسخ ولا يثبت في الاكل كما ياكل حطبها والقياس ان يثبت لان
في القران كما مر في وجه لا يثبت ان الشمية مجازية لان اللحم منشاؤه من اللحم ولا دم له
فالماء ولا يثبت في الاكل كما لو شرب الماء لانه منشاؤه من الماء لا من اللحم ولا يثبت
والشعر ولا يثبت في الاكل كما لو شرب الحليب لانه منشاؤه من الحليب لا من اللحم ولا يثبت
المجمل والغلوب يتابع ولو كان اليمين على الاكل كما لو شرب الحليب لانه منشاؤه من الحليب لا من اللحم ولا يثبت
كل واحد منهما مقصودا وصار كما اذا حلف على شئ شديدا ولا ياكله فانه يترك حطبها فيها
حيثما شربها وكلها يثبت في الاكل الشريعة لا ذكر وحش في الاكل حطبها او شربها او
لا يثبت باكل حطبها البسوة كالبشر الذي اكثره بشر وشئ منه رطب والطب
المذنب عكسه وانما حلف في الاكل الحلو وغيره زيادة في حلف وحش في الاكل حطبها
باكل كبد او غيره لان شئونه كالبشر والاختصاص باسمه لا يقتضي كالبشر
والكرام في الاصل حطبها هذا عرف اهل الكوفة وفي عرفنا لا يثبت ان لا ياكل حطبها ولا
يشتبه في استعمال اللحم والحجر من غير انسان لان كل منهما لحم حقيقة وذكر العتبات انه
لا يثبت عليه القوم كذا في الكافي ايام ما يصطبع بها حبل والملح والذيت لا اللحم والبيض
والجبن يعني لو حلف لا يأكله ولا يشربه فكل شئ يصطبع به الحزب فهو دام ولا افلا
هذا عند اخيه خيفة والحي يوسف وقال محمد بن ابي بكر مع الحزب الكاف هو دام وهو رتبة
عن ابي يوسف الفداء الاكل من طلع الحجر الى العظم كذا العرف والعشائر الى نصف الليل
ان ما بعد الزوال يسمى عشاء واستعمل من اللحم الحزب من الحزب فاطلق على ما يقرب
منه من حلف لا افكاح ولا العشاء ولا الشربة بها هذه التفسير قال ان اكلت وشربت اكلت
ولم يذكر مفعولا ونرى ما ذكره او مشروبا او ملبوسا معتبرا بصديق لان المنفعة لهية هذه الافعال
ولاد التمتع للفقير لا اقتضاء وقد تقرر ان القضي لا معنى له عند التعينية التخصيص
اعلا قضاء ولا يذاته ولو ضم طعاما او شربا او ذبيحة اي صدقة ياتى لاقتضاء لان
اللفظ حينئذ يعلم بغير التخصيص لكنه خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء امكان التخصيص

نحو الامور التي هي في حيزها

بأنه قربة

كاستعماله
فيما هو
مستعمل
في حيزها
من الامور
التي هي في
حيزها

محنة

لا يصدق اليمين عندنا ما حلف عليه حتما في الواقع

صحة الحلف يعني ان اليمين انما تصح عندنا في حيزها اذا كانت الحلو فغير ممكن الوقوع
سواء كان الحلف بالله تعالى او الطلاق والعناق خلا فلا يصدق وحاصله ان اليمين عقد
كسائر العقود الشرعية فلا بد له من محل ومن عند خبره المتقن سواء قدر عليها الحلف او لا
الا يصدق ان اليمين على شئ من الامور او نحو الحزب حلفا متعقدا لا متعقدا غير في المتقن وان
لم يقدر عليه وعندنا حلفه غير فيه بقاء الصدق لان محل الشئ هو ان يكون قابلا لحكمه وحكم اليمين
البر وهو لا يتحقق فيها البسوة فالحلف بقاء الصدق فلا تصح اليمين في غير حيزها ولا يصدق
ما هذا الكون اليوم او قولنا ان لا يشرب الماء الذي في هذا الكون اليوم فكل اولاهما فيه او
كان فيهما انفس لما قد قيل واطبق الحالف ولم يقدر اليوم ولا ما فيه لم يثبت عندهما
لعدم صحة الحلف لا تنفاه شمله وهو ما كان البر وغيره يصدق بيمينه لصدق الحلف عند
وان كان فيهما وضعت لان البر وجب عليه اذا فرغ من التكلم لكن موصفا بشرط ان
لا يفتقر في عدم البر يمكن عند الفراغ منه فان تعذر اليمين حتى لو امتنع بان صدق الماء عقيب
اليمين بل تراعى لا تنقذ فان قيل لم تصح اليمين على ما يرد الله تعالى في الكفر فانه يمكن
قلنا ذلك الماء ليس الماء الذي لعقد اليمين عليه فان قيل لم يمكن القبول بانفس اليمين
موجبة للبر على وجه يظهر في حق الحلف وهو الكفارة قلنا شرط انعقاد البيعة حق
الحلف احتمال الانقضاء في حق الامر والاحتمال هو عدم امكان البر وفيه صدق السماء
او يلقين هذا الحزبها حلفا والحال وعندنا لا يثبت الاستحالة البرعارة ولنا ان
الصعوبة الى السماء يمكن حتى وقع لبعض الدنيا والحزب لا يصدق وانما السماء الالية
وكذا اظهر الحزبها يمكن في نفسه وواقع لبعض الاخبار وانما يمكن البر تعقدا ليمين
في الحال الحزب عن تحقيق البر ظاهر وانما كاف الحلف وكذا يقتل فانما عالم بموته اذ لا
ح قلة بعد احياء الله تعالى وهو يمكن فصدق اليمين ويثبت في الحال اما ان لم يكن عالما بموت
فالمراد القتل المعافا ولو لم كان حيا كان ذلك متصفا حقيقة فهو على انسان سيقا وحلف
ليقتله فهو على حقيقة فان قلنا لا حلف لا لا سيف الله له ولو شرب عصا وحلف
ليقتله فهو على حلف يقع على ان لا حلف حقيقة الفخر فان المراد لا حلف لان القصا
ليس له القتل بل لا يمام بالقراب كذا في شرح الحامع الكيين للتصديق سيما ان حلف الوالي
ليعلمه كل دعي مفيد بحال ولا يثبت معنى اذا حلف الولي رجلا له شعور على اهل الفساد
ليعلمه كل مفيد بحال في البلدة كان ذلك مقيدا بحال ولا يثبت معنى وان لم يذكر فان اعلمه
حال ولا يثبت به ولا حلف ويومر اعلمه لا يثبت الا اعلام والقراب والسوة والكلام والاحول

اي فاجرو فاسق وخاف ينفذ بحال قيام ولا يثبت لان المقصود
من ذلك دفع الفساد والشر بالبر والبر هو الذي هو في حال
سلطنة ولا ينفذ فانه بعد من سلطنة
والمراد بالمراد والقراب

اي فاجرو فاسق وخاف ينفذ بحال قيام ولا يثبت لان المقصود
من ذلك دفع الفساد والشر بالبر والبر هو الذي هو في حال
سلطنة ولا ينفذ فانه بعد من سلطنة
والمراد بالمراد والقراب

عليه عقيد بالحياة يعني لو حلف على ضرب فلان أو كسوة أو الكلام معناه الدخول عليه
 كان ذلك عقيد بحياة حتى لو حلف هذه الأفعال بعد موتها لا يكون بان لأن الضرب اسم
 لفعل ولو لم يفسد بالبدن والاياله لا يتحقق في الميت ومن يؤذبه في قبره يوضع فيه قبره من
 الحيوة وكذا الكسوة لا يراه بالملك عند الإحراق وهو في الميت لا يتحقق إلا أن يوضع بالستر
 وكذا الكلام لأن المقصود منه الإقحام والميت لا يقره وإن الدخول فإن المقصود منه زيادة
 وجود الميت بل يقره لأنه لا نفس يعني لو حلف على ضرب فلان لا يتحقق بحياة بل لأن النفس هو
 الاسماء ومعناه الظاهر وهو يتحقق في الميت والقريب بمقتضى هذا في الشهر فيقتضين
 دينه في القريب فالشهر وما زاد عليه بوقت وهذا يقال عندنا بعد ما قلناه من شهره من شهره
 شهرها وخفتها وعرضها كغيرها يعني لو حلف لا يضر بغيره في شهرها أو خفتها أو عرضها
 حنت لأنها اسم لفعل مؤنث وقيل لا يتحقق إلا بالدم وقيل لا يحنث في حال الملامعة لأنه يسمى مان
 لا صبي قال الامراء ان ليست من غيرك فمعه أي فالباس صدقة يستصدق بها فمكة فأنتم
 الزوج قطنا ففرقته المرأة وتزوج وخيطة وليس الزوج فهو في الباس هدى عندك
 حنيفة وقيل لا يحنث عليه ان يترك حتى تغزله من قطن من قبله يوم حلف لأن الذم انما يتحقق في
 الملك أو مضافا إليه بغيره ولو جاز باللبس وغزل المرأة ليس من اسبابه وله ان يغزل
 المرأة عادة بغير قطن الزوج والعقد هو المراء وذلك سبب ملكه ولهذا يحنث اذا غزلت
 من قطن مملوك له وقت الذم لان القطن لا يذكر حتى اذا ذكر بان اضاف له الذم وقال
 ان ليست من غزلت من قطن في ذلك بالاجماع وإن اضاف اليها قال ان ليست من غزلت من
 قطنك فيكون هذا بالاجماع عقدا ولو لم يرفع وخاتم ذهب حنث لا خاتم فضة يعني
 حنث لا يلبس حليا فليس عقدا ولو لم يرفع حنث عند أبي حنيفة حنث ولو لا يحنث
 لأن حنث حقيقة حتى يتي في القرآن ولما لا يحنث بغيره فلا امره بها ومبني الإيمان على الفرض
 وقيل هذا اختلاف في عمر وزمان ويقتضي بقوله ما لان الحنث به منفردا معتقدا وان تختم بخاتم
 ذهب حنث لا يحنث وهذا لا يحنث استماله للرجال وان تختم بخاتم فضة لا يحنث لأنها
 ليس بحل عرق ولا شرعا حتى أجمع استعماله للرجال حنث لا يحنث على الأرض فجلس على بساط
 أو حصير أو لا ينام على هذا الفرض فنام على فرش فقرأ أو لا يجلس على هذا السرير فجلس على
 سريره فقرأ لم يحنث أما الأول فلأنه لا يحنث في الساعات الأرض وما الثاني والثالث فلأنه في كل
 الشئ لا يحنث بماله فقطع النسب عن الأول ولو حال بينه وبينه الباسه في الصف الأول
 أو جعل على الفرض فقرأ أو على السرير بساط أو حصير في الصفين الآخرين حنث أما في

فان كانت لا يحنث ويقره بعض شائنا شتمه له اذا كانت الاصله
 في حال الغضب ولو كانت في حال المداومة لا يحنث وقيل اذا كانت
 بينه وبينه الغارسية لا يحنث بغيره الا في حال كسبه
 معناه لو حلف لا يضرب امرأته فقتلها حنث
 قاله الامراء ان ليست من غزلت من قطنك

قوله الله تعالى
 يعقظ العالم
 ديني اليوم
 اي يقره

الاولى فلان لسانه تبع له فلا يحنث حيا ولا بعد وفاته الثانية فلان القراء تبع للقرآن في حنث
 نائما عليه وأما في الثالثة فلان الجاهل عن الباطل أو على صفة فرق السير يحنث على من يراى
 الجاهل عليه في العادة كذا في قوله على هذا السير انما هو ان ما وقع في الهداية والوقاية ولكن
 من تنكير سيره كانه هو من النسخة عن هذا لا يستقيم قولنا هذا يحنث بما اذا جمل في قوله يحنث
 آخر لأنه مثل الأول فان هذا لا يستقيم إلا في المعين بل الصواب ما في الكافي من تعريف السير فيقال
 لا يفعل ما يقع على الأيدي في الأفعال والله لا يفعل الا ما وجب ان يفعله أي لا يحنث في
 سياق الشئ ويعد بغير علمه لأنه ذكر في سياق الاثبات يعني الشئ يعني بقوله الشئ إلى بيت الله
 أو الكعبة سواء كان فيها أو في غيرها يجب عليه حج أو عمره ما شيا ويمن ركع وفي القياس لا
 يجب عليه شئ لا تشرع ما ليس بركعة واجبة ولا مقصورة في الأصل لكنه مستحسن
 فانه عن علي بن موسى القمي عن ابي الحسن عليه السلام في رجل حج أو عمره أو المشي إلى الحرم أو المسجد
 الحرام أو القفا والمروة لان التزام هذه الأفعال بهذه العبادات غير متعارف ولا يمكن إيجابها
 باعتبار حقيقة اللفظ لأنها ليست بقرينة مقيدة قال لعبد الله ان الحج العام فان حنث هذا
 بغير كفارة يعقظ العبد عنهما وقيل يحرمون لانها شهادة على امر معلوم وهو التحية ومن
 ضروره تنقذ الحج فيتحقق الشئ ولهما انها قامت على الشئ لان المقصود منها في الحج الاثبات
 التحية انما هو الطهارة فصار كما اذا شهدوا انهم لم تجع العلم غايته ان هذا التحية مما
 يحيط به علم الشاهد لكنه لا يميز بين نفي ونفي تيسيرا كذا في الهداية والكافي وغيرهما
 من كتب الفروع لكنه مخالف لما تقر في كتب الأصول ان النفي اذا كان محصورا احاط به
 عدم الشاهد كان من الاثبات في لا يصح حنث بغيره ساعة بنية يعني لو حلف بالله لا
 يصوم ففروا الصوم وصام ساعة ثم افطر من يومه حنث لو جاز للشروط ان الصوم هو المساك
 عن المفطرات في النهار على قصد التقرب ولو صوم يوما أو صوما لا يحنث حتى يتم يوما لان المراد
 به الصوم التام لتعريفه ثم عاود ذلك باتمامه إلى آخر اليوم ولا يحنث حنث بركعتين بامامها
 يعني لا يحنث بالقيام والقراءة أو الركوع وان يجزى مع ذلك ثم قطع حنث والقياس ان يحنث
 بالافتتاح اعتبارا بالشروع في الصوم وجه الاحتجاج ان الصلاة عبارة عن الأركان المختلفة
 فامارات كلها لا يحنث صلاة بخلاف الصوم لأنه ركع واحد وهو المساك ويتكرر في باقي الأركان
 ولو ضم صلاة فبشفع لا أقل اذ يربطها بالصلاة المستترة شراؤها وقلها ركعتان للمني عن التبريل
 وبان ولدت فانت كذا يحنث بولده ميت يعني لو قال لامرأته ان ولدت فانت كذا فانت طالق فولدت
 ولدت ميتا طلقت وكذا الوفا لا يحنث ان ولدت فانت كذا فانت طالق فولدت ميتا لان الموت

في قوله

معناه على الشئ إلى بيت الله الكعبة يجب عليه حج أو عمره ما شيا

معناه ان ولدت ولد فانت كذا يحنث طلقت
 فولدت ولدت ميتا

الحنفية المنع وشرعوا عقوبة معتدة فخرج بالتعزير اذا التقدر فيه اي ليس له قدر معين فلان
الكثرة تسعة وثلاثون سجدا واقله ثلاثة كما لا يخفى اي على الامام اقامتها حقا لله تعالى
فلا المقصد الاصل من شرعه الاتجار عما يقتصر به العباد فخرج بالقصاص لانه حق العبد والربا
الموجب للحد وطى مكلف فخرج به وطى الجحد والعتى والعتى ينال الايلاج المجرد

[illegible]

عن الامام

مصدر الألف واللام الرابع عشر

عن الاستاذ

جديد غير المحقق بعد مائة

وقد تعالى فاذنوا بالصحة اي تزوجوا واشترطوا الثالث لقوله عليه الصلاة والسلام
 النبي بالقب والقبالة لا يكون ولا دخول ولا لا يكون على ما عليه اصل حال المدعي من الحرية
 الا بالنكاح ويجوز ان يعلم ان حصول الوطى بملك صحيح من حصول صفة الاحتضان لا يجب
 بقاؤه بلقاء الاحتضان حتى تزوج في عمره مرة بكاح صحيح ودخل بها ثم النكاح هو بغير تزوج
 وزنا يجزى عليه الرجم وهما اي والحال ان الزوجين نصفه الاحتضان فالجملة حالهما فرم منها
 قبلها من الوطى والموطى هو نظيره لقيت ذكرا كمين وحاصلا من صفة الاحتضان
 فيها عند الدخول في الموكين ان كان بينهما ووطى بكاح صحيح حال الرق ثم عتقا لم يكونا
 محصنين وكذا الكافران وكذا الحرات تزوج مرة او صغيرة او مجنونة ووطىها وكذا المسلم
 اذا تزوج كراهية ووطىها وكذا لو كان الرق موصفا باحدة هذه الصفات وهي حرة عاقلة
 بالغة مسلمة بان اسلمت قبل ان يطأها الزوج ثم وضعت الرق الكافر قبل ان يفرق بينهما فاتها
 لا تكون محصنة بهذا الدخول لان الدخول انما شرط لكونه مشتملا على الحرمان وانما يكون مشتملا اذا
 خلا عما يجنب بالزينة كالزنى والجنس والرق ولا كفر جملة في وضاعت حتى يموت ببدن شهيدة
 فان ائبا او غايبا او اوقا سقط الحد ثم العام ثم يرحم الناس وفي المدة بديا الامام ثم يرحم
 الناس وغسل وقفن وصلى عليه وذكر النوع الثاني من حال الزنا بقوله ولو غير المحصن حال
 كونه حر جلد مائة ثلثة اوتوا بالزانية والراثة فجلدها وكل واحد منهما مائة جلدة لكنه يشترط
 حق المحصن في تزويجها بمهر لا يسقط اي موقوف على ما بين المهر وغيره للمدة لا قضاء الاول
 الى المهر ذلك وخلف الثاني لمقصود وهو الاتجار بسوط لا عقدة له لان عليا رضي الله عنه لما
 اراد ان يقيم الحد فخذلها بغير عتقها لانه لم يقع في اتصال الا باليه ومنى هذا الحد على
 الشقة في الضرب الا ان كان فيه كشف العورة ويغرق القرب على بينة ان الجمع في
 عضو واحد في نفس الماتلف وهذا الحد لا يجزى لامتلف الا راسه وفجره وقبضه لقوله
 عليه السلام الذي امر ان يغرب بالحائط الوجوه المذكورة قائما في كل خدة لان معنى اقامة الحد
 على الشهير والقيام بالخصم بلا مد فيل هو ان يلقى على الارض ويعد كما يفعل في زماننا
 وقيل ان يمد السوط في فمه لاصابة فمقده وسوقه وان يما بعد ضربه بكل ذلك زيادة على
 المستحق فلا يفعل وعبد اعطى على قتل حرا نصفها وهو خمس سوطا لقوله تعالى فاعلمين
 نصف ما على المحصنات من العتق من ثلث في حق الاما ولا يجزى اي العبد شيعه بل اذن
 الامام لان الحد حق التمسك لان المقصود منه اخلا العالم عن الفساد ولهذا الاستسقاط باسقاط
 العبد فيستوفيه الثاني عن الشرع وهو الامام او نائبه بخلاف المقرر لان الحق العبد لهذا

يعز القصة

يعز القصة وحق الشئ من قطع عنه ولا ينزع شيئا منها الا الفرو والحشوش لان في تجريدها
 كشف العورة والفرو والحشوش يمان وصول الارض الى المضروب وتحت جالسة لانها استرها
 وجاز الحفرها الرجم لانه عليه السلام حفر لغامرية وعلى رضي الله عنه لشراحة ولان ترك
 اياها لانه عليه السلام لم يأمر به وهي مستورة بنبأها لانه لانه عليه السلام لم يحفر لغيره ولا لجمع
 في المحصن بين جلد ورجم لانه عليه السلام لم يجمع ولا في الكمين بين جلد ونفي والشافعي يجمع
 بينهما فيجلد مائة ويغرب سنة لقوله عليه السلام البكر بالبكر مائة وتغريب عام ومائة لانه عليه السلام
 فاجلد واحيت لم يذكر القرب والتكثير في الموضع الحاشية الى البيان تمام البيان كما تقر في الامم
 وماروا معنوخ الاسباسه فانه الامام اذ اى فيه محنة غرب بقدر ما يرى لانه في بعض
 الامم والرجم من بعض محصن رضى الله عنه اثنان فافاد يجمع بسبب المهر ولا يجزى لغيره احد
 الجدل حتى يترن الله شرع راجع الاختلاف والجلد في الرض كما يكون متلفا او عاملا من رتب لم يحد
 حتى تضع لان فيه اصل انك بالبدن الذي لم يحن والمخلوق من مائة رتب لم يحد وكغيره فان كان
 حقه الرجم ثم جاز وضعت لان الشاغل لاجل الدرك وقد خرج طهر من الدنيا في اقامة الرجم
 وان كان حدها الجلد تجدد بعد النفاس لانه نوع مرض فقتل ظن السهر ومنه

باب القصة

وطى بوجوب الحد ولا الشبهة دار بين الحد لقوله عليه السلام اذ روى الحد بالشبهات ما
 استلحقتم بها حد ثلثة الامم بالقبول وانما اختلاف في ثلثة الشبهات وحقها فيحتاج الى
 تحديد ما هو نوعها فقوله العشرة ما تشبه الثابت وليس يشابت وهي ثلثة انواع احدها
 شبهة في الفعل وهي شبهة اشتباه وهي شبهة تثبت في الفعل بظن غير دليل اي غير دليل
 المحل دليلا وهو تحقق في حق من اشتبه عليه لامن لا يشبهه عليه فلا يثبت من الظن ليتحقق
 الاشتباه فقه سقدا آخر مجاز من علم منهم انهم لم يعلم فلم يجر من ظن المحل في ثمانية
 مواضع كما هو بقوله في وطى امره بقرينة فان اتصال الاما لا يبين الامن والفروع بغير ظن
 ان الامن ولاية وطى جارية الاب كافي العتق وامرته فان غنى الزوج بماله زوجته المستفاد
 من قوله تعالى ووجدنا عاتقا غنى اي بما لا يحد في حقها فلو يورث شبهة ان مال الرقة
 ملك الزوج وامرته سيدتها احتياجا العبد الى اموال مولاه لئلا يفسد مالهم ما ينفقون به كمال
 النسيان بين ماليك ومولاه واصلهم انهم موقوفون بالجهل مظنة اعتقادهم حق وطى اموال
 المولى وطى امره من الامه المهرية فان مال كنية المهرية لم يورث ملكه بغير ظن حل وطى
 المهرية وبقا اثر النكاح وهو العدة لا يبعد ان يصير شيئا لان يشبهه عليه حل وطى المهرية

قبل البيع

تأني في الفاع الشبهة شبهة في المحل

مطلب الثالث من الفروع الاشتباه شبهة لغف

ذوالحجاء الحرام سنة ١٢٨٠ في ان الحجاز على يد
 القضاة و بعد اعلان و البشارات في حق المواطنة
 المأخوذة لقرابة ما سلكتم في سنة ١٢٨٠

قوله وزاد على الآية فلا حد عليه لانه ليس في معنى الزنا كما في جناية الزنا
الحد على لانه الطبع السليم ينفق عظم الامم فيعذب لانه كما في جناية الزنا
فيما عصى فيه في ثم ان كانت العادة في الزنا كما في جناية الزنا
بالا زنا في الاثر وضمن الطاعل فيمة الزنا ان كانت لغيره لانه في جناية
الحد والاحراق ليس لواجب بل لتعلق الحد وان كانت لغيره لانه في جناية
يخرج في كل عند اللام ولا يخرج بالدار وعند اي يوسف عرقا
ويعني ان كانت لغيره نفس من الغدا لغيره ورسد

قبل النج وضئ الفاعل قيمة الآية ان كانت لغرض ما هنا فذلك لاجل هذا الحرق بالنار ليس بواجب
 وانما يعمل ليلا يولي الراجح ان كانت باقية فينقطع الخشب عنه وان كانت مما يؤكل تدخخ فتقل
 عند الخسفة رضي الله عنه وعند أبي يوسف تحرق أو لا في دبر عطف على وطئ فانه لا يحد عند
 أبي حنيفة رضي الله عنه وعندنا وعند الشافعي تحرق في معنى الزنا لان قضاء الشهوة في محل
 مشتهى على سبيل الحال فيتحقق حرما وله انما ليس بزنا فان التحصاة تختلف في وجوبه من
 الحرق وهذه الجارية عليه والتاكيد من محل ترفع بتابع الاعمال فحد أبي حنيفة يعز بها
 غدة الامور اوزني في دار الحرب ودار البقي ثم خرج اليها الزنا لقضاء هذا بالحديث ولا بعد
 ما خرج لانها لا تنفقد موجبة فلا تستلج بدخلة ولا يرضى غير مكف بكفلة مطلقا اى على الفاعل
 ولا المفعول واوفي عكسه بان زنى مكلف بغير مكف حد هو قتل ولا الزنا بتابع لحد قوله اى
 للزنا بان استأجر امرأة ليزني بها فزنى بها لم يحد عند أبي حنيفة وقال احمد وهو قول الشافعي اذ
 ليس بينهما ما يثبته ملك فكان زنا محصرا وله ما روى ان امرأة سالت رجلا ما لا فاني
 ن يعطيا ما حتى كنهان نفسها فذكر عمر رضي عنهما ما يحد وقال هاهما معا وآيا الزنا بما كرا
 سواء كان المكور زانيا او منية ولا يحد بالزنا اربع مرات ان اكثرت الا هذه المسئلة عاين
 احداهما ان يقر بحد بالزنا بفسادته وقالت انه زنى واقرت اربعاً بالزنا مع فلان وقال فلان
 تزوجتها الموحدة اوفافا وانيهما ان يقر اربعاً بالزنى بفسادته فقات ما زنى به ولا اعرفه
 او اقرت اربعاً بالزنا مع فلان وقال فلان ما زنت بها ولا اعرفها لا يحد المقر عند أبي حنيفة رحمه الله
 وفي قتل امته زنا يجب الحد والقيمة لا يحد حتى جنايتين فيتم على كل منهما موجبا الحد بالنزنا
 والقيمة بالقتل والخليفة اى الامام الذي ليس فوقه امام لا يحد لان الحد حق الله تعالى وقامته لا
 دون غيره ولا يمكن ان يقيم على نفسه ويقتصر ويؤخذ بالمال لانها من حقوق العباد وليست في
 على الحق لما يمكنه او بالاستماتة بمنعة المسلمين بالحد
 شهادة الزنا والرجوع عنها شاهد حد متقادم بل عند بان يكون قريبا من امامه بحيث ينفذ
 على قامة الشهادة بان تأخير لا يقبل لان الشاهد الحدود صغيرين محسبين اداء
 الشهادة والستر والتأخير ان كان اختيار الستر فالاقام على الاذا بعدة كسوف في بطنها من
 محقق عند وقتر كتمه فيه ثم بها او احصا فاسقا انما يجزى الاقرار كما ساقى الا في حد قرف
 لان الدعوى فيه شرط فيجوز تأخيرهم على التمام الدعوى كما يجب بنفسيةهم ويضمن السرقة اى اذا
 شهد شاهد السرقة بعد التقادم لا يجب الحرق ويضمن ما سبق لان التقادم البضرة والسرقة العبد
 ولو قر به اى بالحد بعد التقادم يحد انشاء تهمة الحد والحدوة الا في الشرب كما ساقى

يعني اذا اكره رجل على الزنا فان فلا حد عليه وكان ابو جهم يقول ان
عليه الحد وهو قول زفر لان انتشار الالة طبعاً لا طبعاً ثم جمع
عنه وقال لا حد عليه وان اكرهه غير السلطان قد كتب طبعاً لا طبعاً في الزنا
فان لم يشبهه وان اكرهه غير السلطان قد كتب طبعاً لا طبعاً في الزنا
عليه وهذا الخلاف مبني على ان الاكره غير السلطان قد كتب طبعاً لا طبعاً في الزنا
يعني اذا اقره اربع مرات في جملة مختلفة انزلت بغداد في الزنا
تزوجني او اقرت بالزنا وقال تزوجت فانه يثبت فلا حد عليه ولا حد فيها
لان النكاح اذا اختلفت في جانب واحدة لان النكاح يقع بالاطراف فلو اقرت
في جانب واحد من جانبين لان النكاح يقع بالاطراف فلو اقرت
شبهة فاد اسقط الحد وجب المهرين فليطاعوا في البيع
شروع في

وقد امدد اي الشرب روال الرجح والتقدم تعين بمضي شهر يوالا من قبل ستة اشهر شهدوا
 برناطيه حد ولبس رقة من غائب الا ان الدعوى شتم بالغيبه وهرش على السرقة لا الزنا
 كما ساقه فلو اختلفت رقة في زاوية البيت او اقر برناطيه حاد ما لا اقر فمناه ان يشهد
 كل من اثنين على الزنا في زاوية والقياس ان لا يجزى لاختلاف الكاشفة وبعد الاستسقاء ان
 التوفيق ممكن بان يكون ليله الفعل في زاوية والاشهاد في الاخرى بالاضطراب وفي الكاشفة اذا
 كان البيت صغيرا بحيث يتحمل ذلك وام اذا كان كبيرا فلا رافق واما الثاني فلا وجه للفرق بين
 الحدان لو كانت امراتهما او متاهلتهن عليه وان شهدا كذلك اي شهدوا الزنا بامرة لا
 يعمرون او اختلفا في طوعها اي شهدا شاك ان في بقاء تفكرها واخرها انها لا وعنه
 او اختلفا في بقاء زناه اي شهدا شاك ان في بقاء امرة بالكوفة واخر ان في بقاءها بالبرصة
 او اتفق حتماء في وقت واحد واختلفا في بقاء او شهدوا بغيره في بقاء او شهدوا في وقت واحد
 شهود لا يجزى احد اي الشهود عليها ولا الشهود بسبب القوف وان شهدا لاصول بعدهم
 اي بعد الفروع اما عدم الحد في الاصل على الشهود عليه فالاشهاد انما زوجتها وامته واما عدمه
 على الشهود فالاشهاد انما النسبة الى الزنا بلفظ الشهادة لا يخرج كل واحد من ان يكون قفا واما
 عدمه في النكاح فلا الفعل المشهود به ان كان واحدا فبعضهم كاذب لان الواحد لا يكون بلفظها
 وكذا هو لا فان يضارب للشهادة على كل منهما واما عدمه على الشهود فلا يتيانهم بلفظ الشهادة
 واما في الثالث فلا الفعل الواحد اليك في موضعين ولا يجزى الشهود لما ذكرنا واما في الرابع
 فلما في الثالث واما في الخامس فلان الزنا لا يتحقق مع البكار فبعضهم كاذب بيقين فلا يجب
 الحد عليها لا تتحقق في حجة في اسقاط الحد في ايجابه ولا على الشهود لتكامل عددهم ولفظ
 الشهادة وكذا اذا شهدوا على رجل بالزنا وهو زوج فانما لا يجزى لظهور كذبهم ولا الشهود
 لتكامل عددهم ولفظ الشهادة كما اذا شهدوا على امرأة بالزنا فزوجها فتعاقبوا حيث التحمل عليها
 ولا عليهم واما السادس فالاشهاد من اهل التحمل والامان كان في اذ لا نوع قصص
 لثمة الفسق ولهذا في قصص القاضى شهادة ترفع عندها فيثبت اشهادهم الزنا من وجه
 باعتبار الاهلية دون وقت باعتبار القصور فيسقط الحد عن الشهود عليها باعتبار عدم
 التيقن فيسقط عن الشهود باعتبار التيقن واما السابع فلا في الشهادة على الشهادة زيادة قلبيته
 لان احتمال الكذب في موضعين في شهادة الاصول وشهادة الفروع لا يوجب الفروع لانهم يلقونوا
 المشهود عليه بالزنا بل يمكن اشهاد الاصول وانما اردت شهادة لهم لنوع شبهة وهي كاذبة
 لذات الحد لا لاثباته وانما لا اسوق وشهدوا على ما بينة ذلك الزنا بعينه لم يقبل ولم يجزى

وهذا عند المحققين وروى في الاصل على الرجل ما حقه لان
 الشهود اختلفوا عليه بانه قد وفرد الثاني بزيادة
 جارية وهو الاكراه حقا

ايضا

ايضا لان شهادتهم قد ردت في تلك الحادثة من وجه بانه في شهادتهم الفروع لانهم قاموا مقامهم
 وشهادتهم شهادتهم وشهادتهم في حادثة اريدت لم يقبل فيها ابدا فان شهدوا بالزنا حال كونهم
 عبادا ومجذوبين في قوف او ثلثة وقوف وجب لا رجة او رجة لهم محرودين في قوف او
 عبادا وجد كذا اي محرودين في قوف او عبد بعد الحد حاد اي الشهود لا المشهود عليه وهو
 مجذوب لقوله فان شهدوا وانما خص التحريم لعدم اهلية الشهادة فيهم او عدم النصاب فلا
 يثبت الزنا ولا يجزى كذا في قوف او ثلثة وارجح جيل بهد اي شهدا الشهود بغيره او الزنا في غير
 محض تجل في حد الحد لظهور عدمه عبد او محرودين في قوف او ثلثة في حد الحد لظهور عدمه
 لها ودينهم في بيت المال اي شهدوا الزنا في محض فخرج ثم ظهر احداهم عبد او محرودين
 الزنا في بيت المال واي سبع من الاربع بعد بجهنم حد اي حد الراجع فله الحد في خلاف
 لزم وعنه ربع الدية خلافا للشافعي وقبله اي ارجح منهم قبل الزنا حد اي حد جميع
 الشهود حد القذف ان كل منهم قذف في الاصل وانما نصير شهادة بانصال القضاة فاذ امر
 ينقض بوقد فافتح دون الاشياء من سبع اذ يقين بيقين شهادتهم كل الحق وهو لا رجة
 فان رجع امر واحد او ربع اي ربع الدية اذ يقين ثلثة اذ باع الحق ببقاء الثلاثة على
 الشهادة لان كل الربعة ليس بشاهد البقاء بل بقي كل رجل قسمة فصار عليها الربع وعلى كل
 واحد من المراجعين حد كامل لان الحد لا يتجزى من الزنا في المراجعين الظاهر وعبيدا وان كان
 يقين شهد اربعة على رجل بالزنا فخرجهم فاذ الشهود كفارا وعبيدا فالدية على الزنا في عند
 وعندها على بيت المال قالوا مضافا اذ انما يحد عن التزكية وقالوا هم عبيدا وكان يقين هذا اذا
 قتلوا بعد ما بالزنا كية مع علمنا بجهنم كالموقل من امر برحمه فظهر ذلك اي يقين شهد اربعة
 على رجل بالزنا فقام القاضى برحمه ففرض برحمه وعنه ولم يبرحمهم وجب الشهود عبيدا او كفارا فظهر
 القاتل الدية والقياس ان يجزى القصاص لان قتل نفسا معصومة بغير حق وجب الاستسقاءات
 القضاة صحيح ظاهر وقت القتل فاورش شبهة ان يجزى اذا قبل قبل القضاة لان الشهادة
 لم ترفع حجة بعد ويجب الدية في ماله لا يعمد وسيل الى ان العاقل لا يعقل بيم العبد ومن بيت المال
 ان لم يترك فبرحمه انما امثل الامام ففعل فعله اليه ولو باشر بنفسه يجب الدية في بيت المال
 كذا هذا اقر شهود الزنا بظهوره عدا قبلت باباحة النظر لهم ضرورة تحمل الشهادة ان انكر
 الاحضا بعد وجود سائر الشروط فشهد عبيدا وان او ولدت زوجته منه رجم اما
 الاول ففيه خلاف زفر والشافعي فان زفر يقول ان الشوط في معنى العاقل فلا يقبل منه شهادة النساء
 اعتبارا لا لغيره وانما في يجرى على اصل ان شهادتهن غير مقبولة في غير الاحوال وكذا ان العضا

عبارة عن الخصال الحرة وانها ما نفعه من الزنا فان يكون في معنى العلة لان ادنى درجات
العلية ان تكون مفضية الى المعلوم وهو في المانع غير مقبول

باب

حد الشرب اذا شرب خمر جوابا لثلاثة اشياء احدها ان حد الشرب لم يرد ولو كان قطرة او
واحد من حبها وان ذلك اي يحبسها بعد الطريق او سكر عطف على شرب وذلك عطفه بحسب
ما يميز بين الرجل والمرأة وهو عطف نفسه كقولهم سكر فان المراد بالسكر عندنا حذيفة
في حق وجوب الحد لهذا المعنى وفي حق حرمة الاشربة ان يندى وعندنا الذي يندى مطلقا
بنيذ ونحوه من السكرات غير الخمر وقربه اي شرب الخمر او الشكر بغيرها مرة او شهرا
رجلان لا رجل والمراد ان فانها لا تقبل في الحدود وعلما من شرب طوعا وان الشرب بالكره
اليوجب الحد صاحبها لثابت بغيره لان الظاهر ان لا يتأهل حال السكر ثمانين
سوط الخمر ونصفها العبد لاجتماع الصفتين عليه معنى الله عنهم يندى عندهما يعني الفروغ ونحو
الا انذار ويفرق حله كما في الزنا المارة وان اقربيه اي شرب الخمر او شهرا وغيره بعد
نوال الخمر في مجموع الاقران والشهادة او تقياما اي علم شربها بان تقياما او وجد شربها
منه بلا اقرار او شهادة او رجوع عن اقرار شرب الخمر وشرب السكر بفتحين عصير الطيب
اذا اشتد وفيه هو كل شرب سكر او اقر سكران لا اي لا يجد ما عدم الحد بعد ذلك التريح
فلا حد للشرب ثبت باجماع الصحابة في الله عنهم ولا اجماع الا برأي ابن مسعود رضي الله
عنه وهو سائر في قيام الرجعة وما عده بغيرها ووجدان ربحها فدان الرجعة محتمل وكذا
الشرب قد يقع عن اكره او اضطرار ولا يجد السكران حتى يعلم انه سكر من النبيذ وشرب طوعا
ان السكر من البناع لا يوجد في السكر والبن لربما وكذا سكر بغير الخمر ولا يوجد له حد
بالرجوع عن اقراره فلا ينعى له حق الله في الرجوع وما عده في اقرار السكران فليزله
احتمال الكذب في اقراره فيحتاج الى ثبوت ما لا يخالف في حق الله تعالى بخلاف القذف لان فيه حق العبد
والسكران فيه كالتصاخي عطفه عليه كما في سائر تعزيرات ولو ان السكران زال العقل لا يحرم
عنه لان الكفر من باب الاعتقاد ولا يتحقق مع زوال العقل اقيم عليه بعض الحد فربما يفتى بان
يستأنف الحد كما في الزنا لما استبان ان الحدود اذا كانت من جنس واحد تنفذ

باب

حد القذف هو الحد الشريفية اي عدا وهو ثمانون جلدة للرجل ونصفها للزوجة وثوبنا حيث
يثبت كل منهما بشهادتين ولا ينعى فيه شهادة النساء كما في سائر الحدود اذا قذف محصنا او محصنة

ولما كان

ولما كان معنى الاحصاء ههنا معناه الاحصاء في الزنا فستره بقوله مكلفا يعني عاقل بالغ
وانما شرب ذلك لان العار لا يلحق الصبي والمجنون لانهما منزهان عن العقاب لثقل عليهما اللام
من اشرك بالله فليس يحسن عقوبته عن الزنا فان غير العفيف لا يلحقه العار وايضا القاذف
صادق فيه وعفته اعم من ان وطئ بنكاح صحيح او لا وهذا التعميم يمتاز عن احصاء الزنا بالحد
متعلق بقذف اي بصريح الزنا بان يقذف زينة او زانية او زانية ونحوها او زنا في
الجنس معناه زينة فانه يحسن ممن الزنا وعندنا لا يحسن لان المهمون هم الصعود او مشرك او
شبهة دارية حالة العفة يجمع ذلك فليست لبيك اولست بان فان لبيك اي قال لست
بان زينا الذي هو ابو القذف فقول له ابي منظر المصنف في غضب متعلق بزناات ولم يفتى بان
بعد وفي القذف في غير الغضب يجمع المأثمة كذا القاذف بطلب القذف المحسن والشرط
طلبه ان فيه حد من حيث دفع العار عنه ولو كان القذف غائبا عن مجلس القاذف حال
القذف نكح هذا التعميم في التثنية ثمانية تفاد عن المضمرات ولا بد من حذيفة فانه كثير الوقوع
ينزع الفروغ والخشوع فقط متعلق بجذبة يعني لا يجد ما عدم الحد لان سببها قد طوى به
لا يحسن ان القاذف صادق او كاذب يندى عنده الفروغ والخشوع لا يمنع ابعالا لانه لا يثبت اي
لا يجد بقوله لست بان فان حذيفة بالتحذيفة فلا او يندى عنه فاما الحد بالصادق في نفسه
ونسبته اي لا يجد ايضا بنسبته اليه اي حذيفة او خاله او عمه او ولده لان كل منهم يندى
ابا وليس بان حقيقة فلا حد في نفسه ولا بقوله يا ابن السماء فان في ظاهره لو كان ابنا لير
وليس المراد ذلك بالتشبيه في الجور والفساد ولا بقوله يا بطني لعربي فانه من جبل من
العرب عن الناس في سواد العراق وقال ابن ابي لهو قذف في حد فانه نسبته الى غير ابيه والحجة
عليه ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه انه سئل عن رجل قال لرجل يا بطني فقال لا حد عليه
ويطلب عطف على طلب القذف من تقع القذف ونسبه لقذف الميت يعني لا يحد بالحد
القذف للميت لان تقع القذف في نسبه بقذفه كالولد وان علمه والولد وان سفل لان
العار يلحقهم بسبب القرابة فيسألونهم القذف حتى وعندها في حد القذف يندى في حد القذف
وان حق المطالبة ولو كان الطالب محرما عن الميراث بالعقل او الكفر او الرق فان القذف
اذا كان محصنا جاز لبيك الكافر او العبد او طيب الحد فاما المحرم لله ونسبته لولد لانه
حال قيام الولد فانه في نفسه لا يولد نسبه فان لم يلحقه بالتحقق الجزية وعندنا لا يلحق
الا من يرض بالعصية قال يا ابن الرائيين ووقعات ابواء فعليه حد واحد ان القذف
في الحدود عندنا حق الله تعالى لا حق لرجل حتى لقذف رجل لمرأى او جماعة كل واحد منهم

نفاہ

عظم والتعظيم على الرب ورب الارض والسموات والارض والسموات

الدينان الضمير والضمير

كالهافنة وكبار القمار وتغير احوال الناس وتغير الخسائس فالاول الاعلام وغيره
هو ان يقول القاضي بلفظي ذلك تفعل كذا او كذا والثاني الاعلام والجبر بالتمامي وتغير
الادوات وهو السوقيه الاعلام والجبر الى باب القاضي والحبس وتغير الخسائس الاعلام والجبر
الى باب القاضي والحبس والضرب ومع جسته مع ضربها اذا احتج الى زيادة تأديب وضرب
اشد اي ضربا لئلا يخفف جري في من حيث الحد فلا يخفف من حيث الوصف كذا
يؤدى الى فوت الحق ولما لم يخفف من حيث التزيق على الاعضاء ويضرب قائما في زاب واحد ثم
الضرب للزنا اشد من الباقي لانه ثابت بالكتاب وحد الشرع ثبت باجماع الصحابة رضي الله
عنه حيث قال علي رضي الله عنه اذا ضرب سكر وان سكر هذى وادله في فترتي وعلى
المقرئ ان يكون جلد وعلية جمع الصحابة رضي الله عنهم ثم الشرع لم ينفذ لان جنائنا الشرع
مقطوع بها وجناتنا القذف لا احتمال كون القاذف صادقا في قذفه وعجز عن اقامة البينة
لا يدرك على كذبه احتمال غيبة شهوة او اباها ثم عن ادائها وان شارب لم يخلو عن
لغف قصير كل شارب جامع بين الشرع والقذف فيحقق منه جناتان ومن القاذف
جنات واحدة وهذا كان ضربا اخف من ضرب الشارب وان كان منه ما عيه كذا في الكا
فاصح مرافا له الشرع اقول حد القذف ثابت بالتقوى وهو قوله تعالى فاجلدوه
ثمانين جلدة وحد الشرع يقيس على حد القذف لان حد الشارب لم يثبت بالقياس بل باجماع
الصحابة غاية ان سنن الاجماع هو القياس وقد قرئ في الاصل ان الحكم يستند الى اجماع
السنة وعز بقدر مملوك عتيا وعتيا او ام ولد او كافر بنا لانه جناتية قذف وقد استع
وجوب الحد فقد اقتصا فوجب التعزير وهذا سلب في التعزير غاية وفي الصور لا يتاثر
الاعلام وصورتان اخريان يجبيهما البلوغ في التعزير غاية احدهما اذا اصاب من لا جنسية
كل حر غير الجماع والثانية ما ان الخناسا في جود ما جمع المتاع قبل الاخراج كذا في الكا
وعز بقدر مسلم يافا سق لان يكون معلوم لمستحق لا يعرف ذكره قاضي خان قاله
فاراد انما دفع التعزير لا يسمع لانه شاهد على حرم مجرب بخلافه اذا قال يا زنى فاراد
شهادة حيث يجمع لا يثبت عليه الحد وهو حق الله تعالى فلا يكون جبراً مجردا كما ياتي في كتاب
الشهادة وعز بربيا كافر يا جيبث يا سارق يا فاجر يا غث يا خاف يا عصى يا زنديق
يا نص لان يكون له الضمان في الحائية ياديون هومن لا يناف على زنا اهله يا فاجر يا نكاح
معترب قلنا ان مردف ديوت يا شارب لم يجرى اكل الربا يا ابن الفحمة في القاذف والظلمين
الحبة الزانية ما خوف من القاذف وهو السعال فكانت الزانية في العرب اذا امر بها جلد

والضرب للزنا اشد من التعزير في القذف

محل تحفة الزانية ما خوف من القاذف وهو السعال

الدينان الضمير والضمير

سعدت ايضاً منها ما جند فثبتت زانية هذا الحبة وفصل هي من تكون همتها الزنا وقيل
هي الحش من الزانية لان الزانية قد فعلت زنا وتأنف منه والحبة من تجاهر بالاجرة اقول
يريد على اهران مقتضى هذه البينة ان يكون في الحبة معنى الزنا مع زيادة امر فيجب شين في ان
يجب فيه الحد كما هو في باب الزانية كما مر الا ان يقال ان الحد انما يجب اذا فزع به
الزنا او بما هو في حكمه بان يدين عليه اللفظ اقضاء كما اذا قال لست لا يدك اولت بان فلان
ليه في الغضب كما مر ولفظ الحبة لا يوضع على الزانية بل استعمل فيه بوجوه وضع على امر كما مر
ولا يدل عليه اقضاء ايضاً وهو ظاهر في قوله ما قال الزيلعي لا يقال يجب الحد بقوله تعزير لست
لا بدك وهو ليس بمعزير في الزنا استعمال ان يكون من غير بالوطى بالشبهة لانه ان يقول
فيه نسبة له الى الزنا اقضاء والمقتضى اذا ثبت ثبت مجزئاً ان كان في الحد اذا الثابت
اقضاء كالثابت بالعبارة هذا غاية ما يمكن في هذا المقام لكنه بعد موضع تأمل يان
الفاجرة فانه من تباين كل معصية فلا يكون في معنى الزانية ولا في حكمه فارجح ان ذلك
ما روي اللصوص انت ما روي الزواني يامن يلعب بالصبيان يا حرام زادة معناه المقول
من الوطى الحرام وهو عزم من الزنا كالقذف حاله الحيض وفي العرف لا يرد الا في الزنا وكثيراً ما
يراد به الحب الشيم فلا حسد وما عزم منها لانه اذا عزم على الخلق الشين به ولا مدخل للقياس
في الحدود وفي التعزير لا يحذر لبيان حرام يا خنزير يا كلب يا نيس يا قرد يا حجام يا ابنه اي
ابن الحجام وابوه ليس كذا يا ماجر فانه تستعمل فيمن يؤجر هذا لانه ليس معناه الحقية
المتعارف بل بمعنى الموجه فلا تعزير فيه يا باغيا فانه من شتم العمام ولا يقتضون به معنى معيناً
يا صكنا بوزن النعطة من يعصك عليه الناس ويزنك الرزم من يعصك على الناس يا سحره
هو ايضا كذا وقيل في عرفنا يعز في كلب يا حمار يا خنزير يا قرد يا نيس يا كلب يا ابنه
بر وقيل ان كان المسجون من الاعراف كالقفا والعلوية يعز لان الوحشة تلحقهم بذلك وان
كان من العامة لا يعز للتيقن بكذبه وهذا حسن كذا في الكافي ان عني عند القاضي على رجل
سرق وعجز عن اثباتها لا يعز لان مقصود المدعي تحصيل ما له لا التسبب والشم بخلافه عني
الزنا فانه اذا ثبتت يجر ما هو حق العبد اي حق العبد في الجاني فيجوز فيه الاموال والعنف
والهين ولشهادة على الشهادة وشهادة رجل وامرأتين بخلاف الحد الذي هو ما لم يمتنع الله
تعالى حيث لم يجر في شيء من ذلك يعز المولى عبد الله زوج زوجته على زنا الزينة وترز غلظ
الجنابة وعلى الخروج من المنزل وترك الاجابة الى فراش لا اي يعز الزوج زوجته على ترك الصلاة
والاجابة لان علياً قال في النهاية انما يضرب بالشفعة تقود اليه لا المنفعة تقود اليها

الدينان الضمير والضمير

از زمانه
و طایفه
که عذرتان
نیست و عذر

ويجسد الى أن يسأل عن الشهادة التي تم بحكم القطع وان شارك جمع في القتل وأصاب
كل واحد نصيب وهو عشرة دراهم قطعوا وان أخذ المال كل من الحر بعضهم ان المتعدين
السرقة ان يقول بعضهم الاخذ يستعد الباقون للذبح فلو اتسع الحد بتلك المتعة القطع في
كثر السرقة فيؤدي الى فتح باب الفساد ويقطع بالساح خشب مقدور بحبل من الحديد والقنا
مرجح والابنوس خشب صلب وفي القبح شجر طيب الرحمة والعود والمسك والادوية واللبان
نباتات كالعصم ليس الا باليمن يزرع فيبقى عشرين سنة كذا في القاموس والزهدي والغني
والقصص من الخمر كانهما التمر والياقوت والزهر والورد والفل والغير والنج وبالحجارة
كل ما هو من اغراض الاموال وانفسها لا يوجب فسادا لاسلام مباحة الاصل غير مرغوب فيها
واناء وباب من خبث فان الصناعة فيها اغلب على الاصل في التحاقها بالاموال النفيسة وانما يقطع
في الباب اذا كان محررا غير مضمحل على الجدار خارج البيت وكان خفيفا لا يتحمل على الدوام
لا اي افعى يتأقذ اي حقير يوجد مباحا في دارنا كحش وحشيش وقصب وسمك وصيد
ونبتينج ومنقر وفي الطين الاحمر ونورة ولا يما يفسد سريرا كلبن وحمر وفاكهة رطبة
وتمر وغيره لعدم الاحمال وبطبيع وزرع لم يفسد لعدم فيها ايضا ولا في الثمر بمطيرة
والان هو وطينين ذهب وفضة وشعر يجر وند نان من اخذها يتاول الكسر ولا اقرة
يخاف فدرهم عليها التمثال لانها اعلى العباد في التمتع فلا يشترط فيها تاويل الكسر وباب
مسجد لعدم الاحمال ومصحف لانه ليس يحتمل التمتع واخذها يتاول القراء منه وصني هوى
لان التحليل بآل ولو كان المحض والصبي تحكي كين لان فيها ما يباع منها فلا يعتبر وعبد
كبير لان اخذه غصبا او خديعا لا سقاة وداف عن الحساب لان للقراءة ليس بها الا انها
ان كانت شرعية ككتب التفسير والحديث والفقه فهي للمحضر وان كانت اشياء مكرهة فهي
كالظنور وما زاد فاطر الحساق المذكور في الكافي ان المراد دفاتر امضى حسابها لان ما فيها
لا يقصد بالاختلاف ما لم يالكى عند يقطع ان بلغت نصيبا وفي المحيط سرق دفاتر حساب
انسان واستلمها يضمن المالك قيمتها وهذا ينظر كمن يشترى ذلك وهو نظير من حرق صدك
انسان ضمن قيمة الصك مكتوبا على قول اكثر المشايخ ولا ينظر الى المال ويكبل وفيه
لانها يوجد ان مباح الاصل وخيانة كان نحو النوع ما في دفع النسخ المأتم وقيل هو
ان ياخذ من اليد ببيعة جهرا وبها هو ان ياخذ على وجه العارية فغير من مظاهر بلع او
قرينة كذا في المستصفى ونبيش لعله عليه السلام لا يقطع على الخفية وهو التناهي ببلع اهل المدينة
ومال عامة كبيت المال وقال له فيه شركه ومثل حقه حلالا او مؤجلا بان كان ليعمل آخر

درهم حاله او مؤخره فسرقة منه قبلها لا يقطع لانه استيفاء الحق والحال والمؤخر فيه
 سواء لان التأجيل التأخير لا يقطع له ولو اخذ من الدار على حقه لانه بمقدار حقه يكون شريكا
 فيه وهو شايع وان سرق منه عروضا يقطع ذلك لانه لا يستيفاء منه الا شيئا بالثمن
 وما قطع فيه ولم يتغير يوتي من سرق عينا فقطع فدها ثم عاده فسرقتها وهي بحالها لا يقطع
 لما سبأ في حتى اذا تغير فسرقة قطع ثانيا كسر لقطع في نفسه فسرقة لا يقطع بسرقته من ذى
 ربحه من ربحه ولو كان المبروق مال غيره يعني لا المبروق من ذى الربح المحرم سواء كان المبروق
 مال ذى الربح او مال غيره لا يوجب لقطع المبروق في الحرز بخلافه ما هو مال الحرز اذ سرق من بيت
 غيره حيث يقطع لقطع الحرز بخلافه ما هو مطلقا اي سواء سرق من بيتها او بيت غيرها
 حيث يقطع لقطع الحرز ولا يبرق من زوج وعسر وليس كان سرقة المبروق من حرز خاص له
 اي الزوج فان بسطته المبروق لانه في مال الاخر مانع من القطع ولا يبرق من سرقته من سرقته
 المبروق من سرقته وزوج سرقته المبروق بالذنوب عادة في هذه الصور ولا يبرق من المبروق
 مكانه لان لمن اكتسب حقا ولا يبرق من الضيف من ضيفه لان البيت ليس من في حقه ما كان
 في رقبته ولا يبرق من مضمون له فيه ضيف او حمام بها لا يبرق من الذنوب عادة في الاول
 وحقيقة في الثاني فاختل الحرز وكذا الحوزة في النجاسات لا ان سرق منها بالذنوب
 بيت الحرز لا اموال والاذن تختص بالنهار او سرق شيئا ولم يخرج من الدار لا يقطع فيه
 ايضا لان المالك لها حرز واحد فان لم يخرج منها او دخل بيتا واول من هو خارج حيث
 لا قطع عليهم لان الاول لم يخرج لا يعتزل من يده معتبرة على المالك قبل خروجه والثاني لم يترك
 الحرز فلم يتم السرقة من كل واحد ولو بقي بيتا فان دخل يده واخذ بضائبا حيث لا يقطع لما روي
 عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله اكل طريقا لا يقطع وفسره بهذا او طرقة خارجة من كبره
 قال في النهاية الصغرى وعاد المبروق والمبروق بها ههنا نفس الكم وانما كان الحكم هكذا لان الرباط من
 خارج بها الطريق فحق الاخذ من الظاهر فلم يبرق من الحرز وان كانت الصرة داخلها
 اخذها فقطع لان الرباط من داخل بها الطريق الصرة داخل الكم فيوجد الاخذ من الداخل ولعلنا
 مكان الطريق الرباط فيعزل الحكم لا يقطع على ثلثة او سرق جملة من طرقات حرز حيث لم
 يقطع سواء كان معه سائق ليسوفه او قائدا يقوده او لا لان مقصود السائق والقائد السرق
 والقوب وقطع المسافة لا يقطع وقطع سارق الجمل والجمل ان حفظ صاحبه او نام عليه
 فان النوم على الجمل او تركه عند حفظه او شق الجمل واخذ منه شيئا يبلغ النصاب فان الجمل
 حرز او دخل يده في حرز وقبضه او ملكه او حبيبه لا يقطع واخذ قد النصاب او خرج من

فيا مفسر
 الخوف او لان مكان

مقصود ان فيها مقاصد الى صاحب مقصود من مقصود اخرى
 يعني ما فيها جرات ليسكن في كانه من لانه لا يعلق له بالحجة التي ليسكن فيها غيره لاداء الواحد
 بيوتهم لشغولهم بمعاذهم وخدايمهم وبينهم انساوا او التي شيئا من حرز في الطريق ثم اخذ
 لان الرمي جيل لتباعد السارق لا غرض فاسد فيه ولم يبرق من عليه يده معتبرة فاعتبر
 الكل فكل واحد فقطع واذا خرج ولم يخذل فهو مضيع لاسارق فلا يقطع او عمله على حرز
 فاقطع فخرجه لان سيره مضاف اليه لسوق في النية لانما ان يقطع السارق سياسة لتعبد
 في الارض بالنفساد **فما يقطع بين السارق** اما القطع فيها
 تحق واما البين فلقرينة ان مسعود بن ابي العترة فاقطعها ليمانها والقراءة الشهيرة
 بمن راعنا من زنده لان السارق على امر يقطع السارق من ان يذبح جسم لقلبه
 عليه السلام فاقطعوا واحسبوا الا في حرز وحرز شديدين لانهما يفتن السارق والحرز
 اجرة مثلث ثم حله اليسر ان عاد فان عاد لا يقطع وجس حتى يتوب وعذر
 ايضا وقال الشافعي يقطع في الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة يده اليمنى ليقول عليه السلام من
 سرق فاقطعوه فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه ولنا اجماع
 الصواب في انهم حين جهم على من الله عن يمينه ان لا يبرق من الذنوب لان اعلم
 يدك يمش بها ورجل يمش بها ولم يخرج احد منهم بالحيشة بل على عهده وقال الامام الطحاوي
 سمعنا هذه الآثار فلم نجد شيئا منها اصاد ولو خرج من السياسة او الشك فان كان جواب
 هذا الشرط قوله لا يقطع لم يعد القطع فيما اذا كان يده اليسرى او يده اليمنى او يده
 او جمل يمينه مقطوعة او شلاء فلان في مقتضى جنس النفقة وهو البطش والمشي بخلاف
 ما اذا كانت اصبع واحدة يده اليمنى مقطوعة او شلاء لان حرزها لا يمنع القطع في ظاهر
 الرواية وما عده فيها كبره لورده اليها كبره الخصومة فلان لا عري حالكين قال
 نظم السرقه واما فيما ذكر يوقه او ملكه بهية مع القبض او بيع او نقصت قيمته من النصاب
 قبل القطع هذا قيد الملك والنقصان معا فلان يبرق المحصنة عند استيفاء شرط القطع
 وقد انتفى في الاول وقيد النصاب عند الامضاء شرط القطع ايضا وقد انتفى في الثاني واما
 فيما ذكر يوقه او سرقه وشهد عليه شاهدان فاذن يكون المبروق ملكا وان لم يبرق من فلان
 الشبهة دارنة للحد وثبت بجحد الرعي لاحتمال ولما فيها ذكر يوقه او اقرأ اي السارق
 بالسرقة وادعاه اي الملك احدها وان لم يبرق من حيث لا يقطعان فلا الرجوع عامل في حق
 الرجوع ومن الشبهة في حق الاخذ ان السرقة ثبت باقرارها على الشكر كما قال في الوقاية

مفسر لان يقطع السارق سياسة

ان كان متامنا في اقامته التي عليه خلاف على مقتضى متعلق الضمير البار في قصده
اي قصدا لقطع على مسلم او حتى لو قطع على مسلم لا يبيح الحية عليه فاحداى مسك
قبل اخذته من المارة وقيل قتل الواحد منهم او اكثر حسب بعد التعزير لئلا يشترط منكر اخذ يوب
لا يجزى القتل بل بان يظهر فيه سماء للصلياء وان اخذوا لمقاصدهم الا ونصب كل من مضاب
قطع يده ورجليه من خلاف ان كان صحيح الاطراف كذا في تحفة الفقهاء وان قتل بلا اخذ قتل
حدا لا قصاصا ولا يعقوبه ولا يفرع على كونه حدا ولو كان قصاصا لعاقبوا في القصاص وان
قتل واخذ قطع ثم قتل او صلب عطف على قتل او قتل عطف على قطع اي قتل اشد بالقطع
ثم قتل او صلب او صلب حيا او بجأى شق بطنه برمح حتى يوتى والاصل فيه قوله تعالى
انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله لاني اى يحاربون اولياء الله على حدة للشاف
لان احدا لا يحارب الله تعالى ولا المسافر في البر والبحر والفقار في امان الله تعالى
ويحفظه فالمسافر له كانه يحارب الله تعالى والمراد بالقتل في احوال كانه قال ان
يقتلوا ان قتلوا الا التي يجرى كما قال الله تعالى في احوالهم او ثبت ذلك بقوله عليه السلام من
اخذ الما قطع ومن قتل قتل ومن اخذ الما لوقطع كلب وقد روي ان جبريل عليه السلام
نزل بهذا التقسيم في اصحاب بريدة وبيروك مصلوبا ثلاثة ايام ليعثر به غيره لا اكثر منها
لانه يتغير بعد ما يتاذى الناس به ومن اخذ قتل او تلف لا يقتل بغيره اذ قتل القاطع
ولا ضمان عليه في مال اخذه اعتبارا بالسيرة الصغرى وقدره وقيل احدهم حذرا لانه
سبيل الحاربة وهي تحقق بان يكون البعض رءا البعض حتى اذ ان اقدمهم الحارز اياهم
الشهيد هو القتل من واحد منهم وقد وجد حجر وعصا لهم كالسيف لان قطع الطريق يحصل
بالقتل باى اداة كانت بل يحترق اخذ الما او الاخافه وان جرح واخذ الما لقطع اي قطع يده
ويجوز ان خلاف وهذا جرحه لان الحد لما اوجب حقا لله فحسب قطعت عصمة النفس حقا
للعبد كما سقطت عصمة الما لان القطع مع الضمان لا يجزمان وان جرح فقط امة لم يمت ولم
ياخذ الما لحوار هذه الشهادة لانه لا يفتى فلاخذ او قتل عمدا بحد يده واخذ الما قاتل قبل
ان يمسك وكان منهم غير مكلف اي صبي او مجنون او ذورهم حجره من المارة وقطع بغير
المارة على البعض وقطع الطريق لئلا او فها را بغيره او بين ممرين مثلا بين فلان فلان فاحدا
اذا جرح فقط فلا هذه الجناية ليس فيها حد فلا يفتى حقا العبد ان سقط طوله في ضمن استيفاء
الحق ولا يوجد في حقه فلول في القصاص ان كانت الجرح احدى في ايد القصاص والارث
ان كانت مائة الارش في الارش من القبول المذكور في حقه اذ اخرج فقط واما سقوط طوله

من المصلوب يترك على شقة ايام

اذا اخذ

اذا اخذ بعد ما تاب وقد قتل عمدا واخذ الما لقطع له كما الا الذين تابوا من قبل ان تقع
عليهم فاذا استعظم حقا العبد فيه ويكون له اى القود اى قتل القاطع او العفو في غيرها
من الصور المذكورة واما اذا كان منهم غيره مكلفا وذوهم عفو فلا جناحة واحدة فامتنع بالكل
فاذا لم يقع فعل بعضهم من جملتهم كان فعل الباقيين بعض العدة وبيد لا يثبت الحكم وان سقط الحد
صلا القتل الى الاوليان ان شأوا قتلوا وان شأوا عفووا واما اذا قطع بعض المارة على البعض فلا
الحرز واحد فصار القافة كذا رواه احدى واما اذا قطع لئلا او فها را بغيره او بين ممرين مثلا بين فلان فلان فاحدا
متقاربين فلا في القاطع لم يجرى القود الا انهم يؤخذون بهذا الما لئلا يسهل الى المستحق
ويؤخذون ويحبسون لئلا يكابهم الجناية ولو قتلوا فالامر الى الاولياء وعن ابي يوسف انهم لو كان
في الماريل وفيما بينهم وبين المارق من مسيرة سفر يجرى عليهم احكام قطع الطريق قال في
الاختيار وعليه القود على طلبة الناس وهي دفع شدة المتخلفة المتأصلة وفي الحق كبر
الزمن مصدرا لاختلاف جلاته قبله عليه دية في سبيل وجهه في الجنايات ان شاء
الله تعالى ومن اعتاده في المعزلة لانه صار ساجدا في الارض بالفساد في دفع شره بالقتل
مع القطع امره فقتلت واخذت الما دون الرجل لوقتل المرأة وقيل الجوار عشرة
نسوة قطع الطريق واخذت الما وقيل قتل وضمن الما كذا في المسنية

كتاب الاشرار

لا يخفى وجه مناسسته لكتاب الحدود والقود اشراره الى آخر الكتاب وهو جمع شراب والشراب
لغة كل ما يشرب مسكرا كان او لا ويشربا ما يقع يسكرا علم ان جميع ما يشرب من هذه الاشربة
اربعة العنب والنمر والنيسب والحبوب كالحنطة والشعير والذرة ثم الماء المستخرج منها
حالا لثان في ومطبخ والمطبخ قد يطبخ حتى يفتى بده وقد يطبخ حتى يفتى ثلثاه وقد يطبخ
حتى يفتى نصفه والخبز من الاشربة ايضا اربعة والتمر ايضا اربعة لانه احر في بين الاول
منه بقوله حر الخمر وان قلت وهي التي من ماء العنب اذا غلي واشتد وقيل ان هذا هو هذا
الاسم لهذا الشراب باجماع اهل اللغة وقيل كل مسكر لانها انما سميت خمر لخمرتها القتل وسائر
المسكرات كذا فينا لاف هذا بل انما سميت بها لاختيارتها قال ابن الاعراب سميت الخمر لانهما
تركبت واخترت واختار التغيير في حكا كذا في الصحاح وكذا سلم فلا بد ان رتبة العنق سبب
الاخلاق بسبب الوضع وزجج الاسم على الغير فان القارورة سميت بها لانه الماء فيها ولا
يطلق على كذا والذوق وقد تقرر في موضع من القياس لا يجرى في اللغة ثم القذف بالرب
شر وعنده وعندنا اذا اشتد مسكرا قذف بالرب والاوليين الثاني بقوله كذا الطلاق

ومن اعتاد الخمر في السفر قبل بالسيوف
بالسارق في الارض

وهو ما عيّن طبعه فذهب قس من ثلثيه كذا في الهداية والكافي وقال في المحمد الطراد
 اسم المثلث وهو ما طبع من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقى ثلثه وصار مسكرا قال
 الريلعي وهو الصواب باروخان الصابون رعى الله عنهم كانوا يثربون من الطلاء ما ذهب
 ثلثاه وبقى ثلثه وغلظا على الخمر وماذا هب من ثلثيه فحاسة اما الخمر فثبتت بالذائل
 القطعية حيث قاما الله تعالى بها وهو اسم الحمر الخمر الحين كذا في الكافي وورود
 الاحاديث المتواترة المعنى فيه واما ما ذهب من ثلثيه فلا يخرج من حكم الخمر وبي
 الثالث بقوله وحرم لسكر وهو الذي من ماء الرطب كذا في الهداية والكافي وبين الرابع بقوله
 ونقيع الزبيب يتا اذا غلت اي الطلاء والسكر والقيح واشتدت وقد ثبت بالزبيب
 فان هذه الاشربة انما تحرم عند الخمر اذا حصلت لها هذه الصفات الثلاثة وعندهما
 يحكم الاستدراك في الخمر وحرمة الخمر في من حرمة الثلث الباقية لتثبوتها بالثبوتية فيها
 اصلا كما مر في غير مستحله ولا يخرج من بعضها ولا يضمن متلفها الا ان يكون لذو وحيد
 شاربا ولو قطرة وشار غيرهما ان سكر وما انحلال فيمن الاول جبراه وحل الثلث الغني
 وهو ما طبع من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقى ثلثه وان غلى واشتد وسكن من الغليان
 هذا عند الحنفية واي يوسف وعند محمد ومالك وان افق قليلا وكثيره حرام مثل ابو
 حنيفة الكبير عنه فقال لا يخرج شره فليس خالفا با حنفية ويا يوسف فقال لا لانها يتحلل
 لا سكر اطعموا الناس هذه ما ان يشربون للغير والتلويح فعم ان الخلاف في ما قصد الثلث
 فاما اذا قصد به التلويح فلا يخرج لثباته والذي يصح عليه لما بعده ما ذهب ثلثاه بالطح حتى
 يرق ثم يطبخ طبخا حكيما حكم المثلث لان صب الماء لا يزيد الاضعاف بخلاف ما اصاب الماء
 على العصير ثم يطبخ حتى يذهب ثلثا لكل لان الماء يذهب او لا لطا فية ويذهب منه ما فلا
 يكون الناهب ثلثي ماء العنب وبين الثاني بقوله وحل نبيذ التمر والزبيب مطبوخا
 بخله وان غلى واشتد وسكن من الغليان عندهما وعند محمد والشافعية والكلام فيه
 كالكل في الثلث المذكور وبين الثالث بقوله وحل الخليلج وهو الذي يجمع بين ماء التمر
 والزبيب مطبوخا في طبخه ويترك الى ان يغلي ويشد فانما ايضا يحل اذا شرب ماله يسكر
 بلا هو وطيب وبين الرابع بقوله ونبيذ العسل والتين والبر والشمع والذرة وان لم يطبخ وحل
 في هذه الاشربة اذا سكر منها قيل لا يحد لولا اجماع النجدة لا تفصيل بين المطبوخ والي
 لان الفساق يجمعون عليها في زماننا كما جتمعهم في سائر الاشربة الخمرية قبل ذلك وكذا
 المختار من لا يثبت ان اشتد ان شرب قليل لقوله حل اي حل هذه الاشربة الاربعة اذا شربت

ماله يسكر

فيما هو من ثلثيه
 فيما هو من ثلثيه
 فيما هو من ثلثيه

ماله يسكر واذا سكر واحد منها كان القدر الاخير حراما لانه يفسد بالهوى وطرب يستعلق بغير
 شرب وهذا القيد غير مختص بهذه الاشربة بل ان شرب الماء وغيره من المباحات بله وطرب
 على هيئة الفسقة حرمت اعتمادا على السكر حاله تعرض الانسان في امتلاء وما غرض الاخر
 المتعلق اليه فيقطع معه عقده المتميز بين الامم الحسنة والقيحة وهو حرام بالاجماع
 لكن الطريق المعنى اليه قد يكون ايضا حراما كما في الاربعة السابقة وقد يكون مباحا كما في الاربعة
 الثالثة وسكن المصطلح الخمر بغير السكر الحاصل من الاء وبنه والاعذية التي من غير العنب
 فان قيل الخمر والحرمة من صفات الافعال لا اختلائية حتى ان الخمر يكون واجب الترك والسكن عدا
 ذكر ليس يوجب فضلا عن كونها اختيارا قلنا معنى كونها محرمة المباحة الى التحليل ولاستباحة
 حصوله كما قلنا في بيان وجوب الايمان وحرمة الكفر فانهم من الكيفيات النفسانية في الافعال
 الانتباهية فندبر وحل الخمر عطف على الثلث اي حل الخمر الخمر الذي تحل الخمرية ولو كان
 تحولا بواجب كالتقاء الملعون والخمر فيلزم اليها ولا يكره تحليلها او قال الثالث في كونه لا يحل الخمر
 الحاصل من ان كان بالقاء حتى فيه قرا كما حاد وان كان بدونه فلهذا في الخمر وان لا يشترط اي
 حل الخمر ان يثبت في الدباء وهو القرح والخميرة وهو الحرة الخمر او المزفة وهو الخمر
 المطبوخ بالزبيب والقيح وهو ضارب كونه من الخشب المنقوش فان هذه الطرقة كانت مختصة
 بالخمر فاذا حرمت حرمت التي هي على الله عليه وسلم استعمال هذه الطرقة لانه في ثبوتها بشرط الخمر
 واما لان هذه الطرقة كانت فيها اثر الخمر فلما مضت مدة اناج النبي صلى الله عليه وسلم استعمالها
 وايضا لانها في ثبوتها بشرط الخمر وليست لغيره الناس تعرفان اثره واستقر الامر برؤس الشرب
 وكره من يستدبر في الخمر والامتناع به ارا بالكلية المحرم لان فيه لغير الخمر وغيره بل هو
 القاطع فيه كما مر في اول كتابنا كراهية الاستحسان ولا يجوز شربه بالسكر لان وجوب الخمر في
 قليل الخمر كونه داعيا الى الكثير والدر في ليس كذلك فاعتمد حقيقة السكر
كتاب الخمر
 لا يخفى وجه مناسبة هذا الكتاب لكتاب الحدود والشرعيات لانه اسم لفعل محرم شرعا
 سوء تعاقب بالي ونفس وقاصطلاح الفقهاء خصت بماتعلق بالنفس والاطراف وخص
 النفس والسرقة بماتعلق بالمال القتل ومقتل اثر فهاها قال روح وهو علم اذكر في السجدة
 ثلثة اقام عمد وشبه عمد وكان ابو بكر الرائي يقول هو خمسة اقام عمد وشبه عمد
 وخطا وبما جري الخطا وقيل بالسب واختاره المتأخرون والمراد به بيان انواع قتل يعلق
 به الاحكام الالمانية والامم الفل التي كثيرة كالريم والقصاص قتل الحربي والقصاص صلبا في حق

فيما هو من ثلثيه

مسألة في اشربة المباحات بله وطرب على هيئة الفسقة حرمت

مسألة وحل الخمر ولو لم يدرج بغيره عند طرفة

بوجهه المقصود

قطاع الطريق بين الاول بقوله اما عهد وهو قتل ادحا قصداً احتراماً من الخطاء ولا
يخفى ما في قول الرقاية ضرباً من السباح بجوسلاخ اي بصلاح ونحوه في فرياق الاجزاء
فان القصد فعل القتل لا يوقف عليه فاقوم استعمال الالة القائلة غالباً بمقامه تبين كما
اقوم السد مقام المشقة كليطبة ونار وزجاج ومحمد خضب ومحمد دحرج فان الالة
القائلة غالباً هي المحرقة لانها هي المدة للقتل حتى لو ضربها بحجر كبير او خشب كبير او بصفة
حديد او نحاس ليحرق القصاص عندنا حينئذ وسياق في شبهة العمود في الحاشية ان الحج لا يثبت
في المحرقة وما يشبهه كالنحاس وغيره في ظاهر الرواية ومنه ان شرط القتل هو كون القاتل
مكلفاً اعقاباً بالفاكحة في قول المحرور ان غير المكلف ليس له القصاصات وقول المحرور
ليس المقتول والمقتول عندنا هو من خطاها او كون القتل معصية الدم بان يكون مسلماً او نعتياً
ابداً احتراماً عن المستامن فان عصمة دمه موقوفة على مجموعته بالنظر الى القاتل احتراماً
عما اذا قلنا بذكر اعمام حتى وجب عليه القصاص ثم قلنا بذكر زبيل فان زبيل لم يكن معصوماً
الدم بالنظر الى اوليا مذكر لكنه كان معصوماً بالدم بالنظر الى زبيل لانه ولد له من قبل القاتل
ان كان قبله زبيل عملاً والدية ان كان في خطاها شيئا وان لا يكون بينهما اي بين القاتل و
المقتول شبهة ولا يشبهه من كان يسلط ان القتل لا يكون عملاً بلية عليه القصاص وحكمه
الاشتم له في نفسه ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها البكر وقد ورد في احاديث
كثيرة واعتقد عليه الاجماع والقول عليه اننا فاعى هو غير متعين بل للوقت ضربه بينه
وبين اخذ الدية ولنا قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى والمراد به العمد لانه واجب في
الخطا الدية لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطا الاية ولان الله تعالى قال النبي صلى الله عليه وسلم العهد
قوله اي موجب القود فان نفس العمد لا يكون قوداً اقول في كل من المألفين اشكالاً لما
في الاول فهو ان من القواعد المقررة في الاصوات التخصيص بالذات لا يثبت على المحرقة تخصيص
الخطا بالذكر لا يثبت على الدية على الخطا يجوز ان يكون الدية مشتركة بين العمد والخطا كما
ذهب اليه الشافعي واما الثاني فهو ان من القواعد المقررة في الاصوات ان تقليد المطلق نسخ
وهو لا يجوز في غير الواحد والظاهر ان الحديث كذلك ومن ادعى الشهرة فعليه البيان وان
تخصيص عام الكتاب بخبر الواحد قل ان يخصص بذكر من سواه لا يجوز ولا يفتقر القليل
في الاية اما مطلق او علم وعلى التقدير لا يجوز العمل بخبر الواحد بل هو ان يقال ان الاية
يقتضي بعضها اقتضاها فقولنا كتبكم في القصاص حيوة في اطلاق موجبه العمد هو القصاص
فقط لان معنى الاية على ما ذكر في القفاير وكتب المعاني ان القاتل اذا احاط ان ان قتل

قتل او تدعى بالضرورة عن القتل فاذا لم يقتل لم يقتل فيقتل على الحيوة وظاهر ان هذا يقتضي
بالعهد فان القاتل في الخطا لا يقتل بل تخلف الدية ويظهر ان الرد على الشافعي في هذا الذي بيننا
فانما تقتل من خطاها المحرقة منهم الصلابة واليه المرجع واليه المآب الا ان يعفوا وليتبدلوا
او يصالحوا بل ان الحق له وحكمه ايضا حرم الانثى لانه على السدم لا ميراث لقاتل ولا
كفارة فيه اي في العمد عندنا سلكا كان عمداً فيجب فيه القصاص ولا كفارة اذا قتل منه عمداً
ورجوع من اسلم في ذنوبه ولا يحرب ولا يجرى له عدا كذا في النهاية وقال الشافعي يحرق القاتل ما لها
شعوت كما هو ما حجة للاشم والاشم في العمد فكان الخطا الى الجوارح الكثرة ولان الكثرة اشارة
بين الصلابة والعقوبة لما في الدين الغرض فالجواب لا يسبب في بين الخطا ولا باحة كما هنا
فانما النظر الى اصل الفعل مباح وبالنظر الى المحل الذي صاب منه سبب ترك التثبت وذكر القاتل
يقول ولا يشبه العمد وهو قتل قصداً بغير ما ذكر في العمد القصاص والخطا الصغير واما
الضرب بالحجر والخشب الكبيرين فمن شبه العمد ايضا عندنا حنفية بخلاف الغير سمي به لان في هذا
الفعل معنى العمد بتابعه اعتبار قصد القاتل الى الضرب ومعنى الخطا باعتباره عدم قصد القاتل الى
الالة التي استعمالها لانه القاتل والعاقب انما يقصد الى فعل بالية فاستعماله لالة القاتل ليس
عليه قصده البتة فكان حطاً بشبه العمد وحكمه الاثم قصده ما هو محرم شرعاً والكفارة لانه
خطا نظراً الى الالة فدين تحت قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطا الاية وبين الكفارة بقوله
تحرير دمه مؤمناً ان قدر عليه ولا اي ان لم يقدر فمصاباً شهيداً مستأجراً لقوله تعالى
ومن قتل مؤمناً خطا فخير رقبته مؤمنة الاية والاعلام غير مشروع فيه لانه غير معصوم عليه
وايضا لا يزال بالاي غير ذي عجزية بوضع احداً بغير اسم الله تعالى لمقتله غير الاية
دينا والامة في طرفه ثابتة ظاهره غالباً ولا يجوز فيه ما في البطن لانه معصوم ولا يجوز فيه
تحت اسم الرقبة وتبينه مغلظة على العاقلة وسياق بيانه ان شاء الله تعالى لا قوة اي ليس
فيه قود تشبه بالخطا كما عرفت وهو اي شبه العمد فيما دون النفس من الاطراف غير يعني اذا
خرج عضوها بالجارحة وجب فيه القصاص لانه كما انما في الماتة كما في فليس فيه اي فيما
دون النفس شبهة اي شبهة العمد كما كان في النفس لان افعال النفس تختلف باختلاف الالة وما دون
النفس ليس كذلك وقد كمالنا ان بقوله واما الخطا وهو ما في القصد كرميه مسلماً ولو عداً بظنه
صبيداً او خرباً فانه لم يخطا في الفعل حيث صاب ما قصده به واما الخطا في القصد في القتل
حينئذ قلن الا في صبيداً ولا سحرانياً واما قال ولو عداً بظنه فحينئذ العمد والوفاً لا امر
لا يثبت على العاقلة فان المصير لدمية لاله الاله او خطا في الفعل كرميه غرضاً فاصاب آدمياً

فانه لا خطا في الفعل لا القصد فيكون معذور لا اختلاف في المحل بخلاف ما اذا تعذر القصد ومضاه
من جسد فاصاب موضع اخر منه فماتت يجر القصاص من جميع الجراحات ولو اصاب موضع اخر
مقصود فلا يؤخذ وانما اصل الخطا نوعين لان الانسان يمتد في فعل القلب فيعرف
بفعل القلب والجراح فيقتل في كل منهما الخطا على الاثر كما ذكرنا والاجتماع بان يجر ما
يظنه صيدا فاصاد غير من الناس وذكر المابع بقوله وانما جازي الخطا كما انما القلب
على رجل او سقط من السطح عليه فقتل فان هذا ليس بخطا حقيقة لعدم قصد التام الى
شيء حتى يكون خطا القصد ممكن لا يوجد حقيقة وتوجب عليه ان ما انفذ كمثل الخط
فجرح الخطا انه معذور كالخطي وحكمه اعلم الخطا والجراح اجزاء الاثم ودين اثم القتل اثم الاثم
فلهذا لا تجزئ فان الخطا الباحة لا يجوز ما سائر الاثام لانها لا تليق في حد ذاته فلهذا
ترك التجزئة اثم ولا يكون منه فلهذا القصد والكفارة والدية اما كونها حكم الخطا في القدر
فلهذا كونها حكم الجراح جازي فظاهر وحملنا الاثر لاختلاف القصد استيعابا للميراث
واظهر من نفسه القصد الى محلي آخر وان يترك متساوما فيكون نائما قصدا الى استيعاب الميراث
وذكر المامون بقوله وانما قتله بالسبب اعلم ان مقتضى القتل كان لا يفرق بين وضع الجرح
غير مقتضى القتل والوضع او وضع خشية على اربعة الطرق ونحو مما هو سبب اختلاف
الاثر فيقتل على العاقلة لان الفاعل سبب التلف وهو متعدي فماتت في موقع فعله
ودافع على الجرح فيجب الدية وعلى العاقلة بلا كفارة ولا اثم القتل لان القتل منه معذور
حقيقة والحق بالخطا في حق الفاعل في حق غيره على الاصل وانما قاتل واثم القتل لا ياتى
بالخوف في غير ذلك والارث اكلها لان الحرمان بسبب القتل ولاقتل ههنا

باب

ما يوجب القتل او لا يوجب به يجب بقتل معصوم الدم عدا اثم القتل بشرائط ذكرنا من كون
القاتل مكلفا الخ فيقتل الجراح اثمها المأثم بالعدو وعند ذلك لا يقتل الحر بالعدو
لأنه لا يوجب القتل بالعدو والعبد والعبد والعتق ان النفس بالنفس والتخصيص بالذكر
لا يفرق ما عداه لا يقتل المولى وجب ان لا يقتل العبد بالحر لان الشافعي يوجب عينه بان يرقا الى
القتل فلا يمنع ويمنع ما قاله صدر الشريعة على ان ذلك يوجب اثم القتل العبد بالحر لثبوت
العبد بالعبد والسلم بالذبح وعند ذلك لا يقتل لولا ان يردم لا يقتل مؤمن بكفر ولا
ما روي عنه عليه السلام قتل مسلما بذبحه وقيل على رضي الله عنه انما اعطى الجرح لئلا يكون اثم السهم

يقتل المسلم بالذبح الذي عليه ان يقتل مسلما بغيره

كاموالنا

كاموالنا وما فهم كما شاءوا والله ما يردى الحر باليساقه ولا ذوه عهد في عهد والعقل
للغير فكاشفة لا يقتل مؤمن ولا ذمي كافر فيكون مستأصفا من ذمة لاجل اثم القتل مسلم
وذمي بمسئله من غير معصوم الدم على الشافعي كما قبله من قبله اي يقتل المستامن بالمسئله
قياسا للمساواة بينهما ولا يقتل استمنا لقيام جميع القتل ويقتل العاقل بالحمق والبالغ
بالصبي والصبي بالصبي بالاعمى والزمن ونافق الاطراف والرجل بالمرأة للمهمات والفرع بالصفة
وانما عدا لعدم المسقطا عليه اي لا يقتل الاصل بغيره يتناول الاب والام والجد والجدوة لقتله
عليه السلام لا يقاتل والد الولد ولا سيدا عبدا ومذموم ومكاتبه وعبده وله ان لا يقتل بغيره
ان القصاص على نفسه ولا ولده عليه وعبد بغيره له لان القصاص لا يجزئ ولا يقتل قاتل عبد الله
حتى يجمع عاقبته اكل الرهن والمزني لان الرهن المملوك له في القصاص والراهن لولا ان لا يقتل
لمقتل حتى الرهن في الرهن فشرط اجتماعهما ليستحق الرهن برضاه وذكره المعقول الجامع
الصغير لغير الاحرام وغيرهما ان القصاص لا يثبت لها وان اجتمعا كانا في الكف ولا قاتل مكاتب
قتل عبد عن وفاة اي وقتله اشما في نفسه له وعن وارثه وسيد له اجتمعا الى الوارث
السيد لان القصاص بغيره في الله عنهم اختلفوا في مذبحة او رقيقا في الاول والآخر هو الوارث
وعلى انما المولى فاشبهه من له الحق وارفع القصاص فانه يترك وارثا غير سيده او ترك
ولا وفاء اقرار سيده بقتله لا يوجب قتل مسلم مسلما فاشبهه بين الصنفين بل يفرق بين
اي يوطى الذمة بالانسان يوجب قتل من خطا مات شخص بفعله نفسه بان شج نفسه وفعل زيد بان
شج نفسه واستد بان قهر وحية بان لم يذبحه من زيد بلذ الذمة لان فعل الاسد والحمية من
واحد فيكون ههنا في الدارين وفعل نفسه ههنا في الدنيا معتبر في العقبي حتى ياتهم بالاجماع
فمن لا جنبي معتبر في الدارين فصارت الافعال بالذمة اجناس فيقتل ذمة النفس ثلاثا فيكون
الذلف بفعل الاجنبي ثلثا فيزيد ثلثا للذمة لكن في ماله لا يردى ولا عاقلة لا تقتل الحر كما ساقا
ان شاء الله تعالى فاشبهه على المسلمين وجب قتل القاتل لصلته الله عليه وسلم من شجر على المسلمين
سيفا فقتل من ملأى هذك وانما وجب ان يقع الضرر وجب ولا شيء بهاي يقتل وانما قاله
بعد القول بالاجوب لجد ان لا يوجب قتل لرفع الشئ ويوجب قتل لشيء كقوله الجرح الصائل والمجروح
كاسيا في كذا اي يوجب قتل شاهر سلاح على جرحه مطلقا اي لا يردى في ماله او غيره او
شاهر عدا في ماله او غيرها في غيره فقتله المشهور عليه كما حيث لا يوجب عليه شيء لانه شجع
سارقا الخ جرحه في ماله او غيرها ولا يوجب قتل لشيء لقوله عليه السلام قاتل وقتل ماله اذا
تعين اي قتل لخاص ماله وانما يشترط ان يكون اذا قتل قبل الاخذ او اقتضا الاخذ ولا يكون

لقتل لا يوجب

مقتل مات شخص بفعله نفسه

مقتل شاهر سلاح على جرحه مطلقا

يوجب قتل من ملأى هذك وانما وجب ان يقع الضرر وجب ولا شيء بهاي يقتل وانما قاله بعد القول بالاجوب لجد ان لا يوجب قتل لرفع الشئ ويوجب قتل لشيء كقوله الجرح الصائل والمجروح كاسيا في كذا اي يوجب قتل شاهر سلاح على جرحه مطلقا اي لا يردى في ماله او غيرها او شاهر عدا في ماله او غيرها في غيره فقتله المشهور عليه كما حيث لا يوجب عليه شيء لانه شجع سارقا الخ جرحه في ماله او غيرها ولا يوجب قتل لشيء لقوله عليه السلام قاتل وقتل ماله اذا تعين اي قتل لخاص ماله وانما يشترط ان يكون اذا قتل قبل الاخذ او اقتضا الاخذ ولا يكون

بِالْقَضَاءِ

بالقصاص بنفسه متعلق بقتل القاتل أي أنه لا يقتل بنفسه القاتل أو امرأته به
 ولا صان عليه أي على ذلك الغير إذا كان الأمر ظاهر هنا فبذلك يجمع ما سبق يعني إذا قتل
 بمحض جماعة وكان له ولي واحد جاز لقتل القاتل بنفسه حتى لو كان متعديا قال الفقهاء
 كانوا كالواحد له لم يخجل القتل وجاز لغيره أن يارثه بقتل أمه أو غيره الجواز القصاص له قبل
 انتفاء فداً يجرى القصاص من مخرج حيث عيافاً أو أمراً أو غيره الجواز الأمر به فلا يملك الجواز
 إجابة الغير من أياً وأما كونها قيداً لعدم العنان عليه فلا جواز لقتل غيره الأمر في انتفاء
 وأما إذا قتل على الأجنبية وقال المقتول امرأته لم يصدق ويقبل الأجبن انتفاء شرط جواز القتل
 وهو ظهور الأمر وبالقصاص من يرث المقتول فله ولاية القصاص ولو كان
 زوجاً أو زوجة أو بنتاً أو بنتاً من يترث من يرث المقتول لا يرث وليس لبعض الورثة استيفاء
 إذا كان كذا حتى يجتمع بعد العلم بالعقاب أو صلحاً ويستوفى الكبر قبل كل التصغير
 لأنه لا يتجزئ شئوا بسبب لا يتجزئ وهو القاتل وأما احتمال الصلح والصلح من الصلح منقطع
 فيقتل كل واحد كذا كما في ولاية النكاح ولا يجوز التوكيل باستيفاءه أي استيفاء القصاص
 بغية الموطوع المجلس الماشد به بالشيئات ونسبها العقوبات استحال غيبته بل هو الظاهر
 للندب الشرع يقتل على غير جلاله ولا يملكه إلا المأمور عليه والصلح لأن السلطان ولو من لا
 ولو لم لا العقوبة فيه من العامة وتقيده بالعقوبة قاطع به وقائل فيه يعني إذا
 قطع من يد العتد عمداً أو قتل قريبه كونه فاب المقتول يقتل من جانبه لأن لآبيه ولاية
 على نفسه فليدها كالاكح ونصالحه لا تافع الحق من الاستيفاء فداً ملك الاستيفاء فلا
 يملك الصلح أو عداً أصلاً على يد الدية أو أكثر منه ولا لا يقع ويجوز الدية كاملة ذكره
 الزبلي ولا يعقل أن يباع الحية والوصي الصلح فقط لأن ولاية القصاص من أمة لولايتها النفس
 وهي مختصة بالآب الصبي كالمصق والقاضي كالأب في الأحكام المذكورة ويستقطف
 نفس ومادونهان على آبيه بان قتل أبوه عمداً أو قطع يده عمداً لا يستوفى به لئلا يسقط
 كونه لآية وموت القاتل بعد الحس ويعقل لأولاده وطلعتهم على الزان قتل لآته
 حقه فيجوز تصرفهم فيه فكيف ثأروا ويجب جلاؤهم أو يذكروا الحل والتمثيل لأنه واجب
 بالعقد والصلح في مثل الحل كالمهر والتمن وسفصاً أيضاً بصلح أحدهم وعقد لأن العقد إذا
 ثبت يلزم جميع فكل منهم يترحم من الصلح والعقد ومنزلة سقوط حق البعض في العقد سقوط حق
 الباقي فيه لأنه لا يتجزئ والباقي حقه من الدية لأن استيفاء القصاص تعدل في القاتل
 وهو من عتده بعقل البعض فيجب إلحاقه بالقاتل لئلا يفر من القصاص ثمه لئلا يفر من القاتل وهو

١١٤

مطالع على القصص من حيث ولو روجا وزوجكنا الدنية
وبعبارة اخرى العقد هو الذي يملكه تارة ببلاد العقار وتارة ببلاد الجاني فانه
ينسب لبعض كلامه كلام العقار وبعضه كلام الجاني وكان اسرار امده

هـ مظهر لا يجوز التكيل باستيفاء الفصل

حكم ان العقد اخلاصا كما مره وكان بعضه كلام العقار وبعضه
كلام الجاني وذلك اعتبارا بالقصصان فكله قال النجاشي ان
المستد من كان مطلقا بفعل البيع هو
والنفع والحسن والقبض
اذا اقل ولست العقير فلا يملك ان يقبل وان لم يملك فليس بين الصلت
حتى لا يغير ما به وصية ما يملك لآب المستد وصية القاضي بميزان الآب المستد
اي العنة الذي يقبل البيع والشئ بميزان المستد الصبي هذا
والوصي والجند دون غيرهم وحكمه حكم القتي هذا

القول والقصاص من قطعان متساوية
ما ينبغي ان ياتي بالحق
ما ينبغي ان ياتي بالحق

كونه متساوي لا حقيقة العاقبة السقاطه حقه صالح بالالف وكل من لم يحد حرقه لاي
العدد والحق بالالف متعلق بكون عن دمه اي الذي لوجب عليه ما ياتي بالالف نصف
بينها الف يعني ان قتل من لم يحد حرقه لاي حقه ووجب عليه ما ياتي بالالف نصف
رجلا اذا صالح من دمه على الف ففعل الف على الحر وموت للعبد نصفه ودينه جمع لغيره
يعني اقل جماعة واحد على اقل الجماعة بما لا يجمعها من اجمع التجمعات رضى الله عنهم والعكس
يعني يقتل واحد بجماعة قتلهم على واحد وكيف ياتي بقتله الجميع ولا ياتي بالمال ان حضر
وايهم وقاتل فيقتل لا يقتص من ان قتلهم بالتعاقب ويقضي بالدينين بعد في تركه
لان العاقبة لا تقتل العمد وان قتلهم جميعا او لم يعرف الا بغيره عن دمه ويقضي بالقتل يخرج
الفرع وبالدية الباقي وقيل لهم جميعا وقيل بالديات بينهم لان المجرم منهم قاتل
والجور منه قتل واحد فلا تماثل وهو القياس في الفصل الاول كما ذكرناه للاجتماع وقت
ان كل واحد منهم قاتل على الكمال فحصل التماثل لا يترتب ان الواجب شي قتل واحد جماعة هو
القصاص ولو لم يات التماثل لما وجب لوجبه ولو اجمعت المتولين قتل الثاني لم يسقط
حق البقية اي حق اولياء بقية المتولين كوت القاتل كما يستعمل في القاتل حقه انما
لقتل من الاستيفاء كما مر قد بين ان من قتل في حق واحد من قتل الاخر ان علم ان عطفه من
مسقط يقاتل ولا يقتص من القصاص اذا كان بين اثنين فعلى احدهما وظن صاحبه ان عطف
اخره لا يفر في حقه قتل القاتل فاما اذا علمه فمعلوم ان هذا يقتل بغير حق ولكن لما كان
متساويا فلهذا لا يقتص من القصاص ليعتد القصاص بغير احدهما فصار ذلك التماثل مانعا
وجوب القصاص كما في المحيط رجل جرح رجلا فاشهد المجروح على نفسه ان قاتله لم يجرحه
ثم مات المجروح فلا شيء على قاتله فلا يقبل البينة عليه وان عطف المجروح او اولياء بعد الحج
قبل الموت جان العفو استحبنا ان في القتل والسقوط لا يجب القود بقتل عبد الوقت
عند كذا في الخلاصة ولا يعاد الا بالسيف لقوله عليه السلام لا تهد الا بالسيف اي لا قود
يستوفى الا بالسيف والراجل بالسيف السلاح كذا اقصمت التجمعات رضى الله عنهم وقال القاضي
ابن سعد رضى الله عنه لا قود الا بالسلاح وانما كثر بالسيف عن السلاح كذا في الكافي

مسألة ان قتل جماعة واحد على اقل الجماعة لا يجمعها من اجمع التجمعات
شروطها ثمانية من الكل بان جرح كل واحد جرحا شائيا
فما هو ذا في حقه الشئ من اهل الدين ابن شبل
نقل من خطه رحمه الله

مسألة لا قصاص ان اعفا المجروح جرحه

باب القول

في ادوية النفس هو ما يمكن فيه حفظ المماثلة فيقاد قاطع اليد عن من المفضل حتى اذا
كان من نصف الساعد لم يقد الامتناع حفظ المماثلة ولو كان يد اكره منها لكان الرجل فانها اذا
قطعت من المفضل يقاتل ولو من نصف الساق لا يقاتل فان كان الف اذا قطع عما يقاد

لا يقتص من قطع اليد من راحة
الامانة المماثلة في الجرح
ولكن

ولو من قصبه من اليد فاما اذا قطع عما يقاد ايضا وكذا عن ضرب من ضرب الضوفا وبقيت
العين وبين الطرفين لقوله بقوله فيجس على وجهها اي العاين بقتل رطب ويقابن عينه بمرارة
حجارة فان ضربه يضره ايضاً ولو قتل اي عينه لا اي اليد الامتناع حفظ المماثلة في
وكل شئ عطف على الرجل اي ان كل شئ عطف على عينه المماثلة حيث ثبت فيه القود كالموضحة
وهو ان يظهر العظم كالمماثلة في عظم الا السن لقوله عليه السلام لا قصاص في العظم
وقال عمر بن مسعود رضى الله عنه لا قصاص في العظم الا في السن وهذا لا بد بالحق وان تعاقب
بالصغر والكمالات لا يقتص في التفاوت في المنفعة فتقتل سن الثنايب ان قتل سن المرفوع
وتبزه اي تكبر بالبدن ان كثر السن ان يتساوى ولا قود ايضا في طرفه من راحة وخرق
عبد عبيد لان الاطراف في حكم الاموال فيستوي المماثلة لتفاوت في القيمة ولا قود ايضا في
قطع يد من نصف ساعد ما امر وجب انفة بهت لان الشئ في الجائفة نادى فلو كان يخرج
الشئ من جرحه من ماله فيكون اهل كما فلا يحدف واما اذا لم يتر فان سرت وجب القود والا فلا
يقاد الى ان يظهر الجرح من البئر والسريرة ولا قود ايضا في لسان وذكر الامتناع حفظ المماثلة في
لان الانقباض والانبساط يجري فيهما من غير ان يكون القصاص من الماثل فيصلي اذا
قطع من الذراع الحشفة لا كما حفظ المماثلة وطرف السام والذراع سواء النساء وعبيدها في
الارض وخير المحي عليه ان كان يد القاطع شلاء او ناقصة اي ناقصة الاصابع او اس
الشاح اكره من راس الشئ بين القدم والارض الكمال متعلق بقوله خيرا ما الاول
وهو ان كان يد القاطع شلاء او ناقصة الاصابع بخلاف يد القاطع في الارض استيفاء
حقه كماله متعلقه فيخير بين ان يتجوز بدين حقه في القطع وبين ان ياخذ الاثر
كما ذكرنا في تلخيصنا الانسان فان قطع عن ايده الناس ولم يسبق منه الا لري يخير بين
ان ياخذ المجرى ناقصا وبين ان ياخذ القيمة واما الثاني وهو ان كان ذراع الشاح اكره
بان كانت الشئ استوعبت ما بين الشئ وهي لا يستوعب بين قرني الشاح في ارض الشئ
انما كانت موجهة كونهما شئ فيزيد الشئ بزيادتها وفي استيعابها بين قرني الشاح
زيادة على ما فعل واستيفاء قدر حقه للمحق الشاح من الشئ من الشئ الحق المشيخ
في يدي في الشلاء والقيمة لا يقطع يدان بيد ان امر اسكيا واحدا عليها فقطعت يدي
اذا قطع رجلان يد رجل بان اخذ اسكيا واحدا من جانب وامرها على يده حتى انفصلت
لا يقطع يديها وقال الشافعي فقطعتا اعتداد بالانفس لان الاطراف تابعة لها بخلاف
هذان الاخران هما السكين من جانب والاخر من جانب اخر حتى يتق السكينان في الوسط ويان

مسألة لا قود في طرف رجل ولا راحة وخرق وعبد وعبيد

مسألة المشيخ وهو بالخيار ان شاء اقتضى بحد المشيخ وان شاء اخذ الارض

الذي حيث الجحد في نفسه على واحد منها ان يكون من كل منهما امر واحد لا على بعض المعنى
 ولكن كل واحد منهما فاضل بعض لان ما قطع بقوله لحيها فينقطع بقوله لاخر فادخل
 ان يقطع الكل بالمعنى ولا الشئ بالواحد بالواحد المساوات كما ان امر كل واحد من جانب
 آخر بخلاف النفس فان الشئ فيها المساواة في العصة فقط وفي الطرف يعتبر مساوات في العصة
 والقيمة وضمانية في حق القاطعان دية المقتول لان التلصص حصل بفعلها في غير
 الدية على كل من الربع من مالها لما امر به ان وان قطع رجل يميني رجلين سواء قطعهما معا
 وبالغاقب فلهما اذ حصل يميني على قطع يمينه ودية يد اخصه دية النفس فيقسمانه
 بينهما نصفين لما ثبتت القطع لهما فان تساوى سبب الاستحقاق يوجب التساوي
 في الاستحقاق ولا عبرة بالتفرع والشاغل في التركة وذلك لان حق كل واحد
 منها ثابت في كل المدة من السبب في حق الثاني ولهذا لو كان القاطع لهما عينا التسوية في
 استحقاق رقبتهما لما ثبتت الدية لهما فاما في الاطراف فهنا في حكم الاموال و
 عرفنا ايضا ان القود ثابت لهما على الكمال لكن كل منهما ليس في حقه كما هو حقه فلهما
 بالضرورة اعتبارا بالية الاطراف ايضا لا يوجب حق المظنون على الضالمة ولهذا وجبت
 الدية بخلافه اذا كان القصاص في النفس حيث يكفي فيه بالقتل لهما دون الدية في يميني
 رجلين انما قطع يمين رجل ويسار آخر قطع يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه
 احدهما اي احدهما يميني وقطع يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه
 يستحق حقه ولا يوجب عليه الاخير ليعتبر الاخر ثبوت حقه يميني وحق الاخر في ذلك
 ان لا يبايعا ليعتبر في ذلك او صلحا فان استوفى الاول تمام حقه بالقود يوجب حق الثاني تمام
 دية يمينه واحدة لان الاطراف ليست كالنفس كما امر في عمدا فتدبر به الى اخرها ان يقتل
 الاول لا يسمي على عاقلة الدية الشاغل في الخطا قطع رجل يميني رجل آخر ثم قتل احدى
 القاطع هما اي يوجب قطعه وقوله في عمدين ومختلفين بان قطع عمدا وقيل خطأ او عكس
 برعي بينهما ولا متعلق بالعمدين ومختلفين اما في العرين فان برعي بينهما يقتصر القطع ثم يثبت
 وان لم يترك فكذا اعتد لانه المشهور ومعنى وعندهما يقتل ولا يقطع في كل جزاء القطع في جزاء
 القتل واما في المختلفين فاما ان قطع عمدا ثم قتل خطأ يقتل للقطع ونفي دية النفس في
 عكسه تؤخذ الدية للقطع ويقتل القتل لاختلاف الجنايتين لكون احدهما عمدا والاخر خطأ
 فاخذ بها ايضا في خطاين بينهما برعي اي يوجب دية القطع ودية القتل واخذ بدية واحدة
 في خطاين اي خطا القطع وخطا القتل لا يبرئ بينهما لان دية القطع انما يوجب عند استحكام

دية بد نصف دية النفس

كدية القطع والقتل

ان النفس

ان النفس وهو ان يعلم عدم السرقة والفرقة بين هذه الصورتين وبين عمدين لا يبرئ بينهما انما
 مثل غير معتوق فالاصل عدم وجوب الجواز في القصاص فانه من معتوق فالاصل ان القتل
 اما على وجه الخطا والقصاص كذا ما اربعة ثم اما ان يكون بينهما برعي او لا صار ثمانية وقد بين
 حكمهما كما في مزب ما انما سئل برعي من تسمين ولم يبق اثر ومات من عشرة حيث يكفي برعي
 واحد فانه لما برع من تسمين لم يبق معتوق لافي حق التعزير وكذا كل جرح اخته انما تلت
 ولم يبق لها اثر عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله في مثله حكومة عدل
 وعن حماد بن ابي الطيب وعن الادوية وان يلقى الاثر وجب حكومة عدل وسببها بيانها
 في الديات ودية القتل عفا المقتول عن القاطع فمات منه ضمن دية يعني رجل قطع يمين
 رجلا عمدا ففقد المقتول عن القاطع ثم مات منه ففقد القاطع الدية في المموت لو عفا عت
 يبرئ منه ايضا او عن الجناية فهو عفو عن النفس ولا شيء عليه اي على القاتل فالخطا من الثلث
 والعمد من الكل يعني ان كانت الجناية خطأ وقيل عفا عنها ففقد عفو عن الدية فيعبر من الثلث
 لان الدية مال فحق الورثة يتعلق بها والعفو وصية فيصير من الثلث واما العرف فوجب قود
 هو ليس بما لم يتعلق بحق الورثة فيقتصر العفو عند الكمال هذا عند وعندهما العفو عن القطع
 عفو عن النفس ايضا كذا الشبهة يعني ان العفو عن الشبهة كالعفو عن القطع عند وعندهما
 عفو عن النفس قصصت مرة يد رجلا عمدا ففقد يمينه ثم مات فلها مهر مثلها وعليها
 دية وفيها مهر مثلها الخطا هذا عند ابي حنيفة رحمه الله لان العفو عن اليد والقطيع
 لا يبرئ عمدا عما يوجب منه فكذا التزوج على اليد والقطيع لا يكون تزوجا على ما يوجب منه عند ثم
 ان كان القطع عمدا كان تزوجها على القصاص في الطرف وهو ليس على تقدير الاستبراء وعلى
 تقدير السبق او لم لا يصلح له في طبعها عليه من الشئ فان قيل قد سبق ان القصاص لا يجري بيد الرجل
 والمرة في الطرف فكيف يزوج تزوجها عليه قلنا الموجب الاصل للقصاص لا طلاق قوله
 والمزوج قسما من القصاص لا يفسد للتعذر ثم يجب عليها الدية لان التزوج وان تضمن العفو
 لكن عن القصاص في الطرف فاذا سري يبين انه قتل ولم يتناول العفو فيجب الدية لعدم صحة
 العفو عن النفس وهو في مالها اثر عمدا والمعاذلة لا تتخلل فاذا وجب له الدية ولها المهر
 تقاضا ان استويا وان كان احدهما اكثر اجمع صاحبه على الاخر وان كان القطع خطا
 كان تزوجا على ارض اليد وانما سري النفس يبين انه لا ارض اليد وان المسمى معدوم فيجب
 مهر المثل كما ان تزوجها على ما في يده ولا شيء فيها والدية واجبة بنفس القتل لا بخطا
 ولا يقع المقاصة لان الدية على العاقلة اقول ينبغي ان تقع المقاصة على القول المختار

مصدا الخطا من الثلث والعهد من كل

والله اعلم بالصواب وقد روي عن والده رحمه الله عليه الخليفة وسلاطع الكتب
والله اعلم بالصواب وقد روي عن والده رحمه الله عليه الخليفة وسلاطع الكتب
والله اعلم بالصواب وقد روي عن والده رحمه الله عليه الخليفة وسلاطع الكتب

منه قوله تعالى اذا استوفينا نفعك لعلنا نكف بك عن ما كنا نعبد من دونه فاصبر

البراعه بالتسليم
يا رضى شوق به
ولشتر ادرى
اخترى

کشمیر

شبهة يسقط بها القصاص لان حكم القاضى ليس ادى من المباشرة بنفسه اقول في دفعه
ان حكم القاضى لو شابه دفعه بها القصاص بل يوجب القصاص على من ادعى القطع ثم اذا
ادعاه واشتبه عند القاضى كان من جملة عليه الحكم به فليكن المدعى في حكم المكره للقاضي كالحكم
المستوفى بنفسه في حكم الخطي بل يكون حكمه حقيقه بمعنى ان لا كراه وهو من الغي على فعل
بما يوجب رضاه به لا اختياره فاذا كان في حكم المكره او مكره لوجه القصاص عليه لان القاضى حينئذ
يكون اياه له ويكون ذلك المباشرة للقتل العمد لا لغيره في موضع واثبات اليد عطف على قوله
دية النفس اي من اثبات اليد من قطع يد من له عليه قود نفس في عندها قطع وفي القتل
يد القاتل ثم عرف عن القتل من يد اليد عند في حقيقه وعند لا يصح لان استحقاق للاف
النفس جميع اجزاءها فالقصاص فاذ عرفت هو عتاسو البعض ولان استوفى غير حقه لكن لا يجر
القصاص لشبهه **باب** **شهادة**
القتل واعتبار حال المتماي حاله القتل القود ثبت للورثة تبة الارث اعلمت ههنا
طريقتين احدهما طريق الخلافه وهلاك يثبت الملك للوارث ابتداء بسبب العقد في حق
الموتى كما اذا تهب العبد فان الملك ثبت ابتداء للموتى بطريق الخلافه عن العبد لان العبد ليس له
للملك والثاني طريق الوراثة هو ان يثبت للملك الموتى ثم للوارث بالتقرب منه اليه فذهب
الا واما ملك المملوك الثاني قول ابي القاسم موثق عن النبي صلى الله عليه وسلم في سبهم الورثة
ويصح عموم قبل الموت ويقضى بدونه اذ ان الغنم لا ينفذ وصاياه منه كما في اليد
وههنا امام الملة الاول قول ابي القاسم غير موثق انما يثبت بعد الموت للمستوفى
الثاني والى ليس من اهله وانما يثبت للورثة بخلافه بسبب العقد للميت اي
يقوم مقامه فيستوفى ابتداء من غير ان يثبت للميت ان القصاص ملك النفس في الحق بعد
موت المجرع ولا يتصور الفعل من الميت وهذا مع عموم الموتى فيقتل بموت المجرع وانما مع
المجرع لان السبب العقلي له وقوته تعالى ومن قبله ولو ما فقد جملنا الولد سلطانا فنفس على
ان القصاص يثبت للورث ابتداء بخلاف الدين والفتية لان الميت اهل الملك المال ولهذا
لو نصب شبكة فقتل به صيد بعد موته لم يكن واصل الاختلاف يرجع الى ان استيفاء القصاص
حق الورثة عند وحق الميت عندها فاذا كان القصاص يثبت حقا للورثة عنده ابتداء
ولا يصير احدهم حقا عن الباقي في اثبات حقه بغير وكالة منهم وباقامة الحاضر الميتة لا
يثبت القصاص في حق لعاب فلو برهن احدكم بعبية اخيه على قتل يده فقتل بالحق الغائب
يوحيها يتمكن من الاستيفاء ويجلس القاتل اذا قالوا الحاضر الميتة بالاجماع انما هما

تفتتاح

ان لم ياذن به الامام فلان الضمان في جميع ما ذكرنا من احوال في طريق العامة انما يكون
 اذا لم ياذن به الامام لان اذن او ممان في طريق جوعا او غما بضم العين الكثرة والمان
 ههنا اشتقاق من هواء البئر وعند يوسف ان مات غما يجب الضمان لان الغم بسبب الوقوع
 تحت حجر او سقطه اخر فغضب به رجل من النخعي لان فعل الاول ففسخ بفعل الضمان عليه
 من عمل على راسه او ظهر شيئا في الطريق فسقط شيئا منها على اخر فغضب به فانه يضمن
 او ادخل حصيرا او قديرا او حصاة في مسير غيره فسقط شيئا منها فغضب به انسان يضمن
 فيه مسير غيره ان كان في مسير حية لم يضمن لان الطريق فيها يتقارب بالسيد والاهل
 لا غيرهم كصاحب الامام واختيار القول وتحت ذلك كان فعلهم مباحا مطلقا غير مقيد
 بشرط سلامة وفعل غيرهم تعديا او مباحا مقيدا بشرط السلامة او جالس في مسير غيره
 مسير حية او مسير غيره حال كونه غير متصل فغضب به احد بان سقط عليه اعمى فغضب
 يضمن فيه كونه غير متصل لانه لو كان مقبلا سواء حيا او ميتا او الفلح يضمن ان المسير لما
 به السلامة وان لم يكن مقبلا سواء جالس لقراءة القرآن او لتعليم او لتجارة او لاداء فيه اثناء
 الصلاة ضمن لا اعمى يضمن من سقط منه رداءه كسبه على انسان فغضب به قبيد باللسان
 ان كان حيا ماله فغضب على الانسان فغضب او سقط فغضب به انسان يضمن والفرق ان حامل الشيء
 يضمن حفظه فلا حرج في التقييد بوصف السلامة بخلاف الاخر فلو قيد بما ذكره المرح
 فجعل مباحا مطلقا وضمن ذواته على طريق العامة وطلب نفسه مسلم او ذبح
 رجل او امرأته ومكانه ان الناس في الطريق شركاء وطريق الطريق ان يقبل الخ
 توعدت الى هذا الرجل هدم حائطه وهذا القدر يكفي ولا حاجة الى الشهادة وذكر في الكتب
 ان يمكن من الاثبات عند لا حرج من متعلق بطلب يملكه اي التقصير كالأهمل الحائط فانه
 يملكه بطلبه اي فله الرهن واسجاع المهرن المير والطفل والوصي والامراء والائمة
 ومال التبع والمكاتب انما يملكه بطلبه التقصير له والعهد الناجم ولو لم يملكه لان مال التبع
 له ثم تلف بالسقوط ان كان مالا فهو في قبضته وان كان نفسا فغضب على المولى لم يملكه لان التبع
 من وجهه على المولى وضمان المالك بالبعد وضمان النفس بالموت فلم يضمن من يملكه في هذه
 اي نفسه فيها اي في تلك الذمة ما لا مفعول يضمن وعاقلة عطف على ضمير يضمن وجان الفضل
 نفسا مفعول يضمن المقدر تلقا اي المال والنفس به اي بذلك الحائط لا اي لا يضمن من اشهد
 عليه فباع داره قبضه المشتري او لا كذلك في الكافة وليس في هذا بطلبه لا فستطاع
 بوجوبه فغضب به مال او نفس وانما لا يضمن لان الجناية تترك الهدم مع تمكنه وقد ذكر البيع

من يذبح او يذبح ما كان على طريق العامة

في سبيل الله
 فاعلى من
 مظهر

جناح

يخافوا ان يبيع الجناح ان كان جانيا بالوضع ولم يفسخ بالبيع ولا ضمان على المشتري ان لم يشهد
 عليه الا ان شهد عليه بعد ثلث اشهر يضمن التركة التفرغ مع تمكنه من الطلب او طلبه من المالك
 نفسه اي يضمن من لا يملك يفتنه وان طلب منه كالمترين والمستاجر والموقع والسكن لغو
 قد تم على التفرغ مالا لم يملك الا ان كان حيا فله الطلب لان الحق له في فتح ثاجيل وارؤه منها
 اي من الجناية لان مال المالك الطريق فاجل القاصي او العال بالحق العامة فلا يجوز له البطالة
 وان يبيع ماله لا يضمن بالطلب كما في اشباع الجناح وهو اخراج الجوز عن الجمل الى الطريق
 والبناء عليه ويضمن كالكيف مثلا حائط حصة طلب نفسه من ادمه وسقط على جمل فغضب
 ضمن عاقلة اي عاقلة المطلق منه من الدية لان العطف يضمن في الحق فلو كان قد
 الواحد من الشكك باليقين ان يدم شيئا من الحائط فكيف يبيع العطف منه قلنا ان لم يمكن من
 هدم نفسه يمكن من اصابه بوجه وهو للمرافعة الى المحاكم ويضمن الفرض فاذا تركه
 ممن عاقلة كما ضمن اي عاقلة ثلثها ان حفر حثلة في دارهم بئر او بني حائط فغضب
 به انسان لان الحافر والباني في الثلثين متعقد بالآلة
 جناية البهيم والجناية عليها اصلان للور في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة لا يذبح
 يتفرغ في حق من وجهه وفي حق غيره من وجهه كونه مشتركا بين كل الناس فقلنا بالانجية بشرط
 السلامة لو قيد النظر الى الجانيين فيمكن الاحتراز عنه لا يمكن ان يقيدها مطلقا
 يذبح في الموضع من القرف وسد بابها وهو غرض اذا اقر هذا فقول ضمن المالك في طريق
 العامة ما وضعت يديه وما صابت يديها ووجهها ورأسها او كبت اي عصفت بمقدورها
 اسنانها او خطفت اي ضربت بيدها او صدمت اي ضربت بنفسها شيئا يقال اضطباع الغارسان
 اذا ضرب احد من الاخر بنفسه فان الاحتراز عن هذه الاشياء ممكن لانه ليست من ضرورات
 السير فقيد بشرط السلامة عنها فلو حدثت هذه الاشياء في السير في ملكه يضمن الا غير متعقد
 الا في الوطني وهو لا يملكها لان الاصل انما يملكه لانه قبله يتقبل حتى يحرق الميراث ويأمره الحارة
 وغيره تسبب وغيره يضمن المتعقد فصار كغير البئر في ملكه وفي المباشرة لا يضمن ولو حدثت
 في السير في ملك غيره فلو كان سيرة ياذن اي ياذن الغير كان ذلك المالك حمله والسير في كالتبر
 في ملكه حيث اذن ان عليه والآي وان لم يكن ياذن يضمن ما تلفه مطلقا لانه متعقد لاما لم يفتح
 عطف على قوله ما وضعت يديه ففتح الدابة بالحاء المهملة ضميرها يحذر حافرها اي لا يضمن ما تلفت
 برجلها او ذنبها سائرة اذا لم يكن الاحتراز عنها سيرة حافرها وفيها في الطريق ضمن المالك
 احتراز عن الايقاف ولانه يمكن من النجاسة فصار متعديا بالايقاف او عطف بما رشت ان

من يذبح او يذبح ما كان على طريق العامة
 فاعلى من
 مظهر

هذا على وجه الضمان على ما كان عليه من لزم الضمان على المولى بالاقراض من قمته ومن
 الذين ان يعلم بالجناية والذين ان يعلم بها مع ان قوله ليس بجناحة على المولى وان قال قطعت يده
 قبل اعتاقها وقالت كان بعد صدقته وكان اخذ منها الى اعتق امته ثم قال لما قطعت
 منك يدك واخذت منك هذا المال قيمتها اعتقتك وقالت بل بعدت قال القول لها لانها قد بقيت الضمان
 ثم ادعى المارة وهي تكفر بالقول للذكر لا للجماع والعلامة يعني ان قال جماعة اقبل الاعتاق واخذت
 الخلقة في القول له لان الظاهر كونها حال الرق ام عبد محجور او بقى ميتا بقى رجل
 فقتله فالدية على عاقلة القاتل لان المباشرة الضمان على المولى ففرض عاقلة ورجع على العبد
 بوعتقه لانه اوقع القسي في هذه الورطة لكن قوله غير معتبر حتى لو لم يضمن بوقت
 لا على الصبي لانه لم يضمن رهنه ولو كان مأمور العبد المحجور عبد محجور لم يضمن له السيد
 العبد القاتل او فداء في الخطا بل يرجع حالا لان المارق لو قتل المحجور جعفر فلا يؤخذ
 في الحكم بل بوعتقه لانه مال المانع وهو حق المولى بالاقراض من قمته ومن الفداء لانه محتار
 في دفع الزيادة لا مضطر كذا الحكم في العبد في دفع السيد القاتل او فداء ثم رجع على العبد المارق
 من قمته ومن الفداء ان كان القاتل صغيرا ان عبد الصغير كخطا ولو كان كبيرا اقصى لانه
 يجري بين الحر والعبد فلو قتل عدا حزين اكل وليا ففدا احد وليي كل منها دفع نصفه الى
 الاخرين او في بدنية عشرة آلاف درهم ان الرق يتركهم القود صارت بينهم اكل واحد
 ربعة فاذا اعتقت ان بطل حقها او بقرحق الاخرين في النصف فذا قيل له ان دفع نصفه ولما
 الفداء فقد كان بغير حق الفداء اذا اعتقت ان بطل حقها فبقى حق كل من الباقيين في خمسة
 آلاف فذا فداء بعشرة الاثمان شاء وان قتل الفتن احدهما اي احد الحزين خطا والاخر عدا
 وعرف احد وليي العبد فدى بدنيا لولي الخطا ونصفها لاحد وليي العبد الذي لم يعرف ان نصف
 الحق بطل بالمعروف في النصف وصاروا لا ويك خمسة آلاف ولم يطل شيء من حق ولي الخطا
 وكان حقها في كل الدية عشرة آلاف او دفع الى الفتن اليهم يعني ان سيد كان محجورا بين الفداء
 والدفع فان دفعه دفعه اليهم اثنان اثنان لثلاثة لولي الخطا وثلاثة لولي العبد لو تعف من وليي العبد
 جولا عند ابي حنيفة فيفرض وليي الخطا بالاكل وغيره افا في النصف لان حقه في النصف و
 حقها في الكل فصار كل نصف بينهما فصار حق وليي الخطا في سهمين وحق غير العلف في سهم
 فيقسم بينهما اثنان وارباعا مائة عندئذ ثلاثة ارباعا لولي الخطا وربعة لاحد وليي
 العبد لان النصف لم لولي الخطا وربعة لاحد وليي العبد لان النصف لم لولي الخطا ارباعا
 مائة عندئذ اسوى من اربعة الفدين في النصف الاخر فينصف فلهذا يقسم ارباعا قتل

هذا لقصاص يحيى بن الحر والعبد

عدها

قبل عديقي يراها وعرف احد وليي العبد لان ما يجب من المال بذكر الحق المقبول لانه بدل دمه ولذا
 تعفى منه بدونه وتنفذ وما يراه ثم الورثة يخلفونه فيه عند الفراع من حاجته والمولى
 لا يسترجع على عدي دينا فلا يخلفه الدية فيه **فصل بدنية عبد امة قيمته**
 فان بلغت اى قيمة ما دية حر وهو عشرة آلاف درهم او حرة وهي خمسة آلاف درهم نقص من كل
 منها عشرة اى عشرة دراهم اشعرا كبا نحو دية الفوق عن الحر فقيس العشرة بالاربعين لانه
 بن عباس بنى امة عنه ولو كانت القيمة اكثر من عشرة آلاف من الدراهم في العبد ومن خمسة آلاف
 في الامة وعبد ابي يوسف والمشافرة بيمينته بانها ما بلغت وفي العقب تقدر قيمته اى قيمة كل
 منها بالقيمة ما بلغت فالعقب عبد قيمته مما يشاء دينار وملك في يد من يملكه تلك القيمة وما قرب
 من دية الحر قد من قيمة الفتن لان القيمة في الفتن كالدية في الحر لانه بدل الدم ففيه اى فدية
 الفتن يلزم نصف قيمته كالفدية الحر بالقيمة ما بلغت في الصغير الا في رواية عن محمد بن يحيى في
 قطع يد العبد خمسة آلاف عبد قطع يده عمدا عتق فشره اقيدان ورثة سيده فقط اى ان كان وارث
 المستحق سيده فقط افا حذله حنيفه وابي يوسف وعند محمد لان الفداء يجب بالموت مستندا
 الى وقت المرح فان اعتبر وقت المرح فسيب الولاية الملائم وان اعتبر وقت الموت فسيبها الولاية
 بالولاية فيها التمسك بالحقائق تمنع القوم من جهة التمسك واما ان جهالة السبيل للغير عند ثبوت
 من الحق والادعاء وان يكون الوارث التمسك فقبل له وان رغب في فدية بالتفريق لان
 المعتبر ان كان وقت المرح فالمستحق السيد وان كان وقت الموت فذلك الوارث او هو مع السيد
 في جهالة المقضى لم يمنع الحكم قال المرسل لعبد ساجد كافر فشيئا صلا مسجودين ففقد المولى
 واحدا لحرته بان قال ردت هذا فان شئت اى المولى وان قتله رجل وجب له حر وقيمة عبد
 والآخر ان البيان انشاء في حق المحل اظهر في حق المولى وله ان مات المولى قبل البيان ليشيع
 الفتن بينهما وبعد الشجة في محل البيان فاعتبر انشاء في حقها وبعد الموت ليرى محل البيان
 فاعتبر اظهرها لاصحها واحدا حر يفتن فيجوز قيمة عبد ودية حر ولو قتل كل واحد منهما رجل فقيمة
 العبد لانه لا يفتن بقتل واحد من القاتلين بذكر الدية فوليها قيمتها وفي فتن عيسى
 عبد دفعه سيده واخذ قيمته او مسكه بلا ان النصف يعفى اذ افقر رجل عيسى عبد فان
 شاء مولا دفعه اليه واخذ قيمته وان شاء امسكه ولم يأخذ النصف او لا يجزى بين الاربع
 والامساك مع اخذ النصف لان مولا الملية لما كان معتبرا او فاقا وجب ان يجزى المولى على
 الوجه المذكور كما في سائر الاموال فان من خرق فدية غيره خرقا فاحشا يجزى المالك بين فدية
 اليه وتضمنه قيمته وبين امساك الفدية وتضمنه النصفان وليا ان الملية ان كانت معتبرة

هذا من خرق ثوب غيره خرقا فاحشا يجزى المالك
 بين فدية وتضمنه قيمته

في الذات فالادمية غير متهمة فيها ولا لاطراف ايضا وهذا لو قطع عبد يد عبد يوق مر
الموت بالدفع والغداء ولو كان ما لا يحصى الربح ان يباع فيها ثم من احكام الادمية ان لا
ينقسم الضمان على الاجزاء ولا يملك المنة ومن احكام المالقة ان يقسم وقتها فوقها على
الشبهين فكلها من الحكم **فصل** اقر متبر او اقرو له لم يذكركم كاشد علم حكمه فيما
سبق من كتابي بجناية خطأ لم يجز ولا شيء عليه اى على واحد منهما ولو بعد التقى لان موجب جناية
الحظ منه على سببه وقران لا ينفذ ويعدا شأنا بالنية ضمن مولا الاقل من الارش والقيمة
لما روي ان عبيدة بن الجراح رضي الله عنه قضى بجناية المذنب على مولاه وكان امير المؤمنين عجم
من الجحامة رضى عنهم فصار احكاما ولا بالتدبير والاستيلاء صادره فادفع الرقبة
عند الجناية ولو يصير مقتالا للدية لا غير علميا بجناية فصار كالفدية بعد الجناية غير علميا
وانما وجه الاقل من قيمته ومن الارش لان الاصل وجوب الدفع بالجناية وقد تعدد الدفع بسبب
من المولى في القيمة عليه تمنعه منه ولا منع من المولى في اكثر من القيمة ولا حق للمولى في الجناية
في اكثر من الارش ولا يثبت الجناياتين الاقل والاكثر في مخرج الجنين بخلاف القتل حيث خير بين
العقد والدفع والغداء وجنسها مختلف وان جنى المذنب جنايات لم يملكه الاقيمة واحدة
بمقابلة عين واحدة فيشارك وفي الجناية الثانية وفي الاولى في قيمة دفعت البراءة وفي الاولى
بقضاء ولا يطالب من المولى شيئا لا بمجبور في الدفع ويتبع مولا وفي الاولى لم
دفع اليه بدو ولا يرد القضاء لانه حينئذ لم يكن مجبور في الدفع حتى يرد خطأ
فما لم تسقط القيمة عن مولا فلا يثبت عليه بسبب تدبيره وبالمثل لا يسقط ذلك
قل المذنب مولا خطأ يسيى في قيمته ان التدبير وصية برقبته وقد سئل له انما عتق بقر
سيرة ولا وصية للقاتل فرج عليه رقبته وقد عجز عنه فعليه رقبته وهو المذنب ولو
قتل مولا قبل الوارث واستساع قيمته ثم قتل اما الاول فخطاه واما الثاني فمما ذكر من
ان التدبير وصية الى آخره غضب عبد فقتل سيده يده فقتل ضمن قيمته فقطع وان قطع
سيده في يد غاصبه فقتل غديه لم يضمن لان الغصب يوجب ضمان ما غصب ورجع الغاصب
باسترداد المقتول والاستيلاء عليه ففي المسئلة الاولى لما قطع المولى في يده فقتل قيمته
بالقطع فوجب على الغاصب قيمته اقطع وفي الثانية لما قطع المولى يد عبده في يد الغاصب صار
مسترة اليه الاستيلاء يد عليه وبما الغاصب من ماله لم يوصل ملك اليه ومن عبد محجوب
غصب ماله فمات بيده فان المحجوب يرضى بما فاعا له حتى لو ثبت الغصب بالنية يباع فيه
دفعه قاله حتى لو اقر به لا يباع بل يؤخذ به بعد عقده حتى يرد غاصبه ثم عند لاه ضمن

قيمتها

قيمتها لما دفعه ان اغصب رجلا بغير جنى عنده ثم رده اليه مالا فجنى عنده اخرى فمن المولى لولا الجنايتين
فيكون بينهما نصفين لان موجب جناية المذنب ان كثر ثمة واحدة فيقتل على المولى لانه اعجز
نفسه عن الدفع بالتدبير السابق من غير ان يصير ضمانا للغداء كما في القتل اذا اعتد بعد
الجنايات من غير ان يعلمها وانما كانت القيمة بينهما نصفين لاستلزامها في السبب ورجع
بصفها الى رجوع المولى نصفها ضمن من قيمة المذنب على الغاصب لانه ضمن القيمة بالجنايتين
نصفها بسبب كان عند الغاصب والنصف الاخر بسبب كان عنده فيرجع عليه بسبب جنى من جهة
الغاصب ضمانا كما لا يرد نصف الجاني لان لا يستحق بسبب كان عند الغاصب كذا رده ووجه
المع الاول اى دفع المولى نصف القيمة الذي اخذه من الغاصب الى وفي الجناية الاولى عند الحقيقة
والى يرد نصف وقال المحمدي لا يدفع اليه لان الذي يرجع به المولى الى الغاصب من ماله الجنايات الاولى
لانه انما يرجع على الغاصب بسبب ذلك فلا يدفع اليه لانه لا يرجع اليه في ماله واحد ولهما ان حق
الاول في جميع القيمة لانه حين جنى عليه البر احمد احدى شيئين كلها وانما ينقص باعتبار مراعاة
الثاني فان وجد شيئا من يد الغاصب يد المالك فانما يأخذ منه ليم حقه ويعكسه يعني
اذ اجنى عند المولى خطأ ثم غصبه رجل فجنى عنده لا يرجع المولى لان الجناية الاولى كانت في يده
والقن في الفصلين يعني اذ اجنى عند غاصبه ثم عند ماله او بالعكس كما تدبر لكن الفرق بينهما
ان المذنب يدفع القن نفسه وقيمة المذنب فان دفع القن رجوع نصف قيمته على الغاصب ويسلم
لما لا عند محجوب وعنده الا يستلم لم يرد دفعه الى الاول واذا دفعه اليه يرجع في الفصل الاول
على الغاصب وفي الثاني لا مذهب عليه رابين فجنى في كل مرة يعني رجل غصب ماله فجنى عنده ثم رده
على ماله ثم غصبه فجنى عنده جناية اخرى ضمن مولا قيمته لهما اى لولي الجنايتين لانه منع
عن العبد عن الدفع بالتدبير فوجب عليه قيمته كما في رجوعها اى بتلك القيمة على الغاصب لان
الجنايتين كانتا في يده فاستحق المولى كله بسبب كان في يد الغاصب فيرجع عليه بالكل بخلاف المسئلة
السابقة فان هناك استحق النصف بسبب كان عند النصف بسبب كان في يد الغاصب ودفع
اى الى المحضها اى نصف القيمة المتأخدة من الغاصب ثانيا الى الاول اى الى وفي الجناية الاولى
لانه استحق كل القيمة لعدم المأخوذ عند وجوب جنائيه وانما استحق حقه بحكم المراجعة من بعد
ورجع المولى بها اى بالنصف الذي دفعه ثانيا الى وفي الجناية الاولى على الغاصب لان استحقاق
هذا النصف ثانيا بسبب كان في يد الغاصب فيرجع به عليه ويسلم له ذلك ولا يدفع اليه
في الجناية الاولى لانه استحق حقه ولا في الثانية اذ لا حق له الا في النصف السابق
حق الاول عليه وقد سئل عن ذلك اليه قال الولد فكلها اى كل الاحكام المذكورة كالمذنب

لا شراكم في كون المانع من الدفع الجاني من قبل الولي غصباً صريحاً فإذ كانت عند وفاة
 ويحتمل أن يكون ولو مات بصاحبه أو توارثه من عاقلة الدين هذا استحسان والقياس
 أن لا يضمن في العوجين كحق كذا في الوفاة لعدم تحقق الغصب في الأمر إلا في حق الكفا
 ولأن كان مغرراً لكونه مراعياً في رقبته فالتحريم في رقبته أولى أن لا يضمن به وجه الاحتياط
 أن لا يضمن الغصب بل يضمن التلف بالتسبب لبقائه في مكانه في المضاعفة والحيات حتى
 لو نقله إلى موضع يلف فيه حتى ضحك كذا في الكفا في وصي وبيع عبد قتله أن أودع من
 القتل عند صبياً فقتله حتى عاقلة الصبي فقتله وان تلف ما لا يبايع لا يضمن عند الجرح
 ويحتمل أن يضمن عند الجرح من جرحه الله والثاني أن تلف ما لا يبيع ما لا يضمن عند الجرح
 معصوم ولو لم يبيع وقد فسر في حق الله تعالى العبد فقتله لبقاء أصل الحرية في حق
 الدم وبوجه يضمن المقر أنه مؤخر بأفاله **باب القسامة**
 هي بيان تقسيم على أهل المحلة الذين وجدوا لقتلهم قولهم ميت بجرم مبتدأ خبره قوله
 الآتي حلف له أو آخره ضرب أو خفي بكسر اللام أو خروج به من أدنه أو عنده وبعيد محلة
 أو أكثره عطف على ضربين وجدوا لقتلهم أي أكثر الذين سواهم كان معه رأس أو نصفه
 مع رأسه لا يعلم قاتله أن لم يعلم كان هل الخصم وسقط القسامة وأدعى وتبين القتل على أهلها
 أي كلفه أو على بعضهم عمداً وخطأً ولا يثبت له حلف له أي لا جرم ذلك الميت فحلفهم
 أي من أهل المحلة لما روي عن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل
 خيبر أن هذا قتل وجد بين أظهركم فما الذي يخرجكم عنكم فكتبوا إليه أن مثل هذه الحادثة
 وقعت في بني أسير فإن الله تعالى على موسى أمراً فإن كنت نبياً فاسأل الله عن ذلك فكتب
 عليه السلام إليهم أن الله تعالى أن اختار منكم خمسين رجلاً فحلفوا بالله ما فعلنا ولا
 علمنا له فأنزل الله فيهم من الدين قالوا العدة قضيت فينا بالناس مؤمناً أي بالحق بخيارهم الركن
 أشار إلى أن خيار تعيين الخمسين إلى الولي لأن اليمين حقه والظاهر أنه يختار من بينهم بالفضل
 وهم القسمة والشبان أو ما لم يجر هذا المحلة لأن تحريمهم عن اليمين الكاذبة يمنع في حق الله تعالى
 فأنزل كل منهم بالله ما فعلت ولا علمت فأنزل الولي أي لا يحلف ولا يفتل باليمين
 قتلوه وقال الشافعي إذا كان هناك لو غاب استخلف الأولياء خمسين يمينا فإن حلفوا بيمين
 بالدين على المدعي عليه عمداً كانت الدعوى أو خطأ فقول هو في قول يفتي بالقول إذا كانت
 الدعوى في العمد وإن نكل المدعي عن اليمين حلف المدعي عليهم فإن حلفوا أو لا شئ عليهم
 وإن نكلوا فعليه المقصود في قول والدين في قول واللوث الذي ذكره قرينة على ما يقع

على غصب صبياً فوات عند وفاة أو جرحه أو يضمن

صبياً أو دبحه عند قتل
 لو نقله إلى موضع يلف فيه حتى ضحك كذا في الكفا

في القلب

في القلب صدق المدعي بأن يكون هناك علامة القتل على واحد يمينه كالدنم أو ظاهر يشهد
 للمدعي من عداوة ظاهرة أو شهادة عداوة جماعة غير عدول أو أهل المحلة قتلوه وإن لم يشهد
 الظاهر حلف أهل المحلة للشايع في البديهة يمين الولي قبله عليه السلام لأن ولياً فيقسم منكم
 خمساً إنهم قتلوه ولأن اليمين حجة لمن شهد له الظاهر كما في سائر الدعاوى فإن الظاهر
 يشهد للمدعي عليه لأن الأصل في الدم البراءة والظاهر يشهد للمدعي عند قيام اللوث وقرن الجرح
 فيكون اليمين حجة له ولكن في هذه المحلة نوع شبهة والقصاص عقوبة تسقطها فلهذا وجب
 الدين في الجسد ولأنه قرأ عليه السلام البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه وروى بن السبي
 رضي الله عنه أنه سأل الله عليه وسلم بكاليهود بالقسامة وجعل الدين عليهم لوجود القتل
 بين أهلهم ولأن اليمين ليست بحجة الاستحقاق فليس فكيف تكون حجة الاستحقاق نفس
 اليمين عندنا بالظن لقتل يجرهم عن اليمين الكاذبة فيقر واجبة القصاص وهذا أصلنا حلف
 البراءة من القصاص ثم يفتي على أهلها أي على أهل المحلة بالدين لوجود القتل بينهم وقتل
 ابنه عليه السلام جميع بين الدين والقسامة وكذا عمر رضي الله عنهما أن الدين والقتل على واحد
 من غيرهم سقط القسامة عنهم يعني إذا دعي إلى القتل على رجل من غير أهل المحلة كان ذلك
 أبرأ من أهل المحلة حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك عليهم وإن منهم فلا أي أن ادعى على
 واحد منهم بعضه لا تبطل القسامة والدين من أهلها وعن أبي حنيفة في رواية يكون ذلك
 أبرأ منه لأهل المحلة كذا في الخانية والظاهر جواز حلف في أهل المحلة كذا في الحلف عليهم
 أن تتم أي الخمسين من كل منهم خمس حتى يحلف لأن الحلف فيه واجباً عظيماً بالمال والدم ولهذا
 يجمع بينه وبين الدين بخلاف اللوث في الأموال لأن الحلف فيها يدل على أصل حقه ولهذا يسقط
 ببدل المدعي وهذا لا يسقط ببدل الدين ويستلحق قل قل مدعي حلف بالله ما قتل ولا
 عرف قاتله غير ذلك لغيره إذا سخط الخصم عن نفسه لقوله فلا يقبل فحلف على ما ذكره لأننا
 لما قرأ القتل صلت شئ عن اليمين ففيهم من سواه فحلف عليه ولا قسامة على صبي ومجنون
 لأنهما ليسا من أهل القدر الصحيح لما عرفت واليمين قول وأمره وعبد لأنه ليسا من أهل القدر
 واليمين على أهلها ولا قسامة ولا دين على جرح حتى ميت لا أثر به أو جرح من ثمه والنفد
 أو جرح أو ذكره لأنه ليس بقتل لأن اليمين لا يثبت له على كونه قتيلاً وهو ما ذكره في قول الباب
 بخلاف ما ذكره ههنا لأن الدم يخرج من هذه المواضع عادة فلا فعل أحد مما أتم خلقه كالكبير
 أي إذا وجد سقط تام الخلق بها اثر من اللذان المذكور فيهما كالكبير في الأحكام المذكورة فأنات
 الظاهر أنه تام الخلق ينقص جوارحه من حيث يدين عليه قتل من عاقلة أي عاقلة الرجل يدينه

ط البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه
 ر عليه السلام جميع بين الدين والقسامة

مستند
 حنفية
 بالضم
 كذا
 في الصواع

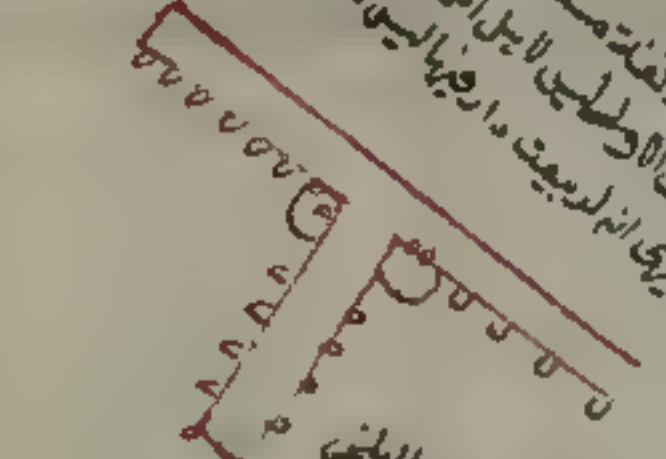
اي دية القتل لا اهل المحلة التي يدعى فضاها في داره كذا القادها او غيرها فان لم يجدوا
اي اهل المحلة والسائق والركب فمنا لانه في ايديهم ذكر الزيلعي ولين قريتين او قريتين فلو اقر
لان قريلا وجديين قريتين على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فامان يسع بينهما فمنا الى احدى
القريتين اقر فمنا عليهم بالقسامة والدية وروى عن عمر رضي الله عنه مثل وان
استويا الى قريتين او قريتين فمنا ان كان اي القتل في موضع يسمع منه الصوت لا يقر
في الصورة الاولى اهل قريتين في الثانية لانه اذا كان بحيث يبلغ الصوت لجهة الصوت فيمكنهم
الصوت وقرقره وان كان في موضع لا يسمع منه الصوت لا يقر منهم فمنا فلا يقر من القسامة
فلا يقر من قتلين تقيرا وحيث القتل في دار رجل فعليه القسامة وتدي عاقلة اذا ثبت
انها بالجهة لانه لا تدير في حفظ الملك الخاص للمالك والدية على عاقلة الدار فمنا قوتها
بهم وهذا اذا كان له عاقلة واقبله كما مر ان لا يجزى اليد حتى لو كان به الدية عاقلة ولا
نفسه ولو وجب قتل في دار نفسه تدي عاقلة وحيث عاقلة خيفة لان الدار حال ظهور القتل
لو ثبته فالدية على عاقلة وعندها وعندها في الاشياء فيه ويثبت لما قال ان الدار في حال
ظهور القتل فيجعل كانه قتل نفسه فكان هذا وان كانت الدار للورثة فالعاقلة انما يتولى ما
يجب عليهم تحفيظها لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة القسامة على اهل الخطة على اهل صاحب
الاملاك القديمة الذين كانوا تملكها حين فتح الامام البلدة وقسمها بين الفاتحين فمنا خطه
لتميز انصافهم لاهل السكان اي الذين سكنوا في الشوارع والسبعين مع المالك في
القسامة عند اهل حنيفة ومثله قال ابو يوسف هو عليهم جميعا لان ولاية التدبير يكون بالسكنة
كما يقر بالملك الا ان الله صلى الله عليه وسلم جعل القسامة والدية على اليهود وان كانوا
سكانا ينجبر ولهم ان المالك هو المحقق بقرعة البقرة لا السكان واهل غيرهم قرون على ما ذكرهم
ولا المشرى عندها ايضا وقال ابو يوسف رضي الله عنه كلهم مشتركون لان وجوب القسامة
بترك الحفظ من اهل ولاية الحفظ وهي بالملك وقد استوفاه ولهم ان صاحب الخطة
هو المحقق به في المحلة وهي تنسب اليه لا المشرى وقيل ايراحه المشرى في التدبير
القيام بحفظ المحلة فكان هو المحقق بالقسامة والدية لا المشرى وقيل انما اجاب بوجوه
بها بناء على مراتب اهل من عادة اهل الكوفة في زمانه ان صاحب الخطة في كل محلة يقومون
بتدبير المحلة ولا يشاءون المشرى فذلك فان باع كلهم يعني ان يقر احد من اهل الخطة
فذلك الحكم لان المشرى اهل الخطة ما يقر من اهل المحلة لا يقر من اهل المحلة بل يقر
وان لم يقر بل باع كلهم فعلى المشرى ان يقر الزمان ببقاهم عندها او يقرهم عنده

محل القسامة للمالك

فانفقت

فانفقت عندها اليهم وانفقت عندها لهم وحيث قتل في دار مشتركة بين قومه لبعضهم كثر بان
كان نصف الرجل وعشرها الرجل وباقيها الاخرى على الرئيس ولا يقر بقرعة الانصاف لانه
صاحب القتل ولا يقر في الحفظ والتقصير وان بيعت داره وتبين حتى وجد بها قتل فعلى
الدية على عاقلة البائع وفالبيع عجزا على عاقلة بذا اليد عند اهل خيفة وعندها ان يكون
فيه خيا فعلى عاقلة المشتري وان كان فعلى عاقلة من يبيعها لانه لو كان الخيار للبائع او
المشتري فانه يقر باليد وهما الملاء وان وجد القتل في العلك فالقسامة والدية على من فيه
من الركاب والملادين والمالك وغيره فيمنا سواء وكذا العجالة وفي مسجد حنة وشارعها
اي شارع المحلة لانه من الشارع اعظم كليا في اهلها لانهم احق الناس بالتدبير فيه وفي
سوقهم على مال وفي غيره اي غير المملوك والشارع الاعظم والتجرا والجامع لاقسامة
لان المقصد منها ان يقر بقرعة القتل ولا يتحقق في حق العامة والدية على بيت المال لان الغرض بالغنم
اعلم ان الطريق ينقسم ابتداء الى قسمين احدهما طريق خامر وهو ما يختص بواحد واكثر ويكون له
مدخل لا يخرج كما ذكرنا في بحث الزاوية المستقيمة والاخر طريق عام وهو لا يختص بواحد
او اكثر ويكون له مدخل ومخرج وتسمى هذا الشارع وهو ايضا قسامة احداهما شارع المحلة وهو
ما يكون في الدور وفيه اكثر من اهل المحلة وقد يكون لغريم ايضا وهذا ما قال في البائع وفي مسجد محلة على
اهلها كما لو وجد في شارع المحلة والآخر الشارع الاعظم وهو ما يقرهم وجميع العلك فيقر في السور
كالطريق الواسع في السوق وخارج البلد وهذا ما قال في الهداية ومن وجد قتل في الجامع
والشارع الاعظم فالقسامة فيه هكذا يجب ان يعلم هذا المقام حتى تدفع الشبهة وتصح
الادعاء وفقرم التقابا ليعرفوا ان قتل اي نفر في اوطار في موضع اجتماعهم قتل على
اهل المحلة لان حفظ المحلة من ميثاقك وليعطيهم فاذ لم يعرفوا في اوطار جعل عليهم القسامة
والدية اذ ان يدعى الزمان على القوم او على بعض منهم فمنا على اهل المحلة شي لان هذه الدعوى
تعمت برأيتهم عن القسامة ولا على القوم حتى يقيم البيت اذ يجزى المدعى لا يثبت الحق
لكن يستعمل الحق عن اهل المحلة لان قتل جهة على نفسه وجد قتل في بيتها لا عارة بقرها مغير
القرب على ما سبق سماع القتل او في ميثاقك وهو ما ليس في يداك ولا يملكه كالقرات مثلا بخلاف
الامر الذي يستحق به الحنفية لانصافا صا اهلها بقيام يدهم عليه فيمن القسامة والدية عليهم
فقد لا الرقابة او ما عير يراين على اطلاقه فمنا لانه اذا كان هذه الحالة لا يلحقه القتل من غير
فلا يوصف بالتقصير ولو كان القتل محتسبا بالشارع فعلى اهل القري من ذلك الموضع على
التقصير المذكور للقرب ولو في ارض او دار موقفتين على ارباب معلومة فعليه لانهم احق

لو كان رافعة مستقلة غير نافذة فمنا على رافعة مستقلة غير نافذة بان كانت
اكثر من نصف الاول ليس لاهل الزاوية العظمى ان يتخذوا بها في الزاوية القصوى لانها
اهل فيها الا في الزاوية هذا امر
بعض النهر النجار الذي في البليغ
دعاه النهر النجار الذي في الزاوية



اي لا يسع مدوت من انصاف اهل العام
مسك كالفات مثله في النهر الذي يستحق بالشفعة

ذكره وصحة ما روي انه عليه السلام قال لا تقبل العواقر عذرا ولا عذرا ولا عذرا ولا عذرا
 ولا مادون من الوضحة وان التحمل للتحريم عن الاستعمال في القيل والقيال الفاضل عرف
 بالسمع وما نقص عنه لا يتحمل العاقلة بل الجاني ولو صدق العاقلة الجاني لم يتم الدنيا
 لانها ثبتت بتمادقهم والامتناع كان حقيقهم ولهم ولاية على انفسهم في بيعهم ومن ليس له
 ديوان ولا حق فمما قلته بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الخلاصة وقال
 حمام روى محمد بن الحسين عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه يجب في مال الجاني ولا يجب فيه بيت المال
 بالاجماع كما في الخلاصة والعاقلة للعجم في الخلاصة لو كان الرهن من العجم عن شئ لزم
 الجاني ان الامة اختلفوا فيه قال بعضهم لا عاقلة لاهل العجم وهذا اختيار الفقيه في
 جعفر قال وبه كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين المرعشي في الله اعلم

كتاب الابق

لا يخفى مناسبتة لكتاب الجانيات وتوابعها وهو مملوك من ماله كقصدك ذنب لغيره لغيره
 لان فيه احياء ماله والى حرمة كالتسليم واعانة مولاه واستغفار في الضال قبل اذ يفضله
 اسبغ له لاحتقال التبعاع وقيل تركه افضل لانه لا يرجح مكانه فيلحقه مولاه وان عرف الرهن ببيت
 مولاه فالولي ان يرضى بالبيع اي لا يرضى به اي بالابق الى القاضي فيجوز له تعريضه ولائنه
 لا يؤمن من الاباق ثانيا وهذا لا يجوز ان كان له منفعة وينفق عليه من بيت المال ويجعلها
 دينا عليه ان كان له من اذيعا ومن ثمنه اذ باع ولا يجب الضال لانه لا يستحق التعريض ولا
 يابق ماله كان له منفعة اجره وانفق عليه من اجرتها المخرج من ماله فان جاءه اقامت البينة انه له
 فيرسل القاضي فيقول من ينسبه القاضي لحفظه الا ان اوعدها بحلفه اي القاضي ومن ينسبه
 المولى بالثمن اخرجه عن ملكه بوجه من الرجوع فيه فعه المقل يدفعه بالكفيل لزيادة الاحتياط
 وقيل لا يكون الدفع بعد الابتناء وان لم يقمها عطف على اقام البينة واقراى العبد انه عليه
 له وصف المولى علامته وحليته دفعة القاضي اليه بالكفيل وان كان المولى باقية مخالفة
 اخذ الجاهل منه يحلف بالله ما اتى ويدفع اليه فان طالع جيبته اي محي المولى باعده القاضي
 وان علم مكانه لم يضر المولى بكثرة النقطة وامسك ثمنه وانفق عليه اي الابق منه اي
 من الثمن ودفع الباقي اليه اي المولى ان اشتهر ان له بالبينة او بين الحلية والعلامة وليس له
 اي المولى فسخه اي فسخ بيع القاضي ان يبعه بامر الشريعة كحكمه لا يفتن وان زعم المولى ان كان
 كاتبه او غيره لم يصدق عليه نفي البيع كما في فتاوى المسكونة ولو لم يصر له قول الا ان يكون
 درهما اليه اي المولى الا ان المولى سواه كان العبد الا بقصد المحرر او اذا كان او ماله او لم يولد

لا عاقلة للعجم وهذا اختيار ابي جعفر ربه كان يفتي

على ان لا يخرجه من ماله فان كان له من ماله فانه لا يخرجه من ماله فان كان له من ماله فانه لا يخرجه من ماله

انهم مملوكون فيحصل به احب اليه من هذا الوجه بخلافه لانه احق بكاسبه لانه غير مملوك
 يد كاسيا من ماله سقرا او كذا متعلق بالمولى او يكون درهما وان لا يرضى بها اي ماله كانت قيمته اقل
 منه ان اشهدنا ان اخذه لرد وان لم يشهد فلا شئ له كاسيا في قوله ماله من اقل منها اي مدة السفر
 بقسطه اي بحسابه لان العبد يوضع على المعوض من ماله للقابلة وفي الاخير من اي المدة والاول
 اذا مات المولى قبل وصوله اليه فلا يحصل له ماله الا لو لم يتحقق بوجه فتكون حرة ولا جعل في الحر وكذا
 المدة ان خرج من الثلث وان لم يخرج فكل اعطاه المولى من ماله ان اذاعا لابق لا يتخري عنها
 وعند مكاتبه لا جعل في مكاتب كاسيا في فان اشهد اي اخذ الا بقاء لانه اخذ لغيره الم
 مولاه والبق منه لم يضمن لانه امانته عنده ولم يرد ولا اي وان لم يشهد من المولى فاصيب
 ولا شئ له في الوضوع اما في الاول فلا يرد مولاه وانما في الثاني فلا يرد بذكر الشهاد
 صارت عينا هذا عنده او امانته عند ابي يوسف فلا يضمن ولا يتحقق الجعل اذ ارد له لانه الشهاد
 عنده ليس بشهادة وفي القسطة لا جعل لانه مكاتب لانه ليس بمملوك يد وعلى الرهن جعل
 الرهن لان وجوب الجعل للرهن باصا بتمت البينة العبد وماله حق الرهن من اذ وجوب الرهن
 شوبه لا استيفاء للرهن من الما لينة فكان الرهن عاملا له فيجب الجعل عليه وان رجع
 موت الراهن اذ الرهن لا يبطل بالموت وهذا اذا كانت قيمته مثل الدين او اقل منه و
 في الاكثر قبل الدين عليه والباقي على الراهن لان حقه بالقد للمضمو ومساكن الدوا
 والتخليص عن الجانية بالذم فانما على الرهن بالقد للمضمو فيه واذا كان مديونا فعلى اي
 الجعل على المولى ان اختار القضاء اي قضاء ما على العبد من الدين وان اقر من القضاء بيع
 العبد فبذم الجعل اي اخذ صاحب الجعل جعله لولا والباقي للمضمو لانه مؤتمن الملك
 فيجب على من يستقر الملك له وان كان العبد جانيا فعلى المولى في الغنلة اي الجعل
 على المولى ان يختار الغنلة لانه ملزم عن الجانية باختيار الفداء وتبين ان الراد احي الشبهة
 والا لولا في الدفع اي الجعل على الاول لانه ان اختار المولى دفع العبد اليهم لانه احي حقهم
 وان كان العبد موهوبا فعلى الموهوب له وان رجع الفداء في هبته بعد الراد لان الملك
 هو هو فعند الراد فواله بالرجوع بتقصير منه وهو كالتقاضي فيه فلا يسقط عنه الراد
 بالرد وان كان لصبي فواله لانه مؤتمن ملك وان رده وصية فلا جعل له لان تبين
 واجب ولا يستحق الجهر به الا بق بعد البيع وقبل القبض خير المشتري اي فالمشتري مخير
 ان شاء اخير حتى يرجع الا بقاء او دفع الامر الى القاضي ليقض العقد بحكم عجز البائع
 عن التسليم ذكره في الكافي في باب المهر في الرهن

ولا استيفاء

كتاب الحقوق
 هو لغة من فدت الشئ غايته وانا فادوه من نقد واضطاله غايته من اثره في
 موضع هو له اسم خبره احي هو اوميت حتى في حق نفسه بالاستصحاب فلان كل من كان
 مخالفا لقوله تعالى والذين يتوفون منكم الايتام واليتامى منكم الذين ان يعرف حاله لان ظاهر
 حاله الحياة والفساد بعد الموت ولا تفسخ ايمانهم لانها تفسخ قبل الموت وتقسيم القاضي
 من يقض منه الكائن في ذم الناس ويحفظ ماله ويبيع ما يضاف فساد له الا ان القاضي يقض
 ناظر لكل عاجز عن النظر لنفسه كالقاضي والمحقق لذلك وفي نصب المحقق له
 والقائم عليه نظرا فان يقض غلظه والذي الذي اقر به غيره من غير انما الناس با
 الحفظ ويحكم في كل دين وجب عقده لانهما ليس في حق قوله ولا يخاف من الداء الذي لا
 المعقود ولا في نصب ابي عقار وعرض في يد آخر النابذ اليك ولا تتركه عند من هو وكيل
 بالقبض من جهة القاضي والظاهر ان المحقق بلا خلاف وانما الخلاف الوكيل بالقبض من جهة
 المالك الذي ان ادعى حقت للمعقود حقا للمحقق في ينفذ الى عواده ولم تقبل منه
 بنية وليكن وكيل القاضي ولا احد من الورثة خفا وان رأى القاضي سماع البينة وحكم
 بذلك سيفد حكمه لان الاختلاف في نفس القضاء كذا في البيع وشيخنا على اقرانه بالولاد
 كونه وابواب وعسرة لما مر في باب النفقات الاصل ان كل من يستحق النفقة في مال المعقود
 حال حضوره بلا قضاء القاضي ينفق عليه من ماله عند عيسته لان القضاء يحكم اعانة وكل
 من لا يستحقها في حضوره لا بالقضاء لا ينفق عليه من ماله لان النفقة تجب بالقضاء و
 القضاء على الغائب لا يجوز للاختلاف بينه وبينها اي بين المعقود وعسرة لقوله صلى الله
 عليه وسلم انما امرت حتى ياتي بالبين وليكن يعنين وعند ماله ان قضى ان يعنين يفرق
 بينهما وتنفق على الوفاة ثم تفرق ان شئت وتنفق على حتى في حق غيره فلا يفرق
 ولا يستحق ما وصي له اذ مات الوصي بل يوقف قسط من ماله من ثمنه وموتية الوصي اقرانه
 في هذه اختلاف في تقدير مائة جنانة وظاهر الرواية ملاكهم فانما يقع الحاجة الى معرفته
 فله في الشئ في الرجوع الى ما اقيم المتفاوت وهو مثل النساء ويقاؤه بوجوه اقرانه زاد
 وبناء الاحكام الشرعية على الظاهر الغالب واعتبار اقرانه في هذه لان الشخص عن حال الاقران
 في كل البلد خارج عن الامكان وقد اورد في الجمان ان يفرق الى اقرانه لا مام لانه يختلف با
 اختلاف البلد كذا اقلية الظن يختلف باختلاف الاشخاص فان الملك العظيم اذا انفصل عن
 يملكه الظن في ارض مائة انة ما لا يمتد اذ دخل مملكته وليكن سبب اختلاف الناس في مدته

الاختلاف اقرانه فيمدن معنى ليقدر المدد له فلان ماله قبله اي قبل موت اقرانه حيا قبل
 ذلك القسط الموقوف ويؤديه اي بعد موت اقرانه يحكم بموته في حق ما له يوقع تحت المدد القدر
 متعلق بما له اي يحكم بحق ما له الذي في يده ويحت تصرفه حقيقة او حكما بوجوه المدد
 فبعد عسرة لانه كان لا مات للميت يعني اربعة اشهر وعشر وتقسيم ماله بين من يرثه الا ان
 ولا يرث وارث مات قبل المدد وفي ماله غيره عطف على ماله اي يحكم بموته في حق ماله غيره من
 حين فقد حتى لا يكون بعد ذلك الحين ما لكان لال غير لانه كانت ميتة والميت لا يملك ما لا
 غيره ما وقوله الى من يرث مورثه عسرة مائة لانه المستحق لهذا المال الموقوف في الاصل في ذلك
 لما تفرق الاصلون الاستصحاب وهو ظاهر الحال فاجده افعلة المشتبه بالمعقود قبل المدد
 حتى فلا يرث الوارث الذي كان حيا وقت فقد ومات قبل الحكم بموته لان الظاهر ان كان
 حيا فليس له حجة لدفع ان يرثه الغير وفي ماله غير ميت لان الظاهر لا يملك للحي حجة لا يجاب
 ارث من الغير فيرد ما وقف للمعقود ارث من يرثه الوارث وموت وليس للقاضي ان يبيع امته
 الغائب المجنون وعبد ماله اذ يكاتبها ويبيعها كذا في الفصول العمدى

كتاب القبط
 وهو لغة ما يلفظ اي رفع من الا من فعل بمعنى مفعول ثم غلب على الصبي المنيق باعنيا
 ما له لانه يلقط ويترجم لولد مرحله اهل خوف من العيلة او من الرمة ذنب رقة
 ان لم يحرف عما له بان يوجه الامه لان فيه اظهر الشفقة على الاطفال وهو من افضل
 الاعمال ووجب ان ينفذ كذا بان وجد في مفارقة ونحوها من المالك من ان يرفع في البئر
 ونحوه يجب عليه حفظه عن الوقوع وهو في غاية الحفظ للمعقود بالقبض وهو من الاجتهاد
 رق لان الاصل في ذم الحر كذا فيهم اولادهم وحوالان الاصل في ذم الاساتيد ايضا الحرية
 ثم انما تفرق جميع الاحكام حتى ان كان فيه يمد لا تاذف لانه لو جرد ولدها لا يعرف له اب
 نفقة وجنانية في بيت المال وارثه لانه المهر والنفقة لفقير الملقط عليه ترجع اليكون
 ديناعليا على القبط وان امره اي الملقط القاضي بها اي بالاتفاق في الاصل ان يقبل على ان
 يكون تينا عليه فيكون تينا على القبط يرجع الملقط عليه لان القاضي ولا يملك عليه واتفاقا
 في الاصل لان مجزى امر القاضي بالاتفاق عليه كذا في الرجوع على القبط فيما ذكره القاضي اري
 كما ان القاضي يبا على شخص بامر فانه يرجع عليه وفي الاصل لا يرجع الا اذا صرح بما ذكره لان
 مطلقه قد يملك للميت والاش غيب فلا يرجع عليه بالاحتمال فان ادعى الملقط الاتفاقا كما ذكر
 اي يقول القاضي على ان ينفذ تينا عليه فكذلك اي القبط الملقط لا يرجع الابدية بخلاف

انما يبيع

الوحي اذا انفق على الصغير حيث يصدق في الانفاق المتعارف ولا يحتاج الى بيينة **ابن**
 لم يصدق ان ينفق عليه وسبيل القاضى ان ياحاه منه فانما الى القاضى لا يقبله اى
 المقيط الابنية على كونه المقيط لانهم متهم الاحتمال ان يكون ولد و بعض من يلزمه
 نفقة واحتمال هذه الحيلة ليدفع النفقة عن نفسه واذ اقامها قبلها لقاضى لا
 خصم حاضر وبعد اى بعد ابنية الاولى قبله ان علم بحجته اى بحجته الملتقط فان
 اى بعد ما قبله ان وضعه اى القاضى عند اخره فطلب الاول فهو اى القاضى بخير بين
 الدفع وعدمه لا يؤخذ من اخذ نسبه في اخذ نفقة اى اخذ الى اخره ليس له الا
 منه لاسقاطه حقه ونسبه يثبت ممن اتعاه ولو كان المدعى جديا فيكون ولدا لها
 كما في الحاشية المشتركة او يثبت من يصف منها اى الجدين المدعيان علمت به فانه
 حينئذ يكون ولدا للواصف ومن الاخر اذ ان زوج عطف على رجلين اى ولد كان المدعى
 امرأة ذات زوج فانه يكون ولدا لها ان صدقها اى زوجها او برهنت على انه ولده او كان
 المدعى امرأتين ضربت كل على ولدها فانه يكون ولدا لهما او عبد اى لو كان المدعى عبدا
 يثبت نسبه منه فيكون حرا لان الاصل في دار الاسلام الحرية واذ ثبت نسبه منه
 فيكون مسلما ان لم يكن في مفرقهم اى مفرق النقيتين بين مفرق من اصحاب المسلمين او قرينة
 من قرانه او موضع فيه تكلموا ومسلمون او قتيلا ان كان فيما اى مفرق النقيتين بان وجدته
 قرينة من قرانه اى الدمة او بيعة او كنيسة ماشه عليهم من المال او على ذمته هو عليها له
 اى المقيط اعتبار الظاهر صفة اى الملتقط ذلك المال اليه اى المقيط بامر القاضى
 لانها الصايغ وبلغا صافي والاية صفة اليه وقدر بدونه لانه للمقيط ظاهر اوله والاية
 الانفاق عيب الملتقط فخص هيتا اى ما هو للمقيط لانه ينفق محض ونفقة حيث شاء ذكره
 قاضى ذلك وتسلمه في حرمه لانه نأديه وحفظ ماله لانكاحه لانتفاء سبب الولاية
 من القرابة والملك والحكومة ولا تصرف ماله كالمالك فان والاية تصرف لتميز المالك
 وهو يحصل بالرى الكامل والشفقة الوافرة والوجوب في كل منها احدها ولا اجازة
 ان لا يملك ان لا ينفق فانه لا ينفق خالته فانها تملكها كما ذكر في كتاب الكراهية في الاصح
 احتراز عن الجواز لانه لا ينفق على نأديه ولا قول رواية الجامع الصغير ولا ان
 يخشاه فان فعل وهلك به ضمن كذا في الحاشية **كتاب المقتط**
 وهي اسم للمقيط في المعنى لكن غلب استعمال المقتط في الادنى والقطعة في غيره نذب
 رفعها لصاحبها لان ان تركها بما اتصل اليه يد خائنة فيكتمها عن مالها فينفق ماله

القاضى هو من لم يكن له عيب كافر وعبد

ليس الملتقط تصرف في مال المقيط ولا نكاحه

فكان رفعها وسبيل المالك الحق في الحق وتخليق الوحي اذ انفاق الصليح كونه فانه انما شهد عليه
 بان اخذته ليرده على صاحبه وعرف في مكان فثبت فيه وفي الجامع بان ينادى اى وثبت لقطعة
 لا ادري مالها فثبت ما نكحها وليعتقها لانه ما عليه الى ان علم ان صاحبها لا يطلبها وانما شهد
 ان بقيت يورثها كالا لعله لا يورث ولا يورث ثمنها كانت امانة عند حتى اذا هلكت يورثها من
 قاتل او من مات او من مات من الحلال والحرم وعند التنازع يحرم زيف لقطعة الحق الى اى يحرم صاحبها
 فيستفع اى الرفع بها اى الملتقط لوقوعه والاعتقاد بها غير قوي ولو علم اصلها من اداء والاعتقاد
 العقر وورعه من الاولاد واولادهم العقر او عرسه الفقيرة فان جاء صاحبها الجارة اى التصدق
 وله لجمه اى الثواب واخذ من الفقير لكانت قائمة بالاعتقاد صاحبها الاخذ او الفقير لان جرمه
 بينها يعني ان من اخذ من الفقير على الفقير وان من الفقير لا يرجع على الاخذ وان لم يشهد عطف على
 قرانه فان شهد فان اقر اى الملتقط باخذها لنفسه ضمن وفاقا ان هلكت في ذمته فانه متوفى وان
 تصادقا اى الملتقط ولصاحب على اخذها صاحبها ليعين وفاقا ان تصادقا فانه متوفى فان
 وصار كالبينة وان اختلفا بان قال الملتقط اخذها لك وقال الصليح اخذها لك ضمن عند اى
 ومحمدا لاعتدالي يوسف بن القول له فانه اخذته ليرده وان لم يجد من يشهد او وجد لكنه ترك
 الحق من اخذها لانه اى اقاله لانه لم يضمن ذكر الزيلعي كذا البينة في الاحكام المذكورة والنفق
 الملتقط عليها اى البينة بل اذن القاضى تبرع وبها اى باذنه اى على صاحبها فاذا اسقط اخذها
 منه الملتقط بمحكم القاضى واجل القاضى ما لم يرفع اى يستعقبه بالاجازة كالنفس والبخل والحيل
 والنشر والنفقة عليها منه يومئذ او ثلثه بقدر ما يقع عنده ان المالك لو كان فيما حضر ان فيه
 لبقاء العاقبة على ملكه بلا الزوال الدين عليه قال في الهداية والكافي في هذا المقام وكذلك يفعل بالابق
 ولما اخرج في غيرهما من وجده في الحيل والبدائع والتمار خلاصه حيث قالوا لا يجوز اجازة البينة
 ان ياتي بها وانما تركت ولا نفقة له من الرهاجم كالتشاة ونحوها اذن القاضى بالانفاق
 عليها وشهد الرجوع على صاحبها لانه لا يصح ان كان الانفاق هو الاصل والامر ايتناه
 يبيعها ويحفظ ثمنها لان النفقة اللازمة مستأصلة والنفقة حبيسة اى منع البينة عن صاحبها
 لاخذ نفقتها لان بقاءها الى الآن كان بنفقة فصار كانه استفاد المالك منه فان هلك
 بعد حبسه سقطت لانه في معنى الرهن فله ان يباع حبسه به وقبله لا انفاق له به وانما
 يأخذ حكم الرهن عند احتيازال حبس بينه وبينه اعلانه ما حصل الدفع لقوله عليه السلام فان
 جاءها صاحبها وعرف عفاصها وعندها فادفعها او هذه الامور لا تأخذ لان وجوب الدفع
 انما هو بالبينة على ما بالشهور وهو قول من لا ينفق على البينة المدعى واليمين على من انكر

هذا انفاق الملتقط على القطعة فانه ان القاضى تبرع

محل جزمات بالبادية لرفيقه مع قناعه وحملته

ولا يجب الا حجة لما ذكرنا عندنا في بيان العلامة من جزمات بالبادية جاز لرفيقه
بيع متاعه ومركبه وحملته الى اهله كذا في الفصل العاشر من جزمات بالبادية
كان له قيمة فلفظه راعى فيه حكمها والاحتلال الى اخذ كما في الجزمات الاصليّة

كتاب الوقف

هو لغة بمعنى الحبس فان وقف الذي بمصدره الوقف متوقفاً ما ذكره وقف الذي
مصدره الوقف لازم وشرا حبس العين على ملك الوقف والتمتع بالتمتع بمنزلة الامانة
خلافها فانها عندها حبس العين على حكم ملك الله تعالى فيقول من الوقف عند الله
تعالى على وجه يفوق نفقه الماعية في بيع ولا يبرأ لها ان عرض الله عنه قال رسول
الله اني استغفرت ما اؤوه عندي نفيس فان صدق به فقال عليه السلام تصدق باصلها لا
بباع ولا يوهب ولا يورث ولكن لينفق منها فقدرت على ان لا زول له فله في عياله لا يحبر
عن فرائض الله تعالى كمال ما يحبس بعد موت المالك عن التهمة بين ورثته من قال بانها
لا يبق على ملكه بل يورثه الفل بالحبس عن فرائض الله تعالى وقيل القوي على قولها ان في كل
وفرع على ما نصت بالمنافع بقوله فام ينفق في رايه يعني ان ينفق الوقف التصدق بالمنافع
لم يحن لان المنفعة معدومة والتصدق بالمعدوم لا يجوز **في لا يخرج** يعني ان لا يخرج
اجماعاً لان التصدق بالمنافع جائز عندنا ايضاً كما جاز الوصية بخدمة عبده وسكادان و
عليها لكنه غير لازم عندنا وله اقال وله ينفق لقاء الملك كافي العارية والملا بالزوم لا
يجوز العاقف اطلاقه في حصة ولو ارشاد فلو وقف على الفقراء او سقاية او خال الخ
السبيل او باطاً وجعل ارضه مقبرة لا يزل ملك الوقف ووفرع على عدم الزوم بقوله
فقط تملكه في حياته ولا يشرى او يهبه من ورثته بعد موته والرجوع عنه الا بالقبض
استثناء من قوله لا يشرى لا يشرى الوقف لان ما لا يشرى من ابا حنيفة لا يبرأ بقوله بالقبض من
قاضي ذلك مؤلف من قبل السلطان غير محكم بان كان قاضياً بحكم الخصمين اياه فانه
ان حكمه لم ينفذ حتى جاز للموكل ان يفسد ما وقفه في ماله وطريق القضاء ان يستلم الوقف
ما وقفه الى الموت ثم يرجع ان غير ان لا ينفذ فاذ انشأ الحكم وحكم بالتمتع ملكه في الوقف
لم يبرأ بالاجماع انما فعل بجهته في فاد انشأ الحكم وحكم بالتمتع ملكه في الوقف
وما ينفذ في ملك الوقف ان قاضياً من القضاء فقف بزمه هذه الوقف وبطلان حق الرجوع
ليس بشي في القصة كذا في الكافي والخاتمة وذكرنا في بقاها بالبولت اذا علق به بان
قال اذا مات فقد فقفت ما رى على كذا ثم مات صح وثمة ان يخرج من الثلث لان الوصية

قال في القصة في باب الرجوع من الوقف راي هذه موقوفة سبيل
على صاحب مسجد كذا بعد موت ميمون والرجوع الى الله
استوى متينة جعل ارضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين
لغيره ليس له الرجوع عنه وكذا في المقبرة والجان المارة في
سكني الحاج بكتة والسكينة والفقراء بغير بكتة بعد تمام ذلك
بشرائطه وهذا قبلها وقاله ابو حنيفة ان رجوع في المقبرة موضع
وعن الحسن عن ابي حنيفة انه لا رجوع في المقبرة فوضع
دفن فيه ويرجع فيما بقى واذا رجع في المقبرة لم ينشأ عند
ابي حنيفة ربيعي ويزرع هكذا لان النشئ حرم اياه

بالعدم

فيما انشأ اذا مات فقد فقفت رايه عندنا

بالعدم جائزة كما وقف بالنافع كما ترون في ملك الميت فيه باقياً كما في صدقة عنه
دائماً وان لم يخرج منه جاز بقدر الثلث وبقى الباقي الى ان يظهر له مال اخر ويحبس الورثة وان
لم يظهر ولم يخرج فاقسم الثلث بينهما الا ان ائتمنا الوقف والثلثان للورثة او يملكون اذ علق به
اشارة لئلا يجرى التعلق بالملك لا يفيد زوال الملك بل لا بد من ثلث بعد التعلق بغيره و
ذكرنا الثالث او بقوله وقفها في حياتي وبعدها من ثلث فانما جاز عندهم لكن عند ابي حنيفة
ما دام حياً كان هذا نذراً بالتصدق بالغاثة فكان عليه الوفاء بالثوب ولما انما رجوع عنه ولم
يرجع حتى مات جاز من الثلث ويكن سبيلهم من اوصى بخدمة عبده لاهل بيتهم فان الخدمة
يكن للموصي له والرفقة على ملك المالك حتى اذا مات الموصي له بالخدمة به اليه الجوز من ثلثه
المالك لان في الوقف لا ينفذ انقطاع الموصي له فبقا هذه الوصية وذكرنا الرجوع
بقوله وبنا مسجد وافرغ من طريقه شرط الا يفر من ان السبي لئلا يكره جازاً لئلا يكره
بقوله وان السبي لئلا يكره اي بخصته به تعالى ولا يخلص له تعالى الا به والاذن للذات بالقبض فيه
وصلة جماعة من رايه جماعة الى صلاة جماعة من راي واحد اذا ائتمن في شرط لئلا يكره بها
لان التمسك شرط لصيرورة مسجد عندها خلاف الا يفسد بغيره ويشترط في كل نوع
تسليم يلق به وهو المسجد بالصلاة فيه وهذا الوجه والوجه الاول مع اولها الرقي
بالنظر الى الواقف وارشاد بقدر ان يخرج الوقف عن ملك الوقف والوجه الثالث يفيد
الواقف انهم الرق بالتمتع اليه وخروج عن ملكه ايضاً ولكن ومنه بالنظر الى الواقف ان يخرج
من الثلث والوجه الثالث لا يفيد خروجه عن ملكه كما حكاه حنيفة ولا زومه بالنظر الى الجواز
رجوعه بالنظر الى الواقف ان يخرج من الثلث ثم اتمها بغيره خالفوا الامام في عدم زوال
ملك الواقف ولا يزلوا ما خالفوا فيما يتم به الوقف المذكور فذكره بقوله ولا يتم عطفاً
على قوله لا يشرى يعني بعد الموت واحد لا هو المذكور فذكره بقوله لا يشرى عند محمد
لانه تصدق بالمنفعة اطلاقاً وذا قد يكون مؤثراً فطلقه لا يبرأ على التام فلابد من
التصديق فلو وقف على ولده مثلاً بان قال وقفه على ولدي ولم ير عليه الوقف
اي الاولاد عاد الوقف للملك عند كونه منقطع الاخر ولو وقف بان قال وقفه على
عشرين سنة مثلاً بطل اتفاقاً لانه كالتوقيت في البيع وعند ابي يوسف يتم بدوامه اي يبرأ
ذكرنا التامير بان المقتضى التقرب الى التصدق وهو ان يكون بالتصرف الى جهة يتبرعهم
انفعاها واخرى بالتصرف الى جهة لا يتبرعهم ذلك فيصير في الفصلين تحميلاً للمقتضى
الواقف واذا انقطع الوقف عليه كالاولاد مثلاً صرف الوقف عند الفقراء والفقير

تحقيقاً

على ما يجوز اجارة من المال

وفي القصة في باب بيع الوقف وتقسيم الوقف وقسم
لا يبرق صحتة ولا فساد به عمل الوقف عليه ضرورة
تقسيم القاضى بصفة البيع يتفقد اذا كان البايع وارث
الواقف ثم باع الوارث لضرورة فالباع باطل وقسم
القاضى بصفة ولا يفتى هذا لباي

على ان الوقف اذا انفرد يقع له القاضى

على الوقف في ماله كالماله فيه

على الوقف اهل الفقراء او لا غنى

بالشك ولا يجوز اجارة من له السكن اذ لا ولاية له عليها لان غير مالك ولا نائب عنه في توجي
الوقف او القاضى وممن ينفذه او يملكها اي اجارة ان احتاج الوقف اليها يعني ان ينفذ الوقف
من ماله لان يصرف ماله على ما يراه من ماله ولا يبيع له المحرك ويصرف ثمنه لغيره لانه لا يملك
المال وان لم يملك حفظه للمحاجة ولم يقسم بين مصلحته واستخراجه من العين وحرقه في الشفاع
بما هو دون العين لان الحق لله تعالى في الوقف فلا يصرف اليهم ماله من حقه الم الوقف
اذ انفرد واحتاج الموقوف في رفع القاضى ليعينه ان لم يكن مسجدا كذا في الخلاصة
وفيه لو كان لوارث الوقف كان حكمه كالملك والوقف والاولاد في جميع القاضى القا
اذ اطلق بيع وقف غير مسجل ان اطلق لوارث الوقف كان ذلك منه حكمه كالملك والوقف
ويجوز بيعه وان اطلق لغيره لان لوارث الوقف اذ اطلق له الملك ووارث الوقف بيع
على الغير لا يجوز اقر بوقف صحيح وبما اخرجه من يده ووارثه يعلم خلافه اي انه ينفذه
ولم يخرج من يده جائلا الى الوقف وليس له ان يأخذ ولا يبيع دعوى ظاهرا
كذا في الخلية الوقف في ماله كالماله فيه فينفذ من الثلث وليس له ان يبيع
فيها من القرض والافراد فان خرج من الثلث واجاز الوارث نفذه الكل ولا يطل في
الارث على الثلث وان اجاز البعض من البعض جاز بقدر ما جاز ويصل في الباقي الى ان يظهر
للميت مال غيره فينفذ في الكل كذا في الخلية الوقف اهل الفقراء وهو ماله ولا غنى وشم
الفقراء كالوقف على الاولاد لغنى وبعد انقراضهم على الفقراء ويستحق فيه الغريبان اي
اي الفقراء والغنى كالباطات والخانات والمقابر والمساجد والسقايات والقنطرة ونحو ذلك

فصل في بيع شرط

الواقف في اجارته حتى اذا تم ان لا يجوز اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجاره اسنة و
كان اجارته اكثر من سنة اندخل الوقف وانفع للفقراء فليس للقيم ان يخالف شرطه ويؤ
اكثر من سنة بل يقع الامر الى القاضي حتى يوجه القاضى اكثر من سنة لان القاضى لا يملك الشرط
للفقراء والعائيب والميت وان لم يشره الواقف فليقيم ان يوجه اكثر من سنة بل ان القاضى
كذا في الخلية على اهل الوقف مدتها اي يبينها في يطلق اعني على اطلاقها ولا يقيد
بمدة فليقيم ان يوجه كيف شاء جريا على سن الوقف وقدر يقيد به سواء كان الوقف
دارا او مالا زيادة احتياطا في امر الوقف وبها اي بالسنة يعني في الدار لان المدة اذا اخط
يؤدي الى ابطال الوقف فان من شرطه يصر فيه تصرف الملاك على طول الزمان بمرعه
ما كان قبلت سنين في الارض يعني ان لا يضمن ان كانت مما يبيع في كل سنة لا يجرها اكثر من سنة

وان كان

وان كانت ايام في كل سنتين مرة او في كل ثلث سنين مرة كان لوارثه ان يجرها متى يشاء فيها
المستأجر من الزمان وبالشروط والاقا من اجارته فمما لا يضر عن الوقف فلو جعل جره
بشهر من الاسابيع او العقد على قدر ان لا يفسخ العقد بالزمن والقرب ولو زاد اي جره على ايام
مشهورة في العقد بها اي اجارته ثانيا للذي من الزمان ولما زاد في حقه من الاجر الاول
وقيل لا اي لا يعقد بها ثانيا كن يادة واحدة في الزمان او في الزمان او في حقه من الاجر الاول
باجرة معلومة هي اجارته حتى جازت الاجارة فخصت اجرتها بالانفسخ الاجارة واذ ارد
اجرتها بعد مضي مدة فعله وابتدأ في اوى سمة لا يفسخ العقد وعلى ما يشاء الطحاوي
يفسخ ويجوز العقد على وقت الفسخ بغير المسمى واذ يادة الاجرة فمما لا يضر عن الوقف فلو جعل جره
لوزاد واحدة تحتها لا يفسخ وعلى ما يشاء لوارثه اجرة فمما لا يضر عن الوقف فلو جعل جره
كان هو اولى من غيره ولا يجره للوقوف عليه كالمالك والميراث والاولاد ونحوهم لعدم
نقصهم في عينه الا بولاية اي بان يجعله الواقف متوليا في يده حق التوقف فيه متول
اجره بدو اجارته لزمه انما كان انما جره من لغيره بدو ما يجره من اجارته يعني لزمه
ايضا انما كان ليس لكل منها ولاية الخط والسقاط كذا في العادة لا يفسخ اي اجارة الوقف
يقول المورث ان العقد لغيره كالوكيل والوكيل والوقف لا يجره ولا يجره من غير الحق في الوقف عليه
لان فيه ابطال حقه فلو سكن الميراث في يد غيره لجره يعني بالضمان بالتلاف من فقه
يعني ان اسكن رجلا ان الوقف او سكنه المتول بالاجر في الشئ على الساكن وعامة المتأخرين
عبدان عليهم الشرع والفقهاء وكذا منافع مال اليتيم كذا في العادة وعقبه عقار يعطى
الغنى في غصن العاقل والذين يترقبون بالضمان نظر الوقف ومنه فمما لا يضر عن الوقف فلو جعل جره
فيشترى ما صيغة اخرى فيكون على سبيل الوقف لان هذه هي الاولى كذا في الاستدانة وقيل
في اي الوقف الشهادة على الشهادة وشهادة الرجال بالنساء والشهادة بالنساء لا تثبت اصله
وان صرحوا به اي شهدوا بالتسامع وقالوا عند القاضي بشهادة النساء مع تقبل بخلاف سائر ما عي
فيه الشهادة بالتسامع كالنسب فانهم اذا صرحوا بانهم شهدوا بالتسامع لا تقبل لان الوقف
حق الله تعالى وفي تجزئ القبول بقصير التسامع حفظ الاوقاف والوقف عن الاستهلال
وغير ذلك لا لا تثبت شرطه في الاصح فالشهادة على اصل الوقف بالشهادة يجوز على الحب
المختار وان كان الوقف على قوم باعياهم ولما على الشرط فلا هو المختار كذا في العادة وبيان
المعنى من الاصل يعني ان يشهد بان هذه لصفة وقف على كذا تقبل فيه الشهادة بالتسامع متول
بني في عهدة الوقف فهو اى البناء يكون الوقف فيصير فمما لا يضر عن الوقف فلو جعل جره

من زيادة الاجرة في الوقف

على ان الوقف بدون اجارته منه انما هو

على ان يفتى بالضمان بالتلاف من فقه كذا في البيت

مما يقبل فيه اي الوقف الشهادة على الشهادة وشهادة الرجال
بالنساء والشهادة بالنساء لا تثبت اصله

وفي القصة في باب الدعوى والبيئات في الوقف الشهادة
على الوقف تقبل على كذا كثير من مشايخنا في الدعوى

مما يجره من الوقف

او مال نفسه ونواه الوقف او ليس بشي وان بقر نفسه واشهد عليه كان له اي المتوفى نفسه
 والاجنبى ان ابى ولم يشأ عليه ذلك ولا نوى من الوقف كان وقفاً كذا العرس يعني انك البناء
 في جميع ما ذكرنا والعرس في الميراث مطلقاً الى سواء نرى او ليس باع داراً ثم اتى اني كنت
 وقفها اوقافاً على لا يصح لتناقض فليس له ان يحلف لشرى ولو قامت البيينة قبلت
 كما لو شهدوا على امة تقبل بلا عك الوالدة في الوقف للوقوف وان لم يشهدوا لا ينافي
 من الاجنبى ويزيل لرخان كالمتوفى رعايته لمصلحة لوقف ونشرط الدفء ان لا يبرئ
 لان شرطه على الفسخ في الشرع ولا ما في الوقف المتوفى واحجه صحيح وان لم يكن اجبره وان شرط
 ان لا يخرج منه في التوكيل ولا عبرة بالشرط مالم لا ينافي له كما لو كان مالاً لغيره ومن
 المتوفى من الموت وقبول التولية الى غيره جاز ان التولية بمنزلة العرى والوصى ان يوصى الى غيره
 كذا في الحاشية ولو مات اي المتوفى بان تقويته الى غيره او به الرأى في نسب المتوفى الى الوقف
 لا القاصي ثم ان مات الوقف فالرأى فيه انه معتبه ثم ان مات وصيه فالرأى فيه انه القاصي
 ويحصل لشرط من اهل الدفء ما يمكن الا الاجانب الباني للمعسر او لم يفسد الامام والمؤذن في
 المختار الا ان اعين الفقهاء اصله من عينه اي بالما اشتبه المتوفى بالوقف داراً له انما
 الوقف لا يكون وقفاً في الصحيح لان في صحة الوقف شرائط التي نصيبها الوقف لانه كالم
 كثير له يوجبها كذا في العادة جاز كذا في صحيح امة الوقف لاجل ولومن امة
 ويدينه عبيد في ماله اي مال الوقف كذا في الحاشية **فصل في ما يتعلق بوقف**
 الاولاد قال ان من هذه موقوفة على ولي كانت الغلة له لصلبه يستوفى فيها الذكر والاتي
 لان اسم الولد ما خذ من الولادة وهي موجودة فيها الا ان يقيد بالذكور بان يقول على
 الذكور من ولي فلا يملك فيما لانثا وانما جاز هذا الوقف فداؤه يوجد واحد من الولد العبد كان
 انما الغلة له لا غيره ولا انما انما الغلة الى الغلة لا الولد لا انقطاع الوقف
 عليه هذا اذا كان حين الوقف ولد صلب وان لم يكن حين الوقف صلب بل ولد لآخر ذكر كان في
 كانت الغلة له خاصة لا يشترك فيها من ومن البطن ويكنى ولد لآخر عندهم الصلبى غير
 الصلبى ولا يدرى فيه ولد البنت في الصحيح وهو ظاهر الرواية وبما خذ هذا ان اولاد البنات
 ينسب الى اباؤهم لا اباؤهم بناتهم بخلاف ولد الابن ولو رد على العبارة الاولى قال ولد ولي
 فقط اي يرد على هذا في الصلبى واولاد بناته يشتركون في الغلة ولا يدرى الصلبى على
 ولد الابن لا نسوي بينهما في الذكر وهل يرض فيه ولد البنت قال هذا لا يرضى ولا يرضى
 اي قال ان من هذه موقوفة على ولي وولد ولي الذكور لا يرضى فيه **فصل في**

من باب التفتيش لا يرضى ومن المتوفى
 ويبرئ لو كان كالوصى

من باب وقف الموقوف على من لا يملكه الا جانب
 من وقفه الموقوف على من لا يملكه الا جانب

من باب وقف الاولاد

من باب وقف الموقوف

البنين

لبنين والبنات وهو الصحيح لان اسم الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات لما
 قال الامام الشيخ ان ولد الولد اسم بن وولده ولده ولبنته ولده ومن ولدته بناته يكون
 ولد ولد حقيقة بخلاف ما اذا قال على ولي فان غلب ولد البنت لا يدخل في ظاهر الرواية كما مر
 لان اسم الولد يتناول اولاد الصلبى وانما يتناول ولد الابن لان نسب الميراث انما ان النقص لا اولاد
 واولادهم في السويين المذكورين مرفق الغلة الى الفقراء لا انقطاع الوقف عليهم ولو زاد
 البطن الثالث وقال على ولي وولد ولي وولد ولي صرفاً الى اولاده ماتت اسلو الا فقراء
 ما بقى واحد من اولاده وان سفل يستوي فيه الاقرب والابعد الا ان يذكر ما يدل على الترتيب
 بان يقول لا قرب فالاقرب او يقول على ولي ثم على ولي ثم على ولي ثم يقول بطناً بطناً في
 يبداً ما يدبر الوقف انما ذكر البطن الثالث فحق التناوب فحق الحكم بنسب الانتساب
 لا غير والانتساب موجود في حق من قرب ومن بعد بخلاف الثالث لان الواسطة له واحدة
 كذا في الحاشية كذا اي في خزانة اولاده ماتت اسلو الا فقراء اذا قال على ولي واولاد اولاد
 انما قال البنية على ولي يستوي فيه الاقرب والابعد الا ان يذكر ما يدل على الترتيب كما مر وقف
 ضيقة على اولادهم الفقراء فحق بعضهم في الغلة الى الباقي لان وقف على اولاده مشتم
 الفقراء فلا يوجبهم احد من سفل الفقراء ولو وقفها على اولاده وسفلهم فقال على
 فلان وفلان وفلان وجعل آخر الفقراء مات احد منهم في نصيبه الى الفقراء لا وقف على كل واحد
 منهم وجعل آخر الفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه الفقراء بخلاف كسرة الاولاد فان
 الوقف هناك على الكل لكل واحد وقف على راسه واولاده اي ولد الوقف ثم ماتت
 امرأته لا يكون نصيبها لغيرها من الوقف خاصة اذا ارثت اي الوقف في نصيب الميت
 اي من مات منهم الى ولده حتى اذا شرطه كل نصيبها لابنائه ان يكون الميراث لغيرهم جميع الاولاد ولو
 قال على ولي وولد ولي انما ماتت اسلو لم يرض بطناً بعد بطن لكن شرط الشرط المذكور وهو
 رد نصيب الميت الى ولده فالغلة لجميع ولده ونسبه بينهم على السوية ولو مات بعض ولد الوقف
 وترك ولداً ثم ماتت الغلة تقسم على الركب وولد الغلة وان سفلوا عقبى عبادة الوقف وعلى
 الميت لا استحقاق النصيب قبله من غير اصابته اي الميت من الغلة كان لولده بالارث فيصير له اي ولد
 الميت سهم الذي عينه الواقف بحكم نصيبه منهم والله بالارث ولو وقف على ولده فاذا
 نفقضا فلي ولدهما ابناً ماتت اسلو فاذا مات احدهما وخلف ولد صرف نصف الغلة الى الباقي
 والنصف الى الفقراء كذا في صورة تسمية كل من الاولاد فاذا مات الاخر صرف لكل الاولاد
 الاولاد يتقسم بين ولد واحد وكل واحد من الاولاد الاخر على السوية وقف على ولي قرابته

من باب دخول الاقرب والابعد

من استحقاق النسب من الغلة اذا مات في أثناء السنة فليكن

لم يرض على له وجبه وولده رجل قال ارضني هذه موقوفة على قاري او على ذوي قريتي
 قال هل ان يرضى الوقف ولا يقبل التمسك على الاثني ولا يدخل فيه والمواقف ولا وجه ولا وجه
 كذا في الخاتمة دار فيهم برهن اخر انها وقت عليه برهن قيم الوقف انها للمسلمين قال انما
 قلنا سابق والا فبهم انصفان كما هو الحكم في دعوى الملك وقف بين اخوين مات احدهما
 وبقي في الحى واولاد الميت ثم اتى برهن على واحد من اولاد الاخ ان الوقف بطلنا بعد بطل
 والباقي عيب والوقف واحد والعاقب واحد تقبل ويتسبب خصم من الباقيين ولو برهن اولاد
 الاخ ان الوقف مطلق عليك وعلينا فبينة مدعى الوقف بطلنا بعد بطل اوله كذا في القسبة

كتاب البيع

يبيع الذئب على البعير عبادة مالها مطلقا وهو من الضمان يقال ببيع شيء اذا
 شراه او اشتراه ويعتدى في الموضع الثاني بغيره وما يقال ببيعة شيء او ببيعة منه وانما
 جمع كونه انما انما ببيعة باعتبار البيع بالبيع ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع
 بالتمسك وبسبب كونه اشهر الانواع او ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع
 ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع
 مع زيادة سمي ببيعة وبديها سمي ببيعة او مع التمسك سمي ببيعة وبديها سمي ببيعة
 مال بمال بطريق الاكتساب او التجارة خرج به عبادة من جليلين بمالها بطريق التمسك او الهبة
 بشرط العوض فانه ليس ببيع ابتداء وان كان في حكمه بقاء له على عسيل التمسك ببيعة ببيع
 المكروه فانه ينفذ في نفسه ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
 وبديها ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
 واشترى ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
 المتأخرين قال في الهبة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
 البيع الشراء ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
 بالموضوع للزمن ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
 الخ فانه وهذا يقال وكان استعماله ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
 احدهم لفظا للمستقبل بخلاف الشك وقدر الفرق بينه وبين الاول ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
 ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
 على المتعارف كذا في البيع ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
 عن الطحاوي وتحفة الفقهاء وينبغي ايضا وما في مقامه اي لكلا منين يجوز بيعت لوعيتك

بيع المكروه ببيعة وان لم يرض

بكذا او خذ يعني ان كل ملان على معنى ببيعة او اشتريت ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
 بكذا او خذ يعني ان كل ملان على معنى ببيعة او اشتريت ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
 وهو لا يجوز الا بالبيع فكانه قال ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
 احدهما الامر لينا في ما مر فان المعنى هو الاحتياط في هذه العقود وان اعتبر اللفظ في بعضها كشركة
 المتأخرين حيث لا يصح ان يرثينا جميع ما يقضيه حتى الشك الى اعطاء المبيع والتمسك من
 المتأخرين فان العقد ينفذ بان يعود لفظ فضلا عن المتأخرين لغيره المتصور وهو انما
 مطلقا اي في النفس والتسبب هو الصحيح لما قاله الكرخي ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
 وخبره وينبغي ايضا ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
 وشرا منه كان يقبل اشتريت هذا من ببيعة فان عبارة الآب كمال شفقة اقيم مقام الباقيين
 فلم يمتحج القبول وانما اصله في حق نفسه وانما باع ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
 ابيه ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
 في صورة شرا لا يمل عن الدين حتى ينسب للقاضي ويكره ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
 فيكره امانة عنه وكذا الوفاق ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
 البيع ويخير القابل في المجلس انما لو لم يخرجه من حكم العقد جبره وهو متفق بين قبول
 الكل بالكل والترك يعني ان البائع اذا اوجب في شيء قبل المشتري في بعض ذلك او اوجب
 المشتري في شيء قبل البائع في بعضه لم يخرجه لان فيه تفرق بين التفرقة واحدة المتأخرين
 لا يملك ذلك لان فيه من المشتري او البائع ان المبيع اذا كان واحدا لم يضر ببيعة ببيعة ببيعة
 وان كانت عدة فاما العادة ضم الجيد الى الردي وتضمن الجيد للردي ولو ثبت
 خيار قبول العقد ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
 البائع باق من ثمنه وفيه ضرر له ولا الميخر اخذ البعض البعض ولا يجوز اخذ الكل
 البعض ولا وان تعدد الصفقة فله ذلك المتقاء الضرر عن البائع واليه اشار بقوله
 الا اذا كثر ارجى البائع لفظ ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
 الا ان يبين من كل واحد لانه صفقات معنى لا يتم الا ان يبين من كل واحد لفظ العقد اذ ينفذ
 الصفقة لا يجوز بيان ثمن كل واحد وقال الرافعي وليس ان يقبل بعض البيع دون البعض
 وان فضل الثمن الا اذا كثر البائع لفظ ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
 ذلك ان فضل الثمن ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
 بكذا الورضي اعلى البائع ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة

مسألة لا ينفذ لفظ ببيعة احداهما

مسألة بيع الابن ماله رثته

منه فانه لا يكون له
الملك والحق والقبول
فان من لم يملك
فان لم يملك
فان لم يملك

لما يقع في المجلس فيفريق الحقيقة بغيره ويكون ذلك من المشتري في الحقيقة استيناها
القول ورضي البائع قبله واعتبر من علمه بانما يقع فاما كان البعض الذي قبل المشتري حقيقة من
التمن كالصوب المذكورة وفيه فغير من باعها بعشرة لان التمن منقسم عليها باعتبار الاجل
فكل حقيقة كل بعين معلومة فاما اذا اضاف العقد الى عدد من او ثوبين فانه يقع العقد بغيره
احدهما وان رضى البائع بالبيع بالحقصة ابتداء وانما لا يجوز ان يضاف منشأه الفلانة
عن مراد القدر فان التسمية عبارة المشتري بما وزع في البائع قوله لا على ما اعتبر
في عبارة المشتري والبائع ذكر التمن في مقابلته من البيع فان المجزأة قوله المشتري اشتريته
بلا ذكر التمن لا يكون ايجابا ولا قول البائع رعتت قبل لا تعلم صدق قوله البيع عليه وهو بيان
المال بالمال فظهر عدم لزوم البيع بالحقصة ابتداء وهذا قلت او رضى بقوله اشتريته هذا
وعين اي خيار القبول الى آخر المجلس ولا يسل بالثاخير اليد وان طال لان المجلس جامع للثبات
كأمر فكتاب الطهارة فاذا عرفت الأمور المتعددة بسببه واجبة فان يمتد ساعتان ساعة
واحدة او في دفعها المفسر وتحقيقا للبشر مما لم يكن الخاطم والعقود على مال كذلك لم يوقف
الايجاب في ما على ما رآه المجلس لانهما اشترا على اليدين من جانب الزوج والمولى فكان
ذلك مانعا عن الرجوع في المجلس والكتاب والرسالة كالحطاب يعني لا يكتب ما يولد فقد
بعته عكس فلا يملك الا قول الرسول فيستعاضن فلا الغائب بكذا فاذهب واخبره فوصل
الكتاب الى المكعب اليد واخبره الرسول اليه فقال في مجلس بلوغ الكتاب والرسالة اشتريته
بها وقبلته ثم البع بينهما لان الكتاب من الغائب كالحطاب من الماهر والرسول معتبر وسفير فلا
كلامه الرسول فان الرسول صلى الله عليه وسلم كان يبلغ تارة بالحطاب وتارة بالكتاب ويحصل
الايجاب قبل القبول بالرجوع اي يرجع اليه لان المانع من الرجوع لزوم ابطال الحق الغير
وهو متلف ههنا لانت الايجاب لا يفيد الحكم بدون القبول اعترض بان الحق غير متلف
الملك بل حق التملك ايضا حق وفيد ابطاله وقد بان الايجاب اذ المرادة ملكا لا تترى له
يكن من يملك البائع فحق التملك للمشتري لا يعارض حقيقة الملك للبائع كقولها اقوى من
ولا يتقص بها اذ دفع الزكوة قبل الحو الى الساعي فان الزكوة لا يقد على الاسترداد لعلق
حق العقير بالمدفع لان حقيقة الملك نالت من الزكوة في حق العقير لا انفساء وما هو افوض
وسهل ايضا الايجاب قبل القبول بقيام التمام من الوجوب والقبول عن مجلسه لان القيام
دليل الرجوع والمالك لا يعمل على الصبيح اعترض بانها انما قبل عليها اذ لم يوجب بيعها
وههنا الوقوف على القيام قبلت وجب الصبيح ولم يعتبر ودان الصبيح انما وجد بعد التامة

منه ان ادفع الزكوة قبل الحو الى الساعي
لا يفيد على الاسترداد لعلق حق العقير

وهذا

وقوله يعلم منها وانما اعلم بها اي بالايجاب والقبول بان خيار واحد في المجلس وقوله
الشافي كذا من خيار المجلس لقوله عليه السلام المتبايعان بالخيار ما ايسرهما الا يفرقا ولما ان في العنق
ابطال حق الاخر فلا يجوز ان يفرق بين علي ظاهره انما ان يد بحق الآخر حق الملك فسمي بكنه
لا يفيد لانه وان اردت حقيقة الملك فتمنع بل هو اول المسئلة وكن دفعه بان حق التملك
ثابت قبل القبول ولو لم يثبت حقيقة الملك بعد لم يكن القبول فائدة زائدة بل كان وجوب
وعدمه سواء مع كون كذا كذا الحسن ان يقال ولما ان الايجاب والقبول يفيدان حقيقة
الملك لما قال تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل لان تكون تجارة
عن ترامنكم فبإباحة الأكل ولو في المجلس بوجود التجارة الناشئة عن التراضي والبيع تجارة
قوله بالاطلاق على ثبوت اليد وصحة وقوع الملك للمشتري والقول بالخيار يقتيد وهو نسخ
فلا يجوز والحدود عن الحديث انه لا يجوز على خيار القبول اي قبل كل من المتعاقدين العقد في المجلس
وقائده وقع فمات ان الموجب بعد ما اوجب لا يكون له ان يرجع لخيار العنق بعد الايجاب
القبول وفي الحديث اشارة اليه لان الاحكام ثلث حال لم يوجد فيها الايجاب والقبول وحال قبل
فيها واقتضى وحال وجد فيها احدهما والاخر موقوف واطلاق اسم المتبايعين عليها في الاثر
مجازا اعتبارا من اليد وفي الثانية مجازا باعتبار ما كان وفي الثالثة حقيقة لما تقرر في
موضع ان اسم الفاعل حقيقة في الحال يعني من امن لآخر الماضي وقائل المستقبل وهو
حال المتباينة بان يقبل احدهما في المجلس والاخر متوقف عليه لاما قبلها ولا ما بعدها او
يحتلها فيقبل عليها فلا يلزم ابطال حق الآخر والتفرق المذكورة في الحديث محمول على تفرق
الاقوال بان قال احدهما بعت وتقبل الآخر لا اشتري او بالعكس حيث لا يخفى ان خياره بوعه فان
قبل التفرق يكون له الاجتماع وهو لا يتحقق ههنا قلنا المراد بالتفرق عدم الاجتماع ابتداء
وهذا متى على قاعدة مقرر في الفتح والكشاف انهم يقولون ضيق في الركية ووضع كذا
الثوب والمراد في الاول جعل فم الركية ضيقا ابتداء وفي الثاني جعله الثوب واسعا
ابتداء فلا تغفل ويحذف في صحة البيع الاشارة في اعراض اعراض من البيع والتمن غير
رغبة احتران عن بيع درهم ودينار وحطلة ونحوها مجسما فان الاشارة فيه لا تكفي
بل لابد من مساواة فاما الاحتمال الربوي كما سيأتي وانما كفت الاشارة لكونها البليغ طرق
التعريف فلا يحتاج الى بيان القدر والموصف بخلاف التسم فان معرفة قدره لم يسم فيه
ووصفه واجبة فيها كونه غير مثاليه كماله في ويترك معرفة مبيع بسم اي يحتاج الى
التسليم احتران اذا اقر ان لقول عند متاعا فاشترته منه ولم يفرقا فانه يجوز لعدم

لا يعمل المتبايعين ثلثا

منه ان اقر ان لقول عند متاعا فاشترته منه
ولم يفرقا فانه يجوز

احتياجه الى التسليم ذكره المتقدم كما متعلق بمعرفة رفع الجهالة المفضية الى النزاع
المفوض اليه فساد البيع بان باع غائبا واشاء الى مكانه وليس فيه مستحق بذلك الاسم غيره
فانه جائز كما سياتي في خيا الرقبة وشراها ايضا معرفة قدره من كسرة شراكا في الذم
احتران عن الشان اليه كاسبق وما يحصل فيها من الكليات والعديدات المتقاربة والمزونات
كالدرهم والدينار وسائر ما يوزن اذا اقبلت بالاعيان القيمة ومعرفة وصفه كونه
بخارا او سقمونيا لان جهالة التما تفضي الى النزاع في العقد من المقتضى من البيع بما لا ي
شأن حاله ومقتضى اطلاق قوله مستحق وحل الله البيع وعنده عليه السلام انما اشترى من سوي
قويا الى اجل ووجهه درعه ولا بد ان يكون الاجل معلوما لان الجهالة فيه مانعة من التسليم
الواجب بالعقد فلهذا يطالبه في قريبا للمدة وذلك يسلم في عبيد هاهنا في العداية والكل
وغيرهما اقول في هذا شك لان من البيع مطلقا كلفا واشترى مملوكا مائة الاجل
بالدليل العقلية تقييد المطلق بالرأي وهو غير صحيح لما تقرر في الاصل ان تقييد المطلق تسريح
بالرأي الحكم الجوزي ويكفي دفعه بان اطلاق التقييد يملأه النظر الى نفس الاجل وهي في تقييد
بالمعقولة لا سيما في غير الشرائع اذا اقبلت هذه الى اجل او موقعا مع فوف الخصف
يوم وثلاثة ايام او شهر والمقيدة بالمعقولة انما هو وقت الاجل والنقل ليس مطلق بالنظر اليه
وهذا قلت معلوم لقرع حتى اذا جهل وقت فساد البيع كالبيع الى الحصاد ونحوه وتحقيقه
ان البيع مطلق والمطلق هو المقتضى من الذات دون الصفات لا بالذات ولا بالانبات وذا البيع
وحقيقته كما عرفت مباداة المال بالمال فالتمس في مفهومه وهو البيع التام من صفات الشئ
فيكون من صفات البيع وهذا يقال بيع موقعا بالنظر الى التام لكون البيع مطلقا لا يجوز
تقييده بطبيعي او ما تقييد وقت الاجل فليس من صفات البيع بل من نوعه تعلق بمقتضى فساد
النظر الى ان البيع مطلقا فيجوز تقييده بالرأي فيندفع الاكمل ويجوز علم الاجل انما
البايع البطل الاجل وان مات المشتري حل المال لان فائدة الاجل ان يجزى في ذم المشتري
من فاعمال فان مات من الاجل يقرن الموقوف لعقضاء الدين فيلحق بالتاجيل واذ مانع
البايع السليقة سنة للجل فالتام في سنة ثانية يعني اذا اشترى ثمن موقعا في سنة
غير متعينة ولم يقبل البيع حتى مضت السنة فالتام في سنة اخرى بعد فسادها وقاله ليس له
ذلك وعمل في البيع من مطلق عن ذكر المصفة لا القدر لو جاز ذكره لما عرفت فالتام
في العقد يقع على حال العقد او على قدر البطل في الرواج انما يتعارف فان استقرى
لم يوجب له البطل بالسوى الرواج في العقود لا المالية بل تفاوتت فيها فساد البيع ان لا يتبين

معلق يطبق الاجل على نصف يوم او ثلثه ايام او شهر
وقضاء البيع بجهالة الاجل

معلق اذا كان البيع موقعا ومات البايع لا يبطل
الاجل وان مات المشتري باطل

هذا التام

في البيع

ان من يرفع لالت جهالة تفضي الى النزاع كما تقرر واستوى للمالية ايضا اي كما استوى اي ثمن
الرواج واختلاف الاسم كالحادي والثاني والثالث في مخرج اطلاق اسم درهم على كل منها حيث
يطلق على الواحد من الاول والثاني والثالث من الثالث اسم الدرهم لان الرواج عند
عدم الاختلاف فالألية وهما مانع من الجواز وصرفا الى قدره من كل نوع مثلا اذا باع
عبدا بالدرهم فله ان يعطى لغام الاحادي والنفين من الشان او ثلثه الا من الثالث
هذا ما ذكره الكافي طاردا صاحب الالية وان كان في عبارة من غير غمض ولا يتعين التقدان التقيد
مالي من مخرج من الذهب والفضة مسكوكا او الفلوس الشافقة كذا في العداية في صحيحه
اي صحيح البيع وان عينا يعني لا عين العاقدان درهم مثلا ثم ان المشتري تبديله بدرهم
آخر جاز عندنا ولا يسمع نزاع البايع وعند الشافعي يتعين ان بالتعين حتى لا يجوز تبديله
بآخر ولو هلك قبل التسليم واستحق بغيره او قبله ينقض البيع عندنا لا عندنا بل يطالب
بتسليم مثله وانما قال في صحيحه ما ذكره الحاشية ان الدرهم والدينارين يتعينان في البيع التام
من الاصل ولا يتعينان فيما ينقض بعد الصحة صورة الاول ما اذا باع عبدا وقبض الثمن
فظهر ان حرا باع جارية وظهر انهما ولد يتعين درهم الثمن بالثمة لا بتعدد القبض
حكم القبض صورة الثاني ما اذا باع عبدا وهلك قبل التسليم فالثمن المقتضى لا يتعين في
رواية وهو الصحيح وصح البيع في الطعام وهو الحقة وبقية ما لا يقع عليها عارضا وسياتي
في الكليات والحبوب وهي غير هاهنا كالحبوب والتمور ونحوها ولو كانا بيعا جازما على طريق الجواز
مصر كذا في البيع بغير حصة لقوله عليه السلام اذا اختلفت النوعان فبيعهما كيف شئتم بخلاف ما
اذا باع بجنسه مجازفة فانه لا يقع لاحتمال الرجوع او من ايضا بيع الكليات والمزونات
بافاء او محجب عين كل منهما جهل قدره لان المانع من الصحة جهالة تفضي الى النزاع و
ههنا ليست كذلك لان التسليم في البيع متعين في ذلك الا اناء والحجر بخلاف السلم فان
التسليم فيه متأخر فلهذا ليس بدار قبله فيتحقق المنازعة وعن أبي يوسف الجواز فيها
اذا كان المكيل لا ينكس بالكيل كالمقصفة ونحوها وما اذا كان كالتسليم ونحوه لا يجوز
وكذا اذا كان الحجر يتقسط او باعه بوزن شئ اذا جفت خفيفا وخفيفا في القدر السمي
واحد كان او اكثر اذا بيع حبة كل قفيز او قفيزين مثلا يكد ايضا اذا قال بعنك هذه
الصبون كل قفيز او قفيزين او ثلثه فكذا في البيع جاز في القدر السمي من عدد القفيز ان
عند أبي حنيفة الباقي الا اذا اذلت الجهالة بتمام جميع القفيزان بتسميتهما او بالكيل في الجاهل
قبل الا تراق وقاله يجوز مطلقا لا صبر قل ان البيع البيع عند أبي حنيفة في القدر السمي

معلق نقان والنفين لا يتعينان في البيع وان
عينا في الصحيح

معلق لو بيع بغير من
مخرج البيع الكليات والمزونات

معلق وعد عن أبي يوسف اذا كان ما ينكس كالرسول

ان ابيع صبرتان من حنسين كصبرتي بغير شيء بكذا حيث لم يبيع البعير عنه
 في قفيل واحد تفاوت الصبرتين وعندنا يبيع فيها ايضا وذكر في المحيط والايضاح ان العقد
 يبيع على قفيل واحد منها ولا يحل البيع ايضا البعير عنه في القدر المستحق ابيع ما يتفاوت
 كالثلثة وهو قطعة غنم كل شاة او شاتين بكذا والعقد المشتمل على الاثني عشر تفاوتاً وكل
 ثوب او ثوبين بكذا الا ان التفاوت في ابعاضها لا يقتضي الجهالة المتقدمة الى النزاع بخلاف المتقدمة
 وان سمي المجلتين اي علمتي البيع والتمن بان قال بعت هذه الثلثة وهي ثلثة بالف درهم او
 بعت هذا الحد وهو عشرة ثواب بمائة بلا تفصيل اي لا يقول كل شاة بكذا او كل ثوب بكذا
 صح البيع في الكل اجماعاً متفاوتاً او لا المعلوماتية لم يبيع والتمن فان باعها هذا تفصيل لعقوله
 وان سمي المجلتين بلا تفصيل يعني بغير ما سمي المجلتين ولا يفصلها فان باع الصبرة على انها
 مائة اي مائة قفيل بمائة صح البيع ولا يتفاوت الحكم هنا بين ان يسمي كل قفيل مثلاً بان
 يقول كل قفيل درهم وبين ان لا يسمي ثوبه التفاوت بخلاف العديقات المتفاوتة
 كما سيأتي وهي اي الصبرة اقل من المائة اخذ اي المشتري الاقل بحسب من الثمن او فسح
 العقد يعني ان يبيع بين الامرين لتفرق الصفقة عليه فلم يجره بانه بالمرور او هي اكثر
 من المائة فالتدليس المائة للبايع والمائة للمشتري ان البيع وقع عليه مقدار معين
 وقد وجد في العقد والقدر ليس بوصف حتى يدخل في البيع كما في الثوب بغيره للبايع وان
 باع المذروع هكذا اي سمي المجلتين ولا يفصل كل ذراع او ذراعين بكذا صح البيع وان
 المشتري ثاماً اخذ بكل الثمن بلا خيار فله وجه اقل من ثلثه اخذ الاقل بالكل اي
 كل الثمن وترك ان الذراع وصف في الثوب لا بمعنى انه نصف عرضية بل هو في اصطلاح
 الفقهاء ما يكون تابعا لشيء غير منفصل عنه اذا حصل فيه زياد حسن وان كان في نفسه
 جوهراً كذراع من ثوب وبناء من دكان كما سبق في الامان فان ثوباً هو عشرة ذراع يساوي
 عشرة دراهم وانقص منه ذراع اليساوي تسعة بخلاف المكيلات والموزونات
 فان بعضها فيها اسمي قدر واصلا ولا يغير انضمامه اليها بعض آخر كما لا للمجوز فان خمسة
 وعشرة اقترعة اذا ساويت عشرة دراهم كانت التسعة منها ساوي تسعة وقد اختلفوا
 في تفسير الوصف والاصل والكل اجمع الى ما ذكرنا والوصف هنا المعنى لا بقا بله من
 الثمن كما طرأ في الحيوان الا اذا كان مقصوداً بالتناول كما سيأتي واخذ اي المشتري
 الاكثر بلا خيار للبايع لانه وصف فكان كما اذا باعه معيماً فاذا هو سليم وان باع المتفاوت
 هكذا اي سمي المجلتين ولا يفصل صح البيع في الكل حتى اذا تساوى البيع والتمن

والعديقات

لزم البيع

الكيل في المكيل الاصل في النزاع في الميزان وصف الكيل يقابل بالتمن والنزاع لا يقابل بالتمن

لزم البيع لمعلوماتية كونهما **الاقل والاكثر** قال في غايب البيان نقلا عن الايضاح اذا قال بعتك
 هذا القصب على ان يمشي راساً او هذا القصب على ان يمشي راساً بكذا فالبيع جائز لان جهة البيع والتمن
 صار معلوماً بالنسبة فان وجد البيع راساً او ناقصاً فالبيع فاسد لان الزيادة لم تقع عليها العقد
 فيصير كانه ثوباً من احد قصبين وهذا فاسد لانهما مجزئان متفاوتان وان كان ناقصاً فيحتاج الى
 ان يجمع حقيقة الثوب ناقص وهو مجهولة فيفسد ايضا وهكذا في سائر ما يختلف قيمته
 اي في بيع المذروع بعدة كالمجلتين **كل ذراع درهم** لم يجره من اقل الصبرة لما ذكرنا الحكم لا يختلف
 هناك بين ذكره في القيد وبين تركه لعدم التفاوت **كل ما ذكرنا وجهه** هو ان كل واحد
لاقل والاقل او **ثمن** في الصورة الاولى ان الوصف وان كان تابعا لا يقابل شي من الثمن صر
 ههنا اصلاً بافاد ذكر الثمن فانهم قالوا الوصف يقابل شي من الثمن اذا كان مقصوداً بالتناول
 حقيقة كما اذا قطع البائع بيد العبد البيع قبل القبض ليقطع نصف الثمن او سمي المجلتين كما اذا
 سمي ثوباً عند المشتري او نحو الشان كما اذا كان المشتري الثوب لم يبيع ثم طلع على عيب بكن
 للوصف قطع من الثمن فاذا صار اصلاً ووجدنا قصاصاً ثبت الخيار ان شاء اخذته بحسبه وان شاء
 تركه لتفرقة الحقيقة عليه او لغت الوصف للرغوة فيه وفي الصورة الثانية اخذ **الاكثر** بما
لاكثر او **فصح** لانه ان حصل الزيادة في البيع لزمه زيادة الثمن لما ذكرنا فكان نقلاً يشوبه
 ضرر فيتميمه فلو اخذ **الاقل** لم يكن علماً لا يقتضي العقد وانما قال في الاصل وترك وقال ههنا
 او فسح لان البيع لما كان ناقصاً في الاصل لم يوجد البيع فلم ينفذ البيع حقيقة وكان اخذ
 الاقرب الى البيع بالتعاطي في الثانية وسبب البيع مع زيادة وهي تابعة في الحقيقة
 وان وجهه اي المزروع عشرة ونصف او تسعة ونصف اخذه في الاول بعشرة بلا خيار وفي
 الثاني بتسعة اي بالخيار وقال ابو يوسف في الاول ياخذ باحد عشر بالخيار وفي الثاني
 بعشرة وقال محمد في الاول ياخذ بعشرة ونصف بالخيار وفي الثاني بتسعة ونصف به لان
 من مبرور مقابل الذراع بالثمن مقابلة نصفه بنصفه فيجوز عليه حكمها ولا يجوز سفلانها
 لما انفرد كل ذراع ببذل كل ذراع منزلة ثوب وقد ينقص ولكن الذراع وصف في الاصل
 وانما اخذ حكمه بقدر الشرط وهو مقيد بالذراع فان اعدم عاد الحكم الى الاصل وقيل في الكيل
 الذي لا يتفاوت خلوته لا يطيب للمشتري ما زاد على الشرط لانه كالمزور حيث لا يفرق الفصل
 فيجوز بيعه من ذراع منه وان ادها على القيد المذكور في بيع المتفاوت صح **الاقل** بقدره لانه لما
 بين مكانتها ثمنها كان ثمنها ميسراً فصح في العبد الموجد لكنه خبر لتفرق الصفقة عليه
 وفسد الاكثر لانه اذا كان ذناً بقي الجهل في المرد والمتفاوت فيقود الى النزاع **مخرج**

مضاف الى ان المقصود من الثمن اذا كان مقصوداً
 بالتناول

وانما قطع البائع بيد العبد البيع او عند المشتري
 وانما خيل الثوب ووجد عيب

مضاف الى ان الكيل ليس بالمتفاوت مع جهته في الطيب
 الزيادة للمشتري

وان كانت اربعة فسد وهو القياس في كل جهة البيع وهو قول زفر والسفاحي والسيستاني
 انه في فرض شرط الخيار ان يكون ثمة الحاجة الى التام لاختياره لا فرق ولا فرق مع انه مخالف
 لمقتضى العقد فكذا يحتاج هذا الى اعتبار من يقر به او من يقر به له فقولنا البيع على هذا الوجه
 دفع الحاجة الى جهة التام انما هو جيب الفساد اذا كانت مفضية الى التام او اذا شرط الخيار المشتري
 فخط ان يفضي الى التام لان الامر حاله منعه من ان يفسد الى جهة التام او اذا شرط الخيار المشتري
 بالثلاثة اشتمل على الخيار والردى والوسط ونحو ذلك بعد ان لم يوجب الحاجة وهذه
 الخصصة قائمة بها فلا يحصل باحدها ثم قيل بشرط ان يكون في هذا العقد خيارا للشرط
 وقيل لا بشرطه وان لم يكن خيارا للشرط لا بد من توقيت خيار التعيين بالثلاثة عنده وبعد
 معلومة عندهما اشترى بالخيار فرضي احدهما لا بد الاخر يعني ان يترى رجلان على انهما
 بالخيار فلا ثمة انما فرضي احدهما دون الآخر فليس لان آخره يرد عند احدى خيافته وقال
 له ان ركن الخيار القيد يعني اشترى باعلا فظهر عيبه فرضي احدهما لا الآخر والردى يعني
 اشترى باعلا فرياه فانه احدهما فرضي لا الآخر فانه ايضا على هذا الخلاف لم يمان انما انما
 لهما اثبات لكل واحد منهما لانها اشترى كل واحد من كل واحد منهما احتج كل واحد عن نفسه فلو
 بطل هذا باطل الآخر بخلافه لم يحصل مقصوده ويجوز به ضرورة ان الشرط خيارها
 اخيرا كما من باب الانفاد فلا ينفذ احدهما بالردى اقول فحققة ان الخيار تصرف
يحتاج الى الرأى والبيع والتلف ونحوهما وكل ما هو كذلك اذا فرض ان الرجلين لا يشتد واحد
منهما في ذلك كالمالك فانه اذا وكل رجلين بالبيع ونحوه لا ينفذ احدهما على الشرط بدون
الآخر ان المالك يرضى لهما لا يرى احدهما بخلاف التوكيد بطلاق زوجته بلا عوض او
الوديعة او نحوها فانها لا يحتاج الى الرأى بين تعيين محض وعبارة الواحد والاثنين فيد سواء
ويستلزم خيارا للشرط لا فقه بالشفعة دار امعقول الاخذ ببيت صفة لا بد من
دار او صفة لهما ما شرطه الخيار فقه وهو الدار المشتراة يعني ان اشترى دارا على ان يملكها في بيت
دار يجنبها فاخذ بالشفعة فهو مضمون ان طلب الشفعة دليل اختيار المالك فيها لا بشئ
لم دفع ضرر الدليل وهو الاستدانة فمضمون سبق الخيار سابقا عليه فثبت المالك من وقت الشرط
بالاستناد فثبت ان الخيار كان ثابتا بخلاف خيار الرقبة فانه لما اشترى دارا ولم يملكها
فبيعت دار يجنبها فاخذ بالشفعة لهما ان يرد الدار الما لم يملك الرقبة ولو عرض على بيع
لا يبطل ايضا خيار الرقبة ويبطل خيار الشرط لانه لو قال ابطلت خيار الشرط يبطل الخيار
ولو قال ابطلت خيار الرقبة لم يبطل خيار الرقبة لان ثبوته موثق على الرقبة كما سلكى كذا

في وجه الفراع وكذا

استنبطه كذا
العقد به

غاير البيان

عند اشترى دارا بخيار الرقبة فاخذ اخره على طريق الشفعة
 له ان يرد الاول

غاير البيان ويطلبه ايضا تعيبه اي تعيبه ان شرط فيه الخيار بما يجب له ان يرفع قطع يده فان
 الرد من يرفع حتى لو مضمون ان جاز يده ويطلبه ايضا معنى التام ان الخيار لم يثبت له الا
 فيها كالمخيرة في وقت مقدم سبق لها الخيار بغير منية ويطلبه ايضا شرط لا يفسخ كالاتفاق
 والتدبير او شرط لا يفسخ الا في المالك كالمالك والتمسك والتمسك والتمسك او شرط لا يفسخ الا فيه
 اي في المالك والبيع والرد والوسط والجهة فان كان منها ما يدل اختيار المالك فثبت له ان التمسك
 والكونه مرة ونحو ذلك فانه يفعل لا يمتنع والتمسك به فانه لا يدل على الاستبقاء اشترى بالخيار
 القديم من اي الفيد فيكون في اي الفيد ايضا وكذا قال في الظاهر واليصل في الظاهر واليصل عند
 في حصة وعندها لا يدخل ان العقد ينفذ وجب غايته والغاية لا تدخل في القيد كالتيمم
 في القيد وكذا ان الغاية ان كانت كذا الحكم اليها لا يدخل كالتيمم في القيد فانه يمتنع ولو
 ساعة فاذ قيل ان التمسك بالحكم الى موضع الغاية وان كانت لا يخرج مما وراه فيجب موقع
 الغاية من ذلك وهذه الواقعة على ان الخيار يثبت الخيار في وقت البيع فاستقطت
 الغاية ما وراه بالخيار فالتاميل فانه لو باع مؤجلا لم يملك من زمانه فاقطع
 التمسك بان قال بقاءه مؤجلا ولم يملكه فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل
 شهر وبالشهر فثبت فثبت الغاية كذا الحكم اليها فاقطع فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل
 استلزم العاقدان في اشترط الخيار فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل
 لا يثبت الا بالشرط فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل
 اختلاف في معنى التاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل
 بمعنى التاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل
 الواقعي لان الآخر يمد زيادة شرط عليه وهو يملك اشترى عبد بشرط خبره او كتبه وفي
 بخلافه فاخذ به ثمة او ترك لانه وصفه غوب فيه فيستحق بالشرط في العقد ثم فواته
 التخصيص التاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل
 في تخيير بين القول بجميع الثمن وبين الرد ان لا يمنع الرد بسبب ان الثمن كغيره شاة على انهما
 حلوب او طوبى ولو لم يوجب ذلك فانه تخيير لما ذكره بخلاف شرطها على انهما حامل او تحلب
 كذا شرط حيث يفسد العقدان ذلك ليس من قبيل الوصف بل من قبيل الشرط الفاسد اذا لا
 يعرف ذلك حقيقة ان شرطه جارية بالخيار ودر غيرهما فاقطع فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل
 البائع والشرط فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل
 للبائع بنية فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل

مطهر مطابق التاميل يعرف المصنف يوم اوله شاة اوام
 او شاة وبها يميز

مطهر اشترى عبد على ان يملكه او شاة على انما حطب ولم يبيع
 ذلك فهو خيار

مطهر اشترى جارية فوجدها وادعها بالبائع انها غيبه
 فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل فالتاميل

خيار الرقبة جاز

ان طرف سے اے چٹائی،

تاریخ

الفنية بكرة القاص وسخو النون من الشاة ما يترك الشاة التجارة
خوارزمي

هذا صورة التوكيد بالشر والوكيد بالنهن والرسول

لانه كيف يفتاح اليها افضل كما البصر لا يفتاح
 بالبحر ان عليه واجهة واجامعها وان يفتح وان يفتح
 قائل في الكل واليها في كل ما يفتح في الشكاه
 بالاء مع على الذبح وان يفتح في غير واعلم القلم
 وكرهه في وجهه واما متها الا ان يفتح اعلم القلم
 عن الخصال ولا يفتحها اما اعظم والافاضة
 رصيه ولا يفتحها في القلب انتبه الجرائد
 وهل يحسن الموضع الذي له السبع في حسن الرقيب
 الرصيه والافضل حتى لو من غيره لا يفتح به
 من البحر الرقيق

وان اختلفا في التعريف فقال المشتري قد تغير وقال البائع لم يتغير فالقول للبائع مع يمينه
وعلى المشتري البيعة لان سبيل ربه العقد وهو الرقبة السابقة ظاهر ولا يتغير جازا
القول لمن يمسك بالظاهر هذا اذا كان المدة قريبة يعلم ان لا يتغير في مثل تلك المدة فان بعته
بل ان رأته متباعدة شتم اشترها بعد عشرين سنة وزعم البائع انها لم تتغير فالقول للمشتري
لان الظاهر اشد له او اختلفا في الرقبة فقال المشتري اي القول لمع يمينه لان سبيل ربه اشد
وعلى الرقبة شري عدل لم يوجب قباض ثوبا منه او ذهب وسلم له ربه اي العقد بخلافه
او عدل ليعيب لان الرقبة قد يخرج من ملكه وفي رد ما يقترن به الصفقة قبل تمامها لان الرقبة
يعتبر تمامها كما في ربه او ما خالف العيب فلا يمنع تمامها بعض القبض وفيه وضع المسئلة لان لو كان
قل القبض لما جاز التصرف فيه فان عدل لسبيل ربه الذي باع المشتري اليه بسبب هو فخرج بان ربه المشتري طاعة
اليك العيب بالقضاء او رجع الاول في العيبة فمن عجزا فخرج بان ربه الكل بخلاف الرقبة لان ارتفاع
المانع من الاصل وهو الرقبة في الصفقة عن ابي يوسف رحمه الله من خيار الرقبة المبرور بعد
سقوط خيار الشرط وعليه اعتماد القدر وسيلته اي خيار الرقبة في خيار الشرط وقد ذكرنا
مطلقا اي هو قبل الرقبة او بعد ما وسيلته اي يرجع الحق للبائع كالباع بالخيار والساوامة و
العبة لا تسليم بها الرقبة لا قبلها لان هذه الصفقات لا يراد بها الرقبة او هي انما يسلم
بها الرقبة واما الصفقات الاولى في اقرى كان بعضها لا يقبل الغش وبعضها لا يوجب الحق الغير فلا
يكن ابطاله كذلك اطلب الشفعة بما لم يره اي يسلم به بغير الرقبة لا قبلها
باب خيار العيب عشرة وعشرون
ما ينقص منه عند الجواز وهو العيب العشرة وعشرون والباقي عيب كل عند البائع ولو كان
المشتري حين البيع ولا عند القبض لان رضاء اخذه بكل لئلا يورثه ان يطلق البيع فيقتضي
سلامة البيع فاذا كانت خيرا لم يضره بغيره ولا يضره بغيره لا يضره اي لا يمسكه واخذ
تقصيره لان الاوصاف التي بالهاش من الثمن الا اذا كان مقصودا بالتناول كما في سياتي
كالاباق ولو اوصاف الصفرة والبون في الرأس والشرقة وكلها يختلف بالصغر والكبر فان
شيئا من هذه الاشياء اذا وجد من صغر غير معتبر لا يوجب عيبا وان كان معتبرا فيكون عيبا ويؤثر
بالبيع فان جاوده بوجوب البيع كان عيبا حادنا فيكون ان مختلفين لاختلاف سببها فاذا اختلف
عند البائع في الصغر عند المشتري في الكبر لا يضره المشتري على البائع بناء على انه عيب قديم ولا يجوز
وهو يختلف بها اي بالصغر والكبر يعني انما يحصل في البائع في الصغر وعادى في المشتري في الكبر
يكون عيبا حادنا يوجب البائع انفسا في الباطن لان العقل موزن القلب وشاع في البيع

ما يصح بعد طريق البيع ورده بالخيار الشرط والرؤية ولو لم
يضمنه ربه بغيره الصفقة قبل تمامها بخلافه جازا العيب

فان اشاع في الباق البائع من غير علم شيطان الحق لا علم البائع
انما لا يضمنه البائع الا بالحق لا يستحقه غيره ولا يضمنه
من البائع
والعقل موزن القلب وشاع في البيع

ما يصح بعد طريق البيع ورده بالخيار الشرط والرؤية ولو لم
يضمنه ربه بغيره الصفقة قبل تمامها بخلافه جازا العيب

واختلفا في انقطاع ذلك الشاع وهو لا يختلف باختلاف سبب ربه لان ربه انما يضمن
بالذل المجزئة تحريك الغاية لا بطول الزمان او المتولد منه اي من الزاوية اي في الامنة
متعلق بالبيع لا بالبيعة يعني انها عيب فيها لان المقصود في الاستدراك هو عيبها في
العام فانها ليست بعيب فيه ان المقصود منه الاستدراك وهو لا يخل بها الا في بعض الاوقات فيجب
لا يكون في الناس مثله الا نادرا فانه يكون له في اليد وهو يتقصد الثمن ويكفي الزاوية له لان
اتباعه عن غير الجحمة واخرى وكذا في ربه لان طبع المسلم يتغير عن صحبته ولا يمنع مرفقا
في بعض الكمال فيفضل الرغبة ولو اشترى على كافر في حقه مسلما لغيره كمال العيب و
التحامل القديم لان من يتقصد الثمن والدين لان ما المنة كذا مشقة في السوء والشعر والماء
والعين التي لا يفسد البصر ارتفاع حجب بيت سبع عشرة ولا استحالة لان كل منها له اداء
في الباطن فلو كانت متعلق بغيره مشقة وجب بشرة الحاي عجزه ما ظهر القيد القديم لو حدث عيب
آخر عند المشتري يجمع الى المشتري بنفسه اي نقصان العيب بان يقيم ويبيع ويقيم ولا
يعيبه فاذا كان تفاوت ما بين القيمتين العشرتين مع بعض الثمن وان كان نصف العشر يجمع نصف
عشر الثمن او رده على البائع بغيره البائع الا المانع من رده المشتري فاخذ البائع كذا بشرائه
مقطوعه فظهر عيبه وجاز له ابعده اخذ ذلك اي مقطوعا فلا يرجع مشتريه ان ياعده
لبائع ان يقول انا اخذته معيبا فالمشتري يبيعه بغيره باسما لم يجمع بالنفس او امة
وطنها عطف على كونه غلاما عكامة شرها او يبرأ من تبوها فوطنها كذا كانت او ثوبا
او قبلها بشرة او لسانها اي بشرة فوجب بها عيبا حيث يرجع بالنقصان ولا يرد لها الا بغيره البائع
ان كان يقول انا اخذته مع ذاك العيب ليس فيها مانع من اخذها كان في الباقى ثم يبين المانع من
الرجوع البائع يقول فان عدل اي المشتري المقطوع او يبعده بغيره سواد قد يكون الزيادة في
البيع اتفاقا فانه لو يبعده اسود كذلك المحبوب عندهما لان السواد عندهما زيادة كالحجر والصفرة
وعنده السواد نقصان اول السووي يمين وبالجملته خلف المشتري ملكه يملك البائع فظهر عيبه
القديم لا ياخذ اي البائع ويرجع بها اي يرجع المشتري بنقصان العيب ولا يقول البائع انا اخذته
معيبا لا اخذته ملك المشتري بالمبيع وهو المنة والصبر واليمن وفي العادة ان الرده متع من جهة
الشريعة لان المشتري يرد به والبائع يقبله لان الشريعة تمنعه عن الرد والغش يحصل له الربوا كما
لربا ما لم يرد المشتري المنة بخلافه فوجب عيبه او مات العبد او عتقه قبلها اي قبل
رؤية عيبه عجزا عجزه او استقبلها فان يرجع بالنقصان في هذه القول ما في البيع بعد
الرؤية وان كان مستاقبل البيع فلا يكون المشتري بالبائع حائسا للبيع حتى لو كان البيع

فليطلق على ربحه الطيب ومنه مسك زفر كما في التصالح
يمنع مرفقا عن كفاية العقل بالاتفاق وعن كفاية اليدين
والظواهر عند البعض عنانية

قبل الحياطة كالحايط والموت فلان الملك ينتهي به وامتناع الرد فيثبت حكم الموت لا
بفعل ولا يمنع الرجوع واما في الاعراق فالقياس في ان لا يرجع بالنقصان وهو قول الشافعي
لان امتناع الرد بفعله فصلا للقتل ولا يستحسن الرجوع لان اعتناقها الملك اى تمام له
بما في البيع قبل الحياطة فانه طاع ملك البائع الى غيره لا ائتمن الملك في العبد وهذا ملك
المشتري فصلا للبائع كالسبي فكذلك يرجع بالنقصان وانما قلنا ان الاعتناق انما للملك
لان الملك في الرد متى ثبت عامنا فاة الدليل الى غاية العتق والشئ ينتهي منه والشيء مقر في
نفسه ولهذا ثبت لو لا العتق وهو من اقال الملك فبقاؤه كبقاؤه اصل الملك لا اعتقا لا يكون
كالعتق بل كالموت واما في التبرير والاستيلاء فانها لا يزالان الملك ولكن المحل بها يخرج
من ان يكون قابلا للقتل من ملك الى ملك فقد عتق الرد مع بقاء الملك المستفاد بالشئ حقيقة
او حكما فارجع بنقص العيب انما استحق ذلك الملك بوصف السوء كما لو تبيع عنده فان اعتق عن
مال او كانا او قل ايا كل كل الطعام او بعضه او لبس الثوب فيخرج الرجوع اما في الاعراق على مال
فلا يرجع بل لو جسد البدن كجسد المملوك وعن ابي حنيفة رحمه الله ان يرجع لانها انما للملك
وان كان يورثها ولا الكتابة فلا تملك الاعراق على العتق فيها وان عجز الكتاب ينبغي
ان يرد به العتق ولو لا المانع وهذا كما قالوا ان العبد ليس ثم ظهر عيبه لا يرجع بالنقصان
لان الرجوع خلف عن الرد فلا يصح المانع فانه يثبت ان رجوعه محتمل فيكون ردّه فاذا
رجع ردّه ثم ولو المانع واما في العتق وما جرد فالاصل فيه ان لست له الرد اذا اكل بفعل
مضمون فلان المشتري يرجع بشئ لان اذا كان مضمونا كان مسكنا للبيع ومفردا من شرط الرجوع
بالنقصان ان لا يكون مسكنا ولا امتنع الرد لا بفعل منه بل ان هلك او بفعل غيره مضمون من
يرجع لانتفاء مسكنا ثم القتل فعل مضمون اذ لو باشر في ملك الغير فممن واما جري على هذا
هنا ملكه فيه فيجوز سقوط الضمان عنه بسبب ملكه فصلا كالمستفيد بالملك عوضا واما
الاكل واللبس فعلى الخلاف لا يرجع عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يرجع لانهم في البيع ما
يقصد فعله ويشترى لاجله فلا يمنع الرجوع كالاعتناق فله ان يخذل الرد بفعل مضمون
منه في البيع ولا يرجع كما لا حرج في القتل شئى ايضا وبطيحا ووجهه فاسد لا ينفع سيق الجوز
ولو بالنظر الى الدواب فلو نقصان اى لا يرد لان الكسب عيب حادث ولكنه يرجع بالنقصان
دفعه لانه يبعد لا مكان والاى لانه لا ينفع به اصله فكل الثمن اى فلتشتري كل الثمن لانه
ليس مال البائع باصل ولا يفتقر الى الجوز ماله فكل ما قيل ان ماليت باعته بالباب باع
مشتريه وورد عليه ما يجب بفضله متعلق بقوله ان يور ما اتفق به قوله يجب ردّه على بائعه

هذا هو محل الكتاب يبيع ان يرد به بالعيب
لما بقا العبد ثم ظهر عيبه لا يرجع بالنقصان

يعنى

يعنى باع عبدا فباعه المشتري ثم رد عليه فاما ان قبل بقضاء القاضى ولا وان كان له رد فاما
ان يكون له اقرار بمعنى ان المشتري الثاني ادى على البائع الثاني اقرارا بالعيب والبائع انكر فاشتبه
المشتري بالبيته واما احتج الى هذا الثاني لان اقراره لا يكون الرد محتملا لانه القضاء
ليس عليه باقراره بالعيب فلا يكون له ان يردّه على بائعه لانه اقاله واما ان يكون بيته او موكلا
وفي كل منها له ان يرد على بائعه لانه قد خرج من الاصل فجعل البيع الثاني كالمعدوم والبيع الاول
قائم فله الحق في الرد بالبيع غايته الا ما رآه انكر قيام العيب فلم يرد الثاني فله ان يرد على بائعه
شرا بقضاء القاضى فان دفع الثاني فمما كان اشتري شيئا واقرارا بالبائع باع ملك نفسه ثم
ظهر المشتري لا يطل حقه في الرجوع على البائع بالثمن وان كان الثاني وهو ان يكون الرد بر من
المشتري لا اى يبيع له الرد على بائعه لانه اقاله وهو جديدي في حق ثالث والبائع الاول اقاله
هذا اذ ارد المشتري الثاني على الاول بعد القبض لانه اذ رد عليه فلا فرق بينهما سواء كان الرد بقضاء
او بغيره لان الرد بالبائع قبل القبض فخرج من الاصل في حق الكف فصار كانه جديدا او بغيره
الشرط ثم اذ ارد عليه بغير قضاء عيب لا يرجع منه الا صبح الزائد ليس له ان يحاكم البائع وهو
قبض شيئا وادى عينا لم يجبر المشتري بعد دعوى العيب على دفع ثمنه اذ لو رد فلفعل
العيب يخله فيستحق القضاء فلا يقضى به صونا لقضاء من الانتفاضين يرد على ثبوت
العيب ويرد الميب لتمكن ولا يرجع بالنقصان كما لو اختلف اى المشتري البائع على عدم العيب
ان لم يكن له شاهد ويضع الثمن وان كان له شاهد غاب شهوده دفعه ايضا الثمن ان حلف
ببائعه لان في الامتناع رد البائع وليس في دفعه رد المشتري لانه متى قام البيته رد عليه
البيع واخذ ثمنه ولو عيبه ان نكل لا تنجح في الزام العيب قد ثبتت العيان فله ان يرد هكدا
ان اشتري عبدا فقبضه فادى عينا لم يجبر على دفع الثمن حتى يحلف البائع او يقيم المشتري بيته
وقد كلفوا في رد وجهها ما تكلفوا والحق ان من قبل العتق والعتق المقدي رد وجهه لم يجبر
المشتري على دفع الثمن والى المشتري حق الرد على البائع حتى يحلف البائع او يقيم المشتري بيته
وهذه فائدة اخبرها صاحب كشف الكثر ان تحقيق قوله في رد وجهه يورث ان يرد ان لا
ينفع نفسا ايمانها لم تكن امت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا ان من قبل العتق والعتق المقدي
والعق لا ينفع نفسا ايمانها ولا عليها لم تكن امت من قبل او كسبت فجايمانها خيرا ادى باقا
يعنى اشتري عبدا فادى عينا ابق واراد تحليف البائع على انه لم يرد على المشتري لم يحلف البائع
حتى ثبت لم يردى ان ابق عليه اى عن نفسه لان العتق وان كان قول البائع لكن انكاره انما يغير
بعد قيام العيب به فيرد المشتري ومعه ثمنه بيمينه بالبيته ثم اذا اشته حلف اى البائع على ان يثبت

هذا من اشتري شيئا واقرارا بالبائع باع ملك نفسه ثم ظهر
المشتري لا يطل حقه في الرجوع
وذلك وغيره العقار لان بيع المبيع قبل القبض لا يجوز فادى بيمينه جديدا
وغيره حقه ما يجعل في حق الكل وفي العقار اختار المانع كما في التبيين
هذا الرد بالبائع قبل القبض فخرج
وهذا قايما وهو ان يبيع المبيع قبل الاطلاع على العيب او لو كان بعده
بين الرد على بائعه ولو رد عليه بما يورث رد في المشتري اى

التخلف عن فعل العيب لا يثبت على المالك مطلقا بل على من يملكه في وقت وقوعه

مع انما فعل العيب قد يثبت على المالك في كل حال وان كان المخلف قد فعل العيب على غيره يكون على المالك مطلقا في جميع
 المسائل لا يثبت على المالك الا في حيث يثبت على المالك لان المالك يملك الشيء سليما فلا يستحق
 برجه الما ضمن بنفسه ويقال في التخلف بالتلف الما بقوله او ما له قوله عليه من دعواه
 هذه او لغيره سلمه وما به هذا العيب لا يثبت ما انما يثبت قط فان هذه العبارة وان وقعت
 في الكتاب لم قال المتأخرون في ترك النظر للمشتري عما لا يختص به باعده وقد كان الباق عند غيره
 ويبرهن عليه وفيه هو عند ولا يثبت له باعده وما به هذا العيب لان فيه ترك النظر للمشتري
 ايضا لان العيب قد يثبت بعد البيع قبل التمسك وهو من جوارحه ولا يثبت له باعده وسلمه و
 ما به هذا العيب لانهم يثبتون له بالشرطين فيتنافوا في اليمين عند قيامه في احد الحالتين
 وهي ما لا تسليم ولا يثبت له متعلق بقوله حتى يثبت دعوى اذ لا يثبت انما الباق عند نفسه
 يخلف باعده عند انما البايع لا يعلم انما العبد انما عند انما المشتري لان الدعوى
 محتملة حتى يثبت عليها اليقينة فكذا اليمين واختلفوا على قول المالك في ما قاله البعض
 ان الدعوى لا تنفع لان من خصه ولا يصير حجة الا بعد قيام العيب وانما كان على اليمين
 عند ما يخلف ثانيا بطلب المشتري لرد عليه فان يكون له يثبت العيب عند المشتري فاذا
 اراد الرد على البايع بهذا العيب يخلف البايع على البات كما تقدم من قوله والله ما له
 حق الرد عليه فان خلف ليرد وان نكل رد عليه ثم لم يرد ان كانت فباق الكبرى يخلف
 بالله ما الباق من مبلغ الرجل لان الاباق في الصغر لا يوجب رد بعد المانع كذا في الحديث
 قوله ينبغي ان يكون الحكم في الغرر والسرقة ايضا كذا في لاشك في العلة واليه
 اشار في غايه البيان بقوله ذلك لان اتحاد الحالتين شرط في العين الثلاثة اختلفا على البايع
 والمشتري بعد التقاضي في رد البيع يعني ان يرد عيبا وتقايبا فوجب رد البايع
 بعتك هذا واخره وقل للمشتري بعثنيه وحده فانه رد على البايع حتى يرفع تحصيل
 الثمن على تقدير الرد وهذا قال وتقايبا او المقبوض بان اشترى عبدين فقل البايع فبعتها
 وقال المشتري ما فبعت الاربعة فاقول في القورين لمشتري لانا فابض والقول للمالك
 كما في القصب اشترى عبدين صفقة واحدة وقيل احدهما وجدها وبها الاخر عيبا اخذها
 او ردها ولو قبضه من المبيع فقط لان تمام الصفقة بالقبض وقبل القبض لا يجوز نقلها
 لانه يكون بيعا بالصفقة ابتداء وهو لا يجوز بعد القبض يجوز ان يبيع ببيعها بالصفقة بقاء
 وهو ما لا يخفى في كتاب الاصل قبض كيل او زنايا وجدها عيبا رد كل واحد
 لان الكيل والموزون ان كان من جنس واحد كان كشي واحد في هذا اذا كان في وعاء

انما في الفاتورة وانما قال يومهم تعلقه بالشروط اشارة الى ان ما بين البايع
 من ذلك لا يثبت له بغيره ويثبت يومهم انما في الاستحسان هذه العبارة
 فان فيها اشارة الى ان ذلك لا يثبت له بغيره بل في الاستحسان هذه العبارة
 قال انما في يومهم ذلك لان ذلك لا يثبت له بغيره بل في الاستحسان هذه العبارة
 التاويل به صحيحا كان التخلف به جازا او يورثا فبقي قوله
 لا يخلقه الا اذا حمل النقص على الوجه الاصح فيستقيم
 الا باق في الصغر لا يوجب الرد بعد المانع

في هذا الاختلاف فثبت في كل واحد احد من الامر
 بالاشارة الى ان المالك لا يملك الا في كل حال في المخلف
 ومعه على الباب فاستبرهها او عسكرها

واحد

انما في الفاتورة وانما قال يومهم تعلقه بالشروط اشارة الى ان ما بين البايع
 من ذلك لا يثبت له بغيره ويثبت يومهم انما في الاستحسان هذه العبارة
 فان فيها اشارة الى ان ذلك لا يثبت له بغيره بل في الاستحسان هذه العبارة
 قال انما في يومهم ذلك لان ذلك لا يثبت له بغيره بل في الاستحسان هذه العبارة
 التاويل به صحيحا كان التخلف به جازا او يورثا فبقي قوله
 لا يخلقه الا اذا حمل النقص على الوجه الاصح فيستقيم
 الا باق في الصغر لا يوجب الرد بعد المانع

واحد وان كان في وعاءين كان بمنزلة عبدين حتى يرد العا الذي فيه العيب لا الاخر
 ولو اشترى عبدا في وعاءين كان بمنزلة عبدين حتى يرد العا الذي فيه العيب لا الاخر
 ولا يستحق بعضه اي بعض الكيل او الوزن ولا يثبت رد العيب في وعاءين في بعض
 ولا يستحق اياهما في الصفقة لان تمامها بوضع العاقد لا المالك واما اذا كان في بعض
 ان يرد الباقي للفرق الصفقة قبل التمسك وفي الشرط يثبت لان التمسك في بعضه وقد كان وقت
 البيع وظهر بالاحتقاق انما في وعاءين يثبت من عيبها او فطرها او قبلها او بعدها بشروط
 ثم وجدها عيبا لم يرد ما معلقا اي سواء كانت بكر او ثنية انقصها الرطل او لا لان كذا
 منها عيب حادث وبيع بالتمام لا يرد الا انما في البايع باخذها لان الاحتقاق كان
 بحقه فاذا اراد رد العا الاحتقاق الحادث من العيب اذ انما في القديم يوجب الرد يعني اذا اشترى
 شيئا فوجده عيبا ثم اطلع على عيبه القديم لم يرد لان حدوث العيب عند ما دفع من الرد
 واذا اراد الجواز لرد العا المنع بطلان ما في العيب مع العا عند التقاضي فوضعه عند رد
 فقلت كان اي لك على المشتري اذ اقبض بالرد على البايع يوجب رد جارية من رجل
 وعابا لبايع فاقطع المشتري على عيب الجارية فرفع المالك للقاضي واثبت عند الشراء والعيب
 فاقطعها القاضي ووضعه على يد عا فاثبت في يد عا وحضر البايع ليس للمشتري ان يسترد الثمن
 لان الرد على البايع لم يثبت كان غيبته فكان المالك انما على المشتري قال في المختار فقلت ينبغي
 ان يكون عند قيامه اذ اقبض من القاضي بالرد على البايع من اخذها منه فوضعه عند اتمام اقبض
 على بايع بالرد فينبغي ان يرد من ما لا يبيع ويسترد المشتري الثمن لان اقبض ما في الباب
 ان هذا اقتضا على العا من غير خصم وكذا في رد فاعلم انما في البايع عن صاحبه اذ اقبض العيب
 وعرضه على البيع ولبيد واستخدمه وركبه في حاجته لان كونه له دليل الاستبقاء و
 لو كان ركوبه للملك لا الى يكون رضا المالك وسيلة المصلحة كالسفر وغيره العلف عن ضرورة
 فانما ان كانا عن ضرورة بان لا تنشق ولا تنشق العلف في عدل واحدا لا يكون ذلك
 رضا واذا علم الفوقه كذا فاقطع القهوض اي قطع يد البيع القهوض او قل بسبب كان
 عند البايع رد الملقط ببقاء عيبه واخذ ثمنه اي معنى الملقط والمفتق يعني اشترى
 عبدا فتمتدق ويؤمل به فقلع عند المشتري له لا يرد ويأخذ ثمنه وقا لا يرد به بايع
 بما بين قيمته سارقا وغير سارق وعلى هذا المختار اقول في رد المشتري بسبب وجده عيبا لبايع
 وهو غير له الاحتقاق عند ويثبت له العيب عند اتمام العقد في يد البايع سبب القطع
 والمثل وهو لا في المالك في الصفقة فيه كذا في رد مع بقاء العيب لرد واما ان سبب الوجوه
 حصة في البايع والوجوه في المالك في الصفقة فيه كذا في رد مع بقاء العيب لرد واما ان سبب الوجوه

وإذا كان من جنس واحد كان كشي واحد في هذا اذا كان في وعاء

انما في جارية ولم يثبت من عيبها او فطرها او قبلها او بعدها بشروط
 ثم وجدها عيبا لم يرد ما معلقا اي سواء كانت بكر او ثنية انقصها الرطل او لا لان كذا

مع القضاء على العا في بعضه او في كله
 البيع سحر وكذا البعارة والهن والكاتب والعرض على البيع والسكن
 كذا في التبيين

و عندئذ

الطريق الاعظم وطريق السكة غير نافذة وطريق آخر في ملك انسان فطريقا طريقا خاص فملك
الانسان لا يدخل في البيع من غير ذكره اما نصفا او بملك الحق والرفق والطريقان الآخران
يتعلقان في البيع من غير ذكره كرا بيع مسيل الماء وهبته لانه مجهول لانه لا يمكن تقديره في البيع من الماء
وصح بيع حق المرونة بالارض بالاجماع ووجهه في رواية وهو رواية بن جماعة وهو غير جائز الزيادة
لا يجوز وصحة النفقة لانه ليس بان حق من الحقوق وبيع الحق لا نافذ في الجود والشرب كذلك
اي حرم بيعه تعادلا في الارض بالاجماع ووجهه في رواية وهو اختيار مشايخ بل لا ينصب على الماء ولم
يجز في اخرى وهو اختيار مشايخ بخلاف الجاهل لانه لا يبيع حق التيسل وهبته لانه ان كان على الطلح
كان حق التعلل وقدره ان يبعه باطل وان كان على الارض كان مجهول الجاهل محله وجعل القريب
حق المرونة على الرأيتين وحق التعلل حق التعلل متعلق بعين لا تنقسم وهو البها فاشبهه بالنافع
وحق المرونة متعلق بعين تبقى وهي الارض فاشبهه بالاعيان ولا يبيع الى الغير من غير نفي
وهو اولى بغيره من البيع والمهرجان وهو الخريف وانما لم يجز ان النير ولو يختلف بين نير ونير
السلطان ونير ونير البهاقين ونير ونير الجوس كذا في الكفاية والرسالة الصالح وفطر اليهود اذا
لم يرفاه اي المتبعا فممنوع اليوم لجهالة الاجل فان اعرافه اجماعا بخلاف فطر المصادى بولها
شعر على صورهم لان مدتها بالايام معلومة وهي خمسون يوما ذكره الترمذي وقد وقع الخلاف في
نفي الجح وكسرها قطع الدرع والدياس وهو ان يومها الطلوع بقوائم الدوابها ونحوها
والقطا قطع الغب والجبان قطع غر النخل والصوف وانما لم يجز لانها تستقدم وتستأخر
يكل اليها بالى هذه الاوقات لان الجهالة اليسيرة محتملة في الكفاية وهذه الجهالة اليسيرة
لا خلاف في الصحة بخلافه عنهم في انه يمنع جواز البيع ولا يمنع اى البيع ان استقطا الاجل قبل
طلوع الزوال المفسد قبل تفرقه ولو باع مطلقا ثم اجل الثمن الى هذه الاوقات صح لان هذا
ناهي الدين والجهالة في الدين محتملة وشبهه بغيره على النير في اى ولا يبيع البيع بشرا
لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحدهما اى احدهما قد يربح او يبيع يستحقه اى النفع بان يربح
ادميا وانما فسد البيع بهذا الشرط لانها اذا قصد المقابلة بين البيع والشراء فقد راعوا الشرط
عن العوض وقد وجب بالبيع بالشرط فيه فكان زيادة مستحقة بعقد المعاوضة خالية
عن العوض فيكون ربوا كل عقد شرط فيه الرب يكون فاسدا كشرط ان يقطع له اى البيع وهو
ثوب البائع ويحيطه بقباقبانه لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحدهما او كشرط ان
يجوز اى البيع وهو ما قد يقال من هذا الجمل اى عمل او كشرط ان يربحها اى
الشغل من الشراء لانه اى يبيع عليها الشراء وهو يشترطها اى على ظهر العقد كذا في المغنر

ففتن العبد قطع عن الكلام قسما وقطعا فالذي اوقد جيل سما القوت
ومن يدبرها عذر الى العقل والفتح فيه لغت مفرد
وكذا الحزن وهو بالذات المعجزة عام قطع الثمان بالمهنة بالنقل
منعج الكمال الى التمدد والمرجان والحصاد والدباب وغيرهم

٥٧

البيع في النقص استحقاقا للتعامل فيه فصار كبيع الثوب المستطرد ان استثنى عنه اى البيع وهو عبد
 هذا نظير شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبائع وانما قال في المأمر ان النقص اذا كان ثلاثا ايام
 جان ان يشترط فيه الاستحالة ويبيع او يكاتبه او يتولاها او يخرج العن عبد كان او كلفه
 عن ملكه هذا مثل الشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبائع وهو يتحقق ان العن يحجب ان لا يتلقا
 البائع فوجده زيادة مثاليه عن العن فيفسد البيع وفرغ على الاصل المذكور بقوله فيفتح على البيع بشرط
 يقتضيه العقد كمثل الملك المستحق ولا يقتضيه ولا ينفذ فيه لاحد كشرط ان لا يبيع المالك المبيعة
 فان بايئت بغير البيع جاز لمسلم ذميا يبيع محررا من ذميه ونحوها وامر المحرم غيره اعلى من بيع
 صبيته ولا يجوز ان التملك لا يبيد بنفسه فلا يبيد بغيره كمثل السلم على ثياب او برنج عتيبة وانما
 ثبت كونه يفتقر الى المثل في كل ما ذكرناه باسوة بنفسه ولذلك المعبر في هذا الباب اهلية المالك
 التملك وهي اهلية التفرغ في المأمور به واسم في ذلك واهلية التملك وهي اهلية ثبوت الحكماء
 التملك في ذلك حكم العقد لذلك يلزم انعكاس المأمور عن اللازم الا يري على المحرم بثبوت ملك المحرم المسلم
 او اذا السلم هو مثل المرفق وما عمن غير جنسها وايضا العبد المأذون له المرفق اذا اشترى خمر
 ثبتت الملك فيها لمولاه المسلم اتفاقا واذا اشتهت اهلية ان لم يتبع العقد ثبوت الاسلام انما جالب
 لاساليب غم المولى بان كان خمر خلاصا كان خمر سبيبه وقد قالوا هذه الحكماء معروفا استدل
 كراهة وحكم ذلك المشتري اذا قبض البيع وقبى بايعة صريحا او بالمال بان قبضه في مجلس العقد
 بخصرته ولو يبيعه ملكه وقال الشافعي لا يملكه وان قبضه لا يملكه فلا يملكه بغيره الملك ولان الهوى
 نسخ للشريعة تساقطت فيه ما قلنا لا ينفذ على القبض فصار كما اذا باع بالبيعة او باع المحرم الذم
 انما ان ركن البيع صديقه على اهله وقبضه في مجلس العقد بالانعقاد ولا شك في اهلية والمالية
 وركنه ببلد المال بالمال وهو حاصل والبيع على الاصل الشرعية يقتضي ثبوت المالك في البيع لا يقتضي
 ثبوت المالك عند ان الهوى لا يتصور لغوه وتحققه ما ذكرته في امرت الامور ان مدار الامر والهي
 المقدورية والبيع على الاصل الحسية يقتضي كونها مقدورة حسا ومن الامور العقلية يقتضي
 كونها مقدورة عقلا ومن الاصل الشرعية يقتضي كونها مقدورة شرعا والاولا كان عتلا محض وان
 لا يوافق من الامور الحسية فادلت اشخو لا نظر ينكر كل من يبيعه لا استعانة القدر وكذا
 ادلت على كذا في البيع من الاصل الشرعية فان الهوى وجب ان يكون مقدورا وكذا هو
 المعنى بقول المالك في البيع العقل الشرعي يقتضي الشرعية باسوة وغيره بشرطه في الاول
 ناطق بالقدورية شرعا والمأخذ في الهوى نفس البيع مشروعا وبينا ان هذه الملك انما الحرة

حكم البيع لفاسدي على المبيع بالقبض

وفي البيع من المالك قبل القبض هذا تقرر الفساد للمجاور والنا ما جباله بالرفع بالاستدراك
فما لم يتنازع عن المظالم لئلا يفسد من البيع والقيمة ليست مال فانعدم الركن
وان كان المحرم من المظالم وجهه ولو لم يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع حقيقة
وهو الذي يماثل صورة ومقتضى ان كان المالك مثليا او مثليا معنى فقط وهو الحقيقة ان كانت
الملك قيميا لانه مضمون بالقبض والقبض يوجب قيمة يوم القبض وان زادت قيمته في يوم القبض
لانه دخل في ضمانه بالقبض ولا يتغير كالمضون كذا في الكافي ويجب على كل منهما اي المتبايعين
لم يعل كل منهما انشأه في حق القبض والادوية الجوزية ففسد في القبض ففسد الفساد كذا
بعد اي يوجب القبض ما ذكره في البيع في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع كبيع درهم
بدونين ولو لم يفسد ان كان بشرط ان لا يفسد من الشرط من الزينة واصلها في الشرط
عن التجريل انفسه لم يفسد ما عندنا ففسد من المظالم في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
المعاقبين فانهم ارضوا بالعقد فان باع اي يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
وسلمه او اعتقه لفسد بيعة وهبته واعتاقه لانه لما ملكه ملك التمر ففسد في البيع لئلا يفسد في البيع
فيه لتعلق حق العيب بالتعريف الثاني وقس البيع الاول كان لحق الشئ وحق العيب ففسد
لحاجة ففسد قيمته لما تقرر من ان القبض يوجب الفساد والكافة والشئ كالمبيع لانها لازمة ان مات
فيستعجز عن زوال العين ففسد القيمة الا ان حق الاستدراك يعود بعين المكان وفقد
الرهن لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
لان الواجب من المظالم ان يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
ويبقى كذا اذا خلا وفيه زيادة تفصيل في ان لا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
باية بعد البيع ففسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
فالمشترى احق به اي بما اشتراه حتى يأخذ منه لانه يملكه عليه في حياته ففسد في البيع لئلا يفسد في البيع
بعد فانه كالمشتري ثم ان كانت دراهم الثمن فائمة ياخذها جميعا لانها متعينة في البيع لئلا يفسد في البيع
في البيع وان كانت متعينة ففسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
سواء اشترى حيا او ميتا ففسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
ما بين الثمن والملك والقيمة والفرق ان الجارية متعينة في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
البيع والدراهم والدراهم المتعينة في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
فان يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
دراهم الثمن فائمة ياخذها جميعا لانها متعينة في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع

كالجوزية والمظالم
كالجوزية والمظالم
المستأجرة

اي يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع

اي يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع

اي يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع

اي يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع

العقبة

لغيبه هذا ينافي ما قلناه من عدم تعيين الدراهم والدراهم قلنا يمكن التوفيق بينهما بان هذا
العقد شبهة بين شبهة الغيب وشبهة البيع فاذا كانت قائمة اعتبر شبهة الغيب معينا في دفع العقد
لفاسد وان لم يكن قائمة فاشترى بها شبهة الغيب حتى لا يفسد الفساد الجوزية لئلا يفسد في البيع
شبهة الغيب او لا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
فقد دللنا على صحة ما ذهبنا اليه من ان البيع يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
الصحيح وهو ان البيع يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
نوعان حيث فسد الملك ظاهر او خفي ففسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
ما لا يتعين كالنقد ففسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
او النقد ورجح يستند الى ما ذهبنا اليه من ان البيع يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
فيتم حقيقة البحث في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
المبيع ما وجد يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
اما البحث في فساد الملك ففسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
فيما يتعين ففسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
تعتبر كما طالب من مال الادعاء ففسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
ففسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
الملك لان الدين واجب بالاقرار ثم استحق بالقضاء وبذلك يستحق الملك فلا يفسد في البيع
بجواز ان يفسد ففسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
يفسد البناء ويرد الدار لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
او الزمان ويطلب بالتأخير والاثبات ففسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
يطلب به وحق الشفعة لا يطلب بالبناء والفرن ففسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
للمشتري بتسليمه من جهة البائع وكل ما هو كذلك ففسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
يجوز الشفعة اذا تسلط على وجهه من جهة البائع ففسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
من آخر فانه ياخذها بالشفعة بالبيع الثاني بالثمن او الاول بالقيمة وان لم يكن في الفاسدة
لان حق البائع قد انقطع عنها وعندها صار حق الشفعة لعدم التسليم من جهة البائع ففسد في البيع
البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع
فقال ووقف بيع مال الغير على اذنه وبيع العبد والعتيق المحرم على اذنه ففسد في البيع
اجازة الاب والوصي وبيع مال من فاسد عقل ففسد في البيع لئلا يفسد في البيع لئلا يفسد في البيع

على المدعي والغاصب اذا تصرفا وبجواز المدعي
والغاصب لا يبيعهما الربح

دراهم

على اذا جازي او غير في المشتري شرعا فاسد

على اذا اشترى المشتري شرعا فاسد ففسد في البيع

معد البيع الموقوف

ما بيع بغير علمه في ثوبه لا ينفذ الثاني

والمستاجر لا يرضى من ربحه العين على اجارة المهرين والمستاجر والمزارع ولو تفاخرا بالاجارة
 لزمه ان يملكها المشتري وكذا القرض المهرين والارثه المهرين وقد اختلف في بيع
 وبيع شئ ثم رده وبيع العلم والمشتري لا يعلم لو قلنا علم المشتري في بيع العلم فلهذا وان
 تفرد قبل العلم بطل وبيع العلم من غير المشتري يعني باع غيا من يذم باعته من بطل لا ينفذ
 الثاني حتى لو تفاخرا الاول لا ينفذ الثاني لكن يتوقف على اجارة المشتري ان كان بعد القبض وان
 كان قبله فلهذا ولا في العتق ولا في الخلاف والموقوف لا يملك وبيع العلم عند خيفه وقدره
 باء وبيع العلم باء فلان وبيع العلم والمشتري لا يعلم ان علم في المجلس ثم ولا يملك وبيع
 بثل ما يبيع الناس به او بثل ما اخذ به فلان ذكر في شرح الثاني انه لا يجوز ولو فسخه الما
 الحرس هذا ان المبيع المشتري بذلك فالعلم في المجلس في اي حيفه فيه رويان وبيع العلم
 بغير علم بغير الجهالة ولو عرفت في المجلس جاز وبيع فيه خيار المجلس وقدره في اول البيع
 وبيع الغاصب فانه موقوف على اجارة المالك ان اقرها الغاصب ببيع وان محله لنفسه
 منه حيفه فذلك فان لم يكن ولو يملكه حتى ينفذ البيع وحكمه اي حكم البيع الموقوف
 اما انما يقبل الاجارة اذا كان الباع والمشتري والمبيع قائما المالك بكون البيع قائما ان لا يكون
 متغيرا بحيث يعد شيئا اخر فانه لو باع ثوبه بغير علمه فلهذا فلهذا المشتري فاجاز ان يملك
 البيع جاز ولو قطع وغاصب ثم جاز ان يبيع لا يجوز ان يملكه المالك الموقوف لو كان عرضا
 او كاشف لم يملك البيع بغير علم الثمن ايضا اذا كان عرضا وماله الموقوف ايضا انما يملك
 قيام البيع والثمن المذكورين يشترط قيام صاحبه المبيع حتى لو باع مراع غير فوات
 صاحبه المبيع قبل ان يبيع البيع فاجاز ان يملكه لا يجوز وحكمه ايضا ان اخذ الثمن اي اخذ
 المالك الثمن وطلبه من المشتري ليس باجارة البيع الموقوف واختلف في احسن قبل
 اجارة وقيل لا وقوله لا اجارة انما على البيع الموقوف بخلاف المستاجر فانه اذا اقال الاجير ببيع
 الاجر ثم اجاز ان يملكه من الخاصة ثم لما فرغ من البيع الموقوف واحكامه منع في بيان
 البيع الموقوف وحكمه فقال وكذا البيع عند الادان الاول للجمعة ان فيه اخلا لا بوجوب السجدة افعلا
 ووقعا يتبايعان ولما اذا استباعا متبايعان فلا كراهة وكراهة الجش وهو ان يزيد في الثمن بغير
 غيره ولا يرضى المشتري لغيره عليه السلام لاننا اشعنا وكراهة السوء على سوء غيره وودعهاها ثمن
 لقوله عليه السلام لا يستام الرجل على سوء اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه فانه يبيع بصفة النفي
 وهو ابلغ فاما اذا سؤمته شئ ولم يكن احدهما صاحبه فلا بأس بالنفي ان يساوموه ويتبايعا
 فانه يبيع من يريه ولذا اقل بخلاف بيع من يريه فانه جاز ان يوردها له وهو محلي له في الخطبة

بيع المهرين والمستاجر وانه في ربحه العين موقوف على اجارة
 وفي الزيادة ان الباع داره بعد ما جازان المشتري حتى ينفذ العقد
 بغير البيع وان طلبت بغيره في الحال فلهذا البيع ثم يملك
 ابي يبيع وقد اطلق البحث على هذا في الفصل العام في قبل اجمع ومنها
 في فتاوى قاضي خان ثم ان المبيع المستاجر حتى انفسه الاجارة
 بغيرها فلهذا البيع السابق وكذا المهرين والارثه المهرين فان اجاز
 ابيع السابق وليس له ان يبيع الا بغيره حتى لا يملك بغيره فان اجاز
 المستاجر ابيع بعد ولا يفرغ من بيعه حتى لا يملك بغيره

قد علم ان احدا من اهل البيت باجارة في فطره فان عاين المروية
 ثم في البيع الموقوف او اخذ الثمن او صلبه بكون اجارة هو

بيع المهرين وحكمه

كذا

يعاونه ايضا في الخلق اعان يتلقى بعض اهل البلد المحبوبين خارج البلد اليه من الطعام
 المضرا لاهل البلد الممنوعين عنه وان فيه تضيق الامر على المحامين فان كان لا يفرق في لباس
 به الا اذا لبس السرة العاردين واشترى باق من القيمة وبيع الحاضر الجادى وانما الخط
 لقوله عليه السلام لا يبيع الحاضر الجادى وهذا اذا كان اهل البلد في قحط وهو يبيع من اهل
 البلد وخبرته في الثمن العالي فيكون اهل البلد لا يملك ذلك فلا بأس به لعدم الامرار وقيل
 صوته ان يبيع الجادى بالعلم له في وقت يبيع من الحاضر عن الجادى وبيع الطعام وبيع السرة
 على الناس فانه يبيع عنه فانه لا يملك له باع بنفسه وتوفر في السرة والكف في يدين صغيرين
 رحمهم ومنه لقوله عليه السلام من فرق بين والده وله فرق الله تعالى بينه وبين احبته
 يوم القيمة وروى صلى الله عليه وسلم ان غلامين صغيرين ثم قال له ما فعل الغلامان
 فقال بعت احدهما فقال عليه السلام ادركاه رشوروى ارداد ودولان الصغار يتكلم
 بالصغير والكبير والكبير يشفق على الصغير ويقوم بحواجه باعتبار الشفقة الشفقة للناشئة
 من قربة المنة فكان في بيع احدهما قطع الاستيناس والنع من التعاقد وفي ترك الرحمة
 على الصغار وقدا وعى عليه السلام في الكبيرين ان ليس هناك ترك الرحمة عليهم والنوحيين
 لان الثمن معلول بالقرابة المحبة للنكاح حتى لا يملك فيه حرم غير قريب ولا قريب غير حرم
 غير حرم ولا يملك اجتماعهما فلهذا حتى لو كان احدهما صغيرا لم يملك الاخر لعنه لا بأس ببيع
 واحدهما ولو كان التفريق حتى يستحق لباسا كدفع احدهما بالحنانية وبعد بالدين ورده
 بالعب لان الموقوف للميت يقع الضربى غير الاضرار به وحكمه اي حكم البيع الموقوف
 لان الثمن باعتبار معنى جاز وبيع له في صلبه ولا في شرا فلهذا ومنه هذا الثمن الوجوب
 بل الكراهة ولا يجوز في ذلك وجوبه في الفاسد في المحبة ولا حيفه ههنا وبيع البيع
 قبل القبض ثمان ان عى ثبوت المالك قبل القبض في البيع الفاسد حذا رغبه الفساد الجا و
 ولا فساد ههنا ويجوز الثمن بالقيمة ان ههنا الموقوف فلهذا المشتري ان وجوب المشل
 او القيمة في البيع الفاسد كونه في حكم الغصب وهذا ليس كذلك
باب الاقال
 لغة الاستقاط والرفع وشرع ارفع البيع وقصم بلفظين احدهما مستقبل في شئ العتق
 اقالة تثبت بلفظين احدهما يبيع بهن الماضي والاخر من المستقبل يقول الرجل اقلني ويقول
 صاحبه اقلني وقال المحرم البيع لا يصح الا بلفظين يبيع بهن الماضي وفي الفتاوى واختار
 قول محمد بن ابي عمير في وقت عتق لا اخذ في المجلس في التجريد يتوقف قول الاقالة على
 ارا القله

هذا التفريق بالبيع بين صغيرين ورحمهم محرم

كل حكم بجماع الزنا والمصاهرة كاشرة الاب
 ثمان العمد ابن ثمان

مطاعم البيع الموقوف عدم الفساد ولا يوجب الفسخ

اشترى الدين الكرمي قبل الاجل ثم تقابل عاد الدين حال

فقال يار ودي حبل ان البيع ملكك وشهدا المشتري بذلك لم تقبل شهادته

سأول المشتري ان البيع لم يقبل شهادته

مسند في الوقف ولو كان باعاً شيئاً كان من قيمته الجيدة لها قالته وان كان بمن ثمن الاول

مسند في الوقف ولو كان بمن ثمن الاول وان شرط اكثر او قل او غير جبر الا ان اتي

المجلس وكما يصح قولنا فجلسنا نقول بغير قيد لانه بالبيع كما ان قطعاً يصح
قوله قاله المشتري وهو في حق فها هو من مبيعات العقود قاله البيع فله في حق
المعاقد من غير جبر على الاول لانه انما يكون في حق مبيعات العقود من غير
ولما لم يكن منها بل وجب بشرط زائد فالقائه فيه تقبيل بعد جدي في حق المعاقد
ايضا كما ان المشتري بالدين المتعلق عينا قبل حلول الاجل ثم تقابل عاد الدين حالاً كما نابعه
منه وكما ان تقابلت شهادته على رجل ان البيع ملكك وشهدا المشتري بذلك لم تقبل شهادته
باعد منه وكما ان تقابلت شهادته على رجل ان البيع ملكك وشهدا المشتري بذلك لم تقبل شهادته
الاخرى ان المشتري لو ادعى البيع عيب بقضاء وادعى البيع رجل وشهدا المشتري بذلك لم تقبل
شهادته اذ بالفسخ عاد ملكه القديم فلم يكن متعلقاً من جهة المشتري لكونه فسخاً من كل
وجه وفي حق عكسها فسخاً وادعى الاول بقاء فطلعت اى الا لا بعد ولا البيعة
لا تمنع الفسخ بسبب الزيادة ولو كان بيعاً فسخاً لجاز الوفاء اذا اولدت بعد القبض واما
اذا اولدت قبل فسخا لانه يبيح عند ذلك الثاني بقاء وصحت ثمن الاول اذا باع
الموقف والوجه شيئاً بأكبر من قيمته حيث لا يجوز اقله وان كان بمن ثمن الاول عارفاً
لجانب الوقف وحق العقبين وان وصلة شرط غير جنسه اى جنس الثمن الاول او كثر
منه اى من الثمن الاول او اقل اى عكس الاول بمن ثمن الاول وان شرط غير الاول
فلان الاول فسخ والقسم لا يكون الا على الثمن واما الثاني فلان الشرط فاسد والاقالة لا تقصد
بالشرط الفاسد كما سيأتي الا ان اقيمت على البيع عند المشتري استثناء من قوله لا قبل
فان الاقالة لا يجوز باقر من الثمن الاول لان دفع الثمن يكون بمقابلته الغائبة بالقبض
وذلك لا ينفذ ولا تقصد بالشرط لان فساد البيع يفسد الوفاء كما هو في الفسخ
ويكسر الربيع بقوله وجاز البائع بيع البيع قبضه يعني ان تقابلت ولو لم يرد المشتري البيع
حتى باعه منه ثانياً لجاز ولو كانت بيعاً لفسد لانه باعه قبل القبض ولو باعه من غير
المشتري لم يجز لانه بيع جديد في حق غيرهما ونكر الخاسر بقوله وجاز بيع الكيل والموزون
بلا عادة الكيل والموزون يعني اذا كان البيع مكيلاً او موزوناً وقد باعه منه بالكيل والموزون
ثم تقابلت واسترد البيع من غير ان يبيع الكيل والموزون لانه كان بيعاً للمعجز وذكر السالك
بقوله وجاز رتبة البيع للمشتري بعد الاقالة قبل القبض يعني ان ادعى البائع من المشتري بعد
الاقالة قبل القبض ما زنت الهبة ولو كانت بيعاً لم يجز لان البيع يفسخ بهبة البيع للبائع
قبل القبض وبيع في حق ثالث عطف على الاول فسخ قال في الهبة الخلاف فيما اذا ذكر الفسخ

بلفظ

هذا الخلاف في الاقالة فسخ اذا ذكرت بلفظ الاقالة
وتوعدت بلفظ الفسخة او التنازل

بلفظ الاقالة ولو ذكر بلفظ الفسخة او التنازل لا يجزى ما انفاها عما لا لموضوعه العرفي
وقد فرغ عكسها فسخاً وادعى الاول بقاء فطلعت اى الا لا بعد ولا البيعة
يعني لو كان البيع عفاً فسخاً ففسخ البيع ففسخ البيع ففسخ البيع ففسخ البيع ففسخ البيع
جدي في حق كانه اشتراه منه ونكر الثاني بقوله ولا يرد البائع الثاني على الاول بيبع
اي بعد الاقالة يعني اذا باع المشتري البيع من آخر ثم تقابلت على عيب كان في يد البائع
فان لا يرد على البائع ليس له ذلك لانه بيع في حق كانه اشتراه منه ونكر الثالث
بقوله وليس للواهب الرجوع اذا باع الموهوب لانه موهوب من آخر ففسخاً لا يعني اذا كان البيع
موهوباً فباعه الموهوب له ثم تقابلت على عيب كان في يد البائع لان الموهوب له في حق
الواهب كالمشتري من المشتري منه وذلك الرابع بقوله والمشتري اذا باع البيع من آخر قبل الفسخ
جاز للبائع شرطاً منه بالاقل يعني اذا اشترى شيئاً فقبضه ولم يرد الثمن حتى باعه من
آخر ثم تقابلت وادعى المشتري فاشترى منه قبل قد غنمه باقر من الثمن الاول واما
في حق البائع كالمملوك بشرط جديد من المشتري الثاني ونكر الخامس بقوله وادى المشتري بغير
التجارة عبداً لخدمته بعد الحول ووجد به عيباً فخره بغير قبضه واسترد الموهوب له ملك في يده
لم يفسد الزكوة يعني ان اشترى بغير من التجار عبداً لخدمته بغير مال عليها الحول فوجد به عيباً
فخره بغير قبضه واسترد الموهوب له ملك في يده فان الزكوة لا تسقط عنه لانه بيع جديد في حق الثالث
وهذا يعني ان الرتبة بغير قبضه اقله وهذا البيع يمنعها اقله لانه لا يكون الثمن انما يرفع
البيع والاصل فيه البيع لا الثمن وهذا اذا اهلك البيع قبل القبض بغير قبضه فذلك
الثمن وهذا بعض ما عيب البيع يمنعها بقره اعتباراً للبعض بالكل ولو تقابلت باعاً
الاقالة بعد اهلاك احداهما لا يبطل به لانه كل واحد منهما مبيع فكان البيع باقياً

باب الرجوع والتولية
المبيعة الاولى بيع ما ملكه لم يقبل من المشتري لثمن اول ما اذا اضرع المصنف عند الخاص
ومن قيمته ثم وجد حيث جاز له ان يبيعه بمرجعة وتولية على ما ضمن وان لم يكن فيه شيء
بطل اقام عليه لم يقبل ثمنه الاول لان ما يخذ من المشتري ليس ثمنه الاول بل شرط وقال
بطل اقام عليه كما سيأتي ان له ان يضم اجر القمار ونحوه للمشتري ويقبل قائم على بطلان
بزيادة على ما اقام عليه وان لم يكن من جنسه والثانية ببيعة باي ما اقام عليه بدونها اي
بدون الزيادة والثالثة ببيعة باقر من اقام عليه بشرطها اي البيع الثلثة مثل اى شرط
ما يبيعه بمرجعة او غيرها على ثمن الموزونات والكيلات والوزونات المتقارن بها ومملوك من

مسند في الوقف ولو كان باعاً شيئاً كان من قيمته الجيدة لها قالته وان كان بمن ثمن الاول

مسند في الوقف ولو كان بمن ثمن الاول وان شرط اكثر او قل او غير جبر الا ان اتي

الاول واللام في المشتري معلق بمالك والرجح مشاع معلوم جعلت حاله يعني ان هذه البسوة
 لا تفتح اذا كان عوض البيع الذي اشتراه البايع سابقا قيميا لان ماله على الاحتراز من
 الخيانة وشبهتها والاحتراز عن الخيانة في القيمات اذا لم يكن فاقا لا يمكن الاحتراز عن
 شبهتها لان المشتري لا يشترى البسوة الا بقيمة ما دفعه في الثمن اذا لا يمكن دفعه عنه حيث
 لم يمكن ولا دفعه مثله اذا فرض عدمه فتعيت القيمة وهي مجهولة تعرف بالظن والتحيز
 فيمكن فيه شبهة الخيانة الا اذا كان المشتري مراحمته من ذلك البدل من البايع الاول
 بسبب ان الاستيفاء اشتراه مراحمته من معلوم من دراهم او شيء من الكيل والوزن والموت
 لاقدار على الوفاء بما التزمه وما اذا اشتراه من محرمه يانده فانه لا يجوز ان يشتري
 برأس المال بعض قيمته لانه ليس من ذوق المال فصار البايع بايضا للبايع بذلك الثمن القوي
 كالشوب شلوي من خمسة عشر من الثوب والجزء الحادي عشر البسوة لا بقيمة وهي مجهولة
 فلا يجوز ان يشتري البايع ضم اجزاء القصار والصبيغ الفخمة مصدر والكسرة البسوة والظن ان
 علم الثوب والقتل والمحل وطعام لمبيع وسوءه وسوق الغنى والسياسة بالمشروط اجرة
 في العقد فان اجرة السحار ان كانت مشروطة في العقد فيضم والا فاكثر المتأخر على اثرها
 لا تضم بخلاف اجرة الدال فانها لا تضم اتفاقا اي ثمنه معلق بقوله ضم ومناعتها اليها
 لانها تدر في عين البيع كالصبيغ وخواتم او قيمته كالحجر والسوق لان القيمة تختلف باختلاف
 المكان فيلحق اجرتها برأس المال وان فعل المشتري سببه شيئا تمام كمن القتل ونحوه لا
 يضمه وبالجملة كلما يدرى في البيع وقيمه يضم وما لا فلا ذكر الزيلعي الى ليس يضم
 اجرة لطبيب لانه لا يدر شيئا في العين ولا القيمة واجرة المعامل لان اجرة لم يدر ما لينة البيع
 فان التعمد حصص فيه لزمه وشغل غايته ان يكون تعليمه شرط وهو لا كيف في الضم والدال
 والمرعي ونفقة نفسه فانها لا تدرى في البيع بخلاف اجرة السحار المشروطة ونفقة البيع كما مر
 وجعل الباقى وكراهية بيت الحفظ لانها ايضا لا يدرى شيئا بخلاف اجرة المبيع فانها يضم لا فاداة
 زيادة في القيمة ويقبل البايع حين البيع وضمه ما يجوز ضمها قام على كذا الاشتراط
 بكذا احتراز عن الكذب فان اى البايع في المراجعة اى ظهر خيانه بالبيعة او باقران او
 بنكوله غير المشتري ان شاء الله اى المبيع ثمنه او رده وفي النهاية حط اذا لم يمكن حط في
 التولية لم يسبق توكيله لانه يدرى على الثمن الاول فيصير المراجعة فيستغير به المستوفى ولو لم يحط
 في المراجعة بقى المراجعة على حالها وان كان الرجح اكثر مما طافه المشتري فلا يتغير المستوفى
 ويثبت له الخيانة لغوات الرضا ولو هلك المبيع واستلمه في المراجعة قبل الرضا وحث به مانع

اى يدرى معلق بغيره على عشرة دراهم فان كان الثمن الاول عشرة
 كان الرجح ودرهين وان كان ثلثي كان ثلثه ودرهم واحد

مطابقة التمسك بالدال اجرة الطبيب

اى الى

اى من الرقة لزمه بكل الثمن التمسك وسقط خياره لانه محرمه اختيار لا يقابل شيئا من الثمن بخيار
 الرقية والشرط بخلافه خيار القيد لان المشتري منه المشتري على الفاسد وعند العجز عن تسليمه
 يسقط ما يقابل من الثمن ثمنه ثانيا بعد بيعه من رجح فان رجح اى اى المشتري اى بيعه من رجح
 طرح عنه ما رجح اى كل رجح كان قبل ذلك وان استغرق الرجح الثمن لم يرجح صورته ان اشتري
 ثوبا بعشرين ثم باعه بمائة ثلثين ثم اشتراه بعشرين فانه يبيعه بمائة على عشرة ويقول
 قام على عشرة وراشتراه بعشرين وبعده بايعين مائة ثم اشتراه بعشرين لا يبيعه مائة اصل
 لان شبهة حصول الرجح الاول بالعقد الثاني ثابتة لانه تكرر بعد كون على طرف الرقوى بالوقوف
 على عيب والشبهة في بيع المراجعة كالحقيقة احتياجا بخلافه اذا حصل ثالث بان اشتري
 من مشتري مشتريا لان التمسك حصل له بغيره يراجح اى جهازان يبيع مائة سيدي من
 مائة والمحيط بدينه بقبته قيديا اذ لم يكن على العبد دين فباع من مائة شيئا لم يبيع لانه
 لا يبيع للموت شيئا لانه لا يبيع لاملاك الرقة والاملاك المصنف على ما شىء المادون متعلق
 بقوله راجع من ثمنه اشتري عبد مائة وفيه في الحانة ثوبا بعشرين وعيسدين يبيع فيلزم من
 المراجعة عشرة فانه يبيعه بمائة على عشرة عكسه وهو ان يشتري المولود ثوبا بعشرين فباع
 من مائة المادون المائتين بمائة عشرة فانه يبيعه بمائة على عشرة لان في هذا العقد وان
 كان صحيحا في نفسه شبهة العدم لان العبد مكره وما في يد المالك من عقد فاعتبرى ما
 في حق المراجعة لانهما على الامانة فيحق الاعتراض للشراء الاول فصار كات العبد اشتري على
 بعشرين في الفضل الاول ويبيعه للرجح الفضل الثاني في قبض الثمن الاول ويراجح رتب المال
 على ما اشتراه مضارب بالتمتع متعلق بمضارب اول متعلق بشراءه وعلى نصف ما رجح بشرائه ثانيا
 منه اعم من مضارب متعلق بقوله بشارته يعنى اذا كان نفع المضارب عشرة دراهم فاشترى ثوبا
 بعشرين وباعه من رتب المال بمائة عشرة فانه يبيعه بمائة على عشرة ونصف لان هذا البيع
 ان قضى بجواز عهده اذا عدم الرجح كما هو كذا ههنا لان الرجح مما يحصل اذا ابيع ما اجني
 فحينئذ شبهة العدم لان المضارب يبيع عن رتب المال في البيع الاول من وجه فاعتبر بالبيع
 الثاني عهدها في حق نصف الرجح يراجح ببيان بالتعقيب ووطى الثوب يعنى اشتري جارية فاشترى
 عتق او مملوكا في نسيب لم ينقصها الوطى يبيعه بمائة على مائة ببيان اذ لم يجز بعشرين
 شيئا يقابل الثمن لان الاوصاف لا يقابلها الثمن الا اذا كان مقصودا بالاختلاف كما مر مرارا
 ونحوه قال ولا ينقصها الوطى في الرجح المرد بقوله يبيعه بمائة ببيان ان اشتراه سليما
 بكذا من الثمن ثم اصابه العيب عنه بعد ذلك وانفس العيب فلا يبين ببيان يبين العيب

بان باعه المشتري اجنبي ثم باعه الاجنبي للبايع ثم اشتراه
 الاول منه فانه يبيعه بمائة

قال الزيلعي ان المبيوع ان يبين ان اشتراه فبيعه او يبيعه
 لانه ان التمسك بشتراط الدين على العبد كما وقع اتفاقا لانه اذا
 كان لا يجوز مع الدين ان يبيعه مائة رجح في عدم الدين او الحصة
 ملك المالك فيه بالاجماع ولا يبيعه المبيع هذه المسئلة وله
 نقيه لذي العبد

مسئلة الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن الا ان كانت متضمنة
 للاختلاف

وقيل ان ههنا عهدها ان انقص العيب شيئا يسيل
 او ان نقصه قد رما لا يتفاد الناس فيه لا يجوز بيعه بمائة
 تبدي

فصل

صريح العفاق قبل قبضه لا المنقول عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد بن الحسن بن لقمان
عليه السلام إذا اشترت شيئاً حال تبعه حتى قبضه وإلا انشأ القدر على تسليمه قبل قبضه وإلا ينج
ببعده كما المنقول وإنما إن كان البيع صريحاً عن أهل وقوعه في محله والبيع معلول بأشكال المالك
وهو في العفاق إذا رد حتى لو تصرفه لا يثبت القبض وإن كان على شرط النهر ونحو ذلك لا يجوز
بيعته قبله فلا يقاوم على المنقول وقد اضطرب فيها كلمات شرح الطحاوية وغيرهم وأما الظاهر
الموافق لقاعدة الأصح ما ذكر في العناوين وهذا الأصل إن يكون صريح المنقول وغيره ينفق قبل القبض
جائزاً لقوله تعالى وأحل الله البيع لكن حرم منه الربوا يدل مستعمل مقارناً وهو قوله تعالى ومنه
الربوا والسامع المخصص يجوز تخصيصه بخبر الواحد وهو ما روی عليه السلام في بيع
ما لا يقبض ثم لا يخلو ما إن يقبض ما لا ينفق لا الانقضاء ولا إن كان ثبوت المطلق حيث لا يتناول
العقاد وإن لم يكن وقع التعارض بينهما وبين ما روی في السنن مسنداً إلى الأصح عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الغر وبيئته وبين أدلة الجواز ذلك
ليست لهم التوكيد وجعلوا مطلقاً لذلك الأعمال لشدة التوقيف على الأحكام متبنياً على ما لا يوجب

مجلس العام للجنسية يجوز بحقه بحقه بغير الواحدة

۱۰۰۰ روپے خالص
۱۰۰۰ روپے خالص
۱۰۰۰ روپے خالص
۱۰۰۰ روپے خالص

لعل الكثرة والزيادة في المصلحة العامة والمصلحة الخاصة
يكونان من الزيادة على ما يجب للشريعة ان تزيد في الترتيب ويجوز للمصالح ان
يجعل منه وان يزيد في المصلحة ويحقق باصل العقد وتعلق الاستحقاق

والشافعي قال لا يمكن ذلك لان من هذا الاحتجاج على الدعوى والبينة فان ادعى المشتري
 حصة من الميراث عليه وانما حصة واحدة وانما حصة واحدة وانما حصة واحدة وانما حصة واحدة
 الاحتجاج ويظهر في التولية والميراث في الميراث ويظهر في الميراث ويظهر في الميراث
 اذا حصل بعض الثمن عن المشتري والمشتري قال لا حصة له في الميراث وتقع عقد التولية على ما
 يقين الثمن بعد الميراث وكان الميراث بعد العقد متعلقا باصل العقد فكان الثمن في ابتداء العقد
 هو ذلك المقدار وكذا اذا اراد المشتري على اصل الثمن او البايع على اصل البيع والشفع ياخذ به المال
 وفيما في الزيادة على الثمن والميراث كان مقتضى الاحتجاج بالاصل ان يأخذ به في صورة
 الزيادة لان العقد يتعلق بالعقد الاول وفي الزيادة بطلان له فليس لها بطلان قال رجل اخر شيخ
 عبد بن من زيد الدعوى في ضمان من كذا من الثمن سوا الف اخذه اى هو للبدن الف من زيد
 الزيادة من الضامن ولو لم يعلم من الثمن فالانف على زيد كونه ثمن العبد ولا شيء عليه اى على القائل
 اصله ان الزيادة في الثمن والميراث جائزة عندنا ولو لم يجرى باصل العقد كانت العقد ورد ابتداء على
 الاصل والزيادة كما ذكر وان اصل الثمن لم يشرع بغيره مال يقابل هذا لا يفتح ايجابا على المشتري
 لانه لا يستفيد بان ثمنه ما لا فاما فصول الثمن فيستغنى عنه حتى يفتح الزيادة من الاجنبى كما يفتح
 من المشتري اذا لم يسلم له اى بمقابلته الزيادة وما ركب كمال الميراث فانه يفتح عليه الميراث اذا لم يسلم
 له ما شئ اذا دفع عند الميراث من غير مقتضى من ثمن الزيادة المقابلة تسمية وصورة حتى يوجب
 وجوب الثمن بوسطة المقابلة فان اقال من الثمن فقد جعل الميراث بمقابلته للبيع صورة في حيد
 شئها يفتح واذا لم يعلم من الثمن لم يوجد المقابلة صورة ولا معنى فلم يوجد ثمنها فان لم يفتح
 التزام المال ابتداء لبيع داره من غير وهو شقة وهي حصة من ثمنها فان لم يفتح ثمنها فان لم يفتح
 والاصل ان الدين حقه فلا بد ان يقره ثمنه على الدين كما لو اقره الى رجل مائة او مائة
 جهالة يسيرة كالتاجر المصارع في الميراث فان كانت حصة كسوة بالرجل سوى الفرض فان
 تاجر لا يفتح لانه يصير بيع الدارهم بالدارهم لانه معاوضة اسماء وان كان اقراره وصلة ابتداء
 الا ان اوصى به فانه اذا وصى ان يقره ثمنه الميراث درهم فان ثمنه الى سنة ثمنه من ثمنه ان
 يقره ثمنه ولا يطرأ على السنة لانه وميتة بالثمن والوصية يتسامح فيها نظر الموصى
 ولذا اجوزت بالخدمة والسكنى والتمت او حال المستقر من الفرض على اخر بدنه واجله
 المقر من مئة معلومة فانه يصح حتى لو اراد المستقر ان يطرأ المستقر من ذلك الدين ليس له
 ذلك لان الحصة مبنية على الدين في رواية وبراهن المطالبة في اخرى كن في العمادية
باب

قال صاحب المصنف من قال بالاعطاف الى ما من كذا سنة الف
 من الميراث

من قال بالاعطاف وان كان على الميراث

من قال بالاعطاف وان كان على الميراث

من قال بالاعطاف وان كان على الميراث

اعطافهم نكاح
 اذا اخذه متى
 مشاءا كان

هو لغة الفضل مطلقا وشرا فاعطاف احد المتحاضرين على الآخر ففضل فقير عن شاعر على فقير
 لا يكون بغير الاستقاء المقتضى بالثمن الشرا وهو الكيل والوزن فنفضل عشرة اذرع عن الثوب
 المروي عشرة اذرع منه لا يكون بغير الاستقاء المقتضى بالثمن الشرا على الكيل عن عشرة اذرع عن
 بيع ثوب وكثير شعير بكري تركي شعير فان الثاني فاضل على الاول لكن غير خال عن
 العوض بغير الجنس الميراث ففضل ثوب واحد لثوبين حتى لو شرط لغيرها لا يكون ربا
 في المعوضة حتى يكون الفضل الخالص عن عوض في الحصة ربا وعلمنا القدر بالجنس لانه لا اصل
 فيه في الميراث المشهور وهو قوله عليه السلام المعلقة بالخدمة مثلا ومثل يكتسب والفضل ربا اى
 بيعون مثلا ومثل ابيع الحفنة بالحفنة مثلا ومثل الخبز بغيره الامر والمال كان المراد الوجوب والبيع
 مباح صرف الوجوب الى غاية المماثلة كما في قوله تعالى فان مقبوضة حيث صرف الى الجاهل الى
 القبح ففضل ثوبا للرهن والمماثلة بين الشيئين تكون باعتبار القسوة والنعى معا ولقد
 ليس في الصورة والجنسية تسوية المعنى في فضل الذي هو الرهن ولا يغير الوصف لغيره
 عبد السلام جدها ورثة باسواء فان وجلا القدر والجنس حرم الفضل كفقير يقر فقيرا
 منه والنساء وكذا في تساوي كفقير يقر فقيرا منه احداهما او كلاهما نسبية وان عدما الى
 كل منهما خلاى الفضل والنساء وان وجد احداهما فضل فضل كما اذا بيع فقير حنطة
 بفقيرى شعيرى يبيع ببيع فان احد شعيرى المعلقة وهو الكيل مرجوح هذا الاجزاء الاخر وهو
 الجنس وان يبيع خمسة اذرع من ثوب بستة اذرع منه يبيع ببيع ايضا لوجوب النسبية
 وان عدم القدر لا النساء اعلى ليعمل النساء في هاتين المورتين وليسا تساوي فانه ربا
 الفضل بالمصنفين وبالنسبية باحداهما لان جنس المعلقة لا يوجب الحكم ككثير ثوب النسبية
 وهو في باب الربا ملحق بالحقيقة وان كانت اذ في منها فلا بد من اعتبار الطرفين
 ففي النسبية احداهما لغير معدوم وبيع المعدوم غير جائز فصار هذا المعنى ترجيح النسبية
 فلم يحرر في غير النسبية لغيره النسبية لما ذكرنا اذ في من الحقيقة كسهم ثوب مروي
 في مروي فانه لم يحرر اتحاد الجنس وبين شعير فانه ايضا لم يحرر لوجود القدر والجنس
 والمردى سواء لقوله عليه السلام جديدها وردها سواء وان في اعتبار ربا بالبياعات
 ثم فرع على قوله فان وجد باعوه الفضل والنساء القدر فخر ببيع الكيل والوزن بجنس
 ابيع الكيل بالكيل والوزن بالوزن متفاضلا ولو غير معلوم كالحج فانه من
 الكيلات والمخدرات فان من الموزونات والمطعم غير معتبر عندنا بغير النسبية وبالنسبة
 عطف على متفاضلا وبه تتم التفرع الا ان لا يتفقا الى الحق ان استثناء من قوله

واخرج الامام احمد ومسلم والنسائي عن ابي سعيد
 رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انما ذهب
 بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر
 بالتمر والمخ بالمشعير فان اختلفت هذه الاصناف فبيع كل شئ
 والاخذ والعطى سواء فان اختلفت هذه الاصناف فبيع كل شئ
 اذا كان يابسا يبيع بغيره من نوعه
 وفي الميراث اذا وجد احداهما وعلم الآخر من الفضل وشعر النساء
 مثل الحفنة بالشعير والفضة بالذهب ففضل ثوبين على ثوبين
 ان اختلفت النوعان فبيع كل شئ بغيره من نوعه ولا يبيع
 فان قيل يبيع كل شئ بغيره من نوعه ولا يبيع
 كل شئ بغيره من نوعه ولا يبيع
 ان الاجزاء من ثوبين ففضل ثوبين على ثوبين
 لفظ الامر على ان ثوبين ففضل ثوبين على ثوبين
 تكبر وان الامر على ان ثوبين ففضل ثوبين على ثوبين
 وهم عن النعيقين بالتعدين ومما ذكره من النعيقين بالتعدين
 بالانشاء وبالبيان وهو ما يتعين بالتعدين فانه من النعيقين
 من كل وجه فبما لا فتن في الحكم انتهى

محل اذا اختلف البيع في صفة الوزن بان وزن احداهما يفي بوزن الآخر
 حل النقصان والنساء
 قال الربيعي وان لم يجبهما الوزن جاز للنساء ان يقيما

فخرج مع الوزن في مجسده في صفة الوزن بان يوزن احداهما بغير ما يوزن بالآخر كالقود والوزن
 والقطن والحديد ونحوها فان الوزن جميعها ظاهر الكثرة في مختلفان في صفة الوزن ومعهما
 وحكمة اما الاول فلان الزعفران يوزن بالامناء والقود بالسجلات واما الثاني فانه لا يوزن
 بمثلين بل يوزن بالثلاث فلا يوزن بوزن واحد بل يوزن بوزنين بان يقول اشترت هذا من
 هذا النصف لثلاثين درهم عشرة فذا يوزن مثله بوزن واحد بوزن واحد بوزن واحد بوزن واحد
 باع الزعفران على ثلثه مثله بوزن واحد بوزن واحد بوزن واحد بوزن واحد بوزن واحد
 اختلاف في صفة الوزن ومعهما وحكمة ليرجمها القود من كل وجه فيكون الشبهة فيه في
 شبهة الشبهة فان الموزونين اذا اتفقا كان المفضل للشبهة واما المتفقا كان ذلك للشبهة
 الوزن والوزن وحده شبهة فكان ذلك شبهة الشبهة وهي غير معتبره ومن عطف
 على حرمان من بيع الكيل والوزن متساويا بلا تفاضل وحل ايضا بيعها بلا قدر كما ابيع
 مادون نصف صاع فان المتفرق في ذلك الكيلات نصف الصاع اما ما في ذلك التفرق في البيع
 باءون باقل منه متعلق بالبيع المقدار كبيع ملاون نصف صاع باقل منه كخمس من ثمر
 بخمسة منه فان بيعها جاز وان وجب الفضل في انقضاء العقد لشرعي الا ان يكون اشتاء
 من قوله بلا قدر اي انما يبيع مع الاقوى من القدر لشرعي باقل منه اذا كان حاله اذا كان
 بالنساء فلا يجوز لوجوب من الحلة مع النساء وهو الجنس حتى اذا اتفق الجنس ايضا حل
 البيع مطلقا ولو بالنساء لانقضاء كل من جنس في العدة كبيع خمسة من ثمر بخمسين من ثمر
 كالحكم كل عدته متقارب فان بيع العدة في التقابل بجنسه متفاضلا جائز ان كان موجب
 لانعدام المقدار وان كان احداهما شبيهة باليخود لان الجنس بانفسه يفرده بغير النساء والعتى
 في غير المرفق لتعيين لا المتباين حتى لو باع بركابين بغيره ما وفرقا قبل القبض جاز وقد
 الشافعي يغير التقابل من قبل الافتراق في بيع الطعام بالطعام كما في المرفق لقوله عليه السلام
 في الحديث المرفق يدك بيدك انما يبيع متعين فلا يشرط فيه القبض كالشدة بمعنى يدك
 يرد عنها بعين كذا رواه عباد بن الصامت عن النبي الله صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل
 والذهب والفضة وزن فان كان مالا فلول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل
 في كيله وكيله ابلوان ترك الناس الكيل في مثل الحنطة والشعير والتمر والمخ وكل ما ينفق
 على تحريم التفاضل فيه وزنا فهو وزن ابلوان ترك الناس في الميزان كالحنطة والفضة
 لا يفرق لان يعرف ان الفرق في من الفرق والاقوى لا يترك بالادنى بخلاف ما عليها اعم اعدا
 الاشياء الستة فان ما يبيع عليه في محل على عادات الناس لقوله عليه السلام ما لم يوافق

قال الربيعي وان اختلفت في صفة الوزن بان يوزن احداهما بغير ما يوزن بالآخر كالقود والوزن
 والقطن والحديد ونحوها فان الوزن جميعها ظاهر الكثرة في مختلفان في صفة الوزن ومعهما
 وحكمة اما الاول فلان الزعفران يوزن بالامناء والقود بالسجلات واما الثاني فانه لا يوزن
 بمثلين بل يوزن بالثلاث فلا يوزن بوزن واحد بل يوزن بوزنين بان يقول اشترت هذا من
 هذا النصف لثلاثين درهم عشرة فذا يوزن مثله بوزن واحد بوزن واحد بوزن واحد بوزن واحد
 باع الزعفران على ثلثه مثله بوزن واحد بوزن واحد بوزن واحد بوزن واحد بوزن واحد
 اختلاف في صفة الوزن ومعهما وحكمة ليرجمها القود من كل وجه فيكون الشبهة فيه في
 شبهة الشبهة فان الموزونين اذا اتفقا كان المفضل للشبهة واما المتفقا كان ذلك للشبهة
 الوزن والوزن وحده شبهة فكان ذلك شبهة الشبهة وهي غير معتبره ومن عطف
 على حرمان من بيع الكيل والوزن متساويا بلا تفاضل وحل ايضا بيعها بلا قدر كما ابيع
 مادون نصف صاع فان المتفرق في ذلك الكيلات نصف الصاع اما ما في ذلك التفرق في البيع
 باءون باقل منه متعلق بالبيع المقدار كبيع ملاون نصف صاع باقل منه كخمس من ثمر
 بخمسة منه فان بيعها جاز وان وجب الفضل في انقضاء العقد لشرعي الا ان يكون اشتاء
 من قوله بلا قدر اي انما يبيع مع الاقوى من القدر لشرعي باقل منه اذا كان حاله اذا كان
 بالنساء فلا يجوز لوجوب من الحلة مع النساء وهو الجنس حتى اذا اتفق الجنس ايضا حل
 البيع مطلقا ولو بالنساء لانقضاء كل من جنس في العدة كبيع خمسة من ثمر بخمسين من ثمر
 كالحكم كل عدته متقارب فان بيع العدة في التقابل بجنسه متفاضلا جائز ان كان موجب
 لانعدام المقدار وان كان احداهما شبيهة باليخود لان الجنس بانفسه يفرده بغير النساء والعتى
 في غير المرفق لتعيين لا المتباين حتى لو باع بركابين بغيره ما وفرقا قبل القبض جاز وقد
 الشافعي يغير التقابل من قبل الافتراق في بيع الطعام بالطعام كما في المرفق لقوله عليه السلام
 في الحديث المرفق يدك بيدك انما يبيع متعين فلا يشرط فيه القبض كالشدة بمعنى يدك
 يرد عنها بعين كذا رواه عباد بن الصامت عن النبي الله صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل
 والذهب والفضة وزن فان كان مالا فلول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل
 في كيله وكيله ابلوان ترك الناس الكيل في مثل الحنطة والشعير والتمر والمخ وكل ما ينفق
 على تحريم التفاضل فيه وزنا فهو وزن ابلوان ترك الناس في الميزان كالحنطة والفضة
 لا يفرق لان يعرف ان الفرق في من الفرق والاقوى لا يترك بالادنى بخلاف ما عليها اعم اعدا
 الاشياء الستة فان ما يبيع عليه في محل على عادات الناس لقوله عليه السلام ما لم يوافق

لا يفرق لان يعرف ان الفرق في من الفرق والاقوى لا يترك بالادنى بخلاف ما عليها اعم اعدا

عن

محل اذا اختلف البيع في صفة الوزن بان وزن احداهما يفي بوزن الآخر
 حل النقصان والنساء
 قال الربيعي وان لم يجبهما الوزن جاز للنساء ان يقيما

حسنه في عند الله حسن فلم يجرى مع التبرع متساويا وزنا والذهب والذهب متساويا كيلا
 لم يجرى جاز وان تعارض ذلك لاحتمال الفضل على ما يريه في ذلك الا ان السلم يجوز في الحنطة
 ونحوها وزنا لوجود السلم في مقلوبه وجرى السلم بالفسل باعياها عند حنيفة واليه
 يوسف وقال يجوز ليجوز لان الثمنية ثبت باصطلاح الكيل فلا يطل باصطلاحها ولا يثبت
 اثنا لاثنتين فصا كبيع درهم بدرهمين واما ان الثمنية في حقه ثبت باصطلاحها
 اذا واثمة الغني عليها واذا بطلت تعين بالثمنين بخلاف القود لانهما الثمنية مختلفة وجرى
 بيع الربط بالطريق والتمسوع الغني بالزبيب وبيع الزبيب بالتمسوع او بقلوبه او بياضها
 بيع التمر والزبيب المتسوع بالتمسوع منها وبيع الدقيق مثله نقع عن محمد بن الفضل ان بيع
 الدقيق بالدقيق انما يجوز اذا كانا مكيولين والتمسوع قومه متساويا فلهذا يجوز البيع
 في الاشياء المعدودة وجرى الجوز لانه كان بيع الجنس بالجنس بلا اختلاف للمصنف جاز
 مساويا وكذا مع اختلاف الصفة لقوله عليه السلام جازها وردها سواء والاجاز كيف
 ما كان لقوله عليه السلام اذا اختلف النعمان في بيعه كيف شئتم وجرى بيع اللحم بالجوزان
 وبيع اللحم بالالبان المختلفين اي بيع لحم الغنم بلحم البقر وبالعكس وكذا البها بغيرها
 بغيره وبيع الكرباس بالفل وبالفزل وبيع خذ الدقل وهو لاد التمر بغيره وبيع
 اللحم بالالبان او بالحم وبيع الخبز بالتمر والدقيق متفاضلا هذا قيد لجواز البيع
 في الاشياء المعدودة من اللحم لانهما وجه جواز متفاضلا اختلاف جنسها وبالنساء
 عطف على متفاضلا وجرى جاز البيع بالنساء ايضا في الخبز وهو بيع الخبز بالتمر والدقيق
 وبغيره لانهما وجه جواز متفاضلا وهو بيع الخبز بالتمر والدقيق
 للامامية استنباطا لا بالسلم فيقبل القبض بالبيع التبرع بالدقيق او بالسويق او بالخلف فان بيع
 بالايخود مطلقا لبقاء الجاهلية من وجوه لا تأمن اجزاء البر والمعارفها الكيل في سوق
 بينها وبين البراكتنا زها في الكيل وتخلص جازات البر فلا يجوز وان كان كذلك بكيل
 بيع الدقيق بالسويق مطلقا اذا ليجوز بيع الدقيق بالشوبه ولا يبيع السويق بالحنطة هكذا
 فقد ابيع اجزاءهما لقيام الجاهلية من وجوه ولا الزيتون بالزيت والسهم بالشرع
 حتى يكون الزيت والشرع في ثمن في الزيتون والسهم كمثل الدهن مثله الزيادة
 بالخير لا يلزم البراكتنا لانهما ما فيه ليجزى احتمال البراكتنا في الشبهة فيه كالحقيقة
 ويستقر من الخبر بوزن العدة يعني عند يوسف لان احادها اشتاوت بالوعة والوزن
 وبغيره ذكره الربيعي ويستقر من الفلوس بها اي بالوزن والعدد بالعرف اذا انفق فيها

لا يفرق لان يعرف ان الفرق في من الفرق والاقوى لا يترك بالادنى بخلاف ما عليها اعم اعدا

عن

لا يفرق لان يعرف ان الفرق في من الفرق والاقوى لا يترك بالادنى بخلاف ما عليها اعم اعدا

محل اذا اختلف البيع في صفة الوزن بان وزن احداهما يفي بوزن الآخر
 حل النقصان والنساء
 قال الربيعي وان لم يجبهما الوزن جاز للنساء ان يقيما

حسنه في عند الله حسن فلم يجرى مع التبرع متساويا وزنا والذهب والذهب متساويا كيلا
 لم يجرى جاز وان تعارض ذلك لاحتمال الفضل على ما يريه في ذلك الا ان السلم يجوز في الحنطة
 ونحوها وزنا لوجود السلم في مقلوبه وجرى السلم بالفسل باعياها عند حنيفة واليه
 يوسف وقال يجوز ليجوز لان الثمنية ثبت باصطلاح الكيل فلا يطل باصطلاحها ولا يثبت
 اثنا لاثنتين فصا كبيع درهم بدرهمين واما ان الثمنية في حقه ثبت باصطلاحها
 اذا واثمة الغني عليها واذا بطلت تعين بالثمنين بخلاف القود لانهما الثمنية مختلفة وجرى
 بيع الربط بالطريق والتمسوع الغني بالزبيب وبيع الزبيب بالتمسوع او بقلوبه او بياضها
 بيع التمر والزبيب المتسوع بالتمسوع منها وبيع الدقيق مثله نقع عن محمد بن الفضل ان بيع
 الدقيق بالدقيق انما يجوز اذا كانا مكيولين والتمسوع قومه متساويا فلهذا يجوز البيع
 في الاشياء المعدودة وجرى الجوز لانه كان بيع الجنس بالجنس بلا اختلاف للمصنف جاز
 مساويا وكذا مع اختلاف الصفة لقوله عليه السلام جازها وردها سواء والاجاز كيف
 ما كان لقوله عليه السلام اذا اختلف النعمان في بيعه كيف شئتم وجرى بيع اللحم بالجوزان
 وبيع اللحم بالالبان المختلفين اي بيع لحم الغنم بلحم البقر وبالعكس وكذا البها بغيرها
 بغيره وبيع الكرباس بالفل وبالفزل وبيع خذ الدقل وهو لاد التمر بغيره وبيع
 اللحم بالالبان او بالحم وبيع الخبز بالتمر والدقيق متفاضلا هذا قيد لجواز البيع
 في الاشياء المعدودة من اللحم لانهما وجه جواز متفاضلا اختلاف جنسها وبالنساء
 عطف على متفاضلا وجرى جاز البيع بالنساء ايضا في الخبز وهو بيع الخبز بالتمر والدقيق
 وبغيره لانهما وجه جواز متفاضلا وهو بيع الخبز بالتمر والدقيق
 للامامية استنباطا لا بالسلم فيقبل القبض بالبيع التبرع بالدقيق او بالسويق او بالخلف فان بيع
 بالايخود مطلقا لبقاء الجاهلية من وجوه لا تأمن اجزاء البر والمعارفها الكيل في سوق
 بينها وبين البراكتنا زها في الكيل وتخلص جازات البر فلا يجوز وان كان كذلك بكيل
 بيع الدقيق بالسويق مطلقا اذا ليجوز بيع الدقيق بالشوبه ولا يبيع السويق بالحنطة هكذا
 فقد ابيع اجزاءهما لقيام الجاهلية من وجوه ولا الزيتون بالزيت والسهم بالشرع
 حتى يكون الزيت والشرع في ثمن في الزيتون والسهم كمثل الدهن مثله الزيادة
 بالخير لا يلزم البراكتنا لانهما ما فيه ليجزى احتمال البراكتنا في الشبهة فيه كالحقيقة
 ويستقر من الخبر بوزن العدة يعني عند يوسف لان احادها اشتاوت بالوعة والوزن
 وبغيره ذكره الربيعي ويستقر من الفلوس بها اي بالوزن والعدد بالعرف اذا انفق فيها

لا يفرق لان يعرف ان الفرق في من الفرق والاقوى لا يترك بالادنى بخلاف ما عليها اعم اعدا

والدعوى والدينار يستقرض بالوزن فقط لانها من الموزونات بالنق كذا ما تشاء خالص
 لان الحكم الغالب وما تشاء خالص يستقرض بعد ان تعلموا به وبوزن ان تعلموا به لان
 الدين ما ورد في النص فيجب على العرف كما لا يستقرض القيمي لانه يختص بالميزان وكل شيء
 يكال ويوزن بخلاف الخطأ والشعر والسهم والتمر والخبز ونحو ذلك وفي التجريد
 ويجوز في العدديات التي لا تتفاوت تداوبا فاحش كالبعض والجوز وفي الكافران
 لغرض عارة شيوخ الطوائف لا تتفاد بالعين غير ان لا يمكن الانتفاع بالمكيل والموزون والعددي
 لتقارب الآيات استهلاك اعيانها وكانت المنفعة عائدة الى ذاتها فكل شيء في ذاته مقام
 العين كانه استقرض بالعين وزنه وهذا غايته في ذات لا مثال يمكن ايجاب المثل في
 الذمة لا في الحيوان واليابس اذا مثل لها ولا في العينين السيد وعبد وماذا ولا غير ذلك
 لان العبد وما في يده حينئذ يكون ملك مولا فلا يكون بينه وبينه حق الربا حتى اذا كان
 حليدين يتحقق الربا بحق البيع ولا ربا بين مسلم وحربي ثمة اي في الحرب لقله
 عليه السلام لا ربا بين المسلم والحربي في دار الحرب وكذا اذا جليعا فيها ساء كره
 الربا في دارهم ما لم يبيعوا بعد اذ ان لم يصر مقصودا لكتنا التزم ان العبد ربه ولا يضمن
 لما في ايديهم بل رضاهم فاذا اخذوا من اموالهم اذ لم يصبوا لا يضمنون من امن ثمة فان
 الحربي ان اسلام ثمة لا يكون بينه وبين مسلم مستامن في دار الحرب ربا عند جديته
 لان كل من اسلم ثمة لا عصمة له فضا كمال الحربي ويجوز اخذ مال الحربي بفضاء المسلم
 المستامن وقوله لا ربا بين مسلمين وهو محمول على ان لا يفسد في

الاستحقاق
 لم يترك الحق كذا في سائر المقادير انما ذكرت في اول البيوع نزعان احدهما مبطل
 للملك اي من يملك بالكتابة بحيث لا يسبق لاحد عليه حق التملك كالحريه الاصلية والفقير وفروعه
 كالقديرو والكتابة والاستاذة وانما نالها اي الملك من شخص لا يستحق الاستحقاق بالملك
 بل ان ادعى عليه يكون ما في يده من العبد ملك له ويرى عليه والتوعان بولانها فله انهما
 يجعلون المستحق عليهم ومن تملك ذلك الشيء من جهة مستحقا عليهم حتى وان احدث منهم له
 ادعى واقام البينة على المستحق بالملك المطلق لا قبل بنبته فخليلان بوجدها من ان الفزع
 الاول بوجدها لنفسه في العقود الجارية بين الباعه بالملح في انفسا كل منهما الحكم الثاني
 بلا اختلاف رواية وفيه عليه بقبول فكل من الباعه الرجوع على رايه وان لم يرجع عليه
 بمسفة الوجه وان لم يحصل الرجوع عليه رجوع هو ايضا كذا في الكيف لان لا يقين على

سقط الغلو من استقرض بالوزن والعدد والدينار
 فاستقرض من بالوزن فقط
 فاستقرض من بالوزن فقط
 فاستقرض من بالوزن فقط
 فاستقرض من بالوزن فقط

ولا ربا بين مسلم وحربي ثمة لان ما لم يصب

لا يستحق بالبيع الاول بوجدها لنفسه في العقود الجارية
 بين الباعه بالملح في انفسا كل منهما الحكم الثاني

مطلوب من احد من المالكين ان يبيع على المستحق بالملك
 المستحق لا يبيع بيمينه

المكتوب

المكتوب عنه فان توقف بوجع البعض على البعض على حكم القاضى انما يكون اذا انقضى العقد و
 هو الملك كذا في النوع الثاني واذا الرجوع لم يحتج اليه ولا يضر به الرجوع فلا يجمع ثمان
 في ملك واحد بخلاف الاستحقاق بالملك كجائزى والحكم بالحريه الاصلية حكم على الكافة اي
 كافة الناس حتى لا يبيع دعوى الملك من لصد كذا العقيق وفروعه فان الحرية حق الله تعالى
 حتى لا يجوز استرقاق الحر رضاه والناس كلهم خصمهم في ذات حقوق الله تعالى به عن ان يكون
 عبدا فكل من حضى بالملك كمنه لا يملك لانه حق العبد خاصة فلا يتصل بالخاص
 خصما عن الغائب لوم ما يوجب استعانة خصما الا ان من تلق الملك من جهة يصير مقيما عليه
 ايضا بتقديم اثر الفناء اليه لا اتحاد الملك ومن فنى عيسى في حادثة لم يضر فضاء الربا بارت
 الجدة واما الحكم في الملك المورث في الكافة من التارخ لا قبله يعني اذا قال زيد ببيعك ذلك
 عبدك ملكك منذ خمسة اشهر فقال بكر ان كنت عبدا بغير ملكي منذ ستة اشهر اعوام فاعقني
 فبهر عيسى برفع دعوى زيد ثم اذا قال بكر انك عبدك ملكك منذ سبعة اشهر وانت
 ملكي الا فبهر عيسى برفع دعوى بكر ثم اذا قال بكر انك عبدك ملكك منذ سبعة اشهر وانت
 في اول البيوع من شيوخ الزادات بوجدها حق المسئلة بحق العقيق فضا رقت مسائل الباب على
 قسمين احدهما حق في ملك مطلق وهو بيمينه حريه الاصل والفناء به قضاء على كذا الناس
 والثاني الفناء بالعقد في ملك موقوف هو فضاء على كذا الناس من وقت التارخ ولا يكون
 قضاء قبله فليس هذا على ذكر ملك فان الكتب المشهورة خالية عن هذه القادة والنوع
 الثاني لا يوجب انفسا اي انفسا في العقود في ظاهر الرتبة لانها بوجدها بالملك و
 الحكم برأي هذا النوع من الاستحقاق حكم على ذي اليد حتى لو كان المدعى بده وعلمه بملك
 ذو اليد الملك منه بلا واسطة او واسطة فلا يبيع دعوى الملك منهم كمنهم محكوم
 عليهم بغير علق له والحكم به حكم على ذي اليد لآخر من دعوى النتائج بان يقول بايع
 من الباعه حين رجوع عيسى اليه ان لا اعطى الثمن ان المستحق كاذب لان البيع صحيح في
 ملكي او ملك بايعي بالواسطة او بها فيسمع دعواه ويصل الحكم ان ثبت او تلقى الملك من
 المستحق بان يقول ان لا اعطى الثمن لا يثبت ثبته من المستحق فيسمع ايضا ولا تعاد البينة للرجوع
 ايضا بغير علق له والحكم به الى آخره يعني ان كان الحكم المستحق حكما على الباعه فاذا
 ان واحد من المشتري ان يرجع على رايه بالثمن لا يحتاج الى إعادة البينة ولكن لا
 يرجع احد من المشتري على رايه قبل الرجوع عليه حتى لا يكون المشتري الاوسط الرجوع
 على رايه قبل ان يرجع على المشتري الآخر ولا يرجع بمسفة الوجه الى ان يحصل الرجوع للحج

مطلوب اذا قال زيد ببيعك عبدك ملكك منذ خمسة اشهر

مطلوب النوع الثاني الاستحقاق لا يوجب انفسا في العقود
 والحكم به على ذي اليد ومنه

مطلوب لا يجمع المشتري بالثمن على الباعه الا اذا استحقاق
 بالبينة او اذا ثبت بالثمن المشتري فلا يرجع

عليه كلف اي الضامن بالتكليف قبل القضاء على الكفيل عنه لانه الاصل ومنه يسر
الحكم في الكفيل وانما المهر جمع قبل الرجوع عليه لانه يجمع ثمنان في ملك شخص واحد لان
كل المستحق مملوك ثم الرجوع اي رجوع المشتري بالثمن على البائع اما يكون اذا ثبت الاستحقاق
بالثمن لما عرفت انما حجة متعدية اما اذا ثبت باقرار المشتري او بغيره عن يمين او افراد
وكيل المشتري بالخصوص او بغيره فلا يوجب الرجوع بالثمن لان اقراره للثمن حجة في حق
غيره وفي زوائد الجوابين حامد الجواب على المشتري بالثمن واستحقاقه ان يقر المشتري
او بغيره عن يمين الجاهل على ما يريه بالثمن فان اقام المشتري البينة ان الدار ملك
المستحق ليس جمع على ما يريه بالثمن بالبيع بينه ما لو اقام البينة على اقرار البائع بالبيع
ملك المستحق تقبل ويأخذ البائع بالثمن ولو لم يقم ببينة على اقرار البائع بذلك ولكنه
طلب عينه بالثمن ما هو الذي كان ذلك لانه لا يمكن ان يتكلم عن يمين في غير بكونه
كالمقر ويثبت منه الثمن بعد ذلك كذا في العمالية وهذا ما يجب حفظه والناس غافلون
عنه وقد فرغ عليه بغيره في بيعته ولدت عند المشتري بالاستيلاء فاستحققت بئنه
بتمها ولها اي تأخذها المستحق وولدها وان اقر بها الجاهل اي لا يتبعها ولها بغيرها
المقر لا ولدها والفرق ان البينة تثبت الملك من الاصل والولد كان متصلا به او منفصلا
فيثبت بها الاستحقاق فيهما والاقرار حجة قاصرة يثبت بها الملك في الخبرين في رتبة
صحته الخبر وما ثبت بالضرورة يقر بغيره الغرض ان التناقض يمنع دعوى الملك لانه
يكون متما في الادعاء الحرة اما الحرية اصلية فلجها مال الملق فان الولد يجب
من ذل الحرية فيكون لا يعلم بحرية ابيه ولما في فقر بالرق ثم يعلم بحرية ابيه وقام في رتبة
الحرية والتناقض في رتبة خفاء لا يمنع صحة الدعوى ولما العارضة فان الولد
يتفرق بالاعتناق والتدبير بل لا علم للعبد في رتبة خفاء فيجعل التناقض فيه عفو
واذا اقام المكاتب بينة على اعتناق سيده قبل الكتابة يقبل استقلال سيده بالحرية
والطلاق فان الرتبة اذا اختلفت ثم قامت بينة على ملكها لان تأجيل المنع فانها
تسمع وان تناقضت لظواهر تطبيقه لاستقلاله بها والنسب كما اذا قال ليس هذا ابني ثم قل
هذا ابني يسمع وكذا اذا قال لست انا لولدي فخلان ثم ادعى ولدا ورثه وبين جهة ارثه
يعتبر وفرع عليه بقوله قال رجل لاخر اشترى فاني عبد فاشترته ثم ادعى الحرية فأنبت
حرية من العبدان لم يعلم مكان بايعه لان المقر بالعبودية ضمن سلامة نفسه او سلامة
الامن عند هذا استيفاء من البائع فعمل المشتري مغرور ولا التعريف في المعاملة سبب

لا يشترى دارا واستحقاقها من اقرار المشتري بالجمع على ما يريه بالثمن
لان اقام مشتري البينة ان الدار ملك المستحق لا يمنع بئنه

مطلوب حفظه وانما سخطا في غيره

مطلوب التناقض يمنع دعوى الملك الحرة والطلاق
والنسب

الضمان

الضمان دفع الضرر بقدر الامكان فاذا ظهر حريقه واهليته الضمان وتقدر الاستيفاء من
البائع حكم عليه بالضمان ورجع الى العبد عليه اي البائع ان اوجده انما قضى بئنه على البائع
وهو مغرور فيه فلا يكون متبرعا كما هو الذي انما قضى الذي لتخليص الرهن بحيث يرجع على
المدين ولو لم يقبل اشتراؤه قاله ولا يقبل انما عبد ليس على العبد شيء وان علم اي مكان بايعه
فلا اي لا يضمن العبد بخلاف الرهن فانه اذا قال ارثي فاني عبد لا يجعل ضمانا لانه يفتقر
بعقد المعاوضة والرهن ليس كذلك بل يجب ان يقبله وفائدة ذكره لانه يفتقر للرجوع
على ذلك الاصل ارفع الاشكال من قول الامراء في الكتاب المشهور ان الدار مملوكة من المشتري
عندنا ضعيف من رضى الله عنه والتناقض بئنه لا عبرة لتابع الغيبة بل العبرة بالتاريخ
الملك فلو قال المستحق غابت عني منذ سنة يعني استحق رجل دابة من راي خروفا والمستحق
عندنا دعوى غابت عني هذه الدابة منذ سنة فقبل ان يقضى القاضي بالدابة المستحق غير
المستحق عليه البائع عن القصة فقال البائع بئنه انها كانت ملكا لي منذ سنة لا تدفع
الخصوصية بل يقضى القاضي بالدابة المستحق لان المستحق ما ذكر تاريخ الملك بل ذكر غيبة الدابة
فقبلت دعواه الملك بل تاريخ البائع ذكر تاريخ الملك ودعواه دعوى المشتري لان المشتري
تلقى الملك منه فضا كان المشتري ادعى ملك بايعه بتاريخ سنتين الا ان التاريخ لا يثبت
حالة الاقرار كما سياتي فقط اعتبار ذكره وبقية الدعوى في الملك المطلق فيقضى بالدابة
العلم بالاستحقاق لا يمنع صحة الرجوع يعني اشترى شيئا من رجل يعلم انه ليس بملك له بل لغيره
فجوز ما استحق ذلك الغير واخذ المشتري من يد المشتري بجمع المشتري على البائع ولا يمنع حمله
صحة رجوعه فاذا اشترى بغير علمه غصب البائع اياها كان الولد رقيقا ورجع بالثمن
يعني اشترى بغير علمه وهو يعلم ان البائع غاصب استقل لها كان الولد رقيقا لانه غاصب
الغور ولعل حقيقة الحال لكن يرجع بالثمن على البائع ولو اقام البائع بئنه ان المشتري اشترى
بعد الشراء بملكته البيع المستحق لا يعطى حتى الرجوع بالثمن كذا في العمالية لا يحكم بسجل الاستحقاق
بشهادة الكتاب كن ابل بالشهادة على منعه يعني انما استحقق ابنته من يد المشتري بئنه ان
او قبل المستحق عليه السجود وجد بايعه بغير علمه وراى الرجوع عليه بالثمن واطهر سجل
قاضي بخار و اقام البينة ان هذا كتاب قاضي بخار لا يجوز القاضي بغير علمه ان يعمل به
يقضى المستحق عليه بالرجوع بالثمن ما لم يشهد الشهود ان قاضي بخار قضى بخار على المستحق
عليه بالدابة التي اشترىها من هذا البائع واخرجهما من يد المستحق عليه هذا الكتاب المشبه الخط
فلا يجوز الا اعتماد على السجل بئنه ان يشهدوا على قضاة القاضي وعلى قمره المستحق عليه

مطلوب التقرير في المعاوضة سبب الضمان ورفعا
للضرر بقدر الامكان

مطلوب الرجوع الى الرهن اذا قضى بئنه لتخليص الرهن
يرجع على المدين

مطلوب الدعوى بتاريخ مقدم على المستحق غابت
على منعه

مطلوب اشترى شيئا يعلم انه ليس بملك له
فاستحق رجوعه بالثمن على البائع

مطلوب الاستولاء منه يعلم غصب البائع اياها الملك
رقيقا ولا يرجع بالثمن

مطلوب الحكم بسجل الاستحقاق بل لا بد من الشهادة
بالصحة ان يفي

اشترى عبد الله بن ابي ارقم او قسما دارا او شوطا للاحد من الحكم بن عتبة
 بن اوس بن ساجد بن ابي الحكم بن عتبة في الذخيرة

وصغار الزواجر الذي يبلغ بالزواجر بحجر السهم في بالزواجر لانها
يبلغ بالزواجر في مائة مائة قدس شهيدي
وحده لا تفعل ان لا يوجد في الاساق وان كان يوجد في العبد
تبيين
شهادة السام بيان الجهر والفرق والفرق والفرق
والجهر

وَصَحَّ الرُّضَى
الَّتِي مَسْتَقِيمًا
السَّمَاءُ لَأَنَّهُ يَنْجُو
أَخْطَا كَمَا
فِي الْعَنَاءِ

مصطفیٰ بن اسماعیل

بقائه أي بقوله صحح اسم قبضه من قبل لا يترق فانه ينقض صحيحا ثم قيل لا يفرق لا عن
قبض فانه اسم ما شئت فقل وما شئت فقل على العلم اليقيني كمن يربط في حصة الدين لا يشاء القبض
لمجلس وجاز في حصة القضاة على ما شرطه ولا يشيع الفساد لانه لما لم يوقع اسم صحيحا ابتداء
من قبله رأس المال في المجلس مع ما يتصرف في رأس المال والسليم قبل القبض أما الأولى فلا
فيه تعقيب القبض الواجب العقد والما الثاني فاذن المسام فيه بيع والتصرف فيه قبل قبضه
لا يجوز بل بشرط متعلق بقوله باليتصرف بأن يقول رب السم اعطني نصف رأس المال ليكن نصف
اسم فيه لا لوقوفه بالدين اعطني شيئا ما عليت المسام ليكن نصف المسام فذلك او نحوها وانما
حقها بالذكر لانها التي وقفا من المراجعة والوصية موقوف على قوله لا تصرف الخ بقوله فان قيل
السم لم يشترط في رأس السم اليه شيئا بل من المال حتى قبضه كله لئلا يلزم التصرف في رأس
المال قبل قبضه شتر كما وامر رب السم بقبضه قضاء لا يصح يعني لم يشر إلى قبل حق الحال شتر
المسام اليه من رجل وامر رب السم بقبضه قضاء لم يكن قضاء وانما هو قبضه لئلا يشترط
لغرض كماله ثم كتبه لنفسه جازا لاجتماع التصديق بشرط اكيل ولاثنين الكسب
ترتيب ثم النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان وان امره قبضه
صح على كمين سما وكان قضاؤه قبضه قبض الكرجان ان القرض عارة وهذا يتبعه لفظ
الاعارة فكان المراد وعين المتأخر مطلقا كما لا يخفى فجمع التصديقات كذا اي صح ايضا في
المصنوع الا انه لو اشترى السم اليه كره وامر رب السم بقبضه له احال اسم السم اليه ثم قبضه
ففعلى كتابه المسلم اليه ثم كتبه لنفسه وانما صح ما جئنا اليه من الكسب ولو امره بكتابته
رب السم المسلم اليه ان يبيع المسلم فيموقفه من رب السم فكله فله فبيعته او امره بكتابته
البايع فكل في ظرفه أي ظرف البايع لم يكن قضاء لان الامر بالكيل لم يقع له وصار قبضه ملك
الامر لا حقه في الدين والعين فصار المسلم اليه مستوفى الظرف ان يبيع المسلم وانما ملك
نفسه فيها بخلافه كيف في ظرف المشتري بامر يبيع او اشترى فلا خطة معينة فالشترى
البايع ان يبيع في ظرفه المشتري فبيعته ضار قابضا لان ملكا له خطة بالشرء فامر صا في ملكه
كيل العين ثم كين الدين في ظرف المشتري قبض وعكسه لا صوت من اسم في ظرفه
فلما من اجل اشترى بطلبه المسلم اليه خطة قبضها ورفع رب السم ظرفا الى المسلم اليه
ليجعل الكسر المسلم فيه الكسر المشتري في ذلك الظرف فان يبيع العين المشتري في الظرف ما قبضه
للعين لصحة الامر في الدين المسام لم يصادقه ملكه من استقرض خطة وامر بقرض ان يذرها
فان صد وان بدا بالدين ليعرف قابضا لشيء منها اما الدين فله من صدر الامر فيه اما العين فلا

هذا ما تضاف إلى السلم بشرطه، السلم ليس له شرط إلا أن
 المال مبيعاً له
 كل
 أن لا يستقر السلم إلا من أجل ما
 هذا السلم غير القرض بقضائه أو ضمنه آخره بخلاف
 السلم البعدي الذي هو السلم فانه لا يصح
 السلم البعدي، السلم البعدي هو الذي لا يفيته
 له يكون قرضاً، بخلافه بشرطه البعدي فانه لا يصح

طالع من استقر في حنطة وام القيس ان يزرعها في ارضه كما تقي

مختار القائله تقتضي سزاها البيع المثل

تقاربنا عينا بديني ثم تقاربنا ملكا احدا المومنين صحتنا القالة

استغفر الله يا حي يا قيوم

وفى القيدان

مع اسماء النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 جازف ما ان الساجدة ان فلان جازفها
 قبلت الاجبة لصاحب الدار فقلط الما على الاجبة فانه
 بين شيها بالاجبة كونه في بيض في تعدد في صاحبها بالاجبة
 ان ليس بالاجبة الدار لا استيما والاجبة كذا كذا التما تالها اكل

مع الشهادتين والقبول ومن الذين ذابوا صلتهم كل منهم الى وجه الله
لهم حين الجمع تحت الاستيعاء

وإذا كان نفع الشرط المتأخر
فإنه لا يفسد العقد
وإذا كان نفع الشرط المتأخر
فإنه لا يفسد العقد
وهو متعلق بالشرط
فإنه لا يفسد العقد

السفاهة وبيع شيئا من الذهب الفضة تنقضا إذا ذهب الفضة بمقتضى درهم ووزن
سبعة أي يوجب الذهب ما قبل ومن الفضة درهم ونسبته لانه اثنان الف درهم في
الوزن المهر في كونهما فليس يباع عن جيب بل علم وتلفا وتلفا كان قضاء بعضه إذا كان له
على عشرة دراهم جيار وقضاه وثلاثة وهو لا يعلم فانقضا أو ملكه فهو قضاء عند الجح
ومحتمل وقال أبو يوسف سبعة مثله في درهم وجمع بجياره لأن عقد الوصف حتى كلفه في المال
ولا يمكن رجائيه بجياره من الوصف لأن قيمة العقد المتأخر لا قيمة له في جيب المهر في المرافعة
ولما أنه من منصف حتى لا يجوز فيه الرجوع للاستبدال جاز كالصف والمهر فيقضي بالاستيفاء
ولا يفسد العقد إلا في الجور ولا يمكن تذكركها بأجرها منها ما لم يجرها من المال الناجم
لغيره ولا نظير له كذا في الكتب المشهورة قال صاحب الشريعة يرد عليه أن مثل هذا الشرع كذا فإن
جميع تكاليف الشرع من هذا القبيل لأنها لا يجرها من قبل لا جرم نفع شيء آخر ليس شيء من تكاليف
الشرع من هذا القبيل فإن الغرض منها ديني ونفع آخر حتى لا يجوز للمهر ترك النفع الأخرى
لأنه حتى لا يتكلم في الجور فما نحن فيه فإن الضرر والنفع فيه ديني وإن ويجوز للمهر ترك النفع الأخرى
بأنه حق وهذا الجور كما هو بالحق من غير أن يمثال هذا عن هذا الغرض بآثاره في المصلحة
كثيرا ما يغفل عن طاعة هذا الفن أو غير طاهر أو باس أو يكتسب ثمنه فإرضه قيد الجميع كان كل من الفرج
والبيض وول الشبهة لا يفسد العقد لأن الأرض لا يباع بغيره أصلا فيسقط بغيره العقد
نصبت الجور ودرهم أو سكر ثم يفسد على ثوب لم يجرها أي سابقا ولم يكتف أي لاحقاً حتى
إذا أعد الثوب لذلك فهو لصاحب الثوب وكذا الذي يفسد كذا لما وقع فيه كذا من هذا الفعل
بجلافة الناظر في هذا الأمر لأن عدم الرأى بملكها لا يفسد العقد بالشرط فيها والشرط المتجمع
فيها يجوز أن الماء ما يعلل بالشرط الفاسد ولا يفسد بالشرط فيها أصلا أحدها أن
كل ما كان مبادلة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد لأن الشرط الفاسد من باب المهر أو يور
في المعاوضات المالية لا غيرهما من المعاوضات والتمتع لأن الرضا هو الفعل الحال من العون
وحقيقة الشرط الفاسد كما ترى زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يملك فيه فليس في هذا الشرط
وهو لا يور ولا يفسد ذلك في المعاوضات الغير المالية كالنكاح والمطالبة على المهر ونحوها ولا
في التبرعات كالهبة بل يفسد الشرط ويصح الشرط وثانيهما أن التعليق بالشرط المحض لا يجوز في النكاح
لأنه من باب القمار وما هو من باب الاستطاعة المحض الذي يحلف به يجوز تعليقه مطلقاً وذلك
كالطلاق والعاقبة وما هو من باب المطلاقات والولايات يجوز تعليقه بالشرط الملامم وكذا
التحريضات فإن عليه سبعة من قبل قبل فله سلبه وهو أربع عشرة البيع وقد بينا في البيع

إذا كان نفع الشرط المتأخر
فإنه لا يفسد العقد
وإذا كان نفع الشرط المتأخر
فإنه لا يفسد العقد

إذا كان نفع الشرط المتأخر
فإنه لا يفسد العقد
وإذا كان نفع الشرط المتأخر
فإنه لا يفسد العقد

إذا كان نفع الشرط المتأخر
فإنه لا يفسد العقد
وإذا كان نفع الشرط المتأخر
فإنه لا يفسد العقد

الشرط المتأخر من نفع الشرط المتأخر
فإنه لا يفسد العقد
وإذا كان نفع الشرط المتأخر
فإنه لا يفسد العقد

فإنه لا يفسد العقد
وإذا كان نفع الشرط المتأخر
فإنه لا يفسد العقد
وهو متعلق بالشرط
فإنه لا يفسد العقد

إذا كان نفع الشرط المتأخر
فإنه لا يفسد العقد
وإذا كان نفع الشرط المتأخر
فإنه لا يفسد العقد

بشرط واذن العبد في التجارة بان ياذن المولى للعبد بشرط ان يوقت بشهر وسن او
 نحوها ودخوة العبد بان يقول المولى ان كان له الامنة حمل فموتى والصلح عن دم العمد
 وكذا الا برعنه ولم يذكره النفاذ بالصلح ان ليس بينهما كثر فرق فان العمد اذا قال للقائ عمن
 ابرأت فقلت على ان لا اقيم في هذه البلدة مثلا وصالح محمد عليه من ابرأ والصلح والغير الشرط
 وعن الجحمة التي فيها القصاص فان الصلح اذا كان عن قتل الخطاء او الجرح التي فيها الارش كان
 من القسم باول والصلح عن جناية الغصب اي الغصب وجناية الرقبة والعارية اذا ضمنها
 اي وجبات الصلح في المصروف المذكورة دون شرط في كفالة او حوالة فان الصلح صحيح والشرط
 باطل وعقد الدمة فان الامام اذا فتح بلدة وقرع أهلها على ان لا يكرهه وشرط بيع الامام في عقد
 الدمة ان لا يعطى الجحيز بغير الامانة كما في الشرع فالعقد صحيح والشرط باطل والرد باليب
 وبخيار الشرط بان يقول المسمى ان لم ار هذا الثوب لم يبع عليك اليوم وقد ضرت باليب
 وكذا الرد بخيار الشرط كما يقول ابطلت خياك عدل واما الخيار ان يضمن ذلك بطل الشرط
 وله الرد باليب وبخيار الشرط وغرل القاض بان يقول الامام للقاضي اذا وصل كتاب
 اليك فانت مغرول في بيع الشرط ويكن مغرولا في بيع الشرط ولا يكون مغرولا وبغير
 كذا في العمارة والاسرة وشية واما لم يطل هذه التمرات بالشرط فاسد لانها اما
 من معاوضات غيبية او من تبرعات او من اسقاطات ومما يصح اضافته الى المستقبل
 اربعة عشر الاجارة ومنعها اما الاجارة فانها تملك المنافع ووجودها لا يتوقف على
 فتكون مضافة منورة وهو معنى قول علماء الاجارة تنقذ ساعة فساعة على حسب حاجتها
 واما منعها فمعتبر بها فيكون مضافا كما ان منع البيع وهو لا فائدة معتبر به حتى لا يجوز تعليقه
 بالشرط ولا اضافته الى الزمان كالبيع اقول هكذا وقعت العبارة منضا فسل الاجارة
 الى الاجارة في الفصولين وغيرهما من المعربات ووجه ما ذكره بعد ذلك نقل في الفصولين
 ما يخالف حيث ذكر في فتاوى القاضى ظهير الدين ولو قال اجرتك دارى هذه ناس كل
 شهر بكذا اجارة في قولهم ولو قال اذ اجارة من الشهر فقد فسختك لم يفسخ اجارة كذا ذكر في
 فتاوى صاحب المحيط ولو قال فافسخك عند اهل بيع الفسخ المضاف الى الزمان فلو اختلف
 المشايخ واختلاف ظهير الدين انه لا يصح فيين الكلامين تناقض ظاهر فليأمل والمزارعة
 والمعاملة فانها اجارة حتى لا من يخيرها لا يبيع بينهما الا بغيرها ويرعى فيها ما شرطها
 والمضاربة والوكالة فانها من باب الاطلاقات والاستقالات فان تصرف المضارب
 والوكيل قبل العقد التوكيل في مال المالك والموكل كان موقوف فاحقا للمالك فهو بالعقد

على ما يصح اضافته الى الزمان المستقبل بغير عشر

صل او اقر اجرتك دارى هذه ناس كل شهر بكذا اجارة
 ولو قال اذ اجارة من الشهر فقد فسختك لم يفسخ

والوكيل

والوكيل سقطه فيكون اسقاطا فيقبل التعليق والوكالة فانها من باب الاطلاقات فيجوز
 اضافتها الى الزمان وتعليقها بالشرط الملائم لما تقر في موعده بخلاف الوكالة حيث يجوز
 تعليقها بالشرط مطلقا لما ذكره الا ايضا اي جعل الشئ موقفا والوصية بالماله فانها لا يقيدها
 الا بعلموت فيجوز تعليقها واصنافها والقصاص والامارة فانها تعلقية وتقف على شخص فان
 اضافتها والطلاق والعاق فانها من باب الاطلاقات والاستقالات وهو ظاهر والوقف
 فان تعليقه الى ما بعد الموت جائز فلا يتصح اضافته الى المستقبل عشرة البيوع واجازة
 وفسخه والقسم والشك والحبه والكراه والرجوع والصلح عن مال والابره عن الدين فان
 هذه الاشياء تملكات فلا يجوز اضافتها الى الزمان كما لا يجوز تعليقها بالشرط لما في من معنى القاء
 بال

المقوف

عنونه الاكثر من كتاب وهو ما سبقت من انواع البيوع كالربوا والسلم فالاحسن
 ما استعملت بهما من لغة بمعنى الفضل فسمى به هذا العقد اذا لا يتفق بعينه ولا يطل به
 الزيادة ويمنع النقل فسمى به العتيا به في بابه الى النفل من يد الخديقه بالافتراق وشرا بيع
 الثمن بالثمن اي ما خلق للثمن كالدنبر والفضة سله كان جنسا جنسا وبغيره كبيع الذهب
 بالذهب والفضة بالفضة او الذهب بالفضة او العكس فان تجانسا الى الثمنان بان يكونا
 ذهبيين او فضتين ثم التساوي والتماثل لما مر في الربوا من قول عليه السلام الذهب بالذهب
 والفضة بالفضة مثلا فلا يكره بيعك الفضل بغيره قبل الافتراق بالادان حقا لانه هاهنا يتشابه
 في جهة واحدة وانما ما اوعى عليه في المجلس فترقا ايضا قبل الافتراق فترقا قال عمر رضي الله عنه
 وان وثق من سلع في بيعه بخلافه فياخذ الحيرة اذا تخير عليك فيفضل بما لا يخطئ والقياس
 دليله ولو وصليته اختلافا الى المتجانسان جودة وصياغة اذا لا عبرة لهما لما مر في الربوا ولا
 اي وان لا يجانسا فالقياس لما مر ان احد خبرك العدة بوجه النساء ولو باع احدهما بالآخر اي
 احد مختلفي الجنس بغير الذهب بالفضة او بالعكس جزا او بفضل وتقا ايضا في اي المجلس
 لم يذكر التساوي لانه ليس بمحل الاشتباه ولا يتعين ان لا يتعين العوضان في الصف كسائر العقود
 حتى ان لم يكن عند العاقرين شئ فاستقرضا فاديا قبل افتراقهما اما يستحق كل من العوضين
 فاعطى كل منهما صاحبه بلهما استحق من جنسه او مسكاهما ان اراد اليه في العقد واعطيا
 مثلهما بما زعموا اعلم ان الفرق بخيار الشرط اذا يتبع به استحقاق القبض ما يقبل الخيارات استحقاقه
 من على الملك والخيار عينه على اجل لانه يمنع القبض الواجب ويمنع العرف ان اسقط الى خيار
 الشرط والاجل في المجلس لا ارتفاع المفسد قبل تفرقه ظهر من الربا في فافقه استحقاقه في فقط

فوقه

على ما يصح اضافته الى الزمان المستقبل عشرة

البائع بالوفاء أن يبيع
 أن يبيع مثل الثمن إلى البائع
 من الثمن الأول
 في
 البائع بالوفاء أن يبيع
 أن يبيع مثل الثمن إلى البائع
 من الثمن الأول
 في

الدافع سدس
المدرج و غفر
نصف السن
بحر

[illegible]

تتميز بصفات على عدد القوس

والاخذ بالثمن الخط لان فيه فائدة مبرورة في الجارية معلومة والقاضي قد بين
سبب ملكه وان كان ملكا باحد من طرفي قبل وجعل احد من الطرفين ان يبيع
تحتل شفعة ان راعى ان الذي يبيع بها ولو بيعت دارا بغيرها في هذه الحالة
الحالة لا يستحق بالشفعة لعدم ملكه بها شيئا

طالب الشفعة ثالثة

الملك صورته دارين ثلاثة لاحدهم نصفه والآخر سدسها والثالث ثلثها فباع صاحب النصف نفسه وطلب
لاخر الشفعة فقبض الشفعين البع منها عند الظاهر اذا باقية ملكها وان باع صاحب السدس نفسه بينهما
التمسا وان باع صاحب الثلث نفسه بينهما او باع عندنا بقضيه بينه وبين الثلث فقبض الثلث
اي شفع الشفعة بالاشهاد لان في طلب الشفعة لان حق الشفع ضعيف بطلان الاعراض فاذا شهدا بطلان على
ملكه ما يتبرأ من العتق بحكم القاضي ولو سبق حاجة الى المدين عليه ما سأل في ذلك على العتق وما في حكمه
بالعتق او الاخذ بالرضا بين الشفعين والشرع في كل خلقا بغيره ولكن بطلان الاعراض لا ينافي في بعض
القصاص ومخرج شراهما بان قولنا وبعتنا القاض عطف على الاخذ لا على التنازل لان القاضي احكم حيث
الملك الشفعين في اخذها وان كان عباق الشفعين فهو له بعتنا القاض عطف على التنازل في كل من يبيع
العباق في اي شخص منها غلبت الشفعة في اخذها ويحكم القاضي في هذه العباق احسن من عباق
الصلية ايضا حيث في ذلك بالاخذ اسلمها المشتري او حكم بها كذا ان قلنا ان حكم عطف على سلم فيلزم
ان يكون اخذها من غير تسليم المشتري وحكم القاضي وليس كذلك في الثالث ويطلبها في الشفعة الشفعة
اعلم ان الطلب هنا ثلاثة طلب الواسية وطلب الاشهاد والتميز وطلب الاخذ والملك وذكر الاول
بقوله ويطلبها الشفعة في عطف على البيع بغيرها متعلق بالعلم من جهتين او جهل وان كان
او واحد من ذلك ولا يكتفى واحد من كذا او بغيره او امرأة اذا كانت المهر صدقا وانما على المهر
لا يملك لغيرها ان يملك احتيج الى زمان التام كذا في الخبر قوله لا يجوز ما يبيع المهر في حق ولا
قوله الابا لله او بغير الله لا يملك الشفعة لان الاول هو على الحال من جهل بالبيع مع الاذن من
الخير والشفعة والثاني تعجب منه بقصد من راعى الثالث لاقتراح الكلام كاهو في بعض الناس
فلا يكتفى بشئ من ذلك الا على من يملك متعلقا بطلبها فيفهم منه طلب الشفعة وانما سألها
او اطلبها ويخون ذلك فان العتق للعتق وفي الخبر لا يرد هذه الا في الطلب والحال الخبر عن امره
او مستقبل حتى لا الشفعين في كل من يملك الفضل اذا سمع بيع من يبيع بغيره فقال شفعة شفعة كان
ذلك منه طلبا كذا في الكافي في رجل يبيع بدار في سكوت حتى لو خسر بكتاب والشفعة في داره وطلبها
فقر الكتاب لاخر بطلت شفعته قال في الايضاح اصح ويستحق هذا الطلب عليه ما ثبت له على غاية
التجمل كان الشفعين ثبت ويطلب الشفعة ولا شاهد فيدليس بل انهم وانما الاشهاد والخاف المحجوب
كذا في الحديث والكافي وسألت زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى وذكر الثاني بقوله ثم يشهد عن
الدار في الحق متعلق بها وعلى البيع ان كان الدار بغيره ولم يسلم المشتري فانها اذا سلمت اليه لم يبيع الاشهاد
عليه لم يوجب ان يخلصها ان لا يملك ولا ملك او لم يشرى وان لم يكن ذلك لانه مالك فذلك حال من يبيع
يشهد ان يشرى فلا يرد الدار ولا شفعها وان كانت طلبت الشفعة او طلبها بالان فاشهدا عليه

من

ويستحق

ويستحق طلب الشفعة وهذا الطلب واجب حتى اذا تم من الاشهاد عند الدار على ذي اليد فيشهد
فاذا كان في مكان بعيد فطلب من ائمة وعجز عن طلب الاشهاد عند الدار وعلى ذي اليد وكذا
ان وجد والامر للرجل والا وكذا بان لم يجر على شفعته فاذا حضر طلب ولا وجود في فعله بطلت
شفعته كذا في الخبر وفي الاشهاد الاول في طلب الشفعة عند احد من الاشهاد والبايع والمشتري
استثنى عن ذي الاشهاد الثاني لقوله مقام الطبيب نقل في الكافي عن الفتاوى الظهيرية وفي شرح
الحديث عن مسبو شريح السلام وانما قال عند احد من الاشهاد على من يملك الشفعة بالان من وجوه
ذكرها في القوم مقام الطبيب في بعض ما تم بطلت عند قائل ان المشتري قد ان دارا او ان شفعها بدار
كذا في شرحه الى وليه في طلبه ووجهه وبأخير مطلقا اي شرف كان او كثر لا يملك في الشفعة
عند ذي حصة وعند محمد لا يشرى بدار من يملكها بطلت وهو قولنا في قوله لا يملك بدار من يملكها
ان لا يملك القرض عند نقص من جهة الشفعين في شرفه لا يملكها ولا يملكها بدار من يملكها في الامان قال
شيخ الاسلام القمي اليه على القولين في قولنا في قوله لا يملكها بدار من يملكها في قوله لا يملكها
وجه قولنا في حصة من يملكها وهو ان يملكها بدار من يملكها بدار من يملكها بدار من يملكها
الا ان يستعملها بالشرع وما كان في المهر كذا في البيع بان يقع المهر في الشفعة بالان
شئ في بعض من المهر نفسه وبغيره كذا في الحديث والكافي في قوله لا يملكها بدار من يملكها
اتفقوا ان لا يمكن من المهر الا عند القاض فاعلموا ان طلب الشفعة عند القاضي سأل
القاضي نفسه عن ما كتبه الشفعين في بيعه من اقرها وكل من خلف عن العلم بان يملكها بالله
ما يعلم ان ملك الدار لا يبيع بها او من الشفعين كونه الكا ما يشفعه به سألته اي مال القاضي
المدعي عليه من الشرفان فمر بها وكل من يملكها على المهر والسبب في بيع الشفعة ان كان متعلقا عليه
يخلف على المهر بالله ما يستحق هذا الشفعين الشفعة على ان كان يملكها في شفعة المهر او يملكها على
السبب بالله ما استحق هذه الدار لا يملكها على المهر في شفعة المهر في شفعة المهر في شفعة المهر
بها في الشفعة وان وصلة في حصة الشفعين في وقت الدين وبعد القضاء لانه في الشفعة
احضار الشرف والمشتري حسب الدار في حصة الشفعين في وقت الدين وبعد القضاء لانه في الشفعة
قبل الشفعين انما في اخر الشفعة والحصة الشفعين في البيع قبل التسليم في تسليم البيع للمشتري
لان في البيع في الشفعة البينة اي بينة الشفعين عليه اي الباع ببيعة المشتري فيفسخ في البيع بغير
اعلى شرفه لان الملك في حصة الشفعين في البيع على الباع حتى يتسلم الدار عليه وعند الاحتجاج بين
عهدة الشرف عليه بغيره من خارج ما اذا قبل المشتري بالبيع من يد حيث لا يبيع بغيره ولا يملك العهدة
عليه لانما لا يبيع بغيره من الشرف في حصة الشفعين لانه العاقب والاخذ بالشفعة من حقوق العتق

فان من اقر من نوا التذمة وقصد الاجد وكانا
في حصة واحد بطلت شفعته في اياهما ولو سئل استحقا
لان نواحي المهر بطلت كحصة واحدة ولو سئل احدهم في حصة
الاخر في حصة اخرى او في استحقاق المهر في حصة
بطلت قياسا واستحقاقا شرف هذا الطلب مقدور بالان
عند حصة احدهما حتى لو كان في حصة بطلت شفعته عاين

مطل الشرف اجل ومادونه عاين

وقال في شرح الطحاوي القاضي في طلب الشفعة احضار الشرف قد ما حجة
فان احضر الشرف في تلك المدة قضى له او لا استقبل شفعته عاينة
فان لم يحضره واخذها منه بغيره المشتري كما اذا كان الباع
مرا لا لا على بيان يلزم كذا في الشرف في القضاء حضور المالك
والاب ومعه كالمدين

ولا يختلف التسفيح والمشي في الشوارع والبلد المشري
ومبينة التسفيح اول
ولا يتبعها الفان لان التسفيح عرف بالنصر ما انا وجدنا كما في الجانين
والدعوى من الجانين والمشي لا يدعى على التسفيح شيئا فان
يكفي فكما رايت

و ما وقع في ذلك من ان يكونا المحققين هذه الشفعة او بعدا
كوجوب الشفعة في المصغر وان يجمع الشفعان على الشفعة
ان كان او فاه المثلين ولو حصل بعض المثلين بعد الشفعة
كان كما ان يأخذها بالباقي لا بد من ان المثلين اقل من اثنين
تسليمه لملا وحصل حصة لا يلحقه باصل العقد زايده

فأقبل لها ثيابا خضراء في الحال ثم من موضع وقال زفر الله أفعل لذلك
وأسرى من غزواته ثلاثة أربابا أرسلهم إلى البحر مع أبى سليم أول أبنائه ثاني أبى عليه سبح الله

هذه الرسالة التي هي في الدار ايم غرس والشيخين بالخير والشر احدث
باجن والشر والشيخين بالخير والشر احدث

أي البناء والعرض الشفيع فاستحق جمع بالشيء فقط ولا جمع ببقية البناء والعرض على أن البناء ما يقع
كأنه منسوخ بالبناء المشتري فانه يجمع ببقية ما في المبيع المسمى من قبله بخلاف الشفيع لأنه لا يجمع بينهما
والمرحمة من ذلك وأما في باقيها أوجب في حق البناء بلا فعل ليدفع الشفيع بالمرحمة إن شاء خذها بالمرحمة
لأن البناء والعرض تابع حتى يخلو في بيع بذلك فلا يملكها ما هي من الشيء إلا أن يكون مقصودا بالبناء فكم لا يملك
لأن له أن يمنع عن تلك الدار بما له ومحملة المرحمة معلقة على تمام الشيء لأن نقص الشيء البناء يعني أن نقص
المشترى البناء قيد يشنع في شئ من المرحمة لمحملة ما وإن شئت فقل إنسان من مقصودا بالبناء فكم لا يملكها
شئ من الشيء بخلاف الأول لأن هاتك في مباحة مساوية والتفريقه على الشيء للشفيع لأنه منسوخ من
فلم يبق فيها شئ من الشيء وفي مباحة من أرض يملك عليها ثم يبيع الشيء أيضا يملك عليها ثم يبيع الشيء أيضا
يملك بذلك كما هو عليه وأما في كل على المرحمة وأما في كل على الشيء فأي الشفيع المسمى والشفيع المسمى
الشيء فيها أي الفصلين فأي الأول فلا يتبعها بالبناء لأن سباع العقار كالبنا في الأول والثاني
فلا يتبع سباع المبيع سري اليه كما إذا اشترى حمارا فقلت عندك من ملكه نجا وإذا اشترى ثوبا
الشفيع لا يملك المرحمة في البناء لعدم تبعيته للعقار وقت البناء لأن المسمى في الأول وهو مال الشفيع
أرضا يملك عليها ثم يبيع مقصودا من الشيء لأنه في البيع مقصودا وكانه قطع من الشيء في وقت قطعه
بقوله الثالث لأنه لا يملك المرحمة من الشيء بمجرد تبعه القرض تمام في على العقد ولا القرض الذي له شبهة
لحقه فلو أن لا يوجب قبول شئ من الشيء **باب ما يكون على الشفعة في الأول** ولا يملكها
الشفيع مقصودا إلا في عقد أملاك المصداق للثبوت في غير العقار بتبعية العقار كالمسحوق والشمع وما في حكمه
كالهق وقدره ما يملك به لا شفعة عقار لا يجوز في الشيء المسمى في هذه الجهة لا تثبت في الشفعة
وكذا إذا كان الوقف غيره إلى متى لا يخلع على أن تثبت في الوقف في العقار وما في حكمه ذلك لأن الشفعة
للتبث فيه عند الشافعي لأنها عند طه من القسمة وعند الدفع من الجوارح كما هو في وقف وبنيته
بجانب لا يتبع بناء القسمة من طريق ما لا يملكه ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها
وقد عرفت أن هذا أيضا شفع للعقار تثبت فيها الشفعة وعرض وقوله فلا مال للمالك في شيء من
فإن الدار المملكت بآثار التثبث فيها الشفعة ومصلحة ما لا يملكه على بل لا يملكه على ما في الوقف
وعرضها فما لم يملك معا وضعت مال بالانضام كالدار إلا أن تكون بعض شروطها لا يملكها انتهى
لكن يشترط للعقار وعدم الشيء عن الموهبة وعرضها لأنها مباحة ابتداء وإن لم يكن العرض شرا فاعدا
شفعة فيه ولا في ذلك فثبت بين الشيء كل ما لا يملكه في ما معنى القرض ولهذا يجري فيها المرحمة والشفعة
تسعى إلى التملك والملك الملقاة وأجعلت جرة أو بدل فلع أو بدل عتق أو بدل صلح أو دم غني أو فقير
وأن قد يبيعها مال بأن تروج أمته على دار على أن تربح على الزوج الفدية وهو فلا شفعة في شيء منها

والتوجه بها على دار السلام من وجه الجبل القادس شفاعة
جميع الناس عند النبي خاتمة وقال لا يجتمع خمسة
الف هدية

لا جمع بقية الباء والواو عاين
 لا جمع بقية الباء والواو عاين

يعني اننا نتابع شياؤنا ونفقد وقتنا في الشفيع اننا ياخذ الاذن والنخل والنخل بكل الثمن
ان شاء ومنطق المسئلة ان الثمن ان نرعى البيع اننا النخل فبيع الارض
والنخل من غير دوس وكذا يتابعوا وليس في النخل ثمر فاشترى بالثمن في
فلا شفع ان ياخذ فان اشترى بالثمن في الفصل الاول فاشترى
الشفيع حقتة من الثمن وان خاب في الفصل الثاني ياخذ الارض
والنخل بكل الثمن اننا انما ياخذ الارض
فلا يرد عليه عقد ولا يقبل له

تتناول ما قسم وما بالقسم وعندنا فعلا لا يحجب في الاقسام كما ينبغي
ما للمري والمقام والمنظر والطريق
هذا لا يقتضي الشفقة بالحقبة
عن ذم عمر في الحق ونحوها فان الشفقة في هذه
الاستيلاء

وتكون فيها بقية من شحم من غير ما عفا من قبل الكسبي فيها الشفعة لانه تعين الكسبي
 وهو ما قبل ما لم يصب من شحم من غير ما عفا من قبل الكسبي فيها الشفعة لانه تعين الكسبي
 اربعين سنة بقيت في الشفعة لانه ما عفا من قبل الكسبي فيها الشفعة لانه تعين الكسبي
 بل ما عفا من غير ما عفا من قبل الكسبي فيها الشفعة لانه تعين الكسبي
 في الشفعة لانه ما عفا من قبل الكسبي فيها الشفعة لانه تعين الكسبي
 في الشفعة لانه ما عفا من قبل الكسبي فيها الشفعة لانه تعين الكسبي

منافع البضع في الدنيا
فما غير متقوم وعلى هذا إذا تأملنا
هذا

٥٠
 حيلة استقاء الشفعة
 سورة حل ناع ما رجمت دينار في اسر على كبد من الدرامة
 ثم انزل في باح نصف يستين قد اشفع الشفعة لكونها
 غريبة ثم باح النصف الآخر فبقره قال في الكتاب لربنا
 ياخذ السهم
 باشفعة من السهم الاول فاذا ترك علين له ان ياحد
 اتعذبه من السهمين او لم يجر
 من السهمين

لأنه عند الحاجة يحتمل معاوضة مال بمال مطلق لما ثبتت بخلاف القياس بالثأر في معاوضة مال بمال
مطلق ففقد عليها أوبسوت عطف على جعله أي الشفعة في أربعة بجوار البائع ولم يسطع خياره
لأنه يمنع زوال الملك عن البائع فإن سقطت وجبت له والمانع عن زوال الملك كمن يشترط الطلب عند
سقوط الخيار في الصحيح أن البيع يصير سببا لزوال الملك عند ذلك أوبسوت بيعا فاسدا يعني إذا اشترى
دائرا ثم فاسدا فلا شفعة فيها ما قبل الوقف فليقتضاه ملك البائع فيها وما بعده فلا احتمال للنسخ
لأن لكل واحد المتبايعين سببا من شفعته ولم يسطع فاشترى فإنها ثابتة ببيعها فاسدا وسقط حق
الشفعة بأن يشترى في ما ثبتت بالشفعة أو رد أي البيع بخلافه أو شرط وعيب بقضاء ومعلق
بعدمه ما لم يمتدحى أو بيع وسقطت الشفعة ثم رد البيع باحدا ما ذكر بقضاء والقاضي فلا شفعة لانه
فقط ما بيع بخلافه فلا قضاء لأن الزمان لم يحجب فاختاره بالرضا صار كأنه اشتراه وبإقالته فأنها
بيع وفق للثالث والشفعة نالها وتثبت أي الشفعة للعبد المسترق بالدين بحيث يحيط به فثبتت
كسبته في مبيع سيده وله أن يسقطه في مبيع أي العبد إذا ما في بيعه ليس ملكه مطلقا فثبت أيضا أن
شترى من غيره أصلا أو وكالة أو شترى من غيره أو كل أحد الشترى فاشترى من كل واحد المالك والمؤكل
شفيع كان له الشفعة متى تدار بين ثلاثة ولذا جاء ملاقوه فإذا اشترى البائع والشارع والشركاء
ثبتت الشفعة للمشتري سواء اشترى أصلا أو وكالة وكذا ثبتت المؤكل إذا اشترىها العبد لا الجاهل وبشترى
أيضا الشريك الآخر فأنشأ عنها الشفعة لجوار الشريك مقدم عليها أي لا يثبت لمن باع وكذا
وأصيل إذا أخذ بالشفعة يكون سعيها في نقص ما تخم من جهة وهو الملك والمال للمشتري وسقطت الشفعة
في نقص ما تخم من جهة موهبة أو بيع له وهو مكمل بأن تمام البيع مبدل بالأكيل لما كان بيعه
ضمن الدرك أي ضمن المشتري البائع وهو شفيع لا يثبت له الشفعة إلا بمقر البائع فكان
كالبايع كذا في كل ما ثبتت الشفعة في ما ذكرنا ثبت أيضا في ما بيع بالاربع ما وقع في الواقع من قبل
أنه إذا عابا نصيبا سهدا من الشفعة من طول حد الشفعة أي كم مقدار عرضها أو شترى وأصبح وطول
تمام ما لا يصح أو الشفعة فإن عدلها لصحة الأربع لا يثبت الشفعة بالنقصان الجوار وهذا حيلة ناشئة
شفعة الجوار كذا وهو المشتري هذا القدر وقضيه وله حيلة أخرى ذكرها بقوله أو شترى سها
بشترى ثم يلقها بشترى آخر فالجاء شفيع في الأول لانه البائع والاربع الثاني هو فيه جوار المشتري شريك
في الثاني والمشتري مقدم على الجوار وهذا حيلة البطلان حق الشفعة ابتداء وهما حيلة تفيد تقليل
رغبة الشفعين في الشفعة وهي أن إذا كان يشتري الدار بالاربع اشترى سها واحد من الفهم منها
بالدارها ثم اشترى الباقي منهم فالشفيع إذا أخذ بالشفعة الأولى بمنتهى الباقي لأن المشتري
صار شريكا وهو حق في الجوار كما حيلة أخرى ذكرها بقوله أو شترى الدار بشترى غلال كالف مثاق

وضع

٢٩ عشر لالف
في حروف اليا ياء التي
هي القيمة

الحق حيا
فهم السعدان
التي يا حق
والاخذ بالشيء
فقرها
فلا يكون
ملاحة
شعر
بها

ورفع ثوباً يسيراً قيمته عشرة بدای بمقابلة الثمن فالشفعة بالثمن لا بالشوب لا بتعقد أحد الطرفين
هو القبض عن الدار وهذا قيل بتعمير الشريك وهو الجواب فيسترى المنزل الذي قيمته مائة بالقبض
ويبيع عن ألفين بقيمة عشرة لكن المنزل الذي استحق رجوع المشتري على البائع بالدين لم يقا الفقد
الناقص فيشترى البائع فالأولى أن يساع بالدارهم الثمن دينار بقوله استحق المنزل على البائع فيرجع
الدينار فقط إذا ظهر أن الألف يمكن عليه ما كان اشترى من آخر دينار بعشرة ثم تصادقاً لا دينا
عليه فأنه بالدينار ولا سيلة أخرى أحسن وأسهل ذكرها بقوله أو شري بدينارهم معلومة أما بالدينار
أو بالشارقة بقضائه أي مع قبضته فلا من أين إليها وجهها قد رها وضيع الفلوس بعد القبض فإن
الثن معلوم حال العقد والجعل حال الشفعة وجهه أنه الثمن تمنع الشفعة كقول الجليل لأن الشفعة
للتامة وخاف أن يقول المشتري الشفعة بعد ثبات ثمنها الباع لم يملكها أخذت فلا بد أن يكون العقد
بها فسلم الشفعين ولا يلغها بعد الثبات فيسقط الشفعة لكن يكره وأما الجعل اليوم بثبوتها
ابتداءً فمعدن إذ يوسف لا يكره لأن الجعل لا يدفع مخرج من نفسه لأن في ملك الدار عليه بل رضاه ضرراً
عنه فالمستحق دفع لمخرج من نفسه جاناً وإن تصرف الغير في ضمنه وعند محمد يكره لأن الشفعة
لرفع الضرر وفيها جملته إبقاء الضرر وبالأول يعني هذا بأن الشافعي ركوة قال الصمد الشريعة
الشفعة إنما اشترعت لرفع ضرر الجوارف المشتري كان من يتفقى بالبحر الجبل بالبحر استقامتها
ولأنه جلاصاً كما يتفق بالبحر والشفيع بتفكيك الجوارف في حال استقامتها يبطلها
أي الشفعة ترك طلب المواتبة وترك الشهادة عليها أي عطيل المواتبة قادر عليها أما الأولى فبيان
ترك طلب المواتبة حين علم بالبيع قادر عليه بل إن أخذ حذفته أو لم يكن في الأصل فكان شفعية
تجوز بالأعرض وعلى ما أثبتت حاله الاختيار وهي بالاعتدال وأما الثاني فبيان ترك الشهادة على
طلبه حين علم بالبيع قادر عليه بل إن كان عنده جلاصاً أو لم يكن ففسكت ولم يشهد على طلبه
فإنما أيضاً دليل الأعرض قال في الهداية إذا ترك الشفع الشهادتين علم وهو يوقه على ذلك طلبت
شفعية وقد قال في هذا باب طلب الشفعة الأشهاد في طلب المواتبة ليس بالزعم وأعرض عن عليه بل إن
بين كلاميه تناقضاً ومقتضاه العطفة عن قوله وهو يوقر على ذلك فإن مراده أن الشفعين أو استمع
البيع من كان خال عن الشهادة فسكت بتجمل شفعية وإذا قال طلبت الشفعة وإن لم يسمعه أحد لا
يصلح حتى إذا حضر عند القاضي وقال الشفع طلبت الشفعة ولم أر كها وحلف على ذلك كان باراً
في ميمته وبنت طلب المواتبة وسياق هذا أن زيادة تحقيق عن قريب وبطلانها أيضاً صلح إلى الشفع
سواء كان الشفعة هو من لا تسلم فيه أو هو من لا يسلم في ذلك أو هو من لا يسلم في ذلك فلا بد أن يكون
محججاً العياض عنه لأنه شرط في من يوصفها أيضاً صوت الشفعين بعد البيع قبل القضاء بها أي الشفع

إذا أراد أن يبيع الدار بعشرة آلاف درهم
 فليس في الدار درهم ثم يقبض تسعة آلاف خمسة
 ويبقى الباقي عشرة آلاف درهم فلو كان
 تأخذها اشتريها لاجم الدار على البائع ثم
 الدار على المشتري على البائع ثم
 لأن الدار بالدرهم الثاثير على البائع ثم

مطلب جهالة المتن تمنع الشفقة وتترك الرحمة السقاط
الشفقة الثابتة العفا

مطلحة كراخنة الحيلة السقاط الشفقة والركوة

فانها تبطل

مجلس الشريعة الصالحين
الصلح وموت الشريعة بعد البيع بقرن القضاء

والامام محمد بن عبد الله هذا الجواب مستقيم اما على قول من لا يري الملك بالقض في الهبة الفاسدة فظاهر
 واما على قول من لا يري الملك بالقض في الهبة الفاسدة فظاهر على ما تقدم في كتابنا بالقيمة
 بعد الملك كان مستحق الرد قبل الملك فيكون الوجه والاشارة في ذلك هبة هذه الفاسدة
 او الرضا لمن صحت الهبة في الخطأ واليمين خطأ لما عرفت ان كان منها ما اشاعه الملك الراعي لا يشغله
 وجه دارها الزوجها وما يمتاعها ما كان في دارها جازت الهبة ويصير الوجه قابضا للمالك ان
 المرأة ومما عرفت ان يد السراج في بيع التسليم ذكره قاضي خان وهو ثياب في صندوق مقفل وقد
 او الصندوق لا يكون قبضا فلا تتم الهبة لان القبض انما يحصل اذا تم الانتفاع به ولا يتناع مع
 القبض وتتم هبة ما مع الموهوب له بلا قبض جديد يعني اذا كانت العين الموهوبة في يد الموهوب له
 وبيعه او عارية او امانة ملكها بالهبة والقبول وان لم يجره فيها قبضا لان القبض في باب الهبة غير
 مضمون فيعتبر فيما مضى القبض وهو موجود ههنا فتابعت قبض الهبة بخلاف البيع يعني اذا باع
 الوديعة او غيرها من ذلك فيحتاج القبض بعد ذلك لان البيع يقتضي قبضا مضمونا وقبض المبيع
 قبض امانة فلا يكون قبضا لتمامه بل يحتاج الى قبض يداقبض في القبض في ان القبضين انما هما
 نائب احداهما بالنظر الى احوالهما جنسا والاختلاف في نائب الاخرى عن الاضعف بل ان القبض في الاقوى
 من الارضى والاولى في الاقوى في الاقوى وتتم ايضا ما هو في الاستطاعة بالمقدرة
 فقبض لا يفتقر الى قبض الصغير لانه وليه فينتزط قيمته سواء كان في يده حقيقة او يد
 موصلة لان يد الموصي كيد المالك بخلافه ما اذا كان في يد الواسي والمساخر والرهن حيث
 لا يجوز له قبضه لانه لا يملكه وان كان قبضه من قبض نفسه اذا كان اعي الموهوب مقلوما
 قال في النهاية لتمام القبض وكل شيء وهبه لانه الصغير او اشد عليه وذلك الشيء معلوم
 جاز في القبض فيه باعلامه او هبه له والاشهاد عليه ثم قال والاشهاد ليس بشئ بل الهبة تتم
 بالاعلام الا انما ذكرنا الاشهاد احتياطا للتحريز عن جحد سائر الورثة بعد موته وعن جحد بعد
 اذ كان الولد وتتم ايضا ما هو في قبض الهبة اي القبض بقبضه اي الطفل عاقل لا ينافي النافع المقتضى
 بالبالغ لو قبض لبيه او جده او ممتا لهما انما قام مقامها لو قبض هو على الطفل معهما في القبض
 اخبرني يربيه وهو في الطفل ثم ان قبض زوجا لهما اي الصغير لكن بعد الرضا لان الابن قائم
 مقام نفسه في حفظها وقبض الهبة لهما ولو قبض الابن ايضا صحيح لان من الوالدة والولادة الزوج منه
 ولا يخرج به الحمل لكونه متعلقا بالامه لا تقابلها بغيره اطلاقا ولا لها في استخراج الهبة للحمل
 وان جاز لا يراه ابنين سببا صالحا وسببا في الاثر لان شأنا الله تعالى صح هبة اثنين وان
 الواحد لانهما جملته وهبة فيهما فان شئ وعكسه وهو هبة واحدا لثنتين لا اقل من ثلثهما هبة

ان كان يبيع الموهوب في يده لم يرد له ملكه الا بهية
 والقبول وان لم يتجهد القبض

هبة الاب لطفله
 بخلاف غيرهم من الاقارب والا جانب حيث لا يبيع لهم
 ولا يبيع القبل الا اذا كان في حجره وليس له ان يبيع

قبض اخبرني يربى المصغر وقبضه الا ممتا
 اذا كان يبيع

ان قبضت الهبة الموهوب من الهبة

الصف من كل واحد فيلزم الشئ كصدق عشرة عشرين فانه لا يجوز ان الصدق على الفقه هبة
 فلا يجوز للشئ وتجهزوا بصدق العشرة وهبتها لغيره فيكون لان الهبة للفقير صدقا والصدق يبتغي
 بها وجه له تقا وهو واحد الفقير لا غيره فله هبة وهبة نصف اذ راسم ثم الباقي لا يجوز له
 اقل الباقي قبل التسليم وسلم الكل جملته صح في الكل انما اذا سلم لكل جملته ما كانا وهبة لكل جملته
 ما اذا تفرق التسليم هبة واحدة فمعرفة قبل القبض متعلق بالهبة بخلاف ما في الشئ وان قبض ان
 قبضها وهبتها لغيره ان الهبة لما عرفت ان الشئ في القبض قبل القبض بخلاف ما في الشئ بخلاف هبة
 درهم صحيح لرجلين انما هبة شاع على التسليم انما قال صحيح لان المقتضى في حكم المقتضى كما عرفت
 فليكن ما يقسم فلا يتجهز به لرجلين للشئ معناه ان قال لرجل وهبة لثمنها ان
 استولى قد لا يجازى والفرقان الهبة في الرجل الاول تساوت احوالهما وهو مجهول فلا يجوز في
 التفاضل وان قد رويهم من هبة وهبة شاع لا يجزى القسمة فيعين ويحوز الهبة بقية درهم في دار
 الاسلام لطفله لان المولى باقية عليه كما لقيام دليله لا رغبة في ظهور يده فملكه ان دخل
 فيها ولو وهبه بعد موته لم يجره في قبضه في باب استيلاء الحال وكذا لا يجوز هبة المأذون
 الموهبة ان الذنبا اعلم ان المولى له الهبة بقبضه وهبة ارضي ما دون ذنوبه اي دون الزرع
 او غنم ما دون ذنوبه انما امره اي الوهاب الموهوب له بالحصص في الزرع والمجند في الغنم
 لان المانع للمجوز ان الاشتغال بملك المولى فاذا ان المولى في النقص والحصص والمجوز وفعل
 المقتضى ان المانع في الهبة باب **الرجوع عنها** اي الرجوع في
 اجتهاد او بغيره يكون ان الرجوع منه في الرجوع كان في الرجوع في الرجوع وليس يرد
 رجوعه ولا اقل ومنه الرجوع بالقرابة والاحتراز في الرجوع بالسبب لا النسب كالاب والامه
 والاختار والاختار من الرضا ومن الرجوع بالقرابة بالقرابة من النساء والرجال والرجوع
 البنين والبنات وقال الشافعي لا رجوع في الهبة عليه السلام لا رجوع الوهاب في هبة لاله لا لولد
 في الهبة لانه وليه ما روي عن قوله عليه السلام الوهاب في هبة الميراث لاله ليه بعض
 والمراحم الرجوع بعد التسليم انما تكون هبة حقيقة قبل التسليم والرجوع بما روي عن النبي في
 بالرجوع عن الهبة قضاء ولا رضا ولا الرضا اذا احتج الى ذلك فانه يتفرق بالاختار ما جازي الله
 ونسبته لانه رجوعا فلا الظاهر وان لم يكن رجوعا حقيقة على ان هذا الحكم غير مختص بالهبة
 بل الابن الاحتجاج فلا الاختار من مال ابه ولو غلب الاحتجاج في باب النفقات قال صدر الشريعة
 ونحن نقول به اي الشئ ان رجوع الالهة فان يملك الاحتجاج في رجوعه من الناس من قوله
 ونحن نقول به ان الرجوع في الهبة لا رجوع في الهبة لانه مطلقا وهو باطل متشاق

قال الربيعي كان في الهبة فقبل احداهما جاز ولو لانه تحليل
 لكل واحد منهما كما جاز في شئ في شئ واحد منهما
 هبة اثنتان لهما جاز لا عكسه وهبة عشرة للفقير في
 جاز ولا يجوز التصديق بها العينية

ممن اشترى دارا فوهبها قبل قبضها صح كالهبة
 درهم صحيح لرجلين بخلاف المقتضى

من هبة البنا في المصغر والارض في الزرع والخصا في الارض
 بمقتضى رجوعه وجذاذ

الفقار عن شمله فانه يتلوه الى اجتهاد فان مراده ما ذكرنا حتى لم يجر له اجتهاد الا من حال
 ابته فان ما نوقش هو انما يقتضي علم اننا كنا متفقين وغيره ان قرأنا الى ان حصلنا الى
 كما في الآباء والامهات والاعوان والاولاد وان سئلوا في الاخوة والاحبات والاولاد وسئلوا
 في الاعمام والعمات والاعفاد والحالات فقط فان اولادهم ليسوا بحماة في كتاب النكاح
 ثم ان من انواع الرجوع في الهبة سبعة ذكر الاول قوله ومنعه المحرمية بالقرابة وجد كونه لغة
 ان المقصود وهو ان الرجوع يحصل بها فانها واجبة في المحرم وكل عقلا فانه مقصود
 بغيره ونكر التنازع قوله وزيادة متصله تعطف على قوله المحرمية بالقرابة كبناء وغيره
 يسمى ووجه كونه مانعا ان الرجوع انما يصح في الوهب والزينة ليست بموجودة فلم يصح
 الرجوع في الوهب الفصل غير ممكن لرجوع في الاصل الزيادة فامنع الرجوع اصلا ونكر الثالث
 بقوله وموت احدكما اما ان مات الوهب فانه لا ملك في الزينة واما اذا مات الوهب
 فلا اثر له في الرجوع لا الوهب والوارث ليس بواهب ونكر الرابع بقوله وموت احدكما
 حق الرجوع في الهبة كان لخلل فمعه موقوف عدم ذلك بوصول الوهب اليه اذ قيل انما
 الهبة بان قال خلل عن هبتها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
 وعوض له في بعض الرجوع كونه مطلقا اي سواء كان العوض من الوهب له او لا اجبى يام
 للموجب له او لا ان العوض لم يبق في حق الرجوع وكذا ليس العوض الرجوع في عوض
 لانه متبع عن الوهب لانه استحق الرجوع عليه وذلك جائز لرجوع العوض على الوهب اذا كان
 بغيره لانه لا يتبع وكذا اذا امر الا اذا قال عوض عني على اخضار من كذا في الاصل فذكر
 الحاش من قوله وغيره مما عني ملكه فان ملكا كسبته لغيره وفي تملك الملك بتلك
 السبب وذكر السادس بقوله والزينة فانه تعبير بالقرابة المحرمية في التوصل ببلل جريا
 التوارث بينه ما لا يجب ويطلب ان كان المقصود الضلة وقد حصل وقت الهبة حتى لو
 وهب له ثم نكحها لم يرجع فيها ولو وهب له ثم نكحها فليس له ان يرجع فيها في العلاقة
 بينهما في الاول وقت الهبة ووجودها في الثاني وقتها وذكر السابع بقوله وهذا هو الوهب فانه
 اذا هلك تعدل الرجوع فلو ادعى الوهب له الهلك صدق بالصدق كذا في الكافي وضابطها
 اي طارط المانع من رجوعه من خرفة ما في فمافن وما منع عن الرجوع في الهبة يا صاحب
 مع خرفة قال ان الزيادة والكم موت احدكما عين العوض والتميز عن الملك والتميز
 الزويفية والتميز القرابة والتميز الهلك الخرق الطعن والتميز الهلك في كونه الهبة
 بالتميز والتميز واجبة بعد فقضا ما في الاصل والتميز الهبة له اي الوهب الرجوع في

موانع الرجوع في الهبة سبعة

ليس الواهب بعد العوض الرجوع وليس العوض ايضا الرجوع

على طارط المانع من رجوعه من خرفة

نفس

نفس الجنية لان الهبة يصح في حقها كى القربة لا تقسم ولا مانع من الرجوع بخلاف الاخ فان
 لقرن في هبة مانعة عن وهب من غيره او قبضه الرجل فوهبه الى الرجل الاخر ثم رجع الثاني اورد
 عليه طلاق الرجوع فيه لان الوهب لما غادر له شاف الرجوع لا بسبب جديده كان الاول الرجوع
 فيه ولو تعدى به الثالث على الثاني ان كل قربة او اياه منه ان كان غنيا لرجع الاول لان هذا ملك
 جديده لعوده اليه بسبب جديده وحق الرجوع ممكن ثابت في هذا الملك فلا يرجع كذا في المحطير رجوعه
 استحقاق نصه اي نصف الهبة والمراد الوهب بنصف عوضه لانه لا ينفقه اليه ليس له الوهب
 كله فاذا اوتى بعضه رجوع عليه بقدر كغيره من المعاوضات لا في استحقاق نصفه يعني اذا استحق
 نصف العوض ليرجع اليه بنصفه ما بقي من العوض انما يصح عونه ما عني الكل منه وفي الاستحقاق ظهر
 ان العوض لا ينفقه لغيره لان حقه في الرجوع لا يسيطر الا ليس له كل العوض ولا ينفقه فان شاور وما
 بقي ورجع في الكل وان شاء امسك ما بقي ولم يرجع بشئ مما بقي ما كان العوض مشروطا لانه انما ينفقه
 في الرجوع اليه لانه لا ينفقه في الرجوع اليه من العوض كذا في الاسرار ولو عوض بنصفها
 رجوع بما لم يعط لان العوض في مانع فان اوجده النصف بنصفه بقدر اوجده النصف او لم يرجع
 في النصف لان الرجوع في الكل في الرجوع في النصف لا يمنع من الرجوع في النصف وفيما اوجده النصف بنصفه
 يؤخذ الوهب من يد الوهب له بغيره من الطرفين او حكم قاض لان الرجوع في الهبة يختلف فيه
 فمنهم من يوجب الرجوع في الكل وهذا لان الواهب طالع الحقيقة فالوهب له ينع وفي بعض المقصود
 وعندهما ان الواهب لا ينفقه من الثواب والتميز فانه لا يرجع في النصف مقصوده ومن الواهب ان
 يكون له العوض فله الرجوع فلا ينفقه من النصف بالرضا والتميز فانه لا يرجع في النصف مقصوده ومن الواهب ان
 الوهب له العوض فله الرجوع فلا ينفقه من النصف بالرضا والتميز فانه لا يرجع في النصف مقصوده ومن الواهب ان
 الابا القضا فتمنع اعتاق قبله ويضمن اي الوهب له لولا كذا اي الوهب له بعد الرجوع وقبل
 القضا بعد النزع عن الواهب لقيام ملكه فيه وكذا اذا هلك في يد من بعد القضا لم يضمن لان اصل
 قبضه لم يكن موجبا فان العوض عليه وهذا دوام عليه واستدانة الشيء معتبر باصله ولكن
 متى به اي بهلاكه بعد القضا والمنع اي منعه بعد القضا وطلب الواهب ان الوهب له يكون امانة
 عند الوهب له والمنع بعد الطلب يوجب ضمان في الامانة ومع احدهما عطف على قوله بغيره اي
 الرجوع بغيره او حكم قاض في حق الوهب من الاصل واعادة الملك القديم لا الهبة للواهب في الرجوع
 فيه اي في الرجوع لان القضا انما يقدر في استئصال الملك لا في عود الملك القديم ومما في الرجوع
 في المشاع القابل للتقسمة كنف دار وموت وتوكان هبة لغيره فيه تلف الوهب في يد الوهب
 فاستحق ففمن لم يرجع على الواهب لانه اعتد به رجوعه فاستحق في الدار لانه قضي بطلان الرجوع

ه طارط تفصيل حكم الهبة اذا خرجت عن ملك الوهب له
 حكم رجعت اليه

ه طارط اذا كان العوض مشروطا

ه طارط ومم الرجوع في المشاع القابل للتقسمة كنف دار
 قضي بطلان الرجوع لما في ثم زال عار الرجوع

لما نفع ذلك الخالق المانع عده الموع بماذا انما اذني في الدنيا لم يوهب له الوهاب القاضى بوجع الوهاب بل بغيره
فهذه الموهوب للمبنا وعادت الارواح كانت ظلالا يجمع فيها الخلق والذات التي تسمى عبدا لمخبرنا اننا انما
في العبد في هذه الناحية من خاصه المشرقة الباع في الرق والباطل القاضى حقه في الرق بسبب الحق في هذه الناحية
ليس لمكان يركب في المحيط وهو بشر العوض فيه ابتداء هذا اذا ذكره بكلامه على ان يقول وهذا
هذا العبد على ان يعوض في هذا الثوب ولما اذا ذكره بحرف الباء بان يقول وهذا العبد الذي هو عبد
هذا العبد على ان يعوض في هذا الثوب ولما اذا ذكره بحرف الباء بان يقول وهذا العبد الذي هو عبد
فيهما اي العاقدين العوضين لكل منهما جهة وطلعت بالشيخ كما هو حكم الطبعة ولم تجز هبة الالب
مالا فله بشرط كما تجز هبة غيره وبمع انتهاء فدين باليوب وعيا للرقين وثبتت الشفعة كما هو
حكم البيع هذا عندنا وعندنا في بيع ابتداء وانتهاء لان العبرة بالمعنى وليس بالاشتمال
على جهتين فيجمع بينهما اما المكن علم بالشيئين فان قلت الهبة تمليك عين بلا عوض والبيع
تمليك عين بعوض فكيف يجمع بينهما وايضا التمليك لا يجري في الشرط وكذا على نفسا بشرط قلت
قد عرفت ان معنى كونها تمليكا بلا عوض كونها تمليكا بلا شرط عوض بشرط عدم العوض فلا ينافي
كمن يتبعه وقد عرفت ايضا ان الشرط المانع للتمليك بشرطه معنى ان لا اداء القمار والمطلق الشرط حتى
لو قال بعت هذا منك على ان يكون منك ان كان مع البيع فكونا نحن فيه شرط ابتداء فطر الممانعة
حق في البيع لان ما قبل القبض وبشرط المعنى العوض نظرا الى ما يؤيد اليه حتى يرتب عليه احكام
البيع حال البقاء وهبك باسا فقص الموهوب لما لا يخرج فرق بين هذا وبين التمليك
بان في القصص ان زيادة متصلة في الفصل كذا اعيد كما فراسم في يد الموهوب له وجازية
عليها الموهوب له القرآن او الكتاب او نحوها حيث لا يرجع الوهاب فلهذا الحق ان بالاسلام
وقولهم القرآن ونحوها ان زاد الموهوب فطير الرجوع ممكن ان يوهب بغيره فلهذا الموهوب له
بأنه حيث يرجع الرجوع لزيادة متصلة في قيمة الموهوب تصدق على غنى او قال يعني تصدقت
عليك بهذه الدرهم ووهب لغيري اي قال له ووهبتك بهذه الدرهم لا يرجع اعتبارا للفظ
في المسئلة الاولى والمعنى في الثانية كذا في الكافي **فصل في هبة الاخلاص**
او على ان يرها عليه او يعمه او يتولاها او وهب ان او تصدق بها على ان يرها عليه متعلقا بالوهاب
فلهذا الموهوب له في قيمة الموهوب تصدق على غنى او قال يعني تصدقت
عليك بهذه الدرهم ووهب لغيري اي قال له ووهبتك بهذه الدرهم لا يرجع اعتبارا للفظ
في المسئلة الاولى والمعنى في الثانية كذا في الكافي **فصل في هبة الاخلاص**
او على ان يرها عليه او يعمه او يتولاها او وهب ان او تصدق بها على ان يرها عليه متعلقا بالوهاب
فلهذا الموهوب له في قيمة الموهوب تصدق على غنى او قال يعني تصدقت
عليك بهذه الدرهم ووهب لغيري اي قال له ووهبتك بهذه الدرهم لا يرجع اعتبارا للفظ
في المسئلة الاولى والمعنى في الثانية كذا في الكافي **فصل في هبة الاخلاص**

ویدھن کی تعلیم
زیادہ

١٠

المادة ١٠٠: العوض هبة ابتداءً من تاريخ انتهاء

شئ من هاتين المادتين اما القيمة بطريق العرف في طائفة الجاهل ان قالوا يستقيم قولنا بطل الشرط وان اراد به
 ان يكون معتبرا في عين العين الموهوبة فهو ممكن ان يحصى لانه ذكره بقوله على ان يرد عليه شيئا منها اقول
 تختار الشق الاول فيكون في الشرط جاز ان سمى وانما يجوز ان كان العرف معلوما كما عرفت من الكتاب
 السابقة ومنع ما عرفت في الجاهلية وكذا الحال في القيمة اعني حملها ووجهها صحت الجاهلية والتم لان
 الجاهلية لا يتوقف على ذلك فممكن الموهبة مشغلا بملك الذهب بخلاف التبيين يعني يدرج حملها ووجهها لا يصح
 الجاهلية لان الحمل يتوقف على ملكه لا يجوز ان يخلق الجاهل عن الدين بشرط الا بكان او بشرط كان فلو قلنا لم يولد
 اذ الجاهل قد مات بغير منه اي من الدين بطل اي لا يبرأ لانما يخلق بشرط بعض ولو قال الموهوب ان كان في عين
 دين ابرأ منك عنه وامر عليه في بيع الزهراء لا يتعلق بشرط كان فيكون تخيير اجاز العرفي لا العرفي
 العرفي الذي يحصل به لا ضرورة عمره وادامته ترد عليه في فتح التملك ويحل الشرط والعرفي ان يقول ان كنت
 قبل فذلك حكمك عليك معناه انما زمان وهو من الارتعاب وهو لا ينقض لكانه ينقضه فانه بائع
 لعدم التملك في الحال قال بربوبية يبيع الرجل ايضا بناء على ان لا يملك له الحال واستمرار المدة او بعد
 مده عنده فيكون التزاعن في ذلك **الاجابة** لما فرغ من مباحث عليك العين بالعرف
 شرع في مباحث عليك النفع فاول ما في كنفه فاعلم ان امرنا جاز من باب طلب وضرب اسم النفع
 وهو ما يعطى من كذا الكسب وشركا تملك نفع بعض وانما عليك عن قولهم عليك نفع معلوم بوجه كذا
 لانه ان كان تعريفا للزجاة الصحيحة لكان ما فاعلمت انه لا فاسد بالشرط الفاسد والشق على الاصل
 وان كان تعريفا للزخم لم يكن تقيد النفع والعرض بالمعلومية صحيحا وما اختارهما اقرب الى عدمه ان
 تعريفا للبيع كان كذا لكعين او دين او نفع الاولان ظاهران واما الثالث فيما لا يوجب نفعه وتنفذه فاعلم
 انه لا يوجب كذا كذا وهو متناهي عن ان اجارة تنفذ بطلانها به متفق بقول الغني عليك هذه
 الدار ثم اذكر او قبل الخطاب كان اجارة صحيحة اما العارية لا تنفذ بطلانها حتى لو اجرتك هذه
 الدار لارعى كان اجارة فاسدة او اعارته ولو قال له وسميتك منافع هذه الدار ثم كذا يعني ويكون
 اجارة كذا الفناء بعد الضمير وقلنا فان عقد هاتين البيوعتين شرعي في الاسلام فيه اختلاف
 المشايخ وقالوا ان الزمير بعت فسميتك شهر العمل كذا فهو اجارة وتوكلت في ان العارية لا تنفذ بطلانها
 لبيع غير مرجع وقاد تنفذ كذا في ذلك فليعلم النفع ببيان المدة طالت او قصرت كالسكنى والزراعة
 مدة كذا السكنى الدار لا يزول من راحة الارض مدة كذا او ببيان العمل الصباغة والتبضع والمياطرة
 ونحوها او الاشارة عطف عليها اي يعلم النفع ايضا بالاشارة كقول هذا الخ شئت فان النفع ليس بميثار اليه
 لكن يعلم بالاشارة ان الفعل المنفعة لا يبرم الا بما العقد اعطاك بنفس العقد ولا يجب له بغيره عينا
 كان او مائلا لان العقد ما وقع واما العرفي من مشغول فله شيئا كاشيا والاعمال ومقتضى المعاقبة

۱۰ موج

مطلع النجوم زحل وبلق

• طالع حمار العري لا يفرق

صحیح تناول المفاسد مشیخ

الفقد في الامور الدينية جوفها المتأخرون ولما قال ويفضل ويصحها اي الجان مقبلة
 القرآن والفقه والامامة والادان ويصح المستاجر عليه مع الاجر ويحبس به وعلى الحق المصلحة
 وهو حقية تلك المصلحة على من قد من سوا القرب سميت بها لان العادة هي المصلحة في نفسه
 اي الجارة ان دفع الى الصخر لا يفسد به نفسه او استاجر حمارا لم يزد به بعضه اي بعض الزاد
 وتقول الطيحي بر بعض دقته هذا الأخير ليعني فقيز الطحان وقد نزل النبي صلى الله عليه
 عنه لانه جعل الاجر بعض ما يخرج من عمل الا ان دفعناه او من يخرج له ذلك اليوم بكذا اي
 استاجر حمارا بخير له هذا الشهر الموضع الذي يقر به ثم يفسد عند الحقيقة فحماها الله من
 عليه بان ذكر الدقة يقتضي كونها المنفعة وذكر العمل مع تقدير الدقة يقتضي كونها لا ترجح
 لا على الاخر مع ان نفع المستاجر في وقوعها على العمل اليه المستحق الاجر لا يمكن اجرة ثمة كما
 ونفع الاجير في وقوعها على النفع اليه المستحق الاجر بمعنى الدقة عمل او لا ففسد العقد ولو كان
 العقود عليها اي يجر هذا العمل مستغرا لهذا اليوم فهو غير مفقود عادة وعن ابن حنيفة في
 انما ان السعي لا يقل في اليوم حارنا الاجارة لان في النظر في تقدير الدقة يقتضي الاستغراق
 وكان العقود على العمل وهو علمه او اذا اشترط ان ينشئها او يكبرها او يسبقها لان اش
 هذه الافعال تجزئ بعد انقضاء الدقة فليست من مقتضيات العقد وفيه نفع صاحبها لا يفسد
 كالسعي بخلاف استجارها على ان يكبرها او يزرعها او يسبقها او يزرعها لا يفسد مقتضى العقد
 لان الزيادة مستحقة بالعقد وهي لثاني الا بالسبق فكم ذكر فلا تفسد به وبل ذكر نفعها
 او ما ينجر عنها المصلحة اما الاو او الثاني استاجر لمرأته والبناء والعرض فما لم يرسن شيئا منها
 لم يعام العقود عليه ما الثاني فلتعاقب انواع الزناعات واما لربعضها بالارض فما لم يرسن
 شيئا منها لم يعلم بالعقد عليه لان يعلم المهر بان يقول علي ان يزرع ما شئت فخرج بغيره
 الا ان يفسد ولو نزعها لم يرد كل الزناعات وما يزرع فخطي الاجل عداى العقد صحيحا والمسمى
 لا ارتفاع المحبة بالزراعة قبل تمام العقد استاجر لمرأته ولرسن عملها فمقتضى العقد ان
 لم يرضى ان الاجارة فاسدة والعيان اما ان لم يوجد العقد وان بلغ المكان الموقوف فله المسمى
 من الاجر استحسننا والقياس ان يجر المثل ان وقع فاسدا وجه الاستحسان ان الجاهل ان نفع
 قبل تمام العقد فان تناخا الى العاقبة قبل الزرع في الصعدة الاولى والحمل في الصعدة الثانية فثبت
 الاجارة يعني فسخها القاضيه فمفسا وان قد سجد اي المستاجر على الدابة وضمن او جعل طعاما
 مشتملا عليه وبني اخر فاستاجر حمارا اخر او حمارا الى مكان كذا فحمل الطعام كل واحد
 للمسمى المثل ام الى الاول فله المثل لان الاجر المضمن لا يجتمعان فاما في الثاني فله العقد

ورجاء لا یتعلی

مضامنة النفع بقبوض الاختلاف وان التضاد لا يجوز

ملح الاجير المشترك والاجير الخاص

ملاحظة: عدم الضمان اذا هلك ما في يد المالك
واجير الوعد

فانسان لان ذكر اليه للتجسس وذكر الغيب للتمويه فيجتمع في كل يوم لسميتان والواجب انهما
وهي مجهولة كما لو كانت الخطبة اليوم بل هم ونصفهم ولهم ان كل واحد منهما ضا كاشف
النوعين كالرومية والفاضية وله ان العقد المضاف الى الغيب يشبه في الاول فلم يجمع
في اليوم تسميتان فلم يكن الاجر مجهولا في اليوم والمضاف اليه يترك الغيب فيجتمع في الغيب
تسميتان دونهم ونصفهم فيكون الاجر مجهولا وهي تقع بهذا العقد بين المستاجر وتور
او كانوا في الدار المستأجرة وطعن في بعض مبيعات المحلات والدار لا ضمان عليه مطلقا ان شاء
بي باذن صاحب الدار والآن هنا تنقاع بطلان الدار على وجه لا يغير هيئة الباقي الى المقصود
الا ان يضع ما لا يصنع الناس فترك الاستيعاد في وضعه ويقاد بنا لا يورق مثله في التور
واكتفى بذلك في العادة استخرج الفضل عن طريق علم ان الاجر بعد الطلب لا يضمن كذا
راع ندشاة من قطيعته فاعطى الباقي ان يبيعها كذا في الخاتمة اليها وبعدها وجب له من ثلث
شهره لان في خاتمة السفر زيادة مشقة فلا ينظم الاطلاق لا يضمن مستاجر اجير عبد محلي
يعني ان الشاخر عبد محلي كاشف واعطاء الاجر في ايسر الشاخر ان يضمنه الاجر ان هذه الاجارة
بعد الفرج يضمنه استصفا ان كان شاد هار عاين حق الوفاء في هذا الفراغ عاين حقه في الحق
ووجود الاجر له ولا يضمن اكل عمله عبد غصبه فاجرها الى المدة نفسه يعني رجل غصب عبدا
فاجر لنفسه وسلم العمل بغير الاجارة كذا في نفسه فحق الوفاء ان اخذ العبد الاجر فاعطاه
الاجرة فاعطاه كذا لا يضمن عبد في نفسه ولا يضمن لانه لا يملك ما لا يملك ولا يملك ان الاجر مال
الوقت وانما انفسه لا اعير مقوم فحق التمتع فلا يضمن كذا في نفسه بعد القطع كما اذا اجرة
الفاصبة فانه اذا اجير عبد غصبه واخذ الاجر وادفعه لا يضمن لان الاجر لم يمسح العبد بغيرها
اي الاجرة المحاصلة من ايجار نفسه اتفاقا لا تنفع محض فاذ وفيه كذا في العبد وفان يظن
في حق خروج المستاجر عن عهدة الاجرة فان لم يمسح بالاداء اليه ولا اخذها مولا قائمه لانه وجب عن
ماله والاني من بطلان التقوم بطلان الملك كما في نفسه المرقع بغير القطع فانه غير مقوم ومالا للمالك
استاجر عبد شهرين شهرين اربعة اشهر بخرجة صرح على الترتيب لذلك ان الشر المكنون لا يضمن
اي ما في العقد بخر الجوان في نفسه فالتا في العاين الاول ضرورة حكم على ان اختلاف ابا
العبد منه وجرى ما الرجح يعني ان استاجر عبد شهرين بخرجه فقبضه في اول الشهر ثم جاء
آخر الشهر والعبد غير اوفى واختلفا فقال المستاجر من هذا اوفى من اول المدة وقال المرحوم
في اخرها حكم الحال فان كان العبد اوفى من هذا في الحال يحكم بان كذا من اول المدة فادعيب
الاجر ان كان اوفى من هذا يحكم بان كذا من اول المدة في الاجر وكذا الاختلاف في جري ما اذا

ولم يمسح بخرجه فادعيب
ان لا يضمن ما بعد الفجر
ان لا يضمن ما بعد الفجر

هذا اذا اجير المستاجر
لا ضمان له على غيره

ممن غصب عبدا
فاجر لنفسه

وانما ذلك العبد
فاجر لنفسه

اختلاف ابا
حكم الحال

القول

القول ان الشاخر في القبر والقباء والصخرة والحرة بعد ان قال ان الشاخر في القبر والقباء والصخرة والحرة
قباء في خطبة جميعا او الصغار على ان تصبغ ثوبا من فضة منقوشة وقال الحياط الصغار التي
هو الذي فعلت في القبر في الصورين التي التوبيع المي ان الاذن ليستا من قبله فكان
القول قوله ان في هذا المكنون كذا بنية فيكون في التوبيع في الصورة الاولى من ان شاف منه
قيمة التوبيع مغل ولا اجر له وان شاء اخذه واعطاه اجر مثله ولا يجاوز في التوبيع انما اشترط امر
في اصلها امر به وبهر القطع والحياطة لكن خالف في الصفة في ان شاء او في الثانية خالف
صنفه قيمة التوبيع وان شاء لغتوب واعطاه اجر مثله لا يجاوز في التوبيع ايما والقول ان التوبيع
في الاجر موعده اي صدقت التوبيع يعني في قوله عملت لي بجانا لا مانع قال بل باجر لا يملك
العقد ومجهول الاجر وقد عمل به **باب** **افسخ الاجارة** ففسخ اي التنازع في الاجارة
الفسخ لانها تنفسخ لاقبال الاستماع في وجهه فلهذا لم يفسخ خيار الشراء بان استاجر اربعة
على انه والمجرى خيارا في ثلثة ايام وانما تنفسخ لانه اعطى ما وضمنه ولا يجزئ في المجلس ففسخ
الفسخ بالاقبال في يجوز بطل الخيار ويكسب البيع وخيار الرقبة لانه عليه ان قال ان اشترى شيئا من
فله خيار اذا رآه والاجارة ثمة النافع فيتناولها بالحق لفظا او بالثمن وبخيار عيب حاصل
قبل العقد ويخذه اما اجارة الرقبة فيجب صلح قبل العقد فاعطاه او اجارة بطل العقد فادفع العقد
عليه هو النافع وانما تجد شيئا فشيئا وكل ما كان كذلك فكل جزء منه بمنزلة الاصله فكان
العيب حاصل قبل القبض وذلك في خيار كذا في البيع وعلى هذا الفرق بين ان يلقى العيب حاد ثا
بقدره المستاجر وقبله ان الذي حدث بوجه من المستاجر كان قبل قبضه العقد عليه هو النافع
كذا في ربيع الخاتمة يوجب النفع منه عيب كذا في الدار والقطع عما الرجح وما الارض فان
كان منها يوجب النفع فينبغي خيار الفسخ او يحس عطف على ثبوت بها في النفع يعني ان العيب لا يوجب
النفع الكلية بل يوجب ما يوجب بخلاف ان يتعصب في المحلة كمن العبد ودبر بالثمن فان الاجارة
تفسخ به ايضا لطلو له خيار العيب بها اي بالنفع او النفع اي المستاجر بالخصل بالنفع واستوفى النفع
وقد صرح العيب وانما لا خلا الرجح بطل خياره لولا سببه ولذا قال ان العيب المكنون
بالنفع المقصود لم يكن يجوز الفسخ منه الا ان كان في الدار باطل الخيار لا يتفق به في سكنها
وسقط ذلك الخلل ليس في اية الفسخ لان المعقود عليه المنفعة اذا لم يكن الخلل فيها لم يفسخ
وبعد دعوى على خيار الشراء لم يفسخ في العقد بل يفسخ في العقد كذا في سكنه وجميعه
استجره لرفعها فان اعتقد بطله فاعسن ولزوم من فسخ وهو غير مستحق بالعقد
وموت عرض واخذها استجره على طارح لم يفسخ وانما فان العقدان بقدر المستاجر بان

معد القول ان الشاخر في القبر
كذا افعلت خلاصه
وقال البديع في الفسخ
مما لا بد ان كان في وجهه
بقا طم عليه فلا اجارة
منه القاطنة بل على انه
محمد ان كان الصانع مع
كان العقد قد انقضى

وقال البديع في الفسخ
مما لا بد ان كان في وجهه
بقا طم عليه فلا اجارة
منه القاطنة بل على انه
محمد ان كان الصانع مع
كان العقد قد انقضى

فسخ الاجارة بعد
القول

وقالوا بغيره من العربى والعربية وقد كان في السخاورد في التلويح فكان يجعل الغير
 في غير الاستماع بملكه الى ان يقول اليه في نفسه فذكر في نفسه فذكر في نفسه فذكر في نفسه
 وتصح باعترافه لانهم في هذا وضعوا في ان لا الاطعام اذا اضيف الى الاطعمه كالاف
 يراد بها كل غلتها اطلاقا لاسم الحبل على الحال ومختص في هذا او غير هذا اذا لم يرد
 الهبة فان المخرج تملك العين عرفا وعند عدم ارادة المخرج على تملكه المنافع واصل ان يملك في
 او شاء ان يشرب ثوبها ثم تركه وكثر استماعه في تملك العين فاذا اريد بها الهبة فادرك العين
 ولا يرد على اصل ومنه وحملته على ان يرد هذا انما لم يرد بها الهبة فان هذا اللفظ يستعمل
 عرفا في الهبة سابقا من قولهم من الامور فاننا على الفرس ويراد به التملك ومعناه لغة هو الاك
 وهو مستعمل فيه ايضا فاذا انوى احدهما سميت وان لم يكن له نية من عمل الا في ذلك لا يلزم الاطر
 بالشك اقول بهذا التفسير في دفع ما اعترض صاحب الكافي على الهبة في وجهين احدهما انهم
 في كذا البعاريه هذين اللفظين يعني مخرجك وحملته حقيقة تملك العين ويجوز التملك
 المنفعة ثم ذكر في كتاب الهبة في بيان الفاظها وحملته على هذه الهبة اذا انوى بالمال
 الهبة وعلم ان الحبل هو الاك حقيقة فيكون عارضا بكونه تحت الهبة وثانيها انما اذا كان
 تملك العين حقيقة والحقيقة تراد باللفظ بلانية فعند عدم ارادة الهبة لا يحمل على تملك
 المنفعة بل على الهبة اما الدفاع الاول فلا يرد ان يحمل هذين اللفظين حقيقة تملك العين
 في العارية جعلها حقيقة لغيره فيكون ان يحمل تملك المنفعة عرفا في وقت واراد
 يجعل الحبل حقيقة الاك يجعل حقيقة المنفعة فيكون تملك العين مجازا لغة ضرورية
 لا منافاه واما الدفاع الثاني فالحقيقة انما تراد باللفظ بلانية اذا لم يعارضها
 مجازا مستعمل فان النية اذا استفت كان المعنى العرفي واللفظ المستعمل مستوفيان في الالة
 فيجعل اللفظ على الذي لا يلزم الاعتراف بالشك واخذت منك عليك فانه اذا لم يرد الاستح
 فيكون عارية ودارك لك سكنه ودارك لك عري سكنه فان لفظ سكنه يحكم في ارادة النفع
 فيصرف الارض من اذارة الملك ورجع المعنى متى شاء لان المنافع تملك شيئا خاليا بحصولها
 فما لم توجد فذلك دفع الرجوع ولا يفهم اذا هلكت بل انقول انما امانة ولا تسمى حرا
 العارية ولا تسمى لان الاعارة دفع الحاجة والهن والشئ لا يتضمن بما فوقه فان اجاز
 رهن المستعير في هلك العارية ضمنه المعبر اي ضمن المعنى المستعير لانها اذا ارشنتا ولها
 كان كل منهما عينا ولا يرجع الى المستعير على احد اذ ظهر بالضم ان اجاز رهن ملك نفسه
 او ضمن المستاجر ورجع الى المستاجر على المجرى دفعها لغير العري عنه ان لم يعلم ان عارية معه

عطل لا تضمن العارية اذا هلكت برك تعد

وان علم فلا يرجع التملك يعني فصار كالمستاجر من الغاصب لما بالغاصب وتيقن ان الهاد ينة
 مطلقا اي سواه اختلف استعماله الى ان يرجع منتقيا لانها كانت التملك المنافع جاز ان
 يعني لان المالك يملك التملك كالمستاجر يملك ان يرجع والمولى بالحق يملك ان يرجع ويعاد
 ما لا يخلف اسم المالك عنده اي منتقيا وفتح على قولنا بطلان ما قبل من استعاره اذ
 مطلقا يحمل عليها ما شاء ويعمل اي العمل ويترك بنفسه ويترك غيره واما فضل العين فمن يغير
 حتى لو ترك بنفسه ليس له ان يترك غيره ان يترك غيره ولو كان غيره ليس له ان يترك نفسه حتى لو
 فعل ضمن وان اطلق في المخرج السماع في الوقت والبيع انتفع ما شاء اي وقت شاء لا يمتنع في
 في ملك الغير فملكه الترف على الغير النكاح ان لا يغيره وان قيد ضمن اي المستعير بالخلاف لا يشر فقط
 التقييد ما في الوقت لا البيع او العكس او فيها فاذا عمل على وفاء القيد فله ما هو وان خالفه
 شريعتين والمثل والمعارية الثمن والمكيل والموزون والمعدود والمقارن بقرض
 لان الاعارة تملك المنفعة ولا يتبع هذه الامور الا باستهلاك غيرها ولا يملك استهلاكها الا
 اذا ملكها فاقضت عليك عينها من وقت ذلك الهبة والقرض والقرض اذا هلك من كونه
 موجبا لرد المثل هذا ان الميعين الهبة اما ان اعينها كاستعارة الدار لهم ليعين بها الميزان او يزين
 بها المكان ويخول ذلك من الانتفاعات فيعبر بها امانة ليس له الانتفاع باهلكها فكان نظري
 عارية الحلى والسيف المحرر وفتح على قولنا فله ما قبل الانتفاع كما يحكم القرض
 صحيح الاعارة اي اعارة الارض والبناء والفرس لان منفعتها معلومة تملك بالاجارة فتملك
 بالاعارة ولما اعيرت يرجع الى الاعارة فليست بالارضة ويكلف قسطها اي البناء والفرس
 شاغل ارضه بملكه فيرجع الى الاعارة ان ياتى بها بغيرها اذا استغثت الارض بالقلع
 فيضمن القيمة ما قبله من وكيفية ان لا يملك ان يملك ارضه عليه ويستعمل ذلك بمان صاحب
 واذا لم يستغث بالبحر لا يملك الا بانفاقها ولا يضمن من الاتفاق في القلع بل يملك الجير
 وضمن رب الارض ما نفق البناء والفرس بالقلع ان وقت العارية لا يفر من جهة حيث
 وقت له والظاهر هو الوفاء بالعهد فيرجع عليه دفع الضرر عن نفسه وكبره الى المخرج قبل
 اي قبل وقت عينه لان فيه خلف الوعد ولو عارضه ان يرضى بالرضاء لا يرضى حتى
 يحصد اي الرزق اعوان المالك في حصد مطلقا اي سواء وقت او لا لان له نهاية مطلقة وفي
 التملك لمرة الحقيق بخلاف الفرس اذ ليس له نهاية مطلقة فيقلع دفع الضرر عن المالك
 وان اكتب يكتب قد طعمت في رضى لك لا عرني يعني ان اعاد الرضا بهما لئلا يرضى عنها يكتب
 المستعير لك اطعمتني ان من كذا الا ان رعاها عندا بغيره يرجع وقال لا يكتب لك اعترفت ان

معد المستاجر ان يرضى والمستعير ان يرضى بطلان
 سواه اختلف استعماله اولا

معد حارة الثمن والمكيل والمعدود والموزون
 المقارن بقرض

لها

معد اعارة الارض والبناء والفرس ولما ان يرجع
 ويكلف قسطها

خط استقامت آية الى مكان مسمى وجاز بها الكاف
الى

موقع الموضع لا يخفى عند الامام

المؤمنين والكافين بالشراء وان ادقنا احدنا الى
الاخر ما نقسم شئنا وما لا ندين

درمیان

علم انواع المذبح شكته ضمن المذبح المذبح الاول

مع الفادى هيلان كى به انال او دى اياه
فهاها و عليه الف

من المدينين في بلد غير البلد

الدين بلا احضار الرهن اي لا يكلف المدين احضار الرهن لان الواجب عليه تسليم مبيع
التخلف لا المتل من مكان الى مكان ولكن بالرهن لان الحلفه بالتمتع اهله كذا في الكافي من
طلبه ولا يكلف احضار الرهن وضعه عند عدل بامر الرهن كذا في بعض النسخ
الرهن ولا يكلف احضار الرهن احضار ثمن رهن باع الرهن بامر الرهن حتى يقضى
لان صار مبادا لم يبيع الرهن فصار كان الرهن رهن وهو دين واد التمسك احضار الرهن
الهدم مقام المتل ولا يكلف احضار الرهن معه رهنه تمكين الرهن من بيعه كذا في بعض النسخ
ديته يعني ان الرهن لا يبيع الرهن ليعفى الدين ثم لا يبيع الرهن اي تمكين من البيع
لان حكم الرهن الحس المدام الى ان يقضى الدين فكيف يبيع الرهن من ثمنه ولا يكلف احضار الرهن
يقضى دينه بتسليمه بعض رهنه حتى يقضى البقية من الدين لان كان يحبس كل الرهن حتى يتوفى
البقية كما في البيع ويجوز ان يبيع رهنه بغيره كذا في بعض النسخ وادله وادله وادله
او مساندة يسكن منه فان العبرة بالسكنة لا بالنقطة حتى ان المرأة لو دفعت الزوجها
لا يضمن ذكره الزنا ويضمن حفظه بغيره لان تركه لحفظ الواجب ويضمنه ايضا
وايداعه لما تقر ان عينه امانة وجعل خاتم الرهن في حوزة المدين والبيع لا استعمال
وجعله خالصا من حفظه وقيل سيف الرهن لان استعماله لا التمسك فانه حفظه لان
الشئ لا ينفذ ولا في العاد فليس في ذلك التمسك والتمسك في هذه الصور فان الغصب يجمع
القيمة لان الزيادة على مقدار الدين ايضا امانة والامانة تضمن بالاداء وفي التمسك
اعطاء الرهن فوق اقراره مع العادة فان كان ممن يتحمل بلين خاتمين ضمن ولا كان
حافظا فلا يضمن وعليه اي على الرهن وان حفظه كاجبيت الحفظ والاحتفاظ فان
تمامه على الرهن وان كان قيمة الرهن اكثر من الدين لان وجوده بسبب الحبس حتى لا يكل
ثابت له واما موزنه او وزنه منته الى يد قسما للمنفذ والامانة يعني ان موزنه
الحل الرهن ان كان خرج من يد كسب الا على الرهن ان كان قيمة الرهن مثل الدين وكذا امانة
خرج منه الى يد الرهن كذا في الجواز ان كان قيمة الرهن امانة امانة امانة امانة
المضيق كالمسألة فالمضيق على الرهن والامانة على الرهن وكذا امانة امانة امانة
والغلاء من الجناية وعلى الرهن خراج الرهن وموته بتقنية واصلح مناهه كقيمة الرهن
وكسوته واجز اعليه وطلبه ولا الرهن وسقط الاستان بالقيام بامور والمحصل ان ما جرح
التمسك فهو على الرهن سواء كان في الرهن فضل ولا يضمن يضمن على ملكه وكذا امانة
ملكه وما جرح على الرهن اما خاصة او بالقسيم كذا في بعض النسخ على احوال

ولا يضمن ما في المدة ان كانت في عياله ولا في الاصل الصغير فثبت
واجبة الخادم كونه الذي في عياله فثبت
فثبت رهنه بحفظه بغيره كذا في بعض النسخ
رأى على الدين اما اذا كانت مسبوقة او امانة فثبت
بقدر رهنه فثبت
فان اراد التمسك والمدين قاطع بجاهل لم يثبت فيها ما يضمنها
سقط عنه ضمان الغصب وقبضت اليد الحافظة كما كانت

مسئلة الرهن على الرهن وان تبرع الرهن ما يجمع
هذا الرهن الا ان يامر القاضى بالانفاق

من الرهن

من الرهن والمدين فاداه الاخر كان متبرعا لانه قضى دين غيره بغير امره الا ان يامر القاضى
ان له ولا يتحمل فكل صاحب امر به باب
الحجرين يذهب الذهب والفضة والكنوز الموزونة كذا في بعض النسخ والاستيفاء فلو رهنه كذا في بعض النسخ
جنسها فذلك هلك بقيتها كاستر الاموال وهو الرهن لو رهنه بجنسها فذلك هلك بجنسها
من الدين ويقبضه في القدر وهو الوزن او الكيل بلا عيرة للقيمة والقيمة فان الدين اذا
كان وزنا والرهن ايضا كذا في بعض النسخ وان كان الدين زائدا سقط قدر
الرهن منه ويقبضه الا بقدره الرهن وان عكس سقط قدر الدين والفضل للرهن الا في البيع رهن
مشاع لان حكم الرهن كاعرف ثبوت بالاستيفاء وهو لا يثبت في المشاع من مشاع مشاع مطلقا
اي سواء كان في المشاع او لا وسواء رهن من شركاء او من امانة والظاهر ان كل الرهن هو البيع
كذا في المحاكم ويظهر على شجره ونحوه من الشجر وزرع الرهن او غيرها او غيرها اي لا الرهن
متصل بالثمن بكونه خلقه كذا في بعض النسخ كذا العكس وهو رهن الشجر والقرور رهن الرهن
لا الخلل والزرع لان الاتصال بقوة بالطرفين فالاصل ان للرهن اذا كان متصلا بالثمن هو
لا يبيع المشاع بغير الرهن وحده ولا يبيع الرهن بغيره ومكاتبه وادله ووقف وغيره
لان حكم الرهن ثبت بالاستيفاء ولا يثبت الاستيفاء منها العام المالية في الحق وعدم جواز بيع ماسوا
ولا يبيع رهنها من مسلم او فقي ولا في المسلم متعلق بقوله رهن من رهنها اي لا يجوز
للمسلم ان يرهن حر او ماله او رهنه من مسلم او فقي فثبت الاستيفاء والاستيفاء في حق المسلم و
لا يضمن له اية مسلم رهنه الذي يرهن كان للمدين ذميا او يضمنه المسلم كما لا يضمنها الغصب
منه لان اليه مال في حق المسلم في عكسها فثبت يعني ان كان الرهن ذميا والرهن مسام
فيضمن بالخمر الذي كانا غصبها مال الذي ولا يبيع ايضا بامانة كالأمانة والمال
المضاربة والشركة لان حوزة الرهن ثبوت بالاستيفاء للرهن فكان قبض الرهن ضمنه وان كان
ضمن ثابت ليقبض الرهن ضمنه او يثبت استيفاء الدين منه وقبض الامانة ليس بضمن لبيع
الرهن بها ومبيع فذلك لا يبيع ما رهنه ببيان نكح في مقابلته الذي حقيقة او كذا
المبيع في يد البائع ليس يدين حقيقة وهو الرهن والمكاتب لا يبيع ضمنه بالمثل والقيمة والبيع
فيه ليس كذلك لانها هلك سقط الثمن وهو حق البائع وليس فيه ضمان والقبض يضمنه بالعين
المعتمنة بغيره وادله في تحقيقه ان شاء الله تعالى وركب الرهن بالدين ان يبيع بغيره
وقبض ثمنها وادله في تحقيقه الاستحقاق واخذ بالثمن من البائع رهنه في ذلك فانه اهل
حتى اعطاك حبس الرهن حل الرهن او لم يحل واذا هلك الرهن كان امانة عنده حل الرهن امانة

وعندها ان لم يكن فاعتبار الرهن انما ربا حدها بان كانت
قيمة الرهن مثل رهنه كذا في بعض النسخ وان كان فيه الحاقه من ربا حدها
بان كان قيمته اكثر من رهنه او اقل منه الرهن فثبت في خلافه
ليقتضى قبض الرهن ثم يبيع الرهن بها

مسئلة الرهن اذا كان متعلقا بالدين بغيره
وعلى الجاهل رهنه بغيره او بغيره وسلم فلان ليس له ان يرهن الرهن
بدليل ان الرهن لا يثبت في مال الرهن كذا في بعض النسخ

حقيقة كالدائن الداجب رهنه كالا حياض المعينة بالمثل والقيمة

مسئلة نفس الرهن بالرك

عليه التوقيع على اسم الرضا فاني شريك في عقد الرضا
لرئيسه بالعدل ولا محبت

ولو لم يكن التكليف شرعاً في عقد الزهني قبل الاحتجاب قيل لا يجبر قبل الاحتجاب

مجلس الوكيل بالخصوص من ان اغاب فوكلمه بيمين

من اذ ابح الى بلد الرهن وادنى ثمنه الرهن بالاسبق
الرهن وقد هلك في يد المشتري

مطالعہ الرشیدیہ التوحید فی عقد اہل با وکل بعدہ
ترجمہ حقو قہ علی الراہی نقط

باب التوقف والرجوع في الرهن وقف بيع الرهن اعادة بيع الرهن بلا اذن
المشتري فالبيع موقوف على حق الرهن به فيوقف على اجازته اذ اجاز الرهن او على الرهن
دينه لولا ان الاول فان التوقف لحقه وقدره في سقوطه واما الثاني فلان المانع من التوقف
قد زال والتوقف وهو التوقف الصادر من اهل في الحل وحده والتوقف فان البيع اذا انعقد
باجازة الرهن ينتقل حقه اليه ولا يفتى في الرهن عند الرهن في نفسه فلا يصح لانه
التوقف مع التوقف للنفاد اذ كان له حقه وحقه يصان بانقضاء موقوفه واذا
يقع موقوفه المشتري الى فكه او يقع الامر للقاضي فيفسخ اي القاضي العقد بغير الرهن
من التوقف باع الرهن من رهنه باع من اخر قبل الاجازة اذ اجازة للرهن و
قف البيع الثاني على اجازته ايضا وقيل لا وقوف والوقف لا يمنع توقف الثاني فلا يجاز
اي اجاز الرهن البيع الثاني جاز الثاني لا الاول ولا يباع الرهن الرهن ثم اجاز الرهن او رهن
او رهن من غيره اي غير المشتري فاجازها لانه التوقف من البيع وغيره للرهن جاز الاول
وهو البيع لا الباق والفرق بين السنتين حيث جاز البيع الثاني بالاجازة في الاول لم يجز
التوقف المذكور بعد البيع في الثانية سق البيع مع وجوب الاجازة لكل من الرهن فانه
البيع لم يعلق حقه به بل بخلاف العقد المذكور اذ لا يملك له في الحصة والرهن وما في الاجازة
بذلك المنفعة لا العين وعقد فمالية العين لا المنفعة فكانت اجازته استا ساقا محتمة زال
المانع فنفذ البيع وعقد عاقبه اي عاق الرهن الرهن وتبين واستيلاده لانه تصرفه
عن الاخر ووقع في الحل فحل الرهن فحل الرهن فحل الرهن موقوف على رهنه بالدين
اذ لا معنى لما ربه قيمة الرهن مع حلول الدين وفي الحل خذ منه اي الرهن قيمته وجعلت
رهنه بالدين حتى يحل الدين لتحقق سبب الضمان ولما نفذ في التضمين وهي حصول الاستيفاء
ويجيبها الى حلول الاجل فان حل استوفى حقه اذ كانت من جلسته لان الغرض له ان يستوفى
حقه من مال غيره اذ اظهره بغير حقه فان كان فيها فضل ربه لانه ما حكم الرهن بالاستيفاء
وان كانت اقل من حقه رجع عليه بالزيادة لانه ما سقط ولو كان الرهن معسر في العتق
سوى العبد للرهن في اقل من قيمته ومن الدين وان كان القيمة اقل من الدين سقى في القيمة
وان كان الدين اقل منها سقى في الدين ورجع على سيده اذ اصاب غنيا لا فقرا وهو مفضل
فيه بحكم الشرع في رجع عليه بما تحمل عنه وقد اخبرته بعض النسخ بالاستيفاء سقى كل من
المدة والمستوفى في كل الدين بل يرجع على سيده لانه ما ياه من مال الدين لان كسبه ما مال
وانفذه اي اذ لا الرهن رهنه كعاقبه غنيا اي اذ كانت الدين حالا اخذ منه الدين

بيع الرهن الرهن وقدره الى اجازته
وعا ابي يوسف ان الرهن ان شرط ان يكون الثمن رعا عند الاجازة
كان رهنه والا فلا رهنه
تعلم عقد البيع بل هو به كما ذكره الزيلعي بقوله وان لم يجز الرهن
البيع وقضيه نفس في روايةين سماه عن محمد بن ابي القاسم
الرهن لا يسيل للمشتري عليه لان الحق الثابت للرهن بمنزلة
الملك فصار كما لو ملك فلم ان يجز ولم يفسخ فافصح
الروايتين لا يفسخ
عقد اجازة الرهن ووجهه لا يجوز

تجوز باع المهر الغير المشاع من رهنه فاجاز المشاع
البيع الثاني نفذ الا قوله ويجز

معلم ان الرهن يستوفى حقه من مال غيره
وان كانت القيمة اقل من الدين حسبها بالدين كما
يجبها قبل محقق الاجل غايتها
كما لو رهنه اذا قضى دين الت فاس لا يملك صديقه ويرجع
به في التركة ساق
ولا فائده انما استا اذ كان العتق معسر حال العتق اما اذا
كان معسر حال العتق ثم عسر بعد ذلك قبل اداء الدين
فلا سبابة على العبد لان العتق وقع غير موجب للسبابة
فلا يجب عليه في الثاني حقه

وكيفية ذلك ان ينقل الى قيمة العبد يوم العتق وله
قيمة يوم الرهن والدين فليست في الاقل منها
ضمانه على الرهن فان رهنه قيمته يوم
بيع
والراجح على هذا الاستيفاء قيمته يوم
معاودة الرهن للرهن او لاحد بان ذلك صاحب

وان كان

وان كان متعلقا اخذ قيمته فيكون رهنه الى طول الاجل واجبي في دفعه ضمنه للرهن في اخذ
مثله وقيمه وكان اي لا اخذ رهنه بالدين كما امر اعادة اي الرهن من رهنه رهنه او اعادة
اخذ من الرهن والرهن باذن صاحبه اخذ قيمته سقطت اذ اعيان الرهن حاله لا ينفك
بين يدي اعادة رهنه وان وصية بقى الرهن ولهذا كان للرهن ان يسترد الى يده
وفى عرقه سقطت اذ اعيان الرهن في حكمه اي الرهن مع مستعين اي مع رهنه ان كان رهن
المستعين ومع اجبي ان كان هو المستعين بملك بلا شيء ثقات القين للفقير ولكل منهما اي
من الرهن ولم يمتد رهنه الى رهن المستعان رهنه كما ان يكون رهنه حقا في رهنه فان
ما رهنه قبله رهنه الى رهنه في صورة الاعارة فالرهن الحق به اعيان الرهن من سائر الرهن
لان الغاية ليست بلا رهنه والضمان ليس من طرف الرهن فلو اذ حكم الرهن ثابت في رهنه
مع ان رهنه في رهنه اذ اذ الرهن فان اخذ رهنه الضمان لعود القين فيعود نصته واذا
اجاز رهنه ورجع رهنه باذن الاخر من اجبي خرج عن الرهن فلو رهنه لاجل رهنه واولا
الرهن قبل الرهن للرهن فالرهن اسوة لغيره اذ تعلق بالرهن حق لان رهنه التصرفات
فيحل به حكم الرهن بخلاف الاعارة حيث لم يعلق بها حق لان رهنه فاق رهنه عبد غصبه ضم
اشتره من مالكم لا ينفذ الرهن لان التوقف على اجازة المانع فلا ينفذ باجازه غير ولا ينفذ
الدين بملكه لان ملك الرهن ثبت بعد عقد الرهن بخلاف ما اذ ملكه في رهنه واختار
لما لا تصح الرهن لانه ملكه بالضمان من وقت الغيب فكان ملك الرهن سابقا على الرهن
كما في القاعدية من رهنه ان يستاعده اي ان له الرهن بلا طلب منه في غير الاستعارة
وان كان الرهن عارية واستعان الرهن من رهنه لعل ان هلك اي الرهن حال الحل
في صورة الاذن والاستعارة لم يضمن اي الرهن لشبهت بملكية بالاستعمال وهي
مخالفة لملكية الرهن فانض الضمان وفي طرفه اي قبل الحل وبعد الحل رهنه ضمن كالرهن اي
ضمن الرهن ضمانا كضمان الرهن وهو معلوم من استعارة شيء لرهن لان المالك رهنه
بتعلق دين المستعين به وهو يملك ذلك كما يملك ان يتعلق بزمته بالكلية ولا يصح
في رهن المستعين بما شاع من قليل او كثير فان الاطلاق والجل الاعتبار خصه في الاجازة
لان الجواز فيها لا يقتضي الممانعة وان عين المستعين بقيد بما عينه من قدره وانما عين
قد لا يجوز الاستعارة رهنه بالكلية او اقل لان التقييد فيه وهو في الزيادة لان غير
الاحتباس بما يتبدل اذ رهنه وينقل الضمان ايضا لان غير العين ان يعل للرهن مستدفا
للكش بقا لثمنه عند اهلاكه ليرجع عليه ولو رهنه باق منه بملكه الباقي امانته فلا يرجع

يجوز باع المهر الغير المشاع من رهنه فاجاز المشاع
البيع الثاني نفذ الا قوله ويجز

وقيل

معلم ان الرهن يستوفى حقه من مال غيره

معلم ان الرهن يستوفى حقه من مال غيره
مما اذا استعان الرهن الرهن وملك فالرهن اسوة لغيره
ما اذا تصرف رهنه باذن رهنه استعارة
وان استعان الرهن من الرهن رهنه رهنه
الرهن ليعاود به الرهن رهنه ان اهلك رهنه
يد العارية وبقي رهنه الرهن فلو اذ رهنه وان هلك
بغير ضمان لان يد العارية امانته وهي حادثة بغير رهنه
وكذا اذا اذن الرهن للرهن بملكه كما جبهه

عليه وحسب من رهنه وطلب فان كل ذلك مفيد ليس ببعض بالنسبة الى البعض وتفاوت
 الاشخاص في الامانة والحفظ فان خالف اي بعد العتق التيقن ان خالف المستعير المعين
 ضمنه او المستعير المعين لمخالفته ويتم الرهن لان ملكه بالنسبة ان يثبت الرهن على نفسه
 او ضمن المعين الرهن لانه ايضا متعهد بضمان الرهن كالعاصم والرهن كعاصم العاصم
 وجميع الرهن يثبت من القيمة ويدنيه على الرهن لانه جوده بالقيمة فلا يفرق
 من جهة الرهن واما من جهة الدين فلا يفرق فبعضه انتفى فبعضه كان وان وافق بان
 رهنه بقدر ما امر به وهلك اي الرهن عند الرهن استوفى اي الرهن كل من له قيمة كالدين
 او كالتام الاستيفاء بالهالك ووجهه على اي من الدين للمعير المستعير وهو الرهن
 لانه قضى بذلك القدر دينه ان كان كل من مضمنا والدين في القدر المتعلق بالامانة
 لا القيمة لانه قد فرق بين عقد رهنه وعقد عطف على كل دينه اي استوفى الرهن بعض دينه
 لو قيمته من الدين وباقية اي بقي دينه على الرهن للرهن لانه يقع الاستيفاء بالدين على
 قيمته على كل المعير يعني الرهن لان الرهن يقضي دين الرهن لملكه الذي ليس للرهن
 ان يتسرع في تسليم الرهن لان المعير غير متسرع بقضاء الدين لما فيه من تخليص ملكه فمادام
 كاد الرهن فيجب الرهن على القبول ويرجع على الرهن بما الذي ساءل الدين القيمة
 لا يرضى به وهو من طرفه فلا يرضى بغيره كما قال ان يساوي لانه ان كان اكثر
 من القيمة يكون الزيادة على القيمة متبرعا فلا يرجع بذلك القدر وان كان اقل من القيمة فلا
 يرجع للرهن على تسليمه من ذلك تاج الشئ بغيره ان الرهن عند الرهن قبل رهنه او بعد
 فله لا يضمن وان وصية تصف فيه من قبل بالاستخدام او الركن او خذ ذلك لانه امر غير
 شتم عاد الى الوفاق فلا يضمن بخلاف الشافعية جناية الرهن على الرهن مضمونة لانه يفتقر الى حق
 الرهن بغيره وتعلقه بملك المال بحال لان لا يثبت في حق الضمان وجناية للرهن على الرهن
 سقط من دينه اي الرهن بقدرها اي جناية لانه ان ملك غير مضمون مضمنا ولو الرهن
 وكان الدين قد سقط عن الضمان بقدره ولم يبق الباقي لانه اذا سقط الدين من القيمة
 كان لمانته وانما ضمنه بالانفاق لا بعد الرهن فهو بمنزلة الدين اذا اطلعها المبيع بغير الضمان
 كذا في غاية البيان وجناية الرهن عليها وعلى الماهدين والرد بالجناية على النفس ما يجب
 المال بان كانت الجناية خطا في النفس او في ماله او في ماله بغيره بقصده فهو مقتضى الجراح
 كذا في لمانته واما كونه جناية على الرهن هو فلا تفرق جناية المملوك على المملوك وفيما
 يوجب المال هذه لانه المتيقن ولا يثبت الاحتقان له عليه واما كونه جناية على الرهن هو فلا

ان اذ اعطي له الرهن من قيمته فبغيره باقل من ذلك غير قيمته او اكثر
 فانه لا يضمن لانه خالف ان يضمن لان خالفه مع تيسر ادائه عليه
 ما يكتسب حاصله لانه مع تيسر ادائه عليه

مع الرهن اذ اراد ان يقضي الدين فكذلك رهنه ليس للرهن
 ان يتسرع عن تسليم الرهن

ولمات مستعيره مغلصا والرهن على حاله يباع الا بغيره المعير
 اراد المعير بغيره او اجر الرهن بغيره منها ان كان بغيره او لا
 ولمات المعير مغلصا وعليه في امر الرهن بقضاء دين نفسه وبيع
 الرهن فان عجز له في الرهن على حاله ولو رتبته اخذ به بعد قضاء دينه
 فان عجزه عن الرهن بغيره ورتبه بغيره فان كان بغيره او لا

فلاذ

فلاذ منه الجناية لو اعتبر بها للرهن كان عليه التخليص منها لانه لم يملك في ضمانه ان يفيده
 ويوجب الضمان مع وجود التخليص عليه من عبد يورث الفايده فباعت قيمته ما بين
 قفله من فخر ما بينه وحل اجماله اذ من رهنه المائة من حقه وسقط باقية وهو تسع مائة لان
 نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين لانه عبارة عن قوت رخصات الناس بخلاف نقصان العين
 فاذا كان باقية وبها للرهن يد الاستيفاء صار مستوفيا للكل من المبدء ولو باعه بامرره
 بمائة اي باع الرهن العبد بامر الرهن او قيمته ما بينه وبينه لان الرهن انما يباعه
 ما كان استوفاه وباعه بنفسه فيخل الرهن ويقتل الدين لا يقدره المستوفى فكذلك
 قتل اي عبد يورث الفايده لا يورث ما بينه وبينه فباع اي الرهن بغيره لان العبد الذي
 قاعه مقام الاقل فضا كان الاول قائم وتراجع سعره حتى اي العبد الرهن يعني رهن
 من اجله بغيره الف درهم بالف درهم او اقل منه فقل العبد بغيره فباعت منه من رهنه
 لان ضمان الجناية على الرهن والعبد كونه في ضمانه من رهنه مستغفر بغيره فيقال للرهن اذ
 العبد من الجناية فان فاه اصله رهنه وكان دينه على الرهن بغيره والعبد رهنه كما
 كان ولا يرجع اي على الرهن بشئ من الفدا لان العبد كونه مضمون وجناية المضمون كجناية
 الضامن فلو رجع على الرهن رجع الرهن عليه فلا يفيده ولا يفيده اي ليس للرهن ان
 يدفعه الى الجناية لانه لا يملك التملك فان لم يمسح الرهن من الفدا فباعت
 الرهن او فاه فيسقط الدين اي يقال للرهن اشع العبد او فاه بالدين فان دفعه او
 فاه سقط دين الرهن واخذ الرهن العبد بغيره ان لم يكن اي الدين اكثر من
 قيمته اي قيمة الرهن بل يركب مساويا او اقل منها واما اذا كان اكثر فباعت من الدين
 مقدار قيمة العبد ولا يسقط الباقي مات الرهن باع وصية الرهن وقضى الدين
 لانه قائم مقامه فان لم يكن له وصي يرضى اي وصي يرضى اي نصبه القاضي رهن الوصي
 بعض التركة لدين على الميت عند غريم من غريمه لو وقف على رضى الاخرين ولهم رده لانه
 اثره من الغرماء بالايقاع الحكمي لان من عقد الرهن يثبت يد الاستيفاء للرهن حكم فافهم
 الاشارة لايقاع الحقيقة فان قضى بينهم اي بين سائر الغرماء قبل الرضا اي قبل ان يرضه
 فقد لزوا لا مانع وهو حق بغير الغرماء ولا مانع من الرضا اي لم يكن للميت الاخر له واحد
 جاز هذا الرهن اعتبارا بالايقاع الحقيقة وبيع في دينه لانه يباع فيه قبل الرهن فكذا
 بعد وان الرهن اي الوصي يدين الميت على اخيه انما استيفاه سكما وهو يملك
 ذلك وفيه رهن الوصي تفصيلا وتاخر كتاب الوصايا **فصل رهن**

مطلوب جناية العبد الرهن على الرهن

يجازف ولذا الرهن اقل انسانا واد استهلك مالا
 حيثما طبعا الرهن ابتداء بالدين او الفدا
 لانه غير مضمون على الرهن بل يملك

مطلوب مات الرهن باع وصية الرهن

فلانیو

وذلك ليس هو الحق بل حقيقة ليس الشئ

فلا يوجب عليه وقيل البتة ان الرهن يبرح كل حين وعينه امانة كما عرف وقيل الامانة يغيب
عن قبض الامانة ابرار الرهن عن دينه فقبض على الرهن الا برار او وهبه له فملك الرهن
ويبطل الرهن بالامتناع من صاحبه هلاك مجازا استعسانا وقال في ضمن قيمته للرهن وهو القياس
لان القبض وقع معتمداً على القبض كذلك ما يقع القبض وجداً لا استحساناً امتنعان الرهن باعتبار القبض
والدين الامتناع استيفاء وذلك لا يتحقق الا باعتبار الدين وبالأجر لا يبق احدها وهو الدين
والحكم الثابت بجهة ذات وصفين يزول بزوال احداهما ولهذا زوال الرهن سقط الضامن لعدم
القبض ولا يبق الدين فكذلك ابراء عن الدين سقط الضامن لعدم الدين ولا يبق القبض ولو
استوفاه على الرهن دينه بالتام او بعضه بايضا والرهن او متعلق او غير ان عينه اي بالدين
لوصفه عيناً على الدين على عينه او بالتمتع به بدينه على آخره فملك في دينه الرهن هلك
بالدين لان نفس الدين لا يسقط بالاستيفاء ونحو ذلك ان يقر بدينه في قبضه لا النفس
لكن الاستيفاء يتعمد له فانه لا يوجب عقاباً له عليه فاذا هلك الرهن انقر الاستيفاء الاول
فانقضى الاستيفاء الثاني ورد ما قبض الرهن له عن صوره ايفاء الرهن او المتعلق او الشر او
الصالح وبطلت حوالة وهلك الرهن بالدين انما الحوالة لا يسقط الدين ولكن ذمة الحال عليه
تقوم مقام ثمة الحيل ولهذا يعود الذمة الحيل اذا مات الحال عليه فليس كذلك اي كما يهاك الرهن
بالدين في الصور المذكورة بهلاكها ايضاً فانها هلكت بغير تصادمها على الدين لان الرهن مضمون
بالدين ويجهت عند توهم الوجوب كما في الدين الموعود وقد بقيت الجهة الاحتمال ان تصادقا
على قيام الدين بغير تصادمهما على عدمه والدين بخلافه لا يبرأ منه سقط بمقتضى **العصب**
اورده عقلياً في الهالكات في الاصل حبساً غير عاوفي الثاني حبساً غير شرعي هو لو اخذ الشيء
من الغير بالطلب تنقوا ما لا يقابل عصب زوجة فاق وخير فلا شرعاً اخذ مال يروى عنه الحبس
مقبوضاً احترازاً عن الحر محتمل احترازاً عن مال الحر فانه غير محتمل من يملكه بلا ان اذنا احتراز
عن اخذه من يملكه بالدين او اشارة الى ان التبريد بالمال معتبر في العصب عندنا وعند الكفاية
هو اثبات العدوان عليه ونحوه الخ لا يظهر في زوال المصنوع كولد المصنوع وثمرة البستان
فانها ليست بمضمومة عندنا لعدم ان التبريد عندنا معتبرة لاثبات اليد فالخامس احتراز العصب
في العصب عندنا ان اليد المحقة واثبات اليد المبطلة وعندنا في المعبر هو الثاني فقط لا
خفية احترازاً عن السرقة فاستندام العبد وتحليل الالة اي وضع الحيل عليها عصب لوجود
الالة اليد المحقة واثبات اليد المبطلة فيها لا جلوسه على الباطل لعدم ازالة اليد الاستهلاك
انما هو بطلان التعلق والتعبد بالباطل فلو لا ذلك وبقوا يتفرع في الاستعمال فليكن اخذ

زواله المصنوب اذا هلك بغير قبح التصرف لعدم
 زوال الملك ولما صار مع المصنوب بغير منعه
 كما اذا غصب ابناء قبيعتها احرار وولدها
 لعدم المنع فيه وكذلك الوهب للمالك عن
 مواسيقه حتى ضاعت لما ذكرنا
 زكوة

هذا النسخة
لا يعود الى المتل
بوجوده بعد
ذلك

ممنوع المقاربات المحرقة في المدينة والتلخيص وغيرها

ویشک

ويصل فإما قالوا انهم المالك بكنهه بكنهه لما قيد بعمله لاننا انما نهدمت المالك فهدمنا غصب و
فيها لا يسكاه وعلمهم بأقرب ما وثيق فلا ضمان عليه عندنا في حقيقته والله والابن يوسف حمد الله
فظهر ان مرادهم بيان سبب الفصل الاول ما يوجد له ابتداء وهو المدم والثاني ما يفيض اليه بالآخر
وهو التمكن الخاص بغير صاحبه بوقايته هذه العبارة فقال وما انفصل بفعله يسكاه فلزم
عليه ان السكيات قيت بالعمل المهرن لم يبق سبب الا انما عاهاه تعرض والا لم يكن السكيات المحققة
عن العمل المهرن سببا لنفسه وقد عرفنا ان المالك مع السكيات انما نهدمت بأقرب ما وثيق يفيض
وعندنا فمقتضى مقتضى من غطى المصنف وكانت العجاء المكتوبة فيها والاك في الهداية وغيرها ثم
غيرها وتبعها الفصل المشرقة والقواب ما يوافق المداين ووزعه فلا لا ارض المصنف اذا
انقصت بالانرا اعتبقوه النقصان لاننا ابلغ البعض والى اجماع عبد غصبه عطفه على فعله
وبين الضمان في المقتضى اعني ان ايضا ما انفصل باجماع عبد غصبه فمقتضى له فمقتضى الاجاز
لغوبه استغلا له بخلاف المبيع يعني اذا انقص شي من قيمة المبيع في ذيل المبيع نفوت
منه قبل ان يقبضه المشتري للبيعي البايع شيئا لنقصا من حق البيعت شي من الثمن وان
فحش النقص وتراجع السعرا ان في مكان الغصب يعوذا ان الغاصب المصنوب الى المالك
بفعلته ان السعرا ان كان الرقي مكان الغصب فلا ضمان عليه ان تراجع لغتته الرغبات
لا نفوت جز وان لم يكن فيه شيء لما بين اخذ القيمة وبين الانتقار الى الذهاب الى ذلك
المكان ليست به لاي النقصان يحصل من قبل الغاصب قبل ان يملكه كان كان لكان يملكه والضرب
ويطال بالقيمة ولان ينظر وقد صدق باجره عطفه على من ايجز اغصبه عند مثله واجره و
اخراجا من نفسه بالاشتمال ومنه ان الغصب يصدق باجره اخاءه عندنا في حقيقته وتحمده واستكم
ان العلة للغاصب عندنا خلافا للشافعية ان المنافع لا تقبض الا بالعقد والعاقبة هو الغاصب
فهو الذي جعل منافع لعبه بالعبء فكان هذا ولم يبدلها فغير ان يتصدق بها الاستفاد بها
بهذه خبيث وهو الاعتراف في مال الغير واجره مستعان اي اذا استعان شيئا واجره وانما جرم ملكه
ويجوز له تصدقه بما ذكر ويصح اي تصدق ايضا بربح حصل بالتصدق فيه هو دعوى ومفوضه
متعبا بالاشارة او بالشراء بغيرهم الودية او الغصب ونقد ها فان اشترى اليها ونقد غيرها
او اعترضها او طلق ونقد ها لا ينفذ الموعود والغاصب اذا التصرف في الوديعة او الغصب ورجع
يتصدق به عندنا في حقيقته ومحمده وهذا واضح في اثنين بالاشارة اليه كالعروض ونحوها لان
العقد يتعلق برحمتي لو هلك قبل القبض بطل البيع فيستفيد المقيمة بالمدى البيعة بملكه بحيث
فيستصدق بما فيها البيعتين كالمهرن والادناير فقد ذكر في الجامع الصغير ان المشتري را شيئا

وانتقلوا نفسهم الى القضاة قال نعم وانما نطلبكم لتساجدوا هذه الارض قبل الاستسلام
وهذه ففعلوا ما نطلبنا وتبذروا امر القضاة وقالوا الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لاعبه اياه انما نطلبكم ليعلم باعائكم قبل الاستسلام وكم هم تباع بعد تقصيرها
ما يتقاسون من ذلك في الجحيم

مضار من الغضب إذا انتقلت بالزراعة يقوم المقصود

ط ۱۱۱ الفوقانی و من قیمتہ المبعوض فی الدیالین فہوات وصف
بہن مہم المذکر لا یصحی البایس شینا

عصبة الفيلة للفاسح عندنا

الفاسد

غصه ما ففقيه فرمال اسه او خضاعه بجال
نفاصه مضمه و مملکه

الخاسر كذا شاء وجعلها أو شيهما وحسن برأو رعد وجعل جدي وسفوا البهائم على ساجده
 شجر عظيم جدا وأبنت الآبار والهندوان من الحبوب ودرها وديار أو ناديا الكبريت
 لأن العين باق من كثر وجهه ومعناه العلة الخفية وكثيرا موزنا وهايا قان حتى في غير الرق
 باعتبار هذا من شاة غيره مرهها اني لك الغير شاة عليه والذبح واخذ قيمتها واخذها الى
 المذبح ليعني ان المالك يحرق شاة فتمت قيمتها وستم الشاة المليون شاء اخذها وضمن نقصانها
 لأنه انما ضمن وجهه لغوات بعض المنافع كالحمل والدمر والنسل وبقاء بعضها وهذا اللحم وان كانت القيمة
 غير ما كره اللحم ففقط الخاسر ما يفرضه المالك لجميع قيمتها والرجل السهل لا من كل وجهه كذا
 لو فرق ثوبا وفوت بعضه وبعضه فبعضه انما المالك يحرق فيه ايضا ان شاء ضمن الخاسر كل قيمة
 ثوبه وكان الثوب الخاسر ان شاء واخذ الثوب وقيمة النقصان المذكور ولو فوت كل ثمن اى الخاسر
 كلها اى كل القيمة وفي فرق شيهة نقصه بلا تعويت شى منه ضمنه النقص واخذت الثوب ثوبه
 لأن العين قان من كل وجهه بخلاف غيره او غير قلها اى البناء والغرس وودت لأن الارض لا
 تقسم حقيقة فيبقى فيها حق المالك كإكان والخاسر جعلها مستوفى فيبقى من ثمنها كالمشترى طرف
 غيره بطلامه وما لكما اى الارض ان يعنى اى الى البناى والغراس قيمتها اى قيمة البناء والغرس
 ان نقصت اى الارض به اى البناء والغرس وبين طريق معرفة قيمتها بقولنا نقصت اى الارض
 بدونه اى بدو البناء والغرس ومع احداهما حاله من حتى القاع فضمن الفضل فان قيمة الشجر
 والبناء المستحق القاع لق من قيمته مقلو عاقيمة القاع اذا نقصت منها حرق القاع كالبناى
 قيمة الشجر المستحق القاع فاما كانت قيمة الارض اى بقيمة الشجر فقلوع عشرة واجرة القلع ورجوع
 تسعة درهم فالأرض مع هذا الشجر تقوى بمائة وتسعة درهم فضمن المالك التسعة هذا ان كانت
 قيمة الساحة اكثر من قيمة البناء والغرس وان عكس فللخاسر ان يضمن لما قيمة الساحة فيأخذها
 اى الساحة كذا في النهاية ثم الشرب الذى غصبه او صفراوت السوق الذى غصبه بمن هذا ان
 بالخيار ان شاء ضمنه الخاسر ما كونه بمن هذا اخذ منه قيمة ثوبه بغير ومن سبقه وسلمه الله
 العام لا يضمن المليات او لصها اى الثوب والسويق ومن من اراد الصبيغ والتمن ان الصبيغ
 ما لم يصبه وكان الثوب وبغصبه وبصفه لا يسقط حرمته ما لم يصبه بغيره بل ما لم يصبه بغيره
 ما لم يصبه اليه وباقا حتى آخر عين ما لو هو في اقلها من التغيير لان البناى المنيار ليس التث
 لا يصاب احصل والخاسر صاحب وصف وان سوادى الخاسر ضمنه اى المالك البياض واخذها ولا شى
 الخاسر من لبر السواد لانه نقص **فصل غيب** اى الخاسر ما غصب وضمن قيمته ملكا اى الغاصب
 ملكا مستندا الى وقت الغصب وقال الشافعي ان ملكها لان الغصب قد محض فلا يكون محضا للمالك

مطلب اذا بنا او غن في ارض غن

مصلح حم القلوب اوصفم اولت السوق بيمين
هناك بالخير

الكره وهو عدم الرضا وان وجد الاختيار

ولو استعمل لغيره كان يقول ان توفقه الشجرة وانما الشجرة انما لا يقين لانه لا يصير به
غاصبا كذا في العارفة كتاب **الا** وبطلان نسبة بينه وبين كتاب
الغصن طاهر وهو لغة على الفاعل على امر كرهه وشعره على الفاعل على فعل اعلم من اللفظ على ما
الجواز بما يتعلق بالحمل وهو انهم القتل والاراف للمضوء والجس والضم والقبض ويوم رضاه
اي رضاه الغير بذلك الفعل لا اختيار اي لا يعدم اختياره كذا اي ما يعدم الرضا وقيل في اي الاختيار
وقيل لا يفسد في الحال ان عدم الرضا مقيد في جميع صور الكراهة واصل الاختيار ثابت في جميع صور
لكن في بعض الصور يفسد الاختيار وفي بعضها لا يفسد **اقول** هذا هو المستطوع في جميع الصور
والفرق حقيق في المصدر الشرعي في الشريعة وهو ما لا يخفى بان ينفذت النفس والمضوء وهذا
معدم للرضاء مفسد للاختيار وانما غير ملحق بان يكون الجس او قيدا وضربا وهذا مدمم للرضاء
غير مفسد للاختيار في جميع ما قال في الرضا فهو فعل بوقوعه بغيره في وقت به رضاه او يفسد
اختياره فان فيه جعل قسما الشئ قسما لا يخفى على من يفرق معنى القسم والقسم والعجب ان
الشرعية بعد ما قال فيه ذلك قال في شرح الوقاية ثم اكرهه لان احدهما ان ينفذ مقتضى الرضاء
وهو ان يكون بالجس والضرب والثالث ان ينفذ مقتضى الاختيار وهو ان يكون بالقتل او رفع المضوء
الرضاء اعلم فساد الاختيار في الجس والضرب بغير الرضاء ولكن الاختيار الصحيح باق في القتل والاضاء
لما اختار غير صحيح بل اختار فاسدهم حال وتحقيقه في آخر ما قال والشجرة تنبئ في الشرع مع بقاء
اهليته وعدم سقوط الخطا لان الكراهة مبدلة ولا يملك الحق الخطا الا في الحرامات ودين فخر
وخطر ونفسه وثلاثه ثم ويوم اخرى وهذا بل الخطا وبقاء الاهلية وشرطه اربعة امور الاول
قدرة الحاصل على تحقيق ما هدد به سلطانا او غيره يعني ان ينفذ مقتضى الرضاء عند الحاجة
لا يتحقق الا من على الاذن القدر لا ينفذ بل ان ينفذ مقتضى السلطان في الحال لا ينفذ في غيره
لا اختلا في حقيقة وهران لان في زمانه يمكن تغير السلطان فيقوم ما يتحقق بالملكاه فاجاب بانه
شاهد في زمانه ما ظهر الفساد وصار الامر الى ان ينفذ في تحقيق الكراهة من الكل للفقير على قوله
كذا في المتن الثاني من الفاعل وقوله اي وقع ما هدد به سلطانا بان يغلب على نفسه ان ينفذ ما يصير
محتملا على ما دعي اليه من الفعل والباشرة والثالث كون الفاعل متمسكا بما اكرهه عليه حتى ما اى
لحق نفسه كبيع ما له او اتلافه او عاقب عبده او حتى شتمه او حرمانه مال الغير او حتى الشرع
كشرب الخمر والزنا ونحوه او ان يكون المكره به متلفا نفسا او عضوا او موقرا ثم يوم الرضاء
هذا اذا لم يتقدم عليه ما يوجب له اختيارا او تحملا لشيء خاص كاستيائه وهو على الكراهة لما لا يخفى فيفسد الاختيار
لو كان ينافي لاف نفسا او عضوا ما غير ملحق لا يفسد الاختيار لو جسد او قيد بغيره وضرب شديدا

الانها وان كان كرهه عند ثبوت الشبهة كذا في المتن

لقد في الجس الذي هو الكراهة على ما يحكي الاغنام الذين يذبحون بالضرر الذي هو كراهه ما يحكي منه الاسم
الشديد وليس في ذلك حذرا بل عليه واليقين منه لان المقادير لا تكون بالاراء ولكن على قدرها
يرجع الحكم اذا وقع اليه بخلاف جسد بوقوعه او قيد بغيره وضرب شديدا فانها لا تكون كراهة
اذ لا يبالى بمثل عادة قالا يعدم الرضاء لانها لا يجرى فيها كراهة الجسد لانه جاء ويمنع لان
ضربه اشتد من ضرب الشدة بغيره في وقت به رضاه فبالا على الجسد من كل ميتة وهم
ولم يخفى بوقوعه بغيره ان حرمة هذه الاشياء مقيدة بحالة الاختيار وفي حاله الرضاء ومقتضى
على اصل الحمل لقوله تعالى اما اضطررتم اليه فانما استثنى حالة الضرورة والاستثناء وكلمة بالاق
بذلك الشئ والاضطرار يحصل بالكره الملقى وبالصبر على الفعل ثم هذه الصبر في الحقيقة لانه استا
ايحتمل ان يكون بالاضطرار معطوفا لغيره على ذلك نفسه ونحوه ايضا فكله كره وقيل مطلقا
بالايمان الحديث ثم ان يأس من الله عن حيث ابتلي به وقال له عليه السلام كيف وجدت ذلك
قال علمت ان بالامان فقال عليه السلام فان عذرا فعد وفيه نزل قوله تعالى الا من اكرهه وقيل به
مطمئن بالايام الاية وبالصبر عليه اي القتل في هذه الصور اجزا لانه ما جرد ان يصر و
ايضا كره حتى قل ان حبيبنا في الله عن صبره عن ذلك حتى يلبس وتجاه النبي صلى الله عليه وسلم
سبل شهيداً ورضاه ايضا ان لا يفسد لان اطلاقه الى الغير يستباح للضرورة والحاجة
الحقيقة وقد ثبت ولكن صاحب المال من الحامل لان الفاعل الذي لا يملكه من غير ما يملكه ولا
من ماله القليل بان يملكه عليه فيقتله لا يقتل عطف على اطلاقه على غير من يملكه بل يصير الى ان
يقول فان قد كان امرا لان قتل مسلم لا يستباح لغيره كما ان يملكه بل يملكه فيقتله
ويقتل في العمد الحامل فقطع عن دياره ويقتل لان الفاعل لا يصير كراهة وقال ابو يوسف لا
لا يقتل واحدهما الشهيرة وقال زفر بن قاضي الفاعل لا يملكه بغيره وقال الشافعي يقتل كل منهما
الفاعل بالباشرة والحاصل بالتسبب ولا يخرج من الاول وفي الرجل لا يملكه القتل لان ولد الزنا
هاك حكم المعدم من ربه فلا يستباح لغيره كما قال القائل ولكن لا يجزى احسانا يعني اذا لم
يرضه زناه بالمعنى كالمقتضى القياس لان انتشار الالة دليل على العاقبة ولكن لا يجزى احسانا
فان انتشار الالة لا يملك على العواقبة اذ قد يكون لها كافي النائم والثاني عطف على الاول
بمعنى باكرهه غير ملحق لا على الجسد الامور المذكورة كذا في المتن الثاني من الكراهة اسقط الحد في
زناها او لا يسقط الحد في زناها لان الكراهة الملقى لا يمكن رخصته في حقيقة كما كان في حق المرأة
حتى يكون غير الملقى شبهة ليندرج تحتها فوات الكراهة قد لا يعني ان الاصل ان السرقة القليلة
المكره سوا كان مكرها بالمعنى او بغيره تتعدد عندنا كما في البيوع الفاسدة وما يحتمل الفسخ فيفسخ

مطلوب حسنة وقيل به وضرب شديدا لا يكرهها

مطلوب ما يرضى فعله بالاكراه

مطلوب اذا اكره على الكفر وصبر الى القتل جرد بغيره يا غم

مطلوب اذا تلف مال مسلم بالاكراه فضا حيا لئلا يفسد الحال
وكذا الواسعاء عليه فقتله

مطلوب لا يباح قتل المسلم الا اذا علم ان الكفر
يقع

ان فسخ المكره مما يجتنبه فلا يفسخ الاول وهو ما يجتنب الفسخ كبيعته وشراءه وان تركه
 وبراءته مديونة او قبيلة وميتة فاسا ان اكره على واحد منها لم يحدو على الاكره اخص الواعى بعد
 زوال الاكره ان شاء امضاه وان شاء فسخ ان الاكره مطلقا بعد الرضا والرضا شرط صحة
 هذه العقود فتفسد بفواته وقرانه فانه من خصل الصدق والكذب وانما صرح حجة لروحان
 جانب الصدق والاكره دليل على كذبهما فيما يقرهما فاسا الى دفع الشرع نفسه ويمكن اى تسيم
 بالاكره المشتري ان يقين كماله سائر البيع الفاسدة فيقع اعتاقا اى اعتاق المشتري لكونه ملكه
 وتزيمه اى المشتري قيمته لانه المالك لملكه بعد فاسده ان قبض البايع المكره الثمن او تسيم
 صوغا قبيلة كدفع نقد البيع لوجود الرضا وان قبضه اى الثمن مكره لا اعلا يقبضه ثمن الرضا
 ورده اى رده البايع الثمن الذى قبضه مكرها ان يقبضه فيه ويضمن ان هلك لان الثمن كان
 امانة عند المكره لانه اخذ باذن المشتري والقبض اذا كان باذن المالك فاما ما يلزم ان
 انه قبضه التملك وهو لا يقبضه له لكونه مكرها على نفسه وكان له ان يتركه الكافي بخلاف
 ما زاد الكره على الحبية بل ان ذكر دفعه فهو بوجه حيث يكون فاسدا يوجب اليك بعد القبض كغير
 الصحة بناء على اصل ان الاكره على طلبة كراه على الدفع واكره على البيع ليس كراه على
 التسليم هلك البيع فيه شئ غير مكره والبايع مكره من اى المشتري قيمته البايع لانه قبضه حكم
 عقد فاسد فكان مضى عليه كما هو كذا اى البايع ان يضمن ان ياتى من الحامل والمشتري
 كما يغاصب فالمكره والغاصب والمشتري كغاصب الغصب فان مضى الحامل يرجع على المشتري بغيره
 لانه قلم مقام البايع باكره الضمان لان المضمون يصير ملكا للضامن من وقت سبب الضمان وهو الغصب
 وان ضمن احد المشتريين وقد تملكوا لثمة لا يملك فقد بطل شئ كان بعده اى بطلت لثمة ملكه
 باكره الضمان فظهر ان بيع ملك نفسه ولا ينفذ ما كان قبل ان استناد ملك المشتري الى وقت
 قبضه بخلاف ما كان باكره المالك المكره عقدا منها بحيث ينفذ ما كان قبله ويعد لان النفع من العقاد
 حقه فيعقد الكل جائزا والثانى وهو ما لا يجتنب الفسخ ككراه وطلاق واعتاق وسائر ما
 فان هذه العقود تقع عند نفع الاكره قياسا على صحة ما مع الغرض وعند الشافعية لا تقع وتصح اى
 لفاعلها ما ينصف للمشتري في الطلاق ان ليطا وكان المهر شئ في العقد وان لم يسم فيه
 يرجع عليه بما اذن من المنة لان ما عليه كان على غيره فالتسقط بوقع الفرية من جهتها
 بمعصية كالارتداد وتقبيل ابن الزوج وقد أكد ذلك بالطلاق فكان تقرير المال من معنا
 الوجه في ان تقريره الحامل والمقر كما لا يجاب فكان متفاهة في بيع عليه بخلافه ما اذا
 دخل بها لان المهر مقررها بالمتى لا بالطلاق وقد رجح الفاعل على الحامل بغيره في الاعتاق

تاریخ

وخلص الملك خلافاً لغيره إماماً لكل أهل البيت علياً
إماماً فطرياً خلقت أسرة الفطري وتبعي بالفتاوى
أيضاً إن كان بالقول إماماً إجماعاً إن أجمع
بحرم منه عتق عليه غيره

مصدق حکم امامدم الکبره ولا يقتلوا رسلنا و لا یفکوا
بیسیر کا دوا وان لم یفکوا

مصادره السلطان
خزنها

حتى ان طفل يوم ولدنا
وكذلك

يؤمنون الذين لا يفتقون اذا قرئت ثوب انسان
انما هو جد حسنا غدا
اما ان الانسان

بأنه في الأموال كما يؤخذ في الأفعال حتى لا

ثم العبد اعطى الياخذ باق العبد كسب سلم منه الحق

ولا يؤخذ به أبداً إلا إذا ثبت على إقراره الصبي فإنه لا
كان أو محمداً

اعمال وجود التوافق على اعتبارها بلوغه حد الشهرة //

تفسير المعقود على ذلك

~~Page 10~~

عن ذلك

عن ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بلغة الصقي غير شديدة الرشد عند ناهو الرشد في
المال فاذا بلغ مئة كما لا يحجر عليه ولو فاسقا وعند الشافعي في الدين ايضا كرسلم اليه
حتى يبلغ خمسا وعشرين سنة لما ذكره عن عمر رضي الله عنه ان قال يستحب ان الرجل اذا بلغ خمسا
وعشرين سنة ولو صلى صحيح فمقبل الى ربه في مال قبل ذلك نفقة فروع او غيرها
خمسا وعشرين سنة ما لا اليد لو بل الرشد وقال لا يدفع حتى يوشد ولا يجوز نفقة فيه
يجوز للقاضي المداونة لبيع مال الدين ان قضاء الدين واجبه عليه والمطل اظلم في حبه الحاكم
دفع الظلمه وايضا لا يفتي المستحق في القاضى بل امره ان يمد يده رهم وينه دراهمه
لان الدين ان يخذله بيده اذا خلفه بحسن حقه بلا ضراء الدين وكان القاضى ان يهيئه وياعز بالبره
لدرهم يديه وبالعكس والقياس ان لا يجوز كلا الامرين لان الدرهم والدرنايه في الخافان ومان
استحسانا فلا وجه انما متحدان جنسا في الضميمة والمالية حتى يتم احدهما الى الآخر الزكوة
ضلعان في القسوة حقيقة وحكما اما الاول فظاهر واما الثاني فليس جريان زكوة الفليس فيها
لا اختلاف فيها النظر الى الاتحاد ثبت للقاضي ولاية التصرف وبالنظر الى الاختلاف ليس له
الولاية ولاية اخذ عملا بالشبهين لا اى يبيع القاضى عرس وعقاره كدراهم يدينه لان المقاصد
تتعلق بهما واحيانا وليس للقاضي ان ينفقها من ثمنه وجه يلحق بالغير واما النفقة في المال
لان المقصود فيها المالية لا العين فافترا فاقس ومعه عرض غيره فقبض بالانذار او باذن
بايعه فبايعه اسوة للزوجه وان كان قبل القبض فلما بيع ان يجبس المتاع حتى يقبض الفس وكذا
اذا قبضه المشتري فغير يذنه كان له ان يسترده ويحبسه بالثمن جبرواض ورفع الى
قاض اخر فاصلما الثاني جان اطلاقه مما صنع المحمور فمالم يبيع او شرا قبل اطلاق
الثاني وبعد كان جائزا ان يحجزه لان محجته فيه فيوقفه على امضاء قاض اخر كذا في الخاتمة

فصل في بلوغ الصبي بالاختلاف والاحبال والازوال وبلوغ الصبية بالاختلاف والحيف والحبل
الاصل ان المبلوغ يترك بالانزال الحقيقي ولكن غير تمام ذكره لا يترك الا مع التام فجعل كل واحد علامة
على البلوغ ولا اى وان لم يوجد شئ منها اخطى الى الحكم بالبلوغ حتى يتم له اى لصبي ثمانى عشر
سنة ولها اى للصبية سبع عشر سنة عند الامح لقناعه والقر كدراهم اليه كماله طمس
حتى يبلغ اشده واشد الصبي على ما قال ابن عباس وتبعه الشافعي ثمانى عشر سنة وقيل اثنتان
وعشرى وقيل خمس وعشرى واقل ما قالوا هو الاول فيجب ان يدرك الحكم عليه للاحتياط
لان المجاورة اسرع اعدادها من الغلام ففرض سنة لاشتمالها على الفصول الاربعة التي تلافق
المراجع وقالوا فيها تمام خمسة عشر سنة وهو رواية العام وبه في المادة الغالبة

اذ العلامة تظهر في هذه المدة غالباً فحملوا المدة على حق من يظهر له العلامة وادعوا
 الى البلوغ لما نشأ عشر سنة وطافوا سبع سنين اذ قد حصل لهما في هذه السن علة البلوغ فان اهما
 اى قرا الى البلوغ بان بلغا هذا السن واقرا بالبلوغ كما قالوا في حكمه لان البلوغ لما كان طامساً
 في هذا السن ولو كان كذا كان فيهما كالحق في قولهما من روى كتاب **مناذون**
 لاذن لغة الاسلام وشريعاً وكذا المحرم مطلقاً وهو نزعان احدهما اذن العبد وهو قوله المحرم بالرق
 الثابت شرعاً على العبد وسقوط الحق اى حق المولى في الاصل في الانسان كونه ملكاً لا تصرفه
 فحقه في حق المولى بمروض الرق ما دام ملكاً لا يكتسب له انما اذا سقط الحق فحقه يعود للمولى فيصرف
 واذ كان اذن العبد ملك المحرم واسقاطا الحق فيمنعه في العبد نفسه باهليته فلا يرجع بالعقوبة
 على مولاه فانه اذا اشترى شيئا لا يملكه المولى انما يشترى لنفسه والى العبد يملكه من المولى ولا
 يتوقف على اذن العبد بغيره او شريكه كان ما ذكروا اذ كان المحرم مطلقاً لان اسقاطا لا يتوقف
 ولا يتخصص بغيره فان اذن بلوغ ثم اذنه بالانفاق قلنا انما قال قد صرحا فانه اذن بنشر ما لا
 يملكه في هذا العمل وكذا اذا قيل ان المدة كل شهر كذا بخلافه اذ اذن لغيره في شيء معين
 لانه استخدام لاذن وثبت اى لاذن دالة اذا اراد المولى بيع عبده ملك الاضحية احترازاً عما
 اذا اراد بيعه ملك مولاه فانه اذا اراد بيعه مملوكاً من اعيان المالك فسكت فيكون ذلك
 اذنا كذا في الحاشية ويشترى عما اراد وسكت في المولى اذنا كذا في التجارة وفقاً للضرورة
 يفتى اذنا في بيع ذلك الشيء او شريكه كذا في الاستدلال وشيئاً وبشئاً فيما قلنا لاذن العبد
 مطلقاً بان يقول مولاه اذنت لك في التجارة على كل تجارة منه لان التجارة اسم عام يتناول
 الانواع فيبيع ويشترى ولو بغيره فاحش خلافهما وبالعين اليسير جاز انفاقا لاذن
 الاحترار عنده لهما ان البيع بالعين الفاضل منه بمنزلة البيع حتى غير من الثلث فلا
 يتناول لاذن ولما كانت التجارة والعبد يتصرف باهلية نفسه فصار كالحق في هذا الخلاف
 القسري المأذون ويؤكلهما ما ناسق لا يفرغ بنفسه ويرهن ويرهن ويتقبل لاذن انما اخذها
 قبل الغيبة للتجارة والساقات ويأخذها من رجة ويشترى بربا من رجة ويستاجر اجيراً
 مشاهراً او مسامحة ويؤجر بنفسه ويضارب اعيد في مال الغائب ويأخذها وبشئاً
 عنانا لانه من مبيع التجارة ولا يفرق بين ذلك الاقرار بين تواع التجارة اذ لو لم يصر ليعامل
 احد لغرض من وجوبه ولو كان اقراراً لم يملك بالدين باطل عندنا في خلافهما وهذا الخلاف
 في بيع الوكيل منهم ذكره في الموضع وقيل ايضا في بيعه ووديعته ان الاقرار به ايضا من قول بيع
 التجارة اما الثاني فظاهر ولما الاول فلان ضمان الفضيحة معاوضة لا يملك الفضيحة بال ضمان

شئت الاذن لا يملكه

وقيل ان المأذون كزمنه والمأذون كزمنه

وبذلك

ويهدى لعلما ما يبرر تحقيقاً بمعنى اذن وتصف من يطلع له لانه من غير اذن التجارة استعمل بالقلوب
 اهل حرفة ويحيط من الثمن يبيع مثل ما يحيط التجار لانه من صنفهم واما يكون الحكم انظر الى قول
 المولى ابتداء بخلاف الحكم بالعبودية لا يتبع محض واذن العبد ذكره في الموضع ولا يتوقف الا باذن
 المولى لان الاذن بالتجارة ليس له كماله ولا يتبعه وان اذن له كذا في تحفة الفقهاء وفي الموضع
 في بيان العوارض على الاهلية والايضاح رقيقه ولا يكتسبه لانه ليس من التجارة ولا يفتى لانه في
 الكتاب مطلقاً اى على مال او لا يقرض لانه يتبع ابتداء ولا يوجب لانه يتبع محض مطلقاً او يبرهن
 او لا يبرهن لاننا كاهن ولا يملك كونه من رخصاً مطلقاً اى بالانفس والبالا لانه دين وجب بغيره
 مبتداء خبره في الاذن يتلقى بريقته او بما يوق مطلقاً البيع وقدره واجابة واستيجار وغيره
 وديعة وغصب وامانة بحرها وعقود وجب بولي مشترى بولي الاستدراك والمهر ونفقة الزوجية يباع فيه
 دين ظهر وجوبه في حق المولى فيعاقب بريقته كدين الاستدراك والمهر ونفقة الزوجية يباع فيه
 ان حق مولاه قال في الهبة يباع للفرء الا ان يهدى المولى وقال شريكه هذا شاة الى ان
 البيع انما يجوز اذ كان المولى حراً لان اختيار العبد من العاقل غير مقصور لان المصنف في
 العبد هو المولى ولا يجوز البيع الا بغيره او بغيره ثابته بخلاف بيع الكفالة لا يبيح ايج العبد
 المولى ان العبد مضمون فيه ويقسم منه بالحسن ويتعلق بكسب مطلقاً اى مطلقاً من المولى او
 بحد ويتعلق بما اشترى من كسبه اى لا يملكه كسبه ولا يملكه ولا يتعلق بين تعاقبه بالكسب
 وتعاقبه بالرقبة فينطق بهما ولكن يملكه بالاستدراك من الكسب كان في حق الفراء مع تحصيل
 مقصور المولى فانه لا يملكه كسبه من الرقبة كذا في الكسب لا يملكه اى لا يتعلق الدين بما اخذه منه
 مولاه قبل الدين لو جسد شرط المولى له ويطلب بباقيه بوجده لغير الدين فانه منه في ا
 وفاء الرقبة ولا يباع ثانياً لان المشتري يمتنع عن ثمنه فيقضى الى امتناع البيع بالكلية
 فيقصر الفراء ولمولاه اخذ خلة مثل وجود دينه وما زاد الفراء بولي لو كان المولى يأخذ
 من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلاً في حق الدين كان له ان يأخذ بعد حقوقها احتساباً والقياس
 ان لا يأخذ ان الدين مقدم على حق المولى في الكسب فبعد الاستدراك في ذلك نفع الفراء ان حقهم
 يتعلق بمكاسبه ولا يحسن المكاسب لابقاء الاذن في التجارة ولو منع من اخذ الخلة لم يجز عليه فيفسد
 بابل الكسب ولو كان من غلة ماله من الغرض على الفراء لغيره فلهما حقهم ولا يصر فيهما ويجزى
 اى يقول المولى له جبرتك عن التصرف او لم يملك غير جبرك اليان علم ان اهل سوقه حتى لو جبر عليه
 في الرقبة لا يبرهن ولا يبرهن ان المولى اشترى المجر وشيئاً فقام ذلك مقام الظهور
 عند الكل هذا اذا كان الاول شايعة اما اذ لم يملكه الا العبد ثم جبر عليه بغيره لم يجز لانه لا يملك

مملوك من وجب تجارة العبد المأذون يتلقى بريقته
 بخلاف ما ان اقر بولي جارية بالكلية حيث لا يملكه ويحق
 العقر في حق المولى وبما يوافق بعد الحرة لا يملكه

مملوك لا يباع العبد لانه ثانياً لا يملكه العبد الموق

والنخب

مخبريها اذا كان الذي عرضها حيث يكون المصلحة هي
به عرض الخطا و لانه نفيها بالعقد فملك به

المبدأ الرابع عشر وهو متى ما علمت انه لا يجوز

ما أمكن ولا يشترط الجواز إلا بالإنفاق في النكاح عليه وعلى الظاهر وهو الأصل في الأحكام لا يشترط العقل
عن القاسم لإبلاغ الدين له إلا إذا اقترعوا له بأذنه لا بالأذن بالتجارة رضا سبع رقبته المأذون
بالدين أو أتبته أي الأذن العريضة أي إذا قال المولى هو محجور عن العقل لا فتنسبها بالأصل فلا
يباع إلا إذا ثبت العهر أو ذنه في بيع أو الشروع الثاني أذن الصفتي وأقصد العتق اختلال في
العقل بحيث يختلط كلامه فيشبهه بآفة بكلام العقل وأخرى بكلام المجانين وحكمهم كحكمها
مع العقل وهو ذلك المحجر وثابت الولاية لها وتضمنه فإن تقع كالإسلام والانتهاج صح بدونه
أي بغير الأذن وإن صدر كالأطلاق والعتق إلا وأن وصية أذناب وما يقع بآفة وظاهره على
والشئ صح به أي بالأذن لأن البطلان لا يثبت به إلا بالنقص حيث إنه عاقل متميز وبشيء متفلا لا
عقل له من حيث أنه لم يتوجه عليه الخطاب وفي عقله قصور ولا غير عليه ولاية فالحق بالبالغ
في النافع المحض وبالعقل في الضار المحض وفي الثاني بينهما ما يظن عند عدم الأذن وبالبالغ
عند الأذن الرجحان جهة النفع على الضرر بل بالأذن ولكن قبل الأذن يكون منعقد موقوفاً
على إجازة الولي لأن فيه منفعة له نصير ورثة مقتدياً إلى وجوه التجاوز حتى لو بلغ حاجته
نفذ عندنا خلقاً زعمنا أنه توقف على إجازة وليه وقصرنا وليتنا بنفسه وغيره حتى تمت
أي بالأذن أن يعقل البيع سأل الملك عن البائع والشرع جالباً له أي الملك المشتري الولي
الاب ثم فهمه ثم احتجنا بالآية ثم فهمه ثم انقضى أو وصية دين الأم أو وصيةها وقد ثبت
الأشارة في كتاب النكاح وفي باب النكاح ولو قرأ أي الصبي والمعتق الذين نكحهم من الكسب
والأب لا يقرن إلا ما ورثا من أبيهما الفلان صح في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة أنه لا
يقع فيما ورثه لأن صحته قرارة في كسبه لحاجته إلى ذلك في التجاوز ولا حاجة في المورد
وجبه الظاهر أنه بالنكاح رأى المولى التحق بالبالغ وكل من المالكين ملكه فيقع إقراره فيهما
كتاب الوصية وجبه المناسبة بين الكتابين أن يكون من الوكالة والأذن
معنى الرهائبة في الغير وهي لغة الحفظ ومنه الوكيل في أسماء الممتلك ولهذا قلنا فيمن
قال وملكه فما إلى علي الحفظ فقل الوكيل بالتركيب يد على معنى التعريف والاعتقاد ومنه
القول يقال على الله فكلنا أي فوضنا أمونا وسلمنا وعليه هذا القول لأنه تقدير من الألف
الغير وشرعنا في التعريف ثم أمره إلى غيره وأقامته مقامه والرسالة تبليغ الكلام إلى
الغير بل دخل له في التعريف بشرط جواز كون الموكل له تصرف لم يقل أهل التعريف إن كان
إرادة التعريف المذكور فإنها باطلة لاستلزامها بطول تفويض السلم كما قرأ سبع آخره وكونه
الوكيل يعقل أي يعقل أن البيع سأل به الشئ وجالب ويعرف الغني اليسير والفاقر ويقصد

62

حتى لو تصرفه فلا ينعى إلا لا يقع في الأمر في عرقه لو كان الوكيل أكله أكله ثم دفعه فقبول وكيل السلم كافرا
يبع الخمر وخرج عرقه والوكيل يقبله ويقصد بقوله والشرى وصح ما ذكره في الحالين والموطن عبدا
كان أو عبدا مثلها فيناه لا العبد البيع وصح ما بعده عبدا حال كونه محجورين لوجه الضم المذكور
في كل واحد كما لا يقدحهما ويرجع حقوق الكل إلى موكلها لا إلى قال فيلهي إن كان محجورا أو ناقصا
عطف على وكيل السلم كماله بقصد نفسه فإن الإنسان قد يعجز عن المباشرة بنفسه فيحتاج إلى وكيل
غيره فلا بد من حوزة دفعها لحاجة نفسه استعان بالوكيل جازا لأن موكله فيها وكيفية الاستعداد
لشرفه في غيره وهو متبذل بما أمر به حتى يوصي به بآراءه الخاصة عطف على كل من عاقب راد ليكن
كل عدم يتقارر الوجوه الخمسة فيحتاج الوكيل غيره كما لم يكن له العمل بالخاصة في نفسه فيحتاج إلى وكيل
ومحجوران المحجوران في الحال في الزرع في الزرع فلا ينعى استأجره أو الفسخ في الحال في الزرع
من الخصم التفت في باب الوكيل لا يمكنه ذلك وقيل الوكيل من الممثل وإن عدم من المثل القصد لا الاعتراض
لصلى في الوكيل لا يقبل منه الوكيل إلا بها صاعدا وهذا اختيار شمس الأئمة لا يخفى في ذلك في الكافي المذكور
مروجا في سائر أوقافه مضافه ثلاثة أيام فصاعدا أو يرد السرفبان ينظر القاضي في حاله وفي عدة فانه
لا يخفى من يافوا لا يقبل قوله إلى أن يرد أسافروحي لم يخبره بآراءه في الوكيل وهو ممنوع من الحكم
وصح أيضا التكاليف بما يفيها أي بما كمل حتى واستيفاء فلا يفتد في فانه لا يجوز تقييد موكله عن
الجدول لأنها يسقط بالتهات فلا يستوفي بما يقوله ومقام الغير في نوع شبهة قال أنت وكيل
في ثلثي كماله وكيفية الحفظ فطو في الجواز أن كان وكلا في سبع أسفار فأتى علفا والعتاق
قال في الفتاوى الصغرى ولو أجاز الأمر فهو وكيل في الحفظ والبيع والشراء وقاضيه هو هو وحقوقه
المنجبة والصدقة وغير ذلك لأنه في الأصل لغيره فاعاد كما لو قال ما صنعت من ثمنه من ثمنه من ثمنه
جميع أفعاله التي فات حتى لو أنفق في نفسه جاز له أن يفسعه وهذا صنيعه ثم قال وهذا التقييد
يقضي أنه إذا أطلق أمره أن يفتي بهذا الصنيعين فلا يفتقر عقده متبذره ولا إلى التمسك
ببنيينه الوكيل إلى نفسه في عرف أهل العامة كبيع وإجارة وصنع من أقر أمثلة عن عقود ذلك
بالبيع يقولت هذا منك واليقولت هذا من قبل فلان وكذا الوكيل بالشراء يقولت اشتريت هذا
منك واليقولت هذا من قبل فلان في ذلك الحققة به أي بالوكيل إن لم يكن أي الوكيل محجورا أو ناقصا عن
التمتع والعبد المحجور فأن توكله ما يفتي لكن يفتقر عقده ما يفتي به إلى ذلك ومثل صرف العقد بقوله
كشيم البيع أن وكل بالبيع وقصد أن وكل بالشرى وقصد منه أي ثمنه مبيع والمطالبة بثنى مشترى
يعان الوكيل بالشرى أن الشترى شيئا طال به البائع ثم يفتي بالبيع والبيع به أي بالثنى عند الحاجة إلى استحقاق
ما باع أو رجوعه هذا الثمن على بائعه عند استحقاق ما اشتري والى أمه أي بما هو مخصص في شفعه

القوانين الشخصية لا ينسب إليها الخصم الفقير
علاوة القاضي إذا علم الفقر من الخصم لا يمكن

مسألة حقوق عقد بيعه الوكيل لنفسه متعلق به

بیشتر

انذار كل عبدا للشيء لنفسه من جهلاء فان اثنين على العبد
فيها

217

[illegible]

وَدَّتْ الْمُسْلِمَةُ عَلَى أَنْ تَسْلِمَ عَلَى سَيِّدِهَا الْبَيْتِ فِي الْبَيْتِ الْهَاطِلِ وَأَنْ
لَا يُوجَدَ نَقْدًا لِمَنْ رِيحُ يَحْتَقِدُ فِي الْبَيْتِ رَا جَنَسًا أَعَامَ
الْقَوَامِ وَهُوَ يُعْتَبَرُ بِأَيْدِي الْبَيْتِ
هَذِهِ

عند أبي يوسف
فمنها من الرضا
عند أبي بكر
عن أبيه
نصف الموضع
بغير حق
هذه

فانه يستقل كل امر
منه من غير ان يقين
الرسول يقين غير
العاقد فلم يصح
هكذا

مجدد الكون بمحض الدين تان فعلينا به و قد ناب في ليلهم

هذا إذا اختلف الممثل والموكل في الشيء كما قالوا فيمنع العقد ويلزم الوكيل

وقيل ان كان ههنا لانه ارفع الحاد في تقدير البايغ
اذ هو حاضر وفي المسئلة الاولى غائب فاعبر
الاختلاف ههنا

الأهامة والخرق على هو الخراف وقا لا يجوز زعيم بقصا ان لا يتقاف
نك فيه ولا يجوز الا بالدرهم والدينار لان مطلقا ان لا يتقيد
التصايف والخصايف البيع بنش المشق وبالمنفعة وكفنا
لقيمة التوكيل بشرا والحق والجحد والا فحينئذ يبرأ
الحاجة كذا

الا ترى انه لو بايع الكل بثمنه المضمون لم يجر عنه فاد بايع المضمون به
اوله خلا فالها بها

الآن اني انا
الموكل فيني
بينيته ايكون
ميريه

حَافِظًا فَمَرَحَ

لا صل في الوكالة الخصم وفي المضاربة المرم

تمت طبعه الاصل المبيع بثلثي ثمنه
في سنة ١٢٠٤ هـ

ان او کس و سیدان لیس را هدوا ان نیتعرف

الموسم نقصاً والديننا يحبر عليه

ليس لك من ان يملك بعض ان من مؤلفه والى ذلك
بازنه تأييد من بعض مؤلفه او عدة

52

الآن الله ان يخاف
الملك فينيه
يعتبه اوتكوا
يحيى

حَافِظًا فَمَرَحَ

مطابق فی فوضت الیہ امراتی صار وکیلا فی الطلاق و
فی غیرہ بالحدس

مظن من لا يغنيه لم يخترق فدا في حقا

وان كانا وليين بالخصوص لا يقيمان الاما لان رضى با ما بينهما
لا باهانه احدنا واعتما سهما فكى بخلاف الخصوص على ما تراه هدية

قد تقبل بيعة ذى الهدى دفع الخصم من وكل ما بقي عليه
وفى دعمه المرأة الصلوات

وكله له للعظيم صحيح وكذا استنساخا والاقترار عليه
ويصح اقرار الوكيل عند التراضي

فصار كالاب والوصي اذا اقر في مجلس لقضاء لا يفتق
ولا يبدفع المال اليها مائة

بقضه غير ان لم يتحقق ان الكيل من بيع غير مطلق فصار عاملا لنفسه في امره فتمت فاندفع
 الزك من خلاف الرسول وكيل الامام ببيع الضام والكيل بالثمن في بيع حصة من ماله بالثمن والمهر
 لان كل واحد منهم سفي وبعث ذكر الزك في بيع الدين ان اكمل بيعه وبطل الوكيل لان الكفالة
 اقرب من الوكيل لانها لا تملكها فتمت ما يحتاجها بخلاف العكس والكيل بالبيع اذا ضمن الثمن للبايع
 في الشئ لم يخرج ان البصير عاملا لنفسه كما لو ادعى بيعكم الثمن ببيع ليقطع له ويدفعه اي
 بذل حكم الضمان لا اي لا يبيع كونه من غير مصدق الوكيل بقضه لو غرم امره ببيع دينه في الوكيل
 يعني اذا ادعى من ان وكيله ان الغائب قبض دينه فصدق الغريم امره ببيع اليه لانه اقر على نفسه
 ما يدفعه غايه حقه ان الدين يقتضي اتمامها حتى لو ادعى ان في الدين الى الدائن ان يصدق ان امره
 الدفع الى الوكيل باقره ولم يثبت الايفاء بمجرد دعواه فان حقه الغائب وصدقته المهر وان كان كذا
 الغائب دفع الى المصدق اليه في الغائب ثانيا ان لم يثبت الاستيفاء وان كان الوكيل والقرط في بيع
 يمينه في نفسه لا اذا وبيع بعد الوكيل ان يقر في ذلك غرضه من الدفع له فتمت ولم يحل له
 ان يقض قبضه وان ضاع لا اي لا يرجع اليه بتصدقه اعترف ان الحق في القبض وهو مظلوم في هذا
 الاخذ والمظلوم لا يعلم غيره الا اذا استعمله في شئ لم يعل عليه في الوكيل ان الضمان عند الدفع اعني
 ما ادعاه او لم يصدق في دعواه التوكيل ودفع البيع رجاء الاجازة الى امانة الغائب فاذا
 انقطع رجاءه رجع عليه او دفع اليه كذا في دعواه التوكيل وله ان يكون مصدق الوكيل غير
 بل مودع له لم يقر بالدفع لانه اقر ان مال الغير بخلاف الدين فانما يقتضي عليه كما ذكرنا في
 الشئ وصدق قد يعني انه ادعى انما شئ في الوكيل من صاحبها وصدقته المهر في دفعها
 لان اقراره على الغير غير مقبول وامره ان يدفع لوكاله على دفعها الى الوكيل في دفعه المهر
 له وصدقته الى المهر عند ملكه قد لا يموت وانفقها انما مال الوكيل في دفعه اليه وكل عسيفة
 المحل في جعله وكيله بقبض مال في دفعه المهر في قبض دينه دفع الى الغريم اليه اي الوكيل يبيع
 ببيع على دفعه اليه لان وكاله لا يثبت بقوله احد من المال الصحيح لم يكر الوكيل او ادعى الايفاء
 في ضمن دعواه اقر ان الدين وبالوكاله اذا كان اقرارا بثبت الوكيل الحق في دفعه ولم يثبت الايفاء
 بمجرد دعواه في دفعه المهر في دفعه اليه واستحلف في الغريم دينه على عدم قبضه لان قبضه بموجب
 ذمته فان اعجز عن اقامته البينة يستحلفه الوكيل على عدم قبضه الوكيل انما اعجز
 النيابة في المهر وكذا عيسى في البيع بسبب عيب فادعى البايع رضا المشتري لم يرد اي الوكيل
 عليه والبايع متى حلف في البيع لم يرد في خلافة مسئلة الدين لان التذلل ممكن هناك
 باستدراجه فبعض الوكيل ان اظهر الخطا عند كونه ولا يمكن ذلك في العيب لان القضاء بالفسخ نافذ

خام

المكتبة العامة

خامس وابطان عندنا في حنفية فضع القضاء ولا يستخلفا الشترى بعد لان لا ينفيد اذ لا يجوز
فضع القضاء وليس نعم شئ الذي قضاء عبد امر بالتسليم فاذا ظهر الخطاء فيه امكن نزعه منه
ودفعه الى العرف ولا نقض القضاء و دفع رجل الى اخر عشرة ينفقها على اهله فالنقض عليهم عشرة اخرى
فهي باسحابنا والقياس ان يكون متبرعا لانه خالف امر غيره العشرة على الكل وجبر الاستحسان
ان الوكيل بالانفاق وكيل بالشرا وان الاتفاق لا ينفذ في الشراء فكذا الوكيل في التوكيل بالشراء والوكيل
بالشراء عند العقد من مال نفسه ثم جبر على الامر اذ كان له الخيار فلا يدخل تحت الحكم قال في الصغرى
الوكيل يقض الدين اذ احضر حفيضا فاقرب بالوكيل وانكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو اراد الوكيل انفا
البيته على الدين لا يقض واذا ادعى ان فلانا وكله بطلب حق له بالكوكة ويقبض والحسومة فيه
رجعا ببيتة على الوكالة والوكيل غائب ولم يحضر الوكيل احد الموكل فبها حق فان القاضي يسمع
من شهوده حتى يحضر حفيضا احدا ذلك او مقرا به فسمع وبقر الوكالة فان احضر بعد
ذلك غريبا دعى عليه فحق الموكل لم يخرج الى اعادة البيته ولو كان يدعى عنه وكله بطلب حق له
قبل ان يبين البيته ثم حضره ذلك بعينه ولو كانت ذلك فحضر من ذلك الميان ثم جاء
مخضم آخر يدعى عليه فحق البيته على الوكالة ثم اخرى باب عمل الوكيل
يعمل لغير الموكل ان الوكالة حنفية فلا ينسب له ويعزل نفسه بان يقول عزلت نفسي بنظر عام
الاخرى بما ادى في الصورتين يعني ان العمل للموكل يتبع العمل بالوكيل به ولا عزل نفسه في ذلك عمل الموكل
بحق ان الوكيل له العزل فهو عزله كالعزل فحق ما عزلى عنه من اعيانه متعلق بالعام عند الوكيل
ولو غير عدلين اعلم ان الوكالة تثبت بمجرد الوجدان كان او عبدا كان او فاسقا جاك كان
او امرأة صبي كان او ابغا واكد العزل عنده وعند ابي لا يثبت العزل الا بالبعد او العلة او
ينعزل ايضا بموت الموكل هكذا وقت عبادة القدر وعوضه في الكافة والموتية هكذا بموت
احدهما ولا يمكن لكرا الوكيل ههنا فائدة تركتها ونيزل ايضا مجزئا احدهما من الكيل والوكيل
حسن ما ملطبا لان قيل بمن لا انما الاعا وههنا عند الجوف وحمل كامل عند محمود والصحيح
والحكم بنحوه اي متى احدهما ابدل الحرب مرتدا فان حقوقه ثابتة لا يحكم له الحكم به بطلت
الوكالة بالاجماع واما قبله فحقوقه عند ابي واما ينعزل بهذه الاشياء لان الوكالة عقد غير
لازم فكان لبقاء حكم التايد او في شئ لم لقيام المرء في كل ساعة ما يشيئ له لا بد له و قد ابي
انعزل الوكيل في الصور المذكورة اذ المتعلق به اي بالتوكيل حق القوي ولما ان اقلوبه في ذلك فلا
ينعزل كما اذا شرطت الوكالة في بيع الزين فحازر او جعل امر امراته في بيعها ثم حسن الزوج وينعزل
ايضا بتمتعهم بنفسه اي تصرف للمول بحيث يعجز الوكيل عن الامثال به كما اذا وكله باعتاق عبده

مصدق على الخضر عن سيفها على يد انا نافع
مرماه ١٢٨٥ هـ
وعند حاق العالج بان يخرج الحوار على هذا الفصيلين والابوش
ان القدارك ممن لم يزل القصد وقيل الامم عنده الجوسف
ان يؤخره الفصيلين انما يعنى للمراحمه يستعمل المشرى
وكان حاضرا من غيرة وهو على البانوع يستعمل المشرى
هذه
الادعي ان كلانا وكلنا على كل من وهو غائب ولم يحضر
مدعى عليها لم يقبل القاضى سكره

[illegible]

في صحيح الكفاية بالشرح والبيان

في وهو مكلف عنه أو لغيره الاستيفاء نحو ان غاب زيد المكلف عن امر فان كلفه ما مناس
 للكفاية كالشرط المنهزم من الامتناع المذكورة فانها سبب لوجود المال فمما يستلزم له انما
 لا يقع البيع الكفاية ان علقته بشئ لا يقع فيه البيع نحو ان غاب عن البيع او جاء المطلق في هذا
 لا يقع التعليق بغير الشئ كقولنا ان غابت الشمس او جاء المطلق لا يقع البيع الكفاية ويجوز ان لا يقع
 الكفاية لما علقته بالشئ لا يقع بالشرط والفساد كالطلاق والعتاق وشبهه صامح الكفاية
 وقال الزبيدي هو انما هو ان الحكم في ان التعليق لا يقع ولا يلزم له المال لان الشرط غير لازم في ضمان
 كالمكلف في حق الدار ونحوه مما ليس له ان يملكه فانه في ان يملكه فانه في ان يملكه فانه في ان يملكه
 ان المذكور في العارية والاشتراك ان الكفاية انما لا يقع بالشرط والفساد فالفاسد في العارية
 وراية في يوفيه ان الضمان الشهيد نقل مسئلة هذه العارية لما ذكرنا انما في حقها دين وغاها صاحب
 المال ان يملكه المولى فقال رجل لصاحبه ان ائتمنته المولى فانا من دينك عليه فقلت
 الكفاية ثم يقول هذه المسئلة لعل ان تعليق الكفاية بشرط غير متعارف فبما ان التعليق ايضا
 لهما ان المكلف عنه ويجوز ان لا المكلف له الاول نحو ما ذاب في كل الناصر او واحد منهم فقلت
 والناس في محمدا اذ ان الناس وواحد منهم عليك فقلت في العارية والاشتراك في ضمان
 لما مر ان شرطها ان المكلف به مقدور التسليم من الكفاية وهذا انما لا يكون كذلك وانما قال في ضمان
 عند وقصاص احراز من الكفاية بنفسه من علة في القصاص فانها تجوز كالمكلف ولا تجوز
 دابة معينة مستأجرة له وضمانة عديده على مستأجرها الجزع التسليم لانا انما نحقق عليه
 المحل على دابة معينة والكفاية لو اعطيت دابة من عنده لا يستحق الا اجر الدابة في غير الحق عليه
 الا ان كان المولى لم يملكه على دابة اخرى لا يستحق الا اجره في ضمانه ولو كان المولى له دابة
 بخلافه انما كانت الدابة غير معينة لان الواجب على المولى المولى مطلقا والكفاية في ضمانه
 بان لا يملكه على دابة لنفسه ولا يملكه على كل دابة في كل دابة في كل دابة في كل دابة في كل دابة
 الثمن عن المشتري لا يبيع المصارف والمصارف انما يبيع الثمن في كل دابة في كل دابة في كل دابة
 القبض للموكل والمصارف واما ان لا يبيع المصارف في كل دابة في كل دابة في كل دابة في كل دابة
 بها المولى عن قبض الثمن حال حيازة المولى لا يبيع المصارف في كل دابة في كل دابة في كل دابة
 والمصارف انما يبيع عند صفقة يبيع اذ يبيع رجل عبد الرجل صفقة واحدة في كل دابة في كل دابة
 لصاحبه صفقة من الثمن بطل الضمان لان الصفقة اذا اتحدت فالثمن في لهما ما يشتركانها
 فلو وقع ضمان احداهما لصاحبه بصفقة شايعا صار ضمانا لنفسه وهو باطل ولو وقع في قبض
 صاحبه خاصة يوفى الى القسمة التي قبل القبض وهو باطل لان القسمة لا يفتقر الى بيعه في

لا يقع الكفاية بجهالة المكلف عنه ولا

مطلوب اذا اشترى دابة معينة للموكل واتي صاحب الدابة
 بغيرها وحمل عليها لا يقع البيع الا بغير

حق القبض للموكل والمصارف ولهذا لا يبيع المصارف
 للموكل ولا يبيع

كل منهما

كل منهما مقرر في حين عارية وهو لا يتصور في الدين وان باع الضمان فمقتضى بان باع كل واحد
 منها نصفه بعد عارية في حين عارية في حين عارية في حين عارية في حين عارية في حين عارية
 فيما يجب ككفاية وجوده يكون له خاصة ولا بالعهدة انما اسم مشترك يقع على الضمان والعهدة
 ويعرف في العقد والذكر وشبهه الشرط في العقد والبيان وكذلك بطل الضمان ولا بالعهدة
 عند ان ينفذ هذا الضمان معناه عند ان ينفذ هذا الضمان معناه عند ان ينفذ هذا الضمان معناه
 مقدور له ووجه عند ان معناه عند ان ينفذ هذا الضمان معناه عند ان ينفذ هذا الضمان معناه
 فيكون كالمكلف ولا يملك الكفاية في معناه انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 يفي اذ اقامت من عليه دين ولم يترك شيئا فكل من عارية في حين عارية في حين عارية في حين عارية
 ساقط عن دونه الاصل ان الدين عبارة عن اشتغال الدابة يدين بغيره انما هو انما هو انما هو
 بغيره الاصل ان الدين عبارة عن اشتغال الدابة يدين بغيره انما هو انما هو انما هو انما هو
 المطالب في المجلس اعجل عند الكفاية في مستأجرة في ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك
 بل يقول المولى ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك
 جازر استأجره وان كان القياس ان لا يجوز ان المطالب في ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك
 الا انما هو ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك
 الجاهل في ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك
 عند ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك
 وفي ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك
 على ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك
 والشرط انما يبيع في القبض والمصارف بعد القبض لان من شرط صحة الكفاية ان يكون المكلف له
 معناه على الاصل بحيث لا يمكن ان يخرج عن الاصل في القبض في القبض في القبض في القبض في القبض
 والامانات ليست بمقتضى البيع في القبض ليس بمقتضى القبض في القبض في القبض في القبض في القبض
 ليس بمقتضى القبض في القبض في القبض في القبض في القبض في القبض في القبض في القبض
 ووجه على الاصل ويجوز ان الكفاية بتسليم الامانات والمصارف وان كانت قائمة
 وجبت تسليمها وان هلكت لم يجب على الكفاية بالتسليم في القبض في القبض في القبض في القبض في القبض
 والامانة جازر انما الكفاية بتسليمها او لا وان لم يبيع تسليمها عليه كالمكلف في القبض في القبض
 الكفاية بتسليمها وتصدق على الكفاية بالتسليم في القبض في القبض في القبض في القبض في القبض
 سقم الشئ والمبيع بغيره فانه انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

في الكفاية بالشرح والبيان

لا يقع الكفاية بالقبض العارية في المجلس لا
 وارت المربع بقبضه العارية

فلو قال المولى ان لا يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك في ان يملك

من من شرط صحة الكفاية ان يملك المكلف به معناه

قال في العارية والكفاية بالاعتيان المعنوية وان كانت حقيقة
 عندنا انما بالاعتيان المعنوية بنفسها كالمبيع بغيره فاسد
 والمقبوض من عارية المصارف والمصارف لا يملكها لانها كانت معنوية
 بغيره كالمبيع والمقبوض ولا يملكها امانة كالمقبوض والمقبوض
 والمستأجر ومال المصارف بغيره والمقبوض انما هو

مات كلفين قبل الاجل ومات السطحي كذلك اما ماتا
ويكفي على الكفين السطحي وان مات رتب الدين بقية الدين عليه
اجل اثنان الحكم
من السطحي انفسه
من السطحي

[illegible]

امام علیہ السلام علیہ السلام وقرنہ ورجان بقیل

[illegible]

فصل الطالب في إقائه الكيف في الغد فهو بشر من المال كذا في الغاية مات الكيف قبل الإجل على أي الذي
عليه فان أدى ولا فله يرجع قبل حلوله لان الكيف التزم الدين من قبله فلا يرجع بالرجوع وهو
أكثر من الرجوع في المال فيكون رجوع وان مات الطالب قبل الإجل والكيف حتى حل عليه الإجل ففقد
أمنه ما أتى الكيف والكيف عنه الطالب يلحقه من أجله تركين شاء لأن دينه ثابت على كل واحد منهما
في كل حال حتى لا يسترد أصل ما أدى الكيف له أي فله الحق في الرجوع وإن لم يعطه طالب الدين اتفاق
به على إحقاق قضاء الدين فلا يجوز الاسترداد ما لم ينفذ هذا الحق لكن عني تركه في دفعها
إلى الساعي وإن رجع أي الكيف بجاء بالمال الذي قبضه الكيف من الطالب قبل أن يعطي الطالب
صاحب المال الكيف لأنه لم يكن بالقبض وكان الرجوع بملك ملكه وذهب رده أي الرجوع على قاضيه و
هو الأصل فيما يتعين بالتعيين كالحطه والشعير وهذا إذا قضى الأصل للدين وهو قول الجح
وعنه أنه يتحقق بصفة لا يطيل للرجوع وهو رواية عنه أنه كين يبيع العينة ففعل بالبيع
للكيف والرجوع الذي حصل بالبيع يكون عليه أي الكيف لا المربح لأن الأصل أن الكيف يبيع العينة
وهذا يقال لما شتر من الناس من عامن الأمانة ثم يبعه فما ربحه البائع منه وخسرانته
فقد وهبته له التاجر فطلب منه المهرين ويطلب التاجر للرجوع ويخاف من الربو فيبيعه التاجر
نوبيا أو عشرة مثقال خمسة عشر مثقال فيبيعه هو في السوق بعشرة فيحصل له العشرة
ويبيع عشرين للبائع خمسة عشر الإجل أو يقرضه خمسة عشر ثم يبيعه للمقرض نوبيا أو
عشرة بخمسة عشر فيأخذ المهر ثم التاجر قد عثرها من الثوب فجنى عليه خمسة عشر قرضا إذا
فرض ذلك نفذ عليه والرجوع الذي ربحه التاجر لم ينفذه ولا يلزم الأمر حتى لأنه لما صار من
يخسره كماله بعينه ثم نقل إلى قوله على فأنه لا يرجع فلو يجوز كما إذا قال له رجل أبيع في السوق
ثوبا عشرة فبيعه أو ما توكيله بالشراء كماله بعضه ثم نقل إلى المهر ولا يجوز أن يفتكها النوع
الثوب وشبهه وتسمى هذا النوع من البيع عينة لما فيه من السلف يقال باعه بعينة أي أمانة ذكره
الرجوع كقولهم إذا لم أوفقه لم عليه أو ما الرهنة له أي كين يرجع عن رجل لم يمانه إليه عليه
فغالب الأصل في الرجوع الذي على الكيف أن له على الأصل كذا إذا عاينه قبل رجوعها على الكيف فحقه
بعض الغائب فيقضي عليه أن شرطه وجوب المال على الكيف القضاء بالمال على الأصل وهو لم
يوجد كونه غائبا حتى يملكه على بل العاجل كذا وهذا كين لا يقضي على كين لأن المدعى ههنا المطلق
فأمكن الشان بخلافه ما تقدم فأنه مقيد بكذا المال مقصور على الأصل ولو زاد بأمرة ففي علمها
لأن الحكم بالمرور تراجعا وعاودة أمانتها وفي علمه يرجع ابتداء وانتهى أو القضاة أحدها
لا ينفذ قضاء الآخر فإذا قضى بها بالمرتب وهو يتضمن الأقران بالمال فيصير قضيا عليه وكذا

محمد بن عبد الله
عليه السلام
لا اله الا الله
في يد

وقت نوشتن ۱۵

بعیاض امر

CN2

مطالعة اذا باع رجل دلا او كفا عند الله
آخر فهو مستيهضه البيع واقره من بائنا قوله في البيع

كاتب شهادته فصاد بيع مطلق عن قبل الملكة
فانه لا يكون مستديما

وكان الأجل في الدفعة من مئة ألبان بالشرط فكان القول
من المشرط كان في الحكم ١٨ الأجل في الكفاية فتزوج مئة
بشيت من غير شرط بان كان قد تجاوز الخط الصلح

هذا الطريق فانه من فضلنا واغفرنا له لا يضيء الا اذا قال اننا نحن
 كن اذ كان الجميع بيقيناً فافهمه بخلافه فافهمه بخلافه
 ان البيع يظل به لعدم الحيلة فيمنع على البائع وانما
 هداية

منه الاصل ان المذموم انما يرجع على الفساد اذا حصل له ذم
في ضمن المداوغة او

مقالة كفاية الرجلين

المفتي

انفق بالخاله تصحيح الكتاب المسمى بالكتاب وهو باطل واجيب بان كلامها كان مطا ليا لجميع
 الناس والباقي بعض ذلك فيجب على تلك الصفة لان البقاء يكتسب على وصف الثبوت فان اخذ العرق
 ليرجع على صاحبه بما ادى الى اذاه عندها ومن وان اخذ الاخر الاي الراجح عليها اذ اذاه عن نفسه مال لا
 يرجع عليه حتى يثبت وهو دين له عليه في حق الوفا كما ان الزهراء باقران او استقر لهنه او طهرت لهنه
 واستهلاكم وبعدها فانها انظروا في حق القول بل يؤخذ بها العباد بعد عقده حال عظمي يكتسب بها
 مطقة عن قول الخو والناجيز لان المال حال عليه لوجود السب وقبول الذمة كسما لا يطالب
 فان ما في ذمة لولاه ولم يرتفع بغيره وهو معصية العا في ذمة لولاه والكيفي غير معصية بخلاف ما اذا
 كفل بغيره في حق من حيث لا يلزم الكيفي ما لا لانه التزام المطالبة بالدين المؤجل فان ادى يرجع عليه
 بعد عقده حتى يثقل بامره لان الكيفي بالاذاه لا الذي وقاهم مقام العا فلا يطالب به قبل الحرية اذ عي
 على عبدها او كفل نفسه بغير ضمان العبدية كماله الا اصله بغيره كما اذا كان المكفول
 بنفسه كرامات عبده ككفل برفقه في رهن اشبهت عبده ضمن الكيفي برفقه في رهن اشبهت عبده
 عبدا ككفل بغيره فاما العبد فاقام الذي البيته انما كان له من الكيفي قيمته اذا كان على الولي
 زده عليه وجه مختلفه قيمته وقيل التزام الكيفي ذلك ولعله هو في القيمة على الاصل فكذلك الكيفي
 كفل عبده من ولاده بامره في حق اذاه او عكس اي كفل بغيره عبدا واذاه بغيره عبدا بغيره عبدا
 على الاخر بمعنى لا يملك ان يكون على العبد دين لان له من كفايته يرجع اذ لا يمكن عليه دين مستغرق وان
 كان لا يرجع فتمتع بها على الحق الغرماء واما كفاها العا لكونه عن عبده فتمتع بها على امانه المرجعيات
 الكفاية وقت غيابه من جهة الرجوع ان احدها لا يستحق على الاخر دين فلا تغلب وجهه بغيره كما
 اذا كفل رجوع من رجل بغير امره فاجاز فانها لا تغلب وجهه الرجوع كما مر فكل هذا شام فانها كفاية
 لكونه عن عبده ويثبت مطالته باي اذاه الذي من سائر امواله وقاد العكس فلفقه برفقه العكس
 كتاب الحول المسمى بامره اسم بمعنى لا يجد الشئ في الحق معقدا وشرا كقول الدين
 من ذمة المسمى بامره اي من ذمة المحيل في ذمة المحيل عليه وانما خست بالدين لانها نفل شرعي
 والدين وصف شرعي بطرف اخر من مطالته فالتنقل الشرعي جاز ان يؤثر في الوصف الشرعي كما ان البيع
 الشرعي جاز ان يؤثر في نقل الملك الذي هو وصف شرعي ويتبعه نقل الميعن الذي هو المبيع المبيوع المحيل
 والذات محتمل او محتمل له ومحتمل له يعني يطلق عليه هذه الالفاظ لا يفرق في الالفاظ من قبلها
 على احوال محتمل عليه ومحتمل عليه يعني يطلق عليها هذه الالفاظ والمال محتمل به وشراطه في
 الحول رضا الكل اولا في الاول فلا بد من ذلك وانما قد تأخرت في تحمل غيرهم ما عليهم من الدين
 فلا بد من رضاهما الا في المحتمل فلا بد منها انتقال مقده الذمة اخرى والذمة متفاته

معدن المال على المصطفى يبقو ويحبوا الكفين حال
في اطار الكفالة

مع الكماله بيني مقبولا اليك حاله

وقاي زفر يجمع الالم تحقيق الموصية للرجوع وهذا الكتاب باقره واعلم
وهو الكتاب قد زال

الكاتبين ومورد معنى نقل المال في الحوالة والمضاربة في الجملة حتى لو كانت معلومة من الغيب في الأرض وهو المتعارف بها حتى هذا العقد بان المضارب ليس في الأرض غالب الطلب بل هو شرط عقد شركة في الربح بما لم ينزل من عمل من آخر ولكنها الاجاب بان يقول ان هذا المال قد مضى هذا المال اليك مضاربة او معاينة او خذ هذا المال وتعمل به على ان ما رزق الله تعالى بيننا نصفان او نحو ذلك من الفاظ تثبت بها المضاربة والقبول بان يقول المضارب قبلت ونحوه وحكمه النوع الاول انها ابداع او لا لان من المال باذن مالكه لا على وجه المبادلة والوثيقة بخلاف المقبوض على سواه الشراء لان قبضه بديلاً ويجوز ان لا يكون قبضه وثيقة وتكون عند قبضه لان يتصرف فيها له بامر حتى يرجع بما الحق من العقد على رب المال وشركه ان يرجع الى نفسه بالمال والعمل فيتركه في نفسه وعرضه لا يخالف لتقديره على غيره فيكون مأثراً ولو وصلياً اجاز بوجه اذ المضارب اذا اشترى ما من غير غش باعده وتصرف فيه ثم اجاز رب المال له بغير ذلك المستصحب واجازة فاسدة ان فسدت فان الواجب للمضارب فيها اجازة الفاسدة وهو بطلان العمل لا يستحق المستحق لعدم الوثيقة ولو يرضى بالعمل بها فيجب اجازة الربح لا ان يكون في المضاربة الصحيحة وثلاً فسدت اجازة بل يجرى حكمها هو حكم الاجازة الفاسدة مطلقاً اعني لو كان زيادة على المشروط كما هو حكم الاجازة الفاسدة كما مر ولا ضمان فيها اعلم المضاربة الفاسدة كالصحبة لانها مبنية على ثبوت ضيقها واما دفع المال الى آخر وشروط الربح للمالك فبضاعة وشروطه للعامل ففرق وانما غير اسلوب المقايضة حيث لا يولد البضاعة والفرق في ذلك الايداع وغيره لما يرد عليه من قول صمد الشريعة ان للمضاربة اذا كانت عقد شركة في الربح فكيف يكون بضاعة او قرضاً وشروطها ستة الاول كون راس المال من الامان فلا يصح الاعمال فيصح به الشركة لانها تصير شركة يحصل الربح فلا بد من مال يتجر به الشركة وهذا الدرهم والدينار والدين والفلوس الناقصة كما ساق ولو دفع عرضاً او مبرجعة وعمل مضارباً فيمنه قبل صح لان لا يضاف للمضاربة الى العرض بل له منه وهو مما يقع به المضاربة والاضافة الى المستقبل يجوز لانها وكالاتها ويدها او اجازة فلا يمنع شيء منها الاضافة اليها الثاني كونها عيناً لا ديناً لان المضارب مدين ابتداء ولا يتصور كونها اميناً فيما عليه من الدين فلو قال اعمل بالدين الذي في ذمتك مضارباً بثلثيها لم يجز بخلافها لو كان لغيره دين ثالث فقال اقبض مالي على فان وعمل به مضارباً حيث يجوز لانها المضاربة له نعمان العجز والدين في بيعه عرضاً وهو يصلح ان يكون راس المال والثالث تسليم الربح للمضارب حتى لا يفرق بين المال فيه يد لان المال يكون امانة عنده فلا يتم الا بالتسليم

ان افسدت المضاربة وجب للمضارب اجازة الربح لان اجازة الاجير يجب تسليمها النافع او العمل وقد رجع عنه الجاهل يوسف لانه لا يجب اعتبارها بالمضاربة الصحيحة مع انها قد تكون هاتية

هذا الفرق بين المضاربة والمعاينة والقرض شروط المضاربة ستة

ليته كالوديعة بخلاف الشركة لان المال في المضاربة من احد الجانبين والعمل من الجانب الآخر فلا بد ان يخلص للمالك ما لم يكن من القس في حقه واما العمل في الشركة في الجانبين فلو شرط لغيره ليدفعها له سم شفعه الشركة لانتفاء شرطها وهو العمل به لشرط العمل على رب المال فيفسد بها ايمان شرط ان يعمل المال مع المضارب فثبت المضاربة لان شرطه من تسليم المال للمضارب والتخليت بين المال والمضارب بشرط صحة العقد فما ياباه كان مفسداً ضرورة والربح يكون راس المال معلوماً لان يقع في المنة انما تسمية بان يقع على قدر معين من المال في الشركة او امانة كما اذا دفع مضارباً المدة بغير اهرام لا يعرف قدرها فانه يجوز ويكون العقد في قدرها وصحتها المضاربة مع عينه والبينة للمالك والخامس كون نصيب المضارب من الربح معلوماً عنده اي عند العقد لان الربح هو العقود عليه بما لا يتوجب فساد العقد والسادس شق الربح بينه بحيث لا يستحق احدهما ربحاً مائة لقطعة الشركة في الربح لاحتمال ان لا يحصل من الربح الا قدر ما شرط له واذا اشترى الشركة في الربح لا يتحقق المضاربة لانها حوت بخلاف القياس بالنظر بطريق الشركة في الربح فيقتصر على مورد القس فيفسد بغير زيادة قدره معين لا سيما فاجزأه لانه لم يرضى بالعمل بها ولا سبيل للمسمى الشرطي فساد المضاربة فيمان له اجازة الربح ضرورة والربح لرب المال لان غناه ملكه كذا الذي يفسد المضاربة كمن شرط يربح جميع الربح كالمو قال لك نصف الربح او لثلاثة اورد بعد ما مر ان الربح هو العقد عليه فبما لا تقصد العقد وغيره لا اعرفه لان من الشرط الفاسدة لا تقصد المضاربة بل يطل الشرط كاشطاً المستحقات على المضارب لانهما جزءاها من المال فلا يجوز ان يكون غير رب المال لكنه شرط ان لا يوجب قطع الشركة في الربح والمجاورة فيه فلا تقصد المضاربة لانها لا تقصد بالشرط الفاسد كما لو كان له وان شرطها شق فبقوله على القبول فلا تبطل بالشرط كالمدة واذا اشترى هذا المضارب في مطلقها وهو مال تقيد بمثل لوزمان اولوع من التجارة نحو ان يقول قد فدت اليك هذا المال مضارباً فليزدد عليه ببيع مطلقاً اي بعد اوسيته الا باجل لم يعهد عند التجار عشرين سنة وله ايضا الشرط والقبول هما اى البيع والشراء والسفر والايضا لم يعهد عند التجار عشرين سنة ولربح الشرط والقبول هما هو دفع المال بعناية ولو لم يربح المال وشاق انه لا يبطل المضاربة ولا يقطع والربح والالاتقان والاحتياط والاحتيا لاي قبل للمالك بالشرط مطلقاً اي على الايسر والاعسر ان يملك ذلك من صبيح التجار لا المضاربة عطف على البيع فقول قد فدت مطلقاً البيع اعني ان فيمان يصار بيع الاجنبى الا بان شرطه او بعمل برأيه لان الشيء لا يستتبع مثلاً استوفى القرض كالمو قال لا يملك التوكيل في بيع المسمى والمكاتب لانها يمكن ان الاحادة والمكاتب لان الكلام في الشرف بنيتها وهما يتصرفان بحكم المالكية لا النيابة اذ المستعير ملك المنفعة والمكاتب طرأ جراً يملك المضارب بطريق النيابة فلا بد من التمسك

مع كل شرط يفسد بها الربح ففسد المضاربة وقدره لا يفسد ويطل الشرط

وعنه الجاهل يوسف لانه لا يجب اعتبارها بالمضاربة الصحيحة مع انها قد تكون هاتية

هذا الفرق بين المضاربة والمعاينة والقرض شروط المضاربة ستة

وهذا كان لما كان شرطاً في جهة المالك فانه ان يملكه المضارب بغير التجارة في الرواية الشهيرة انه من صبيح التجار وليس ان يشترى المضاربة في التجارة في الرواية الشهيرة

لان من عادة التجار ان يشترى المضاربة في التجارة في الرواية الشهيرة

اوله ان انما عندنا لان الربح لا يملك ذلك والآخر انما عندنا لان الربح لا يملك ذلك والآخر انما عندنا لان الربح لا يملك ذلك

ان يوسف قد علم ان الربح لا يملك ذلك والآخر انما عندنا لان الربح لا يملك ذلك

بجواز الربح لانها لا يمكن الا امانة

حيث يصدق زيد مع اليمين التي يذكره عود الميرج او عود تقويم عمل المضارب او كما قال ابن معه
 الفهري وقال زيد ايضا عنه او ديمة حيث يصدق زيد مع اليمين التي يذكره عود التملك
 ولو وقتا وقتا بان قال رب المال دفعت اليك في رمضان وقال المضارب دفعت في شوال
 فصاحب الوقت الاخير الاول لان الآخر ينسخ الاول **كتاب الشفعة**
 لا يخفى وجه المناسبة بين الكتابين وهم اخلاط شئ شئ ومنه الشريك بالتركيب سببا للصايب
 لان في اخلاطه من قبل البعض ثم طلق على العقد عجزا لكونه سببا لثبوت حصة شفعة فخرج
 وهو ما سلكه مالك وهو ان يملك عينا باريث او شرا او اتيها ب او استقر على مال حر في اخلاط
 ما لم يزل من احد منها او اخلاطها حتى تغدو التمان كالحصة بالخطبة والشعير بالشعير
 ونحو ذلك وتقتصر الحصة بالشعير ونحو ذلك وكل اجنبي في الصاحبة حتى لا يجوز للمشتري
 فيه الا باذن من الاجانب فخرج له بيع حصة اي نصيبه من المال ولو غير شريك بالاراذن
 يعني يجوز بيع احد الشريكين نصيبه من المال من غير شريك ولو كان شريكين في صورة
 الخطبة والاختلاط فان لا يجوز الا باذن من الفرقان خلط الجنب بالجنب بصفة التقدي
 سبب لثبوت المال في الخطبة والاختلاط واذا حصل بغير سبب لثبوت المال من غير شريك
 فاعتبر نصيب كل منهم في ذلك على الشريك في حق البيع من غير الشريك فلا يجوز له ان يبيع
 الشريك غير ذلك في حق البيع من الشريك عملا بالشبهين وهذا او لم يخرجه لان الفرقان
 مع الشريك اسرع نفاذا من الشفعة مع الاجنبي بليل جواز تقليد مقتضى المقتضى
 لا الاجنبي فمكن الاجازة المشاع من الشريك جائزة وما سلكه عقد عطف على قوله اما شريك
 ملكه وكنه الا يضرب بان يقول احدهما شريك في كذا وفي عامة الاجازات و
 القبول بان يقول الآخر قلت فانها عقد من العقد الشرعية فلا يثبتها من ركن كسائرهما
 وتشرطها كون العقد عينا او التمتع في الذي عودت الشفعة عليه قال بالموكالة ليقع ما
 يصدق له كل منهما متى كان بينهما في نفسه بالاصالة وليس بركن بالموكالة ولا يملك ذلك
 في الايقول التمكن كالحصانة ونحوه من الباحات فان التوكيل بالبيع فيه بل يملكه
 يكون له خاصة وعدم ما يقطعها او الشريك كشرط وراهم مائة من الربح احدى خاتمه
 يقطع الشريك في الربح الاحتمال ان لا يقطع بوجه الدوام المستأجر لربح ليس كان فيه وهي
 عشرة العقد ثلثة الاول شركة بالاموال والثاني شركة بالاعمال وتسمى هذه الشركة اصطلاحا
 شركة الصانع وشركة القبول وشركة الايمان وتسمى ظاهرها بالشركة الجوهرية في الهداية
 ثم على اربعة اوجه اي شركة العقد على اربعة اوجه مفاوضة وعنان وشركة الصانع وشركة

تملك معنى البعض في الشريك جائز لا الاجنبية
 ومنه ان اجازة المشاع

ليس بركن الا احتساب ونحوه من الباحات لا يصح
 بل ما يملكه التوكيل يكون له خاصة

الرجوع

الوجه مفاوضة والمفاوضة والاولى في التقسيم ذكر الشيخان ابو جعفر الطحاوي وابو الحسن
 النخعي في محققهما بقولهما الشركة على ثلاثة اوجه شركة بالاموال وشركة بالاعمال وشركة
 بالوجه وكل واحدة على وجهين مفاوضة وعنان وفي الهداية اشارة الى ان الحديث قال
 في بيان شركة الوجه وانها تقع مفاوضة لانه يمكن تحقيق الكفالة والوكالة في الاول
 واذا اطلقت يكون عنانا فلهذا تقرر هذا اختتامه وبيته على طبع غاية البيان وقلت
 وكل منها اما مفاوضة هي بمعنى المساواة متى هذا العقد بها لا اشتراط المساوات في جميع
 الوجوه كما سلكه عودان فانهم قد اختلفوا في معنى هذا العقد بان قال ابن التكتيك كما سلكه
 كما سلكه فاشترط في مفاوضة من عنان الغرض كاذن اليه الكفالي والاصح لان كاذن منها جعل عنان الشفعة
 في بعض الاموال المصاحبة اما المفاوضة في الشركة بالاموال فبان تفتت وكذا ان يكون كل منهما
 وكذا لا يخرج لتحقيق المقصود وهو الشركة في الشفعة لان لا يقدرك ان يدخله في ملك صاحبه الا
 بالوكالة القمينة لعدم ولايته عليه لا يقال قد ترات الوكالة بالجهول لا يجوز فيه ان لا تقع
 هذه الشركة لتضمنها الوكالة تجهيل المجهول كما ان اوكل بشركة قريب ونحوه لا نقول الوكالة
 بالجهول لا يجوز تصدق ويجوز مفاوضة كما تقرر في المضاربة وكذا لا يكون كل منهما كذا لا يخرج لتحقيق
 المساوات بينهما وتجليد كل منهما اشتراط احدهما الا يقال قد ترات الكفالة لا تقع الا بقوله الكفالة
 في الجاهل كذا كانت ههنا مع جهلنا لان نقول قد ترات الكفالة لا تقع الا بقوله الكفالة
 في الكفيل القمينة وههنا ضمن الوكالة ولا سيما ان الشريك ما لا يرضى ما لا يقع به الشركة كما
 سئل بخلافه من العار حيث لا يرضى بها ولا يرضى بها وان يقدما احدهما على جميع
 ما يقدرا عليه الا من الشفعة فان كانت معنى المساوات فلا تخرج تفرع على قوله وكذا لا بين
 عبيد ومبيدين ومكاتبين فانها ليسوا باهل الكفالة والابن شريك ومملوك وصبي وبالع ومسلم
 وذوق تفرع على ان يرضى فان لم يرضى بالاعتراف والكفالة والعبد لا يملك شيئا منها الا
 باذن مولاه والصبي لا يملك الكفالة وان اذن له المولى وملك الشفعة باذنه والوكالات الشري
 خرا او خذرا لا يقدرك المسلم ان يبيعه ومن شرطها ان يقدرك بيع ما اشتراه شريك كونه وكذا لا
 في البيع والشراء وكذا المسلم لا يقدرك على شراها كما يقدرك الكافي عليه ولو يرضى ودينار كافي سائر الكتب
 لا دراج ما يفيد تحت قوله وتقرر في كذا ذكرنا فهو معنى عنه والابن في انعقاد شركة المفاوضة
 من ذكر لفظ المفاوضة اوسان ومطاع اي معنى ذلك ان الناس لا يعرفون جميع شئ ان يبيع
 التجميع بالمفاوضة قائما مقام ذلك كله وان يبيعا جميع ما تفتت بالمفاوضة صحته ان التفتت
 باللفظ شريكي كل لهما اى اذ ذكر اللفظ اوبين المعنى يكون ما اشتراه كل واحد منهما مشتركا بينهما

معا المفاوضة في الشركة بالاموال
 اربعين والثلثين عن زاده

وهذه الشركة جائزة عندنا استحسانا وفي القياس لا يجوز
 وهو قول الشافعي وتلك ما اشرنا الى المفاوضة فوجب القياس
 انما تضمنت الوكالة لا يجهول الجنب والوكالة لا يجهول
 وكل ذلك بالفراده فاسد وجه الاستحسان في عدم الجاهل
 فاو منوا فانه اعظم للجهل وكان الناس لعمري ما لموها
 من غير تكبير وبه يقول الناس والجمهور لا يجهلون
 تبعا كافي المصداقة هداية
 الوكالة بالجهول لا تقع تصدقا وتصح ضمنا والوكالة لا بد
 بقول المكلف له تقع ضمنا ايضا

ولا يعتبر التفاضل فيما لا يقع فيه الشركة هداية

وهذا عند المصنف وقال ابو يوسف يجوز للشراعي بينهما في الوكالة
 والوكالة ولا معنى لزيادة تفرع عليك احدى كما لمفاوضة
 بين الشافعي والخلفي فانما اجازة وبيضا وان في
 المصنف في مقبول التسمية الا انه لم يذكر
 ان الذي لا يملكه التسمية الا انه لم يذكر
 في العقود هداية

الاستثناء المعلوم بطلان الحكم كالمشروط

لأن مقتضى المفاوضة المساواة لأطرافها والادام ويسقطهم أي سوية أهله ويسقطون فيها الكثرة
له خاصة استحقاقا والقيام بان يكون الشريك نالها من عقد التجارة فكان من جنس مالها أو عقد
الشرك من وجه الاستحقاق لها مستثناة من مقتضى المفاوضة إذ كل منها حينئذ مالك صاحبها على ما في
الحالة فمذا المفاوضة ومعلوم أن كل مناهة في المقصود بالمفاوضة أن تكون النفقة نفقة عماله
على شريكه وأنه لا يمكن من تحصيل حاجته إلا بالشراء فخصوا كل مناهة مستثناة بهذا العقد ^{أيضا} فمما
مما هو مقتضى المفاوضة والاستثناء المعلوم به لا أن المال الكمال الاستثناء المشروط بالمبايعات
بما لا يبيش الطعام والكسوة أي ما شاء المشتري بالمال الصلة وصاحبه بالمال ويرجع الكفيل على
المشتري إن ادعى مال الشريك بقدر حصته من الثمن كان عليه خاصة وقد قضى من مال
الشريك وكل من لم يحد بما يبيع في الشراكة وسياقها أنه فعل من أجل ومنه في ما يبيع
في الشراكة كالجائز والصلح عديم عهد ونكاح والتجعة النفقة كالشراء والبيع ولا يجوز إكفاله
بمال يأمر أي لا الكفيل عنه فنفقة أحد ذلك الذي الآخر وما مضى فيه تحقيق المساوات وبما لا
إلى أيضا من شريكها ما يبيع محض الكمال بالثمن وإذا كانت باكرات معا ومنه كما سألنا وما
العائد في الشراكة بالمال عطف على قوله أما المفاوضة فمروية في كل بحارة أو نوع من الكبار
والطعام ونحوها وتضمن الكافة يستحق المقصود بالشراكة وهو التسرف في مال الغير فقط أي في
الكافة لأنها ثبتت في المفاوضة مروية المساواة التي يقضيها اللغة وهذا اللفظ لا ينبغي عند كاتر
وتسحق بغير المال لأن الحاجة مما لا اليد المساواة أتت شرطاً في رفع العقد بقصته ومع فصل
مال أحدها لعدم اشتراط التسوية فيه وقساوى أي بالمال الربح وبالعكس أي تساوى بالمال لأن
لقولاً عليه السلام الربح معاً بالشرط والوضعية على قدر المالين مطلقاً بلا فصل بخلافه
كل الربحاً أحدهما يخرج العقد من الشراكة وتضمن أيضاً يكون أحدهما أي أحدهما المالين درهم
أحدنا إما عن أحد هادراً بهيل ومن الآخر معد وبلا خلط وقال زفر والشافعي لا يبيع
بدون لأن الربح فرع المال ولا ينفرد وقوع الفرع على الشراكة لا يثبت الشراكة في الصل ولا الشراء
بلا خلط وتساو الشراكة عقد فكل من الطرفين يشرى كل منها بما لا يخلط بين الشريكين
لا ينفرد بالخلط والربح يستحق بالمقدار يستحق بالمال وهذا ليس بالعقد شريكاً وهذه الشراكة
العقد حتى جائز شريكه الموجد والعقب فإذا استندت إلى العقد لم ينفرد بها المساواة وإنما
والخلط وكل مال يبيع بين شريكين لا الآخر لما مر أنه مقتضى المال الكمال لا الكمال هو
الاصل في المسقف فمما يرجع على شريكه بحجته منه أي من الثمن إن شاء من مال المبيع والشراكة
بما لا يخلط من جهته فحصة فإذا أدى من مال نفسه رجوع عليه ولا ينفرد أي المفاوضة والعائد

فالتحرير

[illegible]

قال القبط طرس بن عبد الله السكندر
الملك قامة شقيق ذرية كاشي الخنجر
والوفاة في بلاد المغرب
بمصر في الحضر في كل يوم
السكان في بلاد المغرب
الملك في بلاد المغرب
بالشعبية والشعبات في بلاد
بالشعبية والشعبات في بلاد
بالشعبية والشعبات في بلاد
بالشعبية والشعبات في بلاد

في الشركة بالاموال الا لا التقديرات الى الاموال والبنائيس والعلوس النافقة الى النجعة او التي وهو ذهب
غير معروف والنقرة وهي نقرة غير مضمونة ان اقام الناس بها اي بالنقرة والنقرة الصريح ان عقد الشركة
على العلوس النافقة يجوز اتفاقا لكنها مضافا لاصطلاح الناس ولما ان الشركة قد جعلت في شركة الاصل
وقد اجتمع الصريح بينه العرفي فلا سلطان لراس مال الشركة والمضاربة وجعل في صرف الاصل
كالاشعان خالوا منها هلهذيب قالوا المتعريف في العرف في كل بلد فمضى التعامل بالبايعة بالشركة
كالنقرة لا يتعين في العقد وتصح الشركة بين من لا التعامل باستعماله ثمة عين ثمة النقرة المخصوص
وقد كل بلد في كل التعامل بها فهو كالعرض يتبعين في العقد ولا يتغير بالشركة كذا وكذا في
ولا يتحقق الا بما ذكره في العرف لكن بعد بيع كل من المشاركين نصف حصته نصف عرض الآخر
يعني لو باع كل منها نصف ما له من العرض نصف مال الآخر من ماله اشترى كمين في الثمن شركة ملك
حتى ان يجد احدهما ان يستوفى في نصيبه الآخر ثم بالقدر ما ان الشركة عقد حتى بان لكل منهما ان يتصرف
في نصيب صاحبه وهذه حيلة لمن راى الشركة في العرض وان ملك احدا لها نصيبا بارت وهبه ما
معه فيه الشركة كما ترافعا وقيل عطف على ذلك المفاضة عنانا كذا والمساواة المتبعة في المفاضة
علاوة عليها او مال احدهما قبل الشئ يظهرها انهما من العقد الحارثة فشرط لزمه ما شرط لزمه
وهذا ظاهر في هلاك المالين وكذا اذا هلك احدهما لا يثبت من الشركة صاحبه في ماله الا لشركة
في ماله فان اقامت ذلك لم يكن راضيا بشركة في بطل العقد لعدم الفائدة وقيل في هلاكه عطف على
اي صاحبه لما قبل الحارطة هلك فيه او بطل الآخر اما اذا هلك فدية فظاهر او اذا هلك في الشركة
فلكونه اما عند وبعد او قبل المعلق بهلك عليه اما لا يثبت في هلكه من المالين فان هلك مال احدهما
بعد عطف الآخر بماله فشرطها اعم اعطى ما اشترط ان المال حين وقوعه وقع مشتركا بينهما لقيام
الشركة وقت الشركة فلا يتغير الحكم بهلاك مال الآخر الشركة شركة عقد حتى ان يترابا احدهما
بيعه لان الشركة قائمة في المشتري فلا يتحقق بهلاك المال بعد تمامها ورجوع على الآخر بحصة
من ثمنه لان اشترى نصفه بواكته ونقد الثمن من ان نفسه فيتم رجوعه كما وان هلك قبل
ان قبل شراء الآخر فان وكله حين الشركة صريح في اشتريها على ما شرط في رأس المال بالبيع مثلاً
ان كان رأس المال بينهما اثلاثاً فالشركة ليك ان اذ ان وان كان انصافاً فكل ذلك ان الشريكين ان بطلت
فالوكالة الموعود بها قائمة فكان مشتركاً بحكم الوكالة ويكون شركة ملك حتى ان يملك احدهما
ان يتصرف في بيعه لآخر ولا يوان لا يوانه في بيعه ولا ان يكون له ايل المشتري خاصة لان الرجوع
على الشركة حكم وكذا لا يثبت في ضمن الشركة وقد بطلت الشركة بهلاك مال احدهما في بطلت ما في ضمنها
من الوكالة وكل من هذين الشريكين ان انصافين وشريكة للعنان الذي يضع ان العقد في عقد

بیتا نفا ارد الشکر
ماہر حسن

وضمان الفصد
الاستيلاء بغير
لكالة عند
حقيق الام
مما يقسم استه
بداية

وان ورثا احدا عنها فريدها ولا
تقتصد المفا ومن تركه المفا رانته
يصالح فيه الفسخ ولا يشترط
المساوات فيه

مطلوباً يصح الشك في العلم أو بالتقديس والعلم كماله
والعقوبة التي والعقوبة
فإن كان لا يعرف ذلك إلا بقوله
نفس ذمة الآخر وهو كقولك
والقول قولك مع غيره

ملا العتيد في تعامله في كل بلد عرفها فيما بينه عليها
من النفوذ وعيها

المقارن وبالاختلاف الابدان ذكرها اخرج جليلكم والمزوف والودعة
وعليه وضعت وان خلطوا نغم اشركا فكذلك عندنا ما
والشركة شركته ملك الشركة عند وعند محمد بن يحيى شركة القعد
ونقرة الخلط تظهر عند النساء في المالين واشترط
لما يتبع باليمين بعد الخلط كما يتبين قبله وعند
انما عن من وجه حقيقة البيع بها دينان لدمه
ومبيع من حيث انه يتبين باليمين قولنا بالشبهة
انما اضافة الى الحالين بخلاف الدروس لانها ليست بشئ
بالحال ولو اختلفا جنسا كما خففة والشمع والزيب
والسمن فخلطوا لا تنفك الشركة بالاتفاق والفرق
محمد ان الخلط من جنس واحد ذوات الامثال ومن
جنسيتين من ذوات القيم فتميز الجاهل في كل من الطرفين
هذه
عند محمد بن خلف الحسن بن رباح قبل الخلط

عند محمد بن خلفه الحسن بن زياد

٣٣
 يخرج من هذا المخرج اصله لان الذهاب يأخذ فلا يتبين فساد
 المدة فيه العقد صحيح ولا ينفي لكل واحد منهما على
 صاحبه ههنا
 وكذا اعلم ان اذا وقع البيع وهو قبل جاز فانه صحيح
 وادراك المخرج لان العامل انما يستخرج بالعلم ولا اثر
 للعلم بعد المتأخره والادراك سريانه
 وركس لصاحب ان يخرج مع العامل من غير عند لانه لاضر عليه في
 الوفاء بالعقد وكذا اليس للعامل ان يترك العمل من غير عند
 مخوف المراهقه بالاضافه الى صاحب البذر على ما قد قضا
 ههنا

وكل الذي لا يستحق الاحتياج والذي عليه
 ينبغي خيرة اليد وتبيل المني من
 من تحتها بالظاهر وهذه

زوجه

فان حازرتي بالبحر
كلما فاه استغنى
الغنية على المدى
على الشاطئ الى
الامر لاهل العبد
مارسنتي

مطالع دعوى الاعيان لاتنقض الاعلاد واليد

وقد عرفت الجواب بأنه قد يتحقق في هذه الآية والشروع بأنه لا بد من المطالبة في
العقار أيضا ليقول احتمال كون موهنا أو محبوسا في الشيء وعقد موهنا
أتم اعتبارها ذلك الاحتمال أو موهنا فصر في العقار والباطن هذا ليس
من شبهة الشبهة التي لم يتصورها كالا يخفى على المتدبر فقد رتب
والأدب تحقيق المقام وتلخيص الكلام فاستعملنا على تحقيق
في العقار شبهة في ثبوت اليد على الغرض والأهلام وأقول إنك إن
وان الثانية شبهة الشبهة وذلك ظاهر من تتبع آقا ولهم والى
شبهة الشبهة غير معتبرة إلا إذا انقضت الشبهة فإن شبهة
الشبهة تكون معتبرة الأخرى أنهم إذا شهدوا على رجل بالزنا
بامرأة غائبة فإنما يجحد أن شبهة الذي فيه يوشك دعوى
النكاح إذا حضرت ثم شبهة صدقها على تلك الدعوى فلا يقبل
لكونا شبهة الشبهة وأما إذا حضرت قبل الاستيفاء وادعته
النكاح لا يجحد الرجل اعتبارا شبهة الصدق وإذا انقضت
ببعض المقدمات فتقبلوا ادعوى العقاب بهذه الزيادة
وقال بوجهه بغير حق وقد نفي سبيل من دعوى العقوبة
أنه إذا كان في كلام مثبت أو نفي تقييد بوجوب ثبوتها
الافادة هو ذلك القيد يلزم عكس المقصود وهو أنهم يدفع
شبهة الشبهة مع بقاء شبهة باطلها وإحالة الادعاء
كلام مستقل مما خرج بحسب الرتبة عن ثبوت اليد هو قول المدعي
إحالة فان في تلك الرتبة انقضت الشبهة بطريق ونقيبت
شبهة الشبهة شبهة معتبرة بخلاف المنقوله في ثبوت اليد
في حاشية لا شبهة فيه أو موهنا تلك الزيادة لا بد من دفع شبهة
بالحكم الأول ومن جملة ما لم يدفع في دعوى العقار وهو مقتضى
في دفع اعتبار شبهة الشبهة في تلك الدعوى
المدعى يلزم من

الحمد لله الذي جعل الحق في القلوب وولعنا ما يدعيه عقلا ذكر طوره الالهة لتعريف التعريف بالاشارة
 لانه ما لا ينقل في حيز الى التحدث بل ان التعريف هو وكيفية التلاوة وقال في الاثبات التعريف
 ليس هو لانه انما كان حكم الكل الا ان لا يخلو في الحيز الرابع لان المدعي يخلو في حيزه فتركه
 كذا الشهادة اي كما يشهد التعريف الذي يشهد في الشهادة وان ذكر في حيزه من الحيز في
 الشهادة قبلت شهادتهم عندنا خلافا لغيره وان كان الرجل مشهورا لا يفتى بذكره وفي الدار
 للدين الحديث وان كانت مشهورة عندنا حقيقة وعندها لا يفتى لان الشهادة حقيقة عند
 ولها ان قد بها لا يصير معلوما بالآلة التي يدعيها ايضا انما يصير بالادلة المطالبة حق المدعي
 فلهذا من طلبه وذكر ايضا ان المدعي عليه انما يصير ما خصه يكون في حيزه وهو انما
 في يد ما ثبت بمقتضى حيزه في يد المدعي بالبينه ما وعلم القاضي احتمال كون التعريف
 يدعيها او قد توافقت على ذلك بخلاف المتقول لان اليد فيه مشاهد كما في العمارة
 ادعى عنها في يد رجل واد اخصاره في مجلس الحكم فانكر المدعي عليه ان يكون في يد المدعي
 بشاهدين شهد ان هذا العين كان في يد المدعي عليه قبل هذا التاريخ بسنة هل سمع قول
 بحيز المدعي عليه على اخصاره هذا البينة له لا كانت واقعة الفسخ وسبق ان قيل بان
 ثبت يد في الزمان الماضي ولم يشترط من يد وقد وقع الشك في ذلك لان اليد
 فيثبت اليد ما لم يوجد الميزان في خمس الامانة الطوائف ومن المتقولات ما لم يكن لخصه
 عند القاضي كالصبر من الطعام والقطع من الغنم والقاضي فيه بالخيار ان شاء فترك
 الموضوع لو ثبت ذلك وان لم يتسار له المصنف وكان ما ذكرنا لا يتخلف سعت خلقه
 في ذلك الموضوع وهو غير ما اذا كان القاضي يحبس في داره ووقع الدعوى في حيزه ولا يصح باب
 داره فان يخرج المداينة او يامر بان يثبت حتى يخرج كذا الشهادة بحضوره وفي القدر
 اذا كان المدعي شيئا بعد ذلك كالحق في الحيز فلهذا لا يشترط ان يشهد في حيزه وان شاء ثبت
 امينا كذا في الزينة ونكر القاضي امام طهري الدين ان هذا انما يستقيم اذا كان العيني
 في المصنف اذا كان خارج للمدعي يفتي بالقاضي والمعرض لمجوز القضاء في ظاهر
 الرواية وطريقان يثبت واحدا من عنوانه حتى يسمع الدعوى والبينة ويقضي ثم بعد ذلك
 يسمع قضاه ولو كان ما يدعيه دينا في الدنيا ذكر نفسه كالزهر والدنا بغير الزهر والشعر
 ونحوها وقدره كما في الف وقفي وقفيين ونحوها فان الذي لا يعرف الا بذلك و
 ذكر ايضا ما البينة بما لم يسمعها واد اخصرت اي الدعوى سلا القاضي عنها ليصدق ويمر الحكم
 اذا الحكم بالبينة على القاضي الحكم بالافرار ومعنى قوله ان يقول ان قضيت ادعي عليك كذا ولنا

وبكره اسماء اهل
 الحمد وضايقهم
 وما بد من ذكر
 الله لان تمام
 التعريف بوجه
 في منيفه عارضا
 لو كان الرجل
 من فاضله
 يفتى بذكره
 عوار

ادعي عنها في يد رجل واد اخصاره فانكر المدعي عليه
 انها في يد المدعي بشاهدين

المتقول ان المدين احضار عند القاضي
 ادعي جلا لا يسمع باب القاضي

اذا كانت الدعوى خارج المصنف لم يثبت الحق الادعي يثبت
 من يسمع الادعي والبينة ويقضي ثم بعد ذلك يسمع قضاه

فماذا نقول

فاذا اتقوا فان اقر الحزم الزهر القاضي بوجهه لم يقل قضي وحكم لما قال في الكا ان اطلاق لفظ
 القضاة مع ان الاقرار حجة بنفسه ولا يتوقف على القضاء فكان الحكم من القاضي الزهر المدعي عن
 موجب اقراره بخلاف البينة على عهده لان الاصل في حيز المدعي البينة وان انكر الحزم مثلا
 اعلى القاضي المدعي بينة لان النجوى لله عليه السلام قال المدعي لك بينة فقال لا فقال للمدعي
 سأل ورثه اليه من عهده البينة فان بين السؤل عنها اليه من الاستلاف فان اقام اعلى البينة
 قضى عليه لانه نورد عهده بالبينة في حيزه من البيان فانها لا الزواجة يظهر بها الحق عن الباطل
 والاعلان لم يعامل به غير عن اقامتها سلفه اعلى القاضي الحزم بطلبه اي طلب المدعي لانه الحلف حقه
 وله ما شاف اليه بحرف الا في الحيز وجد كونه حقا امان النكر في حيزه حقه على زعمه بالانكار فكن
 الشارح من التواء نفسه باليمين الكاذبة وهي التواء ان كان كذا كما كان نعم وهو اعظم من التواء
 البالي ويجعل الحيا القواب يذكر الله تعالى وهو ما وقى على ومن التعظيم والبيان يكون النكول في حيز
 القاضي لان التعريف بين قاطع الحقائق والاعتراف باليمين عند غيره وهذا يشترط القضاء عطفه فانكر
 فيه انفراد ثم اذا حلف المدعي عليه فالمدعي على عهده والسبل عليه بيمينه كن ليمر ان يخافهم ما لم
 يتم البينة على حيزه وعهده فان وجهها اقامها وقضى لغيرها وبعض القضاة من السلف كان لا يسمعها
 بعد اليمين ويقول في حيزه جازية بيمينه فلا يقبل بيمينه المدعي وهذا القول ليس بشي لان عمر في
 الله عند حق البينة العادلة بعد يمين النكر وكان شريح يقول اليمين القاضية الحق ان ترد من
 البينة العادلة ومن غير ذلك كذا لا تكمل لاقامة البينة والقواب ان لا يسمع حتى يعاقب عقوبته شلح
 الزور كذا في الزهر فان نكل اي قال لا احلف فمروا برك او سكت بك آفة من طر ش او غير من فان نكل
 حكا وقضى بيمين اليمين واجبة عليه بيمينه على السلام واليمين عطفه انكر ترك هذا الجواب بالانكول
 دليل على ان بازل ومقر الالهة على اليمين تفصيلا عن عهده الواجب وقفا للمدعي عن نفسه
 بهذا المدعي والافرار والشرع الزهر المدعي عن اليمين الكاذبة دون الترفع عن اليمين
 الصادقة فترجع هذا الجواب الى جانب البينة والافرار على جانب الترفع عن نكول وهو ان القضاء بعد
 عن اليمين اي عن القاضي اليمين على الحزم بان يقول ان لا تحلف احكم عليك لكنا الحزم لا احكام
 ان يحلف بعد فترة او مرتين ولا عبرة بقول القضاء القول لا حلف لانه اطلق حقه بالنكول فلا يفتي في
 القضاء ويعتبر اي قول الحلف قبل الحكم ولو بعد الزهر لكنا ان لا يترجم منه نقض القضاء والافساد اذ في
 ولا يريه اليمين على المدعي وان نكل حقه وعنده الشافعي ان المدين المدعي بيمينه صادرة وحلف القاضي
 المدعي على نكل ترم اليمين على المدعي فان حلف قضي به والا فلهذا لما نزع بيمينه الى الظاهر
 سار هذا المدعي بنكول في حيزه كذا كالمدي عليه وكذا اذا اقام المدعي شاهدا واحدا وعين

مطارد احلف المدعي عليه فالمدعي على عهده والبطلان حقه
 النكول في اليمين والقضا وسوا البينة باليمين
 المنكر في حيزه خلاف

عن اقامته شاهد آخر فان ربه اليه ان يحلف فحق له بما ادعى وان نكل لا يفتقر لما يشئ
 اما عليه السلام فحق بشاهد ومبين وعندنا يستحلف المدعي عليه فقط ويقضي عليه بالنكول
 عليه السلام البينة على المدعي واليمين على من انكر ومطلق التقسيم فتعني انك اذا حلف
 منها عن قسمه فمفيد ان حلف اليمين في جانب المدعي عليه ولا يمين في جانب المدعي الا ان
 في اليمين للاستعانة من جعل اليمين حجة للمدعي فقد خالفنا في حديث الشاهد واليمين
 غريب وهو ان يراه مشهور تلفظ الامة حتى صار في حق المتأخر ولا يعارضه على ان يحلف
 معين قرض بالتكليف كذا في الكافي لو قال حلفك على علي الا انكر حلفه الى القاضي حتى
 يقرأ ويكره ان يقرأ في حق المحسوس اي رجل على آخرها الا فانكر ما ادعى عليه فاصطفا
 يحلف المدعي عليه ويبرأ من المال فحلف فالصالح باطل وهو اي المدعي عليه ان اقامه بينة
 لتعويله بيمينها واستحلفه يحلف القاضي لو لا ان يكون الحلف الاول بين الصالح عند فدان
 التحليف عند غير القاضي البتة كما ان النكول عند غيره لا يوجب الحلف لان القاضي يمين قاطعة
 للخصومة واليمين عند غير القاضي غير قاطعة للخصم ولو كان الحلف الاول عند كذا
 ولا يحلف ثانيا كذا الواضح ان المدعي لو حلف فالتخلف ضامن وحلف المدعي عليه
 اي تخلفه كذا في العمادات التحليف في كذا بان ادعى رجل على امرأه او على غيره كذا والآخر
 ووجهه بان ادعى عليه وهو عليه اجماع العدة انه لا يبرأ في العدة وانكرا في العدة وفي ابداء
 بان ادعى المولى عليه او هو عليه بعد المدة ان شاء في المدة وانكر الاخر واستلزم بان ادعت
 امة على سيدها انها ولدت منه هذا الولد او ولدته ولدته او سقطت سقطا متبين
 المخلوق منه وانكر المولى ولا ياتي من الجحان الاخر لو ادعى المولى عليه بالاستيلاء باقراره ولا يعتبر
 انكاره او رقب بان ادعى عليه في النسب ان عبده او ادعى الجحان ان عبده وانكر الاخر ونسب بان
 ادعى عليه في النسب ان عبده او هو عليه في النسب والآخر منك وولاه بان ادعى عليه في الرق انه
 موقوف او من لاه او ادعى الموقوف ذلك عليه او كان ذلك في ولادة المولود والآخر منك وحده
 سواء كان حذره الحق لله تعالى كذا في النكاح والآخر منك وحده او ادعى اربعين الحقيقين
 تحت القذف متى ان ادعى على امرأته قذفه وانكر القاذف لا يستحلف لان الغالب فيه حق الله
 تعالى عندنا فالحق بالحدود الخاصة لله تعالى واما في السرقة فان السارق يستحلف بالمال
 اذا اراد الملك اخذ المال لا العتق فيقال له في ذكر السرقة وادعى ثاول مالك فحق لك عليه في
 قال في النهاية لا يستحلف في الحدود بالاجماع الا اذا القم حقا بان علق عقه عبده بالزنا
 قال ان زنت فانت حر فادعى العبد انه زني ولا بينة له عليه يستحلف المولى حتى اذا نكل ثبت

يستحلف المدعي عليه
 ويبرأ من المال فالصالح باطل

لا تحليف في نكاح وغيره ما ذكر عند الامام

قال في زنت فانت حر ولا بينة له عليه يستحلف
 المولى فان نكل عتق العبد

ويستحق ان يكره العتق بغيره اذ انما فاعله عتق عليه
 ولا يقول انه قد زني كذا بغيره فادع المولاة

الحق

الحق لا الرخي ولغات بان تدعى المرأة القذف بالزنا وجوب اللعان وهو يوجب ما ذكر
 قول في حنفية حمله وقال لا يستحلف فيها كلها الا في الحدود واللعان لان هذه حقوق
 تثبت بالشبهات فيجوز فيها الاستحلاف كما لا يخفى بخلاف الحدود وهذا لان فائدة الحلف
 ظهور الحق بالنكول والنكول اقرار بان الحلف لما وجبه فترك دليل على انما ياذل او مقر ولا يمكن
 ان يحلف بان لا لان النكول يوجب اللعان واللعان هو الايمان باليمين فيحلف بمقارضه
 واما قول يجرى في هذه الاشياء كمن اقر في شبهة ان سكوت في نفسه والسكوت محقق فلا
 يكون حجة فيما يستعمل بالشبهات واللعان حد الانواع فاشبه حد القذف ولنا ان النكول
 بذلك وباحته ان كل من اقر بالزنا او بالانكار وجعل بذلك قطع الحلف عليه ولا تكذيب
 فكان هذا او لم يثبت له السلام عن ان يعلل بالانكار وهذه حق لا يجزى فيها البتة فلا يخفى
 فيها بالنكول كالتقصير في النفس بخلافه المولى وذلك لان المدة لو قال متزوج لا نكاح في
 وبينك ولكن بذلت نفسي لك لم يقع كانه ما وكذا في المدة فالحاصل ان كل من نكل
 الابطاح بالاذن ابتداء يفتقر عليه بنكوله وما لا خلاف قال قاضي خان الفتوى عتقه موقوف
 يفتقر القاضي في ظرف حال المدعي عليه فان له متعنتا يحلفه فياخذ بقوله وان كان
 مظلوما لا يحلف انما ابقوا كذا في الكافي وحلف السارق وان نكل متى ولا يقطع له في
 المدة تدعى المال والمدة واجبا بالجملة لا بالاجزاء في المال فيثبت به كما
 ثبت بشهادة رجل وامرأتين حيث لا يثبت القطع ويضمن المال كذا في الرواج اذا ادعت ملاقا
 قبل الدخول متى اذا ادعت ملاقا قبل الدخول استحلف الزوج فان نكل متى يضمنه
 عندهم لان الاستحلاف يجري في الطلاق اتفاقا فخصوا اذا كان العتق للمال لانه
 دعوى المال حقيقة فيثبت بنكوله المال لا النكاح وكذا النسب اذ ادعى حقا يوجب
 في دعوى النسب اذ ادعى حقا كذا في الفتاوى بان ادعى رجل على رجل انما هو ممت
 وزعمهما اني يدعى عليه او عليه في النسب فيفتقر المدعي عليه في النسب فانما يستحلف
 على النسب بالاجماع فان حلف به وان نكل قضى بالمال والفتوة لا النسب وعجز في القبط
 بان كان يمين في يد رجل القبط وهو العبد عن نفسه فادعت امرأة خرقه العمل انما هو
 تريد قصره في القبط للمطامير حق الحضانة وارادت استناده فكل يثبت به حقا نقل
 المصلى الى حجرها والي ثبت النسب وعتق بالملك بان ادعى عبده مولا انه عتق لانه اخرج
 واستحلفه فان حلف به وان نكل قضى بالعتق لا بالنسب وامتناع الزوج في الحلية بان اراد
 الراهب الرجوع في الحلية فقال الموهوب لانا اعتقك فان المدعي عليه يستحلف على ما يدعى من

مطل فحق عتقه في التحليف فيما ذكره وكل من نكل قبل
 الابطاح بالاذن ابتداء يفتقر عليه بالنكول

وكذا في النكاح ان ادعت هو الصداق ان ذلك دعوى المال
 سم يثبت المال بنكوله ولا يثبت النكاح به

كالبينة بل ولو ان لم يثبت له الكذب فيه بعد وجوبه لا يستحق ان العادة جرت بانه الناقص منهم
 اذا انقضت الاستدانة يتكفون الصلح من الاخذ ثم ياخذون المال فلا يكون الاقرار له لا اعتبارا
 الحالة فيحلفون وعلى القوي ان يغير احوال الناس وكثرة الخلف والخلفيات وهو يقرر والمذبح
 المصنف اليه ان كان صادقا فيصار اليه كذا الذي صح في الميراث والصلح من بعد ذلك الذي
 رجع على نفسه الا ان كان مستحلفا فادعى عليه بما لا اوصى له عن يمينه على ما لم يرض عنه
 عثمان رضي الله عنه انه ادعى عليه رجوع ذمها فاعطى شيئا وافدى يمينه ولم يحلف وفي
 حديثه رضي الله عنه انه ادعى عليه بما لا اوصى له فادعى عليه في القيل وقال فان لم يحلف
 الناس يصدقون بعضهم يكذب فان ادعى عليه صان عرضه وهو حسن قال علي السلام
 ذبوا عن اعراسكم يا موالكم ولا يحلف بالله بوجه اى ليس الذي يستحلف به بعد ذلك انما استقطا
 خصوصته باخذ البكر منه بخلافه ان ادعى عليه بعشرة دراهم مثالا حيث لم يجز وكان له
 ان يستحلف ان الشراعة قد قبلت له المال بالمال والميراث ليس بمال كذا في الغنايب
باب اختلاف الخلف اعلم ان الشرايعان في قولهما بان ادعى المشتري ثمنه وادعى
 البائع كثر منه او وصفه بان ادعى البائع انه يراههم راجحة وادعى المشتري انه يراههم كاسرة
 او جسيمة بان ادعى البائع انه بالدنانير وادعى المشتري انه بالدرهم وانما اختلف في قول البائع
 بان اعترف البائع بقدوم البيع وادعى المشتري ان ثمنه حكم من اى ايهما اقام البينة
 حكم له لان ثمنه قوله بالحجة وفيه في الجواب انما هو بحدوث الدعوى والبينة اقوى لانها لا ترفع على
 القاضي الحكم والحق لا ترفع وان برهنها حكم لثبوت الزيادة لان البيئات لا تثبت ومنه ان
 لا يراض مثبت الاكثر وان اختلفا في ثمنها اى الثمن والبيع جميعا بان قال البائع ثمن العبد للوجه
 بالعين وقال المشتري ان ثمن العبد بالثمن فحججه البائع في الثمن والمشتري في البيع ولو
 لان حججه البائع في الثمن اكثر اثباتا وحججه المشتري في البيع اكثر اثباتا وان عجزا عن اثبات كل
 منهما ببينة قيل للمشتري انما انزعتني بالثمن الذي تدعى البائع ولا فنيخا البيع وقيل للبائع
 اما ان تسلم ما ادعاه المشتري من الثمن والبيع ولا فنيخا البيع لان الغرض دفع المصروفة وقام
 ذلك جزاء العبد بما ادى عليه لاخر فحينئذ لا يعجز القاضي بالفسخ حتى يثبت كذا منهما بما يجتاز
 وان لم يرضيا بدعوى احداهما حججهما اى استحلف القاضي كلاهما على ذلك الاخر هل الخلف
 قبل القبض من قبل السلم وعلى القائل ان البائع يدعى على المشتري زيادة الثمن للمشتري
 ينكر والمشتري يدعى على البائع ويحلف تسليم البيع بما ادعاه ثمنه والبائع ينكر فكان كل منهما
 منكرا وتحلفا في الحكم موافق للقياس اما المتخالف بعد القبض فلو خالف القياس عندا في حصة

من يدعى البائع والمشتري من راجحة وكاسرة

والمشتري

والمشتري من راجحة وكاسرة والمشتري من راجحة وكاسرة
 على المشتري زيادة الثمن وهو ينكر فيحلفه وانما ثبت الخلف بعد القبض بقوله عليه السلام
 اذا اختلفا المتبايعان والسلمة قامة الخلفا وادعى البائع ان المشتري لا يراهها الكفا
 لانه لم يلقها بالثمن فيكون يراهها الكفا في يمينه لو سلمت من اى هذا ان كان بيع
 عين بدية ولا اى ولد لم يكن كذلك بل بيع عين بعين او ثمن بعين فاجابها ما شاء
 اى بد القاضى يمين اى ما شاء لا سوارها في فائدة الكفا وصفة الخلف ان يحلف المشتري بالله
 ما اشراه بالعين ويحلف البائع بالله ما باعها بالثمن وقيل في القاضي اى فسخ القاضي البيع بينهما
 بطلان احداهما او طلبة ما ولا يفسخ وقيل يفسخ بنفس القاضي والمصنف هو الاول لانها لا
 سلفا لم يثبت ما ادعاه كل منهما فحق بيمينتهما ويفسخ القاضي قطعا لما راعى
 بينهما ووقع عليه ما ذكره المبسوط بقوله فلو وطئ المشتري الحارثية المبيعة بعد الخلف
 وقيل الفسخ يحل اى فسخه لانها لم تفسخ من قبله ما لم يفسخ القاضي ومن نكح من الميراث
 المتبايعين لم يفسخ دعوى الاخر بافضاء لان ما صار مقرا بما يدعى عليه الاخر او بالذلة لا الخلف
 في اصل البيع والاجل بشرط الحيا ويقع بعض الثمن ومكان دفع المسلم فيه وحلف المتكسر
 اى نكح البيع والاجل وغيرهما لان فيه اختلاف في غير البيع والثمن فاشبهه الاختلاف في المحل
 والاباء بخلاف الاختلاف في وصف الثمن او يمينه حيث يمينه في الاختلاف في القدر ولا
 بعد ذلك البيع واخره من عندهم او يعرض ما يعيب يعنى انما هذا البيع او خرج عن ملكه
 او يعرض بحدوث المبيع عنده وصار محال لا يقدر على رد به بالمسب ثم اختلفا في الثمن اى يمينه
 عند الجحينة والذين قبل القول للمشتري وعند غيره والشافعية في الثمن فيفسخ البيع
 قيمة لها لان كاد منها يدعى حقا ينكره الاخر في الثمن وان كان الخلف بعد قبض البيع
 مخالف للقياس فلا ينعى الى حال هلاك السلمة كذا المعصنة اى اذا اهلك ثمن المبيع
 او خرج عن ملكه ثم اختلفا في الثمن لم يفسخ الا ان ادعى البائع بترك حصة المال اى ادعى
 اختلاف من ثمن المال وجعل العقد كان لم يكن الا على القاشم ولا في ذلك كتابته اى والخلف
 ايضا بين المولى والكتابة اختلاف في قدر بدل الكتابة ان الخلف يكون في المعاوضات
 عند فساد الحق لا في اللزوم ولذا الكتاب غير لازم يجوز العجز وان الغنى الخلف ويجوز
 التمسك بالكتابة فيقول القول قول المبيع مع يمينه لا تكاره الزيادة وان اقام البينة في يمينه المولى
 او لم يثبت الزيادة ولا في من مال بعد اقامته اى اذا اقام العقد السلم واختلفا في راس المال
 لم يفسخا اذ لو تخلفا تفسخا لاقالة ويعود السلم وهو لا يجوز الا اقامت السلمة والذين

من يدعى البائع والمشتري من راجحة وكاسرة
 عينا بدين او ثمن بدين فابها ما شاء
 او لا يفسخ فائدة الكفا وهو الزام الثمن ولو يدعى البائع
 يتاخر المطالبة بتسليم البيع الى زمان استيقا الثمن هدية
 وفي الياوات يحلف بالله ما باعه بالف ولقد باعه بالعين
 ويحلف المشتري باعده ما اشراه بالعين ولقد اشراه
 بالف نعم الاثبات الى الخلف فوكفا والاصح الاقتصار
 على الخلف لان الامان على ذلك وضعت له عليه
 حديث القضاة باليد ما قلتم ولا
 حلتم له قاله كذا
مسألة في الجارية المبيعة بعد الخلف قبل الفسخ يحل
 ما لا يخلف فيه

والقول قول من ينكر الحيا والاصح مع يمينه لانها ثبوتان
 بيمينه والقول للمتكسر المعارض هدية
 في الجارية المبيعة المبيعة والمشتري
 ان ادعى البائع حصة المبيعة
 ولا يفسخ البيع
 من ادعى البائع حصة المبيعة
 المبيع في حال الجارية
 من ادعى البائع حصة المبيعة
 المبيع في حال الجارية

ولو قبض البائع المبيع بعد الاقالة فلا تخالف عنه
 اي حينئذ ولو قبضه المشتري لا يبرئ
 المص مطلقا لا بعد القبض ايضا
 هذه آية
 ان لا يبرئ البائع من البيع
 الا بقبض المشتري
 في البيع المسمى بالبيع
 في البيع المسمى بالبيع
 في البيع المسمى بالبيع

ولسا قبل بالقبض بصدق المسلم اليه لو حلف لان رب المسلم يدعي عيسى زيادة وهو يكره ولا
 يعود للمسلم لما ذكرنا الساقط لا يعود بخلاف البيع يعني اذا اختلفا في قدر الثمن بعد الاقالة قبل
 قبض البائع بحكمها فالقاعدة البيع والفرق ان العرض من المتخالف فسخ العقد حتى لو كان كل منهما الى
 اصل ما له واليه الاشارة بقوله عليه السلام تحتها وتزلة والتمس الفرق الاقالة التي للمسلم اليه في
 هذا العرض لان الاقالة في السلم بصدقها لا يحتمل الغش نساءر اسباب الغش حتى لو كان
 نقصنا الاقالة لا نقض فلا يحتمل الغش ايضا كما مر ان الساقط لا يعود وانما الاقالة في
 البيع فيما يحتمل الغش نساءر اسباب الغش حتى لو كان نقصنا الاقالة لا نقض فاحتمل الغش بما
 لم يخالف ايضا لانقاذ المانع هنا لان ملك العين يحتمل العود باختلاف قدره من
 قضين برهن اي اقام البينة لا تورد عوا بها وهي كسرها مبنية وان برهنها فلها الحق
 المرأة ان شهرها مثل ما في الزوج بان كان مثل ما يدعي الزوج او قل ان الظاهر يشهد
 للزوج وبينة المرأة تثبت خلاف الظاهر وقضى اي الزوج ان شهد اي مهر مثل لها بان
 كان مثل ما يدعيه وكثر لانها اي البينة تثبت الخط وبر خلاف الظاهر وان لم يشهد اي
 مهر مثل لها اي لو احدى مناه بان كان اقل مما ادعت وأكثر مما ادعاه مهرات احدا قطالا
 ستواها في الاثبات لان بينهما ثبت الزيادة وبينة تثبت الخط فالبينة احدهما او في
 الآخر وان عجز عن البرهان تخالفوا فيما ينكر لزمه دعوى الآخر لانه صادقة بما يجبر
 خصمه وبالله لا اله الا الله في النكاح لان بين كل مناهما يظن ما يدعيه صاحبه من التسمية
 في العقد لا تسمية وهو لا يفسد النكاح اذ المهر تابع فيه بخلاف البيع فان عدم
 تسمية الثمن يفسد كاهن في البويع ويفسخ القاضي فخطا المانع بينهما بل يحكم به
 المثل اي يجعل حكمه في قبض بقوله اي الزوج لو كان مهر مثل كما قال او قل منه ويقضي بقوله لو كان
 مهر مثل كما قال او قل منه ويبرئ اي يقضي به المثل لو كان مهر مثل بينهما بان كان اكثر مما قاله
 واقبل ما قاله اذ ثبت الزيادة على مهر المثل ولا يحل منه التخيلاف اختلفا في ذلك الاجابة
 بان ادعى المهر انما اجره شهر بعشرة راهم وادعى المستاجر ان اسماجر خمسة او المنفعة بان
 ادعى انما اجره شهر وادعى المستاجر انما اسماجر شهرين قبل قبضه اي قبض المنفعة او اختلفا
 فيما ادعى المهر والباقي والمنفعة معا تخالفوا وتزلة انه ينكر لاجل احدى جزئيه انما تخالف فيه بل
 القول بتمسك الزيادة ذكره في النهاية ومما تخالفان الاجابة قبل قبض المنفعة كالمبيع قبل
 قبض المبيع في كل من المتعاقدين يدعي على الآخر وهو يكره كون كل من العقدين معا
 يجري بهما الغش فالحق في ما عجز عن بيان قيام العقد عليهما بل نصيبا في تخالف المنفعة معا

اي قبض المبيع
 المبيع
 الاقالة

واجيب

قال في الهداية ذكر الخاف انما اشبه التكميم وهو قول الكوفي ان المهر المثل
 لا اعتبار له بوجوه التسمية وسقوط اعتبارها بالتخالف
 فلهذا يثبت في الزوجية كلها ويبرأ بيمين الزوج عند الجنتين
 ونحوه في الجلاء فانه استكمل كلفه المشتري ونحوه على الارز
 فلا يبرأ ولو ادعى الزوج النكاح على هذا العهد والمهر
 لا يبرأ منه الجارية فهو كالمتقدمة اذ ان قيمة الجارية
 اذ كانت مهر المثل تثبت لها قيمتها وعينها لان
 تملكها لا يثبت الا بالزواج وفيه فوجبه القيمة

وجيب ان المهر مثلا اقيمت مقام المنفعة فحق ابراهيم العقد عليها فكانت اقامته تقديرا وحلف
 المستاجر والاختلاف في الاجرة وحلف المهر لو اختلف في المنفعة واي كل ثبت قول الآخر واي
 برهن قبل وان برهن في المهر ولو اختلف في الاجرة وحلف المستاجر ولو اختلف في المنفعة
 نظر الى زيادة الاثبات وتجهيز في زائد يدعيه او لا اختلف في ما اذكر والمنفعة بان ادعى اجره
 شهر بعشرة والمستاجر شهرين بخمسة فمقتضى برهن بعشرة وانما اختلفا في المنفعة
 والقول للمستاجر مع بینه ان جريان التحالف لاجل الغش والمنافع المستوفاة لا يمكن فسخ العقد
 فيها ويعتبر من بعضها اي المنفعة كما لا يخفى اي كإقامة قيمتها والقول للمستاجر بما مضى
 لان الاجرة تنفذ ساعة فساعة على حسب جلد المنفعة فيصير كل جزء من المنفعة كالعقد عليه
 ابتداء وانما يقر في المهر كالمنفعة بالعقد فيتحالفان فيه بخلاف ما اذا اهلك بعض المبيع لان كل جزء
 منه ليس بمقدور عليه عقد متبدا بل المهر مقدرة بقدر واحد فان تعدد الغش في المهر لانه لو
 تعدد فكل جزء من زينة اختلف الزوجان في مقام البيت سواء قام النكاح بينهما او لا وان كان
 النكاح كماله وبينة لهما فالقول لكل منهما فيما يصح له يعني ان القول فيما يصح له لهما
 كالعمامة والقباء والعلقة والطيلسان والسلاح والمنطقة والكتب والديع والقوس
 والنشاب ونحوها في الزوج مع بينة بشهادة الظاهر وفيما يصح للنساء كالديع والخمار
 وثياب النساء وملابسهن ونحوها قول المرأة مع بينة لان الظاهر شاهد بها الا اذا كان كل
 منهما يظن ما يصح له من النكاح اي لا ان يكره الرجل ما يكره المرأة او ما يكره النساء ما يكره
 والخناء ونحوها فان كانت المرأة لا تتبع ثياب الرجال او اجرة تجر في
 ثياب الرجال وعندها كذا في شريح الجارية والقول له اي الرجل فيما يصح لهما كالفرش والمنفعة
 والارواق والرقيق والمنزل والعقار والمهاجر والنقود لان المرأة وما في يد يكره في الزوج وان
 تنازع اثنان في شيء وهو في يدهما كان القول له كذا هذا بخلاف ما يخبر بها لان لهما ظاهرا
 اخر اظهر من اليد وهو لا يستمال فقول القول قولها كرجلين اختلفا في ثوب احدهما لا يبرأ
 الاخر متعلق بكفة فالأدب اوله وهذا اذا كانا حامين فان مات احدهما فالمشكك في بینه
 حتى كان اوقفا اذ لا بد لليت في قبض يد الخي بالامراض هكذا ذكر في الهداية وقال شمس الاثمة
 السرخسي والحاج مع الصغير وقع في بعض النسخ التي بينهما وهو سوفي رواية محمد بن الزعفراني
 المحرم ما بالزواج كان احدهما ملوكا فالمتاع للمملوك الحيعة لان في يد الحر اقوى والخي في
 الموت اذ لا بد لليت فليت للمملوك المعارض وهذا عندنا في منقته وقال العبد المأذون و
 المكاتب كالحرة لان لهما يدا معتبرة في الخصم ما حتى لو استعمل الحر والمكاتب في شيء هو في ايديهما

وهذا عندنا في حصة والي يوسف ما هو ان يهون المصنف عيسى
 يمنع الخائف حصة والي يوسف ما هو ان يهون المصنف عيسى
 الخائف عندنا في البيع لما ان لم يبرهن بان المهرات انما لا يمنع
 عليها ولو برهن الخائف انما لا يمنع عليها فيمنع من المهرات
 المنفعة لا تنفذ ساعة فساعة على حسب جلد المنفعة فيصير كل جزء من المنفعة كالعقد عليه
 استمع الخائف فالقول للمستاجر مع بينة لانه لم يبرهن المستحق
 عليه هداية
 هذا اختلاف الزوجين في مقام البيت

انما مات احدهما فالمشكك في بینه
 وهذا قول الحنفية وقال ابو يوسف يبرأ المرأة من المهر
 مثلها والباقي للزوج مع بينة لان الظاهر ان المرأة
 تاتي بالمهرات وهو اقوى فيبطل به ظاهر الزوج ثم في
 فيه سواء لقيام الوارث مقامه وقال محمد ما كان
 للرجل مهر الرجل وما كان للنساء مهر المرأة وما كان
 لها مهر الرجل او لم يرثه فما قلنا لا في حصة والي يوسف
 في الميت سواء لقيام الوارث مقامه

پیشہ

هذا النوع يد امانات فالانواع العدي على النوع امانات على العدي
هو من يكون يد به يد مالك

فهمزوا العبادة حملاً

ثانی فرسکو رسم

مخافة ما قاله ذلك من تخيير الناس الى ارضهم من غير ان ياتوا بها جميعا انما هو الى الحل
وليفيحه سببه والحق الحق الصنف المتاحه ولم يعيد ونظيره تسليم احد
الشقيعين قبل القضاء ونظير الاول تسليمه بعد القضاء **باب**

وذكر بعض المفسرين ناقلاً عن مسبق شيخ الاسلام خلافاً له انه انما هو الظاهر
 كذا في العناية وهو انما الدعاء لشخصان السابق ان ارغوا ان ذلك من تاريخنا كسب في
 لا قولها لانه ثبت الشراء في زمان لا يمانعه فيه احد فالدفع الا بهما ولا يرد ان لا يورثها
 اي ان لا يورثها تاريخا كسب في يد احداهما فلو كان يمكنه من قبضه يد على سبيل شراء و
 تحققة يتوقف على مقدمتين احدهما ان الحادث يضاف الى اقرب الاوقات والثانية ان
 ما مع اليدوية زمانية فهو يورثا انما يتوقف على القبض والقبض وغيره حادثان فيهما فان
 لم يقرب الاوقات فيحكم بشيئهما في المال وقبض القابض متى على شراء ومن آخره ظاهر
 فكان بعد ثبوتها ويلزم من ذلك ان يكون ثبوت غير القابض بعد ثبوت القابض فكان شراؤه
 اقدم تاريخاً وقدمه ان التاريخ المقدم اول اوجه احدها يعرف ان التدعي يدان ارج
 احدهما لان التاريخ حاله لا انظر غير معتبر كما في قبض اليد لئلا على سبيل الشراء كعرفت و
 لدى وقت ان وقت احدهما فقط ليس من مكره ذلك الوقت مع احتمال الآخر ان يكون قبله
 او بعده فلا يقضي بالشك بل لا يثبت بان كان البيع في ذلك الوقت اذ ذكرت بينة الخارج
 وقتاً في اليد والوقت اذ يدرك الوقت لا يورث احتمال سبق ذي اليد لان تمكنه من قبضه يد على
 سبق ثبوتها الا ان يشهد شهود الخارج ان شراؤه قبل ثبوت يد صاحبه اليد اذ ينقض بها اليد
 لان الصحيح ينفق الدالة وعلى النكاح عطف على قولهما في يد الآخر يعني ان بين كل من
 الخارجين خلال هذه المدة زوجه سقطت الى البرهان ان لم يورثها واستوى تاريخها
 لتعذر القضاء بها اذ النكاح لا يقبل الاثبات في كل صدقة منها لان النكاح مما يحكم به
 بتصادق الزوجين فيرجع الى تصديقها فيجاء بها قولها ان احدهما زوجها الا ان تكلمت اي
 المرأة في بيت الآخر وادخلها فيكون يورثها والقبض يورثها لان تمكن من نقلها ومن الدخل
 به دليل على سبق عقده الا ان يبرهن الاخر ان تزوجها قبله فيكون هو لسان الصحيح ينفق
 الدالة فالحاصل انهما اذا اتزان على امرأة واقام البينة فان ارغوا تاريخ احدهما اقدم
 كان يورثها وان لم يورثها واستوى تاريخهما فان كان احدهما قبض كالقول بها ان نقلها
 الى منزل له كان هو لسان الصحيح من ذلك يرجع الى تصديق المرأة وان صدقت غير ذلك
 برهان يعني ان ما ذكره كان فحماً اذ صدقت احد المهرتين وان صدقت غير ذلك برهان
 لما عرفت ان النكاح يثبت بتصادق الزوجين فان برهن الاخر قبضه لانه اقوى من التصديق ثم لا
 ينفق لغيره اذ لا شيء اقوى من البرهان الا ان ثبت سبقه لان البرهان مع التاريخ اقوى
 من البرهان في كل لا يقضي بحجة الخارج على يد ظاهر النكاح الا بالاثبات اي اثبات سبق كسب

ولانها استعار في الاثبات فلا تستعمل البينة بان ذلك وكذا الذي
 الاخر وقتاً لما ثبت ان الشاهد وان شراؤه كان قبله بل صاحب
 اليد لان الصحيح ينفق الدالة

معد الكا ع ما يحكم به بتصادق الزوجين

وذكر في احدهما بالعمري والمرأة يجحد فاقام البينة وقضى بها
 القاضي ثم ادعى الآخر واقام البينة على مثل ذلك لا يحكم بها
 لان القضاء لا يورث قدمه فلا ينفق بما يورثه بل دون
 في الاول بيقين ههنا

يرجع الى قوله وكذا
 يد ان لم يورثها

يعني ان الوقت ادعى
 قبل اقامته البينة
 ثم اقام تصديقها

على نكاح

على نكاح ذي اليد الشراء والمهر او من هبة وصدقة مع قبض يعني اذ ادعى احدهما شراؤه
 شخص واحد لا من هبة وصدقة من ذلك الشخص واقام البينة ولا تاريخ معهما كان الشراء
 او التاريخ كغيرهما ومنه من الجائز وثبتا الملك بنفسه بخلافه الخلفا الملك لها او كان
 معهما تاريخ حيث يثبت الشراء فيه ولو عدل اختلاف الحاكم في كل منهما خصماً عن ملكه بحاجة
 الى اثبات الملك وهما في ذلك سواء وفيما اذا اتحد الملك لا يحتاجان الى اثبات الملك له لثبوتها باتفاق
 وانما يحتاجان الى اثبات سبب الملك لنفسهما وفي القديم الاقوى وفيما اذا كان معهما تاريخ والملك لهما
 واحد كانا لهما تاريخاً لثبوت ملكه في وقت لا يمانعه فيه احد بخلافه ان كان الملك فخرهما
 حيث لا يثبت فيسبق التاريخ كسابق ان ساء الله تعالى او الصدقة مع القبط في جميع
 ما ذكره من الاحكام وامام المهر او من هبة وقبض صدقة مع قبض خصمها ان رجلاً ادعى عبداً
 مثلاً في يد غيره وهما لا يورثه قبضه فقبضه فادعت امرأة ان ذاك العبد في قبضه اذ ذلك العبد
 وقبضه كان المهر او من هبة او من قبضه فقبضه فادعت امرأة ان ذاك العبد في قبضه اذ ذلك العبد
 ومع قبضه من هبة مع استئناسا وقياسا كون الهبة اولى لانهما ثبت الملك والرهون لا
 يثبت وقبضه لا يستحسن ان المقبوض بحكم الرهن مضمون وبحكم الهبة غير مضمون وعقد ضمان اقوى
 لان بينهما كثر اشياء بخلاف الهبة بشرط العوض لا يبيع شراؤه والبيع ولو بوجدها في الرهن
 برهن بها وان على ملك مطلق مخرج او ثبوت مخرج من واحد غير ذي يد استر بها عدا اذ برهنها
 على ما في يد آخر كما برهن خارج على ملك مطلق مخرج وذو يد على ملك اقدم تاريخا لسا بقا اولى
 لانهما ثبتا اولا لما كان فلا ينفق الملك الا من هبة ولو برهن على شراؤه متفق تاريخهما من اخر
 وقت احدهما فقط قضى بها انصاف في الصوت في اولى الاول لان كلاهما يثبت الملك لبا يورث
 ملك بايهم مطلق ولا تاريخ فصار كما اذا حصل البايعة ان اذ عدا الملك بل تاريخ فقيس بينهما انصاف
 واما في الثانية فلا بد من تاريخ احدهما لا بد من تقدم الملك ليجوز ان يكون الاخر اقدم بخلافه اذا كان
 البايع وان عدا لهما اتفاقا على ان الملك لا يتلقى الا من هبة فاذا ثبت احدهما تاريخا يحكم به بحق
 يتبين ان غيره تقدمه لم يتبين برهن خارج على الملك ويورث الشراء منه بان كان عهد
 مثلاً في يد زيد فادعاه بكر يانه مكره برهن عليه برهن زيد على شراؤه منه فذا اليد اولى لان
 الخارج ان كان ثبت اولية الملك فذو اليد ينفق الملك منه ولا شيء فيه فصار كما اذا اقر بالملك
 ثم ادعى الشراء منه لان برهن كل من الخارج وذو اليد على الشراء ونحوه وهو كل سبب الملك
 لا يكثر فانه في معنى الخارج كالتسليم في ثياب لا يبيع الا مائة كسب الثياب القطنية وغيره العطن
 وحلب اللبن واتخاذ الخبز واللبد والمزهر في ثبوت يد الرء مجزئ الصوف ونحوها وان كان سبباً

قها

فانما لا يحمل القسمة صحيح وكذا فيما يحكم عند البعض ان
 الشيوع مكره عند البعض لا يصح لانه سقيذ اهلية
 الشائع وقال محمد الشراء اولى ولها على الزوج قيمة
 لانه امكن العمل بالبينة بتقدير الشراء او التاريخ على عيني
 ملكك للغير صحيح ويجوز قيمة عند تعدد رتبته ههنا

ولو ادعى احدهما الشراء من رجل والثالث الهبة والقبط في غيره
 والثالث الميراث من ابيه والبايع الصدقة والقبط في اخر
 وقضى بينهم ارباعاً لانهم يتلقون الملك من بايعتهم
 فيحمل كما منهم حضرة واقاموا البينة على الملك المطلق
 يساوي

مطل كسب لا يورث في غيره التاريخ كالنسخ في ثياب
 لا تسبب الا مائة

يتركز لا يكون من قبيل النسخ فيبقى به الخارج كالمالك المطلق ويورث النحر والبناء والغرف ونظام
الشرطة والحبوب فان اشكل يرجع الى اصل الحرية لانهم اعرف به فان اشكل عليه فيبقى به الخارج
لان العقار بينة هو الاصل والعدو ليس كذلك النسخ فاذا لم يعلم يرجع الى الاصل ولو كان النسخ
وغيره عند بائعه فان كان منها اذ انقل الملك من رجل وقام التينة على سببه ملك عنده لا ينتزح
فهو بمنزلة اقامتها على ذلك السبب عند نفسه فذو اليد ولو كان الخارج لان بينته قامت
على اية ملكه فان ثبتت للخارج اذ اليد التينة منها اذ اذ على الخارج عليه فملاكه قال في الزينة
الحاصل ان بينة ذي اليد على النسخ انما تنجح على بينة الخارج على النسخ او على مطلق الملك
بان ادعى ذو اليد النسخ وادعى الخارج النسخ او ادعى الخارج ملكا مطلقا او المبيع الخارج
على ذي اليد فملاكه فلو عصبه او لدية او لاجارة او الرهن او العارية ونحوها فاما اذا ادعى
الخارج فلو مع ذلك بينة الخارج جازي واما قال في رواية لمالك في العمارة بعد نقل كلام
الزينة ذكر العقار ابو الميثاق باب دفع النسخ من البواريح الى المالك في الذخيرة فقال
داية في يد رجل قال آخر ببيتها اذ كانت اجرة من ذيلها واعاها منه او دية منها اياه وذو
اليدها قام بينهما اذ اذ بينة نتجت عنده فانه يفتي بها الذيل عليها ان يدعى ملك النسخ والاخر
يبنى الاجارة او الاعارة النسخ اسبق منها فيفتي في ذي اليد وهذا خلاف ما نقل عنده ولو كان
احدهما من الخارج وذو اليد على الملك المطلق والاخر على النسخ فذو النسخ اولى لان بهوانه
قام على اية الملك فله بينة الا ان السبق منه به من كل من الخارج وذو اليد على الشرع من
الخارج عما حبه بلا وقت سقنا وترشيد عبد بن عبيدة وابو يوسف هما للعدو عند من يفتي
بالبينة ومن كل من الخارج ما كان العمل به بان يحجز ذو اليد كما تشارت في الآخر وفيه شجاع لان
القبض دليل الشك كما مر ولا يمكن ان البيع قبل القبض لا يحجز عنه وان كان في العقار ولو لم يكن
الاقدام على الشراء اقر منه بالملك له فصار كما ان اقامته على اقراري وفيه التماس بالاجماع فكذا
هنا وان وقت البينة في العقار لم يثبت قبضا وقت الخارج اسبق لذو اليد عندها فيحصل
كان الخارج اشترى او كتم باع قبل القبض من ذي اليد وهذا في العقار عندها وعند محمد
يفتق بالخارج اذا لا يبيع عنده بيعه قبل القبض فتبقى على ملكه وان اثبت قبضا فتبقى لذو اليد بالاجماع
لكون البيعان جائز في كل العقارين وان كان وقت ذو اليد اسبق فتبقى للخارج فيحصل كان ذال اليد
اشترى او قبض شجاع ولا يسلم وسلم ثم وصل اليد بسبب آخر ولم يرجع بكثرة الشهود والاعتناء
بفتح اقام احد المدينين شاهدين والاخر اربعة مثالا واحدا عاقلين والاخر اعدلين فما
سوى اما الاول فلو ان الذي يبيع بكثرة العمل حتى لا يفتح القياس بقياس آخر وكذا الحديث

من حيثة روى اليه في النسخة التي هي في يدنا الخارج على النسخة
 اورد على مطلق الملك اذ لا يدع الخارج فعلا
 و ان كان كان الدعوى بيني خا من قبيل النسخة او لم يكن له ان يعيد
 لا النسخة لمعاده اليه ثم اقام تلك البيعة على تلك التسمية وكذا الحق في عليه
 في الملك المطلقة اذا اقام البيعة بالنسخة فيقبل وينقض القضاء لانه
 من حيثة روى اليه في يدنا الخارج على النسخة
 و ان كان كان الدعوى بيني خا من قبيل النسخة او لم يكن له ان يعيد
 لا النسخة لمعاده اليه ثم اقام تلك البيعة على تلك التسمية وكذا الحق في عليه
 في الملك المطلقة اذا اقام البيعة بالنسخة فيقبل وينقض القضاء لانه

فأعقبنا طريق القول والمضاربة فصاحب الجميع يعرفها
بكل حقة سهيبي وصاحبها نصفهم واحد حقيقته
أثنا هذا

و يورد على الكل أنه لا ينزع في النصف الذي فيه بل ينزع
في النصف الذي في يد صاحبه و هو بالنسبة اليه خارج
وصاحبه ذواليد

من الولد بعدة تغيب غصبا بالبحر في يومه الفضان ولا
يسقط بالرجوع بخلاف الرجوع لا البعض

في الحال النافذ وما ثبت في زمان يحكم بقاها بما لا يبعد عن ذلك في العادة تنقل عن المحيط
 الركاب والارباب والاعوان والجماع والكم على ذاتها زاعفة اتم احدها ركابها والاخر متعلق
 بلجامها او تزارع في ثوب احدها البسة والاخر متعلق بكلمة كان الركاب والارباب او من
 المتعلق بالجماع والكم لان نص ثوبها اظهر لاختصاصه بالركاب فكانا صاحب يد المتعلق باج
 وذو اليد له وان اقاما المينة فيينة الخارج او لم يخرجهما او من السراج او من رقيق
 لانه تمسك من ذلك النوع دليل على تعلقه به بخلافه اذا كانا ركابين على السراج حيث يترك
 منهما لا استقامت في التعلق ولو تعلق احدها بركبها والاخر مسك للجماع ما كان للمسك
 ان يمسك الجماع غالباً الا ان ذلك بخلاف المتعلق بالركب وهو جماعها او من متعلق كونه اي
 ان انما زاعفا في دابة وعليها حمل احدها والاخر يكون ذاك اولاً وله انما كثر تصرفها في نصف
 البسماء بين جالسها والمتعلق بها يحكم الاستواء بينهما لا بطريق القضاء لان الجالس ليس بيد
 عليه اليد يكون بغيره في بيته او في غير موضع بخلاف الركوب والبسماء حيث يكون بها دائماً
 ثبوت يد عليه ولا يصير صاحباً بالقوة على انما كان معه اي في يد توب وطرفه مع الخمر حيث
 ينصف بينهما لان يدك منها ثابت فيه وان كان يد احدها في الكوز والآخر في السراج لم يترجح
 لا يكون بالركب في لاهد يتركه يكون هذين معاً فيكون معاً لا يترجح التصفيف لانها
 ليست ثبوت لانهما غير منسوجة فيم يترك في يد شي من الثوب فلا من احم الاخر بخلاف المينة
 دارت ان عاينها حيث لا يقضي بها بينهما لا بطريق القوة والبقوة لان الجالس يد على الملك
 الحافظ لم يندفع عليه او متصل به الفعل في بيع الاتصال انواع احدها اتصال ملازق
 وهو ان يلازق احدهما طرفي بالآخر والثاني اتصال التزج وهو ان يتولبا اتصالا المتنازع
 فيه متاخذاً في اتصالا ليلتصا الذي الذي التزج فيروان كان الحافظ من غيب فالتمس بيع
 بكون اطراف خشبات احدهما ملتصقة في الخرى وهذا هو المراء ههنا لانه شاهد ظاهر صاحبان
 الظاهر انه هو الذي بناء مع حاذله ان مداخله انصاف ليلتصا واطراف الخشبات التي تقوى
 الا عند بناء الحافظين معاً فكان اوله وكذا ان كان للاحد لمتنازعين جذوع على الحافظ
 كان له ان صاحب الجذوع مستعمل الحافظ باوضع له الحافظ وهو وضع الجذوع عليه لا من
 عليه ولا من وهو خشبات توضع على الجذوع ويلتصق عليها التراب فانها غير معتقة في كذا البواني
 لان لا يمكن استعماله لوضع ان الحافظ ليس له بالتمسك وهو لا يمكن على الخار والبلدي
 بل بالجار ولونان زاعفا في ذاتها زاعفا في ذاتها ولا حدها عليه ادى وليس للاخر عليه شي
 فهو بينهما ولا يترجح بينهما جيل بلدي وروية من ذاك كذا يثبت منها في حق صاحبها اي

الهدنة في حق الشريك
بأنه لا يترجح صاحب

الحافظ لكون جذوعه عليها وقيل اتصال تبيع
وكان لكل واحد منهما جذوع ثلاثه فهو بينهما لا استواء
بأنه كثر منها بعد التلاوة وان كان جذوع احدها اقل من الآخر
لصاحب التلاوة والاخر موضع جذوعه في رواية وفي رواية
منها ما تحت خشبته ثم قيل ما بين الخشبتين فلهما في نفس المحجة
والقياس ان لا يستعمل من كل واحد بقدر خشبته ووجه الاول
ان الحافظ انما يستعمل كثر الجذوع دون الواحد وان الظاهر
الظاهر ان صاحب الجذوع لا يترجح انما يترجح كثر الجذوع والظاهر
ليس يترجح في احتقاق يد ولو كان للاحد صاحب الجذوع والقدر
فالاول اوله ويروي ان الثاني اوله لان لصاحب الجذوع اتصال
والصاحب الاتصال اريد من ضرورة القضاة به بجمع الجذوع
بكله ثم يترجح الاخر حق وضع جذوعه لمتنازعين هذه رواية الخطي
وسمى الجذوع هذا في التنازع فيكون صاحب الاتصال
اوله

اذا كانت

يعني اذا كان بيت من دار فيها بيوت كثيرة في يد يدي البيوت الباقية في يد كبره في الساحة تكون
 بينهما حال كونهما نصفين لا استواءهما في استعمالها وهو المراء فيهما والتوضيح والمطلب ووضع الامتياز
 ووجه ذلك انهما في الطريق يخرقوا الشرب اذا اثنان عاينه فانه يقر بالالف اي يقيم بينهما
 ان احدهما ان الشرب يصاحبه البالي سق الا من فخر كثره الا في كثر الحجة اليه بها اي خارجا
 على يد ارضي على ان كل من يدي فيها قضى بيدها لا الذي فيها غير ما شاعدها من حصارها والبيوت
 تنسب ما عاين على علم القاضي ولو برهن عليها احدها او كان تعرف فيها بان ليق فيها او يبي او حصر
 قضي بيده اما الاول فلهذا لم يترجح فان اليد هي مضمونة واما الثاني فلهو من التصفيف والاستعمال
 فيها صبيح يعبر اي يتكلم ويحكم ما يقول قال انما في القول له لانه اذا كان يعرف عن نفسه فهو في
 يد نفسه ولا يقبل على اعلم ان نصيبه عند انكاره الا ببيته كما لا يخفى فان قال انما عند ذلك هو
 غير ذي اليد فقول من معه يعني في اليد لانه اقر انه لا يد له حيث اقر على نفسه بالرق فكان ملكا ليد
 يده كالتماس فان قيل الاقرار بالرق ضا كان الواجب له ان يعبر في حق القضي قلنا الرق له
 يثبت بقوله لا يدعى ذي اليد اطمع الحاضر لدعوى الحرية لانه لما صار في اليد يدعي في كذا القاض
 في يد فقبل اقراره عليه فلو كان يدعي الحرية لسمع اي ادعاه في البيوت لان المتناقض في دعوى
 الحرية لا يمنع صحة الدعوى كما سأل في حقيقته ان شاء الله تعالى **باب دعوى النسب**
 اعلم ان الدعوة نوعان احدها دعوى الاستيلاء وهو ان يكون الموقوف في ملك للذي ولان في
 دعوى التمريد وحرمان الموقوف في ملك الذي والاول اوله لان السابق لاستيادها الا في اوق العلق
 واقصر دعوى التمريد على الحال وسبقا في تضييقه ان شاء الله تعالى فاعلم ان دعوى النسب في يد من سئل شرب
 مذبيعت فادعاه ثبت نسبه وامته وقال زفر الشافعي ان ثبت ان نسبه اقر منه بانها امته
 فيها دعوى يصير منا قضا ولما ان من النسب على الحافظ فيكون فيه التناقض كما سئل في قبيل
 دعوى اذ اتين بالعلوق في ملكه بالولادة للافتي فانه كما البيوت العاد لمت في اثبات النسب منه
 اذ الظاهر علم الزنا منها وامر النسب على الحافظ فدل على ان العلق لمت منه ثم يظهر زنا
 فكان عند ذلك في اسقاط اعتبار التناقض ولذا اصبحت الدعوة استندت الى وقت العلق
 فيظهر انه باع اوله فيفسخ البيع لعدم جيل بيع ام الولد وروى الثمن لان سلامة الثمن مثبتة
 على سلامة البيع بخلاف دعوى ابل البائع لعدم انعقاد العلق على ملكه اذ كان له حق التملك
 على اوله وقد زال ذلك بالبيع وان ادعاه المشتري فثبتت اي نسبه منه ويحل على ان يملكها
 واستولى لها شمانا ها ولولا دعاه معه اي مع البائع او بعد لا اي لا يثبت نسب المشتري للدعوة
 البائع دعوى استيلاء لكونه اصل العلق في ملكه ودعوى المشتري ودعوى التمريد اصل العلق

مطلب في يد كذا يثبت منها في حق سائرها السراج
يعتبر بغير الاراضي

مطلب متى يتكلم ويعلمه يقول قال انما في القول له
ولا يقبل الدعوى عليه الا ببيته
وان كان اليد عن نفسه فهو عبد الذي فيه لانه لا يد له
على نفسه لما كان لا يدعي عنها وهو غير كذا متعلق بخلافها
اذا كان يدعي عنها

مطلب التناقض في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى
النسب يعرض فيه التناقض في الدعوى

لنفسه لا يقبل الا ان يوقف فيقول كان فلان ثم اشترى منه وقام البينة على ذلك
 في يقبل ادعى العصبية وبين النسب وهرن الخصم ان النسب بخلافه ان يقضي بالاول فيقضي
 به ولا تناقض لهما من عند الاولين برهن انما بن حمله لا به وهرن الدافع انما برهن
 لانه فقط او بين اي الدافع على اقرار الميت به اي بانما بن حمله فقط كان دافعا قبل القضا
 بالاول لانه تناقضه بالقضا بخلاف الاول ادعى ميتا بالاعصية فنفقها ان يدعى خصمه
 قبل الحكم اقره مفعول يدعى بانده من ذوقه لانما بن حمله بين كلاميه تناقض قال
 هذا الولد متى ثم قال هذا الولد ليس متى ثم قال هو متى ثم اقره بانما بن حمله حق اقره
 ان يثبت النسب من رجل معين متى يتيقن كونه مخلوقا من ماء الزنا فاذا قال ليس هذا الولد
 لا يملك بطلان حق الولد فاذا عاد الى التقديري فيصح اقول قد وقعت العباد في الاستدلال
 والعبادة هكذا قال هذا الولد ليس متى ثم قال هو متى ثم اقره بانما بن حمله الحق الظ
 انه سمع من الناس في الاول يدعى عليه العليل الذي تكلمه لا تناقض في ان تكلمه ههنا ثلاثا
 تعيد الاله اثبات النبوة والثانية نفيها والثالثة العود الى الاثبات والمذكور فيها
 العبادات فقط ولو عكس اي قال هذا الولد متى ثم قال ليس متى لا اعلم في التفرقة
 لانه النسب ثبت فاذا ثبت لا يثبت بالثبوت برهن على قول المدعي انما مطلق في الدعوى
 او شهود على كذبها او بين كذب شهود ياتي بهم الخصم المدعي عليه بانه لا يراه فخر
 انما ادعى رجل على آخر قد راعى المال فخر به المدعي عليه ثم قال قد ابرأت ذمتي عنهما واطهر
 كتاب لا يراه فقال المدعي نعم كنت ابرأت ذمتك لكنني كنت صيا وقت الاجراء فالحق له
 وليتة على خصمه لانه اسنده الى حاله منافية للامانة فالخصم اذا ثبت بلوغه في ذلك
 الوقت اذ دفع كلامه ادعى قيمة جاسية مستهلكة في برهن الخصم انها حقيقة رايناها في
 بلدنا لا يقبل الا ان يحج بها حجة كذا في التفرقة ادعى الاخوة وله ينكر اسم الجدي في تناقض
 دعوى كونه بن عمه حيث ثبت تملكها ذكر اسم الجدي كذا في العبادية التناقض في موضع الخفاء
 يمنع صحة الدعوى وقبل يمنع وكذا الاصل في زوج كثيرة ذكر بعضها سابقا ويذكر بعضها واذكر
 ههنا فالحكم بها فقال فان ادعى الوصية وانكها الوارث فاقام اي المصلحة بينه فادعى
 الوارث الرجوع فيقول هو الصحيح لان هذا تناقض في طريقه فسخا ان لعل الموصي قد اوصى ولم
 يعلم به الوارث ورجع الموصي ولم يعلم به الوارث فيجوز ان يدعى على ذلك وقال اي لا يقبل
 لظاهر التناقض وانما اذا استأجر من رجل ثم ادعى على الجار ان هذا الدار ملكي لانه

النسب اذا ثبت لا يثبت بالثبوت
 برهن على قول المدعي انما مطلق في الدعوى
 كذا في العبادية التناقض في موضع الخفاء
 يمنع صحة الدعوى وقبل يمنع وكذا الاصل في زوج كثيرة ذكر بعضها سابقا ويذكر بعضها واذكر
 ههنا فالحكم بها فقال فان ادعى الوصية وانكها الوارث فاقام اي المصلحة بينه فادعى
 الوارث الرجوع فيقول هو الصحيح لان هذا تناقض في طريقه فسخا ان لعل الموصي قد اوصى ولم
 يعلم به الوارث ورجع الموصي ولم يعلم به الوارث فيجوز ان يدعى على ذلك وقال اي لا يقبل
 لظاهر التناقض وانما اذا استأجر من رجل ثم ادعى على الجار ان هذا الدار ملكي لانه

استأجر من رجل ثم ادعى على الجار ان هذا الدار ملكي لانه
 تناقض لان الادب يستعمل بالشر لا بالصبر ومن الصبر كعب

لان ادعى كان اشتراها لاجل في صفري وعمر ملكه واقام البينة شمه وياكون هذا التناقض انما
 صحة الادعى تناقض الخفاء لان الادب يستعمل بالشر لا بالصبر ومن الصبر كعب والادب لا
 علم له بذلك وهذا كما لو اقامت البينة على الطلاق فلا تبا بعد ما اختلفت نفسها لانه ان
 تسترد بطلان الخلع وان كانت متافقة لاستقلال زوجها في ايقاع الطلاق عليها من غير علمها او
 لها انظار تركت في العاديه وقهرها **كتاب** في ينصب خصما عن الاصيل بالاعكس
 اي خصم لا ينصب خصما عن الكفيل لان القضا على الكفيل قضاء على الاصيل والقضا على الاصيل ليس
 بقضاء عليه موزون كان له على آخر الف درهم وله كفيل بامر المالك فله على الاصيل قبل ان يقر
 الكفيل واقام عليه بيمينتان في عليه كذا او قلن كفيل به بامر المالك فله على الاصيل بالف درهم
 ولا يكون هذا قضاء على الكفيل حتى لو لم يقر الكفيل ليس له ان ياخذ منه شيئا بل اعادة البينة عليه ولو
 لم يقر الكفيل ولا وادعى ان فلان الفاضل كفيل بها في عهد بامر واقام البينة ثبت المال عليه وعلى
 الغائب ينصب الكفيل خصما عن الاصيل اذا اشتراك الدين بين شريكين لا بجهة الارث فاحدهما لا
 ينصب خصما عن الاخر عند من ينفق لانهما اذا اشتراكا يعقدان اشتراكا بجهة الارث فا
 حدهما ينصب خصما عن الاخر عندنا في يوسف ينصب خصما على كل حال وقال غيره ما قاله البهمنين
 قياس وما قاله البربر يوسف استخشا وخمرا اخذ بالاستحسان كذا في يوسف كذا في التفرقة ثم على
 قلمها اذا حلف الغائب وصحاحا في ادا على كان بالحيلان شاء ان يشاء في الادعى في اقبين ثم يشهدان
 المطلق وان شاء تبع المطلق وياخذ نفسه كذا في العاديه **كتاب**
 اورد بعد الدعوى لان الدعوى تنقطع به ولا يحتاج بعد الدعوى الى شيء اخر حتى لا يوجد محتاج الى
 الشهادة وهذا اعقبها وهو مشتق من القرار فهو لغة اثبات ما كان متركزا لا وشرعا اخذ
 بحق الاخر عليه الاثبات له عليه ما سياتي ويشرطه سنذكرها في اشاء الكلام ان شاء الله تعالى
 وحكمه فهو بالقرين بدين تصديق وقيل من المقر فانما يقر على المقر ما اقر به لو وقع هذا الاعتراف
 لان الاول المصدق والكاتب محال على كتمان في موضع الا في نسب الولاد يعقد اقرارا بينة
 غلام محله التسليم اقره وكذا اذا اقرها وامرته بالوالدين والولم يقر وخبره وهو ان يقر
 رجل وامرته بالزوج او لم يقر وخبره وشهد تصديق هؤلاء وسبق فقام بيمينان شاء الله تعالى وكان
 يره اي الاقرار بقره اي بما اقر له لا بقره اي بعد تصديق فانه لا يقرح باليقونة ابتداء عطف على قوله
 ظهور المقر بما لا يثبت المقر به للمقر لا للمقرين بما قبل ذلك المقر المقر له اقله ستة ان الاقرار
 اخراج محتمل كذا في غير محل تحت مدله الوضعي عنه بخلاف اشاء كذا في البيع والبيع وخبره لانه
 ايجابا معنى بلطف يقارن في الوضعي في التعلق وقد فرغ من كتمان الاقرار بغير المقر به

معد اقامت بينة على الطلاق فلا تبا بعد ما اختلفت
 نفسها لانه ان تسترد بطلان الخلع

معد اشتراك الدين بين شريكين لا بجهة الارث لا ينصب خصما
 خصما عن الاخر عند من ينفق لانهما اذا اشتراكا يعقدان اشتراكا بجهة الارث فا

خوف دعاء في النعم

مجلس خلیف علی المال و بی بی فتنه الاعلی الاقرب
قد رحمہما عن ارضی تتبعہم باقرہ

اقرض بغير النسيء بالرق لرجل حائض على نفسها
وما لم يرضها على اولاده وما مهرها

أقرت الجمعية العامة والجمعية العامة للجمعية العامة

لا تمنع تحقيق الغضب فان من عصبين جعل ما لا يجبه في كين واودع ما لا في كين فتح الغضب والدمعة
وثبت حكمها بخلاف ما استعمل له لك فان كل طرف يشهد لخصمه وتحققه اعلام ما ساد في ذلك
الطرف فالأقران يجمع الجهاد لا يجمع كالمع والواجبة فان من أقرانه باع من فلان شيئاً وأجر من
فلان شيئاً أو استحق من فلان ذلك الشيء ليصبح أقراره ولا يجبه المرفعة تسليم شيء ولزمه أو المرفعة الغضب
والوديمة بيان ما جعل بماله قيمة ينفذ إذا كان فلان على شيء أو حق لزمه من غضب أو وديمة
ان يبينه بماله قيمة لان اجبر السبب في قتله وما لا قيمة له لا يجبه القيمة فان ابن ينفذ لك
كان رجوعاً فلا يجمع وصلة المقربين لان ادعى خصمه أكثر منه ولم يجره ينفذ المقاربات ابن
المجهول بماله قيمة وأدعى المقاربات أكثر منه فان برهن عليه حكم به ولا صدق المقربينه على عدم الزيادة
عليه في يجمع على الأقران للمجهول اذا فحشت بها كنت بان يقول سب القبط لواء من الناس لان المجهول
لا يكون محققاً وان لم يفسح بان أقرانه غضب هذا العبد من هذا ومن هذا فانه لا يجمع عند شئ
السبب من الأقران للمجهول لان لا يفيد من يجمع وهو لا يمنع السبب وطالب الحق الى السبب انما اذا انقضا
خطا عند فطحا لا لا عند ينفذ لان ابن المجهول لان الاجمال من سمته وبيان الجبل على الجبل وصار كما له
اعتقاد حديثه وان لم يمين اجبره القاضي على البيان ايضا لا ينفذ الحق الى السبب كذا في الكافي كذا
اشارة العبد ما دون لم في قول اقران كل من لو عبيد اذ فانه محجور اقرانه لا قيمة فيه كذا وقدر
يصفان اقران بر صحيح لان اقرانه عهده ومجاها لاق الدين برقيمة وهي مال المولى فلا ينفذ على الزم
وقصود الحجج بخلاف ما ذهبن له لان مسلط على الأقران من جهة المولى لان الاذن بالتجارة اذن
بما يلزمها وهو من القاد ايضا اذا احدث القود لا تمنع على احوال الحرية فيها لانها من صفات
الآدمية ولهذا لا يجمع اقران المولى عليه بالحد القود فهو اخذ بها الا ان لا يجمع في العتق وكذا
محجور بالقرى بما فيه تهمه كالمال نظر الى اصل الآدمية فيؤخر الحقة عتقها على الحق ولو لم يكن في
علم مال درهم ينفذ لا يصدق فاقول من ان لا ينفذ ما لا عادة ولزمه في على مال عظيم مضاب في مال
الزكاة وقد للمضاب قيمة في غيره على مال الزكاة ينفذ لا يصدق فاقول من على درهم في الفقة
واقول من عشرين مثقال في الذهب وفي اقل من خمس وعشرين في الابل وفي اقل من قند النصاب في
في غير مال الزكاة لان النصاب عظيم متى صار صاحبه برغباً ولزمه على مال عظام ثلثة نصاب
من جنس ما سماه اعتباراً لان النصاب يجمع حتى لو كان من الدرهم كان سماً في درهم وفي درهم ثلثة
اعتباراً لان النصاب يجمع وقد درهم عشرة اى لا يصدق في اقل منها عند في ضيقه لاننا اقصى ما ينفذ
اليه اسم المجمع وقد درهم ادرهم درهم لاننا نفس اليهم كذا في الهداية وقال القاضي جازان لرقا كذا اذا كان
عليه ديناران لان كذا كناية عن العود واقل العود اثنان وفي كذا كذا ادرهم ادرهم ادرهم ادرهم

رسالة القاضى نصرت منتهى ما يجب ان يبين ما يوجد من احوال يجرى فيها الصلح على الزينة
لا يصح وتبين صلح الاول اصح والابن يجرى فيه التامع فقد يدعى على العادة بغير
حتى لو تبي في حقته حصة او طرفة ماء لا تسع والتسعة في الكل على العادة
ولم ينفى في الفار او في غير السلم مع انما مال يجرى فيه التامع ٥

مجلس لا ينفصل عن المجلس على عبءه بالحد والعقد

وكتب الخليفة انا لا يصدف في اقل من عشرة دراهم و
نصاب السيرة انا عظيم حيث يتعلم به اليد المحترمة وعند
على جواب الكتاب وهذا قال مال عظيم من الدراهم
اما اذا قال من الدراهم في التقدير فيها بالقرش وفي
الابل الخمس وخمسين لانا ادى نصاب الجيرة
من الخصم وفي غزو مال الزكاة بقيمة النصاب
فان من اياك

انا ان يبين اكثر من هذا ان النطق بجملة وينبغي ان يكون له معنى
اما عند حاله يبين اكثر من هذا ان صاحب النطق ملكا حتى يرب
عنه من سائر غيره بخلاف ما هو عليه

فأمر

مهم لوتو بوع جميع مال له لم ينفذ في مهنه

قال في العبدان انما يتبين قسط الشهادة في الكتاب عليه السلام
 يعني اعتبار الزمان في الزمان والوقت في الوقت يعني ان يكون في الوقت
 الزمان لا يتبين في الزمان والوقت في الوقت يعني ان يكون في الوقت
 الزمان لا يتبين في الزمان والوقت في الوقت يعني ان يكون في الوقت

فان في العبدان انما يتبين قسط الشهادة في الكتاب عليه السلام
 يعني اعتبار الزمان في الزمان والوقت في الوقت يعني ان يكون في الوقت
 الزمان لا يتبين في الزمان والوقت في الوقت يعني ان يكون في الوقت
 الزمان لا يتبين في الزمان والوقت في الوقت يعني ان يكون في الوقت

ان لا يجوز ان اصل الشهادة لا يجوز ان لا يعلم كقوله لا يحصل العلم الا بالشهادة والعلم ان اوبى الخ
 المتعارف له يوجد فصار كالبيع والاجارة بل اول ان حكم المال اسهل من حكم النكاح والاشهاد
 ان هذه الامور يخص بها ائمة اسبابها خاض من الناس ويتعلق بها احكام تبقى على انقضاء الزمان
 وانقضت الاعصار فلو لم يقبل فيها الشهادة بالشهاد مع ادى الحجج وتعلق تلك الاحكام بجلد
 البيع والمهنة والاجارة ونحوها لان كل واحد لا يسمع كل واحد انما يجوز ان يشهد بالشهاد مع اذا
 حصل العلم بالوقت او بالاشهاد او بالخبر من يثق ويشترط ان يجزى رجلان عدلان
 او رجل واحد ان لا اقل بضاييق العلم الذي يبنى عليه الحكم في المعاملات وقيل يكفي في
 المقت باخبار واحد واحدة لان الناس يسمعون على مشاهدة تارة واحدة فلا يخفى غالباً
 الا واحد او اقل واحد بخلاف النسب والنكاح وينبغي ان يطلق انما الشهادة بان يقول الشاهد
 ان فلان بن فلان مات ولا يفسى حتى لو قتل القاضي ان يشهد بالشهاد مع لا يقبل شهادتهم
 الصحيح وانما قال اصل الوقت ان يصدق على انقض الزمان في شرايطه لان اصل الوقت في
 قامة من لطفه التي هي عليها الوقت فلا تستمر في التتابع الملم ظهر للدين العربي في التتابع
 بين المحمة بان يشهد بان هذا وقت حكمه في السيرة والمقامة ونحو ذلك حتى لو لم يذكر في
 شهادتهم لا يقبل شهادتهم وقيل قولهم لا يقبل شهادتهم على شرط الوقت ان يكونوا
 ان هذا وقت على كذا لا ينبغي له ان يشهد بان هذا من غلته فيعرف الى كذا ولو كان
 ذلك في شهادتهم لا يقبل شهادتهم كذا في الكافي ويشهد روى المجلس القضا ويرد
 اليه الخصم انما قاس وان لم يعان تعليداً امام اياه ويشهد ايضا روى في الامم يسكن
 بينا وبينها السباط الان واجازها عليه كقول روى في يمينه على ظاهر الحال ويشهد ايضا
 روى في سوي الرقي المعبر في غير المعبر كحكم المروض في يد متعلق بالزنى القدره تعرف
 كالملاك اي كاشف الملاك انما له متعلق بشهادته القدره تعرف روى في يمينه في يد انسان
 ثم روى في ذلك العين في يد آخر والاول يدعى الملاك وسنعه ان يشهد بان له الملاك
 في الاشياء لا يعرف يقيناً بل ما هو في اليد بل انما نعتد دليل الملك ظاهر اذا شهد به اي بان
 ملكه قلبه فان وقع في قلبه ملك الغير لا يحل له الشهادة بالملك له لان الاصل اعتبار اليقين
 في جواز الشهادة لما روى في قول علي السلام اذا علم مثل الشمس فاشهدوا لا دفعه فانما نفس في
 بصار الى يشهد به القلب فان قسري انما القاصي شهادته بالشهاد مع في الصورة الاولى او
 بحكم اليد في الصورة الاخيرة فجلت فانه اذا اطلق وقع في قلبه صدق فليس شهادته من علم
 ولا كذا لك اذا افسر وقال سمعتم او عن هذا كان المرسل من الاخبار اقرى من المسانيد كذا في الكافي

المراد بالاحاديث
 الحرة

الاحاديث المسندة

الاحاديث

عن الحسن بن محبوب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

هذا الشهادة بالشهاد مع في الوقت ومن صرح بالشهاد
 الشهادة بالاجابة شهادته بالقبول في العاديات

من يقبل المسلم بالذي لا بالثمان

مسند الخصال لا يحل بالشهادة اذا نزل الغيرة
 روى في الكافي في حديثه انما لا يجوز
 عيادة الهداية وان كانت الحسنات غلبت السيئات والرجل
 ينجب الكفار قبلت شهادته وان لم يصب به من السيئات والرجل
 وبعد ذلك يعتد به في المعصية اذا لا بد من قوله الكفار كلها
 لا يقدح به العادة المشروطة ولا تزد الشهادة
 المشروطة لان في اعتبار اجتناب الكل مسدياً بها
 وهو معتد به احياناً للحق

الاحاديث في وقت الشاهد ان افسر شهادته بالشهاد مع في العاديات شهادته
 احسن من زيارته عليه فهو حاشية حتى لو قسري القاضي قبله اذا لا بد من الا ائمة ولا يصح
 اقلية الشهادة بالاجابة شهادته بالقبول في العاديات كالبصير والاجارة ونحوها
 حتى لو شهدوا على نفسهم في الاب فقط اي بل ذكر القول تقبل اي الشهادة بخلاف المهنة حتى لو شهدوا
 بالمهنة بل ذكر القول لا تقبل كذا في العاديات **باب** **القبول** وعدمه تقبل من اهل الاهواء
 اعلم ان اهل الاهواء على ما ذكر في الكتب الكلامية اهل القبلة الذي لا يثبت معتقدهم معتقداً اهل
 السنة وهم المجبرين والقبليين والرافضين والخارج والمعتزلة والشيعة وكل منهم اثنان عشرة فاما
 فصاروا اثنان وسبعين فرقة وعندنا تقبل شهادتهم خلافاً للشافعية في غير الرافض
 يتقدمون في السنة كمن من حزن عندهم ان يقرروا يقولون المسلم بالحلف كذا وكذا في الشهادة
 لتشييعهم واجبة فتشكك البنية في شهادتهم وتقبل من الذي على خلافه وان اختلفا مائة كاليهود مع
 النصارى وتقبل من الذي على الشافعية لان الذي اعلاها لا يمنع كونهم اهل اربا ولا يقبل
 المسلم بالذي ولا يقبل بالثمان بل عكس اي لا يقبل شهادة الشافعية الذي لا يقرروا ولا يثبت عليه
 كونه امة ولا تقبل الشهادة منه اي لثمان على خلافه اي اربا وان كان من اهل دارين
 كالروم ولا تقبل ان الوثانية فيما بينهم تنقطع بالاختلاف السنين وكذا لا يجوز التحدث
 بينهما وتب ايمان من من عند سبب الدين فان العادة الدينية تدل على قوة دينه وعلمه بخلاف
 العداوة الدينية فانها حرام فمن ارتكبها لا يقر من من التوبة عليه تقبل الضامن مسلم اي مكلف
 معصية تصح ولا يحد عليها ان اجنب ككافر وهو من العاديات كما روى في اربا من اقله طلاق
 النكاح ولا تقيد بالحنان ولا لا يحل بالعدالة هذا اذا نكحها لعدن من كبر وجوز هذا
 وان ارتكب استحقاقاً بالدين لا يقبل لانه لا يكتفى عدلاً ولا يقدر به عصفه رحمه الله وقتاً اذا روى
 بكتاب واستحقاقاً بالاجماع والمقاييس لا تعرف بالرأى وقدره المتأخر من سبع سنين وقيل
 اليوم السابع من ولادته او بعد الحادى عشر لانه لا يقر من من حق وقوله الزنا والخنثى اذا كانا
 عداً فان قطع العوض وجازية الابوين لا يجب قدحاً في العدالة وقيل من عصى الله عنه شهادته علقته
 الحق والخنثى امدح من وامرأة وشهادة المجندين مقبولة ثم انما ان يكون مشكلاً فلا اشكال فيه
 وان كان مشكلاً فيجعل امره في حق الشهادة احتياطاً والعتيق للمعق وبالعكس لعدم التهمة وقتاً
 ان قد نكح شهادته على من شهادته وهو كان عتقاً على والعمال المراد بالسلطان
 عند عامة الناس لان نفس العمل ليس يثق الا اذا كان اعل الطام فاللهذا كان في زمانهم لان
 العالي عليهم المصالح فاما الذين في زماننا لا تقبل لعلمهم كذا في الكافي وتقبل الشهادة لاخير وخمسة

ومن حرر رصاعا ومصارعة كاتم امرته وشهادة زوج ابنته وامرأة ابيه وابنه لان الامور
بينهم متبركة ولا يدعى متبركة ولا تبطل بغيرهم في حال البص فلا يحق التهمة بخلاف شهادة
لقرابة ولان اوشهادة اهل الزوجين لا تقبل من كل على عبد كافر ولا يوجب كراهة
مؤكد مسلم يعني بخلاف شهادة الكافر على كافر هو مسلم وعلى كافر مؤمن مسلم ولا عكس
اعلم بخلاف شهادة الكافر على عبد مسلم ولا كافر ولا على كافر مسلم مؤمن كافر فان مسلما اذا
كان له عبد كافر انما يوجب بالبص والشهادة عليه شاهدان كافرين يشترط اوبيع جازت
شهادتهما عليه ان هذه شهادة كافر قامت على ثبوت امره كافر قصدا ولا عرفه منه على
المسلم فمما لو كان الموقوف كافر والعبد الماندين مسلما لا تقبل شهادة الكافر عليه لان هذه شهادة
كافر قامت على ثبوت امره على المسلم قصدا ولو ان مسلما وكل كافر يشترط اوبيع فشهادة الكافل
شاهدان كافرين جازت شهادتهما عليه لانها قامت بالثبات امره كافر قصدا ولم منه
الحكم على المسلم متمنا ولو ان كافر وكل مسلم يشترط اوبيع لا تقبل شهادتهما عليه لانها شهادة
كافر قامت بالثبات امره على المسلم قصدا لان في شجر السموة للشيخ الجامع الكبير لا من كل
على مسلم عطف على قوله لا تقبل من اهل الاهواء الا في الرصاية والنسب اذا ادعى حقا من قبل الميت
على من حضر حاضر يعني اذا ادعى الامان من نكاح واقامة شاهدين فلهما بين على من مسلم او
ان كان قاتل بن فاذ انظر في مات وهو وارثا وحضر مسلما الميت عليه دين واقامة شاهدين
فلهما بين على من مسلم تقبل وهذا المستحسن والقياس ان لا تقبل وجه الاستحسان ان المسلمين
لا يحضر في نكاح النصر في الرصاية عندنا في غالبها وسبب ثبوت النسب النكاح وهو لا يعرف فيه
نكاحهم فلم تقبل شهادة النصر في على المسلم فان ثبت الايضا الذي ينافي على الموت والنسب
الذي ينافي على النكاح ادعى الضيق الحق المتعلق بالايضا فقبلت ضرورة كاقبلت شهادة
القابلة للضرورة ولا من اعلم لان الاداء يقتضي الماتدين النكاح والشهود بهما كان
منقول ولا يمين الاعي لا بالغمزة وفي شبهة يمكن التبرع عنها بحسب التهود ومرتد اذا شهدا
من باب الولاية والولاية لا يوجب احد فلا تقبل شهادتهما ولو على كافر ومولى موصى اذ الولاية
لها على انفسها فاعلم غيرها اولها لان يتجه ان اعلم شهادة في الرق والصفيق واديا بعد الحرسية
والبلوغ في تقبل ان التحمل بالمعاينة والبيع وهذا لا ينافي فيها وعند الاداء هما من اهل
الشهادة ومعدود في قرف ولا تاب لقرانها كما لا يقبلوا لهم شهادة اهل الان يجد كافر فيسلم
فان الكافر اذا ادعى القذف لم يقبل شهادته على اهل الذمة لان لشهادة على جنس فتن تامة
لحم فان اسلم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين لان يترد شهادة استنادها بالاسلام ولم يلحقها

في شهادة بكافر عن مسلم الا في الرصاية والنسب اذا ادعى
حقا من قبل الميت على حاضره
فان روي عن ابي حنيفة تقبل فيما يجري فيه التامع لان
السماع والسمع والسمع في قول ابو يوسف والشافعي
لا يقبل وقت التحمل بمسلم العلم بالعلمانية والاداء
بالقبول والسماع من غير التبرع بالنسبة كما في
الشهادة على الميت هذا آية
ولو عني بعد الاداء يتبع القضا عند ابي حنيفة ومحمد بن قيس
العلمية الشهادة شرط وقت القضا لصيرورتهما حجة عنده
كما ان اقرس او من اقرس مجلوف ما اذا ما اتوا او فاجروا
الاهلية بالموث استتبت وبالضيق ما بطلت به آية
يخالف الحد في القذف لان الرق بالفسخ وقد يقع
بالتمتع بولي

رد في الشهادة على اهل الاسلام لانها لم تكن ثابتة زمان الرق والحد فلما جازت شهادتهم على اهل
الاسلام جازت شهادتهم على الكفار ضرورة بخلاف العبد اذا حد بالحد فتم عتق حيث ترشدها
اذ له شهادة القيد اصل حال رقه فيتوقف الرق على حد وثبوتها له فاذ اشد كان ربه شهادته بعد العتق
من تمام حقه ومجوز في حد الشقي يعني اذا حد بين اهل البني فمادته في البني وان البني
الذي يشهد في حد الحاد لا تقبل كغيرهم متمنا لان في الجامع الكبير واصل وفرد وزوج وعرب
وسيد لعبد ومكاتبه الا في يوق لم عليه السلام لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا الولد لوالده
ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لمرأته ولا العبد لسيده ولا المولى لآبائه ولا الاجير لربها ولا الشاهد
بالاجير على قوله الشايع التلبيد الخاص الذي يرضى لستانه من نفسه ونفعه نفع نفسه و
هو معنى قوله الله عليه وسلم لا شهادة للقانع باهل البيت وقيل هو الاجير مسانده او مشاهرة
لانما يوجب الاجير بما فيه فاذ اشتهد في مرة الاجارة فكانا شاجرا عليها وشريفا فمادته كان
فيه لانها شهادة لنفسه من وجه فلو شهد في اية كان فيه تقبل لعدم التهمة ونعتت بفعل
الردى لا يجرى على الفسق ولما من في كلامه بين وفي اعتقابه تكسر ولم يشهد في ثبوت الاعمال
الردية فاذ ترشدها وتامة ومغنية لان تكلمها المحرم طمعا في المال والمرا بالناجحة التي تنجح
في مصيبة غيرها واتخذت مكسبا والنفي المهرج في جميع الاديان فمادته اذا كان المرأة فان
نفس وقع الصوت بها لم يجرى عنه من العناء اليه وهذه المقتضية لها بقوله الناس وقيد فيما
سواء ومن التبرع اي شرب لاسية المحرم فان اذ كان شربا غيرهما لا يقطع الشهادة
ما لم يكن على المهر بطل الادمان لم يكون ذلك ظاهره فانه من شرب المحرم في ولا يظهر ذلك
لا يخرج كونه حذرا وان كان شربا كبريا وما تسقط عنه التهمة اذا كان يظهر ذلك او يخرج
سكران او يلعب بالقسيان اذ لا فرق بينهما ولا يجرى عن الكذب بعبادة كذا في الكاف وعقد
بسبب الدنيا قال في المحيط لا تجوز شهادة رجل على رجلين معا في شيء من امور الدنيا وقال
الاعتماد كره في المحيط اختيار المتأخرين واما الولاية المقتضية فمادته اذا كان عدلا تقبل
شهادته قال وهو الصحيح وعليه الاعتماد ومن يلعب بالعبادة لشدة عقله واصل على نوع هو
ولان الغالب انه ينظر الى العورات في السطوح وغيرها وهو فسق فاما اذا اسلك الحرام الا في التماس
والطيرها فلا تزل عدلت لان اسماها في البيوع والبيع والمطير لاسان الله وبقية الناس لان
يعبر عن طريق فسق في مجملهم على ارتكاب كبيرة ولا يتبع عادة عن المجازة والكذب وان كان
لا يسمع غيره ولكن يسمع نفسه لان الرقوشة فلا يصدق في الشهادة او يركب ما يحرمه اي
بالقوة من الكفا في الموجه للمحد كونه موقعا عليه بخلاف اعتقاده واذ قيل قللة ديانته

بغض الله لهم حرام في جميع الاديان خصوصا من الاديان
فان وقع الموت بها حرام
ومن اهلنا من قال ان اكل اللحم حرام في امره فمادته سببا
ولا يعرف بالكذب ولا بشي من الكفا في غيرا من شرب الخمر احياها
لحق الله والسقيا لا التهمى بقوله عدلا دعامة مشايخنا
لا يصدق لسان شرب الخمر كبيرة تحفة وان كان للتدري
انتهى
محمد عبادة الشاهد بسبب الدنيا

حق العبد والحاجة آتية الى احياء هذه الحقوق من ان تلهده قاض في حادثها الى ان
تقبل شهادتها فيها ليس الا في اقصاها بعد قبلي فيها لان الظاهر ان رد الاول لو جده شرعي
فلا يجوز في الغلة الثاني له شهادة قاصرة يتيمها غيرهم تقبل ومن ان يشهد بالدار يلا
ذكر لها في رد الختم فشهد بها اخران فانما يقبلان لان الحاجة الى الشهادة لا تثبت في الدار
عليه حتى يبرهنهما في اثبات الملك للمدعي ولا فرق في العيني ان ثبت كلاهما في شهادة
فريق واحد او فريقين ثم اذ شهد الهادي بالمدعي عليه سال القاضي عن سماع تشهد وانها
فريد لو عن معالية لانهم بما سمعوا قراءتها فيها في دعوى وطوران ذلك بطريقهم الشهادة كذا
في العادة وان شهد بالملك في الحدود وحوادث الحدود حيث يقبل المأذون والشهود
لاستوالب في غير الحج بعينه فشهد باخران انما لم يسمي به احد ذلك الاسم وسيتا في نظرهما
شهد عدل فقال لو شهد بعضهما في دعوى فبقي بعد ما شهد ذكره فطارت كفي في شهادته
فكره تقبل ذلك في مناقضة واطلاق في الجامع الصغير والمحيط انما الذي يرجع عن مكان
بان ذلك اذا كان عدلا ولا يشترط علمه بالمناقضة فانما شرط حسن ذكر الزاهد بينة الله
في الحج والحق من بينة اللوث بعد البرهنة بعد الجرح انما اقامت الجرح واما في المواقف بينة
انما بسبب الجرح واما الضارب بينة انما اقامت بعد عشرة ايام بينة اولياء والمثول في
وبينة العين والحق من بينة كون القيمة مثل التي يعنى ان يعاينها كالعقبي وبلغ القصبي والحق
غضا واما بينة واما للمثري بينة ان قيمه الكرم فذلك التي مثل التي بينة العين انما
نشت امران اذا كان بينة الفساد مع من بينة الصحة وبنية كون للمثري عاقل او من بينة
كونه محلول العقل ويجوز ان يفتي ان اقامت بينة ان مولاها دبرها في يوم منتهى وسو عاقل
واقامت الورثة بينة انما كان محلول العقل ويجوز ان يفتي ان اقامت بينة او وكذا ان اطلع امرأته
اقام الزوج بينة انما كان محمولا في وقت الجماع واقامت المرأة بينة على كونها عاقل او كان محمولا
وقت الجماع فاقام ولية بينة انما كان محمولا في المرة على اسكان عاقل او بينة المرأة او في
العقلين وبنية الكره او من بينة الطبع يعني لو امنت اقر ان الانسان ينبغي طائفة فاقام
المدعي عليه بينة ان كانت مكرها في ذلك الاقر او بينة الكره او له انما ثبتت خلاف الظاهر
باب الاختلاف في الشهادة اعلم ان ميراث البطلان مقرر منها ان الشهادة على حقوق
العماد ان تقبل بلا عود مدعيان ثبوت حقوقهم على مطالبهم ولو بالآتي في ان حقوق الله
حيث لا يشترط فيه الدخول لان اقامته حقوقا تقا واجبة على كل احد فكل احد عزم في اثباتها
فما كان ان يثبت وجوبه ومنها ان الشهود اذ شهدوا بالحق من المدعي كان المدعي مكذوب فقبل

مشهد

شهادتهم ولو ان شهدوا بالاختلاف في الاتفاق فيه ومنها ان الملك المظفر قال في حق المقيدين لشهادتهم
الصل والمالك بالسيعة مقرر على وقت السب ومنها ان الاختلاف بين الشاهدين ليس كالاختلاف بين
الدعوى والشهادة لان الشهادة الشاهدية ينبغي ان يكون كل منهما مائة بقدر الاخرى في المعنى وفي المعاني
اختلاف المعنى اما المطابقة بين الدعوى والشهادة فينبغي ان يكون في المعنى قطعاً ولا عبرة باللفظ كما ان الفصول
في بيان زيادة توضيح لو لم يتبين ان عبارة الوقاية ليست كما ينبغي حيث قال شمس موافقة الشهادة
لخصاً ومعنى فقلت تجيب مما بقية الشهادة للدعوى لا لفظاً ومعنى مقابل معنى قطعاً فلو ادعى
ملكاً مطلقاً فشهد له ملك بسبب كدعوى الدار بالارث مثلاً فقلت انهم شهدوا باق من ادعى وذلك
لا يمنع قبول الشهادة المطابقة بمعنى كادعوى وبعبارة اخرى ادعى ملكاً بسبب شهدا بملك مطلق لا اي اقبل
لانما شهدا بان كذا ثم ادعى على كل واحد من وجوب تطابق الشهادتين في المعنى وفقد لا يجوز اختلاف اى
اختلاف المعنى ان تطابق لفظها على اذاعة المعنى بل يربط في الوضع لا التضمن وعندها يكون الاختلاف
في النتيجة لا في الدعوى جازماً انه قد شهد شاهدان بدينهم وآخر بدينهم وآخر بدينهم وآخر بدينهم
وأخر خمسة تقبل عند لعدم المطابقة لفظاً وعندها يبقى بأربعة لاتفاق الشاهدين الآخرين
فيها معنى فلو شهد احدهما بالبيع والاخر بالترى وبجاءت في اتحاد معناها كذا اللهبة والعطية و
غيرها ولو شهد احدهما بالعدو والاخر بالعين او امانة وما تدين او طلقه وملكته او نكحت
واختلاف المعنيين كما دلت على غصبا وقطاعاً فشهد احدهما بالآخر والاخر بالآخر حيث لا تقبل بخلاف
ما اذا شهدا بالانفصال بحيث تقبل وقيل على الف والالف ومائة اى في شهادة احدهما بالعدو والاخر
بالف ومائة انما انما الذي اكثر وهو الف ومائة لانها اقرب الى الف وقدر واحد ما بينهما
بجلا فلو اذا كان يدعى الف قطعاً حيث لا تقبل ان الذي كذب من شهد بالزيادة هذا الذي
كلمها به في الدين وما حين تقبل على الواحد كل شاهد واحد ان هذين العديين له واخر له هذا
ما قبلت على عبد الواحد الذي اتفقا فيه بالاجماع كذا في باب الشهادة في الشرب من الخمر وفي
نحوه لا ياتقبل مطلقاً او كانت على الاختلاف او لاكثر او كان الذي هو المبيع والمشتري فلو
شهدوا احد بشي اعبدوا كتابته بالف واخر بالف وخمس مائة رقت لان المقصود اثبات السبب وهو
العقد فالباع بالف غير المبيع بالف وخمس مائة فاختلفوا في الشهادة باختلاف المعنى فلم يتم العقد
على واحد منهما وان التمسك بكتاب احد الشاهدين كذا العقد بما لا يصلح عن قوله ولو لم يجمع
ان ادعى العبد في الصورة الاولى وانما في الثانية والاربع في الثالثة والاربع في الرابعة لان هؤلاء
لا يقصدون اثبات المال بل يثبتون العقد وهو مختلف لما عرفت وان ادعى العبد ان قال هو العبد اعطيتك
على اربعة وخمس مائة والعبد يدعى الف او قال دلت القصاص على انك عرفت الف وخمس مائة والتقال يدعى

على اختلاف الشهادة في العقد لا يتم مطلقا سواء كانت
على الأقل أو الأكثر وكان المدعى البائع أو المشتري

فكان الباقيات فكل عوي الدين في وجوهها انشئت لغو العلق والطلاق باعتبار ما صح في حق العوي
 في الدين كذا في الحديث والدين في الدين ان كان المراد كان دعوى في الدين بالانفصال لان الدين لا يكون الا
 بعد تعلق الدين فقبل التعلق في حق شئ من الدين كما في سائر الدعاوى ويثبت الدين بالانفصال وتبعا
 للدين كذا في الحديث وقال الله تعالى ليس هذا الدين لان الدين يثبت باقرار المدين فيمكن ان
 يقع عند احد الشاهدين بانف وعنده الآخر بانف ويمكن ايضا ان يكون الحق بالدين كذا في الحديث
 على الخلاف او بانف عند احد الشاهدين دون الآخر فالعوي بينهما يمكن اما هنا فالما لم يثبت
 بتسمية العقد والعقد بالانفصال عند العقد بالدين في حق كل واحد من الشاهدين فلو كان كل واحد من الطرفين
 الآخر اقول = جوابه ان الشبهة لا يجب اليك في حكم الشبهة بجميع الوجوه بل في الوجوه كدعوى
 الدين ان الشاهدين اذا كانا مختلفين لفظا لا يثبت عند احد من الطرفين وان كانا متفقين فان روي
 المدعي الاقل لا تقبل شهادته الشاهد بالدين وان ادعى الاكثر تقبل على الاقل وانما كان كذلك
 لان المال في ذمة المدين وان كان ثابتا بالعقد بين العقد وتابعه لان المال لا يمكن الا مضافا
 بالحق حين الدعوى كما عرفت ان صاحب الحق اذا عترف بالحق والطلاق والمدعي في
 الدين ان كان هو المدين كان المدعي في الدين فلا يصح القول بان اعتبار اعتبار المدعي بالدين
 كما في الدين فله ان قوله فاما ان ثبت بتسمية العقد انما انشأ من عدم الفرق بين شئ العقد
 وزواله فثبت ولا حاجة الى البيع في اول المدة للحاجة الى اثبات العقد والدين بعدها والمدعي
 هو المبرج اذا لا حاجة هنا الى اثبات العقد ونكاح يصح بالاقول مطلقا اي سواء كان الدعوى
 من الزوج او المرأة والمدعي مدعي الاقل والاكثر وعندها تبطل الشهادة ولا يقضي بشئ في البيع
 لان المقصود من الجائز اثبات السبب والنكاح جاز في النكاح جاز في النكاح جاز في النكاح جاز في النكاح
 في النكاح جاز في النكاح جاز في النكاح جاز في النكاح جاز في النكاح جاز في النكاح جاز في النكاح
 ولا يفسد بفساده فكذلك لا يفسد بفساده انما انشأ من عدم فالمدعي بالدين المدعي بالدين المدعي بالدين
 القضاء به وان اوجب المهر لا يفسد بفساده فوجب القضاء باقل المدين في كل مال المدعي به شاهد بانف
 وقال الله تعالى قضى حسمائة قبلت بالدين انما اتفقا عليه كما ان الشاهد بغير الحق قال احد الشاهدين
 اي ذلك الغرض قبلت الشهادة على الفرق لا اتفقا عليها عليه ورد قوله تعالى كذا اي قضى حسمائة في الاول
 وقضى الفرق في الثاني انما شهادة فيه الا ان الشاهد معه اخر اذ لو وجد نصيب الشهادة ولا
 يشهد من ثبوتها في القضاء في الصورين حتى يثبت المدعي بما يقضي لئلا يكتسب اعانة على الظلم شهدا
 يتصل به فيكون كذا يمكنه في شهادته ان يقبل فيه اي في ذلك اليوم بقرينة ردنا يعني ان اربعة
 رجال اجمعوا عند احد الشاهدين انهم جازوا ولا الاخوان بما ذكرنا انما ادعت شهادته ان احدى

اختلاف الشاهدين في بدل الاجارة ان كان في اول المدة
 فهو كسابع شه وجهد المدة كالدين ما سلك يصح بالاقول
 فمثل اختلاف في اول المدة اجارة ان كان في اول المدة
 ليس الا العقد وقيل الاختلاف في المدة مقصود بها ان يكون المال مقصود
 و كذا الحديث في انما اتفقا عليه كما ان الشاهد بغير الحق قال احد الشاهدين
 شاهد القضاء قلنا هذا انما لا يقبل ولا يبرر قول زفر لان المدعي كاذب
 وقت ان يبرر انما يقضي حسمائة لان الشاهد معناه معنى شهادته
 ان لا يكون الا حسمائة وجها بهما ذكره ههنا

الطائفتين

الطائفتين كاذبتين فان قضى باحدهما ردت الاخرى الى المحاكم الاولى بالسبق شهدا بقرينة
 وخلاف في نوبتها بان قال احداهما كانت بيضا والاخر كانت سودا وقال احداهما كانت صغرا والاخر
 كانت عمرا قطع وقال الاخر قطع لانهما اختلفا في الشهادة فيمنع بهما القبول كما اذا اختلفا في الزكوة والافدية
 ويقتضي القبول في الغصب بل اولى ان الثابت بالنصب ضمان لا يقتضي بالشهادتين والثابت هنا حد
 يقتضي بها والله انهما اختلفا في الغصب من سلب الشهادة وهذا لو سكت عن ذكر اللون قبل شهادتهما
 والتوفيق ممكن لان اللونين قد يجهل ان يكون احدهما اسود والاخر ابيض او في احد الشاهدين
 حد فيهما والاخر اختلفا في الزكوة والافدية لانهما لا يبرران الا بالقرينة وعند القبول لا يقع
 الاشتباه فلا يشترط بالتوفيق ويختلف الغصب لا يقع في الزمان غالبا فيمكن الشاهد من الغصب من
 الفاصلة من جميع الزمان الغصب ولا يشترط بالتوفيق ملك المورث لا يقضي لوارثه بلا حصر
 الشاهدين وبين حق التبريد لا يقولها وتزكها ميراثا او ذكرا او عمة او غيرها علم انهم اختلفوا في ان
 الشهادة بالميزان يحتاج الى الحجر والنقل وهذان يقول ما ذكر في المان او لا قال ابو حنيفة ومحمد
 زجرهما الله لا بد منه خلافا للابن يوسف هو يقول ان ملك المورث ملك الوارث ملك الوارث ملك الوارث
 وهكذا في باقي غيره عليهم في شهادتهم الشهادة بالملك المورث شهادة به المورث وهذا يقول ان ملك
 مورث يثبت في حق العين وهذا يجزئها استبرك في الجارية المورثة ويجزئ المورث الغنى ما كان مضافا
 عند المورث الفقير والتجديد يحتاج الى النقل لئلا يكون استعماله محلا مشتبها لكن يكفي بالشهادة على قيام
 ملك المورث وقت التوثيق بالاشهاد ضرورة وكذا الشهادة على قيام دينه لان الدين عند الموت
 تنقلب يد ملك برأسه الضمان اذا اظهر من حال السلم في ذلك الوقت ان يثبوت اسبابه ويبين ما
 كان بينه من المنصوب والواقع فاذا ايسر من الظاهر من حاله امكن ان يبرر ملكه فعمل الميراث عند الموت
 دليل الملك كذا في الخبر فافقه فأيده في قوله ان الشاهدين كان اي ما يبرر عند هذا المورث لا يبرر
 اعارة او اودعه او اجره فاما الذي يبرر انما مات رجل فاقام وانشى بيته على دارها كانت لا يبرر
 اعارة او اودعه الذي يبرر فيه فانه يأخذها ولا تملك البيعة انما مات وتركها ميراثا بالاشهاد
 ما عند الميراث يوسف فلو ان ابراهيم في الشهادة واما عند هذا فان قيام اليد عند الموت يبرر عن الحجر
 وقد يبرر لان اليد المستعينة والمورث يد الميراث والمورث يد الميراث يد الميراث يد الميراث يد الميراث
 راد في يد جبريل فادعى آخر زعمه واقام بيته انما كانت في يده من شهر وسنة لا تقبل وعن أبي يوسف
 انما تقبل لان الثابت بالبيعة كالثابت باقرار الخصم ولو اقر المدعي عليه دعت الى المدعي اتفقا فافقه
 ان هذه شهادة قامت على مجهول وهو اليد وانها الآن منقطعة ويجهل انما كانت يد ملك او
 يد يمين او اجارة او غصب فلو حكم باعادتها بالثبوت الا ان يقول لا اي الشاهد ان وانما اي المدعي

في الشواهد على الارث

معدن ان وفدت عبدا وظهر به عيب هذه الوارث وكذا روي
 عيب

معدن ان في يد جبريل ادعى اخر انما له واقام بيته انما كانت
 في يده من شهر وسنة

حدث المدينية فبقيت في أيديهم بائد وبور أي المدينية على ما يستعمل الياء في مدعي كمن أصرى
المدينية على أي يروى المدينية على أي يورهن أي المدينية على أي يورهن أي المدينية على أي يورهن أي المدينية على أي يورهن
وان أقر المدينية على أي يورهن أي المدينية على أي يورهن أي المدينية على أي يورهن أي المدينية على أي يورهن
وأقرهم أي المدينية على أي يورهن أي المدينية على أي يورهن أي المدينية على أي يورهن أي المدينية على أي يورهن
باب شهادة على شهادة علم أن حوزها السحر والقياس لا يقتضيه لأن أدائها عبادة
بدنية لم تزلت الأصل لما هو المشهود له لعدم الإجماع والناحية لا يجري في العبادات البدنية كدعوتهم
تسبوا حوزها في كل حق لا يقتضيه بشبهة لشدة الحاجة إليها لأن الأصل قد يخرج عن أدائها الموت
وسنم ونحو ذلك فلو لم يخرج إلى الضمان كثير من الحقائق ولها جودت وإن كثرت أعمى
الشهادة على شهادة الفروع ثم وثم كمن فيها شبهة البدنية لأن البدنية ما لا يصر إلى الاعتقاد العجز
عن الأصل وقد لك ولذا لا تقبل في الأصل ما يشبه الشهادة النساء مع الرجال وتقبل في الأصل
بشبهة بشرط تعدد حصول الأصل أي أصل الشاهد على القضية بموت أو مرض أي بشرط ما لا يستطيع
بمحصون مجلس الحاكم وسفر أي يورهن أي يورهن أي يورهن أي يورهن أي يورهن أي يورهن أي يورهن أي يورهن
عجز الأصل وبهذه الأشياء يتحقق العجز بالضرورة وعن أبي يوسف أنه إذا كان في مكان لو تعدد الأداء
الشهادة لا يقدرون ببيت بأهل محاشد الشهداء لحقوف الناس قالوا لا الحسن والثالث رفق وبما أخذ
العقيدة بالوالت بشرط شهادة عدد عن كل أصل تقول علم على الله أنه لا يجزى على شهادة رجل
الأشهاد بعلين وأن لا يغير فرعاها إلى أي يورهن أي يورهن أي يورهن أي يورهن أي يورهن أي يورهن أي يورهن أي يورهن
شاهدين عن كل أصل ثم يبين كيفية الشهادة على الشهادة بقوله بأن يقول الأصل محاشد الفروع شهد
على شهادته أي الشاهد بكذا بأن فلان بن فلان أقر عني بكذا وتقول الفروع شهد
أن فلانا شهدني على شهادته بكذا أو قال أي فلان شهد على شهادته بكذا أو قال أي فلان شهد على شهادته بكذا
الفروع وذكر شهادة الأصل وذكر الخبير والعبارة المذكورة في ذلك كل وهي وسط العبارة ولها عند
الأداء لفظا طويلا من يرويه أن يقول الفروع عند القاضي شهد أن فلانا شهد عني أن فلانا
لم يذكر من المال وأشهدني على شهادته فافهم أن الشاهد على شهادته وأنا الشاهد على شهادته فافهم ذلك
لأن فعل الدثمان شيئات والمذكور ولا خمس شيئات وأقر منه وهو أن يقول الفروع عند القاضي
شهد على شهادة فلان بكذا وفيه شيان ولا يحتاج إلى زيادة شيء وهو اختيار العقيدة في الثالث
استداده إلى جعفر كذا في الغاية فتح قبول الفروع الأصل لأن كان عدلا صالحا للثبوت ولا يلزم له الشهادة
لا يقال هو منهم لأن شهادة نفسه لا تنفع إلا بعد إقراره لأن يقول الفروع لا يقرهم بشبهة كما لا يقرهم في شهادته
نفسه مع احتمال أنها ما يشبهه يصح قبول القول كما حاشا كما يصح قبول أحد الشاهدين لا آخرهما

[illegible]

دکن

ذكرنا ان كان عدل الخ و ان سكت اى الفرع عن قبول الاصل لم ينفذها اى عقل شهادة السلول وان كان مستورا
كذلك المحلل وعدلوا اى يعرف القاضي الذى يسمع شهادة الفرع عدالة الاصول من غير اى الترتيب
كما اذا جهروا وشهدوا وان ثبت عدالتهم حكم والادان اكر الاصل شهادة ثبتت شهادة الفرع قال في
الكافي معنى السلول انهم قالوا ان الشهادة على غيره الحادثة وما قالوا واغابوا جميعا والفرع يشهدون على
شهادتهم بهذه الحادثة لما مع معرفتهم فان ثبتت الشهادة الفرع وان لم يكن هذا لان العقل شرط وقد
فان للسما من بين الخبيرين يبنى على الاصل وغير الفرع وقال الفرع معنا اذا قال شهده الاصل لم يستدرك
على شهادته فاما ان قالوا جميعا والفرع وشهدوا عند الحكماء لم يثبت شهادتهم لان العقل شرط ولم
يثبت للسما من بين خبر الاصول وغير الفرع لان الاصل لم يثبت لان يكون اصدافا غير ثابت العقل للتحليل مع الخ
اقرت قد وقعت العبارة في الحادثة وشهدوا وما سائر المقبولات هكذا وان اكر شهد الاصل الشهادة
موافقة لما في الكافي ولا يخفى على جميعا غير الاشهاد للشهادة فكيف يصح تفسيرها وتعين منشأ عطفه
قولهم لان العقل يثبت للناس فان معنى التحليل هو الاشهاد فحقه عليان التحليل لا يثبت ايضا اذا اكر
اصل الشهادة ببريد البلع من انكار الاشهاد لانه كتابة وهي البلع من العبر مع شهدا عن اثنين على فلا تنة
ثبت فلا تنة القلانية ولا اخيرا بما جهرها وجاء الذي بما لم يعرفها انها في قول اى المدعي عن شاهدين
انها هي لان الفرع يثبت النسبة في تحقق شهادتهما والمدعي يدعى ان تلك النسبة الخاصة ويحتمل ان يكونا في
خلافه من ثباته الى الاصل فهد من قبل عامر شهادة فاصرة بينهما غير هذا الكتاب المحكي ايضا ان القاضي اذا
كتب اى قان لمران فلا تة ولا شاهد عنده يكره ان يبال على فلا تة ثبت فلا تة القلانية واحضر
المدعي امرأة عند القاضي المتكوب اليه وانكرت المرأة ان تكون في النسبة بتلك النسبة فلا تة من ظاهر
اخرين يشهدان انها في النسبة بتلك النسبة وبقوا لا اى الشاهدان فيها اى في السنتين المذكورتين
بيان النسبة التسمية لم يجرى في بعضها الى غيرها لسلوك القليل الخاصة او غيرها اذا ثبت
من التعريف وبما يحصل بالنسبة العامة والنسبة التي هي عمارة اذا اجمعت عدم بعض النسبة الى
الحكم لانها خاصة حتى ان ذكر يقوم مقام ذكر الجدة لان اسم الجدة لا يخلو مقام مقام الجد الا في شهادة
اى الاصل على شهادته ثم نهاه اى الفرع عن ان الشهادة على شهادته ثم اى يجرى اى نهى كما ان الشهادة على شهادته
مسلمين كما ذكر على كافر قبل كذا شهادة على القضا الكافر على كافر وقبل شاهد فعمل على شهادة ليد او على
قضاء ايدى الصحيح بذه السائل الا ان يعز الخاتمة من مظهر ان شهد وقال ان اقر على نفسه وشهد
بشرا ومن معه فجا حيا وشهد برؤية الماول فحقى ذلك لا يؤمر وليس بالسما علة ولم ير الماول
وعن ذلك على ربا لشهري قال في الكافي اعلم ان شاهد الزور يمين لا يحل ان يثبت القضا بشهادته
اولا لانه انك بكميرة تفصل زوجها بالسلطان وليس فيها حد مقدر فمشر زجره لا وشكلا الا انهم

مسح تصديق الفرع للأصل كما هو نص في أحد الشايدين الآخر
وقال محمد لا ينبغي لأنه لا شهادة إلا بالعدالة فإذ المرجع هو المرجع
الشهادة فلا يقبل ودون الكتاب وهو قول الجديسف أن المارة
عليهم التعلدون التقدير لأنه قد يخفى عليهم وإذا اعتلوا ينصرف
المعاني العدالة كما إذا أحضروا أنفسهم وشهدوا
ونظروا إذا أحلوا الشهادة سبع محدودية كعددوها وشهدوا
الشخصي لا بد من آخرين شهداء على أن المحدود بها وشهدوا
عليه ذلك إذا أكره المحدث عليه أن المحدود المذكورة في الشهادة
حدوده كما في غيره من سائر

قبل الفجر عليه منية عامته والاؤذيه من اعظمه قبل السجده والنجاة
عامته قبل السجده الصغرى عامته والى السجده الكبرى عامته
والمرحله الاولى

[illegible]

وانا راجع الشعوب في ادينتهم قبل ان يحكموا اسقطت لان الحق انما اثبت
بالقضاء والقاضي لا يقضي بعلوم متناقض ولا يمان عليها لانها لا لها القضا
شيئا لا على المعنى ولا على الشبهة عليه هداية

التأنيف لا يمنع حكم اقتران الانسان على نفسه

الأصلان العشرة في حق القرآن لم يبق للمفسر

والنصف

مع لا تقبل شهادة النساء إلا بانضمام رجل

مسند الاصل ان الشهود بان اركانهم من الارضين النجسة
عندنا وان كان ما لا يجوز بعد له فلا ضمان

ولا فرق بين ان نأخذ السبع باقا او نأخذ الباقي لان السبع
هو السبع ايضا فان الحكم عند سقوط الحيثية واليهما يقتضي
تلف الهم

على عقوبتهم ثم رجع ضمن في الجود ضمن في القصاص الذي يعني له الشهادة في القتل ولو كان في القتل
 أو في الجرح من غير القصاص لا يخرج من القتل ولو لم يوجد به ما دلل عليه وعمل الشافعي
 يقتضيه ونعم في غيره من غير الحكم أصناف من الشهادة في القصاص القصاص في القتل ولو كان التلف معناه
 ليس ضمن لا القول به بل الحكم كذب شهود الأصل أو قاصد في جهادهم لا أنهم لم يرجعوا عن جهادهم بل
 شهدوا على غيرهم بالرجوع ولا يلتزم أن يكون لهم في القصاص المقتضى لا يقتضيه رجوعهم كذا في الكافي
 ولا الأصل بقوله ما شهد به يعني أن الأصل إذا انجوز الحكم وقالوا لا يشهد به من الفرع على شهادة
 لم يضمنوا أنه لم يوجد منهم سبب موجب للضمان لا كما وهم سبب لا ينافي ولا يشهد على شهادة
 ولا يجعل القصاص للثأر بل في الغريم فيصير كسبب الشايع فيجوز ما قبل القصاص لا أنهم لم يتركوا العمل
 ولا يضمنه أو يقولوا شهد به وغلطت يعني إذا قال الأصول أشهدناهم كذا غلطا فإنهم لا يضمنون
 عندنا في حقيقته وفي يوسف أن القصاص يقع بشهادتهم بل وقع بشهادة الفرع وعند محمد فثبتوا
 لأن الفرع نقل شهادة الأصوات فكانهم حلفوا وشهدوا ثم حلفوا ورجعوا ولو رجع الكل أي
 الأصوات والفرع ضمن الفرع فثبتت عندها لأن السبب لا ينافي الشهادة القائمة في مجلس القصاص وإذا
 وجد من الفرع وعند محمد الشهود عليه فخير بين تبيين الفرع وتبيين الأصوات لأن القصاص وقع
 بشهادة الفرع من حيث أن القاضي عاين شهادتهم ووقع بشهادة الأصوات حيث أن الفرع عاين
 عنهم فنقلوا شهادتهم بأمرهم ضمن المالك الرجوع يعني أن المالك كان رجع عن التكمية فثبت عندنا
 حقيقته لأن الحكم ما يضاف له الشهادة والشهادة إنما تصير حجة بالعدالة وما ثبتت بالنية كية
 وضارث في معنى عدالة العلة كالمعنى ما يثبت على أنفسهم في الجوارح وبسبب الوعد المأمور به وبسبب
 سبب الجرح وهو سبب الرد فالله وهو سبب الرد ثم أصناف الموت التي هي التي هي العلة الأولى وهي سبب
 عليه أحكام القصاص من القصاص والدية والكفارة وعندنا لا يضمنون أنهم أشاءوا الشهود غير القصاص
 كما لو أشاءوا الشهود عليهم بل يشهدوا بأصناف لا يشهدوا لأحكام يعني لو شهدوا بالأصناف
 ثم رجعوا لم يضمنوا لأن الشهود محض كما ضمن به أي الرجوع شاهد لهم لا الشرط يعني أن شهد شاهدان
 باليمين وقالوا ما قال لعبد أن دخلت الدار فانت حر أو قال لا فرأيت أن دخلت الدار فانت حر
 وهو غير مدخول بها وشهد آخر أن هو مدخول بها أو دخلت الدار ورجع الفريقان بعد الحكم فلهما
 على شهود اليمين الشهود الشرط وهو حجة العبد ونصف المالك لأنهم شهدوا بالعدالة إذا التفتا بما جعل
 بالاعتقاد والتطليق وهم الذين أشاءوا تلك الكلمة والتعلق بالشرط كان مانعا فعد وجود
 الشرط أصناف التلف في علة لا ذلك المانع **كتاب القصاص** أو رده ههنا لأنها إنما
 يصار إليها لو لم يكن من المانع على إقراره واللامع في الناس أن يؤيدوا لأقران والشهادة

قوله في شهادة
 كما لو شهدوا
 وتضمنوا
 ثم رجعوا
 أسرى

وإذا رجعوا
 الشرط وجدهم
 فثبتت الدية
 بيمين

إذا شهد شاهدان باليمين كذا قال دخلت الدار فانت حر والآخران
 بالشرط ورجع الفريقان كذا قال أصحاب اليمين

بأنهم تأسس على المصلحة وهو من المصلحة وأصلها في المصلحة بمعنى استقامة الحال وشرفه عند رفع
 التنازع وركبنا الإيجاب والقبول بأن يقول المصلحة من كذا أصل كذا أو من كذا أصل كذا أصل
 كذا أو يقول الآخر قبلت أو ربيت أو ما لا أصل له وقوله وشرفه العقل وهو شرط في جميع الصفات
 الشرعية فلا يصح أصل المصلحة في العقل لا المصلحة في العقل من المصلحة المأذون أن تقع أو غير ذلك من باب
 يعني إذا دعي الصبي المأذون على أنسان دينا فمصلحة على من حقه فإن لم يكن له دين تبارك الصلح إذا
 أنفذها الحق لا المصلحة والمصلحة والمصلحة المأذون أن تقع لجهتها فإن كانت لغيرها لم يجرى المصلحة وهو لا
 يملكه وإن لم يكن له دين تبارك كان له دين أو لا لأنه من أعمال التجارة والصبي المأذون في التجارات
 كالمالغ ولا الحرية يعني أن حرية المصالح ليست بشرط أيضا ففصح في المصلحة المأذون أن كان له
 فيه منفعة كمن لا يملك الصلح على من دعي الحق أن كان له عليه دين أو غيره من الناس مطلقا أو
 صلبا يعني الثمن العيني لا المصلحة المأذون أن يقع على من دعي الحق أن كان له عليه دين أو غيره من الناس مطلقا أو
 ومن الكتاب فانه نظير المأذون في جميع ما ذكرناه من عباد الله على غيرهم فلا يجرى الكتاب فإذا دعي
 رجل عليه دينا فاصطلى أن يأخذ بعضه ويؤخر بعضه فإن لم يكن له عليه دين لم يجرى الكتاب
 عجز ما يجرى فلا يصح منعه ومنعه أيضا كون المصلحة عند المصالح ثابتة في الحق لا حقا
 للمصلحة ففرع على قولنا أن المصالح عند المصالح فثبتت في الحق لا حقا
 نصيبا في ديها بيمينه ويجوز فصلها من النسبة على ما يعقل لأن النسبة في الصبي حقا
 فلا تملك الاعتناء من من عنيها وفرع على قولنا ثابتا في الحق يقول ولو صالح الكفيل بالتحقيق على
 على أن يبرأ من الكفالة يعقل لأن الثابت للمالك قبل الكفيل بالنسبة في المطالبة بتسليم نفسه
 المكفول بنفسه وذلك عبارة عن ولاية المطالبة وانها صفة الولي فلا يجوز له الصلح عنها إلا إذا
 الصلح عن القاصدان الحق هناك يصير مملوكا في حق الاستيفاء فكان الحق ثابتا في الحق في ذلك
 الاعتناء من عنيها بالصبي كذا الصلح من الشفعة يعني إذا صالح الشفيع من الشفعة التي وجبت له على
 شيء على النسيب الدار لثبوت الصلح باطلان لأن الحق للشفيع في الحق سوى حق المالك وهو ليس بيمين
 ثابت في الحق بل هو عبارة عن الولاية كما هو في قولنا لا تملك ولو صالح عن حد يجل يعني المجرم
 أن يكون المصالح عند حق الله تعالى سواء كان ما لا عين أوتينا أو حقا ليس بما لا يحل الصلح عن حد
 الزنا والسرقة وشرب الخمر بأن أخذ دينا أو سارقا أو شارب خمر فصار له على مال على أن لا يبرأ إلى
 ولا الأمر بالنسبة للشفيع ولا يجوز الصلح من حقوقه لأن المصالح بالصالح يتصرف في حق نفسه
 أما باستيفاء كل حقه أو استيفاء بعضه واستقامت الباقي أو المأذون فكل ذلك لا يجوز في غير
 حقه وكذا إذا صالح من حد التلف بأن قدس دينا فصار له على مال على أن لا يبرأ من التلف ولو كان

من شرط الصلح أن المصالح عند حقا للمصالح ثابتا في الحق
 لا حقا للمصالح

لو صالح عن حد يجل كحد الزنا أو السرقة وغيره
 لا حقا للمصالح

للعبد في حق فاعلم ان الحق المتعلق بالملوك والفقير بالخدم شرعا لا يجوز ان يترتب عليه البيع
 عنه لا يترتب العبد في النفس وما دونها لانها ايضا حق العبد وشخصه ايضا كون البدل
 ما لا يصلح في هذا الفصل ان الصلح يجب على كل من قبل العقد ولو لم يشرعها باسرها في حق من يترتب
 ليعاقل بعد الامكان فاذا كان عن مال كان في معنى البيع لا يقع الصلح على الحر والبيعة والدم
 وصبيته لا حرام والحر ونحو ذلك لان في الصلح معنى المفاوضة فما لا يصلح للفقير في البيع لا يصلح
 عوضا في الصلح معلوما ان اجتناب الفقير واللامشترية معلومة فان من ادعى في دار
 وادعى عليه في دار اخرى حان وقتها فاحاط على ان يترك كل واحد منهما دعواه قبل صلحها
 صح وان لم يترك كل منهما مقدا مقبولا لان جهات الساقط لا تقتضي للمنازعة كذا في الكافي
 او منفعة بالصلح عن غرضه عبد بعينه سنة او كوبة اية بغيرها او زراعة ارض او
 سكنى دار وقت معلوم ما جاز الصلح ويكره في معنى الاجارة لانها تملك للمنفعة بعوض وقت
 وحكمه وقوع البراءة عن الدعوى لما قرأه عن رفع النزع وهو في الصلح اما باقر ان لم يرد
 عليه او سكوت منه بان لا يقر ولا ينكر وان كان كذلك جاز لقوله تعالى والصلح خير
 عرفنا لانم فالظاهر المراد الاول اي الصلح باقر ان يرفع في احكامه لو وقع عن مال مال
 لان حقيقة البيع مباد له مال بال كافر فخر في بيان في هذا الصلح احكامه اي احكام البيع
 وهي الشفعة والرد بعيب وخيار رد في خيار شرط والفساد لجهالة البدل لانها في المنفعة
 المملوكة في جهالة المصالح غير التام ليست قط والاقط لا ينفصل بها وان استحق المدعي
 او بعضه رجع المدعي عليه على البدل في الصورة الاولى او بعضه في الثانية يعني
 اذا ادعى زيد على بكر ايا او بعضا منها وصالح بكر في الاول على الف وفي الثاني على خمسة اية
 فاستحققت الدار كلها او بعضها رجع بكر على زيد في الاول بالالف وفي الثاني بخمسة اية وان
 استحق البدل رجع المدعي وهو زيد على المدعى عليه وهو بكر بالمدعي وهو الدار او بعضها لان
 كل منهما عوض عن الآخر فاخرها اخذ منها بالاستحقاق رجع بما دفعه ان كانا في الكل وان بعضا في بعض
 كما هو حكم المفاوضة وكما جاز عطف على قوله بيع ووقع الصلح عن مال بمنفعة لان العبد المعالي
 والاجارة تملك للمنفعة بعوض وهذا الصلح كذلك شرط التوقيت فيه وبطل عيوب احدها
 فالمدة كما هو حكم الاجارة وقدره والاخر ان اي الصلح يسكوت وان كان معا ومدة في حق المدعي
 لانه يأخذ عوضا عن مقرر في غرضه وفداء يمين وقطع نزاع في حق الآخر بل هو لابق النزع
 والزم اليه من هذا في الانكار فاعلم ان في السكوت فانه يحتمل الاقرار والاكثار فلا يشترط
 عوضا في حقه بالشك مع ان عمله على الانكار او في ان فيه عن نزع الذمة وهو الاصل فلا شفعة

هذا الاصل ان الصلح يجب على كل من قبل العقد ولو لم يشرعها باسرها في حق من يترتب
 به وما يصح تشبهه الما قبل بغيره الما كان

حكم الصلح وقوع البراءة عن الدعوى
 حتى لو كان المدعي يترتب عليه بيعه او غيره من المصالح في نفسه لا يجوز
 الا اقل من ثلثيها او ثلثها في الجاهل وان كان ذيبا
 وصالحه على خمسة اية او على الف في الجاهل وان كان ذيبا
 القفا من في الجاهل

الصلح عن اقرار احكامه احكام البيع فخر في بيان
 وهي الشفعة والرد بعيبه اذ كان بمال عن مال

مصدر ان وقع الصلح على منفعة فبها الاجارة رتبة
 فيه التوقيت ويطعن بعبث احد المتنازعين

مصدر الصلح عن غير كذا وان كان معا ومدة في حق المدعي
 وفداء يمين وقطع نزاع في حق الآخر

في المدة والبيعة في السكوت كما في
 ويجوز ان يخلو حكم العقد في مضمونها كما في
 حكم الاقرار في حق المتنازعين وغيرهما

في صلح

في صلح يبيع احدها يعطى في الدعوى على اخذها ففسكت الاخر او كذا في صلح يبيع شي
 لم يخل الشفعة لانها من غير ان يترتب الدار المملوكة عن نفسه هذا الصلح ويبيع خصوصية المدعي عن
 نفسه لا يترتب بها وزعم المدعي بالبيعة ويجب ان الشفعة لو وقع الصلح عليها اي على الدار بان
 تكون بدلا باحداهما لانكار والسكوت لان المدعي يأخذها عوضا عن حق في داره في مال من غير
 والاقرار بهما مثلها وان استحق المدعي وبعضه في صورة الصلح يسكوت وانكار المدعي بالبيعة
 اي بدلا للمدعي وبعضه ويخاصم مع المستحق لان المدعي عليه في دفع العوض الا ان يقع خضوع
 عن نفسه ويبيع المدعي في داره بغيره احد فاذا استحق له بعض لم يقصده ويطلبه ايضا ان
 المدعي يترك له بعضه في داره غير عديم وان استحق البدل او بعضه رجع الى المدعي في كل ما كان
 استحق في العوض وبعضه ان استحق بعضه لان المدعي يترك له الدعوى الا ليس له البدل فان
 لم يسلم له رجع اليه ذلك البدل قبل التسليم للمدعي كما استحقه في الفصلين في ففصل
 الاقرار وفصل السكوت والانكار فان كان عن اقرار رجع به الى المدعي وان كان
 عن انكار رجع به الى المدعي صا على بعض ما يريه له يرفع يعني ان ادعى رجع على خردا ان فضل على
 ففصله في الصلح وهو على عوا في الباقي فان الصلح ان كان على بعض المدعي كان استبعاد
 لبعض الحق واستبعاد البعض والاستبعاد لا يرد على العين بل هو مخصوص بالدين حتى ان امان واحد
 وترك ميراثا في بعض الورثة عن نصيبه لم يرد على ميراثه على العيان الا زيادة شي في البدل او
 الاجرة عن دعوى لابق هذا الواسع في قول الصلح على عين المدعي وهو ان يرد على كل الصلح
 مثلا ليكون مستوفيا بعضه من العوض عن البعض ويعلق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي لان
 الاثر عن دعوى العين جاز في صريح الصلح عن عدى المال لانه في معنى البيع فاجاز بعد جاز صلحه
 وعن دعوى المنفعة كان يرد في دار سكنه سنة ومدة من صاحبها في الوارث او قضاها على
 مالي او منفعة جاز لان اخذ العين عنها بالاجارة جاز فكذلك الصلح لكن انما يجوز الصلح عن المنفعة
 على المنفعة ان كانا في حق الجاهل بان يصلح السكوت على حصة من العبد مثلا واما اذا كان في حق
 كما اذا صلح السكوت على السكوت مثلا لا يجوز وقدر في كمال الاجارة وعن دعوى الرق اذ المدعي على
 مجاز الجاهل ان يبيع المدعي عليه مال جاز وكان عتقا بما له مطلقا اي في حق المدعي والمدعي
 عليه حتى يثبت الولاء لو وقع الصلح باقر ان المدعي عليه ولا اعوان له يكن باقر في قطع نزاع في
 زعم المدعي عليه وعن بيان في زعم المدعي حتى يثبت له الا ان يبيع المدعي البيعة فقبل وثبت الولاء
 وعن دعوى الرق كان الحكم وكان خلافا في معنى الصلح اذ كان الرق هو المدعي والمدة تنكر الما
 اعتبار صحة الدعوى فيه بان يجعل في حقه في معنى المملوكة لان المال عن ترك البضع صلح والصلح يجب

وهذا بخلاف ما اذا ابيع منه على الانكار شيئا من ماله
 بالمدعي لان الاقرار في البيع اثره بالحق والاكثار
 الصلح لانه قد يقع النوع المخصوص به

هنا صلح على بعض ما يريه
 ومن ادعى حقه في داره ولم يرد منه فضل لم يرد ذلك ثم استحق
 بعض الدار لم يرد شيئا من العوض لان دعواه بخو ران
 يكون فيما في حقه من مال الاستحقاق لا في العوض
 بعد ذلك عن شي يرد به رجع بكله على ما قد مرنا
 في البيوع يرد به

مصدر البراءة في الدين لا يقع حيلة جاز الصلح على عين
 ما يريه

مصدر بيع الصلح عن دعوى المال والمنفعة
 وعن دعوى الرق

ولهذا يقع على جوهان في الذمة الاجل هو
 لانه يزعم انه حرام لا صلح
 فلو ادعى ان يأخذ في يمينه ويبيع الذمة اذ كان
 مطلقا في دعواه يرد به

مسجلة على
المسرح

عنه بالنسبة لغيره من مشايخه مباركة الله له بالآخرة

مختلفة ما زاد الصالح الف الف البصير عن غيره أتت سودا الناس على
كله قدر أو وضعوا ويخلف ما إذا صالح على قدر الدين
أحد لأنه معاوضته المثل بالمثل ولا مقبلا الصفة
أنه يشترط البصير في الجلبس به آية

قال ارفع الي خمس آيات على انك من بني الناقة
هذه المسئلة على وجه

عَدَّ الِابْيَعُ عَرَضًا وَيَصِلُحُ شَرَاهُ مَعَ الشُّكِّ فِي تَقْيِيدِهَا بِالشُّرْطِ وَلَا يَتَقْيِدُهَا الشُّكُّ بِخِلَافِ مَا ذَكَرْنَا بَدَلًا
بِأَنَّ مَعْنَى مَا لَا يَرُوحُ مَعْنَى مَقْرُونًا بِمَنْ حَيْثُ لَمْ يَصِلْ عَرْضًا يَقَعُ مَطْلَقًا وَمِنْ حَيْثُ لَمْ يَصِلْ شَرْطًا
لَا يَقَعُ مَطْلَقًا فَلَا يَثْبُتُ لِمَا لَا يَلِيقُ بِالشُّكِّ قَافِيَةً وَذَكَرَ الرَّابِعُ يَقُولُ وَذَاكَ الْمَوْقُوتُ أَيُّهُ لَمْ يَكُنْ لِقَضِ عَدَا
بَلْ قَالَ أَدْفَعُ إِلَى صِحَّةِ الشُّكِّ عَلَى الْبَرِّ مِنْ الْبَاقِي بَرَاءً لَنَا لَمْ يَكُنْ أَلِي يَوْقُوتُ لِلزَّوَادِ وَقَدْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا دَعْوَا
بِحُجَّتِهِ لَنَا وَلَيْبَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ فَنَظَرْنَا فَلَمْ يَتَقْيِدْ بِمَعْنَى عَلَى مَا وَضَعْنَا وَلَا يَصِلُحُ عَرَضًا بِخِلَافِ مَا مَرَّ لَنَا
إِلَّا دَفْعًا لِقَضِ فِيهِ مِنْ بَحْثٍ كَمَا مَرَّ وَذَكَرْنَا أَمَّا سَبْعُونَ فَقَدْ لَمْ يَكُنْ عَلَى سَبْعِينَ الْمَرْبُوعِ لَيْقَ إِذَا قَالَ لَنَا دَيْتُ إِلَى الْوِ
مَنْ وَدَاعَتْ بِرَحْمَتِ الْمُبِيعِ الْأَجْرَ الْمُسَلَّطَةَ بِالشَّرْطِ لَمْ يَكُنْ وَهُوَ بَاطِلٌ لِمَا مَرَّ فِي بَيَانِ مَا يَبْطُلُ بِالشُّرْطِ وَمَا لَمْ
يَقَعُ قَالَ أَيُّهُ لَمْ يَكُنْ سَبْعِينَ لَنَا فِي ذَلِكَ بَلَاءً حَتَّى تَوْضُحَ عَنَّا وَتُحْطَ فَعْمَلُ أَعْلَى النَّاسِخِ وَالْمُحْطَ
حَتَّى أَيُّ النَّاسِ وَالْمُحْطَ لَنَا لَيْسَ بِمَكْرَمَةٍ عَلَى الْأَشْيَاءِ حَتَّى تَتَعَدَّى النَّاسِخِ لَيْسَ بِمَكْرَمَةٍ مِنْ مَطْلَبَتِهِ فِي الْحَالِ
وَفِي الْحَالِ لَيْسَ بِمَكْرَمَةٍ مِنْ مَطْلَبَتِهِ مَعَ حُطِّهِ أَبَدًا وَلَوْ عَلِمْنَا أَيُّهَا الْمَرْبُوعُ أَخَذَ الْأَنْوَاعَ الْأَيُّ أَخَذَ الْمَالَ الْمَقْرُ
فِي خِلَافِ مَا تَأَخَّرَ وَحُطِّ لَنَا الْمَشْرُوكَ إِذْ قَبَضَ أَحَدُهُمَا شَيْئًا مِنْهُ شَاكِرًا لِأَخْرَافِهِ مِنَ الْأَصْلِ عَلَى سَبْعِينَ عَ
فَرِحَ بِمَنْ كَانَ الْأَنْوَاعَ لَنَا دِينَ عَلَى أَخْرَافِهِ قَبَضَ أَحَدُهُمَا شَيْئًا مِنْهُ مَكْرَمَةً مَعَ مَا كَانَ مَقْلَبًا مَعَ أَحَدِهِمَا شَاكِرًا
فِي الْقَبْضِ لَنَا إِذَا دَفَعَ الْقَبْضَ نَافِيَةً لَنَا دِينَ بِاعْتِبَارِ عَاقِبَةِ الْقَبْضِ لَنَا هَذِهِ الزَّيْلَةُ رَاجِعَةً إِلَى أَصْلِ الْحَقِّ
فَيَصِيرُ كَيْفَ الْقَبْضِ وَالزَّيْلَةُ وَالْحَقُّ الشَّاكِرَ وَكَسْبُ الشَّاكِرِ بَاقٍ عَلَى ذَلِكَ الْقَاضِي لَنَا الْعَيْنُ فَيَكُنْ
الَّذِينَ يَتَقَبَّضُونَ وَقَدْ قَبَضَ بَدَلًا عَنْ مَقْدَمِهِ فَيَكُونُ قَبْضُهُ قَبْضًا تَقَرُّرًا وَبِشْنٍ لَنَا كَيْفَ حَقَّقَهُ وَالَّذِينَ الْمَشْرُوكَ
أَدْرَكَوْهُمَا بِسَبَبِ شُكْلِهِنَّ الْمُبِيعِ إِذَا تَحَقَّقَ الصَّنْفَةُ وَشَرَّ الْمَالَ الْمَشْرُوكَ وَتَحَوُّدُكَ وَدَجْعَالُهُ لَنَا
بِالْبَاقِيَاتِ لَنَا قَبْضًا إِذَا كَانَتْ لَنَا كَيْفَهَا فَلَا بَدَلَ أَنْ يَكُونَ الْبَاقِي كَذَلِكَ وَفَرَحَ عَلَى أَصْلِ الْمَذْكُورِ يَقُولُ لَهُ
فَلَوْ صَالِحٌ مَعَهُ عَنِ تَقْيِيدِهِ عَلَى شَرْبِ أَحَدِ الشَّرْكَاءِ لَنَا حَقُّهُ أَيْ حَقُّهُ الَّذِي مِنْ غَيْرِهِ نَاكِسًا كَانَ عَلَيْهِ
وَدَفْعُهُ فَيَقْبُضُ فِي ذَلِكَ مَقْدَمًا وَحَقُّهُ لَنَا بِشْنٍ كَيْفَ لَنَا الصَّنْفَةُ وَقَعَ عَنْ غَيْرِهَا لَنَا دِينَ وَهُوَ مَشْرُوكٌ لَنَا
قَبْضُهُ لَنَا كَيْفَ فِي الدَّعْوَةِ الْمُبِيعِ وَعَنِ الشَّيْءِ لَنَا مَقْلَبًا لَنَا حَقُّهُ مِنْ الدَّعْوَةِ فَيَقْبُضُ عَلَى جِهَانَةٍ وَاحِدَةٍ
الضَّنْفَةُ أَيْ عَلَى جِهَانَةٍ الْعَقْدَةِ فَيَقْبُضُ ذَلِكَ الْأَنْوَاعَ أَيُّ شَيْءٍ كَيْفَ لَهُ رُبْعُ الدَّعْوَةِ لَنَا حَقُّهُ وَلَوْ لَمْ يَصِلْ
أَحَدُهُمَا لَنَا الشَّرْطُ يَصِفُهُ أَيْ يَصِفُهُ الَّذِي شَيْئًا قَبْضَهُ أَيْ قَبْضَهُ الْأَخْرَافَ لَنَا رُبْعُ الدَّعْوَةِ لَنَا حَقُّهُ قَابِلًا
حَقُّهُ بِالْمَقَامَةِ بِالْمَطْلَبِ لَنَا مَعْنَى الْمُبِيعِ عَلَى الْمَاكِسَةِ قَبْضًا رُكْبَتُهُ نَعْمَ الَّذِي فَيَكُونُ الشَّرْكَاءُ لَنَا رُبْعُ
عَلَيْهِ بِالْبَرِّ بِخِلَافِ الصَّنْفَةِ لَنَا مَبْنًى عَلَى الْحُطِّ وَالْعَاقِبَةِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ سَبْعِينَ رَاجِعَةً فَكَانَ الْمَصَالِحُ بِأَيْ
لَنَا لَنَا مِنْ بَعْضِ تَقْيِيدِهِ وَقَبْضُهُ خَالَ الزَّيْلَةَ دَفَعَ رُبْعُ الدَّعْوَةِ تَقَرُّرًا بِالْمَصَالِحِ لَنَا لَيْسَ بِشَيْءٍ
بِمَا يَصِفُ الدَّعْوَةَ لَنَا خَيْرِيًا وَفِي الْأَجْرِ عَنْ حَقِّهِ أَيُّ دَفْعٍ لَنَا أَحَدَ الشَّرْكَاءِ ذَلِكَ مَعْلُومٌ لَنَا حَقُّهُ
وَفِي الْقَاسِدِ بَدِينِ سَبْعِينَ عَدَا لَنَا لَنَا أَحَدَ الْمَطْلَبِ لَنَا دِينَ سَبْعِينَ لَنَا لَنَا لَنَا عَدَا قَبْضًا

فقال لم يدبره سواي الا اقول حتى لو حاربوا وخطوا على

مجلسه فی الدین اشتراك آید. فیما بعد عایشا تا که الاخری

والمستور ان يتبع العزيم للجمع ما ذكرنا ان حقه في حقه بان فان القاض
استوفى نصيبه من حقه في حقه المأثرة في ان الساسا في حقه في حقه
ما نحن في حقه في حقه العزيم ان ان يتاثر القاض في حقه في حقه
بالاستيفاء في حقه في حقه العزيم في حقه في حقه العزيم في حقه

المطهر الذي يتقاسمها
المبشرين

مسند تقي الدين في غرر عليه الدين باطل

وما زلت أراها مشروعة وعلامة من العلامة على أذن الكمال
وعليه الفتوى من الاستبصار لا ينبغي تخلف

القضاء

عظم من اخذ القضاة شقة لا ينفذ حكمه

ولما دعى لخصمهم قام البني على الشوق لها ولم يزل يحث عليه
فاشتهى ما تقبل ايضا ذكره في بعض النسخ لا ندعي الحق
منه بل الحاش للواهب عندها روعي الشايع وجوع
صديقنا قصنا بخلافه اذ اراد في الشراء بعد الحبس التام
فكده عندها سيرة

معامل الفرق بين النصف والبنية هو القوة

يحل زمانه قال اشرف وانكر الباع لم ان يصديق لانه
 احد الماقيين لا يفرد بالفتح كما لا يفرد بالعقد و
 المعنى انه مقربا في العقد فعل المصدقين اما المقربا
 يفرد به الا ان وافقوا
 سديد

معد يعطى له كتيف اخره ان شاء الله عند الامام

[illegible]

اولئک فاشری فی افلاک خلاص من ذلک و سیمین ان شاء الله تعالی

فصل في الخصام بالمواعيد
في حكمه على من الحاد في صفات الحاضرين أو غايبين

والتحقيق في الظاهر لا يعبر عنه الاستحقاق وهو محتاج اليه
عامة العدة منهم الذاهبون ويشهد لهم ظاهر الحديث ايضا
ايضا ما ذكره

فمنهم بالذبح النام اقترابهم من الذبح والقبول وانما اشتد من حيث
الحمل اليه ولكل ذلك قد مضى فمما ينفرد به الدينون انهم قد
نفس يؤمر بالذبح اليه استمر به

القطعة من مسالم هذه
كمن أنت الشواهد من يورث به الزانية الذي على العهد حتى سبع
في ذلك القطعة لان حق الزانية ثابت وهو معلوم اما الزانية
والزنا العبد كقول بالا جماع لان الحق غير ثابت ولهذا
كان لمدان يمنع به

والله اعلم بالصواب الى عاده اليه وسلم القضاة
بنال القضاء لان احد الورثة ينصب خصما عن الباقيين
عليه المسمى اليد عليه دينا كان او عينا لان المقتضى اليد
غير في ذلك محال فالا سيقا ينقسم لانه عامل في نفسه
فلا يقع زائغا عنه فلهذا لا يسقط في الا تعينه
وصان كان اقامت البيت يد البيت الا انه اعما
ينبت استحقاق الكل على احد الورثة اذا كان الكل
في يده ذكره في المحاص لان لا يكون خصما بيد اليد
فيقتل القضا على ما عا في يده يد

*قاضي شخصاً بجم ومخنة قضيها ولو فعله في محله السليم
حتى يمازى الحجة*

بجوارف مول الموكل بالذ
عبارة كسيرة
الموسل للعاجية
الى الارسل
مباينة

فصل اول

[illegible]

١٢٥
ولما قاموا بالانفصال في ذلك الفصل لما انما القاضى بضمها
لاهما فالتسليم للضمان وتقول القاضى مقبلة في دفعه انما
عن نفسه لا في الصادق ولو كان المال في يد الآخر كما انما دفعه في
في ضمانه بالصادق والمال في ضمانه لا يرضى لانه انما كان
انما به القاضى في دفعه في ضمانه لا يرضى لانه انما كان
مقبلة او ادعى في دعوى حكمها بالاحتججه بقول المولى في
له ولا يصدق في دعوى حكمها بالاحتججه بقول المولى في

اما عندنا فما ظاهرا وما باطنا في جعل الذي مع الرقيق اسلافه القسمة جبراً وليس الرقيق تابعاً لما قسمته
وقد ثبت الحكم في شئ ما وان لم يثبت فقسمة كالتقسيم في البيع والمقولات في الرقيق والمالكين فان كانوا
ذكورا واناثا لم يقسم الا بغيرهم وان كان ذكورا او انثا لا يقسم القاضى بينهم عندنا جرح ولا يجوز على
ذلك وقالوا يجب بها عليها الاتحاد الجسد كالأول والخم وكان التفاوت في الادنى فالحق في تفاوت المالك
الباطنة كالذم واليكاسته ونحوها فلا يكون ذلك قسم ولا فرق في خلاف سائر المقولات فان التفاوت فيها
يقع عند اتحاد الجنس الا في ان الذكور والانثى من جنس واحد ومن سائر الحيوانات جنس واحد والذكور
في ان اختلاف الجنس كالدلالة والواقعة لا يقسم لان الجنس لا يختلف في حقيقة معنى التسمية وهذا كالفهم
وقد لا يقسم الجوارح من الفخذ والفخذ لا يقسم الصفاة كالفم والفم لا يقسم فيكون على خلافه
لان جوارحه الجوارح من جنس واحد الرقيق ولما لم يزوج على الدولة او يزوجها وغال عليها لا يقع التسمية
ولو تزوج او خلع على عبد يفرق فاولادها يجوز على التسمية والمال والابن لا يجزاهم وكذا الخاطل
باني الذاب لان القسمة لكل الشقة فاذ لم يكن كل نصيب متصفاً بلفظ متصفاً لا يحقق معنى القسمة
فان يقسم القاضى جوارحه لزم ان يفرق بينه وبين غيره او يفرق بينه وبين غيره او يفرق بينه وبين غيره
هنا المورثان في الذم والذم في الذم والذم في الذم كانت مقفلة لا تقسم عند قسمة واحدة
الا بالترتيب واليدين تقسم مطلقا لثباتها في معنى التسمية والذم كان كاستحالة في دار واحدة
متلصقا ببعضها بعض فقسمة واحدة ولا خلاف لان المال في البيت وفي الدار في الحق انما
والبيت اذا كانت متلصقة وبالذم وان كانت متباعدة وفي الدار في الفهم كمالها نظر القاضى الى العدة الواجب
ويجوز على ذلك واما الدار والضيق والدار والحلق فيقسم كل منها وحدها لا يخلط الجنس ثم لما
في حق بيان القسمة وبيان ما يقسم وما لا يقسم في بيان كيفية القسمة فقال ويصير بالقاسم
ما يقسم اي ينفق القاضى ينفق القاضى على القاضى لا ينفق القاضى على غيره ولا ينفق القاضى على غيره
ويذكره ليعرف قدره ويقوم بما اذا رجاها من الباقي الا في غير ذلك قسم اي ينفق عن الباقي بغيره
ويشبهه لان الباقي نصيبهم ينفق نصيبهم في حق تحقيق معنى التسمية والفرق على الكمال فاذا كان ايها
يقسم بين جماعة لهم سدس وثلاث ونصف متلصقا اي يحول ما يقسم ستفاسهم ويقتسمون بالسهام
الاول وما يليه بالثاني والثالث والسادس ويكتب اسامهم ويجعلها أربعة في خرج اسمه والاول
السهام الاول فان كان صاحب الثلث اخذ وما يليه وان كان صاحب النصف اخذ والذين يليان ولا
يدخل رابعهم في التركة في القسمة الا بغيرهم صورته وان كان رابعهم في دار واحدة فان لم يكن رابعهم في دار واحدة
فصل بينا فان احدى الشراكان ينفق عوضا البتة احدى الشراكان ينفق عوضا البتة فان لم يكن رابعهم في دار واحدة
البناء والارض ولا يكلف الذي وقع البناء نصيبه ان ينفق البناء والارض الا انما يقع في القاضى

مطلوب من زوج على ائله ارباقته بالبيع التسمية والرضع
عبد يبيع
تقسيم الرضع في الكتاب اشارة الى ان كانت ممر من
لا يجوز ان يبيع القسمة عندها وهو رابعها ولا يبيع
يقسم ان يبيعها عندها في الاخرى هـ تعالى في الحديث
الدار والحمارت جنس واحد وكذا اذا كانا متصفاً وقيل في الجاهل
ان اصل ان اجارة متافعة الدار والحمارت جنس واحد
انها جنس واحد فيجعل في المسئلة برباطات او ينفق ماله
هذا كالحق في جهة الجاهل
قال في الجاهل ان كانت ربة مملوكة وتزوج على جرح وقال ان كان
الاصل فيهم قسمة بغيرها فبغيرها وعلية في الجاهل
في الجاهل المتفرقة الشراكان في الجاهل المتفرقة
نظر الى اصل السكة اجناس معنى نظر الى اختلاف المتفرقة
السكة في حق التماثل الى القاضى ولان الاعتبار في الجاهل
المقصود في ذلك باختلاف البهائم والمال والحيوان
والقرب الى المسجد والماء اختلاف فاحتمل في دار واحدة
في القسمة ولهذا لا يجوز التسمية كما هو في الجاهل في كل بيت
على دار واحدة اذا اختلفت بيوتها لان في قسم كل بيت
العلم الواحد في قسمة الدار قسمة واحدة
وقوله ويفرق كل نصيب عن الباقي بطريق قسمة شراكان
الا ففعل فان لم ينفق او لم ينفق ما زعمه حتى
والقسمة لتطبيق القلوب ما زعمه حتى
ان ينفق كل منهم نصيبا من غير اقراره جازا لانه في قسمة
النصف فذلك الزام

ذلك لان

شاهد السدس اخذ
مقدم وان كان
موج

الاختلاف في التسمية

في القسمة
في القسمة

ذلك ان القسمة من حقوق المالك المستحق والشراكان بينهما في الدار لا في الدار فليس بينهما قسمة وليس
بينهم وان وقع مسبق قسمة هذه تجزى بقوله ويفرق كل قسم بطريق وشراكان بينهما في الدار لا في الدار
وطريق في قسم الاخر بلا شرط في حق القسمة وفي الطريق عند القسمة لان ان لم يكن ليعمل
القسمة وهو قطع شراكان ويكون القسمة بلا منة ولا في حق القسمة لا المقصود وهو ان لا يحصل
في حق نصيب كل واحد من كل منهم ان يبيع من قبل او طريق جاز شهادة القاسمين عند اختلاف المتفادين
في القسمة عندنا جرح ولا يجوز وعند محمد والشافعي لا يجزى لانها شهادة على قولهم ما طرأ انما شهادة
على قول غيرهما باستيفاء حقهما سقروا وعلو وسفل وعلو وسفل ان علو السفل قوله وكل واحد وقسمها
اي باقية لان السفل يبيع ما لا يصلح له العلو كالشراكان والاصل في غير ذلك فصار كالجنسين
فلا يمكن التمييز في القسمة اقر احد المتفادين بالاستيفاء ثم ادعى الخلف في القسمة وزعم ان نصيبه
اصابة فيه صاحبه وقد استشهد لنفسه بالاستيفاء لا يثبت في القسمة بعد ما عدا لزم
في القسمة ينفق لنفسه حق الفسخ بغيره ومن سببها القسمة فلا يثبت في القسمة فان لم يكن صاحب الشراكان
لانه لو اقر وزعم هو ان السفل يبيع ما لا يصلح له العلو كالفهم خلفهم فكل واحد من كل واحد نصيبه ونصيب
المدعى فيقسم بينهما على قدر نصيبه لان السفل كالفهم فكل واحد من كل واحد نصيبه ونصيب
اصلا سفل وان سبب بان القاسمين وهو غير مدعى فكل واحد من كل واحد نصيبه ونصيب
فقد اختلف في ذلك اقر عندنا جرح ولا يجزى لان السفل يبيع ما لا يصلح له العلو كالفهم خلفهم فكل واحد من كل واحد نصيبه ونصيب
وان كان من كل واحد نصيبه لا ينفق على الفسخ وهو من كل واحد نصيبه ونصيب
صاحب من كل واحد نصيبه ولا ينفق على الفسخ لان السفل يبيع ما لا يصلح له العلو كالفهم خلفهم فكل واحد من كل واحد نصيبه ونصيب
بالقسمة فصار نصيب السفل في مقدار البيع كذا حكمه حكم الفهم في القسمة لان السفل يبيع ما لا يصلح له العلو كالفهم خلفهم فكل واحد من كل واحد نصيبه ونصيب
في نصيب السفل لا ينفق عن الفهم والعين والبيع وكذا القسمة لوجوب التماثل اذا كانت القسمة بغيرها
لقاضى العين فاحش لان نصيبه في مقدار البيع كذا حكمه حكم الفهم في القسمة لان السفل يبيع ما لا يصلح له العلو كالفهم خلفهم فكل واحد من كل واحد نصيبه ونصيب
بيننا وبين الشراكان في نصيبه ونصيبه في مقدار البيع كذا حكمه حكم الفهم في القسمة لان السفل يبيع ما لا يصلح له العلو كالفهم خلفهم فكل واحد من كل واحد نصيبه ونصيب
لينة المدعى في الفسخ ان السفل يبيع ما لا يصلح له العلو كالفهم خلفهم فكل واحد من كل واحد نصيبه ونصيب
شابع في كل نصيب في القسمة فافاد في سقهاق بغيرها من نصيبه لا ينفق عندنا جرح ولا يجزى
لا ينفق في كل نصيب في القسمة فافاد في سقهاق بغيرها من نصيبه لا ينفق عندنا جرح ولا يجزى
اي ما ينفق في نصيبه ونصيبه ونصيبه في مقدار البيع كذا حكمه حكم الفهم في القسمة لان السفل يبيع ما لا يصلح له العلو كالفهم خلفهم فكل واحد من كل واحد نصيبه ونصيب
تقسيم اي القسمة لا اذا غنوه في الورثة لغير اولادهم الفهم اذ غنوه في الورثة لغير اولادهم الفهم اذ غنوه في الورثة لغير اولادهم الفهم اذ غنوه في الورثة لغير اولادهم
يعني انما قسمت التركة بين الورثة في كل واحد نصيبه ونصيبه في مقدار البيع كذا حكمه حكم الفهم في القسمة لان السفل يبيع ما لا يصلح له العلو كالفهم خلفهم فكل واحد من كل واحد نصيبه ونصيب

وما اذا سقهاق بغيرها

في القسمة من حقوق المالك المستحق والشراكان بينهما في الدار لا في الدار فليس بينهما قسمة وليس
بينهم وان وقع مسبق قسمة هذه تجزى بقوله ويفرق كل قسم بطريق وشراكان بينهما في الدار لا في الدار
وطريق في قسم الاخر بلا شرط في حق القسمة وفي الطريق عند القسمة لان ان لم يكن ليعمل
القسمة وهو قطع شراكان ويكون القسمة بلا منة ولا في حق القسمة لا المقصود وهو ان لا يحصل
في حق نصيب كل واحد من كل منهم ان يبيع من قبل او طريق جاز شهادة القاسمين عند اختلاف المتفادين
في القسمة عندنا جرح ولا يجوز وعند محمد والشافعي لا يجزى لانها شهادة على قولهم ما طرأ انما شهادة
على قول غيرهما باستيفاء حقهما سقروا وعلو وسفل وعلو وسفل ان علو السفل قوله وكل واحد وقسمها
اي باقية لان السفل يبيع ما لا يصلح له العلو كالشراكان والاصل في غير ذلك فصار كالجنسين
فلا يمكن التمييز في القسمة اقر احد المتفادين بالاستيفاء ثم ادعى الخلف في القسمة وزعم ان نصيبه
اصابة فيه صاحبه وقد استشهد لنفسه بالاستيفاء لا يثبت في القسمة بعد ما عدا لزم
في القسمة ينفق لنفسه حق الفسخ بغيره ومن سببها القسمة فلا يثبت في القسمة فان لم يكن صاحب الشراكان
لانه لو اقر وزعم هو ان السفل يبيع ما لا يصلح له العلو كالفهم خلفهم فكل واحد من كل واحد نصيبه ونصيب
المدعى فيقسم بينهما على قدر نصيبه لان السفل كالفهم فكل واحد من كل واحد نصيبه ونصيب
اصلا سفل وان سبب بان القاسمين وهو غير مدعى فكل واحد من كل واحد نصيبه ونصيب
فقد اختلف في ذلك اقر عندنا جرح ولا يجزى لان السفل يبيع ما لا يصلح له العلو كالفهم خلفهم فكل واحد من كل واحد نصيبه ونصيب
وان كان من كل واحد نصيبه لا ينفق على الفسخ وهو من كل واحد نصيبه ونصيب
صاحب من كل واحد نصيبه ولا ينفق على الفسخ لان السفل يبيع ما لا يصلح له العلو كالفهم خلفهم فكل واحد من كل واحد نصيبه ونصيب
بالقسمة فصار نصيب السفل في مقدار البيع كذا حكمه حكم الفهم في القسمة لان السفل يبيع ما لا يصلح له العلو كالفهم خلفهم فكل واحد من كل واحد نصيبه ونصيب
في نصيب السفل لا ينفق عن الفهم والعين والبيع وكذا القسمة لوجوب التماثل اذا كانت القسمة بغيرها
لقاضى العين فاحش لان نصيبه في مقدار البيع كذا حكمه حكم الفهم في القسمة لان السفل يبيع ما لا يصلح له العلو كالفهم خلفهم فكل واحد من كل واحد نصيبه ونصيب
بيننا وبين الشراكان في نصيبه ونصيبه في مقدار البيع كذا حكمه حكم الفهم في القسمة لان السفل يبيع ما لا يصلح له العلو كالفهم خلفهم فكل واحد من كل واحد نصيبه ونصيب
لينة المدعى في الفسخ ان السفل يبيع ما لا يصلح له العلو كالفهم خلفهم فكل واحد من كل واحد نصيبه ونصيب
شابع في كل نصيب في القسمة فافاد في سقهاق بغيرها من نصيبه لا ينفق عندنا جرح ولا يجزى
لا ينفق في كل نصيب في القسمة فافاد في سقهاق بغيرها من نصيبه لا ينفق عندنا جرح ولا يجزى
اي ما ينفق في نصيبه ونصيبه ونصيبه في مقدار البيع كذا حكمه حكم الفهم في القسمة لان السفل يبيع ما لا يصلح له العلو كالفهم خلفهم فكل واحد من كل واحد نصيبه ونصيب
تقسيم اي القسمة لا اذا غنوه في الورثة لغير اولادهم الفهم اذ غنوه في الورثة لغير اولادهم الفهم اذ غنوه في الورثة لغير اولادهم
يعني انما قسمت التركة بين الورثة في كل واحد نصيبه ونصيبه في مقدار البيع كذا حكمه حكم الفهم في القسمة لان السفل يبيع ما لا يصلح له العلو كالفهم خلفهم فكل واحد من كل واحد نصيبه ونصيب

١٠
 من اجتمعوا الى الوصايا وبعضها فيها وصية فنفاد وصاق التمسك
 وذكر الخواص انهم يبدلون بالركوة وفيه ما هو اعلى من احوال الدنيا
 عن الى صبيحة وفيه من غنى فاعلم ان الخواص هو قول محمد بن ابي
 انهم وان استعملوا في الغنى فاعلم ان الخواص هو قول محمد بن ابي
 ومن احوال الخواص ان الخواص يقيم المال والنفق والركوة في الغنى
 وكان الخواص في غنى من الوعد ما لم يأت في الغنى والنفق
 في القوة ان قد ساء فيهما من الوعد ما لم يأت في الغنى والنفق
 في القتل واستعمار واليهين مقدمه في الغنى والنفق
 وجوبها بالقرن دون صدقة الغنى والنفق في الغنى والنفق
 الا ضيقه في الاتفاق على وجوبه والنفق في الغنى والنفق
 القياس في عدم بعده الواجب على البعوض والنفق في الغنى والنفق
 ما قدمه الوعد في الوصايا ما كان له نقله وما كان في الغنى والنفق
 يقسم على جميع الوصايا على الترتيب الذي ذكرناه وما كان في الغنى والنفق
 اصابه الترتيب في الوصايا على الترتيب الذي ذكرناه وما كان في الغنى والنفق
 مقسمة بين جميع الوصايا على الترتيب الذي ذكرناه وما كان في الغنى والنفق
 مقسمة بين جميع الوصايا على الترتيب الذي ذكرناه وما كان في الغنى والنفق

بیان صحیح

[illegible][illegible]

مشتی قزوینی
ماہنامہ

له ان الحق عند من يدين الاستحقاق والتقصير اضعف
 الاستحقاق نحو الرتبة والاعدا له ان الوعد بعد الاستحقاق مانع من التفضل
 فليست كما في المجازاة وبها له ان الوعد بعد الاستحقاق مانع من التفضل
 ان لا تعاد لها بجليل املاو التفضل بحيث يثبت في ضمن الاستحقاق فكل مجازاة
 كاللحابة الثانية في ضمن البيع بخلاف ما اضع الامام ان لا تعاد لها بجليل
 من اجازة الرتبة بان كان في المال سعة فبعد في التفاضل كونه مشروعا
 بدون اجازة ما شئ فيه من الجواز ما اذا اوجها في غير الرتبة وفيه
 في المجازاة فانه يضره بالثبوت وان امكن ان يرد المال في غير الرتبة
 من غير التفضل لان هناك الحق للمدة وفيه الا ان السعة لم تكن له لو كانت
 مستفاد ما لا آخر جعل الرتبة متعلقا بعين ما لا تعاد بها في الرتبة
 فلهذا ما يستفاد فانكم في متعلقا بعين ما لا تعاد بها في الرتبة
 انتهى حكيم

حق الولد

W/S:

كانه قال انما هذا كقولهم فاعطوا من مالي ما تاتوا به
مستغرة من الثلث فلهذا يصعد الى الثلث وفي الزيادة سائر

وحيث ان يكون حقه في جيرانه يكون حقه في جيرانه ويجعل ان يكون حقه في جيرانه يكون حقه في جيرانه
فكل من يتعدى حقه في جيرانه يكون حقه في جيرانه ويجعل ان يكون حقه في جيرانه يكون حقه في جيرانه
وحيث ان يكون حقه في جيرانه يكون حقه في جيرانه ويجعل ان يكون حقه في جيرانه يكون حقه في جيرانه
تقيد وصيته من كل من يكون حقه في جيرانه ويجعل ان يكون حقه في جيرانه يكون حقه في جيرانه
يحيى صاحب الحق في كل من يكون حقه في جيرانه ويجعل ان يكون حقه في جيرانه يكون حقه في جيرانه
ويستحق من ان يشترك في قسمه ان اصاب احدى العتق احدى العتق في كل من يكون حقه في جيرانه
دارين بغيره فاصطفاها من بيت منها بعينها فان وقع البيت في نصيب الموصي فهو
الموصي له عنها وعند محمد بن عبد الله بن عثمان وقع في نصيب الموصي له فان وقع البيت في نصيب الموصي
الموصي عنه وعند محمد بن عثمان وقع في نصيب الموصي له فان وقع البيت في نصيب الموصي
اقرار الحكم كذلك في الجمل وقيل في كل من يكون حقه في جيرانه ويجعل ان يكون حقه في جيرانه يكون حقه في جيرانه
والنوع بغيره يعني ان الموصي له في كل من يكون حقه في جيرانه ويجعل ان يكون حقه في جيرانه يكون حقه في جيرانه
ولكن يمنع التبرع على الوارث في كل من يكون حقه في جيرانه ويجعل ان يكون حقه في جيرانه يكون حقه في جيرانه
يتبرع واشبهه في كل من يكون حقه في جيرانه ويجعل ان يكون حقه في جيرانه يكون حقه في جيرانه
فمنها ما يحق له ما ملكه لنفسه والاستعاضة بالثمن في كل من يكون حقه في جيرانه ويجعل ان يكون حقه في جيرانه يكون حقه في جيرانه
جهم الموصي اقراره بالثمن بعد القسمة بوجوبه ابيه دفع ثلث نصيبه لاما في كل من يكون حقه في جيرانه
الثمن وفيه ابيه ما فقه من ثلث ما دفعه من ابيه في كل من يكون حقه في جيرانه ويجعل ان يكون حقه في جيرانه يكون حقه في جيرانه
مقدم على الميراث في كل من يكون حقه في جيرانه ويجعل ان يكون حقه في جيرانه يكون حقه في جيرانه
الا ان يسلم الوارث ما دلت الوصي به لا يزيد بعد موت الموصي وقيل القسمة وقيل الوصي له فيها ان
خرج من الثلث والا اخذ الثلث منها ثم بعد موت الموصي له ما دلت الوصي به لا يزيد بعد موت الموصي
قبل القسمة وكذا ما يخرج من الثلث ما دلت الوصي به لا يزيد بعد موت الموصي وقيل القسمة وقيل الوصي له فيها ان
شما لا تقسم الا بالام فان اؤلفت ولما قبل القسمة والى قبلها بمقتضى حكم مالك البيت دليل
انما يتعدى حقه منه ويقضي بوجوبه في الوصي كما هو جزم في الوصية فكان الموصي له ما دلت الوصي به لا يزيد بعد موت الموصي
يخرج من الثلث تقيد وصيته بالام من كل من يكون حقه في جيرانه ويجعل ان يكون حقه في جيرانه يكون حقه في جيرانه
ولو اؤلفت بعد ما يورث الوصي له في كل من يكون حقه في جيرانه ويجعل ان يكون حقه في جيرانه يكون حقه في جيرانه
حدث الزيادة على الوصي له في كل من يكون حقه في جيرانه ويجعل ان يكون حقه في جيرانه يكون حقه في جيرانه
موصي به لا يتبرع من الثلث وكان الموصي له في كل من يكون حقه في جيرانه ويجعل ان يكون حقه في جيرانه يكون حقه في جيرانه
موصي به لا يتبرع من الثلث كان اؤلفت قبل الوصي له في كل من يكون حقه في جيرانه ويجعل ان يكون حقه في جيرانه يكون حقه في جيرانه

وحيث ان يكون خلفه في جبينان يكون الجيد الأصل ويجوز ان يكون عقبه في الصالح بل يكون في الجيد
فكل تغية في صيته في فعل الجيد ان يكون عقبه ولو كان تغية في صله الى اذ اقول في الجيد
ويجوز ان يكون عقبه في الرعي ان يكون هو الذي اعطى ويحتمل ان يكون عقبه في الصالح بل يكون في الجيد
تغية في صيته من فعل الجيد ان يكون عقبه في الرعي ان يكون هو الذي اعطى ويحتمل ان يكون عقبه في الصالح بل يكون في الجيد
يجوز صاحب الرعي ان يكون في الرعي ان يكون هو الذي اعطى ويحتمل ان يكون عقبه في الصالح بل يكون في الجيد
ويستحق من دار شرارة بقسمه ان اصاب اي البيت الغني او في فيو للموتى او في الاربعة اذا كانت
دارين بغيره في اوصافها ان يبيت منها بعينه فانها تقسم وان وقع البيت في نفسها للموتى فهو
الموتى لم يبعها وعند محمد للموتى ان وقع في ضيقه الآخر فله في البيت ما كان في البيت في نفسه
الموتى عنده وعند محمد من ربح نصفها ولا يصبه في البيت كما في الاثر يعني اذا كان في البيت الوصية
اقر فالحكم كذلك بين بالاجماع وقبل في خلاف محمد وبالف مائة من مال زيد له الجارة فبعض الموتى
والبيع بعد ما يبيع الموتى من الرعي للغير بعينه فاجاز صاحب البيت الموتى فان ربحه الجارة
ولان بيع التبرع على الموتى في ربحه على ما كان في الجارة كان ربحه على ما كان في الجارة كان ربحه على ما كان في الجارة
يتم بعد فاشبه الموتى قبل التسليم بخلافه اذا اقر في البيت على الثلث واجاز في الوصية ان الوصية في
نفسها صحيحة لعمادتها ملك نفسه والاستماع على الوصية فان الجارة لها سقط قسمه فيسقط من
جهاز الموتى اقرها الانبياء بعد القسمة بوجبة امير دفع ثلث نصيبه لاما في ثلث شافع في
التركة وهي في اليد ما يكون من ثلث ما فيه بوجبة امير دفع ثلث نصيبه لاما في ثلث شافع في
مقدم على الميراث فيكون من ثلثه فيقدم عليها ما الموتى بالثلث فيشارك الميراث ولا يملك ثلثي
الا ان يملك الميراث ما ولد الموتى بالثلث من ثلث ما فيه الموتى قبل القسمة وقول الموتى فيها ان
خرج من الثلث والاخذ الثلث منها ثم نصيبه ان الموتى من ثلث ما ولد الموتى بالثلث فيشارك الميراث ولا يملك ثلثي
قبل القسمة وكذا يخرج من ثلث ما فيه الموتى بالثلث من ثلث ما ولد الموتى بالثلث فيشارك الميراث ولا يملك ثلثي
سواء لا تعلق له بالام فان اقر في ثلث قبل القسمة والثلث قبلها موقوف على حكم ما كانت دليل
انما ينفذ وصاياه منه ويقضى في يوم خروجه الوصية كما هو ربحها الوصية فكان الموتى وان لم
يخرج من الثلث تغذ وصيته وامن الام ثم من الولد لها اذا ولدت قبل القسمة وقبل الموتى
ولو ولدت بعد ما يولد القبول والقسمة فهو الموتى ان التركة بالقسمة خرج من حكم مال الميتة
فحدث الزيادة على اصل مال الموتى او ولدت بعد القبول وقبلها القسمة ذكر القدر ان التركة
موتى واليتيم خرج من الثلث وكان الموتى اخرج من المال كما لو ولد الثلث القسمة ومشاخطة الموتى
بموتى بعينه خرج من الثلث او ولدت قبل القبول ولو ولدت قبل الموتى لم يملك الثلث

[illegible]

الذيقضلى

وہو اول ایسم واولب ادرك الاسلام وانا ایسم علی حسنا
اختلف فیما یتخرج وغانة الخلف تظهر فی اولاد ابو طالب
فانما ادرك الاسلام واما ایسم

[illegible]

مدنی

لَوْنِي مَصْبُوح

422

على الوجه المطلق لا يحسن الغنى وان عرفت
صحة قوله على من سئل

وعلم كثير من الناس عنها او رواها عنها وصدرها بالتبعية اشارة الى انك الوصية المطلقة
بان يقول مثله هذا القول من مالي اولئك ما لم وصيته او وصيته هذا القول من مالي اولئك ما لم
لا تحل لغنى لانها مذكورة وهي على الغنى لم ولا وصية تحتمل بان يقول لموصيها كل ما في يدي
والغنى لان اكل الغنى من الوصية لا يقع الا بطريق التملك والتملك لا يقع الا بالعين والغنى لا يمين
ولا يمين وان اخذت اى الوصية بغنى بان يقول مثله هذا القول من مالي اولئك ما لم وصيته لم وهو غنى
او يقره اغنياء محصورين بحد ثلثهم لغيره التملك لهم لغيرهم كذا العمل في الوقت يعني ان الوقت
لا يعلق بحد ثلثهم بالقرى بالحق والحق وان غنى وان غنى وان غنى او يقره محصورين بحد ثلثهم لغيره
ويكون ماضيا عنده حتى اذا ما تفرق عنه في ذلك الوقت او وان غنى وان غنى او يقره محصورين بحد ثلثهم
بما **البيان** في الايصاء بمعنى جعل الغير وصيا او وصيا اى جعل وصيا في وقت واحد وان غنى وان غنى
لا يمين في ذلك فان شاء لم عليه وان شاء رجع اذ ليس للموصي ولاية ارام التملك على الغير وليس
في البيع تفرق لان يمينه لا يكون على غيره ولا اى ان لم يمينه سواء رده عند غنى او بعد ماله
قد اى لا يمينه لانما يمينه في وجهه عند الوصية على قول فله من الغنى على جود ان في حق الوعد
مما لم يوص له التملك فهو لا يملكه وان سكت اى لم يملكه ولم يرد فمات الموصي فله وقوله
لا يمين في ذلك فان شاء لم عليه وان شاء رجع اذ ليس للموصي ولاية ارام التملك على الغير وليس
اغنى من يمينه في حق ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
ان يمينه في حق ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
الا يمينه لا يمينه في حق ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
القاضي اخذ عن الايصاء حين قال لا قبل فاذا قبل بعد لا يقع لان اخذ به قد علمه في حق
الاجتهاد اذ الرضا في حق ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
اى يكون وصيا للموصي لئلا يملكه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
بعد وثيقا لبيع لم يمينه عن الوصية وان لم يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
في حق ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
او ان انقطاع ولاية اى ان كان استخلافه في حق ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
وليس باستخلافه في حق ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
البيع والبيع اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
وصية لان الاخراج للغير التملك لا يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
باعتل في ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية

بأن لا يكون له التملك على غيره اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
بأن لا يكون له التملك على غيره اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية

ورفعه

وفي غيره معناه سيظهر في كذا باطل ايضا بان لا يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
ان لا يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
معنى نظروا وان وجد هذا النظر كون العبد هذا التملك ليس يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
ولكون الفاسق من اهل الولاية والحق في حق ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
اذا كان في الحق في حق ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
سيد ومكمن من الحجر بعد ما اشتبه له بخذ من اهل الولاية في حق ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
وتوهم الحياتين ان كذا في حق ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
مكنا من اهل الولاية في حق ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
وعنده لا يقع مطلقا لان فيه اثبات الولاية للملك على مالك وهو قلب المشرق وعنده انه
اوصى الى من هو اهل الولاية في حق ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
بالقرى مثل الولاية اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
لا يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
القيام بها اى الولاية في حق ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
الموصى في حق الولاية فان تكميل النظر يحصل به لان النظر يتم باعانه غيره ولو شك في الوصية
ذلك فلا يمينه في حق ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
ولو ظهر للقاضي غيره اصد استبدل به غيره في حق ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
يقدر اى يجوز للقاضي اخذ به لان ان استخلافه في حق ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
يعدم غير الولاية في حق ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
بالقرى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
الا في اشياء مستترة وقالا يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
ثبت للامنين شرعا ثبت لكل واحد على الاخر في حق ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
شرعا فان الولاية لا يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
ان الموصى انما يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
ثم الاخوة وهي قائم على الكمال والسبب هذا الايصاء وهو اهل الولاية والولاية
استثنى من قوله لا يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
يكون احدها ثباتا في حق ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
في حق ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية

لكن يجب علم بوجه
في حق ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية

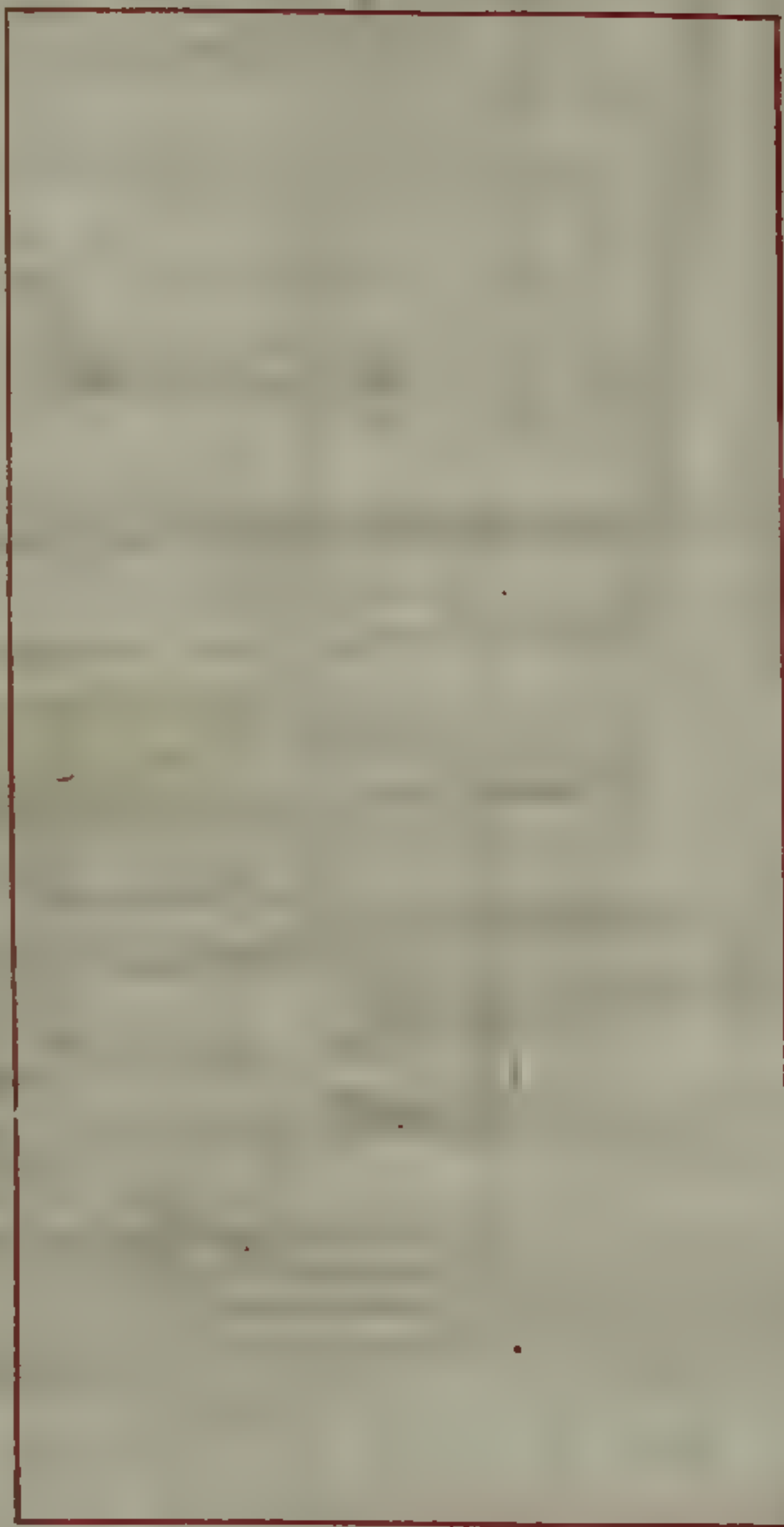
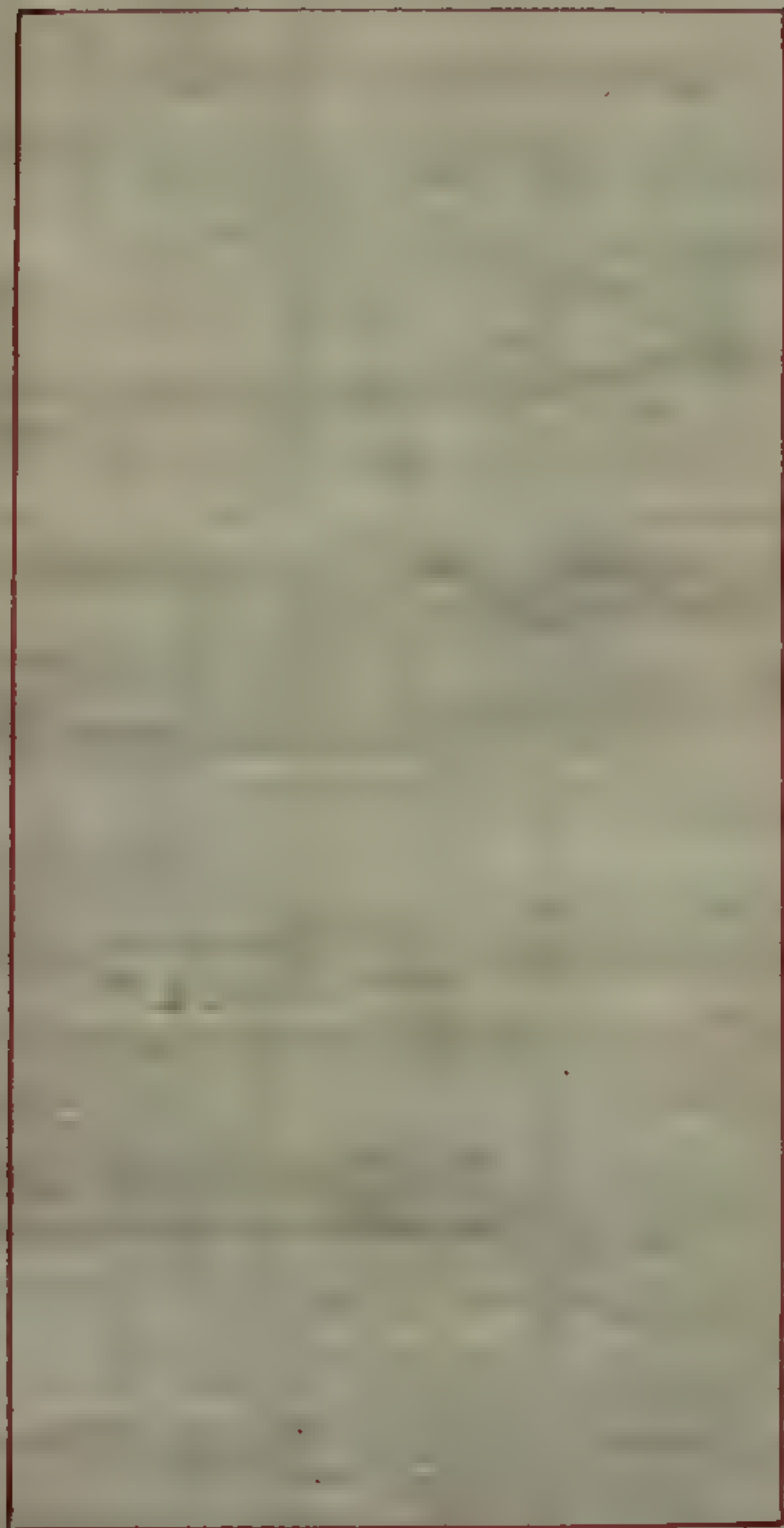
فان اذا اشكك في الوصية او بعض ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
حتى تبدل منه خبايا اى انما استنفاد العاقل من اهل الولاية في حق ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
فان اذا اشكك في الوصية او بعض ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية

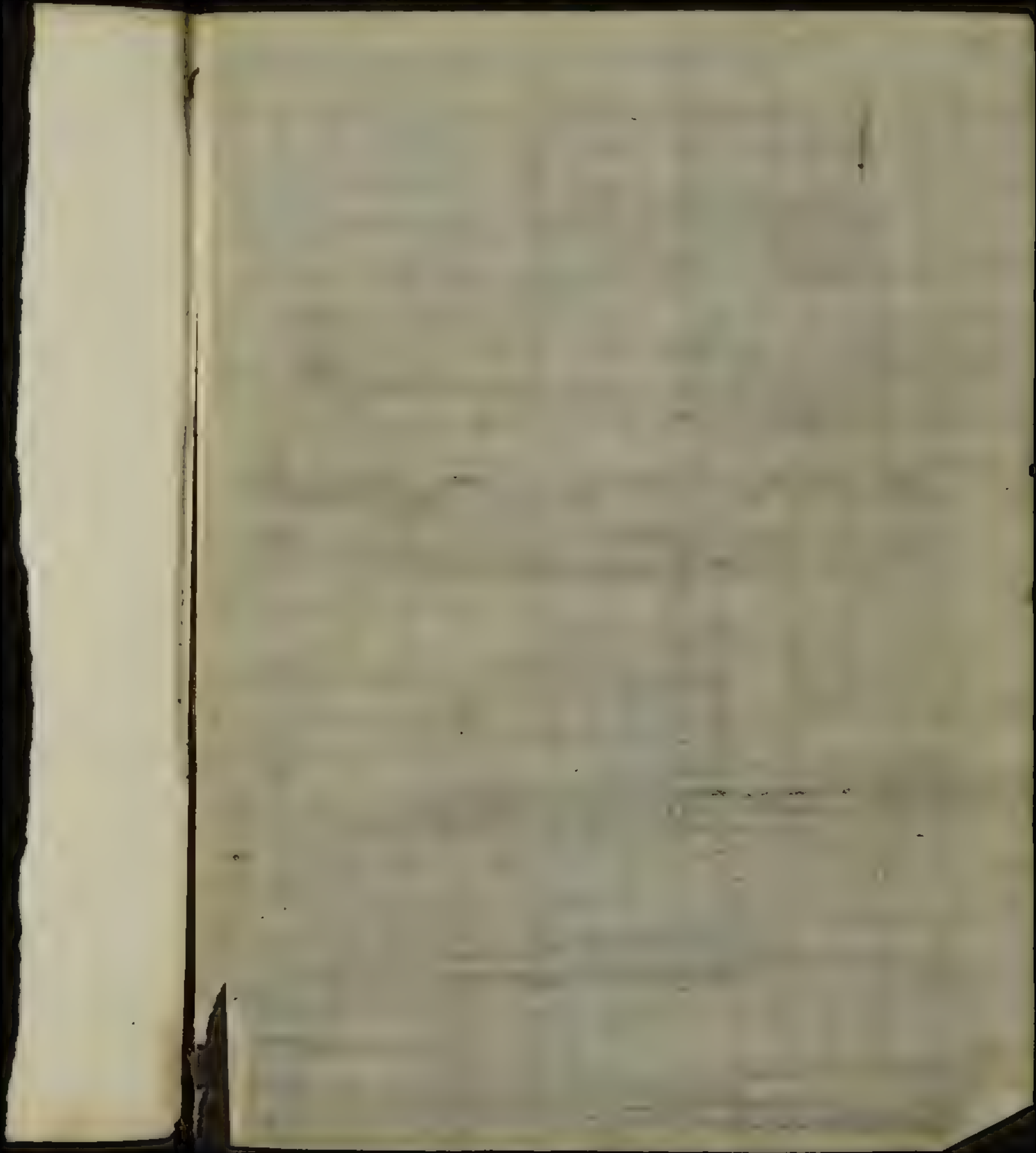
فان اذا اشكك في الوصية او بعض ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
حتى تبدل منه خبايا اى انما استنفاد العاقل من اهل الولاية في حق ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية

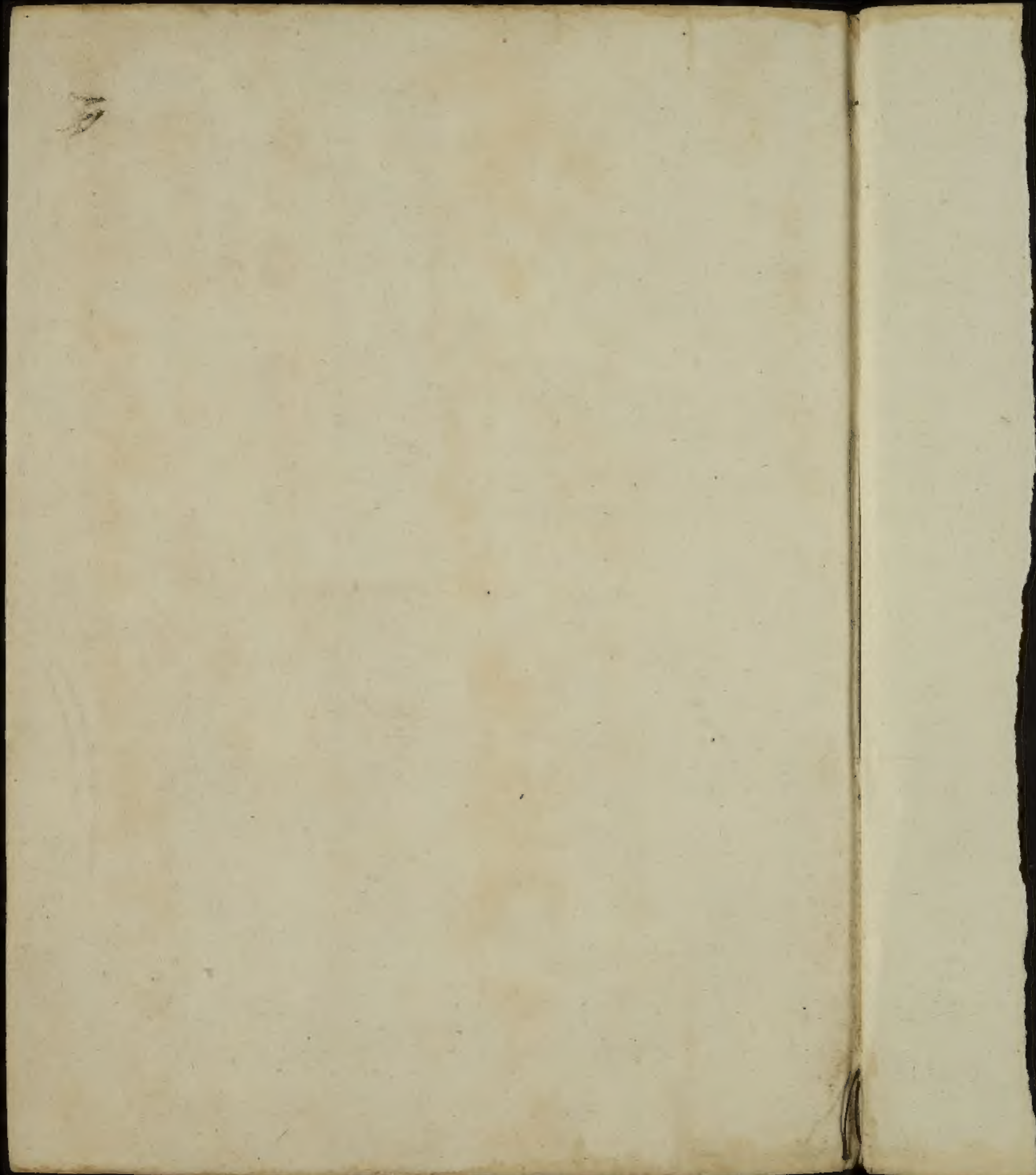
فان اذا اشكك في الوصية او بعض ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية
حتى تبدل منه خبايا اى انما استنفاد العاقل من اهل الولاية في حق ماله اى يمينه الوصية او لا وان كان غنى في حق ماله اى ان غنى في حق ماله اى الوصية

واعرضهم الى رحمة مؤلف الكتاب محمد بن قرقون بن علي
عالمهم بالله تعالى بمطالعته الخ والخ والخ الحمد
لله على التوفيق تمت الكتابة في يوم الثلاثاء
من رجب الف سنة خمس وخمسين ألف

تمت الكتاب بحمد الله الملك الوهاب
كتبه الحقير الفقير المعترف بالاجن
والتقصير حافظ عارف احمد بن محمد بن صالح
من تلامذة امير احمد الراشد
وقد كتبت هذه في القرى المستقر بياضه من قرى
بغداد في ليلة ١٢ من ربيع الثاني سنة ١٢٣٨
حين اشتغلت في خدمتكم الصبيان وبامانة
لكم مولودى المدعو بقرية
اغرة حامدا لله تعالى ومصليا على نبيه محمد
والرؤس جميع الانبياء
الذين هم الوسيلة لقبول الدعاء في الصباح والمساء
والحمد لله على جميع النعماء
سنة ١٢٣٨











وتتبع احوال الامة الكرام واستطاع ان يفضله الامة العظمى حتى عثرت على ما
 عن بعض الافاضل من العثرت على مقتضى البشرية ووقفت على ما وقع من بعض الماثل
 من زلات ليس نفس الانسان عنها عترة ولا عتب فان ساء الموضع بالنسبة الى هذا
 العلم كسبته القطرة الى البحر المداطم الامواج لا يفرق على فائدة كل غرض قوي
 فذلك عن الحاجة ولنا ترجمه العلماء المتأخرين مع كمالهم في الفنون الآلية و
 تصنيفهم فيها كتب معتبرة ^{في صنعة الناس} لم يجدوا في هذا العلم ولم يصنفوا فيه ولو رسالة
 مختصرة وهذا العبد الفقير الى الله الفنى مع مطالعة متعمقة في تصنيفهم فيما
 انتسب اليه ومعارضة آياتهم ومؤلفاتهم فيما اعتمدوا عليه بحيث قبلوا علماء
 العصر وفضلته الدهر امتان منهم يكتب هذا المقتضى للتعريف بالفتاوى
 والشيوخ الثابتين المماثلين ^{الحمد لله} الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان
 هدانا الله واعاننا عليه وما كنا لنقدر عليه لولا ان اعاننا الله ليس العبد الاضطر
 من هذه الكلمات التي هي من الامتثال بما يفهم من قولها تعالوا فابعدوا ربنا
 فحدث وقد وقع الفراغ من تأليفه يوم السبت الثاني من جمادى الاولى
 سنة ثلاث وثمانين وثمانمائة وقد كانت البداية في يوم السبت الثاني عشر
 من ذي القعدة سنة سبع وسبعين وثمانمائة على يد صنف عباد الله

واعينهم الى رحمة مؤلف الكتاب محمد بن قرقون بن علي
 عاملهم بالله تعالى بلطفه المحض والحمد لله
 لله على التوفيق تمت الكتابة في يوم الثلاثاء
 من شهر ربيع الاول سنة خمس وعشرين وثمانمائة

تمت الكتاب بحول الله الملك الوهاب كتبها الفقير الحقير العبد الحقير
 والمقصير حافظ عارف احمد بن محمد بن صالح بن تلامذة السيد احمد الرازي
 وقد كتبت كلمة في القري المستقيمة من قريته بخرى مدني وفيه ما هو
 حين اشتغل في تعلم الصبيان وبما الله ان يكون مولودى المدعى تربية
 اخوه حامدا لله تعالى ومصليا على سيد محمد وآله وصحبه وعلى جميع الانبياء
 الذين هم الوسيل بقول الله تعالى في الصبح والساء والحمد لله على جميع النعماء
 سنة من الهجرة النبوية ثمان وثلثين وثمانمائة والف

